



















جمهورية مصر العربية

# محكمة النقض

المكتب الفني

## مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدوائر الجنائية

السنة الخامسة والأربعون

من يناير ١٩٩٤ إلى ديسمبر ١٩٩٤

١٤١٩ - ١٩٩٨







الأحكام الصادرة  
في  
الدائرة الجنائية

نقابات







## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدى منتصر ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ١ )

### نقابات

#### الطعن رقم ٢١٧٨٠ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نقابات . قانون « تفسيره » . محاماة .

الطعن فى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية الخاصة بانتخابات مجلس نقابة المحامين وفى تشكيل ذلك المجلس . إجراءاته ؟

(٢) نقابات . محاماة . نقض « التقرير بالطعن » .

التقرير بالطعن . ورقة شكلية من أوراق الاجراءات . وجوب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية . عدم جواز تكملة أى بيان فيه بأى دليل آخر خارج عنه غير مستمد منه .

افتقاد التقرير بالطعن فى قرار تشكيل مجلس نقابة المحامين النصاب الذى حدده القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . علة ذلك ؟

١ - الفقرة الأولى من المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل تنص على أنه « يجوز لخمسین محامياً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخابات مجلس النقابة الطعن فى القرارات الصادرة منها وفى تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على توقيعاتهم » .



٢ - من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الاجرائى عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن قد افتقد شرط التصديق على توقيعات خمسين محاميا ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخابات مجلس نقابة المحامين التى أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذوى الشأن عن رغبتهم فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ، ولا يغنى عنه تقديم أسباب له . وإذ كان الثابت أن هذا الطعن - وإن أودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من وكيل الطاعنين ، إلا أن التقرير به قد جاء مفتقدا النصاب الذى حدده القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ للتوقيع عليه ، فهو والعدم سواء ، ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً .

## الوقائع

بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ قرر الاستاذ / ..... المحامى ومعه ثلاثة عشر محاميا آخرون بطعن إلى محكمة النقض بتقرير مصدق على توقيعاتهم عليه ومهر بتوقيع وكيلهم الدكتور ..... المحامى - المقيد لدى محكمة النقض - اختصموا فيه المطعون ضدهم ابتغاء الحكم بإبطال القرار الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ م باعلان نتيجة انتخابات مجلس نقابة المحامين التى أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر ١٩٩٢ م فيما تضمنه من اعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية مجلس النقابة واحقية الدكتور / ..... المحامى بعضوية المجلس بدلا منه .

وتحدد لنظر الطعن جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ وبذلك الجلسة وما تلاها من جلسات سمعت المرافعة ثم اجلت صدور النطق بالحكم لجلسة اليوم .



## المحكمة

حيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أن أربعة عشر محاميا تقدموا بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ بطعن إلى محكمة النقض بتقرير مصدق على توقيعاتهم عليه ومهر بتوقيع وكيلهم الدكتور ..... المحامى المقيد لدى محكمة النقض - اختصموا فيه السيد / المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة بصفته رئيس المجلس المؤقت لنقابة المحامين بصفته والاستاذ / نقيب المحامين بصفته والاستاذ ..... المحامى ، وذلك ابتغاء الحكم بإبطال القرار الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ بإعلان نتيجة انتخابات مجلس نقابة المحامين التى أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من إعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية مجلس النقابة وأحقية د . ..... المحامى فى عضوية المجلس بدلا منه .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ مكررا من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ والمضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢ قد ناطت بمجلس مؤقت يشكل برئاسة المطعون ضده الأول بإجراء انتخابات نقابة المحامين فى مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ القضاء بالبطلان ، واختصت محكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطعن على قرارته فى المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من ذات المادة . وكانت الفقرة الأولى منها تنص على أنه « يجوز لخمسین محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخابات مجلس النقابة الطعن فى القرارات الصادرة منها وفى تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على توقيعاتهم » . لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الطعن أن عدد المحامين الذين قرروا بالطعن بالنقض فى تشكيل مجلس النقابة عددهم أربعة عشر محاميا ، وإذ كان من المقرر أن تقرير



الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الاجرائى عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن قد افتقد شرط التصديق على توقيعات خمسين محاميا ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخابات مجلس نقابة المحامين التى أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذوى الشأن عن رغبتهم فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ، ولا يبنى عنه تقديم أسباب له . وإذ كان الثابت أن هذا الطعن - وإن أودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من وكيل الطاعنين ، إلا أن التقرير به قد جاء مفقدا النصاب الذى حدده القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ للتوقيع عليه ، فهو والعدم سواء ، ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقل شاكرومجدى متصر ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ٢ )

### نقابات

#### الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نقض «الصفة فى الطعن» . نقابات . محاماة .

رئيس محكمة استئناف القاهرة بصفته رئيسا للمجلس المؤقت لنقابة المحامين . يمثل هذا المجلس فيما يصدره من قرارات . اختصاصه فى الطعن بىطلان انتخابات هذا المجلس . صحيح . أساس ذلك ؟

(٢) نقابات . محاماة . قانون «تفسيره» .

البندان الأول والثانى من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم يشترط أيهما فى شأن المحامين الممثلين لحاكم الاستئناف فى مجلس النقابة العامة أن يكون قد امضوا مدة تزيد على عشر سنوات فى الاشتغال بالمحاماة أو أن تكون أعمارهم تزيد على خمسة وثلاثين عاماً .

(٣) نقابات . محاماة . قانون «تفسيره» .

البند الرابع من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم تقصر ترشيح المحامين الذين لا تجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما فى هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاماً على الأعضاء الميين بها . دون غيره من باقى بنود تلك المادة .



**(٤) اختصاص . محكمة النقض « اختصاصها » . نقابات . محاماة .**

الدائرة الجنائية بمحكمة النقض . تختص دون غيرها . بالفصل في الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين . أساس ذلك ؟

**(٥) نقابات . محاماة . قانون « تفسيره » .**

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو الذى ينظم كافة الاجراءات والقواعد التى تتبعها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الطعون فى القرارات الصادرة من المجلس المؤقت لنقابة المحامين .  
علة ذلك ؟

الخصومة فى الطعن على قرارات هذا المجلس أمام النقض . طبيعتها ؟

**(٦) نقابات . محاماة . طعن « نطاقه » .**

الطلب العارض الذى يقبل من المدعى بغير اذن المحكمة . ماهيته ؟  
اختلاف الطلب العارض عن الطلب الأصلى فى موضوعه وسببه معاً . عدم جواز اهدائه من المدعى فى صورة طلب عارض .  
مثال .

**(٧) نقابات . محاماة . طعن « نطاقه » .**

الطعن بالنقض . لا ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة النقض . لا يتناول النقض إلا البحث فى مخالفة الحكم أو القرار المطعون فيه للقانون بصفة عامة .

**(٨) نقض « الصفة فى الطعن والمصلحة فيه » ، « أسباب الطعن » . ما لا يقبل**

**منها » . نقابات .**

المحكمة المطعون أمامها . لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه . ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر .  
مثال .

**(٩) نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » . نظام عام . نقابات .**

الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز اثارتها من محكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الخصوم والنيابة العامة اثارتها ولو لم يسبق التمسك بها فى صحيفة الطعن المقدمة فى الميعاد .  
شرط ذلك : أن تكون واردة على الجزء المطعون فيه من الحكم أو القرار وليس على جزء منه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .  
مثال .



١ - لما كان القرار المطعون فيه صدر بصدد انتخابات مجلس النقابة للمحامين التي أجراها المجلس المؤقت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ وأعلنت نتيجتها بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ بالقرار المطعون فيه الصادر من هذا المجلس - برئاسة المطعون ضده الأول بصفته وأن الطعن وفق صريح ما ورد بعجز الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ مكررا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ - والمضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢ - يجب أن ينصب على قرارات هذا المجلس طبقا للمواعيد والاجراءات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٣٥ مكررا سالفة الذكر، وإذ كان المطعون ضده الأول باعتباره رئيسا للمجلس المؤقت الذي أصدر القرار المطعون فيه هو الذي يمثل هذا المجلس، فإن اختصاصه في الطعن المائل يكون قد وجه إلى ذى الصفة وهو ما يتفق وصحيح الواقع والقانون .

٢ - إن البندان أولاً وثانياً: من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم يشترط أيهما في شأن المحامين الممثلين لمحاكم الاستئناف في مجلس النقابة العامة أن يكونوا قد امضوا مدة تزيد على عشر سنوات في الاشتغال بالمحاماة أو أن تكون اعمارهم تزيد على خمسة وثلاثين عاما .

٣ - إن البند الرابع من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم يشترط على المحامين الذين تتوافر فيهم الشروط الواردة به أن يتقدموا لترشيح أنفسهم طبقا لهذا البند دون غيره، وكانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن مراد الشارع، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك، وأنه لا اجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه، فإنه لا محل لقصر ترشيح المحامين الذين لا تجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة في



تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما في هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاما على الأعضاء الميين في البند الرابع من المادة ١٣١ من قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ دون غيره من البنود أولا وثانيا وثالثا : من ذات المادة .

٤ - إن المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمي ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٩٢ وقد نصت على أن « يجوز لخمسين محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا في انتخابات مجلس النقابة الطعن في القرارات الصادرة عنها وفي تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على إمضاءاتهم . ويجب أن يكون الطعن مسببا وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال النيابة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل الطاعنين . فإذا قضى ببطالان تشكيل الجمعية العمومية ، بطلت قراراتها ، وإذا قضى ببطالان إنتخابات النقيب أو أكثر من ثلاثة من أعضاء المجلس أجريت إنتخابات جديدة لانتخاب من يحل محلهم . ويشكل مجلس مؤقت برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة ..... يختص وحده دون غيره بإجراء الإنتخابات في مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ القضاء بالبطالان ..... وتكون لهذا المجلس - إلى حين تشكيل المجلس الجديد - جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة ..... وتختص محكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطعن على قرارته في المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين » . والبين من استقراء هذا النص أنه قد نظم الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين بضوابط وإجراءات رسمها وفي ميعاد عينه وبنصاب حدده ، واختص محكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطعن على قرارته . ولئن كان هذا النص لم يحدد الدائرة التي تنظر هذه الطعون بمحكمة النقض ، إلا أنه ولما كان المشرع قد نهج حين سن قانون المحاماة السابق الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على نزع ولاية الفصل في الطعون على القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين من القضاء الإداري وأسندها إلى



جهة القضاء العادى وحدد الدائرة الجنائية بمحكمة النقض لنظر هذه الطعون ، ثم التزم هذا النهج فى قانون المحاماة الحالى الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأن ناط هذا الاختصاص إما إلى محكمة استئناف القاهرة بشأن من أغفل ادراج أسمه فى قائمة المرشحين كما هو الحال فى نص المادة ١٣٤ من القانون ، وإما إلى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض كما هو الحال فى نص المادة ٤٤ من القانون بصدد قرار مجلس النقابة بنقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكما هو الحال فى المادة ١٤١ من القانون بخصوص عضو مجلس النقابة الذى اسقطت عنه العضوية من مجلس النقابة . ومن ثم فإن خلو نص المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة المضافة بالقانونين رقمى ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٩٢ من تحديد الدائرة التى تنظر الطعون على قرارات الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة ومجلس النقابة المؤقت وإشارتها إلى تقديم التقرير إلى قلم كتاب هذه المحكمة لا يعنى عدولا من المشرع عن اتجاهه فى انعقاد الاختصاص بنظر هذه الطعون للدائرة الجنائية بمحكمة النقض وإلا كان ذلك مؤديا إلى فقدان التجانس بين احكام التشريع الواحد إذا ما كان الاختصاص بنظر بعض هذه الطعون ينعقد للدائرة الجنائية وبعضها الآخر ينعقد للدائرة المدنية ، ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذا الطعن ينعقد لهذه الدائرة باعتبارها من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض .

٥ - إن نص المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة آنف الذكر قد نظم هذه الخصومة فى صورة طعن يرد على القرارات الصادرة من المجلس المؤقت لنقابة المحامين وفق صريح عباراته ، وهو ما يتفق مع نهج المشرع فى أن يعهد بنظر هذه الطعون والفصل فيها إلى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض دون غيرها ، وهى بطبيعة وظيفتها وطبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقانون الاجراءات الجنائية لا تنظر إلا فى الطعون فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح وما يخصها به المشرع من الفصل فى الطعون فى بعض القرارات التى يحددها كما كان الشأن فى الطعن على

القرارات بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائية فى بعض الأحوال - كل ذلك وفق الضوابط والاجراءات والأوضاع والمواعيد المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان ، وكذلك يكون الأمر بالنسبة للقرارات الصادرة من المجلس المؤقت لنقابة المحامين فيما خلا المواعيد والاجراءات والنصاب المبين فى المادة ١٣٥ مكررا من قانون المحاماة المعدل ، وباعتبار أن هذا القانون الأخير لم ينظم كافة الاجراءات والقواعد التى تتبعها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر هذه الطعون والفصل فيها ، فإنه يتعين وفق القواعد العامة الرجوع إلى القانون العام الذى ينظم هذا الأمور عند نظر محكمة النقض مثل هذه الخصومة وهو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فائت الذكر ، الأمر الذى يقطع بأن الخصومة فى الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين أمام محكمة النقض - ومنها الخصومة الماثلة - ليست دعوى مبتدأه وإنما هى طعن يخضع فى إجراءات رفعه ونظره والفصل فيه للنصوص المنظمة للفصل فى الطعون التى تنظرها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الواردة فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كأصل عام ، وذلك فيما عدا ما نص عليه فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمى ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٩٢ .

٦ - إن الطلب العارض الذى يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذى يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافه ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو ، أما إذا اختلف الطلب العارض عن الطلب الاصلى فى موضوعه وفى سببه معا فإنه لا يقبل ابدأؤه من المدعى فى صورة طلب عارض . وإذا كان الطلب المقدم من الطاعنين لدى نظر الطعن وبمذكرتيهما بعد الميعاد بىطلان قرار إعلان تشكيل مجلس النقابة العامة للمحامين لبطلان الانتخابات التى افرزته لعدم اخطار المدعى العام الاشتراكى باسماء المرشحين يعتبر طلبا متميزا له كيانه الخاص ومستقلا تمام الاستقلال عن الطلب الاصلى الخاص بىطلان القرار بإعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية المجلس وأحقية د ..... الخامى فى عضوية المجلس بدلا منه ، لأن مدة اشتغال الأول



بالمحاماة لم تتجاوز عشر سنوات ولا تزيد سنه عن خمسة وثلاثين عاما وأنه يختلف عنه في موضوعه وفي سببه وفي خصومه، فإن هذا الطلب العارض لا يجوز تقديمه.

٧ - إن الطعن بالنقض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة النقض بل هو في طبيعته قضية جديدة ينحصر نطاقها في البحث في مخالفة الحكم أو القرار المطعون فيه للقانون بصفة عامة، ومن ثم فإن الأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليست هي الخصومة التي كانت محدودة بين الطرفين أمام الجهة المطعون على حكمها أو قرارها، إنما هو في الواقع مخاصمة للحكم أو للقرار الذي صدر منها، وهو لا يشمل كل الحكم أو القرار المطعون فيه، بل فقط الجزء من هذا الحكم أو القرار محل الطعن، ولا يتعداه خارج هذا النطاق مما لا يشمل الطعن الذي يحوز حجية الأمر المقضى.

٨ - إن المحكمة لا تملك النظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر وذلك اعمالا لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن. لما كان ذلك، وكان البين من استعراض وقائع الطعن على النحو سالف البيان أن الطاعنين قد قصروا تقرير طعنهم ومذكرة اسباب الطعن المقدمة في الميعاد على طلب الحكم ببطالان القرار المطعون فيه فيما تضمنه من اعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية مجلس النقابة العامة للمحامين وأحقية د. .... المحامي في العضوية بدلا منه باعتباره الحاصل على أعلى الأصوات في الانتخابات بعد من أعلن فوزهم بالقرار المطعون فيه، فإن ما أثاروه بجلسة المرافعة ومذكرتيهما المقدمتين بعد الميعاد المحدد من طلب الحكم ببطالان القرار الصادر باعلان تشكيل مجلس النقابة العامة للمحامين لبطلان الانتخابات التي أفرزته لعدم اختار المدعى العام الاشتراكي بأسماء المرشحين فور اقبال باب الترشيح طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ متذرعين في ذلك بأنه سبب من النظام العام لم يتكشف لهم إلا بعد

فوات ميعاد الطعن وتقديم أسبابه ، يخرج عن نطاق الطعن كما ورد بتقريره ومذكرته المقدمين في الميعاد ، ومن ثم يكون غير مقبول .

٩ - من المقرر أنه وإن كان يجوز لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الخصوم والنيابة إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها في صحيفة الطعن المقدمة في الميعاد ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون هذه الأسباب قد وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم أو القرار وليس على جزء منه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ، بما مفاده أن الجزء من الحكم أو القرار الذي لم يطعن فيه يصبح باتا لا يجوز المساس به . وإذا كان الثابت أن الطعن المقدم في الميعاد لم يشمل طلب القضاء ببطالان انتخابات نقابة المحامين كلها التي أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ أو تشكيل مجلس النقابة كله الذي أفرزته تلك الانتخابات ، فإن هذا الجزء من القرار المطعون فيه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ولا يجوز المساس به . لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً .

## الوقائع

بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ قرر الاستاذ / ..... المحامي ومعه خمسون محامياً آخرون ممن حضروا الجمعية العمومية وشاركوا في انتخابات نقابة المحامين التي أجريت في ١١ سبتمبر سنة ١٩٩٢ لاختيار النقيب وأعضاء المجلس بطعن إلى محكمة النقض بتقرير مصدق على توقيعاتهم عليه مهر بتوقيع وكيلهم الدكتور / ..... المحامي - المقيد لدى محكمة النقض - اختصموا فيه المطعون ضدهم طلبوا في ختامه الحكم ببطالان القرار الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ باعلان نتيجة انتخابات مجلس نقابة المحامين سالفة الذكر فيما تضمنه اعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية مجلس نقابة المحامين وأحقية الدكتور / ..... في عضوية المجلس بدلا منه باعتبار أنه الحاصل على أعلى الاصوات بعد من اعلن فوزهم بالقرار المطعون فيه .



## المحكمة

من حيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أن عددا يزيد عن خمسين محاميا ممن حضروا الجمعية العمومية وشاركوا فى انتخابات مجلس نقابة المحامين التى أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢، قد تقدموا فى يوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ بطعن إلى محكمة النقض بتقرير مصدق على توقيعاتهم عليه مهر بتوقيع وكيلهم الدكتور / ..... المحامى - المقيد لدى محكمة النقض، اختصموا فيه السيد المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة بصفته رئيس المجلس المؤقت لنقابة المحامين والسيد / نقيب المحامين بصفته والاستاذ ..... المحامى، وذلك ابتغاء الحكم بإبطال القرار الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ بإعلان نتيجة انتخابات مجلس نقابة المحامين سالفة الذكر فيما تضمنه إعلان فوز المطعون ضده الثالث الاستاذ ..... المحامى بعضوية مجلس نقابة المحامين وأحقيه د. .... المحامى فى عضوية المجلس بدلا منه باعتبار أنه الحاصل على أعلى الاصوات بعد من أعلن فوزهم بالقرار المطعون فيه .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون على القرار المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ قد اشترطت فى البند الرابع منها أن يكون من بين أعضاء مجلس النقابة العامة عضوان من المحامين الذين لم تجاوز مدة اشتغالهما بالمحاماة فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما فى هذا التاريخ عن خمسة وثلاثين عاما وأن القرار المطعون فيه قد تضمن إعلان فوز الاساتذة المحامين ..... ، ..... ، ..... ، ..... «المطعون ضده الثالث» رغم أن مدة اشتغال كل منهم بالمحاماة فى تاريخ اجراءات الانتخابات فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ لم تجاوز عشر سنوات وأن سن كل منهم فى ذات التاريخ أقل من خمسة وثلاثين عاما، وأنهم يشتركون

فى مرحلة سنفة واحدة فىخضعون بالتالى لحكم تشرىعى واحد بما يستوجب اختيار الاثنى الأعلى حصولا على الأصوات منهم لعضوية مجلس النقابة العامة وهما الاستاذان ..... ، ..... دون المطعون عليه الثالث طبقا للتفسفر الصحيح لنص المادة ١٣١ من قانون المحاماة سالف البىان وبالتالى فى أحقية د. .... المحامى فى عضوية مجلس النقابة العامة بدلا منه لىكون العضو الرابع والعشرين ، وأفة ذلك أن عبارة عضوفن الواردة فى هذا النص تعنى أنه لا يجوز أن يقل أو فزفد عدد ممثلى هذه المرحلة السنفة عن اثنى أخذاف أن الحكمة من النص هى محض ضمان تمثفل هذه المرحلة السنفة بعضوفن على درجة معينة من الخبرة والكفاءة والدرافة بمشكلات من يمثلونهم وأن القول بغير ذلك فؤدى إلى امكان تشكيل مجلس النقابة العامة كله - بخلاف النقب - من المحامفن فى هذه المرحلة السنفة وهو ما فأباه العقل والمنطق ولا فتنفق مع الفهم القانونى السلفم للنص والحكمة التى توخاها الشارع منه ، ولا ففر من ذلك أن فكون المطعون ضده الثالث قد تقدم للترشفح باعتباره ممثلا لاستئناف القاهرة ، إذ لىست العبرة باختيار المرشح بصفته عند الترشفح بل العبرة بالتطفبق القانونى الصحيح لحقفة بىانات المرشح وادراجه ضمن مرشحن الطائفة التى يستوفى شرائط الترشفح لها ، وهو ما فعفب القرار المطعون فىه .

ومن ففث إن هفئة قضافا الدولة - بصفتها نائبة عن المطعون ضده الأول - قدمت مذكرة طلبت فى ختامها الحكم بعدم قبول الطعن قبله لانعدام صفته لانتفاء مدة المجلس المؤقت الذى فؤأسه بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ مكررا من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونفن رقمى ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ و ٩٨ لسنة ١٩٩٢ فلم فعد له صفة فى تمثفل النقابة إذ تزول هذه الصفة بانقضاء المدة المقررة قانونا للمجلس وقدرها ستون فوما وعلان نفةجة الانتخابات بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ ففث تعود لصاحب الصفة الحففى - نقفب المحامفن - تمثفل النقابة فى كافة الأمور المتعلقة بها . ففد أن هذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فىه صدر بصدد انتخابات مجلس النقابة للمحامفن التى أجراها المجلس المؤقت بتاريخ



١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ وأعلنت نتائجها بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ بالقرار المطعون فيه الصادر من هذا المجلس - برئاسة المطعون ضده الأول بصفته وأن الطعن وفق صريح ما ورد بعجز الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ مكررا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ - والمضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢ - يجب أن ينصب على قرارات هذا المجلس طبقا للمواعيد والاجراءات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٣٥ مكررا سالفه الذكر ، وإذ كان المطعون ضده الأول باعتباره رئيسا للمجلس المؤقت الذى أصدر القرار المطعون فيه هو الذى يمثل هذا المجلس ، فإن اختصاصه فى الطعن المائل يكون قد وجه إلى ذى الصفة وهو ما يتفق وصحيح الواقع والقانون ، مما يتعين معه القضاء برفض الدفع بعدم قبول الطعن قبل المطعون ضده الأول بصفته .

وحيث إنه عن موضوع الطعن ، فإنه لما كانت المادة ١٣١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ قد نصت على أن « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضوا ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية وبحيث يراعى فيه ما يلى : أولا : أن يكون نصف عدد الاعضاء على الاقل من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف . ثانيا : أن يمثل المحامون فى دائرة كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف القاهرة عضو على الأقل وعضوين على الأكثر . ثالثا : ..... رابعا : أن يكون من بين أعضاء المجلس عضوان من المحامين الذين لا تتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما فى هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاما ، وكان مفاد البندين أولاً وثانياً من هذا النص أن أياً منهما لم تضع أى قيود سنية أو تحدد مدداً للاشتغال بالمحاماة خلاف المدد التى حددها القانون للقيد أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ، وهى بالنسبة لهذه المحاكم الأخيرة خمس سنوات على الاقل من تاريخ قيد اسم المحامى بجدول المحامين

المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أخذا بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - مع مراعاة قيد مدة السبع سنوات المنصوص عليه في البند الأول من المادة ١٣٣ من ذات القانون - ومن ثم فإنه من الجائز أن يكون المحامى مقبولا للمرافعة أمام محاكم الاستئناف دون أن يتجاوز عمره خمسة وثلاثين عاما ولا تزيد مدة اشتغاله بالمحاماة على عشر سنوات ، وإذا كان البندان أولاً وثانياً : من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم يشترط أيهما في شأن المحامين الممثلين لمحاكم الاستئناف في مجلس النقابة العامة أن يكونوا قد امضوا مدة تزيد على عشر سنوات في الاشتغال بالمحاماة أو أن تكون أعمارهم تزيد على خمسة وثلاثين عاما ، وكان البند الرابع من ذات المادة لم يشترط على المحامين الذين تتوافر فيهم الشروط الواردة به أن يتقدموا لترشيح أنفسهم طبقا لهذا البند دون غيره ، وكانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن مراد الشارع ، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ، وأنه لا اجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه ، فإنه لا محل لقصر ترشيح المحامين الذى لا يتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة في تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما في هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاما على الأعضاء المبيينين في البند الرابع من المادة ١٣١ من قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ دون غيره من البنود أولا وثانيا وثالثا : من ذات المادة ، إذ لو كان مراد الشارع غير ذلك لكان قد نص عليه صراحة كما فعل في المادة ١٥٢ من قانون المحاماة التى نصت على حد أقصى لتمثيل محامى القطاع العام ، ومن المقرر أنه لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ، ومن ثم بات تقدم المطعون ضده الثالث بترشيح نفسه في انتخابات مجلس النقابة العامة للمحامين التى أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ عن محكمة استئناف القاهرة وفوزه بهذه الصفة رغم أنه تنطبق عليه شروط البند رابعا من المادة ١٣١ من قانون المحاماة آنفة البيان ،



لا مخالفة فيه للقانون ، ولا يخل بتشكيل مجلس النقابة على النحو الوارد فى قانون المحاماة ويكون النعى على القرار المطعون فيه فيما تضمنه من فوز المطعون ضده الثالث بعضوية مجلس نقابة المحامين بهذه الصفة غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فإن أسباب الطعن سالفة الذكر والمقدمة فى الميعاد تكون قائمة على غير أساس سليم .

وحيث إنه بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ لدى نظر الطعن ، قدم الحاضر عن الطاعنين مذكرة تضمنت أسبابا جديدة طلب فى ختامها الحكم بىطلان القرار الصادر باعلان تشكيل مجلس النقابة العامة للمحامين وانعدامه لبطلان الانتخابات التى أفرزته بطلانا مطلقا لعدم اخطار المدعى العام الاشتراكى بأسماء المرشحين فور اقبال باب الترشيح وذلك اعمالا للمادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب باعتباره من النصوص الآمرة ، مبينا أنه بطلان من النظام العام يجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وما يجوز معه بالتالى لمحكمة النقض أن تعرض له من تلقاء نفسها ، واستطرد إلى أن الخصومة المطروحة أمام محكمة النقض هى فى حقيقتها دعوى مبتدأة اختص المشرع محكمة النقض بنظرها فلا تخضع للنصوص المنظمة للفصل فى الطعون فى الاحكام التى تنظرها هذه المحكمة بل للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٣٥ من قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ الأمر الذى يحق للطاعنين معه أن يضيفوا ما يعن لهم اضافته من أسباب جديدة إلى ما سبق أن أوردوه بمذكرة أسباب الطعن المقدمة فى الميعاد المحدد قانوناً . كما قدم الحاضر عنهم بعد ذلك مذكرة أخرى شارحة وحافظة مستندات طويت على شهادة صادرة من جهاز المدعى العام الاشتراكى تفيد عدم اخطاره بأية ترشيحات من النقابة العامة للمحامين خلال المدة من أول مارس سنة ١٩٩٢ حتى أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ وصورة عرفية من حكم صادر من محكمة القضاء الادارى وصورة عرفية من الحكم الصادر من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بجلسة ١٥ من يوليو سنة ١٩٩٢ بىطلان تشكيل الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩ وبطلان قراراتها وبطلان انتخاب

مجلس النقابة الذى تم فى ٩ من يونيو سنة ١٩٨٩ تقييا وأعضاء . كما قدم الحاضر عن المطعون ضده الثانى بصفته مذكرة بدفاعه طلب فى ختامها عدم قبول طلب الطاعنين الحكم بىطلان تشكيل مجلس النقابة لأنه قدم بغير الطريق الذى رسمته المادة ١٣٥ مكررا من قانون المحاماة وبعد الميعاد المحدد فيها وأرفق بها حافظة مستندات حوت صورة ضوئية من كتاب المطعون ضده الأول الثابت به اخطار الجهات المعنية بنتيجة الانتخابات وشهادة من نقابة المحامين بأن مجلس النقابة المؤقت قد أصدر قراره بجلسته ٢١ من يوليو سنة ١٩٩٢ بفتح باب الترشيح لانتخابات مجلس النقابة تقييا وأعضاء اعتبارا من يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٩٢ وحتى الأول من اغسطس سنة ١٩٩٢ وأنه قرر بجلسته ٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ اعتماد قوائم المرشحين وأعلنها وهى ذات القوائم التى جرت عليها الانتخابات يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ .

وحيث إن ما أثاره الطاعنون بالأسباب الجديدة المقدمة بعد الميعاد بشأن أن الخصومة المطروحة هى دعوى مبتدأة وليست طعنا مردود بأن المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمى ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٩٢ وقد نصت على أن «يجوز لخمسین محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخابات مجلس النقابة الطعن فى القرارات الصادرة عنها وفى تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على إمضاءاتهم . ويجب أن يكون الطعن مسبباً وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال النيابة وأقوال النقيب أو من يتوب عنه ووكيل الطاعنين . فإذا قضى بىطلان تشكيل الجمعية العمومية ، بطلت قراراتها ، وإذا قضى بىطلان النقيب أو أكثر من ثلاثة من أعضاء المجلس أجريت انتخابات جديدة لانتخاب من يحل محلهم . ويشكل مجلس مؤقت برئاسة رئيس محكمة استئناف



القاهرة ..... يختص وحده دون غيره باجراء الانتخابات فى مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ القضاء بالبطلان ..... وتكون لهذا المجلس - إلى حين تشكيل المجلس الجديد - جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة ..... وتختص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطعن على قرارته فى المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين . والى من استقراء هذا النص أنه قد نظم الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين بضوابط وإجراءات رسمها وفى ميعاد عينه وبنصاب حدده ، واختص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطعن على قرارته . ولئن كان هذا النص لم يحدد الدائرة التى تنظر هذه الطعون بمحكمة النقض ، إلا أنه ولما كان المشرع قد نهج حين سن قانون المحاماة السابق الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على نزع ولاية الفصل فى الطعون على القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين من القضاء الإدارى وأسندها إلى جهة القضاء العادى وحدد الدائرة الجنائية بمحكمة النقض لنظر هذه الطعون ، ثم التزم هذا النهج فى قانون المحاماة الحالى الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأن ناط هذا الاختصاص إما إلى محكمة استئناف القاهرة بشأن من أغفل إدراج اسمه فى قائمة المرشحين كما هو الحال فى نص المادة ١٣٤ من القانون ، وإما إلى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض كما هو الحال فى نص المادة ٤٤ من القانون بصدد قرار مجلس النقابة بنقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكما هو الحال فى المادة ١٤١ من القانون بخصوص عضو مجلس النقابة الذى اسقطت عنه العضوية من مجلس النقابة . ومن ثم فإن خلو نص المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة المضافة بالقانونين رقمى ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٩٢ من تحديد الدائرة التى تنظر الطعون على قرارات الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة ومجلس النقابة المؤقت وإشارتها إلى تقديم التقرير إلى قلم كتاب هذه المحكمة لا يعنى عدولا من المشرع عن اتجاهه فى انعقاد الاختصاص بنظر هذه الطعون للدائرة الجنائية بمحكمة النقض وإلا كان ذلك مؤديا إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد

إذا ما كان الاختصاص بنظر بعض هذه الطعون يتعقد للدائرة الجنائية وبعضها الآخر يتعقد للدائرة المدنية ، ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذا الطعن يتعقد لهذه الدائرة باعتبارها من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض ، وإذ كان نص المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة آنف الذكر قد نظم هذه الخصومة في صورة طعن يرد على القرارات الصادرة من المجلس المؤقت لنقابة المحامين وفق صريح عباراته ، وهو ما يتفق مع نهج المشرع في أن يعهد بنظر هذه الطعون والفصل فيها إلى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض دون غيرها ، وهي بطبيعة وظيفتها وطبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقانون الاجراءات الجنائية لا تنظر إلا في الطعون في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح وما يخصها به المشرع من الفصل في الطعون في بعض القرارات التي يحددها كما كان الشأن في الطعن على القرارات بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في بعض الأحوال - كل ذلك وفق الضوابط والاجراءات والأوضاع والمواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان ، وكذلك يكون الأمر بالنسبة للقرارات الصادرة من المجلس المؤقت لنقابة المحامين فيما خلا المواعيد والاجراءات والنصاب المبين في المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة المعدل ، وباعتبار أن هذا القانون الأخير لم ينظم كافة الاجراءات والقواعد التي تتبعها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر هذه الطعون والفصل فيها ، فإنه يتعين وفق القواعد العامة الرجوع إلى القانون العام الذي ينظم هذه الأمور عند نظر محكمة النقض مثل هذه الخصومة وهو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فائت الذكر ، الأمر الذي يقطع بأن الخصومة في الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين أمام محكمة النقض - ومنها الخصومة الماثلة - ليست دعوى مبتدأه وإنما هي طعن يخضع في اجراءات رفعه ونظره والفصل فيه للنصوص المنظمة للفصل في الطعون التي تنظرها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الواردة في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كأصل عام ، وذلك فيما عدا ما نص عليه في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل



بالقانونين رقمي ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٩٢ ، وتضحى حالة الطاعنين في هذا الخصوص على غير أساس . فضلا عن ذلك فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعنون بشأن طبيعة هذه الخصومة وذلك لما هو مقرر من أن الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو ، أما إذا اختلف الطلب عن الطلب الاصلى في موضوعه وفي سببه معا فإنه لا يقبل ابدائه من المدعى في صورة طلب عارض . وإذا كان الطلب المقدم من الطاعنين لدى نظر الطعن وبمذكرتيهما بعد الميعاد يبطلان قرار إعلان تشكيل مجلس النقابة العامة للمحامين لبطلان الانتخابات التي أفرزته لعدم اخطار المدعى العام الاشتراكى بأسماء المرشحين يعتبر طلبا متميزا له كيانه الخاص ومستقلا تمام الاستقلال عن الطلب الاصلى الخاص ببطلان القرار لإعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية المجلس وأحقية د ..... المحامي في عضوية المجلس بدلا منه ، لأن مادة اشتغال الأول بالمحاماة لم تتجاوز عشر سنوات ولا تزيد سنه عن خمسة وثلاثين عاما وأنه يختلف عنه في موضوعه وفي سببه وفي خصومه ، فإن هذا الطلب العارض لا يجوز تقديمه . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة النقض بل هو في طبيعته قضية جديدة ينحصر نطاقها في البحث في مخالفة الحكم أو بالقرار المطعون فيه للقانون بصفة عامة ، ومن ثم فإن الأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليست هي الخصومة التي كانت محدودة بين الطرفين أمام الجهة المطعون على حكمها أو قرارها ، إنما هو في الواقع مخاصمة للحكم أو للقرار الذي صدر منها ، وهو لا يشمل كل الحكم أو القرار المطعون فيه ، بل فقط الجزء من هذا الحكم أو القرار محل الطعن ، ولا يتعداه خارج هذا النطاق مما لا يشمل الطعن الذي يحوز حجية الأمر المقضى ، ومن ثم فإن المحكمة لا تملك النظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر وذلك اعمالا لقاعدة استقلال

الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن. لما كان ذلك، وكان البين من استعراض وقائع الطعن على النحو سالف البيان أن الطاعنين قد قصرُوا تقرير طعنهم ومذكرة أسباب الطعن المقدمة في الميعاد على طلب الحكم ببطالان القرار المطعون فيه فيما تضمنه من اعلان فوز المطعون ضده الثالث بعضوية مجلس النقابة العامة للمحامين وأحقية د. .... المحامي في العضوية بدلا منه باعتباره الحاصل على أعلى الأصوات في الانتخابات بعد من أعلن فوزهم بالقرار المطعون فيه، فإن ما أثاروه بجلسة المرافعة ومذكرتيهما المقدمتين بعد الميعاد المحدد من طلب الحكم ببطالان القرار الصادر باعلان تشكيل مجلس النقابة العامة للمحامين لبطلان الانتخابات التي أفرزته لعدم اخطار المدعى العام الاشتراكي بأسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ متذرعين في ذلك بأنه سبب من النظام العام لم يتكشف لهم إلا بعد فوات ميعاد الطعن وتقديم أسبابه، يخرج عن نطاق الطعن كما ورد بتقريره ومذكرته المقدمين في الميعاد، ومن ثم يكون غير مقبول. وعلاوة على ذلك فإنه من المقرر أنه وإن كان يجوز لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الخصوم والنيابة اثاره الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها في صحيفة الطعن المقدمة في الميعاد، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون هذه الأسباب واردة على الجزء المطعون فيه من الحكم أو القرار وليس على جزء منه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه، بما مفاده أن الجزء من الحكم أو القرار الذي لم يطعن فيه يصبح باتا لا يجوز المساس به. وإذا كان الثابت أن الطعن المقدم في الميعاد لم يشمل طلب القضاء ببطالان انتخابات نقابة المحامين كلها التي أجريت بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ أو تشكيل مجلس النقابة كله الذي أفرزته تلك الانتخابات، فإن هذا الجزء من القرار المطعون فيه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ولا يجوز المساس به. لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً.



## جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير أنيس نائبي رئيس المحكمة وعبد الله المدني وسمير مصطفى.

( ٣ )

### نقابات

#### الطعن رقم ٢٠٧٤٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقابات . محاماة . محكمة النقض «إختصاص الدوائر الجنائية» . طعن «ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه» .

نطاق إختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على ضوء التحديد الوارد في المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؟

القرار الذي يجوز الطعن فيه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض كإختصاص استثنائي .  
محدد على سبيل الحصر . المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ . أثر ذلك ؟

(٢) نقابات : محاماة . قانون «تفسيره» . طعن «ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه» . نقض «الصفة والمصلحة في الطعن» .

عدم جواز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته . المادة ٢١١ مرافعات .

حق الطعن . مناطه ؟

توافر المصلحة في الطعن . لا يؤدي إلى قبوله . ما دامت الصفة فيه منعدمة . أساس ذلك ؟

١ - لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة والمعمول به اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٨٣ اليوم التالى لنشره بالجريدة الرسمية - والمعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ قد نص فى الباب الأول منه فى المادة ٤٤ الواردة فى الفصل السابع الخاص بجدول المحامين غير المشتغلين على أنه (لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامى أو بعد اعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور، أن يصدر قرارا مسببا بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا فقد شرطا من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليه فى هذا القانون . ويكون للمحامى حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الأربعين يوما التالية لإعلانه بهذا القرار) ونظمت المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر شروط إجراءات إعادة القيد فى جدول المحامين المشتغلين . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى إختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض الواردة فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أنه مقصور على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح ، وكان البين من استقراء نص المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر والمعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ أنه قد حدد على سبيل الحصر فى تلك المادة القرار الذى يجوز الطعن فيه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - كإختصاص استثنائى - وهو المتعلق بنقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين لفقده شرطا من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليه فى القانون المذكور وليس من بين ذلك قرار إعادة القيد فى جدول المحامين المشتغلين المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من القانون المار ذكره - وهو موضوع الطعن الحالى ومن ثم فإن طعن الطاعن أمام محكمة النقض فى القرار الصادر بنقل إسم المطعون ضده الثانى من جدول المحامين غير المشتغلين إلى جدول - المحامين المشتغلين يكون غير جائز .

٢ - إن المادة ٢١١ من قانون المرافعات وهى من كليات القانون بما نصت عليه من عدم جواز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك



إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته وهي واجبة الأعمال في الطعن المائل اعتباراً بأنها تقرر قاعدة عامة تسرى على القرار المطعون فيه وكان المستفاد مما تقدم أن حق الطعن مناطه أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة أو القرار المطعون فيه وأن يكون هذا الحكم أو القرار قد أضر به ، وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ولا يقدح في ذلك أن للطاعن مصلحة قانونية في الطعن المائل بمقوله أنه أضر من قيد المطعون ضده الثاني بجدول المحامين المشتغلين . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى أنه لم يكن طرفاً في القرار المطعون فيه ومن ثم فإن شرط الصفة الواجب في كل طعن يكون قد تخلف عنه ويكون طعنه بهذه المثابة غير جائز ، ولا يغير من ذلك ما يذهب إليه الطاعن من وجود مصلحة له في الطعن إذ الصفة تسبق المصلحة فإذا انعدمت الصفة فلا يقبل طعنه ولو كانت له مصلحة فيه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير جائز بما يفصح عن عدم قبوله شكلاً وهو ما يتعين التقرير به .

## الوقائع

أقام الطاعن طعنه متضمناً بأنه قد صدر قرار لجنة قبول المحامين بجلسته ١٣ من يناير سنة ١٩٨٨ بنقل اسم المطعون ضده الثاني إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتباراً من الأول من يناير سنة ١٩٧٥ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ مع اعتبار هذه الفترة نظير وإعادة الاسم إلى جدول المحامين المشتغلين اعتباراً من الأول من يناير سنة ١٩٧٦ ونقل الاسم إلى جدول المحامين غير المشتغلين من الأول من فبراير سنة ١٩٧٨ حتى ١٠ من يوليو سنة ١٩٨٥ مع اعتبار هذه الفترة نظير وإعادة الاسم إلى جدول المحامين المشتغلين اعتباراً من ١١ من يوليو سنة ١٩٨٥ وإن هذا القرار قد ألحق به ضرراً مما يوفر له مصلحة قانونية في الطعن عليه . فطعن في هذا القرار بطريق النقض .....

## المحكمة

لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة والمعمول به اعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٨٣ اليوم التالي لنشرة بالجريدة الرسمية - والمعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ قد نص في الباب الأول منه في المادة ٤٤ الواردة في الفصل السابع الخاص بجدول المحامين غير المشتغلين على أنه (لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامي أو بعد اعلانه في حالة تخلفه عن الحضور، أن يصدر قراراً مسبباً بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا فقد شرطاً من شروط القيد في الجدول العام المنصوص عليه في هذا القانون. ويكون للمحامي حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في القرار الذي يصدر في هذا الشأن خلال الأربعين يوماً التالية لإعلانه بهذا القرار) ونظمت المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر شروط إجراءات إعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين. لما كان ذلك، وكان الأصل في إختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض الواردة في المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أنه مقصور على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، وكان البين من استقراء نص المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر والمعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ أنه قد حدد على سبيل الحصر في تلك المادة القرار الذي يجوز الطعن فيه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - كإختصاص استثنائي - وهو المتعلق بنقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين لفقده شرطاً من شروط القيد في الجدول العام المنصوص عليه في القانون المذكور وليس من بين ذلك قرار إعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين المنصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون المار ذكره - وهو موضوع الطعن الحالي ومن ثم فإن طعن الطاعن أمام محكمة النقض في القرار الصادر بنقل اسم المطعون ضده الثاني من جدول المحامين غير المشتغلين إلى جدول - المحامين المشتغلين يكون غير جائز. وفوق ذلك، فإن المادة ٢١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون بما نصت عليه من عدم جواز الطعن في الأحكام



إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته وهي واجبة الأعمال في الطعن المائل اعتباراً بأنها تقرر قاعدة عامة تسرى على القرار المطعون فيه وكان المستفاد مما تقدم أن حق الطعن مناطه أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة أو القرار المطعون فيه وأن يكون هذا الحكم أو القرار قد أضر به ، وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ولا يقدح في ذلك أن للطاعن مصلحة قانونية في الطعن المائل بمقولة أنه أضرار من قيد المطعون ضده الثاني بجدول المحامين المشتغلين . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى أنه لم يكن طرفاً في القرار المطعون فيه ومن ثم فإن شرط الصفة الواجب في كل طعن يكون قد تخلف عنه ويكون طعنه بهذه المثابة غير جائز ، ولا يغير من ذلك ما يذهب إليه الطاعن من وجود مصلحة له في الطعن إذ الصفة تسبق المصلحة فإذا انعدمت الصفة فلا يقبل طعنه ولو كانت له مصلحة فيه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير جائز بما يفصح عن عدم قبوله شكلاً وهو ما يتعين التقرير به .

---

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى وطلعت الرفاعى وأنس عماره (نواب رئيس المحكمة) .

( ٤ )

### نقابات

#### الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٦١ القضائية

محاماة . نقض «الحكم فى الطعن» . اختصاص «الاختصاص الولاى» .  
نقابات .

قضاء المحكمة الادارية العليا بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى بعدم إختصاصها ولائها بنظر الدعوى والفصل فى موضوعها . أثره : إعتبار الطعن المطروح على محكمة النقض غير ذى موضوع .

لما كان البين من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٧ قضائية عليا بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٩١ أنه تناول الطعن المقدم من ذات الطاعنين فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى المرفوعة منهم المقيدة برقم ٢٠١٥ لسنة ٤٥ ق بطلب الحكم أصليا - بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالقرار المطعون فيه واحتياطيا الحكم بصفه مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفى الموضوع بالغاءه وما يترتب عليه من آثار والتى قضت فيها محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وباحالتها إلى محكمة النقض . وإذ طعن الطاعنون على قضاء هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا فقضت بحكمها سالف الاشارة إليه بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا : بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وثانيا : - بقبول الدعوى شكلا وفى موضوعها بالغاء قرار مجلس نقابة المحامين الصادر فى



١٩٩٠/١٢/٢٧ بنقل اسماء المدعين . الطاعنين - إلى جدول غير المشتغلين مع ما يترتب على ذلك من آثار . لما كان ما تقدم فإن الطعن المائل بصدور حكم المحكمة الادارية العليا سالف البيان يكون قد أصبح غير ذى موضوع .

## الوقائع

بتاريخ ..... من ديسمبر سنة ..... أصدر مجلس نقابة المحامين قرار بنقل اسماء الطاعنين إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وبتاريخ ..... قرر الطاعنون بالطعن على هذا القرار ، بطريق النقض ..... والخ .

## المحكمة

وحيث إنه عن الموضوع فإنه لما كان البين من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٧ قضائية عليا بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٩١ أنه تناول الطعن المقدم من ذات الطاعنين فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى المرفوعة منهم المقيدة برقم ٢٠١٥ لسنة ٤٥ ق بطلب الحكم أصليا - بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالقرار المطعون فيه واحتياطيا الحكم بصفه مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفى الموضوع بالغائه وما يترتب عليه من آثار والتي قضت فيها محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها إلى محكمة النقض . وإذ طعن الطاعنون على قضاء هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا فقضت بحكمها سالف الاشارة إليه بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا : بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وثانيا : - بقبول الدعوى شكلا وفى موضوعها بالغاء قرار مجلس نقابة المحامين الصادر فى ١٩٩٠/١٢/٢٧ بنقل اسماء المدعين . الطاعنين - إلى جدول غير المشتغلين مع ما يترتب على ذلك من آثار . لما كان ما تقدم فإن الطعن المائل بصدور حكم المحكمة الادارية العليا سالف البيان يكون قد أصبح غير ذى موضوع .





**الأحكام الصادرة  
في  
المواد الجنائية**





## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم ولتحي الصباغ نائبى رئيس المحكمة وعبد الله المدنى وسمير مصطفى .

### ( ١ )

#### الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش « إذن التفتيش . اصداره » . نيابة عامة . استدالات . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش . موضوعى .

(٢) مأمورو الضبط القضائى « اختصاصاتهم » . استدالات .

مهمة مأمور الضبط القضائى . الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها . المادة ٢١ لإجراءات كل اجراء يقوم به فى سبيل ذلك . صحيح . حد ذلك ؟

(٣) رشوة . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه .

تسبب غير معيب » .

تقدير توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله .

موضوعى . ما دام سائغا .

(٤) رشوة . جريمة « أركانها » . نقض « اسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

اختصاص الموظف الذى عرضت عليه الرشوة وحده بجميع العمل المتعلق بالرشوة . غير

لازم . كفاية أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(٥) رشوة . جريمة « أركانها » . حكم « تسييه . تسييب غير معيب » .

تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . شرط ذلك ؟

(٦) رشوة . جريمة « أركانها » . حكم « تسييه . تسييب غير معيب » .

الاخلال بواجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات . مدلوله ؟

الدفاع القانوني ظاهر البطلان . التفات الحكم عن الرد عليه . لا يعيبه .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي تُوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع يبطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير قويم .

٢ - من المقرر أن من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها وكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٣ - إن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أصل ثابت في الأوراق .



٤ - لما كان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٥ - من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من اعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذبا ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم ، إذ هو حينئذ يجمع بين إثنيين الاحتيال والارتشاء .

٦ - لما كان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد نص على «الإخلال بواجبات الوظيفة» كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من اعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه وجاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سند قويم ، فكل إنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع ، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذن يكون طلب واخذ الرشوة على الصورة التى اثبتها الحكم فى حق الطاعنين وهم موظفون عموميون وأن لكل منهم قدر من الاختصاص يسمح لهم بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة فإن ما قارفوه يُعد إخلالا بواجبات وظائفهم فى حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح ولا يكون للطاعنين - من بعد - النعى على الحكم التفاته عن الرد على ما أثاره من أن الواقعة تشكل الجريمة المقررة بالمادة ١١٥ من قانون العقوبات طالما أنه دفاع قانونى ظاهر البطلان .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بصفتهم موظفين عموميين طلبوا وأخذوا لانفسهم رشوة للاخلال بواجبات وظيفتهم بأن طلبوا وأخذوا مبلغ مائتين وسبعون جنيها على سبيل الرشوة مقابل تسليمه أجزاء من جثة آدمية من الجثث المحفوظة بقسم التشريح المخصصة لأغراض الدراسة المقرر دفنها. واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة. والمحكمة المذكورة قضت - حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهم ألف جنيه .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة الارتشاء قد شابة قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أطرح الدفع بىطلان إذن النيابة العامة لإبتنائه على تحريات غير جدية بما لا يسوغ إطرأحه ، ولم تفتن المحكمة إلى أن الجريمة ما كانت تحدث لولا التدخل الإيجابى من محرر المحضر ، وأن العمل الذى تقاضوا الرشوة من أجله وإن كان يدخل فى اختصاص الطاعن الأول إلا أنه لا اختصاص للثانى والثالث فيه كما أن الجثة التى استلمها محرر المحضر تعد من قبيل المتروكات بدليل خروجها من عهدة الطاعن الأول لعدم صلاحيتها لعملية التشريح ومن ثم فإن الواقعة لا تشكل جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات وإن شكلت - على فرض ثبوتها - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٥ من ذات القانون بيد أن الحكم إلتفت عن دفاع الطاعنين فى هذا الصدد . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه والاعادة .



ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض للدفع بىطلان الإذن الصادر من النيابة العامة لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله « وحيث إنه عن الدفع بىطلان إذن النيابة لإبتناؤه على تحريات غير جدية فإنه غير سديد ذلك أن النيابة العامة قد خلصت إلى إصدار ذلك الإذن بعد الإطلاع على محضر التحريات والاطمئنان إلى ما جاء فيه من تحريات إرتأت في إطار سلطتها التقديرية أنها تحريات جدية وترى هذه المحكمة أن النيابة العامة كانت على حق حين أصدرت هذا الإذن وتتق في تقديرها لصدوره بالشكل الذي صدر به وعلى نحو يتفق مع صحيح أحكام القانون الأمر الذي تفره المحكمة عليها ويكون الدفع في غير محله متعينا - الإلتفات عنه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يُوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بىطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير قويم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها وكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور

الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - بما لا يمارى فيه الطاعنين - أن الطاعن الأول عامل تخنيط الجثث وحفظها وإستلامها كعهدة خاصة طوال العام الدراسي وأن الطاعن الثاني يعمل بقسم التشريع بالمشرفة المعدة لتدريب طلبه كلية طب الأسنان وهو الذى يقوم باخراج وترجيح الجثث أثناء التدريس وأن الطاعن الثالث عامل يختص بتنظيف متحف التشريح وأن كلا من الثانى والثالث يقومان بمساعدة الطاعن الأول فى إعداد الجثث وهم جميعاً موظفون تابعون لكلية طب القاهرة ، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من اعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذبا ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم ، إذ هو حيثئذ يجمع بين إثنيين الاحتيال والارتشاء ، لما كان ذلك ، وكان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد نص على « الإخلال بواجبات الوظيفة » كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من اعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سند قويم ، فكل إنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع ، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذن يكون طلب واخذ الرشوة على الصورة التى اثبتها الحكم



فى حق الطاعنين وهم موظفون عموميون وأن لكل منهم قدر من الاختصاص يسمح لهم بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة فإن ما قارفوه يُعدّ إخلالاً بواجبات وظائفهم فى حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإذ إلّتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح ولا يكون للطاعنين - من بعد - النعى على الحكم التفاته عن الرد على ما أثاره من أن الواقعة تشكل الجريمة المقررة بالمادة ١١٥ من قانون العقوبات طالما أنه دفاع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم ولحقى الصباغ نائبى رئيس المحكمة وعبد الله المدنى وعاطف عبد السميع .

( ٢ )

### الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . محاماة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

عدم توكيل الطاعن محام للدفاع عنه . وقيام المحامى المتدب بواجب الدفاع . لا عيب .

(٢) اسباب الاباحة وموانع العقاب « دفاع شرعى » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . حد ذلك ؟  
مثال .

(٣) اسباب الاباحة وموانع العقاب « دفاع شرعى » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

إثارة تجاوز حق الدفاع الشرعى . لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه .

(٤) نقض « أسباب الطعن . تحديدها » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

وجه الطعن . قبوله رهن بأن يكون واضحاً ومحددأ .

(٥) حكم «بياناته» «تسبيبه» «تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» .  
ما لا يقبل منها» .

عدم رسم القانون شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الموافقة المستوجبة للعقوبة والظروف  
التي وقعت فيها .

كفاية أن يكون الدليل الذى عول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبته الحكم عليه .

١ - لما كان الثابت بمحضر الجلسة ان الطاعن لم يطلب توكيل محام للدفاع  
عنه وكان المحامى المنتدب قد ترفع فى الدعوى حسبما أملته عليه واجبات مهنته  
ورسمته تقاليدها ، فإن دعوى بطلان الاجراءات أو الاخلال بحق الدفاع لا يكون  
لها وجه .

٢ - الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك  
بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا إذا  
كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه  
القانون أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع  
أمام محكمة الموضوع بقيام تلك الحالة ، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم  
المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها إذ لم يرد فى مدونات الحكم  
أن المجنى عليها بدأت بالعدوان على الطاعن حتى يكون للطاعن الحق فى استعمال  
القوة اللازمة لدفع العدوان بل اثبت الحكم من اعتراف الطاعن الغير منازع فيه أنه  
اقدم على خنق المجنى عليها وهى مستغرقة فى النوم ، مما لا يتصور معه أن تعتدى أو  
تحاول الاعتداء ، وكان قول الطاعن فى اعترافه - بفرض صحة ذلك انها استيقظت  
وحاولت مقاومته بطريقة اثارت غضبه ليس من شأنه مع ما سلف أن يجعله فى حالة  
دفاع شرعى ولا تعد هذه الاقوال دفعا صريحا أو جديا بقيام هذه الحالة كيما تلتزم  
المحكمة بالرد عليه فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .



٣ - إثارة تجاوز حق الدفاع الشرعى مردود بأن البحث فى ذلك لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه .

٤ - يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .

٥ - لما كان الحكم قد بين واقعه تزوير الطاعن للبطاقة العائلية التى ضبطت معه وأثبت مفارقتها من واقع إقراره بذلك والذى أورد مؤداه فى هذا الصدد وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وإذ كان الدليل الذى عول عليه الحكم المطعون فيه من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من ارتكاب الطاعن لجرمة التزوير . فإن النص عليه فى هذا الشأن يكون غير مديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... مع سبق الاصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وما ان استغرقت فى النوم حتى قام بخنقها فحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياتها (٢) وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً فى ورقة اميرية هى البطاقة العائلية رقم ..... سجل مدنى ..... باسم ..... بأن وضع صورته بدلا من صورة صاحبها ودون بها اسم زوجته المجنى عليها على النحو المبين بالاوراق واحالته إلى محكمة جنابات بنها لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من ذات القانون بمعاقبه المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة عن التهمة الأولى وبالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الثانية وبمصادرة المهر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل العمد والتزوير في محرر رسمي قد شابه بطلان واختلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ذلك أن المحامي الذي دافع عنه ترفع مرافعة شكلية لا تتحقق بها ضمانات المحاكمة . وقد أورد المتهم في اعترافه عبارات تفيد معنى الدفاع الشرعي عن النفس أو على الأقل تجاوزه ولم يكثرث بها الحكم وأعرض عن أوجه دفاعه التي صاغها بنفسه وقدمها في مذكرة ولم يبين الحكم واقعة التزوير بيانا كافيا وواضحاً أو يورد الأدلة عليها . وأن كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل العمد والتزوير في محرر رسمي اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة مما اطمأنت إليه من اعترافه في مرحلتى التحقيق والمحاكمة وما شهد به الضابطان ..... ، ..... والشهود الآخرون في الدعوى ..... ، ..... ، ..... ، وما ورد بمعاينة النيابة وتقرير الصفة التشريعية وهي أدلة لا ينازع الطاعن في سلامة مأخذها من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن لم يطلب توكيل محام للدفاع عنه وكان المحامي المنتدب قد ترفع في الدعوى حسبما أمله عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليداً ، فإن دعوى بطلان الإجراءات أو الاختلال بحق الدفاع لا يكون لها وجه لما كان ذلك ، وكان الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح

لقيامها، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام تلك الحالة، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها إذ لم يرد في مدونات الحكم أن المجنى عليها بدأت بالعدوان على الطاعن حتى يكون للطاعن الحق في استعمال القوة اللازمة لدفع العدوان بل اثبت الحكم من اعتراف الطاعن الغير منازع فيه أنه اقدم على خنق المجنى عليها وهي مستغرقة في النوم، مما لا يتصور معه أن تعتدى أو تحاول الاعتداء، وكان قول الطاعن في اعترافه - بفرض صحة ذلك أنها استيقظت وحاولت مقاومته بطريقة اثارت غضبه ليس من شأنه مع ما سلف أن يجعله في حالة دفاع شرعى ولا تعد هذه الاقوال دفعا صريحاً أو جدياً بقيام هذه الحالة كيما تلتزم المحكمة بالرد عليه فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولاً، أما ما استطرد إليه من اثارة تجاوز حق الدفاع الشرعى مردود بأن البحث في ذلك لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الواقعة - وفق ما سلف - على صورة لا تقيم هذا الحق للطاعن فإنه لا يكون قد قام له حق الدفاع بسوغ معه البحث في مدى مناسبة قتله للمجنى عليها كرد على هذا العدوان. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً. ولما كان الطاعن لم يبين ماهية اوجه الدفاع التى ابداهها في مذكرته ولم يحددها وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تهيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم فى الأصل رداً بل يعتبر الرد عليه مستفاداً من القضاء بالادانة للدلالة التى اوردتها المحكمة فى حكمها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً لما كان ذلك، وكان الحكم قد بين واقعة تزوير الطاعن للبطاقة العائلية التى ضبطت معه واثبت عليه مقارفتها من واقع اعترافه بذلك والذى اورد مؤداه فى هذا الصدد، وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى



وقعت فيها ، وإذ كان الدليل الذى عول عليه الحكم المطعون فيه من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من ارتكاب الطاعن لجريمة التزوير ، فإن النعى عليه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة.

( ٣ )

### الطعن رقم ٢١٢٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . جريمة « أركانها » .

الركن المادى فى جريمة الشيك بدون رصيد . مناط تحقيقه : تخلى الساحب اراديا عن حيازته .

سرقة الشيك أو فقدته أو تزويره . لا يترتب على أى منها تحقق هذا الركن .

(٢) شيك بدون رصيد . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . حكم

« تسببه . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

طلب المتهم وقف الدعوى . لأن الشيك موضوع الاتهام كان نتاج جريمة سرقة . دفاع

جوهرى . وجوب تحقيقه . اغفال المحكمة التعرض له . قصور واخلال بحق الدفاع .

١ - من المقرر أن اعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد انما يكون على وجه يتخلى

فيه الساحب نهائيا عن حيازته بحيث تنصرف ارادة الساحب إلى التخلي عن حيازة

الشيك ، فإذا انتفت تلك الارادة لسرقة الشيك أو فقدته له أو تزويره عليه انهار الركن

المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء .

٢ - لما كان دفاع الطاعنه المتمثل فى طلب وقف الدعوى يقوم أساسا على أن

الشيك محل الاتهام كان نتاج جريمه سرقة بما لازمه أنها لم تتخل عن حيازته بمحض

ارادتها وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا كان يتعين على محكمة

الموضوع أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه لما يترتب عليه من أثر فى ثبوت الاتهام أو

انتفائه ، أما وهى لم تفعل ، كما اغفلت التعرض له فى حكمها ، فإن الحكم يكون فوق قصوره مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ..... ضد الطاعنة بوصف أنها أعطت له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ جنيه والزامها بأن تؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفضت ما عدا ذلك من طلبات استأنفت ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض فى ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد شابه اخلال بحق الدفاع ، ذلك أن دفاعها قام على انتفاء الركن المادى للجريمة المتمثل فى واقعة التسليم الارادى للشيك من جانب الساحب للمستفيد باعتبار أن الشيك محل الاتهام كان نتاج جريمة سرقة ، إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن هذا الدفاع ارادا له وردا عليه بما يعيه بما يستوجب نقضه .



ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة ١٩٨٧/٦/٣ أمام محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعنة طلب وقف الدعوى الجنائية لحين الفصل فى الدعوى رقم ..... لسنة ١٩٨٧ جنح العجوزة عن واقعة سرقة المدعى بالحقوق المدنية لدفتر الشيكات الخاص بها المحتوى على الشيك موضوع الاتهام ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن اعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد انما يكون على وجه يتخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازته بحيث تنصرف ارادة الساحب إلى التخلى عن حيازة الشيك ، فإذا انتفت تلك الارادة لسرقة الشيك أو فقده له أو تزويره عليه انهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء ، وإذا كان دفاع الطاعنة المتمثل فى طلب وقف الدعوى يقوم أساسا على أن الشيك محل الاتهام كان نتاج جريمه سرقة بما لازمه أنها لم تتخل عن حيازته بمحض ارادتها وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعاً جوهرياً كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لما يترتب عليه من أثر فى ثبوت الاتهام أو انتفائه ، أما وهى لم تفعل ، كما اغفلت التعرض له فى حكمها ، فإن الحكم يكون فوق قصوره مشوباً بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / جابر عبد التواب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
أمين عبد العليم نائب رئيس المحكمة وفتحى حجاب وعلى شكيب ويوسف عبد السلام.

( ٤ )

### الطعن رقم ٢٤٤٣٨ لسنة ٥٩ القضائية

شيك بدون رصيد . قصد جنائى . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» . دفاع  
«الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره» .

القصد الجنائى فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . ماهيته ؟  
دفاع الطاعن بأن الشيك وقت إصداره كان له رصيد . جوهرى .  
وجوب تمحيص المحكمة له وأن ترد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .

لما كان القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة  
٣٣٧ عقوبات يتوافر لدى الجانى باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم  
وقابل للسحب وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما  
يشير من أن الشيك وقت إصداره كان له رصيد قائم وقابل للسحب وأن شريكه قام  
بدون علمه بإصدار امره إلى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمة هذا الشيك  
وهو دفاع هام وجوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى . مما كان يتعين على  
المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً  
لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه اما وقد امسكت عن ذلك فإن  
حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جنح ..... بوصف أنه أصدر له شيكا لا يقابلة رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٠١ جنية على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠١ جنية على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافيه ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور وتناقض فى التسبيب ذلك أنه دفع أمام محكمة أول درجة وبمذكرته أمام محكمة ثانى درجة بعدم توافر القصد الجنائى لديه ، ذلك أنه بعد اصداره الشيك للمستفيد « المجنى عليه » لم يتمكن من صرفه لصدور أمر من شريكه فى الشركة والمفوض شأنه شأن الطاعن فى التوقيع منفرداً بوقف صرف الشيك دون علمه إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ايراد وردا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ومن مذكرة دفاع الطاعن أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن دفع دفعا جوهرياً مؤداه أنه أصدر الشيك للمستفيد « المدعى بالحقوق المدنية » وكان رصيده



قائما وقابلا للسحب إلا أن أمرا صدر من شريك له فى الشركة والمفوض شأنه شأن الطاعن عن التوقيع عن الشركة منفرداً بوقف صرف الشيك موضوع الطعن دون علم من الطاعن وقدم شهادة من البنك المسحوب عليه مؤرخه فى ١٣/٥/١٩٨٧ تفيد ذلك إلا أن الحكم لم يعرض لذلك الدفاع . لما كان ذلك وكان القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات يتوافر لدى الجانى باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الشيك وقت اصداره كان له رصيد قائم وقابل للسحب وأن شريكه قام بدون علمه باصدار أمره إلى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمة هذا الشيك وهو دفاع هام وجوهري لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى . مما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت اطراحه أما وقد امسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحاله .

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووليفق الدهشان ويدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وعبد الرحمن أبو سليمه .

( ٥ )

### الطعن رقم ٨٥٦٥ لسنة ٦١ القضائية

(١) ارتباط . عقوبة . عقوبة الجريمة الأشد . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . نقض . أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها .

مناط الارتباط في المادة ٣٢ عقوبات . رهن بأن تكون الجرائم المرتبطة قائمة . لم يجر على  
احداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب . علة ذلك ؟  
إعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو  
انقضائها . لا يجوز . علة ذلك ؟

(٢) اثبات ( بوجه عام ) . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . محكمة  
الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .  
وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع بها القاضي عن عقيدته بحصلها بنفسه . ولو  
ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات  
الواقعة .

١ - من المقرر أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن  
بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احداها حكم من الاحكام المعفية من  
المسؤولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى  
الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها

والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفيّاً فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى احدى التهم أو سقوطها أو انقضائها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا محل للقول بانقضاء الدعوى بالنسبة لجريمة التزوير فى محررات رسمية ترتبياً على القضاء ببراءة الطاعن عن جريمة الشراء موضوع اللجنة رقم ..... لسنة ١٩٨٧ أمن دولة طوارئ ..... ذات العقوبة الاخف المرتبطة بها لأن مجال البحث فى الارتباط انما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة .

٢ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو براءته مستقلاً فى تكوين عقيدته بنفسه بناء على ذلك غير مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدور على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر وأن تقدير المحكمة لدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن واخرى قضى ببراءتها بأنهما : بصفتها موظفين عموميين بالادارة الزراعية ..... ارتكبا تزويراً فى محررات رسمية هى تصاريح صرف النخاله والتوكيلات الخاصة بها المبنية بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعلهما واقعة مزوره فى صورة واقعة صحيحة بأن اثبتا فيها على خلاف الحقيقة أن الاشخاص الثابت اسماؤهم بها يستحقون حصص النخاله المنصرفه ومهرورها بتوقيعاتهم وبصمة خاتم الجهة سالفه الذكر مع علمهما بذلك . واحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضورها عملاً بالمادة ٢١٣ من قانون



العقوبات بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التزوير فى أوراق رسمية قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة رقم ..... لسنة ١٩٨٧ أمن دولة طوارىء ..... غير أن الحكم رفض هذا الدفع تأسيساً على أن براءته فيها لا تمنع من إعادة محاكمته عن جريمة التزوير الاشد . كما دفع بعدم جدية التحريات إذ أنها كانت اساس المحاكمة عن ذات وقائع اللجنة المذكورة ولم تعول عليها المحكمة بعدم صحتها - فلا تقوم بها دعوى جديدة ومع ذلك فقد استندت إليها المحكمة فى ادانته فى الدعوى المطروحة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقوله « وحيث إنه بالنسبة للدفع بعدم جواز نظر الدعوى فإن البين من الاطلاع على مفردات قضية اللجنة رقم ..... لسنة ١٩٨٧ أمن دولة طوارىء ..... أن النيابة العامة أسندت للمتهم ..... ومتهمين آخرين أنهم فى غضون شهر يناير سنة ١٩٨٧ بدائرة مركز ..... اشترى لغير استعمالهم الشخصى وإعادة البيع مواد تموينية « رده » والموزعه عن طريق مؤسسات القطاع العام على النحو المبين بالأوراق وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٣ مكرر (ب) ، ٥٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٧ حكمت محكمة أمن الدولة طوارىء بشبين الكوم حضورها ببراءة المتهمين مما أسند إليهم بناءً على ما أوردته فى أسباب

حكمها من أنه لا أساس للاتهام وتم اقرار الحكم بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٨٩ من المحاكم العسكرية . وحيث إنه من المقرر أن حكم التعدد المعنوي للجرائم الناشئة عن فعل واحد وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات هو وجوب اعتبار الجريمة ذات الوصف الأشد عقوبة والحكم بها دون غيرها فإذا حوكم المتهم عن فعل معين وصدر بشأن هذا الفعل حكم نهائي بالبراءة أو الادانة على أساس أحد أوصافه كان هذا الحكم حائلا دون اعادة نظر الدعوى عن ذات الفعل على أساس وصف آخر لو كان أشد . أما في حالة التعدد المادى للجرائم وكانت قد وقعت لغرض واحد وترتبط ببعضها ارتباطا غير قابل للتجزئة فحكمها وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات وجوب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها فإذا صدر حكم في الجريمة الأشد فإنه لا يجوز اعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأخف ، أما إذا صدر الحكم البات في الجريمة الأخف فإنه لا يحول دون محاكمته عن الجريمة الأشد باعتبار أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق وحدها ، كما أن الأصل في تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم فى واحدة منها فلا محل لاعمال حكم هذه الفقرة عند القضاء بالبراءة فى احدى التهم أو سقوطها أو انقضائها . لما كان ذلك وكانت جريمة شراء مادة تمويهية « رده » موزعه عن طريق مؤسسات القطاع العام لغير الاستعمال الشخصى ولاعاده بيعها التى اسندت للمتهم فى اللجنة رقم ..... لسنة ١٩٨٧ أمن دولة طوارئ ..... والتى صرفت بموجب تصاريح صرف مزوره وان كانت ترتبط ارتباطا غير قابل للتجزئة بجريمة تزوير هذه التصاريح المرفوعة بها هذه الدعوى ضد المتهم ، غير أنه لما كانت الجريمة الأولى هى الاخف وصدر فيها حكم بات زال بمقتضاه الارتباط بين الجريمتين فإن الحكم الصادر ببراءة المتهم منها فى اللجنة ..... لسنة ١٩٨٧ سالفه الذكر لا يحول دون اعادة محاكمة المتهم عن جريمة تزوير التصاريح ذات العقوبة الأشد ويكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة المشار إليها غير سديد

فترفضه المحكمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احداها حكم من الاحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتها ونفيها فإنه لا محل لاعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى احدى التهم أو سقوطها أو انقضائها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا محل للقول بانقضاء الدعوى بالنسبة لجريمة التزوير فى محررات رسمية ترتيبا على القضاء ببراءة الطاعن من جريمة الشراء موضوع الجنحة رقم ..... لسنة ١٩٨٧ أمن دولة طوارئ ..... ذات العقوبة الاخف المرتبطة بها لأن مجال البحث فى الارتباط انما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون صحيحا فى القانون ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص على غير سند . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن التعويل فى ادائه على التحريات رغم أن المحكمة اهدرتها فى الجنحة رقم .... لسنة ١٩٨٧ أمن دولة طوارئ مركز ..... ولم تعول عليها فمردود بما هو مقرر من أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته مستقلا فى تكوين عقيدته بنفسه بناء على ذلك غير مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر وأن تقدير المحكمة لدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا القضاء برفضه موضوعا .



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
حسين الشافعي ومحمد حسن وحسن أبو المعالي أبو النصر نواب رئيس المحكمة ومحمود شريف  
فهمي .

( ٦ )

### الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نيابة عامة . اعدام . نقض «ميعاده» . محكمة النقض «سلطتها» .  
مواد مخدرة . جلب .

اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟  
اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .

(٢) دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره» . نقض «أسباب الطعن . ما  
يقبل منها» . اثبات «شهود» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» .

التمسك بطلب سماع شهود . الحكم في الدعوى دون إجابته واضطرار الدفاع لقبول ما رآته  
المحكمة من نظر الدعوى بغير سماعهم . اخلال بحق الدفاع . لا يغير من ذلك جواز الاستغناء عن  
سماع الشهود في حالة تعذر أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم . المادة ١٨٩ إجراءات .

(٣) دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره» . حكم «تسبيبه» . تسبيب  
معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما يقبل منها» .

التأخير في الادلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته . شرط ذلك ؟  
استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصح البتة نعتة بعدم الجديته .  
التزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .

١ - لما كانت النيابة قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها - دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته . فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ - إن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٠ أن الدفاع عن الطاعن تمسك فى مستهل الجلسة بسماع شاهد الاثبات الطيب ..... إلا أن المحكمة رفضت سماعه وقررت البدء فى المرافعة مما أحاط محامى الطاعن بالخرج الذى يجعله معذورا ان هو ترفع فى الدعوى ولم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشاهد ولا يحقق سير اجراءات المحاكمة على هذا النحو المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدله بالقانون ١٣ سنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٣ - من المقرر أن التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام متجا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأى فى الدعوى كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة

أن ينعت بعدم الجديده ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ولما كانت الواقعة التى طلب الطاعن سماع شهادة الشاهد عنها متصله بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعها لازماً للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : جلب لداخل البلاد جوهرًا مخدراً (هيروين) قبل الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة . ثانياً : أحرز بقصد التعاطى جوهرًا مخدراً (هيروين) بدون تذكرة طبيه وفى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت باجماع الآراء احالة الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى . وحددت جلسة ..... للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضورياً وباجماع الآراء عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ - أ ، ١/٣٧ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند الثانى من القسم الأول من الجدول رقم واحد الملحق به مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات . بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقاً وبتغريمه خمسمائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم ..... الخ .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها - دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي ضمته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته . فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية . من حيث أن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي جلب جوهر مخدر واحرازه بقصد التعاطي قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن أصر على سماع أقوال شاهد الاثبات ..... إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بقرار أصدرته ثم سارت إجراءات المحاكمة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٠ أن الدفاع عن الطاعن تمسك في مستهل الجلسة بسماع شاهد الاثبات الطبيب ..... إلا أن المحكمة رفضت سماعه وقررت البدء في المرافعة مما أحاط محامي الطاعن بالخرج الذي يجعله معذوراً أن هو ترفع في الدعوى ولم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطراً لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشاهد ولا يحقق سير إجراءات المحاكمة على هذا النحو المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية

المعدله بالقانون ١٣ سنة ١٩٥٧ عندما تحول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجاً ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأى فى الدعوى كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجديه ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والنزى المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ولما كانت الواقعة التى طلب الطاعن سماع شهادة الشاهد عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعها لازماً للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه والصادر باعدام المحكوم عليه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاعاده دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مصطفى الشاوي ومحمد طلعت الرفاعي وانس عماره نواب رئيس المحكمة وحسين الصعدي.

( ٧ )

### الطعن رقم ١٩٣٥٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) ذبح حيوانات خارج المجازر . قانون «تفسيره» . عقوبة «العقوبة  
التكميلية» .

عدم جواز ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج الأماكن  
المخصصة رسمياً للذبح أو المجازر المعدة لذلك . المادة ١٣٦ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل  
بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ .

العقوبة المقررة لمخالفة المادة المذكورة طبقاً للمادة ١٤٣ مكرراً ٢ من القانون ٢٠٧ لسنة  
١٩٨٠ .

(٢) حكم «بيانات حكم الادانة» «تسيبه» . تسيب معيب ، ذبح حيوانات  
خارج المجازر . قانون «تفسيره» .

حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الادانة وعدم استظهاره مكان ارتكاب الواقعة لما  
لذلك من أثر في توقيع عقوبة الغلق . قصور .

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(٣) نقص «أثر الطعن» :

من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية . لا يفيد من نقض الحكم . علة ذلك ؟



١ - إن المادة ١٣٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه : « لا يجوز في المدن والقرى التي يوجد بها أماكن مخصصة رسميا للذبح أو مجازر ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الأماكن أو المجازر المعدة لذلك وتحدد هذه الأماكن بقرار من وزير الزراعة » . كما نص القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة وتشديد عقوبة ذبح اناث الماشية في الفقرة الثانية من المادة ١٤٣ مكررا منه على أن « ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذا لهما بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود في حالة العود وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة وتغلق المحال التجارية التي تذبح أو تضبط أو تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر في المرة الاولى وتغلق نهائيا في حالة العود .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادله التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه المأخذ والا كان الحكم قاصرا وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة والادلة التي استند اليها وما اذا كانت الواقعة قد ارتكبت في محل تجارى أم في مكان آخر وهو امر هام في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في توقيع عقوبة الغلق ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصداره على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

٣ - لما كان وجه الطعن يتصل بالمتهم الآخر فانه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لانه لم يكن طرفا فى الخصومه الاستثنائية التى صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن له اصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليه اثره .

### « الوقائع »

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده واخر بانهما ذبحا الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج المجازر العامة أو الاماكن المخصصة رسميا للذبح ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢٠ ، ٥٧ من المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١/١٤٣ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ ومحكمة جنح قسم ثان المنصوره قضت بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لكل ومصادرة الثمن . استأنف الطاعن ومحكمة المنصوره الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ثلاثين جنيها . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة ذبح حيوان معد لحمة للاستهلاك الآدمي خارج المجزر قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بمعاقبته بعقوبة الغرامة التى تقل عن الحد الأدنى المقرر واغفل القضاء بغلق المحل التجارى الذى ضبطت فيه اللحوم بالمخالفة لنص المادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ المنطبق على واقعه الدعوى - مما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - الذى اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة الى المطعون ضده من أنه ذبح

الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك خارج المجازر العامة أو الأماكن المخصصة رسمياً للذبح ثم استطرد من ذلك مباشرة الى القول : « وحيث إن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بالاوراق ومن تحرير محضر ضبط الواقعة ومما هو ثابت بالاوراق من أن المتهم ارتكب التهمة المسندة اليه في وصف الاتهام لذا يتعين عقابه عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ أ.ج. » . لما كان ذلك وكانت المادة ١٣٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه : « لا يجوز في المدن والقرى التي يوجد بها أماكن مخصصة رسمياً للذبح أو مجازر ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الأماكن أو المجازر المعدة لذلك وتحدد هذه الأماكن بقرار من وزير الزراعة » . كما نص القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة وتشديد عقوبة ذبح اناث الماشية في الفقرة الثانية من المادة ١٤٣ مكرراً منه على أن « ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود في حالة العود وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة وتغلق المحال التجارية التي تذبح أو تضبط أو تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر في المرة الأولى وتغلق نهائياً في حالة العود » . لما كان ذلك ، ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه المأخذ والا كان الحكم قاصراً وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة والادلة التي استند اليها وما اذا كانت الواقعة قد ارتكبت في محل تجارى أم في مكان اخر وهو امر هام في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في توقيع عقوبة



الغلق ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن لما كان ماتقدما ، وان كان وجه الطعن يتصل بالمتهم الآخر فانه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لانه لم يكن طرفا فى الخصومه الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له اصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليه اثره .

---

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى نواب رئيس المحكمة .

### ( ٨ )

#### الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده » .

امتداد ميعاد الطعن بالنقض اذا صادف نهايته عطلة رسمية الى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة .

(٢) اسباب الاباحة وموانع العقاب « حق التأديب » .

للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد فى شأنها حد مقرر . حد ذلك ؟

(٣) قتل عمد . قصد جنائى . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

قصد القتل . أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه . استخلاصه . موضوعى .

(٤) نقض « المصلحة فى الطعن » . عقوبة « العقوبة المبررة » .

لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور أو الفساد فى الاستدلال فى استظهار نية القتل . مادامت العقوبة المقررة بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذه النية .

(٥) رابطة السببية . محكمة الموضوع وسلطانها في تقدير توافر علاقة السببية . البات (بوجه عام) (خبرة) . قتل عمد . حكم (تسببه) . تسبب غير معيب .

تقدير علاقة السببية في المواد الجنائية . موضوعي . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .

مثال لتسبب سائق لتوافر علاقة السببية بين اصابة المجنى عليه ووفاته الناشئة عن هذه الاصابة .

(٦) محكمة الموضوع وسلطانها في تقدير الدليل . البات (خبرة) . حكم (تسببه) . تسبب غير معيب .

لمحكمة الموضوع أن تهزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له لديها .

(٧) حكم (تسببه) . تسبب غير معيب . نقض (اسباب الطعن) . ما لا يقبل منها . قتل عمد .

عدم العثور على جثة المجنى عليها كاملة . لا ينال من سلامة الحكم مادامت المحكمة قد بينت بالادلة التي أقنعتها بوقوع جريمة القتل على شخص المجنى عليها .

١ - من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٩١ ، وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٩١ وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٩١ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الاسباب التي بني عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى وكان هذا الميعاد ينتضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١٥ من ابريل سنة ١٩٩١ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوافق



وقفة عيد الفطر ثم تبعه عطلة عيد الفطر ايام ١٦، ١٧، ١٨ من ذات الشهر وكان يوم ١٩ من الشهر ذاته يوافق يوم جمعة وهو عطلة رسمية ومن ثم فان ميعاد الطعن يمتد الى يوم ٢٠ من ابريل سنة ١٩٩١ . لما كان ذلك ، فان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان قد تما في الميعاد القانوني ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - من المقرر أنه وان ابيح للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر الا انه لا يجوز له أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق - وحد الضرب الفاحش هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد واذ كان الطاعن قد اعتدى على المجنى عليها اعتداء بلغ من الجسامة الحد الذي أوردها حتفها فليس له أن يتعلل بما يزعمه له حقا يبيح له ما جناه .

٣ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه واستخلاص هذه النية مركول الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان الحكم المطعون فيه دلى تدليلا سائغا وواضحا على توافر نية القتل فى حق الطاعن من قيامه بوثق المجنى عليها من يديها وقدميها بالحبال وموالة اعتدائه عليها بالضرب طوال الليل على رأسها بماسورة قاصدا من ذلك قتلها فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ - لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور أو الفساد فى الاستدلال فى استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذه النية .

٥ - ان علاقة السببيه فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض وكان ما قاله الحكم يوفر فى

حق الطاعن فعلا عمدا ارتبط بوفاة المجنى عليها ارتباط السبب بالمسبب لانه لولا الضرب لما حدثت الاصابه فان فى ذلك ما يسوغ به التدليل على توافر رابطة السببية ويكفى ردا على ما يثيره الطاعن من أن وفاة المجنى عليها لم تكن بنتيجة لفعله ولا يغير من ذلك أن يكون ماورد بتقرير الصنفه التشريحيه أن سبب وفاة المجنى عليها قد جاء على سبيل الاحتمال .

٦ - من المقرر أنه لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها وهو ما لم يخطئء الحكم فى تقديره .

٧ - لا ينال من سلامه الحكم أن تكون جثة المجنى عليها لم يعثر عليها كامله مادامت المحكمة قد بينت بالادلة التى اقنعتها بوقوع جناية القتل على شخص المجنى عليها .

### « الوقائع »

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا ..... بأن أوثق يديها وضربها فى رأسها وجسدها بجسم صلب راض ( ماسوره حديد و سلك ) قاصدا من ذلك قتلها فحدث بها الاصابات الموصوفه بتقرير الصنفه التشريحيه والتى أودت بحياتها ، واحالته الى محكمة جنايات الاسكندريه لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكوره قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالاشغال الشاقه لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٩١، وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٩١ وقدم مذكره بأسباب طعنه بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٩١ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الاسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٩١ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوافق وقفة عيد الفطر ثم تبعه عطلة عيد الفطر أيام ١٦، ١٧، ١٨ من ذات الشهر وكان يوم ١٩ من الشهر ذاته يوافق يوم جمعه وهو عطلة رسميه ومن ثم فان ميعاد الطعن يمتد الى يوم ٢٠ من ابريل سنة ١٩٩١ . لما كان ذلك، فان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان قد تما فى الميعاد القانونى ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال . ذلك أنه لم يكن يقصد قتل المجنى عليها أو يتوقع موتها انما كان يياشر حقه فى تأديها باعتبارها زوجته، وقد استدل الحكم على توافر نية القتل باستدلال فاسد، كما أن موت المجنى عليها لم يكن نتيجة لفعله اذ أن سبب الوفاة حسبما ورد بتقرير الصفة التشريعية جاء على سبيل الاحتمال بما تتفق به رابطة السببية، هذا الى أن اشلاء الجثة التى عثر عليها لا يمكن الجزم بانها جثة المجنى عليها لعدم العثور على الرأس خاصة وان جزء الرأس المعثور عليه وجد خاليا من الانسجة الرخويه والتى لا تزول - علميا - الا بعد مرور ستة اشهر على الوفاة وهو مالا يتفق مع وجود اجزاء



الجثة الأخرى في حالة التيسر الرمي . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف الطاعن وتقرير الصفة التشريحية من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولا يمارى الطاعن في أن لها أصلا ثابتا في الأوراق . وكان من المقرر أنه وإن أتيح للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر إلا أنه لا يجوز له أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق - وحد الضرب الفاحش هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد واذ كان الطاعن قد اعتدى على المجنى عليها اعتداء بلغ من الجسامه الحد الذي أوردتها حتفها فليس له أن يتعلل بما يزعمه له حقا يبيح له ما جناه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان الحكم المطعون فيه دليلا سائغا وواضحا على توافر نية القتل في حق الطاعن من قيامه بوثق المجنى عليها من يديها وقدميها بالحبال وموالة اعتدائه عليها بالضرب طوال الليل على رأسها بما سوره قاصدا من ذلك قتلها فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذه النية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالدليل الصحيح أن الطاعن ضرب عمدا المجنى عليها على رأسها بما سوره حديدية وقد أثبت تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليها تعزى إلى تعرضها حال حياتها لضربه شديدة في الرأس بجسم صلب راض كما سورة حديد أو ما أشبه ذلك مما أدى إلى حصول كسر متفتت بالجمجمة ونزيف بالمخ ، وكانت

علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض وكان ما قاله الحكم يوفر في حق الطاعن فعلا عمديا ارتبط بوفاة المجنى عليها ارتباط السبب بالمسبب لانه لولا الضرب لما حدثت الاصابه فان في ذلك ما يسوغ به التدليل على توافر رابطة السببية ويكفى ردا على ما يثيره الطاعن من أن وفاة المجنى عليها لم تكن نتيجة لفعله ولا يغير من ذلك أن يكون ما ورد بتقرير الصفه التشريعيه أن سبب وفاة المجنى عليها قد جاء على سبيل الاحتمال . اذ أن ذلك بفرض صحته مردود بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وان اثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قطعة العظم المعثور عليها خالية من الانسجه الرخوه لا يمكن أن تكون للمجنى عليها لمرور يومين فقط على الوفاة الا انه لم يثر أمر تعارض وجود هذه القطعة على هذا الوصف مع وجود باقى اجزاء الجثة في حالة تيبس رمى فليس له من بعد أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان لا ينال من سلامه الحكم أن تكون جثة المجنى عليها لم يعثر عليها كامله مادامت المحكمة قد بينت بالادلة التي اقنتها بوقوع جناية القتل على شخص المجنى عليها . فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير انيس وفتحى الصباغ نواب رئيس المحكمة وعبد الله المدنى .

( ٩ )

### الطعن رقم ٨٠٦٠٤ لسنة ٦١ القضائية

(١) اسباب الاباحة وموانع العقاب «دفاع شرعى» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . ضرب «أفضى الى موت» .

تقدير الوقائع التى تستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟

(٢) اسباب الاباحة وموانع العقاب «دفاع شرعى» جريمة «أركانها» ضرب «أفضى الى موت» . حكم «تسببه تسبب معيب» . نقض «اسباب الطعن . ما يقبل منها» .

قيام حالة الدفاع الشرعى عدم استلزامه استمرار الجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل .

الفعل المتخوف منه . ماهيته ؟

تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى . حد ذلك ؟

مثال :

١ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى تستتج منها حالة الدفاع أو انتفاؤها متعلقة بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى الى ما انتهى اليه .



٢ - لما كان من المقرر أن قيام حالة الدفاع الشرعى لا تستلزم استمرار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباباً مقبولة ، اذ ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء البعيد عن تلك الملابسات ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى معرض رده على دفاع الطاعن لا يغنى فى تبيان زوال حالة الخطر اثر وجود القبضة الحديدية فى يد المجنى عليه بعد فض المشاجرة بينه والطاعن بما يبرر ما انتهى اليه من خلو الاوراق مما يساند ذلك الدفاع ذلك أن النتيجة التى انتهى اليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التى أوردها فى ذلك بما يعيب الحكم المطعون فيه ويصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

### «الوقائع»

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أ - قتل ..... عمدا وذلك بان طعنه بآلة حادة «خنجر» طعنة واحدة فى صدره بالناحية اليسرى فأحدث به اصابته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى أودت بحياته - ب - حاز بغير ترخيص سلاحاً ايض «خنجر» فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً - واحالته الى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى ..... والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/٢٣٦ من

قانون العقوبات ١/١، ١/٢٠ مكرر، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ٢ من الجدول رقم واحد الملحق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة الخنجر المضبوط والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت باعتبار أن الواقعة ضرب أفضى الى موت فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك انه اطرح دفاعه بتوافر قيام حالة الدفاع الشرعى لديه بما لا يسوغ اطراحه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مضمونه أن مشاجرة وقعت بين الطاعن والمجنى عليه ودفع الطاعن المجنى عليه فسقط أرضا ثم ضربه بآلة حادة « خنجر » فى الناحية اليسرى فى صدره . ثم ساق الحكم ما تساند اليه من أدلة - ومن بينها أقوال النقيب ..... ضابط مباحث مركز ..... بأن تحرياته السرية دلت على أن مشاجرة حدثت بين المتهم والمجنى عليه وتمكن الاهالى من فضها وان بعض الاشخاص أمد المجنى عليه بقبضة حديدية فخشى المتهم من وقوع اعتداء عليه فطعن المجنى عليه بخنجر فسقط قتلا ثم عرض الحكم لما اثاره الدفاع عن الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس واطرحه بقوله « وتشير المحكمة أن ما قال به الدفاع عن أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس لا يوجد فى الأوراق ما يسانده . ومن ثم فان المحكمة تطرحه » لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى تستتج منها حالة الدفاع أو انتفاؤها متعلقة بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم

سليما لا عيب فيه ويؤدي الى ما انتهى إليه ، كما أن قيام حالة الدفاع الشرعى لا تستلزم استمرار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسبابا مقبولة ، اذ ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى معرض رده على دفاع الطاعن لا يغنى فى تبيان زوال حالة الخطر اثر وجود القبضة الحديدية فى يد المجنى عليه بعد فض المشاجرة بينه والطاعن بما يبرر ما انتهى اليه من خلو الاوراق مما يساند ذلك الدفاع ذلك أن النتيجة التى انتهى اليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التى أوردها فى ذلك بما يعيب الحكم المطعون فيه ويصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /مقبل شاكر ومجدي متصر وحسن حمزة ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ١٠ )

### الطعن رقم ٧٩٣٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن . توقيعه » . نيابة عامة .

وجوب اثبات بيان وظيفة المقرر بالطعن . لا يبنى عن ذلك أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلا . مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . علة ذلك ؟ .

مثال .

(٢) نقض « التقرير بالطعن » . نيابة عامة .

عدم التقرير بالطعن . لا يجعل للطعن قائمة . ولا تصل به المحكمة . ولا يبنى عنه تقديم اسباب له .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٩١/١/٥ ، وقد حرر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٩١/٢/٢ وأودعت - فى اليوم ذاته - الأسباب التى بنى عليها الطعن من رئيس نيابة شمال الجيزة الكلية ، بيد أن الثابت بتقرير الطعن أن الاستاذ ..... قد قرر بالطعن بالنقض نيابة عن السيد الاستاذ ..... المحامى العام الأول وخلا التقرير من بيان وظيفة المقرر ، ومن ثم فقد استحال التثبت من أن الذى قرر بالطعن إنما هو من أعضاء النيابة . ولا يبنى فى هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل

الاجرائي عمن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(٢) من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصح ذى الشأن عن رغبته فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة . فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له .

### «الوقائع»

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص . وطلبت عقابة بالمادتين ١٠٧ مكررا (أ) ، ١٠٧ مكررا (ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ .

ومحكمة جناح مركز امبابه قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها وغرامة مائتى جنيه والازالة على نفقة المتهم . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدولها برقم ..... لسنة ..... القضائية ومحكمة النقض قضت بجلسة ..... بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة الجيزة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى ومحكمة الاعادة قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم من التهمة المنسوبة اليه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض «للمرة الثانية» ..... الخ .

## المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٩١ / ١ / ٥ ، وقد حرر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٩١ / ٢ / ٢ وأودعت - فى اليوم ذاته - الأسباب التى بنى عليها الطعن من رئيس نيابة شمال الجيزة الكلية ، بيد أن الثابت بتقرير الطعن أن الاستاذ ..... قد قرر بالطعن بالنقض نيابة عن السيد الاستاذ ..... المحامى العام الأول وخلا التقرير من بيان وظيفة المقرر ، ومن ثم فقد استحال الثبوت من أن الذى قرر بالطعن انما هو من أعضاء النيابة . ولا يغنى فى هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الاجرائى عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة . فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، واذا كان الثابت أن هذا الطعن - وان أودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من رئيس نيابة الا أن التقرير به قد جاء غفلا من وظيفة المقرر فهو والعدم سواء مما يفصح عن عدم قبول الطعن شكلا .



## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى الجندى وحسين الشالعى نواب رئيس المحكمة وابراهيم الهنيدى ومحمد فؤاد الصيرفى .

( ١١ )

### الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ القضائية

(١) دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» .

التفات المحكمة عن طلب ضم قضايا أو دفاتر بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت . لا عيب .

(٢) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقرير الدليل» .

الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك ؟

(٣) ضرب «ضرب أفضى إلى موت» . رابطة السببيه . جريمة «أركانها» .

مسئولية جنائية . حكم «تسبيه . تسبب غير معيب» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» . إثبات «خبرة» .

تقدير توافر علاقة السببيه . موضوعى .

عدم التزام محكمة الموضوع . باجابه طلب مناقشة الطبيب الشرعى . متى كانت الواقعة قد

وضحت لديها ولم تر هى حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .

الاهمال فى علاج المجرى عليه أو التراخى فيه . لا يقطع رابطة السببيه مالم يثبت أنه كان

متعمداً لتجسيم المسئولية .

مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بانتفاء علاقة السببيه ولطلب استدعاء الطبيب الشرعى

فى جريمة ضرب أفضى الى موت .

(٤) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل»، «إثبات (شهود)». حكم «مالا يعينه في نطاق التدليل».

إحالة الحكم في بيان الشهادة الى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعينه. مادامت متفقته مع ما أستند إليه الحكم منها.

إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم. لا يؤثر في سلامته. أساس ذلك؟

(٥) «إثبات (شهود)». حكم «مالا يعينه في نطاق التدليل».

تناقض أقوال الشهود. لا يعيب الحكم. متى إستخلص الادانة منها استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه.

(٦) «إثبات (شهود)». نقض «أسباب الطعن». مالا يقبل منها:

- نفي الطاعن بخصوص شهادة شاهد لم يتساند الحكم إليها. لا محل له.

(٧) سبق الأصرار. ترصد. ظروف مشددة. محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل». «إثبات (بوجه عام)».

سبق الاصرار. تعريفه؟

الترصد. ما يكفي لتحقيقه؟

البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها.

(٨) «إثبات (بوجه عام)». محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل». حكم «تسبيه. تسبيب غير معيب».

لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالاً مباشرة على الواقعة المراد اثباتها. كفاية أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

(٩) سبق اصرار . ترصد . ظروف مشددة . مسئولية جنائية . ضرب  
« أفضى إلى موت » فاعل أصلى . تضامن .

توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعن وآخر يرتب تضامنا بينهما فى المسئولية الجنائية عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات . ولو كان محدث الإصابة المؤدية إلى الوفاة غير معلوم من بينهما .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طلب ضم قضايا أو دفاتر بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة لأعلى المحكمة ان هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته .

٢ - من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن إنما ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

٣ - لما كان الحكم قد عرض للدفع بانتفاء علاقة السببية بين اعتداء الطاعن - وآخر - على المجنى عليه وبين وفاته وطلب استدعاء الطبيب الشرعى ورد عليه فى قوله : « وحيث أنه بالنسبة لما اثاره الدفاع من أنه أجريت للمجنى عليه عملية جراحية بمستشفى ميت غمر وأنه كان يجب اجراء هذه الجراحة بمعرفة طبيب متخصص فى جراحة المخ وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الشأن فان كل ذلك مردود عليه بما ورد بتقرير الصفة التشريحية من ان اصابات المجنى عليه كلها حيوية حديثة نشأت من المصادمة الراضية الشديدة بجسم أو اجسام صلبة ذات طبيعة راضية وثقيلة وان الوفاة تعزى إلى تلك الاصابات وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة ونزيف دموى والصدمة الشديدة » وهو ما يؤدى إلى ما خلاص إليه الحكم من توافر علاقة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه وبسوغ رفض طلب مناقشة



الطبيب الشرعى فى خصوص احتمال الخطأ فى معالجة المجنى عليه ، وكان من المقرر أن علاقة السببية مسألة موضوعية يفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاؤه فى ذلك على اسباب تؤدى إليه ، وإن محكمة الموضوع غير ملزمة باجابه الدفاع الى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء وكان الاهمال فى علاج المجنى عليه أو التراخى فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو ما لم يقل به الطاعن ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عن دعوة الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع المجنى عليه المبني على انقطاع رابطة السببية للاهمال فى علاج المجنى عليه مادام انه غير منتج فى نفي التهمة عنه على ما سلف بيانه ، ويكون النعى على الحكم بقالة الانخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يؤثر فى ذلك اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفى عدم ايراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها لها .

٥ - الاصل أن ما يشوب اقوال الشهود من تناقض - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وكان الحكم قد أورد ما تساند اليه من اقوال شهود الاثبات بما لا شبهة فيه لاي تناقض وبما لا يمارى الطاعن فى أن له اصله فى الأوراق فان منعا فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٦ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يتساند فى ادانة

الطاعن الى شهادة ..... ولم يورد له ذكرا فيما سطره فان منعى الطاعن في خصوص شهادة هذا الشاهد لا يكون له محل .

٧ - إن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة فلا يستطيع احد ان يشهد به مباشرة، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره - ولا يضيره ان يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين الطاعن والمجنى عليه، وكان يكفى لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه، وكان البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٨ - لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالاً مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٩ - لما كان ما ساقه الحكم فيما تقدم سائغا ويتحقق به ظرفا سبق الاصرار والترصد كما هما معرفان به فى القانون مما يرتب فى صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامنا فى المسؤولية الجنائية ويكون كل منهما مسئولا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت التى وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذى يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين اصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الاصابة التى ادت الى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم . لما كان ذلك، فان هذا الوجه من النعى يكون غير شديد .

## «الوقائع»

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب وآخر سبق الحكم عليه ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم وبيتا النية على ضربه واعدا لذلك اداه راضة (عصا) وترصدها في الطريق الذي ايقنا سلفا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى تعديا عليه بالضرب على رأسه بالاداه الراضة سالفة الذكر وأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته واحالته الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورها عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاقة الطاعن بالسجن لمدة خمس سنوات عما اسند اليه فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه - وآخر - بجريمة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار والترصد قد شابه قصور في التسبب واختلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تجبه الى ما طلبه من ضم دفتر اوامر وحدته العسكرية لنفى تواجده بمكان الحادث والتفتت عن الشهادة التي قدمها بهذا المعنى ولم ترد على دفاعه في هذا الشأن ، كما لم تجبه الى طلبه استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في احتمال وقوع خطأ من الطبيب المعالج للمجنى عليه تسبب في الوفاة بما يقطع علاقة السببية بين فعله والنتيجة واحالت في بيان اقوال الشاهد ..... الى ما أورده من شهادة ..... رغم اختلافهما في شأن نوع اداة الحادث بين شومة وعصا خيزران وفي شأن المعتدين وعددهم ، ودانته رغم تناقض اقوال الشاهد ..... واقوال الشاهد ..... في شأن واقعة الاعتداء على المجنى عليه هذا الى أن المحكمة ساءلته عن ظرفي سبق الاصرار والترصد



رغم عدم توافرها بما ينفي مسئوليته عن الحادث ولم ترد على دفاعه في هذا الشأن .  
كل اولئك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه أدلة لها معينها الصحيح من الاوراق ، ومن شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان طلب ضم قضايا أو دفاتر بقصد اثارة الشبهة فى أدلة الثبوت وهو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة لاعلى المحكمة ان هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته كما ان من المقرر أن الادلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها من باقى الادلة القائمة فى الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن انما ينحل الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بانتفاء علاقة السببية بين اعتداء الطاعن - وآخر - على المجنى عليه وبين وفاته ولطلب استدعاء الطبيب الشرعى ورد عليه فى قوله : « وحيث أنه بالنسبة لما اثاره الدفاع من انه أجريت للمجنى عليه عملية جراحية بمستشفى ميت غمر وانه كان يجب اجراء هذه الجراحة بمعرفة طبيب متخصص فى جراحة المخ وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الشأن فان كل ذلك مردود عليه بما ورد بتقرير الصفة التشريحية من أن اصابات المجنى عليه كلها حيوية حديثة نشأت من المصادمة الراضية الشديدة بجسم أو اجسام صلبة ذات طبيعة راضة وثقيلة وان الوفاة تعزى الى تلك الاصابات وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة ونزيف دموى والصدمة الشديدة » وهو ما يؤدى الى ما خلاص اليه الحكم من توافر علاقة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه ويسوغ رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى فى خصوص احتمال الخطأ فى معالجة المجنى عليه ، وكان من المقرر أن علاقة السببية مسألة

موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على اسباب تؤدي إليه ، وان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء وكان الاهمال فى علاج المجنى عليه أو التراخى فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عن دعوة الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع المجنى عليه المبني على انقطاع رابطة السببية للاهمال فى علاج المجنى عليه مادام انه غير منتج فى نفي التهمة عنه على ما سلف بيانه ، ويكون النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يؤثر فى ذلك اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفى عدم ايراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها لها وكان الاصل أن ما يشوب اقوال الشهود من تناقض - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وكان الحكم قد أورد ما تساند اليه من اقوال شهود الاثبات بما لا شبهة فيه لاي تناقض وبما لا يمارى الطاعن فى أن له اصله فى الأوراق فان منعه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يتساند فى ادانة الطاعن الى شهادة ..... ولم يورد له ذكرا فيما سطره فان منعى الطاعن فى خصوص شهادة هذا الشاهد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول ظرفى سبق الاصرار والترصد فى قوله : « وحيث ان سبق الاصرار والترصد ثابتين فى وقائع الدعوى وظروفها فى حق المتهم اخذا بما جاء

باقوال ..... وما شهد به ..... من ان المتهم قد توعد المجنى عليه امامهما على اثر حدوث مشادة بينهما وكذلك ما شهد به ..... و ..... من ترصد المتهم ووالده للمجنى عليه واعتدائهما عليه بالضرب وعلى ذلك فان توافر سبق الاصرار والترصد يجعل المتهم مسئولاً عن اصابة المجنى عليه والتي افضت الى موته ايا كانت الافعال التي آتاها المتهم ، لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة فلا يستطيع احد ان يشهد به مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره - ولا يضيره ان يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين الطاعن والمجنى عليه ، وكان يكفى لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه ، وكان البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه - العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج وكان لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان ما ساقه الحكم فيما تقدم سائفاً ويتحقق به ظرفاً سبق الاصرار والترصد كما هما معرفان به فى القانون مما يرتب فى صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامناً فى المسؤولية الجنائية ويكون كل منهما مسئولاً عن جريمة الضرب المفضى الى الموت التى وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك الذى يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين اصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الاصابة التى ادت الى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم . لما كان ذلك ، فان هذا الوجه من النعى يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مجدى الجندى وحسين الشافعى نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم الهنيدى ومحمد فؤاد  
الصيرفى

( ١٢ )

### الطعن رقم ٩٤٦١ لسنة ٦١ القضائية

حكم (تسبيه . تسبيب معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما يقبل منها) .  
دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره) . دعوى جنائية (وقفها) .

دفاع الطاعن فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بوقف الدعوى لحين الفصل فى جنحه  
مقامه ضد المدعى بالحقوق المدنية وآخر بتبديد الشيك موضوع الدعوى . جوهرى . وجوب  
تمحيصه أو الرد عليه بما يدفعه .

توقف الحكم فى دعوى على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى . يوجب على المحكمة  
وقفها . شرط ذلك . أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء . اساس ذلك ؟  
إغفال الحكم التعرض لدفاع الطاعن المسطور المطروح على المحكمة عند نظر الدعوى . يعيبه .

لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ أمام المحكمة  
الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن قد طلب من المحكمة وقف الدعوى الماثلة لحين  
الفصل استئنافيا فى الحكم الصادر فى القضية رقم ..... جنح مباشرة المنزلة التى  
كان قد اقامها ضد المدعى بالحق المدنى وآخر معه يتهمهما فيها بتبديد عدد من  
الشيكات من بينها الشيك موضوع الدعوى الماثلة محررة جميعها على بياض مقابل  
شراء الطاعن من المدعى بالحق المدنى صفقة أطيان زراعية وانها كانت مودعة لدى  
الشخص الآخر على سبيل الامانة الا أنه لوقوع خلاف بين الطاعن والمدعى بالحق  
المدنى حول تلك الصفقة قام الشخص الآخر بتسليم تلك الشيكات للمدعى بالحق

المدنى وقضى فيها ابتدائيا بادانتها والزامها بالتعويض للطاعن فقاما باستئناف الحكم الذى مازال منظورا امام المحكمة الاستئنافية فان دفاع الطاعن على السياق المتقدم - يكون دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه لو حكم بصدق الوقائع التى نسبها الطاعن الى المدعى بالحق المدنى والشخص الآخر استئنافا واتخذ منها الطاعن محلا للدعوى الماثلة أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فلا يعد الطاعن مرتكبا للجريمة المنسوبة اليه فى الدعوى المطروحة اذا ما ثبت صدق هذه الوقائع على نحو ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكان من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية انه يتحتم على المحكمة أن توقف الدعوى اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى مما يقتضى على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون أن تكون الدعوى الاخرى مرفوعة فعلا امام القضاء فان لم تكن قد رفعت فعلا فلا محل للوقف واذا كان الطاعن قد اثبت فى محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية وفى مذكرة اسباب الطعن المطروح ان الدعوى المعنية مقامة بالفعل ومازالت منظورة امام المحكمة الاستئنافية بعد أن قضى فيها ابتدائيا بادانة المدعى بالحق المدنى فى الدعوى الماثلة - فقد كان يجب على محكمة الموضوع تمحيص هذا الدفاع بلوغا الى غاية الا مرفيه ، أو الرد عليه بما يدفعه واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفاع الطاعن ذاك برغم انه ضمنه دفاعه فى محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فأصبح بذلك واقعا مسطورا قائما مطروحا على المحكمة عند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية فان التفات الحكم المطعون فيه عن الدفاع آنف الذكر يعيبه .

### «الوقائع»

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف انه اعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس

المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٦ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد والزامه بالتعويض عنها قد شابه الخطأ فى القانون والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاعه امام محكمة الموضوع ، قام على اساس ان الوقائع التى نسبها اليه المدعى بالحقوق المدنية المجنى عليه ودانه الحكم المطعون فيه عنها ، مازالت مرددة أمام القضاء فى دعوى جنحة مباشرة مرفوعة امامه ولم يفصل فيها بعد استئنافيا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة محضر جلسة ..... أمام المحكمة الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن قد طلب من المحكمة وقف الدعوى الماثلة لحين الفصل استئنافيا فى الحكم الصادر فى القضية رقم ..... جنح مباشرة المنزلة التى كان قد اقامها ضد المدعى بالحق المدنى وآخر معه يتهمهما فيها بتبديد عدد من الشيكات من بينها الشيك موضوع الدعوى الماثلة محررة جميعها على بياض مقابل شراء الطاعن من المدعى بالحق المدنى صفقة أطيان زراعية وانها كانت مودعة لدى الشخص الآخر على سبيل الامانة الا أنه لوقوع خلاف بين الطاعن والمدعى بالحق المدنى حول تلك الصفقة قام الشخص الآخر بتسليم تلك الشيكات للمدعى بالحق المدنى وقضى فيها ابتدائيا بادانتهمما والزامهما بالتعويض للطاعن فقاما باستئناف الحكم الذى مازال منظورا امام المحكمة الاستئنافية فان دفاع الطاعن على السياق المتقدم - يكون دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه لو حكم بصدق الوقائع التى نسبها



الطاعن الى المدعى بالحق المدني والشخص الآخر استئنافيا واتخذ منها الطاعن محلا للدعوى الماثلة ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى فلا يعد الطاعن مرتكبا للجريمة المنسوبة اليه فى الدعوى المطروحة اذا ما ثبت صدق هذه الوقائع على نحو ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكان من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية انه يتحتم على المحكمة أن توقف الدعوى اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى مما يقتضى على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون أن تكون الدعوى الاخرى مرفوعة فعلا امام القضاء فان لم تكن قد رفعت فعلا فلا محل للوقف واذا كان الطاعن قد اثبت فى محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية وفى مذكرة اسباب الطعن المطروح ان الدعوى المعنية مقامة بالفعل ومازالت منظورة امام المحكمة الاستئنافية بعد أن قضى فيها ابتدائيا بادانة المدعى بالحق المدني فى الدعوى الماثلة - فقد كان يجب على محكمة الموضوع تمحيص هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه ، أو الرد عليه بما يدفعه واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفاع الطاعن ذاته برغم انه ضمنه دفاعه فى محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فأصبح بذلك واقعا مسطورا قائما مطروحا على المحكمة عند نظر الدعوى امام المحكمة الاستئنافية فان التفات الحكم المطعون فيه عن الدفاع آنف الذكر يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر وجوه الطعن الاخرى .

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وسمير انيس ولتحي الصباغ نواب رئيس المحكمة .

( ١٣ )

### الطعن رقم ١٩٨٩١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « اسباب الطعن . توقيعها ، « الصفة فى الطعن » .

توقيع مذكرة اسباب الطعن المقدم من هيئة قضاها الدولة من نائب بها . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . اساس ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية « تحريكها » . ليابة عامة . موظف عام . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .

إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا خلافا لما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . أثره ؟

(٣) دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى » . نظام عام . نقض « اسباب الطعن . ما يقبل منها ، « أثر الطعن » .

الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانونى جوهرى لتعلقه بالنظام العام . وجوب تحقيق الرد عليه . اغفال ذلك . قصور .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن يوجب نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية الذى لم يقبل طعنه شكلا . لا اتصال وجه الطعن به .

١ - حيث أن البين من مطالعة أسباب الطعن المقدمة من وزير التربية والتعليم بصفته مسئولاً عن الحق المدنى انها مجهزة بامضاء الاستاذ .....

النائب بهيئة قضايا الدولة واذا كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد نصت فى فقرتها الثالثة والرابعة على انه « واذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب ان يوقع اسبابه رئيس نيابة على الاقل ، واذا كان مرفوعا من غيرها فيجب ان يوقع اسبابه محام مقبول امام محكمة النقض . » مما مفاده ان الشارع ارتأى لمصلحة عامة وهى الحرص على وقت محكمة النقض وجهدها ان يحرر اسباب الطعن وهى قانونية خالصة أو على الاقل يقرها شخص ذو خبرة قانونية كاملة فحصر الطعون بذلك فى نطاق لا يدخله إلا ذو التجربة والرأى واغلقه فى وجه غيرهم . لما كان ذلك وكان الموقع على مذكرة الاسباب المشار اليها آنفا بدرجة نائب بهيئة قضايا الدولة وهى التى تعادل درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ الخاص باعضاء هيئة قضايا الدولة والجدول الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بالمقارنة بذات الجدول المماثل له والملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ومن ثم فلا يعد ممن ورد ذكرهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٣٤ سالفة الذكر أو صفة مماثلة لصفاتهم وتكون ورقة الاسباب ممهورة من غير ذى صفة ، باطلة ، عديمة الاثر فى الخصومة بما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

٢ - من المقرر ان الدعوى الجنائية اذا كانت قد اقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها ان تتعرض لموضوعها ، فان هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الاثر .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانونى ، وكان هذا الدفع جوهريا لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يطله بما



يتعين معه نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعن والى المسئول عن الحقوق المدنية الذى لم يقبل طعنه شكلا لا اتصال وجه الطعن به .

### ( الوقائع )

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه تسبب خطأ فى اصابة ..... وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قام بادارة الماكينة المبينه بالاوراق فجاءه بسرعة تزيد عن سرعتها المعتادة فصدمت اليد اليمنى للمجنى عليه سالف الذكر وحدثت اصابته المبينه بالتقرير الطبى المرفق وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعت والدة المجنى عليه مدنيا قبل وزير التربية والتعليم بصفتها وصية على ولدها القاصر بمبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح باب شرقى قضت حضوريا بتغريم المتهم عشرين جنيها والزمّت المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف كلا من المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن كلا من هيئة قضايا الدولة نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية بصفته والاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث ان البين من مطالعة اسباب الطعن المقدمة من وزير التربية والتعليم بصفته مسئولا عن الحق المدنى انها ممهورة بامضاء الاستاذ ..... النائب بهيئة قضايا الدولة واذ كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد نصت فى فقرتها الثالثة والرابعة

على انه « واذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب ان يوقع اسبابه رئيس نيابة على الاقل ، واذا كان مرفوعا من غيرها فيجب ان يوقع اسبابه محام مقبول امام محكمة النقض . » مما مفاده ان الشارع ارتأى لمصلحة عامة وهي الحرص على وفاء محكمة النقض وجهدها ان يحرر اسباب الطعن وهي قانونية خالصة أو على الاقل يقرها شخص ذو خبرة قانونية كاملة فحصر الطعون بذلك في نطاق لا يدخله إلا ذو التجربة والرأى واغلقه في وجه غيرهم . لما كان ذلك وكان الموقع على مذكرة الاسباب المشار اليها آنفا بدرجة نائب بهيئة قضايا الدولة وهي التي تعادل درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ الخاص باعضاء هيئة قضايا الدولة والجدول الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بالمقارنة بذات الجدول المماثل له والملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ومن ثم فلا يعد ممن ورد ذكرهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٣٤ سالفة الذكر أو صفة مماثلة لصفاتهم وتكون ورقة الاسباب ممهورة من غير ذى صفة ، باطللة ، عديمة الاثر فى الخصومة بما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينهائى المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه انه اذ ادانه بجريمة الاصابة الخطأ قد شابه القصور فى التسبب اذ اغفل الرد على دفعه بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها ضده - وهو موظف عام بوزارة التربية والتعليم - بغير الطريق الذى رسمته المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لعدم صدور اذن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة المختص ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من المفردات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان المدافع عن الطاعن دفع امام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانوني اذ أن وكيل النيابة هو الذي امر بتقديم الطاعن وهو موظف عام للمحاكمة دون الحصول على اذن من رئيس النيابة المختص وقد قضى الحكم المطعون فيه في موضوع الدعوى الجنائية وفي الدعوى المدنية التي اقيمت بالتبعية مغفلا الرد على هذا الدفع - لما كان ذلك، وكان من المقرر ان الدعوى الجنائية اذا كانت قد اقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها ان تتعرض لموضوعها، فان هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من اجراءات معدوم الاثر. واذ كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني، وكان هذا الدفع جوهريا لتعلقة بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله بما يتعين معه نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعن والى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يقبل طعنه شكلا لا اتصال وجه الطعن به، وذلك دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن.



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوي ومحمد طلعت الرفاعي وانس عمارة نواب رئيس المحكمة .

( ١٤ )

### الطعن رقم ٤٨٦١٨ لسنة ٥٩ القضائية

عقوبة ( العقوبة التكميلية ) ، ( تطبيقها ) . دعوى جنائية . دعوى مدنية .

الإلزام بأداء رسم الانتاج المنصوص عليه فى المادة ٨ من القرار بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ .  
عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض . مؤدى ذلك ؟

الالزام بأداء رسم الانتاج المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الانتاج على البطاريات السائلة للسيارات الذى يحكم واقعة الدعوى - هو عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر . وقد حدد الشارع مقدار هذا الرسم تحديدا تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من المحكمة الجنائية ، وان الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون ، وانخيرا فان وفاة المحكوم عليه برسم الانتاج أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ سالفه الذكر . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - للجهة الادارية المختصة أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك الرسم ، والطعن فيما يصدر بشأن

طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت الجهة الادارية بانها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة الرسم المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر ينشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الاصلية ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفه . كما أن طلب الجهة الادارية يخرج فى طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة بالفعل والتى يمكن توجيهها للجانى والمستول عن الحقوق المدنية على السواء .

### «الوقائع»

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... ٢ - .....  
 طاعن ٣ - ..... (طاعن) ٤ - ..... (طاعن) بأنهم تهربوا من أداء رسوم الاستهلاك المقررة قانونا بأن انتجوا سلعة ( بطاريات سيارات ) خاضعه للضريبة على الاستهلاك دون اخطار مصلحة الجمارك على النحو المبين قانونا وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٤ والمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٢ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٢٧٣٥٣,٥٣٠ جنيها . ومحكمة جنح الوايلى قضت بحضورها اعتباريا عملاً بمواد الاتهام بتفريم كل منهم خمسين جنيها والزامهم بدفع مبلغ ١٢٧٣٥٣,٥٣٠ جنيها وبعدم قبول الادعاء المدنى . استأنف المحكوم عليهم الثانى والثالث والرابع ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ٥٧ القضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة

شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الاعادة (مشكله بهيئة استئنافية أخرى) قضت حضوريا بتغريم كل من المتهمين خمسين جنيها والزامهم بدفع مبلغ ١٢٧٣٥٣,٥٣٠ جنيها وبعدم قبول الدعوى المدنية .  
 فطعن كل من الاستاذ /..... عن الاستاذ /..... نيابة عن المحكوم عليهما الاول والثالث والاستاذ /..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض (للمره الثانيه)..... الخ .

وبجلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٣ قضت هذه المحكمة أولا : بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعنين الاول والثالث ..... و ..... ومصادرة الكفالة .  
 ثانيا : - بقبول الطعن المقدم من الطاعن الثانى ..... شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ١٦/٥/١٩٩٣ لنظر الموضوع وعلى النيابة اعلان المتهم .

## المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمتهم .....، وحددت جلسة لنظر الموضوع عملا بنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الاستئناف المقام من المتهم المذكور سبق قبوله شكلا .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد المتهم وآخرين بوصف انهم تهربوا من أداء رسوم الانتاج المقرره على بطاريات السيارات . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه وباقى المتهمين برسم الانتاج . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادة ١٤ منه بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ، وكان الالتزام بأداء رسم الانتاج المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الانتاج على البطاريات



السائلة للسيارات الذى يحكم واقعة الدعوى - هو عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر. وقد حدد الشارع مقدار هذا الرسم تحديدا تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من المحكمة الجنائية، وان الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون، واخيرا فان وفاة المحكوم عليه برسم الانتاج أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ سالفه الذكر. ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - للجهة الادارية المختصة أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك الرسم، والظمن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام، ذلك بأن هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت الجهة الادارية بانها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة الرسم المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر ينشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الاصلية، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة. كما أن طلب الجهة الادارية يخرج فى طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة بالفعل والتى يمكن توجيهها للجانى والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء. لما كان ما تقدم، وكان البين من ورقة تكليف المتهم بالحضور لجلسة ..... أمام هذه المحكمة واعلام الوراثه الصادر من محكمة مصر القديمه للاحوال الشخصيه فى ..... المقدمه منه صورته ضوئيه بجلسة اليوم - انه توفى الى رحمه الله بتاريخ .....، فانه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة.

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مصطفى الشناوي ومحمد طلعت الرفاعي وائس عمارة نواب رئيس المحكمة وحسين الصعدي .

( ١٥ )

### الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) بناء . عقوبة ( الاعفاء منها ) . حكم ( تسببه . تسبب غير معيب ) نقض  
( أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ) .

الاستفادة بأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل . رهن بوقوع الاعمال  
المخالفة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ثبت أن المخالفة المنسوبة للطاعن ارتكابها وقعت في تاريخ لاحق على العمل بأحكام  
القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . النعى على الحكم بالخطأ في القانون لعدم قضائه بالاعفاء لا محل له .

(٢) نقض ( حالات الطعن . الخطأ في القانون ) ( نظر الطعن والحكم فيه ) .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا بنى على مخالفة  
لل قانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٣) معارضة ( الحكم فيها ) . طعن . نقض ( حالات الطعن . الخطأ في  
القانون ) .

قاعدة عدم جواز أن يضار المعارض بالمعارضه المرفوعة منه ذات حكم عام ينطبق في جميع  
الأحوال مهما شاب الحكم الغيبي من اخطاء .

قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن . انطباقها على طرق الطعن كافة .

مثال :

## (٤) نقض (الحكم فى الطعن ، طعن ) الطعن لثانى مرة .

حق محكمة النقض أن تحكم فى الطعن لثانى مرة بغير تحديد جلسة مادام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فيه .

(١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يشترط للاستفادة من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ التى عدلت بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدله بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، أن تكون الأعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بأحكام القانون الاول فى ١٩٨٣/٦/٨ ، وكانت المخالفة التى نسب الى الطاعن ارتكابها - على ما يبين من وصف التهمة - قد وقعت فى ١٩٨٥/١٠/١٢ . اى فى تاريخ لاحق على العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر وبالتالي لا يستفيد الطاعن بالأحكام المقررة بالمادة الثالثة من ذلك القانون ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون له محل .

(٢) من المقرر ان الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تجيز لهذه المحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفه للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

(٣) الأصل وفقا للمادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز بأى حال ان يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وكانت قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن هى قاعده قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية ، وهى قاعده اجرائيه اصولية تعلو على كل اعتبار ، وواجبة التطبيق فى جميع الاحوال . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض فى الحكم الغيابى الاستئنافى - الصادر فى استئناف النيابة العامة - الذى قضى بتفريجه الفنى جنيه والابقاف ومثلها غرامه اضافية لصالح الخزانة العامة ، فانه ما كان يسوغ لمحكمة



الاعادة - وقد اتجهت الى ادانته - ان تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيايا اذ انه عارض فى هذا الحكم لتحسين مركزه ، فلا يجوز أن ينقلب تظلمه وبالا عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والغى وقف تنفيذ عقوبة الغرامة الاصلية ، وأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الازاله ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة الاصلية المقضى بها ، والغاء ما قضى به من عقوبة الازاله .

(٤) من المقرر أنه لا حاجة الى أعمال المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن لثانى مره ، مادام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .

### « الوقائع »

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه : - أقام البناء المبين بالمحضر دون الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة . وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل ومحكمة جنح السنطة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائه جنيه والازاله استأنف - كما استأنفت النيابة العامة ومحكمة طنطا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيايا بقبول استئناف النيابة العامة شكلا وفى الموضوع وباجماع الاراء بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم الفى جنيه والاياف ومثلها غرامه اضافيه لصالح الخزانة العامة عارض المحكوم عليه وقررت المحكمة ضم المعارضة الاستئنافية الى استئناف المحكوم عليه وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه .

فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ٥٩ القضائية ) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة طنطا الابتدائية

لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الاعادة ( بهيئة استئنافية أخرى ) قضت حضورياً وباجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم بغرامه تعادل قيمة الاعمال المخالفة وبغرامه اضافيه مثلها لصالح الخزانه العامه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي عن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

ومن حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اقامه بناء بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يقض باعفائه من الغرامه اعمالاً لنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ برغم أن قيمة الاعمال المخالفة مشار الاتهام لا تزيد على عشرة الاف جنيه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يشترط للاستفادة من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ التي عدلت بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدله بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، أن تكون الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بأحكام القانون الاول في ٨/٦/١٩٨٣ ، وكانت المخالفة التي نسب الى الطاعن ارتكابها - على ما يبين من وصف التهمة - قد وقعت في ..... أى في تاريخ لاحق على العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر وبالتالي لا يستفيد الطاعن بالاحكام المقررة بالمادة الثالثة من ذلك القانون ، ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل ، مما يتعين معه رفض الطعن موضوعاً . الا انه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تميز لهذه المحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه

مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله . وكان الأصل وفقاً للمادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز بأى حال ان يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وكانت قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن هى قاعده قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية ، وهى قاعده اجرائيه اصولية تعلقو على كل اعتبار ، وواجبه التطبيق فى جميع الاحوال لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض فى الحكم الغيايى الاستئنافى - الصادر فى استئناف النيابة العامة - الذى قضى بتغريمه الفى جنيته والايقاف ومثلها غرامة اضافية لصالح الخزانة العامة ، فانه ما كان يسوغ لمحكمة الاعداء - وقد اتجهت الى ادانته - ان تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غياييا اذ انه عارض فى هذا الحكم لتحسين مركزه ، فلا يجوز أن ينقلب تظلمه وبالا عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والغى وقف تنفيذ عقوبة الغرامة الاصلية ، وأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الازالة ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة الاصلية المقضى بها ، والغاء ما قضى به من عقوبة الازاله ، دون حاجة الى اعمال المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن لثانى مرة ، مادام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وسمير انيس نواب رئيس المحكمة وعبد الله المدني .

( ١٦ )

### الطعن رقم ٤١١٠ لسنة ٦١ القضائية

(١) حكم «بياناته» «تسبيه» «تسيب معيب» . سرقة . جريمة «أركانها»  
نقض «اسباب الطعن» . ما يقبل منها .

وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .  
تحديد مكان وقوع جريمة السرقة من مكان مسور . وما إذا كان المكان مسورا بحائط أو سياج أو خنادق . ركن هام في هذه الجريمة . علة ذلك ؟ اغفال ذلك . قصور .

(٢) نقض «أثر الطعن» .

عدم امتداد أثر الطعن لمن لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم ولم يكن له أصلا حق الطعن وإن اتصل به وجه الطعن .

(١) لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا وكان يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين الواقعة والأدلة التي استند اليها ومكان وقوع الجريمة فلم يبين الحكم ما اذا كان هذا المكان مسورا بحائط أو سياج من شجر اخضر أو حطب يابس أو بخنادق . وهو ركن هام في خصوصية

هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مادة العقاب المنطبقة ، وهو ما قصر الحكم فى بيانه مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

(٢) لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين الا أنهما لا يفيدان من نقض الحكم المطعون فيه لانهما لم يكنا طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما اثره .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه سرق الاشياء المينة وصفا بقيمة بالاوراق والمملوكة ..... وذلك من مصنعه بواسطة الكسر من الخارج على النحو المبين بالاوراق - وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح المنتزه قضت حضوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاد استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة السرقة من مكان مسور بواسطة الكسر من الخارج قد شابه القصور فى التسبيب ذلك انه لم يبين مكان وقوع الجريمة والطريقة التى وقعت بها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .  
ومن حيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا وكان يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه انه لم يبين الواقعة والادلة التى

استند اليها ومكان وقوع الجريمة فلم يبين الحكم ما اذا كان هذا المكان مسورا بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق . وهو ركن هام فى خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مادة العقاب المنطبقة ، وهو ما قصر الحكم فى بيانه مما يعيبه بالقصور فى التسيب الذى يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن من أوجه أخرى . لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين الا انهما لا يفيدان من نقض الحكم المطعون فيه لانهما لم يكنا طرفا فى الخصومة الاستثنائية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لهما اصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما أثره .

---



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مقبل شاكر ومجدي ومنتصر وحامد عبد الله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ١٧ )

### الطعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » . اعدام .

الطعن بالنقض . قصره على الأحكام الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح .  
المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القرارات والاورامر . اما كان نوعها . لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص .  
استطلاع رأى المفتى . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز . علة ذلك ؟

(٢) اعدام . محكمة النقض « سلطتها » . نيابة عامة .

اتصال محكمة النقض بالقضية المقضى فيها حضورها بالاعدام . متى عرضتها النيابة عليها .  
ولو تجاوزت في ذلك الميعاد المقرر في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٣) إلبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق . وإن عدل  
عنه بعد ذلك .

(٤) إلبات « اعتراف » . اكراه . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير

الدليل » . دفع « الدفع بطلان الاعتراف » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه . موضوعى .

(٥) قتل عمد . جريمة « اركانها » . قصد جنائي . حكم « تسببه تسبب » .  
غير معيب » .

قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى  
والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه . استخلاصه - موضوعي .

مثال لتسبب سائق على توافر نية القتل .

(٦) قتل عمد . هتك عرض . ظروف مشددة « اقتران » . محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير توافر الاقتران » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة  
عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

(٧) اعدام . إجراءات « اجراءات المحاكمة » . عقوبة . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » .

الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم لاقترانه ؟

(١) إن المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام  
النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، مما مفاده أن الأصل هو  
عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - الا في الأحكام الصادرة  
في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر - أي كان نوعها - فانه  
لا يجوز الطعن فيها بالنقض الا بنص خاص ، ولما كانت المادة ٣٨١ من قانون  
الاجراءات الجنائية قد أوجبت على محكمة الجنايات أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية  
قبل الحكم بالاعدام ، مما مفاده أن استطلاع رأي المفتي لا يعدو أن يكون إجراء لازماً  
لصحة الحكم بتلك العقوبة ، أي أنه اجراء سابق على صدور الحكم ، ولكنه ليس  
حكماً تنتهي به الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(٢) لما كانت النيابة العامة عملاً بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه ، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعى فيه الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر إلا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها - غير مقيدة بالرأى الذى تبديه النيابة العامة في مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

(٣) من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(٤) من المقرر أن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعية المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه ، كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

(٥) من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما بالظروف المحيطه بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه ، وأن استخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد عرض لنية القتل واستقاها ثبوتاً فى حق المحكوم عليه فى قوله ( وحيث أنه عن نية القتل فقد توافرت لدى المتهم من ظروف الدعوى كما طرحتها المحكمة ، ومن حدائه سن المجنى عليها - التى لم تبلغ السابعة - وهى لا تتناسب مع سن وقوة المتهم البالغ الحادية والعشرين ، وقامت هذه النية لدى المتهم من انتوائه ازهاق روح المجنى عليها حتى لا تفضح فعلة السوء التى قارفها معها ،



فانعكس ذلك على الكيفية التي استخدمها في تنفيذ ما اتواه ، وذلك بحشوفهم المجنى عليها بقطع الطين وجزء من قماش وهو الكلوت الذي كانت ترتديه قبل خلعه منها ، والضغط بيده على قممها بما فيه من حشو لسد المسالك الهوائية وكنم أنفاسها ، وظل على هذا الحال ولم يتركها الا بعد أن خارت قواها وأصبحت جثة هامدة ، وبعد أن أحدث بها المظاهر والامارات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتها ، كل ذلك يدل بيقين على أن المتهم انما قصد بفعله ازهاق روح المجنى عليها ) فان الحكم يكون قد أثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل فى حق المحكوم عليه .

(٦) لما كان البين أن الحكم المطروح بعد أن دلت على توافر جناية هتك العرض فى حق المحكوم عليه عرض لظرف الاقتران واستظهر توافره - من استقلال جناية هتك العرض عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبه الزمنية بينهما - بما يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .

(٧) لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان المحكوم عليه بهما وساق عليهما أدلة سائغة مردودة الى أصلها فى الأوراق ، ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء اعضاء المحكمة ، وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت اجراءات المحاكمة قد تمت طبقا للقانون وجاء الحكم متفقا وصحيح القانون ومبرأ من الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

### «الوقائع»

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد بأن قام بحشو قممها بسروالها وبضعة من الأتربة الحماقة وقام بكنم أنفاسها بيديه

قاصدا من ذلك قتلها فحدثت بها الأعراض المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد تقدم هذه الجناية جنابة أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر شرع في الواقعة المجنى عليها سالفه الذكر بغير رضائها بأن استدرجها لمكان الواقعة وخلع عنها سروالها وحاول الإلاج قضية في فرجها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لأرادته فيه هو عدم تمكنه من ذلك لحدائثة سن المجنى عليها . واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات طنطا قررت بأجماع الآراء في ..... ارسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتي الجمهورية لاستطلاع رأيه في شأن المتهم وحددت للنطق بالحكم جلسة ..... وبالجلسة المحددة قضت ذات المحكمة حضوريا بأجماع الآراء عملا بالمادة ٢٣٤/١ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم ..... بالاعدام شنقا عما أسند إليه باعتبار أن جنابة القتل العمد مقترنة بجنابة هتك عرض كاملة المعاقب عليها بالمادة ٢٦٩ عقوبات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن المحكوم عليه قد قرر بالطعن بطريق النقض في قرار المحكمة الصادر بجلسة ١٤/٤/١٩٩٢ باحالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتي الجمهورية لاستطلاع رأيه ، دون الحكم الصادر فيها والذي قضى بمعاقبته بالاعدام شنقا عما أسند إليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، مما مفاده أن الأصل هو عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الاحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر - أيما كان

نوعها - فإنه لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص ، ولما كانت المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على محكمة الجنايات أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية قبل الحكم بالاعدام ، مما مفاده أن استطلاع رأى المفتى لا يعدو أن يكون إجراءً لازماً لصحة الحكم بتلك العقوبة ، أى أنه إجراء سابق على صدور الحكم ، ولكنه ليس حكماً تنتهى به الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

وحيث إن النيابة العامة - عملاً بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه ، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعى فيه الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها - غير مقيدة بالرأى الذى تبديه النيابة العامة فى مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حاصله أنه أثناء قيام المتهم برى الزراعات القائمة بالمقابر ، وفى حوالى الساعة الرابعة والنصف عصراً شاهد المجنى عليها - التى لم تبلغ السابعة من عمرها - تلهو على مقربة منه فوسوس له شيطانه أن يرتكب الفحشاء معها ، فقام باستدراجها - بحجة جمع بعض ثمار البلح لها - إلى زراعة الأذرة المجاورة ، واستغل عدم ادراكها لحداثة سنّها وأرقدها على الأرض بعد أن خلّع عنها سروالها وقام بحك قضيبه فى دبرها ثم غلبته رغبته الحيوانية فحاول اتيانها من قبل ، ولكنها صرخت من شدة الألم ، فخاف من مغبة فعلته ، فسولت له نفسه قتل المجنى عليها حتى لا تبلغ أهلها بما فعله بها ، فأمسك بقطعة من الطين الجاف ودفع به بعنف إلى فمها ثم شفع ذلك بأن دفع سروالها إلى فمها خلف الطين فكتّم بذلك أنفاسها ولم يتركها إلا بعد أن تيقن من موتها ، ثم



حمل جثتها ووضعها في إحدى المقابر، وفي ليلة اليوم التالي أبلغ والده الذي يعمل لحاداً بوجود جثة لطفلة في مقبرة لم تستعمل ولما ذهب الأب إلى المقبرة المذكورة اكتشف وجود جثة المجنى عليها وأبلغت الشرطة التي دلت تحرياتهما على أن المتهم هو الذي ارتكب الحادث خشية افتضاح أمر ما ارتكبه وساق الحكم على صحة اسناد الواقعة إلى المتهم وثبوتها في حقه على الصورة آنفة البيان أدلة استمدتها من الاعتراف التفصيلي للمتهم في تحقیقات النيابة وفي المعاينة التصويرية التي أجرتها، ومن اعترافه أمام قاضي المعارضات بتاريخ ١٤/٨/١٩٩١، وأمام غرفة المشورة بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩١، ومن شهادة كل من ..... و ..... وكل من الرائد ..... و ..... ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعي، وبعد أن حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتفق مع أصلها الثابت بالاوراق - على ما يبين من مطالعة المفردات المضمومة - عرض لموقف الانكار الذي اتخذته المحكوم عليه أمام غرفة المشورة بجلسة ١٨/١١/١٩٩١ ولدى إعادة سؤاله بمعرفة النيابة بذات التاريخ وأمام المحكمة، ومادفع به المدافع عنه من بطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الاكراه المادى والأدبى الذى تعرض له من الشرطة ورد عليه بما مفاده أن المحكمة لا تعول على هذا الانكار اطمئنانا منها إلى أدلة الثبوت التي عولت عليها ومن بينها اعتراف المتهم بتحقیقات النيابة الذى عززه بوصف كيفية ومراحل ارتكاب الجريمة فى المعاينة التصويرية التي أجرتها النيابة، والذي أصر عليه أمام قاضي المعارضات وأمام غرفة المشورة بجلسة ٢٨/٩/١٩٩١، خاصة وأن أوراق الدعوى نخلت مما يشير من قريب أو بعيد إلى وقوع ثمة اكراه على المحكوم عليه الذى لم يحدد هو أو محاميه بما يدل على تعرضه لاكراه مادى أو أدبى حتى يمكن تمحيصه وبحث مدى تأثيره على ما أدلى به من أقوال تفصيلية تقطع بارتكاب الجريمة، وأفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المحكوم عليه صدر منه عن طواعية واختيار وأن الدفع ببطلان هذا الاعتراف للاكراه لا يعدو أن يكون قولاً مرسلًا عارياً من أى دليل على جديته، خاصة وأن هذا الاعتراف جاء متفقاً مع ما أثبتته تقرير الصفة التشرهجية من وجود سروال صغير من القماش محشور داخل تجويف الفم والبلعوم ويوجد خلفه

قطع طينية جافه تسد أعلى الخنجرة مع وجود ذرات منها داخل القصبه الهوائية ، وانتهت المحكمة إلى أن اعتراف المحكوم عليه غير مشوب بأية شائبة ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعية المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه ، كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها . وكان الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى اطراح الدفع ببطلان اعتراف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثير الاكراه ، وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه يكون قد برىء من أية شائبة في هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، وأن استخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد عرض لنية القتل واستقاهما ثبوتاً في حق المحكوم عليه في قوله ( وحيث أنه عن نية القتل فقد توافرت لدى المتهم من ظروف الدعوى كما طرحتها المحكمة ، ومن حدائه سن المجنى عليها - التي لم تبلغ السابعة - وهى لا تتناسب مع سن وقوة المتهم البالغ الحادية والعشرين ، وقامت هذه النية لدى المتهم من انتوائه ازهاق روح المجنى عليها حتى لا تفضح فعلة السؤ التي قارفها معها ، فانعكس ذلك على الكيفية التي استخدمها في تنفيذ ما انتواه ، وذلك بحشوفهم المجنى عليها بقطع الطين وجزء من قماش وهو الكلوت الذى كانت ترتديه قبل خلعه منها ، والضغط بيده على فمها بما فيه من حشو لسد المسالك الهوائية وكتم أنفاسها ، وظل على هذا الحال ولم يتركها إلا بعد أن خارت قواها وأصبحت جثة هامدة ، وبعد أن أحدث بها المظاهر والامارات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياتها ، كل ذلك يدل يقين على أن المتهم إنما قصد بفعله ازهاق روح المجنى عليها ) فإن الحكم يكون قد أثبت بأسباب

سائغه توافر نية القتل فى حق المحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطروح بعد أن دلى على توافر جناية هتك العرض فى حق المحكوم عليه عرض لظرف الاقتران واستظهر توافره - من استقلال جناية هتك العرض عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبه الزمنية بينهما - بما يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان المحكوم عليه بهما وساق عليهما أدلة سائغة مردودة الى أصلها فى الأوراق ، ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء اعضاء المحكمة ، وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت اجراءات المحاكمة قد تمت طبقا للقانون وجاء الحكم متفقا وصحيح القانون ومبرأ من الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .



## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف علي أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وبهيج حسن القصبجي نواب رئيس المحكمة ومصطفى  
محمد صادق.

( ١٨ )

### الطعن رقم ٥٢٦٢ لسنة ٦٠ القضائية

عمل . عقوبة ( تطبيقها ) . وقف تنفيذ . قانون ( تفسيره ) . نقض ( حالات  
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ) .

وقف تنفيذ العقوبات المالية المقررة في قانون العمل . غير جائز . أساس ذلك : المادة ١٧٥  
من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب التصحيح .

لما كانت المادة ١٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١  
تنص على أنه « لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية ... » فإن الحكم  
المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
مما يتعين معه عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم  
المطعون فيه بإلغاء ما أمر به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته المسؤول عن المنشأة أولاً : لم  
يعمل حواجز وقاية مناسبة للأجزاء المتحركة من الأجهزة والآلات حالة كونها من  
المخاطر الميكانيكية . ثانياً : لم يوفر وسائل النظافة العامة حالة كونها من المخاطر

السلبية . ثالثاً : لم يشكل لجنة السلامة والصحة المهنية بالمنشأة . رابعاً : لم يسجل أعمالها . وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ١٨ ، ١٠٩ ، ١١٥/أ - د ، ١٢٨ ، ١٧٢/١ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح كرموز قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسين جنيها عن التهمة في أولاً وثالثاً . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها على المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ١٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لا تجيز وقف التنفيذ في العقوبات المالية .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بأنه بصفته المسؤول عن المنشأة : ١ - لم يعمل حواجز وقاية مناسبة للأجزاء المتحركة من الأجهزة والآلات حال كونها من المخاطر الميكانيكية ، ولم يوفر وسائل النظافة حال كونها من المخاطر السلبية . ٢ - لم يشكل لجنة للسلامة والصحة المهنية ، ولم يسجل أعمالها . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١ ، ١٨ ، ١٠٩ ، ١١٥/أ . د ، ١٢٨ ، ١٧٢/١ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أول درجة قضت بتفريمه خمسين جنيهاً ، فعارض فقضى بالتأييد ، فأستأنف ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٧٥ من قانون العمل

الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه «لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية...» فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما أمر به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها.

---



## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وبهيج حسن القصبي نواب رئيس المحكمة ومصطفى محمد صادق .

( ١٩ )

### الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إيجار أماكن . جريمة (الجريمة الوقتية) ، (الجريمة المستمرة) .

معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة . هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة .  
جريمتا التخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية وابقائها عمداً دون اعداد للاستغلال . تدخلان فى عداد الجرائم المستمرة .

(٢) دعوى جنائية (انقضاءها بمضى المدة) . حكم (تسبيه . تسبب معيب) . نقض (حالات الطعن . الخطأ فى القانون) . إيجار أماكن .

بناء الحكم المطعون فيه قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استناداً على مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد فى العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ إبلاغ المجنى عليها بالواقعة . دون أن يعنى يبحث التاريخ الذى أوفى فيه المطعون ضده بالتزامه بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال . خطأ فى القانون .  
حجب الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . أثره ؟

١ - من المقرر أن الفیصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون سواء أكان هذا الفعل إيجابياً أو سلبياً ، إرتكاباً أو تركاً ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هو تداخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه

تدخل متتابعاً متجدداً ، ولا عبء بالزمن الذى يسبق هذا العمل فى التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية فى اعقابه . لما كان ذلك وكانت جريمة التخلّف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية وابقائها عمداً دون إعداد للاستغلال - اللتين رفعت بهما الدعوى على المطعون ضده - تقومان على فعل سلبى يتوقف على إرادته تدخل متتابعاً ومتجدداً فإنهما تدخلان فى عداد الجرائم المستمرة .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على سند من القول بمضى مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد فى العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ ابلاغ المجنى عليه بالواقعة . دون أن يعنى يبحث ما إذا كان المطعون ضده قد أوفى بالتزامه بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال والتاريخ الذى أوفى فيه بهذا الالتزام ان كان - من عدمه . فإنه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون بما يعيه ويوجب نقضه . وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولاً : بصفته مالكا تخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية المتفق عليها فى الموعد المحدد . ثانياً : أبقى عمداً دون إعداد للاستغلال المسكن سالف الذكر وطلبت عقوبة بالمواد ١ ، ٢/٨ ، ٥/١٣ ، ١/٧٦ ، ١/٨٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائه جنيه لوقف تنفيذ عقوبة الحبس عن التهمتين . عارض وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية )

قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون. ذلك بأن الجريمتين المسندتين إلى المطعون ضده من الجرائم المستمرة ولا تنقضى الدعوى الجنائية فيهما إلا من تاريخ عدول المتهم عن فعله. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف انه بصفته مالكا تخلف دون مقتض عن تسليم الوحدة السكنية المتفق عليها في الموعد المحدد، وأبقى عمدا دون إعداد للاستغلال المسكن آنف الذكر. الأمر المعاقب عليه وفقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات. ومحكمة أول درجة قضت بمعاقبته بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل عن التهمتين، فاستأنف ومحكمة ثانية درجة قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الفیصل فی التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون سواء أكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا، إرتكابا أو تركا، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة، والعبرة فى الاستمرار هنا هو تداخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا العمل فى التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية فى اعقابه. لما



كان ذلك وكانت جريمة التخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية وابقائها عمدا دون إعداد للاستغلال - اللتين رفعت بهما الدعوى على المطعون ضده - تقومان على فعل سلبى يتوقف على ارادته تدخلا متابعا ومتجددا فإنهما تدخلان فى عداد الجرائم المستمرة - وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على سند من القول بمضى مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد فى العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ إبلاغ المجنى عليه بالواقعة . دون أن يعنى يبحث ما إذا كان المطعون ضده قد أوفى بالتزامه بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال والتاريخ الذى أوفى فيه بهذا الالتزام ان كان - من عدمه . فإنه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه . وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاعادة .

---

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مصطفى الشناوي و محمد طلعت الرفاعي ومحمد عادل الشوربجي وأنس عمارة نواب رئيس  
المحكمة.

( ٢٠ )

### الطعن رقم ١٩٤١٨ لسنة ٥٩ قضائية

(١) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» «تسبيه» «تسبيب معيب» .

حكم الادانة . بياناته ؟

متى يكون الحكم مشوباً لاحمال أو إبهام ؟

عدم بيان الحكم ماهية الدليل الذى استند إليه فى ثبوت واقعة ارتكاب الطاعن فعلاً من  
شأنه تبوير الأرض الزراعية وعدم إيراد فحواه . قصور .

(٢) تبوير أرض زراعية . قانون «تفسيره» . عقوبة «تطبيقها» «العقوبة

التكميلية» . حكم «تسبيه» «تسبيب معيب» .

اشتمال نص المادة ١٥١ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل على جريمتين متغايرتين .

الأولى : ترك الأرض دون زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة . والثانية : ارتكاب فعل  
أو الامتناع عن عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها .

العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٢/١٥٥ ، ٣ من القانون سالف الذكر تختلف

باختلاف صفة المخالف .

افصح الحكم المطعون فيه عن أن الجريمة التى ارتكبها الطاعن هى الجريمة الثانية وتوقيعه عليه

العقوبة التكميلية الخاصة بالجريمة الأولى . يعيبه بالتناقض والتخاذل فضلاً عن الخطأ فى القانون .

١ - لما كان قضاء محكمة النقض مستقراً على أن الحكم بالادانة يجب أن

يشتمل على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف

التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وكان من المقرر انه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجمله أو غامضه فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح. وكانت أسباب الحكم الابتدائي على ماسلف ذكره قد افصحت عن بيان واقعة الدعوى من أن الطاعن ارتكب فعلاً من شأنه تبوير الأرض الزراعية الا أنها لم تبين ماهية الدليل الذي إستند اليه الحكم في ثبوت الواقعة ولم تورد فحواه حتى تتضح وجه الاستدلال به وسلامة المأخذ مما يعيبه بالقصور في البيان.

٢ - لما كانت المادة ١٥١ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ٢ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه «يحظر على مالك الأرض أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأى صفة ترك الأرض منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة، كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها وقد نصت المادة ١٥٥ من القانون ذاته على أنه يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تزيد على الف جنية عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه يوجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك



لمدة سنتين ، وتعود بعدها الأرض للمالكها أو نائبه وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها . وكان البين من نص المادة ١٥١ سالف الذكر أنه تضمن جريمتين متغايرتين الأولى هي ترك الأرض دون زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة وهي التي صدر بشأنها قرار وزير الزراعة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ بناء على التفويض المخول له في الفقرة الأولى من تلك المادة والجريمة الثانية وهي ارتكاب فعل أو الامتناع عن عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها وكانت العقوبة التكميلية التي وردت في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥٥ من القانون سالف الذكر - والتي تختلف باختلاف صفة المخالف - تتعلق حسبما يدل صريح نص المادة ودلالة عباراته بالجريمة الأولى دون الثانية وكان الحكم المطعون فيه رغم إفصاحه عن أن الجريمة التي ارتكبها الطاعن هي الجريمة الثانية فقد أوقع عليه العقوبة التكميلية الخاصة بالجريمة الأولى على اعتبار أنه مالك وكان مائتري في الحكم ليس مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون بل تجاوزه إلى اضطراب ينشأ عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما يعيبه بالتناقض والتخاذل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بأعمال من شأنها تبوير الأرض الزراعية الموضحة بمحضر المخالفة بأن شون عليها مواد بناء ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل ومحكمة جناح مركز بنها - قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وغرامة خمسمائة جنية وتكليف الإدارة الزراعية بتأجير الأرض لمن يتولى زراعتها بالمزراعة لمدة سنتين لحساب المالك تعود بعدها إليه استأنف ومحكمة بنها

الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة ارتكاب فعل من شأنه تبوير الأرض الزراعية قد شابه القصور في التسبب ذلك أنه جاء مجملاً في بيان واقعة الدعوى مجهلاً للأدلة التي استند إليها في قضائه مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « وحيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم قام بتشوين مواد بناء على أرض زراعية مساحتها نصف قيراط رغم توافر مستلزمات ومقومات الانتاج لها وهو ما تتوافر به أركان جريمة القيام بأفعال من شأنها تبوير الأرض الزراعية المنصوص عليها في المادة ١٥١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل ولا ينال من ذلك ما جاء بدفاع المتهم من أنه لم تمضي المدة التي حددها القانون للتبوير لأن القيام بعمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية لا يتطلب مده معينه لذلك ومن ثم تكون التهمة ثابتة ضد المتهم وتقضى المحكمة وعملاً بنص المواد ١٥١ ، ١٥٥ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٣٠٤ / ١ أ . ج بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنية وتكليف الادارة الزراعية بتأجير الأرض لمن يتولى زراعتها بالمزارعة لمدة سنتين لحساب المالك ، وقضى في منطوقه بمعاقبة الطاعن بالعقوبات السالفة التي أوردها في أسبابه — وقد أوقف الحكم المطعون

فيه عقوبة الحبس - . لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض مستقراً على أن الحكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان من المقرر انه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجمله أو غامضه فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني وبمعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح . وكانت أسباب الحكم الابتدائي على ماسلف ذكره قد افصحت عن بيان واقعة الدعوى من أن الطاعن ارتكب فعلاً من شأنه تبوير الأرض الزراعية الا انها لم تبين ماهية الدليل الذي استند اليه الحكم فى ثبوت الواقعة ولم تورد فحواه حتى يتضح وجه الاستدلال به وسلامة المأخذ مما يعيبه بالقصور فى البيان - هذا الى أنه لما كانت المادة ١٥١ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ٢ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه « يحظر على مالك الأرض أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأى صفة ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة ، كما يحظر عليهم إرتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها وقد نصت المادة ١٥٥ من القانون ذاته على أنه يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنية ولا تزيد على ألف جنية عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وإذا كان المخالف هو



المالك أو نائبه يوجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، وتعود بعدها الأرض للمالكها أو نائبه وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها . وكان البين من نص المادة ١٥١ سالف الذكر انه تضمن جريمتين متغايرتين الأولى هي ترك الأرض دون زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة وهي التي صدر بشأنها قرار وزير الزراعة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ بناء على التفويض المخول له في الفقرة الأولى من تلك المادة والجريمة الثانية وهي ارتكاب فعل أو الامتناع عن عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها وكانت العقوبة التكميلية التي وردت في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥٥ من القانون سالف الذكر - والتي تختلف باختلاف صفة المخالف - تتعلق حسبما يدل صريح نص المادة ودلالة عباراته بالجريمة الأولى دون الثانية وكان الحكم المطعون فيه رغم إفصاحه عن أن الجريمة التي ارتكبها الطاعن هي الجريمة الثانية فقد أوقع عليه العقوبة التكميلية الخاصة بالجريمة الأولى على اعتبار أنه مالك وكان ماتردى فيه الحكم ليس مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون بل تجاوزه الى اضطراب بنىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما يعيبه بالتناقض والتخاذل ، لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وسمير أنيس نواب رئيس المحكمة وعاطف عبد السميع .

( ٢١ )

### الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ القضائية

(١) رشوة . جريمة « أركانها » . موظفون عموميون .

دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق الوظيفة . غير لازم لقيام جريمة الرشوة . كفاية أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد أتجر معه على هذا الأساس .

اختصاص الموظف وحده بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة . غير لازم لقيام الجريمة . كفاية أن يكون له علاقة به أو له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(٢) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . نيابة عامة . استدلالاات . محكمة

الموضوع . « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسبيبه . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها »

تقدير جدية التحريات وكفائتها لاصدار الأذن بالضبط والتفتيش . موضوعي .

(٣) اثبات « تسجيل الأحاديث » . « اذن التسجيل . تنفيذه » . نيابة عامة .

مأمورو الضبط القضائي . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . رشوة .

اذن تسجيل الأحاديث . لمأموري الضبط القضائي تنفيذه بما يكفل تحقيق الغرض منه دون

التزام طريقة معينة في ذلك التنفيذ . حد ذلك ؟ .

(٤) اثبات «تسجيل الأحاديث». دفع «الدفع بطلان اذن التسجيل». اثبات «بوجه عام». حكم «تسببه». تسبب غير معيب». نقض «أسباب الطعن». مالا يقبل منها».

الدفع بطلان اذن تسجيل الاحاديث. عدم التزام المحكمة بالرد عليه. مادام غير منتج في الدعوى.

علة ذلك؟

(٥) تفتيش «اذن التفتيش». تنفيذ». دفع «الدفع بطلان اذن التفتيش». حكم «تسببه». تسبب غير معيب». نقض «أسباب الطعن». مالا يقبل منها». مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بطلان اذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية.

(٦) رشوة. جريمة «أركانها». موظفون عموميون. حكم «تسببه». تسبب غير معيب». نقض «أسباب الطعن». مالا يقبل منها».

جريمة الرشوة في حق الموظف العام أو من في حكمه. متى تتحقق؟

تنفيذ الغرض من الرشوة. ليس ركناً في الجريمة.

تسوية الشارع بما استحدثته من نصوص بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه.

(٧) اثبات «اعتراف». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الاعتراف».

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال. لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات.

(٨) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم

«تسببه». تسبب غير معيب». نقض «أسباب الطعن». مالا يقبل منها».

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود؟



(٩) البات (اعتراف) (شهود) . اكراه . استجواب . محكمة الموضوع  
«سلطتها في تقدير الدليل» . حكم (تسبيبه . تسبيب غير معيب) . نقض  
«أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

طول أمد استجواب الطاعن أو الشهود . لا يعد اكراها . حد ذلك ؟

(١٠) رشوة . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم  
«تسبيبه . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

مثال لتسبيب سائق ينتفى به الخطأ في الاسناد .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . مجادلته في ذلك . غير  
جائز ؟

(١١) اجراءات (اجراءات المحاكمة) . دفاع (الاخلال بحق الدفاع .  
مالا يوفره) . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

(١٢) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) . محكمة الموضوع  
«سلطتها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

عدم التزام المحكمة بمناصرة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . إستفادة الرد دلالة من أدلة  
الثبوت .

(١٣) اجراءات (اجراءات التحقيق) . بطلان . محكمة الموضوع «سلطتها  
في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

اجراءات التحريز . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .

١ - من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي  
يطلب أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون لها اتصال يسمح

بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشئ قد اتجر معه على هذا الأساس .  
كما لا يشترط أن يكون الموظف المرشو أو الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده  
المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن  
يكون له نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالضبط  
والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت  
اشراف محكمة الموضوع واذا كانت المحكمة - حسبما بين من مدونات حكمها -  
قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن ضبط الطاعن وتفتيش مكتبه  
واستراحته الصادر فى ..... وكفايتها لتسوية اصداره وأقرت النيابة على  
تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ - من المقرر قانوناً أن لمأمورى الضبط القضائى - اذا ما صدر اليهم اذن من  
النيابة العامة بتسجيل الاحاديث - فى الجرائم التى يجيز فيها القانون للنيابة العامة  
اصدار مثل ذلك الاذن كالشأن فى جريمة الرشوة عملاً بالمادة ٢/٧ من القانون رقم  
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة - أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق  
الغرض من الاذن دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون فى  
اجراءاتهم على القانون لما كان ذلك وكان تسجيل الاحاديث فى هذه الدعوى  
مأذونا به قانوناً فلا تشرب على مأمور الضبط ان هو استمع الى الاحاديث المسجلة  
مادام أنه قد رأى أن ذلك الاستماع ضرورى لاستعمال اجراءاته وهو على بينة من  
أمره ، ويكون ما يشره الطاعن فى هذا الصدد غير قويم .

٤ - إن ما يشره الطاعن من بطلان الاذن بتسجيل الاحاديث غير منتج فى  
الدعوى اذ الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند فى اثبات التهمة فى حق الطاعن  
الى أدلة ليس من بينها تسجيل الاحاديث الذى تم نفاذا لاذن النيابة ومن ثم فلم يكن  
بحاجة الى أن يرد على الدفع ببطلان ذلك الاذن - على نحو ما فعل بأسباب  
سائغة .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن اذن النيابة بضبط الطاعن وتفتيش مكتبه واستراحته قد صدر بعد أن طلب من الشاهد الأول مبلغ الرشوة، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة واذا انتهى الى ذلك في معرض رده على دفع الطاعن في هذا الصدد فانه يكون قد أصاب صحيح القانون.

٦ - من المقرر أن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه حقا أو غير حق ولا يستطيعه الموظف أولاً ينتوى القيام به لمخالفته لاحكام القانون لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً في الجريمة ولأن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استته في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها وأن الشارع قد رأى أن الموظف لا يقل استحقاقاً للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء، ومن ثم فلا حجة لما يثيره الطاعن عن نيته في الارتشاء أو عن أن تأشيرته على الطلب كانت مجرد موافقة من حيث المبدأ مادام قد طلب وأخذ الجعل ثمناً لإتجاره بوظيفته واستغلالها ولو لم يكن متتوياً القيام بهذا العمل، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أحاط بالمعاني القانونية المتقدمة في رده على دفاع - الطاعن فانه لا يكون قد أخطأ في شيء ويكون النعي عليه في هذا الصدد في غير محله.

٧ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير قيمتها في الاثبات.

٨ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك



مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٩ - لما كان طول أمد استجواب الطاعن أو سؤال الشهود المذكورين ليلاً واستغراق ذلك لساعات طويلة متصلة لا يعد اكرهاها مادام لم يستطل الى المتهم أو الشهود بالاذى مادياً أو معنوياً اذ مجرد طول هذه الاجراءات لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف أو أقوال الشهود لا معنى ولا حكماً مالم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابتها تأثر ارادة المتهم أو الشهود من ذلك ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة أقوال الطاعن التي اعتدت بها واقوال الشهود فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١٠ - لما كان البين من المفردات المضمومة أن ما أسنده الحكم الى الطاعن من اقرار باختصاصه بالمبلغ المضبوط في درج مكتبه يتفق مع مؤدى ما أدلى من أقوال لدى استجوابه بمعرفة النيابة العامة وقد أورد الحكم تحفظ الطاعن باحتمال أن يكون ذلك المبلغ قد تم تبديله بمعرفة الرقابة الادارية بالمبلغ المقدم منها للايقاع به ، ورد على ذلك في موضع منه بما يكفى لاطراحه ويشير الى انه كان على بينة من أمر هذا التحفظ من جانب الطاعن دون أن يحيله أو يحرفه الى غير معناه كما يدعى ..... فان دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها محل ، وبضحى مايشيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه .

١١ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان طلب الطاعن بسماع التسجيلات على المساق المتقدم غير

جازم ولم يصر عليه الدفاع فى ختام مرافعته الشفوية أو مذكرته المكتوبة فان حالة الاخلال بحق الدفاع لا تكون لها محل .

١٢ - لما كان دفاع المتهم بتبديل المبلغ المضبوط من الرقابة الادارية للايقاع به قد تناوله الحكم بالرد وفق ما سلف وهو من بعد لم يكن بحاجة الى أن يرد عليه استقلالاً لانه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناقيها المختلفة طالما أن الرد يستنفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها ، ويكون ما يشره فى هذا الصدد على غير أساس .

١٣ - من المقرر أن اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى سلامة الاحراز فى الدعوى وانها لم تمتد اليها العبث ، فإن ما يشره الطاعن من ذلك لا يكون له محل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - بصفته فى حكم الموظفين العمومين طلب وأخذ لنفسه رشوة للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من ..... مبلغ عشرة آلاف جنية أخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنية على سبيل الرشوة وأحاله الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمة طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورها فى ..... ملأ بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١١ / ٦ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ..... قضائية ) . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن

شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لتفصل فيها من جديد مشكلة من دائرة أخرى . ومحكمة الاعادة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١١/٦ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ..... الخ ).

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته قد شابه قصور في التسبيب وخالف الثابت بالأوراق وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الحكم أغفل الرد على دفعه المكتوب بانعدام اختصاصه كلية بالعمل المطلوب أدائه لقصور سلطاته قانوناً ولائحياً عن ذلك وأن تأشيرته على الطلب لم تتعدى الموافقة من حيث المبدأ ورد بما لا يسوغ به الرد على دفعه بانعدام التحريات لعدم فطنة محررها الى سوء سلوك المبلغ مع أن الطاعن قدم مستنداً يثبت ذلك لم يشر اليه الحكم فضلاً عن أن الجهة التي أجرت التحرى هي بذاتها التي أشادت من قبل بالطاعن في تقاريرها . هذا الى أنه دفع بطلان اذن النيابة العامة بضبطه وتفتيش مكتبه واستراحته الصادر في ١٧/٧/١٩٩٠ لأنه صدر أساساً بناء على اذنها الأول المؤرخ ١٥/٧/١٩٩٠ بتسجيل الأحاديث وقد انتهك مأمور الضبط نطاقه بأن استمع الى الاحاديث المسجلة وقد رد الحكم على ذلك في عبارة معناه وأورد - بما يخالف الثابت بالأوراق - أن النيابة أصدرت الاذن الثانى بعد استماعها الى تسجيل الأحاديث . كما رد الحكم بما لا يتفق وصحيح القانون عن دفعه بطلان اذن النيابة بتفتيش مكتبه واستراحته لصدوره عن جريمة مستقبله والذي يدل عليه أن حديث الطاعن مع المبلغ قبل صدور الاذن كان مجرد رغبة تختلج بها نفسه ولا تعبر عن نية



حقيقية للارتشاء وتأكد ذلك بأن تأشيرته على الطلب اقتضت على مجرد موافقه من حيث المبدأ وهي لا تعنى شيئاً ولا ترتب التزاماً. ولم تواجه المحكمة دفعه بيطلان اعترافه للاكراه وردت بما لا يصلح على دفعه بيطلان أقوال الشهود من موظفى الشركة لوقوعهم تحت تأثير الاكراه الأدبى من جهاز الرقابة الادارية وسؤالهم من النيابة ليلاً ولساعات متصلة. وحرفت المحكمة اقراره للطاعن بأن المبلغ المضبوط يحتفظ به أصلاً فى مكتبه بما يصرفه عن معناه. ولم تجب الطاعن الى طلبه بسماع ومشاهدة التسجيلات الصوتية والمرئية لاثبات احتمال تبديل المبلغ المضبوط بدرجة مكتبه بمبلغ الرشوة للايقاع به - ولا يشفع لها ذلك أنها لم تتساند الى تلك التسجيلات لاحتمال أن تكون محتوية على ما يغير عقيدتها ورد الحكم بما لا يصلح على دفعه بعدم تحريز التسجيلات فور الفراغ منها مما عرضها للعبث. كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بياناً لواقعة الدعوى أن الطاعن وهو رئيس مجلس ادارة ..... «احدى شركات ماكان يعرف بالقطاع العام، طلب من الشاهد الأول» ..... مبلغ أربعة آلاف دولار أو عشر آلاف جنية مصرى لقاء أن تسند اليه الشركة رئاسته عقد صيانة وحدات ترطيب كانت شركة فرنسية يمثلها الشاهد المذكور قد وردتها للمصانع التابعة لشركة المتهم، وقد تظاهر الشاهد بقبول العرض وأبلغ الرقابة الادارية، وبعد عدة لقاءات تمت بينهما بتخطيط من تلك الرقابة والتي أمدته بمبلغ الرشوة قام المتهم بالتأشير على طلب قدمه اليه الشاهد بموافقة من حيث المبدأ على إسناد عقد الصيانة الى الشركة الفرنسية لحين دراسة النسبة فيما بعد وتقاضى منه مبلغ خمسة آلاف جنية على أن يأخذ الخمسة الأخرى بعد عودته من رحلة علاج بالخارج، وبعد أن أودع الطاعن مبلغ الرشوة الذى تقاضاه درج مكتبه داهمه عضواً الرقابة الادارية ..... و ..... بناء على اذن من النيابة العامة بذلك وقاما بضبط مبلغ الرشوة فى درج مكتبه وتبين لهما أنه من أصل المبلغ الذى أمدت به

الرقابة الشاهد الأول ، وقد حرر الطاعن اقرار باختصاصه بذلك المبلغ وبأنه الكاتب للتأشيرة التي على الطلب . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما يتتجها من وجوه الأدلة ونقل من شهادة ..... و ..... أنه كان من اللازم دراسة عرض الشاهد الأول بتولى الشركة الفرنسية عقد الصيانة بمعرفة الادارات المختصة بشركة الطاعن وأن تأشيرة هذا الأخير بالموافقة المبدئية غير صحيحة . ثم عرض الحكم لدفع الطاعن بعدم اختصاصه بالعمل ورد عليه بقوله . « وحيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المتهم في موضوع الصيانة فمردود عليه بأن جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف هو المختص وحده بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص . ولما كان المتهم هو رئيس الشركة ويجمع بين يديه صلاحيات الاشراف على جميع العاملين بما يتوافر فيه عنصر الاختصاص في جريمة الرشوة فان الدفع المتقدم يكون في غير محله حقيقا بالرفض ... وانتهى الحكم من تقريره واستدلالة الى ادائه الطاعن بجريمة الرشوة المقامة ، وهو تقرير صحيح في الواقع سديد في القانون . ذلك أنه يبين من المساق المتقدم أن الطاعن طلب الرشوة وأخذها ليقوم بعمل معين هو اسناد عقد صيانة وحدات الترطيب الى شركة بعينها وهو عمل وظيفي يدخل جزء منه على الأقل في اختصاصه بحسابه رئيس الشركة ومن المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس . كما لا يشترط أن يكون الموظف المرشو أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح أليهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالضبط والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذ كانت المحكمة - حسبما يبين من مدونات حكمها - قد

اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن ضبط الطاعن وتفتيش مكتبه واستراحته الصادر في ..... وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان ما أورده الحكم في معرض رده على الدفع يطلان هذا الاذن من أن النيابة العامة أصدرته بعد استماعها الى شريط التسجيل يترد الى أصوله الثابتة بالأوراق حسبما يبين من المفردات المضمومة فان دعوى مخالفة الثابت بالأوراق في هذا الشأن لا تكون مقبولة ولا ينال مما تقدم مايقول به الطاعن من أن اذن النيابة الأول الصادر في ١٥/٧/١٩٩٠ بتسجيل الاحاديث ما كان يسوغ لمأمور الضبط الاستماع الى الاحاديث المسجلة لأن ذلك الاستماع يقتضيه في ذاته تنفيذ الاذن بالتسجيل ومن المقرر قانونا أن لمأموري الضبط القضائي - اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة العامة بتسجيل الاحاديث - في الجرائم التي يجيز فيها القانون للنيابة العامة اصدار مثل ذلك الاذن كالشأن في جريمة الرشوة عملاً بالمادة ٢/٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة - أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض من الاذن دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون . لما كان ذلك وكان تسجيل الاحاديث في هذه الدعوى مآذونا به قانونا فلا تثريب على مأمور الضبط ان هو استمع الى الاحاديث المسجلة مادام أنه قد رأى أن ذلك الاستماع ضروري لاستعمال اجراءاته وهو على بينة من أمره ، ويكون مايشيره الطاعن في هذا الصدد غير قويم ومع ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن من بطلان الاذن بتسجيل الاحاديث غير منتج في الدعوى اذ الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في اثبات التهمة في حق الطاعن الى أدلة ليس من بينها تسجيل الاحاديث الذي تم نفاذا لاذن النيابة في ١٥/٧/١٩٩٠ ومن ثم فلم يكون بحاجة الى أن يرد على الدفع بطلان ذلك الاذن - على نحو ما فعل بأسباب سائغة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن اذن النيابة بضبط الطاعن وتفتيش مكتبه واستراحته قد صدر بعد أن طلب من الشاهد الأول



مبلغ الرشوة ، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة واذ انتهى الى ذلك فى معرض رده على دفع الطاعن فى هذا الصدد فانه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا يؤثر فى ذلك ما يقول به من أن حديثه مع الشاهد الأول قبل صدور الاذن كان مجرد رغبة تختلج بها نفسه لا تعبر عن نية حقيقية للارتشاء ذلك أنه من المقرر أن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذى يدفع الجعل لتنفيذه حقاً أو غير حق ولا يستطيعه الموظف أولاً يتولى القيام به لمخالفته لاحكام القانون لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً فى الجريمة ولأن الشارع سوى فى نطاق جريمة الرشوة بما استنته فى نصوصه التى استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها وأن الشارع قد رأى أن الموظف لا يقل استحقاقاً للعقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حيث يتجر فيها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء ، ومن ثم فلا حجة لما يثيره الطاعن عن نيته فى الارتشاء أو عن أن تأشيرته على الطلب كانت مجرد موافقة من حيث المبدأ مادام قد طلب وأخذ الجعل ثمناً لاتجاره بوظيفته واستغلالها ولو لم يكن متبها القيام بهذا العمل ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أحاط بالمعانى القانونية المتقدمة فى رده على دفاع - الطاعن فانه لا يكون قد أخطأ فى شىء ويكون النعى عليه فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن سواء فى مذكرة دفاعه المكتوب أو بوجه النعى قد أورد الدفع بىطلان اعترافه وىطلان أقوال الشهود المشار اليهم بوجه الطعن فى عبارات عامة مرسلة لا تستند الى وقائع محددة الا ما ذكره عن خضوع هؤلاء الشهود لتقارير جهاز الرقابة الادارية واستجواب الطاعن وسؤال الشهود بمعرفة النيابة ليلاً ولساعات متصلة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير

قيمتها في الاثبات ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، واذ ما كان الحكم قد أطمأن الى سلامة ما أدلى به الطاعن من أقوال بالتحقيقات والى أقوال الشهود من موظفى الشركة بعد أن فند دفاع الطاعن بتعرض هؤلاء الشهود لأكراه أدبى من جهاز الرقابة الادارية ، فلا معقب عليه فى ذلك ، لما كان ذلك ، وكان طول أمد استجواب الطاعن أو سؤال الشهود المذكورين ليلاً واستغراق ذلك لساعات طويلة متصلة لا يعد إكراهها مادام لم يستطل الى المتهم أو الشهود بالاذى مادياً أو معنوياً اذ مجرد طول هذه الاجراءات لا يعد من الإكراه المبطل للاعتراف أو أقوال الشهود لا معنى ولا حكماً مالم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملاستها تأثر ارادة المتهم أو الشهود مع ذلك ومرجع الأمر فى ذلك لمحكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة أقوال الطاعن التي اعتدت بها واقوال الشهود فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن ما أسنده الحكم الى الطاعن من اقرار باختصاصه بالمبلغ المضبوط فى درج مكتبه يتفق مع مؤدى ما أدلى من أقوال لدى استجوابه بمعرفة النيابة العامة وقد أورد الحكم تحفظ الطاعن باحتمال أن يكون ذلك المبلغ قد تم تبديله بمعرفة الرقابة الادارية بالمبلغ المقدم منها للايقاع به ، ورد على ذلك فى موضع منه بما يكفى لاطراحه ويشير الى انه كان على بينة من أمر هذا التحفظ من جانب الطاعن دون أن يحيله أو يحرفه الى غير معناه كما يدعى ..... فان دعوى الخطأ فى الاسناد لا يكون لها محل ، ويضحي مايشير فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها

فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافعين عن الطاعن اختتموا مرافعتهم بطلب براءة الطاعن ولم يطلبوا من المحكمة سماع أو مشاهدة التسجيلات الصوتية والمرئية التي تمت في الدعوى ، وبين من مذكرة دفاع الطاعن المكتوبة والتي قدمها في خلال فترة حجز الدعوى للحكم أنه وإن أهدى بها هذا الطلب إلا أنه لم يصر عليه ولم يتمسك به في مختتم هذه المذكرة وإنما اقتصر على طلب البراءة ، ولما كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان طلب الطاعن بسماع التسجيلات على المساق المتقدم غير جازم ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته الشفوية أو مذكرته المكتوبة فإن حالة الانحلال بحق الدفاع لا تكون لها محل . لما كان ذلك ، وكان دفاع المتهم بتبديل المبلغ المضبوط من الرقابة الادارية للايقاع به قد تناوله الحكم بالرد وفق ما سلف وهو من بعد لم يكن بحاجة الى أن يرد عليه استقلالاً لانه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناقبتها المختلفة طالما أن الرد يستنفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها ، ويكون مايشيره في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك الى إطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى سلامة الاحراز في الدعوى وانها لم تمتد اليها العبث ، فإن مايشيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدي متصر وحسن حمزة وحامد عبدالله نواب رئيس المحكمة.

( ٢٢ )

### الطعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم « بيانات التسيب » « بيانات حكم الادانة » « تسيبه . تسيب غير معيب » .

عدم رسم القانون شكلاً معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده . مؤدياً الى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها .

(٢) البات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسيبه . تسيب غير معيب » .

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تظمن اليه . طالما أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .

(٣) البات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسيبه . تسيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبته بالآخذ بدليل معين .

(٤) البات « اعتراف » . اكراه . قبض . دفع . الدفع بطلان الاعتراف ~~للاكراه~~ ، « الدفع بطلان القبض » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

الدفع بطلان القبض وبطلان الاعتراف . عدم جواز اثارها لأول مرة أمام النقض . علة

ذلك ؟

النمى على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول .

(٥) البات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .  
دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . حكم « تسيبه » . تسيب غير  
معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .  
عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها .  
علة ذلك ؟

(٦) سلاح . قانون « تفسيره » .

حيازة أو احراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية . مؤثم . أساس ذلك ؟

(٧) عقوبة « العقوبة المبررة » . نقض « المصلحة في الطعن » سرقة . سلاح .  
ارتباط .

لا يجدى الطاعنان المنازعة في تهمنى الأسلحة والذخائر . مادام أن العقوبة الموقعة مقررة  
لجريمة السرقة باكره التى دانه الحكم عنها .

١ - إن القانون لم يرسم شكلاً خاصة بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ماأورده الحكم - كما هو  
الحال فى الدعوى المعروضة - كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما  
استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى  
دليل تظمن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى -  
ولا يمارى فى ذلك الطاعنين .

٣ - إن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على  
الأدلة المطروحة عليه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين .

٤ - من المقرر أنه لا يجوز إثارة الدفع بىطلان القبض وىطلان الاعتراف أمام

محكمة النقض - مادامت مدونات الحكم - لا تحمل مقوماته - لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً ينأى عن وظيفة هذه المحكمة ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

٥ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتتبع المتهم فى كافة مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها استقلالاً اذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم وأن فى عدم ايرادها لهذا الدفاع مايدل على أنها اطرحته اطمئناناً منها الى أدلة الثبوت التى اقامت عليها قضاءها.

٦ - من المقرر أن حيازة أو أحرار الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٠ . مؤتم بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر من القانون سالف الذكر.

٧ - من المقرر أن لا يجدى الطاعنين المنازعة فى تهمنى الأسلحة والذخائر اذ أن الحكم المطعون فيه قد أجرى عليهما نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط وقضى عليها بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وهى عقوبة مبررة لتهمة السرقة بالاكراه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولاً : سرقا النقود والأشياء المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة ل ..... من مسكنه بواسطة كسر الباب الخارجى وذلك بطريق الاكراه الواقع على ..... بأن اطلقا عليه عدة أعيرة ناريه فى اتجاهه فشلوا بذلك مقاومته وتمكننا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المسروقات سالفه الذكر وقد ترك الاكراه بالجنى عليه الاصابات المبينة بالتقرير



الطبي . ثانيا : المتهم الأول : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن « بندقية خرطوش عيار ١٢ ، المتهم الثاني : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً « بندقية » ثالثاً : أحرزا بغير ترخيص ذخائر مما تستعمل فى السلاحين الناريين سالفى الذكر دون أن يكون مرخصاً لأى منهما باحرازهما . وأحالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ ، ٢ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم ٢ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهما ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه انه اذ أدانتهما بجرائم السرقة باكره واحراز أسلحة نارية وذخيره بدون ترخيص قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من الأسباب اذ لم يعول فى قضائه بادانة الطاعنين الا على أقوال شهود الاثبات واعتراف الطاعنين وأطرح انكارهما بجلسة المحاكمة كما وأن الطاعنين دفعاً بىطلان القبض عليهما لعدم صدور اذن من النيابة بذلك وانتفاء حالة التلبس وىطلان اعترافهما لصدوره وليد اكراه الا أن الحكم أعرض عن دفعيهما دون مسوغ كما وأنه لا يوجد أية بصمة للطاعن الأول بمكان الحادث - وأن ما قيل بوجود بصمة للطاعن الثانى أن صحت فانها بفعل رجال الشرطة كما أن تقرير فحص الأسلحة انتهى الى أن السلاحين المضبوطين غير صالحين للاستعمال وانها عبارة عن أجزاء من أسلحة ، كما أن الطلقات المضبوطة بعضها غير صالح للاستعمال والآخر غير خاص بالأسلحة المضبوطة الا أن الحكم أعرض عن كل هذا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية للجرائم التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ماأورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى - ولا يمارى في ذلك الطاعنان - كما أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين . ومن ثم يكون ماينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين ومدافعها لم يديا دفعاً يبطلان القبض ويبطلان الاعتراف وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض - مادامت مدونات الحكم - لا تحمل مقوماته - لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً ينأى عن وظيفة هذه المحكمة ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يشر أمامها ولا يقبل منهما التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ماينعاه الطاعنان في هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتتبع المتهم في كافة مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهه يثيرها استقلالاً إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم وأن في عدم إيرادها لهذا الدفاع مايدل على أنها اطرحته اطمئناناً منها إلى أدلة الثبوت التي أقامت عليها قضاءها كما وأنه من المقرر أن حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٠ مؤتم بنص

الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر من القانون سالف الذكر. كما وأنه لا يجرى الطاعنين المنازعة في تهمة الأسلحة والذخائر إذ أن الحكم المطعون فيه قد أجرى عليهما نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط وقضى عليها بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وهي عقوبة مبررة لتهمة السرقة بالاكراه. ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله متعيناً الالتفات عنه ..... ويكون الطعن برمته على غير أساس بما يتعين معه رفضه.

---



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدي متصر ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة ونير عثمان .

( ٢٣ )

### الطعن ١٣٨٥٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) وكالة . نقض «الصفة في الطعن» . محكمة النقض «سلطتها» .

الأصل في نظام التقاضي . ان صدور حكم في الدعوى يخرجها من حوزة المحكمة . مؤدى ذلك ؟

عدول محكمة النقض عن بعض احكامها في خصوص شكل الطعن . استثناء . حد ذلك ؟

(٢) محكمة النقض «نظرها الطعن والحكم فيه» . نقض «الصفة في الطعن» . وكالة .

عدم مجادلة الطاعن في عدم تقديمه لأصل التوكيل المثبت لصفة وكيله في التقرير بالطعن . عند نظر طعنه . يحول دون العدول عن القرار الذي أصدرته محكمة النقض بعدم قبول طعنه شكلاً .

عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن . أو الإشارة إلى أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى . أو تقدم صورة ضوئية ممهورة بخاتم نيابة النقض بما يفيد مطابقتها للأصل . مرفقه مع طلب الرجوع . أساس ذلك ؟

١ - الأصل في نظام التقاضي أنه متى صدر الحكم في الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفاده ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة الى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل - من العدول عن بعض أحكامها في خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لارادته فيه فهو من قبيل الاستثناء الذي يجب قصره في

نطاق ما استند من أجله وعدم التوسع فيه ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يشترط كى تعدل عن حكم أصدرته - أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء اجراءات الطعن المقرره قانوناً ، ثم يثبت من بعد ذلك أن تلك الاجراءات كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظر الطعن وذلك لأسباب لادخل لارادة الطاعن فيها .

٢ - لما كان الطاعن لا يجادل بل أنه يسلم فى طلبه بأن أصل التوكيل المثبت لصفة وكيله فى التقرير بالطعن لم يكن قد قدم لمحكمة النقض عند نظرها الطعن بجلسة ١٩٩٣/٣/٨ فإن طلبه العدول عن القرار الذى أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل . ولا يشفع له فى ذلك أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى ولا تقديم صورة ضوئية ممهورة بخاتم نيابة النقض بما يفيد مطابقتها للأصل أرفقها بطلب الرجوع ، مادام أنه لم يكن قد قدم مع أوراق الطعن حتى تاريخ نظره وتحكم فيه بجلسة ١٩٩٣/٣/٨ دليلاً رسمياً يثبت صفة المحامى المذكور فى التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه . وذلك لما هو مقرر من أن اجراءات الطعن هى من الاجراءات الشكلية فى الخصومة التى يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم عليه وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق الأمر الذى يتعين معه أن يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها الطعن للثبوت من استيفاء اجراءات الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطالب بأنه : أعطى بسوء نية لـ ..... شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مركز شيين القناطر قضت غيايا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غياياً بسقوط الاستئناف عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٢ وقدمت أسباب الطعن بذات التاريخ موقعاً عليها من الأستاذ / ..... المحامى . وبجلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٣ قررت محكمة النقض عدم قبول الطعن . وبتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ تقدم الأستاذ / ..... المحامى بطلب للعدول عن هذا القرار وتحدد له جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٤ بنظر الطلب .

## المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قررت بجلسة ١٩٩٣/٣/٨ بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً الى عدم تقديم أصل التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه نيابة عن الطاعن ثم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٥ قدم الأستاذ / ..... المحامى طلباً للعدول عن هذا القرار والحكم بقبول الطعن شكلاً والنظر فى موضوعه وأقام طلبه على أنه كان قد أرفق بأوراق الطعن صورة ضوئية للتوكيل الذى يخوله حق الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه وأن موظف نيابة بنها الكلية الذى حرر بيانات التقرير بالطعن بالنقض أطلع على أصل التوكيل الذى أرفق بملف طعن آخر قرر به وكيل الطالب عن حكم آخر صادر ضد الطالب وقيد هذا الطعن فيما بعد برقم ١٣٨٥٦ سنة ٦٢ ق .



لما كان ذلك وكان الأصل في نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم فى الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفاده ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة الى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل - من العدول عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن مراعاة منها بمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لارادته فيه فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره فى نطاق ما استن من أجله وعدم التوسع فيه ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يشترط كى تعدل عن حكم أصدرته - أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء اجراءات الطعن المقررة قانوناً ، ثم يثبت من بعد ذلك أن تلك الاجراءات كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظر الطعن وذلك لأسباب لا دخل لارادة الطاعن فيها . واذ كان الطاعن لا يجادل بل انه يسلم فى طلبه بأن أصل التوكيل المثبت لصفة وكيله فى التقرير بالطعن لم يكن قد قدم لمحكمة النقض عند نظرها الطعن بجلسة ١٩٩٣/٣/٨ فإنه طلبه العدول عن القرار الذى أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل . ولا يشفع له فى ذلك أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى ولا تقديم صورة ضوئية ممهورة بخاتم نيابة النقض بما يفيد مطابقتها للأصل أرفقها بطلب الرجوع ، مادام أنه لم يكن قد قدم مع أوراق الطعن حتى تاريخ نظره وتحكم فيه بجلسة ١٩٩٣/٣/٨ دليلاً رسمياً يثبت صفة المحامى المذكور فى التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه . وذلك لما هو مقرر من أن اجراءات الطعن هى من الاجراءات الشكلية فى الخصومة التى يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم عليه وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا اذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق الأمر الذى يتعين معه أن يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها الطعن للتثبت من استيفاء اجراءات الطعن - لما كان ماتقدم فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد عبد الرحمن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
على الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري سليمان ومحمود دياب نواب رئيس  
المحكمة .

( ٢٤ )

### الطعن رقم ٢٠٤٣١ لسنة ٥٩ القضائية

حكم « بيانات حكم الأدانة » ، « تسببه . تسبب معيب » . سب وقذف .  
جريمة « أركانها » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .

شرط قيام جريمة القذف المؤثمة بالمادة ٣٠٢ عقوبات : اسناد واقعة معينة لوصحت  
لأوجبت عقاب من اسندت إليه أو احتقاره وحصول الاسناد باحدى طرق العلانية المنصوص  
عليها بالمادة ١٧١ عقوبات وتوافر القصد الجنائي .

إدانة الطاعنين بجريمة القذف دون أن يعنى الحكم باستظهار أركان تلك الجريمة كما هي  
معرفة به فى القانون وتوافرها فى حقها . قصور .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم  
بالادانة أن يشتمل على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان  
الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت  
وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى  
يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً ، وكانت جريمة  
القذف المؤثمة بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات يشترط لقيامها توافر أركان  
ثلاثة : - (١) اسناد واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقاب من أسندت إليه أو  
احتقاره . (٢) حصول الاسناد بطريقة من طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة

١٧١ من قانون العقوبات . (٣) القصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المأخوذ بأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يُورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها ثبوت الواقعة فى حق الطاعنين ، أو يعنى باستظهار أركان جريمة القذف - كما هى معرفة به فى القانون - وتوافرها فى حقهما ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب الذى يطله ويُوجب نقضه والإعادة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز أبو حماد ضد الطاعنين بوصف انهما : قذفا فى حقه علناً بعبارات لو كانت صحيحة لاوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه وذلك على النحو الوارد بالمحضر رقم ..... لسنة ١٩٨٥ ادارى ابو حماد . وطلبت عقابهما بالمواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامهما بأن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بحبس كل من المتهمين شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنية لوقف التنفيذ والزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت استأنف المحكوم عليهما . ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم كل من لتهمين خمسين جنيهاً والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / .....

لمحامى عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

ومن حيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القذف، قد شابه قصور في التسبيب، ذلك بأنه لم يعن باستظهار أركان الجريمة وتوافرها في حق الطاعنين. مما يعنيه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي - المأخوذ بأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - أنه اكتفى في بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين على القول « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما جاء بمحضر الضبط، والذي تطمئن إليه المحكمة، مما ترى معاقبة المتهم بما جاء بمواد الاتهام لثبوتها في حقه وعملاً بنص المادة ٣٠٤ أ. ج. » لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها. وإلا كان الحكم قاصراً، وكانت جريمة القذف المؤثمة بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات يشترط لقيامها توافر أركان ثلاثة: - (١) اسناد واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقاب من أسندت إليه أو احتقاره. (٢) حصول الاسناد بطريقة من طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات. (٣) القصد الجنائي. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي - المأخوذ بأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة، ولم يُورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة في حق الطاعنين، أو يعنى باستظهار أركان جريمة القذف - كما هي معرفة به في القانون - وتوافرها في حقهما، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب الذي يطله ويُوجب نقضه والإعادة، بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مجدى الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
حسين الشافعى و محمد حسين نائبي رئيس المحكمة و ابراهيم الهنيدى و محمد فزاد الصيرفى .

( ٢٥ )

### الطعن رقم ٢٠٨٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) جريمة «أركانها». سب وقذف . حكم «بيانات حكم الأدانة»

«تسببه . تسبب معيب» .

سلامة حكم الادانة فى جريمة السب العلنى - رهينة ببيان العلانية وطريقة توافرها .  
اغفال الحكم التحدث عن ركن العلانية وكيفية توافره فى حق الطاعن من حيث طبيعة  
المكان الذى حدث فيه السب والمنزل الذى تقطن به المدعية بالحق المدنى وما إذا كان قد حصل  
الجمهور به بين سكان ذلك وما إذا كانوا من الكثرة بحيث يجعل مكان الحادث محلاً عاماً قصور .

(٢) حكم «اصدأره واجماع الأراء» . دعوى مدنية «نظرها والحكم

فيها» . استئناف «نظره والحكم فيه» .

الغاء حكم البراءة الابتدائى . وجوب صدوره باجماع اراء قضاه المحكمة . تخلف النص  
عليه بالأجماع يطله . اساس ذلك ؟

١ - من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة السب العلنى أن يبين  
العلانية وطريقة توافرها فى واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها  
فى صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن توافر ركن العلانية  
وكيفية توافره فى حقه من حيث طبيعة المكان الذى حدث فيه السب ( المنزل الذى  
تقطن به المدعية بالحق المدنى ) وما إذا كان قد حصل الجمهور به بين سكان ذلك المنزل  
وما إذا كانوا من الكثرة بحيث تجعل مكان الحادث محلاً عاماً فانه يكون قاصر  
البيان عن توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن الأول بها مما يوجب نقضه .

٢ - البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بالغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعنة الثانية دون أن يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة الذين اصدروه خلافاً لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة ولما كان من شأن ذلك - كما جرى قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من الغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقاً للقانون .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين بوصف انهما : طعنا في عرضها وشرفها بالقذف والسب العلني وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٠٨ من قانون العقوبات والزامهما بأن يؤديا لها مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام أولاً : بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها والزمته بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت - ثانياً : ببراءة المتهم الثانية مما اسند اليها ورفض الدعوى المدنية استأنف كل من المحكوم عليه الأول والنيابة العامة والمدعية بالحق المدني ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والاكتفاء بحبسه أسبوعين مع الشغل وغرامة خمسين جنيها وبالغاء الحكم المستأنف للمتهم الثانية وبحبسها شهراً مع الشغل والايقاف وفي الدعوى المدنية بالزام المتهمين بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الاستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق

النقض .... الخ .



## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول ( ..... ) على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السب والقذف المسندة اليه قد جاء مشوباً بالقصور ذلك انه لم يعن ببيان ركن العلانية ولم يورد الاعتبارات التي استخلص منها توافره مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ تعرض لجريمة السب التي دان الطاعن بها قال ( وحيث إنه لما كان الثابت من اقوال المدعية بالحق المدني وشاهدتي الواقعة والثابت بمحضر الشرطة رقم ..... ان المتهم الأول ، وجه للمدعية بالحق المدني الفاظ السباب والقذف الميئة سلفاً بان نعت المدعية بالحق المدني بانها ( شرموطه ، ممس ) وكانت هذه الألفاظ تتضمن طعناً في شرفها وعرضها الأمر الذي يكون ما صدر منه منطوياً على الجريمة المؤثمة بنصوص المواد ١٧١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ عقوبات وتعاقبه المحكمة طبقاً لهم وعملاً بنص المادة ٢/٣١٤ أ. ج ) كما أن الحكم المطعون قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي قضى على أساسها بادانته بالنسبة له والزامه بالتعويض المؤقت للمدعية بالحق المدني . لما كان ذلك وكان من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن توافر ركن العلانية وكيفية توافره في حقه من حيث طبيعة المكان الذي حدث فيه السب ( المنزل الذي تقطن به المدعية بالحق المدني ) وما اذا كان قد حصل الجهر به بين سكان ذلك المنزل وما اذا كانوا من الكثرة بحيث تجعل مكان الحادث محلاً عاماً فانه يكون قاصر البيان عن توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن الأول بها مما يوجب نقضه بالنسبة له بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى وحيث إن ما تنعاه الطاعنة الثانية ( ..... ) على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بادانته والزامها مع

الطاعن الاول ( ..... ) بالتعويض المدنى ( للمدعية بالحق المدنى ) قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بانه قضى بالغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءتها ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لها ثم قضى بادانتها والزامها بالتعويض دون النص فى الحكم على صدوره باجماع الآراء طبقاً لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن المدعية بالحق المدنى أقامت دعواها بطريق الادعاء المباشر ضد كل من الطاعنين ( ..... و ..... ) بوصف انهما طعنا فى عرضها وشرفها بالقذف والسب العلنى وطلبت عقابهما بنص المادة ١/٣٠٨ عقوبات مع الزامهما بمبلغ ٥١ جنية على سبيل التعويض المدنى المؤقت . وقضت محكمة باب شرقى بالاسكندرية حضوريا ببراءتها ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لها فأستأنفت النيابة العامة والمدعية بالحق المدنى الحكم بالنسبة لها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف القاضى ببراءتها والحكم بحبسها شهراً مع الشغل والإيقاف وفى الدعوى المدنية بالزامها والطاعن الأول باداء مبلغ ٥١ جنية على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بالغاء الحكم الابتدائى الصادر ببراءة الطاعنة الثانية دون أن يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة الذين اصدروه خلافاً لما يقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة ولما كان من شأن ذلك - كما جرى قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من الغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقاً للقانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة للطاعنة الثانية وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءتها ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لها .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقبل شاكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومحمد عبد العزيز محمد لواب رئيس المحكمة .

( ٢٦ )

### الطعن رقم ٢٠٢٩٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «وصفه» . معارضة .

الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته . قابليته للمعارضة . شرط ذلك ؟

(٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . حكم «اصداره» . دعوى مدنية . مسئولية مدنية . معارضة . نقض «مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

الحكم الحضورى النهائى . يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابياً أو قابلاً للمعارضة . حد ذلك ؟

صدور الحكم غيابياً أو حضورياً اعتبارياً بالنسبة للمتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . على أى من الآخرين أن يترتب حتى فوات ميعاد المعارضة فى الحكم قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض . وإلا كان طعنه غير جائز . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أن الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

٢ - الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن ، فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر محكوم عليه غيابياً أو بحكم قابل للمعارضة ، إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه فى



حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيائياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي اسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في النقض ، فإن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - وقد قرر بالطعن بالنقض في وقت لاتزال فيه معارضة المحكوم عليها في الحكم المطعون فيه جائزة ، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ سالفه الذكر إذ كان عليه أن يتربص حتى صيرور الحكم نهائياً بالنسبة إلى المحكوم عليها قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض ، وهو ما يفصح عن عدم جواز الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : لم تؤد الضريبة على الاستهلاك في المواعيد المقررة . وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ١٢ ، ١٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل ومحكمة جنح بلبس قضت غيائياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ جنية استأنفت ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً اعتبارياً في ١٠ من مارس سنة ١٩٩٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٥٠٠ جنية والزامها بدفع الضريبة المستحقة وقدرها ٤٥٧ جنيهاً وتعويض يماثل قيمة الضريبة والمصادرة .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق

النقض..... الخ .

## المحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً اعتبارياً بالنسبة للمطعون ضدها بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠ بإلغاء الحكم المستأنف وتغريمها ٥٠٠ جنية والزامها بدفع الضريبة المستحقة وقدرها ٤٥٧ جنية وتعويض يمثّلها والمصادرة، وإذا ما كان الحكم قد صدر حضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية، فقد ظن عليه بالطعن الحالى بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ وكان الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً، وكان الثابت من مذكرة نيابة النقض الجنائى المؤرخة فى ١٩٩٣/١٠/٣١ أن المحكوم عليها لم تعلن بالحكم المطعون فيه ولم تعارض فيه، وكان الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة الى الطاعن، فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر محكوم عليه غايياً أو بحكم قابل للمعارضة، إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غايياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدى اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى اسندت اليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض، فإن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - وقد قرر بالطعن بالنقض فى وقت لاتزال فيه معارضة المحكوم عليها فى الحكم المطعون فيه جائزة، يكون قد خالف نص المادة ٣١ سالفة الذكر إذ كان عليه أن يتربص حتى صيرورة الحكم نهائياً بالنسبة الى المحكوم عليها قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض، وهو ما يفصح عن عدم جواز الطعن.

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم و وفیق الدهشان و بدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة ومصطفى عبد المجيد .

( ٢٧ )

### الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ قضائية

(١) اعدام . نيابة عامة . نقض «نظر الطعن والحكم فيه» .

اثبات تاريخ تقديم مذكره النيايه العامه فى قضايا الإعدام . غير لازم . علة ذلك : اتصال  
محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها . دون التقييد بالرأى الذى  
ضمتته النيايه مذكرتها .

(٢) قتل عمد . حكم «بيانات حكم الإدانة» «تسبيه . تسبب معيب» .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التى وقعت فيها  
والادله التى استخلصت منها المحكمة الادانه .

(٣) قتل عمد . سبق اصرار . ظروف مشدده . محكمة الموضوع «سلطتها

فى تقدير سبق الاصرار» . حكم «تسبيه . تسبب معيب» .

سبق الاصرار . ماهيته وتحققه ؟

مثال لتسبب معيب لاثبات توافر سبق الاصرار فى جريمة قتل عمد .

(٤) قتل عمد . ارتباط . سبق اصرار . ظروف مشدده .

تغليظ العقاب عملا بالمادة ٣/٣٣٤ عقوبات كفاية أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطه

عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما .

(٥) قتل عمد . سبق اصرار . ارتباط . ظروف مشدده . حكم «تسبيه .

تسبب معيب» . عقوبة «توقيعها» . نقض «أسباب الطعن . ما يقبل منها» .

عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠



عقوبات . الاعدام . وجناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد المرتبط بجناحه المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٣٤ عقوبات . الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبد .

جمع الحكم المطعون فيه فى قضائه بين الاصرار والارتباط وجعلهما عماده فى إنزال عقوبه الاعدام بالطاعن . قصور الحكم فى استدلاله على ظرف سبق الاصرار . عيب . يستوجب نقضه .

(٦) اعدام . نيابة عامة . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .

وجوب عرض النيابة العامة الأحكام الصادرة حضوريا بالاعدام على محكمة النقض بمذكرة برأيها فى الحكم .

اندراج العيب الذى شاب الحكم تحت حكم المادة ٢/٣٠ . أثره ؟

(٧) نقض « الطعن للمرة الثانية » . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .

كون الطعن مقدماً للمرة الثانية . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرتين برأيها طلبت فيهما اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمهما بحيث يستدل منه على أنه روعى فيهما عرض القضية فى ميعاد الستين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون - المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ - الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تفصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تقتيد بمبنى الرأى الذى ضمنتته النيابة العامة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٢ - ان القانون أوجب كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها والا كان قاصراً.

٣ - من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ويشترط لتوافره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في رويه وهدوء. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم عن سبق الاصرار فيما تقدم وان توافرت له في ظاهر الأمر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون الا أن ماساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات مرسلة ليس في حقيقته الا ترديداً لوقائع الدعوى كما أوردها في صدره وبسطاً لمعنى سبق الاصرار وشروطه. ولا يعدو أن يكون تعبيراً عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والامارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة معه أن توضح كيف انتهت الى ثبوت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن، وذلك بعد أن نخلت أدلة الدعوى المتمثلة في اعتراف الطاعن وأقوال شهود الاثبات مما يدل على ذلك يقيناً ولا يقدح فيما تقدم ما اعتنقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن فكر في سرقة أموال المجنى عليه وصمم على ذلك لأن توافر نية السرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره حتما الى الاصرار على القتل لتغاير ظروف كل من الجريمتين.

٤ - وان كان يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤/٣ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما - وهو مالم يخطيء الحكم في تقديره - الا انه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها.

٥ - أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة انزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الاعدام لكل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك والترصد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه «...» واما اذا كان القصد منها - أى من جناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد - التأهب لفعل جناحه أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة « لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - قد جمع في قضائه بين الظرفين المشددين سبق الاصرار والارتباط - وجعلهما معا عماده في انزال عقوبة الاعدام بالطاعن . فانه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الاصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى اليه المحكمة لو انها تفتنت الى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذى كان يتركه تخلف الظرف المشار اليه في وجدان المحكمة لو انها اقتصرت على اعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الارتباط الذى يبرر عند توافره بتوقيع عقوبة تخيره أخرى مع الاعدام .

٦ - لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - سالف البيان - تنص على انه مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . وكان العيب الذى لحق الحكم بندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ - التى أحالت اليهما الفقرة الثانية من المادة ٣٩ . فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه . بغير حاجة الى بحث مايشيره الطاعن فى أوجه طعنه .

٧ - لما كان الطعن مقدماً لثانى مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : قتل ..... عمداً مع سبق الاصرار والترصد بان بيت النيه وعقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض أداة « قطعة من الحديد » وتوجه اليه بالمكان الذى أيقن سلفاً وجوده فيه وما أن ظفر به حتى انهال عليه ضرباً على رأسه بالأداة سالفة الذكر قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد ارتكب هذه الجريمة بقصد تسهيل ارتكاب هذه السرقة المبينة بوصف التهمة الثانية . ٢ - سرق ساعة اليد المبينة الوصف ومبلغ النقود المبين قدرأً بالتحقيقات والمملوكين للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك من مسكنه ليلاً . ٣ - احرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض « مطواه قرن غزال » واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات طنطا قضت باجماع الآراء باحالة ملف القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لاخذ رأيه وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت حضورياً وباجماع الآراء عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١/٣٣٤ - ٣ من قانون العقوبات والمواد ١/١ . ٢٥ مكرر / ١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٨٧ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالاعدام شتقاً وبمصادرة المطواه المضبوطة فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة مذكرة برأيها قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ٦٠ القضائية . ومحكمة النقض قضت أولاً : بقبول عرض النيابة العامة للقضية وقبول طعن المحكوم عليه شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام المحكوم عليه واعادة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

ومحكمة الاعادة - بهيئة أخرى - قضت وباجماع الآراء بأرسال الأوراق الى فضيلة مفتى الجمهورية لاختذ رأيه وحدد جلسة للنطق بالحكم .

وبالجلسة المحدده قضت حضوريا وباجماع الآراء عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ / ١ - ٣ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقاً وبمصادرة المطواه المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية كما عرضت النيابة القضية مشفوعة بمذكرتين برأيها .

## الحكمة

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرتين برأيها طلبت فيهما اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمهما بحيث يستدل منه على أنه روعى فيهما عرض القضية في ميعاد الستين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون - المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ - إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تفصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنتته النيابة العامة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى فى قوله «أنه فى مساء يوم ١٩٨٩/٨/٥ الساعة ١١ مساء أثناء تواجد المجنى

عليه ..... حضر اليه المتهم ..... الشهير ..... بمسكنه بالشارع الذي يقيم به المذكور لوجود علاقة معرفة قديمة بينهما حيث كان يحضر المجنى عليه من المملكة العربية السعودية ويقوم المتهم بقضاء طلباته بمحل اقامته بمدينة طنطا وذلك بسبب الضائقة المالية التي كان يعاني منها المتهم لمديونته بمبلغ خمسين جنيها للمدعو ..... بموجب ائصال امانه محرر ضده ولتهديده له بالشكوى فقد قاده تفكيره الى قتل المجنى عليه المذكور للاستيلاء على نقوده ومتعلقاته وأعد لذلك وسيلة الاعتداء - قطعة من الحديد - اخفاها في ملابسه حين ذهب اليه فقام المجنى عليه باستقباله في مسكنه ليلاً على النحو سالف الذكر وسلمه مبلغ عشرة جنيهات لشراء لب لتسليه الوقت فاستجاب له وأحضر له ذلك وأخذ باقى المبلغ لنفسه واستغرقا سوياً في الحديث فانتهاز المتهم هذه الفرصة ليلاً وفاجأه بالضرب بقوة بقطعة الحديد على رأسه عدة ضربات فأخذت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية حتى أزهى روحه وتأكد انه فارق الحياة فاستولى على ساعة يده ومبلغ ثلاثون جنيها كانت بجيوب ملابسه وتضليلاً لسبب الوفاة قام بلف جبل الغسيل حول رقبته وربط طرفيه بالنافذه وباب الحجرة للايهام بان الحادث انتحار واحاط الجثة بجوال من الخيش لمنع تسرب الدماء الى خارج الشقة وأغلق الأبواب من الخارج واستمرار المجنى عليه قتيلاً بمسكنه حتى تعفنت جثته وانبعث رائحتها الى الخارج حتى وصلت للجيران الذين قاموا بابلاغ الشرطة يوم ١٠/٨/١٩٨٩ وعقب الحادث أعطى المتهم الساعة المسروقة الخاصة بالمجنى عليه الى دائته سالف الذكر مقابل ثلاثين جنيها خصمها من ائصال الامانة ولما قبض عليه أثر تحريات الشرطة عن الحادث اعترف تفصيلاً بارتكابه للحادث موضحاً ما اتخذه من خطوات لتنفيذه تبنى من صدق الاعتراف كما عرض الحكم الى ظرف سبق الاصرار واستظهره في قوله « وحيث انه من ظرف سبق الاصرار فقد توافر في حق المتهم من التفكير في قتل المجنى عليه في هدوء ورويه واعداد وسيلة التعدى عليه - قطعة الحديد الثقيلة - قبل الحادث بحوالى ثلاثة أيام ثم توجه ليلاً الى المجنى عليه بمسكنه وغافله في الحديث



واعتمد على رأسه عدة ضربات حتى أزهى روحه ثم قام بربط جثة المجنى عليه بحبل الغسيل للأيهام بان الحادث انتحاراً وأغلق الباب عليه وعاد إلى مسكنه .

وحيث إن القانون أوجب كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها والا كان قاصراً . ولما كان المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ويشترط لتوافره فى حق الجانى أن يكون فى حالة يتسنى له فيها التفكير فى عمله والتصميم عليه فى رويه وهدوء . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من سبق الاصرار فيما تقدم وان توافرت له فى ظاهر الأمر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به فى القانون الا أن ماساقه الحكم فى هذا الشأن من عبارات مرسلة ليس فى حقيقته الا ترديداً لوقائع الدعوى كما أوردها فى صدره وبسطاً لمعنى سبق الاصرار وشروطه . ولا يعدو أن يكون تعبيراً عن تلك الحالة التى تقوم بنفس الجانى والتى يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والامارات والمظاهر الخارجية التى تكشف عنها مما كان ينبغى على المحكمة معه أن توضح كيف انتهت الى ثبوت توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن ، وذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى المتمثلة فى اعتراف الطاعن وأقوال شهود الاثبات بما يدل على ذلك يقيناً ولا يقدح فيما تقدم ما اعتنقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن فكر فى سرقة أموال المجنى عليه وصمم على ذلك لأن توافر نية السرقة والتصميم عليها فى حق الطاعن لا ينعطف أثره حتما الى الاصرار على القتل لتغاير ظروف كل من الجريمتين . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه ولا يعترض على ذلك بأن عقوبة الاعدام الموقعة على الطاعن مقرره لجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون

العقوبات ذلك بانه وان كان يكفى لتغليظ العقاب عملاً بهذه المادة أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما - وهو مالم يخطئ الحكم فى تقديره - الا انه لاجدال فى أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها . فقد أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة انزال العقوبة الوحيدة وهى عقوبة الاعدام لكل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك والترصد فى حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة على أنه « ... واما اذا كان القصد منها - أى من جناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد - التأهب لفعل جنحه أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة » لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - قد جمع فى قضائه بين الظرفين المشددين سبق الاصرار والارتباط - وجعلهما معاً عماده فى انزال عقوبة الاعدام بالطاعن . فانه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الاصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى اليه المحكمة لو انها تفتنت الى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذى كان يتركه تخلف الظرف المشار اليه فى وجدان المحكمة لو انها اقتصرت على اعمال الظرف المشدد الأخر - وهو الارتباط الذى يبرر عند توافره بتوقيع عقوبة تخيره أخرى مع الاعدام - لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - سالف البيان - تنص على انه مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . وكان العيب الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ - التى أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ . فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم

---

الصادر باعدام المحكوم عليه . بغير حاجة الى بحث مايشيره الطاعن في أوجه طعنه .  
ولما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع أعمالاً لنص  
المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ السالف الاشارة اليه .

---



## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو ائيل وعمار إبراهيم فرج وبهيج حسن القصبجي نواب رئيس المحكمة وأحمد  
عبد القوي خليل .

( ٢٨ )

### الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . محكمة الموضوع «سلطتها في  
تقدير الدليل» . استدالات .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .  
عدم بيان اسم الطاعن كاملاً ومهته وسنه ومحل اقامته في محضر الاستدلال . غير قاذح  
في جدية ما تضمنه من تحريات .

(٢) مواد مخدرة . تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . بطلان . حكم  
«تسببه . تسبب غير معيب» .

مثال لاستخلاص سائح لصدور اذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة  
مستقبله في حيازة مخدر بقصد الاتجار .

(٣) دفع «الدفع ببطلان اذن التفتيش» . تفتيش «إذن التفتيش» .  
اصداره» . نقض «اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً لأول مرة أمام  
محكمة النقض . غير جائز . علة ذلك ؟

(٤) مأمورو الضبط القضائي «اختصاصهم» . دفاع «الاخلال بحق  
الدفاع . مالا يوفره» . نقض «اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

لضباط الادارة العامة لمكافحة المخدرات سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم  
المنصوص عليها من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أساس ذلك ؟

(٥) اثبات (بوجه عام) . مواد مخدرة . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر . موضوعي .

مثال لتسبيب سائق على توافر هذا العلم .

(٦) دفع (الدفع بشيوع التهمة أو تليقها) . دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره) . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .  
الدفع بشيوع التهمة أو تليقها . موضوعي . لا يستوجب رداً مستقلاً .  
استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(٧) مواد مخدرة . اجراءات (اجراءات التحريز) . حكم « تسببه . تسبيب معيب » .

مثال لتسبيب سائق للرد على بطلان اجراءات التحريز في حيازة مخدر بقصد الاتجار .

(٨) اثبات (شهود) . حكم « مالا يعيه في نطاق التدليل » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما أستند اليه الحكم منها .

اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطعن اليه من أقوال الشهود واطراح ماعداه .

(٩) مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم « تسببه . تسبيب غير معيب » .  
اثبات (بوجه عام) .

قصد الاتجار في المواد المخدرة استقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرط ذلك أن يكون تقديرها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي .

الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة باجابه . ماهيته ؟

مثال لما لا يعد طلب جازما .

طعن الطاعن على الحكم لمصلحة القانون وحده . غير جائز .

بالادارة العامة لمكافحة المخدرات قد استصدر اذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها بأقسام ..... و ..... و ..... وأنه تسلم كمية من المواد المخدرة يقوم بالفعل بترويجها فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط



جريمة مستقبله أو محتملة واذا انتهى الحكم الى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبله ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن بطلان إذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً باصداره ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام هذا البطلان ، فإنه لايجوز له أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة ، كما لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفتها ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مقبول .

٤ - لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى نصها على أنه « يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسبلات والمساعدين الثانىين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الاقليميين ..... ، فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون » ، - فان ضابط الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالقاهرة العقيد ..... يكون قد أجرى التفتيش فى حدود اختصاصه النوعى والمكانى الذى ينسب على كافة أنحاء الجمهورية وبغض النظر عن كونه يعمل بقسم النشاط الخارجى بالادارة المار ذكرها ذلك بأن المادة ٤٩ من قانون مكافحة المخدرات المشار إليها منحت جميع الضباط العاملين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الاشارة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره لضابط غير مختص نوعياً بالضبط فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى على الحكم فى هذا الشأن غير قويم .

٥ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر في السيارة المضبوطة وباحتمال دسه عليه ورد عليه في قوله « وحيث إنه عن الدفع بانتفاء علم المتهم وبشيوع التهمة بقالة انه يحتمل أن يكون آخر مجهولاً قد وضع المخدر بالسيارة خاصة وانها كانت في الاصلاح عند الميكانيكى فقول مردود عليه ذلك أنه من غير المقبول عقلاً أن توضع كمية كبيرة بلغ وزنها ستة كيلو وخمسمائة جراماً من الحشيش ولو أراد آخر الانتقام مثلاً على حد قول دفاع المتهم لاكتفى أن يدس عليه ولو الفتات منها إذ تتحقق الجريمة ولو بجرام من المادة المخدرة هذا فضلاً عن اسلوب اخفاء المخدر المضبوط بأبواب السيارة وبهواية الباب وبمكان الراديو والتكييف كل ذلك يجعل من العسير على الغير دس المخدر للمتهم بالكيفية التي ضبط بها ، ولما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالخبايا السرية التي أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت في الوقت ذاته على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائغاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه توافر فعلياً فإنه لا يجوز مصادرتها في عفيذتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٦ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفعاً موضوعياً لا يستوجب رداً مستقلاً مادام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن بطلان إجراءات التحريز واطرحه في قوله « وحيث إنه عن قالة الدفاع بالعبث بالاحراز فإنه لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية

توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، ولما كان من المقرر ان اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الاجراءات لمحكمة الموضوع ، ولما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن تماماً الى سلامة اجراءات التحريز التي تمت من مأمور الضبط القضائي وهي بذاتها ماتم عرضه على النيابة العامة ومن ثم تلتفت عن قالة الدفاع في هذا الخصوص خاصة وقد أثبت مأمور الضبط أن الحرز قد ختم بعدة اختتام ولم يذكر عددها وإنما وصف غلافها في حين أن النيابة ذكرت عددها بعد التأكد من سلامتها وكلها أمور لا تثير الشك لدى المحكمة لاقتناعها بسلامة اجراءات التحريز . وهو منه رد سائق يضحى معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

٨ - من المقرر انه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعداها دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها - فلا ضير على الحكم من بعد احواله في بيان أقوال الشاهدين الثاني والثالث الى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون هذان الشاهدان لم يشتركا في اجراء التحريات التي أجراها الشاهد الأول - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد احالة الحكم في بيان أقوالهما الى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه انه التفت عن هذه التفاصيل مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب في هذا الشأن .



٩ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما يتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار واستظهره فى قوله : « لما كان ذلك ، وكانت تحريات العقيد ..... بالادارة العامة لمكافحة المخدرات والتي أيدتها المراقبة المستمرة للمتهم قد اسفرت عن أن المتهم يقوم بالاتجار بالمواد المخدرة وإنه قد تحصل على كمية منها وفى سبيله للقيام بتسليم احد عملائه قدر منها أمام مدينة السندباد السياحية بدائرة قسم النزاهة وإذ أذنت له النيابة العامة بضبط وتفتيش شخصى وسيارة المتهم تم العثور على عدد من طرب الحشيش بلغ وزنها ستة كيلو جرامات وخمسمائة وخمسون جراماً أقر المتهم له بحيازتها بقصد الاتجار فيها ومن ثم فقد ثبت للمحكمة يقيناً أن قصد المتهم من حيازته للمخدر كان بقصد الاتجار ، وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً .

١٠ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وإن ابدى طلب اجراء المعاينة بجلستى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٩١ ، و ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ إلا أنه بعد أن فرغت المحكمة من سماع بعض الشهود بجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٢ طلب من المحكمة التصريح له باستصدار الشهادة المنوه عنها بمحضر الجلسة وتنازل صراحة عن بقية طلباته الى أن كانت جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٢ التى ترفع فيها المدافع عن الطاعن وصدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يطلب معاينة السيارة المضبوطة فى دفاعه أو يصر عليه فى طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنه بل أن البين ان المدافع عن الطاعن استهل مرافعته بالجلسة المار ذكرها بالتنازل عن أية طلبات أخرى ومن ثم فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها

ولم تر هي من جانبها لزوماً لاجرائه بما تنحسر عن الحكم في هذا الصدد قالة الاخلال بحق الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك ماورد على لسان المدافع عن الطاعن في ختام مرافعته من « إن المعانية كانت شكلية ولم يذكر لنا إن كان هناك آثار فك أم لا ، وقال انها كايته مزدوجة وبها تسجيل فهل يتسنى لوجود هذا التسجيل لثلاث طرب حشيش وهل هذه الهواية تسع لهذه الكمية أم لا ، إذ أنه لا يعد طلباً جازماً بالمعنى المتقدم ذكره ، ومن ثم فان معنى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

١١ - لا يقبل من الطاعن مايشير من خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة التي ضبطت بها المخدر رغم كونه مجرد قائد لها فحسب وإنها ملك لآخر ، ذلك بأن هذا الأخير وحده هو صاحب المصلحة في ذلك وعليه أن يتبع مارسمة القانون في هذا الشأن لاستردادها إن كان لذلك وجه ، وذلك لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز له أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » في غير الاحوال المصرح بها قانوناً . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت ، حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ / ١١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه عما أسند اليه ومصادرة المخدر والسيارة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية ولصدوره عن جريمة مستقبلية ومن وكيل نيابة غير مختص مكانياً باصداره ولضابط غير مختص نوعياً بالضبط اذ يعمل بقسم النشاط الخارجى بالادارة العامة لمكافحة المخدرات ولا شأن له بالنشاط الداخلى كما دفع بعدم علمه بالمخدر المضبوط بالسيارة وبشيوع التهمة وتلفيقها الا أن الحكم رد على هذه الدفوع بما لا يتفق وصحيح القانون والتفت عما أثاره بشأن ماشاب اجراءات التحريز من عبث، واحال الحكم فى بيان أقوال الشاهدين الثانى والثالث الى مضمون ماحصله من أقوال الشاهد الأول رغم اختلاف اقوالهما فضلاً عن أنهما لم يشاركا الشاهد الأول فى التحريات التى انفرد باجرائها، ولم يدلل تدليلاً كافياً على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن ولم تستجب المحكمة الى طلب الطاعن معاينة السيارة للوقوف على مدى استيعابها لكمية المخدر المضبوط أو ترد عليه، ولم يكشف الحكم عن سنده فى مصادرة السيارة المضبوطة رغم انها غير مملوكة للطاعن، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدر التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابط الذى أجرى التفتيش وزميليه المرافقين له ومن تقرير التحليل وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ولم يجادل الطاعن فى أنها ترتد الى أصول ثابتة فى الأوراق. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، ومتى



كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره، وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة وكان عدم بيان مهنة وسن ومحل إقامة الطاعن محدداً واسمه كاملاً في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن العقيد ..... بالادارة العامة لمكافحة المخدرات قد استصدر إذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها بأقسام ..... و ..... و ..... وأنه تسلم كمية من المواد المخدرة يقوم بالفعل بترويجها فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة واذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن بطلان إذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً بإصداره، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام هذا البطلان، فانه لا يجوز له أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة، كما لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفتها ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول. لما كان ذلك، كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى نصها على أنه «يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الأقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين

الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الاقليميين ..... ،  
 فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، - فان ضابط الادارة العامة  
 لمكافحة المخدرات بالقاهرة العقيد ..... يكون قد أجرى التفتيش فى حدود  
 اختصاصه النوعى والمكانى الذى ينبسط على كافة أنحاء الجمهورية وبغض النظر عن  
 كونه يعمل بقسم النشاط الخارجى بالادارة المار ذكرها ذلك بأن المادة ٤٩ من قانون  
 مكافحة المخدرات المشار إليها منحت جميع الضباط العاملين بالادارة العامة لمكافحة  
 المخدرات سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم المنصوص عليها فى القانون  
 سالف الاشارة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدفع بىطلان إذن  
 التفتيش لصدوره لضابط غير مختص نوعيا بالضبط فانه يكون قد التزم صحيح  
 القانون ويضحى النعى على الحكم فى هذا الشأن غير قويم . لما كان ذلك ، وكان  
 الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر فى السيارة  
 المضبوطة وباحتمال دسه عليه ورد عليه فى قوله « وحيث إنه عن الدفع بانتفاء علم  
 المتهم وبشيوع التهمة بقالة انه يحتمل أن يكون آخر مجهولاً قد وضع المخدر بالسيارة  
 خاصة وإنها كانت فى الاصلاح عند الميكانيكى فقول مردود عليه ذلك أنه من غير  
 المقبول عقلاً أن توضع كمية كبيرة بلغ وزنها ستة كيلو وخمسمائة جراماً من  
 الحشيش ولو أراد آخر الانتقام مثلاً على حد قول دفاع المتهم لاكتفى أن يدس عليه  
 ولو الفتات منها إذ تتحقق الجريمة ولو بجرام من المادة المخدرة هذا فضلاً عن اسلوب  
 اخفاء المخدر المضبوط بأبواب السيارة وبهواية الباب وبمكان الراديو والتكييف كل  
 ذلك يجعل من العسير على الغير دس المخدر للمتهم بالكيفية التى ضبط بها ، ولما  
 كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى  
 ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن  
 موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف  
 الدعوى وملاحظات على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط  
 بالمخايء السرية التى أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت فى الوقت ذاته على

دفاعه في هذا الخصوص رداً سائغاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه توافر فعلياً فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفعاً موضوعياً لا يستوجب رداً مستقلاً مادام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً ، هذا فضلاً عن أن المحكمة قد عرضت لما يثيره الطاعن في هذا الشأن واطرحته في منطق سائغ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن بطلان اجراءات التحريز واطرحه في قوله « وحيث إنه عن قالة الدفاع بالعبث بالاحراز فإنه لما كان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ، ولما كان من المقرر ان اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الاجراءات لمحكمة الموضوع ، ولما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن تماماً الى سلامة اجراءات التحريز التي تمت من مأمور الضبط القضائي وهي بذاتها ماتم عرضه على النيابة العامة ومن ثم تلتفت عن قالة الدفاع في هذا الخصوص خاصة وقد أثبت مأمور الضبط أن الحرز قد ختم بعدة اختتام ولم يذكر عددها وإنما وصف غلافها في حين أن النيابة ذكرت عددها بعد التأكد من سلامتها وكلها أمور لا تثير الشك لدى المحكمة لاقتناعها بسلامة اجراءات التحريز » . وهو منه رد سائغ يضحى معه النعي بالحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن



تورد منها ماتطمئن اليه وتطرح ماعداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعداها دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها - فلا ضير على الحكم من بعد حالته في بيان أقوال الشاهدين الثاني والثالث الى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون هذان الشاهدان لم يشتركا في اجراء التحريات التي أجراها الشاهد الأول - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد احالة الحكم في بيان أقوالهما الى ماحصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه انه التفت عن هذه التفاصيل مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبب في هذا الشأن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ماينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار واستظهره في قوله : « لما كان ذلك ، وكانت تحريات العقيد ..... بالادارة العامة لمكافحة المخدرات والتي أيدتها المراقبة المستمرة للمتهم قد اسفرت عن أن المتهم يقوم بالاتجار بالمواد المخدرة وإنه قد تحصل على كمية منها وفي سبيله للقيام بتسليم احد عملائه قدر منها أمام مدينة السندباد السياحية بدائرة قسم النزهة وإذ أذنت له النيابة العامة بضبط وتفتيش شخصى وسيارة المتهم ثم العثور على عدد من طرب الحشيش بلغ وزنها ستة كيلو جرامات وخمسمائة وخمسون جراماً أقر المتهم له بحيازتها بقصد الاتجار فيها ومن ثم فقد ثبت للمحكمة يقيناً أن قصد المتهم من حيازته للمخدر كان بقصد الاتجار » وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن حيازة الطاعن للمخدر وكانت بقصد الاتجار فإن مايشير به الطاعن بدعوى القصور في التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية وكان البين من محاضر جلسات

المحاكمة أن الطاعن وإن أبدى طلب اجراء المعاينة بجلستى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٩١ ، و ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ الا أنه بعد أن فرغت المحكمة من سماع بعض الشهود بجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٢ طلب من المحكمة التصريح له باستصدار الشهادة المنوه عنها بمحضر الجلسة وتنازل صراحة عن بقية طلباته الى أن كانت جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٢ التى ترافع فيها المدافع عن الطاعن وصدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يطلب معاينة السيارة المضبوطة فى دفاعه أو يصر عليه فى طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنه بل أن البين ان المدافع عن الطاعن استهل مرافعته بالجلسة المار ذكرها بالتنازل عن أية طلبات أخرى ومن ثم فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى من جانبها لزوماً لاجرائه بما تنحسر عن الحكم فى هذا الصدد قالة الاخلال بحق الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك ماورد على لسان المدافع عن الطاعن فى ختام مرافعته من «إن المعاينة كانت شكلية ولم يذكر لنا إن كان هناك آثار فك أم لا ، وقال انها كايينه مزدوجة وبها تسجيل فهل يتسنى لوجود هذا التسجيل لثلاث طرب حشيش وهل هذه الهواية تسع لهذه الكمية أم لا ، إذ أنه لا يعد طلباً جازماً بالمعنى المتقدم ذكره ، ومن ثم فان معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن مايشير من خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة التى ضبط بها المخدر رغم كونه مجرد قائد لها فحسب وإنها ملك لآخر ، ذلك بأن هذا الأخير وحده هو صاحب المصلحة فى ذلك وعليه أن يتبع مارسمه القانون فى هذا الشأن لاستردادها إن كان لذلك وجه ، وذلك لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز له أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده ، لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى نواب رئيس المحكمة وحسين الصعيدى .

( ٢٩ )

### الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تبديد . جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » .

جواز أن يشترط البائع فى حالة البيع مؤجل الثمن أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع . المادة ٤٣٠ مدنى .

تخلف الشرط بعدم سداد المشتري لباقي الثمن أثره : زوال البيع بأثر رجعى واعتباره كأن لم يكن واسترداد البائع ملكيته للمبيع .

(٢) قانون « تطبيقه » . تبديد . جريمة « أركانها » .

كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة التبديد . جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه . أساس ذلك : لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(٣) تبديد . قصد جنائى . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببه . تسبب معيب » . جريمة « أركانها » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

دفاع الطاعن بأنه المالك للسيارة والمقطورة محل الجريمة على ما يبين من العقدين المبرمين بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية والتي يحتفظ فيهما بحق الملكية لحين سداد باقى الثمن . والمقدم صوريتهما بحافطة مستنداته - جوهرى - التفات الحكم عنه رغم اتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان جريمة التبديد . يعيه .



١ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٣٠ من القانون المدني قد جرى نصها على أنه «إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع» وعلى ذلك فاذا تخلف الشرط بعدم سداد المشتري لباقي الثمن فطبقاً للقواعد العامة يزول البيع بأثر رجعي ويعتبر كأن لم يكن. ومن ثم يسترد البائع ملكيته للمبيع.

٢ - من المقرر أن جريمة التبيد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه، ولم يستثن الشارع من ذلك الاحالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكة فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات، وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه، كما لا يصح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون.

٣ - لما كان الطاعن قد اعتصم في أسباب طعنه بذلك وبأن المدعى بالحق المدني قد تقاعس في سداد القسط التاسع المستحق وكانت أقوال المدعى بالحق المدني بجلسة المحاكمة انه قام بشراء السيارة من الطاعن بمبلغ ٥٢ الف جنية قام بسداد مقدم لها مبلغ ١٤ الف جنية والباقي على أقساط شهرية قيمة كل قسط مبلغ ١٤٠٠ جنية - لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لمجرد انه تصرف في السيارة موضوع عقد البيع سالف الذكر دون أن يعرض لدفاع الطاعن سالف الذكر رغم جوهريته لاتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان جريمة التبيد. مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيباً بما يطله.

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قسم المنشية ( قيدت بجدولها برقم ..... ) ضد الطاعن بوصف انه : بدد السيارة رقم ..... نقل المنيا والمقطوره رقم ..... المسلمتين اليه لبيعهما لحساب المدعى بالحقوق المدنية الا انه لم يردهما اليه ولم يعطه ثمنهما وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والزامه بان يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم المنشية قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بان يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التبيد قد شابه خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع ذلك بان دفاعه قام على أنه المالك للسيارة والمقطوره محل الجريمة على مايبين من العقدين المبرمين بينه وبين المدعى بالحق المدني والذي يحتفظ فيهما بحق الملكية حين سداد باقى الثمن منجماً ، ورغم جوهرية هذا الدفاع الا أن المحكمة لم تعرض له مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ ..... ان الطاعن تمسك بملكيته للسيارة والمقطورة موضوع تهمة التبيد وكان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه أورد في

مدوناته أن الطاعن قدم حافظة مستندات حوت صورة عقدى بيع مع الاحتفاظ بحق الملكية ثابتاً فيهما صفة الطاعن البائع وكيلاً عن ..... فى الأول و ..... فى الثانى الى المدعى بالحق المدنى ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٣٠ من القانون المدنى قد جرى نصها على أنه «إذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع ، وعلى ذلك فاذا تخلف الشرط بعدم سداد المشتري لباقي الثمن فطبقاً للقواعد العامة يزول البيع بأثر رجعى ويعتبر كأن لم يكن . ومن ثم يسترد البائع ملكيته للمبيع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة التبيد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعيب بملكية المال الذى يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك الاحالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكة فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى مايجاوز نطاقه ، كما لا يصلح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص فى القانون . لما كان ذلك وكان الطاعن قد اعتصم فى أسباب طعنه بذلك وبأن المدعى بالحق المدنى قد تقاعس فى سداد القسط التاسع المستحق وكانت أقوال المدعى بالحق المدنى بجلسة المحاكمة انه قام بشراء السيارة من الطاعن بمبلغ ٥٢ الف جنية قام بسداد مقدم لها مبلغ ١٤ الف جنية والباقي على أقساط شهرية قيمة كل قسط مبلغ ١٤٠٠ جنية - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لمجرد انه تصرف فى السيارة موضوع عقد البيع سالف الذكر دون أن يعرض لدفاع الطاعن سالف الذكر رغم جوهريته لاتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان جريمة التبيد . مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بما يطله ويوجه نقضه دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وفتحى الصباغ نواب رئيس المحكمة وعبد الله المدنى .

( ٣٠ )

### الطعن رقم ٢٢٠٧٣ لسنة ٥٩ القضائية

وصف التهمة . اجراءات ( اجراءات المحاكمة ) . دفاع ( الاخلال بحق الدفاع . ما يفره ) . جريمة ( أركانها ) اهانة . سب وقذف . نقض ( أسباب الطعن . ما يقبل منها ) .

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . حقها فى تعديله متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف القانونى السليم . حد ذلك ؟ محاكمة الطاعن بوصف اهانة موظف عام بالقول ثم ادانته بجريمة القذف . تعديل فى التهمة ذاتها . عدم جواز اجرائه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . أساس ذلك ؟

لمحكمة الموضوع الا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا انه تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبيانها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التى أقيمت بها الدعوى فان هذا التغير يقتضى من المحكمة ان تلتزم فى هذا الصدد مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى التغير فى التهمة ومنحه اجلاً لتحضير دفاعه اذ طلب ذلك وبشرط الا

يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده واذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف انه اهان بالقول موظفاً عاماً وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة القذف، ولما كان الذي اجراه الحكم لا يعد تعديلاً في وصف التهمة وانما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وما كان يقتضى ذلك من لفت نظر الدفاع اليه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل اخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أهان بالقول ..... أثناء تأدية وظيفته بأن وجه اليه الألفاظ الميينة بالمحضر وطلبت عقابه بالمادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات ومحكمة جنح قسم ثان طنطا قضت حضورياً بتغريم المتهم عشرة جنيهاً استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف باعتبار أن التهمة قذف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمة القذف قد شابه الاخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة الاستئنافية - خلال فترة حجز الدعوى للحكم - عدلت وصف التهمة من اهانة موظف عام بالقول الى جريمة القذف ولم يتسنى للطاعن ابداء دفاعه على أساس الوصف المعدل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن لمحكمة الموضوع  
الا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن  
هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت  
ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على  
واقعة الدعوى ، الا انه تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها  
بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبيانها القانوني والاستعانة في  
ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى فان هذا التغير يقتضى  
من المحكمة ان تلتزم في هذا الصدد مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨  
من قانون الاجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى التغير في التهمة  
ومنحه اجلاً لتحضير دفاعه اذ طلب ذلك وبشرط الا يترتب على ذلك اساءة بمركز  
المتهم اذا كان هو المستأنف وحده واذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على  
الطاعن بوصف انه اهان بالقول موظفاً عاماً وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن  
بجريمة القذف ، ولما كان الذي اجراه الحكم لا يعد تعديلاً في وصف التهمة وانما هو  
تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في  
الدعوى وما كان يقتضى ذلك من لفت نظر الدفاع اليه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قد بني على اجراء باطل  
اخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة  
الى بحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عمرو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى وأنس عماره (نواب رئيس  
المحكمة).

( ٣١ )

### الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض ( التقرير بالطعن . ميعاده .

إبداء الطاعن رغبته فى التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى إلى إدارة السجن . أثره : قبول  
الطعن شكلاً .

(٢) مواد مخدرة . استدلالات . تفتيش ( إذن التفتيش . اصداره . محكمة  
الموضوع ( سلطتها فى تقدير الدليل . نقض ( اسباب الطعن . مالا يقبل منها .  
تقدير جدية التحريات وكفائتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعى .

(٣) دفاع ( الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . حكم ( تسببه . تسبب غير  
معيب .

عدم جواز النعى على المحكمة إغفالها دفاع لم يد أمامها .

(٤) دفع ( الدفع بتلفيق التهمة . حكم ( تسببه . تسبب غير معيب .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستوجب رداً خاصاً ، استفادته من أدلة الثبوت التى  
أوردها الحكم .

المعدل الموضوعى . عدم قبوله أمام النقض .

(٥) اثبات ( شهود . حكم ( تسببه . تسبب غير معيب . نقض أسباب

الطعن . مالا يقبل منها .

حق محكمة الموضوع فى الاعراض عن أقوال شهود النفى . مادامت لا تثق بما شهدوا به .  
عدم التزامها الاشارة إلى أقوالهم التى أعرضت عنها .

(٦) مواد مخدرة. جريمة «أركانها». قصد جنائي. حكم «تسبيبه». تسبب غير معيب». «البيات «بوجه عام». نقض «أسباب الطعن. «مالا يقبل منها».

مناطق المسؤولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة. ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة.

القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر قوامه. العلم بكنه المادة المخدرة. تحدث الحكم عنه استقلالاً. غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه.

(٧) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. «مالا يوفره» مواد مخدرة. «البيات «خبرة». نقض «أسباب الطعن. «مالا يقبل منها».

مجادلة المتهم باحراز مخدرات فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله. جدل في تقدير الدليل. لاعلى المحكمة أن تلتفت عنه. مادام أنه دفاع ظاهر البطلان.

١ - من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٩٩١ وأودع المحكوم عليه أسباب طعنه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ بيد انه لم يقرر بالطعن في الميعاد على خلاف ما جرى في شأن ايداع تقرير أسباب الطعن إلا أنه وقد بان من الصورة الرسمية للبرقية المرسلة من محامى المتهم إلى مدير ليما ن طره وصورة المذكرة المقدمة إلى محامى عام نيابة جنوب الجزيرة الكلية في الميعاد القانونى للتقرير بالطعن ان الطاعن ابدى رغبته فى التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وأنه قد حيل بينه وبين ذلك لاسباب خارجية عن ارادته فانه يتعين قبول الطعن شكلا .

٢ - من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه

لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

٣ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في اسباب طعنه من احتمال أن يكون المخدر المضبوط قد دس عليه من خصومه وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة أنها اغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل.

٤ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستوجب رداً على استقلال مادام الرد يستفاد ضمناً من ادلة الثبوت التي أوردتها الحكم فان ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلاً موضوعياً لا يقبل لدى محكمة النقض.

٥ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتفق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالاشارة اقوالهم مادامت لم تستند اليها وفي قضائها بالادانه لادلة الثبوت التي أوردتها دلالة على انها لم تطمئن لاقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها فان منعى الطاعن على الحكم باغفاله الاشارة إلى اقوال شاهدي النفي يكون غير مقبول.

٦ - مناط المسئولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بابه صوره عن علم واردة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائي في جريمة احراز وحيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بان ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفه بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما اوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بان ما يحرزه مخدراً وإذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان اياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا



العلم وكان ما اورده الحكم فى مدوناته كافيا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى هذا الصدد غير سديد .

٧ - ان جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتى اجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة عن اوزان لها عند التحريز مع ما ثبت من تقرير التحليل من اوزان ان هو الاجدل فى تقدير الدليل المستمد من اقوال شهود الواقعة وفى عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرته عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها ولا جناح عليها ان هى التفتت عن الرد على دفاعه هذا . كما هو الحال فى الدعوى المطروحة مادام أنه ظاهر البطلان .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجناية حاز بانه بقصد الاتجار جوهرين مخدرين « حشيش وافيون » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وإحالاته إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٨٩ والبندين رقمى ٩ ، ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير بمعاقبه المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المادتين المضبوطتين باعتبار ان حيازة الجوهرين المخدرين كانت مجرده من كافة القصور .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقص ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٩٩١ وأودع المحكوم عليه أسباب طعنه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ بيد أنه لم يقرر بالطعن في الميعاد على خلاف ما جرى في شأن إيداع تقرير أسباب الطعن إلا أنه وقد بان من الصورة الرسمية للبرقية المرسله من محامى المتهم إلى مدير ليحان طره وصورة المذكرة المقدمة إلى محامى عام نيابة جنوب الجيزة الكلية في الميعاد القانونى للتقرير بالطعن ان الطاعن ابدى رغبته فى التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وانه قد حيل بينه وبين ذلك لاسباب خارجه عن ارادته فانه يتعين قبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمه حيازة جوهرين مخدرين ( حشيش وافيون ) مجردا من كافة القصور قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بان رد على الدفع بطلان إذن التفتيش لا يثبت على تحريات غير جديده بما لا يصلح رداً والتفت عن دفاعه بدس المخدر المضبوط عليه وهو ما تأيد بأقوال شاهدهى النفى هذا إلى أن الحكم لم يدل تدليلاً كافياً على توافر الركنين المادى والمعنوى للجريمة التى دانه بها وأغفلت المحكمة ما اثاره بشأن اختلاف وزن مخدر الأفيون عند التحليل عنها لدى وزنه وتخريزه بمعرفة النيابة . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدله مستمدة من أقوال شاهدهى الاثبات وما ورد بتقرير المعامل الكيماويه وهى أدله سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لا يثبت على تحريات غير جديده ورد عليه فى قوله « وحيث إنه عن الدفع بطلان إذن التفتيش الصادر بتفتيش المتهم ومسكنه لعدم جدية التحريات فان المقرر ابتداء ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش

هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وإذا ترى هذه المحكمة فيما ضمنه الرائد ..... رئيس وحدة المباحث لمركز شرطة اطفيع محافظة الجيزة محضر تحرياته المؤرخ ١٤/٩/١٩٩٠ ان ..... يحوز مواد مخدرة يخفيها بمسكنه واختامه لهذا المحضر الذي تقدم به إلى النيابة العامة برجاء الاذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لضبط ما يحوزه من جواهر مخدرة وصدر الاذن إلى ذات محرر المحضر أو من يندبه من مأموري الضبط القضائي اثبات النيابة العامة لمطالعتها لمحضر التحريات واطمئنانها لصحة ما ورد به فان المحكمة ترى من ذلك كله ما يقنعها بجديده الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها تبريرا لاصداره وهي في ذلك تقر سلطه الاتهام في تصرفها في هذا الصدد الامر الذي يتعين معه رفض الدفع سالف الذكر لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة متى اقتنعت بجديده الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وافرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في اسباب طعنه من احتمال ان يكون المخدر المضبوط قد دس عليه من خصومه وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة أنها اغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامنا فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل . هذا فضلاً عن أنه من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستوجب رداً على استقلال مادام الرد يستفاد ضمناً من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم فان ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلاً موضوعياً لا يقبل لدى محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفي مادامت



لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها فان منعى الطاعن على الحكم باغفاله الإشارة إلى أقوال شاهدي النفي يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان مناط المسئولية في حالتى احرار وحياسة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بآية صوره عن علم واردة أما بحياسة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائي في جريمة احرار وحياسة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بان ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفه بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما اوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بان ما يحرزه مخدرا وإذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم وكان ما اورده الحكم في مدوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي اجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة عن أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت من تقرير التحليل من أوزان ان هو الاجدل في تقدير الدليل المستمد من اقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادره عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها ولا جناح عليها ان هي التفتت عن الرد على دفاعه هذا . كما هو الحال في الدعوى المطروحة مادام أنه ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى (نواب رئيس المحكمة) وفرغلى زنائى .

( ٣٢ )

### الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » استدلالات . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » . مواد مخدرة .

تقدير جدية التحريات وكفائتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .

(٢) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . مواد مخدرة .

ضبط الطاعن فى سيارة غير التى اشتملتها التحريات . لا يصلح وجهاً للنمى على جدية التحريات التى انصبت على شخص المتهم .

(٣) مواد مخدرة . استدلالات . اجراءات « اجراءات التحقيق » .

ضبط شخص آخر مع المتهم لم تشمله التحريات . لاينال من جديتها .

العبرة فى صحة الاعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات .

(٤) تفتيش . دفع « الدفع بطلان التفتيش » . بطلان . مأمورو الضبط

القضائى . قبض . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا بمن شرع البطلان لمصلحته .

إنصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط فى إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات النقل .

(٥) دفع (الدفع بشيوع التهمة) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) ،  
نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الدفع بشيوع التهمة . موضوعي .

(٦) نقض (المصلحة في الطعن) . (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) . مواد  
الخدرة .

انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في السيارة . مادام أن الحكم أثبت  
مستوليته عن المخدر المضبوط في جيب جلبابه .

(٧) مأمورو الضبط القضائي . استدالات .

وجوب تحرير مأمور الضبط محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبيناً فيه وقت  
اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها .

تحرير مأمور الضبط القضائي محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . غير واجب .

(٨) إجراءات (إجراءات التحقيق) . استدالات .

اتخاذ إجراءات تحرير المضبوطات في مكان الضبط غير واجب مادامت مقتضياتها قد  
استوجبت متابعة الإجراءات خارج ذلك المكان .

إجراءات التحريز . تنظيمية قصد بها المحافظة على الدليل . لا بطلان على مخالفتها .

(٩) مأمورو الضبط القضائي . استدالات . إجراءات (إجراءات

التحقيق) . بطلان . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

تراخي مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث . لا بطلان . العبرة بما  
تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وإن تأخر التبليغ عنها .

(١٠) حكم (مالا يعيه في نطاق التدليل) ، (تسببه . تسبب غير معيب) ،

محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . أثبات (بوجه عام) ، (شهود) ،

نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيه مادامت  
أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .



حسب المحكمة ان تورّد من أقوال "شهود ما تظمن إليه وتطرح ماعداه .  
إختلاف الشهود فى بعض التفصيلات التى لم يوردها الحكم . لا يؤثر فى سلامته . أساس  
ذلك ؟

تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض  
فيه .

(١١) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . البات «بوجه عام»  
قصد جنائى . حكم «تسييه . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» .  
مالا يقبل منها .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً لنسبة المخدر للمتهم لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى  
خصوص قصد الاتجار .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(١٢) نقض «المصلحة فى الطعن» ، «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها ، مواد  
مخدرة .

عدم قبول أوجه الطعن التى لا تتصل بشخص الطاعن وليس له مصلحة فيها .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو  
من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة  
الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش  
وكفايتها لتسويخ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك - كما هو واقع  
الحال فى الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ - لما كان محور هذه التحريات هو شخص الطاعن وليس وسيلة النقل  
وصدر الاذن بناء على ذلك فان ضبط الطاعن فى سيارة غير التى اشتملتها التحريات  
لا يصلح وجهاً للنعى على جديتها .

٣ - أن ضبط آخر مع الطاعن لم تشمله التحريات لا يمس ذاتيتها ولا ينال من جديتها . إذ الاعمال الاجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها . وإذا كانت المحكمة قد سوغت الاذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته على نحو يتفق وصحيح القانون . فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير اساس .

٤ - من المقرر انه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم . وكان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر بها ليست مملوكة للطاعن . فان تفتيشها لا يمس له جدية من التحريات المكفولة له . وكان الاصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى اجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الاحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة اصحابها ، إلا أنه لما كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله اصل فى الأوراق - ان السيارة المضبوطة سيارة نقل ، فان هذه الحماية تسقط عنها ، ومن ثم لا يقبل من الطاعن أن يتحدى بطلان ضبطها وتفتيشها .

٥ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التى لاتسلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطعن اليها بما يفيد اطراحها . وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بادانة الطاعن على ما ثبت من انبساط سلطانه على المخدر المضبوط ، تأسيساً على أدله سائغة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى والمنطقى . فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٦ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يشيره من منازعة بشأن المخدر المضبوط في السيارة مادام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب الجلباب الذي كان يرتديه .

٧ - النص في المادة ٢٤ فقره ثانية من قانون الاجراءات الجنائية على أنه «ويجب ان تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حوصلها . . . وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والاشياء المضبوطة » مفاده أن القانون وان كان يوجب أن يحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذها ومكان حصولها ، إلا أنه لم يستوجب أن يحرر المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها .

٨ - لم يوجب القانون أن تتخذ اجراءات تحريز المضبوطات في مكان الضبط مادامت مقتضياتها قد استوجبت متابعة الاجراءات خارج ذلك المكان ، ذلك ان اجراءات التحريز أن هي الاجراءات تنظيمية لم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً وإنما قصد بها المحافظة على الدليل فحسب .

٩ - من المقرر أن المشرع لم يقصد حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة إلى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولم يرتب على مجرد التأخير في التبليغ أي بطلان ، إذ العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وان تأخر التبليغ عنها ، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في أطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في صدده بدعوى البطلان في الاجراءات يكون على غير سند من القانون .

١٠ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما اسند اليه الحكم منها .



وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود . . ان تعددت — وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه . وإذا كان البين من أقوال الضابطين شاهدي الاثبات بمحضر جلسة المحاكمة أنها تتفق في جملتها مع ما استند اليه الحكم منها . وكان الاصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تناقض — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه ، وكان الحكم قد أورد ما تساند اليه من أقوال شاهدي الاثبات بما لا شبهه فيه لأى تناقض . فان منعى الطاعن في هذا هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

١١ - من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطه تقديرية من أن ترى في أقوال ضابط الشرطة ما يسوغ اجراءات الضبط ويكفى لاسناد واقعه احرار الجوهر المخدر للمتهم ، ولا ترى فيها ما يقنعها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار ، دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها ، متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وظهر اطمئنانه إلى اقوال ضابطي الشرطة كمسوغ لصحة الاجراءات واسناد واقعة احرار المخدر للطاعن ولكنه لم ير فيها ما يقنعه بان هذا احراز كان بقصد الاتجار ، وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١٢ - لما كان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خلو وصفه للتهمة بالنسبة للمحكوم عليه الثانى من الحيازة والعلم بالمخدر مردوداً بان الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن ، ولما كان منعى الطاعن

لا يتصل بشخصه ولا مصلحه له فيه بل هو يختص بالمحكوم عليه الاخر وحده،  
والذى صدر الحكم فى حقه غيائياً، فلا يقبل منه ما يثيره فى هذا الصدد.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن — وآخر قضى بإدانته غيائياً — بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وإحالة إلى محكمة جنايات المنيا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٣٨/١، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ سنة ١٩٧٧، ١٢٢ سنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) المرفق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز كان بغير قصد من القصد الخاصة.

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

## المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن التى تضمنتهما مذكرتا الاسباب المقدمتان من الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريه احراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد الخاصة قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال وانطوى على بطلان فى الاجراءات، ذلك أنه دفع ببطلان اذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده بدلاله ضبط الطاعن بسياره غير التى صدر الاذن بضبطها وتفتيشها وضبط آخر معه فى السياره لم تشمله التحريات، بيد أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يصلح رداً، كما أغفل دفعه ببطلان ضبط السياره إذ لم يتضمنها اذن النيابة وبشروع التهمة بينه والمتهم الآخر، ورد رداً قاصراً على ما أثاره من بطلان فى الاجراءات لاقتياده، بعد ضبطه إلى مدينه المنيا بدعوى تميز

المضبوطات مع أن الضبط كان بمدينة بنى مزار وعدم عرضه على نيابة بنى مزار المختصه إلا بعد اثني عشرة ساعة من ضبطه وأحال فى بيان أقوال الشاهد الثانى إلى أقوال الشاهد الأول رغم تباین أقوالهما، إذ قرر الشاهد الأول أنه شاهد للفاقة تسقط من «حجر» الطاعن حال نزوله من السيارة فى حين قرر الثانى بمحضر جلسة المحاكمة أنه وصل متأخراً ورأى الطاعن خارج السيارة والكيس الذى حوى المخدر بارضها، هذا إلى أنه عول على أقوالهما فى شأن اجراءات الضبط مع أنه لم يطمئن اليها فى شأن قصد الاتجار، واخيراً فقد خلا وصف الحكم للتهمة بالنسبة للمحكوم عليه الاخر من الحيازه والعلم بالمخدر دون سند، مما يعيه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعه الدعوى بما مجمله أن التحريات السرية للمقدم ..... رئيس مكتب مخدرات المنيا دلت على ان الطاعن واخر يحوزان ويحرزان مواد مخدرة بقصد الاتجار فاستصدر أذن النيابة بضبطهما وتفتيش شخصيهما ومسكنيهما وكذلك السيارة رقم ٣١٩٣٠ نقل المنيا استعمالهما. وإذ اتصل به أحد مرشديه السريين واخبره ان الطاعن سيسلم كميته من المخدرات مستخدما السيارة رقم ..... نقل المنيا قيادة آخر فقد توجه وبصحبة الملازم أول ..... وقوه من رجال الشرطة إلى طريق مرورها واستوقفها وإذ طلب من الطاعن مغادرتها سقط من «حجره» كيس تبين احتواؤه ستة طرب من مخدر الحشيش وبفتيشه عثر بالجيب اليمسر للجلباب الذى كان يرتديه على كيس آخر به كمية من المخدر ذاته وبمواجهته بالمضبوطات أقر بملكيتها لها. وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة استقاها من أقوال ضابطى الشرطة شاهدى الاثبات وتقدير التحليل للمخدر المضبوط والجلباب الذى كان الطاعن يرتديه وقت الضبط، وهى أدله سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليه. لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بدلالة ضبط الطاعن بسياره غير التى صدر الأذن بضبطها وتفتيشها وضبط آخر معه فى



السيارة غير من اشتملته التحريات واطرحه بقوله « أن جدية التحريات ينظر اليها وقت استصدار الاذن بصرف النظر عما يسفر عنه التفتيش بعد ذلك ، وهذه المحكمة تشايح النيابة العامة في ان هذه التحريات تحوى من مقومات الجدية ما يستأهل اصدار الاذن المطعون عليه إذ المستخلص منها أن هناك جريمة احراز وحيازة مواد مخدرة قد وقعت من شخصين مسجلين في قسم المخدرات ولا يقدح في جدية هذه التحريات أن أحد المتحرى عنهما لم يتواجد مع الآخر وقت الضبط ولا أن المأذون بتفتيشه قد استعمل سياره أخرى ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويخ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك — كما هو واقع الحال فى الدعوى — فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان محور هذه التحريات هو شخص الطاعن وليس وسيلة النقل وصدر الاذن بناء على ذلك فان ضبط الطاعن فى سيارة غير التى اشتملتها التحريات لا يصلح وجهاً للنعى على جديتها ، كما ان ضبط آخر معه لم تشمله التحريات لا يمس ذاتيتها ولا ينال من جديتها . إذ الاعمال الاجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها . وإذ كانت المحكمة قد سرغت الاذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقه على نحو يتفق وصحيح القانون . فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير اساس ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الاوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم ، وكان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر بها ليست مملوكة للطاعن ، فان تفتيشها لا يمس له جدية من التحريات المكفولة له ، وكان الاصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى اجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات

الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركايبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة اصحابها ، إلا أنه لما كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه — وله اصل في الأوراق — ان السيارة المضبوطة سيارة نقل ، فان هذه الحماية تسقط عنها ، ومن ثم لا يقبل من الطاعن أن يتحدى بطلان ضبطها وتفتيشها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها . وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بادانة الطاعن على ما ثبت من انبساط سلطاته على المخدر المضبوط ، تأسيساً على أدله سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي والمنطقي . فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ، هذا فضلاً عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره من منازعة بشأن المخدر المضبوط في السيارة مادام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته الحكم من مسئولية عن المخدر المضبوط في جيب الجلباب الذي كان يرتديه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على اقتياده بعد ضبطه إلى مكتب المخدرات بمدينة المنيا مع ان الضبط كان بمدينة بنى مزار وإلى التأخير في ابلاغ النيابة العامة واطرحه في قوله « عن الانتقال بعد الضبط إلى مكتب الخبراء بمدينة المنيا فإن هذه المحكمة لا ترى في ذلك الاجراءات ما يشككها في سلامة اجراءات الضبط والتحرير ذلك لان مكتب المخدرات عادة ما يكون أكثر استعداداً من حيث تزويده بما يسهل اجراءات التحريز ، أما عن التأخير في الابلاغ فان الواضح أن سببه هو الانتقال إلى مكتب المخدرات بمدينة المنيا ولم يتضح للمحكمة أن هناك أى اخلال بالاجراءات » وما ذهب اليه الحكم فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك أن النص في المادة ٢٤ فقره ثانية من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « ويجب ان تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حوصلها . . . وترسل المحاضر

إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة « مفاده أن القانون وأن كان يجب أن يحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبينا فيه وقت اتخاذها ومكان حصولها ، إلا أنه لم يجب أن يحرر المحضر في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها ، ولا كذلك أوجب أن تتخذ إجراءات تحريز المضبوطات في مكان الضبط مادامت مقتضياتها قد استوجبت متابعة الإجراءات خارج ذلك المكان ، ذلك ان إجراءات التحريز أن هي إجراءات تنظيمية لم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً وإنما قصد بها المحافظة على الدليل فحسب . كذلك من المقرر أن المشرع لم يقصد حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة إلى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولم يرتب على مجرد التأخير في التبليغ أي بطلان ، إذ العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وان تأخر التبليغ عنها ، وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في أطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في صدده بدعوة البطلان في الإجراءات يكون على غير سند من القانون ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يعيد في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود . . ان تعددت — وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . وإذا كان البين من أقوال الضابطين شاهدي الإثبات بمحضر جلسة المحاكمة أنها تتفق في جملتها مع ما استند إليه الحكم منهما . وكان الأصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تناقض — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الأدان من أقوالهم استخلاصاً



سائغاً لاتناقض فيه ، وكان الحكم قد أورد ما تساند اليه من أقوال شاعدي الاثبات بما لا شبهه فيه لأى تناقض . فان منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطه تقديرية من أن ترى فى أقوال ضابط الشرطة ما يسوغ اجراءات الضبط ويكفى لاسناد واقعه احراز الجوهر المخدر للمتهم ، ولا ترى فيها ما يقنعها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار ، دون أن يعد ذلك تناقضاً فى حكمها ، متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واطهر اطمئنانه إلى اقوال ضابطى الشرطة كمسوغ لصحة الاجراءات واسناد واقعة احراز المخدر للطاعن ولكنه لم ير فيها ما يقنعه بان هذا احراز كان بقصد الاتجار ، وهو ما لم يخطيء الحكم فى تقديره ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ونجزتها والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خلو وصفه للتهمة بالنسبه للمحكوم عليه الثانى من الحيازة والعلم بالمخدر مردودا بان الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن ، ولما كان منعى الطاعن لا يتصل بشخصه ولا مصلحه له فيه بل هو يختص بالمحكوم عليه الاخر وحده ، والذي صدر الحكم فى حقه غيائياً ، فلا يقبل منه ما يثيره فى هذا الصدد ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وسمير أنيس وفتحى الصباغ نواب رئيس المحكمة .

( ٣٣ )

### الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الاسباب » .

التقرير بالطعن دون إيداع الاسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟

(٢) إثبات « شهود » . حكم « تسبيبه » . تسبيب غير معيب » .

عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود . الا ما يقيم عليه قضاءه .

(٣) سرقة باكراه . قصد جنائي . جريمة « أركانها » .

القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟

تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً منه .

(٤) سرقة باكراه . ظروف مشددة « اكراه » . جريمة « أركانها » . حكم

« تسبيبه » . تسبيب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

ركن الاكراه في السرقة . تحدث الحكم استقلالاً عنه . غير لازم . حد ذلك ؟

ظرف الاكراه في السرقة . ظرف عيني متعلق بالاركان المادية للجريمة . سرمان حكمه على كل من ساهم في الجريمة . ولو وقع من أحدهم فقط . ولو لم يعلم به .

(٥) حكم « مالا يعيبه » . إثبات « شهود » . نقض « اسباب الطعن » .

مالا يقبل منها » .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يقدح في سلامة الحكم . حد ذلك ؟

(٦) البات (اعتراف) . دفع (الدفع بطلان الاعتراف) . اكراه . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الاعتراف) . اجراءات (اجراءات المحاكمة) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (اسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها .

اثاره الطاعن ترك الاكراه إصابات أثبت بمحضر الاستدلالات لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(٧) البات (شهود) . حكم (مالا يعيبه) (تسبيه . تسبيب غير معيب) .

نقض (اسباب الطعن مالا يقبل منها) .

الخطأ في الاسناد . متى لا يعيب الحكم ؟

خطأ الحكم في الاسناد الذي لم يكن له أثر في منطق الحكم واستدلاله . النعى عليه . غير مقبول .

١ - لما كان الطاعن الأول . . . . . ولئن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً ، عملاً بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - لا يلتزم الحكم بحسب الاصل بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤه من بعد اطمئنانه إليها .

٣ - إن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

٤ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر اعتديا بالضرب بأداة على المجنن عليه وتمكنا



من سرقة سلاحه الناري من بعد أن أسقطاه أرضاً، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بالاكراه، فإنه لا يعيب الحكم من بعد عدم تحدّثه صراحة عن نية السرقة وظرف الاكراه، فضلاً عن أن هذا الظرف في السرقة، إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة، وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسارٍ في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

٥ - إن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، فضلاً عما هو مقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام لم يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة -، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

٦ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات، ولما كانت المحكمة قد أطرحت دفاع المحكوم عليه الأول ببطلانه إقراره للاكراه لخلو الأوراق من دليل على صحته، واستخلصت سلامة اعترافه، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد، ولا يقدح في ذلك، ما قرره الطاعن في أسباب طعنه من أن الاكراه قد ترك بالمحكوم عليه الأول إصابات أثبتت بمحضر الاستدلالات، ذلك بأنه لم يثر هذه الواقعة أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها في الصلة بين الاعتراف وبين تلك الاصابات المقول بها، بما لا يجوز للطاعن أن يثيرها لأول مرة أمام محكمة النقض.

٧ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه الطاعن من خطئه في الاسناد فيما نقله عن الشاهدين ..... و ..... على النحو الذي أشار إليه في أسباب طعنه -، وعلى فرض

وجوده ، لم يكن له أثر في منطق الحكم واستدلالة على ارتكاب الطاعن للحادث ، فإنه ما يشير في هذا النعى لا يكون مقبولاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما . . مرقا السلاح والذخيرة المبينة الوصف والقدر بالأوراق المسلمة لـ . . . . . بحكم وظيفته بالإكراه بأن قاما بضربه بجسم صلب على رأسه فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وتمكنا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على الذخيرة سالفة الذكر . . المتهم الأول أيضاً : (أ) - أحرز بغير ترخيص سلاح ناري مششخن «مسدس» (ب) - أحرز ذخائر «عدد ٤٤ طلقه» مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بهيأته أو أحراره : ٣ - المتهم الثاني أيضاً أحرز بغير ترخيص سلاحاً أيضاً «مطواه» وأحالتها إلى محكمة جنابات الجيزة لمحاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٣١٤ عقوبات ، ١/١ ، ٦ ، ٢٥ مكرر ١/١ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنه ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ سنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ والبند أ من الجدول رقم ١ الملحقين به مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبمصادرة السلاحين المضبوطين .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

من حيث إن الطاعن الأول . . . . . ولئن قرر بالطنع بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطنعه ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً ، عملاً بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى ..... قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن هذا الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانه بجريمة السرقة بطريق الإكراه ، قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والبطلان ومخالفة الثابت بالاوراق ، ذلك بأنه لم يورد تفاصيل إخبار المجنى عليه الواقعة إلى شهود الاثبات حتى يبين مدى تأييدها للواقعة ومبلغ إتفاقها مع باقى أدلة الثبوت ، ولم يستظهر توافر نية السرقة لدى الطاعن أو اتفاقه على السرقة مع المتهمين الآخرين ولا علاقة السببية بين الإكراه والسرقة كما أن الحكم تناقض فى أسبابه فى شأن أداة ضرب المجنى عليه وعدد المتهمين والحالة التى كانوا عليها عند ارتكاب الحادث فضلا عن أن المحكوم عليه دفع بأن اعترافه كان وليد الإكراه الذى ترك به اصابات ثابتة بمحضر الاستدلالات الذى حصلت النيابة مضمونة بتحقيقاتها ، إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفع بما لا يسوغ ودون تحقيق واقعة الإكراه رغم تعويلها فى ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف هذا ، وقد حصل الحكم أقوال الرقيب أول ..... بأنه رأى إتلاف كشك الحراسة وتلوث أرضيته بالدماء ، وأن المجنى عليه أخبره أن مجهولين اعتدوا عليه وسرقوا سلاحه النارى فى حين أنه قرر بمحضر الاستدلالات والتحقيقات بعدم رؤية المجنى عليه فى مكان حراسته ولم يلتق به ، كما أن الحكم حدد مكان لقاء المجنى عليه بالشاهد ..... — على خلاف ما قرره هذا الشاهد فى التحقيقات — كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة باكراه التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليه وأقوال شهود الاثبات ومن إقرار المحكوم عليه الاول بارتكابه الجريمة والمحكوم عليه الثانى — الطاعن — وإقرار الأخير بتواجده على مسرح الجريمة ، ومن تقرير العمل الجنائى ومن الكشف الطبى على المجنى عليه ، وقد أورد



الحكم كل دليل في بيان كاف ، ومن ضمنها شهادة المجنى عليه والذي حصلها على نحو يكفى لبناء قضاءه ، إذ لا يلتزم بحسب الاصل بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه من بعد اطمئنانه اليها . وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً منه ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر اعتديا بالضرب بأداة على المجنى عليه وتمكنا من سرقة سلاحه الناري من بعد أن اسقطاه أرضاً ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بالاكراه ، فإنه لا يعيب الحكم من بعد عدم تحدثه صراحة عن نية السرقة وظرف الاكراه ، فضلاً عن أن هذا الظرف في السرقة ، إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة ، وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة ، فضلاً عما هو مقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام لم يركن اليها في تكوين عقيدته — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ، فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكوم عليه الأول قد أورد الدفع ببطلان اعترافه لأنه وليد الاكراه في عبارة عامة مرسلة لا تستند إلى وقائع محددة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولما كانت المحكمة قد أطرحت دفاع المحكوم عليه الأول ببطلاته اعترافه

للاكره لخلو الأوراق من دليل على صحته ، واستخلصت سلامة اعترافه ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا يقدح فى ذلك ، ما قرره الطاعن فى أسباب طعنه من أن الاكره قد ترك بالمحكوم عليه الاول اصابات اثبتت بمحضر الاستدلالات ، ذلك بأنه لم يثر هذه الواقعة أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فى الصلة بين الاعتراف وبين تلك الاصابات المقول بها ، بما لا يجوز للطاعن أن يثيرها لأول مرة أمام محكمة النقض ، بخاصة أن الحكم المطعون لم يشر إلى وجود إصابات بالمتهم على نحو يرشح إلى وجود صلة بينها وبين اعترافه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه الطاعن من خطئه فى الاسناد فيما نقله عن الشاهدين ..... و ..... — على النحو الذى أشار اليه فى أسباب طعنه — ، وعلى فرض وجوده ، لم يكن له أثر فى منطق الحكم واستدلاله على ارتكاب الطاعن للحادث ، فإنه ما يثيره فى هذا النعى لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقل  
شاكر ومجدى متصر ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة ونور عثمان .

( ٣٤ )

### الطعن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «بيانات الدياجة» . محضر جلسة . نقض «اسباب الطعن» .  
مالا يقبل منها .

العبارة فى تحديد التاريخ الذى نطق فيه بالحكم . هى بحقيقة الواقع فى الدعوى . لا بما يرد  
خطأ فيه أو فى محضر الجلسة .

(٢) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل»  
تفتيش . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل  
منها .

عدم اثبات الضابط بمحضرة اصطحابه شرطى سرى عند اجراء التفتيش لا يفيد قيامه منفرداً  
بهذا الاجراء .

(٣) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم  
«تسبيه . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها .

وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته أمام النقض . غير جائز .

١ - العبارة فى تحديد التاريخ الذى نطق فيه بالحكم هى بحقيقة الواقع فى  
الدعوى ، لا بما يرد خطأ فيه أو فى محضر الجلسة .



٢ - إن مجرد عدم اثبات الضابط بمحضرة اصطحابه شرطى سرى عند إجراء التفتيش لا يفيد قيامه منفرداً بهذا الاجراء .

٣ - من المقرر قانوناً أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزل التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقا به لمحكمة النقض عليها فى ذلك ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل بما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « حشيش » فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . وإحالة إلى محكمة جنايات الفيوم لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ / ١ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ خمسين الف جنيه والمصادرة باعتبار أن احرار المخدر مجرد من القصود .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احرار جوهراً مخدراً - حشيش - بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه بطلان وقضاء على خلاف الثابت

بالأوراق ، ذلك أن تاريخ الجلسة الأولى المحددة لنظر القضية ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩١ حيث تأجل نظرها لجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ، فى حين أثبت بنسخة الحكم الاصلية أنه صدر بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩١ ، وتدون بمحضر الجلسة أنه صدر بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٩٢ ، وهو ما يؤدى إلى التجهيل بالتاريخ الحقيقى الذى صدر به ، هذا إلى أن الطاعن أثار فى دفاعه قيام التناقض بين ما أثبتته محرر ضابط الواقعة فى محضر الضبط وبين أقواله أمام النيابة العامة ، إذ أثبت فى محضره توجهه إلى مسكن الطاعن منفردا ولم يشر إلى أن احداً كان برفقته فى حين قرر بأقواله أمام النيابة العامة أن شرطياً سرياً كان بصحبته ، إلا أن المحكمة وهى بصدد الرد على هذا الدفاع ذكرت — على خلاف الثابت بالأوراق — أن هذا القول لا يسانده دليل وأن أقوال الشاهد متفقه فى كافة مراحل الدعوى ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدر بغير قصد من القصد التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات ومن تقرير المعامل الكيميائية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى تحديد التاريخ الذى نطق فيه بالحكم هى بحقيقة الواقع فى الدعوى ، لا بما يرد خطأ فيه أو فى محضر الجلسة ، وكان الثابت برول السيد رئيس الدائرة — المرفق صورة طبق الأصل منه — أن المحكمة نظرت القضية بجلسته ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩١ ثم أجلت نظرها إلى ١٤ من يناير سنة ١٩٩٢ لاعلان محرر المحضر وفيها صدر الحكم المطعون فيه ، فإن ما ورد بنسخة الحكم وبمحضر الجلسة مخالفاً لذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادى الذى لا يعتد به ، وبضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه تناول ما أثاره الطاعن بقيام التناقض بين ما أثبتته ضابط الواقعة فى محضره من توجهه إلى مسكن الطاعن دون أن يشير إلى أن احداً كان برفقته فى حين قرر فى تحقيقات النيابة أن

شرطياً سرياً كان فى صحبته ورد عليه بقوله : «أما عن بقية ما أثاره الدفاع من قول بالتلفيق وبتناقض أقوال محرر المحضر بمحضر الضبط عنه فى تحقيقات النيابة فمردود عليه بأن ذلك لا يسانده ثمة دليل فى الأوراق وكانت أقوال محرر المحضر قد جاءت متفقة تماماً معها بتحقيقات النيابة وكذلك جلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب مناقشة محرر المحضر فى عدم اثباته بمحضره وجود شرطى سرى برفقته عند قيامه بإجراء التفتيش — وهو ما كان محلاً للتحقيق الذى أجرته المحكمة — وذلك خلافاً لما يدعيه الطاعن بأسباب الطعن من أن ضابط الواقعة أثبت بمحضره أنه ذهب منفرداً إلى مسكن الطاعن ، فإن دعوى التناقض تكون منتفية ، إذ أن مجرد عدم إثبات الضابط بمحضره اصطحابه شرطى سرى عند إجراء التفتيش لا يفيد قيامه منفرداً بهذا الإجراء ويكون الحكم قد رد صحيحاً على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ويضحى مايرمى به الطاعن الحكم القضاء على خلاف الثابت بالأوراق غير صحيح . هذا إلى أنه من المقرر قانوناً أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابه لمحكمة النقض عليها فى ذلك ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد لا يبعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد ليل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
جابر عبد التواب نائب رئيس المحكمة ولحمى حجاب وعمر بريك ويوسف عبد السلام.

( ٣٥ )

### الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ القضائية

(١) قتل عمد . إلتبات « اعتراف » . محكمة الموضوع . « سلطتها فى تقدير  
الدليل » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

تقدير صحة الإعتراف وقيمة فى الإلتبات ومصدوره اختصاراً . موضوعى .

(٢) ظروف مشددة . سبق اصرار . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

سبق الاصرار . حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى . استفادتها من . وقائع وظروف خارجية .

(٣) عقوبة « العقوبة المبررة » . نقض « المصلحة فى الطعن » . قتل عمد .

سبق اصرار .

انعدام مصلحة الطاعن فى المجادلة من توافر سبق الاصرار . مادامت العقوبة الموقعة عليه  
تدخل فى الحدود المقررة للقتل العمد مجرداً من أى ظرف مشدد .

(٤) حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .

مأمورو الضبط القضائى . استجواب .

حق مأمور الضبط القضائى فى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه . دون أن يستجوبه .  
المادة ٢٩ اجراءات .

الاستجواب المحظور . ماهيته ؟

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . إلتبات « شهود » .

حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه .

عدم التزام محكمة الموضوع بان تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .

(٦) البات « بوجه عام ، « شهود » . حكم « مالا يعيه فى نطاق التدليل » .

النمى على دليل لم يعول عليه الحكم . غير مقبول .

(٧) دفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . حكم « تسببه . تسبب

غير معيب » .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة .

(٨) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستأهل رداً صريحاً .

(٩) اجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات « الاجراءات أمامها » . البات

« شهود » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . حكم « تسببه . تسبب

غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم .

المادة ٢/٢١٤ مكرراً اجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لايوقف على تصريح من المحكمة .

قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة سالفة الذكر . لاثرىب على

المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهود .

(١٠) علاقة السببية . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

علاقة السببية فى المواد الجنائية . مناط تحقيقها ؟ تقديرها . موضوعى .

(١١) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . البات « خبرة » .

حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

لمحكمة الموضوع أن تجزم بمالم يجزم به الخبير متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك

عندها .

(١٢) إلبات « معانة » . « اجراءات التحقيق » بطلان .

اجراء المعانة فى غيبة المتهم . لا بطلان . ما يملكه هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما

شاب المعانة التى تمت فى غيبته من نقص أو عيب .

١ - من المقرر ان الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى تمتلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها بهذه المشابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقييم تقديرها على اسباب سائفة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فإن تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

٢ - من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما مستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضى منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

٣ - لما كانت العقوبة المقضى بها على الطاعنين - وهى الاشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجرد من أى ظروف مشددة فإنه لا يكون للطاعنين الثانى والثالث مصلحة فيما يثيره من فساد الحكم فى استظهار ظرف سبق الاصرار .

٤ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه ، وكان الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلاً ليقوم كلمته فيها تسليمياً بها أو دحضاً لها .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير ادلة الدعوى ، وهى غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقييم قضاءها عليه .



٦ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول فى اداة الطاعنين على معاينة الشرطة المؤرخه ١٩٨٨/٩/٢٤ فإن ما ينعاه الطاعنان الاول والثانى بشأنها بفرض صحة قولهما - يكون غير مقبول .

٧ - من المقرر ان المحكمة لاتلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التى اوردها الحكم .

٨ - لما كان ما ينعاه الطاعن الثالث بشأن تلفيق الاتهام مردوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لا يستوجب رداً صريحاً من المحكمة اكتفاء بقضائها بالادانة للأسباب السائغة التى استندت اليها .

٩ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ التى جرى نصها بالاتى : وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم فى القائمة سالفه الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايذاع مصاريق انتقال الشهود فان هذا النص صريح فى وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن الثالث لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذى طلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج اسمائهم فى قائمة الشهود، فلا تثريب على المحكمة أن هى لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم وبضحي تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع غير سديد .

١٠ - من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذ ما اتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على اسباب تؤدي إلى ما انتهى اليه ، وإذ كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر علاقة السببية بين اصابات المجنى عليه التى أورد تفاصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وافعال اعطاء المادة المهدئة والضرب والقاء التراب على المجنى عليه التى قارفها الطاعنون وبين وفاته فاورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه تتفق مع التصوير من اعطائه مادة مهدئة ثم ضربه على رأسه بالجاروف ثم كتم نفسه بالقاء التراب عليه فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن الثالث من قصور فى هذا الصدد .

١١ - لما كان ما يثيره الطاعن فى خصوص اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية مع أنه بنى على الترجيح لا القطع ففضلاً عن أن الطبيب الشرعى قد قطع بذلك فى تقريره فهو مردود بأن الاصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديداً .

١٢ - من المقرر أن المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم وإذ هى رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى سائر الادلة الاخرى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم قتلوا عمداً مع سبق الاصرار ..... بأن يتوا النية على قتله واعدت المتهمة الاولى اقراصا مهدئة (مادة اتيفان) ووضعتة للمجنى عليه فى كوب عصير وما أن غاب عن وعيه حتى قام المتهمون الآخرون بنقله من القاهرة بسيارة إلى منطقة خاليه بمدينة العاشر من رمضان ووضعوه فى حفرة وما كاد ليفيق حتى لاحقه المتهم الرابع بضربه على رأسه بآله حادة (جاروف) وحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ثم وضعوا التراب عليه مما ادى إلى كتم نفسه والتي أودت بحياته وإحالتهم إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت ارملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصيه على بناتها القصر وكذلك اشقائه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائتى الف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون أولاً : بمعاقتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ثانياً : - بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدينة المختصة لنظرها . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة اخرى . ومحكمة الاعادة (بهيئة اخرى) قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض (للمره الثانية) .



## المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن التي تضمنتها تقارير الاسباب الثلاثة المقدمة من الطاعنين هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأنهم بجرمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور فى التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه تساند إلى ما عزى من اعتراف الطاعنين الأول والثانى رغم بطلانه لصدوره وليد اكراه وتعذيب واطرح دفاعهما بما لا يصلح رداً وبما يخالف الثابت بالأوراق، واستدل الحكم على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعنين الثانى والثالث بما لا يسوغ سنداً لقيامه، وعول الحكم على اعتراف الطاعنين رغم بطلانه إذ كان وليد استجواب محذور على رجل الضبط القضائى وعول الحكم على اقوال زوج المجنى عليه محصلاً اياه بما يفيد قصر الاتهام على الطاعنه الأولى فى حين إنها اتهمت آخرين، والتفت الحكم عن دفاع الطاعنين الأولى والثانى ببطلان محضر معاينه الشرطة المؤرخ ١٩٨٨/٩/٢٤، وأغفل الحكم دفاعهما القائم على أن الجثة ليست للمجنى عليه، والتفت الحكم عن دفاع الطاعن الثالث بخصوص تلفيق الاتهام ورد الحكم على طلبه بسماع شهود نفى بما لا يصلح رداً، ورد على دفاعه باستحالة معرفة سبب الوفاة بما لا يسوغه، وعول الحكم على المعاينة التصويرية التى اجرتها النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٨ رغم بطلانها لاجرائها فى غيبته. كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التى دين الطاعنين بما أورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات واقرار الطاعنين الأولى والثانى بارتكاب الحادث وماتبين من معاينه النيابة العامة لمكان الحادث وماتبت من تقريرى الصفة التشريحية والمعمل الكيماوى وضبط الشيكات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعنون من بطلان اعتراف المتهمين الأولى والثانى ورد عليه رداً كافياً سائغاً فى تنفيده وفى نفى أية صلة له بأى

نوع من الاكراه وله صدهاء وأصله الثابت فى الأوراق ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى تمتلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فإن تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما مستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضى منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وإذا كان الحكم المطعون فيه قد كشف عن توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعنين الثانى والثالث وقد ساق لاثباته قبلهما من الادلة والقرائن ما يكفى لتحقيقه قانوناً . ومن ثم فإن نعى الطاعنين فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة بها على الطاعنين — وهى الاشغال الشاقة المؤبدة — تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجرد من أى ظروف مشددة فإنه لا يكون للطاعنين الثانى والثالث مصلحة فيما يثيراه من فساد الحكم فى استظهار ظرف سبق الاصرار . لما كان ذلك وكان لمأمور الضبط القضائى عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه ، وكان الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلاً ليقول كلمته تسليماً بها أو دحضاً لها ، وكان البين من مطالعة الأوراق والمفردات المضمومة أن الحادث وقع فى الاختصاص المكانى للشاهد الأول الذى تحرر عنه وإذا كشفت تحرياتة عن أن مرتكبى الحادث هم الطاعنين والحادث الذين اعترفوا له بذلك فقد سجل ذلك فى محضر عرضه على النيابة العامة فإن ماينعاه الطاعنون فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة أن الشاهدة زوج الجنى عليه ذكرت فى محضر جمع

الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة أن الاتهام ينحصر في الطاعنة الأولى وزوجها وأولادها فإن اسناد الحكم إلى الشاهدة المذكورة اتهاماً للطاعنة الأولى بقتل المجنى عليه يكون له معينه الصحيح من أقوالها بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة ويكون معنى الطاعنين الأولى والثاني في هذا الخصوص على غير أساس . هذا فضلاً عن أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، وهي غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاءها عليه، فإنه لا على المحكمة أن هي أغفلت من رواية الشاهدة اتهامها زوج الطاعنة الأولى وأولادها وأخذت بما قررت — وهو ماله معينة من الأوراق المضمومة — من اتهامها للطاعنة الأولى بارتكابها الحادث . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعنين على معاينة الشرطة المؤرخه ١٩٨٨/٩/٢٤ فإن ما ينعاه الطاعنان الأولى والثاني بشأنها بفرض صحة قولهما — يكون غير مقبول . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم ومع ذلك فقد أطرح الحكم دفاع الطاعنين الأول والثاني على أن الجثة ليست للمجنى عليه بما يسوغه ومن ثم فإن نعيهما على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعن الثالث بشأن تلفيق الاتهام مردوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لا يستوجب رداً صريحاً من المحكمة اكتفاء بقضائها بالادانة للأسباب السائغة التي استندت اليها . لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى نصها بالآتي : وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة سالفة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود فإن هذا النص صريح في وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم



يُدرجوا في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية — المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الإشارة إليه — على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة وإذا كان ذلك، وكان الطاعن الثالث لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذي طلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج اسماؤهم في قائمة الشهود، فلا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم ويضحي تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذ ما اتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وإذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر علاقة السببية بين اصابات المجنى عليه التي أورد تفاصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وافعال اعطاء المادة المهدته والضرب والقاء التراب على المجنى عليه التي قارفها الطاعنون وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه تتفق مع التصوير من اعطائه مادة مهدته ثم ضربه على رأسه بالجاروف ثم كتم نفسه بالقاء التراب عليه فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن الثالث من قصور في هذا الصدد أما ما يثيره الطاعن في خصوص اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية مع أنه بنى على الترجيح لا القطع ففضلاً عن أن الطبيب الشرعي قد قطع بذلك في تقريره فهو مردود بأن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ابدت ذلك عندها واكدته لديها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديداً. لما كان ذلك؛

وكان من المقرر أن المعاينة التي تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم وإذا هي رأت لذلك موجبا، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينه من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة الأخرى. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثالث في هذا الخصوص يكون في غير محله لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

---

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى نواب رئيس المحكمة وفرغلى زناى .

( ٣٦ )

### الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) مواد مخدرة . تفتيش (إذن التفتيش . إصداره) . استدالات . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل) . حكم (تسبيه . تسبب غير معيب) . دفع (الدفع بطلان إذن التفتيش) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

مجرد الخطأ فى ذكر أسم الشارع الذى يقع به مسكن الطاعن فى محضر التحريات لا يقطع بذاته فى عدم جدية ماتضمنه من تحرر .

خلو اذن التفتيش من بيان من الطاعن أو مهنته أو عمله . غير قادح فى جدية التحريات مادام هو الشخص المقصود بالاذن .

(٢) نقض (أسباب الطعن . تحديدها . مالا يقبل منها) .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً .

(٣) حكم (تسبيه . تسبب غير معيب) . اثبات (بوجه عام) (شهود) .

محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل) .

عدم تقيد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق .

إمساك الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له . لا ينال من سلامة أقواله .

تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد . لا يعيبه .



(٤) مواد مخدرة . عقوبة . ظروف مخففة . قصد جنائي . نقض (حالات الطعن . الخطأ في القانون) .

العقوبة المقررة لاحتراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعااطي أو الاستعمال الشخصي . هي الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائتي ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

اعمال المادتين ١٧ عقوبات ، ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أثره ؟

(٥) نقض (حالات الطعن الخطأ في القانون) ، (نظر الطعن والحكم فيه) . عقوبة (غرامة) ، (تطبيقها) .

ادانة الطاعن بجرime احتراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعااطي أو الاستعمال الشخصي واعمال المادة ١٧ عقوبات في حقه وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة عليه . خطأ في القانون . يوجب تصحيحه أساس ذلك ؟

قضاء الحكم المطعون فيه بغرامة تقل عن الغرامة الواجبة التطبيق على الجريمة التي دين الطاعن بها . لاسيلا لتصحيح هذا الخطأ . علة ذلك ؟

(٦) مواد مخدرة . مصادرة . عقوبة (العقوبة التكميلية) . نقض (حالات الطعن . الخطأ في القانون) . نظام عام .

اغفال الحكم المطعون فيه القضاء بمصادرة المخدر المضبوط . لايجيز لمحكمة النقض التصدي لتصحيحه . أساس ذلك ؟

مصادرة المخدر المضبوط . يقتضيه النظام العام . علة ذلك ؟

وجوب المصادرة ادارياً كتدبير وقائي وجوبي .

من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وافرت النية على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متجه لها أصلها الثابت في الأوراق . وكان مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات بفرض حصوله — لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر ، مادام أن السكن الذي اتجه اليه مجرى التحريات وأجرى ضبط الطاعن به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش . كما أن خلوه من بيان سنه أو مهنته أو عمله لا يقدح في جديتها مادام أنه الشخص المقصود بالتحري و بالتفتيش ، وكان الحكم قد أفصح بما أورده في مدوناته عن اطمئنانه أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات وهو المقصود في الاذن الصادر بالتفتيش ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير اساس .

٢ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحددأ ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي ساقه تدليلاً على عدم صحة ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات ومحاضر التحقيق والتفتت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه ، بل أرسل القول ارسالاً مما لا يمكن معه مراقبه ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد أو لم يتناوله ، وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الاصل رداً بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للدلالة التي أوردتها المحكمة في حكمها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٣ - من المقرر أن الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهاده وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه طالما أن له مأخذه الصحيح في الأوراق . كما أن سكوت الضابط عن الاداء باسماء

أفراد القوة المصاحبه له لاينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل فى الدعوى ، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه ما يخالف القانون وينحل نعى الطاعن فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، فإن الطعن — فى حدود الاسباب التى بنى عليها — يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ادانه الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر « حشيش » بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق وأعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات، ثم قضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه عشرة الاف جنيه . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقرره لهذه الجريمة هى الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة لاتقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ، وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدله بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لايجوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقرره للجريمة . فاذا كانت العقوبة هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدد المحكوم بها عن ست سنوات . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إلى عقوبة السجن الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ست سنوات بالاضافة إلى عقوبتى الغرامة التى لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه والمصادره اللتين يجب الحكم بهما . لما هو مقرر من أن هاتين المادتين إنما تجوزان تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاء ، وكذلك فان مؤداهما أنه وان كان النزول بالعقوبة المقرره للجريمة إلى



العقوبة التي اباح المشرع النزول اليها جوازها ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مارأت أخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقاً لنصيهما إلا توقع العقوبة إلا على الاساس الوارد فيهما باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

٥ - لما كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي وذكرت في حكمها انها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة وهى العقوبة المقرره لهذه الجريمة طبقاً للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة الاشغال الشاقة إلى عقوبة السجن بالاضافة إلى عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه والمصادره .

لما كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون. مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ست سنوات — بدلاً من الاشغال الشاقة — بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها وهى وإن كانت تقل عن الغرامة الواجبه التطبيق على الجريمة التي دين الطاعن بها ، إلا أنه لما كانت النيابة العامة لم تطعن فى هذا الحكم بطريق النقض بل طعن فيه المحكوم عليه وحده . فانه لاسبيل إلى تصحيح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه طبقاً للاصل المقرر فى المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٦ - إنه وإن أخطأ الحكم المطعون فيه حين لم يقض فى منطوقه بمصادرة المخدر المضبوط ، مما لا يجوز لهذه المحكمة من تلقاء نفسها التصدى لتصحيحه طبقاً للمادة ٣٥ فقرة ثانية من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم ، الامر المتبقى فى هذه الدعوى ، إلا أنه لما كانت مصادرة هذا

المخدر يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وغير مشروع حيازته ، فإنه من المتعين أن يصادر ادارياً كتدبير وقائي وجوبى لامفر من اتخاذه من مواجهة الكافة دفعا للضرر ودفعاً للخطر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنابات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتهريمه عشرة آلاف جنيه عما أسند اليه باعتبار أن الاحراز مجرد من أى قصد من القصد .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد الخاصة قد شابه البطلان في الاجراءات والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية . بدلالة خطأ من أجراها في عنوان مسكن الطاعن . فضلا عن خلوها من بيانات كافية عن المتهم مشتمله منه ومهنته وعمله . بيد أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يصلح رداً ، كما لم يعرض لدفاعه في شأن عدم صحة ما جاء في محضر جمع الاستدلالات ومحاضر

التحقيق خاصة ما يتعلق بمدى صحة الدليل، وأخيراً فقد عول في ادانته على أقوال الضابط وحده وحجب دون مبرر رجال القوه المرافقه له عن الشهاده . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعه الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، عرض للدفع بطلان اذن التفتيش لايتناه على تحريات غير جدية خلعت عن بيان صناعه الطاعن وسكنه وأطرحه بقوله « وحيث إنه عن الدفع المبدى من محامى المتهم بطلان اذن التفتيش لعدم استناده إلى تحريات جدية فهو مردود ، ذلك أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة مقتنعه بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وتقر النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن . . . ذلك أن الضابط أورد بمحضر تحرياته أن المتهم يقوم بمزاولة نشاطه غير المشروع فى الاتجار بالمواد المخدرة متخذاً من مسكنه مكاناً لاختفاء جزء من تجارته فاستصدر اذن النيابة العامة وتوجه وقوه من الشرطه السريين وحال أن المتهم يهم بالخروج من مسكنه قام بضبطه وبتفتيشه عشر على مخدر الحشيش بالجيب الاعلى لبدلته الصيفيه التي كان يرتديها وأقر له المتهم باحرازه له . . . . . ولا يقدح من الأمر اغفال صناعة المتهم، إذ تبين اغفاله لاسرع بطلان الاذن لعدم جدية التحريات وهذا بالاضافة إلى أن التحريات قد تضمنت عنوان وسكن المتهم تحديداً ومن ثم بات الدفع جديراً بالقضاء برفضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن . فلا



معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق . وكان مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات بفرض حصوله — لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر ، مادام أن السكن الذي اتجه اليه مجرى التحريات وأجرى ضبط الطاعن به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش . كما أن خلوه من بيان سنه أو مهنته أو عمله لا يقدح في جديتها مادام أنه الشخص المقصود بالتحري و بالتفتيش ، وكان الحكم قد أفصح بما أورده في مدوناته عن اطمئنانه أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات وهو المقصود في الاذن الصادر بالتفتيش ، فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحددأ ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي ساقه تدليلاً على عدم صحة ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات ومحضر التحقيق والتفتت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه ، بل أرسل القول ارسالاً مما لا يمكن معه مراقبه ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد أو لم يتناوله ، وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الاصل رداً بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهاده وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه طالما أن له مأخذه الصحيح في الأوراق . كما أن سكوت الضابط عن الإدلاء باسماء أفراد القوة المصاحبه له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى ، فان تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه ما يخالف القانون وينحل نعي الطاعن في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، فإن الطعن

- فى حدود الاسباب التى بنى عليها - يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ادائه الطاعن بجرمة احراز جوهر مخدر « حشيش » بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق واعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات، ثم قضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه عشرة الاف جنيه . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقرره لهذه الجريمة هى الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه ومصادره المخدر المضبوط ، وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدله بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . فاذا كانت العقوبة هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إلى عقوبة السجن الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ست سنوات بالاضافة إلى عقوبتى الغرامة التى لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه والمصادرة اللتين يجب الحكم بهما . لما هو مقرر من أن هاتين المادتين إنما تجوزان تبديل العقوبات المقررة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاء ، وكذلك فإن مؤداهما أنه وإن كان النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التى اباح المشرع النزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مارأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً لنصيهما إلا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فيهما باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجرمة احراز جوهر

مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة وهي العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة الاشغال الشاقة إلى عقوبة السجن بالاضافة إلى عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائتي ألف جنيه والمصادره ولما كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون. مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ست سنوات — بدلاً من الاشغال الشاقة — بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها ، وهي إن كانت تقل عن الغرامة الواجبه التطبيق على الجريمة التي دين الطاعن بها ، إلا أنه لما كانت النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض بل طعن فيه المحكوم عليه وحده . فانه لاسبيل إلى تصحيح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه طبقاً للاصل المقرر في المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . وجدير بالاشارة إنه وإن أخطأ الحكم المطعون فيه حين لم يقض في منطوقه بمصادرة المخدر المضبوط ، مما لا يجوز لهذه المحكمة من تلقاء نفسها التصدي لتصحيحه طبقاً للمادة ٣٥ فقرة ثانية من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم ، الامر المنتفى في هذه الدعوى، إلا أنه لما كانت مصادرة هذا المخدر يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وغير مشروع حيازته ، فإنه من المتعين أن يصادر ادارياً كتدبير وقائي وجوبى لامفر من اتخاذه من مواجهة الكافة دفعاً للضرر ودفعاً للخطر .



## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبدالرحيم وسمير أنيس وفتحى الصباغ نواب رئيس المحكمة وعاطف عبد السميع.

( ٣٧ )

### الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ القضائية

(١) اسباب الاباحة وموانع العقاب «دفاع شرعى». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى». ضرب الفضى إلى موت . حكم «تسببه . تسبب غير معيب». نقض «اسباب الطعن مالا يقبل منها» .

تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاءها . موضوعى . الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء . بالحيلولة بين من يباشره . وبين الاستمرار فيه . مثال لتسبب سائق على انتفاء حالة الدفاع الشرعى فى جريمة ضرب أفضى إلى موت .

(٢) اسباب الاباحة وموانع العقاب «دفاع شرعى». دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» نقض «اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى . لا يكون إلا بعد نشوء الحق فيه وقيامه .

(٣) ضرب الفضى إلى موت . جريمة «أركانها» . قصد جنائى . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن مالا يقبل منها» .

جريمة احداث المروح عمداً . عدم تطلبها غير القصد الجنائى العام .

الجدل فى توافر نية الايذاء العمدى . موضوعى .

(٤) عقوبة «تطبيقها» «العقوبة المبررة» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير العقوبة» . نقض «اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعى .

انزال الحكم بالطاعن عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دين بها . المجادلة فى ذلك غير مقبولة .

١ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حاله الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع وغيره - وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم من أن الطاعن لم يكن فى حاله دفاع شرعى عن النفس أو عن الغير بل كان معتدبا حين اطلق المقتول النارى صوب المجنى عليه كان قاصداً الانتقام من الاخير لادفع اعتداء وقع عليه أو على نجله - صحيحا فى القانون ومن شأنه أن يؤدى إلى مارتبه عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٢ - المقرر قانوناً أن البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشؤ الحق وقيامه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - المقرر قانوناً أن جريمة احداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولما كانت المحكمة قد عرضت لتوافر القصد الجنائى لجريمة الضرب المفضى إلى الموت وعلى نحو ما سلف بيانه فليس عليها من بعد أن تناقش ما تمسك به الدفاع من أن الطاعن لم يقصد الايذاء العمدى عندما أطلق العيار النارى على المجنى عليه الذى اصيب خطأ بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التى أوردها ونحل جدل الطاعن فى توافر نية الايذاء العمدى إلى

جدل موضوعى فى تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٤ - أن تقدير العقوبة فى الحدود المقرره قانوناً وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب دون أن تسأل حساباً عن الاسباب التى من اجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته . وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقرره قانوناً للجريمة التى دانه بها فإن مجادلته فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : - قتل ..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح نارى كان يحمله قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته . ثانياً : - احرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن « فرد رصاص » ثالثاً : - احرز بغير ترخيص ذخائر « طلقة واحدة » مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو احرازه . واحالته إلى محكمة جنايات بنى سويف لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١ عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/أ - ب ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين باعتبار أن التهمة الاولى ضرب أفضى إلى الموت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .....



## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم اطرح دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نجله الذى كان فى مشاجره مع المجنى عليه بما لا يسوغ اطراحه وأغفل دفاعه القائم على أن الواقعة لاتعدو أن تكون تجاوز فى حالة الدفاع الشرعى فى حقه وبانتفاء نية الايذاء العمدى لدى الطاعن واخيراً فإن الحكم قضى باقصى العقوبة المقرره للجريمة التى دان الطاعن بها رغم كبر سنه والصلح بينه وبين أسرة المجنى عليه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن المبني على أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن ابنائه واطرحه فى قوله : وحيث إنه يشترط فى الدفاع أن يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم إلى دفعه حالاً وشيك الوقوع فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لهذا الحق وجود لان الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى فإذا كان الثابت للمحكمة من صوره الواقعة التى استقرت فى عقيدتها واطمأنت اليها وخلصت اليها من أقوال شهود الاثبات والتى أدلوا بها فى تحقيقات النيابة أن المجنى عليه . . . . . كان فى شجار مع نجل المتهم . . . . . تطور أمره إلى تماسك بينهما ثم أقدم المتهم واطلق عياراً نارياً صوب المجنى عليه محدثاً اصابته ولاذ بالفرار — ومن ثم فإن اطلاق المتهم المقدوف النارى على المجنى عليه . . . . . كان بغير مبرر إذ لم يكن من خطر عليه من جانب المجنى عليه ومن ثم لم يكن المتهم حين اطلاق المقدوف النارى على الاخير فى حالة دفاع شرعى عن النفس، وإنما كان مسلكه فى ذلك

اعتداءً أو انتقاماً — يضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك ايضاً اعتداء على نجله يرد دفعه بمثل هذا المسلك الذى اتاه ومن ثم فإن الدفع يقام حالة الدفاع الشرعى يكون على غير أساس من الواقع وصحيح القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر إن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلاً على المدافع وغيره — وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم من أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو عن الغير بل كان معتدياً حين اطلق المزدوف النارى صوب المجنى عليه كان قاصداً الانتقام من الاخير لادفع اعتداء وقع عليه أو على نجله — صحيحاً فى القانون ومن شأنه أن تؤدى إلى مارتبه عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت المحكمة — على ما سلف بيانه — قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون هناك وجه لما يشكو منه المتهم من عدم بحثها فى أمر تجاوز حق الدفاع الشرعى إذ التجاوز لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت ولما هو مقرر قانوناً من أن البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنفى قصد القتل العمد لدى الطاعن واثبت توافر القصد الجنائى لجرمة الضرب المفضى إلى الموت فى حقه بقوله : وحيث إن المحكمة لاتساير النيابة العامة فيما ذهبت اليه من أن المتهم كان متنبهاً من اعتدائه قتل المجنى عليه ذلك أن المستفاد من ظروف الحادث وملابساته انتفاء نية القتل فى حق المتهم إذ الثابت أن الحادث لا يعد وأن يكون شجاراً وقع لوقته بين نجلى المتهم ونجل المجنى عليه وافراد من عائلة الطرفين بسبب ترك المواشى المملوكة للآخرين ترعى فى الأرض

الزراعية الخاصة بالطرف الاول تطور أمره إلى شجار بينهما وتماسك المجنى عليه ولجل المتهم ..... ويؤيد هذا النظر أن الأوراق والتحقيقات لم تكشف عن واقع يدعو المتهم إلى قتل المجنى عليه بل أكثر من ذلك فإن الأوراق والتحقيقات لم تستظهر دليلاً على قيام خلاف سابق أو ضغينة بينهما تدعو للقتل ولو كان المتهم في نيته القتل لاعد للامر عدته من اختيار الوقت المناسب لارتكاب الجريمة وقام بموالة اطلاق الاعيرة النارية صوبه — لعدم وجود المانع الذي يحول دون ذلك بل الواقع عكس ذلك إذ أن المتهم عقب اطلاقه العيار الاوحد لاذ بالفرار ومعه أولاده الامر الذي يكشف بوضوح أن نية القتل غير متوافره وخلو الأوراق مما يجزم بأن المتهم قصد ازهاق روح المجنى عليه ومن ثم متى كان القدر المتيقن في حق المتهم هو تعمد المساس بسلامة جسم المجنى عليه فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت مباشرة إلى موته ومن ثم فإن المحكمة تعطى الواقعة وصفها القانون الصحيح على نحو ما استقرت في عقيدتها باعتبارها ضرب افضى إلى موت لما كان ذلك وكان من المقرر قانوناً أن جريمة احداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولما كانت المحكمة قد عرضت لتوافر القصد الجنائي لجريمة الضرب المفضى إلى الموت وعلى نحو ما سلف بيانه فليس عليها من بعد أن تناقش ما تمسك به الدفاع من أن الطاعن لم يقصد الايذاء العمدى عندما أطلق العيار النارى على المجنى عليه الذى اصيب خطأ بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التى أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية الايذاء العمدى إلى جدل موضوعى في تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من القضاء عليه باقصى العقوبة المقرره لجريمة الضرب المفضى إلى الموت رغم كبر سنه وقيام الصلح بينه وبين اسره المجنى عليه مردود بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة في



الحدود المقرره قانوناً وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب دون أن تسأل حساباً عن الاسباب التي من اجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته . وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقرره قانوناً للجريمة التي دانه بها فإن مجادلته فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبد الله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ٣٨ )

### الطعن رقم ٥١٠٤ لسنة ٦٢ القضائية

دفاع ( الاخلال بحق الدفاع . مايو فره . . محاماه . اجراءات ( اجراءات المحاكمة . . نقض ( اسباب الطعن . ما قبل منها . .

قيام محام واحد بالمرافعة عن جميع المتهمين . مع تعويل المحكمة فى قضائها على أقوال أحدهم كشاهد اثبات ضد باقى المتهمين . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك .

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محامياً واحداً تولى الدفاع عن الطاعنين السبعة ، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أورد أقوال الطاعن السابع ضمن الأدلة التى عول عليها فى قضائه بالادانة ، كما حصل مؤدى أقواله بما مفاده أن الطاعنين الستة الأول قد طلبوا منه توصيلهم إلى بلدة ميدوم ، وعند تلاقى طريق ميدوم بالطريق السريع أجبروه على الوقوف بعرض الطريق ، وعند قدوم سيارة المجنى عليهما اضطرت إلى التوقف ، فنزل الطاعنون الأربعة الأول وتعدوا على المجنى عليهما على نحو ما قرر به شهود الاثبات من أن التعدى كان بأسلحة بيضاء ( مطاوى ومناجل ) كانوا يحملونها وأن الطاعنين الآخرين كانوا يشدان من أزهرم ويراقبان الطريق ، مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر الطاعن السابع شاهد اثبات ضد باقى الطاعنين ، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم ، الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الستة الأول عن دفاع الطاعن السابع ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً على الرغم من قيام هذا التعارض ، فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا ..... عمداً مع سبق  
الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعد لذلك اسلحه بيضاء  
(مطاوى ومناجل) واعترضوا طريقه الذى ايقنوا مروره به سلفاً وما أن ظفروا به  
حتى قام المتهمون من الأول إلى الرابع بطعنه بالآلات سالفة البيان بينما كان باقى  
المتهمين على مسرح الجريمة يشدون من أزهرهم قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به  
الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد أقرنت هذه  
الجناية بجناية أخرى وهى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل  
..... عمداً مع سبق الاصرار والترصد على النحو الوارد بالوصف  
سالف الذكر بأن قام المتهم الرابع بطعنه بمطواه فى اماكن متفرقة من جسده قاصدين  
من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وأوقف أثر الجريمة  
لسبب لادخل لأرادتهم فيه هو مداركته بالعلاج واحالتهم إلى محكمة جنايات بنى  
سويف لمحاكمتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة  
قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤/٢ من قانون  
العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبه كل منهم بالأشغال الشاقة  
المؤبدة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل  
العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترن بالشروع فى القتل، قد شابه بطلان فى  
الاجراءات أثر فيه ، ذلك بأن محامياً واحداً تولى الدفاع عنهم جميعاً على الرغم من



تعارض المصلحة فيما بينهم، إذ عول الحكم المطعون فيه — من بين ما عول عليه في قضائه — على ما قرره الطاعن السابع في حق باقى الطاعنين، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عنه محام آخر، وذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محامياً واحداً تولى الدفاع عن الطاعنين السبعة، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أورد أقوال الطاعن السابع ضمن الأدلة التى عول عليها فى قضائه بالادانة، كما حصل مؤدى أقواله بما مفاده أن الطاعنين الستة الأول قد طلبوا منه توصيلهم إلى بلدة ميدوم، وعند تلاقى طريق ميدوم بالطريق السريع أجبروه على الوقوف بعرض الطريق، وعند قدوم سيارة المجنى عليهما اضطرت إلى التوقف، فنزل الطاعنون الأربعة الأول وتعدوا على المجنى عليهما على نحو ما قرر به شهود الاثبات من أن التعدى كان بأسلحة بيضاء «مطاوى ومناجل» كانوا يحملونها وأن الطاعنين الآخرين كانوا يشدان من أزهرهم ويراقدان الطريق، مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر الطاعن السابع شاهد اثبات ضد باقى الطاعنين، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم، الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الستة الأول عن دفاع الطاعن السابع، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً على الرغم من قيام هذا التعارض، فأنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة، وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم وولفيق الدمشان وهدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وطه سيد قاسم.

( ٣٩ )

### الطعن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) البات «بوجه عام». سب وقذف. محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل».

حق محكمة الموضوع في استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى. خضوعه لمراقبة محكمة النقض. علة ذلك؟

(٢) سب وقذف. حكم «تسبيه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

تقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع. موضوعي. مثال لتسبيب سائق.

(٣) مسئولية جنائية. فاعل أصلي. اشتراك. عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره. إلا أن يكون قد ساهم في الجريمة فاعلاً أو شريكاً.  
(٤) مسئولية جنائية. وكالة. محاماه.

الموكل هو الذي يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابه مذكره دفاعه. أثر ذلك؟

١ - من المقرر إن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى وللمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح.

٢ - من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه ، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان ما ساقه الحكم فى مدوناته سالفه البيان - من استخلاصه لوقائع القذف والسب وتقديره لماورد بصحيفه استئناف الدعوى المستعجلة من عبارات على أنها تعد قذفاً وسباً وليست من مستلزمات الدفاع فى تلك الدعوى - سائفاً وصحيفاً ومتفقاً مع صحيح القانون وكافياً بالتالى فى استظهار عناصر جرميتى القذف والسب اللتين دان بهما الطاعن وأدله ثبوتهما فى حقه وهو ماينفى عن الحكم قالة القصور فى التسبب ودعوى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

٣ - من المقرر أن عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون من ساهم فى القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً .

٤ - من المقرر أيضاً أنه وان كان الموكل لا يكتب للمحامى صحيفة استئنافه التى تضمنت وقائع القذف إلا انه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه الصحيفة التى يبد وعمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الاساس ولا يمكن أن يقال أن المحامى يتدع الوقائع فيها ، ومن ثم فلا يلزم لمساءلة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع عليها بنفسه أو أن يقوم الدليل على أنه املاها على محاميه ومن ثم تندفع عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد .

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة الجيزة - ضد الطاعن - بوصف أنه قام بسبه وقذفه بصحيفه استئناف الحكم رقم ٠٠٠٠ لسنة ٨٦ مستعجل الجيزة والمستأنف بالعريضة رقم ٠٠٠٠٠ لسنة ١٩٨٦ مستأنف



مستعجل الجيزه . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لمخالفه الاجراءات وقبولها وبحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها وبأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائه جنية والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى القذف والسب التى دان بهما الطاعن أورد على ثبوتهما فى حقه قوله ( وحيث إنه فى مجال الاسناد وباستعراض العبارات الواردة بصحيفة الاستئناف ٩٠٥ لسنة ١٩٨٦ مستأنف مستعجل الجيزه ففى تلك العبارات مانسب إلى المدعى المدنى افعال لوصحت لوجب عقابه واحتقاره بين الناس إذ يستفاد منها أنه على اتصال بالمحكمة ويتدخل فى اعمال القضاء ويسعى إلى القضاء للاستفادة من سعيه ، وأنه كاذب ويتحل شخصية مستشار فى حين أنه مستشار سابق باداره قضايا الحكومة وهو الامر الذى يشكل فى حق المتهم جريمتى القذف والسب عملاً بمواد الاتهام ولا يحول دون ذلك ما جاء بنص المادة ٣٠٩ عقوبات إذ أن ما جاء بالصحيفة يخرج عن مستلزمات حق الدفاع مما يتعين معه عقابه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج ) . وإذا كان ذلك وكان من المقرر إن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى والمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج

القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . . . . . وإذا كان من المقرر أيضاً إن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس التطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه ، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان ما ساقه الحكم في مدوناته سالفه البيان — من استخلاصه لوقائع القذف والسب وتقديره لما ورد بصحيفه استئناف الدعوى المستعجلة من عبارات على أنها تعد قذفاً وسباً وليست من مستلزمات الدفاع في تلك الدعوى — سائناً وصحيحاً ومتفقاً مع صحيح القانون وكافياً بالتالي في استظهار عناصر جريمتي القذف والسب اللتين دان بهما الطاعن وادله ثبوتهما في حقه وهو ما ينفي عن الحكم حالة القصور في التسبب ودعوى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون من ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً وكان من المقرر أيضاً انه وأن كان الموكل لا يكتب للمحامى صحيفة استئنافه التي تضمنت وقائع القذف إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه الصحيفة التي بيد وعمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال أن المحامى يتدعّ الوقائع فيها ، ومن ثم فلا يلزم لمساءلة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع عليها بنفسه أو أن يقوم الدليل على أنه أملاها على محاميه ومن ثم تندفع عن الحكم حالة الخطأ في الاسناد . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس مما يفصح عن عدم قبوله وتعين التقرير بذلك مع مصادره الكفاله ، والزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووليق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة ومصطفى عبد الحميد .

( ٤٠ )

### الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) مواد مخدرة . تفتيش «إذن التفتيش اصداره» . محكمة الموضوع .  
«سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض .  
«أسباب الطعن» . مالا يقبل منها .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادله فيه  
أمام النقض .

(٢) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش «إذن التفتيش» «بياناته» . نقض  
«أسباب الطعن» . مالا يقبل منها .

تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب اذن التفتيش . غير  
لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم .  
مجرد الخطأ في بيان محل اقامه المتهم . لاينال بذاته من جدية التحريات .

(٣) مأمورو الضبط القضائي . استدلالات . اجراءات «اجراءات المحاكمة» .  
عدم الافصاح عن شخصية المرشد من مأمور الضبط القضائي . لايعيب الاجراءات .

(٤) دفع «الدفع بطلان التفتيش» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير  
الدليل» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل  
منها .

الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع  
الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رداً عليه .



(٥) تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» . نيابة عامة .

التفتيش الذى تجر به النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه . شرط صحته ؟

(٦) تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» . محكمة الموضوع «سلطتها فى

تقدير الدليل» . مواد مخدرة . نيابة عامة . حكم «تسبيبه . تسبب غير معيب» .  
نقض أسباب الطعن . مالا يقبل منها .

صدور الاذن بالتفتيش استناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهم يحوز مواد مخدرة .  
الادعاء بأن الاذن صدر عن جريمه مستقبليه . غير صحيح .

(٧) اختصاص . تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» .

الاختصاص باصدار إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان  
الذى يضبط فيه . المادة ٢١٧ اجراءات .

(٨) مأمورو الضبط القضائى . تفتيش «التفتيش بإذن» «تنفيذه» .

طريقه تنفيذ إذن التفتيش . موكله إلى مأمور الضبط المأذون له .  
تكليف المأذون له أحد زملائه بوزن المخدر المضبوط بإحدى الصيدليات . لا عيب .

(٩) البات «خبره» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» . حكم

«تسبيبه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التى  
انتهى اليها . عدم جواز مجادلتها فيه .

حق المحكمة فى الالتفات عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان .

(١٠) دفع «الدفع بتلفيق التهمة» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير

الدليل» . حكم «تسبيبه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل  
منها» .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى .

المدل الموضوعى . لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

(١١) مواد مخدرة . جريمة « اركانها » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تمام جريمه إحراز المخدرات . بوجود المخدر فى حوزة محرزه مهما صغر مقدارها أو كان دون الوزن .

(١٢) دفع « الدفع بالتزوير » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره « محكمة الموضوع » سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الدفع بالتزوير . من وسائل الدفاع الموضوعية . تقديره . موضوعى . طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . غير ملزم للمحكمة . طالما استخلصت عدم الحاجة إليه .

(١٣) البات « شهود » . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » . طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقه . هى فى حل من صرف النظر عن سماعه .

(١٤) مواد مخدرة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

عدم التزام المحكمة بطلب ضم ملف السياره . مادام الهدف منه إثارة الشبهه فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها . أساس ذلك ؟

(١٥) مأمورو الضبط القضائى . استدالات . اجراءات « اجراءات التحقيق » .

بقاء شخصية المرشد غير معروفه وعدم افصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الاجراءات .

(١٦) مواد مخدرة . حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » .

الخطأ فى الاسناد . لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

(١٧) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة « اركانها » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعه مادية يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع .

(١٨) اثبات « بوجه عام » . تفتيش « التفتيش بإذن » . قصد جنائي . مواد مخدرة . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل وفي تجزئته .

أخذ المحكمة بأقوال الضابط مسوغاً للإذن بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(١٩) وصف التهمة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . مواد مخدرة . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تعيين الحكم تاريخ الجريمة . ليس تغييراً في التهمة ولا تعديلاً لوصفها مما يقتضي تنبيه الدفاع .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى ما سلف بيانه - بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - ان القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الاشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفه سابقة بهم على أن يتعين فيما يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطه العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات وكان مجرد



الخطأ في بيان محل اقامه المتهم — بفرض حصول ذلك — لا يقطع بذاته في عدم جديده التحرى .

٣ - لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذى اختاره لمعاونته فى مهنته .

٤ - من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى فإنه يكفى للرد عليه اطمئنان محكمة الموضوع إلى وقوع الضبط بناء على الاذن أخذاً بالادلة التى أوردتها .

٥ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة .

٦ - لما كان الواضح من مدونات الحكم — أن الجريمة التى دان الطاعن بها كانت قد وقعت بالفعل حين اصدرت النيابة العامة الاذن بالضبط والتفتيش بدلالة ما نقله الحكم من محضر التحريات من أن الطاعن يحرز بالفعل المخدر، فإن ما استخلصه الحكم من أن الاذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة يكون استخلاصاً سائغاً، ويكون منعاه فى هذا الشأن على غير سند .

٧ - لما كان الطاعن يسلم فى طعنه بأن الاذن بالضبط والتفتيش صدر من وكيل نيابة مخدرات القاهرة، وكان الحكم قد أفصح — على ماسلفه بيانه عن اقتناعه بأن للطاعن محل اقامة بدائرة محافظة القاهرة، فإن الاذن بالضبط والتفتيش والذى صدر بضبط وتفتيش الطاعن المذكور يكون قد صدر مما يملك ولايه اصدره

ذلك لان الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد ايضاً بمحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون لا اساس له .

٨ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأذوناً به قانوناً يقترح أن يكون متروكه لرأى القائم به ، ومن ثم فلا تثريب على الضابط إن هو رأى فى سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد زملائه بوزن المضبوط باحدى الصيدليات ، ومن ثم فلا يعيب الاجراءات - فى الدعوى المطروحة - أن العقيد ..... المأذون له بالضبط والتفتيش عهد إلى زميله الرئد ..... بوزن المخدر المضبوط باحدى الصيدليات .

٩ - لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المخدر الذى جرى ضبطه هو الذى جرى وزنه ثم تحريره وارسال عينة منه للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى التفتت عن دفع الطاعن بىطلان الدليل المستمد من المخدر المضبوط ومن تحليله بعد أن انفرد الرائد ..... بوزنه قبل تحريره مادام أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

١٠ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفع الموضوعية التى لاتستأهل بحسب الاصل رداً صريحاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الادلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الاخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها . ومن ثم فان مايشيره الطاعن فى شأن عدم ارتكاب الجريمة وتلفيقها له يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للاسباب السائغة التى أوردتها مما لايقبل معه اثارته أمام محكمة النقض .

١١ - من المقرر أن جريمة احراز المخدرات تتم بوجودها في حوزة محرزها مهما صغر مقدارها أو كانت دون الوزن .

١٢ - من المقرر أن الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم باجابه لأن الاصل أن المحكمة لها كامل السلطه في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا يلزم المحكمة بالاستجابه اليه طالما قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى عدم الحاجة اليه ، وهي متى انتهت إلى رأى معين واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك .

١٣ - ولما كان الطاعن يستهدف بطلبه نفي التهمة عنه ، سواء قصد بطلبه الشهادة الصادرة من الصيدلية بميعاد غلقها أم قصد شهادتها بوزن المخدر ومن قام بهذا الوزن كما يذكر في طعنه ، وكانت المحكمة قد فطنت إلى ذلك فاشارت في ردها على طلبه — على السياق المتقدم — إلى أن الطاعن لو كان جادا في طلبه لأعلن صاحب الصيدلية المنسوب لها هاتين الشهادتين ضمن شهود النفي الذين احضرهم بجلسات المرافعة والذين استمعت المحكمة إلى شهادتهم ، وكان ما قالته المحكمة مما يجعلها في حل من صرف النظر عن سماع الشاهد الذي يشير إليه الطاعن إذا رأت هي من جانبها أن حضوره لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

١٤ - من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهه في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة باجابه ، وكان الثابت من أسباب الطعن أن طلب ضم ملف السياره — سألغة البيان — والمبدى بجلسة المحاكمة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة وإنما الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهه في ادلة



الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ، فضلاً ، عن أن الحكم رد على هذا الطلب رداً كافياً وسائفاً وافصح في رده — على السياق المتقدم عن أن هذا الطلب غير منتج في الدعوى ومن ثم فلا على المحكمة أن هي اعرضت عنه والتفتت عن اجابته ويكون ما يثيره الطاعن في اسباب طعنه في هذا الخصوص غير قويم .

١٥ - من المقرر أنه لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد — إن وجد — غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهنته .

١٦ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

١٧ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيّمها على ما يبتجها .

١٨ - للمحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدليل في الدعوى ، وفي تجزئته ، أن ترى في اقوال الضابط مجرى التحريات ما يسوغ الاذن بالتفتيش وما يثبت احراز الطاعن للمخدر ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن يعد ذلك تناقض في حكمها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

١٩ - الاصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّه لا يخرج عن نطاق الواقعة نفسها التي تضمنها أمر الاحالة ، فلا يعيب الحكم بتعين تاريخ الجريمة حسبما يبين من الاوراق والتحقيقات التي أجرتها المحكمة — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — مادام أنه لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي جريمة احراز جوهر مخدر والتي كانت

معروضه على بساط البحث ودارت عليها المرافعة ، ومن ثم فلا تلتزم المحكمة ببيان سبب مثل هذا التعديل أو بلفت نظر الدفاع اليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (هيروين) في غير الاحوال المصرح بها قانوناً واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ٢٤ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً وبتهريمه ثلاثة الاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠٠٠ الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جواهر مخدر «هيروين» بغير قصد من القصد قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في الاسناد والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بىطلان اذن التفتيش لانعدام التحريات التى سبقته بدلالة أن من اجراها لم يجر مراقبه شخصية له وخطأ فى بيان محل إقامته ولم يفصح عن مصدر معلوماته ، كما دفع بىطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور اذن النيابة بها ، وىطلان اذن النيابة — فى هذا الشأن لصدوره عن جريمه محتمله ومستقبله وعدم اختصاص مصدره مكانيا ، الا أن المحكمة ردت على هذه الدفوع بما لا يصلح رداً ورفضتها بغير سبب سائغ ، فضلاً عن أن الحكم لم يتناول الرد على دفعيه بىطلان الدليل المستمد من المسحوق محل الاتهام ومن تحليله ، وبتلفيق الاتهام له ، ولم تجبه المحكمة على طلباته بارسال حرز

المخدر إلى معامل التحليل لاعادة تحليله لبيان نسبة الهيروين والكمية المضبوطة، والطعن بالتزوير في دفتر أحوال الاداره العامة لمكافحة المخدرات، والتصريح له باعلان الصيدلى الذى أجرى وزن المخدر، وضم ملف السيارة التى استقلها الطاعن واعلان المرشد السرى وتكليف ضابط المباحث بالافصاح عن شخصيته، ورد الحكم على هذه الطلبات بما يخالف الثابت بالاوراق وما ساقه الطاعن فى دفاعه، كما أن الحكم استبعد قصد الاتجار لدى الطاعن بما مؤداه تسليمه بدفاع الطاعن وهو ما يخالف ما انتهى اليه قضائه، وعدل تاريخ الواقعة دون بيان سبب ذلك، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدله مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات — العقيد ..... والرائد ..... ومما ثبت من الاطلاع على دفترى أحوال الاداره العامة لمكافحة المخدرات ومما جاء بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى، وهى ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها، وعرض الحكم لدفع الطاعن بىطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه فى قوله «حيث إنه عن الدفع بىطلان اذن النيابة لانعدام التحريات فمردود عليه بأن الثابت للمحكمة من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ..... الساعة ٨ مساء أن محرره قد أثبت فيه اسم المتهم بالكامل ومحل أقامته ..... كما أثبت فيه أن تحرياته قد دلت على احراز المتهم كميته من مخدر الهيروين وأنه سوف يتواجد محرزا المخدر مساء ذات اليوم أمام مستشفى المبره بالمعادى لتسليم المخدر لاحد الاشخاص وهذه البيانات عناصر كافية تمثل تحريات جديده كافيه لتسويغ صدور اذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش وترى المحكمة كفايتها. ومن المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ولا معقب على المحكمة فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع ومن ثم يتعين رفض هذا



الدفع، لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع. ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت — وعلى ما سلف بيانه — بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا يجوز المجادله في ذلك أمام محكمة النقض، وإذا كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبه الاشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفه سابقة بهم عليه أن يتعين فيما يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطه العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات وكان مجرد الخطأ في بيان محل اقامة المتهم — بفرض حصول ذلك — لا يقطع بذاته في عدم جدية التحرى وكان لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفه وأن لا يفصح عنها رجال الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهنته، فان النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بىطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور اذن النيابة وأطرحه في قوله «وحيث إنه عن الدفع بىطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور اذن النيابة فمردود عليه بأنه قول مرسل لادليل عليه في الأوراق ولم يقدم الدفاع أى دليل سوى شاهدى النفى الذين اشهدهما وهما ..... و ..... وكلاهما يعمل في محل المتهم والمحكمة لاتطمئن إلى أقوالهما من أن المتهم ضبط يوم ..... ذلك لانهما لم يشهدا واقعة الضبط وإنما انصبت أقوالهما على أن المتهم خرج من المحل يوم ..... مع شخصين لشراء قماش ولم يعد لمحله في تلك الليله وهذه القالة ليست دليلاً على أن المتهم قبض عليه في ذلك اليوم ومن ثم فان المحكمة تطرح شهادتهما ولا تعول عليها وتطمئن تمام الاطمئنان إلى ما جاء بمحضر الضبط وشهادة شاهدى الاثبات في أن المتهم ضبط محرراً المخدر الساعة ١١ر٣٠ مساء يوم ..... ويتعين رفض هذا الدفع». لما كان

ذلك ، وكان الحكم قد أفصح — على ما سلف بيانه — عن اطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقاً على صدور الاذن به ، استناداً إلى حصول الضبط فى الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ..... ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى فإنه يكفى للرد عليه اطمئنان محكمة الموضوع إلى وقوع الضبط بناء على الاذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بىطلان إذن النيابة لصدوره عن جريمه محتمله ومستقبله وأطرحه فى قوله « وحيث إنه عن الدفع بىطلان إذن النيابة لصدوره عن جريمه محتمله ومستقبله فإنه مردود عليه بأن الثابت من مطالعة محضر التحريات أن الضابط ..... أثبت فيه أن تحرياته السريه دلت على أن المتهم له نشاط كبير فى الاتجار وترويج ماده الهيروين وأن لديه حالياً كمية كبيرة من الهيروين يقوم بتوزيعها على عملائه من تجار المخدرات كما أكدت التحريات أن المتهم يقوم بتسليم عملائه كمية من الهيروين بجوار مستشفى المبره بالمعادى وهذا الذى اثبتته الضابط فى محضر التحريات يقطع فى احراز المتهم للمخدر قبل استصدار الاذن بعباره واضحة لابس فيها ولا غموض أى يقطع بوقوع جريمة الاحراز وقيامها فى حق المتهم قبل صدور الاذن أما واقعة قيام المتهم بتسليم المخدر لأحد عملائه أمام المستشفى فهى التى تعتبر لاحقه على صدور الاذن وهذه الواقعة مستقلة تماماً عن جريمة الاحراز ولا تنفى وقوع تمام جريمه احراز المتهم للمخدر قبل صدور اذن النيابة ومن ثم يكون الدفع فاسداً بتعين رفضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنابة أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافيه والشبهات المقبوله ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرته أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمه ، وكان الواضح من مدونات الحكم —

وعلى ما سلف بيانه — أن الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت بالفعل حين أصدرت النيابة العامة الاذن بالضبط والتفتيش بدلالة ما نقله الحكم عن محضر التحريات من أن الطاعن يحرز بالفعل المخدر، فإن ما استخلصه الحكم من أن الاذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة يكون استخلاصاً سائفاً، ويكون منعاه في هذا الشأن على غير سند. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان اذن النيابة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً واطرحه في قوله. «وحيث إنه عن الدفع ببطلان اذن النيابة لصدوره من وكيل النيابة غير مختص مكانياً بمقوله أن المتهم يقيم بدائرة قسم امبابه محافظة الجيزة وليس له إقامة بدائرة محافظة القاهرة فانه مردود عليه بان الثابت للمحكمة من محضر التحريات واذن النيابة العامة أن المتهم محل إقامة بالمنزل ..... محافظة القاهرة وأن وكيل النيابة مصدر الاذن هو وكيل نيابة مخدرات القاهرة المختص مكانياً بجميع اقسام محافظة القاهرة وقد تأيد اقتناع المحكمة بان للمتهم محل إقامة بالمنزل ..... من مطالعة بطاقته العائلية التي قدمها الدفاع بجلسة المحاكمة — وثبت منها ان محل إقامته الاصلى وقت صدور البطاقة هو ..... ثم قام المتهم بتغيير بيان محل الاقامه إلى ..... بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢١ وهذا التغيير ليس دليلاً على انتفاء اقامه المتهم فى المنزل رقم ..... ذلك أنه لا مانع أن يكون للشخص الواحد اكثر من محل اقامه واحد فى المدينة الواحده أو فى عدة محافظات مختلفة ولا ينال من ذلك الكشف المستخرج من مصلحة الضرائب العقارية والمقدم من الدفاع ضمن مستنداته عن اسماء شاغلى وحدات العقار سالف الذكر والذي تخلو من اسم المتهم ذلك أن اقامة الشخص فى مكان ما ليست مرهونه بضرورة تعاقد الشخص عن ذلك المكان بموجب عقد ايجار باسمه ومن الجائز أن تكون اقامة الشخص فى سكن باسم زوجته أو احد اقاربه. واقتناع المحكمة عن يقين بأن للمتهم اقامة فى المنزل ..... هو المدون فى صدر بطاقته العائلية ولو لم تكن تلك الاقامة



بموجب عقد ايجار باسمه وغير مسجله فى دفاتر مصلحة الضرائب العقارية وحتى مع التسليم جدلاً بأن له اقامة ثانية أو سكن آخر بدائرة قسم امبابه محافظة الجيزة للاسباب سائلة الذكر وذلك من اقتناعها بجديده التحريات وشهادة شاهدى الاثبات مؤيدة ببطاقة المتهم العائلية ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع، لما كان ذلك وكان الطاعن يسلم فى طعنه بان الاذن بالضبط والتفتيش صدر من وكيل نيابه مخدرات القاهرة، وكان الحكم قد أفصح — على ماسلفه بيانه عن اقتناعه بأن للطاعن محل اقامه بدائرة محافظة القاهرة، فإن الاذن بالضبط والتفتيش والذى صدر بضبط وتفتيش الطاعن المذكور يكون قد صدر مما يملك ولاية اصداره ذلك لان الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد ايضاً بمحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون لا اساس له . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأذوناً به قانوناً فان طريقة اجرائه متروكه لرأى القائم به، ومن ثم فلا تثريب على الضابط إن هو رأى فى سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد زملائه بوزن المضبوط باحدى الصيدليات، ومن ثم فلا يعيب الاجراءات — فى الدعوى المطروحة — أن العقيد ..... المأذون له بالضبط والتفتيش عهد إلى زميله الرائد ..... بوزن المخدر المضبوط باحدى الصيدليات ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المخدر الذى جرى ضبطه هو الذى جرى وزنه ثم تحريزه وارسال عينه منه للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى التفتت عن دفع الطاعن بطلان الدليل المستمد من المخدر المضبوط ومن تحليله بعد أن انفرد الرائد ..... بوزنه تحيل تحريزه مادام أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفع الموضوعية التى لاتستأهل بحسب الاصل رداً صريحاً بل يكفى أن

يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها إياها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم ارتكاب الجريمة وتلفيقها له يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن ارسال حرز المخدر إلى معامل التحليل لبيان نسبة مخدر الهيروين في الكمية المضبوطة واطرحه في قوله أن المحكمة تلتفت عنه وترى فيه مجرد تعطيل الفصل في الدعوى ذلك لان تحديد نسبة الهيروين في المادة المضبوطة لا اهمية له في توافر جريمة احراز المخدر إذ مهما تضاءلت نسبة المخدر في المادة المضبوطة فإنه لا ينفى وقوع الجريمة ولا يؤدي إلى القضاء بالبراءة ولا يوهن من الدليل ولا يغير وجه الرأي في الدعوى لما كان ذلك ، وكانت جريمة اجراز المخدرات تتم بوجودها في حوزة محرزها منها صغر مقدارها أو كانت دون الوزن ، فان طلب الطاعن اعاده التحليل لبيان نسبة الهيروين في المخدر المضبوط يكون غير منتج ، ويكون مأورده الحكم فيما سلف رداً على هذا الطلب كافياً ويتفق وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير في دفتر احوال الاداره العامه لمكافحة المخدرات ورد عليه بأن الثابت للمحكمة أن الدفاع أسس هذا الطلب على وجود عبارته — افتتاح يوم جديد على بركة الله . — في الصفحة التالية للصفحة رقم ٢١ مسلسل بتاريخ ..... رغم أن هذا الافتتاح مثبت في الصفحة السابقة على رقم ٧١ مسلسل بذات التاريخ وقد ثبت للمحكمة من مطالعة الدفتر ان محرر العبارة المذكوره والمثبتة في الصفحة اللاحقة للصفحة رقم ٢١ مسلسل قدالفاها بان احاطها بقوسين وبكلمه صح عندما ادرك انه اخطأ في اثباتها وأن افتتاح يوم ..... قد تم في الصفحة السابقة وهذا الاجراء لا يعد من قبيل التزوير إذ أن كاتب المحرر إذا اخطأ اثناء تحرير بيانات المحرر وأثبت عبارة تبين له خطأها فوضعها بين قوسين والحقها بكلمة صح لا يعد مزوراً يؤيد

ذلك أن المحكمة ثبت لها من مطالعة الصفحة التي بها افتتاح يوم ..... وما بعدها أن جميع الوقائع المثبتة بتلك الصفحات والخاصة باثبات حضور رجال الادارة وقيامها بالمأموريات وعودتهم وانصرافهم قد دونت بتسلسل منتظم وتتابع زمنى بالساعة والدقيقة إلى إن انتهى يوم ..... كما ثبت للمحكمة أن ضابط الواقعة العقيد ..... قد أثبت في الصفحة رقم ٧٣ مسلسل في نهايتها انه قائم والرائد ..... وقوة من الشرطة السريين بمأمورية سرية معلومه للسيد اللواء رئيس قسم النشاط الخارجى كما أنه بسؤال الرائد ..... بجلسة المحاكمة عن العبارة موضوع طعن الدفاع قرر أن هذه العبارة ملغاه بوضع قوسين حولها وكلمة صح وان محررها احد الضباط ظن ان يوم ..... لم يثبت بعد افتتاحه واراد اثبات حضوره صباحاً فحرر تلك العبارة فى صفحة تاليه ولما اكتشف أن افتتاح يوم ..... تم بمعرفة غيره فى الصفحة السابقة الغى العبارة التى حررها بخطه والمحكمة تأخذ بهذا التبرير وتقطع يقين بسلامة بيانات دفتر الاحوال فاذا أضيف إلى ذلك أن الثابت قيام الضابط بتنفيذ اذن النيابة فى دفتر الاحوال أو عدم اثباته لاينال من سلامة الاجراءات التى نص عليها قانون الاجراءات الجنائية إذ ان هذا الاجراء مجرد مسأله تنظيمية خاصة بجهة الاداره تنظمها اللوائح لضمان حسن سير العمل وانتظام رقا به العاملين بتلك الجهة ومن ثم تلتفت المحكمة عن طلب الدفاع وتطرحة جانباً . لما كان ذلك، وكان الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتى لا تلتزم باجابه لأن الاصل أن المحكمة لها كامل السلطه فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا يلزم المحكمة بالاستجابه اليه طالما قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى عدم الحاجة اليه ، وهى متى انتهت إلى رأى معين واطمأنت اليه فلا معقب عليها فى ذلك . وكان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص من أن المحكمة قد انتهت إلى اقتناعها



بسلامة بيانات دفتر الاحوال التي شاء الطاعن الطعن عليها بالتزوير وردت على طلبه في هذا الشأن — على السياق المتقدم بيانه رداً سائغاً وسليماً في الاعراض عن اجابه الطلب فان دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ..... أن الطاعن طلب تمكينه من اعلان الصيدلي الذي قدم الشهادة، دون أن يفصح عما إذا كان يقصد بذلك الشهادة المقدمة منه لنفي التهمة عنه ببيعاد غلق الصيدلية أم الشهادة الصادرة منها بوزن المخدر المضبوط ، وكان الحكم قد عرض لهذا الطلب وتناول في رده عليه كل من هاتين الشهادتين وذلك في قوله « وحيث إنه عن طلب الدفاع التصريح له باعلان الصيدلي الذي حرر له الشهادة المقدمة منه والتي تفيد غلق الصيدلية الساعة ١١ر٣٠ مساء فإن هذا الطلب مردود عليه بان الورقة المقدمة من الدفاع تحمل توقيعاً غير مقروء لا يفصح عن اسم محررها وهي عبارة عن فاتوره حرر عليها هذا البيان والمحكمة لاتطمئن إلى ضم تلك الورقة وإلى صدورهما من المدير المسئول للصيدلية ..... بالعتبة ذلك لأن شهادة وزن المخدر المرفقه بالتحقيقات والصادرة من تلك الصيدلية موقع عليها بتوقيع واضح ومقروء لصاحبها الدكتور ..... وأرخها بتاريخ ..... مما يقطع بان وزن المخدر تم في ذلك اليوم ولم يطعن الدفاع على تلك الشهادة بأي مطعن ولو كان جاء في طلبه لاعلن الدكتور ..... صاحب الصيدلية ومحرر شهادة الوزن ضمن شهود النفي الذين احضرهم بجلسات المرافعة والذين استمعت المحكمة إلى شهادتهم ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذه الطلبات ولما كان الطاعن يستهدف بطلبه سالف البيان — نفي التهمة عنه ، سواء قصد بطلبه الشهادة الصادرة من الصيدلية ببيعاد غلقها أم قصد شهادتها بوزن المخدر ومن قام بهذا الوزن كما يذكر في طعنه ، وكانت المحكمة قد فطنت إلى ذلك ف اشارت في ردها على طلبه — على السياق المتقدم — إلى أن الطاعن لو كان جاداً في طلبه لأعلن صاحب الصيدلية المنسوب لها هاتين الشهادتين ضمن شهود النفي الذين احضرهم بجلسات المرافعة والذين

استمعت المحكمة إلى شهادتهم ، وكان ما قالته المحكمة مما يجعلها فى حل من صرف النظر من سماع الشاهد الذى يشير اليه الطاعن إذا رأت هى من جانبها أن حضوره لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن ضم ملف السيارة رقم ..... ورد عليه بقوله صرحت المحكمة بهيئة سابقة للدفاع باستخراج كشف بيانات عن تلك السيارة ولم يقدم شيئاً ، وترى المحكمة أن هذا الطلب غير منتج فى الدعوى ولا يغير وجه الرأى فيها ذلك أنه مع التسليم جدلاً بأن المتهم قد استقل تلك السيارة مع مالكها يوم ..... لشراء قماش ولم يعد لمحله فى مساء ذلك اليوم فلا علاقة بين هذه الواقعة وبين ما انتهت اليه المحكمة من ضبط المتهم مساء يوم ١٩٨٨/٢/٢٤ محرراً المخدر المضبوط بعد أن اطمأنت عن يقين إلى الأدلة المستمدة من أقوال شاهدى الاثبات ودقتر احوال الادارة العامة لمكافحة المخدرات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهته ، وكان الثابت من أسباب الطعن أن طلب ضم ملف السيارة — سائلة البيان — والمبدى بجلسة المحاكمة لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة وإنما الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة ، فضلاً ، عن أن الحكم رد على هذا الطلب رداً كافياً وسائناً وافصح فى رده — على السياق المتقدم عن أن هذا الطلب غير منتج فى الدعوى ومن ثم فلا على المحكمة أن هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته ويكون ما يثيره الطاعن فى اسباب طعنه فى هذا الخصوص غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن اعلان المرشد السرى الذى ابلغ الضابط عن احرازه للمخدر وتواجده أمام مستشفى المبرة بالمعادى ورد عليه بقوله أن ضابط الواقعة ومحرر محضر التحريات العقيد ..... لم

يذكر في محضر التحريات ولا في اقواله بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة أنه استعان باحد المرشدين في تحرياته وحتى لو استعان بمصدر سرى لم يفصح عنه فإن ذلك لا يعيب الاجراء ولا ينال منها أن تبقى شخصيه المرشد غير معروفة ومن حق رجل الضبط القضائي أن لا يفصح عن شخصيه المرشد الذي اختاره لمعاونته في مهمته ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذا الطلب ، ولما كان من المقرر أنه لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصيه المرشد — أو وجد — غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته — وكان ما اورده الحكم فيما سلف يتفق وصحيح القانون ويكفى لرفض طلب الطاعن اعلان المرشد السرى وتكليف ضابط المباحث بالافصاح عن شخصيته ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ماساقه الحكم في معرض رده على دفع الطاعن وطلباته — على ما سلف بيانه — له أصله الثابت في الأوراق ، وكان جميع ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه بشأن خطأ الحكم في الاسناد ومخالفة الثابت بالأوراق — وبفرض حصوله لا أثر له في عقيدة المحكمة وفي الادلة التي عول عليها الحكم في ادانته ، ومن ثم لا تكون دعوى الخطأ في الاسناد في هذا الصدد مقبولة ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها ، ولما كان الحكم المطعون فيه ، قد نفى عن الطاعن هذا القصد بقوله ، « وحيث إنه وقد ألت المحكمة بظروف الدعوى ويتلفت بأدله متساندة بثبوت جريمة احراز مخدر الهروين فى حق المتهم إلا انها لا تسامر النيابة العامة فيما ذهبت اليه من توافر قصد الاتجار فى حقه إذ لم يقم الدليل الكافى على توافر هذا القصد ولم تتأكد المحكمة من هدف تواجد المتهم محرز المخدر المضبوط أمام مستشفى المبره بالمعادى هل هو للاتجار أو لسبب آخر لم تفصح عنه الأوراق ، ومن ثم ترى معاملته لمطلق الاحراز المجرد من أى قصد » . وكانت المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير الدليل فى الدعوى ، وفى تجزئته ، أن ترى فى اقوال الضابط مجرى التحريات



ما يسوغ الاذن بالتفتيش وما يثبت احراز الطاعن للمخدر ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقص فى حكمها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك، وكان الاصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم افعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسه عليها التهمة أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّه لا يخرج عن نطاق الواقعة نفسها التى تضمنها أمر الاحالة ، فلا يعيب الحكم بتعين تاريخ الجريمة حسبما يبين من الاوراق والتحقيقات التى أجرتها المحكمة — كما هو الحال فى الدعوى الماثلة — مادام أنه لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى جريمة اجراز جوهر مخدر والتى كانت معروضه على بساط البحث ودارت عليها المرافعة ، ومن ثم فلا تلتزم المحكمة ببيان سبب مثل هذا التعديل أو بلغت نظر الدفاع اليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وأحمد جمال الدين عبد اللطيف نائبي رئيس المحكمة ومحمد إسماعيل  
موسى ومصطفى محمد صادق .

( ٤١ )

### الطعن رقم ٦٣٦٧ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض « الصفة فى الطعن » . محاماه . وكالة .

صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة : انصراف ارادة الطاعن  
إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض وأن لم ينص فيه على ذلك .

(٢) حكم « بياناته . بيانات التسيب » « ما يعيبه فى نطاق التدليل » . نقض  
« أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

الإجمال أو الإبهام الذى يجب ألا يشوب الحكم . ماهيته ؟

إشارة حكم الإدانة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقرير  
الطبيبى دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة فى حقه بالرغم من ثنائية  
الإنهام . يعيب الحكم بالغموض .

١ - لما كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليهما بموجب التوكيل  
المرفق الذى اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالاستئناف إلا أنه لما كان الحكم  
المطعون فيه قد صدر فى العاشر من يناير سنة ١٩٩٠ وكان هذا التوكيل قد أجرى  
فى ٢٤ من يناير ١٩٩٠ أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على  
٢٧ من يناير سنة ١٩٩٠ تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على

انصراف ارادة الطاعنين إلى توكيل محاميهما بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - من المقرر أنه يتعين ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهري أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن إختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ولما كان الحكم في تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة في حقه على الرغم من أن الدعوى اقيمت ضد متهمين اثنين وخلص الحكم إلى ادائهما مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الاحكام . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والابهام والقصور مما يعيبه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا ..... فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوماً وكان ذلك باستخدام اداه . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بندر الفيوم قضت غيايباً عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيئات لوقف التنفيذ . عارضاً وقضى في



معارضتهما بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهمين أسبوعاً مع الشغل . استأنفا ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إنه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليهما بموجب التوكيل المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالاستئناف إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في العاشر من يناير سنة ١٩٩٠ وكان هذا التوكيل قد أجرى في ٢٤ من يناير ١٩٩٠ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٠ تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعنين إلى توكيل محاميهما بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانهما بجريمة الضرب قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك أنه جاء خلوا من بيان واقعة الدعوى وأداة ثبوتها في حقهما بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « تخلص واقعة الدعوى فيما أبلغ به وقرره المجنى عليه من أن المتهم تعدى عليه بالضرب وأحدث ما به من الاصابات المبينة بالتقرير الطبي المرفق بالاوراق . وحيث إن المحكمة تطمئن إلى صحة ثبوت الاتهام وذلك من اقوال المجنى عليه ودليله التقرير الطبي المرفق . وحيث إن الاوراق جاءت خالية مما ينال من سلامتها في الاسناد والاثبات وحيث إن المتهم أعلن قانوناً بالجلسة ولم يحضر ،

الأمر الذى يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ. ج ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبىء عن إختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ولما كان الحكم فى تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبيه دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة فى حقه على الرغم من أن الدعوى اقيمت ضد متهمين اثنين وخلص الحكم إلى ادانتهما مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسبيب الاحكام . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد عبد الرحمن وعلى الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب نواب رئيس المحكمة وهانى خليل .

( ٤٢ )

### الطعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» . البات «بوجه عام» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمام المحكمة . موضوعى .

(٢) البات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . نقض «اسباب الطعن . ما لا يقبل منها» . مواد مخدرة .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام محكمة النقض .

(٣) تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . استدالات . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . مواد مخدرة . دفع «الدفع بطلان إذن التفتيش» .

تقدير الظروف المبرره للتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(٤) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . قصد جنائى . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» .

مناط المسئولية فى جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة : ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأيه صورة . عن علم وإرادة .

الدفاع الموضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .



(٥) قبض . تفتيش . « التفتيش بقصد التوقي » . دفع « الدفع بطلان القبض والتفتيش » . مواد مخدرة . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

تفتيش المتهم قبل إيداعه السجن . أمر لازم . أساس ذلك ؟

وجود خصومة بين ضابط الواقعة والمتهم الآخر . أمر خارج عن نطاق استدلال المحكمة على ثبوت الواقعة قبل الطاعن . عدم بحث الحكم أمر تلك الخصومة . لا عيب .  
مثال لاحدى حالات التفتيش الوقائي وصحة إجراء ضبط المخدر الناشئ عنه .

(٦) نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها . مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » . اختصاص « الاختصاص المكاني » . تفتيش « التفتيش بغير إذن » .

الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم اختصاص ضابط الواقعة محلياً بإجراء التفتيش . غير مقبول . ما دام الطاعن لم يثر ذلك أمام محكمة الموضوع .

(٧) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . إلبات « شهود » . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

وزن اقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعي .  
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

(٨) حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » . إلبات « اعتراف » .

تسمية الاقرار اعترافاً . لا يعيب الحكم . مادام لم يعول عليه وحده .

(٩) نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها . سلاح .

عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من ضبط المطواة مع الطاعن . النعى عليه في هذا الشأن لا محل له .

(١٠) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي اوردها الحكم .

(١١) مواد مخدرة . قصد جنائي . إلبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . ما دام سائفاً .

١ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، ولها أصلها في الأوراق .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، وإلى ما قرره ضابط الواقعة - الرائد ..... - من إقرار الطاعن له بحيازته للمخدر المضبوط مع المتهم الثاني ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في استنباط الواقعة وتقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٣ - الأصل أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد اطمأنت إلى جدية الوقائع التي ضمنها الشاهد الأول محضره - على السياق المتقدم - كما أن المحكمة شاركتها في اطمئنانها إلى جديتها ، واقرتها على تصرفها ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ - مناط المسؤولية في حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجاني به اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة مادية أو بوضع

اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى ، وما ساقه من الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ثبوتها في حق الطاعن ، كافيا في الدلالة على حيازته للمخدر المضبوط بالكشك المملوك له ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن واقعة العثور على المخدر المضبوط بالكشك وقت اجراء النيابة العامة المعاينة والملابسات التي أحاطت بها ، يتمخض دفاعا موضوعياً قُصد به التشكيك في تلك الواقعة وأقوال الشهود بشأنها ، ولا يستوجب رداً صريحا ما دام الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الضابط - .....

انتقل إلى كشك المتهم الأول لضبط الطاعن لتنفيذ حكم صادر ضده في جريمة سرقة ، وأنه عقب ضبطه له اقتاده إلى ديوان قسم الشرطة ، وأنه قبل إيداعه بحجرة الحجز بالقسم قام بتفتيشه تفتيشا وقائيا فعثر معه على المخدر المضبوط ومطواة قرن غزال ، وكان هذا الذي أورده الحكم في مدوناته كافيا في الرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش وبصادف صحيح القانون ، ذلك أن التفتيش في خصوصية هذه الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه ، التماسا للفرار ، أن يتعدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه ، وكان الطاعن لا ينازع في حق الضابط في تفتيشه عند إدخاله سجن القسم ، فإن منعه على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير سند ، ولا ينال من سلامة الحكم في هذا الشأن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تكن تبحث أمر الخصومة على ثبوت الواقعة المسندة إلى الطاعن والتي دانه بها .

٦ - البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع



أن الضابط غير مختص محليا بإجراء الضبط والتفتيش ، فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهد الأول وأخذت بها وبما شهد به من اقرار الطاعن له باحرازه للجوهر المخدر المضبوط ، فإن ما أثاره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٨ - من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية الاقرار اعترافاً لا يقدح في سلامة حكمها ما دام أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً .

٩ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول على دليل مستمد من المطواه المضبوطة مع الطاعن ، فلا محل لما ينعاه على الحكم في هذا الشأن .

١٠ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١١ - احراز المخدر بقصد الاتجار إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها مادامت أنها تقيمها على ما يتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائغاً ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية بأنهما المتهم الأول : أ - حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً - (ب) حاز سلاحاً ايضاً (سكين) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، المتهم الثاني : احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الاسماعيلية لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤/أ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر/١ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ٥ من الجدول رقم ١ الملحق من اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ١٧ من القانون نفسه بمعاقبة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وتغريم كل منهما خمسة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

أولاً : أسباب الطعن : - ( المقدمة من المحكوم عليه ..... ) :

من حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار وسلاح ايضاً بدون ترخيص ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على عدم معقولية رواية الضابط وتصويره للواقعة ، إذ أن ما قرره من اعتراف الطاعن بملكيته للمخدر المضبوط مع المتهم الثاني ، واتجاره في المواد المخدرة لا يعصادف القبول في العقل والمنطق ، ودفع الطاعن بطلان الضبط والتفتيش لحصولهما على غير سند من

القانون ، استناداً إلى عدم صدق رواية الضابط على النحو السالف واختلافها بغرض الحصول على إذن من النيابة بالضبط والتفتيش ، واطرح الحكم هذا الدفاع وذلك الدفع بما لا يُسوغ به اطراحهما ، وأغفل الرد على الدفع بانعدام سيطرة الطاعن على الكشك ، لغيبته عنه وقت حضور الضابط لضبط المتهم الثاني وأن الضابط أغلقه واحتفظ معه بمفتاحه ، والتفتت المحكمة عن دفاعه بشأن عثور وكيل النيابة أثناء المعاينة على المفتاح الذى يُفتح به ملحق الكشك ، لعدم ضبط ذلك المفتاح وقت تفتيشه بمعرفة الضابط قبل معاينة النيابة ، ومن أن المخدر والسلاح المضبوطين داخل الصندوق بالكشك لم يكونا موجودين به قبل التفتيش الذى أجرى بناء على إذن النيابة ، وإلا كان الضابط قد اكتشف وجودهما وقت ضبطه للمتهم الثانى - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « أن رئيس مباحث قسم ثالث - محافظة الاسماعيلية - توجه إلى كشك مملوك ل..... لضبط ..... ، الذى يعمل بذلك الكشك ، وذلك نفاذا لحكم صادر ضده ، وتم ضبط المتهم واقتاده ضابط المباحث إلى ديوان قسم الشرطة ، وإذ قام بتفتيشه قبل ارساله للحجز عثر على أربع لفافات سلوفانيه بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش كما عثر بجيبه على مطواه قرن غزال ، وإذ واجهه بما تم ضبطه أقر له بأنه يتاجر فى مخدر الحشيش لحساب صاحب الكشك ..... ، الذى حضر إلى ديوان القسم مقررا بأنه بالفعل صاحب المخدر المضبوط ، وأن ..... يتجر فيه لحسابه ، فاستأذن الرائد ..... رئيس المباحث النيابة العامة لتفتيش الكشك ، وبعد صدور الإذن له اصطحب معاون مباحث القسم وتوجها إلى الكشك وقام بضبط سبعة عشر قطعة من مخدر الحشيش وسكينة صغيرة وميزان حساس ، كما ضبط سلاح نارى وعدد من الطلقات ( ذخيرة ) فضلا عن ضبط عدد آخر من اللفافات بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش تم ضبطها داخل حجرة ملاصقة لكشك اثناء قيام النيابة العامة بمعاينة الكشك ، وساق الحكم للتدليل



على ثبوت الواقعة بهذه الصورة فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ، ولها أصلها فى الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، وإلى ما قرره ضابط الواقعة - الرائد ..... - من إقرار الطاعن له بحيازته للمخدر المضبوط مع المتهم الثانى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى استنباط الواقعة وتقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بىطلان إجراءات بناء على جدية الوقائع التى أثبتها الشاهد الأول - الرائد ..... - فى محضره بشأن إقرار المتهم الثانى له بإحرازه للمخدر المضبوط معه وأنه يتجر فيه لحساب الطاعن ، والذى أقر للشاهد - المار ذكره - بحيازته لذلك المخدر بقصد الاتجار ، وكان الأصل أن تقدير الظروف التى تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها لسلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد اطمأنت إلى جدية الوقائع التى ضمنها الشاهد الأول محضره - على السياق المتقدم - كما أن المحكمة شاركتها فى اطمئنانها إلى جدتها ، واقترتها على تصرفها ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية فى حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجانى به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة مادية أو بوضع

اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى ، وما ساقه من الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ثبوتها في حق الطاعن ، كافيا في الدلالة على حيازته للمخدر المضبوط بالكشك المملوك له ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن واقعة العثور على المخدر المضبوط بالكشك وقت اجراء النيابة العامة المعاينة والملابسات التي أحاطت بها ، يتمخض دفاعا موضوعياً قُصد به التشكيك في تلك الواقعة وأقوال الشهود بشأنها ، ولا يستوجب رداً صريحا ما دام الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

**ثانياً : اسباب الطعن : ( المقدمة من المحكوم عليه ..... ) :**

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار ، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه حصل واقعة الدعوى وأدلتها في بيان مجمل ، ينبىء عن أن المحكمة لم تكن قد ألت بها الماما شاملا واطرح الدفع بيطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ، تأسيسا على اطمئنان المحكمة لصحة تصوير الضابط لواقعة ضبط الطاعن وتفتيشه وأخذا بأقوال شهود الاثبات وهو ما لا يُسوغ به اطراح ذلك الدفع ، إذ لم تكن المحكمة تبحث أمر الخصومة القائمة بين الضابط والمتهم الأول ، والذي تمسك به الأخير في دفاعه ، ومن أن الضابط لم يكن مختصا محليا بالضبط ، إذ أنه تابع لشرطة قسم ثالث ، ويقع الكشك محل الضبط بدائرة - شرطة قسم ثان ، وعول الحكم على اعتراف الطاعن بمحض الضبط باحرازه للمخدر المضبوط ، رغم ما أثاره الدفاع عنه أن اعترافه إنما جاء على لسان الضابط ، كما انكر الطاعن بتحقيقات النيابة ذلك الاعتراف المعزى إليه ، والذي يُعد اقرارا باطلا وليس اعترافا لعدم صحته أو معقوليته وهو ما لم تكن المحكمة بإبراده والرد عليه ، ولم تظن المحكمة إلى أن

تقرير معامل التحليل الكيماوية قد خلا من اثبات شيء عن المطواه المضبوطة، وأغفلت الرد على الدفع بتلفيق الاتهام، ولم تدلل على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن تدليلاً كافياً، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه، أن ما حصله فى بيانه لواقعة الدعوى - على السياق المتقدم - وما ساقه من الأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن، إنما وضع فى بيان جلى مفصل، ينبىء عن أن المحكمة قد ألت بها وبالظروف التى أحاطت بالواقعة المما شاملاً بما يتحقق به غرض الشارع من ايجاب بيان الواقعة وأدلتها على النحو الذى يتطلبه القانون وتتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، فإن النعى على الحكم بقالة القصور فى التسبيب يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه، أن الضابط - الرائد ..... - انتقل إلى كشك المتهم الأول لضبط الطاعن لتنفيذ حكم صادر ضده فى جريمة سرقة، وأنه عقب ضبطه له اقتاده إلى ديوان قسم الشرطة، وأنه قبل ايداعه بحجرة الحجز بالقسم قام بتفتيشه تفتيشاً وقائياً فعثر معه على المخدر المضبوط ومطواة قرن غزال، وكان هذا الذى أورده الحكم فى مدوناته كافياً فى الرد على الدفع بىطلان القبض والتفتيش ويصادف صحيح القانون، ذلك أن التفتيش فى خصوصية هذه الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقى والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه، التماسا للفرار، أن يتعدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه، وكان الطاعن لا ينازع فى حق الضابط فى تفتيشه عند ادخاله سجن القسم، فإن منعه على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير سند، ولا ينال من سلامة الحكم فى هذا الشأن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تكن يبحث أمر الخصومة على ثبوت الواقعة المسندة إلى الطاعن والتى دانه بها، كما أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع أن الضابط غير مختص محليا باجراء الضبط والتفتيش، فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة امام



محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهد الأول وأخذت بها وبما شهد به من اقرار الطاعن له باحرازه للجوهر المخدر المضبوط ، فإن ما أثاره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وإذا كان من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية الاقرار اعترافاً لا يقدر في سلامة حكمها ما دام أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على دليل مستمد من المطواه المضبوطة مع الطاعن ، فلا محل لما ينعاه على الحكم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستظهره لدى الطاعن من اقراره لمحضر الضبط بإحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار ، ولما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها مادامت أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائغاً ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة وابراهيم الهنذى .

( ٤٣ )

### الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . مواد مخدرة . استدلالات . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير جدية التحريات» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .  
عدم ايراد اسم الطاعن كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته أو الخطأ فيه فى محضر جمع الاستدلالات . غير قادح فى جدية ما تضمنه من نحر .

(٢) تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . مواد مخدرة . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

اثبات الحكم صدور إذن التفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحرز مواد مخدرة . مفهومه . صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها . لا ضبط جريمة مستقبلية .

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . اثبات «شهود» .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم . موضوعى .  
أخذ المحكمة بأقوال الشهود . مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

تناقض أقوال الشهود فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(٤) البات (شهود) . محكمة الموضوع (سلطانها في تقدير الدليل) .

حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها . حد ذلك ؟

(٥) البات (اعتراف) (شهود) . محكمة الموضوع (سلطانها في تقدير

الدليل) . نقض (أسباب الطعن) . ما لا يقبل منها) .

حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه . وفي حق غيره من المتهمين . متى

اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

(٦) البات (بوجه عام) . مواد مخدرة . جريمة (أركانها) . قصد جنائي .

حكم (تسببه) . تسبب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن) . ما لا يقبل منها) .

القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر أو حيازته . توافره . بقيام العلم لدى الجاني بأن

ما يحرزه أو يحوز به مخدر لا على المحكمة استظهاره من ظروف الدعوى وملاساتها .

مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر العلم بكنه المادة المخدرة .

الأصل في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . حقه في

الأخذ بأي دليل يرتاح إليه . ما لم يقيد القانون بدليل معين .

(٧) مواد مخدرة . جريمة (أركانها) . حكم (تسببه) . تسبب غير

معيب) . نقض (أسباب الطعن) . ما لا يقبل منها) .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي .

مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار في المخدر .

(٨) مواد مخدرة . اجراءات (اجراءات التحقيق) . البات (خبرة) .

محكمة الموضوع (سلطانها في تقدير الدليل) . نقض (أسباب الطعن) . ما لا يقبل

منها) .

اطمئنان المحكمة إلى أن المخدر المضبوط هو ما ارسل إلى التحليل . مجادلته في ذلك غير

جائزة .



(٩) مواد مخدرة . أسباب الإباحة وموانع العقاب « موانع العقاب » . نقض  
« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

مناط الإعفاء وفقاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شرطه : تعدد المساهمين  
فاعلين كانوا أو شركاء . ورود الإبلاغ على غير المبلغ بقصد تمكين السلطات من وضع يدها على  
مرتكبي الجرائم الخطرة . عدم تحقق صدق الإبلاغ . أثره : انتفاء موجب الإعفاء .

(١٠) إجراءات « إجراءات التحقيق » . محاماة . قانون « تفسيره » . نقض  
« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

إجراءات التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبة بمعرفة النيابة العامة المنصوص عليها في المادة  
٥١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة تنظميه . مخالفتها . لا بطلان .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من  
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة  
الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن  
التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما  
هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقة بالموضوع  
لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان عدم إيراد اسم الطاعن كاملاً أو صفته أو صناعته أو  
محل إقامته أو الخطأ فيه في محضر جمع الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما  
تضمنه من تحريات فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٢ - لما كان الحكم قد أثبت في مدوناته على نحو ما سلف أن  
العقيد ..... قد استصدر اذناً من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن  
الطاعن يحرز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه بشارع كورنيش النيل أمام كازينو  
الشجرة حيث عثر معه على المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر  
لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما

انتهى إليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعن فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته .

٤ - من المقرر أن للمحكمة أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ومن ثم فإن منعى الطاعن فى شأن القوة التدليلية لأقوال الشهود وأقواله بالتحقيقات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى شأن عدم علمه بكنه المادة المضبوطة بما مفاده أنه قول يتناقض مع أبسط قواعد العقل والمنطق ومع الفهم المباشر لتقريرات المتهم بالتحقيقات والصور المتابعة التى أدلى بها المتهم للأحداث الجارية بعيداً عن التكلف أو الاصطناع وفى الوقت الذى يعلم فيه بحكم عمله كمحام خطورة وعواقب ما يدلى به الأمر الذى انتهت منه المحكمة إلى

اطمئنانها عن عقيدة واقتناع إلى أن المتهم كان على علم كامل وتام بما يحمله في حقيقته من مخدر وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على المحكمة في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها وكان من المقرر كذلك أن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي باطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء ولا يصح مصادره في ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين، وكان ما ساقه الحكم تدليلاً على توافر علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة كافياً وسائغاً في اثبات هذا العلم فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد.

٧ - من المقرر أن احرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما يتجها وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار واستظهره في قوله وأنه لا يمكن القول بأن احرار المتهم للمخدر المضبوط كان بقصد التعاطي لكبر حجم الكمية كما أنه لا يمكن القول بأن الاحرار كان مجرداً من أي قصد من القصد الخاصة لأنه من غير المعقول أن مثل المتهم يحمل مثل الكمية المضبوطة لمجرد الاحرار لحساب آخر وهو يعلم مدى خطورة، ما يحمله وعواقبه وكان في مكتته أن يستعين بآخر لمهمة النقل والتسليم الأمر الذي ترى معه المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ومن ظروف الواقعة وملابساتها ومن كبر حجم الكمية المضبوطة أن الاحرار كان بقصد الاتجار لحساب المتهم نفسه وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن احرار الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً.

٨ - إن جدل الطاعن والتشكيك في أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله إن هو إلا



جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن .

٩ - من المقرر أن مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل هو تعدد الجناه المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين أولاً تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجرى القانون بالابلاغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة وإذ كان يبين مما ساقه الحكم المطعون فيه فيما سلف أنه اعتنق هذا النظر وخلص بحق إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار إليه لانتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فليس له من بعد التزرع بنص المادة ٤٨ سالفه الذكر وإعفائه من العقاب .

١٠ - من المقرر أن اجراءات التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه بمعرفة النيابة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة هى اجراءات تنظيميه لم يرتب ذلك القانون على مخالفتها بطلاناً فإنه لا جناح على المحكمة إن التفتت عنه ولم تعرض له .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول

الأول الملحق بالقانون الأخير بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدية وتغريمه مائتى ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر ( حشيش ) بقصد الاتجار قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون وراى عليه البطلان ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده لخلوها من صفته ومهنته وخطئها فى محل اقامته ولقول الضابط أنه أجرى التحريات على الطاعن لمدة عشرة أيام سابقة على صدور الاذن رغم تواجد الطاعن بعمله بمدينة مرسى مطروح خلال تلك الفترة فضلاً عن صدور الإذن عن جريمة مستقبلية ورد الحكم على الدفعين بما لا يسوغ الرد عليهما كما عول الحكم فى ادانة الطاعن على شهادة الضابط وتقريرات المتهم بالنيابة العامة رغم تناقض الأولى وكذبها ومخالفة الثانية للحقيقة والواقع كما تمسك الطاعن بانتفاء علمه بكنه المادة المضبوطة ورد الحكم على دفاعه بما لا يصلح ردا ولم يدل دليل كافي على توافر قصد الاتجار فى حقه كما قام دفاع الطاعن على وجود اختلاف فى الوزن بين ما ارسل من المضبوطات للتحليل وما تم تحليله بالفعل ورد الحكم على هذا الدفاع بما لا يسوغه هذا ولم يعمل الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن الاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات بعد أن أرشد عن صاحب المخدر المضبوط المدعو ..... واخيراً دفع الطاعن ببطلان التحقيقات تأسيساً على أنه محام وأن النيابة العامة لم تخطر نقابة المحامين إلا بعد انتهاء التحقيق معه . خلافا لما نصت عليه المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفع، كل ذلك يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها «تخلص فى ..... أن التحريات السرية المشتركة التى قام بها العقيد ..... المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات بالقاهرة دلت على أن المتهم ..... المقيم ..... محافظة ..... يتجر فى المواد المخدرة ويقوم بترويجها على عملائه بمدينة القاهرة وطلب من النيابة العامة المختصة الاذن له بضبط المتهم وتفتيشه لضبط ما يحزره أو يحوز به من مواد مخدرة فأذنت له وتنفيذاً لهذا الاذن علم من أحد المرشدين السريين أن المتهم سيتواجد فى الساعة الثامنة والنصف مساء يوم ١٢ من شهر اكتوبر سنة ١٩٩١ أمام كازينو الشجرة بشارع كورنيش النيل بدائرة قسم بولاق لتسليم المواد المخدرة فانتقل فى نحو الساعة الثامنة مساء على رأس قوة من رجال الشرطة السريين ورفقته الرائد ..... وأعد الأكمته اللازمة وفى نحو الساعة التاسعة مساء شاهد المتهم يعبر الطريق من أمام كازينو الشجرة وييده حقيبته من الجلد بنيه اللون فأسرع بضبطه وتفتيش الحقيبة وجد بداخلها كيس من النايلون بداخله ثلاث طرب من الحشيش كل منها مغلفة بقماش الطربه كما وجد بالحقيبة بعض متعلقات المتهم الشخصية وأقر له المتهم لدى الضبط باحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار وثبت من تقرير المعامل الكيماوية أن المضبوطات جميعها لمخدر الحشيش». وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة استقاها من أقوال شهود الاثبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ومن تقارير المتهم بتحقيقات النيابة العامة. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك، وكان عدم ايراد اسم الطاعن كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته أو الخطأ فيه فى محضر



جمع الاستدلالات لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت فى مدوناته على نحو ما سلف أن العقيد ..... قد استصدر اذناً من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحرز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه بشارع كورنيش النيل أمام كازينو الشجرة حيث عثر معه على المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما انتهى إليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعن فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون. لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يقيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته وأن للمحكمة أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها. كما أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ومن ثم فإن معنى الطاعن فى شأن القوة التدليلية لأقوال الشهود وأقواله بالتحقيقات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى شأن عدم علمه بكنه المادة المضبوطة بما مفاده أنه قول يتناقض مع أبسط قواعد العقل والمنطق ومع الفهم

المباشر لتقريرات المتهم بالتحقيقات والصور المتابعة التى أدلى بها المتهم للأحداث الجارية بعيداً عن التكلف أو الاصطناع وفى الوقت الذى يعلم فيه بحكم عمله كمحام خطورة وعواقب ما يدلى به الأمر الذى انتهت منه المحكمة إلى اطمئنانها عن عقيدة واقتناع إلى أن المتهم كان على علم كامل وتام بما يحمله فى حقيقته من مخدر، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على المحكمة فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها وكان من المقرر كذلك أن العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى باطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطتها أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ولا يصح مصادرته فى ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين، وكان ما ساقه الحكم تدليلاً على توافر علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة كافياً وسائغاً فى اثبات هذا العلم فإن ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير سديد، لما كان ذلك، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار واستظهره فى قوله «أنه لا يمكن القول بأن احراز المتهم للمخدر المضبوط كان بقصد التعاطى لكبر حجم الكمية كما أنه لا يمكن القول بأن الاحراز كان مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة لأنه من غير المعقول أن مثل المتهم يحمل مثل الكمية المضبوطة لمجرد الاحراز لحساب آخر وهو يعلم مدى خطورة، ما يحمله وعواقبه وكان فى مكنته أن يستعين بآخر لمهمة النقل والتسليم الأمر الذى ترى معه المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية ومن ظروف الواقعة وملابساتها ومن كبر حجم الكمية المضبوطة أن الاحراز كان بقصد الاتجار لحساب المتهم نفسه وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان

الحكم قد رد على دفاع الطاعن بخصوص اختلاف ما أرسل من المضبوطات وما تم تحليله بالفعل بما مفاده «أن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها العبث وعند فض الحرز بمعامل التحليل وجد مطابقاً لحاله التحريز التي تمت بمعرفة النيابة ومطابقاً لما تم ضبطه طبقاً للوصف الذي جاء بمحضر ضبط الواقعة ولا ينال من ذلك الفرق في الوزن بين ميزان مكتب المخدرات وميزان معامل التحليل ذلك أن الشاهد قرر بمحضر الضبط أن ميزان المكتب غير خاص ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى اجراءات التحريز وإلى سلامة الدليل في هذا الشأن». لما كان ذلك وكان جدل الطاعن والتشكيك في أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستند من عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ورد عليه في قوله «وحيث أن ما أثاره الدفاع من أن المتهم يتمتع بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨/٢ من قانون مكافحة المخدرات فإن هذا الدفاع في غير محله، ذلك أن المتهم لم يبلغ عن المساهمين معه في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء لأن ما جاء بمحضر الضبط من تقارير المتهم باحراز المخدر المضبوط بقصد الاتجار، وأنه أخذ الكمية المضبوطة من ..... بمطروح وأن لديه كمية كبيرة منه بمكان سكنه لا يعد اعترافاً صريحاً على النفس في صريح القانون ولا ابلاغاً عن المساهمين له، إنما هو مجرد قول ورد على لسان الشاهد نسبة إلى المتهم لا يعول عليه لعدم الاصرار عليه بدليل أن المتهم انكر كلية صلاته بالمخدر المضبوط بتحقيقات النيابة العامة ونفى علمه بوجود المخدر بالحقيبه، ومن ثم لا يمكن القول بأنه ابلغ عن المساهمين له في الجريمة وأن ابلاغه اتسم بالجدية والكفاية وبالتالي لا يستحق المتهم الاعفاء لانتفاء مقوماته، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هو تعدد الجناه المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو



شركاء وورود الابلأغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الاعفاء بتعين أولا تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخريـن ساهموا مع المبلغ فى الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون بالابلأغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة وإذ كان يبين مما ساقه الحكم المطعون فيه فيما سلف أنه اعتنق هذا النظر وخلص بحق إلى رفض طلب تمتع الطاعن بالاعفاء المشار إليه لانتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه فليس له من بعد التزرع بنص المادة ٤٨ سالفـة الذكر واعفائه من العقاب لما كان ذلك وكان من المقرر أن اجراءات التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه بمعرفة النيابة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ بشأن اصـدار قانون المحاماة هى اجراءات تنظيميه لم يرتب ذلك القانون على مخالفتها بطلانا فإنه لا جناح على المحكمة إن التفتت عنه ولم تعرض له لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً.

---

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير أنيس (نائب رئيس المحكمة) وعبد الله المدني وسمير مصطفى .

( ٤٤ )

### الطعن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٦٢ القضائية

حكم (بياناته) ، (تسبيه) ، (تسيب معيب) ، (البات (شهود) ، (نقض أسباب الطعن) ، ما يقبل منها ،

#### حكم الادانة . بياناته ؟

احالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . شرطه ؟  
وجود خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة . أو شهادة كل منهم على واقعة غير التي شهد عليها غيره . أثره : وجوب إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

كل حكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي أقيم عليها ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وسلامة مأخذه تمكيناً للمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان باطلاً ، وأنه إن كان الإيجاز ضرباً من حسن التعبير ، إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ، فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذي لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهما قتلوا ..... عمدا مع سبق  
الاصرار بأن يتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية  
« بنادق معمرة بالذخيرة » وتوجهوا إليه في المكان الذي أيقنوا سلفا وجوده فيه وما أن  
ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان عدة أعيرة نارية بينما كان الأخير يقف من  
خلفهما يطلق الأعيرة النارية ليشد من أزرها قاصدين من ذلك قتله فحدثت به  
الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت . بحياته ثانياً : أحرز كل  
منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا « بندقية » . ثالثا : أحرز كل منهما ذخائر  
« عدة طلقات » استعمالها في السلاح الناري سالف الذكر ودون أن يكون مرخصا  
لهما بحيازتها أو احرازها وأحالتهم إلى محكمة جنابات ..... لمحاكمتهم طبقاً  
للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى ..... عن نفسه وبصفته ولياً  
شرعياً على القصر ..... وزوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامين بأن  
يدفعا لهما مبلغ مائة وواحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة  
المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ،  
٦ ، ٢/٢٦ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ب من  
القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون  
العقوبات بمعاقة المتهمين بالاشتغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ومصادرة السلاح  
والذخيرة المضبوطين والزامهما متضامين بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ  
مائتين وواحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهما  
في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .



## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه الخطأ في الاسناد ذلك بأنه استند من بين ما استند في ادانتهما إلى شهادة كل من «.....» ، «.....» وأحال في بيان شهادة الثانية إلى مضمون ما شهدت به الأولى مع خلاف جوهرى بين الشهادتين على واقعة الدعوى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن كل حكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى أقيم عليها ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان باطلاً ، وأنه إن كان الایجاز ضرباً من حسن التعبير ، إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ، فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذى لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة إيراد شهادة كل شاهد على حده . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن ..... ذكرت فى تحقیقات النيابة أنها لم تشاهد واقعة اطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليه واصابته ، مما كان مدار ما شهدت به ..... فى الجزء الجوهرى الذى كان موضوع استدلال الحكم من شهادتها ، ومن ثم فإنه إذ أحال فى بيان ما شهدت به ..... إلى مضمون ما شهدت به ..... مع اختلاف الواقعة التى شهدت عليها كل منهما ، يكون فوق قصوره ، منطوباً على الخطأ فى الاسناد مما يطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير أنيس وفتحى الصباغ نواب رئيس المحكمة وعبد الله المدنى .

( ٤٥ )

### الطعن رقم ٢٠٩٤٧ لسنة ٥٩ القضائية

تزوير « تزوير محرر عرقى » . دعوى جنائية . دعوى مدنية . البات « بوجه عام » « خبرة » . حكم « تسبيه » . تسبيب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره . رفع دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية . يوجب عليها أن تقوم يبحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها فى الدعوى . اكتفائها بسرد وقائع الدعوى المدنية دون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة . قصور .

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت عنه دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هى يبحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا هى اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن . بوصف أنه (١) ارتكب تزويراً فى محرر عرقى « اىصال سداد أجره » بأن غير تاريخ تحريره (٢) استعمل المحرر المزور سالف الذكر على النحو المبين بالاوراق . وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . المحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وبالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فطعن الاستاذ / ..... الحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تزوير محرر عرقى واستعماله مع علمه بتزويره ، قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه اعتمد فى اثبات التزوير على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم فى الدعوى المدنية دون أن يتحرى أوجه الادانه ويستظهر أركان جريمتى التزوير والاستعمال فى حق الطاعن ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استعرض وقائع الدعوى المدنية التى أقامها المجنى عليه ، وما انتهت إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ، ثم أشار إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه فى اثبات جريمة التزوير والاستعمال المسندتين إلى الطاعن لما كان ذلك ، وكان



هذا الذى أورده الحكم بعد قاصرا فى استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يمن يبحث موضوعه من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفى فى هذا الشأن سرد الحكم للأجراءات التى تمت أمام المحكمة المدنية ، وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير ومؤداه ، لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت عنه دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هى يبحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا هى اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الشناوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى وأنس عماره نواب رئيس المحكمة وحسين الصعيدى .

( ٤٦ )

### الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) حكم « اصداره » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .  
النمى بخلو الحكم من منطوقه . على خلاف ما أثبت به وبمحضر الجلسة . عدم قبوله ما دام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .
- (٢) حكم « بياناته » « بطلانه » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .  
العبارة فى الاحكام بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التى لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم .
- (٣) حكم « التوقيع عليه » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .  
توقيع جميع اعضاء الهيئة التى اصدرت الحكم على ورقته . غير لازم كفاية توقيع رئيسها وكاتب الجلسة . المادة ٣١٢ اجراءات .
- (٤) خلو رجل . إيجار أماكن . دعوى جنائية « قيود تحريكها » .  
جرمينا تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد . عدم توقف رفع الدعوى بشأنهما على شكوى . أساس ذلك ؟
- (٥) اجراءات « اجراءات التحقيق » . نيابة عامة . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .  
تعيب التحقيقات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للنمى على الحكم .

(٦) اثبات «أوراق» . حكم «حجته» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» . ايجار اماكن .

للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية .

المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . أساس ذلك ؟

(٧) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» اثبات «بوجه عام» .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة واطراح ما يخالفها .

(٨) اثبات «بوجه عام» «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .

العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها ما لم يقيد القانون بدليل أو بقرينة .

(٩) ايجار اماكن . خلو رجل . قصد جنائى . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى في جرمينى تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعدم تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد دون مقتضى . كفاية أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

(١٠) دفع «الدفع بكيدية الاتهام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

الدفع بكيدية الاتهام أو بعدم ارتكاب الجريمة . موضوعى . استفادة الرد عليه ضمناً من القضاء بالادانة .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام النقض .



(١١) ظروف مخففة . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . دفاع  
« الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .

عدم جواز إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟  
مثال .

(١٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . حكم « تسببه . تسبب  
غير معيب » .

سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجهل . لا يعيبه .  
مثال .

(١٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضايا بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت  
إليها .

(١٤) إيجار أماكن . خلو رجل . عقوبة « تطبيقها » . نقض « حالات  
الطعن . الخطأ في القانون » . نظر الطعن والحكم فيه ، محكمة النقض  
« سلطتها » .

إلزام الطاعنين برد المبلغ المدفوع رغم ثبوت تخالفهما مع المجنى عليه . خطأ في القانون .  
كون الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي . وجوب نقض الحكم وتصحيحه وفقاً  
للقانون .

١ - من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف  
ما ثبت منها في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من  
الطاعنين قولهما أن الحكم خلا من منطوقه ما دام لم يتخذا من جانبهما اجراء الطعن  
بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة .

٢ - العبرة في الاحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - القانون لم يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على ورقته ويكفى توقيع رئيسها وكاتب الجلسة طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه موقع من رئيس الهيئة التي أصدرته ، فإن منعها في هذا الشأن يكون غير مقبول .

٤ - جريمتا تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد ليست في عداد الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنهما على شكوى فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون في غير محله .

٥ - إن نعى الطاعنين على تصرف النيابة بعدم تحقيق واقعة اغتصاب الشقة والاستيلاء على المنقولات لا يعدو أن يكون تعييباً للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٦ - من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ، وأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بالاحكام الصادرة عن المحاكم المدنية لأن وظيفتها والسلطة الواسعة التي حولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب برىء أو يفلت مجرم تقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة ، في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون مما يلزم عنه ألا يكون للأوراق الرسمية أو للاحكام الصادرة عن المحاكم المدنية أى شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع لا كما تقرره

جهات أخرى مقيدة بقيود لا يعرفها قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون على غير أساس .

٧ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

٨ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينه يرتاح إليها ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٩ - المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمتي تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وعدم تسليم الوحدة السكنية إذ يكفي أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى .

١٠ - الدفع بكيدية الاتهام أو بعدم ارتكاب الجريمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض .

١١ - لما كان ما يثيره الطاعنان بشأن كبر سنهما وأنها من أرباب الأسر وأن أحدهما موظف والآخر على المعاش - مردودا - بأنه وإن كان من المسلمات في القانون أن مثل المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع لا بداء دفاعه الأمر فيه مرجعه



إليه إلا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها ولو بيانا لموجبات الرأفة - عند ثبوت الادانة - يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين اثاره هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٢ - لما كان الدفاع عن الطاعنين لم يوضح في مرافعته - بل وبأسباب طعنه عندما طلب ضم التحقيقات التي أشار إليها ، سبب هذا الطلب ومرماه فإنه يغدو طلباً مجهلاً لا تثريب على المحكمة إن هي سكنت عنه ايراداً له أورداً عليه ، ما دامت قد اطمأنت إلى ما أورده من أدلة الثبوت في الدعوى .

١٣ - أن طلب الدفاع ضم التحقيقات التي أشار إليها قصد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ولا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه والتفتت عن اجابته وما يثيره الطاعنان في شأنه إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

١٤ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تخالفاً مع المجنى عليه على النحو الثابت بحافظة المستندات المقدمة منهما والتي طويت على : ١ - انذار على يد محضر موجه عنهما إلى المجنى عليها بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٩ يعرض مبلغ ٥٢٥٠ جنية المدفوع منه بموجب العقد المؤرخ ١٤/٨/١٩٨٢ . ٢ - محضر ايداع المبلغ المذكور بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤ بخزينه محكمة محرم بك ، ٣ - صورة شهادة من سجل ودائع مؤرخه ٢١/٣/١٩٨٥ بأن المجنى عليه صرف المبلغ المذكور بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٤ . وقضى الحكم الابتدائي المؤيد والمعدل بالحكم المطعون فيه - رغم ذلك بالرد إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه ما كان للمحكمة أن تلزمهما برد المبلغ المدفوع منهما مرة أخرى ، وإذ كان هذا الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها

من حيث صحة اسناد الاتهام إلى الطاعنين ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بإلغاء ما قضى به من عقوبة الرد ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : بصفتهم مؤجرين تقاضيا مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل خلو الرجل . ثانياً : بصفتهم السابقة تخلفا دون مقتض عن تسليم الوحدة السكنية في الميعاد . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢٦ / ١ ، ٧١ ، ٧٧ ، ٨٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ المعدل بالمواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ / ٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح محرم بك قضت حضورها عملاً بمواد الاتهام بحبس كل متهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لكل متهم وتغريمهما مبلغ ١٠٥٠٠ جنية لصالح صندوق الاسكان الاقتصادي والزامهما برد مبلغ الخلو للمجنى عليه . استأنف كل من النيابة العامة والمحكوم عليهما وقيد استئنافهم برقم ٦٠١٧ سنة ١٩٨٥ . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضوا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس كل متهم شهراً مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعن الاستاذ / ..... المحامي عن الأستاذ / ..... المحامي

نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار كخلو رجل والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم خلا من منطوقه طبقاً للصورة الضوئية لمسوده الحكم المقدمة من الطاعنين، كما خلا من توقيع أعضاء الهيئة التى أصدرته، وأن النيابة العامة حركت الدعوى الجنائية بدون شكوى، ولم تقم بأجراء تحقيق واقعة اغتصاب الشقة وسرقة المنقولات مما يدل على كيديه الاتهام، والتفت الحكم عن مستندات الطاعنين المتمثلة فى الحكم الصادر بإعلان العقد سند الدعوى الصادر للمجنى عليه وأغفل سلطة المحكمة المدنية فى تكييف هذا العقد، كما لم يدل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين، هذا إلى أن العقد محرر بين المجنى عليه والطاعن الثانى فقط دون الطاعن الأول خلافاً لما ورد بالحكم، وأغفل طلب ضم التحقيقات التى أجريت مع أحد أعضاء النيابة بناء على شكوى الطاعنين ضده والوارد بمذكره دفاعهما خلال فترة حجز الدعوى للحكم، وأخيراً فإن الطاعنين من أرباب الأسر وأحدهما موظف والثانى على المعاش وطاعنين فى السن فضلاً عن قيامهما بسداد المبلغ إلى المجنى عليه - كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليهما. لما كان ذلك، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه اشتمل على منطوقه - على خلاف ما يقوله الطاعنين - من المقرر أن الأصل فى الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من



الطاعنين قولهما أن الحكم خلا من منطوقه ما دام لم يتخذ من جانبهما اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ، وكانت العبرة فى الاحكام هى بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التى لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على ورقته ويكفى توقيع رئيسها وكاتب الجلسة طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه موقع من رئيس الهيئة التى أصدرته ، فإن منعاهما فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الایجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتى يتوقف رفع الدعوى بشأنهما على شكوى فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعنين على تصرف النيابة بعدم تحقيق واقعة اغتصاب الشقة والاستيلاء على المنقولات لا يعدو أن يكون تعيباً للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها ، وأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بالاحكام الصادرة عن المحاكم المدنية لأن وظيفتها والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب برىء أو يفلت مجرم تقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة ، فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون مما يلزم عنه ألا يكون للأوراق الرسمية أو للأحكام الصادرة عن المحاكم المدنية أى شأن فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع لا كما تقرره جهات أخرى مقيدة بقيود يعرفها قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعنان

فى هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق وكانت العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينه يرتاح إليها ولا يصح مصادرتة فى شىء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمتى تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وعدم تسليم الوحدة السكنية إذ يكفى أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى - وكان الدفع بكيديه الاتهام أو بعدم ارتكاب الجريمة من الدفع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان بشأن كبر سنهما وأنها من أرباب الأسر وأن أحدهما موظف والآخر على المعاش - مردودا - بأنه وإن كان من المسلمات فى القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع لا بداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى أمامها ولو بيانا لموجبات الرأفة - عند ثبوت الادانة - يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين إثارة هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنين لم يوضح فى مرافعته - بل وبأسباب طعنه عندما طلب ضم التحقيقات التى أشار إليها ، سبب هذا الطلب ومرماه فإنه يغدو طلباً مجهلاً

لا تثريب على المحكمة إن هي سكنت عنه امراداً له اورداً عليه ، ما دامت قد اطمأنت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى ، هذا فضلاً عن أن هذا الطلب قصد به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ولا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه والتفتت عن أجهته وما يثيره الطاعنان في شأنه إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تخالفاً مع المجنى عليه على النحو الثابت بحافظة المستندات المقدمة منهما والتي طويت على : ١ - ائذار على يد محضر موجه منهما إلى المجنى عليها بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٩ يعرض مبلغ ٥٢٥٠ جنية المدفوع منه بموجب العقد المؤرخ ١٤/٨/١٩٨٢ . ٢ - محضر ابداع المبلغ المذكور بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤ بخزينه محكمة محرم بك ، ٣ - صورة شهادة من سجل ودائع مؤرخه ٢١/٣/١٩٨٥ بأن المجنى عليه صرف المبلغ المذكور بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٤ . وقضى الحكم الابتدائي المؤيد والمعدل بالحكم المطعون فيه - رغم ذلك بالرد إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه ما كان للمحكمة أن تلزمهما برد المبلغ المدفوع منهما مرة أخرى ، وإذ كان هذا الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث صحة اسناد الاتهام إلى الطاعنين ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بالغاء ما قضى به من عقوبة الرد ورفض الطعن فيما عدا ذلك .



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الشناوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى وأنس عماره نواب رئيس المحكمة وفرغلى زلتى .

( ٤٧ )

### الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٦٠ القضائية

(١) سكر بين . قانون «تفسيره» . عقوبة . نقض «حالات الطعن . الخطأ فى القانون» .

كل من يضبط فى مكان عام أو فى محل عام فى حالة سكر بين . يعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته عن اسبوعين ولا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه . المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ .

قضاء الحكم المطعون فيه بحبس المطعون ضده اسبوعاً واحداً . خطأ فى تطبيق القانون لنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة .

(٢) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» «تسييه . تسييب معيب» . سكر بين .

وجوب أن يبين الحكم واقعة الدعوى وأدلة الادانة ومؤداها .

عدم إيراد الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى ومؤدى محضر الضبط والتحقيقات وأقوال المتهم والشهود التى عول عليها فى الادانة . قصور .

القصور الذى يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

١ - لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر تنص على أنه : «يعاقب كل من يضبط فى مكان عام أو فى محل عام فى حالة

سكرين بالحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائه جنيه ، ويجب الحكم بعقوبة الحبس فى حالة العود . وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المطعون ضده أسبوعا واحداً فإنها تكون قد نزلت بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر فى تلك المادة سالفه البيان .

٢ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « حيث أن واقعة الدعوى تنحصر فيما اثبت بمحضر الضبط وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة وذلك مما ورد بمحاضر ضبط الواقعة وتحقيقات الشرطة والنيابة ومن أقوال المتهم وشهود الواقعة ومن عدم دفع المتهم التهمة عن نفسه بدفاع معقول ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ . ج ، لما كان ذلك وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة ومؤدى محضر الضبط والتحقيقات وأقوال المتهم والشهود فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضبط بالطريق العام وهو فى حالة سكر بين . وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جناح قسم أسوان قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً ورفضها

موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعاً .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بحبس المطعون ضده أسبوعاً واحداً في جريمة ضبطه في الطريق العام وهو في حالة سكر بين ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المبين بالفقرة الأولى من المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ وهي أسبوعين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه ضبط في الطريق العام وهو في حالة سكر بين وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر وقد دأته محكمة أول درجة غيايباً وأوقعت عليه عقوبه الحبس لمدة ستة أشهر فعارض المطعون ضده وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه . وإذ استأنف الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٩٨٦/١٠/٢٢ غيايباً - وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري - بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه أسبوعين فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبسه أسبوعاً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر تنص على أنه : « يعاقب كل من يضبط في مكان عام أو في محل عام في حالة سكر بين بالحبس الذي لا تقل



مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه ، ويجب الحكم بعقوبة الحبس في حالة العود . وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المطعون ضده أسبوعاً واحداً فإنها تكون قد نزلت بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر في تلك المادة سالفة البيان . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « حيث أن واقعة الدعوى تنحصر فيما أثبت بمحضر الضبط وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة وذلك بما ورد بمحاضر ضبط الواقعة وتحقيقات الشرطة والنيابة ومن أقوال المتهم وشهود الواقعة ومن عدم دفع المتهم التهمة عن نفسه بدفاع معقول ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ . ج ، لما كان ذلك وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها بيانا كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة ومؤدى محضر الضبط والتحقيقات وأقوال المتهم والشهود في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقبل شاكر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحامد عبد الله ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة ونير عثمان .

( ٤٨ )

### الطعن رقم ٢٦٢٦٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» «تسبيه» «تسبيب معيب» .

وجوب اشمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات .

إحالة الحكم فى بيان الدليل إلى الأوراق وشهادة الشهود . دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها . قصور .

(٢) تبديد . خيانة امانه . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما يوفره .

حكم «تسبيه» «تسبيب معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما يقبل منها .

دفاع المتهم بمذنية العلاقة . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه . مخالفة ذلك يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

١ - لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً ، لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة إلى الاوراق وشهادة الشهود ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون قاصراً .

٢ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن الطاعن أثار دفاعاً مؤداه أن العلاقة التى تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية هى علاقة مدنية ، وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإن حكمها يكون فوق قصوره مشوباً بالاخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المبالغ المبينة بالأوراق والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه اضراراً بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح فاقوس قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيائياً بسقوط الاستئناف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك . فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه جاء خلوا من بيان واقعة الدعوى والأدلة على صحة الاتهام المسند إلى الطاعن فضلا عن أنه ضرب صفحا عما دفع به من مدنية العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله: «وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لما جاء بالأوراق وما شهد به شهود الواقعة مما يتعين ادانته عملاً بمواد الاتهام والمادة ٣٠٤/٢ أ.ج، وحيث إنه عن الدعوى المدنية فالمحكمة ترى الحكم بالتعويض المطلوب». لما كان ذلك، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى الأوراق وشهادة الشهود ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، فإنه يكون قاصراً، هذا إلى أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضي أن الطاعن أثار دفاعاً مؤداه أن العلاقة التي تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية هي علاقة مدنية، وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صبح لتغير به وجه الرأي فيها، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، فإن حكمها يكون فوق قصوره مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

## جلسة الاول من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / رضوان عبد العليم ووليد الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة ومصطفى  
عبد المجيد .

( ٤٩ )

### الطعن رقم ٦٢٤١٣ لسنة ٥٩ القضائية

أحداث . دعوى مدنية . نقض « المصلحة في الطعن » .

عدم قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث . المادة ٣٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤  
بشأن الاحداث .

قضاء محكمة الاحداث في الدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لها . انتفاء  
مصلحته في النعي عليه .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه والصادر من محكمة  
الأحداث قد قضى في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية -  
باعتباره تاركا لها . وكانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
الأحداث تنص على أنه « لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث » مما يكون  
معه مصيرها حتما إلى القضاء بعدم قبولها إعمالا لنص المادة سالفه البيان - فإن  
مصلحة الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية من وراء طعنه فيما قضى به الحكم من  
اعتباره تاركا لها تكون منتفية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضدهم - بوصف أنهم : اعتدوا عليه بالضرب وطلب عقابهم بالمواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ من قانون العقوبات وبالزامة بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بعدم اختصاصها بالدعوى بالنسبة للمتهمين الأحداث وبعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بالنسبة لهم . ثم نظرت الدعوى أمام محكمة جناح الاحداث حيث قضت باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية وبراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهم . استأنف المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة جناح دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غايياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه والصادر من محكمة الأحداث قد قضى في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - باعتباره تاركاً لها . وكانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه « لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث » مما يكون معه مصيرها حتماً إلى القضاء بعدم قبولها إعمالاً لنص المادة سالفه البيان - فإن مصلحة الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية من وراء طعنه فيما قضى به الحكم من اعتباره تاركاً لها تكون منتفية . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين عدم قبوله موضوعاً مع إلزام الطاعن بالمصاريف ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد عبد الرحمن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
على الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب وحسين الجيزاوى نواب رئيس المحكمة ومجدى أبو العلا.

( ٥٠ )

### الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ القضائية

(١) نقض « ما يحوز الطعن فيه من الأحكام » .

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . حكم قطعى منه للخصومه - ما دام قد  
عرض لموضوع الدعوى وطبق عليه حكم القانون وفصل فيه .

(٢) حكم « ما لا يعيه فى نطاق التدليل » .

مثال لسهو ورد بمنطوق الحكم . لا يغير من حقيقة قضائه .

(٣) نقد . قانون « إصداره » ، « تفسيره » ، « تطبيقه » ، « إلغاؤه » . لائحته .

استثناء استرداد حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة فى مصر  
النصوص عليه فى المادة ٢/٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة  
١٩٨٠ من شرط المدة المبين بالفقرة الأولى من نفس المادة . استثناء مطلق . أثر ذلك : عدم  
الاعتداد بما ورد باللائحة التنفيذية للقانون السالف وتعديلاتها من تحديد لهذه المدة .

التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق . أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع .

(٤) قانون « تفسيره » .

وجوب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة فى تفسيرها وعدم تحميل عباراتها  
فوق ما تحتل .

صياغة النص فى عبارة واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز  
الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع .  
الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه لا تكون إلا عند غموض النص .

### (٥) قانون «تفسيره» «التفويض التشريعي» . لوائح . دستور .

حق السلطة التنفيذية دستورياً في اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين . اللائحة لا تلغى نصاً أمراً في القانون أو تقيده .

### (٦) قانون «إصداره» «التفويض التشريعي» . لوائح . قرارات وزارية .

صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . شرطها : ألا يوجد تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه . وجوب تطبيق نص القانون عند وجود مثل هذا التضاد .

### (٧) قانون «تفسيره» «تفويض تشريعي» . نقد .

تعارض ما قرره المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧ المعدله من وجوب استرداد حصيله الصادرات المينة بالمادة ٢/٢ من القانون المذكور في خلال خمس سنوات من تاريخ الشحن مع ما جاء بنص المادة السالفة من استثناء استيراد حصيله تلك الصادرات من شرط المده : وهو نص قائم لم يبلغ بتشريع لاحق . وجوب تطبيق نص المادة ٢/٢ أنه الذكر . دون نص اللائحة .

تحديد المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية لمده استرداد حصيله الصادرات السالفة . لا يستند إلى تفويض تشريعي .

### (٨) قانون «تفسيره» . جريمة «أركانها» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير

معيب . نقد .

تضمنين المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ النص على وجوب استرداد حصيله الصادرات المستثناء فور بيعها وتحصيل قيمتها . لا يتعارض مع استثنائها من شرط المده . مفاد ما بنص المادة ٢/٢ من القانون المذكور أن جريمة عدم استرداد قيمة تلك الصادرات المستثناء لا تقوم إلا بعد تحصيل قيمتها .

اعتناق الحكم المطعون فيه هذا النظر . تطبيق صحيح للقانون .

### (٩) نقض «المصلحة في الطعن» «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

القضاء بالبراءة . يتلاقى في النتيجة مع قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .

مؤدى ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان، إلا أن البين من مدوناته أنه عرض لموضوع الدعوى وطبق عليه حكم القانون وفصل فيه، ومن ثم فهو في حقيقته يعد حكماً قطعياً منهيًا للخصومة بالحالة التي رُفعت بها الدعوى، وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً عملاً بنص المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان، إلا أن الثابت من مدوناته أنه أشار إلى أن الحكم الاستثنائي المعارض فيه قضى بسقوط الاستئناف، وأن المعارض قدم دليل عذر تخلفه عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم الأخير وأن المحكمة قبلت ذلك العذر، وبما مفاده أنها قبلت استئنافه شكلاً، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقته بقبول المعارضة شكلاً وبإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف، وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان، وأن ما ورد بمنطوقه على النحو السالف بيانه، لا يعدو مجرد سهو لا يغير من حقيقة الواقع.

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعقوبتي الحبس والغرامة - تأسيساً على أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قد استثنت من شرط المدة صадرات الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر، كما نصت المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون - المار ذكره - على ذات الاستثناء، على أن يتم سداد القيمة عند تحصيلها، وأن الصادرات موضوع الدعوى عبارته عن كتب، وليس بالأوراق ما يفيد أن المتهم حصل قيمة الاستثمار، وأن ما ورد بالقرار الوزاري المعدل للمادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية بأن تحديد مدة خمس سنوات لتحصيل قيمة تلك الصادرات، لا يقيد نص القانون الذي ورد مطلقاً. لما كان ذلك، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٧



لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى السارى على واقعة الدعوى والمعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ قد نصت فى فقرتها الأولى على أن «على كل من يصدر بضاعة من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يسترد قيمتها فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص، ويجوز للوزير المختص أو من ينييه تجديد هذه المدة أو اطالتها»، ونصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن «ويستثنى من شروط المدة استرداد حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة فى جمهورية مصر العربية»، وكان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المار ذكره قد جاء مطلقاً فى استثناء صادرات الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة فى جمهورية مصر العربية من شروط المدة التى يجب استرداد قيمة تلك الصادرات خلالها، فإن ما ورد بالقرارات الوزارية المتعاقبة بشأن تعديل بعض نصوص اللائحة التنفيذية للقانون - رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ من تحديد مدة يجب خلالها فى كل الأحوال استرداد قيمة الكتب المطبوعة فى مصر والمصدرة إلى الخارج، يتعارض مع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية - المار بيانها - مما يتعين معه الاعتداد بما نص عليه فى القانون فى هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية وتعديلاتها من شرط المدة التى يجب استرداد حصيلة الكتب المطبوعة فى مصر والمصدرة إلى الخارج خلالها، لما هو مقرر من أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.

٤ - الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف

عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملت ، لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها ، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

٥ - من المقرر أنه إن كان من حق السلطة التنفيذية طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها ، أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، فليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تغني من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى نصاً أمراً في القانون أو تقيد مطلقاً .

٦ - يشترط لصحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى تضاد بين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة .

٧ - لما كانت أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، ما زالت قائمة ولم تلغ بتشريع آخر ، وأن ما نصت عليه من استثناء استرداد حصيلة الصادرات المبينة بها على النحو السالف بيانه - من شرط المدة قد جاء مطلقاً من كل قيد ، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون - المار ذكره - بعد تعديلها من تقييد هذه المدة ووجوب استرداد حصيلة هذه الصادرات في مدة - لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الشحن ، فإن

نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون هو الواجب التطبيق على إطلاقه، خاصة وأن هذا القانون لم يفوض الوزير المختص باختصاص تشريعي في شأن تلك الفقرة الثانية على نحو ما استنته في الفقرة الأولى من ذات المادة الثانية، وبالتالي فإن ما ورد باللائحة التنفيذية من مواد نصت على تحديد مدة استرداد حصيلة الصادرات - السالف بيانها، لا يستند إلى تفويض تشريعي.

٨ - لما كان ما نصت عليه المادة ٦٦ من القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - قبل تعديلها من وجوب استرداد حصيلة الصادرات المستثناة فور بيعها وتحصيل قيمتها، لا يتعارض مع استثنائها من شرط المدة، وأن التفسير الصحيح للمادة الثانية (فقرة ثانيا) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، والمادة ٦٦ من القرار ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، مقتضاه أن جريمة عدم استرداد قيمة تلك الصادرات المستثناة، لا تقوم إلا بعد تحصيل قيمتها، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه، فإنه يكون طبق القانون تطبيقاً سليماً.

٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على سند من القول أن البضاعة المصدرة من البضائع المستثناة بنص الفقرة الثانية من المادة الثانية رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، ولم يثبت بيعها - وهو ما لا تنازع فيه الطاعنه، مما مؤداه أن الجريمة المسندة إلى المطعون ضده لم تكن قد وقعت بعد، مما كان لازمه أن تقضى المحكمة ببراءته منها، إلا أنه لما كان القضاء بالبراءة يتلاقى في النتيجة مع قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص يضحى قائماً وقاصراً على مصلحة نظرية بحته لا جدوى منها ولا يؤبه بها.



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يسترد قيمة البضائع المصدرة منه إلى الخارج في الميعاد القانوني وطلبت عقابه بالمادتين ٢ ، ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي والمادة ٦١ من لائحته التنفيذية . ومحكمة الجرائم المالية بالقاهرة قضت غاييا عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وغرامة إضافية تعادل مبلغ ٤٢٦,٥٠ دولار بالسعر الرسمي وقت ارتكاب الجريمة . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية « بهيئة استئنافه » قضت غاييا بسقوط الحق في الاستئناف . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، إلا أن البين من مدوناته أنه عرض لموضوع الدعوى وطبق عليه حكم القانون وفصل فيه ، ومن ثم فهو في حقيقته بعد حكماً قطعياً منهيّاً للخصومة بالحالة التي رُفعت بها الدعوى ، وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً عملاً بنص المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ - قضى بعدم

قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان فى جريمة عدم استرداد - قيمة البضائع المصدرة للخارج فى الميعاد القانونى ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم أعمل فى حق المطعون ضده نص الفقرة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى التى استثنت من شرط مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون - المار ذكره استرداد حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة فى جمهورية مصر العربية ، دون أن يعنى بتطبيق أحكام المادتين ٦٤ ، ١/٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ من وجوب استرداد قيمة تلك الصادرات فور بيعها وتحصيل قيمتها خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الشحن وفقاً للقواعد المنفذة لتلك اللائحة ، باعتبار أن نصوصها هى التى تحدد الشروط والأوضاع الخاصة بتطبيق أحكام قانون النقد الأجنبى ، وقد رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بعد فوات مدة خمس سنوات من تاريخ الشحن ، وهو ما لم تفتن إليه محكمة الموضوع ، والتى كان عليها أن تقضى فى موضوع الدعوى بإدانة المطعون ضده أو ببراءته ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن قضى فى منطوقه بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، إلا أن الثابت من مدوناته أنه أشار إلى أن الحكم الاستثنائى المعارض فيه قضى بسقوط الاستئناف ، وأن المعارض قدم دليل عذر تخلفه عن الحضور بالجلسة التى صدر فيها ذلك الحكم الأخير وأن المحكمة قبلت ذلك العذر ، وبما مفاده أنها قبلت استئنافه شكلاً ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقته بقبول المعارضه شكلاً وبإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، وأن ما ورد بمنطوقه على النحو السالف بيانه ، لا يعدو مجرد سهو لا يغير من حقيقة الواقع .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية رفعت ضد المطعون ضده بوصف أنه : - لم يسترد في الميعاد القانوني قيمة البضاعة المصدرة للخارج ، وطلبت النيابة العامة عقابة طبقاً للمادتين ٢ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ، والمادة ٦١ من اللائحة التنفيذية ، ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ ، وغرامة تعادل ٤٢٦,٥٠ دولار بالسعر الرسمي وقت ارتكاب الجريمة - عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - فاستأنف ومحكمة الدرجة الثانية قضت غيابياً بسقوط الاستئناف ، عارض وقضى في معارضته الاستئناف بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعقوبتي الحبس والغرامة - تأسيساً على أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قد استثنت من شرط المدة صадرات الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر ، كما نصت المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون - المار ذكره - على ذات الاستثناء ، على أن يتم سداد القيمة عند تحصيلها ، وأن الصادرات موضوع الدعوى عبارة عن كتب ، وليس بالأوراق ما يفيد أن المتهم حصل قيمة الاستثمار ، وأن ما ورد بالقرار الوزاري المعدل للمادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية بأن تحديد مدة خمس سنوات لتحصيل قيمة تلك الصادرات ، لا يفيد نص القانون الذي ورد مطلقاً . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الساري على واقعة الدعوى والمعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ قد نصت في فقرتها الأولى على أن «على كل من يصدر بضاعة من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يسترد قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ، ويجوز للوزير المختص أو



من ينييه تجديد هذه المدة أو اطالتها» ، ونصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن «ويستثنى من شروط المدة استرداد حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية» ، وكان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المار ذكره قد جاء مطلقاً في استثناء صادرات الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية من شروط المدة التي يجب استرداد قيمة تلك الصادرات خلالها ، فإن ما ورد بالقرارات الوزارية المتعاقبة بشأن تعديل بعض نصوص اللائحة التنفيذية للقانون - رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ من تحديد مدة يجب خلالها في كل الأحوال استرداد قيمة الكتب المطبوعة في مصر والمصدرة إلى الخارج ، يتعارض مع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية - المار بيانها - مما يتعين معه الاعتداد بما نص عليه في القانون في هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية وتعديلاتها من شرط المدة التي يجب استرداد حصيلة الكتب المطبوعة في مصر والمصدرة إلى الخارج خلالها ، لما هو مقرر من أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وكان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر زالت به القوة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وحدد مدة يجب خلالها استرداد قيمة الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والمصدرة إلى الخارج ، وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتة ، لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تدور الأحكام القانونية مع علتها

لا مع حكمتها، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه، وإنه إن كان من حق السلطة التنفيذية طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها، أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، فليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى نصاً أمراً في القانون أو تقيده مطلقاً، كما أنه يشترط لصحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة. لما كان ذلك، وكانت أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، ما زالت قائمة ولم تلغ بتشريع آخر، وأن ما نصت عليه من استثناء استرداد حصيلة الصادرات المبينة بها على النحو السالف بيانه - من شرط المدة قد جاء مطلقاً من كل قيد، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون - المار ذكره - بعد تعديلها من تقييد هذه المدة ووجوب استرداد حصيلة هذه الصادرات في مدة - لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الشحن، فإن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون هو الواجب التطبيق على إطلاقه، خاصة وأن هذا القانون لم يفوض الوزير المختص باختصاص تشريعي في شأن تلك الفقرة الثانية على نحو ما استنته في الفقرة الأولى من ذات المادة الثانية، وبالتالي فإن ما ورد باللائحة التنفيذية من مواد نصت على تحديد مدة استرداد حصيلة الصادرات - السالف بيانها، لا يستند إلى تفويض تشريعي. لما كان ذلك، وكان ما نصت عليه المادة ٦٦ من القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - قبل تعديلها من

وجوب استرداد حصيلة الصادرات المستثناة فور بيعها وتحصيل قيمتها، لا يتعارض مع استثنائها من شرط المدة، وأن التفسير الصحيح للمادة الثانية (فقرة ثانيا) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، والمادة ٦٦ من القرار ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، مقتضاه أن جريمة عدم استرداد قيمة تلك الصادرات المستثناة، لا تقوم إلا بعد تحصيل قيمتها، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه، فإنه يكون طبق القانون تطبيقاً سليماً. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على سند من القول أن البضاعة المصدرة من البضائع المستثناة بنص الفقرة الثانية من المادة الثانية رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، ولم يثبت بيعها - وهو ما لا تنازع فيه الطاعنه، مما مؤداه أن الجريمة المسندة إلى المطعون ضده لم تكن قد وقعت بعد، مما كان لازمه أن تقضى المحكمة ببراءته منها، إلا أنه لما كان القضاء بالبراءة يتلاقى في النتيجة مع قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص يضحى قائماً وقاصراً على مصلحة نظرية بحثه لا جدوى منها ولا يؤبه بها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.



## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشالى وحسن ابو المعالى ابو النصر نواب رئيس المحكمة .

( ٥١ )

### الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش (إذن التفتيش . اصداره) . مواد مخدرة . استدلالات . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير جديده التحريات) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

عدم إيراد محل إقامة الطاعن محددا أو عدم ذكر مهنته فى محضر الاستدلالات . غير قادح فى جديده ما تضمنه من تحرر .

(٢) تفتيش (إذن التفتيش . اصداره) . مواد مخدرة . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

اثبات الحكم صدور إذن بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويحوزها ويحرزها مع شخصه وبسيارته . مفهومه . صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها لاضبط جريمة مستقبله .

(٣) مواد مخدرة . قصد جنائى . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

احراز المخدر أو حيازته بقصد الاتجار . واقعه ماديه استخلاصها . موضوعى .

- مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار فى المخدر .

## (٤) دفاع والإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره .

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى استفادة الرد عليه ضمنا من القضاء بالادانته من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

## (٥) إثبات « بوجه عام » . دفاع والإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره .

دفع « الدفع بدس المخدر » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

الدفع بدس المخدر . لا يستلزم ردا صريحا .

## (٦) مواد مخدرة . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . نقض « أسباب

الطعن » . ما لا يقبل منها .

القصد الجنائى فى جريمة احراز وحيازة المخدر . العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه

استقلالا . غير لازم . متى كان ما أورده كافيا فى الدلالة عليه .

## (٧) حكم « حجية الأحكام » . مواد مخدرة . مصادرة .

لا يعيب الحكم بيان منطوقه لفحوى المضبوطات التى قضى بمصادرتها . متى بينها فى

أسبابه التى يحمل المنطوق عليها .

الأصل ألا ترد حجية الأحكام . إلا على المنطوق . امتداد هذه الحجية الى ما يكون من

الأسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به .

## (٨) عقوبة « العقوبة التكميلية » . مصادرة . مواد مخدرة . محكمة الموضوع

« سلطتها فى تقدير الدليل » .

المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟

تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة .

موضوعى .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق، وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محددا أو عدم ذكر مهنته في محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مديدا.

(٢) لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الضابط ..... المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد ان دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحوزها ويحرزها مع شخصه وبسيارته مستخدما السيارة في ترويجها، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، واذا انتهى الحكم إلى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن على غير اساس.

٣ - احراز المخدر أو حيازته بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما يتجها، واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله: «وحيث أنه عن القصد من الاحراز والحيازة للمواد المخدرة مع شخص وبسيارة المتهم التي يملكها ويستخدمها في ترويج وتوزيع المواد المخدرة وأن ذلك القصد هو قصد الاتجار اذ ثبت من الأوراق استعمال المتهم السيارة الملاكى رقم ..... دمياط وضبط معه طربة حشيش وبالسيارة



ثلاث طرب من مخدر الحشيش ، ومبلغ تسعة آلاف جنيه وأن كبر وزن المخدرات المضبوطة بلغت ٨٥٢ جراما مما يقنع المحكمة من كل تلك الظروف توافر قصد الاتجار لدى المتهم فى المواد المخدرة وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والنسب لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز الطاعن للمخدر وحيازته كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبب لا يكون سديدا .

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها مادام الرد مستفادا - ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

٥ - لما كان دفاع المتهم باحتمال دس المخدر عليه إنما قصد به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ويعتبر من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند .

٦ - القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوز به من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها كافيا فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه مخدر ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن سكت فى منطوقه عن بيان فحوى

المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى بادانته عنها إلا أنه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من انه وان كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجية تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الاسباب مكملاً للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قواماً إلا به .

٨ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات اجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة جبراً عن صاحبها وبغير مقابل..... وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا اذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدير وقائي لا محيص عن اتخاذه في مواجهة الكافة ، وإذ كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على أن «..... يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم ٢٥١ وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات - ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكابها» يدل على ان الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، تلك الأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي يستزيد من إمكانياته لتنفيذ الجريمة أو تيسير ارتكابها أو تخطي عقبات تعترض تنفيذها ، وكان تقدير ما إذا كانت الادوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة بهذا المعنى ام لا إنما يعد من اطلاقات قاضى الموضوع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريًا عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ١/٣٤ - بنداً، ١/٤٢ - ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم واحد الملحق والمعدل مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المضبوطات جميعها.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة واحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته مدلاً على ذلك بأن مستصدر الإذن لم يحدد بمحضره محل إقامة الطاعن ومهنته، إلا أن المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي إليه، فضلاً عن بطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبلية، يضاف إلى ذلك أن ما ساقه الحكم للتدليل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن لا يكفي في إثبات هذا القصد، والتفت عن دفاعه القائم على احتمال دس المخدر المضبوط بسيارته، ودانته على الرغم من عدم انبساط سلطانه عليه ولم يعن باستظهار ركن العلم لديه، كما قضى الحكم بمصادرة المضبوطات جميعها دون بيان ماهيتها وبغير مبرر على الرغم من خلو أسبابه مما يشير إلى استخدام السيارة التي



• بمصادرتها - فى ارتكاب الجريمة ومع أن النقود المضبوطة لا تعد حيازتها جريمة ، كل ذلك بما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة واحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لا إصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، واذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بيطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن فى أن لها أصل ثابت بالأوراق ، وكان عدم ايراد محل إقامة الطاعن محددا أو عدم ذكر مهنته فى محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الضابط ..... المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد ان دلت التحريات على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويحوزها ويحرزها مع شخصه وبسيارته مستخدما السيارة فى ترويجها ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، واذا انتهى الحكم إلى ان الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن على غير اساس ، هذا فضلا عن أن الحكم رد على الدفع بيطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية بما يبرر اطراحه . لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر أو

حيازته بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض لقصد الاتجار فى قوله : « وحيث إنه عن القصد من الاحراز والحيازة للمواد المخدرة مع شخص وبسيارة المتهم التى يملكها ويستخدمها فى ترويج وتوزيع المواد المخدرة وان ذلك القصد هو قصد الاتجار اذ ثبت من الأوراق استعمال المتهم السيارة الملاكى رقم ..... وضبط معه طربة حشيش وبالسيارة ثلاث طرب من مخدر الحشيش ، ومبلغ تسعة آلاف جنيه وأن كبر وزن المخدرات المضبوطة بلغت ٨٥٢ جراما مما ينع المحكمة من كل تلك الظروف توافر قصد الاتجار لدى المتهم فى المواد المخدرة » وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز الطاعن للمخدر وحيازته كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها مادام الرد مستفادا - ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى ادلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، وكان دفاع المتهم باحتمال دس المخدر عليه إنما قصد به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ويعتبر من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن اذا كان ما أورده فى حكمها كافيا فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه مخدر ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن اياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على حيازة

الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان سكت في منطوقه عن بيان فحوى المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى بادائته عنها الا انه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من انه وان كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجة تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قواما إلا به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها - خلافا لما يقول به الطاعن - وأورد في أسبابه انه ثبت من الأوراق استعمال المتهم سيارته في ترويع المخدرات وانه عثر معه على ثلاثة وأربعين جنيها وطربة حشيش كما ضبط بالسيارة كيس يحوى ثلاثة طرب لمخدر الحشيش ومبلغ ٩٠٠٠ تسعة آلاف جنيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه دان الطاعن وعاقبة بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤ بند أ ، ٤٢ / ١ ، ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق والمعدل لحيازته واحرازه جوهرًا مخدرا بقصد الاتجار وأمر بمصادرة المضبوطات جميعها ، لما كان ذلك ، وكانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة جبرا عن صاحبها وبغير مقابل ..... وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا اذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا محيص عن اتخاذه في مواجهة الكافة ، واذا كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على أن



.....) يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم ٢٥١ وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات - ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكابها، ، يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة، تلك الأدوات ووسائل النقل التى استخدمها الجانى لكى يستزيد من إمكاناته لتنفيذ الجريمة أو تيسير ارتكابها أو تخطى عقبات تعترض تنفيذها، وكان تقدير ما اذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة بهذا المعنى أم لا إنما يعد من اطلاقات قاضى الموضوع. فإن المحكمة اذ قضت بمصادرة المضبوطات جميعها ورشحت مدونات حكمها أن السيارة استخدمت كى يستزيد الجانى من إمكاناته لتنفيذ الجريمة وأن النقود المضبوطة متحصلة من الجريمة فإن مفاد ذلك ولازمه أنها رأت أن للسيارة وللنقود المضبوطة دورا وشأنا فى ارتكاب الجريمة، ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

---

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ حسن عمرو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وأنى عماره نواب رئيس المحكمة وفرغلى زنائى .

( ٥٢ )

### الطعن رقم ٢٠٩٣٧ لسنة ٥٩ القضائية

جريمة « أركانها » . شيك بدون رصيد . نصب . اشتراك .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هى جريمة الساحب . أساس ذلك ؟  
تظهير الشيك من المستفيد أو حامله إلى آخر . لا يعد إصداراً له . أثر ذلك ؟

عدم اعتبار مظهر الشيك شريكاً للساحب فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . ثبوت  
اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك . لا يحول دون عقابه باعتباره نصبا . أساس ذلك ؟

إن جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هى جريمة الساحب الذى أصدر الشيك ،  
فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهى تتم بمجرد إعطاء الساحب  
الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديراً بأن الجريمة إنما  
تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك . لما كان ذلك ، وكان  
التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره  
تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولو كان يعلم وقت التظهير بأن  
الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه ، كما ان المظهر لا يعتبر شريكاً  
للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير  
اللهم إلا إذا اثبت أنه اشترك معه - بأى طريق من طرق الاشتراك - فى إصداره على  
هذه الصورة . على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد  
لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت فى حق المظهر توافر أركان هذه  
الجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - أعطى بسوء نية شيكا ..... لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح قسم العجوزه قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ وفى الدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه المدنية . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانه بجريمة إعطاء شيك دون رصيد قد شابه خطأ فى تطبيق القانون ذلك انه لم يصدر الشيك موضوع الدعوى بل ظهره إلى المجنى عليه وهو ما تنتفى معه مسئوليته الجنائية .

وحيث إن جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هى جريمة الساحب الذى أصدر الشيك ، فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهى تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديرا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك . لما كان ذلك ، وكان التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه ، كما أن المظهر لا يعتبر



شريكا للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إلا إذا أثبت أنه اشترك معه - بأى طريق من طرق الاشتراك - فى إصداره على هذه الصورة . على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصباً متى ثبت فى حق المظهر توافر أركان هذه الجريمة . لما كان ذلك ، ولم يكن الطاعن هو صاحب الشيك موضوع الدعوى وإنما مظهره ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون معيباً - فضلاً عن قصوره بالخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وسمير انيس نائبى رئيس المحكمة وسمير مصطفى وعاطف عبد السميع .

( ٥٣ )

### الطعن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «بياناته» «تسببه» «تسبب معيب» «إثبات «خبرة» . قتل عمد .  
نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها .

وجوب بيان الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى . وإيراد مؤداها .

عدم إيراد الحكم فى تحصيله لمؤدى تقرير الصنفه التشريعية مسار المقذوف النارى فى جسم  
المجنى عليه وعدد الإصابات التى لحقت به . قصور .

(٢) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . إكراه .

وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعى . شرط ذلك ؟

(٣) إثبات «شهود» . دفع «الدفع بطلان أقوال الشاهد» . إكراه . حكم  
«تسببه» . تسبب معيب . . نقض «اسباب الطعن» . ما يقبل منها .

الدفع بطلان أقوال الشاهد للإكراه . جوهرى . مؤدى ذلك ؟

صدق الدليل . عدم كفايته لسلامة الحكم . متى كان وليد إجراء غير مشروع .

١ - من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى بل عليه أن  
يبينها بوضوح وان يورد مؤداها فى بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها  
فى مقام الرد على الدفع الجوهريه التى يدلى بها المتهم ، وحتى يمكن أن يحقق  
الغرض الذى قصده الشارع من تسبب الأحكام ويمكن محكمة النقض من اعمال

رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه في تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريعية لم يورد مسار المقذوف النارى فى جسم المجنى عليه ولا عدد الإصابات التى لحقت به، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور فى البيان ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن من اعتماد الحكم على دليلين متساقطين لتعارضهما وبحول بذلك بينها وبين أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً.

٢ - الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه إلا أنه يشترط فى أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر اكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر أيهما.

٣ - من المقرر أن الدفع بىطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته، ولا يجزى فى ذلك قول المحكمة انها تطمئن إلى أقوال الشاهد مادامت أنها لم تقل كلمتها فيما أخبر به وأثارة الدفاع من أن تلك الاقوال انما أدلى بها نتيجة الإكراه الذى وقع عليه ذلك أنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقاً متى كان وليد إجراء غير مشروع.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه اولاً: قتل وآخر سبق الحكم عليه مع سبق الاصرار والترصد..... بأن بيتا النية على قتله واعداد لذلك سلاحاً نارياً (مسدس) وآلة حادة «ساطر» وترصد له بالمكان الذى ايقنا مروره فيه فى مثل هذا الوقت من النهار وما أن ظفروا به أطلق عليه المتهم (الطاعن) عدة أعيرة نارية باجزاء متفرقة من جسده فسقط على الارض وانهاى عليه الآخر ضربها بآلة حادة على رأسه



قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ثانياً : احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا «مسدس» ثالثاً : احرز ذخائر مما تستعمل فى ذلك السلاح حالة كونه غير مرخص له باحرازه واحالته الى محكمة جنابات ..... لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٦ ، ٢٦ / ٢ - ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١ من القسم الاول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الاول مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول فى قضائه على دليلين متعارضين واخذ بهما معاً وهما الدليل القولى المستمد من أقوال شاهد الرؤية الوحيد ومؤداه أنه شاهد الطاعن يطلق النار على المجنى عليه من الخلف إلى الامام والدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية ، والذي يدل على ما أورده من أن فتحات الدخول من الامام وفتحات الخروج من الخلف على أن اتجاه الاطلاق كان من الامام إلى الخلف هذا إلى أن الحكم فى هذا الخصوص لم ينقل التقرير الطبى الشرعى كاملاً ولم يعن بالرد على ما اثاره الدفاع فى هذا الصدد ولا على ما اثاره من استحالة حدوث إصابتي البطن والعضد الايسر من عيار نارى واحد كما اعتمد الحكم فى ادانته باقوال شاهد الرؤية الوحيد رغم ما قرره وأثاره الدفاع من أن ثمة إكراها وقع عليه من رجال الشرطة وهو ما رد عليه الحكم برد غير سائغ . وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث انه من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح وأن يورد مؤداها في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفع الجوهري التي يدلى بها المتهم ، وحتى يمكن أن يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الاحكام ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه في تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريعية لم يورد مسار المقذوف النارى في جسم المجنى عليه ولا عدد الإصابات التي لحقت به ، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور في البيان ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن من اعتماد الحكم على دليلين متساقطين لتعارضهما وبحول بذلك بينها وبين اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن ..... شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى قرر ما نصه « أنا اتشمت وتهزأت وانضربت بالاقدام والعصا والخرزان وعائزين اننى أقول انى اللى كنت موجود واللى شفت وانا حلفت انى ما شفتش حاجة ولا اعرف حاجة » وجاء في مرافعة الدفاع أن اقوال هذا الشاهد ات وليدة التهديد من رجال الشرطة كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند اساسا في ادانة الطاعن الى اقوال شاهد الرؤية الوحيد المذكور بتحقيقات النيابة بمقولة انه يطمئن اليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وان كان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر أيهما . كما أنه من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ، ولا يجزى في ذلك قول المحكمة إنها تطمئن إلى أقوال الشاهد مادامت انها لم تقل كلمتها فيما أخبر به وآثاره الدفاع من ان تلك الاقوال إنما ادلى بها نتيجة الإكراه الذى وقع عليه ذلك أنه لا يكفى لسلامة الحكم

أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معينا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث سائر اوجه الطعن.



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدي متصر ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ٥٤ )

### الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميغاده » .

الطعن بالنقض . عمل اجرائي . يشترط لرفعه افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون .

المقرر بالطعن . عليه اثبات ايداع اسباب الطعن قلم الكتاب خلال الميعاد . عدم تقديم ما يدل على ذلك . اثره : الالفات عن مذكرة أسبابه .

(٢) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .

(٣) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم

« تسببه . تسبب غير معيب » « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم مادام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(٤) مواد مخدرة . إثبات « بوجه عام » . استدلالات . محكمة الموضوع

« سلطتها في تقدير جدية التحريات » . تفتيش « اذن التفتيش . إصداره » . دفع

« الدفع بطلان اذن التفتيش » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

(٥) مواد مخدرة . جريمة ( اركانها ) . قصد جنائي . اثبات ( بوجه عام ) .  
محكمة الموضوع ( سلطتها في تقدير الدليل ) .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي .

عدم استلزام المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصداً خاصاً في الحيازة .

(٦) إثبات ( بوجه عام ) ( شهود ) . حكم ( تسببه . تسبب غير معيب ) .  
التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

(٧) مواد مخدرة . جريمة ( اركانها ) . قصد جنائي . اثبات ( بوجه عام ) .  
حجم كمية المخدر المضبوط . لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من  
احرازه .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها . غير جائز امام النقض .

(٨) مواد مخدرة . جريمة ( اركانها ) . قصد جنائي . حكم ( تسببه .  
تسبب غير معيب ) . نقض ( اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ) .

لا مصلحة للطاعن في تعيب الحكم بصدد استبعاد قصد الاتجار عن جريمة حيازة واحراز  
جوهر مخدر بغير قصد من القصور التي دانه بها . علة ذلك ؟

(٩) حكم ( ما لا يعيبه في نطاق التدليل ) ( تسببه . تسبب غير معيب ) .

استناد الحكم إلى وجود اتهامات سابقة للطاعن في مجال المخدرات . كقرينه معززة ومؤدية  
لما ارتكز إليه من أدلة أخرى . لا يعيبه .

تزيد الحكم . فيما لا اثر له في منطقه ولا في نتيجته . لا يؤثر في سلامته .

مثال .

## (١٠) نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها» .

الجدل الموضوعى حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها . غير جائز أمام النقض .

## (١١) إجراءات «اجراءات التحقيق» . الثبات «معاينة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها» .

النعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها . غير مقبول .

١ - الأصل أن الطعن بطريق النقض هو عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى إرتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد وهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يغنى فيها أحدهما عن الآخر . ولما كان الأصل أنه على من قرر بالطعن ( بالنقض ) أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا . ولما كانت أسباب الطعن المقدمة من المحامى ..... لا تحمل تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، ولم يقدم الطاعن الايصال الدال على حصول هذا الإيداع فى الميعاد الذى حدده المشرع ، ومن ثم فإن الطاعن إذ لم يقدم ما يدل على سبيل القطع بتقديم الأسباب سالفه البيان فى الميعاد القانونى ، فإنه يتعين الإلتفات عنها .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى .

٣ - من المقرر أن تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .



٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى الراهنة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٥ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً. وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة وإحراز الجوهرين المخدرين المضبوطين بركنيهما المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد حائز ومحرز لهذين المخدرين، ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بآدى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الحيازة أو الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام، وهو علم الحائز أو المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانته على الوجه الذى انتهى إليه.

٦ - من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال الضابط شاهد الاثبات الأول كما هي قائمة في الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه في إقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة من نفي قصد الاتجار عنه.

٧ - إن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على إنتفاء أو توافر أحد القصد الخاصة من إحرازها، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو في

حقيقته أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداها مما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٨ - من المقرر أن جريمة حيازة وإحراز جوهر مخدر مجردة من القصد - التي دين الطاعن بها - عقوبتها أخف من عقوبة جريمة الحيازة أو الاحراز مع توافر قصد الاتجار، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في تعيب الحكم بصدد إستبعاد قصد الاتجار عن الجريمة المسندة إليه، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير مقبول .

٩ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أساسية على ما إسند إلى الطاعن من اتهامات سابقة وإنما إستندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من القضايا التي سبق اتهام الطاعن فيها دليلاً أساسياً في ثبوت التهمة قبله، هذا فضلاً عن أن ما أضافه الحكم كقرينة على سلوك الطاعن الإجرامي، مما قاله أنه ليس بعيداً عن حقل المخدرات، لا تعلق له بجوهر الأسباب التي اعتمد عليها في قضائه بإدائته ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يؤثر في سلامته طالما أنه لا أثر له في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

١٠ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن بشأن عدم ثبوت الواقعة وعدم ملكيته للمنزل وأن حيازته شائعة مع زوجته وإمكان دس المخدر عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

١١ - لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب من المحكمة إجراء معاينة لمكان الضبط، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين ( حشيش وأفيون ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات ..... قضت حضوريا فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٩١ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ ، ٣٨ ، ١ / ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبندين رقمى ٩ ، ٥٧ من الجدول الأول الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات بإعتبار الحيازة والاحراز مجردين من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٩١ فقرر المحكوم عليه - من السجن - بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ وأودعت الأسباب التى بنى عليها الطعن بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٩١ موقعة من الاستاذ ..... المحامى المقيّد لدى محكمة النقض برقم تتابع ١٢١ ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون إلا أنه أرفق بملف الطعن تقرير آخر بأسباب الطعن موقع عليه من المحامى ..... وهو غير



مؤرخ ولا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه في السجل المعد لهذا الغرض في قلم الكتاب ، كما أنه تأشير على الملف الوارد من النيابة الكلية المختصة بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٩٢ أن مفرداته تحوى مذكرة أسباب واحدة مؤرخة ٢ من يونيو سنة ١٩٩١ . لما كان ذلك . وكان الأصل أن الطعن بطريق النقض هو عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى إرتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد وهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يفتنى فيها أحدهما عن الآخر . ولما كان الأصل أنه على من قرر بالطعن ( بالنقض ) أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا ، ولما كانت أسباب الطعن المقدمة من المحامى ..... لا تحمل تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، ولم يقدم الطاعن الايصال الدال على حصول هذا الإيداع فى الميعاد الذى حدده المشرع ، ومن ثم فإن الطاعن إذ لم يقدم ما يدل على سبيل القطع بتقديم الأسباب سائلة البيان فى الميعاد القانونى ، فإنه يتعين الإلتفات عنها .

وحيث إن الطاعن ينمى فى مذكرة أسباب الطعن الأولى - على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وإحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والتناقض وانطوى على الخطأ فى الإسناد والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه إ طرح من أقوال الشاهد الثانى العقيد ..... ما يتعارض مع أقوال الشاهد الأول المقدم .....، وعول على أقوال هذين الشاهدين رغم تناقضها بشأن وجود فواصل وقواطع وأغنام بفناء منزل الطاعن ، ورد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بما لا يصلح ردا ، كما أن ما أورده من تحريات وأقوال الشاهد الأول بشأنها وقرار الطاعن بأنه يحرز الجواهر المخدرة بقصد الاتجار وحجم الكمية المضبوطة ، كل ذلك يؤدى إلى توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن على

عكس النتيجة التي خلص إليها الحكم ، هذا إلى أنه أفصح في أسباب الإدانة عن أن الطاعن ليس بعيدا عن حقل المخدرات لسبق اتهامه في عدد من القضايا رغم عدم ثبوتها في حقه وصدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها وهي دلائل مؤداها القانوني براءته منها وإنتفاء الاتهام عنه ، كما أنه أورد بأقوال الشاهد الثاني ثبوت إحراز الطاعن للجوهر الذي ضبط بملابسه وإقراره للشاهد الأول بالاحراز والاتجار حال أن أقواله إقتصرت على واقعة ضبط الجوهر المخدر بفناء مسكن الطاعن وأنه نفى مشاهدة ضبط ثمة مواد مخدرة بملابسه أو سماعه إقراره بالاحراز والاتجار . وفضلا عن ذلك فإن الواقعة غير ثابتة في حق الطاعن لعدم ملكيته المنزل ولشيوع حيازته مع زوجته وإمكان دس المخدر وهو ما كان يقتضى من المحكمة إجراء معاينة لمكان الضبط ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى . فإن ما يثيره الطاعن بشأن إغفال المحكمة أقوال الشاهد الثاني التي تتعارض مع أقوال الشاهد الأول لا يكون له وجه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - مما يكون معه هذا الوجه من النعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى الراهنة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها

فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة وإحراز الجوهرين المخدرين المضبوطين بركنيهما المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد حائز ومحرز لهذين المخدرين ، ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بآدى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الحيازة أو الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام ، وهو علم الحائز أو المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه . وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال الضابط شاهد الاثبات الأول كما هي قائمة في الأوراق ، ثم ساق ما قصد إليه في إقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة من نفى قصد الاتجار عنه . هذا إلى إن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على إنتفاء أو توافر أحد القصد الخاصة من إحرازها ، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداها مما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن جريمة حيازة وإحراز جوهر مخدر مجردة من القصد - التي دين الطاعن بها - عقوبتها أخف من عقوبة جريمة الحيازة أو الاحراز مع توافر قصد الاتجار ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في تعيب الحكم



بصدد إستبعاد قصد الاتجار عن الجريمة المسندة إليه ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أساسية على ما إسند إلى الطاعن من اتهامات سابقة وإنما إستندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيراً للأدلة التى اعتمد عليها فى قضائه مادام أنه لم يتخذ من القضايا التى سبق اتهام الطاعن فيها دليلاً أساسياً فى ثبوت التهمة قبله ، هذا فضلاً عن أن ما أضافه الحكم كقرينة على سلوك الطاعن الاجرامى ، مما قاله أنه ليس بعيداً عن حقل المخدرات ، لا تعلق له بجوهر الأسباب التى إعتمد عليها فى قضائه بإدائته ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا أثر له فى منطقته ولا فى النتيجة التى انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال الشاهد الأول المقدم ..... بشأن التحريات وضبطه الطاعن محرراً لجوهر الافيون المخدر بملابسه واقرار له بإحرازه له بقصد الاتجار واستعانته بالشاهد الثانى العقيد ..... مدير إدارة الكلاب البوليسية بأكاديمية الشرطة ، لإطلاق الكلاب التى استحضرها معه والمدربه على كشف مواقع إخفاء المواد المخدرة ، وذلك لتفتيش حديقة وفناء منزل الطاعن وقد أسفر هذا التفتيش عن العثور على جوهر الحشيش المخدر المضبوط مدفوناً فى الأرض . وعند إيراد الحكم مضمون أقوال الشاهد الثانى قال « وشهد العقيد ..... فى تحقيقات النيابة وأمام المحكمة بمضمون ما أشهده عليه ضابط المخدرات ، وأكد على أن مأموريته كانت منحصرة فى عملية الاشراف على العمل الذى قام بتنفيذه الكلاب البوليسية وأن جل إهتمامه كان منصبا على هذه المهمة فقط بكل إجراءاتها وترتيباتها وبالتالي فلم يتابع بإهتمام الإجراءات التى باشرها ضابط المخدرات . » فإن النعى على الحكم بخطئه فى الإسناد فيما نقله من أقوال الشاهد الثانى العقيد ..... يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن بشأن عدم ثبوت الواقعة وعدم ملكيته للمنزل وأن حيازته شائعة

مع زوجته وإمكان دس المخدر عليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب من المحكمة إجراء معاينة لمكان الضبط ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجراءاته بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائبى رئيس المحكمة ولحنى حجاب ومحمد شعبان .

( ٥٥ )

### الطعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببه » . بيانات التسبب » .

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة .

(٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . إثبات « اعتراف » .

عدم التزام محكمة الموضوع بالرد إستقلالاً على الدفع بطلان الاعتراف . مادام أنها لم تستند إليه فى قضائها .

(٣) سرقة . إكراه . سلاح . ظروف مشددة . جريمة « أركانها » . إشتراك .

فاعل أصلى .

حمل السلاح والإكراه من الظروف المادية العينية المتصلة بجريمة السرقة . سرعان حكمها على كل من أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً . ولو لم يعلم بها .

(٤) إثبات « شهود » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

التناقض بأقوال الشاهد . متى لا يعيب الحكم ؟

الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته أمام النقض .

(٥) إثبات « شهود » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .

جواز اكتفاء المحكمة بتلاوة أقوال الشهود . دون سماعهم . حد ذلك ؟



١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً لتفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٢ - لما كان اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بطلانه ولم يشر إليه في مدوناته ومن ثم فإنه ينحسر عنه الالتزام بالرد استقلالاً على هذا الدفع وقد أفصح الحكم عند رده على هذا الدفع بجلاء عن أن المحكمة لم تعول في قضائها على الدليل المستمد من اقرار الطاعن بمحض جمع الاستدلالات ومن ثم فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد.

٣ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اقترف جريمته مع آخرين كانوا يحملان اسلحة معهم وكان حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الاكراه من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الاجرامى ويسرى حكمها على كل من قارف الجريمة أو اسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقيين .

٤ - من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن أو ما حام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمأن إليه وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وأن تناقض الشاهد بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة من اقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجرد جدل

موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقداتها منها وهو ما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض ويكون منعاه غير سديد .

٥ - الاصل المقرر فى المادة ٢٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن المحاكمه الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا الا أنه يصح لها أن تقرر تلاوة اقوال الشهود إذا تعذر سماع شهادتهم أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك بمستوى ان يكون القبول صريحا او ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وأختران مجهولان السلسلة الذهبية المينة وصفا بقيمة بالاوراق والمملوكة ..... وكان ذلك فى طريق عام وبطريق الاكراه والتهديد باستعمال السلاح الواقع عليها بأن شاغلها المتهم وغافلها وجذب السلسلة من عنقها واذ حاولت الاستغاثة حتى تدخل المتهمان المجهولان وهدداها بمديتين لاتمام الجريمة فألقيا بذلك الرعب فى نفسها وقد تمكنوا بتلك الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على الاشياء سالفة الذكر واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحاله ومحكمة جنايات القاهرة ..... قضت حضوريا عملاً بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة فى الطريق العام بطريق الاكراه مع تعدد الجناه وحمل السلاح قد شابه

القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم لم يورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في إدانته وأطرح الدفع ببطالان اعترافه بمحضض الضبط بما لا يسوغ اطراحه ودانته بجريمة السرقة مع حمل السلاح مع أن الواقعة في حقيقتها مجرد جنحة سرقة اذ لم يضبط معه السلاح وقد تناقضت المجنى عليها في اقوالها أمام المحكمة في شأن المتهم الذي قام بسرقة السلسلة الذهبية ولم تجبه المحكمة إلى طلب سماع شهود الاثبات واكتفت بسماع شهادة المجنى عليها مما يعيب الحكم.

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه انه في يوم ١٣/٦/١٩٨٩ بينما كانت المجنى عليها ..... تسير في شارع ..... برفقه صديقها اعتراضها الطاعن وقام بسرقة سلسلتها الذهبية بعد مغافلتها وفر هاربا وعندما حاولت الاستغاثة بالمارة تدخل المتهمان المجهولان وهدداها بمديتين وقد تمكن الشاهد الرابع ..... من ضبط الطاعن وبتفتيشه بديوان القسم عثر معه على تعليقاتين ذهب كانتا معلقتين بالسلسلة وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدله استمدتها مما شهد به بالتحقيقات وبالجلسة شهود الاثبات الذين حصل مؤدى اقوال كل منهم بما يتطابق وما اثبتته بيانا لواقعه الدعوى وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا لتفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد مؤدى اقوال شهود الاثبات في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبب ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي



قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بطلانه ولم يشر إليه فى مدوناته ومن ثم فإنه ينحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع وقد أفصح الحكم عند رده على هذا الدفع بجلاء عن أن المحكمة لم تعول فى قضائها على الدليل المستمد من اقرار الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات ومن ثم فإن منعه فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان الحكم قد اثبت أن الطاعن اقترف جريمته مع آخرين كانا يحملان اسلحة معهما وكان حمل السلاح فى السرقة مثل ظرف الاكراه من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الاجرامى ويسرى حكمها على كل من كارف الجريمة أو اسهم. فيها فاعلا كان أو شريكا والأدوات ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقيين ولا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الاسلحة والأدوات التى استعملت فى الاكراه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى الصورة التى اعتنتها محكمة الموضوع للواقعة وفى سلطتها فى استخلاص تلك الصورة كما ارتسمت فى وجدانها وهو ما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مراجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهو متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وأن تناقض الشاهد بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة من اقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون مجرد جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ويكون منعه غير سديد.

لما كان ذلك ولئن كان الاصل المقرر فى المادة ٢٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن المحاكم الجنائية يجب ان تبنى

على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا إلا أنه يصح لها أن تقرر تلاوة اقوال الشهود اذا تعلر سماع شهادتهم أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التى انتهت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن وكذلك النيابة العامة لم يتمسكا بسماع باقى شهود الاثبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة اقوالهم فانه لا تثير على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون أن تسمع شهادتهم ولا تكون قد اخطأت فى الاجراءات ولا أخلت بحق الدفاع ويكون منعى الطاعن غير سديد .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى وشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى وحسن ابو المعالى ابو النصر نواب رئيس المحكمة.

( ٥٦ )

### الطعن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ القضائية

تبديد . اختلاس الأشياء المحجوز عليها . حجز . قانون « تفسيره » . إثبات « بوجه عام » . دفاع « الاحتلال بحق الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببه » . تسبب معيب » .

اقامة دعوى منازعة فى اصل المبالغ المطلوبه أو فى صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزه . أثره : وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل .

طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وتقديمه صورة صحيفة دعوى محاسبه عن الدين المحجوز من اجله ومحضر العرض بقيمته . جوهرى . فعود الحكم عن تحقيقه . قصور . علة ذلك ؟

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى ان الطاعن طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وقدم صورة من صحيفة دعوى محاسبه عن الدين متداولة بالجلسات ومحضر عرض بقيمة الدين المحجوز من أجله لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون ٣٠ سنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى اصل المبالغ المطلوبه أو بصحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الاشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك الى ان يفصل



نهائيا في النزاع ، فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا لانه يتجه الى نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة ، واذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التي قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه ورغم جدته التي تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة دعوى المحاسبة المقدمة من الطاعن ومحضر العرض بقيمة الدين المحجوز من اجله واغفلتها فلم تعرض لهذا الدفاع وما قدمه الطاعن من مستندات بما يسوغ اطراحه فان حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه : بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المحجوز عليها اداريا لصالح بنك القرية والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد لبيعها فاختلسها لنفسه اضراماً بالجهة الحاجزة - وطلبت عقابة بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر سوهاج قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة الف جنيه لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيايا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة اختلاس اشياء محجوز عليها اداريا قد شابه الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب ذلك بان الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بتزوير محضر الحجز إلا أن محكمة أول درجة لم تكن بالرد على هذا الدفاع وتمسك بذلك الدفاع فى مذكرته المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية والتي ضمنها وجود دعوى محاسبة بينه وبين البنك المجنى عليه وقدم صورة رسمية من صحيفتها وبانعدام محضر الحجز لخلوه من الامر الصادر بتوقيعه وبانتفاء القصد الجنائى لديه وعدم علمه باليوم المحدد للبيع وانه قام بسداد الدين قبل تحرير محضر الحجز غير ان المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع رغم جوهرية كما لم يكن الحكم المطعون فيه بتحصيله والرد عليه مما يعيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام درجتى التقاضى ان الطاعن طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وقدم صورة من صحيفة دعوى محاسبته عن الدين متداولة بالجلسات ومحضر عرض بقيمة الدين المحجوز من أجله لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون ٣٠ سنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى اصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الاشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا فى النزاع » فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا لانه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، واذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهرية التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه ورغم جدية التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة دعوى

---

المحاسبة المقدمة من الطاعن ومحضر العرض بقيمة الدين المحجوز من اجله واغفلتها فلم تعرض لهذا الدفاع وما قدمه الطاعن من مستندات بما يسوغ اطراحه فان حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعميه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

---



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف وبهيج حسن  
القصبجي نواب رئيس المحكمة.

( ٥٧ )

### الطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) قتل عمد . جريمة «أركانها» . قصد جنائي . محكمة الموضوع  
«سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسيبه» . تسبيب غير معيب» .

قصد القتل أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عليه .  
استخلاص توافره . موضوعي .

مثال لتسبيب سائق للتدليل على نية القتل .

(٢) قتل عمد . مسئولية جنائية . قصد جنائي . حكم «تسيبه» . تسبيب غير  
معيب» .

جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته  
بنية قتله .

مسألة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل  
أو من إصابة وقعت في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .

(٣) ظروف مشددة . حكم «تسيبه» . تسبيب غير معيب» .

ظرف الليل . هو الفترة بين غروب الشمس وشرورها .

مثال .

(٤) ظروف مشددة . سبق اصرار . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسبيه . تسبيب غير عيب» .

سبق الاصرار . تعريفه ؟ استخلاص القاضى له من وقائع خارجية .  
مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر ظرف سبق الاصرار .

(٥) إلبات «بوجه عام» . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» . نقض  
«أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

أراد الحكم من الدلائل والقرائن الثابتة بالاوراق ما يكفى لتحقيق ظرف سبق الاصرار .  
النعم عليه بالخطأ في الاسناد . غير مقبول .

(٦) حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

التناقض الذى يعيب الحكم ويطله . ماهيته ؟

(٧) حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل» .

العبرة في الحكم بالمعاني لا الألفاظ والمباني .

(٨) دفع «الدفع بتلفيق التهمة» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» .

«ما لا يوفره» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(٩) إلبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . نقض

«أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟

الجدل في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(١٠) إجراءات (إجراءات التحقيق). دفاع (الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره). نقض (أسباب الطعن. مالا يقبل منها).

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سببا للنقض على الحكم.

(١١) دفاع (الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره). محكمة الموضوع (سلطانها في تقدير الدليل). حكم (تسبيبه. تسبيب غير معيب).

عدم إلزام المحكمة باجابة الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصولها. علة ذلك؟

مثال.

(١٢) إثبات (خبرة). دفاع (الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره).

مثال لتسبيب سائق لرفض طلب مناقشة ذات الطيب الشرعى الذى قام بتشريع جثة المجنى عليها.

(١٣) حكم (تسبيبه. تسبيب غير معيب). نقض (أسباب الطعن. مالا يقبل منها). قتل عمد.

إغفال الحكم التحدث عن إصابات المجنى عليها الأخرى. لا يعيب طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى.

(١٤) إجراءات (إجراءات المحاكمة). محضر الجلسة. دفاع (الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره). حكم (تسبيبه. تسبيب غير معيب). إثبات (خبرة).

إثبات المحكمة بمحضر الجلسة سماعها لشهادة الطيب الشرعى وأجابته على ما وجهته إليه من أسئلة وامتناع الدفاع عن مناقشته. ادعاء الطاعن بمخالفة الثابت بالاوراق. غير مقبول.



١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها فى حق الطاعن بقوله : « وحيث إنه عن نية القتل فهى متوافرة فى الواقعة متحققه فى الجريمة ثابته فى ضمير المتهم من ظروف الدعوى وملاحظاتى وباستعماله سكين فى الاعتداء على المجنى عليها وهى أداة قاتلة بطبيعتها وضربه المجنى عليها فى مكان قاتل من جسمها أجهز به عليها وفى جوف الليل وأثناء تواجدها بمضجعها ، وقد تناول تقرير الصفة التشريعية بيان الإصابة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليها وقد كان فى عرضه لها ووصفه لطبيعتها ما يؤكد أن المتهم كان يهوى فعلا ازهاق روح المجنى عليها ومن ثم فإن المحكمة تنتهى إلى توافر نية القتل فى حقه ، وإذ كان هذا الذى أورده الحكم كافيا وسائغا فى التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن فإن ما يثيره فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢ - المقرر أن جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدى بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت فى مقتل أم من إصابة وقعت فى غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .

٣ - إن المقصود بظرف الليل هو ما تعارف الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها ، وإذ كان الحكم قد أثبت أن الواقعة حدثت ليلة السادس من أغسطس سنة ١٩٨٨ وبعد أن أسدل الليل استاره ، وكان الطاعن مسلم فى مذكرة أسباب طعنه أن الواقعة حدثت فى الساعة العاشرة مساء فإن الواقعة تكون قد حدثت بعد غروب الشمس وقبل شروقها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير قويم .

٤ - من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق الاصرار وأثبت توافره لدى الطاعن بقوله « وحيث إنه عن سبق الاصرار فقد توافر لدى المتهم لما بينه وبين المجنى عليها من خلف سابق يئانه ولرغبته الأكيدة فى الانتقام منها لاعتقاده بأن وجودها على قيد الحياة خطر يهدده فى حياته المستقبلية بعد أن قضت على مستقبله العلمى ، فأقدم على إثمه بعد أن تروى فى تفكيره وتدبر أمر الخلاص منها ، معدا لذلك آلة قاتلة - سكين - ليزهق روحها راصداً خطواتها ، وإذ تبين تواجدها بمضجعتها دون زوجها وباقي أفراد الأسرة ليلة الحادث فتوجه إليها حتى إذا ما ظفر بها قام بالاعتداء عليها بالسكين فى بطنها محدثا إصابتها التى أودت بحياتها » .

٥ - لما كان الحكم قد ساق من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيق ظرف سبق الاصرار لدى الطاعن وكان الثابت من المفردات المضمومة أن أقوال شاهدى الإثبات الأول والثانى قد جرت على أن المتهم اعتقد ان المجنى عليها كانت وراء فشله فى الدراسة لقيامها بأعمال السحر والشعوذة فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد يضحى غير مقبول .

٦ - من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار بعد أن استبعد ظرف الترصد فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يضحى ولا محل له .

٧ - من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمباني .

٨ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى على غير أساس .

٩ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، ومتى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن منعى الطاعن على الحكم اعتناقه لصورة الواقعة كما رواها الشهود ومن أنها ترديد لما جاء بمحضر التحريات لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١٠ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٩٢ أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أنه كان يجب سماع أقوال قائد سيارة الأسعاف التي نقلت الجنى عليها والعامل المرافق وطبيب المستشفى الذي استقبلها دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، فإن ما أثاره فيما سلف لا يعدو أن يكون تعييماً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن بالنقض .

١١ - من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابهته ومن ثم فلا محل للنعى على المحكمة لعدم اجابته طلب الدفاع ضم دفتر الأحوال طالما اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات .

١٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على طلب



سماع ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة واطراحه فى قوله : « وحيث إنه عن طلب الدفاع مناقشة ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة ورفضه مناقشة الطبيب الشرعى الذى حضر بالجلسة لتعذر حضور الطبيب الذى قام بالتشريح والذى أبدى استعداداه للرد على أى استفسار بعد اطلاعه على تقرير الصفة التشريحية فإن المحكمة لا ترى مبررا لإصرار الدفاع على طلبه ورفضه توجيه ما يعن له من أسئلة للطبيب الشرعى الحاضر إذ كل ما يطلب هو رأى فنى يستطيع أى طبيب مختص أن يبدیه فضلا عن أن المحكمة تطمئن إلى التقرير الطبى الشرعى المرفق والمؤيد بأقوال الطبيب الشرعى الحاضر بالجلسة ». وكان ما رد به الحكم على طلب الطاعن فى هذا الصدد سائغا وكافيا لا طراحه فإن ما يثيره بشأن اعراض المحكمة عن طلبه مناقشة ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة المجنى عليها يضحى غير سديد .

١٣ - لا تثريب على المحكمة إن هى لم تتحدث عن الإصابات الأخرى التى أثبتتها تقرير الصفة التشريحية وذلك لما هو مقرر من أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم لإحداثها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يضحى على غير أساس .

١٤ - لما كان ما يثيره الطاعن فى شأن مخالفة الحكم للثابت بالأوراق فيما أورده من أن الطبيب الشرعى الحاضر بالجلسة أبدى استعداداه للرد على أى سؤال وأن الدفاع رفض توجيه ما يعن له من أسئلة للطبيب الذى ناقشته المحكمة وخلو محضر الجلسة من ذلك فإن ذلك مردود بأن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت شهادة الدكتور ..... وأجاب على ما وجه اليه من أسئلة من المحكمة بينما امتنع الدفاع عن مناقشته مصرا على سؤال الطبيب الذى قام بالتشريح

ومن ثم يكون النعى على الحكم بدعوى مخالفة الثابت بالاوراق فى هذا الصدد غير قويم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يت النية وعقد العزم على إزهاق روحها فأعد لذلك سكيئا وترصدها من مسكنه المجاور لمسكنها وما أن علم بنومها حتى تسلل إلى مخدعها وطعنها طعنه واحدة فى بطنها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث إصاباتا الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها واحالته إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعى كل من ..... و ..... عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين ..... و ..... مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمادتين . ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وإحالة الدعويين المدنيتين إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... بجدولها برقم ٧٥٧٩ لسنة ٦٠ القضائية) وهذه المحكمة قضت ..... بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة جنايات كفر الشيخ لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى .

ومحكمة الإعادة قضت بحضورها عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السكين المضبوط واحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه دلى على توافر نية القتل فى حق الطاعن بما لا يكفى سندا لقيامها، وأثبت بياناً لها أن الطاعن ضرب المجنى عليها فى مقتل وبعد أن أسدل الليل ستاره فى حين أن الضربة لم تكن فى مقتل بدلالة بقاء المجنى عليها على قيد الحياة لفترة بعد الحادث، كما أن توقيت الواقعة كان فى العاشرة ليلاً فى فصل الصيف ودلى الحكم على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن بما لا يصلح لقيامه وتساند فى ذلك إلى وجود خلاف بين الطاعن والمجنى عليها دون أن يكون لذلك أصل فى الأوراق، وأورد الحكم عبارة تفيد ترصد الطاعن للمجنى عليها رغم استبعاد المحكمة لهذا الظرف مما يدل على اختلال فكرته عن الواقعة، وأطرح دفاعه بتلفيق الاتهام بما لا يصلح لاطراحه، وتمسك الطاعن بتزوير محضر ضبط الواقعة بصدد ساعة افتتاحه وطلب تدليلاً على ذلك ضم دفتر أحوال مركز الشرطة غير أن المحكمة لم تكن بهذا الدفاع، وعول الحكم على أقوال ضابطى الواقعة رغم أن شهادتهما جاءت ترديداً لما ورد بمحضر التحريات دون بيان لمصدرها، والتفتت المحكمة عن طلب سماع مرافق المجنى عليها لدى نقلها بسيارة الإسعاف إلى المستشفى وخلت التحقيقات من سؤال سائق سيارة الإسعاف والممرض المرافق وطبيب مستشفى بلطيم والتفتت المحكمة عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة المجنى عليها وأطرح الحكم دفاعه فى هذا الصدد على غير سند من الأوراق إذ أورد بمذوناته رفض الدفاع مناقشة الطبيب الشرعى الذى حضر وناقشته المحكمة وإن هذا الطبيب أبدى استعداداً للرد على أى إيضاح دون أن يرتد ذلك إلى أصل ثابت فى الأوراق، ولم تناقش المحكمة الطبيب الحاضر فيما أثاره الدفاع عن كيفية حدوث الإصابات الأخرى بالمجنى عليها وما إذا



كانت قد حدثت إصابات تماثلها بالطاعن من عدمه رغم جوهرية هذا الدفاع . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريعية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله : « وحيث إنه عن نية القتل فهي متوافرة في الواقعة متحققه في الجريمة ثابتة في ضمير المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها وباستعماله سكين في الاعتداء على المجنى عليها وهي أداة قاتلة بطبيعتها وضربه المجنى عليها في مكان قاتل من جسمها أجهز به عليها وفي جوف الليل وأثناء تواجدها بمضجعها ، وقد تناول تقرير الصفة التشريعية بيان الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليها وقد كان في عرضه لها ووصفه لطبيعتها ما يؤكد أن المتهم كان ينوى فعلا ازهاق روح المجنى عليها ومن ثم فإن المحكمة تنتهى إلى توافر نية القتل في حقه ، وإذ كان هذا الذى أورده الحكم كافيا وسائغا في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد . ولا يغير من ذلك قول الحكم بأن الطاعن تعدى على المجنى عليها في مقتل رغم بقائها على قيد الحياة فترة من الزمن عقب الحادث ، لما هو مقرر من أن جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة وقعت في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة . كما لا ينال من ذلك أيضا - تحدث الحكم عن أن التعدى

كان فى جوف الليل ، ذلك بأن المقصود بظرف الليل هو ما تعارف الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها ، وإذ كان الحكم قد أثبت أن الواقعة حدثت ليلة السادس من أغسطس سنة ١٩٨٨ وبعد أن أسدل الليل استاره ، وكان الطاعن يسلم فى مذكرة أسباب طعنه أن الواقعة حدثت فى الساعة العاشرة مساءً فإن الواقعة تكون قد حدثت بعد غروب الشمس وقبل شروقها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وكان الحكم المطعون فيه عرض لظرف سبق الاصرار وأثبت توافره لدى الطاعن بقوله « وحيث إنه عن سبق الاصرار فقد توافر لدى المتهم لما بينه وبين الجنى عليها من خلف سابق بيانه ولرغبته الأكيدة فى الانتقام منها لاعتقاده بأن وجودها على قيد الحياة خطر يهدده فى حياته المستقبلية بعد أن قضت على مستقبله العلمى ، فأقدم على إثمه بعد أن تروى فى تفكيره وتدبر أمر الخلاص منها ، معداً لذلك آلة قاتلة - سكين - ليزهق روحها راصداً خطواتها ، وإذ تبين تواجدها بمضجعتها دون زوجها وباقي أفراد الأسرة ليلة الحادث فتوجه إليها حتى إذا ما ظفر بها قام بالاعتداء عليها بالسكين فى بطنها محدثاً إصاباتها التى أودت بحياتها » . وكان الحكم قد ساق من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيق ظرف سبق الاصرار لدى الطاعن وكان الثابت من المفردات المضمومة أن أقوال شاهدى الإثبات الأول والثانى قد جرت على أن المتهم اعتقد ان الجنى عليها كانت وراء فشله فى الدراسة لقيامها بأعمال السحر والشعوذة فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد يضحى غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ،

وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار بعد أن استبعد ظرف الترصد فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يضحى ولا محل له كما أن ما ساقه الحكم لدى تدليله على توافر ظرف سبق الاصرار من أن الطاعن قد ترصد خطوات المجنى عليها غير مقصود به الترصد بمعناه القانونى إذ من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمباني ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، كان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، ومتى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن منعى الطاعن على الحكم اعتناقه لصورة الواقعة كما رواها الشهود ومن أنها ترديد لما جاء بمحضر التحريات لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٩٢ أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أنه كان يجب سماع أقوال قائد سيارة الأسعاف التى نقلت المجنى عليها والعامل المرافق وطبيب المستشفى الذى استقبلها دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين فى هذا الخصوص ، فإن ما أثاره فيما سلف لا يعدو أن يكون تعبيا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن بالنقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان



المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابهته ومن ثم فلا محل للنعي على المحكمة لعدم اجابتهها طلب الدفاع ضم دفتر الأحوال طالما اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على طلب سماع ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة وأطرحه فى قوله : « وحيث إنه عن طلب الدفاع مناقشة ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة ورفضه مناقشة الطبيب الشرعى الذى حضر بالجلسة لتعذر حضور الطبيب الذى قام بالتشريح والذى أبدى استعدادا للرد على أى استفسار بعد اطلاعه على تقرير الصفة التشريحية فإن المحكمة لا ترى مبررا لإصرار الدفاع على طلبه ورفضه توجيه ما يعن له من أسئلة للطبيب الشرعى الحاضر إذ كل ما يطلب هو رأى فنى يستطيع أى طبيب مختص أن يديه فضلا عن أن المحكمة تطمئن إلى التقرير الطبى الشرعى المرفق والمؤيد بأقوال الطبيب الشرعى الحاضر بالجلسة » . وكان ما رد به الحكم على طلب الطاعن فى هذا الصدد سائغا وكافيا لا طراحه فإن ما يثيره بشأن اعراض المحكمة عن طلبه مناقشة ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة المجنى عليها يضحى غير سديد . هذا إلى أنه لا تثريب على المحكمة إن هى لم تتحدث عن الإصابات الأخرى التى أثبتتها تقرير الصفة التشريحية وذلك لما هو مقرر من أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يضحى على غير أساس . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن فى شأن مخالفة الحكم للثابت بالأوراق فيما أورده من أن الطبيب الشرعى الحاضر بالجلسة أبدى استعدادا للرد على أى سؤال وأن الدفاع رفض توجيه ما يعن له من أسئلة للطبيب الذى ناقشته المحكمة وخلو محضر الجلسة من ذلك فإن

ذلك مردود بأن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت شهادة الدكتور..... وأجاب على ما وجه إليه من أسئلة من المحكمة بينما امتنع الدفاع عن مناقشته مصرًا على سؤال الطبيب الذي قام بالتشريح ومن ثم يكون النعى على الحكم بدعوى مخالفة الثابت بالاوراق في هذا الصدد غير قويم. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

---

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى نائبى رئيس المحكمة ومحمود شريف فهمى وفؤاد الصيرفى .

( ٥٨ )

### الطعن رقم ٢٤١٠٧ لسنة ٦٢ القضائية

نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب » .

تقرير الطعن بالنقض . ورقة شكلية . وجوب حملها مقوماتها الأساسية . تكمليتها بأى بيان خارج عنها . غير جائز . أساس ذلك ؟  
التقرير بالطعن . يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به .  
ورود التقرير عن بيانات قضية وحكم ومحكوم عليه مختلف عن الحكم موضوع الطعن .  
وأسباب الطعن المودعة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الاجرائى ممن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له وإذا كان الثابت أن هذا الطعن - وأن اودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من السيد المحامى العام الأول - إلا أن التقرير المرفق به قد جاء عن بيانات قضية وحكم ومحكوم عليه تختلف كلها عن الحكم موضوع الطعن وأسباب الطعن المودعة ومن ثم فهو والعدم سواء مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيش) في غير الاحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة جنايات ..... لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨/١ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول الملحق مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن احرار المخدر كان مجرداً من القصور .

فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٩٢ وقد حرر تقرير الطعن بطريق النقض بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ واودعت في اليوم ذاته - الأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة من السيد المحامي العام الأول بنيابة استئناف القاهرة ، بيد أن الثابت بتقرير الطعن أنه غير خاص بالأسباب المودعة ولا بالقضية المطعون في الحكم الصادر فيها إذ تختلف بياناته عنهما في اسم المطعون ضده ورقم القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه وتاريخ صدور ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي ممن صدر عنه على الوجه المعبر قانوناً ، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضاً أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تتصل به محكمة النقض ولا يبنى

عنه تقديم أسباب له وإذا كان الثابت أن هذا الطعن - وأن اودعت أسبابه في الميعاد موقعة من السيد المحامي العام الأول - إلا أن التقرير المرفق به قد جاء عن بيانات قضية وحكم ومحكوم عليه تختلف كلها عن الحكم موضوع الطعن وأسباب الطعن المودعة ومن ثم فهو والعدم سواء مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

---

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم نائبى رئيس المحكمة وسمير مصطفى وعاطف عبد السميع .

( ٥٩ )

### الطعن رقم ٢٥٥٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة النقض «سلطتها فى العدول عن الحكم» .

الأصل فى نظام التقاضى . أن صدور حكم فى الدعوى يخرجها من حوزة المحكمة . أساس ذلك وأثره ؟

عدول محكمة النقض عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن . استثناء . علته ؟

(٢) محكمة النقض «سلطتها فى العدول عن الحكم» . شهادة مرضية .

عدول محكمة النقض عن حكم أصدرته . شرطه ؟

١ - الأصل فى نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم فى الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل - من العدول عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لارادته فيه ، فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره فى نطاق ما استن من اجله وعدم التوسع فيه .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط - كى تعدل عن حكم أصدرته - أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانوناً ، ثم يثبت من بعد أن تلك الاجراءات كافة كانت قد استوفيت



يبد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لأسباب لادخل لارادة الطاعن فيها وإذ كان البين من أسباب الحكم الصادر في الطعن الاول أن الشهادة الطبية قد عرضت على هذه المحكمة وافصححت عن عدم اطمئنانها إليها كدليل مثبت لعذر الطاعن في التقرير بالطعن بعد الميعاد فإن طلبه العدول عن الحكم الذي اصدرته بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل ولو استوفى ما نقص من بيانات هذه الشهادة ما دام أن عدم اطمئنان المحكمة إلى الشهادة إن هو في واقعه إلا عقيدة استقرت في يقين المحكمة ونتجت عن امور مجتمعه وبعد مداولة وتمحيص ولم تتولد عن مجرد نقص اعتور بيانات هذه الشهادة ولم تكن أسباب اطراح تلك الشهادة إلا وسيلة التعبير عن تلك العقيدة مما لا يسوغ معه معاودة الرأي بشأنها.

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه اعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيائياً بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة ..... بهيئة استئنافيه قضت غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم ( ..... لسنة ..... قضائية ) ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن شكلاً .

فعاد المحكوم عليه وطعن في نفس الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ..... الخ .

## المحكمة

لما كان البين من الاوراق أن الطاعن كان قد سبق له أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه وقضى فيه بعدم قبوله شكلاً تأسيساً على أن الطاعن تجاوز في التقرير به وايداع اسبابه الميعاد المحدد بالقانون ولم تطعن محكمة النقض إلى دليل عذره في ذلك والمتمثل في شهادة طبية . لما كان ذلك وكان الطاعن قد عاود الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم متجاوزاً في التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد المحدد في القانون - دون عذر مقبول فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً . ولا يغير من ذلك ما قال به الطاعن في أسباب الطعن من أنه استوفى ما نقض من بيانات الشهادة الطبية والذي كان سبباً في عدم اطمئنان المحكمة إليها مما يسوغ الرجوع في الحكم ذلك أن الاصل في نظام التقاضي أنه متى صدر الحكم في الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستفادها ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد أما ما استتته محكمة النقض - خروجاً على هذا الاصل - من العدول عن بعض أحكامها في خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لادخل لارادته فيه ، فهو من قبيل الاستثناء الذي يجب قصره في نطاق ما استثنى من اجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط - كي تعدل عن حكم اصدرته - أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانوناً ، ثم ثبت من بعد أن تلك الاجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لاسباب لادخل لارادة الطاعن فيها وإذا كان البين من اسباب الحكم الصادر في الطعن الاول أن الشهادة الطبية قد عرضت على هذه المحكمة وافصححت عن عدم اطمئنانها إليها كدليل مثبت لعذر الطاعن في التقرير بالطعن بعد الميعاد فإن طلبه العدول عن الحكم الذي اصدرته بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل ولو استوفى ما نقص من بيانات هذه الشهادة ما دام أن عدم اطمئنان المحكمة إلى الشهادة إن هو في واقعه إلا عقيدة استقرت في يقين

المحكمة ونتجت عن أمور مجتمعة وبعد مداولة وتمحيص ولم تتولد عن مجرد نقص  
اعتور بيانات هذه الشهادة ولم تكن اسباب اطراح تلك الشهادة إلا وسيلة التعبير عن  
تلك العقيدة مما لا يسوغ معه معاودة الرأي بشأنها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين  
الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

---



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ حسن حميرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى نواب رئيس المحكمة وفرغلى  
زنالى.

( ٦٠ )

### الطعن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» . جريمة «أركانها» . نصب .

حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .

جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟

مناط تحقق الطرق الاحتمالية فى النصب ؟

(٢) نصب . جريمة «أركانها» . حكم «تسبيبه» . تسبب معيب» . نقض

«أسباب الطعن» . ما يقبل منها» .

مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئياً . لا تتحقق بها الطرق الاحتمالية

فى النصب . وجوب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل الجنى عليه  
على الاعتقاد بصحته .

عدم بيان الحكم للطرق الاحتمالية التى استخدمتها الطاعنة والصلة بينها وبين تسليم الجنى

عليها المبالغ موضوع الاتهام . قصور .

(٣) نقض «أثر الطعن» .

عدم امتداد أثر الطعن للمحكوم عليه الآخر ما دامت التهمة المسندة إلى الطاعنة عن واقعة

مستقلة عن التهمة المسندة إليه وما دام الحكم - فى حقيقته - غائباً بالنسبة له .

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هى معرفه فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الاتهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها .

٢ - من المقرر أن مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمتها الطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها المبالغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوباً بالقصور فى استظهار اركان جريمة النصب التى دان الطاعنة بها - الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم .

٣ - لما كانت التهمة المسندة إلى الطاعنة هى عن واقعة مستقلة عن التهمة الأخرى المسندة إلى المحكوم عليه الآخر فضلاً عن أن الحكم - فى حقيقته - غيائياً بالنسبة له فلا يمتد إليه أثر الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من: (١) ..... (طاعنه) (٢) ..... بأنهما فى يومى أول فبراير سنة ١٩٨٧ ، ٧ من أبريل سنة ١٩٨٧ بدائرة قسم الجيزة - - محافظتها: - المتهمة الأولى (الطاعنة): - توصلت إلى الاستيلاء على النقود المينة بالاوراق المملوكة لـ ..... بالاحتيال لطلب ثروتها بأن اتخذت لنفسها اسما كاذبا هو ..... وحصلت من المجنى عليها على النقود المينة بالاوراق بناء على ذلك الاسم الكاذب ، المتهم الثانى (الآخر): أحدث ..... الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتي أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢٤٢ ، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قسم الجيزة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمة الأولى ثلاثة اشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وبتفريم المتهم الثانى (الآخر) عشرين جنيها والزامهما بأن يؤديا للمدعيه بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا ومحكمة - بهيئة استئنافيه - قضت حضوريا فى ..... بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابه عن المحكوم عليها الأولى (الطاعنه) فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة النصب قد شابه القصور فى التسبيب وانطوى على الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم لم يستظهر الطرق الاحتيالية التى كان من شأنها التأثير على المجنى عليها وحملها على تسليم أموالها للطاعنة ، كما أن مجرد اتخاذ الطاعنة اسما كاذباً -



بفرض حصوله - لا يكفي لتكوين الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها قررت أن الطاعنة أخذت منها مبلغ ستة آلاف جنيه لوجود معاملات تجارية بينهما وحررت لها شيكين وكمبياله بالمبلغ وأن الطاعنة تسمت باسم ..... ووقعت على الشيكات بالاسم الأخير، وأنه بسؤال الطاعنة انكرت ما نسب إليها ونفت أى صلة لها بالمجنى عليها وخلص الحكم إلى ثبوت التهمة في حق الطاعنة بقوله : « وكان الثابت يقين المحكمة أن المتهم الأولى قد احتالت على المجنى عليها وذلك بطريق المشاركة في تجارتها وحررت لها شيكا وكمبيالة باسم وهمي غير اسمها الحقيقي واستطاعت بذلك أن تتسلم منها مبلغا من المال مما تكون معه قد اكتملت لجريمة النصب أركانها ولا يقدح في ذلك ما تدفع به المتهم بالطعن بالتزوير على الشيكات والكمبيالات إذ أن الجريمة تكون قد وقعت منها صحيحة ولو لم يقع منها على هذه الشيكات مما تنتهي معه المحكمة إلى نسبة الاتهام إليها والقضاء بمعاقبتها بمادة الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ أ. ج. ٤ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة

على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتمالية التي استخدمتها الطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها المبالغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار اركان جريمة النصب التي دان الطاعنة بها - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجه لبحث باقى أوجه الطعن - ولما كانت التهمة المسندة إلى الطاعنة هي عن واقعة مستقلة عن التهمة الأخرى المسندة إلى المحكوم عليه الآخر فضلاً عن أن الحكم - في حقيقته - غيائياً بالنسبة له فلا يمتد إليه أثر الطعن .

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وسمير انيس نواب رئيس المحكمة وعبد الله المدني

( ٦١ )

### الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) استيلاء على مال عام . جريمة « أركانها » . موظفون عموميون . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .  
جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات .  
مايكفى لتحقيقها ؟ .

(٢) عقوبة « تطبيقها » . غرامة . اختلاس اموال اميرية . استيلاء على مال عام بغير حق . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون » .  
الحد الأدنى للغرامة المقررة لأي من جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات . خمسمائة جنية . القضاء بغرامة تقل عن هذا الحد . خطأ في القانون لا سبيل لتصحيحه متى كانت النية لم تطعن في الحكم وحتى لا يضر الطاعن بطعنه .

(٣) اختلاس اموال اميرية . عقوبة « تطبيقها » . رد .

جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

ضبط المال المختلس . أثره : عدم جواز الحكم برده .

(٤) نقض « حالات الطعن » . مخالفة القانون » . محكمة النقض

« سلطتها » ..

حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون . ولو لم يحدد هذا الوجه في أسباب الطعن . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .



١ - لما كانت الأركان القانونية لجناية الاستيلاء على مال عام المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات يكفي لتحقيقها أن يستولى الموظف العام أو من في حكمه على مال الدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوه بنية تملكه وتضييع المال على ربه وإذا كان البين مما سطره الحكم المطعون فيه فيما تقدم أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجناية الاستيلاء على مال عام التي دان الطاعن بها فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسبب ويكون ما يثيره الطاعن في غير محله .

٢ - الحد الأدنى للغرامة المقررة لأي من جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ من قانون العقوبات لا تقل عن خمسمائة جنيه وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن - بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته والرد وتغريمه اربعمائة جنيه - وكانت الغرامة المقضى بها تقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً مما ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون بيد أنه لا سبيل إلى تصحيحه مادام أن النيابة لم تطعن في الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

٣ - المقرر أن جزاء الرد المقرر في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

٤ - لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة التعويض تخول لمحكمة النقض الحكم لمصلحة المتهم اذ تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يحدد هذا الوجه في أسباب الطعن ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الرد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفاً عاماً ..... استولى بدون وجه حق على أجزاء جهاز الميكروسكوب (مكثف) المبين الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لجهة عمله سالفه الذكر وذلك بان استولى عليها خلصة من مخازن جهة عمله وذلك على النحو المبين بالتحقيقات واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا .... لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩/أ ، ١١٩ مكرر ١/أ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته والرد وتغريمه اربعمائة جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاستيلاء على مال عام قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه لم يورد أدلة الثبوت التي عول عليها في الإدانة مكتفياً ببيان الركن المادى للجريمة دون باقى أركانها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء على مال عام التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات وضبط القطعة المختلسة ومحضر الجرد ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لأركان الجريمة التي دان الطاعن بها فى قوله « وحيث إنه عن الدفع بانتفاء ركنى الجريمة المادى والمعنوى فإن الثابت أن الجزء المضبوط من الجهاز مملوك للمركز القومى للبحوث على ما شهد به الشهود وما اثبتته الأوراق ورقم القطعة وان المتهم موظف بالجهة المجنى عليها ورغم ان القطعة لم تكن فى عهده وإنما انتقلت الى غيره فقد

باعها إلى الشاهدة الثانية مما يفيد اضافتها إلى ملكه بعد استيلائه عليها بغير حق من مخازن جهة عمله ، وكانت مودعه بها طبقاً لمحاضر الجرد الموقعة منه وأمين المخزن التالى له فتوافر بذلك ركن الاستيلاء مادياً على القطعة وركنها المعنوى بالتصرف فيها بالبيع .. لما كان ذلك وكانت الاركان القانونية لجناية الاستيلاء على مال عام المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات يكفى لتحقيقها أن يستولى الموظف العام أو من فى حكمه على مال الدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه وإذا كان البين مما سطره الحكم المطعون فيه فيما تقدم انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجناية الاستيلاء على مال عام التى دان الطاعن بها فإنه ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن فى غير محله .

لما كان ذلك وكان الحد الأدنى للغرامة المقررة لأى من جريمتى الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ من قانون العقوبات لاتقل عن خمسمائة جنيه وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن - بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته والرد وتغريمه اربعمائة جنيه - وكانت الغرامة المقضى بها تقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً مما ينطوى على الخطأ فى تطبيق القانون بيد أنه لا سبيل الى تصحيحه مادام أن النيابة لم تطعن فى الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أجزاء الميكروسكوب التى دان الطاعن بالاستيلاء عليها تم ضبطها مما كان لا يجوز إلزامه بردها لما هو مقرر أن جزاء الرد المقرر فى المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه ، ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة التعويض تخول لمحكمة النقض الحكم لمصلحة المتهم اذ تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يحدد هذا الوجه فى أسباب الطعن ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الرد .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نهار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ٦٢ )

### الطعن رقم ٦٢٤٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

حكم ( ايداعه ) ( بطلانه ) . بطلان .

عدم ايداع الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .  
لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدنى عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض .  
علة ذلك ؟

أحكام البراءة . لا تبطل لعدم ايداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة  
للدعوى الجنائية . أساس ذلك ؟

من المقرر أن عدم ايداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة . فى خلال ثلاثين يوماً  
من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه امتداد  
الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب ، إذ كان يسعه التمسك  
بهذا السبب وحده وجهاً لابطال الحكم بشرط أن يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه  
القانون ، وهو أربعون يوماً ، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام  
البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة للدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذى جرى  
على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧  
لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى احكام البراءة من البطلان المقرر فى حالة عدم توقيع  
الاحكام الجنائية فى خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من  
أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، إذ أن مؤدى علة  
التعديل - وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم

ببراءته لسبب لا دخل لارادته فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً، أما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار ذلك الاستثناء عنهم، ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيظل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : أتلفوا عمداً أموالاً ثابتة « السور الخشبي » مملوكة للمجنى عليها ..... وترتب على ذلك ضرر مالي تزيد قيمته عن خمسين جنيهاً على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات ادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهمين بمبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً للأول وحضورياً اعتبارياً للثاني وغيباً للثالث بتغريم كل منهم خمسين جنيهاً وألزمتهم بأن يؤدوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت استأنفوا ومحكمة ..... - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن الاستاذ / ..... المحامي

نيابة عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم، ولم تقرر المدعية بالحقوق المدنية بالطعن بالنقض في هذا الحكم وايداع أسباب الطعن إلا بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨٥، متجاوزة بذلك - في الطعن وتقديم الأسباب - الميعاد المحدد قانوناً. لما كان ذلك، وكان ما أوردته الطاعنة في مذكرة أسباب الطعن من انها لم تعلن بايداع أسباب الحكم إلا بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٨٥، مما مفاده أنه كان يحق لها أن تتربص اعلانها بايداع الحكم لتقرر بالطعن فيه بالنقض وتقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانها بالايداع عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، مردوداً بأن عدم ايداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة. في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب، إذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لابطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي ضربه القانون، وهو أربعون يوماً، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة للدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى احكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الاحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية، إذ أن مؤدى علة التعديل - وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لارادته فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً، أما



اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحسار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه . لما كان ماتقدم ، فإنه كان من المتعين على الطاعنة - وهى المدعية بالحقوق المدنية - وقد حصلت - على مايبين من الأوراق - على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور أن تبادر بالطعن وتقديم الأسباب تأسيساً على هذه الشهادة فى الأجل المحدد ، أما وقد تجاوزت هذا الأجل فى الأمرين جميعاً - فى الطعن وتقديم الأسباب - ولم يقم بها عذر يبرر تجاوزها له ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة .

---

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة.

( ٦٣ )

### الطعن رقم ١٨٠٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

نقض « أثر الطعن » . محكمة النقض « سلطتها فى الرجوع فى الحكم » .

من لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية . لا يمتد إليه أثر الطعن .

قضاء محكمة النقض - فى حكم سابق - بامتداد أثر الطعن . لمن قضى ببراءته ابتدائياً وتأيدته استئنافاً وعدم طعن المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بالنقض . يوجب الرجوع فيما قضت به من امتداد أثر الطعن .

إن الثابت من الأوراق أن الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة كل من المتهمين ..... و ..... وبتغريم ..... خمسين جنيهاً وأن  
يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض والمصاريف .  
استأنفت المدعية بالحق المدنى والمحكوم عليه وقضى فيه بقبول الاستئناف شكلاً  
ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . ولم تطعن المدعية بالحق المدنى على الحكم  
الأخير بطريق النقض وإنما طعن عليه المحكوم عليه ..... وحده ، وقضى فيه  
بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ومن ثم فلا  
يمتد أثر الطعن لمن قضى ببراءتهما ذلك أنه من المقرر أن أثر الطعن لا يمتد إلى من لم  
يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن  
المتهمين ..... و ..... ليسا طرفاً فى الخصومة الاستئنافية فى  
الدعوى الجنائية فإنه لا مصلحة لهما فى امتداد أثر الطعن اليهما وقد قضى لهما  
بالبراءة وهو حتماً ينطوى ضمناً على رفض الدعوى المدنية بالنسبة لهما أيضاً فضلاً  
على أن المدعية بالحق المدنى لم تطعن على الحكم بطريق النقض . الأمر الذى  
يستوجب الرجوع فى الحكم عما قضى به من امتداد أثر الطعن اليهما .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ..... ضد كل من ١ - ..... ٢ - .....  
 ٣ - ..... بوصف أنهم : أبلغوا كذباً مع سوء القصد وبنية الاضرار بها بالوقائع المبينة بصحيفة الدعوى سالفه الذكر . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٤١ ، ١٧١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وبالزامهم بأن يؤدوا لها مبلغ ١٠١ جنية على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام أولاً : ببراءة كل من المتهمين الثانى والثالث مما نسب إليهما . ثانياً : بتغريم المتهم الأول خمسين جنيهاً وبالزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت استأنف كل من المحكوم عليه والمدعية بالحقوق المدنية ومحكمة ..... - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة ..... لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما ..... و.....  
 فتقدم المكتب الفنى لمحكمة النقض بمذكرة بطلب الرجوع عن الحكم وتأشير عليها بتحديد جلسة ..... لنظره .



## المحكمة

حيث إن الثابت من الأوراق أن الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة كل من المتهمين ..... و ..... وبتغريم ..... خمسين جنيهاً وأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض والمصاريف . استأنفت المدعية بالحق المدني والمحكوم عليه وقضى فيه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . ولم تطعن المدعية بالحق المدني على الحكم الأخير بطريق النقض وإنما طعن عليه المحكوم عليه ..... وحده ، وقضى فيه بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ومن ثم فلا يمتد أثر الطعن لمن قضى ببراءتهما ذلك أنه من المقرر أن أثر الطعن لا يمتد إلى من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين ..... و ..... ليسا طرفاً في الخصومة الاستئنافية في الدعوى الجنائية فإنه لا مصلحة لهما في امتداد أثر الطعن إليهما وقد قضى لهما بالبراءة وهو حتماً ينطوي ضمناً على رفض الدعوى المدنية بالنسبة لهما أيضاً فضلاً على أن المدعية بالحق المدني لم تطعن على الحكم بطريق النقض . الأمر الذي يستوجب الرجوع في الحكم عما قضى به من امتداد أثر الطعن إليهما .

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ٦٤ )

### الطعن رقم ٩٢٥٦ لسنة ٦١ القضائية

تهريب جمركى . تعويض . عقوبة «عقوبة تكميلية» . دعوى مدنية «تركها» . اجراءات «اجراءات المحاكمة» . حكم «تسبيه» . تسبب معيب . نقض «أسباب الطعن» . مايقبل منها .

التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك . حقيقتها . عقوبة تكميلية حددها الشارع تحكيمياً بصرف النظر عن تحقق الضرر . توقيعها مقصور على المحكمة الجنائية دون توقف على طلب الخزنة .

عدم سريان حكم المادة ٢٦١ اجراءات فى شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها عليها . أثر

ذلك ؟

من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك - الذى يحكم واقعة الدعوى - وإن كانت تنطوى على تضمينات مدنية تجيز لمصلحة الجمارك التدخل فى الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام ، إلا أنها فى حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بتحقيق وقوع أى ضرر على المصلحة ، فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جانبها فى الدعوى ، وتلتزم المحكمة فى هذا القضاء بالقدر المحدد فى القانون ، ومن ثم فإن اجازة هذا التدخل إنما هى على سبيل الاستثناء فلا يجرى عليه - وإن وصف بأنه دعوى مدنية - حكم اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه المدنية الوارد فى المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأن هذا الحكم ما

وضع إلا للدعوى المدنية التي تقام بطريق التبعية ممن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات المدنية البحت - أى بالتعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والأصل فى هذه الدعوى أن ترفع أمام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعة وحكماً عن ذلك التدخل من مصلحة الجمارك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بتهريب السيارة المينة الوصف بالأوراق من الجمارك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بمواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل وادعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك قبل المتهم بمبلغ ١٠٠٠٤ جنية و ١٤ قرش ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة ..... - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

حيث إن الطاعن بوصفه ممثلاً لمصلحة الجمارك المدعية بالحقوق المدنية ، ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتباره تاركاً للدعوى المدنية المقامة من المصلحة قبل المطعون ضده ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه أجرى فى حق الطاعن بصفته حكم الترك الوارد بالمادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ، مع أن الشروط اللازم توافرها قانوناً لاعتباره تاركاً للدعوى المدنية متخلفة فى هذه الدعوى .

وحيث إن التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣



باصدار قانون الجمارك - الذى يحكم واقعة الدعوى - وإن كانت تنطوى على تضمينات مدنية تميز لمصلحة الجمارك التدخل فى الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام، إلا أنها فى حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بتحقيق وقوع أى ضرر على المصلحة، فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جانبها فى الدعوى، وتلتزم المحكمة فى هذا القضاء بالقدر المحدد فى القانون، ومن ثم فإن اجازة هذا التدخل إنما هى على سبيل الاستثناء فلا يجرى عليه - وإن وصف بأنه دعوى مدنية - حكم اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه المدنية الوارد فى المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية، لأن هذا الحكم ما وضع إلا للدعوى المدنية التى تقام بطريق التبعية ممن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات المدنية البحت - أى بالتعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والأصل فى هذه الدعوى أن ترفع أمام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعة وحكماً عن ذلك التدخل من مصلحة الجمارك. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باعتبار المدعى بالحقوق المدنية «الطاعن» تاركاً للدعوى المدنية المقامة من المصلحة قبل المطعون ضده بالمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل، وذلك لعدم حضوره بالجلسة، فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه، ولما كانت هذه المخالفة قد حجبت عن نظر الدعوى، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة فى خصوص الدعوى المدنية.

## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووليفق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة ومصطفى عبد المجيد .

( ٦٥ )

### الطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب . ميعاده » .

التقرير بالطعن فى الميعاد . دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) اختصاص « الاختصاص الولاىى » . دفع « الدفع بعدم الاختصاص » .

محكمة عسكرية . فاعل أصلى . اشتراك . سرقة . اكراه . حكم « تسببه » .

تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

اشتراك مدنى مع جندى بالقوات المسلحة فى جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته .

اختصاص القضاء العادى بمحاكمتها . أساس ذلك ؟

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . نقض « أسباب الطعن .

مالا يقبل منها » .

النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد أمامها . غير مقبول .

(٤) إثبات « بوجه عام » ، « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير

الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض . « أسباب الطعن .

مالا يقبل منها » .

حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه متى كان

له مأخذه الصحيح من الأوراق .

وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعى .

أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . مفاده ؟

(٥) إثبات « بوجه عام » ، « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « مالا يعيه في نطاق التدليل » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تناقض أقوال الشاهد في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة من أقواله بما لا تناقض فيه .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(٦) محضر الجلسة . دفع « الدفع بطلان القبض » . قبض . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الدفع بطلان القبض . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

(٧) إثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » . تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ - لما كان الطاعنين الثاني والثالث ..... و ..... وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما فيتعين عدم قبوله شكلاً .

٢ - لما كانت المادة ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ثم نصت المادة الخامسة منه - والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية : أ - الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الشكنات .... ب - الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق واسرار القوات المسلحة ، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه تسري أحكام هذا القانون أيضاً على ما يأتي : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد



الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم . ٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك وكانت التهمة المسندة الى الطاعن وهي تهمة سرقة باكراه ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ولم تقع بسبب تأدية الطاعن لوظيفته ومن ثم فإن الاختصاص بمحاكمته - وإن كان جندي بالقوات المسلحة - إنما ينعقد للقضاء العادي طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة سالفة الذكر إذ يوجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكام القانون المذكور ويكون النعى عليه لذلك في غير محله متعيناً رفضه .

٣ - لما كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بل كل ما قاله في هذا الشأن أن « المتهم عسكري ويرتدى الزي العسكري » وهو قول مرسل غير محدد فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يثر أمامها .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق وإن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ - من المقرر أن تناقض رواية الشاهد في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى المطروحة وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشاهد ..... واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهد بها وكان مأورده

سائغاً في العقل ومقبولاً في بيان كيفية وقوع الحادث وتتوافر به كافة عناصر السرقة بالاكراه التي دين بها الطاعن ولا تثريب على المحكمة فيما اقتنعت به من حصولها على الصورة التي قررها المجنى عليه فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في تصوير المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال الشاهد أو محاولة تجريحها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه على النحو الوارد بوجه النعى وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تعمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً ينأى عنه وظيفة هذه المحكمة فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع بكامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحققت ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمئنت إليه فإن لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها وكانت المحكمة قد افصححت عن اطمئنانها إلى أن هذا الاعتراف انما كان عن طواعيه واختيار ولم يكن نتيجة اكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون جميعاً : سرقوا وآخر مجهول الجلود ومسندس الصوت المبين الوصف والقيمة والمملوكين لـ ..... من مدبغته بطريق الاكراه الواقع على ..... حارس المدبغة بأن اقتحموها بطريق الكسر وقام المتهم الأول بتهديد حارس المدبغة بسلاح أبيض كان يحمله (سكين) وما أن حاول الاستغاثة حتى طعنه المتهم الأول بالسكين فأحدث به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي حال كون المتهم الثانى يحمل سلاح أبيض (سكين) وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من شل مقاومة المجنى عليه واتمام السرقة على النحو المبين بالتحقيقات . المتهمان الأول والثانى أيضاً : احرز كل منهما بغير مسوغ من الضرورة الشخصية سلاحاً أبيض (سكين) واحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات ..... قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر/ ١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١١ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأخير مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً عما اسند لكل متهم ومصادرة الأسلحة البيضاء المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض . ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين الثانى والثالث ..... و ..... وإن قررا بالطعن فى الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما فيتعين عدم قبوله شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بأنه ارتكب مع آخرين جريمة السرقة باكراه قد شابه البطلان وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب ذلك بأنه صدر من محكمة غير مختصة ولائياً بنظر الدعوى



لاختصاص القضاء العسكرى بنظرها بوصفه جندياً بالقوات المسلحة وعول الحكم فى الادانة على أقوال الشاهد ..... رغم انها تناقضت فى مواضع كثيرة منها وانها لا تصلح دليلاً على توافر ركن الاكراه مما يجعل الواقعة جنحة سرقة عادية كما أن الطاعن دفع بىطلان القبض عليه لعدم صدور اذن النيابة العامة ولأن الجريمة لم يكن متلبساً بها وبأن اعترافه جاء وليد اكراه وقع عليه بيد أن الحكم لم يعرض لهذين الدفعين ولم يرد عليهما مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ثم نصت المادة الخامسة منه - والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية : أ - الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو الشكنات .... ب - الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق واسرار القوات المسلحة ، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على ماأتى : ١ - كافة الجرائم التى ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم . ٢ - كافة الجرائم التى ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك وكانت التهمة المسندة إلى الطاعن وهى تهمة سرقة باكراه ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون ولم تقع بسبب تأدية الطاعن لوظيفته ومن ثم فإن الاختصاص بمحاكمته - وإن كان جندياً بالقوات المسلحة - إنما ينعقد للقضاء العادى طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة سالفة الذكر اذ يوجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكام القانون المذكور ويكون النعى عليه لذلك فى غير محله متعيناً رفضه - هذا بالاضافة إلى أن الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بل كل ماقاله فى هذا الشأن أن « المتهم عسكرى ويرتدى الزى العسكرى » وهو قول مرسل غير محدد فليس له أن ينعى على المحكمة

قعودها عن الرد على دفع لم يثر أمامها . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق وإن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض رواية الشاهد فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها فى تكوين عقيدته كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشاهد ..... واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهد بها وكان مأورده سائغاً فى العقل ومقبولاً فى بيان كيفية وقوع الحادث وتتوافر به كافة عناصر السرقة بالاكراه التى دين بها الطاعن ولا تثريب على المحكمة فيما اقتنعت به من حصولها على الصورة التى قررها المجنى عليه فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى تصوير المحكمة للواقعة أو فى تصديقها لأقوال الشاهد أو محاولة تجريحها ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ماتستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه على النحو الوارد بوجه النعى وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً ينأى عنه وظيفة هذه المحكمة فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى ان الاعتراف المنسوب إلى الطاعن كان وليد اكراه استناداً إلى أنه قول مرسل لا دليل عليه فضلاً عن أنه لم يثيره إلا بجلسة المحاكمة وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع بكامل الحرية

فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة مايدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحققت ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنات إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها وكانت المحكمة قد افصحت عن اطمئنانها الى أن هذا الاعتراف إنما كان عن طواعيه واختيار ولم يكن نتيجة اكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن مايشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ولما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.



## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / احمد عبد الرحمن وعلى الصادق عثمان ومحمود دياب وحسين الجيزاوى نواب رئيس  
المحكمة .

( ٦٦ )

### الطعن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) قانون « تفسيره » . عقوبة « تطبيقها » . تعويض .

العقوبة المقررة لجريمة التسبب عمداً فى انقطاع المواصلات التلغرافية . المنصوص عليها بالمادة  
١٦٤ عقوبات هى السجن والتعويض . سريان هذه المادة على الخطوط التليفونية التى تنشئها  
الحكومة أو ترخص بانشائها لمنفعة عمومية .

(٢) عقوبة « العقوبة التكميلية » « تطبيق العقوبة » « عقوبة الجرائم المرتبطة » .  
ارتباط . نقض « حالات الطعن . مخالفة القانون » « الحكم فى الطعن » .

العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لايقبل التجزئة . تجب العقوبات الأصلية  
المقرره لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية .

العقوبة التكميلية فى واقع أمرها عقوبات نوعية يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة  
والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

اغفال الحكم القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة . مخالف للقانون . ليس  
لمحكمة النقض تصحيح الحكم بشأنها . مادامت مدوناته قد خلت من تحديد عناصر التعويض .  
وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .

١ - من المقرر أن المادة ١٦٤ من قانون العقوبات تنص على أن « كل من  
تسبب عمداً فى انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيئاً  
من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب

بالسجن ، مع عدم الاخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض عن الخسارة . ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بانشائها لمنفعة عمومية .

٢ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدنى للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها فى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات . فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة اعمالاً لنص المادة سالفة البيان يكون قد خالف القانون ، مما كان يؤذن لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ، إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من تحديد عناصر التعويض فإنه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : تسبب عمداً وآخرين سبق محاكمتهما فى انقطاع الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص فى انشائها لمنفعة عمومية وذلك بقطع الأسلاك الموصلة لها على النحو المبين بالتحقيقات - ثانياً : سرق وآخرين سبق محاكمتهما الاسلاك التليفونية المينة وصفاً بالاوراق والمستعملة فى مرفق المواصلات السلكية واللاسلكية على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته إلى محكمة جنايات ..... لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٣١٦ مكرر

ثانياً من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من القانون نفسه بمعاقة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ....  
الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه دان المطعون ضده بجريمتى سرقة الاسلاك التليفونية المملوكة لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وتسببه عمداً فى انقطاع الخطوط التليفونية دون أن يقضى بالزامه بالتعويض عن الخساره اعمالاً لحكم المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن دلى على مقارفة المطعون ضده لجريمتى سرقة الأسلاك التليفونية المملوكة لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وتسببه عمداً فى انقطاع المواصلات التليفونية اللتين دانه بهما قال « وحيث إن الجريمتين المسندتين للمتهم مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقد انتظمهما غرض اجرامى واحد ومن ثم يتعين اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجريمتين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات » ثم قضى الحكم بمعاقة المطعون ضده بالسجن خمس سنوات عن التهمتين . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦٤ من قانون العقوبات تنص على أن « كل من تسبب عمداً فى انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيئاً من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالسجن ، مع عدم الاخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض عن الخسارة » . ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بانشائها لمنفعة عمومية ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل



التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزانة او كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ من قانون العقوبات . فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة اعمالاً لنص المادة سالفة البيان يكون قد خالف القانون ، مما كان يؤذن لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ، إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد نخلت من تحديد عناصر التعويض فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعداد دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وعمار ابراهيم فرج نائبى رئيس المحكمة ومصطفى محمد صادق وأحمد  
عبد القوى خليل .

( ٦٧ )

### الطعن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ القضائية

موظفون عموميون . اضرار عمدى . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . حكم  
« تسببه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مايقبل منها » . « أثر الطعن » .  
ارتباط .

شرط الضرر كركن فى جريمة الاضرار العمدى . أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين .  
عدم بيان حكم الادانة تحقق ركن الضرر . قصور .

نقص الحكم فى تهمة : يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

من المقرر أنه يشترط فى الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمدى  
المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات أن يكون محققاً ، أى  
حالاً ومؤكداً لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق احد أركانها ، والضرر الحال هو  
الضرر الحقيقى سواء كان حاضراً أو مستقلاً ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه  
اليقين . وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - لا يبين منه تحقق ركن الضرر  
المحقق المؤكد والثابت على وجه اليقين . وذلك على الرغم من منازعة الطاعن فى  
توافره . والتى اكتفى الحكم برفضها على مجرد قوله بالاطمئنان إلى أدلة الثبوت التى  
لم تكشف - كما ساقها الحكم - عن توافر هذا الركن على النحو الذى يتطلبه  
القانون . فان الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه والاعادة بالنسبة  
للتهمتين المسندتين إلى الطاعن لأن الحكم اعتبرهما جريمتين مرتبطتين وقضى بالعقوبة

المقررة لجريمة الاضرار العمدى باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات واستعمل المادة ١٧ من القانون أنف الاشارة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : أولاً : بصفتها موظفين عموميين المتهم « الطاعن » (مراجع حسابات) والآخر (وكيل مديرية الضرائب العقارية ..... ) استوليا بغير حق على أموال عامة بأن قاما بالاستيلاء على الأدوات المنزلية المبينة وصفاً بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٩٥٥٤١٨٩٠ جنيهاً (خمسة وتسعين ألفاً وخمسمائة وواحد وأربعين جنيهاً وثمانمائة وتسعين مليماً) والمملوكة ..... ثانياً : أضرا عمداً بأموال الجهة التى يعملان بها بأن أصدرتا خطاب ضمان لأولهما تضمن بمقتضاه هذه الجهة أن تسدد مالا يقومان بسداده من ثمن الأجهزة موضوع التهمة الأولى مما رتب على هذه الجهة ضرراً بلغت قيمته ٣٤٠١١٨٤٥٠ جنيهاً (أربعة وثلاثين ألفاً واحد عشر جنيهاً وأربعمائة وخمسين مليماً) واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا ..... لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للمتهم عملاً بالمواد ١١٣/ ١ ، ١١٦ مكرراً ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٩/أ ، ب ، ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من القانون ذاته بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ٩٥٥٤١٨٩٠ جنيهاً وبرد مبلغ ٣٤٠١١٨٤٥٠ جنيهاً وبالعزل من الوظيفة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاضرار العمدى بأموال الجهة التي يعمل بها والاستيلاء على أموال إحدى شركات القطاع العام قد شابه القصور في التسبب ذلك أنه التفت عن دفاعه القائم على عدم تحقق الضرر بأموال الجهة التي يعمل بها وانتفاء القصد الجنائي لديه ولم يستظهر أركان هذه الجريمة بما يعيه ويستوجب تقضيه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إن المتهم الأول - الطاعن - تعاقد مع شركة ..... لشراء الأجهزة الكهربائية محل الجريمة بنظام التقسيط على أنها لحساب العاملين بمديرية الضرائب العقارية بـ ..... ووقع على العقد بناء على التفويض الصادر له بذلك من المتهم الثاني وبضمانته أيضاً وتعزز ذلك بخطاب تضمن بمقتضاه الجهة التي يعملان بها سداد الأقساط التي يمتنعان عن سدادها وقد استلم المتهم الأول الأجهزة المتعاقد عليها والبالغ قيمتها ٩٥٥٤١ جنية و ٨٩٠ مليم ووقع على فواتير الاستلام وعلى الكمبيالات المتعلقة بالأقساط المستحقة للشركة المذكورة إلا أنه توقف عن سداد باقى الاقساط والتي تبلغ قيمتها ٣٤٠٠٧ جنية و ٤٥٠ مليم وهى قيمة الاضرار التي لحقت بالشركة نتيجة لتصرف المتهمين المشار إليه والملزمة بسدادها للشركة المتعاقد معها ذلك أن الأدوات المنزلية محل التعاقد بيعت لبعض التجار والأشخاص دون العاملين بالضرائب العقارية . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن نازع في حدوث ضرر محقق بأموال تلك الجهة وعدم اتجاه ارادة الطاعن للاضرار بالمال العام ، وكان من المقرر أنه يشترط في الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات أن يكون محققاً ، أى حالاً ومؤكداً لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق احد أركانها ، والضرر الحال هو الضرر الحقيقى سواء كان حاضراً أو مستقبلاً ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . وكان ما أورده الحكم - على السياق

المتقدم - لا يبين منه تحقق ركن الضرر المحقق المؤكد والثابت على وجه اليقين .  
وذلك على الرغم من منازعة الطاعن في توافره . والتي اكتفى الحكم برفضها على  
مجرد قوله بالاضمئنان إلى أدلة الثبوت التي لم تكشف - كما ساقها الحكم - عن  
توافر هذا الركن على النحو الذي يتطلبه القانون . فإن الحكم يكون قد تعيب  
بالقصور الموجب لنقضه والاعادة بالنسبة للثمتين المسندتين إلى الطاعن لأن الحكم  
اعتبرهما جريمتين مرتبطتين وقضى بالعقوبة المقررة لجريمة الاضرار العمدى باعتبارها  
الجريمة ذات العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات واستعمل المادة ١٧  
من القانون آنف الاشارة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سمير انيس وفتحى الصباغ نائبي رئيس المحكمة وعبدالله المدنى وسمير مصطفى .

( ٦٨ )

### الطعن رقم ٨٩٥٦ لسنة ٦١ القضائية

(١) محكمة النقض «سلطتها فى العدول عن الحكم» .

الأصل فى نظام التقاضى . أن صدور حكم فى الدعوى يخرجها من حوزة المحكمة . أساس ذلك وأثره ؟

عدول محكمة النقض عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن . استثناء . شرطه ؟

(٢) نقض «الصفة فى الطعن» . محكمة النقض «سلطتها فى العدول عن الحكم» . وكالة . محاماة .

عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن . والاشارة إلى أن أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى . أساس ذلك ؟

١ - الأصل فى نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم فى الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفاذها ولايتها القضائية ، وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل من العدول عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لادخل لارادته فيه فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره فى نطاق ما أستثن من اجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه يشترط - كى تعدل عن حكم اصدرته - أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء اجراءات الطعن المقررة قانوناً . ثم يثبت من بعد أن تلك الاجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لأسباب لادخل لإرادة الطاعن فيها .



٢ - إذ كان الطاعن لا يجادل ، بل انه يسلم فى طلبه بأن سند التوكيل المثبت لصفة من قرر بالطعن لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسته ١٨ يناير سنة ١٩٩١ ، فإن طلبه العدول عن الحكم الذى اصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل ولا يشفع له فى ذلك أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ، ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى مادام انه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والحكم فيه دليلاً رسمياً يثبت صفة من قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده ، وذلك لما هو مقرر من أن اجراءات الطعن هى من الاجراءات الشكلية فى الخصومة التى يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم ضده وليس لاحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يخوله هذا الحق ، الأمر الذى يتعين معه ان يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها للتثبت من استيفاء اجراءات الطعن لما كان ماتقدم ، فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرفض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام قمينه طوب على أرض زراعية بدون ترخيص وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جناح ..... قضت غيابياً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً وتغريمه عشرة الاف جنيه والازالة . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة ..... - بهيئة استئنافية قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بعدم جواز نظر المعارضة .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن

المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بجلسته

..... بعدم قبول الطعن . فتقدم الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه بطلب للرجوع عن الحكم .

## المحكمة

حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٩٣ بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى عدم تقديم التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بالنقض بمقتضاه نيابة عن الطاعن . ثم بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ قدم المحامى ..... الطلب المائل للعدول عن هذا الحكم ونظر الطعن من جديد ، واقام طلبه على أنه كان قد ارفق صورة عرفية من التوكيل الذى يخول وكيل الطاعن حق الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه ، وأشار فى تقرير الطعن إلى أن أصل هذا التوكيل ارفق بأوراق الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٩١ (تابع) المرفوع عن الحكم الصادر ضد الطاعن ذاته فى الجلسة رقم ٢٣٥٤ لسنة ١٩٩١ جنح مستأنف ..... - التى قيدت فيما بعد برقم ٨٩٥٧ لسنة ٦١ ق - لما كان ذلك وكان الاصل فى نظام التقاضى انه متى صدر الحكم فى الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية ، وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل من العدول عن بعض احكامها فى خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لارادته فيه فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره فى نطاق ما أستثن من اجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه يشترط - كى تعدل عن حكم اصدرته - ان يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء اجراءات الطعن المقررة قانوناً . ثم يثبت من بعد أن تلك الاجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لاسباب لا دخل لارادة الطاعن فيها . وإذ كان الطاعن لا يجادل ، بل انه يسلم فى طلبه بأن سند التوكيل المثبت لصفة من قرر بالطعن لم يكن قد قدم لهذه

المحكمة عند نظرها الطعن بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٩١ ، فإن طلبه العدول عن الحكم الذى اصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل ولا يشفع له فى ذلك ان يكون قد قدم مع اوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ، ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى مادام انه لم يقدم مع اوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والحكم فيه دليلاً رسمياً يثبت صفة من قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده ، وذلك لما هو مقرر من أن اجراءات الطعن هى من الاجراءات الشكلية فى الخصومة التى يجب ان تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن ان التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يخوله هذا الحق ، الأمر الذى يتعين معه ان يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها للتثبت من استيفاء اجراءات الطعن لما كان ماتقدماً ، فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مجدى منتصر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
حسن حمزه وحامد عبدالله ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ٦٩ )

### الطعن رقم ٢٦٤٩١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» «تسبيه» «تسبيب معيب» .  
قانون «تفسيره» .

وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها  
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة .

المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ اجراءات ؟

(٢) علامة تجارية . جريمة «أركانها» . قصد جنائى . حكم «تسبيه» .  
تسبيب معيب .

جريمة بيع منتجات عليها علامات مقلدة . أو عرضها للبيع أو تداولها أو حيازتها بقصد  
البيع المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ؟  
القصد الجنائى فى هذه الجريمة . تحققه : رهن باثبات علم الجانى بتقليد العلامة . ضرورة  
تحدث الحكم عنه استقلالاً . أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى الدلالة على  
قيامه . مخالفة ذلك . قصور .

١ - إن القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة  
التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة  
التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان  
الحكم قاصراً ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون  
الاجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى  
تتكون منها أركان الجريمة .

٢ - لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على عقاب « كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك ». فهى تشترط للعقاب فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثانى سوء النية - وهو اثبات أن الطاعن عالماً بتقليد العلامة - وهو ما يتحقق بتوافره القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة مما يقتضى أن يتحدث عنه الحكم استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى فى الدلالة على قيامه ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى جريمة عرض منتجات للبيع عليها علامات تجارية مقلدة ، وكانت مدوناته لا تفيد فى ذاتها توافر هذا القصد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع منتجات عليها علامة مقلدة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . وادعت شركة ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنية على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح ..... قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنية والمصادرة واثبات ترك المدعى بالحق المدنى لدعواه المدنية والزامه بمصاريفها استأنف ومحكمة ..... - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرض منتجات للبيع عليها علامات تجارية مقلدة مع علمه بذلك قد شابه قصور في التسبب، ذلك أنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، كما لم يستظهر القصد الجنائي ولم يدل على علم الطاعن بأن العلامة التجارية على المنتجات التي يعرضها للبيع مقلدة على الرغم من أن دفاعه قام على أنه استورد هذه المنتجات باجراءات صحيحة ثبت مصدرها مما كان لازم الحكم بادانته التدليل على علمه بتقليد العلامة التجارية، وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه للواقعة والأدلة على ثبوتها في قوله: «وحيث تخلص الواقعة ببلاغ محامي شركة إيزي حيث أبلغ أن الشركة مسجلة العلامة التجارية ..... للبنتلونات الجينز وغيرها تحمل علامة ..... بطريق الغش وقد ورد الى جمرك بورسعيد لأحد المستوردين ويدعى ..... دون فواتير الشركة مالكة العلامة المسجلة وأفرجت الرسالة في ١٤/١٠ تمهيداً لطرحها بالأسواق لاقبال المستهلكين تحت ايهام أنها منتجات الشركة الأصلية مالكة العلامة المسجلة، ولما كان الأمر يشكل جريمة جنائية طبقاً للمادة رقم ٣٣ من قانون العلامات التجارية ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ..... وحيث ترى المحكمة من عرض وقائع الدعوى على النحو المتقدم ذكره أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً الأمر الذي يتعين معه معاقبته طبقاً لمواد الاتهام سالفة الذكر عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أ. ج.». لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بالمراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذه وإلا كان الحكم قاصراً، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية هو



أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على عقاب « كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعه بغير حق مع علمه بذلك . » فهى تشترط للعقاب فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثانى سوء النية - وهو اثبات أن الطاعن عالماً بتقليد العلامة - وهو ما يتحقق بتوافره القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة مما يقتضى أن يتحدث عنه الحكم استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى فى الدلالة على قيامه ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى جريمة عرض منتجات للبيع عليها علامات تجارية مقلدة ، وكانت مدوناته لاتفيد فى ذاتها توافر هذا القصد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن فى باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد عبد الرحمن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
على الصادق عثمان وأحمد عبد الباري سليمان وحسين الجيزاوي نواب رئيس المحكمة ومجدي  
أبو العلا .

( ٧٠ )

### الطعن رقم ١٧٨٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

ايجار أماكن . قانون « تفسيره » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » .  
حكم « تسببه . تسبب معيب » .

اقتسام المؤجر مع المستأجر الأصلي قيمة ما يجنيه الأخير من مقابل لقاء تنازله عن العين  
المؤجرة . تنازلاً نافذاً في حق المؤجر . غير مؤتم . أساس ذلك ؟  
ادانة الطاعن بجريمة خلو الرجل . دون الالتفات إلى دفاعه أن ما تقاضاه من نقود من المجنى  
عليه كان مقابل تنازل الأخير عن حق الانتفاع بالوحدة المؤجرة . قصور .

لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام  
الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أنه :  
« يحق للمالك عند قيام المستأجر في الحالات التي يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو  
التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول  
على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة  
المنقولات التي بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر  
بالثمن المعروض ... » والبين من هذا النص ومن عنوان القانون الذي وضع فيه  
والأعمال التشريعية التي اقترنت باصداره أن الشارع استحدث حلاً عادلاً لحالة تنازل  
المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن  
بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الانتفاع بالعين في هذه الحالة ولم يقصر المشرع

هذا الحل على حالة بيع الجذك الذى ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى بل جعله يشمل الحالة التى يثبت فيها للمستاجر حق التنازل عن الاجارة بسبب وجود تصريح من المالك بذلك فى عقد الايجار أو فى وقت لاحق بعد ابرامه وسواء كان هذا الترخيص قد جاء صريحاً أو ضمناً بتصرف يدل عليه وسواء كانت العين مؤجرة بغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى الشارع أن العدالة تقتضى أن يقتسم المالك مع المستاجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجذك أو التنازل عن الايجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف وأوجب على المستاجر اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن - فى خصوص الدعوى - يعد هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين على المحكمة أن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه أو أن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه وهى على بينة من حكم القانون بشأنه، أما وقد سككت عنه إيراداً له ورداً عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والاعادة.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته مؤجراً تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار « نخلو رجل ». وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالمادتين ٢٤ ، ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية ..... قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه مبلغ اثني عشر ألف جنية يؤول لصندوق الاسكان بمحافظة الاسكندرية والزامه برد مبلغ ستة آلاف جنية للمجنى عليه استأنف المحكوم عليه ومحكمة ..... الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت



حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط.

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خلو الرجل قد شابه قصور في التسبيب، ذلك بأن دفاعه قام على ان اقتضاءه النقود - بفرض صحته، وهو مؤجر - كان مقابل تنازل المستأجرة الأصلية ..... عن حق الانتفاع بالوحدة المؤجرة -، وقد أباح المشرع في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ هذا الفعل، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لمبنى الطعن - أن الطاعن قدم مذكرة إلى محكمة ثاني درجة، بما تضمنه دفاعه الوارد به. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أنه: «يحق للمالك عند قيام المستأجر في الحالات التي يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ...» والبين من هذا النص ومن عنوان القانون الذي وضع فيه والأعمال التشريعية التي اقترنت باصداره أن الشارع استحدث حلاً عادلاً لحالة تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الانتفاع بالعين في هذه الحالة ولم يقصر

المشرع هذا الحل على حالة بيع الجذك الذى ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى بل جعله يشمل الحالة التى يثبت فيها للمستاجر حق التنازل عن الاجارة بسبب وجود تصريح من المالك بذلك فى عقد الايجار أو فى وقت لاحق بعد ابرامه وسواء كان هذا الترخيص قد جاء صريحاً أو ضمناً بتصرف يدل عليه وسواء كانت العين مؤجرة بغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى الشارع أن العدالة تقتضى أن يقتسم المالك مع المستاجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجذك أو التنازل عن الايجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف وأوجب على المستاجر اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - فى خصوص الدعوى - يعد هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين على المحكمة أن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه أو أن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه وهى على بينة من حكم القانون بشأنه ، أما وقد سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والاعادة ، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عبد اللطيف على أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عمار إبراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف نائبى رئيس المحكمة ومحمد اسماعيل موسى وأحمد عبد القوى خليل .

( ٧١ )

### الطعن رقم ١٤٣٥٢ لسنة ٦٠ القضائية

(١) تبديد . قصد جنائى . جريمة « أركانها » .

مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق . لا تحقق به جريمة الاختلاس .  
أساس ذلك ؟

(٢) تبديد . قصد جنائى . حكم « تسببيه . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره » .

تمسك الطاعن بانتفاء نية الاختلاس لديه لعدم تصفية الحساب بينه والمطعون ضده . دفاع هاماً . على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يبرر رفضه . إغفال ذلك . قصور .

١ - من المقرر أنه متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجود حساب بين الطرفين ، فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على عدم انشغال ذمته وذلك حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا تحقق به جريمة الاختلاس .

٢ - لما كان يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بانتفاء نية الاختلاس لديه لعدم تصفية الحساب بينه وبين المطعون ضده ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم



المستأنف دون أن يشير إلى هذا الدفاع ، وكان هذا الدفاع هاماً إذ قد يترتب على تحقيقه — ان صح — تغيير وجه الرأي فى الدعوى ، فقد كان واجباً على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، إما وهى لم تفعل ، فإن الحكم يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جناح الدخيلة ضد الطاعن — وأخرى — بأنه بدد المبالغ النقدية المبينه قدراً بالأوراق والمسلمة اليه على سبيل الامانه وطلب معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل عما نسب اليه وكفاله خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف كل من المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خيانة الأمانة وألزمه بالتعويض قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه من بين ما قام عليه دفاعه أمام محكمة الموضوع عدم تسوية الحساب بينه وبين المطعون ضده الأمر الذى تنتفى معه نية الاختلاس لدية ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وهو ما يعيبه ويوجب نقضه .

ومن حيث إنه من المقرر أنه متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجود حساب بين الطرفين، فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على عدم انشغال ذمته وذلك حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الاختلاس لما كان ذلك، وكان يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بانتفاء نية الاختلاس لديه لعدم تصفية الحساب بينه وبين المطعون ضده، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف دون أن يشير إلى هذا الدفاع، وكان هذا الدفاع هاماً إذ قد يترتب على تحقيقه — ان صح — تغيير وجه الرأى فى الدعوى، فقد كان واجباً على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يبرر رفضه، إما وهى لم تفعل، فإن الحكم يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
حسين الشافعى ومحمد حسين وحسن أبو المعالى أبو النصر نواب رئيس المحكمة ومحمود شريف  
فهمى .

( ٧٢ )

### الطعن رقم ٢٥٧٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

معارضة «نظرها والحكم فيها» . اجراءات «اجراءات المحاكمة» . شهادة  
مرضية . حكم «تسبيه . تسبب معيب» . نقض «أسباب الطعن . مايقبل منها» .  
عدم جواز الحكم فى المعارضه . بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر .  
المرض من الأعذار القهرية . ولو لم يقعد الإنسان . متى خشى عاقبة الإهمال فيه .  
إهدار الشهادة المثبتة لعذر المرض لمطلق القول بانها قصد منها إطالة أمد التقاضى . يعيب  
الحكم .

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن  
الحكم الغيايى الصادر ضده ، إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة التى صدرت لنظر  
معارضته راجعاً إلى عذر قهرى ، وكان إرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد  
الانسان مادام يخشى عاقبة الإهمال فيه وإنما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد  
استند فى أطراحه الشهادة الطبية المقدمة من المدافع عن الطاعن للتدليل على عذره  
الذى حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الاستئنافية ، إلى مطلق القول بأن  
المحكمة تلتفت عنه وترى فيه إطالة امد التقاضى ، دون بيان لفحوى الشهادة الطبية  
ودليل المحكمة فيما اعتقدته بان المقصود بذلك هو إطالة امد التقاضى ، حتى يتسنى



لمحكمة النقض مراقبة سلامة الاسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها، فانه يكون معيياً بما يوجب نقضه.

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه : اعطى له بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بان يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيائياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيهاً والزامه بان يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف . ومحكمة بنها الابتدائية ( مأمورية قليوب ) ( بهيئة استئنافية ) قضت غيائياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن قدم شهادة طبية تدليلاً على مرض الطاعن ، وطلب اجلاً لحضوره ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وأطرحت عذره بما لا يسوغ اطراحه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر إنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من

المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده ، إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعاً إلى عذر قهري ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان مادام يخشى عاقبة الاهمال فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في اطراحه الشهادة الطبية المقدمة من المدافع عن الطاعن للتدليل على عذره الذي حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الاستثنائية ، إلى مطلق القول بان المحكمة تلتفت عنه وترى فيه اطالة امد التقاضى ، دون بيان لفحوى الشهادة الطبية ودليل المحكمة فيما اعتقدته بأن المقصود بذلك هو اطالة امد التقاضى ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الاسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها ، فانه يكون معيياً بما يوجب نقضه . والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائبي رئيس المحكمة ولتحي حجاب ويوسف عبد السلام.

( ٧٣ )

### الطعن رقم ١٠١٦٠ لسنة ٦١ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « تسبيبه . تسبيب معيب » . حيازة شرائط وصور مخالفة للآداب . جريمة « أركانها » . نقض « اسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

وجوب عرض الصور المنافية للآداب والاشربة فى جريمة حيازتها على بساط البحث بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .

من المقرر إنه يجب كاجراء من اجراءات المحاكمة فى جريمة حيازة الصور والاشربة المنافية للآداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هى التى دارت المرافعة عليها . وهو ما فأت محكمة أول درجة اجراءه وغاب عن محكمة ثانى درجة تداركه . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاعاده .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : حاز بقصد العرض شرائط كاسيت وصور مخالفه للآداب العامة وذلك على النحو المبين بالأوراق ثانياً : حاز شرائط كاسيت وصور لاستغلالها لعرضها على الجمهور بدون ترخيص من الجهة المختصة



وطلبت عقابه بالمادة ١/١٧٨ من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٣، ١٦، ١٧، ٢١ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٥٥ المعدل. ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً اعتبارياً بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل عما أسند اليه وكفاله ٥٠ جنيه لوقف التنفيذ والمصادره. استأنف ومحكمة شين الكوم الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف.

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة صور واشربة منافية للآداب بقصد العرض جاء مشوباً ببطلان في الاجراءات ذلك بأن الصور والاشربة موضوع الجريمة لم تعرض على بساط البحث والمناقشة بالجلسة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية إن الصور والاشربة موضوع الجريمة لم تعرض على بساط البحث والمناقشة بالجلسة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب كاجراء من اجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور والاشربة المنافية للآداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها. وهو ما فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه. لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاعاده. بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الاخرى.

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وعبد الرحمن أبو سليمه .

( ٧٤ )

### الطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ القضائية

(١) دفع (الدفع بشيوع التهمة) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستأهل رداً خاصاً .

(٢) مواد مخدرة . نقض (المصلحة في الطعن) .

انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط أسفل الارض . مادام أن الحكم أثبت مسؤوليته عن المخدر المضبوط في جيبه .

(٣) مواد مخدرة . قانون (قانون أصلح) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بعد ارتكاب الفعل في جريمة احراز وحيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار . عدم اعتباره قانون أصلح من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به وقت ارتكابه . أساس ذلك ؟

(٤) مواد مخدرة . قانون (تطبيقه) (سريانه من حيث الزمان) (قانون أصلح) .

تعاقب قانونان دون أن يكون الثاني أصلح للمتهم . وجوب تطبيق الأول على الافعال التي وقعت قبل الغائه لامتناع تطبيق الثاني . أساس ذلك ؟

(٥) مواد مخدرة . نقض «حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون» .  
عقوبة «تطبيقها» .

احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . عقوبته السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قضاء الحكم بالاشغال الشاقة بدلاً من السجن . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه .

(٦) نقض «حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون» ، نظره والحكم فيه . محكمة النقض «سلطتها» .

حق محكمة النقض في تصحيح الخطأ في القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على الجواهر المخدرة المضبوطة تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء الفعلي فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله هذا بالإضافة إلى انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط أسفل الأريكة مادام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما اثبتته المحكمة من مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه .

٣ - لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - المعمول به بعد تاريخ الواقعة - لم يجعل الفعل المكون لجريمة احراز وحيازة جوهر المخدر بغير قصد من القصد فعلاً غير معاقب عليه ولم يقرر له عقوبة أخف من العقوبة التي كانت مقررة في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به



وقت ارتكابه ومن ثم لا يتحقق بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بالنسبة للطاعن معنى القانون الاصلح .

٤ - المقرر أنه إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثانى اصلح للمتهم يجب دائماً تطبيق القانون الأول على الأفعال التى وقعت قبل تعديله وذلك لامتناع تطبيق الثانى على واقعة سبقت صدوره .

٥ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى أن احراز وحيازة المحكوم عليه للمخدر لم يكن للاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى واعمل فى حقه حكم المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات والتى تعاقب على تلك الجريمة بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك فان الحكم إذ قضى بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من عقوبة السجن وبغرامة قدرها خمسين الف جنيه بدلاً من ثلاثة آلاف جنيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .

٦ - لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصور على مخالفة القانون فإنه يتعين وفقاً للقاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : احرز وحاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين « افيون وحشيش » فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً ثانياً : احرز سلاحاً ايض ( مطواه ) بغير ترخيص ، وإحالاته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف

الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً ببراءة المتهم مما اسند اليه ومصادرة الجوهر المخدر والمطواه المضبوطين .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدولها برقم ..... لسنة ..... القضائية ) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات المنصورة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة الاعادة — أمام دائرة أخرى قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ / ١ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الاخير والمواد ١ / ١ ، ٢٥ / ١ مكرر ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ خمسين الف جنيه ومصادرة المضبوطات والنقود باعتبار أن أحرار المخدر كان مجرداً من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز وحيازة جواهر مخدرة بغير قصد من القصد قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن بشيوع التهمة بالنسبة للجواهر المضبوطة اسفل الارميكه كما قضى عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامه خمسين الف جنيه فى حين أن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هى السجن والغرامة التى لاتتجاوز ثلاثه الاف جنيه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر

القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على الجواهر المخدرة المضبوطة تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء الفعلي فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله هذا بالاضافة إلى انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط اسفل الأريكة مادام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما اثبتته الحكم من مسؤوليته عن المخدر المضبوط في جيبه لما كان ذلك ولئن كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — المعمول به بعد تاريخ الواقعة — لم يجعل الفعل المكون لجريمة احراز وحيازة جوهر المخدر بغير قصد من القصد فعلاً غير معاقب عليه ولم يقرر له عقوبة أخف من العقوبة التي كانت مقررة في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به وقت ارتكابه ومن ثم لا يتحقق بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بالنسبة للطاعن معنى القانون الاصلح لما هو مقرر من إنه إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثاني اصلح للمتهم يجب دائماً تطبيق القانون الأول على الأفعال التي وقعت قبل تعديله وذلك لامتناع تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى أن احراز وحيازة المحكوم عليه للمخدر لم يكن للاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي واعمل في حقه حكم المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك فان الحكم إذ قضى بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من عقوبة السجن وبغرامة قدرها خمسين ألف جنيه بدلاً من



ثلاثة آلاف جنيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون . لما كان ذلك ولئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصور على مخالفة القانون فإنه يتعين وفقاً للقاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بالنسبة للعقوبتين المقيدة للحرية والغرامة المحكوم بهما عليه بجعل الاولى السجن ثلاث سنوات والثانية بتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وعبد الرحمن أبو سليمه .

( ٧٥ )

### الطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » ، « اعتراف » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .  
محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير  
معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الأوراق .  
حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل  
عنها فيما بعد .

(٢) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم  
« تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

حق المحكمة الاعتماد على أقوال الشهود . متى اطمأنت إليها .

قول متهم على آخر . حقيقته . شهادة . للمحكمة التعويل عليها .

(٣) اثبات « بوجه عام » . دفع « الدفع بطلان القبض » . محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض  
« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الادعاء بطلان القبض . لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الاخرى غير المتصلة  
بالضبط .

(٤) اثبات «خبرة». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. مالا يوفره». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «اسباب الطعن مالا يقبل منها».

عدم التزام المحكمة باجابه طلب مناقشة الخبير. مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء.

(٥) اثبات «معاينة». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. مالا يوفره». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «اسباب الطعن. مالا يقبل منها».

عدم التزام المحكمة باجابه طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل أو اثبات استحالة حصوله.

(٦) اثبات «بوجه عام». اجراءات «اجراءات التحقيق». اكراه. مأمورو الضبط القضائي. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «اسباب الطعن. مالا يقبل منها».

تواجد ضباط الشرطة اثناء التحقيق. ليس فيه ما يعيب اجراءاته.

سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات. لا يعد اكرهاً. مادام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي.

(٧) قتل عمد. اجراءات «اجراءات المحاكمة». اثبات «شهود». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «اسباب الطعن. مالا يقبل منها».

جواز استدعاء الضباط وقضاه التحقيق واعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها. شرط ذلك؟

(٨) اثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. مادام استخلاصها سائغاً.



(٩) اثبات (شهود) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

(١٠) اثبات (شهود) . محكمة الموضوع . (سلطتها في تقدير الدليل) .

حكم (تسببه . تسبب غير معيب) . نقض (اسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(١١) اثبات (شهود) . اجراءات (اجراءات المحاكمة) . دفاع (الاخلال

بحق الدفاع . مالا يوفره) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) . نقض (اسباب

الطعن . مالا يقبل منها) .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . إذ قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو

ضمناً . المادة ٢٨٩ اجراءات .

(١٢) اثبات (شهود) . استعرافي . اجراءات (اجراءات التحقيق) . حكم

(تسببه . تسبب غير معيب) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) .

نقض (اسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

عدم رسم القانون صورته معينه لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليها . حق محكمة

الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة . مادامت قد اطمأنت اليه .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(١٣) اثبات (بوجه عام) . قتل عمد . جريمة (اركانها) . حكم (تسببه .

تسبب غير معيب) .

عدم العثور على جثة المجنى عليها . غير قادح في ثبوت جريمة القتل .

١ - الاصل أن القاضى الجنائى حر فى ان يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق وأن من حقه أن يأخذ فى هذا الشأن بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وأن عدل عنها بعد ذلك مادام قد اطمأن اليها .

٢ - من حق محكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال الشهود إذ مرجع الأمر كله إلى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال وإذا كان قول متهم على آخر فى حقيقة الامر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها .

٣ - من المقرر أنه لا يمنع المحكمة من الاعتماد على أقوال رجل الضبط القضائى فيما باشره من اجراءات ونهى اليه من معلومات فيما لا يتصل بالقبض المدعى ببطلانه فلا تثريب على الحكم إذا هو عول على اقوال الضابط فيما قام به من تحريات سابقة على الضبط .

٤ - إن المحكمة لا تلتزم باجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

٥ - إن ما أورده الحكم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء المعاينة وكان هذا الدفع لا ينتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثاره الشبهة فى الادلة التى اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم باجابته .

٦ - إن مجرد حضور ضابط الشرطة التحقيق ليس فيه ما يعيب اجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستطل على المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً كما أن مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لامعنى ولا حكماً وهو مالم يغيب امره على الحكم المطعون فيه فى رده على ما اثاره الطاعن بما يسوغ رفضه .

٧ - ان كان القانون لا يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة

شهوداً فى القضايا التى لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التى تؤدى الشهادة أمامها محلاً لذلك .

٨ - الأصل ان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستمداً إلى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٩ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب .

١٠ - الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم لحقيقة اصطحاب الطاعن والمتهم الآخر للمجنى عليها واختفائها عقب ذلك ثم اكتشاف جثتها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

١١ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى فى ذلك أن يكون هذا القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديداً .

١٢ - لما كان الطاعن ينازع فى تعرف ابن عم المجنى عليها على جثتها دون أن



ينازع في تعرف شقيقه المجنى عليها على الجثة وفي تعرفها الكفايه على فرض استبعاد الشاهد الآخر ذلك أن القانون لم يحدد لهذا التعرف صورته خاصة يبطل إذا لم يتم عليها لان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على الجثة مادامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه مادام واقع الحال يسانده فلا على المحكمة إن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف الشاهدين على الجثة مادام تقدير قوة الدليل من سلطتها وحدها وأن القول بتغير معالم الجثة أو أنها لغير المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١٣ - لا يقدح في ثبوت جريمه القتل عدم العثور على جثة المجنى عليها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن عن ذلك يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأنهما قتلا ..... عمداً مع سبق الاصرار بأن عقداً العزم وبيتا النيه على قتلها واستدرجاها إلى مكان ناء وما أن انفردا بها حتى احاط الأول عنقها بقطعة قماش ( شال ) وشل الثاني من مقاومتها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الاصابات والعلامات الموصوفه بتقرير الصفه التشريحية والتي أودت بحياتها — وقد ارتبطت هذه الجنايه بجنحه هي انهما في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا الحلوى المبينه وصفاً وقيمه بالتحقيقات والمملوكه للمجنى عليها سالفه الذكر وكان ذلك ليلاً ، واحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت والدته المجنى عليها واشقائها مدنياً قبل المتهم الثانى بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ / ١ — ٣ ، ٣١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة المؤبده وفي الدعوى المدنية

بالزام المتهم الثانى ..... بان يؤدى للمدعين بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ..... ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه والطاعن الآخر بجنايه القتل العمد مع سبق الاصرار المرتبط بجنحه سرقة قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم عول فى ادانته على اقراره والمتهم الآخر عليه رغم انكاره أمام المحكمة وأن تقاضيه مبلغاً منه لا يقطع بمشاركته له فى ارتكاب الجريمة ، واطرح دفعه بىطلان أمر القبض لابتناؤه على التحريات فقط من دون توافر دلائل كافية تبرر اصداره ، وأغفل طلباته الثابتة بمذكرته المقدمة بجلسة المحاكمة والتي تمسك فيها بطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ومعاينة مكان العثور على الجثة واستدعاء كاتب الجلسة لمناقشته فى تواجد رجال الشرطة داخل غرفه التحقيق الذى باشرته النيابة العامة وتكليف عضو النيابة المحقق بتقديم مذكرة بهذا الخصوص مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة مستمدة من شهادة شهود الاثبات ومما جاء بمحضر الضبط وتقرير الصفة التشريحية وما قرره المتهمين بالتحقيقات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الاصل أن القاضى الجنائى حر فى ان يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق وأن من حقه أن يأخذ فى هذا الشأن بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وأن عدل عنها بعد ذلك مادام قد اطمأن اليها . فإنه لايقبل من الطاعن ما يثيره فى طعنه فى أمر

يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها — فضلاً عن أن من حق محكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال الشهود إذ مرجع الأمر كله إلى ماتطمئن اليه من عناصر الاستدلال وإذا كان قول متهم على آخر في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يمنع المحكمة من الاعتماد على أقوال رجل الضبط القضائي فيما باشره من اجراءات ونهى اليه من معلومات فيما لا يتصل بالقبض المدعى بطلانه فلا تثريب على الحكم إذا هو عول على أقوال الضابط فيما قام به من تحريات سابقة على الضبط، ومع ذلك فإن الحكم عرض الدفع المبدى من الطاعن بطلان الضبط والاحضار واطرحه تأسيساً عن أن وكيل النيابة مصدر الأمر إنما استند إلى ما اسفرت عنه التحقيقات بعد سماع أقوال شقيقة المجنى عليها واتهامها الطاعن والمتهم الآخر بارتكاب الجريمة وهو ما اعتبرته المحكمة دلائل كافية تحمل اصدار الأمر بما يتفق وصحيح القانون فإن منعى الطاعن يكون في هذا الصدد لا محل له. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لطلبات الطاعن بمذكرته المقدمة منه بما يخالف ما ذهب اليه بهذا الوجه من طعنه إذ اطرح طلب استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لكونه غير مجد بعد أن قطع تقرير الصفة التشريحية بسبب الوفاة وتاريخها كما عرض لطلب اجراء المعاينة لمكان القاء جثة المجنى عليها واطرحه لمضى مدة طويله على الحادث مما يجعل من اجرائها أمر لا طائل من ورائه وإما عن طلب مذكره من وكيل النيابة المحقق واستدعاء سكرتير التحقيق وقوفاً على تواجد رجال الشرطه بغرفة التحقيق عند سؤال الطاعن فقد اطرحته المحكمة تأسيساً على أنه لم يثبت وقوع اكراه على الطاعن ولم تكشف الأوراق عن وقوع اكراه مادي عليه من جراء فعل رجال الشرطه، وخلصت المحكمة إلى رفض طلبات الطاعن بمذكرته. وإذا كان هذا الذي رد به الحكم كافياً ويسوغ به رفض مناقشته كبير الأطباء الشرعيين لما هو مقرر من إن المحكمة لا تلتزم باجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء، وإذا كان مأورده الحكم أيضاً



يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء المعاينة وكان هذا الدفع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثاره الشبهة في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعاً موضوعياً لا يلتزم باجابته . كما إن مجرد حضور ضابط الشرطة التحقيق ليس فيه ما يعيب اجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكرها مادام هذا السلطان لم يستطل على المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً كما أن مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لامعنى ولا حكماً وهو ما لم يغيب امره على الحكم المطعون فيه في رده على ما اثاره الطاعن بما يسوغ رفضه . هذا وان كان القانون لا يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو سلطه التي تؤدي الشهادة أمامها محلاً لذلك ، وكانت المحكمة لم تر مبرراً لاجابه الطاعن بتكليف عضو النيابة المحقق بتقديم مذكره بعد ان اطمأنت إلى سلامه أقوال الطاعن وأنه لا محل لطلبه ، فان ما اثاره الطاعن في كافه الامور بهذه الوجه من طعنه يكون لا محل له . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المقدم من الطاعن الاول يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

وحيث إن الطاعن الثانى ..... يعنى على الحكم المطعون فيه انه قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع . ذلك بان الحكم تساند فى الادانه إلى أقوال شهود لم يشاهد أحداً منهم الطاعن حال ارتكابه تلك الجريمة ولم ينقل أحدهم قولاً للمجنى عليها ، ولم تجبه المحكمة لطلب استدعاء شاهدهى الاثبات السابع ويعمل صائغاً والثامن وهو الضابط رغم تمسكه بسماع أقوالهما . كما وأن مبادئ الطب الشرعى تسقط وتهدر تعرف شاهد الاثبات ..... على جثة المجنى عليها لتغير معالمها بفعل التآكل والتعفن لمضى أكثر من خمس أيام عليها وهى بالمياه . هذا جميعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان الاصل ان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وإذا ما كان الاصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم لحقيقة اصطحاب الطاعن والمتهم الآخر للمجنى عليها واختفائها عقب ذلك ثم اكتشاف جثتها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه ان المدافع ترفع عن الطاعن دون ان يصر ضمن طلباته الأخرى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية — على سماع ايا من الشاهدين المذكورين بوجه طعنه ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية — بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد حولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون هذا القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال شاهدة الاثبات الأولى شقيقة المجنى عليها انها تعرفت على جثة شقيقتها المجنى عليها كما تعرف عليها ابن عمها وهو شاهد الاثبات الثاني الذي قرر بتعرفه على جثة المجنى عليها ، وكان

الطاعن ينازع فى تعرف ابن عم المجنى عليها على جثتها دون أن ينازع فى تعرف شقيقة المجنى عليها على الجثة وفى تعرفها الكفايه على فرض استبعاد الشاهد الآخر ذلك أن القانون لم يحدد لهذا التعرف صورته خاصة يطل إذا لم يتم عليها لان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على الجثة مادامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هى باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه مادام واقع الحال يسانده فلا على المحكمة إن هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف الشاهدين على الجثة مادام تقدير قوة الدليل من سلطتها وحدها وأن القول بتغير معالم الجثة أو أنها لغير المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . فضلاً عن أنه لا يقدح فى ثبوت جريمه القتل عدم العثور على جثة المجنى عليها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن عن ذلك يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن المقدم من الطاعن الثانى يكون ايضاً على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ٦ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف وبهيج حسن  
القصبجي نواب رئيس المحكمة .

( ٧٦ )

### الطعن رقم ١٢٨٦٤ لسنة ٦٠ القضائية

بلاغ كاذب . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . حكم « تسبيبه » . تسبب  
معيب .

الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب . هو تعمد الكذب في التبليغ وان يكون المبلغ  
علماً يقيناً بكذب الوقائع المبلغ بها وأن المبلغ ضده برىء منها . وأنه أقدم على الابلاغ منتوياً السوء  
والاضرار بمن أبلغ عنه .

مثال لتسبب معيب في جريمة بلاغ كاذب .

إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل ماورد بصحيفة الادعاء المباشر وبين  
المستندات المؤيدة لها ، أورد بعض المبادئ القانونية في جريمة البلاغ الكاذب ثم  
خلص إلى توافر هذه الجريمة في حق الطاعنه بقوله : « الثابت من محضر الشرطة  
رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٨٩ إدارى قسم الدقى إن وكالة المتهمة قد ابلغت بأن المدعى  
دأب على القاء قاذورات أمام شقتها وحتى تاريخ ابلاغها ، ثم انتقل محرر المحضر  
لمعاينة مكان البلاغ ولم يتبين وجود ثمة قاذورات وأن الطريقة التي تقع بها شقة  
المتهمة نظيفة . . . . وذلك في الوقت الذي كان متواجداً المدعى فيه بقسم شرطة  
الدقى على ذمة المحضر رقم ٢٠٥٣ لسنة ١٩٨٩ جنح الدقى . . . . إذ ان القاء  
القذورات أمر في حد ذاته يعاقب عليه القانون ، كما أن المتهمة تعلم سلفاً قبل

ابلاغها بكذب الواقعة وانتوت من ابلاغها الاضرار بالمدعى. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ ، وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها ، كما أنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقينى ، وأن المبلغ قد أقدم على البلاغ منتوياً السوء والاضرار بمن بلغ فى حقه ، وأن تستظهر ذلك فى حكمها بدليل ينتجه عقلاً ، ولما كان مقالته الحكم من أنه لم يثبت من المعاينة وجود قاذورات ، وإن المطعون ضده كان بقسم الشرطة إبان المعاينة لا يؤدى فى العقل والمنطق إلى ثبوت علم الطاعنة بكذب البلاغ ولا يدل على أنها قصدت من التبليغ الكيد للمبلغ ضده والاضرار به . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور بما يطله .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الدقى ضد الطاعنة بوصف أنها أبلغت كذباً وبسوء القصد بوقائع لو صحت فى حقه لاستوجبت عقابه وطلب عقابها بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهمه مائة جنيه والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف كل من المحكوم عليها والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهئية استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية والزام المتهمه بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / . . . . . المحامى عن الاستاذ / . . . . . المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة البلاغ الكاذب وألزمها بالتعويض قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه لم يدلل على توافر أركان الجريمة بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل ما ورد بصحيفة الادعاء المباشر وبين المستندات المؤيدة لها ، أورد بعض المبادئ القانونية فى جريمة البلاغ الكاذب ثم خلص إلى توافر هذه الجريمة فى حق الطاعنة بقوله : « الثابت من محضر الشرطة رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٨٩ إدارى قسم الدقى إن وكيلة المتهمه قد ابلغت بأن المدعى دأب على القاء قاذورات أمام شقتها وحتى تاريخ ابلاغها ، ثم انتقل محرر المحضر لمعاينة مكان البلاغ ولم يتبين وجود ثمة قاذورات وأن الطريقة التى تقع بها شقة المتهمه نظيفة . . . . . وذلك فى الوقت الذى كان متواجداً المدعى فيه بقسم شرطة الدقى على ذمة المحضر رقم ٢٠٥٣ لسنة ١٩٨٩ جنح الدقى . . . . . إذ أن القاء القاذورات أمر فى حد ذاته يعاقب عليه القانون ، كما أن المتهمه تعلم سلفاً قبل ابلاغها بكذب الواقعة وانتوت من ابلاغها الاضرار بالمدعى . . . . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ ، وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها ، كما أنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقينى ، وأن المبلغ قد أقدم على البلاغ منتوياً السوء والاضرار بمن بلغ فى حقه ، وأن تستظهر ذلك فى حكمها بدليل ينتجه عقلاً ، ولما كان ماقاله الحكم من أنه لم يثبت من المعاينة وجود قاذورات ، وإن المطعون ضده كان بقسم الشرطة إبان المعاينة لا يؤدى فى العقل والمنطق إلى ثبوت



علم الطاعنة بكذب البلاغ ولا يدل على أنها قصدت من التبليغ الكيد للمبلغ ضده والاضرار به . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور بما يطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجه للنظر فى الوجه الآخر من الطعن ، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية ،

---

## جلسة ٦ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجي اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد عبد الرحمن وعلى الصادق عثمان ومحمود دياب نواب رئيس المحكمة وهاني  
خليل.

( ٧٧ )

### الطعن رقم ٢٣١٥٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . أسباب الاباحة وموانع العقاب « موانع  
العقاب » .

مناط الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في  
شأن مكافحة المخدرات ؟

عجز السلطات عن القبض على مائر الجناه . لتقصيرها في تعقبهم أو لتمكنهم من الفرار  
لا أثر له على الاعفاء من العقاب . متى تحققت موجباته .

الفصل في جدية المعلومات وأثرها في تسهيل القبض على الجناه . موضوعي . حد ذلك ؟

(٢) مواد مخدرة . أسباب الاباحه وموانع العقاب . « موانع  
العقاب » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه .  
تسبب معيب » .

مثال لتسبب معيب لاطراح دفاع الطاعن في شأن أحقيته في الاعفاء من العقاب طبقاً  
لنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

١ - مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم  
السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً  
وجدياً في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم  
الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، من ذلك القانون باعتبار أن هذا  
الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق

صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة ومتى قام المتهم بالافضاء بالمعلومات الجدية المؤدية إلى ذلك تحقق موجب الإعفاء ولو عجزت السلطات عن القبض على سائر الجناة سواء كان ذلك راجعاً إلى تقصير الجهة المكلفة بتعقبهم والقبض عليهم أو إلى تمكنهم من الفرار، والفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بحقه في الإعفاء من العقاب فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة.

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بقوله «وحيث إنه عن الدفع بأحقية المتهم للإعفاء من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون المخدرات فمردود بأن المحكمة تطمئن من أقوال شهود الإثبات وأدلة الثبوت في الدعوى إلى عدم توافر مقومات وشروط إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون المخدرات». وهي عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في مدى صدق إبلاغ المتهم — الطاعن — عن المساهمين في الجريمة وجديته أو تقول كلمتها فيما إذا كان عدم ضبط من أبلغ عنهما يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ أو إلى تقاعس السلطات، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيش) في غير الاحوال المصرح بها قانوناً. واحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحاله. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٧/١، ٣٤/١، ٤٢/١ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠



المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول المستبدل بالقانون الأخير بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدية وبتغريمه مبلغ مائة الف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### الحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر حشيش بقصد الاتجار قد شابه قصور فى التسبيب ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بتمتعه بالاعفاء المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لأن الطاعن بعد علم السلطات بالجريمة أبلغ عن الشخص الذى تسلم منه المخدر والجهة التى يقيم بها وهو من المعروف عنهم الاتجار بالمواد المخدرة ، وكذلك عن الشخص الذى كلف بنقله اليه وتقااست السلطات عن ضبطهما ، إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع الجوهري بما لا يصلح ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بحقه فى التمتع بالإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل لإبلاغه السلطات عن اسم الشخص الذى سلمه المخدر واسم من كلف بنقله إليه ومحل إقامة كل منهما وأنه لا يضار بتقااست السلطات عن ضبطهما . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً فى معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء

لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة ومتى قام المتهم بالافضاء بالمعلومات الجدية المؤدية إلى ذلك تحقق موجب الإعفاء ولو عجزت السلطات عن القبض على سائر الجناة سواء كان ذلك راجعاً إلى تقصير الجهة المكلفة بتعقبهم والقبض عليهم أو إلى تمكنهم من الفرار، والفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بحقه في الإعفاء من العقاب فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بقوله «وحيث إنه عن الدفع بأحقية المتهم للإعفاء من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون المخدرات فمردود بأن المحكمة تطمئن من أقوال شهود الإثبات وأدلة الثبوت في الدعوى إلى عدم توافر مقومات وشروط إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون المخدرات». وهي عبارة قاصرة لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في مدى صدق إبلاغ المتهم — الطاعن — عن المساهمين في الجريمة وجدите أو تقول كلمتها فيما إذا كان عدم ضبط من أبلغ عنهما يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ أو إلى تقاعس السلطات، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجه إلى بحث باقى أوجه الطعن.

## جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير انيس نائبي رئيس المحكمة وعبد الله المدنى وسمير مصطفى .

( ٧٨ )

### الطعن رقم ١٥٩٢٠ لسنة ٦٠ القضائية

(١) حكم «وصفه» . استئناف «ميعاده» . نقض «حالات الطعن» . الخطأ فى تطبيق القانون ، «اسباب الطعن» . مايقبل منها .

تخلف حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة يجعل الحكم غيائياً بالنسبة له . المادة ٢٣٨ اجراءات .

بدء ميعاد استئناف الحكم الغيائى . من تاريخ اعلان المحكوم عليه به . المادة ٤٠٧ اجراءات احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف . خطأ فى تطبيق القانون .

(٢) استئناف «ميعاده» . نظام عام .

ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - لما كانت الإجراءات التى تمت فى هذه الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة اختلاس اشياء محجوز عليها لم يحضر بشخصه ولا بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة فان الحكم يكون قد صدر غيائياً بالنسبة للطاعن طبقاً لنص المادة ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية وهو بهذه المثابة لايدأ ميعاد استئنافه وفقاً لنص المادة ٤٠٧ من نفس القانون الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمونة أن الطاعن لم يعلن بالحكم المستأنف إلا فى يوم التقرير باستئنافه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ



قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً محتسباً بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد اخطأ في التطبيق الصحيح للقانون .

٢ - ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الاشياء المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والمحجوز عليها لصالح ..... والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها لتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضراً بالمجنى عليها وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جنح الهرم قضت غيائياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائتي جنيه . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية قضت حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الحكم المستأنف قد صدر في غيبه الطاعن ومن ثم لا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من تاريخ اعلانه ، والثابت من الأوراق ان الطاعن لم يعلن بهذا الحكم الا يوم التقرير باستئنافه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف إنه اختلس اشياء محجوز عليها قضائياً ومحكمة أول درجة قضت غيائياً بحبسه ثلاثة أشهر وتغريمه مائة جنيه فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، ومحكمة ثانی درجة قضت حضورياً بعدم

قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، واستست قضاءها على أن الطاعن قد تجاوز الميعاد القانونى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإجراءات التى تمت فى هذه الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة اختلاس اشياء محجوز عليها لم يحضر بشخصه ولا بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة فان الحكم يكون قد صدر غيائياً بالنسبة للطاعن طبقاً لنص المادة ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقاً لنص المادة ٤٠٧ من نفس القانون الامن تاريخ اعلانه للمحكوم عليه ، لما كان ماتقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالحكم المستأنف إلا فى يوم التقرير باستئنافه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً محتسباً بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد اخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الاستئناف شكلاً والاعادة دون ما حاجة لبحث أوجه الطعن الاخرى ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الامر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن فى الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

---

## جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وائس عماره نواب رئيس المحكمة .

( ٧٩ )

### الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » . مواد مخدرة . حكم « تسببه » .

تسبب معيب » .

الادانة فى جريمة احراز أو حيازة مادة من المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة . اقتضاؤها ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً فى الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

خلو الجدول المذكور من مادة الكلونازيام وورودها ضمن المواد المدرجة فى الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية الصادرة تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاوله مهنة الصيدلة . مؤداه ؟

قضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن باحرازه مادة الكلونازيام بقصد الاتجار . خطأ فى القانون .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تعديل وصف التهمة » . نيابة عامة .

حكم « تسببه » . تسبب معيب » .

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسببه النيابة على الواقعة . واجبها فى أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بالوصف الصحيح .

قعود المحكمة عن بحث ماعساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعن من جريمة أخرى غير التى داته بها خطأ . أثره : وجوب أن يكون نقض الحكم مقروناً بالإحالة .



١ - مناط التأثيم فى جريمة احراراز أو حيازة مادة من المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة التى دين الطاعن بها - بصريح نص المادتين ٢٧ و ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينه حصراً فى الجدول الثالث الملحق بالقانون الاول وكان البين من هذا الجدول والذى تكفل ببيان المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أنه لايتضمن مادة « الكلونازيام » وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة فى الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحاله النفسية - الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدله وإذ كان البين من استقراء نصوص القرار سالف الذكر ان المخاطب باحكامه هم الصيادل والاطباء دون غيرهم من الاشخاص ، ويؤكد هذا النظر مانصت عليه المادة ١٩ منه من وجوب اخطار النقابه المختصة باى مخالفه لاحكامه ، فان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن لاحرازه مادة « الكلونازيام » بقصد الاتجار يكون قد اخطأ صحيح القانون .

٢ - لما كانت المحكمة قد قعدت عن بحث ماعساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعن من جريمة اخرى غير التى دانت به خطأ ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيده بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة وهو الذى دين به الطاعن - ولها بل من واجبها ان تصف الواقعة المطروحه أمامها وصفها الصحيح فى القانون. لما كان ذلك فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار مادة ( كلونازيام ) فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٧ / ١ ، ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

والبند الرابع من الجدول الثالث الملحق بالقانون الاول والمعدل بقرارى وزير الصحة رقمى ٤٨٧ سنة ١٩٨٥، ٨٩ سنة ١٩٨٩ . ومحكمة جنح قسم الرمل قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفاله مائتى جنيه لوقف التنفيذ وغرامه الفى جنيه والمصادرة . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافيه — قضت غيائياً بسقوط الحق فى الاستئناف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وبالغاء الحكم الاستئنافى المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . . والخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمه احراز ماده « الكولونازيام » بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بانه لم يستظهر توافر قصد الاتجار فى حقه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف إنه احرز مادة « الكولونازيام » بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٧ و ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند الرابع من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول . ومحكمة أول درجة ، قضت غيائياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه الفى جنيه والمصادرة . استأنف ومحكمة ثانى درجة قضت غيائياً بسقوط الاستئناف . عارض، فقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه ان التحريات السريه لمحضر الضبط دلت على ان الطاعن يزاول نشاطه فى الاتجار بالمواد المخدرة ، فاستصدر اذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه، ونفاذاً لهذا الاذن تمكن الأول من ضبط الاخير حال وقوفه

فى الطريق العام وبتفتيشه عشر معه على ثمانية اقراص من مادة « الكلونازيام » اعترف باحرازها بقصد الاتجار بدعوى انه لاعمل له . لما كان ذلك ، وكان مناط التأثيم فى جريمة احراز أو حيازة مادة من المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة التى دين الطاعن بها — بصريح نص المادتين ٢٧ و ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ — أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينه حصراً فى الجدول الثالث الملحق بالقانون الاول وكان البين من هذا الجدول والذى تكفل ببيان المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أنه لايتضمن مادة « الكلونازيام » وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة فى الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية — الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدله وإذ كان البين من استقراء نصوص القرار سالف الذكر ان المخاطب باحكامه هم الصيادل والاطباء دون غيرهم من الاشخاص ، ويؤكد هذا النظر مانصت عليه المادة ١٩ منه من وجوب اخطار النقابه المختصة باى مخالفه لاحكامه ، فان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن لاحرازه مادة « الكلونازيام » بقصد الاتجار يكون قد اخطأ صحيح القانون — وهو مايتسع له وجه الطعن — مما يوجب نقضه بغير حاجه إلى بحث باقى أوجه الطعن . ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ماعساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعن من جريمة اخرى غير التى دانت به خطأ ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيده بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة وهو الذى دين به الطاعن — ولها بل من واجبها ان تصف الواقعة المطروحه أمامها وصفها الصحيح فى القانون . لما كان ذلك فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالاحالة .



## جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى نائبي رئيس المحكمة وفرغلى زناتى وحسين الصعيدى .

( ٨٠ )

### الطعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) سرقة « سرقة باكراه » . اكراه . جريمة « أركانها » . حكم « تسبيبه » .  
تسبيب غير معيب » : .

تحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالاً . غير لازم مادامت مدوناته تكشف عنه وترتب جريمة الشروع فى السرقة عليه .

(٢) سرقة « سرقة باكراه » . اكراه . جريمة « أركانها » .

حصول الاكراه عقب الاختلاس مباشرة للنجاة بالشئ المختلس . يتحقق به ركن الاكراه فى السرقة .

(٣) عقوبة « العقوبة المبررة » . سرقة « اكراه » . طعن « المصلحة فى الطعن » .

النعى على الحكم بالقصور لتخلف ظرف الاكراه فى السرقة غير مجد . مادامت العقوبة المقضى بها مقرره لجريمة الشروع فى سرقة فى الطريق العام مع حمل سلاح ظاهر .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . اثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « مالايعيه فى نطاق التدليل » .  
عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت فى وجدانها .

تناقض أقوال الشهود وتضاربها — بفرض حصوله — لايعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(٥) سرقة «سرقه باكره» . شروع . جريمة «أركانها» . قصد جنائى . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة الشروع فى السرقة أو الركن المادى فيها غير لازم مادام ذلك مستفاداً منه .

قضاء المحكمة بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها . يفيد ضمناً إطراحها كل شبهة يثيرها الطاعن فى مناحى دفاعه الموضوعى .

(٦) نقض «أسباب الطعن» . تحديدها» . مالا يقبل منها» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» .

النمى بوجود تناقض بين أقوال المجنى عليها والشهود . عدم قبوله مادام الطاعن لم يفصح عن هذا التناقض .

(٧) دفع «الدفع بطلان الاعتراف» . البات «اعتراف» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

النمى على الحكم بعدم الرد على الدفع بطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه عدم جدواة مادام أن الحكم لم يستند إلى دليل مستمد من هذا الاعتراف .

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه فى السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة الشروع فى السرقة عليه ، وهو مادلل عليه الحكم تدليلاً سائغاً فى معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته فى حق الطاعن .

٢ - من المقرر أنه يكفى فى الفعل الذى يقوم به ركن الإكراه فى السرقة أن يكون قد أعقب فعل الاختلاس — متى كان قد تلاه مباشرة — وكان الغرض منه النجاء بالشئ المختلس كما هو الحال فى الدعوى المطروحة .

٣ - لما كان البين من مدونات الحكم انه إدان الطاعن بجريمة اقترافه - واخر - شروع فى سرقة فى الطريق العام حاله كونه يحمل سلاحاً - مطواه قرن غزال - ظاهراً ، وهو ما يكفى لتبرير العقوبة المقضى بها ولو لم يقع اكراه من الفاعلين .  
واذ أخذ الحكم الطاعن بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٥ من قانون العقوبات فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك بان العقوبة المحكوم بها مقرره طبقاً للفقرة الأولى من مادة العقاب سالفه الذكر ، ومع اعمال الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٦ من القانون المذكور ، ومن ثم فانه غير مجد ما يثيره الطاعن من عدم وقوع اكراه ، أو انه وقع على من لم يكن عالماً بإرتكاب السرقة .

٤ - لايجوز مجادلة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت فى وجدانها كما أن تناقض أقوال الشهود وتضاربها - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة منها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - استخلاصاً سائغاً .

٥ - لايلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة الشروع فى السرقة ولا عن الركن المادى فيها ، مادام ذلك مستفاداً منه ، وقضاء المحكمة بالادانه استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - يفيد ضمناً أنها أطرحت كل شبهه يثيرها الطاعن فى مناحى دفاعه الموضوعى ولم تعول عليها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن تناقض أقوال الشهود ، وبانتفاء الواقعة فى حق الطاعن وبعدم معقوليتها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقرير فيها بما لا معقب عليها من محكمة النقض .

٦ - لما كان الطاعن لم يكشف عن أوجه التناقض فى أقوال المجنى عليها - ولا فى أقوالها وأقوال بقيه الشهود - فى التحقيقات عنها فى محضر الضبط - فضلاً عن أن الحكم لم يأخذ إلا بأقوالهم فى التحقيقات بما لا تناقض فيه ، فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديداً .



٧ - لما كان الحكم لم يستند فى الادانه إلى دليل مستمد من اعتراف الطاعن المدعى بطلانه وإنما أقام قضاءه على أقوال شهود الاثبات — وهو مستقل عن الاعتراف فان ماثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : شرع واخر مجهول فى سرقة السلسله الذهبية المينة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة ..... وكان ذلك فى أحد الطرق العمومية وبطريق الاكراه الواقع على المجنى عليها حاله كون المتهم حاملاً سلاحاً ايض ظاهراً « مطواه قرن غزال » بان قام بختطف السلسله سالفة الذكر من عنق المجنى عليها عنوه شاهراً المطواه سالفة البيان فى وجه من يعترض طريقه مهدداً باستعمالها بقصد الفرار بالمسروقات صحبه المتهم المجهول الذى كان ينتظره بدارجته البخاريه وقد خاب أثر الجريمة بسبب لادخل لارادتهما فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . ثانياً : احرز بغير ترخيص سلاحاً ايض (مطواه قرن غزال) وإحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بامر الاحاله . والمحكمة المذكوره قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٥ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق مع اعمال ماده ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقه لمدة سبع سنوات ومصادره المطواه المضبوطه عما أسند اليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... والخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ ادانه بجريمتى الشروع فى السرقة باكراه واحراز سلاح ايض بغير ترخيص قد اخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بانه لم يكن هناك اكراه ، فالواقعه مجرد سرقة عادية وأن أقوال الشاهد الثالث — التى عول الحكم عليها جاءت متناقضة ، ولاتنهض دليلاً على قيام الاكراه . ولم يرد الحكم على مادفع به من تناقض أقوال المجنى عليها والشهود فى تحقیقات النيابة عنها فى محضر الضبط ، وبانتفاء الواقعة فى حق الطاعن وإنها لاتتفق مع العقل والمنطق ، والتفتت عما دفع به من ان اعترافه بمحضر الضبط وليد اكراه وقع عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى سرقة باكراه التى دان الطاعن بها ، وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، وكان لايلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة الشروع فى السرقة عليه ، وهو مادلل عليه الحكم تدليلاً سائغاً فى معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته فى حق الطاعن . وكان من المقرر أنه يكفى فى الفعل الذى يقوم به ركن الاكراه فى السرقة أن يكون قد أعقب فعل الاختلاس — متى كان قد تلاه مباشرة — وكان الغرض منه النجاء بالشئ المختلس كما هو الحال فى الدعوى المطروحة . هذا بالاضافة إلى مايبين من مدونات الحكم انه إدان الطاعن بجريمة اقتراه — واخر — شروع فى سرقة فى الطريق العام حاله كونه يحمل سلاحاً — مطواه قرن غزال — ظاهراً ، وهو ما يكفى لتبرير العقوبة المقضى بها ولو لم يقع اكراه من الفاعلين . وإذا أخذ الحكم الطاعن بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٥ من قانون العقوبات فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك بان العقوبة المحكوم بها مقرره طبقاً للفقرة الأولى من مادة العقاب سالفه الذكر ، ومع اعمال الفقرتين

الثانية والثالثة من المادة ٤٦ من القانون المذكور، ومن ثم فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من عدم وقوع اكراه، أو أنه وقع على من لم يكن عالماً بارتكاب السرقة. لما كان ذلك، وكان لا يجوز مجادلة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت في وجدانها كما أن تناقض أقوال الشهود وتضاربها — على فرض حصوله — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة منها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — استخلاصاً سائفاً. لما كان ذلك، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الشروع في السرقة ولا عن الركن المادى فيها، مادام ذلك مستفاداً منه، وقضاء المحكمة بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — يفيد ضمناً أنها أطرحت كل شبهة يثيرها الطاعن في مناحى دفاعه الموضوعى ولم تعول عليها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن تناقض أقوال الشهود، وبانتفاء الواقعة فى حق الطاعن وبعدم معقوليتها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقرير فيها بما لا معقب عليها من محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يكشف عن أوجه التناقض فى أقوال المجنى عليها — ولا فى أقوالها وأقوال بقيه الشهود — فى التحقيقات عنها فى محضر الضبط — فضلاً عن أن الحكم لم يأخذ إلا بأقوالهم فى التحقيقات بما لا تناقض فيه، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الحكم لم يستند فى الادانة إلى دليل مستمد من اعتراف الطاعن المدعى بطلانه وإنما أقام قضاءه على أقوال شهود الإثبات — وهو مستقل عن الاعتراف فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يضحى غير قائم على أساس متعيناً رفضه موضوعاً.



## جلسة ١١ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مجدى منتصر، حسن حمزه وحامد عبد الله ومحمد عبد العزيز نواب رئيس المحكمة.

( ٨١ )

### الطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ القضائية

(١) مواد مخدرة . استدلالات . تفتيش ( اذن التفتيش . اصداره ) . اثبات  
( بوجه عام ) . محكمة الموضوع ( سلطتها فى تقدير جدية التحريات ) . دفع  
( الدفع بطلان اذن التفتيش ) . حكم ( تسببه . تسبب غير معيب ) .  
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

(٢) اثبات ( بوجه عام ) . محكمة الموضوع ( سلطتها فى استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ) .  
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . مادام سائفاً .

(٣) اثبات ( شهود ) . محكمة الموضوع ( سلطتها فى تقدير الدليل ) . نقض  
( اسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .  
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

اخذ المحكمة باقوال شاهد . مفاده ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته امام النقض . غير جائز .

(٤) اثبات ( معاينة ) . دفاع ( الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ) . حكم  
( تسببه . تسبب غير معيب ) . نقض ( اسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .

طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول  
الواقعة . دفاع موضوعى . لا تلتزم المحكمة باجابته كفاية استفادة الرد عليه من الحكم بالادانة .

(٥) مواد مخدرة . سلاح . ارتباط . عقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة» .  
 اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير توافر الارتباط بين  
 الجرائم» . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» . نقض «حالات الطعن . مخالفة  
 القانون والخطأ في تطبيقه» . محكمة النقض «سلطتها» .

الارتباط بين الجرائم . موضوعي . حد ذلك ؟

كون الواقعة كما أثبتها الحكم تخالف ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة  
 مستقلة عن كل جريمة . خطأ في القانون .

وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الجريمة الاخف . أساس ذلك ؟  
 مثال .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو  
 من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة  
 الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر  
 التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا  
 معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر  
 العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما  
 يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً  
 مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة  
 متروكاً لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك  
 يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،  
 وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة فان

ما يثيره الطاعن فى ذلك انما ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن طلب المعاينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصوداً به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة باجابه ولا يستلزم منها رداً صريحاً ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة .

٥ - من المقرر أنه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذى حصله الحكم - لا تتفق قانوناً مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وسلاح أبيض اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكاملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبتى الحبس والغرامة المقضى بهما عن الجريمة الثانية عملاً بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه بأسباب الطعن .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا «حشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيّد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ١ المرفق مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة الاف جنيه عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة شهرين وبتغريمه خمسين جنيها عن التهمة الثانية ومصادرة المواد المخدرة والسلاح المضبوط بعد ان اضافت المحكمة تهمة احراز سلاح ايض «خنجر» بغير ترخيص.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي احراز جوهر مخدر - حشيش - بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، واحراز سلاح ايض - خنجر - بغير ترخيص قد شابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع بيطلان اذن التفتيش لابتناؤه على تحرّيات غير جدية ، وقد رد الحكم على الدفع بما لا يسوغ به اطراحه ، كما جرى دفاعه على استحالة حدوث الواقعة كما صورها شاهدا الاثبات اللذان قررا أن الضبط جرى بمقهى عروس الجلاء الكائنة بشارع الجلاء ، في حين تمسك الطاعن بطلب اجراء

معاينة لاثبات عدم وجود مقهى بهذا الاسم فى الشارع المذكور، وأن ضبطه جرى بمقهى نادر الكائنة بشارع حسن العتال، إلا أن المحكمة رفضت اجراء المعاينة بأسباب غير سائغة، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات وتقرير المعامل الكيميائية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع بىطلان اذن النيابة لابتناؤه على تحريات غير جدية ورد عليه بقوله: «وحيث إنه عن الدفع بىطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات لاغفال مهنة المتهم فانه لما كانت المحكمة تطمئن الى التحريات التى أجريت وترتاح اليها لأنها صريحة وواضحة وتحوى بيانات كافية لاصدار الاذن وتصديق من أجراها وتقتنع بأنها أجريت فعلاً ولا يقدح فى ذلك عدم ذكر مهنة المتهم أو ذكر أنه عاطل بالرغم من أن مهنته فى بطاقته نقاش معمارى الأمر الذى ترى معه المحكمة أن هذا الدفع على غير سند صحيح وتلفتت عنه.» لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع. ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة - وعلى ما سلف - قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بىطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت فى الأوراق، فان منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام

استخلاصها سائغاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة فان ما يثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طلب المعاينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصوداً به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة باجابته ولا يستلزم منها رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة ، وكان الحكم المطعون فيه فوق ذلك قد تعرض لما أثاره الطاعن في هذا الشأن ورد عليه بقوله : « وحيث إنه عن طلب الدفاع اجراء معاينة بمكان الضبط فانه لما كان الثابت من مؤدى أقوال ضابطي الواقعة وأقوال المتهم أن الضبط تم في المقهى سواء كان المقهى يسمى عروس الجلاء كما قرر شاهد الاثبات أو غير مسمى بهذا الاسم كما قرر المتهم ، فان اجراء المعاينة يكون غير منتج في الدعوى لأنه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان بل المقصود منه اثاره الشك في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، ومن ثم فان المحكمة لا ترى مبرراً لاجابته ..» لما كان ذلك ، وكان هذا الذي تناهى اليه الحكم مايسوغ به رفض طلب اجراء المعاينة الذي لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شاهدي الاثبات التي اطمأنت اليها المحكمة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً ، لما كان ماتقدماً ، فانه يتعين رفض الطعن موضوعاً ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود



السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذى حصله الحكم - لا تتفق قانوناً مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وسلاح أبيض اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكاملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبتى الحبس والغرامة المقضى بهما عن الجريمة الثانية عملاً بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه بأسباب الطعن .

## جلسة ١٢ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وسلامة أحمد عبد المجيد .

( ٨٢ )

### الطعن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ القضائية

(١) معارضة «نظرها والحكم فيها» . اعلان . اجراءات «اجراءات  
المحاكمة» . نقض «اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات لعدم  
وجود المعلن في موطنه . صحيح .

(٢) اثبات «بوجه عام» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» .  
وصف التهمة . محكمة الموضوع «سلطتها في وصف التهمة» . نقض «اسباب  
الطعن . مالا يقبل منها» .

حق محكمة الموضوع في رد الواقعة الى وصفها الصحيح . دون تنبيه المتهم . مادامت  
الواقعة المادية المبينة بأمر التكليف بالحضور هي بذاتها التي اتخذت اساساً للوصف الذي دين به .

(٣) بناء . بناء على أرض زراعية . جريمة «اركانها» .

جريمة اقامة بناء دون ترخيص واقامته على أرض زراعية دون ترخيص . قوامها فعل مادي  
واحد . هو اقامة البناء . مؤدى ذلك ؟ .

(٤) دفع «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها» . نقض  
«اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة  
النقض . مادامت مدونات الحكم لا ترشح له .

١ - حيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها أن اعلان الطاعن لجلسة ٩ مارس سنة ١٩٩١ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد تم فى يوم ٥ مارس سنة ١٩٩١ فى موطنه ومع تابعه المقيم معه لغيابه وقد سلمت اليه صورة من الاعلان وهو اعلان قانونى بالجلسة التي نظرت فيها معارضته وفقاً لاحكام المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات .

٢ - لما كان الثابت ان الطاعن قد اعلن بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٩٠ بما اجرته المحكمة من تعديل لوصف الاتهام الى اقامة البناء دون ترخيص بالمخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما كان للمحكمة ان تجريه دون تنبيه للمتهم مادام ان الواقعة التي اتخذها الحكم اساساً للوصف الذى دان المتهم بها دون أن تضيف اليها المحكمة شيئاً .

٣ - لما كان الفعل المادى المكون لجريمة اقامة بناء دون ترخيص ، وجريمة اقامة البناء على أرض زراعية دون ترخيص واحداً وهو اقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو اقيم دون ترخيص ومن ثم فان الواقعة المادية التي تتمثل فى اقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن ان تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج ناشئة عن فعل واحد هو البناء المخالف للقانون بما يكون معه منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

٤ - لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات ان المدافع عن الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع دفعاً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وكانت مدونات الحكم لا ترشح له فلا يجوز له اثارة هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم فإن الطعن يكون مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اقام مباني على أرض زراعية دون ترخيص .  
وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل  
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بينى سويف قضت  
غيايياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً  
لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة الاف جنيه والازالة .

عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض  
فيه وبراءة المتهم مما اسند اليه .

استأنفت النيابة العامة ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت  
غيايياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع باجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف  
وحبس المتهم اسبوع مع الشغل والازالة مع اخلاء العقار من شاغليه عارض الطاعن  
وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم  
بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها أن اعلان  
الطاعن لجلسة ٩ مارس سنة ١٩٩١ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد تم فى يوم  
٥ مارس سنة ١٩٩١ فى موطنه ومع تابعه المقيم معه لغيابه وقد سلمت اليه صورة  
من الاعلان وهو اعلان قانونى بالجلسة التى نظرت فيها معارضته وفقاً لاحكام  
المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات فان مايشيره الطاعن فى هذا الشأن يكون على  
غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعن قد اعلن بتاريخ ١٥ مايو سنة

١٩٩٠ بما اجرتة المحكمة من تعديل لوصف الاتهام الى اقامة البناء دون ترخيص بالمخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما كان للمحكمة ان تجريه دون تنبيه للمتهم مادام ان الواقعة التي اتخذها الحكم اساساً للوصف الذي دان المتهم بها دون أن تضيف اليها المحكمة شيئاً. ذلك أن الفعل المادى المكون لجريمة اقامة بناء دون ترخيص ، وجريمة اقامة البناء على أرض زراعية دون ترخيص واحداً وهو اقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو اقيم دون ترخيص ومن ثم فان الواقعة المادية التي تتمثل فى اقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن ان تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج ناشئة عن فعل واحد هو البناء المخالف للقانون بما يكون معه منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات ان المدافع عن الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع دفعاً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وكانت مدونات الحكم لا ترشح له فلا يجوز له اثارة هذا الدفع لاول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم فإن الطعن يكون مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً.

---

## جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة وابراهيم الهنيدى .

( ٨٣ )

### الطعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش « اذن تفتيش . اصداره » . « بياناته » . مواد مخدرة .

عدم اشتراط القانون . شكلاً معيناً لاذن التفتيش . خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته لا ينال من صحته . طالما هو الشخص المقصود بالاذن .

(٢) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . مواد مخدرة . استدلالات . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير جدية التحريات » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها . لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . مواد مخدرة . نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة باجابهته والرد عليه . ماهيته ؟

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . البات « شهود » . حكم « مالا يعيه فى نطاق التدليل » .

احالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى ماأورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيه . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

عدم التزام المحكمة . بسرد روايات كل الشهود ان تعددت . حسبها ان توردها منها ما تظمن اليه وتطرح ماعداه .

لا يعيب الحكم . اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها . علة ذلك ؟  
مثال .



(٥) حكم «بيانات الدياجة» «بطلانه». بطلان. محضر الجلسة. نقض  
«أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

ذكر اسم مستشار في الحكم خطأ بدلاً من آخر. ورد اسمه في محضر الجلسة. لا يعيبه.  
شرط ذلك؟

(٦) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. مالا يوفره». محضر الجلسة. نقض  
«أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

الخطأ المادى في اسم الطاعن الوارد في مدونات الحكم. لا يعيبه. متى كان الطاعن  
لا يمارى. انه المعنى بالاتهام والمحاكمة.

١ - من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من  
صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته  
طالما انه الشخص المقصود بالاذن.

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو  
من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة  
الموضوع اذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن  
التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فانه  
لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٣ - الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته او الرد عليه هو الطلب  
الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه ومن ثم فان  
رمى الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله.

٤ - من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما  
اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وان  
محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان وجه

اخذها بما اقتنعت به بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعداه دون ان يعد هذا تناقضاً في حكمها واذ كان الطاعن لا يجادل في ان ما نقله الحكم من اقوال الضابطين له اصلة الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل أن البين مما اورده في اسباب طعنه نقلاً عن اقوالهما انها تتفق في جملتها مع ما استند اليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد حالته في بيان اقوال الشاهد الثاني الى ما اورده من اقوال الشاهد الاول ولا يؤثر فيه ان يكون الشاهد الثاني لم يشترك في اجراء التحريات التي اجراها الشاهد الاول اذ ان مفاد احالة الحكم في بيان اقوالهما الى ما حصله من اقوال الشاهد الاول فيما اتفقا فيه انه التفت عن هذه التفاصيل - مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الهيئة كانت مشكلة من المستشارين ..... و ..... وهي التي سمعت المرافعة بتلك الجلسة واصدرت فيها الحكم المطعون فيه وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه انه ذكر اسم المستشار ..... بدلاً من اسم المستشار ..... الذي ذكر اسمه في محضر الجلسة انما كان وليد خطأ وقع فيه الكاتب وكان الطاعن لا يدعى ان هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي ان احداً ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فان الطعن تأسيساً على هذا الخطأ لا يكون له وجه .

٦ - من المقرر انه لا عبرة بالخطأ المادي انما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (هيروين) في غير الاحوال المصرح بها قانوناً . واحالته الى محكمة جنايات بورسعيد لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨/٢ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الاول من الجدول رقم ١ الملحق مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مائة الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان احراز المخدر كان مجرداً من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احراز مخدر «الهيروين» بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى قد شابه البطلان والقصور والتناقض في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال واختلال بحق الدفاع ذلك ان الطاعن دفع ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات التى سبقته اذ اقتضت على استيفاء بيانات من سجل مكتب مكافحة المخدرات مدلاً على ذلك انها تضمنت ان الطاعن عاطل وهو يعمل بالتجارة واطرح الحكم طلب الطاعن من المحكمة الاطلاع على المضبوطات ورد على ما اثاره من اختلاف وصفها بمحضر الضبط عما اورده تقرير تحليل المعامل الكيماوية بما لا يصلح رداً كما احال الحكم في بيان مؤدى شهادة الشاهد الثانى الى ما اورده من اقوال الشاهد الاول رغم اختلافهما وعدم اشتراك الثانى في التحريات كما ان اسم السيد المستشار / ..... عضو اليسار بالهيئة التى اثبتها الحكم بديابجته يخالف اسمه الثابت بمحضر جلسة المرافعة فضلاً عما انتهى اليه الحكم من ادانة من



يدعى ..... رغم عدم ورود اسم ..... بامر الاحالة وخلت الاوراق مما يفيد كونه لقباً للمتهم كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة لها معينها الصحيح من اقوال شاهدى الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع اذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفاع بيطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على نحو يتفق وصحيح القانون فان ماينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً وعلى غير سند من القانون . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن طلب الاطلاع على حرز المضبوطات مشككاً فى صلة الطاعن بالمخدر الذى عرض على النيابة وصار تحليله مختتماً مرافعته الى طلب البراءة دون ان يصر فى طلباته الختامية على هذا الطلب وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابه او الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه ومن ثم فان رعى الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد اخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه

الحكم منها وان محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعداه دون ان يعد هذا تناقضاً في حكمها واذ كان الطاعن لا يجادل في ان ما نقله الحكم من اقوال الضابطين له اصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل أن البين مما اورده في اسباب طعنه نقلاً عن اقوالهما انها تتفق في جملتها مع ما استند اليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد احالته في بيان اقوال الشاهد الثاني الى ما اورده من اقوال الشاهد الاول ولا يؤثر فيه ان يكون الشاهد الثاني لم يشترك في اجراء التحريات التي اجراها الشاهد الاول إذ أن مفاد احالة الحكم في بيان اقوالهما الى ما حصله من اقوال الشاهد الاول فيما اتفقا فيه انه التفت عن هذه التفاصيل - مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب - لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الهيئة كانت مشكلة من المستشارين ..... و ..... و ..... وهي التي سمعت المرافعة بتلك الجلسة واصدرت فيها الحكم المطعون فيه وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه انه ذكر اسم المستشار ..... بدلاً من اسم المستشار ..... الذي ذكر اسمه في محضر الجلسة انما كان وليد خطأ وقع فيه الكاتب وكان الطاعن لا يدعى ان هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي ان احداً ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فان الطعن تأسيساً على هذا الخطأ لا يكون له وجه . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى في انه المعنى بالاتهام والمحاكمة وانما يأخذ على المحكمة اضافتها للاسم الرابع - ..... - الغير وارد بقرار الاحالة وكان البين ان الاضافة في اسم الطاعن في مدونات الحكم

المطعون فيه من قبيل الخطأ المادى لما كان ذلك وكان من المقرر انه لاعبرة بالخطأ المادى انما العبرة هى بحقيقة الواقع بشأنه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً.

---



## جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى والنس عماره نواب رئيس المحكمة .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٤٩٠١٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى جنائية . دعوى مدنية . حكم «بياناته» . نقض «الصفة والمصلحة فى الطعن» .

القضاء ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة . يتلازم مع الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أساس ذلك ؟

(٢) زنا . تلبس . مأمورو الضبط القضائى . حكم «تسيبه . تسيب معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما يقبل منها» .

عدم لزوم أن يشاهد شريك الزوجة بالزنا متلبساً بالجريمة بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية . كفاية أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا . علة ذلك ؟

صحة استناد المحكمة الى الدليل المستمد من الضبط وشهادة من قاموا باجرائه . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضائه بالبراءة تأسيساً على بطلان الدليل المستمد من الضبط . يعيبه بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى القانون . أثر ذلك ؟

١ - من المقرر أن القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم ثبوت التهمة إنما يتلازم مع الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، فان الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - والذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية امام محكمة ثانى درجة - يتوافر له الصفة والمصلحة فى الطعن .

وان لم ينص في منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواه المدنية ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون .

٢ - من المقرر أنه ليس من الضروري ان يشاهد شريك الزوجة بالزنا متلبساً بالجريمة بواسطة احد مأموري الضبطية القضائية ، بل يكفي ان يشهد بعض الشهود برؤيتهم اياه في حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية ، وكان الحكم الابتدائي قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان حال دخول ابن شقيق المجنى عليه وبصحبه شاهدا الاثبات منزل المطعون ضدها والذي يقيم في احدى حجراته بعد ان فتح بابه شاهد الأخيرة مضجعه على الأرض وبجوارها المطعون ضده والذي ما ان شاهدهم حتى هب واقفاً واخذ يصلح من ملابسه ثم لاذ بالفرار الى خارج المسكن ، فان دخول الشهود الى منزل المطعون ضدها وضبطها والمطعون ضده متلبسين بجريمة الزنا يكونان قدتما صحيحين ، ويصح للمحكمة ان تستند إلى الدليل المستمد من الضبط وشهادة من قاموا باجرائه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وابطل الدليل المستمد من الضبط يكون منطوياً على فساد في الاستدلال تولد عن خطأ في تطبيق القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : المتهم الثاني اشترك مع المتهم الأولى بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب واقعة الزنا بان عاشرها معاشرة الأزواج على النحو المبين بالتحقيقات حالة كونها متزوجة من ..... فكان ان وقعت تلك الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة وطلبت عقابهما بالمواد ٩٠ ، ٩١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ من قانون العقوبات وادعى ..... (زوج المتهم الأولى) مدنياً قبل المتهمين بمبلغ مائتي جنية على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح منوف قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام

أولاً: فى الدعوى الجنائية بحبس المتهمين ستين مع الشغل والنفاذ لكل منهما .  
 ثانياً: الزام المتهمين متضامين بان يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض المؤقت استأنفا ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من الاتهام المنسوب إليهما .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

من حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما من جريمة الزنا على اساس ان التهمة غير ثابتة فى حقهما ، وكان القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم ثبوت التهمة انما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، فان الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - والذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية امام محكمة ثانى درجة - يتوافر له الصفة والمصلحة فى الطعن . وان لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواه المدنية ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة الزنا المسندة اليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بانه اقام قضاءه على أن شهود الاثبات انتهكوا حرمة مسكن المطعون ضدهما بغير سند قانونى ، فى حين ان دخول هؤلاء الشهود مسكن الأخيرة كان بسبب مشروع هو توافر حالة التلبس بالزنا ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما من التهمة المسندة اليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما على بطلان اجراءات الضبط



وماترتب عليها ، لان دخول شهود الاثبات الى منزل المطعون ضدها كان بغير سند من القانون وان ماقدرته الأخيرة من سبق اتصال المطعون ضده بها جنسياً لا يصلح دليلاً على الزنا اذ الثابت من تلك الاقوال ان هذا الاتصال تم كرها عنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس من الضروري ان يشاهد شريك الزوجة بالزنا متلبساً بالجريمة بواسطة احد مأموري الضبطية القضائية ، بل يكفي ان يشهد بعض الشهود برؤيتهم اياه في حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية ، وكان الحكم الابتدائي قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان حال دخول ابن شقيق المجنى عليه وبصحبه شاهدا الاثبات منزل المطعون ضدها والذي يقيم في احدى حجراته بعد ان فتح بابها شاهد الأخيرة مضجعه على الأرض وبجوارها المطعون ضده والذي ما ان شاهدهم حتى هب واقفاً واخذ يصلح من ملابسه ثم لاذ بالفرار الى خارج المسكن ، فان دخول الشهود الى منزل المطعون ضدها وضبطها والمطعون ضده متلبسين بجريمة الزنا يكونان قدتما صحيحين ، ويصح للمحكمة ان تستند إلى الدليل المستمد من الضبط وشهادة من قاموا باجرائه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وابطل الدليل المستمد من الضبط يكون منطقياً على فساد في الاستدلال تولد عن خطأ في تطبيق القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية مع الزام المطعون ضدهما مصاريفها .

---

## جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسهير اليس نائبى رئيس المحكمة وعبد الله المدنى وعاطف عبد السميع .

( ٨٥ )

### الطعن رقم ٤٩٠٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

حكم « ايداعه » . دعوى مدنية . نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب »  
« ميعاده » . نيابة عامة . دعوى جنائية .

عدم ايداع الحكم - لو كان صادراً بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .  
لا يعتبر عذراً للمدعى بالحقوق المدنية يبرر امتداد أجل الطعن بالنقض وتقديم الاسباب علة ذلك ؟  
اختلاف الحال بالنسبة للنيابة العامة فى خصوص الدعوى الجنائية . اساس ذلك ؟  
خلو قانون الاجراءات الجنائية - الواجب التطبيق على الدعوى المدنية التبعية . من النص  
على وجوب حضور المدعى المدنى بشخصه . أثر ذلك ؟

من المقرر أن عدم ايداع الحكم ولو كان صادر بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوماً  
من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه امتداد  
الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الاسباب اذ كان يسعه التمسك  
بهذا السبب وحده وجهاً لابطال الحكم بشرط ان يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه  
القانون ، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق باحكام البراءة التى لا تبطل  
لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذى جرى على الفقرة  
الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢  
والذى استثنى احكام البراءة من البطلان المقرر فى حالة عدم توقيع الاحكام الجنائية  
فى خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف اليه الى ما يصدر من احكام فى

الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية اذ ان مؤدى ذلك التعديل - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لارادته فيه - هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه فى الميعاد المحدد قانوناً اما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحسار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعاً للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم فانه كان من المتعين على الطاعنة - وهى المدعية بالحقوق المدنية - وقد حصلت على ما يبين من الاوراق على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور - وقررت بالطعن فى الميعاد ان تبادر بتقديم الاسباب كذلك تأسيساً على هذه الشهادة فى الاجل المحدد اما وهى قد تجاوزت هذا الاجل فى الامر الثانى - تقديم الاسباب - ولم يقم بها عذر يبرر تجاوزها له وكان عدم حضورها بشخصها بالجلسة التى حجزت فيها الدعوى للحكم وحضور وكيل عنها - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة . وادعاؤه بمرضها لا يعد عذراً يبرر تجاوز الاجل المذكور مادام ان قانون الاجراءات الجنائية الواجب التطبيق على الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية - طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٦٦ منه - قد خلا من النص على وجوب حضور المدعى بالحق المدنى بشخصه . لما كان ماتقدم فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة .

### الوقائع - مع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهن احدثن عمداً بالمجنى عليها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوماً وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهمات بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح



الساحل قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم كل من المتهمات خمسين جنيهاً والزامهن بان يؤدين للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنفن ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارضن وقضى فى معارضتهن بقبولها شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهمات مما اسند اليهن ورفض الدعوى المدنية .

قطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٨٥ ببراءة المطعون ضدهن ورفض الدعوى المدنية قبلهن وقررت المدعية بالحقوق المدنية بالطعن بالنقض فيه بتاريخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٨٥ ولم تودع اسباب طعنها الا بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٥ متجاوزة بذلك - فى تقديم الاسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعنة فى مذكرة اسباب الطعن من ان اسباب الحكم لم تودع الا فى ١٧ من مايو سنة ١٩٨٥ مما يرتب حقها فى تقديم الاسباب فى خلال عشرة أيام تنتهى فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٥ مردود بأن عدم ايداع الحكم ولو كان صادر بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لايعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الاسباب اذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لابطال الحكم بشرط ان يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه القانون ، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق باحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة

الى الدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى احكام البراءة من البطلان المقرر فى حالة عدم توقيع الاحكام الجنائية فى خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية اذ ان مؤدى ذلك التعديل - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لارادته فيه - هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه فى الميعاد المحدد قانوناً اما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحسار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعاً للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم فانه كان من المتعين على الطاعنة - وهى المدعية بالحقوق المدنية - وقد حصلت على ما يبين من الاوراق على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور - وقررت بالطعن فى الميعاد ان تبادر بتقديم الاسباب كذلك تأسيساً على هذه الشهادة فى الاجل المحدد اما وهى قد تجاوزت هذا الاجل فى الامر الثانى - تقديم الاسباب - ولم يقم بها عذر يبرر تجاوزها له وكان عدم حضورها بشخصها بالجلسة التى حجزت فيها الدعوى للحكم وحضور وكيل عنها - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة . وادعاؤه بمرضها لا يعد عذراً يبرر تجاوز الاجل المذكور مادام ان قانون الاجراءات الجنائية الواجب التطبيق على الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية - طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٦٦ منه - قد خلا من النص على وجوب حضور المدعى بالحق المدنى بشخصه . لما كان ما تقدم فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير أنيس نائبي رئيس المحكمة وعبد الله المدني وعاطف عبد السميع .

( ٨٦ )

### الطعن رقم ٤٩٠٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محكمة استئنافية . حكم « وصف الحكم » .

العبارة في وصف الحكم بحقيقة الواقع في الدعوى . لا بما يرد في المنطوق .  
مثال .

(٢) قانون « تفسيره » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . معارضة . نقض  
« مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام » . دعوى مدنية . مسئولية مدنية .

قابلية الحكم المطعون فيه للمعارضة . أثره ؟

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً للطاعن . فقد تحدد مركزه بصورة نهائية  
بصدور ذلك الحكم . فلا يتوقف طعنه على الفصل في المعارضة التي يرفعها المتهم في الدعوى  
المحكوم عليه غيابياً . حد ذلك وعقلته ؟

تقرير الطاعن بالنقض . في وقت لا تزال معارضة المتهمين في الحكم المطعون فيه جائزة .  
مخالف للقانون . أثر ذلك ؟

١ - لما كان البين من الاوراق ان المطعون ضدهما لم يحضرا بشخصهما  
بالجلسة المحددة لنظر استئنافهما للحكم الصادر بحبسهما وانما حضر عنهما وكيل  
خلافاً لما اوجبه المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقرار بقانون  
رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون في حقيقته غيابياً



بالنسبة للمطعون ضدهما وان وصفته المحكمة بانه حضوري على خلاف الواقع اذ العبرة في وصف الحكم بانه حضوري او غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق لما كان ذلك وكا يبين من مذكرة القلم الجنائي المرفقة ان الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للمطعون ضدهما - المتهمان في الدعوى - ومن ثم فإن باب المعارضة فيه بالنسبة إليهما لا يزال مفتوحاً .

٢ - لما كانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه : لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً ، فانه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ولا يغير من ذلك ان الحكم صدر نهائياً بالنسبة الى الطاعن بصفته مدعياً بالحقوق المدنية ذلك انه ولئن كان الاصل انه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها المتهم في الدعوى المحكوم عليه غيابياً ، الا ان هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها ، اذا كان الحكم قد صدر غيابياً او كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضورياً بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها ، لما قد يؤدي اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت ان المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي اسندت اليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الاساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الاخيرة غير صالحة للحكم فيها امام محكمة النقض . لما كان ماتقدم فان الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض في وقت لا تزال فيه معارضة المتهمين في الحكم المطعون فيه جائزة ، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ سالفة الذكر اذ كان يتعين عليه ان يتربص حتى صيرورة الحكم بالنسبة الى المتهمين نهائياً قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض ، ويتعين من ثم التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما دخلا مسكناً فى حيازة ..... بقصد منع حيازته بالقوة وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح المنتزة قضت حضورياً بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة الف جنيه والزامهما بان يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . وتأيد قرار قاضى الحيازة استأنفاً ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل منهما مائة جنيه وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / ..... نيابة عن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

لما كان البين من الاوراق ان المطعون ضدهما لم يحضرا بشخصهما بالجلسة المحددة لنظر استئنافهما للحكم الصادر بحبسهما وانما حضر عنهما وكيل خلافاً لما اوجبه المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقته غيائياً بالنسبة للمطعون ضدهما وان وصفته المحكمة بانه حضورى على خلاف الواقع اذ العبرة فى وصف الحكم بانه حضورى او غيائى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق لما كان ذلك وكان يبين من مذكرة القلم الجنائى المرفقة ان الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للمطعون ضدهما - المتهمان فى الدعوى - ومن ثم فان باب المعارضة فيه بالنسبة اليهما لايزال مفتوحاً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩ قد نصت على أنه : لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً، فانه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ولا يغير من ذلك ان الحكم صدر نهائياً بالنسبة الى الطاعن بصفته مدعياً بالحقوق المدنية ذلك انه ولئن كان الاصل انه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها المتهم في الدعوى المحكوم عليه غيائياً، الا ان هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها، اذا كان الحكم قد صدر غيائياً او كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضورياً بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية او المستول عنها، لما قد يؤدي اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت ان المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي اسندت اليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الاساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الاخيرة غير صالحة للحكم فيها امام محكمة النقض . لما كان ماتقدم فان الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض في وقت لا تزال فيه معارضة المتهمين في الحكم المطعون فيه جائزة، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ سالفة الذكر اذ كان يتعين عليه ان يتربص حتى صيرورة الحكم بالنسبة الى المتهمين نهائياً قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض، ويتعين من ثم التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .



## جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وأنس عماره نواب رئيس المحكمة .

( ٨٧ )

### الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . اثبات «بوجه عام» .

محكمة الموضوع . حقها فى تكوين عقيدتها من أدلة وعناصر الدعوى .

(٢) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم

«تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

التناقض بين أقوال الشهود . لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم

بمالاتناقض فيه .

(٣) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم

«تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها

الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٤) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» . تسبيب

غير معيب» . اثبات «بوجه عام» .

عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .

تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم .

(٥) استدلالات . حكم (تسبيبه . تسبب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) . هتك عرض .

إيراد الحكم من تحريات الشرطة ما يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ اجراءات . كفايته بياناً لمؤدى الأدلة التي يستند اليها الحكم الصادر بالادانة .

(٦) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) . حكم (تسبيبه . تسبب غير معيب) .

الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة فى طلباته الختامية .

(٧) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل) .

اغفال المحكمة الطلب المقصود به مجرد التشكيك فى حصول الواقعة واثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها . لا عيب .

(٨) هتك عرض . جريمة (أركانها) . البات (بوجه عام) . حكم (تسبيبه . تسبب غير معيب) .

تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها فى جريمة هتك العرض . موضوعى . مباغته المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة فى جريمة هتك العرض .

١ - لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من ادلة وعناصر الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للادلة التى أوردتها فى حكمها إلى ان الطاعن ارتكب الجريمة التى دانه بها .

٢ - التناقض بين اقوال الشهود - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه كما هو الحال فى هذه الدعوى .

٣ - اطمئنان المحكمة الى اقوال المجنى عليها مايفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها إذ أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع ومن ثم فان منازعة الطاعن فى هذا الشأن لا تعدو ان تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل بما لا يجوز معه اثارته امام محكمة النقض .

٤ - من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الادلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسنده الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، فان مايشير الطاعن بشأن خلو زراع المجنى عليها من الاصابات واستحالة استعماله ليده اليمنى يكون غير سديد .

٥ - لما كان مااورده الحكم من تحريات الشرطة يحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من دعوى بيان مؤدى الادلة التى يستند اليها الحكم الصادر بالادانة ومن ثم فان النعى على الحكم بالقصور فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٦ - من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بالرد الا على الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

٧ - من المقرر أن الطلب الذى يكون الهدف منه مجرد التشكيك فى حصول الواقعة واثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة لا عليها ان هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته .

٨ - إن مسألة رضاء المجنى عليه او عدم رضائها مسألة موضوعية تفصل فيها



محكمة الموضوع فضلاً نهائياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما ان الادلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها ان تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم ، وكان ما اثبتته الحكم من تسلل الطاعن الى مخدع المجنى عليها ليلاً ومباغتته لها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في مواجهة ..... بغير رضاها بان توجه الى مخدعها ليلاً وغافلها أثناء نومها وقام باحتضانها وتقبيلها ثم كشف عنها ملابسها قاصداً من ذلك موارقتها جنسياً وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو استغاثة المجنى عليها وهروبه من مكان الحادث خشية القبض عليه واحالته الى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات باعتبار أن مانسب اليه هو جريمة هتك عرض بالقوة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة هتك العرض بالقوة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بانه عول في ادانته على اقوال المجنى عليها رغم تعدد روايتها والتفت عن دفاعه القائم على خلو زراع المجنى عليها من الاصابات واستحالة استعمال الطاعن ليده اليمنى مما يكذب شهادة المجنى عليها . واستند الى تحريات الشرطة دون ان يورد مضمونها واثار الطاعن بدفاعه انه كان بمصلحة السجون

بالقاهرة وقت الحادث وطلب اجلاً لتقديم شهادة بذلك غير ان المحكمة بعد ان استجابت لهذا الطلب عادت وفصلت فى الدعوى . واخيراً فان المستفاد من اقوال ومسلك المجنى عليها ان ماوقع عليها من افعال كان برضاء وقبول منها . وهذا كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية هنك العرض بالقوة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة مستمدة من اقوال المجنى عليها ومن تحريات الشرطة وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتب عليها لا ينازع الطاعن فى ان لها اصلها الثابت فى الاوراق . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من ادلة وعناصر الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للادلة التى أوردتها فى حكمها الى ان الطاعن ارتكب الجريمة التى دانه بها وكان التناقض بين اقوال الشهود - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه كما هو الحال فى هذه الدعوى ، وفى اطمئنان المحكمة الى اقوال المجنى عليها مايفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها إذ أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعة الى محكمة الموضوع ومن ثم فان منازعة الطاعن فى هذا الشأن لا تعدو ان تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل بما لا يجوز معه اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الادلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التى ضحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسنده الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، فان مايشيره الطاعن بشأن خلو زراع المجنى عليها من الاصابات واستحالة استعماله ليده اليمنى يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان

ما أورده الحكم من تحريات الشرطة يحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من دعوى بيان مؤدى الادلة التى يستند اليها الحكم الصادر بالادانة ومن ثم فان النعى على الحكم بالقصور فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة ان الدفاع عن الطاعن اختتم مرافعته طالباً الحكم ببراءته مما اسند اليه دون ان يتمسك بطلب منحه اجلاً لتقديم مايفيد انه كان بالقاهرة وقت الحادث فان المحكمة لاتكون مخطئه اذ لم تجبه الى هذا الطلب - لما هو مقرر ان المحكمة لاتلتزم بالرد الا على الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية هذا فضلاً عن ان هذا الطلب الهدف منه مجرد التشكيك فى حصول الواقعة واثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى أطمأنت اليها المحكمة فلا عليها ان هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته . لما كان ذلك ، وكانت مسألة رضاء المجنى عليه او عدم رضائها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما ان الادلة والاعتبارات التى ذكرتها من شأنها ان تؤدى الى ما انتهى اليه الحكم ، وكان ما اثبتته الحكم من تسلل الطاعن الى مخدع المجنى عليها ليلاً ومباغتته لها يتوافر به ركن القوة فى هذه الجريمة ، وكانت الادلة التى ساقها للتدليل على ذلك من شأنها ان تؤدى الى مارتبه عليها لما كان ماتقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب وأحمد عبد العليم نائبى رئيس المحكمة وفتحى حجاب ومحمد شعبان .

( ٨٨ )

### الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب» . «تسبيه» . تسبيب غير معيب» .

عدم رسم القانون شكلاً معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مأورده مؤدياً الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .

(٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» .

«مالا يوفره» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» .  
«مالا يقبل منها» .

حق المحكمة فى الاعراض عن سماع ما يديه المتهم من دفاع . اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة .  
مثال .

(٣) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .

دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . «مالا يوفره» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» .

الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟

الدفاع الذى لا ينصرف إلا لجرد التشكيك فى الدليل . موضوعى . استفادة الرد عليه من الحكم بالادانة .

الجدل الموضوعى . فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها

منها . اثارته امام النقض . غير جائز .

مثال .

(٤) حكم (تسببه . تسبب غير معيب) . نقض (اسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم . لا يعيبه .  
مثال .

(٥) اشتراك . اتفاق . قصد جنائي . البات (بوجه عام) .

الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .  
هذه النية . أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق يشهد به .

(٦) اشتراك . اتفاق . البات (بوجه عام) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

التدليل على حصول الاشتراك بادلة محسوسة . غير لازم .  
كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملاساتها .

(٧) فاعل اصلى . اشتراك . جريمة (اركانها) . قصد جنائي . مسئولية جنائية . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

الفاعل للجريمة في حكم المادة ٣٩ عقوبات ؟

الفاعل مع غيره . شريك بالضرورة . يجب ان يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة . والا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .

قصد المساهمة في الجريمة . أمر باطنى . يضره الجانى . العبرة بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه .

مثال .

(٨) فاعل اصلى . اشتراك . جريمة (اركانها) . قصد جنائي . مسئولية جنائية . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التى اتفق على ارتكابها .

(٩) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .  
قصد جنائي « القصد الاحتمالي » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . سرقة  
« سرقة باكراه » . خطف . هتك عرض .

تقدير كون الجريمة الثانية نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي .  
مثال .

(١٠) سرقة « سرقة باكراه » . جريمة « اركانها » . قصد جنائي . اثبات  
« بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

القصد الجنائي في جريمة السرقة . قوامه . علم الجاني وقت ارتكاب الفعل أنه يختلس  
منقولاً مملوكاً للغير من غير رضائه بنية تملكه .

استخلاص نية السرقة واثبات الارتباط بينها وبين الاكراه . موضوعي .

(١١) سرقة « سرقة باكراه » . جريمة « اركانها » . باعث . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » .

الباعث على الجريمة . ليس ركناً فيها . خطأ الحكم فيه أو اغفاله . لا يعيبه .

(١٢) عقوبة « العقوبة المبررة » . طعن « المصلحة في الطعن » . سرقة « سرقة  
باكراه » . خطف . هتك عرض . ارتباط . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .  
نقض « المصلحة في الطعن » .

انتفاء مصلحة الطاعنين . في تعيب الحكم في خصوص جريمة السرقة بالاكراه . مادام قد  
دانهم بجريمة أخرى عقوبتها أشد وأوقع عليهم عقوبة تلك الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢  
عقوبات .

(١٣) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .  
مالا يوفره » . محاماة .

جواز أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . متى  
كانت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم .



مناط التعارض المخل بحق الدفاع : ان يكون القضاء بادانة أحد المتهمين يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر.

تعارض المصلحة بين المتهمين الذى يوجب افراد محام لكل متهم يتولى الدفاع عنه .  
اساسه : الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمع لكل منهم أن يديه من أوجه دفاع .

(١٤) فاعل اصلى . اشتراك . اتفاق . مسئولية جنائية . حكم «تسبيه .  
تسبيب . غير معيب» . خطف .

افصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً . غير لازم .

عدم لزوم تحديد الافعال التى اتاها كل مساهم على حدة .

مثال .

(١٥) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . مادام سائفاً .

الجدل الموضوعى فى تقدير الادلة واستخلاص ماؤدى إليه . غير جائز أمام النقض .

(١٦) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع . «سلطتها فى تقدير الدليل» .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال شهود الاثبات ؟

(١٧) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .

حق محكمة الموضوع فى الاقتناع من أى دليل تطمئن إليه . والتعويل على أقوال شاهد فى  
أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . دون بيان العلة .

(١٨) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .

صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر فى الإبلاغ . مادامت المحكمة كانت على بينة من

ذلك .

تقدير الدليل . موضوعى .

(١٩) دفع (الدفع بتلفيق التهمة) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) .  
نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

الجدل الموضوعي في العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها . لا يقبل أمام النقض .

(٢٠) اثبات (اوراق رسمية) (بوجه عام) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) .  
نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الأدلة في المواد الجنائية . اقناعية .

للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . حد ذلك ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي استنباط المحكمة لمعتقدها . اثارته أمام النقض . غير جائز .

(٢١) حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها) . بطلان . خطف . هتك عرض . سرقة (سرقة باكراه) .

التناقض الذي يعيب الحكم ويطله . ماهيته ؟

مثال لتسبيب سائغ .

(٢٢) اثبات (شهود) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) .  
نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً  
سائغاً بمالا تناقض فيه .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم قبوله أمام النقض .

(٢٣) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل». حكم «تسببه. تسبب غير معيب». نقض «اسباب الطعن. مالا يقبل منها». حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة عن آخر. متى اطمأنت إليها. الجدل الموضوعي. لا يقبل اثارته أمام النقض.

(٢٤) خطف. جريمة «اركانها». اكراه. قصد جنائي. اثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل». حكم «تسببه. تسبب غير معيب».

جريمة خطف أنشئ يزيد عمرها على ستة عشرة سنة بالتحويل والاكراه. تحققها : بابعادها عن مكان خطفها. أيا كان بقصد العبث بها. باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مراقبة الجاني لها. أو بأية وسائل مادية أو اديية من شأنها سلب ارادتها. المادة ٢٩٠ عقوبات.

تقدير توافر ركن التحويل والاكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة. موضوعي.

(٢٥) هتك عرض. ظروف مشددة. حكم «تسببه. تسبب غير معيب». انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ ، ٢/٢٦٩. مادام ان الحكم قد اثبت ان المجنى عليها والطاعنين مشمولون بسلطة رب عمل واحد.

(٢٦) خطف. هتك عرض. اكراه. ارتباط. عقوبة «العقوبة المبررة». حكم «تسببه. تسبب غير معيب». نقض «المصلحة في الطعن».

انتفاء مصلحة الطاعنين في تعيب الحكم بالنسبة لجريمة هتك العرض. مادام دانهم بجريمة أخرى عقوبتها اشد وأوقع عليهم عقوبة تلك الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات.

(٢٧) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل». حكم «تسببه. تسبب غير معيب».

اطراح أقوال شهود النفي بأسباب سائغة. حق المحكمة الموضوع.

إثارة الطاعن من خطأ الحكم في تحصيل أقوالهم. لا يعيبه. علة ذلك؟



(٢٨) اثبات (شهود) . اجراءات (اجراءات المحاكمة) . دفاع (الاخلاق) بحق الدفاع . مالا يوفره .

تلاوة أقوال الشهود . جوازها إذا تعذر سماعهم أو بقبول المتهم صراحة أو ضمناً .

(٢٩) عقوبة (العقوبة المبررة) . حكم (تسبيبه . تسبيب غير معيب) . بطلان نقض (اسباب الطعن . مالا يقبل منها) . سرقة (سرقة باكراه) . خطف . هتك عرض .

خطأ الحكم في رقم مادة العقاب المنطبقة لا يبطله . حد ذلك ؟  
مثال .

(٣٠) ارتباط . عقوبة (عقوبة الجرائم المرتبطة) . حكم (تسبيبه . تسبيب غير معيب) .

بيان الحكم ان الجرائم التي ارتكبها الطاعنون وقعت لغرض واحد وعاقبهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم اعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته اغفاله تعيينه للجريمة الأشد .

(٣١) خطف . اكراه . اثبات (بوجه عام) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) .

ركن التحيل أو الاكراه . تقديره . موضوعي .

(٣٢) دفاع (الاخلاق بحق الدفاع . مالا يوفره) . محاماة . نقض (اسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

ترافع المحامين في الدعوى وتناولهم أوجه الدفاع التي عنت لهم عن الطاعنين وطلبهم القضاء لهم بالبراءة . مفاده : حضورهم عن جميع الطاعنين . عدم اثبات ذلك بمحضر الجلسة . لا تثريب .

١ - من المقرر ان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٢ - من المقرر انه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا انه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع بيان العلة وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره المدافع عن الطاعن الأول من عدم قيام الطاعن الأول بقيادة السيارة لمرضه وسبق اجراء جراحة له تخلف عنها شلل نصفى وعجز جنسى كامل واطرحه في قوله « وحيث إنه عما قدم من صور فضلاً عن انها ليست لاصول في الاوراق فإن المحكمة لا تعول على ما قدم من كشوف حضور وانصراف ولا تطمئن إلى ما قدم من صور على فرض مطابقة ما قدم من صور لاصولها كما لا دلالة لقرار صادر من المتهم الأول بمجازاة المجنى عليها لانقاطعها على العمل ولا يقبل دليل اصطنعه المتهم لنفسه خاصة وان المتهمين جميعاً قد أقرروا في التحقيقات باجتماع حضرته المجنى عليها بمقر العمل بتاريخ الواقعة كذلك صدور قرار من رئيس الوزراء بعلاج المتهم الأول على نفقة الدولة لا يفيد بذاته ما يقرره الدفاع عنه من معاناته من عجز جنسى كامل أو عدم مقدرة على قيادة السيارة » . فإن ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم كافياً وسائغاً ويستقيم به اطراح دفاع الطاعن الأول بشأن عجزه عن قيادة السيارة مادام انه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان إذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية في حق الطاعن المذكور فضلاً على ان هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجرائم التي دين الطاعنون بها ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه اثارة الشبهة في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة وتعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة باجابهته .

٣ - من المقرر ان الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما اطمأنت اليه المحكمة من أدلة الثبوت وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين لم يثيروا بها شيئاً عن عدم قدرة المجنى عليها على التمييز وكان ما اورده الحكم المطعون فيه عن تقدم المدافع عن الطاعن الأول بمذكرة للنيابة العامة يطلب فيها اجراء تحريات عن المجنى عليها بمعرفة ادارة البحث الجنائى وليس قسم الادارة وعرض المجنى عليها على هيئة طبية لبيان مدى سلامتها بدنياً وعقلياً لا يضحى بذاته ان ذلك يعد انه قد طلب إلى المحكمة اتخاذ اجراء فى هذا الخصوص فإن ما اثاره الطاعنون فى شأن عدم قدرة الشاهدة على التمييز واداء الشهادة لا ينصرف الا لمجرد التشكيك فى الدليل المستمد من اقوال المجنى عليها توصلوا إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد من الحكم بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أخذت بها هذا فضلاً عن ان الطاعنين لم يذكروا بأسباب طعنهم ان عدم قدرة المجنى عليها على التمييز راجع إلى مرض معين وإنما ارجعوا ذلك إلى مجافاة رواية المجنى عليها للمنطق والمعقول وقصدوا لذلك معنى لم تسايرهم فيه المحكمة ومن ثم ينحل منعاهم فى هذا الشأن الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر انه لا يعيب الحكم الخطأ فى الاسناد الذى لا يؤثر فى منطقته فانه لا يجدى الطاعنين ما يثرونه بدعوى الخطأ فى الاسناد - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما حصله من اقوال المقدم ..... من قيام الطاعنة الثانية وباقى الطاعنين بخطف المجنى عليها على نحو ما قررت به وان تحرياته اكدت سابقة ارتكاب الطاعنين الأول والثانية لواقعة خطف مشابيه فى حين ان اقوال هذا الشاهد خلعت من تلك الوقائع كما ان ما حصله الحكم بشأن قيام الطاعن السادس بخلع



سروال المجنى عليها لم يرد ذكره على لسان احد من الشهود فضلاً عن أن ما حصله الحكم بشأن ان الطاعنين جميعاً قد اقرروا بالتحقيقات باجتماع حضرته المجنى عليها بمقر العمل بتاريخ الواقعة لم يرد ذكره بأقوال الطاعنة السابقة - مادام ان ما أورده الحكم من ذلك لم يكن جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ولا أثر له في منطق الحكم واستدلالة هذا فضلاً عن انه يبين من المفردات ان ما حصله الحكم من أقوال المقدم ..... له صدهاء في الأوراق وان أقوال الشهود متفقة في جملتها مع ما حصله الحكم منها ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد .

٥ - من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى ان يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أو غيره ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما انه يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

٦ - لما كان الحكم المطعون في قد دلل بالاسباب السائفة التي أوردها على اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجرائم التي دينوا بها فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ذلك بأنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاتفاق بأدلة محسوسة بل يكفيتها للقول بقيام الاشتراك ان تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملاساتها مادام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

٧ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على انه « يعد فاعلاً للجريمة » « أولاً » من يرتكبها وحده أو مع غيره « ثانياً » من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة افعال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها ، والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالاته ومن الاعمال التحضيرية المصاحبة له

ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته او يسهم مع غيره في ارتكابها فإذا اسهم فاما يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما ان يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذ كانت الجريمة تتركب من جملة افعال سواء يجب تطبيقها أو طبقاً لخطه تنفيذها وحيث يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب ان تتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة الاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي ان يكون كل منهم قصد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره مسرحها حد الشروع وكان القصد امراً باطنياً يضره الجاني وتدل عليه بطريقة مباشرة أو غيره مباشرة الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه ولما كانت نية تدخل الطاعنين الأول والثانية والثالث والرابع والخامس والسادس في اقتراف جريمة خطف المجنى عليها بالتحويل والاكراه وهتك عرضها بالقوة تستفاد من نوع الصلة والمعنية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها بالاضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره .

٨ - من المقرر في القانون ان الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة التي اتفق الجناه على ارتكابها فاعلين كانوا ام شركاء ومن ثم فإن ما يثيره

الطاعن الأول والثانية والثالثة والرابع من اقتصار المسؤولية على النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديداً في القانون .

٩ - القول بأن ظروف ارتكاب جريمة السرقة بالاكراه التي قارفها الطاعنان الخامس والسادس وحدهما لم تكن لتهىء امكان توقع ارتكابها فمردود بأن معيار الاحتمال هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع لتفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون وإذا كان الحكم قد استخلص في منطق سائغ ان جناية السرقة بالاكراه كانت نتيجة محتملة لجنايتي خطف المجنى عليها بالتحيل والاكراه وهتك عرضها بالقوة اللتين كانتا مقصودتين بالاتفاق وساهم المتهمون في ارتكابها ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعنين من الأول حتى السادس بجناية السرقة بالاكراه على اعتبار انها نتيجة محتملة لجريمتي الخطف بالتحيل والاكراه وهتك العرض بالقوه .

١٠ - من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم لدى الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين من الأول حتى السادس وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية السرقة باكراه بكافة اركانها كما هي معرفة به في القانون وكان استخلاص نية السرقة من الافعال التي قارفها الطاعنون وكذا الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام استخلصها بما ينتجها .

١١ - من المقرر أن الباعث على الجرائم ليس ركناً فيها ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

١٢ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين من الأول حتى السادس جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة السرقة بالاكراه سواء من حيث



الاشتراك أو الطعن في أقوال الشهود مادامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والاكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

١٣ - من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الدعوى لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه انتهى إلى ان الطاعنين ارتكبوا معا افعال الخطف بالتحيل والاكراه وهتك عرض المجنى عليها بالقرعة والسرقه بالاكره واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم وكان القضاء بادانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة أى من المحكوم عليهم الآخرين وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب الحكم فى خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعنين ذلك بأن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم ان يديه من أوجه الدفاع مادام لم ييده فعلاً .

١٤ - من المقرر أنه ليس بلام أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفى أن يكون ذا شأن مستمداً من الوقائع التى اثبتها كما انه ليس بلام ان يحدد الحكم الافعال التى اتاعا كل مساهم على حدة مادام قد اثبت فى حق الطاعنين اتفاقهم على خطف المجنى عليها واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى إلى ذلك فإن هذا يكفى لتضامن الطاعنين فى المسئولية باعتبارهم فاعلين أصليين .

١٥ - من المقرر أن المحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصا

سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها صداها وأصلها الثابت في الأوراق وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها وسائر الأدلة التي أوردتها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعنين على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائفاً كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض.

١٦ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بادانة الطاعنين استناداً إلى أقوال شهود الإثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١٧ - من المقرر أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه وتعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها دون أن تبين العلة في ذلك.

١٨ - من المقرر أن تأخر المجنى عليها في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادتها وإنها كانت على بينة بالظروف التي احاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

١٩ - لما كان الدفع بتلفيق التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية فإن ما يثيره الطاعنون بشأن أقوال المجنى عليها وتأخرها في الإبلاغ عن الحادث وتلفيق التهمة لا يعدو كل ذلك أن يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

٢٠ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها المحكمة مع باقى الأدلة القائمة فى الدعوى وكان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارنة الطاعنين للجرائم المسندة اليهم مطرحاً دفاعهم من انهم كانوا متواجدين فى مقر عملهم فى تاريخ الحادث وعلى ما سلف بيانه فإن ما يثرونه فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى استنباط المحكمة لمعتقدها وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٢١ - من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذى من شأنه ان يجعل الدليل متهادما متساقطا لاشىء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة للواقعة وحاصلها ان الطاعنين تحايلا على المجنى عليها واصطحبوها فى سيارة كرها عنها إلى مسكن الطاعن الأول بمنطقة ..... وادخلوها فيه كرها عنها ونزعوا عنها ملابسها والتقطوا لها عدة صور وهى عارية فى اوضاع جنسية ثم استولوا على متعلقاتها من حلى ذهبية ونقود ثم ساق الحكم ادلة الثبوت التى استمد منها عقيدته دون تناقض على النحو المبين بمدوناته فإن ما يثيرة الطاعنون من الأول حتى السادس من دعوى التناقض فى التسبيب يكون غير سديد .

٢٢ - إن تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدانة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منازعة الطاعنين فى القوة التدليلية لشهادة المجنى عليها وباقى الشهود على النحو الذى ذهبوا اليه فى طعنهم لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض .



٢٣ - من المقرر انه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه إلى صحة ما ادلى به الطبيب ..... فإن ما يثيره الطاعنون من استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

٢٤ - جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والاكره المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بابعاد هذه الانثى عن المكان الذى خطفت فيه اياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو ادية من شأنها سلب ارادتها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والاكره والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً .

٢٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان كل من المجنى عليها والطاعنين يعملون بمديرية الشباب والرياضة بمنطقة ..... فهم مشمولون بسلطة رب عمل واحد ومن ثم فإنه ينطبق على المتهمين الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

٢٦ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض مادامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والاكره وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

٢٧ - لما كانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد اطرحت أقوال شهود النفى بأسباب سائغة فإن ما يثيره الطاعنون من خطأ فى تحصيل أقوالهم بفرض صحته - لا يعيبه مادام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى هذه الأقوال ولم يكن لهذا الخطأ أثر فى عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت إليها .

٢٨ - من المقرر أنه ولئن كان الأصل المقرر فى المادة ٢٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكناً إلا انه يصح لها ان تقرر تلاوة أقوال الشهود إذا تعذر سماع شهادتهم أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى ان يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه مما يدل عليه وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافعين عن الطاعنين وكذلك انيابة العامة لم يتمسكوا بسماع شهود الاثبات وطلباً الاكتفاء بتلاوة أقوالهم فإنه لا تريب على المحكمة أن هى فصلت فى الدعوى دون أن تسمع شهادتهم ولا تكون قد اخطأت فى الاجراءات ولا اخلت بحق الدفاع .

٢٩ - من المقرر أن الخطأ فى رقم مادة العقاب المنطبقة على الواقعة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت الواقعة على الصورة التى اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل الجنايات المعاقب عليها بالمواد ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ ، ٢٩٠ ، ٣١٤ من قانون العقوبات فإن خطأ الحكم فى ذكر المادة ٣١٤ بأنها المادة ٣١٥ من قانون العقوبات لا يعيبه مادام ان العقوبة التى انزلها على الطاعنين تدخل فى نطاق عقوبة هذه المادة ويكون معنى الطاعن الأول فى هذا الخصوص على غير أساس .

٣٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم التى قارفها الطاعنون

والمستوجبة لعقابهم قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل في حقهم حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقضى عليهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ولا ينال من سلامته اغفال تعيين الجريمة الأشد .

٣١ - لما كان الحكم قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وكان تقدير توافر ركن التحيل والاكره فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣٢ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحامين الذين ترافعوا فى الدعوى قد تناولوا أوجه الدفاع التى عنت لهم عن الطاعنين وطلبوا فى ختام مرافعتهم القضاء ببراءتهم فإنهم يكونون قد حضروا عنهم جميعاً ولا تثريب من بعد ان اسقط من محضر الجلسة اثبات ذلك بما يضحى ما يثيره الطاعنان الخامس والسادس فى هذا الصدد لا محل له .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون جميعاً : أولاً : خطفوا المجنى عليها ..... وكان ذلك بطريق التحايل والاكره بأن استدرجتها المتهمه السابعة بتحريض من الأول والثانية إلى مسكنها بمدينة ..... بحجة الذهاب معها إلى الطبيب ثم طلبت منها لقاء المتهمين الأول والثانية اللذين تواجدا بسيارتهما أمام المسكن لتصفية خلافاتها معها وحال ذلك حضر باقى المتهمين بسيارة أخرى وارغموها على الركوب معهم بدفعها داخل السيارة وهددها المتهم الثالث بمطواه واصطحبوها تحت ذلك التهديد إلى مسكن المتهم الأول الصيفى على شاطئ البحيرات بمدينة ..... حيث تم احتجازها وهتك عرضها وسرقة مصاغها بالاكره .

ثانياً : هتكوا عرض المجنى عليها سالفة الذكر بالقوة حال كونها من العاملات تحت



رئاسة المتهم الأول بعد خطفها على النحو السالف الاشارة اليه فى التهمة السابقة بأن امسك بها المتهمون من الرابع الى السادس عنوة وجردها الثالث من ملابسها وكشف عن عورتها وطرحها أرضاً وجثم عليها عارية وقام المتهم الرابع بالتقاط عدة صور لها فى هذا الوضع بآلة تصوير وذلك بتحريض من المتهمين الأول والثانية .

ثالثاً : المتهمون من الأول حتى السادس - سرقوا المصوغات المينة وصفاً وقيمه بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليها سالفه الذكر بطريق الاكراه بأن قام المتهمان الخامس والسادس بسلبها من معصمها حال وقوعها تحت سيطرتها . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنايات ..... قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠ ، ١/١٤ ، ٢/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ ، ٢ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون - أولاً : بمعاقبة كل من المتهمين من الأول إلى السادس بالسجن لمدة سبع سنوات . ثانياً : بمعاقبة المتهم السابعة ..... بالسجن لمدة خمس سنوات - ثالثاً : بالزام المتهمين جميعاً بأن يؤدوا للمدعية بالحق المدنى مبلغاً وقدره مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض .

## الحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم خطف المجنى عليها بالتحيل والاكراه وهتك عرضها بالقوة والسرقة بالاكراه قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والبطلان والخطأ فى القانون والخطأ فى الاسناد ذلك ان الحكم خلا من بيان واقعة الدعوى ومؤدى الادلة التى عول عليها فى ادانة الطاعنين واورد الواقعة على نحو لا يبين منه ما قام به كل متهم نسباً إلى بعضهم القيام بأفعال محددة بينما اسقط عن

البعض الآخر القيام بأى دور فى تلك الجرائم بحيث لا يمكن اعتباره فاعلاً أو شريكاً فيها ولا يبين منه الدور القائم به الطاعن الأول فى الجرائم المسندة اليه كما لم يحدد الحكم دور الطاعنة السابعة فى ارتكاب جريمة الخطف وهتك العرض المستندين لها حيث خلت مدونات الحكم من وجود اتفاق بينها وبين باقى الطاعنين على ارتكابها ولم يفصح عن ان قصدها قد انصرف إلى اسهامها فى ارتكاب هاتين الجريمتين كما لم ينسب لها الحكم اى فعل يتعلق بجريمة هتك العرض بالقوة ولم يثبت الحكم فى حقها ما يكفى لمساءلتها عن تلك الجريمة ودان الحكم الطاعنين الخامس والسادس عن جريمة هتك العرض بالقوة دون ان يفصح عن دوره كل منهما منها خاصة وان اقوال المجنى عليها وباقى الشهود قد خلت من اسناد اى دور للطاعنين الأول والخامس والسادس والسابعة فى ارتكاب جريمة هتك العرض بالقوة وان ما حصله الحكم من قيام الطاعن السادس بخلع سروال المجنى عليها لا سند له من الاوراق واورد الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ان المتهمين من الأول للسادس استولوا على مصاغ المجنى عليها وسلبه منها بالقوة فى حين انه حصل من اقوال المجنى عليها ان الطاعنين الخامس والسادس وحدهما اللذان قاما بنزع مصوغاتها واستوليا على مبلغ من المال من حقيبتها ومع ذلك خلص الحكم الى ادانة الطاعنين جميعاً بجريمة السرقة ولم يقصرها على الطاعنين الخامس والسادس ودان الحكم الطاعنين الأول والسابعة دون اسناد اى فعل لهما يفيد مساهمتهم فى جريمة هتك العرض ورغم ما قرره المجنى عليها بعدم تواجد الطاعنة السابعة بالحجرة التى تمت فيها افعال هتك العرض ودانها الحكم دون سند من اوراق الدعوى كما دان الحكم المتهمين جميعاً عن كافة الجرائم مع انه لا يمكن مساءلتهم عنها باعتبارها محتملة لجريمة الخطف لمخالفة ذلك لحكم العقل والمجرى العادى للامور ولعدم ثبوت اتفاق الطاعنين على خطف المجنى عليها وتمسك الدفاع عن الطاعنين بانعدام تمييز المجنى عليها وانها مختلة عقلياً ولا يصح التعويل على شهادتها حيث جاءت روايتها عن الواقعة غير معقولة ولتراخيها عن الابلاغ لفترة طويلة وان تصويرها للواقعة لا يصدر الا عن مختل عقلياً وجسمياً بيد

ان الحكم اطرح هذا الدفاع دون تحقيق المنازعة في تمييز المجنى عليها لخلل اصاب قواها العقلية كما تمسك الدفاع عن الطاعن الأول بمرضه بشلل نصفي يعجزه عن قيادة سيارته او مساهمته في الجرائم التي دين بها على النحو الوارد بأقوال المجنى عليها وقدم كافة المستندات والشهادات الطبية المؤيدة لهذا الدفاع بيد ان المحكمة اطرحته ولم تعن بتحقيقه بمعرفة المختص فيها وان الدفاع عن الطاعنين تولته هيئة دفاع واحدة دون افراد محام لكل منهم رغم تعارض مصالحهم وعول الحكم في ادانتهم على اقوال المجنى عليها رغم انها رواية وحيدة وان اقوال الطبيب ..... جاءت نقلاً عن رواية شقيقة المجنى عليها ..... والتي نقلها بدورها عنها دون ان يكون لهذه الاقوال سند من الاوراق أو وقائع ثابتة أو ماديات أو إصابات أو العثر على ما يفيد علاقة الطاعنين أو تخطيطهم للحادث ورغم استحالة تصوير المجنى عليها للواقعة كما ان ما حصله الحكم من اقوال المقدم ..... بشأن ما اكدته تحرياته قيام المتهمة الثانية باجهاض جميع محاولات زوجها المتهم الأول مع النساء لعلمها بسوء سلوكه ومفاجأة سكنهم الخاص بمنطقة ..... يتناقض مع ما انتهى اليه الحكم من ادانة المتهمة الثانية وقصر الحكم في استظهار القصد الجنائي في جريمة السرقة كما ان ما حصله الحكم من اقوال المقدم ..... بشأن ان المتهمة الثانية قامت وباقي المتهمين باختطاف المجنى عليها على نحو ما قررت به وان التحريات اكدت سابقة ارتكاب الطاعنين الأول والثانية لواقعة خطف مشابهة لا دليل عليه ولم يقل به الشاهد المذكور في تحقيقات النيابة كما خلت اقوال الطاعنة السابعة مما اورده الحكم بشأن ان الطاعنين جميعاً قد اقرروا في التحقيقات باجتماع حضرته المجنى عليها بمقر العمل بتاريخ الواقعة كما ان الطاعنة السابعة لم تصاحب المجنى عليها إلى حيث ارتكب الحادث وان ما اورده الحكم من ان الطاعنة السابعة قامت باحضار المجنى عليها لباقي المتهمين لا دليل عليه في الاوراق إذ ان الطاعنة السابعة على علاقة صداقة بالمجنى عليها ولم يستظهر الحكم علم تلك الطاعنة اليقيني او يورد الدليل عليه ودان الحكم الطاعنين رغم تقدمهم بأوراق ومستندات رسمية تثبت تواجدهم بمقار



عملهم في تاريخ الحادث ولم يرد على دفاعهم في هذا الشأن وخلا الحكم من بيان نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات التي دان الطاعنين من الأول حتى السادس بموجبها عن تهمة السرقة بالاكراه ولم يستظهر القصد الجنائي في جريمة الخطف وخلا من بيان العلاقة التي تؤكد وجود سلطة للطاعن الأول على المجنى عليها كما دان الطاعنين من الأول حتى السادس بجريمة السرقة بالاكراه دون ان يوضح الرابطة بين الاكراه الواقع على المجنى عليها من بعض الطاعنين وفعل الاختلاس الذي ارتكبه الطاعنين الخامس والسادس ولم يورد اقوال المجنى عليها بطريقة واقعية وخطأ في تحصيل اقوال شهود النفي طارحاً اقوالهم بأسباب غير سائغة كما دان الحكم الطاعن الأول بمقتضى المادتين ١/٢٦٧ ، ٣١٥ من قانون العقوبات رغم عدم انطباقهما لكونه لم يرتكب واقعتى هتك العرض والسرقة بالاكراه وقد اعمل الحكم في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده انه انزل على الطاعن الأول وباقي المحكوم عليهم عقوبة الجريمة الأشد دون ان يفصح عنها خاصة وان الحكم قد عاملهم بالرأفة بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات ودان الحكم رغم ان التهمة ملفقه له وان مفاد اقوال المجنى عليها بالتحقيقات انها صاحبتة وباقي الطاعنين برضاء واختيار كاملين وهو ما يؤكد تراخيها في الابلاغ وتناقضها في رواياتها المتعددة وعول على شهادة

الطبيب ..... رغم تناقضها مع رواية شقيقة المجنى عليها والتفت الحكم عن

دفاعه المتمثل في أمر عجزه الجنسي كما ان الحكم دان الطاعنين الأول والثانية مع ان النيابة لم تتمكن من تحديد تاريخ الواقعة واطراح الحكم دفاع الطاعنين الأول والثانية الخاص بعرض المجنى عليها على هيئة طبية لبيان سلامتها بدنياً وعقلياً بما لا يسوغ به اطراحه ودان الطاعن الأول رغم سابقة الخلاف بينه وبين المجنى عليها لمجازاته اياها ادارياً ورغم وجود علاقة بينها والطاعن الخامس كما ان المحكمة لم تستفسر من الطاعنين الخامس والسادس عما إذا كانا قد وكلا محامياً عنهما من عدمه إذ ان هيئة الدفاع كانت عن الطاعن الأول وحده ولم يثبت خلال المحاكمة وجود مدافع عنهما واعملت المحكمة في حقهما المادة ٢/٢٦٧ من قانون العقوبات مما ينبىء عن اختلال

فكرتها عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها ودانها الحكم على مجرد اقوال المجنى عليها وضابط مكتب الاداب رغم خلو الاوراق من أداة جهاز الفيديو أو الصور أو ما يفيد هتك العرض أو اقتياد المجنى عليها تحت التهديد رغم انه كان في مكتبها الا تركب السيارة هذا إلى ان المحامى المتدب من قبل النيابة العامة للدفاع عن الطاعنة السابعة لم يحضر اجراءات المحاكمة ولم تتدب المحكمة محامياً للدفاع عنها ودانها الحكم رغم ان التحريات لم تتهمها بشيء ولم يرد بأقوال المقدم ..... ان الطاعنة الثانية وباقي المتهمين قاموا بخطف المجنى عليها على نحو ما قررت به وان ما شهد به الضابط المذكور ينفي أى دور للمتهمة السابعة فى ارتكاب الجرائم ولم تقل هى بحضور المجنى عليها اجتماع بمقر العمل ولم تحضر ذلك الاجتماع واسند الحكم اليها انها احضرت المجنى عليها لباقي المحكوم عليهم رغم ان المجنى عليها هى التى حضرت اليها بمسكنها ولم يبين الحكم دورها فى ارتكاب جريمة الخطف وان ما استنتجه الحكم من دور لها فى ارتكاب الجريمة هو استنتاج غير سائغ ذلك ان المجنى عليها قابلت المتهمين بمفردها بعيداً عن مسكن الطاعنة السابعة ولم يكن بالمجنى عليها حاجة ان تقوم المتهمة السابعة بتسهيل هذا اللقاء المزعوم . وخلت الاوراق مما يفيد علم الطاعنة المذكورة بما انتواه باقى المتهمين وقد اعمل الحكم المادة ٢٦٧/٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى رغم انها خاصة بالاغتصاب مما ينبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى كما ان المحكمة لم تسمع المجنى عليها رغم حضورها بجلسة المحاكمة إذ ان تنازل الدفاع عن سماع الشهود لا يعتد به بالنسبة للشاهد الحاضر كما عول الحكم على اقوال الشاهدة ..... من انها تؤيد اقوال المجنى عليها رغم عدم تقرير تلك الشاهدة شيئاً بخصوص واقعة الخطف وتكذيبها للمجنى عليها بشأن ما قررته ان المتهمة ..... هى التى اخبرت اهلية المجنى عليها بمشاهدتها أحد الأشخاص مذبحاً مما يعيب الحكم .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المتهمين جميعاً ومعهم المجنى عليها يعملون بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة ..... وقد رواد المتهم

الأول ..... المجنى عليها ..... الا انها استعصمت بالفضيلة وفاتحت زوجة المتهم سالف الذكر وهي المتهمة الثانية ..... فيما يحاول المتهم الأول الوصول اليه ثم حاولت المجنى عليها جاهدة النقل من عملها إلى عمل آخر تتفادى مداومة مطاردة المتهم الأول لها فما كان من المتهمين الأول والثانية ان دعوها للاجتماع بمكتب المتهم الأول بعد انتهاء مواعيد العمل يوم ١٠/٦/١٩٩١ ومعها بعض من المتهمين لمحاولة اثناء المجنى عليها من الشكوى من تصرفات المتهم الأول معها مهددين اياها وبعد مغادرتها مقر العمل وبوصولها إلى منزلها اخبرها اهلها باتصال المتهمة الأخيرة ..... بها تليفونياً طالبه اياها لمرافقتها إلى المستشفى فتوجهت اليها المجنى عليها في مسكنها حوالى الساعة الخامسة مساء وفوجئت بها تفاتها في امر كل من المتهمين الأول والثانية طالبة منها عدم التوجه إلى المحافظ مقرررة انها لن تستطيع ان تطاولهما وطلبت منها تحرير طلب لنقلها من مديرية الشباب والرياضة وافهمتها بأن كل من المتهم الأول والثانية في طريقهما اليها للتفاهم فحررت طلب نقل واثّر ذلك سمعتا نغير سيارة فأطلت عليها المتهمة الأخيرة ..... ونزلت هي اى المجنى عليها لمقابلة المتهم الأول وزوجته حيث كان يجلس امام عجلة القيادة وبجواره زوجته وما ان بادرتهما بالحديث مقدمة طلب النقل فوجئت بسيارة المديرية يقودها المتهم الثالث ..... الذى نزل منها ومعه مرافقوه بالسيارة كل من المتهمين الخامس ..... والسادس ..... والرابع ..... واحاطوا بها وهددها المتهم الثالث بوضع نصل مطواه فى ظهرها واجبروها على دخول السيارة معهم وانطلقت السيارة الأولى قيادة المتهم الأول ومعه المتهمة الثانية ويحيط بها باقى المتهمين وإذا حاولت الاستفسار عن وجهتهم قاموا بالاعتداء عليها بالضرب واقتادوها بعد ذلك إلى مسكن المتهم الأول وزوجته وادخلها باقى المتهمين عنوة داخل المسكن وإذا اعطت المتهمة الثانية اشارة لباقى المتهمين قام المتهم الثالث بسحب المجنى عليها من شعرها إلى داخل حجرة حاملاً جهاز تسجيل ومعه المتهم الرابع حاملاً آلة تصوير ثم احضر



المتهم الثالث خرطوم مياه وضربها به وخلع عنها رداءها ومزق لها القميص الذى ترتديه اسفل الرداء وابقوها بسروالها فقط واخذ باقى المتهمين يتطلعون اليها وقام المتهم الرابع بتصويرها عارية ثم دفعها المتهم الثالث الى سرير بالحجرة ورفع ساقها وقام المتهم الرابع بتصويرها معه بعد ان كان قد خلع ملابسه فيما عدا سرواله الداخلى وقد طلبت المتهمة الثانية من المتهم السادس ان يحضر لها سروال المجنى عليها الداخلى فأخلعه اياها ومعه حفاض حيث كانت فى فترة حيضها واعاد المتهم الرابع تصويرها عارية تماماً واثّر ذلك ناولها المتهم السادس رداءها فلبسته وهى تعاني من اعياء شديد وهددوها بالفضيحة إذا ما تفوهت قبلهم بما يسؤهم وامعانا فى ارهابها واذلالها قاموا بالاستيلاء على قطعة ذهبية تتحلّى بها ومبلغ من المال كان فى حقيبة يدها ثم اعادوها بالسيارة حيث تقطن المتهمة الأخيرة التى صحبتها هى والمتهمة الثانية بسيارتهما إلى منزلها وهى لا تقوى على السير وطلبت منها المتهمة الأخيرة ان تزعم إلى اهلها ان اعياءها البادى عليها راجع إلى مشاهدتها جثة ذبيح آدمى ذبح بالمستشفى وقد اقام الحكم الدليل على صحة الواقعة بالتصوير المتقدم واسنادها إلى الطاعنين من اقوال المجنى عليها والطبيب ..... واقوال وتحريات المقدم ..... وشقيقة المجنى عليها ..... وجاراتها ..... أم المجنى عليها وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون ويكون منعى الطاعنين على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر انه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا انه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع بيان العلة وكان الحكم

المطعون فيه قد عرض لما اثاره المدافع عن الطاعن الأول من عدم قيام الطاعن الأول بقيادة السيارة لمرضه وسبق اجراء جراحة له تخلف عنها شلل نصفي وعجز جنسي كامل واطرحه في قوله « وحيث إنه عما قدم من صور فضلاً عن انها ليست لاصول في الاوراق فإن المحكمة لا تعول على ما قدم ككشف حضور وانصراف ولا تطمئن إلى ما قدم من صور على فرض مطابقة ما قدم من صور لاصولها كما لا دلالة لقرار صادر من المتهم الأول بمجازاة المجنى عليها لانقطاعها على العمل ولا يقبل دليل اصطنعه المتهم لنفسه خاصة وان المتهمين جميعاً قد أقروا في التحقيقات باجتماع حضرته المجنى عليها بمقر العمل بتاريخ الواقعة كذلك صدور قرار من رئيس الوزراء بعلاج المتهم الأول على نفقة الدولة لا يفيد بذاته ما يقرره الدفاع عنه من معاناته من عجز جنسي كامل أو عدم قدرته على قيادة السيارة ». فإن ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم كافياً وسائغاً ويستقيم به اطراح دفاع الطاعن الأول بشأن عجزه عن قيادة السيارة مادام انه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان إذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية في حق الطاعن المذكور فضلاً على ان هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجرائم التي دين الطاعنون بها ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه اثاره الشبهه في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة وتعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة باجابته سيما وان الثابت من أوراق الدعوى ان المجنى عليها قد خطفت في السيارة الأخرى التي كان بها بقية الطاعنين كما ان الثابت من المفردات ان ما قدمه الطاعن المذكور من مستندات لا يفيد بذاته قدرته على قيادة السيارة . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك في مدى ما اطمأنت اليه المحكمة من أدلة الثبوت وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين لم يثيروا بها شيئاً عن عدم قدرة المجنى عليها على التمييز وكان ما أورده الحكم المطعون فيه عن تقدم المدافع عن الطاعن الأول بمذكرة للنياحة العامة يطلب فيها اجراء تحريات عن المجنى عليها بمعرفة

ادارة البحث الجنائي وليس قسم الادارة وعرض المجنى عليها على هيئة طبية لبيان مدى سلامتها بدنياً وعقلياً لا يضحى بذاته ان ذلك يعد انه قد طلب إلى المحكمة اتخاذ اجراء في هذا الخصوص فإن ما اثاره الطاعنون في شأن عدم قدرة الشاهدة على التمييز واداء الشهادة لا ينصرف الا لمجرد التشكيك في الدليل المستمد من اقوال المجنى عليها توصلأ إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد من الحكم بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها هذا فضلاً عن ان الطاعنين لم يذكروا بأسباب طعنهم ان عدم قدرة المجنى عليها على التمييز راجع إلى مرض معين وإنما ارجعوا ذلك إلى مجافاة رواية المجنى عليها للمنطق والمعقول وقصدوا لذلك معنى لم تساورهم فيه المحكمة ومن ثم ينحل منعاهم في هذا الشأن الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق فانه لا يجدى الطاعنين ما يثرونه بدعوى الخطأ في الاسناد - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما حصله من اقوال المقدم ..... من قيام الطاعنة الثانية وباقي الطاعنين بخطف المجنى عليها على نحو ما قررت به وان تحرياته اكدت سابقة ارتكاب الطاعنين الأول والثانية لواقعة خطف مشابيه في حين ان اقوال هذا الشاهد نخلت من تلك الوقائع كما ان ما حصله الحكم بشأن قيام الطاعن السادس بخلع سروال المجنى عليها لم يرد ذكره على لسان احد من الشهود فضلاً عن أن ما حصله الحكم بشأن ان الطاعنين جميعاً قد اقرروا بالتحقيقات باجتماع حضرته المجنى عليها بمقر العمل بتاريخ الواقعة لم يرد ذكره بأقوال الطاعنة السابعة - مادام ان ما أورده الحكم من ذلك لم يكن جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ولا أثر له في منطق الحكم واستدلالة هذا فضلاً عن انه يبين من المفردات ان ما حصله الحكم من أقوال المقدم ..... له صداه في الأوراق وان أقوال الشهود متفقة في جملتها مع ما حصله الحكم منها ومن ثم



تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية واذ كان القاضى الجنائى حراً فى ان يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أو غيره ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما انه يستتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به وكان الحكم المطعون فيه قد دلت بالاسباب السائغة التى أوردها على اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجرائم التى دينوا بها فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ذلك بأنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاتفاق بأدلة محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك ان تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملاحظات مادام فى تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ويكون معنى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على انه « يعد فاعلاً للجريمة » « أولاً » من يرتكبها وحده أو مع غيره « ثانياً » من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة افعال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونه لها » والبين من نص هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالة من الاعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندى ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته أو يسهم مع غيره فى ارتكابها فإذا اسهم فاما يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما ان يأتى عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذ كانت الجريمة تتركب من جملة افعال سواء يجب تطبيقها أو طبقاً لخطه تنفيذها وحيث يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو اكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب ان تتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده

ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة الاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى ان يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره مسرحها حد الشروع وكان القصد امراً باطنياً يضره الجانى وتدل عليه بطريقة مباشرة أو غيره مباشرة الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه ولما كانت نية تدخل الطاعنين الأول والثانية والثالث والرابع والخامس والسادس فى اقتراف جريمة خطف المجنى عليها بالتحويل والاكره وهتك عرضها بالقوة تستفاد من نوع الصلة والمعنية بينهم فى الزمان والمكان وصدورهم فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها بالاضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم فى استظهاره حسبما تقدم فإن ما يثيره الطاعنون فى شأن عدم تحديد الحكم لدور كل منهم يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان من المقرر فى القانون ان الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة التى اتفق الجناه على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون الأول والثانية والثالث والرابع من اقتصار المسئولية على النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديداً فى القانون أما القول بأن ظروف ارتكاب جريمة السرقة بالاكره التى قارفها الطاعنان الخامس والسادس وحدهما لم تكن لتهىء امكان توقع ارتكابها فمردود بأن معيار الاحتمال هو أمر موضوعى متعلق بالوقائع لتفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون وإذا كان الحكم قد استخلص فى منطق سائغ ان جنابة السرقة بالاكره كانت نتيجة محتملة لجنايتى خطف المجنى عليها بالتحويل والاكره وهتك عرضها بالقوة اللتين كانتا مقصودتين بالاتفاق وساهم المتهمون فى

ارتكابها ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعنين من الأول حتى السادس بجناية السرقة بالاكراه على اعتبار انها نتيجة محتملة لجريمتي الخطف بالتحيل والاكراه وهتك العرض بالقوه . لما كان ذلك وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم لدى الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين من الأول حتى السادس وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية السرقة باكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعنون وكذا الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام استخلصها بما يتتجها فان ما يجادل به الطاعنون في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً . وكان من المقرر أن الباعث على الجرائم ليس ركناً فيها ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على النطق أو اغفاله جملة ويضحى النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله فضلاً عن انه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين من الأول حتى السادس جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة لهم فيما يثرونه بشأن جريمة السرقة بالاكراه سواء من حيث الاشتراك أو الطعن في أقوال الشهود مادامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والاكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الدعوى لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه انتهى إلى ان الطاعنين ارتكبوا معاً أفعال الخطف بالتحيل والاكراه وهتك عرض المجنى عليها بالقوة والسرقة بالاكراه واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه



الجرائم وكان القضاء بادانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة أى من المحكوم عليهم الآخرين وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب الحكم فى خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعنين ذلك بأن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم ان يديه من أوجه الدفاع مادام لم ييده فعلاً ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن من قالة الاخلال بحقوقهم فى الدفاع يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس .بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التى اثبتتها كما انه ليس بلازم ان يحدد الحكم الافعال التى اتاها كل مساهم على حدة مادام قد اثبت فى حق الطاعنين اتفاقهم على خطف المجنى عليها واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى إلى ذلك فإن هذا يكفى لتضامن الطاعنين فى المسؤولية باعتبارهم فاعلين أصليين . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصاً سائناً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها صداها وأصلها الثابت فى الأوراق وإذا كانت الصورة التى استخلاصها المحكمة من أقوال المجنى عليها وسائر الأدلة التى أوردتها لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعنين على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الادلة واستخلاص ما تودى اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائناً كما هو الحال فى واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم

والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بادانة الطاعنين استناداً إلى أقوال شهود الاثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة ان تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه وتعول على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها دون ان تبين العلة فى ذلك وان تأخر المجنى عليها فى الابلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادتها وانها كانت على بينة بالظروف التي احاطت بها ذلك ان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكان الدفع بتلفيق التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية فإن ما يثيره الطاعنون بشأن أقوال المجنى عليها وتأخرها فى الابلاغ عن الحادث وتلفيق التهمة لا يعدو كل ذلك ان يكون جدلاً موضوعياً فى العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الادلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها المحكمة مع باقى الادلة القائمة فى الدعوى وكان الحكم قد أورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة الطاعنين للجرائم المسندة اليهم مطرحاً دفاعهم من انهم كانوا متواجدين فى مقر عملهم فى تاريخ الحادث وعلى ما سلف بيانه فإن ما يثيرونه فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى استنباط المحكمة لمعتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه ان يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شىء فيه باقياً

يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة للواقعة وحاصلها ان الطاعنين تحايلوا على المجنى عليها واصطحبوها في سيارة كرها عنها إلى مسكن الطاعن الأول بمنطقة ..... وادخلوها فيه كرها عنها ونزعوا عنها ملابسها والتقطوا لها عدة صور وهي عارية في اوضاع جنسية ثم استولوا على متعلقاتها من حلى ذهبية ونقود ثم ساق الحكم ادلة الثبوت التي استمد منها عقيدته دون تناقض على النحو المبين بمدوناته فإن ما يثيره الطاعنون من الأول حتى السادس من دعوى التناقض في التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص بالادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منازعة الطاعنين في القوة التدليلية لشهادة المجنى عليها وباقي الشهود على النحو الذي ذهبوا اليه في طعنهم لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه إلى صحة ما ادلى به الطبيب ..... فإن ما يثيره الطاعنون من استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت جريمة خطف الانثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والاكره المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بابعاد هذه الانثى عن المكان الذي خطفت فيه اياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو ادبية من شأنها سلب ارادتها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت



الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والاكره والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً فان ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان كل من المجنى عليها والطاعنين يعملون بمديرية الشباب والرياضة بمنطقة ..... فهم مشمولون بسلطة رب عمل واحد ومن ثم فإنه ينطبق على المتهمين الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ويكون معنى الطاعنين فى هذا الخصوص على غير اساس هذا فضلاً عن ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض مادامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والاكره وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ذلك وكانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد اطرحت أقوال شهود النفى بأسباب سائغة فإن ما يثيره الطاعنون من خطأ فى تحصيل أقوالهم بفرض صحته - لا يعيبه مادام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى هذه الأقوال ولم يكن لهذا الخطأ أثر فى عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت اليها ومن ثم فان معنى الطاعنين على الحكم فى هذا المقام يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ولئن كان الأصل المقرر فى المادة ٢٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكناً إلا انه يصح لها ان تقرر تلاوة أقوال الشهود إذا تعذر سماع شهادتهم أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى ان يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه مما يدل عليه وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافعين عن الطاعنين وكذلك النيابة العام لم يتمسكوا بسماع

شهود الاثبات وطلبوا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتهم ولا تكون قد اخطأت في الاجراءات ولا اخلت بحق الدفاع ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ في رقم مادة العقاب المنطبقة على الواقعة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت الواقعة على الصورة التي اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل الجنايات المعاقب عليها بالمواد ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٩٠ ، ٣١٤ من قانون العقوبات فإن خطأ الحكم في ذكر المادة ٣١٤ بأنها المادة ٣١٥ من قانون العقوبات لا يعيبه مادام ان العقوبة التي انزلها على الطاعنين تدخل في نطاق عقوبة هذه المادة ويكون منعى الطاعن الأول في هذا الخصوص على غير أساس هذا فضلاً عن ان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي الخطف بالتحيل والاكراه عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم التي قارفها الطاعنون والمستوجبة لعقابهم قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل في حقهم حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقضى عليهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ولا ينال من سلامته اغفال تعيين الجريمة الأشد ويكون منعى الطاعن الأول في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائي في هذه الجريمة وكان تقدير توافر ركن التحيل والاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحامين الذين ترافعوا في الدعوى قد

تناولوا أوجه الدفاع التي عنت لهم عن الطاعنين وطلبوا في ختام مرافعتهم القضاء ببراءتهم فإنهم يكونون قد حضروا عنهم جميعاً ولا تثريب من بعد ان اسقط من محضر الجلسة اثبات ذلك بما يضحى ما يشير الطاعنان الخامس والسادس في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عبد اللطيف على أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عمار ابراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف وبهيج حسن القصبجي نواب رئيس  
المحكمة ومحمد إسماعيل موسى.

( ٨٩ )

### الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ القضائية

(١) قتل خطأ . خطأ . مسئولية جنائية .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي .

(٢) قتل خطأ . جريمة « اركانها » . خطأ . مسئولية جنائية . محكمة الموضوع

« سلطتها في تقدير توافر الخطأ » .

السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تجاوز الحد

الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .

تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أولاً تعد .

موضوعي .

(٣) دعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة » . تقادم « الاجراءات القاطعة

للتقادم » . اشكال في التنفيذ .

اجراءات المحاكمة من الاجراءات التي تقطع مدة التقادم . المادة ١٧ أ ج .

الاشكال في التنفيذ من الاجراءات القاطعة للتقادم .

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل

الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام تقديرها سائغاً

مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

٢ - إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وإن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أولاً تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٣ - لما كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد جرى نصها بعموم لفظه على أن اجراءات المحاكمة من الاجراءات التي تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية وكان الاشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الاجراءات ، وكان الثابت - على ماتقدم - أنه لم تمض بين أى إجراء وآخر من الاجراءات المذكورة المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما لم تمض هذه المدة بين آخر إجراء فيها وبين تاريخ صدور حكم هذه المحكمة في موضوع الدعوى ، ومن ثم فإنه لا محل للقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: تسبب خطأ في موت كل من ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ورعونه ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر مما تسبب في انقلابها واصابة المجنى عليهما بالاصابات الميئة بالتقريرين الطبيين والتي أودت بحياتهما . ثانياً: تسبب خطأ في اصابة كل ..... و ..... و ..... و ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر مما

أدى إلى انقلابها واصابة المجنى عليهم بالاصابات المينة بالتقارير الطبية المرفقة . ثالثاً :  
 قاد سيارة بغير رخصة تسيير . رابعاً : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص  
 وأرواحهم للخطر . خامساً : قبل بسيارته ركاباً في غير الأماكن المخصصة وطلبت  
 عقابه بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٤ ، ٣/٧٥ ،  
 ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ومحكمة جناح مركز  
 المحلة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وبتغريمه مائتي  
 جنية عن التهمة الأولى والثانية والرابعة وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ وبتغريمه  
 خمسين جنيهاً عن التهمة الثالثة وجنيهاً واحداً عن التهمة الخامسة استأنف ومحكمة  
 طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي  
 الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن  
 التهم الأولى والثانية والرابعة وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك فطعن المحكوم  
 عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة  
 ٥٨ ق ) وهذه المحكمة قضت في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٩ بقبول الطعن شكلاً  
 وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية  
 للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى ومحكمة الاعادة - بهيئة استئنافية أخرى -  
 قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى  
 الاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهم الأولى والثانية والرابعة والتأيد  
 فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ..... الخ .



## المحكمة

ومن حيث إن هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن النيابة العامة اتهمت ..... لأنه فى يوم ..... بدائرة مركز المحلة الكبرى محافظة الغربية أولاً : تسبب خطأ فى موت ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه ورعونته ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر مما تسبب فى انقلابها واصابة المجنى عليهما بالاصابات الميئة بالتقريرين الطبيين التى اودت بحياتهما ثانياً : تسبب خطأ فى اصابة كل من ..... و ..... و ..... و ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر مما أدى إلى انقلابها واصابة المجنى عليهم بالاصابات الميئة بالتقارير الطبية . ثالثاً : قاد سيارة بدون رخصة تسيير . رابعاً : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . خامساً : قبل بسيارته ركاباً فى غير الأماكن المخصصة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٤ ، ٣/٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وحيث تخلص واقعة الدعوى حسبما يبين من مطالعة أوراقها فى أنه فى يوم ١٩٨٣/٩/٢٨ أبلغ ..... بانقلاب سيارة بطريق دمر والمحلة نتج عنه وفاة اثنين واصابة عدد من ركابها . وبسؤاله قرر أنه كان يستقل السيارة بجوار قائدتها ومعهما راكبان آخران ، وكان باقى الركاب - وهم أكثر من خمسة عشر راكباً -

وبسؤال ..... و ..... و ..... و .....

وبسؤال المتهم قرر أنه كان يقود السيارة بسرعة عادية ، وفي منحني الطريق فوجيء بدابة حاول تفاديها ولكن عجلة القيادة اختلت في يده فانقلبت السيارة ، ولم يقدم رخصة تسيير السيارة لمحرر المحضر .

ومن حيث إنه بان من الكشف الطبى على جثة ..... و .....  
أن الأولى مصابة بكدمات بالرأس والصدر والظهر والحوض والساق اليمنى  
وسحجات باليد اليسرى واشتباه كسر بقاع الجمجمة ، والوفاة نتيجة نزيف دموى  
بالمخ وصدمة عصبية شديدة وهبوط حاد بالقلب والدورة الدموية ، والثانى بكدمات  
بالوجه والأذنين والرقبة وسحجات بالرقبة والصدر والظهر واليد والقدم اليسرى  
واشتباه كسر فى الجمجمة ، والوفاة نتيجة نزيف بالمخ وصدمة عصبية شديدة وهبوط  
حاد بالقلب والدورة الدموية ، كما بان من الكشف الطبى إصابة .....  
باشتباه كسر بالضلع اليمنى ، و ..... بجرح قطعى ورضوض بالوجه ،  
و ..... بجرح تهتكى بالحاجب وسحجات باليد ، و .....  
و ..... و ..... و ..... و .....  
و ..... و ..... باشتباه مابعد الارتجاج ، و ..... بكدمة  
دموية أسفل العين وجرح سطحي بالساق .

ومن حيث إن المتهم مثل بالجلسة ودفع المحامي الحاضر معه بانتفاء الخطأ لأن سبب الحادث فجائي هو ظهور حيوان أمام السيارة، وبانقضاء الدعوى الجنائية

بالتقدم لأن آخر اجراء اتخذ فيها هو حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٤ والمقضى بطلانه .

ومن حيث إن المحكمة تطمئن إلى ما قرره ..... من تصوير للواقعة قوامه أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة كبيرة لم يخفضها في منحني بالطريق مما أدى إلى انقلاب السيارة ونتج عن ذلك وفاة واصابة المجنى عليهم يؤكد ذلك أن من سئلوا من المجنى عليهم التقت أقوالهم على سرعة السيارة ابان الحادث ، وتطرح المحكمة قالة المتهم بأن سبب الحادث ظهور دابه أمامه فجأة إذ هو قول مرسل بغير دليل لا تطمئن المحكمة له وخاصة وإن أحداً لم يؤيده فيه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وإن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وإن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أولاً تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من ماديات الدعوى ان المتهم قاد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر وكان يتعين عليه تهدئة سرعة السيارة عند المنعطف الذي وقع به الحادث إلى الحد الذي يضمن معه الأمان أما وقد استمر في السرعة الزائدة رغم ذلك فهذا هو الخطأ بعينه وكان الثابت مما سلف بيانه أن خطأ المتهم متصل بالحادث اتصال السبب بالمسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ومن ثم تتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي وقع ، فضلاً عن قيادته السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وقبوله ركاباً في غير الأماكن المخصصة لذلك ، وقاد السيارة بدون رخصة تسيير حسبما هو ثابت بمحضر الضبط الذي تطمئن اليه المحكمة في هذا الخصوص .



ومن حيث إنه عن الدفع بتقادم الدعوى الجنائية ، فإنه لما كان الثابت من المفردات أن الجريمة ارتكبت يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، وأنه فى يوم ٣٠ من يونية سنة ١٨٨٥ نظر استشكال المتهم فى تنفيذ الحكم الصادر عليه وقضى فى الجلسة ذاتها بوقف التنفيذ ، وفى يوم ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٨ انعقدت غرفة المشورة بمحكمة النقض وقررت نظر طعن المتهم بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٩ ، وفى تلك الجلسة قضى بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، وفى ١١ من مارس سنة ١٩٩٠ نظر اشكال المتهم فى التنفيذ وقضى فيه بوقف التنفيذ ، وبجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٩٣ نظرت محكمة النقض طعن المتهم وقضت بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، وكانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد جرى نصها بعموم لفظه على أن اجراءات المحاكمة من الاجراءات التى تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية وكان الاشكال فى التنفيذ هو من قبيل هذه الاجراءات ، وكان الثابت - على ماتقدم - أنه لم تمض بين أى إجراء وآخر من الاجراءات المذكورة المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما لم تمض هذه المدة بين آخر إجراء فيها وبين تاريخ صدور حكم هذه المحكمة فى موضوع الدعوى ، ومن ثم فإنه لا محل للقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

ومن حيث إنه لما كان ماتقدم فإن المحكمة تقضى بادانة المتهم عملاً بمواد الاتهام وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد بالنسبة للتهمة الأولى والثانية والرابعة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات باعتبار أن هذه الجرائم انتظمتها خطة جنائية واحدة وقد ارتكبت لغرض واحد ، مع الزامه المصارييف الجنائية .

## جلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة وإبراهيم الهنيدى .

( ٩٠ )

### الطعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . دفع « الدفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات » . مواد مخدرة . استدالات . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير جدية التحريات » . نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » . تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

عدم بيان سن الطاعن ومهنته واسم الشخص مالك السيارة المضبوطة فيها المخدر ومكان تخزين المخدرات التى ضبطت والافصح عن مصدر التحريات فى محضر الاستدالات . غير قادح فى جدية التحريات .

(٢) تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . مواد مخدرة . حكم « تسببه تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن . مالا يقبل منها » . دفع « الدفع بطلان اذن التفتيش » .

اثبات الحكم صدور اذن التفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز ويحرز مواد مخدرة . مفهومه صدوره لضبط جريمة تقع وقوعها بالفعل لا لضبط جريمة مستقبله .

(٣) مأمورو الضبط القضائى « اختصاصهم » . استدالات . دفع « الدفع بان الجريمة تحريضية » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

كل اجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائى ومروؤسيهم بالتحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها صحيح ولو اتخذت التخفى وانتحال الصفات .

مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بان الجريمة تحريضية .

(٤) تفتيش « اذن التفتيش . تنفيذه » . دفع « الدفع بطلان التفتيش » .  
دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل  
منها » .

حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها .  
وجود السيارة في حيازة الطاعن وتحت سيطرته قبيل الضبط . يجعل له صفة أصلية عليها  
ويضحى تفتيشها سليماً في القانون .

(٥) حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . دفع « الدفع بشيوع التهمة » .  
مثال لتسبب سائق للرد على دفاع الطاعن بعدم سيطرته على السيارة المضبوطة بها المخدر  
وقت الضبط .

(٦) البات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .  
نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . مواد مخدرة .  
تقصي العلم بحقيقة المخدر . موضوعي . المجادلة في ذلك امام النقض . غير جائزه .

(٧) البات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » .  
عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنانها إلى  
الأدلة التي عولت عليها . مفاده : اطراحها الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ  
بها .

(٨) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . البات « خبره » . مواد  
مخدرة . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي ارسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي  
انتهى إليها . مجادلتها في ذلك . غير جائز .

مثال لتسبب سائق للرد على مآثره الطاعن في شأن الخلاف في وزن المخدر بين ماورد في  
محضر الضبط وتحقيقات النيابة .



(٩) دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

النمى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . ولم تر هى حاجة لاجرائه . غير جائز .  
مثال .

(١٠) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . البات «شهود» . مواد مخدرة . قصد جنائى . حكم «مالا يعيه فى نطاق التدليل» «تسببه . تسبب غير معيب» . استدلالات .

اطمئنان محكمة الموضوع لتحريات وأقوال الضابط كمسوخ لاصدار الاذن بالتفتيش دون أن ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان باحد القصود الخاصة . لا تناقض .  
مثال لتسبب سائق للتدليل على عدم اقتناع المحكمة بتوافر قصد الاتجار فى المخدر لدى الطاعن .

(١١) نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

ورود النمى على جريمة لم تكن معروضة على المحكمة ولم تفصل فيها . لا يقبل .

(١٢) ارتباط . سلاح . مواد مخدرة . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

اثارة الدفع بالارتباط لأول مرة أمام النقض . لا يقبل . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت

الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات رداً سائغاً وكافياً، وكان عدم بيان سن الطاعن، مادام لا يدعى أنه حدث، ومهنته واسم الشخص الذى تبين فيما بعد أنه يمتلك السيارة التى ضبط فيها الطاعن والمخدر، ومكان تخزين المخدرات التى ضبطت وعدم الافصاح عن مصدر التحريات فى محضر الاستدلالات - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

٢ - لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله واطرحه فى قوله « .. وعن الدفع بطلان الاذن لصدوره عن جريمة مستقبله فهو مردود عليه أيضاً بما اثبتته العقيد / ..... بمحضر التحريات وما شهد به من أن المتهم كان مستمراً فى حيازته واحرازه للمواد المخدرة وأنه يحضرها من الاسماعيلية إلى القاهرة بالسيارة المشار اليها بالمحضر، وأن مراقبته للمتهم قد أكدت ذلك الاستمرار على نحو يتبين معه أن جريمة احراز وحيازة المتهم للمخدر قد وقعت بالفعل وتقع بصفة دائمة ومستمرة، ولما تحقق من ذلك استصدار اذن من النيابة العامة بالضبط والتفتيش ومن ثم فإن صدور الاذن فى هذه الحالة يعتبر قد صدر صحيحاً وفق القانون لأنه انما صدر بضبط جريمة وقعت وتقع من المتهم بصفة مستمرة الأمر الذى يضحى معه هذا الدفع ظاهر الفساد ولا يستقيم وصحيح القانون متعين الاطراح » وكان ما أورده الحكم فيما سلف كافياً وسائغاً للقول بأن الاذن صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبله، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير سند من القانون .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن من أن الجريمة تحريضية وأطرحه بقوله « ..... انه عن القول بأن الواقعة جريمة تحريضية يبطل معها الدليل المستمد منها، فهو قول مردود عليه بأن الجريمة التحريضية هى التى يكون ذهن المتهم خالياً منها ويكون هو بريئاً من التفكير فيها ثم يحرضه عليها مأمور الضبط القضائى

بأن يدفعه دفعاً إلى ارتكابها وتتأثر ارادته بهذا التحريض فيقوم باقترافها كنتيجة مباشرة لهذا التحريض وحده، أما إذا كانت الجريمة ثمرة تفكير المتهم وحده ونتاجاً لارادته الحرة، وإنما يقتصر دوره على تسهيل الاجراءات المؤدية إلى وقوعها بعد أن كانت قد اختمرت في نفس المتهم إثمًا وتمت بارادته فعلاً فإنها لا تكون جريمة تحريضية، لما كان ذلك، وكان الثابت من وقائع الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة والأدلة التي اطمأنت إليها أن الجريمة وقعت من جانب المتهم وحده فلم يحرضه مأمور الضبط القضائي عليها ولم يؤثر على ارادته لا قترافها وإنما اقتصر دوره على متابعة المرشد السرى الذى كان يبلغه باتفاقه مع المتهم وبأن الأخير قد احضر المخدر وحدد له موعداً ومكاناً لمقابلته واتجه الضابط بعد ذلك لضبط المتهم فى المكان والزمان اللذين أبلغه بهما مرشده السرى فإن الجريمة لا تكون جريمة تحريضية بحال، ومن ثم فإن هذا الدفع يضحى عاطل الأساس وعلى غير ركاز من القانون خليقاً بالالتفات عنه، وكان هذا الرد من الحكم كافياً وسائغاً لاطراح دفاع الطاعن الذى اثاره فى هذا الخصوص، لما هو مقرر من أنه لا تثريب على مأمورو الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم، فمسايرة رجال الضبط للجناء بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجناء مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة.

٤ - من المقرر أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها وقد اثبت الحكم أن السيارة كانت فى حيازة الطاعن وانه كان يقودها قبيل ضبط المخدر فى حقيبتها بعد وقوفه بها مباشرة، ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هى حيازته لها وفى أن يوجه اليه الاذن فى شأن تفتيشها، وبهذا يكون الاذن قد صدر سليماً من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح مما يجعل ما اسفر عنه التفتيش دليلاً يصح الاستناد اليه فى الادانة، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد.



٥ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بعدم سيطرته على السيارة ورد عليه في قوله « إن ما اثاره الدفاع عن المتهم من عدم سيطرته الكاملة على السيارة محل الضبط لاستعمال غيره لها فانه مردود بأن مالك السيارة قطع لدى مناقشته بجلسة المحاكمة أنه ناظر حقيقة السيارة منذ اسبوع سابق على الضبط وكانت خالية وأن احداً لم يستعملها هذه الفترة وحتى اقترضها منه المتهم يوم الضبط وذلك فإن المتهم كان له السيطرة والسلطة الكاملة على السيارة منذ تسلمها من مالكيها وحتى تم ضبطه اثناء قيادته لها محتفظاً بمفتاحها معه » وكان هذا الرد كافياً وسائغاً في الرد على دفاع الطاعن - فإن منعه في هذا الشأن لا يكون سديداً .

٦ - تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملايساتها علم الطاعن بحقيقة المخدر المضبوط - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٧ - من المقرر أنه لا على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ولم تورده أو ترد عليه إذ انه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتبعه والرد عليه ، واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن في شأن الخلاف في وزن المخدر وأطرحة بقوله « .... ما اثاره الدفاع عن شبهة العبث بالحرز الذي وضع فيه كمية المخدر المضبوط بعد أخذ عينات منها تصل إلى ٩٤ جراماً فإنه لا يقوم على سند صحيح من الأوراق والقانون وآية ذلك أن السيد وكيل النيابة المحقق قام بتحريز المخدر المضبوط بعد أخذ العينات التي ارسلها لمصلحة الطب الشرعي بأن وضعها داخل جوال بلاستيك وجمع عليه بالجمع الأحمر بخاتم ..... وكيل النيابة

بجلسة التحقيق يوم ١٩٩١/٧/٥ ولم يشأ وزنها اكتفاء بالوزن السابق وقدره ٢٧٢٥٠ كجم وبتاريخ ١٩٩١/٨/٤ أثبت السيد وكيل النيابة المحقق ان الادارة العامة لمكافحة المخدرات اعادت الحرز لوضعه داخل صندوق خشبي ولفه بالخيش وليس بالبلاستيك ، وبعد ان تحقق السيد وكيل النيابة من سلامة اختام الحرز عنه عرضه عليه أعاد تحريره بأن وضعه داخل صندوق من الخشب ولفه بالخيش ثم جمع عليه بالجمع الأحمر بالخاتم السابق وقام بوزن الحرز قائماً بميزان غير حساس فبلغ وزنه ٣٥ كيلو جراماً والواضح من ذلك أن زيادة الوزن إنما ترجع إلى وضع المضبوطات داخل صندوق خشبي وهو ما يمثل الفرق بين الوزن بغير الصندوق كما حدث ابان التحريز الأول والوزن بالصندوق الخشبي بعد اعادة التحريز ، ومفاد جماع ماتقدم أن التحريز تم بمعرفة المحقق في حضور المتهم واثبت عليه أولاً الوزن الصافي ولما اعيد تحريره بمعرفة ذات المحقق وضع داخل صندوق خشبي وزن قائماً فارتفع الوزن من ٢٧١٥ كجم صافياً إلى ٣٥ كيلو جراماً قائماً والمحكمة تطمئن تماماً إلى سلامة التحريز وأن فرق الوزن كما سلف القول يمثل وزن الصندوق الخشبي الذي حرزت به المخدرات المضبوطة في المرة الأخيرة وبالتالي فإنه لا عبره بأي دفع يتصل بالحرز المضبوط طالما أن المحكمة تطمئن تماماً إلى أن ماضبط مع المتهم هو ماتم تحريره وجمع عليه بخاتم وكيل النيابة ومن ثم فإن المحكمة لا ترى أى عوار حقيقى فى اجراءات التحريز ولا تقوم شبهه فى نفس المحكمة على أنه يوجد اختلاف بين المضبوط مع المتهم وما تم تحريره بالفعل ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى اليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً فى الرد على ما ينهاه الطاعن فى هذا الخصوص والذي لا يعدو فى حقيقته ان يكون جدلاً موضوعياً فى مسألة واقعية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على

ما ينتجها .

٩ - لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق ما ، حول المدة التي ظل فيها مقيد الحرية لدى ضبطه مشتبهاً فيه ، أو بشأن الخلاف في وزن الحرز فإنه لا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاجرائه .

١٠ - من المقرر أنه ليس هناك ما يمنع المحكمة - محكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط مايسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدر للمتهم ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون ان يعد ذلك تناقضاً في حكمها ، وكان الحكم قد أورد ما قصد اليه من اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار في قوله « وحيث إنه عن قصد المتهم من حيازة المخدر المضبوط فإن الأوراق قد خلت من دليل يقنع المحكمة بتوافر قصد الاتجار كما ذهبت إلى ذلك النيابة العامة ذلك أن التحقيقات لم تكشف عن توافر هذا القصد أو اى قصد آخر ومن ثم ترى المحكمة أخذ المتهم بالقصد المجرد ولا يقدر في ذلك ما أسفرت عنه التحريات في هذا الشأن فهي مجرد قرينة لم تتأكد بدليل كاف في هذا الخصوص ، فضلاً عن أن ضخامة الكمية المضبوطة لا تعتبر بذاتها دليلاً على توافر قصد الاتجار خاصة وأن المتهم لم يضبط معه أدوات مما يستعملها التجار عادة كما لم يضبط وهو يبيع أو يتجر في المخدر المضبوط وتخلص المحكمة من كل ذلك إلى أخذ المتهم بالقصد المجرد . وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم ، يحمل ما قصد إليه وينفى التناقض في أسبابه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

١١ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن اطمئنان المحكمة إلى ضبط السلاح الناري والذخيرة مع الطاعن ينصب على جريمة لم تكن معروضة على المحكمة ولم تفصل فيها - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون وراداً على غير محل .

١٢ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها شيئاً



من وجوب اعمال احكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوجود ارتباط بين جناية المخدرات التى تنظرها المحكمة - موضوع الطعن المائل وجناية احرار السلاح النارى والذخائر بغير ترخيص فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى لا يصح أن يطالب محكمة النقض باجرائه . فضلاً عن ذلك فإنه لا ارتباط بين الجنائيتين .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً ( حشيش ) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً واحالة إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من الجدول الأول الملحق به بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وبترغيمه مبلغ مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . باعتبار ان احرار المخدر كان مجرداً من القصور .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر الحشيش المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع وخطأ فى الاسناد وتناقضه ، كما خالف الثابت فى الأوراق وأخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بطلان اذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية بدلالة خلو محضرها من بيان سن الطاعن ومهنته واسم مالك السيارة التى قيل بأنه يستخدمها فى نقل المخدر ومكان تخزينه واسم المرشد فضلاً عن ان مكتب مخدرات القاهرة - وهو متخصص - ليس

لديه معلومات عن هذا النشاط المزعوم للطاعن الذى سبق ضبطه على سبيل التحرى فى ١٩٩١/٦/٢٦ وحفظ المحضر إدارياً. إلا ان المحكمة اطرحت هذا الدفع برد قاصر وغير سائق، قبل تحقيق واقعة ضبط الطاعن لتحديد المدة التى ظل فيها مقيد الحرية - على ذمة محضر التحرى وهى مدة تدخل فى مدة المراقبة التى حددتها الشاهد الأول. كما دفع بصدور الاذن لضبط جريمة مستقبله لم تقع بعد وأن الجريمة تحريضية إلا أن المحكمة اطرحت كلا الدفعين برد قاصر وغير سائق. واطرح الحكم دفعه ببطلان تفتيش السيارة، قبل الحصول على اذن بذلك من القاضى الجزئى المختص بحسبان انها مملوكة لغير المتهم المأذون بتفتيشه - برد غير سائق - واطرح الحكم دفاعه بشيوع التهمة ومنازعتة فى حيازة المخدر إذ لم تكن يده مبسوبة على ما بداخل حقيبة السيارة التى يمتلكها آخر ويستعملها معه آخرون برد قاصر وغير سائق. والتفت الحكم عن دفعه بانتفاء علمه بما يحويه الجوال المضبوط، ولم يورده أو يرد عليه وأحال فى بيان شهادة الشاهد الثانى ..... إلى ما أورده من شهادة الشاهد الأول رغم اختلاف أقوالهما إذ أن الثانى لم يذكر بأقواله انه اشترك فى اجراء التحريات مع الأول ونازع الطاعن فى سلامة حرز المخدرات بدلالة اختلاف وزنه عند الضبط عن وزنه عند اعادة الوزن بمعرفة النيابة العامة إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع برد قاصر وغير سائق قبل أن تجرى تحقيقاً فى هذا الأمر تقضى فيه على حقيقته، واستخلص الحكم من أقوال مالك السيارة أن الطاعن له السيطرة على السيارة - على خلاف ما أدلى به المالك بمحضر جلسة المحاكمة وعول الحكم فى ادانته. من بين ماعول عليه. على أقوال الشاهد الأول فى شأن ضبط المخدر ثم عاد واطرح أقواله فى شأن القصد من احراز المخدر ولم يبين الحكم سبب اطمئنانه إلى ضبط المسدس والذخيرة مع الطاعن وليس بدرجة السيارة ولم تأمر المحكمة بضم جناية احراز السلاح النارى والذخائر التى اسندت إلى الطاعن إلى جناية المخدرات - المطعون فى حكمها للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد. مع انها نظرتهما ثم حكمت فيهما فى يوم واحد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة العقيد / ..... مفتش مباحث فرقة مصر الجديدة والمقدم / ..... الضابط بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات رداً سائغاً وكافياً ، وكان عدم بيان سن الطاعن ، مادام لا يدعى أنه حدث ، ومهنته واسم الشخص الذي تبين فيما بعد أنه يمتلك السيارة التي ضبط فيها الطاعن والمخدر ، ومكان تخزين المخدرات التي ضبطت وعدم الافصاح عن مصدر التحريات في محضر الاستدلالات - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله واطرحه في قوله « .. وعن الدفع بطلان الاذن لصدوره عن جريمة مستقبله فهو مردود عليه أيضاً بما اثبتته العقيد / ..... بمحضر التحريات وما شهد به من أن المتهم كان مستمراً في حيازته واحرازه للمواد المخدرة وأنه يحضرها من الاسماعيلية إلى القاهرة بالسيارة المشار اليها بالمحضر ، وأن مراقبته للمتهم قد أكدت ذلك الاستمرار على نحو يتبين معه أن جريمة احراز وحيازة المتهم للمخدر وقعت بالفعل وتقع بصفة دائمة ومستمرة ، ولما تحقق من ذلك استصدار اذن من النيابة العامة بالضبط والتفتيش ومن ثم فإن صدور الاذن في هذه الحالة يعتبر قد صدر صحيحاً وفق القانون لأنه انما صدر بضبط جريمة وقعت



وتقع من المتهم بصفة مستمرة الأمر الذى يضحى معه هذا الدفع ظاهر الفساد ولا يستقيم وصحيح القانون متعين الاطراح ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف كافياً وسائفاً للقول بأن الاذن صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن من أن الجريمة تحريضية واطرحه بقوله « ..... » انه عن القول بأن الواقعة جريمة تحريضية يبطل معها الدليل المستمد منها ، فهو قول مردود عليه بأن الجريمة التحريضية هى التى يكون ذهن المتهم خالياً منها ويكون هو بريئاً من التفكير فيها ثم يحرضه عليها مأمور الضبط القضائى بأن يدفعه دفعاً إلى ارتكابها وتتأثر ارادته بهذا التحريض فيقوم باقترافها كنتيجة مباشرة لهذا التحريض وحده ، أما إذا كانت الجريمة ثمرة تفكير المتهم وحده ونتاجاً لارادته الحرة ، وإنما يقتصر دوره على تسهيل الاجراءات المؤدية إلى وقوعها بعد أن كانت قد اختمرت فى نفس المتهم وإنما وتمت بارادته فعلاً فإنها لا تكون جريمة تحريضية ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من وقائع الدعوى التى اقتنعت بها المحكمة والأدلة التى اطمأنت اليها ان الجريمة وقعت من جانب المتهم وحده فلم يحرضه مأمور الضبط القضائى عليها ولم يؤثر على ارادته لاقترافها وإنما اقتصر دوره على متابعة المرشد السرى الذى كان يبلغه باتفاقه مع المتهم وبأن الأخير قد احضر المخدر وحدد له موعداً ومكاناً لمقابلاته واتجه الضابط بعد ذلك لضبط المتهم فى المكان والزمان اللذين أبلغه بهما مرشده السرى فإن الجريمة لا تكون جريمة تحريضيه بحال ، ومن ثم فإن هذا الدفع يضحى عاطل الأساس وعلى غير ركاز من القانون خليفاً بالالتفات عنه ، وكان هذا الرد من الحكم كافياً وسائفاً لاطراح دفاع الطاعن الذى اثاره فى هذا الخصوص ، لما هو مقرر من أنه لا تثريب على مأمورو الضبط القضائى ومرؤوسيهما فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناه بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى

القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجناح مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان تفتيش السيارة واطرحه في قوله «.. ما أثاره الدفاع من القول ببطلان تفتيش السيارة لأنها مملوكة لغير المتهم وكان يتعين استصدار إذن بذلك من القاضي الجزئي فمردود بأن شاهد الواقعة مجرى التحريات لم يكن يعلم مالك السيارة فضلاً عن أن السيارة كانت في حيازة المتهم وقت التفتيش الأمر الذي يضحى معه تفتيشه السيارة قد تم صحيحاً وفق القانون وتنفيذاً لأذن النيابة العامة الصادر بتفتيشها لأن الأعمال الإجرائية تجرى في حكم الظاهر ولا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف عن أمر واقع بعد تنفيذها، وإذا كان اسم مالك السيارة التي كان يستقلها المتهم ويستخدمها في حيازته للمخدر المضبوط لم ينكشف إلا بعد الضبط فإن الأذن الصادر بتفتيشها وإن كانت غير مملوكة للمتهم يظل صحيحاً لأن اسم المالك لم يكن معلوماً للشاهد الأول عندما استصدر هذا الأذن ومن ثم يضحى هذا الدفع على ما غير ركاز من الواقع والقانون، وكان هذا الرد من الحكم كافياً وسائغاً لما هو مقرر من أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها وقد أثبت الحكم أن السيارة كانت في حيازة الطاعن وأنه كان يقودها قبيل ضبط المخدر في حقيبتها بعد وقوفه بها مباشرة، ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هي حيازته لها وفي أن يوجه إليه الأذن في شأن تفتيشها، وبهذا يكون الأذن قد صدر سليماً من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح مما يجعل ما أسفر عنه التفتيش دليلاً يصح الاستناد إليه في الادانة، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بعدم سيطرته على السيارة ورد عليه في قوله «إن ما أثاره الدفاع عن المتهم من عدم سيطرته الكاملة على السيارة محل الضبط لاستعمال غيره لها فانه مردود بأن مالك السيارة قطع لدى مناقشته

بجلسة المحاكمة أنه ناظر حقيقة السيارة منذ اسبوع سابق على الضبط وكانت خالية وأن احداً لم يستعملها هذه الفترة وحتى اقتربها منه المتهم يوم الضبط وذلك فإن المتهم كان له السيطرة والسلطة الكاملة على السيارة منذ تسلمها من مالكها وحتى تم ضبطه اثناء قيادته لها محتفظاً بمفتاحها معه ، وكان هذا الرد كافياً وسائغاً فى الرد على دفاع الطاعن - فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى رده السابق - نقلاً عن مالك السيارة يرتد إلى أصل ثابت بأقوال هذا الشاهد بجلسة المحاكمة ، ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عما انبأت به أو فحواه ، فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاساتها علم الطاعن بحقيقة المخدر المضبوط - فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض ، و لا على المحكمة ان هى التفتت عن دفاع الطاعن فى هذا الشأن ولم تورده أو ترد عليه إذ انه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتبعه والرد عليه ، واطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مضمون أقوال الشاهد الأول بما يفيد أنه أجرى التحريات بنفسه بينما قام بالضبط والتفتيش صحبة الشاهد الثانى - احوال فى بيان أقوال الشاهد الثانى إلى مضمون ما شهد به الأول فى شأن واقعة الضبط والتفتيش دون واقعة اجراء التحريات التى انفرد بها الأول فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن فى شأن الخلاف فى وزن المخدر واطرحه بقوله « .... ما اثاره الدفاع عن شبهة العبث بالحزر الذى وضع فيه كمية المخدر المضبوط بعد أخذ عينات منها تصل إلى ٩٤ جراماً فإنه لا يقوم على سند صحيح



من الأوراق والقانون وآية ذلك أن السيد وكيل النيابة المحقق قام بتحرير المخدر المضبوط بعد أخذ العينات التي ارسلها لمصلحة الطب الشرعي بأن وضعها داخل جوال بلاستيك وجمع عليه بالجمع الأحمر بخاتم ..... وكيل النيابة بجلسة التحقيق يوم ١٩٩١/٧/٥ ولم يشأ وزنها اكتفاء بالوزن السابق وقدره ٢٧ر٢٥٠ كجم وبتاريخ ١٩٩١/٨/٤ أثبت السيد وكيل النيابة المحقق ان الادارة العامة لمكافحة المخدرات اعادت الحرز لوضعه داخل صندوق خشبي ولفه بالخيش وليس بالبلاستيك ، وبعد ان تحقق السيد وكيل النيابة من سلامة اختتام الحرز عنه عرضه عليه أعاد تحريره بأن وضعه داخل صندوق من الخشب ولفه بالخيش ثم جمع عليه بالجمع الأحمر بالخاتم السابق وقام بوزن الحرز قائماً بميزان غير حساس فبلغ وزنه ٣٥ كيلو جراماً والواضح من ذلك أن زيادة الوزن إنما ترجع إلى وضع المضبوطات داخل صندوق خشبي وهو ما يمثل الفرق بين الوزن بغير الصندوق كما حدث ابان التحرير الأول والوزن بالصندوق الخشبي بعد اعادة التحرير ، ومفاد جماع ماتقدم أن التحرير تم بمعرفة المحقق في حضور المتهم واثبت عليه أولاً الوزن الصافي ولما اعيد تحريره بمعرفة ذات المحقق وضع داخل صندوق خشبي وزن قائماً فارتفع الوزن من ٢٧ر١٥ كجم صافياً إلى ٣٥ كيلو جراماً قائماً والمحكمة تطمئن تماماً إلى سلامة التحرير وأن فرق الوزن كما سلف القول يمثل وزن الصندوق الخشبي الذي حرزت به المخدرات المضبوطة في المرة الأخيرة وبالتالي فإنه لا عبره بأي دفع يتصل بالحرز المضبوط طالما أن المحكمة تطمئن تماماً إلى أن ماضبط مع المتهم هو ماتم تحريره وجمع عليه بخاتم وكيل النيابة ومن ثم فإن المحكمة لا ترى أي عوار حقيقي في اجراءات التحرير ولا تقوم شبهه في نفس المحكمة على أنه يوجد اختلاف بين المضبوط مع المتهم وما تم تحريره بالفعل ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ،

ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في الرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق ما ، حول المدة التي ظل فيها مقيد الحرية لدى ضبطه مشتبهاً فيه ، أو بشأن الخلاف في وزن الحرز فإنه لا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها حاجة لاجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس هناك ما يمنع المحكمة - محكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر للمتهم ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى دون ان يعد ذلك تناقضاً في حكمها ، وكان الحكم قد أورد ما قصد اليه من اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار في قوله « وحيث إنه عن قصد المتهم من حيازة المخدر المضبوط فإن الأوراق قد خلّت من دليل يقنع المحكمة بتوافر قصد الاتجار كما ذهبت إلى ذلك النيابة العامة ذلك أن التحقيقات لم تكشف عن توافر هذا القصد أو اى قصد آخر ومن ثم ترى المحكمة أخذ المتهم بالقصد المجرد ولا يقدح في ذلك ما أسفرت عنه التحريات في هذا الشأن فهي مجرد قرينة لم تتأكد بدليل كاف في هذا الخصوص ، فضلاً عن أن ضخامة الكمية المضبوطة لا تعتبر بذاتها دليلاً على توافر قصد الاتجار خاصة وأن المتهم لم يضبط معه أدوات مما يستعملها التجار عادة كما لم يضبط وهو يبيع أو يتجر في المخدر المضبوط وتخلص المحكمة من كل ذلك إلى أخذ المتهم بالقصد المجرد .» وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم ، يحمل ما قصد اليه وينفى التناقض في اسبابه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن اطمئنان المحكمة إلى ضبط السلاح الناري والذخيرة مع الطاعن

ينصب على جريمة لم تكن معروضة على المحكمة ولم تفصل فيها - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون وراداً على غير محل . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها شيئاً من وجوب اعمال احكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوجود ارتباط بين جناية المخدرات التي تنظرها المحكمة - موضوع الطعن المائل وجناية احرار السلاح الناري والذخائر بغير ترخيص فلا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي لا يصح أن يطالب محكمة النقض باجرائه . وفضلاً عن ذلك فإنه لا ارتباط بين الجنائيتين . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون منازعة في صورة الدعوى كما استقرت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وطه سيد قاسم .

( ٩١ )

### الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) قضاء . حكم « وضعه والتوقيع عليه . اصداره » « بطلانه » « بيانات  
الدياجة » . نقض « أسباب الطعن . مايقبل منها » . بطلان .

عدم جواز اشتراك غير القضاء الذين سمعوا المرافعة في المداوله . وإلا كان الحكم باطلاً .  
المادة ١٦٧ مرافعات .

حصول مانع لأحد القضاء الذين اشتركوا في المداوله حال دون حضوره جلسة النطق  
بالحكم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم . المادة ١٧٠ مرافعات .

مفاد عبارة . المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاء الذين اشتركوا فيه : القضاء الذين فصلوا  
في الدعوى . لا الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم .

(٢) قضاء . حكم « وضعه والتوقيع عليه . اصداره » « بطلانه » . بطلان .  
محضر الجلسة .

ورود عبارة « اشتراك أحد القضاء في اصدار الحكم بمحضر النطق به وورود ذات العبارة  
بصدر الحكم المطعون فيه » دون أن يكون من الهيئة التي اشترك فيها . غموض يطل الحكم .

١ - لما كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على  
أنه « لايجوز أن يشترك في المداوله غير القضاء الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم  
باطلا » كما تنص المادة ١٦٩ على أنه ( تصدر الاحكام باغلبية الآراء ) . وتنص المادة  
١٧٠ على أنه ( يجب أن يحضر القضاء الذين اشتركوا في المداوله تلاوة الحكم ،  
فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم ) ، كما توجب المادة

١٧٨ فيما توجه به بيان المحكمة التي أصدرته . . . . . واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . وكان البين من استقراء الثلاثة نصوص الاخير ورودها في فصل « اصدار الاحكام » ان عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاوته في السادس عشر من مايو سنة ١٩٨٥ من اشتراك رئيس المحكمة . . . . . في اصداره وفيما جاء بصدر الحكم المطعون فيه من صدوره وليس من تلاوته أو النطق به من الهيئة التي اشترك فيها رئيس المحكمة سالف الذكر وهو غموض يطل الحكم .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح كفر الدوار ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما ارتكبا أولاً : جريمة القذف والسب والبلاغ الكاذب . ثانياً : المتهم الأول : ارتكب جريمة التزوير في الاعلانين المؤرخين ١٩ ، ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨٤ حيث اصطنع بتوقيعين للمدعو . . . . . وكل توقيع منها لا يطابق الاخر ، وطلب عقابهما بالمواد ٢١٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، من قانون العقوبات والمادة ٥٤ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، والزامهما بأن يؤدياً له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل عن التهمة الأولى وحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل عن التهمة الثانية وكفاله عشرة جنيهاً لكل منهما لوقف التنفيذ وبالزام المتهم الثاني بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت وبإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة للمتهم

الأول . استأنفا ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهمين مما أسند اليهما ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه المدعى بالحقوق المدنية هو بطلان الحكم المطعون فيه لان احد اعضاء الهيئة وهو الاستاذ / . . . . . رئيس المحكمة بمحكمة دمنهور الابتدائية قد اشترك في المداوله واصدار الحكم دون أن يكون قد سمع المرافعه في الدعوى .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٨٥ كانت مشكلة من رئيس المحكمة . . . . . والقاضيين . . . . . ، وحددت جلسته ٢ مايو سنة ١٩٨٥ للنطق بالحكم بيد انه بهذه الجلسة الاخيره اثبت بمحضر الجلسة أن هيئة المحكمة كانت مشكلة من رئيس المحكمة . . . . . ، والقاضى . . . . . وقررت المحكمة مد اجل الحكم لجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ وفيها اثبت بمحضر الجلسة انه صدر الحكم من رئيس المحكمة . . . . . ، والقاضيين . . . . .

و . . . . . كما جاء بصدر الحكم المطعون فيه أنه صدر من هذه الهيئة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه ( لايجوز أن يشترك في المداوله غير القضاة الذين سمعوا المرافعه والا كان الحكم باطلا ) كما تنص المادة ١٦٩ على أنه ( تصدر الاحكام باغلبية الآراء ) . وتنص المادة ١٧٠ على أنه ( يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداوله تلاوة الحكم ، فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم ) ، كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجبه بيان المحكمة التي اصدرته . . . . .



واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . وكان  
البين من استقراء الثلاثة نصوص الاخير وورودها في فصل « اصدار الاحكام » ان  
عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم إنما تعنى القضاة الذين  
فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم . لما كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة  
تلاوته في السادس عشر من مايو سنة ١٩٨٥ من اشتراك رئيس المحكمة  
..... في اصداره وفيما جاء بصدر الحكم المطعون فيه من صدوره  
وليس من تلاوته أو النطق به من الهيئة التي اشترك فيها رئيس المحكمة سالف الذكر  
وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه والإحالة في خصوص ما قضى في  
الدعوى المدنية بغير حاجه إلى بحث باقى أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضده الثانى  
بالمصاريف المدنية .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وطه  
سيد قاسم .

( ٩٢ )

### الطعن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ القضائية

(١) تقليد . علامة تجارية . جريمة « اركانها » .

تقليد العلامة التجارية . ماهيته ؟

(٢) تقليد . علامة تجارية . حكم « تسبيه . تسبب معيب » . نقض « أسباب

الطعن . مايقبل منها » .

استناد الحكم فى ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين  
العلامتين . دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما . قصور .

١ - من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين  
الأصل والتقليد ، وأن العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة فى مجموعها والذى تدل  
عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة أن  
تورد فى مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلده وأوجه المشابهة  
بينهما .

٢ - لما كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت فى ثبوت توافر التقليد  
على رأى مراقبه العلامات التجارية من وجود تطابق بين كلمة . . . . . المقلده لما  
هو مسجل بتلك الادارة دون أن تبين أوصاف كل من العلامتين وأوجه التطابق  
بينهما . فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يتسع له وجه الطعن ، ولا يدفعه ما تنهى  
اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المقلده ،

لان ذلك لا يعدو أن يكون استدلالاً على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته واسانيده، والمظاهر الداله عليه، وما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك المشابهه، إذ لا يكفي أن تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرها، وهو ما خلا الحكم من بيانه الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على الواقعه كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : زور علامة ..... المسجلة طبقاً للقانون واستعمل بسوء قصد العلامة المزوره مع علمه بذلك، وطلبت عقابه طبقاً لمواد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ . وادعى الممثل القانونى لكل من شركتى ..... و..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الموسيقى قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفاله مائة جنيه لوقف التنفيذ والمصادره والزامه بأن يؤدي لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقليد علامة تجارية واستعمالها — قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه اعتنق تقرير قسم ادارته العلامات التجارية المؤسس على أن كلمة ..... المقلده مطابق لما



هو مسجل بتلك الادارة، في حين أن العبرة بأوجه التشابه وليس المطابقة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد قيد ووصف النيابة العامة للتهمتين المسندتين للطاعن خلص إلى ادانته بقوله ( ..... ) وإذ كان الثابت من مطالعة الأوراق وماقدم فيها من مستندات أن المتهم ( ..... ) قد قام بوضع علامات لشركه أخرى على منتجاته مما يجعل الشخص العادى أن يخدع فيها وإذ كان قد قام مصلحة التسجيل التجارى قد كونت لجنة وقامت بفحص المضبوطات وانتهت إلى أن كلمة ..... المقلده مطابقة لما هو مسجل بالادارة العامة للعلامات التجارية للشركة المدعية بالحق المدنى الامر الذى تتوافر فى حقه أركان الجريمة المسنده اليه مما يخضع للعقوبة المقرر لها وذلك عملاً بنص المادة ٣١٤/٢ أ. ج) لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها التشابه بين الاصل والتقليد ، وأن العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة فى مجموعها والذى تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة أن تورد فى مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلده وأوجه التشابه بينهما ، وإذ كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت فى ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تطابق بين كلمة ..... المقلده لما هو مسجل بتلك الاداره دون أن تبين أوصاف كل من العلامتين وأوجه التطابق بينهما . فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يتسع له وجه الطعن ، ولا يدفعه ما تنهى اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المقلده ، لان ذلك لا يعدو أن يكون استدلالاً على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته واسانيده، والمظاهر الداله عليه ، وما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك التشابه ، إذ لا يكفى أن تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرها ، وهو مناخلا الحكم من بيانه الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن

مراقبه صحة تطبيق القانون على الواقعه كما صار اثباتها فى الحكم والتقريـر برأى فى شأن ما أثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما كان ماتقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

---

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف  
وبهيج حسن القصبجي نواب رئيس المحكمة .

( ٩٣ )

### الطعن رقم ٦١٧٥ لسنة ٦٤ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده »

التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد .دون تقديم الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) نقض « أسباب الطعن . نطاقها » . نيابة عامة .

اقتصار أسباب طعن النيابة العامة على تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة  
بعض المحكوم عليهم وعدم تعرضها لما قضى به من براءة البعض الآخر . يجعل طعنها خالياً من  
الأسباب بالنسبة لهم . أثر ذلك : عدم قبول الطعن شكلاً قبلهم .

(٣) مواد مخدرة . مصادرة . قانون « تفسيره » . عقوبة « تطبيقها » . إثبات

« بوجه عام » . حكم « تسيبه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مايقبل  
منها » . « أثر الطعن » .

الحكم بمصادرة الأموال المتحصلة من جريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار . واجب .

المادة ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

إقرار المطعون ضده بأن المبلغ المضبوط حصيلة بيعه المواد المخدرة . يوجب على المحكمة أن

تقدره لبيان ما إذا كان يصلح دليلاً على أن المبلغ متحصل من جريمة أم لا . قعودها عن ذلك  
وإغفال الحكم بالمصادرة . يعيب الحكم .

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . أثرهما : امتداد أثر نقض الحكم بالنسبة للمطعون

ضدهما الثانى والثالث .



١ - من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه، وإذا كان المحكوم عليه الثالث ..... وان قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً.

٢ - إن النيابة العامة وإن قررت بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة وبراءة، إلا أنه لما كان البين من مذكرة أسباب الطعن أنها قد اقتضت على تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة المحكوم عليهم الثلاثة الأول وخلت كلية من إثارة أى عيب تنال به قضاء الحكم ببراءة المتهمين الخمسة المقضى ببراءتهم مما يجعل طعنها بالنسبة لهم خلوا من الأسباب ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعن النيابة العامة قبل المطعون ضدهم الخمسة المقضى ببراءتهم شكلاً.

٣ - النص في المادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٢٢ لسنة ١٩٨٩ على أنه «مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في ارتكابها. » يدل على وجوب الحكم بمصادرة الأموال متى كانت متحصلة من الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة ضبط الأموال مع المطعون ضده الأول، وكان البين من المفردات المضمومة أن شاهدي الإثبات الأول والثاني قد شهدا بأن المطعون ضده قد أقر لهما بحيازته للمخدر المضبوط بقصد الاتجار وأن المبلغ المضبوط حصيلة بيعه المواد المخدرة، مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً لكون هذه الأموال متحصلة من الجريمة أو تستظهر بجلاء كونها غير متحصلة من الجريمة وان تقطع في ذلك برأى أما وهى لم تفعل وأغفلت الحكم بمصادرة الأموال المضبوطة ومن ثم فإنها تكون قد قضت في

الدعوى دون أن تعرض لتمحيص دليل مطروح أمامها مما يدل على اختلال فكرتها عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة إلى الحد الذي يؤمن به عدم الخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يكون حكمها قاصر البيان مما يتعين معه نقضه والإعادة بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضدهما الثانى والثالث وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ١ - جلبوا إلى أراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا « حشيش » قبل الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة وذلك بقصد ترويجه والاتجار فيه . ٢ - المتهمين جميعاً اشتركوا فى عصابة وتدخلوا فى إدارتها الغرض منها ارتكاب جريمة الاتجار فى مخدر الحشيش فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ٣ - هربوا بالبضائع موضوع التهمة الأولى لداخل البلاد مخالفين النظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة واحالتهم إلى محكمة جنائيات الاسكندرية لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٧ ، ٢/٣٣ - ٦ ، ٣٤/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ١/١٢١ ، ٢ - ١/١٢٢ ، ٢ - ١٢٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه وذلك عن موضوع التهمة الأولى وببراءته من التهمتين الثانية والثالثة وبمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه وذلك عن التهمة الأولى وببراءته من التهمتين الثانية والثالثة . ثالثاً : بمعاقبة ..... بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه وذلك عن موضوع التهمة الأولى وببراءته من التهمتين الثانية والثالثة وبمصادرة المواد المخدرة

والسيارة رقم ..... ملاكى الاسكندرية والسيارة ماركة تويوتا كرولا المضبوطتين  
وببراءة باقى المتهمين مما هو منسوب اليهم .

فطعن كل من المحكوم عليهم والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض  
..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إنه لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال  
المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون  
هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم  
فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وإذا كان المحكوم عليه الثالث  
..... وان قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون  
طعنه غير مقبول شكلاً .

ومن حيث إن النيابة العامة وإن قررت بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه  
فيما قضى به من إدانة وبراءة ، إلا أنه لما كان البين من مذكرة أسباب الطعن أنها قد  
اقتصرت على تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة المحكوم عليهم الثلاثة  
الأول وخلت كلية من إثارة أى عيب تنال به قضاء الحكم ببراءة المتهمين الخمسة  
المقضى ببراءتهم مما يجعل طعنها بالنسبة لهم خلوا من الأسباب ومن ثم يتعين القضاء  
بعدم قبول طعن النيابة العامة قبل المطعون ضدهم الخمسة المقضى ببراءتهم شكلاً .

ومن حيث إن طعن كل من المحكوم عليهما الأول والثانى .....  
..... قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن طعن النيابة العامة قبل المحكوم عليهم الثلاثة الأول قد استوفى  
الشكل المقرر فى القانون .



ومن حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده الأول بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار، قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن أغفل القضاء بمصادرة المبلغ المضبوط معه رغم ثبوت أنه متحصل من إجاره فى المواد المخدرة، مخالفاً بذلك المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد فى معرض تحصيله لواقعة الدعوى وأقوال شاهدة الإثبات الأول والثانى أنه تم ضبط المطعون ضده الأول بالقرب من القاعدة الجوية بيرج العرب وبتفتيش السيارة التى كان يستقلها عشر على جوال من البلاستيك بحقيبة السيارة بداخله عدد من طرب الحشيش وبتفتيش مسكنه عشر على جوال آخر بداخله عدد آخر من طرب الحشيش ومبلغ مليون وخمسمائة وستة وستون ألف واثنين وثلاثون جنيهاً وقد أقر المطعون ضده للشاهد الأول بحيازته للمخدر بقصد الاتجار ثم انتهى الحكم إلى إدانة المطعون ضده الأول بالمواد ١/١، ٢، ٧، ١/٣٤ — أ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وأوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وغرامة خمسين ألف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة والسيارة التى كان يستقلها وعشر بها على جزء من المخدر المضبوط. لما كان ذلك، وكان النص فى المادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على أنه «مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى ارتكابها». يدل على وجوب الحكم بمصادرة الأموال متى كانت متحصلة من الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة ضبط الأموال مع المطعون ضده الأول، وكان البين من المفردات المضمومة أن شاهدة الإثبات الأول والثانى قد

شهدا بأن المطعون ضده قد أقر لهما بحيازته للمخدر المضبوط بقصد الاتجار وأن المبلغ المضبوط حصيلة بيعه المواد المخدرة ، مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً لكون هذه الأموال متحصلة من الجريمة أو تستظهر بجلاء كونها غير متحصلة من الجريمة وان تقطع في ذلك برأى أما وهى لم تفعل وأغفلت الحكم بمصادرة الأموال المضبوطة ومن ثم فإنها تكون قد قضت في الدعوى دون أن تعرض لتمحيص دليل مطروح أمامها مما يدل على اختلال فكرتها عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة إلى الحد الذى يؤمن به عدم الخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يكون حكمها قاصر البيان مما يتعين معه نقضه والإعادة بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضدهما الثانى والثالث وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر لطعن النيابة العامة أو أوجه طعن الطاعنين الأول والثانى .

---

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسام عبدالرحيم وسمير أنيس وفتحى الصباغ نواب رئيس المحكمة  
وعاطف عبدالسميع .

( ٩٤ )

### الطعن رقم ٢٠٥٠٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تهديد . جريمة « أركانها » . محكمة الجنح « اختصاصها » . اختصاص .

حكم « وصفه »

جناية التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات . مناط توافرها ؟

كون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجانى سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم  
يجب إلى طلبه . غير لازم . كفاية أن يكون قد وجه التهديد كفاية إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره  
من حيث ايقاع الرعب فى نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الاثر :

لا عبرة بالاسلوب أو القالب الذى تصاغ فيه عبارات التهديد . متى كان المفهوم منها أن  
الجانى قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب .

ثبتت أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه . وأنه مصحوباً بطلبات منها  
التنازل عن دعوى جنائية . يظاهر ما انتهى اليه الحكم من عدم اختصاص محكمة الجنح لكون  
الواقعة جنائية . أثر ذلك ؟

(٢) نقض « وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .

الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . غير جائز . حد ذلك

وأساسه ؟

١ - جناية التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٢٧ سالفه

الذكر تتوافر إذا وقع التهديد كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال ، وكان  
التهديد مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر ، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة أن تكون



عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه ، بل يكفي أن يكون قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وإنه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راغماً إلى إجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الاثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ولاعبرة بعد ذلك بالاسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن مطالعة المفردات أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه ، وأن هذا التهديد مصحوباً بطلبات منها التنازل عن دعوى جنائية مقامة عن شيك مرددة بين الطاعن والمجنى عليه ، والعمل على إنهاء حالة ادراج الاول على قائمة الممنوعين من السفر إلى خارج الدولة وإذا كان ذلك يظهر ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الواقعة لأنها تكون جنائية تهديد على نحو ماسلف بيانه ، فإن الحكم لا يكون منهيّاً للخصومة بحسب ظاهره .

٢ - لما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على انه « لايجوز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادره قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى » . وكان الحكم المطعون فيه من الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولاينبنى عليه منع السير في الدعوى إذا قامت النيابة برفعها إلى محكمة الجنايات المختصة بنظرها ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، بما يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن ، مع مصادرة الكفالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هدد . . . . . كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس ولم يكن هذا التهديد مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣٢٧ عقوبات . وأدعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بأن يؤدي له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قسم الدقى قضت حضورياً بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ مايلزم . استأنف المتهم ومحكمة الجيزه الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / . . . . . نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ.

## المحكمة

وحيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قدمت الطاعن إلى المحاكمة بوصف انه فى منتصف شهر يوليو سنة ١٩٨٦ هدد . . . . . كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس ، ولم يكن هذا التهديد مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر، وذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣٢٧ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بعدم اختصاصها ، وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ مايلزم فيها ، وذلك تأسيساً على أن أحد الخطابات المرسلة إلى المجنى عليه يتضمن تهديداً مصحوباً بطلب تسليم شيك إلى المتهم ، والتصريح له بالسفر، الامر الذى تعد معه الواقعة جنائية تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات وقد استأنف المتهم هذا الحكم ، وقضت محكمة ثانى درجة بتأييده . لما كان ذلك ، وكانت جناية التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٢٧ سالفة الذكر تتوافر إذا وقع التهديد كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال ، وكان

التهديد مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه، بل يكفي أن يكون قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وإنه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راعماً إلى إجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الاثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه. ولا عبرة بعد ذلك بالاسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن مطالعة المفردات أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه، وأن هذا التهديد مصحوباً بطلبات منها التنازل عن دعوى جنائية مقامة عن شيك مرددة بين الطاعن والمجنى عليه، والعمل على إنهاء حالة ادراج الاول على قائمة الممنوعين من السفر إلى خارج الدولة وإذا كان ذلك يظهر ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الواقعة لأنها تكون جناية تهديد على نحو ماسلف بيانه، فإن الحكم لا يكون منهيّاً للخصومة بحسب ظاهره، ولما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على انه «لا يجوز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى». وكان الحكم المطعون فيه من الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا يبنى عليه منع السير في الدعوى إذا قامت النيابة برفعها إلى محكمة الجنايات المختصة بنظرها، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز، بما يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن، مع مصادرة الكفالة.



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى واتس عماره نواب  
رئيس المحكمة .

( ٩٥ )

### الطعن رقم ١٦٣١٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) قانون «تفسيره» . بناء على أرض زراعية .

ورود لفظ مطلق فى نص تشريعى دون أن يقيم دليل على تقييده . إفادته ثبوت الحكم على  
الاطلاق .

عبارة حظر إقامة «أى مبان أو منشآت» فى الأرض الزراعية . مطلقة غير مقيدة فى اللفظ .  
مفادها شمول الحظر كل بناء فى الأرض الزراعية أياً كان نوعه أو شكله أو مادته ومهما كان  
الغرض منه ودون ما عبرة بوجه الانتفاع به أو استغلاله . أساس ذلك وعلمته ؟

الاستثناء الوارد بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل  
بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على حظر البناء على الأرض الزراعية . بشرطه ؟

(٢) بناء على أرض زراعية . باعث . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» . نقض  
«حالات الطعن . الخطأ فى القانون» .

حظر إقامة اسوار فى الأراضى الزراعية دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص قبل  
البدء فى إقامتها أياً كان الباعث على إقامتها .

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم تأييم إقامة السور فى الأرض الزراعية تأسيساً على توافر  
باعث حمايتها . خطأ فى القانون .

حجب الخطأ المحكمة عن بحث عناصر الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .

١ - من المقرر إنه إذا ورد فى النص التشريعى لفظ مطلق ولم يقد دليل على تقييده أفاد ثبوت الحكم على الاطلاق. وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافه بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تحظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية » وكانت عبارة « أى مبان أو منشآت » قد وردت فى النص السالف مطلقه دون قيد لهذا الاطلاق فى اللفظ مما مفاده شمول الحظر كل بناء فى الأرض الزراعية ، وأياً كان نوعه أو شكله أو مادته ، ومهما كان الغرض منه ودون ماعبره بوجه الانتفاع به أو استغلاله ويؤكد ذلك ماورد بالمذكرات الايضاحية للقوانين المتعاقبه التى جرمت البناء فى الأرض الزراعية بدءاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وانتهاء بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من أنها تتوخى مواجهة ظاهرة الانكماش الملموس فى الرقعه الزراعية بسبب إقامة مختلف المباني عليها ، وما جاء بتقرير لجنة الزراعة والرى عن مشروع القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من أنه يستهدف وضع حد لزحف المباني أو المنشآت على الأرض الزراعية للحفاظ على رقعتها ومنع البناء عليها ، مما يسرى على إقامة أى منشآه على الأرض الزراعية — الأمر المنطبق على كل المباني والمنشآت على الاطلاق وأياً كانت صورها وكيفما كانت أغراضها . ومن جهة أخرى لئن كان المشرع قد استثنى لاعتبارات الضروره ، من أصل حظر البناء على الأرض الزراعية ، البناء على ارض محددة ضمن بيانها نص الفقرة الثالثه من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليها ، ومنها الأراضى الواقعة بزمam القرى بالنسبة لحالة إقامة المالك سكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه ، إلا أنه اشترط للاستفاده من هذا الاستثناء صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة البناء أو المنشأة .

٢ - من المقرر إن إقامة الاسوار فى الأراضى الزراعية دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامتها محظور أياً كان الباعث على إقامتها ، إذ لا أثر للبواعث والدوافع على قيام الجريمة وإذ ما كان ذلك ، وكان الحكم

المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر إقامة السور فى الأرض الزراعية غير مؤثمة لمجرد توافر باعث حمايتها فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها أقامت بناء على أرض زراعية دون ترخيص من وزاره الزراعة . وطلبت عقابها بالمادتين ١٠٧/أ ، ١٠٧/ب من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقوانين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالجيزة قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفاله عشرين جنيهاً وغرامة عشرة آلاف جنيه والازاله على نفقتها . استأنفت ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمه من التهمة المنسوبة اليها .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... والخ .

## الحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة إقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه أسس قضاءه على أن البناء سور قصد به حماية الأرض الزراعية ، فى حين أن ذلك أمر يتصل بالباعث ولا يؤثر فى قيام الجريمة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدها من تهمة إقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص على ما دل عليه تقرير الخبير من أن البناء سور قصد به حماية الأرض الزراعية وإنه من ثم تنتفى الجريمة من الأوراق . لما



كان ذلك ، وكان الأصل المقرر إنه إذا ورد فى النص التشريعى لفظ مطلق ولم يقم دليل على تقييده أفاد ثبوت الحكم على الاطلاق. وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافه بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن «تحظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية» وكانت عبارة «أى مبان أو منشآت» قد وردت فى النص السالف مطلقه دون قيد لهذا الاطلاق فى اللفظ مما مفاده شمول الحظر كل بناء فى الأرض الزراعية ، وأياً كان نوعه أو شكله أو مادته ، ومهما كان الغرض منه ودون ماعبره بوجه الانتفاع به أو استغلاله ويؤكد ذلك ماورد بالمذكرات الايضاحية للقوانين المتعاقبه التى جرمت البناء فى الأرض الزراعية بدءاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وانتهاء بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من أنها تتوخى مواجهة ظاهرة الانكماش الملموس فى الرقعه الزراعية بسبب إقامة مختلف المباني عليها ، وما جاء بتقرير لجنة الزراعة والرى عن مشروع القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من أنه يستهدف وضع حد لزحف المباني أو المنشآت على الأرض الزراعية للحفاظ على رقعتها ومنع البناء عليها ، مما يسرى على إقامة أى منشآه على الأرض الزراعية — الأمر المنطبق على كل المباني والمنشآت على الاطلاق وأياً كانت صورتها وكيفما كانت أغراضها . ومن جهة أخرى لئن كان المشرع قد استثنى لاعتبارات الضروره ، من أصل حظر البناء على الأرض الزراعية ، البناء على ارض محددة ضمن بيانها نص الفقرة الثالثه من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليها ، ومنها الأراضى الواقعة بزمam القرى بالنسبة لحالة إقامة المالك سكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه ، إلا أنه اشترط للاستفاده من هذا الاستثناء صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة البناء أو المنشأة . وكان مفاد ماتقدم إن إقامة الاسوار فى الأراضى الزراعية دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامتها محظور أياً كان الباعث على إقامتها ، إذ لا أثر للبواعث والدوافع على قيام الجريمة وإذا ما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر إقامة السور في الأرض الزراعية غير مؤثمة لمجرد توافر باعث حمايتها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه. ولما كان خطأ المحكمة هذا قد حجبها عن بحث عناصر الدعوى، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

---

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / مقبل شاكرومجدى منتصر وحامد عبد الله ومحمد عبدالعزيز محمد نواب رئيس  
المحكمة .

( ٩٦ )

### الطعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) مواد مخدرة . اثبات « بوجه عام » . استدلالات . محكمة الموضوع  
« سلطتها فى تقدير جدية التحريات » . تفتيش « إذن التفتيش » . إصداره .  
بياناته » . دفع « الدفع بطلان إذن التفتيش » . حكم « تسببه » . تسبب غير  
معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

ورود خطأ فى محضر التحريات فى اسم الطاعنه أو اسم شهرتها . غير قاطع فى عدم جدية  
التحريات .

(٢) مواد مخدرة . تفتيش « إذن التفتيش » . تنفيذه » . تفتيش الانثى » . دفع  
« الدفع بطلان إذن التفتيش » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . نقض  
« اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الدفع بطلان إذن التفتيش لاجرائه من غير انثى . لا يقبل اثارته لأول مرة أمام النقض . علة

ذلك ؟

تنفيذ الاذن بتفتيش الطاعنة دون الاستعانة بانثى . لا يعيب اجراءه . طالما اقتصر على  
مواضع لاتعتبر من عورات المرأة التى لا يجوز لرجل أن يطلع عليها .

مثال .



(٣) مواد مخدرة . جريمة « اركانها » . قصد جنائي . اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . الفصل في توافرها . موضوعي .  
اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لاتخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن احراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبب . غير سديد .

مثال لتسبب سائق على توافر قصد الاتجار .

(٤) اثبات « بوجه عام » دفع « الدفع بتلفيق التهمة » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

(٥) اجراءات « اجراءات التحقيق » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سبباً للطعن .

(٦) محكمة النقض « سلطتها » . محاماه .

حق محكمة النقض بمحو العبارات المخلة بالآداب والنظام العام الواردة بمذكرة اسباب الطعن دون أن يقتضيها الطعن . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة - وعلى

ما سلف قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بيطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ في اسم الطاعنه أو اسم شهرتها لا يقطع بذاته في عدم جدية ماتضمنه من تحرر .

٢ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلستي المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع بيطلان تفتيشها على الأساس الذي تتحدث عنه في وجه طعنها لإجرائه من غير أنثى ، فإنه لا يقبل منها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة اجراءات التفتيش . ومع ذلك فإن ما تثيره الطاعنه في هذا الصدد لا يؤبه به ، لما هو مقرر من أن التزام الضابط باصطحاب أنثى معه عند إنتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيشها مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة الواقعة — بما لا تمارى فيه الطاعنة — في أنها كانت تضع لفافات المخدر في كيس من النايلون بحجر ملابسها وأنه وإذ شاهدت ضابطى الواقعة فقد حاولت إخفاءه أسفل مقعدتها إلا أنهما تمكنا من ضبط الكيس قبل أن تخفيه دون أن يتطاولا بفعلهما إلى ما ينطوى على مساس بما يعد من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل أن يطلع عليها . فإن النعى الموجه إلى إجراءات التفتيش — فوق أنه غير مقبول — يكون بعيداً عن محجة الصواب .

٣ - إن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله : « وحيث إنه عن قصد المتهم من إحراز المواد المخدرة المضبوطة فإنه فضلاً عما دلت إليه التحريات من اتجار المتهم في المواد المخدرة فإن الثابت أن ضبط المذكورة نفاذاً لإذن النيابة العامة بذلك قد أبان إحرازها لجزء من طربة لجوهر الحشيش بعد أن اجتزأ منها عشرة قطع أخرى لفت كل منها بلفافة مستقلة وعشر معها على سكين وجد عالقا بنصله فتات من ذات الجوهر الذى

وجدت آثار له على بعض العملات المعدنية التي وجدت مع الميزان المعدني وكل ذلك يقيم قناعة المحكمة أن المتهم قد أحرزت المادة المخدرة وأخذت في تجزئة جزء منها بتقطيعه بالسكين ووزنه بالميزان والعملات المعدنية ثم لف كل قطعة في غلاف سلوفاني وأعدت هذه اللقافات بأوزانها المختلفة لتكون على أهبة الاستعداد لتلبية رغبات الابتياح منها كل طبقاً لما يتغنى من وزن الأمر الذي مفاده ومواده أن المتهم إنما كانت تحوز المواد المخدرة المضبوطة معها بقصد الاتجار، وكانت المحكمة قد إقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لاتخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي — بأن إحراز الطاعة للمخدر كان بقصد الاتجار، فإن ماثيره الطاعة بدعوى القصور في التسبب لا يكون سديداً.

٤ - إن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفع الموضوعية التي لايجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان ماثيره الطاعة في شأن قعود النيابة عن اجراء معاينة لمكان الضبط للوقوف على مدى خضوعه لسيطرتها ، لايعدو أن يكون تعييباً للاجراءات السابقة على المحاكمة بمآراته من نقص في تحقيق النيابة لم تكن قد تمسكت بطلب استكمالها وهو مالا يصح سبباً للطعن على الحكم .

٦ - لما كانت مذكرة أسباب الطعن المائل المقدمة من المحامي ..... قد تضمنت عديداً من العبارات الجارحة المخلة بالآداب والتي تنطوى على مساس بالقيم والاخلاق والنظام العام دون أن يقتضيها الطعن ، فإن المحكمة تقضى بمحو هذه العبارات من مذكرة أسباب الطعن وذلك عملاً بالمادة ١٠٥ مرافعات .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا «حشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. واحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهـا طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ٣٤/١، أ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول الأول مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من قانون المخدرات سالف الذكر بمعاقبة المتهمـة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمها مائة ألف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة.

فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحراز جوهر مخدر — حشيش — بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع، ذلك أن الحكم اطرح الدفع ببطلان إذن النيابة لابتئائه على تحريات غير جدية — لخطئها في اسم الطاعنة وخلوها من وصف مسكنها — وببطلان التفتيش لاجرائه من غير أنثى بما لا يكفي ولا يسوغ به اطراحه، ودلل على توافر قصد الاتجار بما لا ينتجه، إذ أن آثار المخدر التي وجدت عالقة بنصل السكين والعملات المعدنية إن هي إلا من إعداد ضابط الواقعة وتلفيقة، هذا إلى أن النيابة العامة لم تجر معاينة لمكان الضبط للوقوف على مدى خضوعه لسيطرة الطاعنة، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد عليه بقوله : « أما عن عدم جدية التحريات فإن المحكمة تذهب إلى أن المتهمة هي ذات المعنية بها ويكفي الضابط في هذا الخصوص أن يورد بتحرياته اسم شهرة المتهمة على أنه اسمها الحقيقي وأن يبين محل إقامتها دون أن يتناول هذا المكان في وصف دقيق » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما إرتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة — وعلى ما سلف قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ في اسم الطاعنة أو اسم شهرتها لا يقطع بذاته في عدم جدية ماتضمنه من تحرر ، فإن ماتثيره الطاعنة في هذا الخصوص لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلستي المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع بطلان تفتيشها على الأساس الذي تتحدث عنه في وجه طعنها لإجرائه من غير أنثى ، فإنه لا يقبل منها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة اجراءات التفتيش . ومع ذلك فإن ماتثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يؤبه به ، لما هو مقرر من أن التزام الضابط باصطحاب أنثى معه عند إنتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيشها مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة

الواقعة — بما لا تمارى فيه الطاعة — فى أنها كانت تضع لفافات المخدر فى كيس من النايلون بحجر ملابسها وأنه وإذ شاهدت ضابطة الواقعة فقد حاولت إخفاءه أسفل مقعدتها إلا أنهما تمكنا من ضبط الكيس قبل أن تخفيه دون أن يتطاولا بفعلهما إلى ما ينطوى على مساس بما يعد من عورات المرأة التى لا يجوز لرجل أن يطلع عليها . فإن النعى الموجه إلى إجراءات التفتيش — فوق أنه غير مقبول — يكون بعيداً عن محجة الصواب لما كان ذلك ، وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار فى قوله : « وحيث إنه عن قصد المتهم من إحراز المواد المخدرة المضبوطة فإنه فضلاً عما دلت إليه التحريات من اتجار المتهم فى المواد المخدرة فإن الثابت أن ضبط المذكورة نفاذاً لإذن النيابة العامة بذلك قد أبان إحرازها لجزء من طربة لجوهر الحشيش بعد أن اجتزأ منها عشرة قطع أخرى لفت كل منها بلفافة مستقلة وعثر معها على سكين وجد عالقا بنصله فتات من ذات الجوهر الذى وجدت آثار له على بعض العملات المعدنية التى وجدت مع الميزان المعدنى وكل ذلك يقيم قناعة المحكمة أن المتهم قد أحرزت المادة المخدرة وأخذت فى تجزئة جزء منها بتقطيعه بالسكين ووزنه بالميزان والعملات المعدنية ثم لف كل قطعة فى غلاف سلوفانى وأعدت هذه اللفافات بأوزانها المختلفة لتكون على أهبة الاستعداد لتلبية رغبات الابتاع منها كل طبقاً لما يتغنى من وزن الأمر الذى مفاده ومؤاده أن المتهم إنما كانت تحوز المواد المخدرة المضبوطة معها بقصد الاتجار . وكانت المحكمة قد إقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى — بأن إحراز الطاعة للمخدر كان بقصد الاتجار ، فإن تأثيره الطاعة بدعوى القصور فى التسبب لا يكون سديداً ، لما كان ذلك وكانت الطاعة — وعلى ما بين من محضر جلستى المحاكمة لم تثر ما تقول به بأسباب الطعن من أن ضابط الواقعة قام بتلويث نصل السكين والعملات المعدنية بفتات المخدر لأسباب قصد الاتجار على الطاعة من قبيل التلقيق ، وكان الدفع بتلقيق الاتهام من



أوجه الدفع الموضوعية التي لايجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن منعى الطاعة في هذا الخصوص لا يكون مقبولا. لما كان ذلك ، وكانت ماثيره الطاعة في شأن قعود النيابة عن اجراء معاينة لمكان الضبط للوقوف على مدى خضوعه لسيطرتها ، لا يعدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة بمارأته من نقص في تحقيق النيابة لم تكن قد تمسكت بطلب استكمالها وهو مالا يصح سبباً للطعن على الحكم ، لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً. ولما كان مذكرة أسباب الطعن المائل المقدمة من المحامي ..... قد تضمنت عديداً من العبارات الجارحة المخلة بالآداب والتي تنطوى على مساس بالقيم والاخلاق والنظام العام دون أن يقتضيها الطعن ، فإن المحكمة تقضى بمحو هذه العبارات من مذكرة أسباب الطعن وذلك عملاً بالمادة ١٠٥ مرافعات .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان نائبي رئيس المحكمة وعبد الرحمن أبو  
سليمه وطه سيد قاسم .

( ٩٧ )

### الطعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » « شهود » « خبرة » . حكم « تسببه » . تسبب غير  
معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

بيان واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة . وإيراد مؤدى أقوال شهود  
الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية فى بيان واف . لاقصور .

(٢) مأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » . تلبس . مواد مخدرة . قبض .  
تفتيش « التفتيش بغير إذن » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض  
« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

كل إجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائي فى الكشف عن الجريمة . صحيح . مالم يتدخل  
بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت ارادة الجانى حرة غير معدومه .

التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ومسايه رجال الضبط  
للجناه بقصد ضبط جريمة يقارفونها . لايجافى القانون .

توافر حالة التلبس أو عدم توافرها . موضوعى .

(٣) مواد مخدرة . تلبس . مأمورو الضبط القضائي . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

اصطحاب الضابط لمصدره السرى ليتظاهر الاخير بشراء المخدر من الطاعن . ليس فيه  
مايفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها . مادام الطاعن قدم المخدر بمحض ارادته واختياره .

(٤) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

وزن أقوال الشاهد وتقديرها. موضوعي.

(٥) اثبات «شهود». حكم «مالاييه في نطاق التدليل». نقض «أسباب

الطعن. مالايقبل منها».

تناقض أقوال الشاهد أو تضاربه فيها. لايعيب الحكم. مادامت المحكمة قد استخلصت

الحقيقة منها بما لاتناقض فيه.

(٦) اثبات «بوجه عام». اجراءات «اجراءات التحقيق» «اجراءات

المحاكمة». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. مالايوفره». نيابة عامة. حكم

«تسببيه. تسبیب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. مالايقبل منها».

تعيب التحقيق السابق على المحاكمة. لايصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها. غير مقبول.

١ - لما كان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال شاهد الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه بنحسر عنه دعوى القصور في التسبیب.

٢ - من المقرر انه لاثيريب على مأمورى الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم، فمسايرة رجال الضبط للجناء بقصد ضبط جريمة يقارفونها لايجافى القانون ولايعد تحريضاً منهم للجناء مادام إن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومه، ومادام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة، وإذ كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد



أقامت قضاءها على اسباب سائغة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى عليه من رفضه الدفع بيطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على توافر حالة التلبس التي يبيحها كما أنه لما كان الطاعن قد أوجد نفسه طواعية في أظهر حال من حالات التلبس فإن قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحاً منتجاً لأثره ولا عليه ان هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة بذلك إذ لم يكن في حاجة اليه .

٣ - من المقرر أن اصطحاب الضابط لمصدره السرى ليتظاهر الاخير للطاعن برغبته في شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ، مادام الثابت من الحكم أن الطاعن قدم المخدر اليه بمحض ارادته واختياره ومن ثم يكون ماينعاه الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابه لمحكمة النقض عليها .

٥ - من المقرر إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لايعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه .

٦ - لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة في ١٩٩٢/٣/٥ ان من بين ما ابداه الدفاع عن الطاعن قعود النيابة عن مناظرة المتهم لاستجلاء ما كان يرتديه من ملابس وان كانت بلبديه أم افرنجيه دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص، فان ما اثاره الدفاع فيما سلف لايعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لايصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم وليس للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب

منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهد الواقعة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » في غير الاحوال المصرح بها قانوناً. واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤ / ١ ، ٣٦ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ المرافق للقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يورد مضمون أدلة الثبوت التي عول عليها في الادانة ومؤداها ، واطرح دفعه ببطالان اجراءات القبض والتفتيش بأن الجريمة تحريضه بما لايسوغ اطراحه ، وتساند في قضائه إلى أقوال ضابط الواقعة رغم ماشابها من تناقض بشأن تحديد مكان العثور على المخدر، فضلا عن أن المحكمة لم تحقق مآثره الطاعن من أن النيابة العامة لم تناظره لاستجلاء ما إذا كانت ملابسه بلدية أم افرنجية — كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله « انه قد وردت معلومات إلى ضابط الواقعة بأن المتهم وهو مسجل فى تجارة المواد المخدرة يزاول نشاطه فيها فاصطحب مصدر تلك المعلومات لاجراء عملية شراء من المتهم بعد أن نقده مبلغاً وقدره عشرون جنيهاً حيث وقف الضابط خلف احدى السيارات وإذا تمت محاولة الشراء باعطاء المصدر السرى مبلغ النقود إلى المتهم طالباً منه نصف قرش من مخدر الحشيش وباعطاء المتهم لهذا المصدر لفافه سلفانيه اخرجها من كيس نايلون وعندئذ اطبق على المتهم وقام بضبطه وضبط الكيس الذى تبين أنه كيس ورق فلورا بداخله اربعة عشرة لفافه سلفانيه بداخل كل منها قطعة من مادة الحشيش ، وبمواجهته اعترف له باحرازه لتلك المواد بقصد الاتجار، كما عثر على مبلغ مائه وسبعين جنيهاً ، قرر له أنه من متحصلات البيع » وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استمدها من تقرير المعامل الكيماوية ومما شهد به النقيب ..... — ضابط الواقعة — الذى حصل مضمون أقواله بما يتطابق وما أثبتته الحكم فى بيان واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال شاهد الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها فإنه ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع بىطلان القبض والتفتيش وان الجريمة تحريضه ورد عليه فى قوله. « حيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى صحة الاتهام على نحو ماتقدم ، فانها لاتعول على انكار المتهم والذى لايعدو أن يكون دفاعاً تجردت الأوراق من ثمة ما يظاھرہ كما انها تطمئن إلى صحة ماتم فى الدعوى من اجراءات تمثلت فى عملية شراء المخدر من المتهم والتى كشفت عن وجود دلائل كافيه على احرازه المواد المخدرة مما يخول لضابط الواقعة القبض عليه وتفتيشه والذى اسفر عن احرازه تلك المواد ايضاً ومن ثم كان الدفع بىطلان القبض والتفتيش لاسند له من



الواقع والقانون يتعين رفضه» وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده ان المحكمة قد استخلصت — فى حدود سلطتها الموضوعية ومن الادلة السائغة التى أوردتها — ان لقاء الضابط بالطاعن جرى فى حدود اجراءات التحرى المشروعه قانونا وأن القبض على الطاعن وضبط المخدر المعروض للبيع تم بعد ما كانت جناية بيع هذا المخدر متلبساً بها بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه مصدر الضابط السرى برغبته فى شرائه من الطاعن ، ولما كان من المقرر إنه لا تريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناه بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجناه مادام إن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومه ، ومادام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وإذ كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على اسباب سائغة — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى عليه من رفضه الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على توافر حالة التلبس التى يبيحها كما أنه لما كان الطاعن قد أوجد نفسه طواعيه فى أظهر حال من حالات التلبس فإن قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحاً منتجاً لأثره ولا عليه ان هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة بذلك إذ لم يكن فى حاجة اليه ، كما أن اصطحاب الضابط لمصدره السرى ليتظاهر الاخير للطاعن برغبته فى شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ، مادام الثابت من الحكم أن الطاعن قدم المخدر اليه بمحض ارادته واختياره ومن ثم يكون ماينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ماينعاه الطاعن على الحكم من أنه تساند فى قضائه إلى أقوال ضابط الواقعة رغم ما شابها من تناقض بشأن تحديد مكان العثور على المخدر ، مردوداً ، بأن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته

وتعويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزل التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابه لمحكمة النقض عليها ، ولما كان من المقرر إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه . ولما كان ما حصله الحكم عند إرادته لأقوال الشاهد ضابط الواقعة له أصله الثابت في الأوراق فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادته في قضائها بالادانة بعد أن افصححت عن اطمئنانها إلى هذه الشهادة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة في ١٩٩٢/٣/٥ إن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعن قعود النيابة عن مناظرة المتهم لاستجلاء ما كان يرتديه من ملابس وان كانت بلبديه أم افرنجيه دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، فان ما اثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعييناً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم وليس للطاعن من بعد النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائه . بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهد الواقعة . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف  
نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد القوى خليل .

( ٩٨ )

### الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض «مايجوز الطعن فيه من الأحكام» . نيابة عامة .

طعن النيابة العامة فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية . جائز .  
أساس ذلك ؟

(٢) حكم « بطلانه » « سقوطه » . محكمة الجنايات « سقوط أحكامها » .  
نقض « اعتبار سقوط الطعن غير ذى موضوع » . بطلان .

بطلان الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه أو بالقبض عليه .  
فيه معنى سقوطه . أثر ذلك . اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذى موضوع .  
مثال .

(٣) مواد مخدرة . حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب » . إثبات « بوجه عام »  
« شهود » . استدلالات .

إيراد حكم الإدانة من أقوال الشاهد إن تحرياته دلت على معاونة المطعون ضدهما لآخر فى  
الإنجاء فى المواد المخدرة على خلاف ماانتهى اليه من أن الأوراق خلت من دليل يقينى على توافر  
قصد الاتجار . تناقض .

(٤) مواد مخدرة . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . إثبات « بوجه عام » .  
حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مايقبل منها » .

تقدير احرار المخدر بقصد الاتجار . موضوعى . شرط ذلك ؟  
مثال لتسبيب غير سائق فى استخلاص نفى توافر قصد الاتجار .



١ - لما كان الشارع قد أجاز بما نص عليه فى المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية وللمستول عنها - كل فيما يختص به - الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ومن ثم فإن طعن النيابة العامة على الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المطعون ضده الثالث ..... يكون جائزاً.

٢ - لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المده يطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنيات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، وإذا كان الحكم السابق بالتضمنيات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها » ، وكان المطعون ضده الثالث - وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض - قد اعيدت الاجراءات فى مواجهته ، ومن ثم يضحى الحكم الغيابى المطعون فيه باطلاً ، ولما كان هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم مما يجعل طعن النيابة العامة فيه غير ذى موضوع ، ويعتبر ساقطاً بسقوطه .

٣ - لما كان يبين مما أورده الحكم من أقوال ضباط الواقعة أن تحرياتهم دلت على معاونة المطعون ضدهما لآخر فى الاتجار بالمواد المخدرة ، وهذا على خلاف ما انتهى اليه الحكم من أن الأوراق خلت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار ، فإن ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من احراز المخدر لاضطراب العناصر التى أوردها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى .

٤ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك

الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان البين حسب تقارير الحكم أن التحريات دلت على معاونة المطعون ضدهما لآخر في الاتجار بالمواد المخدرة، وضبطت المطعون ضدها محرزه كيسين الأول به ٣٧٠ لفافه بكل منها قطعة من الحشيش ويزن قائما ٧ و ٤٠٧ جرام والثاني به ٢٠٣ لفافه بكل منها قطعة من المخدر ذاته ويزن قائما ٦٤ و ٤٣٦ جرام، وبحوزتها سكينتا معجون ومطواه وقطع معدنية بها آثار للمخدر ذاته، كما ضبط بحوزة المطعون ضده كيسان الأول به ٥٩ لفافه بكل منها قطعة من الحشيش تزن صافياً ٨٤ و ١٧٠ جرام والثاني به ١٤ قطعة من المخدر ذاته تزن صافياً ٣٧ و ١٨٢ جرام، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لأن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم المتهمون جميعاً ١ - : حازوا وأحرزوا بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً «حشيش» في غير الاحوال المصرح بها قانوناً، المتهمة الأولى حازت بدون ترخيص سلاحاً أبيض (مطواه قرن غزال). وأحالتهم إلى محكمة جنابات الزقازيق لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للأولى والثاني وغيباً للثالث (المطعون ضده) عملاً بالمواد ٢/١، ١/٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق، ١/١، ٢٥ مكرراً/١، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاخير مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل

من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتفريجه خمسين ألف جنيه عما أسند إليه ومصادرة المخدر والادوات المضبوطة باعتبار أن احراز الجوهر المخدر كان مجرداً من القصد .

فطعن كل من المحكوم عليهما الأولى والثانى والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إنه لما كان الشارع قد أجاز بما نص عليه فى المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية وللمستول عنها — كل فيما يختص به — الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ومن ثم فإن طعن النيابة العامة على الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المطعون ضده الثالث ..... يكون جائزاً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المده يبطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنيات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، وإذا كان الحكم السابق بالتضمنيات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها ، وكان المطعون ضده الثالث — وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض — قد اعيدت الاجراءات فى مواجهته ، ومن ثم يضحى الحكم الغيايى المطعون فيه باطلاً ، ولما كان هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم مما يجعل طعن النيابة العامة فيه غير ذى موضوع ، ويعتبر ساقطاً بسقوطه .

ومن حيث إن كلا من طعن المحكوم عليهما الأولى والثانى وطعن النيابة العامة ضدهما قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .



ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ نفى عن المطعون ضدهما قصد الاتجار قد شابه التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال، ذلك إنما استند إلى مجرد القول بأن الأوراق خلت من الدليل اليقيني عليه، رغم أن ظروف الواقعة وأقوال شهود الإثبات والمضبوطات تؤكد توافر هذا القصد. الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عول في إدانة المطعون ضدهما على أقوال العقيد ..... والعميد ..... والرائد ..... واحال في بيان أقوال الأخيرين إلى أقوال الأول التي بينها في قوله : « أن تحرياته السرية المشتركة مع مدير ومفتشو ادارة التحريات بالادارة العامة للمخدرات دلت على قيام ..... وشهرته ..... — المتهم الثالث — بتجر في المواد المخدرة ويعاونه في ذلك زوجته ..... المتهمة الأولى ونجله ..... وشهرته ..... المتهم الثاني وآخرين ذكرهم وانهم يستخدمون السائرة رقم ..... ملاكى شرقية في ترويج نشاطهم فاستأذن بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ النيابة العامة في ضبطهم وتفتيشهم وتفتيش محل اقامتهم بالعقار ملكهم حيث كلف الرائد ..... بضبط وتفتيش ..... بينما توجه هو والعميد ..... إلى مسكن ..... وزوجته ..... والكائن بالطابق الأول فوق الارضى بذات العقار وما أن أصبحاً أمامه حتى وجداً شراعة الباب مفتوحة وابصروا المأذون بتفتيشها ..... جالسة على مقعد خلف الباب فقام وزميله بفتح الباب عنوة، فهبت واقفة وسقط من جلبابها الذى كانت ترتديه آنذاك كيسين أحدهما به كمية من اللفافات السلوفانية حمراء اللون والآخر به كمية من اللفافات السلوفانية صفراء اللون، وبكل لفافه من لفافات الكيسين قطعة من مخدر الحشيش، كما وجد على المقعد الذى كانت تجلس عليه كيس به كمية من النقود، فقام بضبطهما، وبتفتيشه للمسكن عثر باحد ادراج الشوفنيره الموجوده بصالة المسكن على كمية كبيرة من ورق

السلوفان وفي درج آخر على ميزان معدنى ذو كفتين وعدد من القطع المعدنية من فئة الخمسة والعشرة قروش وسكيتى معجون ومطواه قرن غزال وجد على نصلها آثار مخدر الحشيش كما عثر بدولاب حجرة النوم على مبلغ ستة آلاف جنيه وكمية من البلاستر اللاصق، وبمواجهتهما بالمضبوطات أقرت أنها لها ولزوجها ..... الذى تبين عدم وجوده فى المسكن وقت الضبط والتفتيش، كما شهد بأنه تقابل مع الرائد ..... بعد ذلك وأبلغه بأنه تمكن من ضبط ..... بعد فتحه الباب عنوه وبتفتيشه لم يعثر على ممنوعات وبتفتيش المسكن عثر على كيس بداخله كمية من اللقافات السلوفانية بكل منها قطعة من مخدر الحشيش بمواجهته بها أقر بحيازته لها لحساب والديه، وبسؤاله عن مفتاح السيارة رقم ..... ملاكى شرقية الواقفه أمام العقار قدمه، فتوجه إليها وفتحها بالمفتاح وفتشها فى حضور المتهم ..... فعثر فى درج التابلوه على كيس به عدة قطع عارية من مخدر الحشيش بمواجهته بها قرر أنها خاصة بوالده ..... وبفحصه المضبوطات تبين أن الكيس ذو اللقافات الحمراء الذى سقط من المتهمه ..... به ثلاثمائة وسبعون لقافه، وأن الكيس الآخر الذى سقط منها ذو اللقافات الصفراء به مئتان وثلاثة لقافات، وأن الكيس الذى عثر عليه فى مسكن المتهم ..... به تسع وخمسون لقافه، وأن الكيس الذى ضبط بالسيارة به أربعة عشرة قطعة، كما عول الحكم على تقرير التحليل وأورد مضمونه بما يفيد أن المواد المضبوطة لجوهر مخدر الحشيش، وأن وزنها قائما ٧ و ٤٠٧ جرام، ٦٤ و ٤٣٦ جرام، ٨٤ و ١٧٠ جرام، ٣٧ و ١٨٢ جرام، وأن سكيتى المعجون ونصل المطواه وغسالة القطع المعدنية بها آثار المخدر ذاته، وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة نفى قصد الاتجار بقوله: «خلت الأوراق من الدليل اليقيني على أنه الاتجار» لما كان ذلك وكان يبين مما أورده الحكم من أقوال ضباط الواقعة أن تحرياتهم دلت على معاونة المطعون ضدهما لآخر فى الاتجار بالمواد المخدرة، وهذا على خلاف ما انتهى اليه الحكم من أن الأوراق

نحلت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار، فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من احراز المخدر لاضطراب العناصر التى أوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى. ومن ناحية أخرى، فانه وإن كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان البين حسب تقارير الحكم أن التحريات دلت على معاونة المطعون ضدهما لآخر فى الاتجار بالمواد المخدرة، وضبطت المطعون ضدها محرزه كيسين الاول به ٣٧٠ لفافه بكل منها قطعة من الحشيش ويزن قائما ٧ و ٤٠٧ جرام والثانى به ٢٠٣ لفافه بكل منها قطعة من المخدر ذاته ويزن قائما ٦٤ و ٤٣٦ جرام، وبحوزتها سكينتا معجون ومطواه وقطع معدنية بها آثار للمخدر ذاته، كما ضبطت بحوزة المطعون ضده كيسان الأول به ٥٩ لفافه بكل منها قطعة من الحشيش وزن صافياً ٨٤ و ١٧٠ جرام والثانى به ١٤ قطعة من المخدر ذاته وزن صافياً ٣٧ و ١٨٢ جرام، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً. واجباً نقضه والاعادة، وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه طعن المحكوم عليهما.



## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة ومحمد  
الصيرفى .

( ٩٩ )

### الطعن رقم ٦٢٩٤٤ لسنة ٥٩ القضائية

طعن «التنازل عن الطعن» . نقض «التنازل عن الطعن» . خصومة  
«تركها» .

التنازل عن الطعن ترك للخصومة . أثره : الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير  
بالطعن . أساس ذلك ؟

التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون  
المرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن .

### الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح  
قسم المعادى ضد المطعون ضده بوصف أنه : سبها وقذف فى حقها بأن نسب اليها  
أموراً لو صحت لاستوجبت احتقارها لدى بنى وطنها وذلك على النحو المبين  
بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات والزامه أن يؤدى لها بمبلغ  
١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً اعتبارياً  
بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . استأنفت المدعية بالحقوق المدنية ومحكمة  
جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً  
وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المدعي بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ.

### المحكمة

حيث إن الطاعنة تنازلت عن طعنها بمقتضى اقرار موقع عليه ومصدق عليه بمكتب توثيق . . . . . قدم إلى المحكمة من النيابة ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون المرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن . فإنه يتعين الحكم باثبات تنازل الطاعنة عن طعنها مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى ومحمد حسين نواب رئيس المحكمة وإبراهيم  
الهنيدى .

( ١٠٠ )

### الطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل  
منها» . قتل عمد .

اغفال الحكم التحدث عن مشاركة آخرين من اتباع المجنى عليهم والطاعنين فى المشاجرة  
واصابتهم . لا يعيبه . طالما أنها ليست من العناصر القانونية للجرائم التى دين بها الطاعنين .

(٢) اثبات «شهود» «خبرة» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . قتل  
عمد . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل  
القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

مثال ينفي التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى .

(٣) قتل عمد . اثبات «خبرة» . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» .

جسم الانسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء . جواز حدوث اصابة الظهر  
والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون عليه وقت الاعتداء . تقدير ذلك  
لا يحتاج لخبرة خاصة .

(٤) محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى» . اثبات «برجه عام» «شهود» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . شرط ذلك ؟



(٥) أسباب الإباحة وموانع العقاب (الدفاع الشرعى). قتل عمد .  
محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير حالة الدفاع الشرعى). حكم (تسببه.  
تسبب غير معيب). نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها).

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .  
الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٦) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره). قتل عمد . نقض (أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها).

النمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول .

(٧) محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل). اثبات (شهود). نقض  
(أسباب الطعن . مالا يقبل منها).

وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده: اطراحها الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على  
عدم الأخذ بها .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

(٨) قتل عمد . قصد جنائى . جريمة (أركانها). محكمة الموضوع  
(سلطتها فى تقدير توافر نية القتل). اثبات (بوجه عام). (شهود). حكم  
(تسببه . تسبب غير معيب).

قصد القتل . أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى يأتىها  
الجانى وتتم عما يضره فى نفسه . استخلاص توافره . موضوعى .

مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل .

(٩) حكم (مالا يعيبه فى نطاق التدليل).

تزيد الحكم فيما لم يكن فى حاجة اليه . لا يعيبه .  
مثال .

(١٠) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .  
حكم « مالا يعيه في نطاق التدليل » .

العبرة في الاحكام بالمقاصد والمعاني . لا بالالفاظ والمباني .  
مثال .

١ - لما كان ما يشي به الطاعنان بشأن اغفال الحكم التحدث عن مشاركة آخرين من أتباع الطرفين - المجنى عليهم والطاعنين - في المشاجرة واصابتهم فمردود بأن الحكم لم يكن بحاجة إلى التعرض لتلك الوقائع . طالما انها ليست من العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنان ومن ثم لا يصح تعيب الحكم بالقصور .

٢ - من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بقتل المجنى عليه الثاني - أيضاً - عمداً استناداً إلى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وكان مؤدى أقوال الشهود حسبما حصلها الحكم هي أن الطاعن الأول اطلق عياراً نارياً على المجنى عليه الثاني فأصابه وكان الثابت بالحكم أن تقرير الصفة التشريحية أفاد بأن وفاة المجنى عليه الثاني ترجع إلى اصابته بالظهر ، فإنه لا يكون هناك تناقض بين الدليلين القولي والفني بل هناك تطابق بينهما ، ومن ثم فإن ما يثار بشأن التناقض بين الدليلين القولي والفني في هذه الخصوصية يكون غير سديد .

٣ - إن جسم الانسان متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث اصابة الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذي يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة .

٤ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام

استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

٥ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه . ولما كان ماساقه الحكم المطعون فيه من أدله منتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٧ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها — وإذ كانت المحكمة فى الدعوى الماثلة — قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى من أنه كان يطلق العيار النارى فى الهواء للارهاب وأنه لم يكن يقصد اصابة المجنى عليها الثالثة بدلالة تمكن الشاهدة الثالثة زوجة المجنى عليه الأول من انتزاع السلاح من يده وتسليمه للشرطة — ينحل إلى جدل موضوعى وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى شأنه أمام محكمة النقض .



٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعنين في قوله «.....» وكان الثابت في الأوراق مما شهد به شهود الاثبات أن المتهم الأول / ..... قد استعمل في قتل المجنى عليهما أداة قاتلة (طبنجه) وأطلق عليهما أعيرة نارية وجهها إلى مقتل في جسد كل منهما وهي منطقة الصدر فأحدث بهما إصابات تتمثل في عيار ناري نافذ بالصدر وماحب ذلك من كسور بالاضلاع وتهتك ونزيف بالرئة اليمنى بالنسبة للمجنى عليه الاول وعيارين نارين بالصدر من الخلف أحدهما نافذ من الأمام وماحبهما من تهتك ونزيف بالرئتين بالنسبة للمجنى عليه الثاني وقد اطلق المتهم الأول الاعيرة النارية على المجنى عليهما من مسافة قريبة تتراوح من ربع إلى نصف متر وهو ما يؤكد توافر نية ازهاق روحهما لدى المتهم الاول ذلك أن المجري العادي للأمور أن اطلاق الاعيرة النارية في مقتل من مسافة قريبة يؤدي عادة إلى حدوث الوفاة هذا فضلاً عما أورى به شهود الاثبات من أن المتهم الأول قد أطلق الاعيرة النارية متعمداً إلى مواضع قاتلة في جسد المجنى عليهما ومن ثم فإن قصد انتواء ازهاق روح المجنى عليهما يكون قد توافر في حق المتهم الأول «.....». وحيث إن الثابت في الأوراق ومما قرره شهود الاثبات أن المتهم الثاني قد صوب سلاحه الناري متعمداً إلى مقتل من المجنى عليها الثالثة ..... إذ اطلق عليها عياراً نارياً في عنقها وهو موضع يعد مقتلاً من جسمها وأورى شهود الاثبات أنه كان متعمداً أن يصوب سلاحه الناري إلى هذا الموضع القاتل في جسدها بقصد ازهاق روحها إلا أنه أوقف أثر الجريمة بسبب لادخل لارادته فيه وهو مداركة المجنى عليها بالعلاج ومن ثم فإن قصد ازهاق روح الأخيرة قد توافر في حق المتهم الثاني «.....» ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما تستنبطه المحكمة من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه وأن استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي

الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان مأورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في استظهار نية القتل لدى الطاعنين فإن منعهما في هذا الشأن يكون غير سديد .

٩ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استطرد اليه - من تحديد المسافة التي اطلق الطاعن الأول النار منها على المجنى عليهما بجزء المتر لان ذلك لا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يعيبه بعد أن وصف مسافة الاطلاق بالقرب .

١٠ - من المقرر في الاحكام أن العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالالفاظ والمباني وكانت عبارة تصويب السلاح الناري إلى المجنى عليها الثالثة التي أوردها الحكم في معرض تدليله على توافر نية القتل لدى الطاعن الثاني - تدخل في مدلول عبارة « اطلق عليها عياراً نارياً في عنقها وهو موضع يعد مقتلاً من جسمها » التي أوردها الحكم في ذات البيان فإن معنى الطاعن الثاني على الحكم خطئه في اسناد العبارة الاولى إلى الشهود - يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : المتهم الاول (١) قتل ..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من (مسدس) في صدره قاصداً من ذلك ازهاق روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر قتل ..... عمداً بأن أطلق عليه النار بذات المسدس الذي اصابه في صدره قاصداً من ذلك ازهاق روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (٢) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس) (٣) أحرز ذخائر « عددتها ثمانية وثلاثين طلقة » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازته أو إحرازه (٤) أطلق أعيره ناريه داخل قرية ثانيا : المتهم الثاني : (١) شرع في قتل ..... بأن أطلق عليها عياراً

نارياً من سلاح نارى (مسدس) فأصابها فى عنقها من الخلف قاصداً من ذلك ازهاق روحها فأحدث بها الاصابة الموصوفه بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج (٢) أطلق اعيره ناربه داخل قريه (٣) سلم سلاحه المرخص المضبوط للمتهم الاول حال كونه غير مرخص له بحيازته أو احرازه واحالتهم إلى محكمة جنائيات بنها لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. وادعى كل من ورثة المجنى عليهما مدنياً قبل المتهمان متضامين بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت لكل فريق. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥، ٤٦/٢، ٢٣٤، ٣٧٧/٦ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٣، ٦، ٢٦/٢، ٥، ٢٩، ٣٠/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع اعمال المادتين ٣٢/١، ١٧ من قانون العقوبات أولاً: بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ثانياً: بمعاقة المتهم الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات ثالثاً: بمصادرة السلاح النارى والذخيره المضبوطة رابعاً: وفى الدعويين المدنيتين بالزام المتهم الأول بأن يؤدي إلى كل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغاً وقدره ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت خامساً: برفض الدعويين المدنيتين قبل المتهم الثانى.

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بجرائم القتل العمد المقترن بجناية قتل عمد واحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص وثانيهما بجرائم الشروع فى القتل عمداً وإطلاق اعيرة نارية داخل القرية وتسليمه سلاحه المرخص له للاول الغير مرخص له به قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع وخطأ فى الاسناد، ذلك أن الحكم لم



يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً لتفهمها فهي في حقيقتها مشاجرة بين فريقين المجنى عليهم والطاعنين وقد أصيب فيها كل المشاركون وعول الحكم في ادانتهم على الدليلين القولي والفني رغم التعارض بينهما إذ مؤدى أقوال شهود الاثبات أن الطاعن الأول اطلق النار وهو في مواجهة المجنى عليهما ومن مسافة قريبة وأن كلا منهما اصيب في صدره بينما ورد بتقرير الصفة التشريحية أن اصابة المجنى عليه الثاني ..... كانت من الخلف إلى الأمام وأن مسافة الاطلاق تجاوزت مدى الاطلاق القريب وقد أ طرح الحكم دفع الطاعن الاول في هذا الشأن برد قاصر وغير سائغ ويخالف الثابت في الأوراق ودفع الطاعن الثاني بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن نفس أولاده إذ أنه اطلق العيار النارى في الهواء لرد فريق المجنى عليهم عن الاعتداء فأصاب العيار - خطأ - المجنى عليها الثالثه - إلا أن الحكم ا طرح هذا الدفاع برد قاصر وغير سائغ لم يشر فيه إلى اصابته واصابة أولاده . والتفت الحكم عن دفاع الطاعن الثاني بجلسة المحاكمة من أنه لم يكن يقصد اصابة المجنى عليها الثالثة بدليل قيام الشاهده الثالثة زوجة المجنى عليه الاول بنزع المسدس من يده واحتفاظها به حتى تسليمه للشرطة فلم توردته أو ترد عليه . ولم يدلل الحكم على توافر نية القتل في حق الطاعنين تدليلاً كافياً وسائغاً واستدل على توافر هذه النية في حقهما من قرب اطلاق النار وهو ما يخالف ماورد بتقرير الصفة التشريحية ، ومن تصويب الطاعن الثانى مسدسه إلى المجنى عليها الثالثة وهو مالا أصل له في أقوال الشهود . بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « وحيث تخلص واقعات الدعوى حسبما استيقنتها المحكمة من مطالعة سائر أوراقها والتحقيقات التى تمت فيها ومادار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل في أنه في يوم وحال عودة المجنى عليه الاول ..... إلى مسكنه شاهد المتهمين ..... ووالده ..... وباقي أفراد اسرتهم يقومون بنقل بعض الاتربه من الشارع المطل عليه مسكنه ولما توجه لسؤالهم عن سبب قيامهم

بذلك حدثت مشادة بينه وبين المتهم الثانى فما كان من المتهم الأول الا أن دخل إلى مسكنه وعاد منه حاملاً السلاح النارى (طبنجة) المرخصه باسم والده واطلق منها عياراً نارياً صوب المجنى عليه . . . . . قاصداً من ذلك قتله فاصابه بالاصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته وحال محاولة المجنى عليه الثانى . . . . . انقاذ شقيقه المجنى عليه الأول من اعتداء المتهم الاول عليه فقد أطلق عليه الأخير عمداً عيارين نارين من ذات السلاح الذى كان يحمله قاصداً من ذلك قتله فأصابه فى ظهره محدثاً به الاصابه الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته وحال محاولة المجنى عليها . . . . . قذف المتهم الاول بمجرف محاولة لاسقاط السلاح النارى من يده فقد تناوله منها المتهم الثانى واطلق عليها عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابة المبينة بالتقرير الطبى وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادة المتهم الثانى فيه وهو مداركة المجنى عليها بالعلاج، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة — على هذه الصورة فى حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك وكان مايشير الطاعنان بشأن اغفال الحكم التحدث عن مشاركة آخرين من أتباع الطرفين — المجنى عليهم والطاعنين — فى المشاجرة واصابتهم فمردود بأن الحكم لم يكن بحاجة إلى التعرض لتلك الوقائع. طالما أنها ليست من العناصر القانونية للجرائم التى دين بها الطاعنان ومن ثم لايصح تعيب الحكم بالقصور. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بقتل المجنى عليه الثانى — أيضاً — عمداً استناداً إلى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وكان مؤدى أقوال الشهود حسبما حصلها الحكم هى أن الطاعن الأول أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه الثانى فأصابه وكان الثابت بالحكم أن تقرير الصفة

التشريحية أفاد بأن وفاة المجنى عليه الثانى ترجع إلى إصابته بالظهر، فإنه لا يكون هناك تناقض بين الدليلين القولى والفنى بل هناك تطابق بينهما، ومن ثم فإن ما يثار بشأن التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى هذه الخصوصية يكون غير سديد، أما ما يثيره الطاعن الأول من اعتناق الحكم لصورة الواقعة حسبما صورها شهود الاثبات مع أن أقوالهم بالتحقيقات تتناقض مع ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية إذ قرروا بأن المجنى عليه الثانى والطاعن الاول كان كل منهما فى مواجهة الآخر وقت الاعتداء بينما ثبت من تقرير الصفة التشريحية إصابة المجنى عليه الثانى بظهره، فإنه لما كان جسم الانسان متحركاً ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة، فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وتقرير الصفة التشريحية. ولا يكون هناك تناقض مع العقل فيما قرره الشهود من أن الطاعن الاول كان يقف أمام المجنى عليه الثانى عندما أطلق عليه العيار النارى ثم تكون إصابة المجنى عليه المذكور — منها — بالظهر. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثير من دفاع فى هذا الشأن وأطرحه برد كاف سائغ وله أصله الثابت فى الأوراق مما لا نزاع فيه فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما دفع به الطاعن الثانى من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن أولاده وأطرحه تأسيساً على ما اطمأن اليه من أن المجنى عليها الثالثة كانت فى حالة دفاع شرعى تجاه الطاعن الاول — الذى قتل والدها وعمها — مما لا يبيح الاعتداء عليها بدعوى منع عدوانها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها



اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق . كما أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه . ولما كان ماساقه الحكم المطعون فيه من أدله منتجته في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثانى لم يثر فى دفاعه شيئاً عن اصابته — أو اصابة الطاعن الاول — وكان من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها — وإذ كانت المحكمة فى الدعوى الماثله — قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى من أنه كان يطلق العيار النارى فى الهواء للارهاب وأنه لم يكن يقصد اصابة المجنى عليها الثالثه بدلالة تمكن الشاهده الثالثه زوجة المجنى عليه الاول من انتزاع السلاح من يده وتسليمه للشرطه ينحل

إلى جدل موضوعي وهو ماتستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعنين في قوله «.....» وكان الثابت في الأوراق مما شهد به شهود الاثبات أنه المتهم الأول / ..... قد استعمل في قتل المجنى عليهما أداه قاتله (طبنجه) وأطلق عليهما أعيره نارية وجهها إلى مقتل في جسد كل منهما وهي منطقة الصدر فأحدث بهما إصابات تتمثل في عيار ناري نافذ بالصدر وماصاحب ذلك من كسور بالاضلاع وتهتك ونزيف بالرئة اليمنى بالنسبة للمجنى عليه الأول وعيارين ناريتين بالصدر من الخلف أحدهما نافذ من الأمام وماصاحبهما من تهتك ونزيف بالرئتين بالنسبة للمجنى عليه الثاني وقد اطلق المتهم الأول الأعيره النارية على المجنى عليهما من مسافة قريبة تتراوح من ربع إلى نصف متر وهو ما يؤكد توافر نية ازهاق روحهما لدى المتهم الأول ذلك أن المجري العادي للأمور أن اطلاق الأعيرة النارية في مقتل من مسافة قريبة يؤدي عادة إلى حدوث الوفاة هذا فضلاً عما أورى به شهود الاثبات من أن المتهم الأول قد أطلق الأعيرة النارية متعمداً إلى مواضع قاتله في جسد المجنى عليهما ومن ثم فإن قصد انتواء ازهاق روح المجنى عليهما يكون قد توافر في حق المتهم الأول .....» . «وحيث إن الثابت في الأوراق ومما قرره شهود الاثبات أن المتهم الثاني قد صوب سلاحه الناري متعمداً إلى مقتل من المجنى عليها الثالثة ..... إذ اطلق عليها عياراً نارياً في عنقها وهو موضع يعد مقتلاً من جسمها وأورى شهود الاثبات أنه كان متعمداً أن يصوب سلاحه الناري إلى هذا الموضع القاتل في جسدها بقصد ازهاق روحها إلا أنه أوقف أثر الجريمة بسبب لادخل لارادته فيه وهو مداركة المجنى عليها بالعلاج ومن ثم فإن قصد ازهاق روح الأخيرة قد توافر في حق المتهم الثاني .....» ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر

ولأنما تستنبطه المحكمة من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وأن استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان مأورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في استظهار نية القتل لدى الطاعنين فإن منعاهما في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك. وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عول فيما اطمأن اليه من أن الطاعن الأول اطلق النار على المجنى عليهما من مسافة قريبة على أقوال الشهود — وهو مالا ينازع الطاعن في اصله الثابت بالأوراق — على النحو الثابت بمذكرة أسباب طعنه فإن منعاه في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك وكان لا يبين أن هناك تناقضاً بين ما عول عليه الحكم فيما سلف وبين ماورد بتقرير الصفة التشريعية — كما أثبتتها الطاعن الأول بمذكرة أسباب الطعن — مما تنتفى معه حالة الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال فان منعى الطاعن الأول في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد اليه — من تحديد المسافة التي اطلق الطاعن الأول النار منها على المجنى عليهما بجزء المتر — لان ذلك لا يعدو أن يكون تزيداً منه لا يعيبه بعد أن وصف مسافة الاطلاق بالقرب. لما كان ذلك، وكان من المقرر في الاحكام أن العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالالفاظ والمباني وكانت عبارة تصويب السلاح النارى إلى المجنى عليها الثالثة التي أوردها الحكم في معرض تدليله على توافر نية القتل لدى الطاعن الثاني تدخل في مدلول عبارة (اطلق عليها عياراً نارياً في عنقها وهو موضع يعد مقتلاً من جسمها، التي أوردها الحكم في ذات البيان فإن منعى الطاعن الثاني على الحكم خطئه في اسناد العبارة الاولى إلى الشهود يكون في غير محله. لما كان ذلك، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.



## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم نائبي رئيس المحكمة وسمير مصطفى وعاطف عبد السميع .

( ١٠١ )

### الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) سب وقذف . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دعوى جنائية . دعوى مدنية . اختصاص .

دخول العبارات موضوع السب والقذف في نطاق ما تجيزه المادة ٣٠٩ عقوبات . أثره ؟  
القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم تأييم الفعل جنائياً . أثره ؟

(٢) محكمة الجنح « اختصاصها » . اختصاص . دعوى جنائية . دعوى مدنية . نقض « الصفة والمصلحة في الطعن » .

اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية . أساسه ومؤداه ؟  
توافر الصفة والمصلحة في الطعن للمدعى بالحقوق المدنية ولو لم ينص الحكم في منطوقه على عدم الاختصاص بدعواه المدنية . أساس ذلك ؟

(٣) دعوى مدنية . استئناف « نظره والحكم فيه » حكم « حجته » . نقض « الصفة والمصلحة في الطعن » .

تفويت المدعى بالحق المدني على نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة . يجعله حائزاً لقوة الأمر المقضى وانغلاق طريق الطعن بالنقض . شرط ذلك ؟

(٤) سب وقذف . حكم « بيانات التسيب » . محكمة النقض « سلطتها » .  
المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف . ما يطمئن إليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . حد ذلك ؟

تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون .  
تكييف قانونى . خضوعه لرقابة النقض .

(٥) سب وقذف . أسباب الإباحة وموانع العقاب . حكم «تسيبه» . تسبب معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات . مناطه ؟

خلو الحكم من ذكر عبارات السب ومن بيان موضوع الدعوى المدنية وما ورد ذكره بمذكرة الدفاع ومدى اتصالها بالتزاع القائم والقدر الذى تقتضيه المرافعة . قصور .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمتى السب والقذف على أساس أن العبارات موضوعها تدخل فى نطاق ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، ومفهوم ذلك أن تلك العبارات لا تسرى عليها مواد السب والقذف وغير معاقب عليها بعقوبة جنائية ، وهو قضاء ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدى إلى عدم اختصاص المحاكم الجنائية بها ، لأن القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم تأثيم الفعل جنائيا إنما يتلزم معه الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

٢ - من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الاصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعوتين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشروط فيه الا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ، بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفصل فى موضوع الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية غير معاقب عليه قانونا - كما هو الحال فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، فإن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - تتوافر له الصفة والمصلحة فى الطعن ، وإن لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على عدم الاختصاص بدعواه المدنية .

٣ - من المقرر أنه إذا فوت المدعى بالحق المدني على نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامه طريق الطعن بالنقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب المدعى بالحق المدني مع مراعاة ألا يبنى على طعنه - ما دام لم يستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية لمركز المتهم.

٤ - من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك ألا يخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الالفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون ، سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك ، هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة .

٥ - من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من ذكر تلك العبارات ومن بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع ، ومما ورد بمذكرة الدفاع من سياق القول الذى اشتمل على العبارات التى يعدها الطاعن سباً وقذفاً ، ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه المرافعة ، حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن تلك العبارات مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع ،



ويمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة ما انتهى إليه من قضاء ضمنى بعدم الاختصاص بالدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز هذه المحكمة عن الوقوف على صحة التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، مما يعيبه بما يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والاعادة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح سيدى جابر ضد الطاعن بوصف أنه أسند إليه في المذكرة المقدمة منه في الدعوى رقم ..... مدنى كلى الاسكندرية وقائع غير صحيحة توجب احتقاره عند أهل وطنه وضمنها عبارات سب وقذف فى حقه وطلب عقابه بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بتفريم المتهم مائتى جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمتى السب والقذف على أساس أن العبارات موضوعها تدخل فى نطاق ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، ومفهوم ذلك أن العبارات لا تسرى عليها مواد السب والقذف وغير معاقب عليها بعقوبة جنائية ، وهو قضاء ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدي إلى عدم اختصاص المحاكم الجنائية بها لأن القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم تأييم الفعل جنائياً إنما يتلازم معه الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى

منطوق الحكم . ذلك أن من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الاصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ، بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفصل فى موضوع الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، فإن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - تتوفر له الصفة والمصلحة فى الطعن ، وإن لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على عدم الاختصاص بدعواه المدنية ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون ولا ينال من ذلك ، أنه لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، ذلك بأنه ولئن كان من المقرر أنه إذا فوت المدعى بالحق المدنى على نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامه طريق الطعن بالنقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكامين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً أما إذا ألغى الحكم الابتدائي فى الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر فى الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب المدعى بالحق المدنى مع مراعاة ألا يبنى على طعنه - ما دام لم يستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية لمركز المتهم . لما كان ذلك ، وكان المدعى بالحق المدنى وإن ارتضى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالحكم له بتعويض مدنى مؤقت قدره ٥١ جنيه بعدم استئنافه له ، إلا أنه لما كانت المحكمة

الاستثنائية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده - وهو ما ينطوى ضمناً على عدم الاختصاص بالدعوى المدنية وفق ما سلف - فقد غدا هذا الحكم قضاء قائماً بذاته مستقلاً عن ذلك الحكم الذى ارتضاه المدعى بالحق المدنى .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة السب والقذف قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه خلص إلى أن العبارات التى أوردها المطعون ضده فى مذكرة دفاعه مما تدخل فى نطاق حق الدفاع مع أنها تجاوزته إلى السب والقذف فى حقه . وذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه خلص إلى براءة المطعون ضده فى قوله « وحيث إن ما أبداه المتهم فى مذكرته المقدمة فى الدعوى رقم ..... مدنى كلى اسكندرية يعد من قبيل الدفاع المباح ولا يشكل جريمة السب والقذف المتهم بارتكابها ومن ثم تقضى المحكمة ببراءته من التهمة المسندة إليه » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، إلا أن حد ذلك ألا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون ، سبا أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك ، هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة ، ذلك ومن المقرر أيضاً أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من ذكر تلك العبارات ومن بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع ، ومما ورد بمذكرة الدفاع من سياق القول الذى اشتمل على العبارات التى يعدها الطاعن سبا وقذفاً ، ومدى



اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه المرافعة ، حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن تلك العبارات مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع ، ويمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة ما انتهى إليه من قضاء ضمنى بعدم الاختصاص بالدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز هذه المحكمة عن الوقوف على صحة التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، مما يعيبه بما يوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد شتا وحسام عبد الرحيم وسمير أنيس نواب رئيس المحكمة وعاطف عبد السميع.

( ١٠٢ )

### الطعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش «إذن التفتيش . بياناته» .

صدور الاذن بالتفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم . مفاده . شموله كل مسكن للمتهم مهما تعدد .

(٢) تفتيش «إذن التفتيش . تسيبه» «اصداره» . نيابة عامة . استدالات .

محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسيبه» . تسيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لتسيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه . المادة ٩١ اجراءات المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش . موضوعي .

اصدار النيابة العامة أمرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات واسبابه . مفاده ؟

(٣) حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل» «تسيبه» . تسيب غير معيب» .

مواد مخدرة . نقض «الصفة والمصلحة في الطعن» .

الخطأ في الأسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم واستدلاله . لا يعيبه .

نعي الطاعن على الحكم بالقصور بشأن تهمة حيازته لمخدر الهيروين . غير مجد . ما دام قد

قضى ببراءته منها .

(٤) البات (شهود) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود؟

(٥) البات (بوجه عام) (شهود) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليها . استفادة الرد ضمنا من القضاء بالادانة .

١ - من المقرر أنه متى صدر الإذن بالتفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد .

٢ - من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبب وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل أمر تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم . وإذا كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما



أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويغاً لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه فى هذا الشق يكون غير سديد .

٣ - لما كان غير منتج ما يقول به الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نقله عن شاهدى النفى من إقامته فى العنوان الذى حددته التحريات ما دام أن هذا الخطأ - بفرض صحته - ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنقها الحكم وهى أن التفتيش تم فى متجر الطاعن ، وبالتالي فلم يكن لهذا الخطأ أثر فى منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة ولا صفة للطاعن فى النعى على قضاء الحكم بالنسبة لتهمة حيازته لمخدر الهيروين ، ما دام أن الحكم قد قضى ببراءته منها ومن ثم يكون منعاها بالخطأ فى الإسناد بشأن أدلتها غير مقبول .

٤ - إن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ - لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم وما دامت المحكمة فى الدعوى الماثلة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدى الإثبات فلا تثريب عليها إذا هى لم تعرض فى حكمها إلى أوجه دفاع الطاعن الموضوعية التى ما قصد منها سوى إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأقوال ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا المقام يكون فى غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (هيروين وحشيش) في غير الاحوال المصرح بها قانوناً - ثانياً: حاز بغير ترخيص سلاحاً أبيض (مطواة قرن غزال). واحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٩٨٩/١٢٢ والبند ٥٧ من الجدول الثاني من الجدول رقم (١) الملحق والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ / ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ١٩٧٨/٢٦ ، ١٩٨١/١٦٥ والبند ١٠ من الجدول المضاف بالقانون الأخير بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجرد من القصد وبراءته من حيازة مخدر الهيروين والسلاح الأبيض مع مصادرة المخدر والسلاح.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ.

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر الحشيش قد شابه قصور في التسييب وأخطأ في تطبيق القانون وفي الاسناد وانطوى على فساد في الاستدلال. ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بيطلان إذن التفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية بدلالة إقامته في عنوان غير الذى حدده الأمر الذى أيده شاهداً النفى وامتلاكه أكثر من متجر وعدم تحديد الإذن للأساس الذى صدر بناء عليه هل هو شخصى مرجعه الثقة فى الضابط أم موضوعى ركونا إلى الاطمئنان إلى التحريات وقد رد الحكم على ذلك بما لا يسوغ به اطراح الدفع ويخالف نص المادتين ٩١ اجراءات و ٤٤ من الدستور والثابت بأقوال شاهدى

النفى . ونقل الحكم من أقوال الضابط ..... أنه عشر على لفافة واحدة من مخدر الهيروين حال أنه قرر بالتحقيقات ومحضر الضبط أنه عشر على لفافتين فضلا عن أنه أغفل قول الشاهد بالعثور على نقود . كما نقل من تقرير المعمل الكيماوى أن اللفافة لمخدر الهيروين والثابت بذلك التقرير أن اللفافة الأخرى لا تحتوى على أى مادة مخدرة ولم يعرض الحكم لأوجه دفاعه بعدم معقولية تصوير الضابط للواقعة لعدم التناسب الزمنى مع الاجراءات التى تمت ، وبأن الضبط تم فى مسكنه كما قال شاهديه لا متجره وبتناقض أقوال الضابط ..... مع الثابت بالمعينة بشأن وصف متجر ومكتب الطاعن وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر الحشيش التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها استمدها من أقوال شاهدى الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه متى صدر الإذن بالتفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ، كما أنه من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل أمر تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه السلطة قد اصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التى أفصح عنها طالب الامر فى محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هى دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم . وإذا كانت الحال فى الدعوى الماثلة على ما بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما



أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويغاً لأصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بيطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه فى هذا الشق يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان غير منتج ما يقول به الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نقله عن شاهدى النفى من إقامته فى العنوان الذى حددته التحريات ما دام أن هذا الخطأ - بفرض صحته - ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنقها الحكم وهى أن التفتيش تم فى متجر الطاعن ، وبالتالي فلم يكن لهذا الخطأ أثر فى منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة ولا صفة للطاعن فى النعى على قضاء الحكم بالنسبة لتهمة حيازته لمخدر الهيروين ، ما دام أن الحكم قد قضى ببراءته منها ومن ثم يكون منعاه بالخطأ فى الإسناد بشأن أدلتها غير مقبول . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم وما دامت المحكمة فى الدعوى الماثلة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدى الإثبات فلا تثريب عليها إذا هى لم تعرض فى حكمها إلى أوجه دفاع الطاعن الموضوعية التى ما قصد منها سوى إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأقوال ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا المقام يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وأحمد جمال الدين عبد اللطيف نائبى رئيس المحكمة ومحمد إسماعيل  
موسى ومصطفى محمد صادق .

( ١٠٣ )

### الطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . ايداعها » .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) قبض . تفتيش « بطلانه » . نقض « الصفة فى الطعن » . حكم « تسبيبه » .

تسبيب غير معيب » .

لا صفة لغير من وقع عليه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه .

عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش الباطل إلا ممن شرعت

الأوضاع القانونية لحمايتهم .

(٣) اثبات « بوجه عام » . قبض . تفتيش . مواد مخدرة . مأمورو الضبط

القضائى .

التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التى رسمها القانون محظور . بطلان الدليل

المستمد منه .

حصول مأمورو الضبط القضائى على الدليل عن غير طريق التفتيش أو القبض . صحيح .

عدم قبول النعى ببطلان القبض والتفتيش . متى كان الطاعن قد تخلى باختياره عما يحوزه

من مخدر .

(٤) دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» .

الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة باجابه . ماهيته ؟  
مثال لما لا يعد طلبا جازما .

(٥) حكم «بياناته» . «بيانات التسبب» «تسببه . تسبب غير معيب» .  
نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» . مواد مخدرة .

اشارة الحكم الى أن القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لا يعيه . أساس ذلك ؟

(٦) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

(٧) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟

الجدل الموضوعى . غير جائز أمام النقض .

١ - لما كان الطاعن الأول ..... وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا . لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .



٢ - من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، كما أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش لسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

٣ - إن ما يجرمه القانون بشأن تفتيش الأشخاص ويرتب عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التي رسمها القانون ، أما إذا كان مأمور الضبط القضائي أو رجل السلطة العامة قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بمخدر كان يحمله عندما شاهد أحدهما ، فإن ضبط هذا المخدر من بعد القائه تم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه ، حتى ولو لم تكن الجريمة متلبساً بها . وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه واطمأنت المحكمة إلى صحة تصوير الشهود لها هي أن الطاعن ما أن تبين شخصية رجال الضبط حتى تخلى عما يحوزه من مخدر فالتقطه أحدهم ، فإن هذا المخدر يكون دليلاً على الطاعن جاء نتيجة تخليه اختياراً عنه ولم يكن وليد القبض عليه . لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم لاطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٤ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب بالجلسة الأولى ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات بمديرية أمن ..... - إلا أنه لم يعاود التمسك به في الجلسة التالية واقتصر في مرافعته

الختامية على طلب الحكم بالبراءة ، فليس له أن ينعى على المحكمة عدم اجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقاً للمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبندين ٩ و ٥٧ من الجدول رقم (١) المرفق به ، وعنى بالإشارة إلى أنه قد عدل ومن ثم فليس بلام أن يشير إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج في القانون الأصلي وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه . وبالتالي يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٧ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة من أن الطاعن قد تخلى اختياراً عن المخدر المضبوط فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً: المتهم الأول ١ - أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين «أفيون وحشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض «مطواة قرن غزال». ثانياً: المتهم الثاني: أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً «حشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. واحالتهما إلى محكمة جنابات كفر الشيخ لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ١/٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبندين ٩، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق و ١/١، ٢٥ مكرراً، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولاً: بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه. ثانياً: بمعاقة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه. ثالثاً / بمصادرة المضبوطات عدا النقود وذلك باعتبار أن أحرار الجواهر المخدرة مجرد من القصود.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول ..... وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً. لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه.



ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى ..... قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون والبطلان ، ذلك بأنه تمسك ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش مسكن المحكوم عليه الآخر - الذى ضبط الطاعن فيه - لعدم جدية تحريات التى بنى عليها وقصورها ولعدم تسببه حسبما يوجبه القانون ، بيد أن المحكمة اطرحت الدفعين برد قاصر غير سائغ وبما لا سند أو أصل له فى الأوراق على الرغم من توافر مصلحة الطاعن فى التمسك بهما ، كما تمسك ببطلان القبض عليه وتفتيشه لحصوله بناء على إذن خاص بالمحكوم عليه الآخر ومسبكه دون أن يشملته وفى غير الحالات التى تميزه قانونا ، بيد أن المحكمة تناولته برد قاصر لا يتفق وصحيح القانون ولم تستجب لطلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة مخدرات ..... للوقوف على ميقات حصول القبض والتفتيش ، ولم تكن بتحقيقه أو الرد عليه . وأغفل الحكم الإشارة إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - الذى عوقب بموجبه المعدل لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ولم تتفطن المحكمة لدفاعه القائم على عدم صحة تصوير واقعة تخليه عن صندوق التبغ ومجافاتها للعقل والمنطق وأنها مع التسليم بحصولها لم تكن وليدة إرادة حرة وإنما تولدت عن اكراه ماذى وتهديد وذلك كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض والتفتيش أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة

فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، كما أنه من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش لسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم . وكان الاذن بالتفتيش خاصا بالمحكوم عليه الآخر وبمسكنه ولم يزعم الطاعن حيازته أو ملكيته للمسكن الذى جرى تفتيشه وضبط فيه فإنه لا يقبل منه الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش لأنه لا صفة له فى التحدث عن ذلك ، ويكون كافة ما يثيره فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما حاصله أنه بناء على ما دلت عليه تحريات قسم مكافحة مخدرات الغريبة من أن المتهم ..... يحرز مواد مخدرة وبعد أن أذنت النيابة العامة بضبطه وتفتيش شخصه ومسكنه انتقل رجال الضبط إلى مسكن المذكور وكان يجالسه آنذاك الطاعن الذى ما أن تبين شخصيتهم حتى ألقى بصندوق تبغ أسفل قدمه فالتقطه الشاهد الأول وعثر بداخله على ثمانى لفافات تحوى مخدر الحشيش . عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش المبدى من الطاعن واطرحه فى قوله : « إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أن الثابت من أقوال شهود الإثبات - التى تطمئن إليها المحكمة - أن التحريات قد توصلت إلى أن المتهم الأول يحرز مواد مخدرة وبعد صدور إذن النيابة العامة بضبطه وتفتيش شخص ومسكن هذا المتهم انتقلوا لتنفيذ هذا الإذن ، وما أن داهموا المسكن حتى شاهدوا المتهم الثانى - الطاعن - حتى ألقى بعلبة سجائر أسفل قدمه . وأمام هذه الظروف فإن المتهم الثانى يكون قد وضع نفسه موضع الشك والريبة وهو أمر يستلزم تدخل رجال الضبط للكشف عن حقيقة ما تخلى عنه وهو عمل لا يتنافى وطبائع الأمور وبعد من إجراءات التحرى فلما تبين رجال الضبط أن ما بداخل هذه العلبة ثمانى لفافات من المواد المخدرة قاموا بالقبض عليه وتفتيشه ومن ثم يكون هذا القبض والتفتيش قد تم صحيحا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بالنسبة لهذا المتهم ومن ثم يكون الدفع المبدى فى هذا الخصوص غير سديد . وكان ما يجرمه القانون بشأن تفتيش

الأشخاص ويرتب عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التي رسمها القانون ، أما إذا كان مأمور الضبط القضائي أو رجل السلطة العامة قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بمخدر كان يحمله عندما شاهد أحدهما ، فإن ضبط هذا المخدر من بعد القائه ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحاً لا بطلان فيه ، حتى ولو لم تكن الجريمة متلبس بها . وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه - واطمأنت المحكمة إلى صحة تصوير الشهود لها - هي أن الطاعن ما أن تبين شخصية رجال الضبط حتى تخلى عما يحوزة من مخدر فالتقطه أحدهم ، فإن هذا المخدر يكون دليلاً على الطاعن جاء نتيجة تخليه اختياراً عنه ولم يكن وليد القبض عليه . لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم لأطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب بالجلسة الأولى ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات بمديرية أمن ..... - إلا أنه لم يعاود التمسك به في الجلسة التالية واقتصر في مرافعته الختامية على طلب الحكم بالبراءة ، فليس له أن ينعى على المحكمة عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقاً للمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبندين ٩ و ٥٧ من الجدول رقم (١) المرفق به ، وعنى بالإشارة إلى أنه قد عدل ومن ثم فليس بلام أن يشير إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج في القانون الأصلي وأصبح من



أحكامه منذ بدء سريانه . وبالتالي يضحى ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يودون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة - فى الدعوى الماثلة وقد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة - من أن الطاعن قد تخلى اختياراً عن المخدر المضبوط - فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة أول من يونيو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وعمار ابراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف نواب رئيس المحكمة  
ومحمد إسماعيل موسى .

( ١٠٤ )

### الطعن رقم ٢٠٦٩٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) وكالة . نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » .

اقتصار التوكيل في مجال الطعن في الأحكام على المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر . أثره : انحسار صفة الوكيل في الطعن بطريق النقض .

(٢) نقض « الصفة في الطعن » . وكالة .

الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم ضده . ليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلًا عنه توكيلًا يخوله هذا الحق صراحة .

التقرير بالطعن بتوكيل لا يخول صاحبه هذا الحق . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٣) نيابة عامة . طعن « المصلحة في الطعن » . نقض « المصلحة في الطعن »

« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

حق النيابة العامة في الطعن . رهن بتوفر المصلحة لها أو للمحكوم عليه . انتفاء هذه

المصلحة . أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟

عدم جواز طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون . علة ذلك ؟

مثال .

(٤) نيابة عامة . نقض « الصفة في الطعن » .

لا صفة للنيابة العامة في الطعن على الحكم إلا في خصوص الدعوى الجنائية .

١ - لما كان البين من التوكيل - المرفق بأوراق الطعن - أنه وإن أجاز للوكيلة الحضور نيابة عن موكلها أمام جميع المحاكم بدرجاتها المختلفة ، إلا أنه عاد - من بعد - في مجال الطعن في الأحكام فقصره على المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر فحسب بما تنحسر به صفة الوكيلة في الطعن بطريق النقض .

٢ - الطعن بطريق النقض من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً خاصاً أو توكيلاً عاماً يخوله هذا الحق صراحة ، وإذا كان التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه لا يخول صاحبه هذا الحق - على نحو ما سلف البيان - فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

٣ - الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون ومن تحقيق مصلحة المجتمع التي تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من الخطأ أو البطلان ، إلا أنها تتقيد في كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ، ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه لها . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقتصرت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان دون أن تنعى عليه قضاءه ببراءة المطعون ضده وعدم الاستجابة إلى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانته ، ولا مراة في انحسار مصلحة المطعون ضده في الطعن بعد أن قضى ببراءته فإن طعنها يكون قائماً على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها .



٤ - من المقرر أنه ليس للنيابة العامة صفة في الطعن على الحكم إلا في خصوص الدعوى الجنائية فإن ما تثيره من عدم سماع مرافعة المدعين بالحقوق المدنية أمام الهيئة الجديدة لا يكون مقبولا.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ستة وعشرين مليون دولار أمريكي مملوكة لـ ..... وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن قدم إليه خطابين محررين باللغة الانجليزية بادعاء أنهما خاصين بتجديد وديعة في حين أن هذين الخطابين قد تضمننا تحويل المبلغ سالف الذكر إلى حساب المتهم مستغلا جهل المجنى عليه بهذه اللغة وثقته فيه وتمكن بتلك الطرق الاحتيالية من الاستيلاء على المبلغ سالف الذكر. وطلبت عقابه بالمادتين ٣ ، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ . وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قسم محرم بك قضت حضوريا عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة عشرة آلاف جنية لوقف التنفيذ وأمرت بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . استأنف كل من المحكوم عليه والمدعين بالحقوق المدنية ومحكمة شرق الاسكندرية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا أولاً: بعدم جواز الاستئناف المقام من المدعين بالحقوق المدنية : ثانياً: بقبول الاستئناف المقام من المتهم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن كل من النيابة العامة والاستاذة / ..... المحامية عن الاستاذة /  
 ..... المحامية نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق  
 النقض .... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ..... فقررت المحامية  
 ..... بالطعن فيه بطريق النقض بصفتها وكيلة عن المدعين بالحقوق المدنية  
 بموجب التوكيل رقم ..... كاتب عدل جدة بالملكة العربية السعودية والمصدق  
 عليه بتاريخ ..... من قنصلية جمهورية مصر العربية بجدة . لما كان  
 ذلك ، وكان البين من التوكيل المشار إليه - المرفق بأوراق الطعن - أنه وإن أجاز  
 للوكيلة الحضور نيابة عن موكلها أمام جميع المحاكم بدرجاتها المختلفة ، إلا أنه عاد -  
 من بعد - فى مجال الطعن فى الأحكام فقصره على المعارضة والاستئناف والتماس  
 إعادة النظر فحسب بما تنحسر به صفة الوكيل فى الطعن بطريق النقض . لما كان  
 ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن ينوب عنه  
 فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً خاصاً أو توكيلاً عاماً يخوله هذا الحق  
 صراحة ، وإذ كان التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه لا يخول صاحبه هذا  
 الحق - على نحو ما سلف البيان - فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن والزام المدعين  
 بالحقوق المدنية المصاريف المدنية مع مصادرة الكفالة .

ومن حيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أنه  
 بجلسة ..... مثل أطراف الخصومة واهدى كل من المتهم والمدعين  
 بالحقوق المدنية دفاعه ثم قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى  
 لجلسة ..... لاستكمال المرافعة حيث استمعت إلى دفاع  
 الطرفين ، وبجلسة ..... تغير تشكيل الهيئة بأن حل القاضى .....

محل القاضى .....: وترافع الحاضر مع المتهم بينما طلب الوكيل عن المدعين بالحقوق المدنية أجلا لم يبين سببه فأصدرت المحكمة حكما المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ومن تحقيق مصلحة المجتمع التى تقتضى أن تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من الخطأ أو البطلان ، إلا أنها تتقيد فى كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة اساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ، ومن ثم لا يجوز للنياية العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعا لذلك مسألة نظرية صرفا لا يؤبه لها . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقتصرت فى طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان دون أن تنعى عليه قضاءه ببراءة المطعون ضده وعدم الاستجابة إلى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانته ، ولا مراة فى انحسار مصلحة المطعون ضده فى الطعن بعد أن قضى ببراءته فإن طعنها يكون قائما على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس للنياية العامة صفة فى الطعن على الحكم إلا فى خصوص الدعوى الجنائية فإن ما تثيره من عدم سماع مرافعة المدعين بالحقوق المدنية أمام الهيئة الجديدة لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن طعن النيابة العامة يكون على غير أساس مما يتعين التقرير بعدم قبوله .



## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة وإبراهيم الهنيدى .

( ١٠٥ )

### الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» «بياناته» . مواد مخدرة . استدلالات . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير جدية التحريات» . نقض «اسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .

عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش .

خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل أقامته .

لا ينال من صحته . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن .

(٢) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . اثبات «شهود» . مواد

مخدرة . قصد جنائى . حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» . استدلالات .

اطمئنان محكمة الموضوع لتحريات وأقوال الضابط كمسوغ للإذن بالتفتيش فى إسناد واقعة

احراز المخدر للطاعن . دون أن ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار . لا تناقض .

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . اثبات «شهود» . حكم

«ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» .

احالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه متى كانت

أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود إن تعددت حسبها أن تورد منها ما

تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

مثال .

(٤) اثبات (شهود) . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل» .

حق محكمة الموضوع تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها .

(٥) دفع (الدفع بطلان اجراءات التحريز) . اجراءات (اجراءات التحريز) . بطلان . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . نقض (اسباب الطعن . ما لا يقبل منها) . مواد مخدرة . حكم «تسبيه . تسبب معيب» . اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ اجراءات . لا بطلان على مخالفتها .

المرجع في سلامة الاجراءات إلى محكمة الموضوع .  
مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بطلان اجراءات التحريز ،

(٦) اثبات (شهود) . اجراءات (اجراءات التحقيق) . استجواب . دفع (الدفع بطلان الاستجواب) . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .

بطلان الاستجواب لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه .  
تقدير أقوال الشهود وصلتها بالاستجواب المدعى بطلانه . موضوعي .

(٧) دفع (الدفع بطلان الاعتراف) . دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره) . نقض (اسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

النهي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع بطلان اعتراف الطاعن . غير مجد . طالما لم يتساند الحكم في الادانة إلى دليل مستمد عنه .

(٨) دفع (الدفع بتلفيق التهمة) . دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره) .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم . استفادة الرد عليه ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(٩) مأمورو الضبط القضائي «سلطاتهم». استدلالات. إثبات «بوجه عام». بطلان.

النص في المادة ٢٤ اجراءات على وجوب أثبات جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي ومكان حصولها في محاضر موقعه منه. تنظيمي. لم يرتب القانون بطلانا على مخالفته.

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفة أو صناعته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

٢ - من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط مما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة أحراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها.

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات الشهود إن تعدد وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهد ..... له أصله الثابت في الاوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضير على الحكم من بعد احواله في بيان اقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من اقوال الشاهد



الأول ولا يؤثر فيه أن يكون للشاهد الثانى قول آخر لا يتفق وأقوال الشاهد الأول على فرض صحة ذلك . إذ أن مفاد احالة الحكم فى بيان أقواله إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى تلك الاقوال المغايرة للشاهد الثانى .

٤ - من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن اجراءات التحريز ورد عليه بقوله أن المحكمة متى كانت قد اطمأنت إلى أن المادة التى أرسلت للتحليل هى المضبوطة مع المتهم واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها فى ذلك وهو منه رد سائق يضحى به النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير سند .

٥ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها .

٦ - من المقرر أن بطلان الاستجواب لا يحول دون أخذ القاضى بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤديه إلى النتيجة التى اسفر عنها الاستجواب المدعى بطلانه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ باقوال شاهدى الاثبات باعتبارها دليلاً مستقلاً عن الاستجواب وكان تقدير هذه الأقوال وتحديد مدى صلتها بالاستجواب هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الاقوال تمت منه غير متأثره بالاستجواب المدعى بطلانه كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة جاز لها الاخذ بها .

٧ - لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بطلان

اعتراف الطاعن لمحرر محضر الضبط لصدوره وليد استجواب محظور من مأمور الضبط القضائي ما دام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادانه إلى دليل مستمد من الاستجواب المدعى بطلانه وإنما أقام قضاؤه على الدليل المستمد من أقوال شاهدي الاثبات - وهو دليل مستقل عن الاستجواب - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٨ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب رداً على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٩ - لما كانت ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه يجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها لم يرد إلا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً «هيروين» في غير الاحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنائيات المنصورة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٦ ، ١/٣٨ ، ٢ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول والمستبدل بالقانون الاخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ مائه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن احراز المخدر مجرد من القصد فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه فساد في الاستدلال وقصور وتناقض في التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جديده لعدم ايرادها بيانات كافيه عن المتهم ومخالفه ما ورد فيها للمستندات المقدمة من الطاعن بشأن محل اقامته وسنه وعمله وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ إطراره ورغم عدم اعتداد الحكم بما تضمنته التحريات في شأن قصد الاتجار فقد قضى بادانة الطاعن استناداً إليها . كما أحال الحكم في بيان شهادة الرائد ..... إلى ما شهد به العقيد ..... رغم تناقض شهادتيهما بشأن سبب عدم تمكنهما من ضبط المتهم والأماكن التي كان يتردد عليها كما التفت الحكم عن دفع الطاعن بطلان اجراءات التحريز لاتخاذها في غيبته وعدم مواجهته بها فضلاً عن التفاته عن دفاع الطاعن بطلان اعترافه لمحرر محضر الضبط لصدروه وليد استجواب محظور من مأمور الضبط القضائي . وأخيراً التفت الحكم عن دفاع الطاعن القائم على تلفيق التهمة استناداً إلى خلو محضر الضبط من بيان مكان تحريره . كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير تحليل المخدر المضبوط من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته



طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط مما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة أحرار الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات الشهود إن تعدد وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل بحسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهد ..... له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون للشاهد الثاني قول آخر لا يتفق وأقوال الشاهد الأول - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقواله إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى تلك الأقوال المغايرة للشاهد الثاني، وطالما أنه من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها. لما كان ذلك وكان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاً بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن اجراءات التحريز ورد عليه بقوله أن المحكمة متى كانت قد اطمأنت إلى أن المادة التي أرسلت للتحليل

هى المضبوطة مع المتهم واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها فى ذلك وهو منه رد سائق يضحى به النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير سند لما كان ذلك وكان من المقرر أن بطلان الاستجواب لا يحول دون أخذ القاضى بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤديه إلى النتيجة التى اسفر عنها الاستجواب المدعى بطلانه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال شاهدى الاثبات باعتبارها دليلاً مستقلاً عن الاستجواب وكان تقدير هذه الأقوال وتحديد مدى صلتها بالاستجواب هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال تمت منه غير متأثره بالاستجواب المدعى بطلانه كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة جاز لها الأخذ بها . لما كان ذلك وكان لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بطلان اعتراف الطاعن لمحضر الضبط لصدوره وليد استجواب محظور من مأمور الضبط القضائى ما دام البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند فى الادانه إلى دليل مستمد من الاستجواب المدعى بطلانه وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شاهدى الاثبات - وهو دليل مستقل عن الاستجواب فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعاً موضوعياً لا يستوجب رداً على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فضلاً عن أن ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من أن يجب أن تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها لم يرد إلا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسن أبو المعالى أبو النصر ومحمود شريف فهمى نواب رئيس المحكمة.

( ١٠٦ )

### الطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) قصد جنائى . جريمة (أركانها) . سرقة . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

متى يلزم تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى السرقة . ومتى لا يلزم ؟  
مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر القصد الجنائى فى جريمة سرقة باكراه .

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب (الدفاع الشرعى) . سرقة (سرقة باكراه) . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .  
تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .  
— مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .

(٣) سرقة (سرقة باكراه) . ظروف مشددة . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل) . اثبات (بوجه عام) . ارتباط .

اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعى . شرط ذلك ؟

(٤) اتفاق . اشتراك . فاعل أصلى . مسئولية جنائية . سرقة باكراه . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

كفاية تقابل إرادة المساهمين فى الجريمة . للقول بتوافر الاتفاق على ارتكابها . مضى وقت معين غير لازم .

مساهمة الشخص فى الجريمة بفعل من الأفعال المكونة لها . اعتباره فاعلاً أصلياً فيها .



(٥) سرقة «سرقة باكراه». اكراه. ظروف مشددة. مساهمة جنائية. مسئولية جنائية. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الاكراه فى السرقة ظرف عينى تعلقه بالاركان المادية للجريمة. سريانه فى حق كل من اسهم فى الجريمة.

(٦) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». قول متهم على آخر. حقيقته شهادة للمحكمة التعويل عليها.

(٧) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». اثبات «شهود». وزن أقوال الشهود. موضوعى.

(٨) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». اجراءات «اجراءات المحاكمة». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها». النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى لزوما لاجرائه. غير مقبول. مثال.

١ - من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالأدانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة أو كان المتهم يحاول نفي قيامها لديه إلا أن التحدث عنها استقلالاً فى الحكم أمر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه إلى ملكه ، وإذ كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائى لدى الطاعنين بأدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود بما مؤداه أن الطاعنين قد استدرجا المجنى عليه بسيارته - ركوب عامة - من ليبيا إلى السنبلاوين لقاء أجرة اتفقوا عليها ولدى عودتهم وفى الطريق العام قام الطاعن الاول بالقاء مادة كاوية (ماء نار) على وجه المجنى عليه فشلا بذلك حركته وتمكنا بهذه

الوسيلة من الاكراه من سرقة السيارة حيث توجه بها الطاعن الثانى إلى الشاهد الثانى لاعادة طلائها ثم أورد مؤدى التقرير الطبى بما يؤيد أقوال شهود الاثبات ، وإذ كان ما ساقه الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً فى الدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعهما فى هذا الشأن لا يكون صحيحاً .

٢ - لما كانت المحكمة قد ردت على ما أثاره الطاعن الأول من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه واطرحته بقولها «إذ لم تؤد الأوراق إلى ثبوت أن المجنى عليه حاول أن يعتدى على المتهم الأول حتى يقال بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . كما ولم يثبت أن المتهم الثانى هدد الأول بمسدس كان يحمله» وإذ كان هذا الذى أوردته المحكمة كافياً وسائغاً فى اطراح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما هو من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغاً ، فإن منعى هذا الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

٣ - لما كان إثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما نتج وكانت المحكمة قد استخلصت فيما تقدم - فى حدود سلطتها التقديرية - أن القاء المادة الكاوية على وجه المجنى عليه كانت هى الوسيلة التى تمكن بها الطاعنان من شل حركة المجنى عليه وسرقة سيارته فإن ما يجادل فيه الطاعن الثانى فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً .

٤ - من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغايه النهائية من الجريمة أى أن يكون كلا منهم قصد قصد الآخر فى

إيقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وأنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .

٥ - من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين ، فإن ما انتهى إليه الحكم من ترتيب التضامن في المسؤولية بين الطاعنين واعتبارهما فاعلين أصليين لجريمة السرقة بالاكراه طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون سديداً .

٦ - من المقرر أن أقوال متهم على آخر هي في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الادانة متى وقعت فيها وارتاحت إليها .

٧ - إن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب .

٨ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب عرض الطاعنين على الشاهد ..... فليس لها من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوما لاجرائه فإن معنى الطاعن الثاني في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما سرقا السيارة رقم ..... المملوكة ل..... وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن القى المتهم الاول بمادة كاوية ( ماء نار ) على وجهه فشل بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على السيارة سالفة الذكر وقد ترك الاكراه أثر جروح . واحالتهما إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهما طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة



المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادتين ٣١٤ ، ٣١٥ ثانياً من قانون العقوبات بمعايقه كل من المتهمين بالاشتغال الشاقه لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة السرقة بالاكراه قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأن المحكمة لم ترد على دفعهما بانتفاء نية السرقة لديهما ، وبضيف الأول بأن المحكمة ردت على دفعة بتوافر حالة الدفاع الشرعى لديه بما لا يسوغ ويزيد الثانى بأن المحكمة لم تبين الرابطة بين الاكراه والسرقة ولم تقم الدليل على توافر الاتفاق بينه وبين الطاعن الأول الذى ارتكب الجريمة وحده ، واعتمدت فى إدانته على اقوال الاخير وحدها رغم عدم صلاحيتها لذلك ، كما اعتمدت على أقوال الشاهد ..... رغم قصورها إذ لم تجر النيابة أو المحكمة عرضا للطاعنين على هذا الشاهد . وهذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة مستمدة من اقوال الشهود ومما جاء بالتقرير الطبى ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها ، لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة أو كان المتهم يحاول نفى قيامها لديه إلا أن التحدث عنها استقلالا فى الحكم أمر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافته ما اختلسه إلى ملكه ، وإذ كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائى لدى الطاعنين بأدلة

سائغة مستمدة من أقوال الشهود بما مؤداه أن الطاعنين قد استدرجا المجنى عليه بسيارته - ركوب عامة - من ليبيا إلى السنبلوين لقاء أجرة اتفقوا عليها ولدى عودتهم وفي الطريق العام قام الطاعن الأول بالقاء مادة كاوية (ماء نار) على وجه المجنى عليه فشلا بذلك حركته وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة السيارة حيث توجه بها الطاعن الثاني إلى الشاهد الثاني لاعادة طلائها ثم أورد مؤدى التقرير الطبي بما يؤيد أقوال شهود الاثبات ، وإذ كان ما ساقه الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً فى التدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعهما فى هذا الشأن لا يكون صحيحاً . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ردت على ما أثاره الطاعن الأول من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه واطرحته بقولها « إذ لم تؤدى الأوراق إلى ثبوت أن المجنى عليه حاول أن يعتدى على المتهم الأول حتى يقال بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . كما ولم يثبت أن المتهم الثانى هدد الأول بمسدس كان يحمله » ، وإذ كان هذا الذى أوردته المحكمة كافياً وسائغاً فى اطراح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما هو من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغاً ، فإن منعى هذا الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان لإثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما نتج وكانت المحكمة قد استخلصت فيما تقدم - فى حدود سلطتها التقديرية - أن القاء المادة الكاوية على وجه المجنى عليه كانت هى الوسيلة التى تمكن بها الطاعنان من شل حركة المجنى عليه وسرقة سيارته فإن ما يجادل فيه الطاعن الثانى فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من

الجريمة أى أن يكون كلا منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وأنه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الافعال المكونه لها ، وكان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الدعوى مما سلف ، ومما ساقه من أدلة الثبوت كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على السرقة بالاكره ، من معيتهما فى الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهما ، وصدور الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى ايقاعها وقارف فعلاً من الافعال المكونة لها ، وكان من المقرر أن ظرف الاكره فى السرقة عني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين ، فإن ما انتهى إليه الحكم من ترتيب التضامن فى المسئولية بين الطاعنين واعتبارهما فاعلين أصليين لجريمة السرقة بالاكره طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعول فى ادانة الطاعن الثانى على شىء من أقوال الطاعن الأول فإن ما ينعاه فى هذا الخصوص لا يكون له وجه فضلا عما هو مقرر من أن أقوال متهم على آخره فى حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها فى الادانة متى وقعت فيها وارتاحت إليها ، لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب عرض الطاعنين على الشاهد ..... فليس لها من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى من جانبها لزوما لاجرائه فإن منعى الطاعن الثانى فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون فى غير محله متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى ومحمد حسين نواب رئيس المحكمة .

( ١٠٧ )

### الطعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش « إذن التفتيش . اصداره » . مواد مخدرة . استدلالات . محكمة  
الموضوع « سلطتها فى تقدير جدية التحريات » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعى .

خلو إذن التفتيش من بيان محل اقامة الطاعن أو ما يشير إلى أن الضابط تولى اجراء المراقبة  
والتحريات بنفسه . غير قادح . فيما تضمنه من تحرر . متى كان الطاعن هو الشخص المقصود  
بالإذن .

(٢) تفتيش « إذن التفتيش . اصداره » . مواد مخدرة . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . دفع « الدفع  
ببطلان إذن التفتيش » .

صدور إذن التفتيش بعد أن دلت التحريات على قيام الطاعن بالانتجار فى المواد وترويجها  
مفهومه : صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها بالفعل . لا ضبط جريمة مستقبلية أو محتملة .  
الانتجار فى المواد المخدرة . حيازة لها مصحوبة بقصد الانتجار .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . اثبات « خبرة » . مواد  
مخدرة . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التى  
انتهى إليها . مجادلتها فى ذلك . غير جائزة .

(٤) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». اثبات «شهود».

استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة. أمر تقديري للقاضي.

(٥) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». حكم «تسيبه. تسيب

غير معيب». اجراءات «اجراءات التحقيق».

النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها. غير جائز. مثال.

(٦) نيابة عامة. اجراءات «اجراءات المحاكمة». احالة.

الاحالة من مراحل التحقيق. للمتهم طلب استكمال ما فات النيابة العامة من اجراءات التحقيق أو ابداء دفاعه بشأنه.

اعادة الدعوى إلى جهة التحقيق. بعد اتصال المحكمة بها. غير جائز.

(٧) نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

منازعة الطاعن في صورة الدعوى كما استقرت في وجدان المحكمة. غير جائزة أمام النقض.

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة، واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات رداً سائغاً وكافياً - وكان عدم بيان محل اقامة الطاعن - أو ما يشير إلى أن الضابط تولى اجراء المراقبة والتحريات بنفسه على فرض حصوله، في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات طالما أن المقصود بالاذن هو الطاعن، فإن ما ينعاه في هذا الشأن يكون غير سديد.

٢ - لما كانت عبارات محضر التحريات قد جرت - حسبما أوردها الطاعن في أسبابه - على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وترويجها بناحية محل اقامته متخذاً من شخصه ومسكنه مكاناً لاختفائها ، فإن مفهوم ذلك أن أمر التفتيش الذى صدر بناء عليها قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبله أو محتمله إذ الاتجار فى المخدرات لا يعدو أن يكون حيازه مصحوبة بقصد الاتجار فهو فى مدلوله القانونى ينطوى على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة فيها . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبله فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون حتى لو استعمل كلمة احرز التى تدخل فى مدلول الحيازة التى تشير إليها عبارات محضر التحريات كما أوردها الطاعن .

٣ - من المقرر أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهت إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً فى الرد على ما ينهه الطاعن فى هذا الخصوص والذى لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى مسألة واقعية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

٤ - من المقرر أن استعانه الشاهد بورقة مكتوبه أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضى حسب طبيعة الدعوى ، وإذا اطمأنت المحكمة إلى ما أدلى به الشاهد الأول بالتحقيقات مستعيناً بورقة مكتوبه - على فرض حصوله - فهذا حسبها ويكون معنى الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محله .

٥ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن منع المحقق محاميه من حضور التحقيقات معه مردوداً بما يبين من محضرى جلستى المحاكمة من عدم ابداء هذا الدفاع صراحه



أمام محكمة الموضوع فليس له النعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق . وأن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات النيابة العامة من اجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنه امامها ، وهو ما لا يفعله الطاعن ، ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان قرار الاحاله وإلا ترتب على البطلان اعادة الدعوى إلى جهة التحقيق بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز .

٧ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون منازعته فى صورة الدعوى كما استقرت فى وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين «هيروين وحشيش» فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً : أحرز بقصد التعاطى جوهراً مخدراً «هيروين» فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير . بمعاقبته المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه ومصادرة المضبوطات . باعتبار أن احراز المخدر كان بقصد التعاطى .

نظن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهرين مخدرين بقصد التعاطي قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع وخالف الثابت في الأوراق ، ذلك بأنه دفع بيطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية بدلالة نخلو محضره من تحديد مسكنه وما يفيد أن الضابط الذى اجراها تولى المراقبة بنفسه ولصدوره عن جريمة مستقبله غير أن الحكم اطرح هذا الدفع برد قاصر وغير سائق ويخالف الثابت في الاوراق من نخلو محضر التحريات من عبارة أن المتهم يحرز مواد مخدرة - وهى عبارة نسبها الحكم إلى التحريات - وفى تحصيله واقعة الدعوى أيضا على خلاف ما ورد بها وأثار الحاضر عن الطاعن دفاعاً يقوم على أن المضبوطات نقلت من مكان ضبطها بمركز ..... إلى نيابة ..... دون غطاء أو تحريز ولو كان ذلك صحيحاً لتطايير المخدر وأن الشاهد الأول الرائد ..... استعان بورقة يتلو منها شهادته أمام المحقق ولما اعترض على ذلك أمرة المحقق بمغادرة غرفة التحقيق ، إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع برد قاصر وغير سائق . كما دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى إذ احيلت الدعوى - وهى جناية - من النيابة العامة إلى المحكمة بتحقيق تولى اعمال الكاتب فيه شخص من غير كتبة التحقيق انتدبه وكيل النيابة دون بيان وظيفته إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع برد غير سائق لم يبين فيه سند جواز الاستعانة بعامل للقيام بأعمال كاتب التحقيق - سوى ما ورد بكتاب نيابة ..... من بيانات تتعلق بالكاتب وسبب الاستعانة به - وهو الكتاب الذى أثبتت المحكمة فى ملحوظة بنهاية دفاع الطاعن أنها تلقت من النيابة بعد استعلام منها عن وظيفة الكاتب وهو اجراء تم فى غير حضور الطاعن أو محامية فلم يتمكن من ابداء ملاحظاته عليه . وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « ... أن تحريات

الرائد / ..... اسفرت عن إحراز المتهم للمواد المخدرة بقصد التعاطي ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة لضبطه وتفتيش شخصه ومسكنه ونفاذاً لذلك الاذن انتقل برفقه الشاهد الثانى وقوه من الشرطة السريين إلى مسكن المتهم . وبدلوفه والشاهد الثانى إليه أبصر المتهم جالساً على أحد المقاعد بالصالة ويده اليمنى ورقة مالية معه فته الخمسة جنيهاً ملفوفه على شكل الانبوبة ويستخدمها فى استنشاق مخدر الهيروين المضبوط بالوعاء الصينى الذى كان يعلو المنضده التى كانت أمامه وبضبطه وتفتيشه عثر بداخل الجيب الايمن لجلبابه على كيس من البلاستيك بداخله عدد ٣٣ تذكره ورقية بكل منها لفافه من البلاستيك بداخلها مادة يبيع اللون لمخدر الهيروين كما عثر بذات الكيس على لفافتين سلوفانيتين بكل منها قطعة لمخدر الحشيش وعثر معه أيضاً على مبلغ نقدى بداخل الجيب الايسر الجانبي لجلبابه ، وتفتيش مسكنه عثر فى دولاب ملابسه بحجرة نومه على الميزان النحاس المضبوط ، واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، ومستمدة من أقوال الرائد / ..... وكيل قسم مكافحة المخدرات بالدقهلية والملازم أول / ..... وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة ، واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بيطلانه لعدم جدية التحريات رداً سائغاً وكافياً - وكان عدم بيان محل اقامة الطاعن - أو ما يشير إلى أن الضابط تولى اجراء المراقبة والتحريات بنفسه على فرض حصوله ، فى محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات طالما أن المقصود بالاذن هو الطاعن ، فإن ما ينهه فى هذا الشأن يكون غير سديد .



لما كان ذلك وكانت عبارات محضر التحريات قد جرت - حسبما أوردها الطاعن في أسبابه - على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وترويجها بناحية محل اقامته متخذاً من شخصه ومسكنه مكاناً لاختفائها ، فإن مفهوم ذلك أن أمر التفتيش الذي صدر بناء عليها قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة إذ الاتجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة فيها . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون - حتى لو استعمل كلمة احرز التي تدخل في مدلول الحيازة التي تشير إليها عبارات محضر التحريات كما أوردها الطاعن ويكون ما ينعاه بشأن ما أوردته المحكمة في طرحها دفعه بأن الجريمة مستقبلية ، أو ما أوردته في تحصيلها واقعة الدعوى - من احرازه للمخدر لا أساس له . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن من أن المضبوطات نقلت من مكان ضبطها إلى مقر النيابة دون غطاء أو تحريز مردوداً بما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن بقوله « أن المحكمة قد اطمأنت إلى أدلة الثبوت في الدعوى ومعقولة تصويرها كما اطمأنت إلى أن المضبوطات التي ارسلت للتحليل والتي صار تحليلها هي المضبوطة مع المتهم ، كما اطمأنت إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل ولا تريب عليها في هذا الشأن » ذلك أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في الرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء آدائه الشهادة أمر يقدره

القاضي حسب طبيعة الدعوى ، وإذ اطمأنت المحكمة إلى ما أدلى به الشاهد الأول بالتحقيقات مستعيناً بورقة مكتوبة - على فرض حصوله فهذا حسبها - ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما يثيره الطاعن بشأن منع المحقق محاميه من حضور التحقيقات معه مردوداً بما يبين من محضرى جلستى المحاكمة من عدم إبداء هذا الدفاع صراحة أمام محكمة الموضوع فليس له النعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق . وأن المحكمة هي جهة التحقيق النهائية ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات النيابة العامة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنه أمامها ، وهو ما لا يفعله الطاعن ، ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان قرار الاحاله وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز . ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة يوم ..... أن المحكمة أثبتت ورود كتاب نيابة ..... وبه بيان عمل من قام بكتابه التحقيق - وبعدها واصل الحاضر مع الطاعن مرافعته - فكانت له الكلمة الأخيرة ثم صدر الحكم المطعون فيه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم اطلاعه على المستند واثبات بياناته بعد انتهاء مرافعته ، يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون منازعة في صورة الدعوى كما استقرت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير أنيس نائبى رئيس المحكمة وعبد الله المدنى وسمير مصطفى .

( ١٠٨ )

### الطعن رقم ١١٧٠٤ لسنة ٦١ القضائية

دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » . دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » .  
نقض « حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون » « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية التبعية . شرط ذلك وحده ؟  
نشأة الضرر الذى أسست عليه الدعوى المدنية عن الجريمة الجنائية المرفوعة بها الدعوى الجنائية . اقتضاه . اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .  
قضاء الحكم المطعون بعدم اختصاصه بنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه .

من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما اباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الاباحة مبناهما الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام المتعلق بالولاية . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بتهم الاصابة الخطأ بقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر والاتلاف باهمال للسيارة المملوكة لوزارة الاشغال العامة ، فتدخل الطاعن - بصفته - مدعياً بحق مدنى للمطالبة بقيمة التلف الذى لحق بالسيارة وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه المدنية قد نشأ مباشرة عن جريمة الاتلاف -



التهمة الثالثة - التي رفعت بها وبغيرها الدعوى الجنائية ومن ثم فإن المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه مختصة بنظر دعوى الطاعن المدنية ، وإذ قضى الحكم بعدم الاختصاص بنظر دعواه المدنية يكون فوق مخالفته الثابت بالأوراق قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه في شأن الدعوى المدنية والاعادة إلى محكمة أول درجة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : تسبب خطأ في اصابة ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم السيارة التي كان يستقلها المجنى عليهما فحدث اصابتهما ونكل عن مساعدتهما ثانيا : قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ثالثا تسبب باهماله ورعوثه في اتلاف السيارة المملوكة لوزارة الري والاشغال العمومية على النحو المبين بالاوراق وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٤ - ٢ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ولائحته التنفيذية . وادعى السيد وزير الري بصفته بمبلغ ١٥٠٠ جنية على سبيل التعويض كما ادعى المتهم مدنيا قبل وزير الري بصفته بمبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز أسنا قضت حضوريا بتغريم المتهم مائة جنية وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المقامة من وزير الاشغال العمومية وبرفض الدعوى المدنية المقامة من المتهم . استأنف المتهم والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير الري بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن - بصفته - ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعواه المدنية استناداً إلى أن الواقعة المطالب عنها بالتعويض لم يرفع بها دعوى قد خالف الثابت بالأوراق وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن قرار الإحالة قد تضمن - فضلاً عن تهمة الإصابة الخطأ والقيادة الخطرة - تهمة الاتلاف باهمال مما ينعقد معه الاختصاص بنظر الدعوى المدنية للمحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإباحة مبناهما الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام المتعلق بالولاية . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بتهم الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر والاتلاف باهمال للسيارة المملوكة لوزارة الأشغال العامة ، فتدخل الطاعن - بصفته - مدعياً بحق مدنى للمطالبة بقيمة التلف الذى لحق بالسيارة وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه المدنية قد نشأ مباشرة عن جريمة الإتلاف - التهمة الثالثة - التى رفعت بها وبغيرها الدعوى الجنائية ومن ثم فإن المحكمة التى أصدرت الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه مختصة بنظر دعوى الطاعن المدنية ، وإذ قضى الحكم بعدم الاختصاص بنظر دعواه المدنية يكون فوق مخالفته الثابت بالأوراق قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه فى شأن الدعوى المدنية والاعادة إلى محكمة أول درجة .

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاج نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدى منتصر وحسن حمزه ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ١٠٩ )

### الطعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . ما دام سائغاً .

(٢) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

(٣) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

صحة الأخذ بأقوال الشاهد ولو تأخر في الإبلاغ . أو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة . ما دامت المحكمة كانت على بينه من ذلك .

تقدير قوة الدليل . موضوعي .

(٤) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . وصف التهمة . محكمة الموضوع

«سلطانها في تعديل وصف التهمة» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» . مراقبة انشئ بغير رضاها . هتك عرض .

محكمة الموضوع . واجبها أن تمحص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها صحيح القانون . لها أن تعدل الوصف الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى الطاعن .



(٥) هتك عرض . جريمة « اركانها » . اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » .

الركن المادى فى جريمة هتك العرض . توافره : بكل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم  
المجنى عليه ويخدش عاطفة الحياء عنده .  
توافر جريمة هتك العرض ولو لم يحدث ايلاج أو يترك الفعل أثراً بالمجنى عليها .  
مثال لتسبب سائغ .

(٦) اجراءات « اجراءات التحقيق » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .  
ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة .  
عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

(٧) اثبات « بوجه عام » . دفع « الدفع بتلفيق التهمة » . نقض « أسباب  
الطعن » . ما لا يقبل منها » .  
الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى .

(٨) هتك عرض : اثبات « خبرة » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .  
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

طلب عرض الطاعن على الطب الشرعى لبيان مدى قدرته الجنسية فى جريمة هتك  
العرض . غير منتج . علة ذلك ؟  
مثال لتسبب سائغ .

(٩) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .  
ظروف مشددة . قانون « تطبيقه » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . هتك  
عرض .

تقدير توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها . موضوعى .  
متولى الملاحظة فى مفهوم المادة ٢٦٧ عقوبات . تحديده ؟  
امتداد اعمال الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات على  
من لهم سلطة فعلية على المجنى عليها . علة ذلك ؟  
مثال .

(١٠) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

الدفاع الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .  
الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير مقبول أمام النقض .

١ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٢ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ - من المقرر أن تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد افصححت عن اطمئنانها إلى شهادته ، وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع .

٤ - إن المحكمة قياماً بواجبها فى تمحيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ، قد عدلت الوصف الذى أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى الطاعن بالنسبة للمجنى عليها الأولى من واقعة إلى هتك عرض استناداً إلى ما استظهرته من عدم حدوث ايلاج .

٥ - إن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتوافر بكل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده ، وكان الحكم

المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه خلع عن المجنى عليها المذكورة ملابسها عنوة، وألقاها فوق أحد الأسرة، وأخذ يعيث بيده بمواضع العفة منها من الأمام والخلف متحسسا كامل جسدها، وهو ما تتوافر في حقه جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون، فإن ما يثيره الطاعن من أن التقرير الطبي الشرعى قد أثبت تعذر الايلاج بالمجنى عليها المذكورة - بفرض صحته - وكذلك خلو تقرير مستشفى هليوبوليس من وجود أعراض تفيد تعرضها لأي اعتداء جنسى، يكون غير منتج في نفي مسئوليته عن الجريمة التي دانه الحكم بها والتي تتوافر أركانها ولو لم يحدث ايلاج أو لم يترك الفعل أثراً بالمجنى عليها.

٦ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة بعدم معاينة الغرفة التي قررت كل من المجنى عليهن أن التعدى عليهن قد وقع فيها، ومن ثم فلا يحل له - من بعد - أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة، فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون له محل.

٧ - من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، ومن ثم فلا على المحكمة إن التفتت عن هذا الدفع.

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب عرض الطاعن على الطب الشرعى ورد عليه بالقول «أنه عن طلب إحالة المتهم إلى الطب الشرعى لبيان مدى قدرته الجنسية فهو في غير محله، ذلك أن الثابت من وثيقة الزواج المقدمة منه أنه تزوج بتاريخ ١٢/٤/١٩٩١ وأن الواقعة في شهر أغسطس سنة ١٩٩١ ومن ثم فإنه



يكون معاصراً لها ، فضلاً عن أن المحكمة قد عدلت التهمة الأولى إلى هتك عرض يتحقق بمجرد الكشف عن موطن العفة فيها ، ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على السياق المتقدم كاف لتبرير إعراض المحكمة عن هذا الطلب لإنعدام الصلة بين القدرة الجنسية وبين جريمة هتك العرض التي دانه الحكم بها ، فيكون بالتالي طلباً غير منتج في الدعوى أوضحت المحكمة علة اعراضها عنه ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير مقبول .

٩ - من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه كان يستغل صداقة ابنة زوجته ( ..... ) للمجنى عليهن ويقوم باصطحابهن معه إلى فندق ..... للاستحمام بحمام السباحة بالفندق المذكور ، وأن أسرهن كانت توافق على اصطحابه لبناتهن ثقة في ملاحظته لهن ، ولكنه خان هذه الثقة وكان استلام الطاعن للمجنى عليهن واصطحابه لهن بعيداً عن مسكنهن ورقابة اهلهم مع حداثة سنهن مفاده أن سلطة الرقابة والملاحظة على المجنى عليهن كانت تنتقل من الأهل إليه خلال مدة اصطحابه لهاتيك الفتيات ، لما هو مقرر من أن متولى الملاحظة هو كل من أوكل إليه أمر الاشراف على المجنى عليها سواء طالت المدة أم قصرت - ما دامت الجريمة قد وقعت خلال فترة الاشراف أو الملاحظة - وسواء كان من أقاربها أو غيرهم ، أو كان هذا الاشراف أداء لواجب شرعى أو قانونى أم أنه تم تطوعاً واختياراً ، إذ لا يقتصر أعمال الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات على من يستمدون سلطتهم على المجنى عليها من صفتهم القانونية ، بل يتناول ايضاً من لهم على المجنى عليها سلطة فعلية لأن العبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية ، لأن العلة من التشديد في جميع هذه الاحوال ترجع إلى ما لهؤلاء الاشخاص من قوة التأثير الادبية على المجنى عليها ، وهو

ما استظهر الحكم توافره لدى الطاعن وممارسته له مع المجنى عليهن إذ اثبت الحكم أن الطاعن كان يمارس سلطته عليهن خلال فترة إصطحابه لهن ، وكن ينصعن لأوامره بحسبانه متولى ملاحظتهن فى الفترة التى يصاحبهن فيها ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه كاف للتدليل على توافر السلطة الفعلية للطاعن على المجنى عليهن فإن ما يثيره الطاعن فى خصوص أعمال الظرف المشدد سالف الإشارة إليه فى حقه غير مقبول .

١٠ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه بصدد خطأ المجنى عليهن فى تحديد صلته بإبنة زوجته وما إذا كانت المجنى عليها الثانية قد رافقته إلى الفندق مرة واحدة أو مرتين أو تعويل الحكم على أقوال الضابط لا تعدو أن تكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لم يثرها الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، فضلاً عن كونها مجرد جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها فلا يقبل ايضاً الخوض فيها لدى محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : واقع الطفلة ..... بغير رضاها بأن استدرجها لإحدى غرف فندق ..... وأمرها بخلع ملابسها بزعم تدليكها ثم جذبها بقوة طارحاً أياها على وجهها فوق أحد الاسرة ضاغطاً باحدى يديه عليها بالقوة شالاً بذلك مقاومتها ورفع ساقها وأدخل قضية بفرجها كرها عنها حالة كونه من المتولين ملاحظتها ومن لهم سلطة عليها على النحو المبين بالأوراق . ثانياً : فى غضون عام ١٩٩٠ بذات المكان السالف هتك عرض ..... والتى لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن استدرجها بذات الطريقة المبينة بالوصف الأول لإحدى غرف الفندق سالف الذكر وخلع عنها ملابسها عنوة وألقاها فوق أحد الاسرة مهدداً لها بالقول ملقياً الرعب فى قلبها وأخذ يعبث بيده

بموضع العفة منها من الأمام والخلف متحسسا كامل جسدها دون رضا منها حالة كونه من المتولين تريتها ومن لهم سلطة عليها على النحو المبين بالأوراق . ثالثاً : فى غضون عام ١٩٨٩ بذات المكان السالف هتك عرض الطفلة ..... والتي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن استدرجها بذات الطريقة المبينة بالوصفين السابقين لإحدى غرف الفندق سالف الذكر وخلع عنها ملابسها عنوة وألقاها فوق أحد الأسرة مهدداً لها بالقول ملقياً الرعب فى نفسها وأخذ يعبث بيده بموضع العفة منها من الأمام والخلف متحسسا كامل جسدها وبدون رضا منها حالة كونه من المتولين ملاحظتها ومن لهم سلطة عليها على النحو المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات باعتبار أن التهمة الأولى هتك عرض صبية بالقوة والتهديد أيضاً .

فطعن المحكمة عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم هتك عرض المجنى عليهن الثلاثة - اللاتى لم تبلغن السادسة عشرة من عمرهن - بالقوة والتهديد حالة كونه من المتولين ملاحظتهن ، قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، واعتوره الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول على أقوال المجنى عليهن وشهود الإثبات رغم مجافاتها للمنطق وتأخرهن فى الإبلاغ ، فضلاً عما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من أن المجنى عليها الأولى (.....) أعضائها التناسلية بحجم طفولى لا يطبق الوطء مما ينفى ما قرره من أن الطاعن أولج



قضية بها إيلاجاً جزئياً ، كما خلا تقرير مستشفى هليوبوليس من بيان الأعراض التي تفيد تعرضها لإعتداء جنسى ، ولم تجر سلطة التحقيق معانة للغرفة التي قررت كل من المجنى عليهن أن التعدى عليها قد وقع فيها ، هذا إلى أن الثابت من سجلات فندق ..... أن آخر مرة نزل فيها الطاعن به كانت بتاريخ ..... وهو تاريخ سابق على التاريخ الذى حددته المجنى عليها المذكورة لواقعة إعتداء الطاعن عليها بالفندق المذكور ، والتفت الحكم عن دفاعه بتلقيق التهمة لخلافه مع أسرة المجنى عليها على شراء شقتهم كما أن ما قرره زوجته من أن ترحيلهما من ألمانيا كان بسبب إقدامه على هتك عرض طفله ألمانية غير صحيح ويرجع إلى ضيقها منه بسبب زواجه بزوجتين عليها ، كما أن المجنى عليهن قررن أنهن ذهبن إلى الفندق مع ..... ابنة الطاعن حالة أن المذكورة هى ابنة زوجته من آخر ، وقررت المجنى عليها ( ..... ) أنها رافقت ..... إلى الفندق مرتين فى حين قررت الأخيرة أن ذلك حدث مرة واحدة ، وعول الحكم على تحريات الرائد ..... رغم أنها لا تعدو أن تكون قرنية لا تكفى للإدانة ، ورد على طلب عرض الطاعن على الطب الشرعى لبيان قدرته الجنسية على إرتكاب الفعل على الصورة التى قررتها المجنى عليها الأولى رداً غير سائغ ، وأعمل فى حق الطاعن الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات باعتبار أنه من المتولين ملاحظة المجنى عليهن ، حالة أنه لا تربطه بأى منهن أية رابطة قانونية أو واقعية يتوافر بها هذا الظرف ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وساق على صحة إسنادها إليه وثبوتها في حقه أدلة استمدتها من شهادة كل من ..... و..... و.....  
و..... و..... و.....، وما قررته كل من المجنى عليهن .....  
نجلة زوجة الطاعن ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال

الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان المقرر أيضاً أن تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ما دامت قد افصححت عن اطمئنانها إلى شهادته ، وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن من جدل فى خصوص تعويل الحكم على أقوال الشهود غير مقبول لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قياماً بواجبها فى تمحيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ، قد عدلت الوصف الذى أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند إلى الطاعن بالنسبة للمجنى عليها الأولى من واقعة إلى هتك عرض استناداً إلى ما استظهرته من عدم حدوث الايلاج ، ولما كان الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتوافر بكل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه خلع عن المجنى عليها المذكورة ملابسها عنوة ، وألقاها فوق أحد الأسرة ، وأخذ يعبث بيده بمواضع العفة منها من الأمام والخلف متحسناً كامل جسدها ، وهو ما تتوافر فى حقه جريمة هتك العرض كما هى معرفة به فى القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من أن التقرير الطبى الشرعى قد أثبت تعذر الايلاج بالمجنى عليها المذكورة - بفرض صحته - وكذلك خلو تقرير مستشفى هليوبوليس من وجود أعراض تفيد تعرضها لأى اعتداء جنسى ، يكون غير منتج فى نفي مسؤوليته عن الجريمة التى دانه الحكم بها والتى تتوافر أركانها ولو لم يحدث الايلاج أو لم يترك

الفعل أثراً بالمجننى عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة بعدم معاينة الغرفة التى قررت كل من المجنى عليهن أن التعدى عليهن قد وقع فيها ، ومن ثم فلا يحل له - من بعد - أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم ، إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقیقات التى تحصل أمام المحكمة ، فإن ما يثيره فى هذا الخصوص لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الشاهد ..... - مدير أمن فندق ..... فى تاريخ الحادث - قد شهد أمام المحكمة أن الطاعن لكثرة تردده على الفندق يمكنه أن يقيم بإحدى الغرف دون أن يكون حاجزاً باسمه ودون أن تعترض إدارة الفندق لسبق معرفتهم به ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن من أن اسمه غير مقيم بدفاتر الفندق فى التاريخ الذى حددته المجنى عليها الأولى لواقعة إعتدائه عليها - بفرض صحته - غير مؤثر فيما قرره المجنى عليها المذكورة وشهد به والديها بشأن تاريخ إصطحاب الطاعن لها إلى الفندق واعتدائه عليها فيه ، بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى ما قرره فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم فلا على المحكمة إن التفتت عن هذا الدفع ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب عرض الطاعن على الطب الشرعى ورد عليه بالقول بأنه عن طلب إحالة المتهم إلى الطب الشرعى لبيان مدى قدرته الجنسية فهو فى غير محله ، ذلك أن الثابت من وثيقة الزواج المقدمة منه أنه تزوج بتاريخ ..... وأن الواقعة فى شهر أغسطس سنة ..... ومن ثم فإنه يكون معاصراً لها ، فضلاً عن أن المحكمة قد عدلت التهمة الأولى إلى هتك عرض يتحقق بمجرد الكشف عن موطن العفة فيها ، ومن ثم يتعين الإلتفات عن



هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على السياق المتقدم كاف لتبرير اعراض المحكمة عن هذا الطلب لإنعدام الصلة بين القدرة الجنسية وبين جريمة هتك العرض التي دانه الحكم بها ، فيكون بالتالي طلباً غير منتج في الدعوى أوضحت المحكمة علة اعراضها عنه ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه كان يستغل صداقة ابنة زوجته ( ..... ) للمجنى عليهن ويقوم بإصطحابهن معه إلى فندق ..... للاستحمام بحمام السباحة بالفندق المذكور ، وأن أسرهن كانت توافق على إصطحابه لبناتهن ثقة في ملاحظته لهن ، ولكنه خان هذه الثقة وكان استلام الطاعن للمجنى عليهن وإصطحابه لهن بعيداً عن مسكنهن ورقابة اهلن مع حداثة سنهن مفاده أن سلطة الرقابة والملاحظة على المجنى عليهن كانت تنتقل من الأهل إليه خلال مدة اصطحابه لهاتيك الفتيات ، لما هو مقرر من أن متولى الملاحظة هو كل من أوكل إليه أمر الاشراف على المجنى عليها سواء طالت المدة أم قصرت - ما دامت الجريمة قد وقعت خلال فترة الاشراف أو الملاحظة - وسواء كان من أقاربها أو غيرهم ، أو كان هذا الاشراف أداء لواجب شرعى أو قانونى أم أنه تم تطوعاً واختياراً ، إذ لا يقتصر أعمال الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات على من يستمدون سلطتهم على المجنى عليها من صفتهم القانونية ، بل يتناول أيضاً من لهم على المجنى عليها سلطة فعلية لأن العبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية ، لأن العلة من التشديد في جميع هذه الأحوال ترجع إلى ما لهؤلاء الأشخاص من قوة التأثير الأدبية على المجنى عليها ، وهو ما استظهر الحكم توافره لدى الطاعن وممارسته له

مع المجنى عليهن إذ أثبت الحكم أن الطاعن كان يمارس سلطته عليهن خلال فترة إصطحابه لهن، وكن ينصعن لأوامره بحسبانه متولى ملاحظتهن في الفترة التي يصاحبهن فيها، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه كاف للتدليل على توافر السلطة الفعلية للطاعن على المجنى عليهن فإن ما يثيره الطاعن في خصوص أعمال الظرف المشدد سالف الإشارة إليه في حقه غير مقبول، لما كان ذلك، وكان باقى ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه بصدد خطأ المجنى عليهن في تحديد صلته بإبنة زوجته وما إذا كانت المجنى عليها الثانية قد رافقته إلى الفندق مرة واحدة أو مرتين أو تعويل الحكم على أقوال الضابط لا تعدو أن تكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لم يثرها الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، فضلا عن كونها مجرد جدل موضوعى في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها فلا يقبل أيضا الخوض فيها لدى محكمة النقض، لما كان ما تقدم فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

---

## جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائبي رئيس المحكمة وعمر بريك ويوسف عبد السلام.

( ١١٠ )

### الطعن رقم ٤٩٠٤٨ لسنة ٥٩ القضائية

قانون « تفسيره » . اختصاص « الاختصاص المكانى » حكم « تسييه » . تسبيب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » . سب وقذف . دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » .

سريان أحكام قانون العقوبات على كل من يرتكب فى خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى . المادة ٢ عقوبات .

الاختصاص المكانى يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه . المادة ٢١٧ اجراءات .

مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى .

قيامه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية . أو جزء منه .

قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية على سند أنها تابعة للدعوى الجنائية التى لا يجوز رفعها إلا من النيابة العامة . دون بيانه لما إذا كان الركن المادى للجريمة قد وقع بالخارج أم أن جزءاً منه وقع داخل القطر المصرى . قصور .

إن المادة الثانية من قانون العقوبات تنص على أنه تسرى احكام هذا القانون

أيضاً على الاشخاص الآتى ذكرهم أولاً : كل من ارتكب فى خارج القطر فعلاً

يجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى ..... الخ

وقضت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يتعين الاختصاص بالمكان

الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه وكان



ارتكاب الجريمة هو المكان الذى يتحقق فيه ركنها المادى أو جزء من هذا الركن والذى يقوم على ثلاثه عناصر هى الفعل والنتيجة وعلاقة السببية ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها بالتبعية للدعوى الجنائية التى لا يحوز رفعها إلا من النيابة العامة دون أن يعنى الحكم ببيان ماهية هذا الفعل وهل وقع الركن المادى للجريمة بالخارج ام أن جزءا منه وقع داخل القطر المصرى الأمر الذى يستفاد منه أن المحكمة لم تلم بالدعوى المأما كاملاً شاملاً يهين لها أن تمحصه التمحيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه .

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح بولاق ضد المطعون ضده بوصف أنه قذف فى حقه باحدى طرق النشر بأن نشر باحدى المجلات الصادرة من وزارة الاعلام..... امورا ووقائع لوصحت لاستوجبت احتقاره بين اهله وطنه وطلب عقابة بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غايبا ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية .

استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غايبا وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية والزام المطعون ضده بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض المطعون ضده وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها بالتبعية للدعوى الجنائية التى لا يجوز رفعها إلا من النيابة العامة .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك بأنه قضى بعدم قبول الدعوى المدنية تبعاً لعدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النيابة العامة دون أن يورد اسباباً كافية لقضائه وبين وقوع الفعل واعتبر أنه وقع في الخارج رغم أن ركن العلانية قد تحقق وقوعه بالقاهرة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة الثانية من قانون العقوبات تنص على أنه تسرى احكام هذا القانون أيضاً على الاشخاص الآتى ذكرهم أولاً : كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ..... الخ وقضت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وكان ارتكاب الجريمة هو المكان الذي يتحقق فيه ركنها المادى أو جزء من هذا الركن والذي يقوم على ثلاثه عناصر هي الفعل والنتيجة وعلاقة السببيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها بالتبعية للدعوى الجنائية التي لا يجوز رفعها إلا من النيابة العامة دون أن يعنى الحكم بيان ماهية هذا الفعل وهل وقع الركن المادى للجريمة بالخارج أم أن جزءاً منه وقع داخل القطر المصري الأمر الذى يستفاد منه أن المحكمة لم تلم بالدعوى الماما كاملاً شاملاً بهيئتها أن تمحصه التمحيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والزمتم المطعون ضده المصروفات المدنية .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وطه سيد قاسم .

( ١١١ )

### الطعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محال عامة . قمار . قانون «تفسيره» .

عدم جواز لعب القمار فى المحال العامه أو مزاوله أية لعبة من الالعب ذات الخطر على  
مصالح الجمهور . المادة ١/١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

الالعب المعتبرة من العاب القمار . عدم جواز مباشرتها فى المحال العامه والاندية وتلك التى  
تتفرع عنها أو التى تكون متشابهها لها . المادة الاولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) قمار . حكم «بيانات حكم الادانة» «تسبيه . تسبيب معيب» . نقض  
«أسباب الطعن . ما يقبل منها» .

المراد بالعب القمار .

وجوب بيان حكم الادانة نوع اللعب .

شرط سلامة الحكم بالادانة للالعب غير المذكوره بالنص ؟

عدم بيان الحكم نوع اللعبة وكيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين الالعب التى يشملها القرار  
الوزارى وأن للحظ النصيب الأوفر فيها . قصور .

(٣) نقض «مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام» «أثر الطعن» .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الجرح . أساس ذلك ؟

اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . عدم امتداد أثر الطعن اليه . علة ذلك ؟



١ - إن نص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شان المحال العامه قد جرى على أنه ( لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاولة اية لعبة من الالعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الداخليه ) ، وأن قرار وزير الداخليه رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص فى مادته الاولى على اعتبار بعض الالعاب من العاب القمار والتى لا يجوز مباشرتها فى المحال العامه والانديه ، واعتبر هذا القرار ايضا من العاب القمار تلك التى تتفرع من الالعاب التى يحددها هذا النص أو التى تكون مشابهه لها .

٢ - من المقرر ان المراد بالالعاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هى الالعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أنواع العاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تتفرع عنها أو تكون مشابهة لها وذلك لتنتهى عن مزاولتها فى المحال العامه والانديه وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهاره وأنه يجب لسلامه الحكم بالادانه بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذى ثبت حصوله فإن كان من غير الالعاب المذكوره فى النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصراً وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بقوله إن الاتهام المسند الى المتهم ثابت فى حقه ثبوتاً كافياً مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفعه له بدفع أو دفاع مقبول ، فلم يذكر نوع اللعبة التى ثبت حصولها من الطاعن الأول فى مقهى الطاعن الثانى ولم يبين كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الالعاب التى يشملها نص القرار الوزارى المذكور ، وأن للحظ فيها النصيب الاوفر ، وبذلك جاء مجهلاً فى هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور .

٣ - لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمه أن المحكوم عليهما ..... ، ..... قررا بالمعارضه فى الحكم المطعون فيه

وقضى فى معارضتهما - بعد تقرير الطاعنين بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه - باعتبارها كأن لم تكن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا بالنسبة لهما وقت أن بادر الطاعنان الى الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن الا فى الاحكام النهائية الصادره من آخر درجة فى مواد الجنایات والجنح وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضه جائزا ، فإن وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليهما ..... ، ..... الا أن اثر الطعن لا يمتد اليهما .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامه كلا من ١ - ..... (طاعن) ..... ٢ ، ٣ ..... ٤ - ..... (طاعن) بأنهم اولا : المتهمون الثلاثة الاول لعبوا القمار فى محل عام على النحو المبين بالاوراق . ثانيا : - المتهم الرابع (١) أعد وهيا مكان (مقهى) لألعاب القمار ودخول الناس فيه (٢) أدار محلا عام (مقهى) دون ترخيص من الجهة المختصة ، وطلبت عقابهم بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٣ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٦/٢ ، ٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جنح شرين قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين اسبوعا مع الشغل وكفاله عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وغلق المقهى ومصادرة الادوات والمبالغ المضبوطة . استأنفوا ومحكمة المنصوره الابتدائية - بهيئه استئنافه - قضت حضوريا للاول والرابع وغيايا للثانى والثالث بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بجريمة لعب القمار في محل عام، وثانيهما بجريمتي اعداد مكان (مقهى) وتهيئته لالعب القمار ودخول الناس فيه، وإدارة محل عام دون ترخيص قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله «وحيث إن الاتهام المسند إلى المتهم ثابت في حقه ثبوتاً كافياً مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفعه لها بدفع أو دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢ أ.ج.». لما كان ذلك، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه (لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية)، وأن قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية، واعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها. وكان من المقرر أن المراد بالألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور، وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهاره وأنه يجب لسلامه الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان



عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصرا واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بقوله « أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت فى حقه ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفعه له بدفع أو دفاع مقبول » فلم يذكر نوع اللعبة التى ثبت حصولها من الطاعن الأول فى مقهى الطاعن الثانى ولم يبين كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الالعب التى يشملها نص القرار الوزارى المذكور، وأن للحظ فيها النصيب الاوفر، وبذلك جاء مجهلا فى هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعه الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور . ويستوجب نقضه والاحاله دون حاجه الى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة ان المحكوم عليهما ..... ، ..... قررا بالمعارضه فى الحكم المطعون فيه وقضى فى معارضتهما - بعد تقرير الطاعنين بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه - باعتبارها كأن لم تكن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا بالنسبة لهما وقت أن بادر الطاعنان الى الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تميز الطعن الا فى الاحكام النهائية الصادره من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضه جائزا ، فإن وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليهما ..... ، ..... ، الا أن اثر الطعن لا يمتد اليهما .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وعمار ابراهيم فرج وبهيج حسن القصبي نواب رئيس المحكمة ومصطفى  
محمد صادق .

( ١١٢ )

### الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٦١ القضائية

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . دعوى «نظرها» . قضاة «صلاحياتهم  
لنظر الدعوى» . حكم «بطلانه» . بطلان . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل  
منها .

الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى ؟ المادة ٢٤٧ اجراءات .

نظر الدعوى ابتدائيا وصدور حكم فيها من القاضى الذى أصدر القرار بتأييد أمر النيابة  
العامة بتمكين المطعون ضده من الأرض محل النزاع . يطل الحكم . تأييد الحكم المطعون فيه  
للحكم الابتدائى الباطل . أثره : استقالة البطلان إليه .

إن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الاحوال التي يمتنع فيها  
على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الاحوال  
أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة  
العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة وأساس وجوب امتناع القاضى عن نظر  
الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع  
ما يشترط فى القاضى من خلو ذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج  
الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ المذكورة  
كسبب لامتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق  
الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لما كان ذلك وكانت المادة

٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات قبل الغائها بالمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ قد ناطت بالقاضى الجزئى اصدار القرارات فيما يعرض عليه من أوامر النيابة العامة فى شأن حماية الحياة وقراره بما يتضمن تكوينه رأيا معيناً ثابتاً فى الدعوى يجعله غير صالح بعد ذلك للنظر فى الدعوى إذ يعتبر قراره عمل تحقيق باشره فى الدعوى بصفته سلطة تحقيق فى مرحلة سابقة على المحاكمة التى تفصل فيها المحكمة فى النزاع . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ومن مذكره النيابة العامة لدى محكمة النقض المرفقة والمؤرخه أن القاضى الذى اصدر القرار بتأييد أمر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الارض محل النزاع هو الذى نظر الدعوى ابتداءً وأصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، مما كان لزمه أن يمتنع عن نظر الدعوى والحكم فيها ومن ثم كان قضاؤه فيها قد وقع باطلاً بطلاناً يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بانهم دخلوا أرضاً زراعية فى حيازة ..... ولم يخرجوا منها بناءً على تكليفهم ممن له الحق فى ذلك . وطلبت عقابهم بالمادة ٣٧٣ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح مركز فوه قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم كل متهم خمسين جنيهاً والزامهم متضامنين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنفوا ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافيه - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / .....

المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة دخول أرض زراعية في حيازة آخر بقصد منع حيازته لها قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال ذلك أنهم دفعوا بعدم صلاحية قاضى محكمة أول درجة بنظر الدعوى وفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية تأسيساً على أنه سبق أن اصدر قراراً بتأييد أمر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الأرض محل النزاع الا أن المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي اليه .

ومن حيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الاحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الاحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة وأساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً . والتحقيق والاحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ المذكورة كسبب لامتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات قبل الغائها بالمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ قد ناطت بالقاضى الجزئى اصدار القرارات فيما يعرض عليه من أوامر النيابة العامة فى شأن حماية الحيازة وقراره بما يتضمن تكوينه رأياً معيناً ثابتاً فى الدعوى يجعله غير صالح بعد ذلك للنظر فى الدعوى إذ يعتبر قراره عمل تحقيق باشره فى الدعوى بصفته سلطة تحقيق فى مرحلة سابقة على المحاكمة التى تفصل فيها المحكمة فى النزاع . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ومن مذكرة النيابة العامة لدى محكمة

النقض المرفقة والمؤرخه ..... أن القاضي الذي اصدر القرار بتأييد أمر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الارض محل النزاع هو الذي نظر الدعوى ابتدائيا وأصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر الدعوى والحكم فيها ومن ثم كان قضاؤه فيها قد وقع باطلا بطلانا يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد عبد الرحمن وعلى الصادق عثمان ومحمود دياب وحسين الجيزاوى نواب رئيس المحكمة .

( ١١٣ )

### الطعن رقم ٨١٢٧ لسنة ٦٤ القضائية

(١) إختصاص « الاختصاص الولائى » « تنازع الاختصاص » . نيابة عامه .

تنازع الاختصاص المنصوص عليه فى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ إجراءات جنائية . مناط تحقيقه ؟

- قيام التنازع بحكم واحد جائز . للنيابة العامه فى هذه الحالة تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى . شرط ذلك ؟

(٢) اختصاص « الاختصاص الولائى » « تنازع الاختصاص » . نيابة عامه .

محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . إثبات « خبرة » .

قضاء محكمة الجنح المستأنفه بعدم الاختصاص باعتبار الواقعة جنائية . أخذاً منها بأحد

التقارير الطبيه الموقعه على المجنى عليه لا تتوافر به حالة تنازع الاختصاص . علة ذلك ؟

متى يتوافر حالة التنازع الذى يبيح للنيابة العامه تقديم طلب لتعيين المحكمة المختصة بنظر

الدعوى ؟

(٣) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام » . اختصاص .

الطعن فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . غير جائز . حد ذلك ؟

صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنح المستأنفه بعدم اختصاصها . الطعن فيه بطريق

النقض . غير جائز . علة ذلك ؟



١ - البين من نص المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازع الاختصاص المنصوص عليه في هاتين المادتين يكون حينما يقع تنازع إيجابى أو تنازع سلبى فى الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة أو بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو محكمة عادية ومحكمة استئنائية قررت كل منها نهائيا اختصاصها ، وهذه هى صورة التنازع الإيجابى أو عدم اختصاصها وتلك هى صورة التنازع السلبى ، كما أن التنازع قد يقيمه حكم واحد فيجيز للنيابة العامة تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى وذلك حرصا على العدالة وتجنب تعطيلها ، ولكن شرط ذلك أن تكون الأوراق قاطعة بذاتها - ودون إعمال السلطة التقديرية للمحكمة بقيام هذا التنازع .

٢ - لما كانت الدعوى قد ضمت بين أوراقها فى المرحلة الاستئنافية تقريرين طبيين شرعيين أولهما بتاريخ ..... إنتهى إلى تخلف عاهه مستديمة لدى المجنى عليه من جراء إصابته والثانى بتاريخ ..... انتهى إلى عدم تخلف عاهه مستديمة لديه ، وقد أخذت محكمة الجنح المستأنفة بالتقرير الأول وأسست عليه قضاءها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية ، وذلك إعمالا لحقها فى المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ بما تراه منها واطراح ما عداه دون معقب لتعلق ذلك الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ، وإذا كانت الأوراق - على السياق المتقدم - لا تقطع بذاتها بقيام التنازع ، لأن القضاء بعدم الاختصاص هنا مبنى على سلطة المحكمة فى تقدير الدليل ، كما أن الأمر من بعد متروك لسلطة محكمة الجنايات ، التى تحال إليها الدعوى ، فى تقدير التقارير الطبية والمفاضلة بينها ، فقد ترى الأخذ بالتقرير الأول ، وبالتالى لا يكون ثمة تنازع ، وقد ترى الأخذ بالتقرير الآخر وتقضى بعدم اختصاصها ، وهنا فقط يقوم التنازع الذى يبيح للنيابة العامة تقديم طلب لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان صدور الحكم - أساس الطلب - من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لأن الواقعة جناية

استنادا منها إلى أحد التقارير الطبيه المقدمة فى الدعوى لا يقيم تنازعا ، فإن طلب النيابة العامة بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى يضحى على غير أساس متعينا رفضه .

٣ - لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا تجيز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنح المستأنفه بعدم اختصاصها لا يعد منها للخصومة أو مانعا حتما من السير فيها - على السياق المتقدم - فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المحكوم عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : احدث عمدا ..... الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى اعجزته عن اشغاله الخاصة مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم الدقى قضت حضوريا اعتباريا عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيها والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافيه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى واحالتها الى النيابة العامة لاعمال شئونها فيها .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ . كما قدمت النيابة العامة طلبا لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

## المحكمة

### اولا : الطلب المقدم من النيابة العامة : -

من حيث إن مبنى الطلب المقدم من النيابة العامة هو أن محكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها لأن الواقعة المسندة إلى المتهم جنائية ، إذ تخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهه مستديمة ، رغم أن الثابت من الأوراق أن تقرير اللجنة الطبية المشكلة من كبير الأطباء الشرعيين ومساعديه قد انتهت إلى أن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهه مستديمة مما لازمه أن محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها فيما لو أحيلت إليها هذه الدعوى وهو ما يؤذن للنيابة العامة أن تطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى تطبيقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد ..... بوصف أنه فى يوم ..... ضرب المجنى عليه فأحدث به الاصابات المبينه بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . فقضت محكمة جناح الدقى الجزئية بتغريمه عشرين جنيها وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدينه مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه كما استأنفت النيابة العامة وقضت محكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإعمال شئونها فيها ، وذلك تأسيسا على أن الواقعة المسندة إلى المتهم جنائية إذ تخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهه مستديمة أخذاً بما انتهى إليه تقرير الطبيب الشرعى المؤرخ ..... لما كان ذلك ، وكان يبين من نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧



من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازع الاختصاص المنصوص عليه في هاتين المادتين يكون حينما يقع تنازع إيجابى أو تنازع سلبى فى الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة أو بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو محكمة عادية ومحكمة استئنائية قررت كل منها نهائيا اختصاصها، وهذه هي صورة التنازع الإيجابى أو عدم اختصاصها وتلك هي صورة التنازع السلبى، كما أن التنازع قد يقيمه حكم واحد فيجيز للنياحة العامة تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى وذلك حرصا على العدالة وتجنب تعطيلها، ولكن شرط ذلك أن تكون الأوراق قاطعة بذاتها ودون إعمال السلطة التقديرية للمحكمة بقيام هذا التنازع. لما كان ذلك، وكانت الدعوى قد ضمت بين أوراقها فى المرحلة الاستئنافية تقريرين طبيين شرعيين أولهما بتاريخ ..... إنتهى إلى تخلف عاهه مستديمة لدى المجنى عليه من جراء إصابته والثانى بتاريخ ..... انتهى إلى عدم تخلف عاهه مستديمة لديه، وقد أخذت محكمة الجنح المستأنفة بالتقرير الأول وأسست عليه قضاءها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية، وذلك إعمالا لحقها فى المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ بما تراه منها واطراح ما عداه دون معقب لتعلق ذلك الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل، وإذ كانت الأوراق - على السياق المتقدم - لا تقطع بذاتها بقيام التنازع، لأن القضاء بعدم الاختصاص هنا مبنى على سلطة المحكمة فى تقدير الدليل، كما أن الأمر من بعد متروك لسلطة محكمة الجنايات، التى تحال إليها الدعوى، فى تقدير التقارير الطبية والمفاضلة بينها، فقد ترى الأخذ بالتقرير الأول، وبالتالى لا يكون ثمة تنازع، وقد ترى الأخذ بالتقرير الآخر وتقضى بعدم اختصاصها، وهنا فقط يقوم التنازع الذى يبيح للنياحة العامة تقديم طلب لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى. لما كان ذلك، وكان صدور الحكم - أساس الطلب - من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، لأن الواقعة جناية

استنادا منها إلى أحد التقارير الطبية المقدمة في الدعوى لا يقيم تنازعا ، فإن طلب النيابة العامة بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى يضحى على غير أساس متعينا رفضه .

#### ثانيا : - الطعن المقدم من المحكوم عليه :

من حيث إنه لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجناح المستأنفه بعدم اختصاصها لا يعد منها للخصومة أو مانعا حتما من السير فيها - على السياق المتقدم - فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المحكوم عليه .

---

## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
حسين الشافعى ومحمد حسين وحسن ابو المعالى ابو النصر نواب رئيس المحكمة . وفؤاد الصيرفى .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٢٠١٨١ لسنة ٥٩ القضائية

حكم « بيانات التسيب » « تسيبه . تسيب معيب » . نقض « أسباب  
الطعن . ما يقبل منها » . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . شهادة الزور . إثبات  
« بوجه عام » .

سلامة الحكم . وجوب بيانه واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها ومؤداها .

وجوب بيان الحكم فى جريمة الشهادة الزور . موضوع الدعوى التى أدبت فيها الشهادة  
وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة وتأثير ذلك على مراكز الخصوم والضرر المترتب عليها  
وتعمد قلب الحقائق . عن قصد وسوء نية . اغفال ذلك . قصور .

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها  
وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده واقعة الدعوى كما اقتنعت بها  
المحكمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر فى جريمة شهادة  
الزور أن يبين موضوع الدعوى التى أدبت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة وما  
غير فى الحقيقة فيها وتأثيرها فى مركز الخصوم فى الدعوى والضرر الذى ترتب عليها  
وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو اخفاءها عن قصد وسوء نية وإلا كان ناقصا فى  
بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض مراقبه صحة تطبيق القانون .  
لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين  
الواقعة التى سمعت فيها الشهادة وأثر مغايرة الحقيقة فى أقوال الطاعن أمام المحكمة



على مركز المدعى فى الدعوى ولم يستظهر الضرر الذى ترتب عليها فإنه يكون قاصراً فى بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها مما يعيبه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم الموسيقى ضد الطاعن بوصف إنه : ارتكب جريمة شهادة الزور على النحو المبين بصحيفة دعواه وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٧ من قانون العقوبات وبالزامه بأن يؤدى له بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الاتهام . بتغريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / ..... المحامى  
نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة شهادة الزور قد شابه القصور فى التسيب ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها فى ادانته مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى ادانته للطاعن على قوله « إن التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات وشهادة محرر المحضر وعقابه ينطبق على المواد المطلوب الحكم بها » . لما كان ذلك وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وبيان مؤداها بيانا

كافيا يتضح منه مدى تأييده واقعة الدعوى كما اقتنعت بها المحكمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التي أدت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة وما غير في الحقيقة فيها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها وأن الشاهد تعتمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية والا كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التي سمعت فيها الشهادة وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمام المحكمة على مركز المدعى في الدعوى ولم يستظهر الضرر الذي ترتب عليها فإنه يكون قاصرا في بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
حسين الشافعى ومحمد حسين وحسن ابو المعالى ابو النصر نواب رئيس المحكمة وفؤاد الصيرفى .

( ١١٥ )

### الطعن رقم ٢٠٨٨٦ لسنة ٥٩ القضائية

امتناع عن تنفيذ حكم . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . حكم « تسببه .  
تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

القصد الجنائى فى الجرائم العمدية اقتضاؤه : تعد ارتكاب الفعل المادى والنتيجة المترتبة  
عليه .

مجرد تراخى تنفيذ الحكم إلى ما بعد الثمانية أيام المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ عقوبات  
لا ينهض بذاته دليلاً على توافر القصد الجنائى .

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم .

لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه أقام ادانة الطاعن استناداً الى ما ثبت من  
أن المدعى بالحقوق المدنية حصل على حكم من مجلس الدولة فى  
الدعوى ..... بالغاء قرار ادارى صادر ضده ورغم قيامه بانذار الطاعن  
بتنفيذه امتنع عن التنفيذ بعد مضى المدة المقررة فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات  
وهى ثمانية ايام من تاريخ انذاره على يد محضر ثم أصدر قراراً لتنفيذ الحكم جاء  
غير متفق مع ما قضى به الحكم المراد تنفيذه . لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده  
الحكم المطعون فيه غير كاف للتدليل على أن الطاعن قد قصد عدم تنفيذ الحكم  
الصادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية إذ أن مجرد تراخى تنفيذ الحكم الى ما بعد



الثمانية الايام المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا ينهض بذاته دليلا على توافر القصد الجنائى وذلك لما هو مقرر من أن القصد الجنائى فى الجرائم العمدية يقتضى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة كما يقتضى فوق ذلك تعمده النتيجة المترتبة على هذا الفعل لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً .

## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح بندر دمنهور ضد الطاعن بوصف أنه : امتنع عن تنفيذ الحكم الصادر من مجلس الدولة فى الدعوى ..... رغم أن تنفيذه يدخل فى اختصاصه . وطلب عقابة بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . وبجلسة ..... تدخل وزير التموين بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية خصماً فى الدعوى . والمحكمة المذكورة قضت غيائياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفاله خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ وعزله من وظيفته والزامه مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

استأنف المسئول عن الحقوق المدنية كما عارض المحكوم عليه ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - بعد أن قررت ضم المعارضه رقم ..... لسنة ..... للاستئناف رقم ..... : لسنه ..... ليصدر فيها حكم واحد قضت بقبول الاستئناف والمعارضه شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والعزل من الوظيفة على أن يكون شاملاً لكافة الاثار الجنائية .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق  
النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الامتناع  
عن تنفيذ حكم صادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية فقد انطوى على قصور فى  
التسبيب ذلك بأن لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن الأمر الذى يعيبه  
بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون  
فيه - أنه أقام ادانه الطاعن استناداً الى ما ثبت من أن المدعى بالحقوق المدنية حصل  
على حكم من مجلس الدولة فى الدعوى ..... بالغاء قرار ادارى صادر  
ضده ورغم قيامه بإنذار الطاعن بتنفيذه امتنع عن التنفيذ بعد مضى المدة المقررة فى  
المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وهى ثمانية ايام من تاريخ انذاره على يد محضر ثم  
أصدر قراراً لتنفيذ الحكم جاء غير متفق مع ما قضى به الحكم المراد تنفيذه . لما كان  
ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه غير كاف للتدليل على أن الطاعن قد  
قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية إذ أن مجرد تراخى  
تنفيذ الحكم الى ما بعد الثمانية الايام المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون  
العقوبات لا ينهض بذاته دليلاً على توافر القصد الجنائى وذلك لما هو مقرر من أن  
القصد الجنائى فى الجرائم العمدية يقتضى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المادى المكون  
للجريمة كما يقتضى فوق ذلك تعمده النتيجة المترتبة على هذا الفعل لما كان ذلك  
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة الى  
النظر فى أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد شتا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسمير انيس «نائبى رئيس المحكمة» وسمير مصطفى وعاطف عبد السميع.

( ١١٦ )

### الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٦١ القضائية

تجريف . نقض «الطعن للمرة الثانية» «الحكم فى الطعن» .

مثال لحكم صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى فى جريمة تجريف أرض زراعية .

وحيث أن الوقائع تخلص فيما ورد بمحضر المشرف الزراعى المؤرخ ..... من أن المتهم جرف قطعة ارض زراعية مساحتها قيراطين بعمق ١٥ سم تقريبا ، وشون بها اتربة ناتجة عن التجريف وذلك شروعا فى اقامة قمينة طوب وبدون ترخيص من وزارة الزراعة .

وحيث إنه بسؤال المتهم انكر ما نسب اليه ، وثبت من معاينة الشرطة المؤرخة ..... فى حضور المتهم تشوين حوالى ٤٠ الف طوبة بالارض موضوع المخالفة وبناء الجزء السفلى لقمينة طوب ، وأن تجريفا حدث بالارض على مساحة قيراطين تقريبا وبعمر ٢٠ سم .

وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم وذلك مما ورد بمحضر الضبط من أن الارض موضوع المخالفة من الاراضى الزراعية وأن المتهم قام بتجريفها بعمق ١٥ سم تقريبا ولمساحة قيراطين ، كما شون بها ناتج التجريف واستخدمه فى ضرب الطوب شروعا فى إقامة قمينة على الارض ، وهو الامر الذى أكدته المعاينة بترديدها ما سبق واضافتها أنه قام بالفعل ببناء الجزء السفلى للقمينة .



وحيث إن المتهم لم يدفع التهمة بشمة دفاع مقبول ، فإنه يتعين ادانته وعقابه عملاً بالمادتين ١٥٠ ، ١٥٤ / ١ ، ٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ٣٠٤ / ٢ أ. ج على أن تقدر العقوبة بما لا يتجاوز ما قضى به الحكم المطعون فيه ، ومراعاة ما انتهت اليه محكمة الموضوع من وقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف ارض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٦ مكرراً/أ ، ١٠٧ مكرراً/ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جناح دشنا قضت حضورياً في ..... عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه عشر آلاف جنيه والمصادرة . استأنف ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ..... قضائية ) . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة قنا الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من دائرة اخرى ومحكمة الاعادة - بهيئة اخرى - قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا بطريق النقض للمرة الثانية وبجلسة ..... حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ..... لنظر الموضوع .

## المحكمة

حيث إن هذه المحكمة سبق وأن قضت بجلسة ..... بقبول الطعن شكلا، وبنقض الحكم المطعون فيه، وتحديد جلسة لنظر الموضوع، حيث نظر الطعن بجلسة ..... وفيها قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم.

وحيث ان الوقائع تخلص فيما ورد بمحضر المشرف الزراعى المؤرخ ..... من أن المتهم جرف قطعة ارض زراعية مساحتها قيراطين بعمق ١٥ سم تقريبا، وشون بها اتربة ناتجة عن التجريف وذلك شروعا فى اقامة قمينة طوب وبدون ترخيص من وزارة الزراعة.

وحيث أنه بسؤال المتهم انكر ما نسب اليه، وثبت من معاينة الشرطة المؤرخة ..... فى حضور المتهم تشوين حوالى ٤٠ الف طوبة بالارض موضوع المخالفة وبناء الجزء السفلى لقمينة طوب، وأن تجريفا حدث بالارض على مساحة قيراطين تقريبا وبعمق ٢٠ سم. وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم وذلك مما ورد بمحضر الضبط من أن الارض موضوع المخالفة من الاراضى الزراعية وأن المتهم قام بتجريفها بعمق ١٥ سم تقريبا ولمساحة قيراطين، كما شون بها ناتج التجريف واستخدمه فى ضرب الطوب شروعا فى إقامة قمينة على الارض، وهو الامر الذى أكدته المعاينة بترديدها ما سبق واضافتها أنه قام بالفعل ببناء الجزء السفلى للقمينة.

وحيث إن المتهم لم يدفع التهمة بشمة دفاع مقبول، فإنه يتعين ادانته وعقابه عملا بالمادتين ١٥٠، ١٥٤/١، ٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣، ٣٠٤/٢. ج على أن تقدر العقوبة بما لا يتجاوز ما قضى به الحكم المطعون فيه، ومراعاة ما انتهت اليه محكمة الموضوع من وقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية.

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج وأحمد جمال الدين عبد اللطيف نواب  
رئيس المحكمة ومحمد إسماعيل موسى.

( ١١٧ )

### الطعن رقم ٩١٠١ لسنة ٦١ القضائية

(١) نقض « الطعن بالنقض » « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ».

الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض إلا إذا  
انبنى عليها منع السير في الدعوى . المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . محكمة الجench .

الحكم الصادر من محكمة الجench بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . قضاء غير منه للخصومة  
ولا يبنى عليه منع السير فيها عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

مثال .

١ - إن المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قد نصت على أنه لا يجوز الطعن بطريق  
النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير  
في الدعوى .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض  
في الحكم الصادر من محكمة الجench بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة  
جناية ، لأن هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة أمام جهة القضاء بل كل اثره هو تقديم  
القضية الى المحكمة المختصة بنظرها لتفصل في موضوعها . لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه إنما فصل في شكل الاستئناف المرفوع من الطاعنين عن الحكم



الصادر بعدم اختصاص محكمة اول درجة نوعيا بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية وقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فهو على خلاف ظاهره لم ينفه الخصومة امام محكمة الموضوع ولم يبين عليه منع السير فى الدعوى ومن ثم فإن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز عملا بنص المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : - المتهمان أحدثا عمدا ..... الاصابات الواردة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك بأداتين « مطواه قرن غزال - حديدة » . ثانيا : المتهم الأول أحدث عمدا ..... الاصابات الواردة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك بأداة « مطواه » وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح السنطة قضت حضوريا بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها استأنفا ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصف أنهما أحدثا عمدا ..... و ..... الاصابات المبينه بالتقرير الطبى والتى أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما . ومحكمة اول درجة قضت بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها

فيها تأسيسا على أنه قد تخلف لدى المجنى عليه الأول من جراء اصابته عاهه مستديمة ، فاستأنف الطاعنان ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أنبنى عليها منع السير في الدعوى ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، لأن هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة أمام جهة القضاء بل كل أثره هو تقديم القضية الى المحكمة المختصة بنظرها لتفصل في موضوعها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إنما فصل في شكل الاستئناف المرفوع من الطاعنين عن الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية وقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فهو على خلاف ظاهره لم يته الخصومة امام محكمة الموضوع ولم يبين عليه منع السير في الدعوى ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز عملا بنص المادة ٣١ سالفة الذكر . لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة .

---

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/عبد اللطيف على أبو النيل نائب رئيس المحكمة ومحمد إسماعيل موسى ومصطفى  
محمد صادق وأحمد عبد القوي خليل.

( ١٨ )

### الطعن رقم ١٩٠٤٨ لسنة ٦١ القضائية

نقد . جريمة . قانون « القانون الاصلح » « تفسيره » « تطبيقه » .

قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان . تكييفه ؟

صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة  
عدم استرداد قيمة البضائع المصدرة للخارج . يعد اصلح للمتهم من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦  
. اساس ومؤدى ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه وإن جرى منطوقه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل  
الاوان ، الا أنه وفق وصفه الصحيح وتكييفه الحق حكم فى موضوع الدعوى بالبراءة  
لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى  
الذى نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢ من يونيه سنة  
١٩٩٤ وعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره ، قد نص فى المادة ١٤ منه على  
الغاء القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وخلت احكامه من اى نص يلزم من يصدر  
بضاعة الى الخارج أن يسترد قيمتها ، فقد أضحى الفعل المنسوب الى المطعون ضده  
بمناى عن التأثيم . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص  
على « أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا



صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المقصود بالقانون الاصلح فى حكم النص سالف الاشارة هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون اصلح له من القانون القديم ، واذن متى كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى كان يجرم الفعل المسند الى المطعون ضده ارتكابه قد الغى بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الذى صدر قبل الفصل فى الدعوى بحكم بات وأباح هذا الفعل وجعله بمنأى عن التأييم فإن القانون الجديد يكون هو الاصلح الواجب الاتباع . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص على نحو ما سلف - الى تبرئة المطعون ضده فانه يتعين عدم قبول الطعن موضوعا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يسترد فى الميعاد القانونى قيمة البضائع المصدرة الى الخارج . وطلبت عقابة بالمادتين ٢ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٦١ من لائحته التنفيذية . ومحكمة الجرائم المالية بالقاهرة قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفاله عشرين جنيها لوقف التنفيذ وبتغريمه مبلغ ١٧٣,١٠٠ جنيها وغرامة اضافية تعادل مبلغ ٣٣٣٨١ دولار بالسعر الرسمى وقت ارتكاب الجريمة . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبرائة المتهم مما أسند اليه . استأنفت النيابة العامة ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافيه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

### المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه لم يسترد فى الميعاد القانونى قيمة البضائع المصدرة للخارج

وطلبت معاقبته بالمادتين ٢، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والمادة ٦١ من لائحته التنفيذية، ومحكمة أول درجة قضت غيايا بادانته فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته من التهمة المسندة اليه فاستأنفت النيابة العامة، ومحكمة ثانى درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وذلك تأسيسا على قولها «.....» ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه وإن كان المشرع قد استثنى من شرط المدة عند استرداد حصيلة الكتب والصحف والمجلات إلا أنه اعتبر الاستمارة (ت. ص) غير مسددة لحين استرداد قيمة البضائع، ولما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد بيع هذه الصادرات وتحصيل قيمتها فإن الدعوى تكون قد إقيمت قبل الأوان ولا يقدر فى ذلك ما ورد بالقرار الوزارى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ المعدل لنص المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية فى تحديد مدة قدرها خمس سنوات من تاريخ الشحن لتحصيل قيمة الكتب لورود نص المادة ٢/٢ من قانون التجريم مطلقة من قيد المدة والمطلق يظل على اطلاقه ما لم يقيد بنص من درجته أوفى درجة اعلا «.....» لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن جرى منطوقه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان، الا أنه وفق وصفه الصحيح وتكييفه الحق حكم فى موضوع الدعوى بالبراءة لما كان ذلك، وكان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٩٤ وعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره، قد نص فى المادة ١٤ منه على إلغاء القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، وخلت احكامه من اى نص يلزم من يصدر بضاعة الى الخارج أن يسترد قيمتها، فقد أضحى الفعل المنسوب الى المطعون ضده بمنأى عن التأثيم. لما كان ذلك، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على «أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون

غيره». وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المقصود بالقانون الاصلاح فى حكم النص سالف الاشارة هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعا يكون اصلح له من القانون القديم، واذن متى كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى كان يجرم الفعل المسند الى المطعون ضده ارتكابه قد الغى بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الذى صدر قبل الفصل فى الدعوى بحكم بات وأباح هذا الفعل وجعله بمنأى عن التأثيم فإن القانون الجديد يكون هو الاصلاح الواجب الاتباع. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص على نحو ما سلف - الى تبرئة المطعون ضده - فإنه يتعين عدم قبول الطعن موضوعا وذلك بغض النظر عما تثيره النيابة العامة فى أسباب طعنها من خطأ ذلك الحكم فى تطبيق القانون إذ أنه أضحى - بفرض صحته - بعد صدور القانون الاصلاح غير مجد.

---



## جلسة ٥ من يولييه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
جابر عبد التواب وامين عبد العليم نائبى رئيس المحكمة وعلى شكيب ويوسف عبد السلام .

( ١١٩ )

### الطعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) مواد مخدرة . عقوبة «تطبيقها» محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير العقوبة» . حكم «تسيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

إعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة التى أوقعنها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون .

(٢) مواد مخدرة . قصد جنائى . جريمة «أركانها» . حكم «تسيبه» . تسبيب غير معيب» .

تحدث المحكمة إستقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أورده فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . إثبات «شهود» . حكم «تسيبه» . تسبيب غير معيب» .

حق المحكمة فى التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النفى . دون بيان العله .

#### (٤) تفتيش . إذن التفتيش «إصداره» . إستدلال .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

خلو إذن التفتيش من تحديد محل إقامة المأذون بتفتيشه أو سنه . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالأذن . أساس ذلك ؟

#### (٥) تفتيش «إذن التفتيش» . إصداره . مأمورو الضبط القضائي . رجال السلطة العامة . إستدلالات .

إذن التفتيش . شروط إصداره ؟

عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة . لإجراء التحريات .  
إجراء مأمور الضبط القضائي بنفسه التحريات . غير لازم . حقه الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين .

#### (٦) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟  
الجدل الموضوعي . لا تجوز اثارته امام النقض .

#### (٧) نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .

#### (٨) مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .

توافر قصد الاتجار . موضوعي .

المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز .

(٩) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». مواد مخدرة. إثبات «بوجه عام». حكم «تسبيه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

إطمئنان المحكمة إلى أن المخدر الذي أرسل إلى المعامل الكيميائية هو الذي صار تحليله وإلى النتيجة التي انتهى إليه. أثره؟

(١٠) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». مواد مخدرة. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النمي بخلو جراب النظارة من آثار المخدر وانفراد الضابط بعملية الوزن. منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام النقض.

(١١) مواد مخدرة. حكم «بياناته» «تسبيه. تسبيب غير معيب».

خلو الحكم من مادة العقاب دون تحديد الفقرة المنطبقة على الواقعة. لا بطلان. إيراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهم بها. كفايته بياناً لمواد القانون التي حكم بمقتضاها.

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم وإن لم يشر إليها ونزل بالعقوبة في الحدود التي تسمح بها المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو ما لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام تقدير تلك العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآه فإن النعي بخطأ الحكم في تطبيق القانون يكون على غير سند.

٢ - لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف كافياً في الدلالة على توافره



وكان ما ساقه الحكم المظعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافياً فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة فإن الحكم يكون قد رد على معنى الطاعن فى هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

٣ - للمحكمة أن تعول على اقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان العله .

٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من محل اقامة المأذون بتفتيشه وسنه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

٥ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن باجرائه فى كل ما يتصل بشخص المتهم هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة « جنائية أو جنحة » قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولا يوجب القانون حتماً أن يكون رجل الضبط القضائى قد امضى وقتاً طويلاً فى هذه التحريات إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات .

٦ - إن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن

اليه ، وهى متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة ضابط الواقعة على النحو الذى اثاره فى اسبابه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٧ - من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعن لم يبين ماهية الخلاف بين ما ورد بمحضر الضبط وما جاء بالتحريات فإن ما يثيره فى هذا الوجه يكون غير مقبول .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص فى منطق سائع وتدليل مقبول الى ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر علما مجردا من اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

٩ - من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت الى أن المخدر الذى ارسل الى المعامل الكيماوية هو الذى صار تحليله واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف فى الوزن المقول به .

١٠ - من المقرر أن النعى بخلو « جراب » النظارة من آثار ذلك المخدر وانفراد الضابط بعملية الوزن منازعة موضوعية مما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

١١ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة الى الطاعن وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى ادلة الثبوت اشار الى نصوص القانون التى آخذ الطاعن بها وهو ما يكفى فى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها ، ومادام الحكم قد اشار الى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فلا يطله عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة من المادة آنفة الذكر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (هيروين) فى غير الاحوال المصرح بها قانونًا واحالته الى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٢ من القسم الاول للجدول رقم (١) بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد الخاصة قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاحتلال بحق الدفاع واعتوره البطلان ذلك بأنه لم يعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات مما كان يقتضى النزول بالعقوبة الى حدها الادنى واعرض عن دفاعه بانتفاء علمه بكنه المخدر أو ملكيته له كما اطرح دفاعه بعدم الاختصاص المكانى لوقوع الضبط بمحافظة القليوبية المؤيد باقوال شاهدى النفى بما لا يكفى لا طراحه ، هذا الى أنه رد على دفاعه بطلان إذن



التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته بدلالة خلوها من محل اقامته وسنه وللتلاحق الزمني بين التحريات وصدور الاذن واختلاف التحريات مع اقوال الضابط بشأن انفراده باجرائها دون القوة المرافقة له ومع ما جاء بمحضر الضبط بما لا يصلح رداً، كما خلص الى توافر القصد المجرد في حقه دون أن يدل على ذلك تدليلاً كافياً، هذا الى ان دفاعه قام على اختلاف وزن المخدر بين ما تضمنه تقرير التحليل وما جاء بمحضر الضبط وخلو «جراب» النظارة من اثار ذلك المخدر وانفراد الضابط بعملية الوزن الا ان المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تكن بتحقيقه واخيراً فقد اغفل الحكم الاشارة الى الفقرة المنطبقة على الواقعة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كل ذلك مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم وإن لم يشر اليها ونزل بالعقوبة في الحدود التي تسمح بها المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو ما لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي اوقعها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام تقدير تلك العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي من اجلها اوقعت العقوبة بالقدر الذي راته فإن النعي بخطأ الحكم في تطبيق القانون يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير مكلفه بالتحدث استقلالا عن العلم بالجوهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف كافياً في الدلالة على توافره وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة فإن الحكم يكون قد رد على منعي الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . ويكون منعي الطاعن في هذا الخصوص غير مجد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد

عرض لدفاع الطاعن بعدم الاختصاص المكاني واطرحه في قوله « وحيث إنه عن الدفع بعدم الاختصاص المكاني فهو غير سليم ذلك أن شاهدي الاثبات التي اطمأنت المحكمة الى شهادتهما قررا بأن الضبط تم امام كازينو..... بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة وليس امام مطابع..... بمحافضة القليوبية كما قرر شاهدا النفي والتي لا تطمئن المحكمة الى شهادتهما ». ولما كان للمحكمة أن تعول على اقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان العلة . وكان رد الحكم على دفاع الطاعن في هذا الشأن كافيا ويستقيم به ما خلص اليه من اطراحه فان معنى الطاعن عليه يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار امر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من محل إقامة المأذون بتفتيشه وسنه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ، وأن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن باجرائه في كل ما يتصل بشخص المتهم هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة « جناية أو جنحة » قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائي قد امضى وقتا طويلا في هذه التحريات إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات او ابحاث او ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما ينهاه الطاعن في ذلك يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير

الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة ضابط الواقعة على النحو الذي اثاره في اسبابه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعن لم يبين ماهية الخلاف بين ما ورد بمحضر الضبط وما جاء بالتحريات فإن ما يثيره في هذا الوجه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سائع وتدليل مقبول إلى ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر علما مجردا من اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ويضحى ما يثيره الطاعن بوجه طعنه غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت الى أن المخدر الذى ارسل الى المعامل الكيماويه هو الذى صار تحليله واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف في الوزن المقول به . ويضحى النعى بخلو « جراب » النظارة من آثار ذلك المخدر وانفراد الضابط بعملية الوزن منازعة موضوعية مما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب اجراء معين في هذا الخصوص فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم



يطلب منها ولم تر هي حاجة الى اجرائه بعد . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة الى الطاعن وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى ادلة الثبوت اشار الى نصوص القانون التي آخذ الطاعن بها وهو ما يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها ، ومادام الحكم قد اشار الى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فلا يطله عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة من المادة آنفه الذكر . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٢ من يولييه سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
جابر عبد التواب وامين عبد العظيم نائبي رئيس المحكمة وعلى شكيب وعمر بريك .

( ١٢٠ )

### الطعن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش وإذن التفتيش . إصداره . دفع و الدفع بطلان إذن التفتيش . دفاع والإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره .

نعم الطاعن بأن التفتيش تم في مسكن مغاير لما ورد بالإذن . غير مجد . طالما أنه المسكن المقصود في الإذن .

التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(٢) تفتيش وإذن التفتيش . دفع و الدفع بصدر إذن التفتيش بعد القبض . دفاع والإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره .

الدفع بصدر إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رداً عليه .  
مثال .

(٣) حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض وأسباب الطعن . مالا يقبل منها .

الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

(٤) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير جائز .

(٥) تقليد . إجراءات (إجراءات المحاكمة) . إثبات (بوجه عام) . تزوير .

العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات ؟

الآلة التي تشتمل على أصل العلامة والأثر الذي ينطبع عند إستعمالها سواء .

مثال .

١ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر اذن من النيابة بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه ، الأمر الذي لم يجادل الطاعن في صحته وكان الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود في أمر التفتيش فإن تفتيشه يكون صحيحاً ، ويكون الدفع ببطلان التفتيش لهذا السبب لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان وبعيداً عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويضحي النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول .

٢ - من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذاً منها بالادلة السائغة التي أوردتها ومن ثم فلا جدوى من نعي الطاعن على الحكم خطؤه فيما أوردته - بشأن رده على هذا الدفاع - من أن محضر التحريات واذن النيابة قد جاء قبل ضبط المتهمين وتفتيش المسكن المنوه عنه بهما ، إذ بفرض وقوع الحكم في هذا الخطأ المنعي به فإنه لا يعيبه .

٣ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها .



٤ - لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن وإن اورد فى مرافعته أن التفتيش والقبض تما قبل صدور الاذن بهما وذلك تم فى وجود شهود الا أنه استطرد على مرافعته واختتمها بطلب البراءة ، ولم يبد للمحكمة أى طلبات ، فإنه لا يكون للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الاستجابة الى طلب سماع شهود نفى ومن ثم فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع تكون غير قائمة .

٥ - لما كانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هى الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية أو السلطات العامة والتي يصطلح على استعمالها لغرض من الاغراض أو للدلالة على معنى خاص اياً كان نوعها أو شكلها وهى تنطبق على الألة التى تشتمل على أصل العلامة أو على الاثر الذى ينطبع عند استعمالها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن أنه قلد خاتمين لشعار الدولة احدهما لسجل مدنى ..... والآخر لمنطقه ..... التعليمية وقام بوضع بصمة الخاتم الاخير المقلدة على عدد من شهادات محو الأمية ، وكان تقليد هذين الخاتمين ينطبق عليهما من التأثيم ما ينطبق على الأثر الناتج عن استعمالهما فإن الحكم إذ أعمل المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فى حق الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه قلد خاتمين لجهتين حكوميتين الاول منسوب صدوره لمنطقة ..... التعليمية والآخر لمصلحة الاحوال المدنية سجل مدنى ..... بطريق الاصطناع على غرار الخاتمين الصحيحين للجهتين المذكورتين

مع علمه بتقليدهما واستعمل الخاتم بأن بصم به شهادات محو الامية المضبوطة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمواد ٣/٤٠ ، ١/٤١ ، ٣/٢٠٦ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٠ من ذات القانون بمعاقبته بالحبس سنة واحدة ومصادرة المحررات المزورة .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقليد أختام لا حدى مصالح الحكومة قد شابه القصور فى التسبب ومخالفة الثابت فى الاوراق والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت فى الاوراق ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بىطلان التفتيش لأنه تم فى مكان غير المكان المأذون بتفتيشه ولاجرائه قبل صدور الاذن به ، بيد أن الحكم لم يرد على الشق الاول من الدفع ، ورد على شقة الآخر بما يخالف الثابت فى الاوراق ، ودون أن تسمع المحكمة شهود الطاعن فى هذا الشأن ، هذا الى أن ما تم ضبطه من رسم لخاتم ضبطه من رسم شعار الدولة لا تتوافر به جريمة التقليد . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم

المطعون فيه أنه قد صدر إذن من النيابة بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه ، الأمر الذى لم يجادل الطاعن فى صحته وكان الطاعن لا ينازع فى أن مسكنه الذى أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود فى أمر التفتيش فإن تفتيشه يكون صحيحاً ، ويكون الدفع ببطلان التفتيش لهذا السبب لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان وبعيداً عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويضحي النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذاً منها بالادلة السائغة التى أوردتها ومن ثم فلا جدوى من نعى الطاعن على الحكم خطأه فيما أورده - بشأن رده على هذا الدفاع - من أن محضر التحريات واذن النيابة قد جاءا قبل ضبط المتهمين وتفتيش المسكن المنوه عنه بهما ، إذ يفرض وقوع الحكم فى هذا الخطأ المدعى به فإنه لا يعيبه . لما هو المقرر أن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعته محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وأن اورد فى مرافعته أن التفتيش والقبض تما قبل صدور الاذن بهما وذلك تم فى وجود شهود الا انه استطرد على مرافعته واختتمها بطلب البراءة ، ولم يد للمحكمة أى طلبات ، فإنه لا يكون للطاعن من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن الاستجابة الى طلب سماع شهود نفى ومن ثم فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع تكون غير قائمة . لما كان ذلك وكانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هى الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية أو السلطات العامة والتى يصطلح على استعمالها لغرض من الاغراض او للدلالة على معنى خاص ايا كان نوعها أو شكلها وهى تنطبق على الآلة التى تشتمل على أصل العلامة أو على الاثر الذى ينطبق عند استعمالها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن أنه



قـلـد خـاتـمـيـن لـشـعـار الـدولـة اـحـدـهـمـا لـسـجـل مـدـنـى ..... والآخر لمنطقة .....  
التعليمية وقام بوضع بصمة لخاتم الاخير المقلدة على عدد من شهادات محو الأمية ،  
وكان تقليد هذين الخاتمين ينطبق عليهما من التأثيم ما ينطبق على الأثر الناتج عن  
استعمالهما ، فإن الحكم اذ أعمل المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات في حق الطاعن  
يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا  
الصدد غير سديد .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم و وفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وطه سيد قاسم.

( ١٢١ )

### الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ القضائية

(١) مواد مخدرة . تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . محكمة الموضوع  
«سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسييه . تسييب غير معيب» . نقض  
«اسباب الطعن . مالا يقبل منها» . استدلالات .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة في  
ذلك أمام محكمة النقض .

(٢) مواد مخدرة . تفتيش «بياناته» . حكم «تسييه . تسييب غير معيب» .  
نقض «اسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

إغفال اثبات ساعة اصدار الاذن . لا يؤثر في صحته . مادام الحكم أثبت حصول التفتيش  
بعد الاذن وقبل نفاذ أجله .

(٣) دفع «الدفع بطلان التفتيش» . مواد مخدرة . نقض «اسباب  
الطعن . مالا يقبل منها» . بطلان .

إثارة أساس جديد للدفع بطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض غير مقبولة . علة  
ذلك ؟

(٤) تفتيش «إذن التفتيش . اصداره» . بطلان . نيابة عامة . اختصاص  
«الاختصاص المكاني» . حكم «تسييه . تسييب غير معيب» . نقض «أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها» .

عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي لوكيل النيابة مصدر إذن التفتيش .

(٥) تزوير . قبض . استدلالات . إجراءات ( إجراءات المحاكمة ) . نقض  
( أسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .

النمى بتزوير محضر التحريات والقبض لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟

(٦) مأمورو الضبط القضائي . استجواب . تحقيق . مواد مخدرة . حكم  
( تسببه . تسبب غير معيب ) . نقض ( أسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .

حق مأمور الضبط القضائي سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه . المادة ٢٩ إجراءات .  
الاستجواب المحظور . ماهيته ؟

(٧) اثبات ( بوجه عام ) ( شهود ) . بطلان . مأمورو الضبط القضائي .  
حكم ( تسببه . تسبب غير معيب ) . نقض ( أسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .  
من يقوم بإجراء باطل . لا تقبل منه الشهادة عليه .

ثبوت عدم بطلان الإجراءات التي قام بها الضابط . مفاده : صحة الأخذ بها .

(٨) اثبات ( بوجه عام ) . مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع  
( سلطتها في تقدير الدليل ) . نقض ( أسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .

احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استخلاصها موضوعي مادام سائفاً .

ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور النسبية التي تقلرها المحكمة .

(٩) اثبات ( بوجه عام ) . حكم ( مالا يعيه في نطاق التدليل ) . نقض  
( أسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .

أخذ الحكم بدليل احتمالي . لا يعيه . مادام قد أسس الادانة على اليقين .

مثال .



(١٠) مواد مخدرة . قصد جنائي . عقوبة «العقوبة المبررة» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . نقض «المصلحة في الطعن» .

انتفاء مصلحة الطاعن في تعيب الحكم بخصوص قصد الاتجار . مادام قد أوقع عليه عقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لاحتراز المخدر مجرداً من القصد .

(١١) البات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائناً .

(١٢) البات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» . وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز اثره أمام محكمة النقض .

(١٣) مواد مخدرة . سلاح . قصد جنائي . عقوبة «عقوبة الجريمة الأشد» . ارتباط . حكم «مالا يعيبه في نطاق التدليل» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

بيان الحكم أن المجرمتين اللتين ارتكبهما الطاعن وقتاً لغرض واحد . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد اعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه اغفاله ذكر الجريمة الأشد .

(١٤) دستور . محكمة دستورية . قانون «تطبيقه» . مواد مخدرة . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

قضاء المحكمة الدستورية بأن نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تنطوي مخالفة لأي حكم في الدستور . أثره ٩ .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى ماسلف بيانه - بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن اثبات ساعة اصدار الاذن لازمه فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه قد تم بعد صدور الاذن وفي خلال الأجل المصرح باجرائه فيه ، ومادام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم ..... أى بعد صدور الاذن وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

٣ - من المقرر أنه لا يصح اثارة أساس جديد للدفع بطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض ، مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، مالم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك بطلان التفتيش لهذا السبب فإنه لا يقبل منه اثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى مقروناً باسم وكيل النيابة الذى أصدر الاذن بالتفتيش ، ولم يزعم الطاعن أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصاً وظيفياً أو مكانياً بإصدار الاذن ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٥ - لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن تزوير تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات أو تاريخ وساعة اجراء القبض ، وكان هذان المحضران اجراءين سابقين على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن اثارة أمر تزويرهما لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

٦ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، وكان الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضها، وكانت أقوال الضابط ..... كما أوردها الحكم تفيد أنه واجه الطاعن بما أسفر عنه تفتيشه فأقر له وللضابط ..... باحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار وهو مالا يعد استجواباً محظوراً عليه .

٧ - الأصل أن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط من مواجهة الطاعن بما أسفر عنه تفتيشه فأقر له باحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار فإنه لا تريب على المحكمة إن هى عولت على أقواله ضمن ماعولت عليه فى ادانة الطاعن ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قويم .

٨ - إن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ماينتجها، وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة .

٩ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أخذه بدليل احتمالى غير قادح فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن احراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديداً .

١٠ - من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن مما يتعاه على الحكم بالنسبة لقصد الاتجار مادام البين من مدوناته أنه أوقع على الطاعن عقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة لأحرار المخدر مجرداً من القصد .



١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب و متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

١٣ - لما كان الحكم قد بين الجريمتين اللتين ارتكبهما الطاعن والمستوجبتين لعقابه وأنهما ارتكبتا لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين ، وكان الحكم قد قضى عليه بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد .

١٤ - لما كانت المحكمة الدستورية العليا التي خصها الشارع دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح قد انتهت في حكمها الصادر في القضية رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية دستورية بتاريخ السابع من ديسمبر سنة ١٩٩١ إلى ان نصوص القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تنطوي على مخالفة لأي حكم في الدستور فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة البيضاء « مطواه » واحالته إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٢ - أ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٥٧) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق والمواد ١/١ ، ١/٢٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى احراز جواهر مخدر ( حشيش ) بقصد الاتجار ، وسلاح أبيض ( مطواه ) بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه رد على الدفع بطلان اذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية ، ولعدم النص فيه على ساعة صدوره بما لا يصلح رداً ، ولم يفتن إلى بطلان الاذن لخلوه من بيان الاختصاص الوظيفى والمكانى لمصدره وقيام الشرطة بتزوير تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات وكذا تاريخ وساعة اجراء القبض ، وعول الحكم فيما يتعلق باثبات قصد الاتجار على أقوال العقيد ..... من أنه بمواجهة المتهم أقر باحرازه المخدر

بقصد الاتجار مما يعد استجواباً للطاعن وهو من اجراءات التحقيق المحظور عليه اتخاذها، فضلاً عن أن كمية المخدر المضبوط وقدرها ٥٥٠ جرام لا توفر قصد الاتجار لدى الطاعن، وأن الحكم حينما أورد قوله أن المبلغ النقدي المضبوط قد يكون من حصيلة بيع المادة المخدرة يكون قد أقام استظهاره لذلك القصد على دليل احتمالي، هذا إلى أن الحكم دان الطاعن بالرغم من عدم معقولة تصوير الواقعة، وأعمل في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد دون أن يفصح عن أى الجريمتين اللتين دانه بهما هي الأشد، كما أعمل في حقه أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ رغم عدم دستوريته لصدوره عن مجلس الشعب تكوينه باطل. مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمتي احراز جوهر الحشيش بقصد الاتجار، وسلاح أبيض (مطواه) بغير ترخيص اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات، وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما ينعاه الطاعن من بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات، وعدم ذكر الساعة التي صدر فيها، ورد على هذا الدفع بشقيه في قوله (وحيث إنه عن الدفع بعدم جدية التحريات فالمقرر أن تقدير جديتها وكفايتها لاصدار الاذن مسألة موضوعية تخضع لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع والمحكمة يطعن وجدانها إلى جدية تحريات الدعوى سيما وقد أسفر الضبط والتفتيش عن ضبط الجريمة المتحرى عنها) ثم استطرد الحكم المطعون فيه قائلاً (وحيث إنه عن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لعدم بيان تاريخ صدوره وما إذا كان صباحاً أو مساءً فالثابت من الأوراق أن محضر التحريات حرر بتاريخ ١٩٩١/١١/١٦ الساعة ١١ر٤٥ صباحاً وقد صدار الاذن بالتفتيش بذات التاريخ الساعة ١٣ر٥٠ وقد اذن فيه بتنفيذه خلال ٤٨ ساعة وقد تم الضبط خلال هذا الأجل بتاريخ ١٩٩١/١١/١٧ الساعة ٣٠ر٥. ومن ثم فلا بطلان ولا عيب



في الاجراءات ذلك أن اثبات ساعة اصدار الاذن إنما تلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح باجرائه فيه ومادام التفتيش قد تم بعد صدور الاذن وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره بالاضافة إلى أن أدلة الدعوى قد حملت تاريخ وساعة صدوره وأن اغفال كلمة مساءً بعد ١٣٥ كان من قبيل الخطأ المادى وهو المفهوم من التاريخ والساعة المذكورة بالاذن ولذا يكون هذا الدفع غير سديد جديراً بالرفض). وما قاله الحكم من ذلك صحيح فى القانون وبصح الاستناد اليه فى رفض الدفع إذ أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى ماسلف بيانه - بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض - أما إثبات ساعة اصدار الاذن فلازمه فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه قد تم بعد صدور الاذن وفى خلال الأجل المصرح باجرائه فيه، ومادام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم فى الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ أى بعد صدور الاذن وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر فى صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره. لما كان ذلك فإن منعى الطاعن بىطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات وعدم النص فيه على ساعة صدوره يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعن من بطلان التفتيش بمقولة أن الاذن الصادر به خلا من اثاره مصدره فيه إلى اختصاصه الوظيفى والمكانى، مردود بما هو مقرر من أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع بىطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض، مادام أنه فى عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، مالم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يتمسك بىطلان التفتيش لهذا السبب فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، فضلاً عن أنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى مقروناً باسم وكيل النيابة الذى أصدر

الاذن بالتفتيش ، ولم يزعم الطاعن أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصاً وظيفياً أو مكانياً بإصدار الاذن ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن تزوير تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات أو تاريخ وساعة اجراء القبض ، وكان هذان المحضران اجراءين سابقين على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن اثارة أمر تزويرهما لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسنده اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، وكان الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضها ، وكانت أقوال الضابط ..... كما أوردها الحكم تفيد أنه واجه الطاعن بما أسفر عنه تفتيشه فأقر له وللضابط ..... باحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار وهو مالا يعد استجواباً محظوراً عليه وكان الأصل أن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط من مواجهة الطاعن بما أسفر عنه تفتيشه فأقر له باحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى عولت على أقواله ضمن ماعولت عليه فى ادانة الطاعن ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على مايتجها ، وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أخذه بدليل احتمالى غير قادح فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن احراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديداً . هذا فضلاً عن

أنه لا مصلحة للطاعن مما ينهه على الحكم بالنسبة لقصد الاتجار مادام البين من مدوناته أنه أوقع على الطاعن عقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأحرار المخدر مجوداً من القصور. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض، لما كان ذلك، وكان الحكم قد بين الجريمتين اللتين ارتكبهما الطاعن والمستوجبين لعقابه وأنها ارتكبتا لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين، وكان الحكم قد قضى عليه بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد. لما كان ذلك، وكانت المحكمة الدستورية العليا التي خصها الشارع دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح قد انتهت في حكمها الصادر في القضية رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية دستورية بتاريخ السابع من ديسمبر سنة ١٩٩١ إلى إن نصوص القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تنطوي على مخالفة لأي حكم في الدستور فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً. لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.



## جلسة ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وأحمد جمال الدين عبد اللطيف وبهيج حسن القصبجي ومصطفى محمد  
صادق نواب رئيس المحكمة .

( ١٢٢ )

### الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ القضائية

(١) تجريف . جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » .

جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية  
بغض النظر عن عمق التجريف . المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

تجريف الأرض الزراعية المسموح به . اجراءاته وشروطه وأساسه ؟

(٢) تجريف . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

عمق التجريف ليس ركناً من أركان جريمة التجريف .

عدم حصول الطاعن على ترخيص بالتجريف طبقاً لقرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ .

أثره ؟

(٣) تجريف . جريمة .

عدم ضبط الآلات والمعدات المستعملة فى عملية التجريف . لا يؤثر فى قيام الجريمة

وثبوتها .

(٤) حكم « بيانات حكم الإدانة » « تسببه » . تسبب غير معيب » . تجريف .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها

وايراد مضمون أدلة الإدانة .

القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها .

١ - إن المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة . وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري وتودع هذه المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة . ويعتبر تجريفاً في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى ، مما مفاده أن جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية . بغض النظر عن عمق التجريف أما القول بأن تجريف الأرض الزراعية مسموح به بما لا يجاوز عمقاً معيناً فإن ذلك لا يكون إلا فى حالة تقديم طلب ترخيص بتجريف الأرض إلى مدير مديرية الزراعة المختص وموافقة عليه مبيناً العمق المصرح به بالتجريف وذلك طبقاً لقرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الترخيص بتجريف الأرض الزراعية لأغراض تحسينها أو المحافظة على خصوبتها والذي أوصى بأن لا يجاوز عمق التجريف الموصى به ٢٥ سم .

٢ - لما كان عمق التجريف ليس ركناً من أركان الجريمة وكان الطاعن لم يدع الحصول على ترخيص بالتجريف للعمق الذى اثبتته الحكم على نحو ما تقدم وذلك طبقاً للقرار الوزارى المشار إليه فإن الجريمة التى دانه الحكم بها تكون متوافرة الأركان ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

٣ - إن عدم ضبط الآلات والمعدات المستعملة فى عملية التجريف - بفرض صحته - لا يؤثر فى قيام الجريمة وثبوتها .

٤ - من المقرر أن القانون وإن أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مضمون الأدلة التي استخلص منها الإدانة، إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف أرض زراعية . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جنح شين القناطر قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وبتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما اسند اليه . استأنفت النيابة العامة ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر وبتغريمه عشرة ألف جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن الأستاذ / .....  
المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن جرف الأرض الزراعية بعمق ١٠ سم ، وانتهى إلى ثبوت التهمة قبله مما اثبت في محضر الضبط . لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة . وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في



نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري وتودع هذه المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة . ويعتبر تجريفاً في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي ، مما مفاده أن جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية . بغض النظر عن عمق التجريف أما القول بأن تجريف الأرض الزراعية مسموح به بما لا يجاوز عمقاً معيناً فإن ذلك لا يكون إلا في حالة تقديم طلب ترخيص بتجريف الأرض إلى مدير مديرية الزراعة المختص وموافقته عليه مبيناً العمق المصرح به بالتجريف وذلك طبقاً لقرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الترخيص بتجريف الأرض الزراعية لأغراض تحسينها أو المحافظة على خصوبتها والذي أوصى بأن لا يجاوز عمق التجريف الموصى به ٢٥ سم . وإذا كان ذلك وكان عمق التجريف ليس ركناً من أركان الجريمة وكان الطاعن لم يدع الحصول على ترخيص بالتجريف للعمق الذي اثبتته المحكمة على نحو ما تقدم وذلك طبقاً للقرار الوزاري المشار إليه فإن الجريمة التي دانه الحكم بها تكون متوافرة الأركان ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان عدم ضبط الآلات والمعدات المستعملة في عملية التجريف - بفرض صحته - لا يؤثر في قيام الجريمة وثبوتها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مضمون الأدلة التي استخلص منها الإدانة ، إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة المسندة إلى الطاعن وأورد مضمون الدليل الذي استخلص منه الإدانة فإنه تنحسر عنه قالة القصور في التسيب التي يرميه بها الطاعن في هذا الصدد . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً التقرير بعدم قبوله .

## جلسة ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد عبد الرحمن وعلى الصادق عثمان وأحمد عبد البارى سليمان ومجدي أبو العلا نواب رئيس المحكمة .

( ١٢٣ )

### الطعن رقم ٢٤٢٢٥ لسنة ٦١ القضائية

(١) حكم «بيانات حكم الإدانة» «تسبيه . تسبیب معيب» .

وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة وظروفها وأدلة الادانة . المادة ٣١٠ . اجراءات .

(٢) خيانة أمانة . تبديد . جريمة «أركانها» .

متى يعد الاختلاس تبديداً معاقباً عليه ؟

المناط فى اعتبار العقد ودیعة . هو التزام المودع لديه برد الودیعة بعینها للمودع . انتفاء هذا الشرط ينفى معنى الودیعة .

إكتفاء الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن بالاحالة إلى محضر الضبط دون إيراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الودیعة وانتقال حيازة المنقولات اليه على نحو يجعل يده عليها يد أمانة واستظهار ثبوت نية تملكه إياها . قصور .

١ - لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً .

٢ - من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليها إلا إذا كانت

حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف الاتهام في تبديد الطاعن الأشياء المسلمة إليه على سبيل الوديعة فأختلسها قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانوناً وانتقال حيازة المنقولات إلى الطاعن على نحو يجعل يده عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكه إياها وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائي في حقه، فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: بدد الأشياء المبينه وصفاً بقيمة بالأوراق المملوكة لشركة ..... والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه اضراً بالشركة المجنى عليها. وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. وادعت الشركة المجنى عليها مدنياً قبل الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح مركز منوف قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً، وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بالاكفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والتأيد فيما عدا ذلك.



فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ ..

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبيد والزامه بالتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون ، لانتفاء ركن التسليم العيني المطلوب لانعقاد عقد الوديعة ، وعدم توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . وكان من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف الاتهام في تبديد الطاعن الأشياء المسلمة اليه على سبيل الوديعة فأختلسها قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانوناً وانتقال حيازة المنقولات إلى الطاعن على نحو يجعل يده عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكه اياها وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائي في حقه ، فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها

القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم و اعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية .

---

## جلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدي منتصر ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة ونير عثمان .

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .

وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . مفاده ؟

(٢) دفع «الدفع بشيوع التهمة» . محضر جلسة . دفاع «الاخلال بحق

الدفاع . مالا يوفره» . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب

الطعن . مالا يقبل منها» .

عدم جواز النعي على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها .

الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحاً .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٣) إثبات «بوجه عام» . استدلالات . محكمة الموضوع «سلطتها في

تقدير جدية التحريات» . تفتيش «إذن التفتيش . إصداره . بياناته» . حكم

«تسبيه . تسبيب غير معيب» .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .

عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الاستدلالات . غير قادح في جدية

التحريات .



(٤) حكم «مالا يعيه فى نطاق التدليل» «تسبيه» «تسبيب غير معيب» .  
مواد مخدرة .

خطأ الحكم فيما لا أثر له فى عقيدته . لا يعيه .

مثال .

(٥) إجراءات «إجراءات التحقيق» «إجراءات المحاكمة» . دفاع «الاخلال  
بحق الدفاع» . مالا يوفره» . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصلح سبباً للطعن .

عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .

مثال .

(٦) مواد مخدرة . حكم «تسبيه» «تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب  
الطعن» . مالا يقبل منها» .

المنازعة الموضوعية فى اختلاف وزن المخدر المضبوط مع ماورد بتقرير التحليل وبطلان  
اجراءات التفتيش لعدم اتباع المادة ٥١ اجراءات . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .

(٧) مواد مخدرة . تفتيش «اجراءاته» «اذن التفتيش» . تنفيذه» . مأمورو  
الضبط القضائي . دستور . قانون «تفسيره» . نيابة عامة .

النص فى المادة ٥١ اجراءات على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما امكن  
ذلك وإلا بحضور شاهدين . مجال تطبيقه : دخول مأمورى الضبط القضائي المنازل وتفتيشها  
وفقاً للمادة ٤٧ اجراءات .

الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ اجراءات . أثره : ورود المادة ٥١ من القانون ذاته على غير  
محل .

حضور المتهم أو من ينبيه عنه أو شاهدين . ليس شرطاً لصحة التفتيش الذى يجرى فى  
مسكنه .

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بشيوع التهمة ومن ثم فلا يجوز النعي عليها اغفالها الرد على دفاع لم يشر أمامها ، وكان الدفع بشيوع الاتهام من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت بالأوراق فضلاً عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل اقامة الطاعن أو عدم إيراد محدد في محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات .

٤ - من المقرر أنه لا يقدر في سلامة الحكم والنتيجة التي خلص اليها بادانة الطاعن ، ما أثير بشأن الخطأ في الاسناد بقالة أن الحكم استند إلى العثور على المخدر

المضبوط بمخزن بجوار موقد البوتاجاز مع أن الثابت بالأوراق العثور عليه على الأرض بجوار هذا الموقد، ذلك أنه ليس من شأن هذا الخطأ - بفرض صحته - أن يؤثر في منطق الحكم وفي استدلاله السائق على ثبوت حيازة الطاعن للمخدر المضبوط، ومن ثم فإن نعيه في هذا الخصوص لا يعتد به.

٥ - لما كان تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، كما أنه من المقرر أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه، لم يطلب من المحكمة اجراء معاينة لمكان ضبط المخدر فإنه لا يقبل منه اثاره شيء من ذلك أمام محكمة النقض.

٦ - لما كان الدفاع عن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع اختلاف وزن المخدر المضبوط الثابت بمحضر الضبط مع ما ثبت في تقرير التحليل وكذا بطلان اجراءات التفتيش لعدم اتباع أحكام المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد هو منازعة موضوعية لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

٧ - من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ولا فيجب أن يكون بحضور شاهدين هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي كان القانون يجيز لهم فيها ذلك وفقاً للمادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية، قبل الحكم بعدم دستوريتها اما بعد صدور ذلك الحكم فإن المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية تصبح واردة على غير محل أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه



أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه إن أمكن ذلك . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائى بناء على نديه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق - وهو مالا ينازع فيه الطاعن - فيكون له السلطة من نديه ، ويعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حيثلذ حكم المادة ٩٢ لا المادة ٥١ إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما كانت تسرى فى غير أحوال النذب ، ومن ثم فإن حضور المتهم هو أو من ينييه عنه أو شاهدين ليس شرط لصحة التفتيش الذى يجرى فى مسكنه ، ولا يقدح فى صحة هذا الاجراء أن يكون قد حصل فى غيبة الطاعن أو من ينييه أو شاهدين ، ويضحى ماذهب اليه الطاعن من ذلك فى غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح با قانوناً . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨/أ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الحيازة مجردة من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد وانطوى على الاخلال بحق الدفاع والبطلان ، ذلك بأن عول فى الإدانة على أقوال الضابط شاهد الاثبات حال أن تصويره للواقعة غير معقول وأطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية لعدم ذكر رقم مسكن الطاعن بما لا يكفى أو يسوغ اطراحه ، كما أنه استند فى الإدانة إلى العثور على المخدر المضبوط بمخزن بجوار موقد البوتاجاز بيد أن الثابت بالأوراق العثور عليه بجوار هذا الموقد على الأرض ولم تجر النيابة معاينة لمكان الضبط ، هذا إلى أن اجراءات الضبط والتفتيش باطلة لعدم اتباع أحكام المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بإجراء التفتيش فى حضور المتهم أو من ينييه عنه أو بحضور شاهدين ، وأن وزن المخدر الثابت بمحضر الضبط يزيد كثيراً عن وزنه بمعمل التحليل مما يشكك فى أن ماتم ضبطه هو ماجرى عليه التحليل كما أغفل الحكم ايراداً ورداً الدفع بشيوع الاتهام كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من اقوال شاهد الاثبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام

محكمة الموضوع بشيوع التهمة ومن ثم فلا يجوز النعى عليها اغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها ، وكان الدفع بشيوع الاتهام من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى حول حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متتجة لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلها الثابت بالأوراق فضلاً عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل اقامة الطاعن أو عدم ايراده محدداً فى محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم والنتيجة التي خلص اليها بادانة الطاعن ، ما أثير بشأن الخطأ فى الاسناد بقالة أن الحكم استند إلى العثور على المخدر المضبوط بمخزن بجوار موقد البوتاجاز مع أن الثابت بالأوراق العثور عليه على الأرض بجوار هذا الموقد ، ذلك أنه ليس من شأن هذا الخطأ - بفرض صحته - أن يؤثر فى منطق الحكم وفى استدلاله السائق على ثبوت حيازة الطاعن للمخدر المضبوط ، ومن ثم فإن نعيه فى هذا الخصوص لا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، كما أنه من المقرر أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن



الطاعن أو المدافع عنه ، لم يطلب من المحكمة اجراء معاينة لمكان ضبط المخدر فإنه لا يقبل منه اثاره شيء من ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يشر أمام محكمة الموضوع اختلاف وزن المخدر المضبوط الثابت بمحضر الضبط مع ماثبت في تقرير التحليل وكذا بطلان اجراءات التفتيش لعدم اتباع أحكام المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد هو منازعة موضوعية لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض فضلاً عن أنه من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي كان القانون يجيز لهم فيها ذلك وفقاً للمادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، قبل الحكم بعدم دستورتها أما بعد صدور ذلك الحكم فإن المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية تصبح واردة على غير محل أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه إن أمكن ذلك . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على ندهه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق - وهو مالا ينزع فيه الطاعن - فيكون له السلطة من ندهه ، ويعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حيثئذ حكم المادة ٩٢ لا المادة ٥١ إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما كانت تسرى في غير أحوال النذب ، ومن ثم فإن حضور المتهم هو أو من ينييه عنه أو شاهدين ليس شرط لصحة التفتيش الذي يجرى في مسكنه ، ولا يقدح في صحة هذا الاجراء أن يكون قد حصل في غيبة الطاعن أو من ينييه أو شاهدين ، ويضحى ماذهب اليه الطاعن من ذلك في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد عبد الرحمن وعلى الصادق عثمان ومحمود دياب ومجدي أبو العلا نواب رئيس  
المحكمة .

( ١٢٥ )

### الطعن رقم ٢٠٦٦٩ لسنة ٦٢ القضائية

نقض « أسباب الطعن . توقيعها . محاماه . بطلان .

توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض . شرط لقبول الطعن شكلاً .  
العبارة فيه بأصل التوقيع الذى يتم بخط صاحبه .

التوقيع بالتصوير الضوئى أو الآلة الكاتبة أو بأية وسيلة فنية أخرى . لا يقوم مقام أصل  
التوقيع .

لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن  
بالنقض وايداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت  
فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها  
محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد  
دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل  
بذاتها مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة  
النقض ، وإلا كانت باطلة وغير ذات أثر فى الخصومة ، ولا يجوز تكملة هذا البيان  
بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، ولما كانت مذكرة الأسباب المقدمة من الطاعن  
وإن حملت - فى صورة فوتوغرافية - ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ  
..... المحامى إلا أن التوقيع عليها كان بالتصوير الضوئى . لما كان ذلك ، وكان

التوقيع بالتصوير الضوئي أو الآلة الكاتبة أو بأية وسيلة فنية أخرى لا يقوم مقام أصل التوقيع الذي هو السند الوحيد على أنه تم بخط صاحبه ، فإن الطعن يكون قد فقد مقوماً من مقومات قبوله ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « حشيش » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيّد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه عما اسند اليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجرد من القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إنه لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ <sup>المعدل</sup> أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في اجل غايته أربعون <sup>سنة</sup> يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها بأن يكون موقعاً عليها من محام مقبول أمام



محكمة النقض ، وإلا كانت باطلة وغير ذات أثر فى الخصومة ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، ولما كانت مذكرة الأسباب المقدمة من الطاعن وإن حملت - فى صورة فوتوغرافية - ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ ..... المحامى إلا أن التوقيع عليها كان بالتصوير الضوئى . لما كان ذلك ، وكان التوقيع بالتصوير الضوئى أو الآلة الكاتبة أو بأية وسيلة فنية أخرى لا يقوم مقام أصل التوقيع الذى هو السند الوحيد على أنه تم بخط صاحبه ، فإن الطعن يكون قد فقد مقوماً من مقومات قبوله ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلاً .

---

## جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى ومحمد حسين نواب رئيس المحكمة .

( ١٢٦ )

### الطعن رقم ٢٣٥٤٠ لسنة ٦١ القضائية

عقوبة «تطبيقها». صرف مخلفات فى مجارى المياه. نقض «حالات  
الطعن. الخطأ فى تطبيق القانون» «نظر الطعن والحكم فيه».

العقوبة المقررة لجريمة صرف مخلفات فى مجارى المياه بدون ترخيص. الحبس أو الغرامة  
التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه أو باحداهما. المادة ١٦ من القانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

قضاء الحكم المطعون فيه بتغريم المتهم عشرة جنيهاً. خطأ فى تطبيق القانون. يوجب  
النقض والتصحيح.

كون المتهم هو المستأنف وحده. أثره: نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف. أساس ذلك؟

لما كان القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الواجب التطبيق على واقعة الدعوى قد نص  
فى المادة السادسة عشر منه على أنه «مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بقانون  
العقوبات يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ فقرة أخيرة ، ٤ ، ٥ ، ٧ من هذا  
القانون والقرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن  
خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين» وكانت المحكمة  
الاستئنافية قد قضت بحكمها المطعون فيه بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً فإنها  
تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى  
المادة سالفة البيان الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً  
وتصحيحه ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن

يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : قام بصرف مياه المجارى من منزله فى مجارى المياه بدون ترخيص من وزارة الري . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل ومحكمة جنح قسم المنتزه قضت غيائياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة جنيه . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة شرق الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## الحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دان المطعون ضده بجريمة صرف مخلفات فى احدى مجارى المياه بدون ترخيص من الجهة المختصة قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها على المطعون ضده ، عن الحد الأدنى المقرر للجريمة التى دانه بها وهى خمسمائة جنيه عملاً بالمادة ١٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه قام بصرف مخلفات فى احدى مجارى المياه بدون



ترخيص من الجهة المختصة بوزارة الري وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وقد دأته محكمة أول درجة بتغريمه خمسمائة جنيه وإذ استأنف المطعون ضده حكم محكمة أول درجة قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات . لما كان ذلك وكان القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الواجب التطبيق على واقعة الدعوى قد نص في المادة السادسة عشر منه على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بقانون العقوبات يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ فقرة أخيرة ، ٤ ، ٥ ، ٧ من هذا القانون والقرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين » وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحكمها المطعون فيه بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر انه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى نواب رئيس المحكمة وعاصم عبد الجبار .

( ١٢٧ )

### الطعن رقم ٢٢٢٢٧ لسنة ٦١ القضائية

(١) بناء . قانون « تفسيره » « تطبيقه » .

خروج القرى من نطاق سرهان أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بصفة مطلقة . قصر تطبيقه على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً . أساس ذلك ؟

(٢) عقوبة . قانون « تفسيره » .

لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له . مقتضى ذلك . عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى أو الأخذ فيه بالقياس .

(٣) حكم « بيانات حكم الإدانة » « تسببه » « تسبب معيب » . بناء . نقض « اسباب الطعن . مايقبل منها » .

حكم الإدانة . وجوب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة . علة ذلك ؟

تجهيل الحكم المكان الذى أقيم فيه البناء . رغم جوهريته . قصور . أساس ذلك ؟

١ - لما كانت أحكام تنظيم المباني قد نظمها المواد من ٤ إلى ١٨ الواردة فى الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص فى فقرتها الأولى على أنه

« تسرى أحكام الباب الثانى من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبره مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلى ». فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلاء على اخراج القرى من نطاق سريان أحكام هذا الباب بصفة مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ذاتها من جواز إعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثانى من هذا القانون أو لائحته التنفيذية لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقاً لغرض قومى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران وما يوحى به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثانى على القرى . لأن الأصل هو أن تنظيم المباني الواردة أحكامه فى الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لا تسرى إلا على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً طبقاً لقانون الحكم المحلى دلالة ذلك أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان أحكام الباب الثانى من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى إلا بقرار من وزير الاسكان بناء على طلب المحافظ المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبة للقرى ومن ثم يضحى تطبيق أحكام الباب الثانى من القانون سالف الذكر مقصوراً على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون .

٢ - من المقرر من أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه بنظرية القياس والأخذ - فى حالة الشك - بالتفسير الأصح للمتهم .

٣ - من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - أن مما يجب أن يشتمل عليه حكم الادانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإذا كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال إلى اسبابه - فى الإدانة - الحكم المطعون فيه انه جاء مجهلاً المكان الذى أقيم فيه البناء - وهو بيان جوهرى



فى خصوصية هذه الدعوى - لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التى تنطوى عليها الأوراق . مما يعجز هذه المحكمة عن القول بكلمتها فى صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب الذى يتسع له وجه الطعن مما يتعين معه نقضه والاحالة - بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أنشأ مبنى على النحو المبين بالأوراق بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة ، وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكرراً/١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل ومحكمة جنح مركز طنطا قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم قيمة الأعمال ومثلها لصالح الخزانة العامة استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن البناء قد أقيم فى قرية لا يسرى عليها أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١٩٩٠/٩/١١ بدائرة مركز طنطا أنشأ مبنى على النحو المبين

بالأوراق بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة ، وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكرراً/١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل . لما كان ذلك وكانت أحكام تنظيم المباني قد نظمتها المواد من ٤ إلى ١٨ الواردة فى الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص فى فقرتها الأولى على أنه «تسرى أحكام الباب الثانى من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعبره مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلى» . فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلاء على إخراج القرى من نطاق سريان أحكام هذا الباب بصفة مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ذاتها من جواز إعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثانى من هذا القانون أو لائحته التنفيذية لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقاً لغرض قومى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران وما يوحى به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثانى على القرى . لأن الأصل هو أن تنظيم المباني الواردة أحكامه فى الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لا تسرى إلا على عواصم المحافظات والبلاد المعبرة مدناً طبقاً لقانون الحكم المحلى دلالة ذلك أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان أحكام الباب الثانى من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى إلا بقرار من وزير الاسكان بناء على طلب المحافظ المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبة للقرى ومن ثم يضحى تطبيق أحكام الباب الثانى من القانون سالف الذكر مقصوراً على عواصم المحافظات والبلاد المعبرة مدناً تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون لما هو مقرر من أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه

عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه بنظرية القياس والأخذ - فى حالة الشك - بالتفسير الأصلى للمتهم . لما كان ذلك وكان مما هو مقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - أن مما يجب أن يشتمل عليه حكم الادانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإذا كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه - فى الإدانة - الحكم المطعون فيه انه جاء مجهلاً المكان الذى أقيم فيه البناء - وهو بيان جوهري فى خصوصية هذه الدعوى - لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التى تنطوى عليها الأوراق . مما يعجز هذه المحكمة عن القول بكلمتها فى صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب الذى يتسع له وجه الطعن مما يتعين معه نقضه والاحالة - بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة.

( ١٢٨ )

### الطعن رقم ٢٧٠٢١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات «بوجه عام» «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» «سلطتها فى تقدير الدليل».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى.

حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها. حده؟

(٢) إثبات «شهود». حكم «تسبيه». تسبيب غير معيب.

ورود الشهادة على الحقيقة المراد اثباتها بكافة تفاصيلها. غير لازم. كفاية أن تؤدى إليها باستنتاج سائق تجربة المحكمة.

(٣) هتك عرض. إثبات «بوجه عام» «شهود» «معاينة». حكم «تسبيه».

تسبيب غير معيب. نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

إقامة الحكم على ماله أصل فى الأوراق. انحسار الخطأ فى الإسناد عنه.

الجدل الموضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها. لا يقبل أمام النقض.

(٤) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». حكم

«تسبيه. تسبيب غير معيب».

صحة الأخذ بأقوال الشاهد. ولو تأخر فى الإبلاغ. مادامت المحكمة كانت على بينة من

ذلك.

تقدير الدليل. موضوعى.

(٥) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

حق المحكمة في الأخذ براوية منقولة عن آخر. متى اطمأنت إليها.

الجدل الموضوعي. لا تقبل إثارته أمام النقض.

(٦) إثبات «خبرة». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن ذات الإصابة. يستتبع عدم تطابق النتيجة في كل منهما. مؤدى ذلك؟

(٧) إثبات «خبرة». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء.

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها. موضوعي.

(٨) إثبات «خبرة». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

النعمى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها. غير مقبول.

مثال.

(٩) وصف التهمة. محكمة الموضوع «سلطتها في تعديل وصف التهمة». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». هتك عرض. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة. متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح.

إقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل . غير لازم .  
مثال .

(١٠) إثبات « بوجه عام » « أوراق رسمية » . حكم « تسبيبه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها .

الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة في استنباط المحكمة لمعتقداتها . عدم جواز اثارته أمام النقض .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها صداها وأصلها الثابت في الأوراق . وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها .

٢ - من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة بتلايم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لشهادة والدة المجنى عليها بما مضمونه أنه وإذ تنهى إلى سمعها صراخ ابنتها التي تركتها تلهو على الدرج فخفت إليها حيث شاهدتها خارجة من شقة المتهم عارية وفي يدها جلبابها وسروالها وتضع يدها الأخرى على دبرها وتشير إلى أن المتهم أحدث إصابتها ، وإذ ناظرتها شاهدت



آثار صابون بدبرها ، كما أشار إلى أن المعاينة التصويرية التي أجرتها النيابة لمكان الحادث كشفت عن إمكانية سماع والددة المجنى عليها - في المكان الذي كانت به - لصراخ ابتها من مسكن المتهم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو مالا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان تراخى والددة المجنى عليها في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أقوالها وأنها كانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً .

٥ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلت به والددة المجنى عليها في شهادتها نقلاً عن المجنى عليها ، فإن ما يشيره الطاعن حول استدلال الحكم بما ورد بهذه الشهادة من أقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن إصابة بعينها يستتبع حتماً عدم تطابق النتيجة التي يخلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمني يسمح بتغيير الإصابات وحدث تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين الدليلين الفنيين المطروحين والمتوالين زمنياً إذا ما أثبت أولهما وجود إصابات بالمجنى عليها وأثبت ثانيهما عدم وجود آثار إصابية وقت توقيع الكشف الطبي ، وأن ذلك لا ينفي وقوع الفعل في التاريخ المدعى به دون أن يترك أثراً إصابياً باقياً نظراً لمضي فترة زمنية بينهما بما يسمح بتغيير معالم الإصابة وتطورها .

٧ - من المقرر أنه لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير، وكانت المحكمة - فى حدود سلطتها التقديرية - قد عولت فى قضائها بالإدانة على ما تضمنه التقرير الطبى الابتدائى من وجود إلتهاب بدبر الجنى عليها من محاولة اعتداء جنسى عليها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون ولا محل له لما هو مقرر من أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة، فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير.

٨ - لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى إمكانية زوال الآثار الاصابية التى لحقت بالجنى عليها من محاولة إتيان الطاعن لها من دبر، ومن ثم فليس للطاعن من بعد أن ينمى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديداً.

٩ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف هتك عرض الجنى عليها بإيلاج قضيبه فى دبرها، فعدلت المحكمة الوصف إلى هتك عرض الجنى عليها بهتك قضيبه فى دبرها، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى الصحيح الذى ترى انطباقه على الواقعة، وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن على أساسه، وكان مرد هذا التعديل - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن الطاعن أولج قضيبه فى دبر الجنى عليها بل اقتصر على ملامسة دبرها بقضيبه، ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو

إضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف اقتصر على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

١٠ - لما كانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية ، فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتصق مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة مع باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه فإن ما يثيره بشأن اعراض الحكم عما قدمه من مستندات دالة على عدم صحة التحريات وتزوير التقرير الطبي الابتدائي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقدها وهو مالا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هتك عرض المجنى عليها ..... التي لم يبلغ سنها سبع سنين كاملة بغير قوة أو تهديد بأن أولج قضيه في دبرها على النحو المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى والد المجنى عليها بصفته ولياً طبيعياً عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٦٩ ، ٢ من قانون العقوبات أولاً : في الدعوى الجنائية بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . ثانياً : في الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني بصفته مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## الحكمة

. من حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض صبية لم تبلغ سبع سنوات كاملة بغير قوة أو تهديد قد شابه خطأ فى الإسناد وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم - فى سياقه لتحصيل وقائع الدعوى - أورد أن والددة المجنى عليها سارعت إليها إثر سماع صراخها وتشير إلى المتهم بما يفيد أنها عاصرت حالة التلبس أو اللحظات التالية لارتكاب الفعل ، فى حين أن الثابت بالأوراق أن والددة المجنى عليها - بعد سماع صراخ ابنتها - هبطت إلى منزل المتهم حيث وجدتها تبكى فطرقت بابه وفتح لها حيث كان آمناً فى مسكنه ، وقد تم الإبلاغ عن الواقعة بعد اثنتى عشرة ساعة من وقت الادعاء بمقارقتها ، كما جاءت شهادة والددة المجنى عليها سماعية نقلاً عن هذه الأخيرة وهى طفلة عجز المحقق عن الوقوف على شىء من أقوالها ، كما تساند الحكم فى قضائه بالإدانة إلى ما جاء بالتقرير الطبى الابتدائى على الرغم من خلو تقرير الطب الشرعى من وجود أى أثر لإحتكاك أو إلتهاب ولید إحتكاك فى وقت معاصر لتاريخ الحادث وهو ما كان يتعين معه على المحكمة أن تستجلى الطبيب الشرعى فى إمكانية زوال أثر الإحتكاك والمدة اللازمة لذلك ، هذا إلى أن الحكم عدل وصف التهمة من هتك عرض المجنى عليها بإيلاج إلى هتك عرض بإحتكاك دون لفت نظر الدفاع ، وأخيراً فإن الحكم أعرض عما قدمه الطاعن من مستندات دالة على عدم صحة التحريات وتزوير الكشف الطبى الابتدائى ولم يشر إليها فى أسبابه ، كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « أنه بتاريخ ..... انتهب المتهم ..... فرصة لهو المجنى عليها الطفلة ..... التى تبلغ من العمر سنتان على درج المنزل الذى يقيم بمفردها فجذبها إلى داخل مسكنه وخلع جلبابها وسروالها وحك عضو تذكيره فى دبرها فلما علا صراخها ونحشى المتهم اقتضاح أمره ضربها على إلتها ودفعها خارج مسكنه عارية ويدها جلبابها وسروالها

فشاهدته حال ذلك والددة المجنى عليها التي خفت على إثر الصراخ وكانت المجنى عليها مذعورة وممسكة بدبرها وتشير إلى المتهم وإذا ناظرته لاحظت وجود آثار الصابون بدبرها وثبت من التقرير الطبي الابتدائي وجود إلتهاب بدبر المجنى عليها من محاولة إعتداء جنسى عليها. وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لدى على هذه الصورة في حق الطاعن بما ينتجها من وجوه الأدلة التي استقاها من معينها الصحيح من الأوراق بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها صداها وأصلها الثابت في الأوراق. وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها، ولا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لشهادة والددة المجنى عليها بما مضمونه أنه وإذا تناهى إلى سمعها صراخ ابنتها التي تركتها تلهو على الدرج فخفت إليها حيث شاهدتها خارجة من شقة المتهم عارية وفي يدها جلبابها وسروالها وتضع يدها الأخرى على دبرها وتشير إلى أن المتهم أحدث إصابتها، وإذا ناظرته شاهدت آثار صابون بدبرها، كما أشار إلى أن المعاينة التصويرية التي أجرتها النيابة لمكان الحادث كشفت عن إمكانية سماع والددة المجنى عليها - في المكان الذي كانت به - لصراخ ابنتها من مسكن المتهم، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة

القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو مالا يقبل إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان تراخى والددة المجنى عليها فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أفصححت عن اطمئنانها إلى أقوالها وأنها كانت على بينة من الظروف التى أحاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلت به والددة المجنى عليها فى شهادتها نقلاً عن المجنى عليها ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بما ورد بهذه الشهادة من أقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن إصابة بعينها يستتبع حتماً عدم تطابق النتيجة التى يخلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمنى يسمح بتغيير الإصابات وحدث تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين الدليلين الفنيين المطروحين والمتوالين زمنياً إذا ما أثبت أولهما وجود إصابات بالمجنى عليها وأثبت ثانيهما عدم وجود آثار إصابية وقت توقيع الكشف الطبي ، وأن ذلك لا ينفى وقوع الفعل فى التاريخ المدعى به دون أن يترك أثراً إصابياً باقياً نظراً لمضى فترة زمنية بينهما بما يسمح بتغيير معالم الإصابة وتطورها فضلاً عن أنه لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير ، وكانت المحكمة - فى حدود سلطتها التقديرية - قد عولت فى قضائها بالإدانة على ما تضمنه التقرير الطبي الابتدائى من وجود إلتهاب بدهر المجنى عليها من محاولة اعتداء جنسى عليها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون ولا محل له لما هو مقرر من أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن



إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير. لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في إمكانية زوال الآثار الاصابية التي لحقت بالجنى عليها من محاولة إثبات الطاعن لها من دبر، ومن ثم فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف هتك عرض الجنى عليها بإيلاج قضيبه في دبرها، فعدلت المحكمة الوصف إلى هتك عرض الجنى عليها بحك قضيبه في دبرها، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى الصحيح الذى ترى انطباقه على الواقعة، وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن على أساسه، وكان مرد هذا التعديل - على ما بين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن الطاعن أولج قضيبه في دبر الجنى عليها بل اقتصر على ملامسة دبرها بقضيبه، ولم يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى، فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع. لما كان ذلك، وكانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية، فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة مع باقى الأدلة القائمة في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه

من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه فإن ما يثيره بشأن اعراض الحكم عما قدمه من مستندات دالة على عدم صحة التحريات وتزوير التقرير الطبي الابتدائي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

---

## جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وأنس عماره نواب رئيس المحكمة .

( ١٢٩ )

### الطعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الادانة » .

وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . والظروف التى وقعت فيها . والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . المادة ٣١٠ اجراءات .

المقصود بعبارة بيان الواقعة ؟

(٢) اتلاف زرع . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . حكم « تسببه . تسبب

معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ عقوبات . ما يشترط

لقيامها ؟

تحقق القصد الجنائى فى جريمة اتلاف الزرع . بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه

بالصورة التى حددها القانون واتجاه ارادته إلى احداث الاتلاف أو علمه بأنه يحدثه بغير حق .

وجوب تحدث الحكم عنه استقلالاً أو ايراد ما يدل على قيامه . اغفال الحكم ايراد الواقعة كلية .

وغموضه فى تحصيل أقوال المجنى عليها . قصور .

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل

كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة

والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من

المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان



الحكم قاصراً، والمقصود من عبارة بيان الواقعة أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة .

٢ - يشترط لقيام جريمة ائتلاف الزرع المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الائتلاف قد وقع على زرع غير محصود، أى غير منفصل عن الأرض لأنه لم يحصد بعد، ويتحقق القصد الجنائى فى تلك الجريمة بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون، واتجاه ارادته إلى احداث الائتلاف، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مايكفى للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعنين على مجرد قوله «وحيث إن واقعة الدعوى تخلص حسبما جاء من مطالعة أوراقها فيما أبلغت به وقررتة المجنى عليها بشكواها من أن المتهمين تعدوا على محصول القصب المملوك لها وقاما باتلافه على النحو المبين بالأوراق .... وحيث إن المتهمين لم يحضروا ليدفعا التهمة عن نفسيهما، وحيث إن التهمة المسنده إليهما ثابتة فى حقهما ثبوتاً كافياً أخذاً بما جاء بالأوراق، الأمر الذى يتعين معه عقابهما طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ. ج.، فإنه يكون بذلك قد أغفل ايراد الواقعة كلية بما يحدد العناصر القانونية للتهمة التى دان الطاعنين بها على نحو ما سلف بيانه، وجاء غامضاً فى تحصيل شهادة المجنى عليها، الأمر الذى يعيبه بالقصور فى التسبيب.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أئتلفا عمداً زرعاً غير محصود المملوك للمجنى عليها ..... على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٦٧ - ٧ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح ديرمواس قضت

حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لكل والزام المتهمين متضامين بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. استأنفا ومحكمة المنيا الابتدائية - مأمورية ملوى الاستئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمين أسبوعاً مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة اتلافهما عمداً زرعاً غير محصود قد شابه القصور في التسبيب، ذلك بأنه خلا من بيان أركان تلك الجريمة ومؤدى أقوال المجنى عليها التي تساند اليها في قضائه، مما يعيه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها، وإلا كان الحكم قاصراً، والمقصود من عبارة بيان الواقعة أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة، وكان يشترط لقيام جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الاتلاف قد وقع على زرع غير محصود، أي غير منفصل عن الأرض لأنه لم يحصد بعد، ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة

بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون ، واتجاه ارادته إلى إحداث الإتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلاً ، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعنين على مجرد قوله « وحيث إن واقعة الدعوى تخلص حسبما جاء من مطالعة أوراقها فيما أبلغت به وقررت المجنى عليها بشكواها من أن المتهمين تعدوا على محصول القصب المملوك لها وقاما باتلافه على النحو المبين بالأوراق .... وحيث إن المتهمين لم يحضرا ليدفعا التهمة عن نفسيهما ، وحيث إن التهمة المسنده إليهما ثابتة فى حقهما ثبوتاً كافياً أخذاً بما جاء بالأوراق ، الأمر الذى يتعين معه عقابهما طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ. ج. » ، فإنه يكون بذلك قد أغفل إيراد الواقعة كلية بما يحدد العناصر القانونية للتهمة التى دان الطاعنين بها على نحو ما سلف بيانه ، وجاء غامضاً فى تحصيل شهادة المجنى عليها ، الأمر الذى يعيبه بالقصور فى التسيب ويوجب نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وعادل الشوربجى نواب رئيس المحكمة .

( ١٣٠ )

### الطعن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الإدانة » « تسببه . تسبب معيب » . تعدى على أرض مملوكة للدولة . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . والظروف التى وقعت فيها . والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . المادة ٣١٠ اجراءات .

وجوب استظهار الحكم بالإدانة فى جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة المنصوص عليها فى المادة ١/٣٧٢ مكرراً عقوبات . كون الأرض زراعية أو فضاء مملوكة للدولة . وماهية السلوك الاجرامى الذى قارفه الجانى . ومدى توافر القصد الجنائى لديه .

خلو الحكم كلية من بيان واقعة الدعوى . واقتصاره فى بيان الدليل على الاحالة على محضر الضبط دون بيان فحواه . ودون استظهاره كنه الأرض محل الواقعة وإغفاله بيان ماهية الأفعال التى قارفها الطاعن والقصد منها . قصور .

(٢) تعدى على أرض مملوكة للدولة . جريمة « الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة » .

جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة بكافة صورها الواردة على سبيل المثال فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٢ مكرراً عقوبات . إما وقتية أو مستمرة .

مناطق التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة فى جريمة التعدى على أرض مملوكة

للدولة ؟

(٣) قانون «سريانه من حيث الزمان». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. مايو فره». تعدى على أرض مملوكة للدولة. حكم «تسييه. تسييب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها». عدم جواز تأييم الفعل بقانون لاحق.

القوانين الجنائية. عدم انسحاب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها. دفاع الطاعن بتمام الفعل المسند اليه قبل نفاذ القانون الذي نص على تجريمه. دون ماصلة له به. جوهرى. اغفال تحقيقه واطراحه جملة. قصور.

١ - من المقرر إن قانون الاجراءات قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم بإيراد مضمون كل دليل من الأدلة التى استندت إليها المحكمة فى الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها، وإلا كان الحكم قاصراً. كذلك يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٢ مكرراً فقرة أولى من قانون العقوبات أن يستظهر كون الأرض زراعية أو فضاء مملوكة للدولة وماهية السلوك الاجرامى الذى قارفه الجانى بما يفصح عن كونه تعدياً على أرض الدولة ويكشف عن توافر القصد الجنائى لديه وهو اتجاه ارادته إلى الانتفاع بأرض الدولة بغير حق مع العلم بأنه يتعدى على أرضها ولا يحق له الانتفاع بها. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كليه من بيان واقعة الدعوى واقتصر فى بيان الدليل الذى عول عليه فى قضائه بالادانة على مجرد الاحالة على محضر الضبط دون بيان لفحواه وتبيان لمؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، ودون أن يستظهر فى مدوناته كنه الأرض محل الواقعة وكونها أرضاً زراعية أو فضاء مملوكة للدولة، كما أغفل بيان ماهية الأفعال التى قارفها الطاعن والتى يعدها القانون تعدياً على أرض الدولة وبما يكشف عن قيام قصد التعدى على أرض الدولة لديه، ومن ثم فإنه يكون قاصر التسييب.

٢ - لما كانت المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٤ تنص في فقرتها الأولى على عقاب كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة ، وكان البين من صور التعدي التي ساقها النص على سبيل المثال أن هذه الجريمة إما أن تكون وقتية وإما مستمرة ، والفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة في هذا الصدد هو طبيعة فعل التعدي الذي قارفه الجاني ، فإذا كان الفعل مما تتم وتنتهي الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هذا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلاً متتابعاً متجدداً ، فإذا كانت الواقعة هي التعدي على أرض مملوكة للدولة بالبناء عليها فإن السلوك الاجرامي يتم وينتهي : بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن حصول تدخل جديد في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً ، ومن ثم فلا يعتد في هذا الشأن ببقاء ذلك البناء لأن بقاءه يكون في هذه الحالة أثراً من آثار الانشاء ونتيجة طبيعية له .

٣ - من المقرر دستورياً وقانوناً أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق وان القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها ، وكان مؤدى دفاع الطاعن المشار اليه أن الفعل المسند إليه قد تم قبل نفاذ القانون الذي نص على تجريمه ، دون ماصلة له به ، وهو بهذه المثابة دفاع جوهري إذ يترتب عليه - لو صح - خروج الفعل من نطاق التأثيم بالنص الذي دانه الحكم بموجبه ودفع التهمة المسندة اليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا النظر المتقدم ، فلم



يقسط هذا الدفاع حقه بل اطرحه جملة ولم يحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو يرد عليه بما ينفيه، وأسس قضاءه على ماورد في محضر الضبط، وهو مالا يصح في تنفيذه، فإنه يكون قاصر البيان بما يطله.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: تعدى على الأرض المينة بالأوراق المملوكة للدولة. وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٢ مكرر أ/١ من قانون العقوبات. ومحكمة جناح منوف قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة جنيه ورد العقار المغتصب والازالة وبرد قيمة ماعاد عليه من منفعه. استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم خلوه من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي عول عليها في قضائه بالادانة، كما دانه استناداً إلى نص المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات وأغفل دفاعه بأن المبنى محل الدعوى منشأ قبل صدوره ولم يستجب لطلب ندب خير لاثبات أيلولته إليه ميراثاً عن والده واقامته منذ أكثر من خمسين عاماً، مما يعيه ويستوجب نقضه.

وحيث إن قانون الاجراءات قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم بإيراد مضمون كل دليل من الادلة التى استندت اليها المحكمة فى الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها، وإلا كان الحكم قاصراً.

كذلك يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٢ مكرراً فقرة أولى من قانون العقوبات أن يستظهر كون الأرض زراعية أو فضاء مملوكة للدولة وماهية السلوك الاجرامى الذى قارفه الجانى بما يفصح عن كونه تعدياً على أرض الدولة ويكشف عن توافر القصد الجنائى لديه وهو اتجاه ارادته إلى الانتفاع بأرض الدولة بغير حق مع العلم بأنه يتعدى على أرضها ولا يحق له الانتفاع بها. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى واقتصر فى بيان الدليل الذى عول عليه فى قضائه بالادانة على مجرد الاحالة على محضر الضبط دون بيان لفحواه وتبيان لمؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، ودون أن يستظهر فى مدوناته كنه الأرض محل الواقعة وكونها أرضاً زراعية أو فضاء مملوكة للدولة، كما أغفل بيان ماهية الأفعال التى قارفها الطاعن والتى يعدها القانون تعدياً على أرض الدولة وبما يكشف عن قيام قصد التعدى على أرض الدولة لديه، ومن ثم فإنه يكون قاصر التسييب. هذا إلى انه لما كانت المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٤ تنص فى فقرتها الأولى على عقاب كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة وذلك بزراعتها أو غرسها أو اقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة، وكان البين من صور التعدى التى ساقها النص على سبيل المثال أن هذه الجريمة إما أن تكون وقتية وإما مستمرة، والفيصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة فى هذا الصدد هو طبيعة فعل التعدى الذى قارفه

الجاني ، فإذا كان الفعل مما تتم وتنتهي الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقته أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هذا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلاً متتابعاً متجدداً ، فإذا كانت الواقعة هي التعدي على أرض مملوكة للدولة بالبناء عليها فإن السلوك الاجرامي يتم وينتهي : بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن حصول تدخل جديد في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقته ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً ، ومن ثم فلا يعتد في هذا الشأن بقاء ذلك البناء لأن بقاءه يكون في هذه الحالة أثراً من آثار الانشاء ونتيجة طبيعية له . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩١ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن نفى تعديه على الأرض محل الدعوى وتمسك في دفاعه بأن البناء المقام عليها مشيد منذ أكثر من خمسين عاماً وآل اليه ميراثاً عن والده وطلب ندب خبير لتحقيق دفاعه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر دستورياً وقانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق وإن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها ، وكان مؤدى دفاع الطاعن المشار اليه أن الفعل المسند اليه قد تم قبل نفاذ القانون الذي نص على تجريمه ، دون ماصلة له به ، وهو بهذه المثابة دفاع جوهري إذ يترتب عليه - لوصح - خروج الفعل من نطاق التأييم بالنص الذي دانه الحكم بموجبه ودفع التهمة المسندة اليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا النظر المتقدم ، فلم يقسط هذا الدفاع حقه بل أطرحه جملة ولم يحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو يرد عليه بما ينفيه ، وأسس قضاءه على ماورد في محضر الضبط ، وهو مالا يصلح في تنفيذه ، فإنه يكون قاصر البيان بما يطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .



## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان نائبى رئيس المحكمة ومصطفى عبد المجيد وطه سيد قاسم .

( ١٣١ )

### الطعن رقم ٢٥١٨٨ لسنة ٥٩ القضائية

اشكال فى التنفيذ. نقض ( المصلحة فى الطعن ) . وقف التنفيذ .

الاشكال فى التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً حتى يفصل فى النزاع  
نهائياً إذا كان باب الطعن مفتوحاً . أساس ذلك ؟

الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه . غير  
مجد . متى صدر الحكم بنقض ذلك الحكم الأخير .

لما كان الاشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل فى  
النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحاً  
وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان  
الثابت من الأوراق أن الطعن بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى  
تنفيذه المقيّد برقم ..... قد قضى فيه بتاريخ ١٩٩٤/٤/٣ بنقض الحكم  
المطعون فيه والاحالة وبالتالى أوقف تنفيذ الحكم الصادر فى الاشكال بوقف تنفيذه ،  
فإن الطعن المائل تأسيساً على عدم جواز ايقاف تنفيذ عقوبة التعويض المقضى بها  
للمدعى بالحق المدنى بصفته فى هذا الحكم الأخير قد أضحى عديم الجدوى . مما  
يفصح عن عدم قبول الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه: هرب البضائع «السيارة» المبينة بالأوراق بأن ادخلها البلاد بطريق غير مشروع دون اداء الضريبة الجمركية. وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ومحكمة جناح قسم بنها قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائه جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٢٨٦٦٠ جنيه و٩٠٠ مليم تعويض يعادل مثلى الرسوم الجمركية المستحقة. استأنف ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فاستشكل المطعون ضده وقضى بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل فى الطعن بالنقض.

قطعت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

حيث إنه لما كان الاشكال لايرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل فى النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحاً وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطعن بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه المقيّد برقم ..... قد قضى فيه بتاريخ ١٩٩٤/٤/٣ بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة وبالتالى أوقف تنفيذ الحكم الصادر فى الاشكال بوقف تنفيذه، فإن الطعن المائل تأسيساً على عدم جواز ايقاف تنفيذ عقوبة التعويض المقضى بها للمدعى بالحق المدنى بصفته فى هذا الحكم الأخير قد أضحى عديم الجدوى. مما يفصح عن عدم قبول الطعن. ويتعين التقرير بذلك.

## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
رضوان عبد العليم ووليفق الدهشان ويدر الدين السيد ومصطفى عبد المجيد نواب رئيس المحكمة.

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ القضائية

- (١) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .  
حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد . وإطراح مالا تطمئن إليه منها . دون إبداء أسباب لإطراحها . إفصاحها عن تلك الأسباب . أثره : خضوعها لرقابة محكمة النقض .
- (٢) إثبات «بوجه عام» . تزوير «أوراق رسمية» . حكم «تسييه» . تسبيب معيب . . نقض «أسباب الطعن» . مايقبل منها .  
القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرطة : اشتغال الحكم مايفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها .  
مثال لتسبيب معيب في جريمة تزوير .
- (٣) ترحيح . موظفون عموميون . جريمة «أركانها» .  
جريمة الترحيح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات . تحققها : باستغلال الموظف العام أو من في حكمه لوظيفته بالحصول أو محاولة الحصول لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره دون حق من عمل من أعمال وظيفته .  
جريمة الترحيح من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة . علة ذلك ؟  
لايحول دون توافر الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو ألا يتمثل في خطر حقيقى فعلى .  
لايشترط لتحقيق جريمة الترحيح . الحصول على الربح أو المنفعة . كفاية مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق ربح أو منفعة .



## (٤) تـربـيح . مـوظفـون عـمـومـيون . جـرـيـمـة « أـرـكـانـها » .

جرـيـمـة التـربـيح المـنـصـوص عـلـيـها بـالمـادـة ١١٥ عـقـوبـات . تـشـمـل كـل مـوظـف عـام ألبـا كـان نـشـاطـه يـحـصـل أو يـحـاول الـحـصـول لـنـفـسـه أو لـغـيـره دـون وـجـه حـق عـلى رـبـح مـن عـمـل مـن أـعـمـال وـظـيـفـتـه .

وقـرـع الجـرـيـمـة . مـنـاطـه : أن يـكـون الـحـصـول عـلى رـبـح أو مـحـاولـة الـحـصـول عـلـيـه مـن عـمـل مـن أـعـمـال وـظـيـفـتـه سـواء كـان فـى مـرحـلـة تـقـرير العـمـل أو المـداوـلـة فـى اتـخـاذـه أو التـصـديـق عـلـيـه أو تـعـديـلـه أو تـنـفـيـذـه أو اـبـطـالـه أو إلـغـائـه .

## (٥) تـربـيح . حـكـم . « تـسـبـيـه . تـسـبـيـب مـعـيـب » . نـقـض « أـسـبـاب الطـعن . مـايـقـبـل مـنـها » .

إـدـانـة الطـاعـن بـصـفـتـه مـوظـفـاً عـمـومـياً عـن جـرـيـمـة التـربـيح دـون اسـتـظـهـار مـاهـيـة مـهـامـه وأـعـمـالـه وطـبـيـعـتـها وكنـهـها والـصـلـة بـين ذـات فـعل الـحـصـول عـلى رـبـح وبيـن أـعـمـال وـظـيـفـتـه المـسـنـدـة إلـيـه و رـغـم مـنازـعـتـه فـى هـذا الأـمر بـشـقـيـه سـواء مـن حـيـث المـهـام المـنـوطة بـه أو صـفـتـه الوـظـيـفـيـة . قـصـور .

## (٦) تـربـيح . جـرـيـمـة « أـرـكـانـها » . اشـتـراك . حـكـم « تـسـبـيـه . تـسـبـيـب مـعـيـب » . نـقـض « أـسـبـاب الطـعن . مـايـقـبـل مـنـها » .

إـدـانـة الطـاعـن فـى جـرـيـمـة اشـتـراك فـى التـربـيح بطـرـيـقـى الاتـفـاق والمـسـاعـدـة . تـسـتـوجـب اسـتـظـهـار الحـكـم عـنـاصـر الاشـتـراك وطـرـيـقـتـه وبيـان الأدـلـة الدالـة عـلـيـه بيـاناً يـوضـحـها ويـكـشـف عـن قـيـامـها مـن وـاقـع الدـعـوى وظـرـوفـها .

## (٧) اشـتـراك . شـرـيـك . قـصـد جنـائـى . حـكـم « تـسـبـيـه . تـسـبـيـب مـعـيـب » . نـقـض « أـسـبـاب الطـعن . مـايـقـبـل مـنـها » .

قـصـد الاشـتـراك . يـجـب أن يـنـصـب عـلى جـرـيـمـة أو جـرائـم مـعـيـنة . عـدم ثـبـوت الاشـتـراك فـى جـرـيـمـة مـعـيـنة أو فـعل مـعـيـن . أثـر ذـلك : لا تـعـتـبـر الجـرـيـمـة الـتى ارـتـكـبـها الفـاعـل نـتـيـجـة مـبـاشـره للاشـتـراك . أـسـاس ذـلك وعلـتـه ؟

خـلـو الحـكـم مـن بـيـان قـصـد الاشـتـراك فـى الجـرـيـمـة . قـصـور .

## (٨) نقض « أثر الطعن » .

نقض الحكم للمطعون ضده الأول والطاعنين . يقتضى نقضه لجميع التهم والجرائم متى كانت تلتقى جميعها فى صعيد واحد . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، إلا أنه متى افصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها .

٢ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الامر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن اليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيره وأن تكون الأسباب التى تستند اليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأسبابه أن المطعون ضده الاول أصدر القرار رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ بتصفية مشروع البياض الذى يستخدم علفاً تدخل النخالة ضمن مكوناته ومع ذلك فقد تأثر منه على طلب تخصيص حصة النخالة للمشروع الذى قام بتصفيته — بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ بما يتضمن احتياج المصنع لتلك الحصة مما سهل للمطعون ضده الثانى الاستيلاء على الحصص موضوع الاتهام — فان ما خلص اليه الحكم من أن الأوراق خلت من دليل على علم المطعون ضده بأن ما حواه طلب التخصيص مخالفاً للحقيقة وأنه أشر على الطلب بحسن نية لا يؤدى إلى النتيجة التى انتهى اليها وينطوى على تعسف فى الاستنتاج . كما أن الحكم أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده الاول من تهمة تزوير محضر جلسة اللجنة العليا للأمن الغذائى بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ بأن املى على مقرر

اللجنة بأن المطعون ضده الثانى صرف مكافأته حتى ١٩٩٠/١١/١ بدلاً من تاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ سترأ لخطاب انتهاء النذب المصطنع الذى قدم اليه فى غضون شهر ديسمبر سنة ١٩٩٠ وزيل بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٠ بطلب انتهاء نذب الثانى اعتباراً من ١٩٩٠/١١/١ لتمكينه من دخول مزاد أجرته المحافظة فقد استند الحكم إلى عدم اطمئنانه لأقوال مقرر اللجنة ..... إذ قصد التنصل من المسئولية وأن توقيع رئيس اللجنة «المطعون ضده الأول» تم استكمالاً للشكل فإن الثابت عندما سئل المطعون ضده الأول لم يلق باللائمة على مقرر اللجنة ولم يبد ثمة دفع أو دفاع فى هذا الشأن . لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول هو الرئيس الاعلى للجنة الأمن الغذائى والمقصود بالرئيس المباشر هو ذلك الرئيس الذى يتولى المسئولية فى متابعة اعمال مؤوسية وله السلطة فى اتخاذ مايراه من اجراءات لمحاسبتهم عن مخالفتهم للقانون أو النظام الادارى رعاية للمصلحة العامة وعليه قبل اعتماد محاضر اللجنة مراجعتها والتأكد من سلامتها ولم يثبت أن لمقرر اللجنة دور فى واقعات القضية وأن ما املى عليه جاء متفقاً ومسايراً للخطاب المصطنع موضوع التهمة الاولى إذ أن تاريخ انتهاء خدمة المطعون ضده الثانى اعتباراً من ١٩٩٠/١١/١ هو الاساس الذى اثبت عليه الاتهامات وإذا لم يثبت بالأوراق أن المطعون ضده قد املى على الشاهد المذكور غير ما أثبتته بمحضر جلسة اللجنة فإن الحكم إذ حصل أقوال مقرر اللجنة على محمل الانكار والكذب ورتب على ذلك تشككه فى صحة الدليل المستمد من أقواله يكون قد نحى منحى التعسف فى الاستنتاج وتنافر مع حكم العقل والمنطق وتردى فى حومة الفساد فى الاستدلال . ولما كان الحكم قد استخلص فى أكثر من موضع حسن نية المطعون ضده الاول رغم أن البين من القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ الصادر من الهيئة العامة لسوق المال والتي أشارت إلى أنه ترخص فى ٢٠/٤/١٩٩١ بإنشاء شركة المنوفية الوطنية للدواجن وأن المطعون ضده الأول من بين المؤسسين لها والمتهم الثانى وكيلاً عن المؤسسين مما مفاده أن رابطة المتهمين وثيقة الصلة وأنه بعد أن انهى نذبه فى التاريخ الذى طلبه الثانى مكنه من دخول مزاد



المحافظة ورسو المزداد عليه وناط به ابرام عقد نقل حصص النخالة الذى تم بينه وصهره فإن قال الحكم بحسن نية المطعون ضده الأول دون أن يستند فى ذلك إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها الثابت فى الأوراق فإنه يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال . كما وأن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى اعتراف المطعون ضده الثانى بالتحقيقات — حسبما يبين من المفردات — من أن الغرض من طلب تخصيص حصه النخاله هو أيلولتها لشركة المنوفية الوطنية للدواجن وأن المطعون ضده الأول كان يعلم بذلك عندما أصدر قرار التخصيص فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى سلامته فى تأييد الاتهام أو نفيه ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للاستدلال به على ثبوت التهمة فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه .

٣ - من المقرر أن جناية التربح المنصوص عليها فى المادة ١١٥ من قانون العقوبات — المستبدلة بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تتحقق متى استغل الموظف العام أو من فى حكمه بالمعنى الوارد فى الماد ١١٩ مكررا من القانون ذاته — وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففى هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لاشك فيه بين المصلحة الخاصة التى يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها فى نزاهة وتجرد غير مبتغ لنفسه أو لغيره ربهاً أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذى يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدى إلى تعرض المصلحة العامة للخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولايحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو الا يتمثل فى خطر حقيقى فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لايشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعلاً على الربح أو المنفعة وإنما يكفى لقيامها مجرد محاوله ذلك حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة .

٤ - لما كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ جاء بها أن التشريع الجنائي المقارن يولى اهتماماً خاصاً بجريمة التبرع وعليه حصلت الصياغة الواردة في المشروع للمادة ١١٥ من قانون العقوبات لتسع وتشمل حالة كل موظف عام أياً كان وجه نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على ربح من عمل من اعمال وظيفته ومن ثم روعى أن يكون تبرع الموظف مؤثماً على اطلاقه وأن يكون تظفير غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق . ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الحصول على الربح أو محاولة الحصول عليه من عمل من اعمال وظيفته ، وسواء كان ذلك في مرحلة تقرير العمل الذى يستغله الموظف أو في مرحلة المداولة فى اتخاذه أو عند التصديق عليه أو تعديله على نحو معين أو تنفيذه أو ابطاله أو الغائه .

٥ - لما كانت ادانة الحكم الطاعن الأول - المتهم الثانى المستشار الفنى المنتدب للمحافظة - عن جريمة التبرع دون أن يستظهر مهام أعمال الطاعن المنوطة به ببيان ماهيتها وطبيعتها وكنهها وقوفاً على الصلة ما بين ذات فعل الحصول على الربح وبين اعمال وظيفته المسندة له من واقع اللوائح والقرارات والمنشورات التنظيمية فى محيط الجهة الادارية المنتدب اليها . كما وأن الحكم خلص إلى أن الطاعن موظفاً عمومياً رغم كونه منتدباً من جهة عمل أخرى رغم منازعة الطاعن فى هذا الامر بشقيه سواء من حيث المهام المنوطة به أو صفته الوظيفية بما كان يتعين معه تحقيق أوجه دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بلوغاً لغاية الامر فيه لما قد يسفر عنه بما ينال من صحة الاتهام وسلامته فيكون الحكم قاصراً فى بيان سائر الاركان القانونية لجناية التبرع التى دان الطاعن الاول بها.

٦ - لما كان الحكم قد دان الطاعن الثانى فى جريمة الاشتراك فى التبرع بطريقى الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الادلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .

٧ - المستفاد من نصوص القانون العامة في الاشتراك (المواد ٤٠، ٤١، ٤٢ من قانون العقوبات) أنها تتضمن ان قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصراً في التدليل على أن الطاعن الثاني - متعهد النقل كان يعلم علماً يقينياً بما انتواه المتهمان الأولان - المحافظ والمستشار الفنى له - من ارتكاب جريمة التزوير، وأنه قصد إلى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بها وبظروفها وساعدهما في الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها إذ لم يكشف الحكم على أن الطاعن كان على علم بالخطابات والطلبات والتقارير المصطنعة والمطعون فيها بالتزوير والاتصالات والمكاتبات المتبادلة ومن ثم يكون الحكم قد خلا من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصوراً ايضاً في هذا الخصوص مما يعيبه .

٨ - لما كانت التهم المنسوبة للمطعون ضده الأول والجرائم التي دين بها الطاعنين تلتقى جميعاً في صعيد واحد فإن نقض الحكم بالنسبة لكل منهم يقتضى نقضه بالنسبة لجميع التهم والجرائم لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لهم وما تجر إليه أو تنتهى عنده تقتضى لوحدة واقعات الدعوى ولحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث بالنسبة للمطعون ضده الأول والطاعنين في جميع نواحيها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... «قضى ببراءته» . ٢ - .....  
 ٣ - ..... بأنهم : المتهم الأول : بصفته موظفاً  
 عمومياً ..... ارتكب في اثناء تأدية وظيفته تزويراً في محرر رسمي هو



الخطاب المؤرخ ١٩٩٠/١٠/٢٠ الصادر عنه والمتضمن خلافاً للحقيقة إنهاء ندب المتهم الثانى كمستشار للمحافظة المذكورة لشئون الثروة الداجنة اعتباراً من ١/١١/١٩٩٠ وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن انشأه على غرار المحررات الصحيحة التى تصدرها تلك الجهة ومهره بتوقيعه وبصمه ببصمة الخاتم الخاص بمكتبه بقصد تمكين المتهم الثانى من التقدم بإسمه لمزاد تأجير الثروة الداجنة بالمحافظة على النحو المبين بالتحقيقات (٢) اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو .....

مقرر اللجنة العليا للأمن الغذائى بمحافظة المنوفية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر اجتماع اللجنة المذكورة بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك يجعل واقعة مزورة فى صورته واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أملى عليه خلال الاجتماع بوصفه رئيساً لهذه اللجنة تعديلاً للفترة التى صرف عنها المتهم الثانى مكافأء عن عمله بالمحافظة بجعلها ١/١/١٩٩٠ حتى ٣١/١٠/١٩٩٠ بدلاً من ١/١/١٩٩٠ حتى ٣١/١٢/١٩٩٠ كى تتفق بيانات محضر هذا الاجتماع مع التاريخ المزور الثابت بخطاب إنهاء الندب للمتهم الثانى فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة. (٣) بوصفه موظفاً عمومياً «محافظ المنوفية» سهل للمتهم الثانى الاستيلاء بغير حق وبنية التملك على ٢٣٤٤٩٧٥ طن من النخالة المملوكة للهيئة العامة للمطاحن قيمتها ٦٤٦٢٤٤ جنيهاً وهى كامل الحصة التى خصصتها وزارة الزراعة لمصنع أعلاف ..... التابع لمحافظة ..... وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتى تزوير واستعمال محرر رسمى هو الخطاب المؤرخ ١٩٩٠/١١/٢٠ الصادر من مكتبه والموجه إلى رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى بوزارة الزراعة والمتضمن خلافاً للحقيقة طلب تخصيص ٣٠٠ طن شهرياً من النخالة لحاجة المصنع سالف الذكر ومزارع المحافظة لها حال تحرير المختص بوظيفته وكان ذلك يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اثبت على هذا الخطاب بما يفيد صحة ما يتضمنه من احتياج المصنع ومزارع المحافظة للنخالة بالرغم من سبق اصداره القرار رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠

بتصفية مشروع البياض الذى يستخدم علفاً تدخل النخالة ضمن مكوناته حسب التركيبات المسجلة للمصنع واستعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه للمختصين بوزارة الزراعة لتقدير الحصص الشهرية سالفه الذكر على النحو المبين بالتحقيقات وقد ارتكب تلك الجريمتين بقصد تمكين المتهم الثانى من الاستيلاء على كمية النخالة المذكورة آنفاً (٤) بصفته السابقة ايضاً حصل لغيره دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن (أ) اعتمد رسو مزاد أجرى على نحو غير سليم تم بموجبه تأجير مستودعات الثروة الداجنة بمحافظة المنوفية للمتهم الثانى بقصد تمكينه من الحصول على ربح حدده تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بمبلغ ستمائة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وواحد وأربعون جنيهاً هى الفرق بين القيمة الايجارية الاجمالية عن ثلاث سنوات التى يجب ألا تقل عنها والقيمة الايجارية الكلية الراسى بها (ب) ارتكب تزويراً فى محرر رسمى هو طلب تخصيص حصص النخالة لمصنع أعلاف ..... التابع لمحافظة ..... المؤرخ ١٩٩٠/١١/٢٠ واستعماله لهذا المحرر بما مكن المتهم الثانى عن الحصول على مبلغ ٦٤٣٦٩٢ر٢ جنيهاً قيمة الفرق بين سعر بيع هذا الأخير لحصص النخالة المستولى عليها وسعرها المدعم . المتهم الثانى :

(١) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الاول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو خطاب إنهاء نديه كمستشار محافظة المنوفية المؤرخ ١٩٩٠/١١/٢٠ بأن اتفق معه على تزويره على النحو المشار اليه سلفاً وساعده بأن قدم له طلباً أنهى له فيه رغبته فى إنهاء نديه اعتباراً من ١٩٩٠/١١/١ خلافاً للحقيقة فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (٢) بصفته موظفاً عمومياً ، «أستاذ بكلية الطب البيطرى ..... ومستشار فنى لمحافظة المنوفية» استولى بغير حق وبنية التملك على ٢٣٤٤ر٩٧٥ طن من النخالة المملوكة للهيئة العامة للمطاحن قيمتها ٦٤٦٢٤٤ جنيهاً وهى كامل الحصص التى خصصتها وزارة الزراعة لمصنع أعلاف ..... التابع لمحافظة ..... وقد ارتبطت هذه الجناية ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجناية تزوير فى محرر رسمى إذ بصفته مستشاراً لمحافظة ..... ارتكب تزويراً فى محرر رسمى هو الخطاب المؤرخ ١٩٩٠/١١/٢٠ الصادر من مكتب المحافظ إلى

رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى بوزارة الزراعة والمتضمن طلب تخصيص حصه نخاله قدرها ٣٠٠ طن شهرياً للمصنع سالف الذكر حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بجعل واقعة مزوره فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن عزا خلافاً للحقيقة سبب طلب حصه النخاله لحاجة مصنع اعلاف ..... لها مع علمه بأن المتهم الأول كان قد أصدر القرار رقم ٤٤٠ فى ٣٠/٩/١٩٩٠ بتصفية مشروع البياض الذى يستخدم علفاً تدخل النخاله ضمن مكوناته حسب التركيبات المسجلة للمصنع بناء على مذكرة قدمها له وقد تمكن بهذا الخطاب المزور من الاستيلاء على حصه النخاله آنفة البيان . (٣) بصفته آنفة البيان حصل لنفسه دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن : (أ) تقدم باسمه فى مزايده تأجير مشروعات الثروه الداجنه لمحافظة ..... والمتولى الاشراف عليها بحكم وظيفته ورسى عليه المزاو فتمكن بهذه الوسيله من الحصول على ربح حدده تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بمبلغ ستمائه وثلاثين ألفاً واربعمائه وواحد وأربعين جنيهاً وهو الفرق بين القيمة الايجارية الاجمالية عن ثلاث سنوات التى يجب ألا تقل عنها والقيمة الايجارية الكلية الراسى بها المزاو . (ب) ارتكب تزويراً فى محرر رسمى هو طلب حصه النخاله المؤرخ ١٩٩٠/١١/٢٠ على النحو السالف بيانه وتمكن بهذه الوسيله من الحصول على مبلغ ٦٤٣٤٩٢٢٢ جنيهاً قيمة فرق سعر بيعه لكميه النخاله فى السوق وسعرها المدعم . (٤) وهو مستشار فنى لمحافظة المنوفية واستاذ بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة جمع بين علمه السالف الذكر وأعمال العضو المنتدب لشركة ..... للدواجن دون إذن خاص من الجهة المختصة . المتهم الثالث : (١) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى استيلاء الاخير بغير حق وبنية التملك على ٩٧٥ر٢٣٤٤ طن من النخاله المملوكة للهيئة العامة للمطاحن قيمتها ٦٤٦٢٤٤ جنيهاً والمخصصه لمصنع أعلاف شين الكوم بأن اتفق معه على أن ينوب عن المصنع المذكور فى استلام تلك الحصه وبيعها بالسعر السائد فى الاسواق وساعده بأن استلم الحصه المقررة بموجب خطاب تفويض حرره له المتهم



الثانى ثم قام ببيعها بالاسواق فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

(٢) وهو متعهد نقل أخل عمداً بكل الالتزامات المفروضة عليه بموجب العقد المؤرخ ١٩٩٠/١٢/٢ والمبرم بينه وبين المتهم الثانى بصفته ممثلاً لمحافظة المنوفية والمتضمن التزامه بنقل حصة النخاله السالفة الذكر من مطاحن الهيئة العامة للمطاحن إلى مصنع أعلاف ..... التابع لمحافظة المنوفية مقابل أجر متفق عليه بأن ارتكب غشاً فى تنفيذ هذا العقد وقد تحقق ذلك بأن استلم هذه الحصة ولم ينقلها إلى المصنع المذكور وباعها فى الاسواق مما ألحق بمحافظة المنوفية ضرراً جسيماً على النحو المبين بالتحقيقات (٣) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى حصول الاخير دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته هو مبلغ ٦٤٣٤٩٢ر٢ جنيهاً قيمة فرق سعر بيع النخاله فى السوق وسعرها المدعم بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن مثل أمام الجهات المختصة بصفته مفوضاً عن المتهم الثانى فى استلام حصة النخاله ثم باعها لحساب الاخير فى السوق فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. المتهمان الثانى والثالث: باعا سلعه مسعره ومدعمه «نخاله» بأزيد من السعر المحدد واحالتهم إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٣٠، ٤٠/٢، ٣، ٤١، ١١٥، ١١٨، ١١٩/أ — ب، ١١٩ مكرر/أ، ٢١٣ من قانون العقوبات والمادتين ١٦٣/٢، ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الشركات مع اعمال ماده ١٧ من قانون العقوبات. أولاً/ بمعاقبة المتهم الثانى ..... بالحبس مع الشغل سنة واحده وعزله من وظيفته لمدة سنتين وذلك عن التهمة الاولى المسنده اليه ثانياً: — بمعاقبة كل من المتهم الثانى ..... بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والمتهم الثالث: ..... بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وألزمتهما برد مبلغ ٢٩١٧٤٦ (مائتان وواحد وتسعون ألفاً وسبعمائة وستة وأربعون جنيهاً) وتغريمهما متضامنين مبلغاً مماثلاً وبعزل المتهم الثانى من وظيفته وذلك عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين للمتهم الثانى

وعما هو مسند إلى المتهم الثالث. ثالثاً: بمعاينة المتهم الثانى .....  
بتفريجه مبلغ الفى جنيه وذلك عن التهمة الرابعة المسنده اليه. رابعاً: مصادرة  
المحررات المزورة. خامساً: براءة كل من المتهمين الثانى والثالث عن باقى التهم  
المنسوبة اليهما. وببراءة المتهم الأول ..... عما هو منسوب اليه.

فطعن كل من المحكوم عليه الثالث والاستاذ/ ..... المحامى نيابة  
عن المحكوم عليه الثانى والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المحكمة

من حيث إنه مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة  
المطعون ضده الأول من جرائم التزوير قد شابه فساد فى الاستدلال ذلك أنه اسس  
قضائه ببراءته بقالة حسن نيته وعدم علمه بالتواريخ والقرارات التى تناولتها  
الاتهامات وعدم وقوفه على تاريخ انتهاء ندب المتهم الثانى وأن مقرر اللجنة العليا  
للأمن الغذائى هو المسئول عما يدون بمحاضرها دون المطعون ضده رغم أن ماأورده  
بمدوناته لا يودى إلى ما استخلصه الحكم منها ورتبه عليها واطرح الحكم أقوال  
..... بخصوص التزوير فى محضر اللجنة العليا للأمن الغذائى بالمنوفيه  
بماليسوغ اطراحه، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه خلص إلى براءة المطعون ضده الاول استناداً  
إلى حسن نيته وعدم علمه بالتواريخ والقرارات التى تناولتها الاتهامات وإلى أن  
الأوراق خلت من الدليل على أن المطعون ضده هو الذى زور محضر اللجنة العليا  
للأمن الغذائى بالمنوفية المؤرخ ١٩٩٠/١٢/٢٠. لما كان ذلك، وكان من المقرر إنه  
وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه  
دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن

الاسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الامر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن اليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيره وأن تكون الاسباب التى تستند اليها فى قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأسبابه أن المطعون ضده الاول أصدر القرار رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ بتصفية مشروع البياض الذى يستخدم علماً تدخل النخالة ضمن مكوناته ومع ذلك فقد تأثر منه على طلب تخصيص حصة النخالة للمشروع الذى قام بتصفيته — بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ بما يتضمن احتياج المصنع لتلك الحصة مما سهل للمطعون ضده الثانى الاستيلاء على الحصص موضوع الاتهام — فان ما خلص اليه الحكم من أن الأوراق خلت من دليل على علم المطعون ضده بأن ما حواه طلب التخصيص مخالفاً للحقيقة وأنه أشر على الطلب بحسن نية لا يؤدي إلى النتيجة التى انتهى اليها وينطوى على تعسف فى الاستنتاج . كما أن الحكم أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده الاول من تهمة تزوير محضر جلسة اللجنة العليا للأمن الغذائى بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ بأن املى على مقرر اللجنة بأن المطعون ضده الثانى صرف مكافأته حتى ١٩٩٠/١١/١ بدلاً من تاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ سترأ لخطاب انتهاء النذب المصطنع الذى قدم اليه فى غضون شهر ديسمبر سنة ١٩٩٠ وزيل بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٠ بطلب انتهاء نذب الثانى اعتباراً من ١٩٩٠/١١/١ لتمكينه من دخول مزاد أجرته المحافظة فقد استند الحكم إلى عدم اطمئنانه لأقوال مقرر اللجنة ..... إذ قصد التنصل من المسئولية وأن توقيع رئيس اللجنة «المطعون ضده الاول» تم استمكالا للشكل فإن الثابت عندما سئل المطعون ضده الاول لم يلق باللائمة على مقرر اللجنة ولم يد ثمة دفع أو دفاع



فى هذا الشأن . لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول هو الرئيس الأعلى للجنة الأمن الغذائى والمقصود بالرئيس المباشر هو ذلك الرئيس الذى يتولى المسؤولية فى متابعة اعمال مرؤوسيه وله السلطة فى اتخاذ مايراه من اجراءات لمحاسبته عن مخالفتهم للقانون أو النظام الادارى رعاية للمصلحة العامة وعليه قبل اعتماد محاضر اللجنة مراجعتها والتأكد من سلامتها ولم يثبت أن لمقرر اللجنة دور فى واقعات القضية وأن ما املى عليه جاء متفقاً ومسايراً للخطاب المصطنع موضوع التهمة الاولى إذ أن تاريخ انتهاء خدمة المطعون ضده الثانى اعتباراً من ١٩٩٠/١١/١ هو الاساس الذى اثبت عليه الاتهامات وإذ لم يثبت بالأوراق أن المطعون ضده قد املى على الشاهد المذكور غير ما أثبتته بمحضر جلسة اللجنة فإن الحكم إذ حمل أقوال مقرر اللجنة على محمل الانكار والكذب ورتب على ذلك تشككه فى صحة الدليل المستمد من أقواله يكون قد نحى منحى التعسف فى الاستنتاج وتنافر مع حكم العقل والمنطق وتردى فى حومه الفساد فى الاستدلال . ولما كان الحكم قد استخلص فى أكثر من موضع حسن نية المطعون ضده الاول رغم أن البين من القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ الصادر من الهيئة العامة لسوق المال والتى أشارت إلى أنه ترخص فى ١٩٩١/٤/٢٠ بإنشاء شركة المنوفية الوطنية للدواجن وأن المطعون ضده الأول من بين المؤسسين لها والمتهم الثانى وكيلاً عن المؤسسين مما مفاده أن رابطة المتهمين وثيقة الصلة وأنه بعد أن أنهى نديه فى التاريخ الذى طلبه الثانى مكته من دخول مزاد المحافظة ورسو المزاد عليه وناط به إبرام عقد نقل حصص النخالة الذى تم بينه وصهره فإن حالة الحكم بحسن نية المطعون ضده الأول دون أن يستند فى ذلك إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها الثابت فى الأوراق فإنه يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال . كما وأن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى اعتراف المطعون ضده الثانى بالتحقيقات — حسبما يبين من المفردات — من أن الغرض من طلب تخصيص حصة النخالة هو أيلولتها لشركة المنوفية الوطنية للدواجن وأن المطعون ضده الأول كان يعلم بذلك عندما أصدر قرار تخصيص فإن الحكم إذ أغفل

التحدث عن هذا الدليل ومدى سلامته في تأييد الاتهام أو نفيه ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للاستدلال به على ثبوت التهمة فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

ومن حيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اخطأ في القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه دانهما بجريمة التربح دون أن تتوافر أركانها القانونية فالطاعن الأول منتدب مستشاراً فنياً لمحافظة المنوفية لا يختص بمهام محدده أو منوط به أعمال لها أى صلة بإجراءات صرف النخالة والطاعن الثانى مجرد متعهد نقل بموجب عقد تم اختياره من آحاد الناس واعتبر الثانى شريكاً لفاعلين قاما بالأعمال المادية المكونة لتلك الجناية إلا أنه لم يدل على قيام الاشتراك وطريقته مع الفاعل الآخر، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن جناية التربح المنصوص عليها فى المادة ١١٥ من قانون العقوبات — المستبدلة بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تتحقق متى استغل الموظف العام أو من فى حكمه بالمعنى الوارد فى الماد ١١٩ مكررا من القانون ذاته — وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففى هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لاشك فيه بين المصلحة الخاصة التى يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها فى نزاهة وتجرد غير مبتغ لنفسه أو لغيره ربحاً أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذى يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدى إلى تعرض المصلحة العامة للخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولايحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو ألا يتمثل فى خطر حقيقى فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لايشترط لقيام

- جريمة التربح الحصول فعلاً على الربح أو المنفعة وإنما يكفى لقيامها مجرد محاولة ذلك حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن التشريع الجنائي المقارن يولى اهتماماً خاصاً بجريمة التربح وعليه حصلت الصياغة الواردة في المشروع للمادة ١١٥ من قانون العقوبات لتتسع وتشمل حالة كل موظف عام أياً كان وجه نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته ومن ثم روعى أن يكون تربح الموظف مؤثماً على إطلاقه وأن يكون تظهير غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق . ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الحصول على الربح أو محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته ، وسواء كان ذلك فى مرحلة تقرير العمل الذى يستغله الموظف أو فى مرحلة المداولة فى اتخاذه أو عند التصديق عليه أو تعديله على نحو معين أو تنفيذه أو ابطاله أو الغائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم الاول — محافظ المنوفية — من تهمة حصوله لغيره دون حق على ربح من عمل من اعمال وظيفته تأسيساً على ما استخلصه من برائته من تهم تزوير خطاب طلب تخصيص النخالة وتسهيله الاستيلاء دون حق على حصص النخالة موضوع الاتهام فضلاً عن خلو الأوراق من دليل تطمئن اليه على توافر تهمة التربح فى حقه ودان الطاعن الأول — المتهم الثانى المستشار الفنى المنتدب للمحافظة — عن جريمة التربح دون أن يستظهر مهام اعمال الطاعن المنوطة به ببيان ماهيتها وطبيعتها وكنهها وقوفاً على الصلة ما بين ذات فعل الحصول على الربح وبين اعمال وظيفته المسندة له من واقع اللوائح والقرارات والمنشورات التنظيمية فى محيط الجهة الادارية المنتدب اليها . كما وأن الحكم خلص إلى أن الطاعن موظفاً عمومياً رغم كونه منتدباً من جهة عمل أخرى رغم منازعة الطاعن فى هذا الامر بشقيه سواء من حيث المهام المنوطة به أو صفته الوظيفية بما كان يتعين معه تحقيق أوجه دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بلوغاً لغاية الامر فيه لما قد يسفر عنه بما ينال



من صحة الاتهام وسلامته فيكون الحكم قاصراً في بيان سائر الأركان القانونية لجناية التربح التي دان الطاعن الاول بها . ولما كان الطاعن الثاني وهو ليس موظفاً عمومياً حكماً — متعهد نقل — عد مشتركاً مع المتهم الأول المقضى ببراءته والمتهم الثاني في حصول الأخير على ربح من عمل من أعمال وظيفته إذ أثبت الحكم في حقه أنه يعمل في نقل حصص النخالة بمقتضى عقد نقل دون أن يستظهر دور الطاعن الثاني وما أتاه من افعال حيال اجراءات الصرف وما إذا كان دوره اقتصر على نقل السلعة وتداولها مع العملاء أم أنه تحصل على الربح لنفسه دون غيره أو لحساب الطاعن الاول . وكان من المقرر أنه متى دان الطاعن الثاني في جريمة الاشتراك في التربح بطريقى الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الادلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك ( المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من قانون العقوبات ) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لانه لم يقع عليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصراً في التدليل على أن الطاعن الثاني — متعهد النقل كان يعلم علماً يقينياً بما انتواه المتهمان الأولان — المحافظ والمستشار الفنى له — من ارتكاب جريمة التربح ، وأنه قصد إلى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بها وبظروفها وساعدهما في الاعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها إذ لم يكشف الحكم على أن الطاعن كان على علم بالخطابات والطلبات والتقارير المصطنعة والمطعون فيها بالتزوير والاتصالات والمكاتبات المتبادلة ومن ثم يكون الحكم قد خلا من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصوراً ايضاً في هذا الخصوص مما يعيبه . لما كان ما تقدم ، وكانت التهم المنسوبة

للمطعون ضده الأول والجرائم التي دين بها الطاعنين تلتقى جميعاً في صعيد واحد فإن نقض الحكم بالنسبة لكل منهم يقتضى نقضه بالنسبة لجميع التهم والجرائم لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لهم وما تجر إليه أو تنتهى عنده تقتضى لوحدة واقعات الدعوى ولحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث بالنسبة للمطعون ضده الأول والطاعنين في جميع نواحيها دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعنين .

---

## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد ومصطفى عبد المجيد نواب رئيس المحكمة.

( ١٣٣ )

### الطعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات «اعتراف». إكراه. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيه. تسبیب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات. موضوعي.  
تقدير محكمة الموضوع عدم صحة مادعاء المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه. لامعقب عليها. مادامت تقيمه على أسباب سائغة.  
سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات. لا يعد إكراهاً.  
مادام لم يتصل إلى المتهم بالأذى مادياً أو معنوياً. مجرد الخشية منه. لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف.

(٢) إجراءات «إجراءات المحاكمة». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفرة». محاماه. نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

جواز تولي محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة. شرط ذلك: أن لا تؤدي ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم.  
مناطق التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع: أن لا يترتب على القضاء بإدانة أحدهما تبرئة الآخر.

تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه. أساسه:  
الواقع ولا ينبغي على احتمال ما كان بوسع كل منهم أن يبدیه من أوجه الدفاع. مادام لم يبدیه بالفعل.



(٣) قانون «تفسيره». سلاح. سرقة. جريمة «أركانها». ظروف مشددة.

مناط اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات؟

(٤) سرقة. سلاح. ظروف مشددة.

ماهية السلاح الذي يتوافر به الظرف المشدد في جناية السرقة؟

الظرف المشدد. يتوافر بحمل السلاح أثناء السرقة بلا مبرر من ضرورة أو حرفة وبقصد

تسهيل السرقة.

(٥) سرقة. سلاح. جريمة. «أركانها». ظروف مشددة.

جريمة السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات تتوافر بارتكابها ليلاً مع حمل سلاح أياً

كان نوعه أو وصفه.

(٦) وصف التهمة. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره». محكمة

الموضوع «سلطتها في تعديل وصف التهمة». حكم «تسبيبه. تسبيب غير

معيب». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الصحيح دون لفت

نظر الدفاع. مادامت الواقعة المادية المبيّنة بأمر الإحالة هي ذاتها التي أتخذت أساساً للوصف

الجديد.

قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهمين بتحديد ماحمله من سلاح أبيض

بأنه أجنة حديدية وليس سيفاً. مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة. لا يحتاج إلى تنبيه

الدفاع.

١ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي

تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن

تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها أن تقدر

عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه

بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يتصل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الإكراه المبطل للاعتراف لأمعنى ولا حكماً، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

٢ - من المقرر أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكباً معاً جريمة السرقة مع حمل سلاح ظاهر، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع، وإذا كان المتهمان - أثناء المحاكمة - لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الإنكار، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب إفرا د كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينبغي على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع مادام لم يده بالفعل فإن مصلحة كل من الطاعنين في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون منعاهما على الحكم في هذا الخصوص غير مديد.

٣ - لما كانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حملة لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعته هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حملة إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى المطروحة في حدود حقها حيث اعتبرت حمل الطاعنين لأجنه حديدية لم يكن إلا لمناسبة السرقة.

٤ - لما كان ما قرره الحكم من اعتباره الأجنة سلاحاً يتوافر بحمله الظرف المشدد في جناية السرقة إذ لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة - يكون تأويلاً صحيحاً للقانون .

٥ - لما كانت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعنين ارتكبا السرقة ليلاً مع حمل سلاح أبيض - أيّاً كان نوعه أو وصفه - فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

٦ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً ، كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسنده إلى الطاعنين بتحديد ما حملاه من سلاح أبيض بأنه «أجنة حديدية» اخذاً بما قرراه وليس سيفاً كما حددته النيابة العامة - وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتعارض مع ما نقله عن الطاعنين من اقرارهما بحملهما لقطعه من الحديد بل يتلاءم معه ، ودون حاجة إلى مناظرة المحكمة لذلك السلاح لأن اقرارهما بحمله يكفي للقول بتوافر هذا الظرف في السرقة ولو لم يتم ضبطه - وكان التعديل على الصورة سالفة البيان لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة وهي التي كانت مطروحة على



بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعنان بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة وتحديد لوصف السلاح الأبيض الذى حملاه مما يصح اجراؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليتدافع على اساسه إذ أن الطاعنين لم يسألا فى النتيجة — وبغض النظر عن الوسيلة — إلا عن جريمة السرقة مع حمل سلاح التى كانت معروضة على بساط البحث ومن ثم فإن النعى على الحكم لاختلاله بحق الدفاع يكون غير سديد.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم أولاً : المتهمون جميعاً : سرقوا المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة ..... مع حمل أحدهم سلاحاً ظاهراً « سيف » . ثانياً : حازوا بغير ترخيص سلاحاً أبيض « سيف » وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم (١) المرفق بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمة الأولى وبراءتهما عن التهمة الثانية.

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية السرقة ليلاً مع حمل سلاح قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع، ذلك بأنهما دفعاً ببطلان اعترافهما لأنه جاء نتيجة إكراه من الشرطة إلا أن الحكم رد على هذا الدفع رداً قاصراً، هذا إلى أن محامياً واحداً تولى الدفاع عنهما رغم قيام التعارض في المصلحة بينهما لاعتراف أحدهما على الآخر، كما أن حملهما لقطعة حديدية لا يسوغ اعتبارها سلاحاً وظرفاً مشدداً في الجريمة، ولم تلفت المحكمة نظرهما لتعديلها لوصف التهمة حين حددت ماحملها من سلاح ايضاً بأنه أجنة حديدية رغم عدم مناظرتها لها ورغم تجاوزها في ذلك لما قرره الطاعنان من أنها كانت مجرد قطعة من الحديد ورغم أن النيابة كانت قد حددت هذا السلاح بأنه كان سيفاً، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من اعترافتهما المفصلة في تحقيقات النيابة ومن أقوال الضابط ..... و ..... وشقيق المجنى عليه ..... ومن معاناة النيابة لمكان الحادث ومن ضبط المسروقات بمسكن الطاعنين، ومن شأنها أو تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعنين من بطلان اعترافهما واطرحه في قوله « وحيث إنه عن الدفع ببطلان الاعتراف الصادر من المتهمين في تحقيقات النيابة فإن المحكمة ترى في الاعترافات التفصيلية التي صدرت من المتهمين في تحقيقات النيابة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١ هو اعتراف سليم صدر منهما طواعية واختياراً وبصريح عباراته في هذا الخصوص وليس في الأوراق ما يدل على أن أي منهما قد تعرض لأي نوع من أنواع الإكراه المادي حتى يدل بهذه الأقوال والاعترافات ولم يتقدم المتهمان أو الدفاع الحاضر معهما في أي مرحلة من مراحل التحقيق شيئاً في هذا المجال يمكن

تمحيصه وبيان مدى تأثيره على ماابدياه من أقوال تفصيلية تدل على اعترافهما الاثم الذى ثبت فى حقهما هذا المنهج المتقدم كما أن مجرد الخشية أو الخوف من رجال الشرطه لا يعد قرينه الاكراه المبطل للاعتراف لامعنى ولاحكما كما أن المحكمة ترى فيما ادعاه المتهمان وسابريهما فيه الدفاع الحاضر معهما من تعرضهما لأكراه مادي من رجال الشرطه اثناء الإدلاء باعترافاتهم جاء مرسل القول عارى من الدليل على جديته وصحته مما يرشح فى عقيدة المحكمة أن الاعترافات التفصيلية التى أدلى بها المتهمان فى تحقيقات النيابة وأصرا عليها جاءت صحيحة متفقة مع حقيقة الواقع وعلى ذلك فلا تعول المحكمة على انكارهما بعد ذلك صدور هذه الاعترافات منها ولا تقيم وزنا لادعائهما بحصول تهديد واکراه عليهما ومن ثم تكون اعترافات المتهمين فى تحقيقات النيابة إنما صدرت منهما طواعيه واختيارا غير مشوبه بشائبه .

وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة وكان سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراهها مادام هذا السلطان لم يتصل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف لامعنى ولاحكما ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامياً واحداً حضر عن الطاعنين وابدى دفاعاً واحداً عنهما يرتكز أساساً على انكارهما الفعل المسند اليهما وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا



معاً جريمة السرقة مع حمل سلاح ظاهر، وكان القضاء بادانة أحدهما — كما يستفاد من الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع، وإذا كان المتهمان — أثناء المحاكمة — لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الإنكار، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب لإفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يديه من أوجه الدفاع مادام لم يده بالفعل فإن مصلحة كل من الطاعنين في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون منعاهما على الحكم في هذا الخصوص غير شديد. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم أنه استظهر فيما ساقه من الأدلة ثبوت قصد السرقة في حق الطاعنين، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى المطروحة في حدود حقها حيث اعتبرت حمل الطاعنين لأجنة حديدية لم يكن إلا لمناسبة السرقة. ومن ثم فإن ماقرره الحكم من اعتباره الاجنة سلاحاً يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنابة السرقة إذ لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة — يكون تأويلها صحيحاً للقانون. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة التي حصلت مع حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر. فإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعنين ارتكبا السرقة ليلاً مع حمل سلاح أبيض — أي كان نوعه أو وصفه — فإن

ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات . ولما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً ، كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسنده إلى الطاعنين بتحديد ماحمله من سلاح أبيض بأنه «أجنة حديدية» أخذاً بما يقرراه وليس سيفاً كما حددته النيابة العامة — وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتعارض مع مانقله عن الطاعنين عن اقرارهما بحملهما لقطعه من الحديد بل بتلاهم معه ، ودون حاجة إلى مناظرة المحكمة لذلك السلاح لأن اقرارهما بحمله يكفي للقول بتوافر هذا الظرف في السرقة ولو لم يتم ضبطه — وكان التعديل على الصورة سالفة البيان لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعنان بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة وتحديد لوصف السلاح الأبيض الذي حملاه مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتدافع على اساسه إذ أن الطاعنين لم يسألوا في النتيجة — وبغض النظر عن الوسيلة — إلا عن جريمة السرقة مع حمل سلاح التي كانت معروضة على بساط البحث ومن ثم فإن النعي على الحكم لاخلاله بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ ناجي أسحق لقديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبدالرحمن وأحمد عبد الباري سليمان وحسين الجيزاوي ومجدي أبو العلا نواب رئيس المحكمة.

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ١١٧٦٧ لسنة ٦٤ القضائية

(١) التماس إعادة النظر «حالاته». مسئولية جنائية «موانع المسؤولية». أسباب الإباحة وموانع العقاب «عاهة عقلية».

مناط قبول طلب التماس إعادة النظر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ اجراءات. ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه.

وجوب أن تدل تلك الوقائع أو الأوراق بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتماً سقوط الدليل على إدانته أو على تحمل التبعة الجنائية.

ثبوت أن طالب إعادة النظر كان مصاباً وقت ارتكابه الجريمة بعاهة في العقل تحول دون عقابه عنها لم تظهر إلا بعد صدور حكم بات بالعقاب. أثره: قبول طلب التماس إعادة النظر حتى ولو سبقت الإشارة إلى هذه العاهة عرضاً على لسانه بتحقيقات النيابة مادامت تلك الإشارة لم تكشف عنها.

(٢) مسئولية جنائية «موانع المسؤولية». أسباب الإباحة وموانع العقاب «عاهة عقلية».

متى لا يجب إبداع المتهم إحدى المحال المدة للأمراض العقلية طبقاً للمادة ٣٤٢ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ؟



١ - لما كانت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي حددت طلب اعادة النظر قد نصت - بصدد بيان الحالة الاخيرة من الحالات التي يجوز فيها طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح - على أن ذلك الطلب جائز إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومه وقت المحاكمة . وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه وكانت تلك الفقرة وإن جاء نصها عاماً فلم تقيد الوقائع أو أوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين إلا أن المذكرة الايضاحية للقانون علقت على هذه الفقرة بأنه نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثه وهى حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومه وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصاباً بالعمه في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان محبوساً في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على اىصال الامانة . وقد تغياً الشارع من اضافة الفقرة الخامسة إلى الفقرات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من القانون - فى ضوء الأمثلة التى ضربتها المذكرة الإيضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتماً سقوط الدليل على ادائه أو على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ماتقدم وكان ما ظهر من الوقائع والأوراق من أن المحكوم عليه - طالب اعادة النظر كان مصاباً بعمه فى العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع فى السرقة تحول دون عقابه عنها طبقاً للمادة ٦٢ من قانون العقوبات، وإذ كانت هذه العلة على ما يبين من ظروف الحال ومن المفردات المضمومة ومن محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع فى درجتى التقاضى، مجهوله عن المحكمة والمحكوم عليه معاً إبان المحاكمة ، ولا يغير من هذه الجهالة ما أثبتته وكيل النيابة فى التحقيقات من اشارة إلى هذيان المتهم بكلمات غير مفهومة لدى سؤاله ، إذ فضلاً عن أن هذه الاشارة لا تكشف عن أى مرض عقلى، فقد أكد المحقق أن المتهم

يتمتع بالادراك والفهم وأنه بكامل قواه العقلية ، وكانت علة الطالب فى عقله ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقاب فى الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الأمر وتقطع بترتيب أثرها فى ثبوت عدم تحمل الطالب التبعة الجنائية للجريمة وإعفائه من العقاب، فإن طلب إعادة النظر يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته ، مما يتعين معه قبوله والقضاء بإلغاء الحكمين المستأنف والاستئنافى الصادر فى اللجنة رقم ..... لسنة ..... استئناف شمال القاهرة بتاريخ ١٦/٦/١٩٩١، وبراءة الطالب المحكوم عليه فيها .

٢ - لما كان البين من تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية والعقلية بالعباسية - الذى عولت عليه هذه المحكمة - أن الطالب قد استقرت حالته ولامدعاة لبقائه فى الدار أو أى مصحة عقلية أخرى ، فإن المحكمة لاترى وجهاً لحجز الطالب فى احد المحال المعدة للأمراض العقلية على ما تنص عليه المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الملتبس بأنه : شرع فى سرقة الأشياء المينة وصفا وقيمة بالأوراق «جهاز تليفون لاسلكى» المملوك ..... وكان ذلك ليلاً على النحو المبين بالتحقيقات وخاب أثر الجريمة لسبب لإدخل لارادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧/رابعاً ، ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزبكية قضت حضورياً بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية «بهيئة استئنافية» قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وبتاريخ ..... تقدم المحكوم عليه بطلب التماس إعادة النظر فى ذلك إلى السيد المستشار/ النائب العام تأسيساً على أنه كان مصاباً وقت ارتكاب الواقعة

بعاهه فى عقله وفاقداً للشعور والادراك . وقد قرر النائب العام بعرض الطلب وأوراق القضية على لجنة اعادة النظر بطلب الموافقة على قبوله .

وبتاريخ ..... قررت تلك اللجنة قبول الطلب وإحالة إلى محكمة النقض .

## المحكمة

من حيث إن طالب اعادة النظر بنى ملتمسه تأسيساً على أنه فى تاريخ ١٧/٥/١٩٩١ الذى ارتكب فيه جريمة الشروع فى السرقة التى دين بها بالحكم الصادر بتاريخ ١٦/٦/١٩٩١ فى اللجنة رقم ..... لسنة ..... استئناف شمال القاهرة كان مصاباً بعاهة فى العقل لعدم مسئوليته الجنائية بدلالة أنه سبق دخوله مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بالعباسية بتاريخ ١٨/٤/١٩٩١ إلى أن غادرها فى ١٣/٥/١٩٩١ كما حرر طبيب الجامعة التى يدرس بها تقريراً يفيد أن مرضه يوم ١٦/٥/١٩٩١ أسفر عن معاناته من اضطراب نفسى شديد وأنه يأتى بتصرفات وسلوك غير طبيعى ، ولم يطرح هذا الأمر — للجهل به — على محكمة الموضوع بدرجتها فلم تحط به علماً، وبشكل جديد ظهر بعد الحكم البات بادانته مما يحق له معه طلب اعادة النظر فى الحكم الاخير.

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن النائب العام المساعد إذ أمر — تحقيقاً للطلب — بعرض الطالب على دار الاستشفاء للصحة النفسية والعقلية بالعباسية بتاريخ ٢٣/٨/١٩٩٣ لبيان مدى مسئوليته عن افعاله وقت اقترافه جريمة الشروع فى السرقة فى ١٧/٥/١٩٩١ . أفاد التقرير الفنى أنه كان يعاني من حالة اكتئاب ذهانى وقت ارتكاب الجريمة ويعتبر غير مسئول عنها، بيد أن حالته اصبحت — وقت الفحص فى ٢٣/٩/١٩٩٣ — مستقرة ولامدعاة لبقائه بالدار أو أى مصحة عقلية . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التى



حددت طلب اعادة النظر قد نصت — بصدد بيان الحالة الاخيرة من الحالات التي يجوز فيها طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح — على أن ذلك الطلب جائز إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومه وقت المحاكمة . وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه وكانت تلك الفقرة وان جاء نصها عاماً فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين إلا أن المذكرة الايضاحية للقانون علقّت على هذه الفقرة بأنه نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثه وهى حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومه وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه. ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصاباً بالعاهه فى عقله وقت ارتكابها أو أنه كان محبوساً فى هذا الوقت أو عشر على الشىء المسروق لدى المجنى عليه أو عشر على اىصال الامانة . وقد تغياً الشارع من اضافة الفقرة الخامسة إلى الفقرات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من القانون — فى ضوء الأمثلة التى ضربتها المذكرة الايضاحية — أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتماً سقوط الدليل على ادائه أو على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ماتقدم ، وكان ما ظهر من الوقائع والأوراق من أن المحكوم عليه — طالب اعادة النظر — كان مصاباً بعاهه فى العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع فى السرقة تحول دون عقابه عنها طبقاً للمادة ٦٢ من قانون العقوبات، وإذا كانت هذه العلة على ما يبين من ظروف الحال ومن المفردات المضمومة ومن محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع فى درجتى التقاضى، مجهوله عن المحكمة والمحكوم عليه معاً ابان المحاكمة ، ولا يغير من هذه الجهالة ما أثبتته وكيل النيابة فى التحقيقات من إشارة إلى هذيان المتهم بكلمات غير مفهومة لدى سؤاله ، إذ فضلاً عن أن هذه الاشارة لا تكشف عن أى مرض عقلى، فقد أكد المحقق أن المتهم يتمتع بالادراك والفهم وأنه بكامل قواه العقلية ، وكانت علة الطالب فى عقله ظهرت

بعد صدور حكم بات بالعقاب فى الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الأمر وتقطع بترتيب أثرها فى ثبوت عدم تحمل الطالب التبعة الجنائية للجريمة واعفائه من العقاب، فإن طلب إعادة النظر يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته، مما يتعين معه قبوله والقضاء بإلغاء الحكمين المستأنف والاستئناف الصادر فى اللجنة رقم ..... لسنة ..... استئناف شمال القاهرة بتاريخ ١٦/٦/١٩٩١، وبراءة الطالب المحكوم عليه فيها. لما كان ماتقدم، وكان البين من تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية والعقلية بالعباسية — الذى عولت عليه هذه المحكمة — أن الطالب قد استقرت حالته ولامدعاة لبقائه فى الدار أو أى مصحة عقلية أخرى، فإن المحكمة لا ترى وجهاً لحجز الطالب فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية على ما تنص عليه المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢.

---

## جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسن أبو المعالى أبو النصر وإبراهيم الهنيدى نواب رئيس المحكمة.

( ١٣٥ )

### الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم « بيانات التسيب » .

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافياً لفهم الواقعة بآركانها وظروفها .

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعى » . محاكم أمن الدولة . دفع « الدفع بعدم الاختصاص النوعى » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » .

اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون غيرها . اساس ذلك ؟

الدفع بعدم اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية بالجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ظاهر البطلان . لا يستأهل رداً .

(٣) خلو رجل . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تفسير العقود » . ايجار أماكن . قانون « تفسيره » . حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » .

تفسير الحكم للعقود المبرمة بين المتهم والجنى عليه بأنها عقود ايجار . فصل فى العلاقة القانونية بينهما ورد على دفاع الطاعن من أنها عقود تمويل انشاء وحدات سكنية . لاعقود ايجار .

تزيد الحكم فيما لم يكن له أثر فى منطقته أو النتيجة التى انتهى اليها . لا يعيبه . مثال .



(٤) خلو رجل . قانون « تفسيره » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .  
نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

لمالك المبنى تقاضى ايجار بما لا يجاوز اجرة ستين طبقاً للشروط التى حددتها المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن حصل من المجنى عليهم على مبالغ تزيد عن ذلك .  
التحدى بأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم تضع حداً أقصى لمقدم ايجار  
للاسكان الفاخر . غير مجد . علة ذلك ؟

(٥) عقوبة « تطبيقها » . نقض « المصلحة فى الطعن » ، « أسباب الطعن » .  
مالا يقبل منها » . محكمة الموضوع « سلطتها فى توقيع العقوبة » .  
نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه معاقبته بغرامة تقل عن الحد المقرر قانوناً . لا يقبل .  
أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم —  
كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها  
حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٢ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون انشاء محاكم أمن الدولة  
الصادر به القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أن « تختص محكمة أمن  
الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم ..... المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر » وهو  
القانون الذى تعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يرد بهذا الاخير أى  
نص مخالف بما يدل على أن محكمة أمن الدولة الجزئية ينعقد لها وحدها  
الاختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومن

ثم يكون دفع الطاعن بعدم اختصاص تلك المحاكم بهذا القانون دفعاً ظاهر البطلان لا يستأهل من المحكمة رداً عليه ويضحي منعه في هذا الشأن غير مقبول .

٣ - لما كانت المحكمة وهي في صدد بحث الاتهام المنسوب إلى المتهم قد فسرت العقود بينه وبين المجنى عليهم على أنها عقود ايجار وحدات سكنية فإن ذلك منها يعتبر فصلاً في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليهم ، ورداً سائغاً على ما ذهب اليه في دفاعه من أنها عقود تمويل انشاء وحدات سكنية لاعقود ايجار، ولا يعيب الحكم المطعون فيه ما أورده عن المادة ٢٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من بطلان كل شرط أو تعاقد يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة عليه المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر ودون أن يقضى الحكم ببطلان عقود الايجار بين الطاعن والمجنى عليهم إذ أن ما تزايد اليه في هذا الصدد لم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى اليها ويكون منعى الطاعن قد جانب الصواب .

٤ - لما كانت المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أباحت للمالك المبنى تقاضى مقدم ايجار بما لا يجاوز مقدار اجرة سنتين طبقاً للشروط التي حددتها هذه المادة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن قد حصل باعتباره مالكا من المجنى عليهم على مبالغ - حددها الحكم - تزيد عن مقدار أجرة سنتين بالنسبة لكل منهم فلا يجدى الطاعن التحدى بأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم تضع حد أقصى لمقدم الايجار بالنسبة للاسكان الفاخر لأن المادة السادسة من القانون المذكور لم تستثن الاسكان الفاخر من احكامها ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

٥ - لما كانت محكمة الجنح المستأنفة قد تدراكت ما وقعت فيه من خطأ حسابي في حساب المبالغ المستحقة على الطاعن للمجنى عليهم وهو اثنان واربعون ألف جنيه بموجب قرار التصحيح الصادر منها بتاريخ ..... وكان نص المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١

التي تم عقاب الطاعن بموجبها توجب القضاء عليه بغرامة تعادل مثلى المبالغ التي تقاضاها باعتباره مؤجرا واداء مثليها لصندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة فإن العقوبة الواجبة التوقيع على الطاعن تكون اربعة وثمانين الف جنيه غرامة ومثلها لصندوق تمويل الاسكان الاقتصادى فى المحافظة ، غير أنه لما كان الطاعن هو المتهم وحده دون النيابة العامة ولايجوز أن يضار الطاعن بطعنه طبقاً لنص المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومن ثم فإن هذا النعى من الطاعن يكون غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تقاضى المبالغ النقدية المبينة بالأوراق من المستأجرين لديه خارج نطاق عقد الايجار كمقدم ايجار ثانياً : تخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدات السكنية للمستأجرين لديه فى الميعاد المحدد وطلبت عقابه بالمواد ١ / ١ ، ٢٦ / ١ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمواد ٦ / ١ ، ٢٣ / ٢ ، ٢٤ / ١ ، ٣ / ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مبلغ أربعة وستين ألف جنيه ومثلها لصندوق الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وبرد المبالغ المبينة بأسباب الحكم للمجنى عليهم عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

حيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن ما أثبتته في مدوناته كاف لفهم واقعة الدعوى وظروفها — حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون. ويضحى منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة الصادر به القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أن «تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم . . . . . المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر» وهو القانون الذي تعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يرد بهذا الأخير أى نص مخالف بما يدل على أن محكمة أمن الدولة الجزئية ينعقد لها وحدها الاختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومن ثم يكون دفع الطاعن بعدم اختصاص تلك المحاكم بهذا القانون دفعاً ظاهر البطلان لا يستأهل من المحكمة رداً عليه ويضحى منعه في هذا الشأن غير مقبول. لما كان ذلك وكانت المحكمة وهي في صدد بحث الاتهام المنسوب إلى المتهم قد فسرت العقود بينه وبين المجنى عليهم على أنها عقود إيجار وحدات سكنية فإن ذلك منها يعتبر فصلاً في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليهم، ورداً سائغاً على ما ذهب إليه في دفاعه من أنها عقود تمويل إنشاء وحدات سكنية لاعقود إيجار، ولا يعيب الحكم المطعون فيه ما أورده عن المادة ٢٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من بطلان كل شرط أو تعاقد يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة عليه المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر ودون أن يقضى الحكم ببطلان

عقود الايجار بين الطاعن والمجنى عليهم إذ أن ما تزيد اليه في هذا الصدد لم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى اليها ويكون معنى الطاعن قد جانب الصواب . لما كان ذلك، وكانت المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد اباحت لمالك المبنى تقاضى مقدم ايجار بما لايجاوز مقدار اجرة سنتين طبقاً للشروط التي حددتها هذه المادة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن قد حصل باعتباره مالكا من المجنى عليهم على مبالغ — حددها الحكم — تزيد عن مقدار أجرة سنتين بالنسبة لكل منهم فلا يجدى الطاعن التحدى بأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم تضع حد أقصى لمقدم الايجار بالنسبة للاسكان الفاخر لأن المادة السادسة من القانون المذكور لم تستثن الاسكان الفاخر من احكامها ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكانت محكمة الجنح المستأنفة قد تدراكت ما وقعت فيه من خطأ حساسي في حساب المبالغ المستحقة على الطاعن للمجنى عليهم وهو اثنان واربعون الف جنيه بموجب قرار التصحيح الصادر منها بتاريخ ..... وكان نص المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التي تم عقاب الطاعن بموجبها توجب القضاء عليه بغرامة تعادل مثلى المبالغ التي تقاضاها باعتباره مؤجرا واداء مثليها لصندوق تمويل الاسكان الاقصادى بالمحافظة فان العقوبة الواجبة التوقيع على الطاعن تكون اربعة وثمانين الف جنيه غرامة ومثلها لصندوق تمويل الاسكان الاقصادى في المحافظة ، غير أنه لما كان الطاعن هو المتهم وحده دون النيابة العامة ولايجوز أن يضار الطاعن بطعنه طبقاً لنص المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومن ثم فإن هذا النعى من الطاعن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يضحى على غير أساس مما يفصح عن عدم قبوله موضوعاً مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد نيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
جابر عبد التواب وأمين عبد العليم ولتحى حجاب ومحمد شعبان نواب رئيس المحكمة.

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ٢٤٧٤٤ لسنة ٥٩ القضائية

سب وقذف . قانون « تفسيره » . دعوى جنائية « انقضاؤها بالتنازل » . حكم  
« تسببه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مايقبل منها » .  
التنازل عن الشكوى أو الطلب فى جريمة السب والقذف . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية .  
المادة . ١٠ اجراءات

قضاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ العقوبة بناء على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن  
دعواه . خطأ . يوجب النقض والتصحيح .

لما كان نص المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى بأنه « لمن قدم  
الشكوى أو الطلب فى الاحوال المشار اليها فى المواد السابقة أن يتنازل عن الشكوى  
أو الطلب فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى  
الجنائية بالتنازل » . وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التى صدر فيها  
الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحق المدنى الذى رفع الجنبه المباشرة بتهمتى السب  
والقذف تصالح مع الطاعن وتنازل عن دعواه قبله . وكان هذا الحكم قد أوقف  
تنفيذه بناء على تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه ضد الطاعن وكان هذا النزول  
قد ترتب عليه أثر قانونى هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة العاشرة  
السالفة الذكر فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل  
المدعى بالحق المدنى عن دعواه وإثبات تركه للدعوى المدنية .



## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المعجزة ضد الطاعن بوصف أنه : قذف في حقه بالعبارات الواردة في الشكوى المقدمة إلى التفتيش القضائي على النحو المبين بالأوراق وطلب عقابة بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيائياً عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه — استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة محكمة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يعمل أثر مقرر المدعى بالحق المدني من تصالحه مع المتهم وتنازله عن دعواه وهو انقضاء الدعوى الجنائية .

وحيث إنه لما كان نص المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى بأنه « لمن قدم الشكوى أو الطلب في الاحوال المشار اليها في المواد السابقة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل » . وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحق المدني الذى رفع الجنحة المباشرة بتهمتى السب والقذف تصالح مع الطاعن وتنازل عن دعواه قبله . وكان هذا الحكم

قد أوقف تنفيذه بناء على تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة العاشرة السالفة الذكر فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه وإثبات تركه للدعوى المدنية .

---

## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
عبد اللطيف على أبو النيل ومحمد اسماعيل موسى نائبى رئيس المحكمة وأحمد عبد القوى خليل  
ويحيى محمود خليفة.

( ١٣٧ )

### الطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده » .

عدم تقديم الطاعن أسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟

(٢) سرقة . شروع . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها » .

الشروع فى حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات . ماهيته ؟  
الشروع . لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل فى تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى  
للجريمة . كفاية أن يأتى فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً إليه حالاً .  
مثال لتسبب سائق فى جريمة شروع فى سرقة ليلاً من أكثر من شخصين أحدهم يحمل  
سلاحاً .

(٣) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . وصف التهمة . نقض « أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها » .

إثارة شىء عن وصف التهمة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(٤) إجراءات « إجراءات التحقيق » « إجراءات المحاكمة » . نقض « أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها » .

الادعاء بوجود نقص بالتحقيقات لأول مرة أمام النقض . غير جائز .  
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم .



(٥) إثبات (بوجه عام) . إجراءات (إجراءات التحقيق) . دفاع (الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) .

عدم تعويل الحكم في إدانة المتهم على أقواله في محضر جمع الاستدلالات أو في تحقيقات النيابة العامة . النعى بطلان استجوابه لعدم حضور محام معه . غير مقبول .

(٦) إثبات (بوجه عام) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . العبرة في المحاكمة الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين . مالم يقيده القانون .

(٧) إثبات (شهود) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : أطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٨) إثبات (شهود) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) . تناقض الشاهد أو اختلاف أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه .

(٩) إثبات (بوجه عام) . محكمة الموضوع (سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغاً . الجدل الموضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . لاتقبل آثاره أمام النقض .

(١٠) دفع (الدفع بكيدية التهمة) . دفاع (الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

الدفع بكيدية الاتهام . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحاً . استفادة الرد عليه ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(١١) عقوبة «تطبيقها». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير موجبات الرأفة».

تقدير موجبات الرأفة . موضوعي .

١ - لما كان المحكوم عليهما الثاني والثالث وإن قررا بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدمتا أسباباً لطعنهما ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنهما شكلاً عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر أن الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعاً في ارتكاب جريمة أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادي لها ومؤدياً إليه حالاً . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعن صعد إلى مكان الحادث مع المتهمين الآخرين بقصد السرقة فإنه يكون بذلك قد تجاوز مرحلة التحضير ودخل فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى ارتكاب جريمة السرقة وإنه بفرض صحة ما يثيره الطاعن بوجه طعنه من أن دوره اقتصر على التواجد على درج سلم المجنى عليه فإن ذلك لا يغير من الأمر من أنه دخل فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً لارتكاب السرقة التي اتفق على ارتكابها مع المتهمين الآخرين الذين تمكنوا من دخول مسكن المجنى عليه ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير مقبول .

٣ - لما كان الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارتها من بعد لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر ما يدعيه عن وجود نقص بالتحقيقات ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ومن ثم فلا يحل له من بعد أن يثر شيئاً عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقص إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً للأجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في الادانة على أقوال الطاعن سواء في محضر جمع الاستدلالات أو في تحقيقات النيابة العامة فإن النعي عليه يبطلان استجوابه لعدم حضور محام معه لا يكون له محل .

٦ - من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .

٧ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٨ - من المقرر أن تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

٩ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان



الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتنقها أدلة استمدها من أقوال شهود الاثبات واعتراف المتهم الثالث وتقرير المعمل الجنائي ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . ولا ينازع الطاعن في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره من عدم معقولة تصوير الواقعة ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

١٠ - من المقرر أن الدفع بكيدية الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١١ - لما كان تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكولا لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمان الأول والثاني شرعا وآخر - توفي إلى رحمة الله - في سرقة مسكن . . . . . بأن اتفقوا على اتمام ذلك وانتظروا ساعة متأخرة من الليل للتيقن من خلو الطريق من المارة ونوم الجيران ثم تسلقوا الجدار من نافذة مسكن المتهم الثاني إلى شرفة مسكن المجنى عليه وتمكنوا من دخول الشقة بهذا الطريق حالة كون ثالثهم الذي توفي بحمل سلاحاً مخبأ وأوقفت الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو تنبه الجيران لما أحدثوه من جلبة وضبطهم والجريمة متلبس بها - المتهم الثالث ١ - جرح عمداً . . . . . بأن ضربه بمذبة في عنقه فأحدث إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته ولم

يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب افضى إلى موته . ٢ - احرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض ( مطواه قرن غزال ) . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى ورثة المجنى عليه مدنياً قبل المتهم الثالث بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١/٢٣٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول الأول الملحق بالقانون الأول والمعدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولاً : بمعاقة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . ثانياً : بالزام المتهم الثالث بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما الثانى والثالث وإن قررا بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد إلا أنهما لم يقدماً أسباباً لطعنهما ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنهما شكلاً عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . والزام المحكوم عليه الثالث بالمصاريف المدنية.

ومن حيث إن طعن المحكوم عليه الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن مع آخرين بجناية الشروع فى سرقة ليلاً حال كون أحدهم يحمل سلاحاً ، قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ،

ذلك أن الحكم دانه بجريمة الشروع فى السرقة رغم أن دوره اقتصر على تواجده على درج سلم المجنى عليه مما لا يتوافر به الركن المادى للشروع فى السرقة ، ونسبت النيابة العامة له فى وصفها للواقعة تسلقه جدارن المسكن والدخول اليه من نافذته رغم أن الأوراق قد خلت من دليل على هذا الفعل ولم تقم النيابة برفع بصماته من مكان الحادث ، وقد دفع محاميه بيطلان استجوابه لعدم حضور محام معه بالتحقيقات ، وبانتفاء مسئوليته الجنائية وبعدم معقولة تصوير الواقعة وبكيدية الاتهام إلا أن المحكمة التفتت عن ذلك الدفاع وعولت فى الادانة على أقوال شهود الاثبات رغم تناقض أقوالهم ، وعلى تحقيقات النيابة العامة واستبعدت محضر جمع الاستدلالات وأن ظروف الطاعن كانت تبرر اعمال الرأفة معه كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجملة أن الطاعن وآخرين عقدوا العزم على سرقة منزل المجنى عليه وتوجهوا إلى المسكن ليلاً وكان أحدهم يحمل سلاحاً وقد تمكن الطاعن والآخرون من تسلق جدار المسكن والدخول اليه عن طريق نافذته ، إلا أن جيران المجنى عليه شعروا بتواجدهم فحاول المتهمون الهرب غير أن الجيران تمكنوا من ضبطهم قبل سرقة محتويات المسكن ، ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن والمتهمين الآخرين أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات واعتراف المحكوم عليه الثالث وماورد بتقرير المعمل الجنائى ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، ثم خلص إلى ادانة الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين على أساس أن الواقعة جنائية شروع فى سرقة وقعت منهم ليلاً مع حمل سلاح بالتطبيق للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات ، وماانتهى اليه الحكم من ذلك صحيح فى القانون ، ذلك أن الشروع فى حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لادخل لارادة الفاعل فيها فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لاعتباره



شارعاً في ارتكاب جريمة أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً اليه حالاً . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعن صعد إلى مكان الحادث مع المتهمين الآخرين بقصد السرقة فإنه يكون بذلك قد تجاوز مرحلة التحضير ودخل فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى ارتكاب جريمة السرقة وأنه بفرض صحة ما يثيره الطاعن بوجه طعنه من أن دوره اقتصر على التواجد على درج سلم المجنى عليه فإن ذلك لا يغير من الأمر من أنه دخل فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً لارتكاب السرقة التي اتفق على ارتكابها مع المتهمين الآخرين الذين تمكنوا من دخول مسكن المجنى عليه ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارتها من بعد لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن وجوده بداخل مسكن المجنى عليه مع المتهمين الآخرين بقصد سرقة أو بقاءه بمفرده على درج السلم لا يغير من التكييف القانونى لجريمة الشروع في السرقة التي ارتكبها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر ما يدعيه عن وجود نقص بالتحقيقات ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ومن ثم فلا يحل له من بعد أن يثر شيئاً عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في الادانة على أقوال الطاعن سواء في محضر جمع الاستدلالات أو في تحقيقات النيابة العامة فإن النعى عليه يبطلان استجوابه لعدم حضور محام معه لا يكون له محل . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الاحوال التي قيده القانون فيها بذلك . وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد

فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتنقها أدلة استمدتها من أقوال شهود الاثبات واعتراف المتهم الثالث وتقرير المعمل الجنائي ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . ولا ينازع الطاعن في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره من عدم معقولة تصوير الواقعة ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بكيدية الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكولاً لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يتعين معه رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وفرغلى زلتى نواب رئيس المحكمة وحسين الصمدى .

( ١٣٨ )

### الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ القضائية

(١) تهريب جمركى . جمارك . قانون «تفسيره» . استيراد وتصدير .

التهريب الجمركى فى مفهوم المادة ١٢١ من قانون الجمارك . ماورد عليه ؟

(٢) تهريب جمركى . جمارك . قانون «تفسيره» . استيراد وتصدير . حكم

«تسبيبه . تسبيب معيب» . نقض «حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون» .

البضائع المنوعة فى مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك : هى تلك التى لايسمح

باستيرادها أو تصديرها إلا بقيود من أى جهة . مؤدى ذلك ؟

قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافاً للأوضاع المقررة قانوناً . خطأ فى القانون .

(٣) تهريب جمركى . جمارك . استيراد وتصدير . ارتباط . عقوبة

«تقديرها» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير العقوبة» . نقض «أسباب

الطعن . مايقبل منها» .

جريمتا التهريب الجمركى واستيراد بضاعة بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً . قوامهما فعل

مادى واحد . هو إدخال البضاعة المستوردة أو المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد

المعنوى . أثر ذلك ؟

كون تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع . وجوب النقض

مع الإعادة .



١ - من المقرر أن المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت على أنه « يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة » فقد دلت بذلك — على ما جرى به قضاء محكمة النقض فى شأن تفسير هذه المادة — على أن التهريب الجمركى ينقسم من جهة محله إلى نوعين نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من آدائها ونوع يرد على بعض السلع التى لايجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن .

٢ - لما كانت المادة ١٥ من ذات القانون قد بينت المقصود بالبضائع الممنوعة إذ نصت على « أنه تعتبر ممنوعة كل بضاعة لايسمح باستيرادها أو تصديرها وإذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعاً لقيود من أى جهة فلا يسمح بادخالها أو إخراجها مالم تكن مستوفية للشروط المطلوبة » وكانت المشغولات الذهبية من البضائع التى وضع الشارع قيوداً على استيرادها وادخالها إلى البلاد بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة فإنها بذلك تعتبر من البضائع الممنوعة ويكون ادخالها للبلاد تهريباً لها من النوع الثانى وفقاً للمادة ١٢١ من قانون الجمارك سالف الذكر ويكون القضاء بادانة المطعون ضده بجريمة استيراد المشغولات الذهبية على خلاف الاوضاع المقررة قانوناً لازمه القضاء بالادانة عن جريمة تهريبها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة تهريب المشغولات تأسيساً على أن هذه المشغولات كانت ظاهرة للعيان وعدم توافر الطرق غير المشروعة وانتفاء القصد الجنائى وهو قول إن صح بالنسبة للبضائع غير الممنوعة أو للقضاء بالبراءة فى حالة التهريب الجمركى من النوع الأول الذى يقصد به التخلص من أداء الضريبة فإنه لا يستقيم مع النوع الثانى من التهريب فى شأن البضائع الممنوعة

الذى يتحقق باستيرادها بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً وإذ لم يفتن الحكم إلى هذه الحقيقة فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

٣ - لما كان جريمة التهريب الجمركي المؤثمة بالمادتين ١٢١، ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وجريمة استيراد بضاعة بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً قوامهما فعل مادي واحد هو ادخال البضاعة المستوردة أو المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد المعنوي الذي يوجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المطعون ضده بالجريمة الأشد وهي جريمة التهريب الجمركي التي قضى ببراءة المطعون ضده فيها وكان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقص مقروناً بالاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولاً: شرع في تهريب المشغولات الذهبية المينة الوصف والقيمة بالأوراق من أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها بأن أدخلها إلى البلاد بطريقة غير مشروعة بالمخالفة للنظم والقواعد الخاضعة لها بقصد الاتجار فيها بأن أخفاها عن أعين السلطة الجمركية المختصة بقصد التهريب من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . ثانياً: - استورد المشغولات الذهبية سالفة الذكر على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً . ثالثاً: استورد المشغولات الذهبية المينة الوصف والقيمة بالتهمة الأولى دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة. وطلبت عقابه بالمواد ٥، ١٣، ٢٦، ٤٣، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية والمادتين ١، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في النقد الاجنبي المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠

والمادتين ٧٢، ٧٣ من اللائحة التنفيذية والمادتين ١، ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وقراراته الوزارية . ومحكمة الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفاله مائتى جنيه لايقاف تنفيذ العقوبة وغرامه ألف جنيه والزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك مبلغ سبعين ألف وسبعمائة وعشرين جنيهاً كتعويض ومصادرة المضبوطات . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً ببراءة المتهم من تهمة الشروع فى التهريب الجمركى وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠٠٠ . والخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة التهريب الجمركى رغم توافر أركانها وثبوتها فى حقه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت على أنه « يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو أخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة » فقد دلت بذلك — على ما جرى به قضاء محكمة النقض فى شأن تفسير هذه المادة — على أن التهريب الجمركى ينقسم من جهة محله إلى نوعين نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من آدائها ونوع يرد على بعض السلع التى لايجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . وكانت المادة ١٥ من ذات القانون قد بينت المقصود



بالبضائع الممنوعة إذ نصت على أنه «تعتبر ممنوعة كل بضاعة لايسمح باستيرادها أو تصديرها وإذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعاً لقيود من أى جهة فلا يسمح بادخالها أو أخراجها مالم تكن مستوفية للشروط المطلوبة» وكانت المشغولات الذهبية من البضائع التى وضع الشارع قيداً على استيرادها وادخالها إلى البلاد بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة فإنها بذلك تعتبر من البضائع الممنوعة ويكون ادخالها للبلاد تهريباً لها من النوع الثانى وفقاً للمادة ١٢١ من قانون الجمارك سالف الذكر ويكون القضاء بادانة المطعون ضده بجرمة استيراد المشغولات الذهبية على خلاف الاوضاع المقررة قانوناً لازمة القضاء بالادانة عن جريمة تهريبها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتبرئه المطعون ضده من جريمة تهريب المشغولات تأسيساً على أن هذا المشغولات كانت ظاهرة للعيان وعدم توافر الطرق غير المشروعة وانتفاء القصد الجنائى وهو قول إن صح بالنسبة للبضائع غير الممنوعة أو للقضاء بالبراءة فى حالة التهريب الجمركى من النوع الأول الذى يقصد به التخلص من أداء الضريبة فإنه لا يستقيم مع النوع الثانى من التهريب فى شأن البضائع الممنوعة الذى يتحقق باستيرادها بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً وإذا لم يقطن الحكم إلى هذه الحقيقة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك، وكانت جريمة التهريب الجمركى المؤثمة بالمادتين ١٢١، ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وجريمة استيراد بضاعة بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً قوامهما فعل مady واحد هو ادخال البضاعة المستوردة أو المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد المعنوى الذى يوجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المطعون ضده بالجريمة الأشد وهى جريمة التهريب الجمركى التى قضى ببراءة المطعون ضده فيها وكان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقص مقروناً بالاحالة . وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ جابر عبد التواب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أمين عبد العليم وفتحى حجاب ومحمد شعبان نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد القوى.

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ٢٤٧٢٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) كفالة .

الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين. مالم تجمعهم مصلحة واحدة .

(٢) حكم «إصداره» «إجماع الآراء» . بطلان . استئناف «نظره والحكم

فيه» . دعوى مدنية .

سريان حكم المادة ٢/٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر فى استئناف المدعى بالحقوق

المدنية. الحكم الصادر برفض دعواه المدنية. مقتضاه : عدم جواز الغاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء . أساس ذلك .

(٣) نقض «حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون» «سلطة محكمة

النقض» .

حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين أنه مبنى على

مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . أساس ذلك ؟

١ - لما كان الطاعنين — وهم محكوم عليهم بالتعويض عن التهريب الجمركى

وإن لم يودعوا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل الكفالة عنهم جميعاً —

إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تعدد الكفالة الواجب

إيداعها عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين، أما

٢ - لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المدنية والزام الطاعنين بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ٢٠ر٨٢٩٧ جنيهاً دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة . لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا تجيز إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة - تشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة وكان قضاء هذه المحكمة - قد جرى على أن حكم هذه الفقرة يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظراً لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولا ارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء يكون قد خالف القانون اعتباراً بأن اشتراط الاجماع لإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية هو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق في التعويض شأنه في ذلك شأن الحكم الصادر بإلغاء الحكم القاضي بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها، فهو من القواعد المتعلقة بأصل الحق في العقاب ، ومن ثم كان لازماً على الحكم المطعون فيه وقد تخلف شرط الاجماع أن يقضى بتأييد الحكم المستأنف .



٣ - لما كان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه إنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم: هربوا بضائع جمركية على النحو الوارد بالمحضر وطلبت عقابهم بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل. وادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهمين بالزامهم أن يؤدوا له مبلغ ٨٢٩٧٢٠ جنية على سبيل التعويض. ومحكمة جناح المنزلة قضت حضورياً ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته. ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف ضده بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ ثمانية آلاف ومائتين وسبعة وتسعين جنيهاً وعشرين مليماً.

فطعن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين - وهم محكوم عليهم بالتعويض عن التهريب الجمركى وإن لم يودعوا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل الكفالة عنهم جميعاً - إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تعدد الكفالة الواجب ايداعها عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين، أما

إذا جمعتهم مصلحة واحدة — كما هو واقع الحال في الدعوى — فلا تودع سوى كفالة واحدة.

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم الابتدائي والزامهم بدفع التعويض المطلوب لمصلحة الجمارك عن التهريب الجمركي قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم أعمل في حقهم القانونين ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن ضريبة الاستهلاك والقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٢ لرئيس مصلحة الجمارك مع أن القانون الواجب التطبيق هو رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن الضريبة الجمركية والذي لم يحدد مهلة للمخاطب بأحكامه لتقديم المستندات الدالة على سداد الضريبة الجمركية هذا إلى أن الطاعنين بوصفهم باعة جائلون ليسوا من المخاطبين بامساك دفاتر وسجلات ومع ذلك فقد قدموا للمحكمة المستندات الدالة على سداد قيمة الضريبة الجمركية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المدنية والزام الطاعنين بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ٨٢٩٧ر٢٠ جنيهاً دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة . لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا تجيز إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة — تشديد العقوبة المحكوم بها أو الغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة وكان قضاء هذه المحكمة — قد جرى على أن حكم هذه الفقرة يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة — كما هو الحال في الدعوى — فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض

إلا باجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية نظراً لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر باجماع الآراء يكون قد خالف القانون اعتباراً بأن اشتراط الاجماع لالغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية هو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق فى التعويض شأنه فى ذلك شأن الحكم الصادر بالغاء الحكم القاضى بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها ، فهو من القواعد المتعلقة بأصل الحق فى العقاب ، ومن ثم كان لزاماً على الحكم المطعون فيه وقد تخلف شرط الاجماع أن يقضى بتأييد الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والغاؤه وتأييد الحكم الابتدائى القاضى برفض الدعوى المدنية قبلهم وذلك دون حاجة إلى التعرض إلى أوجه الطعن المقدمة منهم ، مع الزام المطعون ضده بصفته « المدعى بالحقوق المدنية بصفته » المصاريف المدنية واتعاب المحاماة .



## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى وحسين الشافعى ومحمد حسين ومحمود شريف لهماى نواب رئيس المحكمة .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استئناف « نظره والحكم فيه » « سقوطه » . إجراءات « إجراءات المحاكمة »

سقوط الاستئناف . مناطه ؟ المادة ٤١٢ إجراءات .

تقدم المحكوم عليه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة . أثره : عدم سقوط

الاستئناف . علة ذلك ؟

(٢) عقوبة « تنفيذها » . حكم « تنفيذه » . كفالة . استئناف « سقوطه » .

عدم اشتراط تحرير أمر تنفيذ لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية . كفاية أن يكون المحكوم عليه

وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة .

قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة رغم مثوله أمام

المحكمة قبل نظر استئنافه . خطأ .

(٣) نقض « نظر الطعن . والحكم فيه » .

حجب الخطأ المحكمة عن بحث موضوع الاستئناف . أثره ؟

١ - لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه

« يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ

إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم

المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فأفادت بذلك إلا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم

للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه قد اصبحت أمراً

واقعاً قبل نظر الاستئناف لعدم سداد الكفالة .

٢ - لما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لا بداع المتهم في السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية بل يكفى أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ ..... وهى الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف أن الطاعن مثل بالجلسة وأصبح التنفيذ عليه أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة رغم تقدمه فى يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه يكون مخطئاً ويتعين لذلك نقضه .

٣ - لما كان الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية ثلاث شيكات لايقابلها رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز فارسكور قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بسقوط الاستئناف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه البطلان والقصور في التسبب ذلك أنه خلا من تقرير التلخيص ولم يشر إلى نص القانون الذي أدان الطاعن بمقتضاه ، كما جاء خلواً من الاسباب التي أقام عليها قضاءه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بسقوط استئناف الطاعن أسس قضاءه على قوله « . . . . . » أن المتهم استأنف ولم يسدد الكفالة ولم يسلم نفسه للتنفيذ قبل الجلسة وهو محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ومن ثم يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم طبقاً لنص المادة ٤١٢ إجراءات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فأفادت بذلك الا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف لعدم سداد الكفالة . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لايداع المتهم في السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية بل يكفي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ . . . . . وهي الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف أن الطاعن مثل بالجلسة وأصبح التنفيذ عليه أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فإن



الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة رغم تقدمه في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه يكون مخطئاً ويتعين لذلك نقضه. لما كان ذلك، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة.

---

## جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقل شاكرا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزة ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز نواب رئيس المحكمة .

( ١٤١ )

### الطعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . جريمة « أركانها » .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك من الساحب للمستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . علة ذلك ؟

الشيك الاسمى . خضوعه لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات . قصر ذلك على العلاقة بين الساحب والمستفيد . علة ذلك ؟

(٢) شيك بدون رصيد . جريمة « أركانها » .

الشيك الاسمى . غير معد للتداول بالطرق التجارية . بل بطريق الحوالة المدنية .

استعمال الشيك الاسمى . قصره على الحالة التى تحصل قيمته بمعرفة المستفيد .

(٣) شيك بدون رصيد . دعوى جنائية . دعوى مدنية . حكم « تسبيبه » .

تسبيب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

شطب الساحب كلمة لأمر من بيانات الشيك . مفاده : إفصاحه عن رغبته فى عدم قابلية

الشيك للتحويل .

إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى . يوجب على المحكمة أن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً

سائغاً . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع على مالا يحمله . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟

الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها .

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

مثال .

١ - من المقرر أنه وإن كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وأن ذلك يصدق على الشيك الاسمي فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره مستوفياً للشكل وذلك إذا أصدره الساحب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب أو سحب الرصيد كله أو بعضه أو أمر بعدم صرفه ، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع إلا على الشخص الذي تحرر الشيك باسمه .

٢ - لما كان الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ، ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فإن الحكمة من العقاب تكون منتفية في هذا الحالة .

٣ - لما كان الشيك موضوع الدعوى قد حررت بياناته باللغة العربية ومن ثم فإن المعول عليه في التعامل به يكون هو البيانات المثبتة بهذه اللغة ويكون شطب كلمة لأمر باللغة العربية هو المتعين الاعتداد به دون اعتبار لمثلتها باللغة الانجليزية باعتبارها خارجة عن بيانات الشيك الأصلية الأمر الذي يكون معه الساحب قد أفصح عن رغبته في عدم قابلية الشيك للتحويل ، ويكون الشيك بذلك قد فقد شرط القابلية للتحويل للغير . لما كان ذلك ، وكان على المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائغاً ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع لم يقم على ما يحمله . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتضحى الدعوى الجنائية غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة ، ولما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .



## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المطرية ضد الطاعن بوصف أنه: أعطى له شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب. وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح المطرية قضت غيائياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة عشرة آلاف جنيه لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيائى المعارض فيه. استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطن كل من الأستاذ / ..... المحامى والأستاذ / .....

المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أنه دفع بعدم قبول الدعوى بشقيها الجنائى والمدنى لرفعها من غير ذى صفة استناداً إلى أن الشيك موضوع الدعوى اسمى غير قابل للتظهير إذ شطبت منه عبارة «لأمر» وعلى الرغم من ذلك ظهره المستفيد للمدعى بالحقوق المدنية الذى أقام دعواه قبله بطريق الادعاء المباشر، وأطرح الحكم هذا الدفع بمقولة أن الساحب وإن شطب كلمة لأمر باللغة العربية إلا أنه لم يشطب ترجمتها باللغة الانجليزية مما يجعله قابلاً للتظهير، وماذهب إليه الحكم فى رده يخالف القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن الشيك موضوع الدعوى أصدره الطاعن لصالح من يدعى ..... مع شطب كلمة لأمر المحررة باللغة العربية وقام الأخير بتظهيره للمدعى بالحقوق المدنية ..... الذى أقام دعواه قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر متهما إياه بإصداره شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب طالباً عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات بالإضافة إلى التعويض المدنى المؤقت المطلوب ، وقضت محكمة أول درجة بإدانة الطاعن والقضاء بالتعويض المؤقت المطلوب ، فاستأنف الطاعن . ومن بين ما تضمنه دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية أنه دفع بعدم قبول الدعوى بشقيها الجنائى والمدنى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن الشيك اسمى حرر باسم ..... حيث تم شطب كلمة لأمر المحررة باللغة العربية مما لا يجوز معه تظهيره ، وأنه تم تظهير الشيك بعد ذلك للمدعى بالحق المدنى الذى أقام دعواه الماثلة قبله ، وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع تأسيساً على أن الشيك موضوع الدعوى وإن كانت كلمة لأمر المحررة باللغة العربية قد تم شطبها إلا أن ذات الكلمة باللغة الانجليزية بقيت دون شطب ولم يتضمن الشيك عبارة أنه غير قابل للتحويل مما يجعل تظهيره صحيحاً وانتهى إلى إدانة الطاعن والقضاء بالتعويض المدنى المطلوب . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كانت جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات وأن ذلك يصدق على الشيك الاسمى فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره مستوفياً للشكل وذلك إذا أصدره الساحب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب أو سحب الرصيد كله أو بعضه أو أمر بعدم صرفه ، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه

الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع إلا على الشخص الذى تحرر الشيك باسمه . لما كان ذلك ، وكان الشيك الأسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ، ويقتصر استعماله على الحالة التى يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فإن الحكمة من العقاب تكون منتفية فى هذه الحالة . لما كان ذلك ، وكان الشيك موضوع الدعوى قد حررت بياناته باللغة العربية ومن ثم فإن المعول عليه فى التعامل به يكون هو البيانات المثبتة بهذه اللغة ويكون شطب كلمة لأمر باللغة العربية هو المتعين الاعتداد به دون اعتبار لمثلتها باللغة الانجليزية باعتبارها خارجة عن بيانات الشيك الأصلية الأمر الذى يكون معه الساحب قد أفصح عن رغبته فى عدم قابلية الشيك للتحويل ، ويكون الشيك بذلك قد فقد شرط القابلية للتحويل للغير . لما كان ذلك ، وكان على المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائفاً ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع لم يقم على ما يحمله فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتضحى الدعوى الجنائية غير مقبولة لرفعها من غير ذى صفة ، ولما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . لما كان ماتقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية قبل الطاعن والزام المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف دعواه المدنية .



## جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقل شاكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ١٤٢ )

### الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) بلاغ كاذب . جريمة «أركانها» . قصد جنائى . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .

تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . موضوعى . مثال لتسيب سائغ على توافر أركان تلك الجريمة .

(٢) قانون «تفسيره» «تطبيقه» . اختصاص «اختصاص القضاء العسكرى» .

خضوع ضباط وأفراد هيئة الشرطة لقانون الأحكام العسكرية مقصور على الجرائم النظامية البحتة . أساس ذلك ؟

(٣) قانون «تفسيره» «التفويض التشريعى» . قرارات وزارية . لوائح .

التفويض التشريعى المخول لوزير الداخلية بموجب المادة ٩٩ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ . حصره فى تحديد جهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى ذلك القانون وإصدار القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة .

قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء اختصاصات غير تلك المنصوص عليها بقانون هيئة الشرطة . خروج على التفويض التشريعى .

#### (٤) قانون «تفسيره» «التفويض التشريعي» . قرارات وزارية . لوائح .

صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه . وجوب تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة أو قرار .

خروج القرار الوزاري عن حدود التفويض المرسوم له في القانون . أثره ؟

#### (٥) قانون «إلغاءه» . اختصاص «الاختصاص الولائي» .

عدم إلغاء التشريع إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع .  
أفراد هيئة الشرطة . لم يصدر قانون لاحق باستثنائهم من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام .

#### (٦) محكمة عسكرية . مسئولية إدارية . دعوى تأديبية «سقوطها» .

اختصاص «الاختصاص الولائي» .

محاكمة الطاعن أمام المحكمة العسكرية عن إحدى جرائم القانون العام . لا تعدو أن تكون دعوى تأديبية . أساس ذلك ؟

متى تسقط الدعوى التأديبية ؟ المادة ٧٧ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

#### (٧) مسئولية جنائية . مسئولية إدارية . عقوبة «الجمع بين العقوبتين التأديبية

والجنائية» . قوة الشيء المحكوم فيه . حكم «تسبيه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات . أساس ذلك ؟

الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ يستوجب مسئولية فاعله تأديبياً وجنائياً في ذات الوقت .

مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة تأديبية عليه عن فعل وقع منه . لا يحول دون

محاكمته جنائياً عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل . علة ذلك ؟

القضاء في إحدى الدعويتين التأديبية أو الجنائية . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة

للأخرى .

الحكم بعقاب الطاعن وهو أحد أفراد هيئة الشرطة عن جريمة البلاغ الكاذب رغم سبق توقيع جزاء إدارى عليه من المحكمة العسكرية للشرطة عن ذات الفعل . صحيح .

إغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الحكم على الطاعن فى قضية عسكرية عن ذات الفعل لا يعيبه . علة ذلك ؟ .

١ - من المقرر فى دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائى أمر متروك لمحكمة الموضوع ولها مطلق الحرية فى تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استمدت ثبوت الجريمة فى حق الطاعن من أنه أسند إلى المطعون ضده اعتدائه بالضرب على ..... باستخدام عصا واتلاف أجزاء من سيارته وقد أدى ذلك إلى فقد مبلغ نقدى كان بتلك السيارة فى حين ثبت للمحكمة عدم صدق ذلك الادعاء من أن أقوال الطاعن والمجنى عليه فى واقعة الضرب تناقضت مع الدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الموقع على ثانيهما وأنه بمناظرته بمحضر جمع الاستدلالات تبين عدم وجود إصابات ظاهرة به ، وكذا إلى أن الشرطى الذى استشهد به الطاعن قد نفى رواية هذا الأخير وبلاغه وإلى أن الأوراق خلّت من ثمة شاهد يؤيد أقوال الطاعن الذى لم يقدم بلاغه ضد المطعون ضده إلا بعد مرور ثلاثة أيام ليمنعه من ضبط سيارته مستقبلاً وإلى ما أظهرته معاينة النيابة العامة من أن التلفيات التى وجدت بسيارة الطاعن قديمة ، وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك إلى أن الطاعن لم يراع فى بلاغه الحيلة وأنه امتد به إلى مبلغ الكذب فأبلغ بتلك الواقعة رغم علمه بأنها مكذوبة للاضرار بالمطعون ضده ، فإنه بذلك يكون قد أورد تدليلاً سائغاً لقضائه تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ، مما يضحى معه نعيه بالقصور فى التسبب فى هذا الشأن فى غير محله .

٢ - لما كانت المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة تنص على أنه « يخضع الضباط بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الأحكام العسكرية ، كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة



وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميون في كل ما يتعلق بخدمتهم ، وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور للجهات المبينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة . فقد دلت بذلك ، وعلى ما يبين من وضوح عبارات النص - أنها خاصة بالجرائم النظامية فحسب وليس أدل على ذلك من النص على أن توقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الأحكام العسكرية ، وأن الجزاءات المنصوص عليها فى قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحتة بما فيها جزاء الحبس أو السجن وفقا لقانون الأحكام العسكرية المنصوص عنه فى الفقرة ١١ من المادة ٨٠ التى عدت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على أمناء الشرطة والفقرة ١١ من المادة ٩٢ الخاصة بالجزاءات التى يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود الدرجة الأولى ، وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٩٦ الخاصة بالجزاءات التى يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين ، ولا يقدح فى ذلك ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للمادة ٩٩ من القانون بأنه «..... وتوقع المحاكم العسكرية متى انعقد لها الاختصاص فى الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الأحكام العسكرية ، فلها اختصاص تأديبي إلى مالها من اختصاص جنائي .....» ذلك أن الاحالة إلى الجزاءات المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بما فيها من جزاءات شبه جنائية إنما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة ، وليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح والمقررة لجرائم القانون العام - وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ المذكور والتى لا لبس فيها ولا غموض بل هو ما يؤكد نص المادة الأولى من قانون هيئة الشرطة والذى جاء فيه أن الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة والتى جاء بها « احتفظت المادة

الأولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة الوارد فى المادة ١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ من أن الشرطة هيئة مدنية نظامية ، وبذلك أكدت أن هيئة الشرطة هى هيئة مدنية فهى جهاز من الأجهزة المدنية بالدولة وليست جهازاً عسكرياً ، إلا أنها تفرق عن غيرها من الأجهزة المدنية فى أنها ليست مدنية بحتة ، وإنما هى هيئة نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة ، وخاصة واجب المرءوس فى طاعة رئيسه وواجب الرئيس فى قيادة مرؤوسيه والسيطرة على القوة الموضوعة تحت قيادته .

٣ - لما كانت المادة ٩٩ سالفه الذكر قد أتاحت لوزير الداخلية - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة - تحديد جهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور ، كما ناطت به إصدار القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة - فإن هذا التفويض التشريعى ينحصر فيما نصت عليه هذه المادة ، ولا يجوز لوزير الداخلية أن يتعدى نطاقه بخلق اختصاصات أخرى غير المنصوص عليها فى القانون . وإذ كان قد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم القضاء العسكرى متضمناً فى المادة الأولى منه النص على اختصاص إدارة القضاء العسكرى بتنفيذ قانون الأحكام العسكرية بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة ومن ذلك إجراء التحقيق فى جرائم القانون العام فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة المذكورة والتصرف فى هذه القضايا ، كما نص فى المادة الثالثة على أن تتولى فروع القضاء العسكرى « النيابة العسكرية » اختصاصات النيابة العسكرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وكذلك اختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر الجنايات التى تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى واختصاص المحكمة المركزية بنظر كافة الجنح والمخالفات التى تقع فى اختصاصها طبقاً للقانون - فإنه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعى فى كل مانص عليه متعلقاً بجرائم القانون العام .

٤ - من المقرر أن صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة - ومن ثم فإن ما ورد في قرار وزير الداخلية سالف الذكر الذي يعد خروجاً عن حدود التفويض المرسوم له في القانون لا يعتد به ولا يكون له أى أثر على اختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها في القانون كاملة ، كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص .

٥ - من المقرر أن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وإذا كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر استثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام .

٦ - إن محاكمة الطاعن أمام المحكمة العسكرية لا تعدو أن تكون دعوى تأديبية ويؤيد هذا النظر صريح عبارات المادة ٥٥ من قانون هيئة الشرطة - التى يسرى حكمها على أفراد هيئة الشرطة ، ومن بينهم الطاعن ، عملاً بنص المادة ٧٧ من ذات القانون - والتى جرى نصها على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم رئيس المصلحة أو من له توقيع الجزاء بوقوع المخالفة أو بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب ..... ومع ذلك فإذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .



٧ - الأصل أنه وإن كان القانون التأديبي مستقلاً عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية ، وفعل جنائي مؤثم قانوناً في الوقت نفسه ، والبلاغ الكاذب باعتباره إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات يجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة . وحيث أن تتعاون قوى الدولة بجهازاتها الادارية والقضائية لمكافحة تلك الجريمة لا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر ، وهو المستفاد من جماع نصوص قانون هيئة الشرطة وخاصة المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤ منه مما يفصح عن إمكان الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإنه لا تشرىب على النيابة العامة إذا أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم لمحاكمته عما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية قبل المتهم ، إذ لا تنافر إطلاقاً بين المسؤولية الادارية والمسؤولية الجنائية ، فكل يجرى في فلكه وله جهة اختصاصه غير مقيد بالأخرى كما تقدم القول ، ومن ثم فإن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه لا يحول أيهما دون محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى القانون العام عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين التأديبية والجنائية في الموضوع وفي السبب وفي الخصوم ، مما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في إحداهما قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للأخرى . وإذن فالحكم بعقاب الطاعن وهو أحد أفراد هيئة الشرطة عن جريمة البلاغ الكاذب رغم سبق توقيع جزاء إداري عليه من المحكمة العسكرية للشرطة عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ههيا ضد الطاعن بوصف أنه : أبلغ كذباً مع سوء القصد ضده بأمر يستوجب عقابه على النحو المبين بصحيفة الدعوى . وطلب عقابه بالمادتين ١٧١ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات مع الزامه بأن يؤدي إليه مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بتغريم المتهم مبلغ خمسين جنيهاً والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة سرد مضمونها وفحواها ومؤداها فى بيان كاف جلى واضح ، وهى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائى أمر متروك لمحكمة الموضوع ولها مطلق الحرية فى تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استمدت ثبوت الجريمة فى حق الطاعن من أنه أسند إلى المطعون ضده اعتدائه بالضرب على ..... باستخدام عصا واتلاف أجزاء من سيارته وقد أدى ذلك إلى فقد مبلغ نقدى كان بتلك السيارة فى حين ثبت للمحكمة عدم صدق

ذلك الادعاء من أن أقوال الطاعن والمجنى عليه فى واقعة الضرب تناقضت مع الدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الموقع على ثانيهما وأنه بمناظرته بمحضر جمع الاستدلالات تبين عدم وجود اصابات ظاهرة به ، وكذا إلى أن الشرطى الذى استشهد به الطاعن قد نفى رواية هذا الأخير وبلاغه وإلى أن الأوراق خلت من ثمة شاهد يؤيد أقوال الطاعن الذى لم يقدم بلاغه ضد المطعون ضده إلا بعد مرور ثلاثة أيام ليمنعه من ضبط سيارته مستقبلاً وإلى ما أظهرته معاناة النيابة العامة من أن التلغيات التى وجدت بسيارة الطاعن قديمة ، وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك إلى أن الطاعن لم يراع فى بلاغه الحيلة وأنه امتد به إلى مبلغ الكذب فأبلغ بتلك الواقعة رغم علمه بأنها مكذوبة للاضرار بالمطعون ضده ، فإنه بذلك يكون قد أورد تدليلاً سائغاً لقضائه تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ، مما يضحى معه نعيه بالقصور فى التسبب فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة تنص على أنه « يخضع الضباط بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الأحكام العسكرية ، كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الحفر النظاميون فى كل ما يتعلق بخدمتهم ، وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الأحكام العسكرية . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور للجهات المبينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة » .

فقد دلت بذلك ، وعلى ما بين من وضوح عبارات النص - أنها خاصة بالجرائم النظامية فحسب وليس أدل على ذلك من النص على أن توقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الأحكام العسكرية ، وأن الجزاءات المنصوص عليها فى قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحته بما فيها جزاء الحبس أو السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية



المنصوص عليه في الفقرة ١١ من المادة ٨٠ التي عدت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أمناء الشرطة والفقرة ١١ من المادة ٩٢ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود الدرجة الأولى ، وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٩٦ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الحفر النظاميين ، ولا يقدح في ذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية للمادة ٩٩ من القانون بأنه «.....» وتوقع المحاكم العسكرية متى انعقد لها الاختصاص في الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية ، فلها اختصاص تأديبي إلى مالها من اختصاص جنائي «.....» ذلك أن الاحالة إلى الجزاءات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بما فيها من جزاءات شبه جنائية إنما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة ، وليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح والمقررة لجرائم القانون العام - وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ المذكور والتي لا لبس فيها ولا غموض بل هو ما يؤكد نص المادة الأولى من قانون هيئة الشرطة والذي جاء فيه أن الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة والتي جاء بها «احتفظت المادة الأولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة الوارد في المادة ١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ من أن الشرطة هيئة مدنية نظامية ، وبذلك أكدت أن هيئة الشرطة هي هيئة مدنية فهي جهاز من الأجهزة المدنية بالدولة وليست جهازاً عسكرياً ، إلا أنها تفرق عن غيرها من الأجهزة المدنية في أنها ليست مدنية بحتة ، وإنما هي هيئة نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة ، وخاصة واجب المرءوس في طاعة رئيسه وواجب الرئيس في قيادة مرؤوسيه والسيطرة على القوة الموضوعة تحت قيادته .» وإذن فمتى كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ سالفة الذكر قد اتاحت لوزير الداخلية - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة - تحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور ، كما ناطت به إصدار القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة - فإن هذا

التفويض التشريعي ينحصر فيما نصت عليه هذه المادة ، ولا يجوز لوزير الداخلية أن يتعدى نطاقه بخلق اختصاصات أخرى غير المنصوص عليها في القانون . وإذا كان قد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم القضاء العسكري متضمناً في المادة الأولى منه النص على اختصاص إدارة القضاء العسكري بتنفيذ قانون الأحكام العسكرية بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة ومن ذلك إجراء التحقيق في جرائم القانون العام في الأحوال المنصوص عليها في المادة المذكورة والتصرف في هذه القضايا ، كما نص في المادة الثالثة على أن تتولى فروع القضاء العسكري « النيابة العسكرية » اختصاصات النيابة العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وكذلك اختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر الجنايات التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري واختصاص المحكمة المركزية بنظر كافة الجناح والمخالفات التي تقع في اختصاصها طبقاً للقانون - فإنه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعي في كل مانص عليه متعلقاً بجرائم القانون العام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة - ومن ثم فإن ما ورد في قرار وزير الداخلية سالف الذكر الذي يعد خروجاً عن حدود التفويض المرسوم له في القانون لا يعتد به ولا يكون له أي أثر على اختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها في القانون كاملة ، كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص . وإذا كان من المقرر أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع بنص صراحة



على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وإذ كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر استثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام ، فإن محاكمة الطاعن أمام المحكمة العسكرية لا تعدو أن تكون دعوى تأديبية ويؤيد هذا النظر صريح عبارات المادة ٥٥ من قانون هيئة الشرطة - التى يسرى حكمها على أفراد هيئة الشرطة ، ومن بينهم الطاعن ، عملاً بنص المادة ٧٧ من ذات القانون - والتى جرى نصها على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم رئيس المصلحة أو من له توقيع الجزاء بوقوع المخالفة أو بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب ..... ومع ذلك فإذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية » ، وإذ كان الأصل أنه وإن كان القانون التأديبي مستقلاً عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية ، وفعل جنائى مؤثم قانوناً فى الوقت نفسه ، والبلاغ الكاذب باعتباره إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات يجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة . وحيث تتعاون قوى الدولة بجهازها الإدارى والقضائى لمكافحة تلك الجريمة لا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر ، وهو الاستفادة من جماع نصوص قانون هيئة الشرطة وخاصة المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤ منه مما يفصح عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإنه لا تثريب على النيابة العامة إذا أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم لمحاكمته عما أسند إليه من فعل يكون فى نفس الوقت مخالفة إدارية قبل المتهم ، إذ لا تنافر إطلاقاً بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية ، فكل يجرى فى فلكه وله جهة اختصاصه غير مقيد بالأخرى كما تقدم القول ، ومن ثم فإن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه لا يحول أيهما دون محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى القانون العام عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين التأديبية والجنائية فى



الموضوع وفي السبب وفي الخصوم ، مما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في إحداهما قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخرى . وإذن فالحكم بعقاب الطاعن وهو أحد أفراد هيئة الشرطة عن جريمة البلاغ الكاذب رغم سبق توقيع جزاء إدارى عليه من المحكمة العسكرية للشرطة عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الحكم على الطاعن في القضية رقم ..... لسنة ..... عسكرية مركزية ( للشرطة ) عن ذات الفعل لا يعدو أن يكون دفعاً قانونياً ظاهر البطلان لاعلى المحكمة إن هي أغفلته ولم ترد عليه . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يكون قد أفصح عن عدم قبوله موضوعاً مع مصادرة الكفالة .

---

## جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقل شاكرا لائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى متصر وحسن حمزه ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة وجاب الله محمد جاب الله .

( ١٤٣ )

### الطعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) معارضة «نظرها والحكم فيها» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . شهادة مرضية . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . ما يوفره . حكم «تسببه» . تسبب معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها .

قيام المدافع عن المعارض بتقديم عذر عنه بجلسة المعارضة . يوجب على المحكمة التصدى له . إغفال الحكم الاشارة إليه . إخلال بحق الدفاع .

(٢) إجراءات «إجراءات المحاكمة» . استئناف «نظره والحكم فيه» . معارضة «نظرها والحكم فيها» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . ما يوفره . شهادة طيبة . حكم «تسببه» . تسبب معيب . نقض «التقرير بالطعن وإيداع الأسباب» . ميعاده .

فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن من ملف القضية نتيجة إهمال لا دخل لارادته فيه . أثره : تصديق محكمة النقض للعذر القهرى الذى منعه من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية . وعدم سريان ميعاد الطعن بالنقض إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم .

مثال .

١ - من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة - محكمة الموضوع - أن تقول كلمتها فى شأنه سواء بالقبول أو بالرفض وفى إغفال الحكم الاشارة إلى ذلك مساس بحق الدفاع يعيبه .

٢ - لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن تقدم بشهادة طبية تثبت عذره ولم يعرض الحكم لها إلا أنه بضم المفردات تبين خلو الأوراق من تلك الشهادة الأمر الذى يقطع بفقدائها نتيجة الإهمال فى حفظها بالملف . وحتى لا يضار الطاعن لسبب لادخل لإرادته فيه - فإنه لا يكون فى وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقه بقوله فى قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية بما لا يصح معه القضاء فيها - والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم الطاعن رسمياً بصدوره وإذ كان هذا العلم لم يثبت - فى حق الطاعن قبل يوم ..... وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن كما أودعت أسبابه فى ..... فإن التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب يكونان قدتما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جناح فايد قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة خمسين جنيهاً لاييقاف التنفيذ . استأنف ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته فى ..... باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى

نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ..... باعتبار المعارضة الاستثنائية كأن لم تكن فقر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ..... كما قدم أسباب طعنه فى ..... متجاوزاً فى التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه تعلل بأن المرض حال بينه وبين حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبالتالي دون علمه بالحكم الذى صدر فيها وأن محامياً حضر عنه بتلك الجلسة وقدم شهادة مرضية وطلب التأجيل لذلك إلا أن المحكمة أغفلت طلبه أو تحقيق عذره . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أنه عند نظر المعارضة بجلسة ..... حضر محام عن الطاعن وقدم شهادة مرضية وقضى الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم يشر الحكم إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة - محكمة الموضوع - أن تقول كلمتها فى شأنه سواء بالقبول أو بالرفض وفى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الدفاع يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة . أما وقد اتخذ الطاعن من ذات العذر سبباً حال دون علمه بصدور الحكم المطعون فيه الأمر الذى يفتح معه ميعاد الطعن بالنقض له إلى يوم علمه رسمياً بصدوره فإنه يكون لهذه المحكمة النظر فى هذا العذر وتقديره اعتباراً بأنه يتعلق بشكل الطعن بالنقض . لما كان ماتقدم جميعه وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن الحاضر عن الطاعن تقدم بشهادة طبية تثبت عذره ولم يعرض الحكم لها إلا أنه بضم المفردات تبين خلو الأوراق من تلك الشهادة الأمر الذى يقطع بفقدانها نتيجة الإهمال فى حفظها بالملف . وحتى لا يضار الطاعن لسبب لادخل لإرادته فيه - فإنه لا يكون فى وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقه بقوله فى قيام العذر القهرى المانع من حضور

جلسة المعارضة الاستثنائية بما لا يصح معه القضاء فيها - والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم الطاعن رسمياً بصدوره وإذ كان هذا العلم لم يثبت - في حق الطاعن قبل يوم ..... وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن كما أودعت أسبابه في ..... فإن التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

---

## جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقل شاكرا نايب رليس المحكمة وعضوية السادة المسشارين / مبدى مناصر وحنن حمزه ومصطفى كامل ومحمد عبدالعزیز نواب رليس المحكمة .

( ١٤٤ )

### الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) تهريب جمركى . دعوى جنائية (قيود تحريكها) . قانون (تفسيره) . حكم (تسبيبه) . تسبيب معيب . نقض (حالات الطعن) . الخطأ فى تطبيق القانون .

صدور طلب من وزير المالية أو من ينيه فى جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بالمستندات الدالة على أداء الضريبة . مقصور على رفع الدعوى الجنائية دون الاجراءات السابقة عليها . مؤدى ذلك ؟

قضاء الحكم بالبراءة فى هذه التهمة استناداً إلى بطلان إذن التفتيش لصدوره قبل تقديم طلب من جهة الاختصاص . خطأ فى القانون .

(٢) تهريب جمركى . جريمة (أركانها) . قصد جنائى . دستور . محكمة دستورية . قانون (إلغاؤه) . البات (بوجه عام) .

عدم دستورية القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها . أساس ذلك ؟

انتفاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه القاضى ببراءة المطعون ضده استناداً إلى هذه القرينة مادام أن المدعى بالحقوق المدنية لا يدعى وجود دليل آخر قبل المطعون ضده يثبت فى حقه العلم بأن البضائع الأجنبية المضبوطة بحوزته مهربة .

١ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه الصادر بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المطعون ضده وبراءته من التهمة المسندة اليه قد تساند فى قضائه



إلى أن الاذن الصادر من النيابة لرجال مصلحة الجمارك بتفتيش المحلات والمخازن الخاصة بالمطعون ضده قد صدر قبل تقديم طلب من جهة الاختصاص ورتب على ذلك بطلان الاذن وما ترتب عليه من آثار، وكان البين من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرراً من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أن الشارع لم يشترط صدور طلب من وزير المالية أو من ينييه إلا بالنسبة لرفع الدعوى الجنائية دون الاجراءات السابقة على ذلك، وهو ما كان يؤذن بنقض الحكم المطعون فيه للخطأ في تطبيق القانون.

٢ - لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكماً في الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢ ق دستورية بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك بادی الذكر وذلك فيما تضمنه من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائع الأجنبية بقصد الاتجار المستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقررة، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت على أن «أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة.... ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم. فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى، تعتبر الأحكام التى صدرت بالادانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن.....» ومؤدى ذلك ولازمه اهدار القرينة القانونية على العلم بالتهريب التى قام اتهام المطعون ضده على أساسها. لما كان ذلك وكان المدعى بالحقوق المدنية بصفته لا يدعى أن هناك دليلاً آخر قبل المطعون ضده يثبت فى حقه العلم بأن البضائع الأجنبية المضبوطة بحوزته مهربة، فإنه يتعين التقرير بانتفاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه والقاضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه وهو بما يفصح عن عدم قبول الطعن موضوعاً.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بالمستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة على هذه البضائع على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكرراً من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٦٠٧ جنيه و ٦١٠ مليم . ومحكمة جنح البلينا قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً وغرامة ألف جنيه والمصادرة وبأداء الضريبة المستحقة وبأداء تعويض يعادل مثلى الضريبة قدرة ٦٠٧ جنيه و ٦١٠ مليم . استأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

قطعت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه الصادر بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المطعون ضده وبراءته من التهمة المسندة اليه قد تساند فى قضائه إلى أن الاذن الصادر من النيابة لرجال مصلحة الجمارك بتفتيش المحلات والمخازن الخاصة بالمطعون ضده قد صدر قبل تقديم طلب من جهة الاختصاص ورتب على ذلك بطلان الاذن وما ترتب عليه من آثار ، وكان البين من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرراً من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أن الشارع لم يشترط صدور طلب من وزير المالية أو من ينييه إلا بالنسبة لرفع الدعوى الجنائية دون الاجراءات السابقة على ذلك ، وهو ما كان يؤذن بتنقض الحكم المطعون فيه للخطأ فى تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن قوام الاتهام

المسند إلى المطعون ضده هو القرينة القانونية الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون الجمارك سالف الذكر التي افترضت العلم بالتهريب فى حق حائز البضائع والسلع الأجنبية بقصد الاتجار إذا لم يقدم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية المقررة لها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكماً فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢ ق دستورية بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك بآدى الذكر وذلك فيما تضمنه من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته البضائع الأجنبية بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقررة ، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .... و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى ، تعتبر الأحكام التى صدرت بالادانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ..... » ومؤدى ذلك ولازمه اهدار القرينة القانونية على العلم بالتهريب التى قام اتهام المطعون ضده على أساسها . لما كان ذلك وكان المدعى بالحقوق المدنية بصفته لا يدعى أن هناك دليلاً آخر قبل المطعون ضده يثبت فى حقه العلم بأن البضائع الأجنبية المضبوطة بحوزته مهربة ، فإنه يتعين التقرير بانتفاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه والقاضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه وهو مما يفصح عن عدم قبول الطعن موضوعاً .



## جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وهدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وزغلول البلشي .

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات « اعتراف » . دفع « الدفع بطلان الاعتراف » . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .  
النعي على الحكم قصوره في الرد على الدفع بطلان الاعتراف . غير مجد . مادام لم يستند  
في الإدانة إلى دليل مستند منه .

(٢) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . « سلطتها في تقدير الدليل » .  
حق محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى .  
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغاً .

(٣) رشوة . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . حكم « تسببه » . تسبب غير  
معيب » .

القصد الجنائي في جريمة عرض رشوة لم تقبل . يتحقق : بحمل الموظف على الاختلال  
بواجبات وظيفته وأن يكون العطاء ثمناً لاستغلاله لها .

(٤) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم  
« مالا يعيبه في نطاق التدليل » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فيها . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها بما  
لا تناقض فيه .

(٥) إثبات « بوجه عام » . استيقاف . رجال السلطة العامة . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

الاستيقاف : إجراء يقوم به رجال السلطة العامة للتحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظنون .

تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .

مثال لتسبب سائق في إثبات توافر المبرر للاستيقاف .

(٦) إثبات « بوجه عام » . رشوة . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

جريمة عرض الرشوة . لا يشترط لقيامها أن يصرح الراشي للموظف بقصده من العرض ومن أنه يريد شراء ذمته . كفاية أن تدل ظروف الحال على توافره . لمحكمة الموضوع أن تستدل عليه بكافة طرق الإثبات .

مثال لتسبب سائق في توافر القصد الجنائي في جريمة عرض رشوة .

(٧) ارتباط . رشوة . سرقة . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الارتباط » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . مناطه ؟

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي .

عرض المتهم وآخر في جريمة سرقة رشوة على موظف عام - مساعد شرطه - لمنعه من أداء واجبه في اقتيادهما لمركز الشرطة . لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين .

١ - لاجدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بىطلان اعتراف الطاعن مادام أن البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند فى الإدانة إلى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بىطلانه وإنما أقام قضاؤه على الدليل المستمد من أقوال شاهدى الاثبات والمجنى عليه والحكم الصادر فى جريمة السرقة المنسوبة للطاعن وآخر وهى أدلة مستقلة عن الاعتراف فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى ، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٣ - لما كان الحكم قد دلل على أن المبلغ النقدى عرض من الطاعن على المبلغ المار ذكره مقابل تفاضيه عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله وآخر لتواجهدهما فى موقف سيارات اجرة وسط الزحام وهو من المعروفين والمسجلين - نشل - بحالة تدعو للريبة والشك ، ولكنه لم يقبل فإن ذلك مما يتحقق معه حمل الموظف على اخلال بواجبات وظيفته وأن العطاء كان ثمناً لاستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائى فى تلك الجريمة كما هو معرف به فى القانون .

٤ - لما كان تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصاً لا تناقض فيه . وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن تناقض أقوال الشاهدين ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٥ - من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . وهو أمر مباح



لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الرية والظن وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وفي قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، وإذا كان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن ومعه آخر قد وضعاً نفسيهما طواعية واختياراً في موضع الشبهات والريب ذلك بأن الطاعن وهو مسجل جنائياً لارتكابه جرائم النشل تواجد وسط الزحام وآخر بموقف السيارات الأجرة مما يقتضى من مساعد أول مباحث شرطة منوف المنوط به تفقد حالة الأمن بهذا المكان ، استيقافه للكشف عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون - قبضاً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد أول الشرطة إثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية لما اعتقد أنه كشف عن جريمة سرقة للنقود من المجنى عليه ..... إذ الاستيقاف تم عقب السرقة . فإن حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت إثر هذا الاستيقاف وينبى على ذلك أن يقع القبض عليه إثر قيام هذه الحالة صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦ - لا يشترط قانوناً لقيام جنابة عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا الغرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجنابة شأنه شأن الركن المعنوى لأية جريمة أخرى ، قد يقوم فى نفس الجانى وغالباً ما يتكتمه ولقاضي الموضوع - إذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول أو الكتابة أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف العطاء وملابساته . وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن بعد أن سرق مبلغ أربعة آلاف جنيه وتواجد بمكان استيقافه اظهرت عليه علامات الريبة والشك عقب رؤيته لمساعد أول الشرطة ظناً منه واعتقاداً أنه فى

اعقابه وما أن سألته عن سبب تواجده في هذا المكان حتى بادر بعرض مبلغ الرشوة على أنه حصيلة سرقة اليوم وعليه اقتاده لمركز الشرطة في الوقت الذي تصادف فيه وجود المجنى عليه ليبلغ عن سرقة فأمسك بتلايب الطاعن ، فمن ثم لا وجه لما ينهيه الطاعن من أن الحكم لم يستظهر الباعث على عرض الرشوة والتفت عن دفاعه الذي انبنى على خلو الأوراق من مبرر لعرضها . ويجدر التنويه إلى أن المحكمة دانت الطاعن عن جريمة عرض الرشوة ولم تعرض لجريمة السرقة التي ارتكبتها الطاعن آخر ، ذلك أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تكون منها مجتمعه الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها .

٧ - إن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتتها المحكمة تفيد أن ماوقع من الطاعن من عرض رشوة لم تقبل منه على موظف عام - مساعد شرطه - لمنعه من اداء واجبه في اتخاذ الاجراءات القانونية واجبة الاتباع بعد ارتكابه وآخر جريمة سرقة واقتيادهما لمركز الشرطة للإبلاغ عن الواقعة مما لا يوفر وحدة النشاط الاجرامى في الجريمتين ولا يتحقق به الارتباط الذى لايقبل التجزئة بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن جريمة عرض الرشوة لا يكون قد خالف القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على ..... مساعد أول بمباحث منوف مبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل عدم اتخاذ الاجراءات القانونية قبله وآخر إثر استيقافه لهما بحالة تدعو للشك والريبة لكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه ، واحالته إلى محكمة جنابات شين الكوم لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف

الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٠٤ ، ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ ألف جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض الرشوة قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال واختلال بحق الدفاع . ذلك بأن المحكمة عولت فى حكمها على اعتراف الطاعن رغم انتزاع ذلك الاعتراف بطريق الاكراه المعنوى ولم يعرض الحكم لدفعه ايراداً له ورداً عليه . كما اعتنق الحكم صورة الواقعة وفق أقوال شاهدهى الاثبات وأطرح تصوير الطاعن للواقعة بأنه لم يعرض نقود على سبيل الرشوة ، وعول على أقوال شاهدهى الاثبات رغم تناقضها دون أن يعن برفع هذا التناقض ، كما أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء حالة التلبس لانتفاء موجب استيقافه وماتلى ذلك من قبض بيد أن الحكم التفت عن دفاعه فلم يقسطه حقه ، ولم يبين الحكم القصد من عرض الرشوة إذ كان عليه أن يستظهر الباعث على ارتكاب الطاعن للجريمة المسندة إليه . هذا جميعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها استقاها من أقوال شاهدهى الاثبات والمجنى عليه ومن الحكم الصادر فى واقعة سرقة المجنى عليه المسندة للطاعن وآخر . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بىطلان اعتراف الطاعن مادام أن البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله أن الحكم



لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بيطلاقه وإنما اقام قضاؤه على الدليل المستمد من أقوال شاهدي الاثبات والمجننى عليه والحكم الصادر في جريمة السرقة المنسوبة للطاعن وآخر وهي أدلة مستقلة عن الاعتراف فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن مبلغ النقود الذي عرضه الطاعن على «.....» مساعد أول بمباحث منوف، كان على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الشأن فإن ما يثيره في وجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على أن المبلغ النقدي عرض من الطاعن على المبلغ المار ذكره مقابل تغاضيه عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله وآخر لتواجهدهما في موقف سيارات اجرة وسط الزحام وهو من المعروفين والمسجلين - نشل - بحالة تدعو للريبه والشك، ولكنه لم يقبل فإن ذلك مما يتحقق معه حمل الموظف على اخلال بواجبات وظيفته وأن العطاء كان ثمناً لاستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو معروف به في القانون. لما كان ذلك وكان تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصاً لا تناقض فيه. وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن تناقض أقوال الشاهدين ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة

العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً فى موضع الريية والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وفى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، وإذا كان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن ومعه آخر قد وضعاً نفسيهما طواعية واختياراً فى موضع الشبهات والريب ذلك بأن الطاعن وهو مسجل جنائياً لارتكابه جرائم النشل تواجد وسط الزحام وآخر بموقف السيارات الأجرة مما يقتضى من مساعد أول مباحث شرطة منوف المنوط به تفقد حالة الأمن بهذا المكان ، استيقافه للكشف عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك فى صحيح القانون - قبضاً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد أول الشرطة إثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية لما اعتقد أنه كشف عن جريمة سرقة للنقود من المجنى عليه ..... إذ الاستيقاف تم عقب السرقة .

فإن حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت إثر هذا الاستيقاف وينبى على ذلك أن يقع القبض عليه إثر قيام هذه الحالة صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط قانوناً لقيام جناية عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا الغرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوى لأية جريمة أخرى ، قد يقوم فى نفس الجانى وغالباً ما يتكتمه ولقاضى الموضوع - إذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف العطاء وملابساته . وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن بعد أن سرق مبلغ أربعة آلاف جنيه وتواجد بمكان استيقافه

ظهرت عليه علامات الريبة والشك عقب رؤيته لمساعد أول الشرطة ظناً منه واعتقاداً أنه في اعقابه وما أن سألته عن سبب تواجده في هذا المكان حتى بادر بعرض مبلغ الرشوة على أنه حصيلة سرقة اليوم وعليه اقتاده لمركز الشرطة في الوقت الذي تصادف فيه وجود المجنى عليه ليبلغ عن سرقة فأمسك بتلايب الطاعن ، فمن ثم لا وجه لما ينهيه الطاعن من أن الحكم لم يستظهر الباعث على عرض الرشوة والتفت عن دفاعه الذي انبنى على خلل الأوراق من مبرر لعرضها . ويجدر التنويه إلى أن المحكمة دانت الطاعن عن جريمة عرض الرشوة ولم تعرض لجريمة السرقة التي ارتكبها الطاعن وآخر ، ذلك أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعه الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها . كما أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد أن ما وقع من الطاعن من عرض رشوة لم تقبل منه على موظف عام - مساعد شرطه - لمنعه من اداء واجبه في اتخاذ الاجراءات القانونية واجبة الاتباع بعد ارتكابه وآخر جريمة سرقة واقتيادهما لمركز الشرطة للإبلاغ عن الواقعة مما لا يوفر وحدة النشاط الاجرامى فى الجريمتين ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن جريمة عرض الرشوة لا يكون قد خالف القانون . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وإبراهيم الهنيدى نواب رئيس المحكمة وعبد الفتاح حبيب .

( ١٤٦ )

### الطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . إيداعها » .

التقرير بالطعن . مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب فى الميعاد . شرط لقبوله .  
التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان وحده إجرائية . لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

عدم تقديم الطاعن أسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) مأمورو الضبط القضائى « سلطتهم » . استجواب . قانون « تفسيره » .

لمأمور الضبط القضائى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون استجوابه . المادة ٢٩ اجراءات .

الاستجواب المحظور . ماهيته ؟

(٣) حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . استجواب . تلبس .

عدم جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود فى غير أحوال التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة إلا بعد دعوة محاميه إن وجد . المادة ١٢٤ اجراءات . شرط ذلك ؟

(٤) إجراءات « إجراءات التحقيق » . استجواب . بطلان . نيابة عامة .

محاماة . دفع « الدفع بطلان اجراءات التحقيق » .

التفات المحكمة عن الدفع بطلان استجواب الطاعنة لحصوله فى غيبة محاميتها لا عيب .  
مادامت الطاعنة لا تدعى بأنها عينت محامياً لحضور الاستجواب أو أن محامياً عنها طلب حضوره .

(٥) دفاع (الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره) .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .

(٦) دفع (الدفع بطلان القبض) . حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بطلان القبض .

(٧) دفع (الصفة والمصلحة في الدفع) . دفاع (الإخلال بحق الدفاع .

مالا يوفره) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع بطلانه . ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟

مثال .

(٨) محكمة الموضوع (سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى) . إثبات (بوجه عام) .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

(٩) إثبات (بوجه عام) . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) .

حكم (تسببه . تسبب غير معيب) .

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية أن يكون

ثبوتها عن طريق الاستنتاج من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

مثال .

(١٠) محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل) . إثبات (خبرة) .

نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

لمحكمة الموضوع أن تجزم بمالم يجزم به الخبير . شرط ذلك ؟

الجدل الموضوعي في وزن عناصر الدعوى أمام النقض . غير جائز .

(١١) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». إثبات «بوجه عام»  
«شهود».

حق محكمة الموضوع بيان حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة  
المطروحة عليها. دون التقييد بدليل معين أو بأقوال شهود بذواتهم.  
تساند الأدلة في المواد الجنائية. مؤداه؟

(١٢) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».  
وزن أقوال الشهود. موضوعي.

(١٣) إثبات «شهود»، «خبرة». حكم «تسبيه». تسبيب غير معيب».  
محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن». مالا يقبل  
منها».

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني. غير لازم. كفاية أن يكون جماع الدليل  
القولی غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.  
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز. أمام النقض.

(١٤) قتل عمد. إثبات «بوجه عام».

عدم العثر على جثة المجرى عليها. غير قادح. في ثبوت جريمة القتل.

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعن حضورياً فقرر المحكوم  
عليه / ..... بالطعن فيه بطريق النقض في الميعاد، بيد أنه لم يقدم  
أسباباً لطعنه، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط  
اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده  
القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية  
لا تقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه، لما كان ذلك فإنه يتعين القضاء بعدم  
قبول الطعن المقدم منه شكلاً.



٢ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه ، وكان الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بادلة الاتهام التى تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمياً بها أو دحضاً لها ، وإذ كان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أن ما اثبتته مأمور الضبط القضائي فى محضر ضبط الواقعة من أقوال الطاعنة والمتهم الآخر لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما ابدياه أمامه من اعتراف كل منهما فى حق نفسه وحق الآخر فى نطاق ادلائهما بأقوالهما مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود مانيط بمأمور الضبط القضائي .

٣ - لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه فى غير أحوال التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان ، وكان مفاد هذا النص أن المشرع تطلب ضمانه خاصة لكل متهم فى جناية هى وجوب دعوة محاميه إن وجد للحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تضيماً للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقاً لهذه الضمانة العامة يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاقرار أو الاعلان .

٤ - لما كانت الطاعنة لم تزعم أنها عينت محامياً عنها وقت استجوابها أو أن محاميه تقدم للمحقق مقررأ الحضور معها وقت هذا الاستجواب ، فإن ماتنعاها الطاعنة فى هذا الصدد يكون على غير أساس من القانون ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

٥ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٦ - لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعة ببطالان القبض عليها - واطرحه برد كاف وسائق وصحيح - يقوم على أن هذا الاجراء تم بناء على اذن من النيابة العامة بناء على تحريات قدمت لها - فإن معنى الطاعة فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٧ - لما كانت الطاعة لا تدعى حقاً على القرط المضبوط ومن ثم لاصفة لها فى الدفع ببطالان اجراءات ضبطه ، فإن منعها فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما فى أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه .

٨ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٩ - من المقرر قانوناً أنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج لما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ماساقه الحكم ، من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ، وفى رده على ما اثارته الطاعة من أن الطبيب الشرعى لم يجزم بسبب الوفاة ، كافياً فى الدلالة على أن المجنى عليها قتلت بفعل الطاعة العمدى خنقاً ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم واستقر فى عقيدته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ، ولا يتعارض مع مانقله الحكم عن تقرير الصفة التشريعية وما شهد به الطبيب الشرعى بالجلسة وهو مالا تمارى الطاعة فى أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق إذ لم ينفى التقرير المذكور وكذا شهادة الطبيب الشرعى بالجلسة هذا التصوير الذى اعتنقه الحكم ولا ينال من ذلك أن الطبيب الشرعى سواء فى تقريره المكتوب أو شهادته بالجلسة لم يقطع بهذا التصوير .

١٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن ما تثيره الطاعنة من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١١ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التقرير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة وتتكون منها مجموعة عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

١٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب .

١٣ - من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق . واذ كان الحكم المطعون فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعنة - وكان ماقاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليها - سائغاً ومؤدياً إلى ما انتهى إليه وكانت الطاعنة لاتنازع في أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه



الصحيح من الأوراق ، فإن ما تثيره من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .

١٤ - من المقرر أنه لا يقدح في ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتلا ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن يتنا النية على قتلها فقام المتهم الثاني باحضارها للمتهم الأولى والتي قامت بالتوجه بها إلى داخل المسكن وقامت بخنقها بكلا يديها والضغط على عنقها قاصدة من ذلك قتلها فأحدثت بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . المتهم الأولى أيضاً : خطفت بواسطة المتهم الثاني بطريق التحايل الطفلة المجنى عليها سالفة الذكر والتي لم تبلغ بعد ستة عشرة سنة كاملة حالة كونها اثني . المتهم الثاني أيضاً : خطف بطريق التحايل المجنى عليها سالفة الذكر والتي لم تبلغ بعد ستة عشر عاماً كاملة بنفسه حالة كونها اثني . المتهمان سرقا القرط الذهبي المبين وصفاً وقيمة بالأوراق المملوك للمجنى عليها سالفة الذكر على النحو المبين بالتحقيقات - واحالتهما إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . وادعى والدا المجنى عليها مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥١ على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٨ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة والزامهما بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

### أولاً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعن حضورياً ..... فقرر المحكوم عليه / ..... بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ..... فى الميعاد، بيد أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا تقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه، لما كان ذلك فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً.

### ثانياً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليها

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والسرقه وخطف اثنى بالتحايل قد شابه قصور فى التسبب واخلال بحق الدفاع، ذلك أنها دفعت بىطلان الاستجواب والمواجهة الحاصلين بمعرفة الضابط واستجواب المتهمين أمام النيابة العامة والاعتراف المنسوب اليهما أمامها بعدم حضور محام معهما وبطلان ضبط القرط الذهبى والقبض على المتهمين والاعتراف المنسوب اليهما لوقوعه بعد اجراءات باطلة وبأن الطبيب الشرعى لم يجزم بسبب الوفاة إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم تورد له أو ترد عليه، كما تمسك الدفاع عنها بأن الجثة التى عثر عليها ليست للمجنى عليها بدلالة عجز وكيل النيابة المحقق عن وصفها وعجز والدته المجنى عليها عن التعرف عليها حسبما شهد بذلك شيخ العزبة الأمر الذى أيده تقرير الصفة التشريعية المؤرخ ..... بتأكيده تعذر الجزم فنيا بسبب الوفاة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار وخطف أنثى بالتحايل والسرقة التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها ، وإذا كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن ما اثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال الطاعة والمتهم الآخر لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما اهدياه أمامه من اعتراف كل منهما في حق نفسه وحق الآخر في نطاق ادلائهما بأقوالهما مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود مانيط بمأمور الضبط القضائي ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون سديداً ، ولا تثير على المحكمة إن هي عولت على تلك الاعترافات في حكمها مادامت قد اطمأنت اليها ولا عليها إن هي التفتت عن دفاع الطاعة في هذا الشأن ولم تعرض له اذ لا دليل عليه ويدحضه الواقع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه في غير أحوال التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان ، وكان مفاد هذا النص أن المشرع تطلب ضمانه خاصة لكل متهم في جنابة هي وجوب دعوة محامية إن وجد للحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تضيماً للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقاً لهذه الضمانة العامة يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاقرار أو الاعلان . وإذا لم تزعم الطاعة أنها عينت



محامياً عنها وقت استجوابها أو أن محاميتها تقدم للمحقق مقررًا الحضور معها وقت هذا الاستجواب ، فإن ماتناه الطاعة في هذا الصدد يكون على غير أساس من القانون ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعة يبطلان القبض عليها - واطرحه برد كاف وسائق وصحيح - يقوم على أن هذا الاجراء تم بناء على اذن من النيابة العامة بناء على تحريات قدمت لها - فإن منعى الطاعة في هذا الشأن يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لا تدعى حقاً على القرط المضبوط ومن ثم لاصفة لها في الدفع يبطلان اجراءات ضبطه ، فإن منعها في هذا الشأن يكون غير سديد لما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في أن يدفع يبطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ماساقه الحكم ، من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ، وفي رده على ما اثارته الطاعة من أن الطبيب الشرعي لم يجزم بسبب الوفاة ، كافياً في الدلالة على أن المجنى عليها قتلت بفعل الطاعة العمدى خنقاً ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم واستقر في عقيدته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ولا يتعارض مع مانقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وما شهد به الطبيب الشرعي بالجلسة وهو مالا تمارى الطاعة في أن له مأخذه الصحيح في الأوراق إذ لم ينفي التقرير المذكور وكذا شهادة الطبيب الشرعي بالجلسة هذا التصوير الذي اعتنقه الحكم ولا ينال من

ذلك أن الطبيب الشرعى سواء فى تقريره المكتوب أو شهادته بالجلسة لم يقطع بهذا التصوير اذ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فإن ما تثيره الطاعنة من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز أثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد فى هذا التقرير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة وتتكون منها مجتمعة عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما أنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وأنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق . واذ كان الحكم المطعون فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعنة - وكان ما قاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليها - سائغاً ومؤدياً إلى ما انتهى إليه وكانت الطاعنة لاتنازع فى أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما تثيره من منازعة فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أنه لا يقدح فى ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليها لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسن أبو المعالى أبو النصر ومحمود شريف فهمى نواب رئيس  
المحكمة .

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . توقيها » .

توقيع أسباب الطعن بتوقيع غير مقروء . أثره ؟

(٢) حكم « تسبيه . تسبيب غير معيب » . تقليد . ترويج عملة أجنبية .

إثبات « خبرة » .

مثال لتسبيب سائح لحكم بالادانة فى جريمة حيازة عملات ورقية أجنبية مقلده وترويجها .

(٣) نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

اقتصار الاتهام والإدانة على جريمة حيازة العملة الورقية الأجنبية المقلده وترويجها . تحدث

المحكمة عن جريمة تقليدها . غير لازم .

(٤) حكم « بيانات التسبيب » « تسبيه . تسبيب غير معيب » .

عدم رسم القانون شكلاً أو نمطاً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم

كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٥) حكم « مالا يعيه فى نطاق التدليل » « تسبيه . تسبيب غير معيب » .

نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

كفاية التشابه بين العملة المقلدة والصحيحة بما يجعلها مقبولة فى التعامل وعلى نحو من

شأنه أن يخدع الناس للعقاب على جريمة حيازتها أو ترويجها .



اغفال الحكم التعرض لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة . لا يعنيه . متى اثبت أن الأوراق التي عوقب الطاعن من أجل حيازتها وترويجها يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس ويقبلونها في التداول .

(٦) إثبات (اعتراف) . استجواب . دفرع (الدفع بطلان الاعتراف) (الدفع بطلان الاستجواب) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

النعمى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع بطلان الاعتراف والاستجواب . غير مجد . طالما لم يتسائد الحكم في الادانة إلى دليل مستمد منها .  
مثال .

١ - لما كانت مذكرة الأسباب المودعة بتاريخ ..... قد ذيلت بتوقيع غير مقروء فإنها تكون موقعة من غير ذى صفة ، مما يتعين معه الالتفات عنها .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجمل في أن أحد المصادر السرية للرائد ..... الضابط بالادارة العامة لمكافحة التزيف والتزوير ابلغه بأن المتهم الأول (الذى سبقت محاكمته) عرض عليه أن يروج له كمية من الدولارات الأمريكية المقلدة من فئة مائة دولار أمريكي فطلب اليه مسأيرته ، وفي يوم الحادث تقابل الضابط مع المتهم المذكور وتحادثا حول السعر وأبرز له الضابط ورقة من فئة المائة جنيه وطلب اليه معاينة الأوراق المالية المقلدة فعرض عليه المتهم المذكور عشر ورقات مالية فئة المائة دولار امريكى مقلدة فقام بضبطه وتفتيشه فعر معه على مبلغ ألف وثمانمائة دولار امريكى أخرى مقلدة بجيب بنطاله الأيمن وأقر له هذا المتهم بأنه تحصل على تلك الأوراق من المتهم الثانى (سبقت محاكمته) وبعد استئذان النيابة العامة وبارشاد المتهم الأول (السابق محاكمته) قام بضبط هذا المتهم الذى قرر بأنه تحصل على تلك الأوراق من المتهم الرابع (سبقت محاكمته) بسعر خمسة وستين جنيها مصرىاً صحيحة للورقة الواحدة فئة المائة دولار امريكى وأن المتهم المائل

(الطاعن) حضر اليه بمدينة القنطرة واخبره بأن لديه عميلاً يرغب فى شراء كمية من الدولارات المقلدة فقام باعطائه خمسة آلاف دولار امريكى مقلدة مقابل حصوله منه على ألفى جنيه تحت الحساب وأنه علم بعد ذلك أن المتهم المائل قام بتسليم الأوراق المقلدة للمتهم الأول . ثم أورد الحكم مؤدى تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير والذى انتهى إلى أن الأوراق المالية المضبوطة فئة مائة دولار أمريكى مقلدة أوراق مزيفة وفق أساليب التزييف الكلى بطريقة الطبع وأنها مزيفة بطريق لا بأس بها يمكن أن ينخدع بها الشخص غير المعتاد التعامل بأوراق النقد الأجنبى . وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن بما ينتجها من وجوه الأدلة التى استقاها من معينها الصحيح من الأوراق بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى مارتبه الحكم عليها .

٣ - لما كانت المحكمة لم تدن الطاعن بجرمة تقليد العملة وإنما اقتصر الاتهام والادانة على جريمتى حيازة العملة الورقية الأجنبية المقلدة وترويجها فلم تكن المحكمة بحاجة إذن إلى التحدث عن جريمة تقليد العملة .

٤ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٥ - من المقرر أنه يكفى للعقاب على حيازة أوراق العملة المقلدة أو ترويجها أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به حتى المدقق ، بل يكفى أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس ، وإذ كان الحكم قد أثبت نقلاً عن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التى عوقب الطاعن من أجل حيازتها وترويجها - مزيفة بطريق

الطبع وأن تزيفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد قدرت أنه من شأن ذلك التقليد أن يخذع الناس ، ومن ثم فإن معنى الطاهن بهذا الوجه يكون غير سديد .

٦ - من المقرر أنه لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف والدفع ببطلان الاستجواب مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من الاستجواب أو الاعتراف المدعى ببطلانها وإنما أقام قضاؤه على الدليل المستمد من أقوال شاهد الاثبات والمتهم الثانى وما انتهى اليه تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير وهى أدلة مستقلة عن الاستجواب والاعتراف - فضلاً عن أن الحكم قد رد بما يسوغ على هذين الدفعين فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له وجه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم : أولاً : حازوا بقصد الترويج عملات ورقية متداولة قانوناً في الخارج وهى ثمانى وعشرون ورقة مالية فئة الواحدة مائة دولار امريكى مع علمهم بأمر تقليدها - ثانياً : روجوا الأوراق المالية المضبوطة موضوع التهمة الأولى بأن قدمها المتهم الرابع للمتهم الثانى الذى قدمها للمتهم الثالث الذى قدمها للمتهم الأول مع علمهم بأمر التقليد واحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٢/٣٢ ، ٣٠ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

حيث إن مذكرة الأسباب المودعة بتاريخ ..... قد ذهبت بتوقيع غير مقروء فإنها تكون موقعة من غير ذى صفة ، مما يتعين معه الالتفات عنها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى حيازة عملات ورقية أجنبية مقلدة وترويجها فقد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن المحكمة لم تبين أركان جريمتى تقليد العملة وترويجها اللتين دانت بهما ، وجاء حكمها مشوباً بالغموض والابهام فى بيان دور الطاعن فى الجريمة كما قصر الحكم بما أورده من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير عن بيان أوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة ، وردت المحكمة بما لا يسوغ على دفعيه القائمين على بطلان اعترافه لصدوره فى ظل تعذيب المتهم الأول ولتمام التحقيق معه فى مبنى مباحث أمن الدولة - وبطلان استجوابه لعدم دعوة محامية للحضور بالتحقيقات - كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجمل فى أن أحد المصادر السرية للرائد ..... الضابط بالادارة العامة لمكافحة التزييف والتزوير ابلغه بأن المتهم الأول (الذى سبقت محاكمته) عرض عليه أن يروج له كمية من الدولارات الأمريكية المقلدة من فئة مائة دولار أمريكى فطلب اليه مسأيرته ، وفى يوم الحادث تقابل الضابط مع المتهم المذكور وتحادثا حول السعر وأبرز له الضابط ورقة من فئة المائة جنيه وطلب اليه معاينة الأوراق المالية المقلدة فعرض عليه المتهم المذكور عشر ورقات مالية فئة المائة دولار أمريكى مقلدة فقام بضبطه وتفتيشه فعرى معه على مبلغ ألف وثمانمائة دولار أمريكى أخرى مقلدة بهجيب بنطاله الأيمن وأقر له هذا المتهم بأنه تحصل على تلك الأوراق من المتهم الثانى (سبقت محاكمته) وبعد استعذان النيابة العامة وبارشاد المتهم الأول (السابق محاكمته) قام بضبط هذا المتهم الذى قرر بأنه تحصل على تلك الأوراق من المتهم الرابع (سبقت محاكمته) بسعر خمسة وستين

جنيهاً مصرياً صحيحة للورقة الواحدة فئة المائة دولار امريكى وأن المتهم المائل (الطاعن) حضر اليه بمدينة القنطرة واخبره بأن لديه عميلاً يرغب فى شراء كمية من الدولارات المقلدة فقام باعطائه خمسة آلاف دولار امريكى مقلدة مقابل حصوله منه على ألفى جنيه تحت الحساب وأنه علم بعد ذلك أن المتهم المائل قام بتسليم الأوراق المقلدة للمتهم الأول . ثم أورد الحكم مؤدى تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير والذي انتهى إلى أن الأوراق المالية المضبوطة فئة مائة دولار أمريكى مقلدة أوراق مزيفة وفق أساليب التزييف الكلى بطريقة الطبع وأنها مزيفة بطريق لا بأس بها يمكن أن ينخدع بها الشخص غير المعتاد التعامل بأوراق النقد الأجنبى . وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن بما ينتجها من وجوه الأدلة التى استقاها من معينها الصحيح من الأوراق بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تدن الطاعن بجرمة تقليد العملة وإنما اقتصر الاتهام والادانة على جريمتى حيازة العملة الورقية الأجنبية المقلدة وترويجها فلم تكن المحكمة بحاجة إذن إلى التحدث عن جريمة تقليد العملة . وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون ، وإذ كان الحكم فيما سبق قد بين أركان الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأوضح فى جلاء دوره فى ارتكابهما على النحو الذى يقتضيه القانون فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى للعقاب على حيازة أوراق العملة المقلدة أو ترويجها أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به حتى المدقق ، بل يكفى أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس ، وإذ كان الحكم قد اثبت نقلاً عن تقرير قسم ابحاث التزييف

والتزوير أن الأوراق - التي عوقب الطاعن من أجل حيازتها وترويجها - مزيفة بطريق الطبع وان تزيفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد قدرت أنه من شأن ذلك التقليد أن ينخدع الناس ، ومن ثم فإن معنى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع بيطلان الاعتراف والدفع بيطلان الاستجواب مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من الاستجواب أو الاعتراف المدعى بيطلانها وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شاهد الاثبات والمتهم الثاني وما انتهى إليه تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير وهي أدلة مستقلة عن الاستجواب والاعتراف - فضلاً عن أن الحكم قد رد بما يسوغ على هذين الدفعين فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له وجه . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه و محمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة ونير عثمان .

( ١٤٨ )

### الطعن رقم ٢٣٤٠٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . إيداعها . ميعاده » .

عدم إيداع أسباب الطعن فى الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) قانون « تطبيقه » « سريانه » « القانون الأصلح » .

مجال أعمال القانون الأصلح . القواعد الموضوعية لا الاجرائية .

القوانين المعدلة لمواعيد الطعن فى الأحكام . لا تسرى قبل تاريخ العمل بها . متى كان ميعاد الطعن قد بدأ قبل صدورهما . المادة ٣/١ مرافعات .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً فقرر الطاعن بالطعن عليه بطريق النقض - فى الميعاد - بيد أن الأسباب التى بنى عليها الطعن لم تودع إلا بعد انقضاء الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه ، ولا يقدح فى ذلك أن تكون مذكرة أسباب الطعن قد أودعت خلال الموعد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون بادى الذكر - وهو ستون يوماً من تاريخ الحكم

الحضوري - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتباراً من الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٢ طالما أن ميعاد الطعن في الحكم قد بدأ قبل العمل بالقانون الأخير.

٢ - من المقرر أن مجال أعمال قاعدة القانون الأصلح إنما هو القواعد الموضوعية لا الإجرائية. كما أنه من المقرر أن القوانين المعدلة لمواعيد الطعن في الأحكام عموماً - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها طبقاً للمادة الأولى فقرة ثالثة من قانون المرافعات.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين «أفيون وحشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول الأول الملحق بالقانون الأول والمعدل بالقانون الأخير بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدرين المضبوطين باعتبار أن الاحراز مجرد من القصد.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً ، فقرر الطاعن بالطعن عليه بطريق النقض - في الميعاد - بيد أن الأسباب التي بنى عليها الطعن لم تودع إلا بعد انقضاء الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه ، ولا يقدح فى ذلك أن تكون مذكرة أسباب الطعن قد أودعت خلال الموعد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون بادى الذكر - وهو ستون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتباراً من الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٢ طالما أن ميعاد الطعن فى الحكم قد بدأ قبل العمل بالقانون الأخير ، وذلك لما هو مقرر أن مجال أعمال قاعدة القانون الأصلح إنما هو القواعد الموضوعية لا الإجرائية . كما أنه من المقرر أن القوانين المعدلة لمواعيد الطعن فى الأحكام عموماً - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها طبقاً للمادة الأولى فقرة ثالثة من قانون المرافعات .



## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة.

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ القضائية

(١) إثبات «اعتراف». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». حكم «مالا يعيه فى نطاق الدليل».

حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة. ولو عدل عنه بعد ذلك.

(٢) إثبات «اعتراف». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». إكراه. دفع «الدفع بطلان الاعتراف». حكم «تسبيه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال. تقدير صحته وقيمته فى الإثبات. موضوعى.

تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه. موضوعى. حد ذلك؟ النعى بأن اعتراف الطاعن الثانى جاء نتيجة احتمال تواعد ضابط الواقعة له. لا يصلح أساساً للدفع بطلانه. علة ذلك؟

(٣) إثبات «بوجه عام». حكم «مالا يعيه فى نطاق التدليل». «تسبيه. تسبيب غير معيب».

عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها. إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها. إغفال الحكم الإشارة إلى أن اعترافات المتهمين قد سبقها أو لحقها انكار منهم. لا يعيه. مادام أن الانكار لم يكن بذى أثر فى تكوين عقيدة المحكمة.

عدم بيان الحكم مبررات عدول الطاعنين عن انكارهما . لا يعيه . علة ذلك ؟

(٤) إثبات « اعتراف » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « المصلحة في الطعن » ، « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

النعي بوجود تناقض بين اعترافات المتهمين بتحقيقات النيابة التي عول عليها الحكم وبين أقوالهم في محضر جمع الاستدلالات . غير مجد . مادام أن الحكم لم يعول على أقوالهم في المحضر المذكور ولم يستند إلى دليل مستمد منها .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

نفي التهمة . دفاع موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(٦) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

الجدل الموضوعي في صورة الواقعة حسبما اطمأنت إليها المحكمة . غير جائز أمام النقض .

(٧) مسئولية جنائية . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « المصلحة في الطعن » ، « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

انتفاء مصلحة الطاعنين في النعي على الحكم ترتبته لهم . مادام أن هذا الترتيب لم يكن بذي أثر على عقيدة المحكمة في مسئولية كل منهم .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٢ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي

تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكان البين مما أثبتته الدفاع بمحضر الجلسة وأورده بمذكرة الأسباب أن الدفع ببطلان اعترافات الطاعنين قد أسس على افتراض مؤداه أن مبادرة الطاعن الثاني بالاعتراف لا يبررها الا احتمال أن يكون ضابط الواقعة متواجداً خارج غرفة التحقيق وتوعده الطاعن المذكور قبل دخوله غرفة التحقيق ، وهو محض افتراض بغير دليل فلا يصلح - من ثم - سنداً لهذا الدفع .

٣ - من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وأن في اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، وكان الحكم قد عول على اعترافات الطاعنين التي أدلوا بها في تحقيقات النيابة ، فإنه لا يعيب الحكم - من بعد - اغفاله الإشارة إلى أن هذه الاعترافات قد سبقها أو لحقها انكار من الطاعنين للتهمة المسندة إليهم طالما أن هذا الانكار لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة ، كما لا يعيبه أيضاً أنه لم يعرض لمبررات عدول الطاعنين الثاني والثالث عن إنكارهما لأن المحكمة ليست ملزمة بتقصي أسباب الاعتراف أو الحافز إليه بعد أن اطمأنت إلى صحته وصدوره إختيارياً وليس نتيجة إكراه أو تهديد .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عول على الاعترافات التي أدلى بها الطاعنون في تحقيقات النيابة فإن القول بوجود تناقض بين هذه الاعترافات وبين ما أدلوا به من أقوال في محضر جمع الاستدلالات - بفرض صحته - لا يكون مجدداً لإزاء ما هو ثابت من أن الحكم لم يعول على أقوالهم في المحضر المذكور ولم يستند إلى دليل مستمد منها .



٥ - من المقرر أن نفي التهمة والدفع بعد معقولة الواقعة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل - بحسب الأصل - رداً خاصاً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة.

٦ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعنون بشأن عدم معقولة الواقعة مجرد جدل موضوعي في صورة الواقعة حسبما اطمأنت إليها المحكمة ، وهو مالا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد سوى بين الطاعنين في المسؤولية وفي العقوبة التي أنزلها بكل منهم ، ومن ثم تتنفي المصلحة في النعي على ترتيبه لهم طالما أن هذا الترتيب لم يكن بذى أثر على عقيدة المحكمة في مسؤولية كل منهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : سرقوا المبلغ النقدي المبين وصفاً وقدرأً بالتحقيقات و المملوك ..... وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن استوقفوه أثناء سيره بسيارته الأجرة واستقلوا معه السيارة سالفة البيان وعقب ذلك طلبوا منه إيقافها وقام المتهمان الأول والثالث بإشهار مسدس صوت في وجهه حال قيام المتهم الثاني بوضع آلة حادة « جتزر حديدى فى نهايته آلة مديية » فى عنقه فأوقعوا الرعب فى نفسه وشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على المبلغ النقدي آنف البيان وكان ذلك فى الطريق العام و فى إحدى وسائل النقل البرية . واحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للتقيد

والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٣٠ ، ٣١٥ / ثانياً من قانون العقوبات بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة السرقة بالاكراه فى الطريق العام بإحدى وسائل النقل البرية قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول - من بين ماعول عليه - على أن ثلاثتهم قد اعترفوا فى تحقيقات النيابة بارتكاب الحادث ، رغم ما هو ثابت من أن كلا من الطاعنين الثانى والثالث قد أنكر الاتهام المسند إليه عند بداية سؤاله فى تلك التحقيقات ، ولم يتغير موقفهما إلا عند استدعاء الطاعن الثانى من خارج غرفة التحقيق لإجراء مواجهة بينه وبين الطاعن الثالث ، فإذا به - وفور دخوله - يخر معترفاً اعترافاً كاملاً بارتكاب الحادث ، وتبعه الطاعن الثالث فى الاعتراف ، وهو مسلك لا يوجد ما يبرره إلا أن يكون ضابط الواقعة متواجداً خارج غرفة التحقيق وتوعد الطاعن الثانى لدى دخوله للمواجهة إن لم يعترف ، ولهذا تمسك الدفاع بيطلان اعترافات الطاعنين لأنها وليدة إكراه ، ولكن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه ، وشاب الحكم إجمال وتجهيل فى بيان الوقائع ، إذ لم يشر إلى سبق إنكار الطاعنين الثانى والثالث ، ولم يورد مبرراً شافياً لعدولهما عن هذا الانكار واعترافهما بارتكاب الحادث ، خاصة وأن الطاعنين الثلاثة قد تمسكوا بالانكار أمام المحكمة وأرجعوا الواقعة إلى مجرد خلاف مع المجنى عليه على أجرة السيارة ، وعول الحكم على اعترافات الطاعنين فى تحقيقات النيابة رغم تناقضها مع الاعترافات المنسوبة إليهم بمحضر الضبط من حيث المكان الذى استقلوا منه السيارة والمبلغ الذى احتفظ به كل منهم من حصيلة الجريمة والدور الذى قام به والسلاح

الذى استخدمه ، ورد الحكم على الدفع بعدم معقولية الواقعة بما لا يسوغ اطراحه وجعل الطاعن الأول متهماً أول رغم أنه لم يضبط إلا بعد يومين من وقوع الحادث ، فضلاً عن عدم وجود ثمة تفاوت بين المتهمين فى درجة مساهمة كل منهم فى الجريمة وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله ( إنه فى الساعة ٢ من صباح يوم ..... استقل المتهمون ..... و ..... و ..... سيارة أجرة قيادة المجنى عليه ..... من شارع الجيش لتوصيلهم إلى عبده باشا ، وأثناء سيرهم أمره المتهم الأول بالتوقف بطريق مظلم بجوار كلية الهندسة فامثل المجنى عليه ، ثم فوجئ بالمتهم الأول - الذى كان يجلس بجواره - يصوب نحو رأسه سلاحاً ( طنبجة ) ونزل المتهم الثانى من السيارة ووقف خارجها بجوار المجنى عليه ووضع على رقبته سكيناً معلقاً بها جنزير حديدى ، وقام المتهم الثالث بتوجيه سلاح ( مسدس ) نحو رأس المجنى عليه من الخلف ، ثم استولى المتهم الأول على نقود المجنى عليه التى كانت بحافظة نقوده وقدرها ستون جنيهاً ، كما استولى على إيراد السيارة من داخل علبة مناديل كانت على تابلوه السيارة وقدره ٣٤ جنيه و ٢٥٠ مليم وسلمه إلى المتهم الثانى ، ولدى انصرافهم بالمسروقات هددوا المجنى عليه بالإيذاء إن حاول الاستغاثة ، وفور وقوع الحادث أبلغ المجنى عليه رئيس مباحث الوايلى الذى انتقل على وجه السرعة إلى مكان الحادث حيث ضبط المتهمين الثانى والثالث مختبئين بسطح إحدى العمارات ، ومع المتهم الثانى - جنزير حديدى فى نهايته آلة حادة وإيراد السيارة ، كما ضبط مع المتهم الثالث ( مسدس صوت وثلاث طلقات ) وساق الحكم على صحة إسناد التهمة - على هذه الصورة - إلى الطاعنين وثبوتها فى حقهم أدلة استمدتها من شهادة كل من المجنى عليه والرائد ..... رئيس مباحث قسم الوايلى ومن اعترافهم بتحقيقات النيابة وضبط الأدوات المستعملة فى الحادث ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنون



لا ينازعون في صحة ما حصله الحكم من اعترافات الطاعنين الثلاثة بتحقيقات النيابة، وكان المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يثيره الطاعنون بشأن تعويل الحكم على اعترافاتهم - بتحقيقات النيابة رغم سبق انكار الطاعنين الثاني والثالث لا يكون له محل، لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع بىطلان اعترافات الطاعنين ورد عليه بالقول (أنه عن الدفع بىطلان اعترافات المتهمين لوقوعه تحت تأثير إكراه أدبى فهو دفع مردود، ذلك أنه لم يثبت بالتحقيقات حضور محرر محضر الضبط بغرفة التحقيق أثناء استجواب النيابة العامة للمتهمين، وفضلاً عن ذلك فقد أكد المتهمان الأول والثالث أن اعترافهما جاء بوحى من ضميرهما دون ثمة إكراه، ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعين الرفض). لما كان ذلك، وكان المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعى المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة، وكان البين مما أثبتته الدفاع بمحضر الجلسة وأورده بمذكرة الأسباب أن الدفع بىطلان اعترافات الطاعنين قد أسس على افتراض مؤداه أن مبادرة الطاعن الثانى بالاعتراف لا يبررها إلا احتمال أن يكون ضابط الواقعة متواجداً خارج غرفة التحقيق وتوعده الطاعن المذكور قبل دخوله غرفة التحقيق، وهو محض افتراض بغير دليل فلا يصلح - من ثم - سنداً لهذا الدفع، ومع ذلك فإن المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى صحة اعترافات الطاعنين للأسباب السائغة التى أوردتها، فإن النعى على هذه الاعترافات بأنها وليدة إكراه معنوى يكون على غير أساس، لما كان ذلك، وكان المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها، وأن فى اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها، وكان الحكم قد عول على

اعترافات الطاعنين التي أدلوا بها في تحقیقات النيابة، فإنه لا يعیب الحكم - من بعد - اغفاله الإشارة إلى أن هذه الاعترافات قد سبقها أو لحقها انكار من الطاعنين للتهمة المسندة إليهم طالما أن هذا الانكار لم يكن بذی أثر فی تكوين عقيدة المحكمة، كما لا يعيبه أيضاً أنه لم يعرض لمبررات عدول الطاعنين الثاني والثالث عن إنكارهما لأن المحكمة ليست ملزمة بتقصی أسباب الاعتراف أو الحافز إليه بعد أن اطمأنت إلى صحته وصدوره إختيارياً وليس نتيجة إكراه أو تهديد، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة القصور فی هذا المنحی، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على الاعترافات التي أدلى بها الطاعنون فی تحقیقات النيابة فإن القول بوجود تناقض بين هذه الاعترافات وبين ما أدلوا به من أقوال فی محضر جمع الاستدلالات - بفرض صحته - لا يكون مجدياً إزاء ما هو ثابت من أن الحكم لم يعول على أقوالهم فی المحضر المذكور ولم يستند إلى دليل مستمد منها، ومن ثم يضحی ما يثيره الطاعنون فی هذا الصدد غير مقبول، لما كان ذلك، وكان المقرر أن نفی التهمة والدفع بعد معقولة الواقعة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل - بحسب الأصل - رداً خاصاً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، كما أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فی العقل والمنطق ولها أصلها فی الأوراق ومن ثم يضحی ما يثيره الطاعنون بشأن عدم معقولة الواقعة مجرد جدل موضوعی فی صورة الواقعة حسبما اطمأنت إليها المحكمة، وهو مالا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد سوى بين الطاعنين فی المسؤولية وفي العقوبة التي أنزلها بكل منهم، ومن ثم تنتفی المصلحة فی النعی على ترتيبه لهم طالما أن هذا الترتيب لم يكن بذی أثر على عقيدة المحكمة فی مسؤولية كل منهم، فإن ما يثيره الطاعنون فی هذا الشأن لا يكون له محل، لما كان ماتقدماً، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين ليث نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم و وفق الدهشان وبدر الدين السيد ومصطفى عبد الهيد نواب رئيس المحكمة .

( ١٥٠ )

### الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» . دفع «الدفع بطلان القبض والتفتيش» . مواد مخدرة . حكم «تسبيه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

تحرير إذن التفتيش أسفل محضر التحريات الذي يشمل طلب الإذن بضبط وتفتيش الطاعن وزوجته . تضمنين عبارة الإذن اسم زوجة الطاعن بمفردها ثم استكمالها بصيغة المثني . مفاده : أن المراد بالإذن بالتفتيش كل منهما معاً .

استناد الحكم إلى دليل ثابت في الأوراق . كفايته .

مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش .

(٢) إثبات «بوجه عام» . تفتيش «إذن التفتيش . نطاقه» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» . حكم «تسبيه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر الدعوى .

مثال .



(٣) مواد مخدرة . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش « التفتيش بغير إذن » .  
تلبس . دفع « الدفع ببطان القبض والتفتيش » . حكم « تسببه » . تسبب غير  
معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

إسقاط الطاعن للكيس الذي كان يده طوعية واختياراً . عثور الضابط على المخدر بداخله .  
توافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهراً أم غير ظاهر .

(٤) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائفاً .

(٥) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها  
على عدم الأخذ بها .

(٦) تلبس . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « أسباب  
الطعن » . مالا يقبل منها » .

تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها . استقلال محكمة الموضوع به . مادامت تقيمه  
على أسباب سائفة . المجادلة فيه أمام النقض . غير جائزة .

(٧) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . حكم « تسببه » . تسبب  
غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي  
عولت عليها .

١ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الإذن بالقبض  
والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات واسفله

مباشرة ، وكان التفسير الذى أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من أن الإذن يشمل الطاعن وزوجته يتفق مع ما تحمله عبارات الإذن ولاخروج فيه على ظاهر معناها ، إذ الثابت من محضر التحريات أنه تضمن طلب الإذن لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته لضبط ما يحوزانه أو يحرزانه من مواد مخدرة ثم حرر الإذن أسفله وقد أصدره السيد وكيل نيابة المخدرات بعبارة « بعد مطالعة التحريات المسطرة عالية .... نتدب السيد المقدم ..... بالادارة العامة لمكافحة المخدرات ومن يعاونه أو ينوبه من مأمورى الضبط القضائي المختصين لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من ..... وأورد اسم زوجة الطاعن بمفردها ، ثم استكمل وكيل النيابة عبارات الإذن بصيغة المثني بقوله « وذلك لضبط ما يحوزاه أو يحرزاه من مواد مخدرة » وإذ كان ذلك ، وكان الإذن محمولاً على الطلب الذى ورد بمحضر التحريات بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته بدلالة صدوره بعد مطالعة هذا المحضر ، فإنه يكون واضحاً ومحددأ فى تعيين أن المراد تفتيشه هو كل منهما وأن الإذن يشملهما معا ، فلا يطل اجراءات القبض والتفتيش من بعد ما يثيره الطاعن من أن الأمر بالتفتيش لم يشمل ويكمن ما رد به الحكم على ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن سائغاً وصحيحاً ، وله صداه من الأوراق ، ولم يحد الحكم فيما ذهب إليه من أن التفتيش يشمل الطاعن وزوجته معا عن نص ما انبأ عنه الإذن أو فحواه ، وبالتالي تنحسر عن الحكم دعوى الخطأ فى التحصيل والفساد فى التدليل .

٢ - لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن النعل الذى ضبطت به بعض المضبوطات إنما هو نعل الطاعن نفسه إذ ضبط معه وقد استقر فى يقين المحكمة بما اطمأنت إليه من أقوال شهودى الإثبات من أنه بتفتيش الطاعن عثر معه بالنعل الأيسر الذى كان ينتعله على جيب سحرى أسفله به لفافات بداخلها كمية من مسحوق الهيروين ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التى أوردتها فى حكمها

إلى أن النعل المشار إليه هو نعل الطاعن واطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد فإن ماثيره في هذا الشأن يكون غير قويم .

٣ - لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى أسقط الكيس الذى كان بيده اليمنى وفتح ضابط الواقعة له عشر فيه على المخدر ، وأبان الحكم أن تخلى انطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو اجراء غير مشروع بل كان عن طواعية واختيار إثر تخلى الطاعن عن الكيس ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً من الكيس أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلى عنه باختياره ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمداً من واقعة ضبط المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد تفتيش وقع عليه .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومنى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها المدافع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شامدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ماثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

٦ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائفة وكان مأورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على مدافع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض



كاف وسائغ فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن مايشير الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعى لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفاع الموضوعى للطاعن بأن المحكمة لا تعول على إنكاره الذى لم يقصد منه سوى الإفلات من العقوبة ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم عدم رده صراحة على مآثره الطاعن من دفاع موضوعى بمقولة أن الواقعة مختلفة وأن تصويرها من جانب الشاهدين لا يتفق مع العقل إذ لا يتصور أن يقوم بالتخلى عن المخدر المضبوط فور مشاهدته لهما رغم عدم معرفته بهما ومن ثم فليس هناك باعث لهذا التخلي - إذ يكفى أن يكون الرد على كل ذلك مستفاداً من أدلة الثبوت التى عولت عليها المحكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (هيروين) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهم الثانى : أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهراً مخدراً (هيروين) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ١٠٣ من الجدول الأول الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٩ بمعاقبتهما بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

### أولاً : - عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بغير قصد من القصد ، قد شابه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه دفع بطلان إجراءات القبض والتفتيش لأن الإذن الصادر بالتفتيش لم يشمل مقتصر على زوجته فحسب بيد أن الحكم قضى على غير ما هو ثابت بالأوراق بأن الإذن يشملها معاً ، ودانه على الرغم أن الزاحف الذى ضبط به المخدر يخص زوجته ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات المقدم ..... والمقدم ..... الضابطان بالادارة العامة لمكافحة المخدرات وتقرير المعامل الكيماوية ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه ورد عليه فى قوله : وحيث إنه عن الدفع ببطلان قبض وتفتيش المتهم ..... الشهير بـ ..... لأن إذن النيابة العامة خلا من ذكر قبض وتفتيش المتهم وانصب على الزوجة فقط وانه لم تكن هناك مظاهر خارجية تعطى حق ضبط المتهم وتفتيشه فإن الثابت بأن إذن النيابة العامة قد صدر بنذب المقدم ..... بالادارة العامة لمكافحة المخدرات لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من ..... وزوجها ..... الشهير ..... المقيمان سكناً هـ شارع الورشة لضبط ما يحوزاه أو يحوزاه من مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . أى أن إذن النيابة العامة قد شمل المتهم وزوجته وبالتالي فإن القبض على المتهم وتفتيشه كان صحيحاً ومنتجاً لاثاره على إذن النيابة العامة الذى صدر منصباً على المتهم وزوجته وبالتالي فإن المحكمة

تلتفت عن هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات واسفله مباشرة ، وكان التفسير الذي أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من أن الإذن يشمل الطاعن وزوجته يتفق مع ما تحمله عبارات الإذن ولاخروج فيه على ظاهر معناها ، إذ الثابت من محضر التحريات أنه تضمن طلب الإذن لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته لضبط ما يحوزانه أو يحرزانه من مواد مخدرة ثم حرر الإذن أسفله وقد أصدره السيد وكيل نيابة المخدرات بعبارة « بعد مطالعة التحريات المسطرة عالية .... نتدب السيد المقدم ..... بالادارة العامة لمكافحة المخدرات ومن يعاونه أو ينوبه من مأموري الضبط القضائي المختصين لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من ..... وأورد اسم زوجة الطاعن بمفردها ، ثم استكمل وكيل النيابة عبارات الإذن بصيغة المثني بقوله « وذلك لضبط ما يحوزاه أو يحرزاه من مواد مخدرة » وإذا كان ذلك ، وكان الإذن محمولاً على الطلب الذي ورد بمحضر التحريات بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته بدلالة صدره بعد مطالعة هذا المحضر ، فإنه يكون واضحاً ومحددأ في تعيين أن المراد تفتيشه هو كل منهما وأن الإذن يشملهما معا ، فلا يطل اجراءات القبض والتفتيش من بعد مما يثيره الطاعن من أن الأمر بالتفتيش لم يشملهم ويكون مارد به الحكم على ما أثاره الطاعن في هذا الشأن سائغاً وصحيحاً ، وله صداه من الأوراق ، ولم يحد الحكم فيما ذهب اليه من أن التفتيش يشمل الطاعن وزوجته معا عن نص ما انبأ عنه الإذن أو فحواه ، وبالتالي تنحصر عن الحكم دعوى الخطأ في التحصيل والفساد في التدليل لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره الدفاع بشأن المضبوطات التي ضبطت بالزاحف في قوله : « وحيث إنه عما أثاره الدفاع بان الزاحف الذي تم ضبطه مع المتهم ..... وبه المضبوطات وقد انكر المتهم صلته به وقرر بان الزاحف خاص بالسيدات وان المتهمة ..... قررت بأنه خاص بها فإن الثابت من



أقوال المتهمه ..... عند مواجهتها بالزاحف المضبوط بتحقيقات النيابة بانها لا تعلم عنه شيئاً وبالتالي فإن المحكمة تلتفت عن هذا الدفاع . لما كان ذلك وكانت المحكمة على السياق المتقدم قد اطمأنت إلى أن النعل الذى ضبطت به بعض المضبوطات إنما هو نعل الطاعن نفسه إذ ضبط معه وقد استقر فى يقين المحكمة بما اطمأنت إليه من أقوال شاهدى الاثبات من أنه بتفتيش الطاعن عثر معه بالنعل الأيسر الذى كان ينتعله على جيب سحرى أسفله به لفافات بداخلها كمية من مسحوق الهيروين ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التى أوردتها فى حكمها إلى أن النعل المشار إليه هو نعل الطاعن واطرحت فى حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن فى هذا الصدد فإن ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير قويم ، لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### ثانياً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثانى

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز مخدر بغير قصد من القصد ، قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه دفع بطلان القبض عليه لانتفاء حالة التلبس ، ورد الحكم عليه رداً قاصراً ، لأنه لم يتناول الأساس الذى أقام عليه دفعه وهو أن ضابط الواقعة اختلق هذه الحالة فى تصوير لا يقبله العقل إذ لا يتصور أن يتخلى عن المخدر المضبوط فور مشاهدته لضابطى الواقعة رغم عدم معرفته لهما ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما دفع به الطاعن الثانى من بطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ورد عليه بقوله « وحيث إنه عما دفع به الحاضر مع المتهم الثانى ..... يبطلان القبض لانتفاء حالة التلبس فمردود أن الثابت من أقوال ضابط الواقعة التى تطمأن إليها المحكمة انها شاهدت المتهم خارجاً من باب المسكن وبمجرد مشاهدته لهما أسقط من يده اليمنى الكيس الذى به المخدر

المضبوط معه ومن ثم يكون المتهم قد تخلى طواعية واختياراً عن المخدر الذى يحمله دون أن يكون هذا التخلي وليد اجراء غير مشروع فإذا ما التقط الكيس وتبين ما به ثم قبض على المتهم فإن حالة التلبس باحراز المخدر تكون قد تحققت ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضد المتهم مستمداً من واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة ولم يكن وليد قبض وقع عليه ومن ثم يكون الدفع على غير سند قائم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى أسقط الكيس الذى كان بيده اليمنى وفتح ضابط الواقعة له عشر فيه على المخدر ، وأبان الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو اجراء غير مشروع بل كان عن طواعية واختيار إثر تخلى الطاعن عن الكيس ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش بمستوى فى ذلك أن يكون المخدر ظاهراً من الكيس أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلى عنه باختياره ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمداً من واقعة ضبط المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد تفتيش وقع عليه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة وكان مأورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على مادفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض كاف وسائغ فى الرد

على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفاع الموضوعي للطاعن بأن المحكمة لا تعول على انكاره الذي لم يقصد منه سوى الإفلات من العقوبة ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم عدم رده صراحة على مآثره الطاعن من دفاع موضوعي بمقولة أن الواقعة مختلفة وأن تصويرها من جانب الشاهدين لا يتفق مع العقل إذ لا يتصور أن يقوم بالتخلي عن المخدر المضبوط فور مشاهدته لهما رغم عدم معرفته بهما ومن ثم فليس هناك باعث لهذا التخلي - إذ يكفي أن يكون الرد على كل ذلك مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة . لما كان ماتقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعلى شبيب نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد القوي .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) جريمة « أركانها » . خطف أنثى . إثبات « بوجه عام » . إكراه .

جريمة خطف الأنثى . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟

(٢) خطف أنثى . إكراه . إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها

في تقدير الدليل » .

ركن الاكراه في جريمة خطف أنثى . تقديره موضوعي .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . إثبات « بوجه عام » « شهود » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟

(٤) حكم « بيانات التسيب » « تسببه » . تسبب غير معيب » .

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .

(٥) نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام النقض .

مثال .

(٦) إثبات «اعتراف». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». إكراه. دفع «الدفع بطلان الاعتراف». حكم «تسبيه. تسبب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها».

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. موضوعي. انتهاء المحكمة إلى سلامة إقرار المتهم. لانتفاء الصلة بين إصابته وبين الاعتراف. حق لها. لا ينال منه. تمام الاستجواب داخل قسم الشرطة. اختيار المحقق لمكان التحقيق. متروك لتقديره. حضور ضباط الشرطة وخشية الطاعن منهم. لا يعد قريناً للإكراه المبطل للاعتراف.

(٧) حكم «تسبيه. تسبب غير معيب» دفاع «الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره».

النمى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر أمامها. غير جائز.

١ - إن جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بأبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجننى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها.

٢ - من المقرر أن تقدير توافر ركن الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً.

٣ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولا ينازع الطاعن في أن

لها أصلها في الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو نمطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ويحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من بيان الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة فإنه ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب التي يرميه بها الطاعن .

٥ - لما كان الحكم قد دحض حجة الطاعن بأنه احتجز بمقر الشرطة أكثر من المدة المقررة قانوناً قبل عرضه على النيابة بما أثبتته من أنه قول مرسل لم يؤيد بدليل بالتحقيقات وأن إثارته بمحضر جلسة المحكمة قصد به التشكيك في أدلة الاتهام ومدى صحتها وهو ما ترفضه المحكمة لعدم اقتناعها بصحة ثبوته ، فإن ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٦ - الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها دون غيرها — البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله : . . . فالثابت يبين في عقيدة المحكمة أن تلك الإصابات أحدثها المتهمين



بأنفسهم بغية الإفلات من العقاب كما قرروا بذلك بالتحقيقات بمحض إرادتهم الحرة أمام النيابة العامة باعتبارها الطرف الأمين على الدعوى العمومية وحيادها في التحقيقات . فإن المحكمة إذا تحققت — للأسباب السائغة التي ساقتها على النحو المتقدم — من أن إصابة الطاعن وباقي المتهمين منبئة الصلة تماماً بالاعتراف الذي أدلوا به في تحقيق النيابة واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب ولو صبح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه تم داخل قسم الشرطة لما هو مقرر من أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة انجازه وأن مجرد حضور ضباط الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لامتني ولا حكماً .

٧ — لما كان الدفاع عن الطاعن — على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة — جاء مقصوراً على النعي على الاعتراف الصادر منه ومن المحكوم عليهم بأنه نتيجة إكراه مادي وقع عليهم — دون اثاره واقعة استجوابهم بمقر الشرطة — وكان الحكم قد فند الدفاع المثار بأسباب سائغة فليس للطاعن أن ينعي على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر لديها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم خطفوا وآخر حدث بالإكراه . . . . . بأن أوقفوا سيارة أجرة كانت تستقلها وهددوها بأدوات صلبة يحملونها فترجلت كرها عنها فأوقفوا لها سيارة خاصة وحملوها نائين بها عن مكان الخطف . واحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٩٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خطف أنثى بالإكراه قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بانه التفت عن دفاعه بانتفاء الركنين المادى والمعنوى للجريمة التى دانه بها إيرادا له وردا عليه، واعتنق تصوير المجنى عليها للواقعة رغم عدم معقوليته الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الواقعة وأدلتها تمحيصاً كافياً، هذا إلى أن الحكم لم يعن بتحقيق ما دفع به من بطلان القبض عليه لاحتجازه بمقر الشرطة أكثر من المدة المقررة قانوناً وبطلان اعترافه لصدوره وليد إكراه مادى وحصوله داخل قسم الشرطة ورد على الدفع بشقيه بما لا يسوغ اطراحه بالرغم من إثبات وجود اصابه بالطاعن لدى مناظرته فى تحقيق النيابة، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها. لما كان ذلك، وكانت جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه، وكان تقدير توافر ركن الإكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها

على بساط البحث الصوره الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولا ينازع الطاعن في أن لها أصلها في الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كان الطاعن لا ينازع في صحة مانقله الحكم من أقوال المجنى عليها فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتفتها المحكمة واقتنعت بها ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو نمطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ويحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من دعوى بيان الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة فإنه ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب التي يرميه بها الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دحض حجة الطاعن بأنه احتجز بمقر الشرطة أكثر من المدة المقررة قانوناً قبل عرضه على النيابة بما أثبتته من أنه قول مرسل لم يؤيد بدليل بالتحقيقات وأن إثارته بمحضر جلسة المحكمة قصد به التشكيك في أدلة الاتهام ومدى صحتها وهو ما ترفضه المحكمة لعدم اقتناعها بصحة ثبوته ، فإن ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها دون غيرها — البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو



إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله .: « . » . فالثابت بيقين في عقيدة المحكمة أن تلك الإصابات أحدثها المتهمين بأنفسهم بغية الإفلات من العقاب كما قرروا بذلك بالتحقيقات بمحض إرادتهم الحرة أمام النياية العامة باعتبارها الطرف الأمين على الدعوى العمومية وحيادها في التحقيقات . فإن المحكمة إذا تحققت — للأسباب السائغة التي ساقها على النحو المتقدم — من أن إصابة الطاعن وباقي المتهمين منبته الصلة تماماً بالاعتراف الذي أدلوا به في تحقيق النياية واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب ولو صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه تم داخل قسم الشرطة لما هو مقرر من أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة انجازه وأن مجرد حضور ضباط الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الإكراه المبطل لاعترافه لاعمى ولا حكماً . هذا إلى أنه لما كان الدفاع عن الطاعن — على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة — جاء مقصوراً على النعى على الاعتراف الصادر منه ومن المحكوم عليهم بأنه نتيجة إكراه مادي وقع عليهم — دون إثارة واقعه استجوابهم بمقر الشرطة — وكان الحكم قد فند الدفاع المثار بأسباب سائغة فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر لديها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ ناجى أسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وإبراهيم عبد المطلب وحسين الجيزاوى نواب رئيس المحكمة  
عبد الرؤوف عبد الظاهر.

( ١٥٢ )

### الطعن رقم ٤٠٠٢٨ لسنة ٥٩ القضائية

جريمة ( الجريمة المتابعة ) . دفع ( الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى  
المدة ) . تقادم . دعوى جنائية ( انقضاؤها بمضى المدة ) . حكم ( تسببه . تسبب  
معيب ) . إيجار أماكن . خلو رجل . نقض . ( أسباب الطعن . ما يقبل منها ) .  
الجريمة متلاحقة الأفعال التى تعتبر وحدة فى مجال المسؤولية الجنائية . تعريفها ومناطق  
تحققها ؟

قضاء الحكم باعتبار تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار على مرتين جريمة  
واحدة متتابعة الأفعال دون استظهار ما إذا كان القصد الجنائى واحداً وبيان الزمن بين كل منهما  
وأثر ذلك على حساب مدة التقادم وبدء سريانها . قصور .

الجريمة متلاحقة الأفعال التى تعتبر وحدة فى باب المسؤولية الجنائية هى التى تقع  
ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجانى فى بادئ الأمر ، على أن يعجزىء نشاطه  
على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجانى على فعل  
من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ماسبقه من جهة ظروفه . وأن يكون بين  
الأزمنة التى ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها  
جميعاً تكون جريمة واحدة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى  
مقام الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة — على السياق المتقدم —  
وما قضى به فى منطوقه من تغريم الطاعن مبلغ اثنى عشر ألف جنيه وإلزامه برد ستة

آلاف جنيه للمجنى عليها وهو المبلغ المدعى بدفعه على مرتين ، مفاده أنه اعتبر الوقائع المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة متتابعة الأفعال ، دون أن يستظهر في مدوناته ما إذا كان الطاعن قد ارتكب الفعلين المسندين إليه في المرتين اللتين تقاضى فيهما المبالغ النقدية من المجنى عليها نتيجة قصد جنائي واحد ، وأنه لم يميز بين هذين الفعلين في هاتين المرتين وقت زمني بريد ، لبيان ما إذا كان ما ارتكبه المتهم جريمة واحدة أم جرائم وقتية متعددة وأثر ذلك على حساب مدة التقادم وبدء سريانها ، فانه يكون معيماً بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مالك لعقار تقاضى من المستأجر نقوداً خارج نطاق عقد الإيجار وزيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فيه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بدمهور قضت -حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم اثني عشر ألف جنيه والزامه برد مبلغ ستة آلاف جنيه للمجنى عليها وبدفع مبلغ اثني عشر ألف جنيه لصندوق تمويل الإسكان الاقتصادى بمحافظة البحيرة استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ/ ..... عن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة  
عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... والخ .



## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تتقاضى مبالغ خارج نطاق الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد، قد اخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن المحكمة اطرحت الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة، استناداً إلى أن الجريمة المسندة إلى الطاعن من الجرائم متتابعة الأفعال، في حين أن تلك الجريمة ليست من هذا النوع من الجرائم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن تقاضى من المجنى عليها مبلغ أربعة آلاف جنيه منذ خمس سنوات، ثم تقاضى منها مبلغ ألفين من الجنيهاً منذ سنة ونصف، عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية ورد عليه في قوله «وحيث إنه متى كان ما تقدم، وكان الثابت أن المتهم وإن تقاضى مبلغ أربعة آلاف جنيه منذ خمس سنوات سابقة على الإبلاغ، إلا أنه عاد وتقاضى مبلغ ألفين من الجنيهاً منذ سنة ونصف، كما هو ثابت من أقوال المجنى عليها وأقوال والدها، فإن الأمر والحال كذلك تكون أمام جريمة متتابعة الأفعال على الوصف السابق بيانه، ويكون حساب مدة التقادم يبدأ من اليوم التالي لآخر فعل داخل في تكوين الجريمة، ولما كان آخر فعل هو تقاضى مبلغ الألفين جنيه منذ سنة ونصف تقريباً، فإن مدة التقادم تحسب من هذا التاريخ، ولما كان ذلك، فإن مدة التقادم المسقط للحق في إقامة الدعوى الجنائية لم تتكامل بعد ويتعين رفض الدفع» لما كان ذلك، وكان من المستقر عليه — في قضاء هذه المحكمة — أن الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني في بادئ الأمر، على أن يجرىء نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ماسبقه من جهة ظروفه. وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب

حتى يناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مقام الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة — على السياق المتقدم — وما قضى به في منطوقه من تغريم الطاعن مبلغ إثني عشر ألف جنيه وإلزامه برد ستة آلاف جنيه للمجنى عليها وهو المبلغ المدعى بدفعه على مرتين ، مفاده أنه اعتبر الوقائع المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة متتابعة الأفعال ، دون أن يستظهر في مدوناته ما إذا كان الطاعن قد ارتكب الفعلين المسندين إليه في المرتين اللتين تقاضى فيهما المبالغ النقدية من المجنى عليها نتيجة قصد جنائي واحد ، وأنه لم يمض بين هذين الفعلين في هاتين المرتين وقت زمني بعيد ، لبيان ما إذا كان ما ارتكبه المتهم جريمة واحدة أم جرائم وقتية متعددة وأثر ذلك على حساب مدة التقادم وبدء سريانها ، فإنه يكون معيياً بالقصور في الرد على الدفع متقدم المساق ، بما يوجب نقضه والإعادة ، بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
عبد اللطيف على أبو النيل وبهيج حسن القصبجي ومحمد اسماعيل موسى نواب رئيس المحكمة  
ومحمد على رجب.

( ١٥٣ )

### جلسة رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » . خيانة أمانة . اعتراف . حكم « تسببه . تسبب  
غير معيب » .

إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . صحته : رهينة باقتناع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من  
عقود الأمانة الواردة حصراً فى المادة ٣٤١ عقوبات .

القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع .  
تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح . متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

(٢) حكم « بياناته . بيانات التسبب » « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض  
« أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . خيانة أمانة .

حكم البراءة . عدم اشتراط أن يتضمن أمورا أو بيانات معينة .  
كفاية الشك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم . سنداً للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى  
المدنية . مادام الحكم أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(٣) إثبات « بوجه عام » . خيانة أمانة . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير  
الدليل » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . تبديد . دعوى مدنية .

عدم تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية عند قضائها بالبراءة فى جريمة خيانة الأمانة .  
تقيدها بتلك القواعد عند القضاء بالإدانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على  
مائة جنيه . أساس ذلك ؟



١ - من المقرر انه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وأن العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

٢ - الأصل - على ماجرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة - وبالتالى ما يترتب عليه من قضاء فى الدعوى المدنية - أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، وأنه يكفى لسلامة الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية أن تتشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٣ - من المقرر أن المحكمة فى جريمة خيانة الأمانة فى حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الادانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على مائة جنيه احتياطاً لمصلحة المتهم حتى لا تنقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر فى القانون ، ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة واسلاساً لمقصود الشارع فى ألا يعاقب برىء مهما توافر فى حقه من ظواهر الأدلة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدد المنقولات المينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة . . . . . والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى

عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .  
ومحكمة جنح مركز الخانكة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الاتهام بحبس  
المتهم سنه مع الشغل وكفاله عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى  
بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف  
ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى  
المدنية.

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

من حيث إنه من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع  
القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر في المادة  
٣٤١ من قانون العقوبات ، وأن العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في  
صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه  
بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة . لما كان ذلك، وكان الأصل -  
على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم  
تشرط أن يتضمن حكم البراءة — وبالتالي ما يترتب عليه من قضاء في الدعوى  
المدنية — أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم  
بالبراءة ورفض الدعوى المدنية أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ،  
إذ مرجع الامر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم  
أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . وكان البين من مدونات الحكم أنه أحاط  
بالدعوى وبظروفها وكافة أدلتها وانتهى إلى تبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى  
المدنية المرفوعة ضده من الطاعن لعدم اطمئنانه إلى أدلة الإثبات المقدمة في الدعوى

بعد تشككه فيها للأسباب السائفة التي أوردتها — والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص اليها، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بقالة الفساد في الاستدلال أو القصور في التسبيب. لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على مائة جنيه احتياطاً لمصلحة المتهم حتى لا تنقر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر في القانون، ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة واسلاماً لمقصود الشارع في ألا يعاقب برىء مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً التقرير بعدم قبوله مع مصادرة الكفاله وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية.

---



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صلاح البرجى ومجدى الجندى ومحمد حسين وحسن أبو المعالى أبو النصر نواب رئيس المحكمة.

( ١٥٤ )

### الطعن رقم ٦٢٨٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

نقض «مالايجوز الطعن فيه من الأحكام». نيابة عامة. أمر بالأوجه.  
الطعن بالنقض. قصره. على الأحكام الموضوعية النهائية. الطعن فى القرارات والأوامر.  
غير جائز إلا بنص خاص. أساس ذلك؟

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائى — إلا فى الاحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى، أما القرارات والأوامر فإنه لايجوز الطعن فيها إلا بنص. لما كان ذلك، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة مشورة فى الطعون المرفوعة إليها فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق والنيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجنح والمخالفات قرارات لا أحكاما، واعتبر هذه القرارات نهائية، فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز.

## الوقائع

تقدم الطاعنون بشكوى لنيابة قسم المنشية ضد كل من ..... ، ..... ، ..... ، بأنهم اصطنعوا الاشكال المؤرخ ..... نوفمبر سنة ..... (والمقيد برقم ..... محضرى المنشية) بطريقى الاتفاق والمساعدة مع محضر محكمة المنشية بان أثبت على غير الحقيقة بأن المطعون ضده الرابع تقدم بالاشكال فى تنفيذ الحكم رقم ..... مدنى مساكن الاسكندرية يزعم فيه على غير الحقيقة بأنه مستأجر لمحل فى العين محل التنفيذ ونيابة المنشية بالاسكندرية تولت تحقيق الواقعة قررت حفظ الشكوى إدارياً بقيدھا بدفتر الشكاوى الإدارية مع استبعاد شبهة الجناية من الأوراق . تظلم المدعيان بالحقوق المدنية من هذا القرار أمام جناح مستأنف المنشية منعقدة فى (غرفة المشورة) . وبجلسة ..... قررت المحكمة رفض التظلم .

فطعن المدعيان بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قد استأنفوا القرار الصادر من النيابة العامة بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً وقد قضت المحكمة الاستئنافية — منعقدة فى غرفة مشورة — برفض التظلم ، فقرروا الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائى — إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى، أما القرارات والاوامر فإنه لايجوز

الطعن فيها إلا بنص . لما كان ذلك، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجنح المستأنفة في غرفة مشورة في الطعون المرفوعة إليها في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق والنيابة العامة بالألوجة لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنح والمخالفات قرارات لا أحكاما، واعتبر هذه القرارات نهائية، فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز. الأمر الذي يفصح عن عدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة .

---



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صلاح البرجى ومجدى الجندى و ابراهيم الهنيدى نواب رئيس المحكمة وعبد الفتاح حبيب .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات «شهود» . حكم «مالاييه فى نطاق التدليل» .

إحالة الحكم فى إيراد أقوال الشاهد إلى ماأورده من أقوال شاهد آخر . لايميه . مادامت أقوالهما متفقة مع مااستند إليه الحكم منها .

(٢) تفتيش «إذن التفتيش إصداره» «بياناته» . مواد مخدرة . استدلالات .

محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير جدية التحريات» .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى . عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً فى محضر الاستدلال أو الخطأ فيه . غير قادح . فيما تضمنه من تحرر .

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . إثبات «شهود» .

«خبرة» . مواد مخدرة . نقض «أسباب الطعن . مالايقبل منها» .

مجادلة الطاعن فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله جدل فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٤) مواد مخدرة . قانون «تفسيره» . عقوبة «تقديرها» «تطبيقها» .

ظروف مخففة . نقض . «أسباب الطعن . مالايقبل منها» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير العقوبة» . حكم «مالاييه فى نطاق التدليل» .

العقوبة المقررة لجرمة حيازه وإحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال

الشخصى . ماهيتها؟ المادة ٢/٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

إعمال المادة ١٧ عقوبات . حده . ألا تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات . أساس ذلك ؟

عدم إشارة الحكم إلى المادة ١٧ عقوبات . لا يعيبه . متى كانت العقوبة التي أوقعها نى الحدود التي رسمها القانون .  
تقدير العقوبة . موضوعي .

(٥) حكم (إصداره) . نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها) .

عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم بأن التوقيع عليه غير مقروء . متى كان لا يمارى أن التوقيع قد صدر عن رئيس الجلسة التي قضت به .

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات - التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن للأسباب السائغة التي أوردها وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً فى محضر الاستدلال أو الخطأ فيه لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات .

٣ - لما كان ما يثيره الطاعن من انقطاع الصلة بين المخدر المضبوط وما جرى عليه التحليل إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها .

٤ - لما كانت المادة ٢/٣٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢/١٩٦٠ بعد تعديلها

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ — السارى على واقعة الدعوى — قد جعلت عقوبة حيازة أو إحراز الجواهر المخدرة الواردة بها — ومنها الهيروين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى — والتي دين بها الطاعن هى الأشغال الشاقة المؤبدية والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه — فضلاً عن عقوبة المصادرة الواردة بالمادة ٤٢ من ذات القانون وكانت المادة ٣٦ من ذات القانون توجب عند أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات فى تلك الحالة ألا تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه وكان لا يعيب الحكم عدم الإشارة إلى المادة ١٧ من قانون العقوبات عند أعمالها مادامت العقوبة التى أوقعتها المحكمة تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ومادام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع فإن الحكم يكون قد برىء من قالة مخالفة القانون .

٥ - لما كان الطاعن لا يمارى فى أن التوقيع على الحكم المطعون فيه قد صدر عن رئيس الجلسة التى قضت به فإن نعيه عليه بعدم قراءته يكون غير ذى وجه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « هيروين » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٢ / ١ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير . بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر «هيروين» مجرداً عن القصد جميعاً قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون واعتوره البطلان، ذلك بأن المحكمة لم تورد مضمون أقوال الشاهد الثاني التي تساندت إليها في إدانته اكتفاء بالإحالة إلى ما أوردته من أقوال الشاهد الأول، وردت بما لا يسوغ على دفعه بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات القائم عليها ولم ترد على دفعه بأن العينة التي حلت منبته الصلة بالمادة التي ضبطت معه، كما اخطأت المحكمة في قدر العقوبة التي أوقعتها عليه بما يخالف القانون وأخيراً فقد جاء توقيع رئيس المحكمة على الحكم غير مقروء وهذا كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر مجرداً من القصد جميعاً التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال النقيب ..... متفقة مع أقوال الرائد ..... التي أحال عليها الحكم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات — التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن للأسباب السائغة التي أوردتها وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الاستدلال أو الخطأ فيه لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينهه

الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً، لما كان ذلك، وكان مايشيره الطاعن من انقطاع الصلة بين المخدر المضبوط وما جرى عليه التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلته أو مصادرتها في عقيدته في تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢/٣٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢/١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ — السارى على واقعة الدعوى — قد جعلت عقوبة حيازة أو إحراز الجواهر المخدرة الواردة بها — ومنها الهيروين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى — والتي دين بها الطاعن هي الأشغال الشاقة المؤبدية والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه — فضلاً عن عقوبة المصادرة الواردة بالمادة ٤٢ من ذات القانون وكانت المادة ٣٦ من ذات القانون توجب عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات في تلك الحالة الاتقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه وكان لا يعيب الحكم عدم الإشارة إلى المادة ١٧ من قانون العقوبات عند إعمالها مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع فإن الحكم يكون قد برىء من قاله مخالفة القانون. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يمارى في أن التوقيع على الحكم المطعون فيه قد صدر عن رئيس الجلسة التي قضت به فإن نعيه عليه بعدم قراءته يكون غير ذى وجه. لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وفتحى حجاب نواب رئيس المحكمة ورشاد قذافى .

( ١٥٦ )

### الطعن رقم ٢٥٦٤٤ لسنة ٥٩ القضائية

#### نقض « نطاق الطعن » . دعوى مدنية .

تقرير الطعن هو المرجع فى تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم . اقتصار المدعى بالحقوق المدنية على ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده دون ما قضى به من رفض الدعوى المدنية . أثره : عدم قبول الطعن .

إن تقرير الطعن هو المرجع فى تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم وكان يبين من تقرير الطعن أن المدعى بالحقوق المدنية قد اقتصر فى طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده دون ما قضى به من رفض الدعوى المدنية وهو مالا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على الاستهلاك حاز سلعة خاضعة للضريبة (أقمشة مستوردة) دون أن يحتفظ بالفواتير الداله على سداد الضريبة . وطلبت عقابه بالمواد ٢/١ ، ٣ ، ٤/١ ، ٥٣/١ ، ٢ ، ٤/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل



المتهم بمبلغ ٢٠٥٦ جنيهاً على سبيل التعويض. ومحكمة جنح بندر الفيوم قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءته ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعننت هيئة قضايا الدولة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

من حيث إن تقرير الطعن هو المرجع في تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم وكان يبين من تقرير الطعن أن المدعى بالحقوق المدنية قد اقتصر في طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده دون ما قضى به من رفض الدعوى المدنية وهو مالا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية.

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد نيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/  
جابر عبد التواب وأمين عبد العليم ولطفى حجاب ومحمد شعبان باشا نواب رئيس المحكمة.

( ١٥٢ )

### الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى جنائية «إنقضاؤها بمضى المدة». نقض «نظر الطعن والحكم فيه».

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب فى الميعاد. وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية.

(٢) قانون «تفسيره». دستور. جريمة «أركانها».

ورود النص العقابى ناقصاً أو غامضاً. وجوب تفسيره بتوسع لمصلحة المتهم. عدم جواز الأخذ فى قانون العقوبات بطريقة القياس ضد صالح المتهم. أساس ذلك؟ المادة ٦٦ من الدستور. مؤداها؟

(٣) مسئولية جنائية. قصد جنائى. جريمة «أركانها». إلبات «بوجه عام».

القصد الجنائى من أركان الجريمة. ثبوته فعليا. واجب. المسئولية الفرضية. لا يصح القول بها إلا بنص صريح. أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقاً للأصول المقررة.

(٤) فاعل أصلى. اشتراك. مسئولية جنائية.

عدم مساءلة الشخص جنائياً. بصفته فاعل أو شريك. إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه. المسئولية المفترضة أو التضامنية. استثناء. وفى الحدود التى نص عليها القانون.

**(٥) قانون «تفسيره» .**

وجوب التحرز في تفسير القوانين الجزائية وعدم تحميل عباراتها فوق ماتحتمل .  
القياس في مجال التأثيم محظور .

**(٦) قانون «تفسيره» . أحزاب سياسية . جريمة «جرائم النشر» . مسئولية مدنية . نقض «حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون» .**

مسئولية رئيس الحزب المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الاحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . قصرها على المسؤولية المدنية . أساس ذلك وعلمته ؟

إدانة رئيس الحزب عن واقعة قذف بطريق النشر . إستناداً إلى المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ٧٧ . خطأ في القانون .

**(٧) دعوى مدنية . اختصاص . نقض «حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون» . «نظر الطعن والحكم فيه» . محكمة النقض «سلطتها» .**

اختصاص محكمة الجناح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم . استثناء . قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما . شرطه . عدم جواز رفع الدعوى المدنية استقلالاً أمام المحكمة الجنائية .

لاولاية للمحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية . متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض . غير معاقب عليه قانوناً .

اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تأويل القانون . وجوب النقض والتصحيح .

**(٨) دعوى جنائية «انقضاؤها بوفاء المتهم» . دعوى مدنية «نظرها والحكم فيها» . محكمة النقض «نظرها الطعن والحكم فيه» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» .**

انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا اثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .



وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية. متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .  
متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض ؟

(٩) سب وقذف . قصد جنائى . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

توافر القصد الجنائى فى جريمة السب أو القذف متى كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار .

النقد المباح : مجرد إبداء رأى فى أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . تجاوز هذا الحد . يوجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف .

الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته أمام النقض .

١ - لما كان الطاعن الأول قد توفى إلى رحمة الله بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب فى الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهو من العلم العام.

٢ - من المقرر أن القاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته وأنه لا يجوز أن يؤخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه لاجرمية ولا عقوبة بغير نص وذلك يتضح بجلاء من استقراء نصوص الدستور حيث نص فى المادة ٦٦ منه على أنه لاجرمية ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها فقد دل بهذه المادة على أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بغيره يتمثل أساساً فى فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابى مفصلاً بذلك عن أن ما يركن إليه القانون الجنائى ابتداء فى زواجه ونواحيه هو مادية الفعل المؤاخذ على إرتكابه إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً

ذلك أن العلائق التي ينظمها هذا القانون في مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه محورها الأفعال ذاتها في ملبساتها الخارجية ومظاهرها الواقعية وخصائصها المادية إذ هي مناط التأثيم وعلته وهي التي يتصور إثباتها ونفيها وهي التي يتم التمييز على ضوءها بين الجرائم بعضها البعض وهي التي تديرها محكمة الموضوع على حكم الفعل لتقييمها وتقدير العقوبة المناسبة لها بل إنه في مجال تقدير توافر القصد الجنائي فإن المحكمة لاتعزل نفسها عن الواقعة محل الاتهام التي قام الدليل عليها قاطعاً وواضحاً ولكنها تجعل بصرها فيه منقبة من خلال عناصرها عما قصد إليه الجاني حقيقة من وراء إرتكابها ومن ثم تعكس هذه العناصر تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادة واعية ولا يتصور بالتالي وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة في غيبة ركنها المادي ولا إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم والنتائج التي أحدثها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه ولازم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية وليس النوايا التي يضمورها الانسان في أعماق ذاته — تعتبر واقعة في منطقة التجريم كلما كانت تعكس سلوكاً خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها وتم التعبير عنها خارجياً في صورة مادية لاتخطئها العين فليس ثمة جريمة وكان الأصل وفقاً لنص المادة ٦٦ من الدستور هو أن يكون لكل جريمة عقوبة محددة ينص عليها القانون في جلية أو ستقرر — على الأقل — وفقاً للحدود التي بينها كذلك فإن من القواعد المبدئية التي يتطلبها الدستور في القوانين الجزائية أن تكون درجة اليقين التي تنظم أحكامها في أعلى مستوياتها وأظهر في هذا القوانين منها في أي تشريعات أخرى ذلك أن القوانين الجزائية تفرض على الحرية الشخصية اخطر القيود وأبلغها أثراً ويتعين بالتالي ضماناً لهذه الحرية أن تكون الأفعال التي تؤثمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها وبمراعاة أن تكون دوماً جلية واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها ذلك أن التجهيل بها أو ابهامها في بعض جوانبها لايجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التي يتعين عليهم تجنبها كذلك فإن غموض النص العقابي مؤداه أن يحال بين

محكمة الموضوع وبين أعمال قواعد منضبطه تعين لكل جريمة أركانها وتقرر عقوبتها بما لاخفاء فيه وهي قواعد لاترخص فيها وتمثل إطارا لعملها لايجوز تجاوزه ذلك أن الغاية التي يتوخاها الدستور هي أن يوفر لكل مواطن الفرص الكاملة لمباشرة حرياته فى إطار من الضوابط التي قيدها بها ولازم ذلك أن تكون القيود على الحرية التي تفرضها القوانين الجزائية محددة بصورة يقينية لأنها تدعو المخاطبين بها إلى الامتثال لها كي يدافعوا عن حقهم فى الحياة وكذلك عن حرياتهم .

٣ - الأصل أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ولايصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة وكان استخلاصها سائغا من طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة فى هذا الشأن .

٤ - من المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لايسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه سواء كان ارتكاباً أو تركاً إيجاباً أو سلباً وذلك طبقاً لأوامر الشارع ومناهيه ولامجال للمسئولية المفترضة أو المسئولية التضامنية فى العقاب إلا استثناء وفى الحدود التي نص عليها القانون .

٥ - من المقرر أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق مايمكن مع مراعاة ماهو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأثيم .

٦ - الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ٧٧ فى شأن الأحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ سنة ٧٩ والتي نصت على أن يكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير جريدة الحزب عما ينشر فيها قد جاء نصها فى صيغة عامة يشوبها الغموض والابهام ولم يحدد فيها المشرع طبيعة هذه المسئولية وماإذا كانت مدنية أم جنائية ولم يشر من قريب أو بعيد إلى مسئولية رئيس الحزب الجنائية كما لم يرد فيها مايفيد الخروج على الأحكام العامة فى المسئولية الجنائية باعتناق نظرية



المسئولية المفترضة ولو أراد الشارع تقرير مسئولية رئيس الحزب الجنائية لما أعوزه النص على ذلك صراحة واحال في ديباجته إلى المادة ١٩٥ من قانون العقوبات التي ترتب مسئولية رئيس التحرير الجنائية وهو مالم يحدث الأمر الذي ترى مع هذه المحكمة ازاء غموض النص والتجهيل به التحرز في تفسيره وعدم تحميل عباراته فوق ماتحتمل وأن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وتضييق ضد مصلحته عملاً بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الخصوص وأن تكون المسئولية المنصوص عليها في هذه الحالة قاصرة على المسئولية المدنية هذا فضلاً عن أنه إذا كانت المحكمة تتصدى للتفسير فإنه يكون أصح تفسيراً أن يكون إيراد المشرع للحكم الخاص بمسئولية رئيس الحزب عما ينشر في الجريدة مع رئيس التحرير مقتصرأ على مسئوليته المدنية دون المسئولية الجنائية بما يعنى أن ما أورده المشرع في هذا الشأن هو تكرار تشريعى لما هو مقرر في القواعد العامة في القانون وهو أمر مندوب في أصول التشريع لأن التكرار هنا تأكيد للمعنى في مناسبة قد يثور الجدل في شأنها من أن يفسر هذا الإيراد على أنه مد لأحكام المسئولية الجنائية ليشمل من لم يقارف الجريمة ولم يكن له بها شأن فعلى. لما كان ماتقدم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن الثانى رئيس حزب ..... عن واقعتى القذف والسب استناداً إلى المادة ٢/١٥ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ فإنه يكون قد بنى على خطأ فى تأويل القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءته عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً بالنسبة له.

٧ - من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠، ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب التي تقوم عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً

أمام المحكمة الجنائية ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية المقامة على الطاعن الثانى بصفته متهماً وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ فى تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

٨ - لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الميعاد القانونى .

٩ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألغاز الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضاً ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذى هو مجرد إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة السب أو

القذف لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته من عبارات دالة بذاتها على معنى السباب كما هو معروف به فى القانون لما تضمنته من إسناد وقائع لو صحت لأوجبت إحتقار المجنى عليه عند أهل وطنه ونالت من سمعته ونزاهته فإن ما استخلصه الحكم من توافر القصد الجنائى للأول بصفته رئيس تحرير جريدة الحزب التى نشر فيها المقال يكون استخلاصاً سديداً فى القانون وما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين بوصف أنه أولاً: قذفاً فى حقّه علانية بطريق النشر فى جريدة . . . . . التى يرأس تحريرها المتهم الأول ويصدرها حزب . . . . . الذى يرأسه المتهم الثانى بأن أسند إليه وقائع لو صحت لأوجبت عقابه قانوناً ولأوجبت أيضاً احتقاره عند أهل وطنه . ثانياً : سبا المدعى بالحقوق المدنية علانية بطريق النشر فى جريدة . . . . . التى يرأس تحريرها المتهم الأول ويصدرها حزب . . . . . الذى يرأسه المتهم الثانى بأن أسند إليه نعوتاً وأوصافاً ووجه إليه ألفاظاً بذيئة مما يخدش الشرف والاعتبار وطلب عقابهم بالمواد ١٩٥/١ ، ١٩٧ ، ٣٠٢/١ ، ٣٠/١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات والمادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مع الأمر بتعطيل جريدة . . . . . التى وقع بها النشر لمدة ثلاثة أشهر طبقاً للمادة ٢/٢٠٠ من قانون العقوبات وإلزام المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية بالتضامن بان يدفعوا له مائه ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى . ومحكمة جنح . . . . . قضت حضورياً أولاً: برفض الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى ثانياً: برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى. ثالثاً: برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى القضية رقم . . . . . لسنة . . . . . جنح . . . . . رابعاً: برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالمخالفة



للمادة ٣ اجراءات جنائية بدون توكيل خاص . خامساً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على المتهم الأول بدون إذن مجلس الشعب . سادساً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على المتهم الاول بدون إذن نقابة المحامين ونقابة الصحفيين . سابعاً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على المتهم الثانى بدون إذن نقابة المحامين ثامناً : برفض الدفع بعدم مسئولية المتهم الثانى الجنائية قاسعاً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على المتهم الثانى بغير طلب من المدعى الاشتراكى . عاشراً : رفض الدفع بعدم دستورية المادة ٢/١٥٧ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ المخالفة للمادة ٦٦ من الدستور الحادى عشر: بتغريم كل من المتهم الأول والثانى مائتى جنيه لما نسب إليهما والزامهما والمسئول عن الحقوق المدنية المدعى عليه الثالث أن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض النهائى ورفض ما عدا ذلك من طلبات استأنف المحكوم عليهما والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً أولاً : بقبول الاستئنافات شكلاً . ثانياً : برفض الدفع بعدم دستورية المادة ١٥ من قانون الأحزاب لمخالفتها لنص المادة ٦٦ من الدستور والدفع بعدم قبول الدعوى لعدم طلب تحريك الدعوى الجنائية بناء على طلب من المدعى العام الاشتراكى طبقاً لنص المادتين ٣، ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ جنح ٠٠٠٠٠ والدفع باعتبار المدعى تاركاً لدعواه المدنية لسلوكة سبيل التقاضى أمام المحكمة المدنية . ثالثاً : فى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما والمسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

لما كان الطاعن الأول قد توفي إلى رحمة الله بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب في الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهو من العلم العام.

من حيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القذف والسب وقضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن الحكم أقام مسئوليته على أساس المسؤولية الافتراضية طبقاً للمادة ١٥ / ٢ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ رغم مخالفة ذلك لمبدأ شرعية الجرائم والعقاب ومسؤولية رئيس التحرير فقط عن عملية النشر مما يعيب الحكم.

وحيث إن الدعوى الجنائية قد أقيمت على كل من الطاعن الثاني وآخر بوصف أنهما: أولاً: قذفاً في حق المدعى بالحق المدني علانية بطريق النشر في جريدة . . . التي يرأسها المتهم الأول ويصدرها حزب . . . الذي يرأسه المتهم الثاني بأن أسند إليه وقائع لوصحت لأوجبت عقابه قانوناً ولأوجبت احتقاره عند أهل وطنه . ثانياً: سبا المدعى بالحق المدني علانية بطريق النشر في جريدة . . . التي يرأس تحريرها المتهم الأول ويصدرها حزب . . . الذي يرأسه المتهم الثاني بأن أسندا إليه نعوتاً وأوصافاً ووجهها إليه ألفاظاً بذمته مما يخلدش الشرف والاعتبار وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ١/١٩٥ ، ١٩٧ ، ١/٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات والمادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ ومحكمة أول درجة قضت بتغريم كل منهما مائتي جنيه عما نسب إليهما وألزمتهما بالتعويض المدني فاستأنفا فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

حيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لمسئولية الطاعن الثانى وأثبتها فى قوله ومن حيث إنه من المقرر أن لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادة ٢٢١ من القانون رقم ١٥٩ بشأن تنظيم الصحافة ويكون رئيس الحزب مسئولاً مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها المادة ١٥ من قانون الأحزاب الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠ فإنه يبين من هذا النص أن المشرع قد قرر المسئولية الجنائية لرئيس الحزب عما تنشره صحيفة الحزب ومسئولية رئيس التحرير وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا المعنى حيث قرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون الأخير يكون رئيس الحزب مسئولاً مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها ولما كان المقرر فى القانون بالمادة ١٩٥ من قانون العقوبات كما هو مستقر فى القضاء والفقه أن مسئولية رئيس التحرير هى مسئولية جنائية مفترضة دون أدنى شبهة ولا يقدح فى ذلك أو ينال منه القول بأن مسئولية رئيس الحزب المنصوص عليها فى المادة ٢/١٥ من قانون نظام الأحزاب هى مسئولية مدنية ذلك أن مقتضى المساواة التى حرص المشرع عليها فى نص هذه المادة بين مسئولية رئيس الحزب ومسئولية رئيس التحرير عما تنشره صحيفة الحزب يحول دون ذلك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإذا كان المشرع قد استهدف تقرير مسئولية مدنية لرئيس الحزب فلم يكن هناك داع للنص عليها صراحة فى هذه المادة ذلك أن المسئولية المدنية تحكمها القواعد العامة فى القانون المدنى ورئيس الحزب يعتبر مسئولاً مدنياً فى جميع الأحوال عن أعمال تابعيه الضارة طبقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ٠٠٠ لما كان ماتقدم فإن المحكمة ترى أن رئيس حزب ٠٠٠٠٠ مسئول جنائياً عما تنشره جريدة ٠٠٠٠٠ شأنه فى ذلك شأن رئيس التحرير عملاً بنص المادة آنفة البيان ويكون بالتالى دفع وكيل المتهم الثانى بعدم مسئوليته الجنائية على غير سند من القانون وترفضه المحكمة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ لما كان ذلك وكان من المقرر أن القاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى تقضى بأنه إذا جاء



النص العقابي ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته وأنه لا يجوز أن يؤخذ في قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص وذلك يتضح بجلاء من استقراء نصوص الدستور حيث نص في المادة ٦٦ منه على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها فقد دل بهذه المادة على أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بغيره يمثل أساساً فى فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابي مفصلاً بذلك عن أن ما يركن إليه القانون الجنائى إبتداء فى زواجه ونواحيه هو مادية الفعل المؤاخذ على ارتكابه إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً ذلك أن العلائق التى ينظمها هذا القانون فى مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه محورها الأفعال ذاتها فى ملابساتها الخارجية ومظاهرها الواقعية وخصائصها المادية إذ هى مناط التأثيم وعلته وهى التى يتصور إثباتها ونفيها وهى التى يتم التمييز على ضوئها بين الجرائم بعضها البعض وهى التى تديرها محكمة الموضوع على حكم الفعل لتقييمها وتقدير العقوبة المناسبة لها بل إنه فى مجال تقدير توافر القصد الجنائى فإن المحكمة لاتعزل نفسها عن الواقعة محل الاتهام التى قام الدليل عليها قاطعاً وواضحاً ولكنها تجعل بصرها فيه منقبة من خلال عناصرها عما قصد إليه الجانى حقيقة من وراء ارتكابها ومن ثم تعكس هذه العناصر تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادة واعية ولا يتصور بالتالى وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة فى غيبة ركنها المادى ولا إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم والنتائج التى أحدثها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه ولازم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية وليس النوايا التى يضمورها الانسان فى أعماق ذاته — تعتبر واقعة فى منطقة التجريم كلما كانت تعكس سلوكاً خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها وتم التعبير عنها خارجياً فى صورة مادية لاتخطئها العين فليس ثمة جريمة وكان الأصل وفقاً لنص المادة ٦٦ من الدستور هو أن يكون لكل جريمة عقوبة محددة ينص عليها القانون فى جلية أو ستر — على

الأقل — وفقاً للحدود التى بينها كذلك فإن من القواعد المبدئية التى يتطلبها الدستور فى القوانين الجزائية أن تكون درجة اليقين التى تنظم أحكامها فى أعلى مستوياتها وأظهر فى هذه القوانين منها فى أى تشريعات أخرى ذلك أن القوانين الجزائية تفرض على الحرية الشخصية أخطر القيود وأبلغها أثراً ويتعين بالتالى ضماناً لهذه الحرية أن تكون الأفعال التى تؤثمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها وبمراعاة أن تكون دوماً جلية واضحة فى بيان الحدود الضيقة لنواهيها ذلك أن التجهيل بها أو ابهامها فى بعض جوانبها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التى يتعين عليهم تجنبها كذلك فإن غموض النص العقابى مؤداه أن يحال بين محكمة الموضوع وبين أعمال قواعد منضبطة تعين لكل جريمة أركانها وتقرر عقوبتها بما لاخفاء فيه وهى قواعد لا ترخص فيها وتمثل إطاراً لعملها لا يجوز تجاوزه ذلك ان الغاية التى يتوخاها الدستور هى ان يوفر لكل مواطن الفرص الكاملة لمباشرة حرياته فى إطار من الضوابط التى قيدها بها ولازم ذلك أن تكون القيود على الحرية التى تفرضها القوانين الجزائية محددة بصورة يقينية لأنها تدعو المخاطبين بها إلى الامتثال لها كى يدافعوا عن حقهم فى الحياة وكذلك عن حرياتهم . لما كان ذلك وكان الأصل أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة وكان استخلاصها سائغاً عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة فى هذا الشأن . كما إنه من المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه سواء كان ارتكاباً أو تركاً إيجاباً أو سلباً وذلك طبقاً لأوامر الشارع ومناهية ولا مجال للمسئولية المفترضة أو المسئولية التضامنية فى العقاب إلا استثناء وفى الحدود التى نص عليها القانون ويجب التحرز فى تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ماتحتمل مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأثيم . لما كان ماتقدم وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ٤٠

لسنة ٧٧ فى شأن الاحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ سنة ٧٩ والتي نصت على أن يكون رئيس الحزب مسئولاً مع رئيس تحرير جريدة الحزب عما ينشر فيها قد جاء نصها فى صيغه عامة يشوبها الغموض والابهام ولم يحدد فيها المشرع طبيعة هذه المسئولية وما إذا كانت مدنية أم جنائية ولم يشر من قريب أو بعيد إلى مسئولية رئيس الحزب الجنائية كما لم يرد فيها ما يفيد الخروج على الأحكام العامة فى المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية المفترضة ولو أراد الشارع تقرير مسئولية رئيس الحزب الجنائية لما أعوزه النص على ذلك صراحه وأحال فى ديباجته إلى المادة ١٩٥ من قانون العقوبات التى ترتب مسئولية رئيس التحرير الجنائية وهو مالم يحدث الأمر الذى ترى مع هذه المحكمة ازاء غموض النص والتجهيل به التحرز فى تفسيره وعدم تحميل عباراته فوق ما تحتل وأن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وتضييق ضد مصلحته عملاً بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى هذا الخصوص وأن تكون المسئولية المنصوص عليها فى هذه الحالة قاصرة على المسئولية المدنية هذا فضلاً عن أنه إذا كانت المحكمة تتصدى للتفسير فانه يكون أصبح تفسيراً أن يكون إيراد المشرع للحكم الخاص بمسئولية رئيس الحزب عما ينشر فى الجريدة مع رئيس التحرير مقتصرأ على مسئوليته المدنية دون المسئولية الجنائية بما يعنى أن ما أورده المشرع فى هذا الشأن هو تكرار تشريعى لما هو مقرر فى القواعد العامة فى القانون وهو أمر مندوب فى أصول التشريع لأن التكرار هنا تأكيد للمعنى فى مناسبة قد يثور الجدل فى شأنها من أن يفسر هذا الإيراد على أنه مد لأحكام المسئولية الجنائية ليشمل من لم يقارف الجريمة ولم يكن له بها شأن فعلى. لما كان ماتقدم وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بمعاينة الطاعن الثانى رئيس حزب ..... عن واقعتى القذف والسب استناداً إلى المادة ٢/١٥ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ فإنه يكون قد بنى على خطأ فى تأويل القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءته عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً بالنسبة له. لما



كان ذلك وكان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠، ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب التي تقوم عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية المقامة على الطاعن الثانى بصفته متهماً وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ فى تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يوجب نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن الثانى مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية ضد الطاعن الثانى بوصفه متهماً لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع على ماتقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب

الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالظعن وتقديم الأسباب فى الميعاد القانونى كما هو الحال فى الظعن الحالى كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت للمضرور من الجريمة إدخال المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم لمطالبته بالتعويض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت المطاعن الصادرة من السباب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فىكون علمه عندئذ مفترضاً ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذى هو مجرد إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته من عبارات دالة بذاتها على معنى السباب كما هو معرف به فى القانون لما تضمنته من إسناد وقائع لو صحت لأوجبت إحتقار المجنى عليه عند أهل وطنه ونالت من سمعته ونزاهته فإن ما استخلصه الحكم من توافر القصد الجنائى للأول بصفته رئيس تحرير جريدة الحزب التى نشر فيها المقال يكون استخلاصاً سديداً فى القانون وما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون جدلاً موضوعياً مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ماتقدم وكان الحكم قد قضى بالزام الطاعن الأول بالتعويض المدنى باعتباره رئيساً لتحرير جريدة الحزب والطاعن الثانى باعتباره مسعولاً عن الحقوق المدنية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويتعين تأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية بالنسبة للطاعن الأول كمتهم والطاعن الثانى كمسؤول عن الحقوق المدنية مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ ناجي أسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري سليمان ومجدي أبو العلا. نواب رئيس المحكمة.

( ١٥٨ )

### الطعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعي». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي»، «سلطتها في تقدير الدليل». «البيات «شهود». حكم «تسببه. تسبب معيب». ضرب «أفضى إلى موت».

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها. موضوعي. شرط ذلك؟  
حق محكمة الموضوع تهمزة أقوال الشاهد. حده: ألا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها.

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعي». حكم «تسببه. تسبب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

متى يتوافر حق الدفاع الشرعي. في حالة التشاجر بين فريقين؟  
نشوء حق الدفاع الشرعي ولو لم يسفر التعدي عن إصابات. حد ذلك؟  
اسقاط الحكم الوقائع التي ترشح قيام حالة الدفاع الشرعي دون التعرض لدلائلها وعدم إظهار الصلة بين الاعتداء الذي وقع من الطاعن وما وقع عليه وأيهما كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي. قصور.

١ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدي منطقياً إلى ما انتهى



اليه ، كما أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك حده ألا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها .

٢ - إن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع، حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال ، وقد ينشأ هذا الحق ولو لم يسفر التعدى عن أیه إصابات . متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسقط من الوقائع الثابتة فى التحقيق حسبما تقدم البيان ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها إيراداً ورداً عليها . استظهاراً للصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والذى وقع منه ، وأى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن، فإن الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التى كان عليها الطاعن والمجنى عليه وقت وقوع الحادث .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب . . . . . بآله حادة « مطواة » فى صدره فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالته إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب أفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبب وخطأ في الإسناد، ذلك بأنه دفع التهمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بأن شهود الواقعة قرروا بحدوث تماسك وتشاجر بين المتهم والمجنى عليه، دون أن يفتن لاقوال شاهد الإثبات/ ..... من أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالاعتداء عليه، ولو تفتنت المحكمة إلى أسس دفاعه. ومثبت في التحقيق مصداقاً له لتغير وجه رأيها في الرد عليه، ومن ثم فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى الدفع الذى أبداه الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه بما نصه «وحيث إنه عما دفع به الدفاع من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه فانه وإن كان لا يشترط لقيام حاله الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة إلا أنه مما يشترط لقيامها وقوع فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى وأن يكون هذا الفعل — الاعتداء — الذى يرمى المتهم إلى دفعه حالاً أو وشيك الوقوع كما يشترط فيه أن يكون استعمال هذا الحق موجهاً إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه فإذا لم يثبت أن عدواناً حالاً بادر به المجنى عليه أو كان وشيك الوقوع عليه حتى يتاح رده عنه لا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود، وكان الثابت من أقوال شهود الواقعة على النحو سالف بيانه والتى تطمئن إليها المحكمة اطمئناناً كاملاً أن المتهم والمجنى عليه قد تماسكاً وأن المتهم أقوى جسدياً من المجنى عليه وأنه كان يحمل مطواه يهدد بها المجنى عليه بينما لم يكن مع الأخير ثمة أسلحة وأنهما لما تدافعا واصطدما بباب منزل ..... فتح الباب وشاءت الظروف أن يسقطا على الأرض والمتهم أسفل المجنى عليه وقد استغاث المجنى عليه ..... الأمر الذى يستفاد منه أن المجنى عليه لم يكن مصدر خطر للمتهم حتى يرده عن نفسه بل العكس من ذلك

فان المتهم على هذا النحو هو الذى كان يشكل مصدر خطر داهم على المجنى عليه بحمله للسلاح أمام المجنى عليه وهو الأعزل منه فضلاً عن قوته الجسدية . والتي تمكن من خلالها من طعن المجنى عليه بالمطواه فأحدث اصابته التي أودت بحياته مما لا يكون معه المتهم فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وتشير المحكمة فى هذا الصدد أنها لاتعول على ماقاله المتهم من أن المجنى عليه بادر بالاعتداء عليه وعلى النحو الوارد بأقواله وتطرح هذا القول جانباً بعد أن اطمأنت إلى شهادة شهود الواقعة من حدوث تماسك وتشاجر بين المتهم والمجنى عليه فى بداية الواقعة على النحو سالف بيانه . لما كان ذلك، ولكن كان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى منطقياً إلى ماانتهى اليه ، كما أنه وأن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك حده ألا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس واطراح قاله المتهم بأن المجنى عليه هو الذى بادره بالاعتداء أخذاً بأقوال شهود الواقعة — ومن بينهم ..... إذ قرروا بحدوث تماسك وتشاجر بين المتهم والمجنى عليه فى بداية الواقعة . وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهد المذكور قرر بالتحقيقات أنه إذ قصد المتهم المجنى عليه لفض زواجه من أخته، ابتدره المجنى عليه بالضرب . فأبصر المتهم يشحذ مطواه من جيب سترته ملوحاً بها واستمر المجنى عليه يضربه فى رأسه وتدافعا حتى طعن المتهم المجنى عليه فى قلبه . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتطع جزءاً من شهادة ..... على النحو المتقدم ، وكان التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع، حيث تنتفى مظنه الدفاع الشرعى عن النفس، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال ، وقد ينشأ هذا الحق ولو لم يسفر التعدى عن أية إصابات . متى تم بصورة يخشى منها الموت أو



جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أسقط من الوقائع الثابتة في التحقيق حسبما تقدم البيان ما يرشح لقيام حاله الدفاع الشرعى عن النفس دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها لإيراداً ورداً عليها. استظهاراً للصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والذى وقع منه، وأى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن، فإن الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التى كان عليها الطاعن والمجنى عليه وقت وقوع الحادث، الأمر الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون، ويوجب نقض الحكم والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

---

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

رئاسة السيد المستشار/ ناجي أسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين/ احمد عبدالرحمن و ابراهيم عبد المطلب ومجدي أبو العلا نواب رئيس المحكمة  
وعبدالرؤف عبدالظاهر.

( ١٥٩ )

### الطعن رقم ٢٧٩٥٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض «مالايجوز الطعن فيه من أحكام»، «الطعن بطريق النقض»  
حالاته».

الطعن بطريق النقض . حالاته ؟

قيادة عربة كارو برخصة قيادة متتهبة المدة . مخالفة . مؤدى ذلك ؟

(٢) تقرير التلخيص . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . حكم «بطلانه» .  
بطلان . محكمة استئنافية «الاجراءات أمامها» .

وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف . تقريراً متضمناً  
ملخص وقائع الدعوى وظروفها والأدلة فيها والمسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت  
وتلاوة هذا التقرير قبل أى اجراء . المادة ٤١١ اجراءات . إغفال وضع تقرير التلخيص . يبطل  
الحكم . علة ذلك ؟

١ - لما كان الطعن لايجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في  
مواد الجنايات والجنح وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه صادراً في  
مخالفة بالنسبة لجريمة قيادة عربة كارو برخصة قيادة انتهت مدتها وأن هذه الجريمة  
لا تجمع وحدة الغرض بينها وبين الجريمتين الأولى والثالثة وهي أيضاً ليست مرتبطة  
بهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً

بالنسبة للتهمة الثانية فى مخالفة غير جائز الطعن فيها بطريق النقض ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة لهذه التهمة.

٢ - إن القانون أوجب فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى اجراء آخر حتى يلم القضية بما هو مدون فى أوراق الدعوى تهيئة لفهم مايدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم، وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: تسبب بخطئه فى موت ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد عربيه كارو بحاله تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته الموصوفه بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته. ثانياً: قاد عربيه كارو برخصة قيادة انتهت مدتها. ثالثاً: قاد عربيه كارو بحاله تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات والمواد ١، ٣، ٤، ٦٧/٢، ٦٨، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمادتين ٢٤، ١١٦ من اللائحة التنفيذية. ومحكمة جناح أبوتيج قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبسه ستة أشهر مع الشغل وكفاله مائة جنيه لوقف التنفيذ عن التهمتين الأولى والثالثة وتغريمه جنيه عن الثانية. استأنف المحكوم عليه - ومحكمة أسبوط الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.



فطعن الاستاذ/ ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

من حيث إنه لما كان الطعن لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى مخالفة بالنسبة لجريمة قيادة عربه كارو برخصة قيادة انتهت مدتها وأن هذه الجريمة لا تجمع وحدة الغرض بينها وبين الجريمتين الأولى والثالثة وهى أيضاً ليست مرتبطة بهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً بالنسبة للتهمة الثانية فى مخالفة غير جائز الطعن فيها بطريق النقض ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة لهذه التهمة .

ومن حيث إن الطعن بالنسبة للجريمتين الأولى والثالثة قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمتى القتل الخطأ والقيادة الخطرة قد شابه بطلان ، ذلك أن تقرير التلخيص لم يتل ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية وكذا الحكم المطعون فيه أنها خلت جميعها مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، ولما كان القانون قد أوجب فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى اجراء آخر حتى يلم القضية بما هو مدون فى أوراق

الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم، وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات بما يوجب نقضه والاعادة فيما قضى به بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

---

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وأحمد جمال الدين عبد اللطيف نائبى رئيس المحكمة وأحمد عبد القوى  
خليل ومحمد على رجب .

( ١٦٠ )

### الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٦٢ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى» . ضرب «أفضى إلى  
الموت» . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . مسئولية جنائية . حكم «تسبيه» .  
تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

حق الدفاع الشرعى عن المال . مناط قيامه ؟

العقار فى مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟

مفاد نص المادتين ٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ عقوبات ؟ إيراد الحكم قيداً على استعمال حق الدفاع

الشرعى عن المال لم يرد بنص تلك المادتين . أثره ؟

مثال لتسبيب معيب لنفى قيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن .

من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر  
اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من  
قانون العقوبات ومنها الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير ، وإذا كان نص  
المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات الواردة فى هذا الباب قد جرى على أن «كل من  
دخل عقاراً فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو  
كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس  
مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى ...» وكان المقصود بالعقار



فى هذه المادة كل مال ثابت غير ما ذكر فى المادة ٣٧٠ التالية فى ذلك الأراضى الزراعية والأراضى المعدة للبناء أما حيازة البيوت المسكونة أو المعدة للسكنى وملحقاتها والسفن المسكونة والمحال المعدة لحفظ المال فإنها محمية بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وإذ كان مفاد نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من هذا القانون أنه يكفى لقيام هذا الحق مجرد دخول عقار - سواء كان أرضاً زراعية أو أرضاً قضاء - فى حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه أو البقاء فى العقار بقصد ارتكاب شىء من ذلك فإن الحكم يكون قد أورد قيذا على استعمال حق الدفاع الشرعى فى الحالة المتقدم ذكرها لم يرد بنص هاتين المادتين ، ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن المال حجبته عن تقدير دفاع الطاعن فإنه يتعين نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر قضى ببراءته بأنهما قتلا عمداً ..... مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم وبيتا النيه على قتله وأعد الأول لذلك سلاحه النارى (مسدس) والمرخص وكما له فى المكان الذى أيقنا مروره فيه سلفاً وما أن ظفرا به حتى خرجا إليه من مكنتهما وعاجله الأول بإطلاق عدة أعيرة نارية نحوه بينما وقف الآخر لشد أزره قاصدين من ذلك قتله فاستقرت إحداها بجسد المجنى عليه فأحدثت به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وأحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى شقيق المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت باعتبار أن الواقعة المسندة إليه هى الضرب المفضى إلى الموت .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وألزمه بالتعويض المدنى قد شابه الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه رد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن أرض الطاعن بما لا يسوغه ويخالف حكم المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال فردت المحكمة على هذا الدفع بقولها « ولا ينال مما انتهت إليه المحكمة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال إذ يشترط فى حق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون استعماله موجهاً إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، ولما كان الثابت بالاوراق أن المتهم الاول لم يدع أن عدوانا حالاً بادره به المجنى عليه أو كان وشيك الوقوع منه حتى يباح له رده عنه فضلاً عن أن الأرض محل النزاع أرض قضاء وليست منزلاً مسكوناً أو أحد ملحقاته فإن حق الدفاع الشرعى والحال كذلك لا يكون له وجود ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد فى مدوناته أن تحريات الشرطة قد دلت على قيام نزاع بين المجنى عليه وذويه من جهة وبين الطاعن وأشقائه من جهة أخرى على قطعة أرض زراعية وقيام المجنى عليه وأشقائه بتشوين الطوب فى هذه الأرض للبناء عليها ولما علم الطاعن واخوته بذلك توجهوا إلى الأرض محل النزاع وحدثت مشاجرة بين الطرفين أطلق فيها الطاعن النار على المجنى عليه ، كما أثبت الحكم أن الطاعن قدم صورة رسمية من الحكم الصادر بتمكينه واخوته من الأرض موضوع الدعوى ومحضر تسليم هذه الأرض لهم . ولما كان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر

اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير، وإذا كان نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات الواردة في هذا الباب قد جرى على أن « كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى ... » وكان المقصود بالعقار في هذه المادة كل مال ثابت غير ما ذكر في المادة ٣٧٠ التالية فيدخل في ذلك الأراضي الزراعية والأراضي المعدة للبناء أما حيازة البيوت المسكونة أو المعدة للسكنى وملحقاتها والسفن المسكونة والمحال المعدة لحفظ المال فإنها محمية بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وإذا كان مفاد نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من هذا القانون أنه يكفي لقيام هذا الحق مجرد دخول عقار - سواء كان أرضاً زراعية أو أرضاً فضاء - في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه أو البقاء في العقار بقصد ارتكاب شيء من ذلك فإن الحكم يكون قد أورد قيوداً على استعمال حق الدفاع الشرعى في الحالة المتقدم ذكرها لم يرد بنص هاتين المادتين، ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطيء لنظرية الدفاع الشرعى عن المال حجبه عن تقرير دفاع الطاعن فإنه يتعين نقضه والأعادة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن، مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية.



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الشناوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
محمد طلعت الرفاعى وعادل الشوربجى وأنس عماره نواب رئيس المحكمة وحسين الصعيدى.

( ١٦١ )

### الطعن رقم ٢٢٢٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حيازة . قانون « تفسيره » . حكم « بياناته » . جريمة « أركانها » . دخول  
عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

وجوب أن يكون الجانى فى جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات من غير حائزى المكان أو المشاركين  
فى حيازته . مؤداه : خروج المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه عن نطاق  
تطبيق المادة المذكورة إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية .  
بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ اجراءات .

(٢) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . حيازة . قصد جنائى . حكم  
« تسببه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

القصد الجنائى فى جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات . ماهيته ؟

القوة فى جريمة التعرض فى الحيازة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

خلو الحكم من بيان ثبوت مقارفة الجانى للجريمة وما وقع منه من أفعال استعمال القوة أو  
تنم عن انتوائه استعمالها . قصور .

١ - إن المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « كل من دخل بيتا  
مسكوناً أو معداً للسكن أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل لحفظ

المال وكانت هذا الاشياء فى حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شىء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامه لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى ، فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجانى فى هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزى المكان أو المشاركين فى حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة لعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكيناً لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً .

٢ - من المقرر أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من الدخول هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة فى هذه الجريمة هو ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء . وإذا كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون إذ لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها وخلا من فحوى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التى دانه بها كما لم يبين ما وقع منه من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تنم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخوله المسكن فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم - والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن - مما يتسع له وجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل المسكن المبين بالمحضر فى حيازة ..... بقصد منه حيازتها له بالقوة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم ثانى المنصورة قضت حضوريا عملاً بمادتى الاتهام بتغريم المتهم مائه جنيه وتأيد قرار قاضى الحيازة استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة دخول مسكن بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الواقعة لا تعدو نزاعاً بين الطاعن وزوجته المجنى عليها حال قيام علاقة الزوجية وصدر قرار من النيابة العامة بتمكينهما معا من الإقامة بالمسكن موضوع النزاع مما لا تتوافر به الجريمة التى دانه الحكم بها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استهل أسبابه بقوله « وحيث إن النيابة العامة أصدرت أمرها فى شأن موضوع الحيازة فى ١٤ / ٤ / ١٩٨٦ والمتضمن تمكين وحماية حيازة ..... للشقة المبينه بالمحضر ومنع تعرض ..... والغير لها فى ذلك وعرضت الأوراق على قاضى الحيازة فاصدر أمراً مسبباً فى ١٥ / ٤ / ١٩٨٧ بتأييد أمر النيابة العامة » ثم أورد وصف التهمة المسندة إلى الطاعن أنه « دخل المسكن المبين بالمحضر فى حيازة ..... بقصد منع حيازتها له بالقوة وأشار إلى طلب النيابة معاقبته بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات » وبعد ذلك عرض لأركان هذه الجريمة فعرف ركنها المادى بما



يوجز في أنه الدخول في مسكن يكون في حيازة شخص آخر وبين أن ركنها المعنوي وهو القصد الجنائي يتوافر إذا كان القصد من دخول المسكن هو منع حيازته بالقوة.... ثم استطرد إلى التدليل على ثبوت التهمة في حق الطاعن على نحو ما ورد بوصف النيابة بقوله «وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان البين أن الركن المادي للجريمة قد توافر في حق المتهم أخذاً بما جاء بأقوال شهود المجنى عليها والتي تطمئن إليها المحكمة وما أسفرت عنه معاينة الشرطة ومن المستندات المقدمة من أن المجنى عليها هي مطلقة المتهم وحاضنه لأطفاله وكان القصد الجنائي قد تحقق بعلمه أنه يمنع حيازة المجنى عليها بالقوة ومن ثم فإن المحكمة تنتهي إلى معاقبة المتهم عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية» وانتهى إلى تأييد قرار قاضي الحيازة. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه «كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكن أو في أحد ملحقاته أو سفينه مسكونه أو في محل لحفظ المال وكانت هذا الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامه لا يتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري» فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجنائي في هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية، لما كان ذلك، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكيناً لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً ولما كان من المقرر كذلك أنه يجب في جريمة

التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من الدخول هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة فى هذه الجريمة هو ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء. وإذا كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون إذ لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها ونحلا من فحوى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التى دانه بها كما لم يبين ما وقع منه من أفعال يعدها القانون استعمالا للقوة أو تنم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخوله المسكن فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم - والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن - مما يتسع له وجه الطعن - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / رضوان عبد العليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
وليفق الدهشان ويدر الدين السيد نائبي رئيس المحكمة وعبد الرحمن أبو سليمه وسلامة أحمد  
عبد المجيد .

( ١٦٢ )

### الطعن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى مباشرة . إعلان .

انعقاد الخصومة فى الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً .

(٢) دعوى جنائية « قيود تحريكها » . دعوى مباشرة « شروط تحريكها » .

نيابة عامة .

ماهية القيد الوارد بالمادة الثالثة اجراءات ونطاقه ؟

حق المدعى بالحقوق المدنية إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن جريمة من الجرائم المبينة  
بالمادة الثالثة اجراءات خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون ولو دون شكوى سابقة .  
الادعاء المباشر بمثابة شكوى .

(٣) سب وقذف . دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . دعوى مباشرة .

حكم « تسببيه . تسبيب معيب » . إثبات « قرائن قانونية » . نقض « أسباب الطعن .  
ما يقبل منها » .

مضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بجريمة السب ومرتكبها قرينة قانونية لا تقبل إثبات  
العكس على التنازل عن الشكوى . أثر ذلك وعقلته ؟

١ - الدعوى الجنائية التى يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة لا تنعقد

الخصومة فيها بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور تكليفاً صحيحاً .



٢ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو فى حقيقته قيد وارد على النيابة العمومية فى استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة فى خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

٣ - من المقرر أن الشارع جعل من مضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومرتكبها قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب ارتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأبد سلاحاً للتهديد أو الابتزاز أو النكابة . ومن ثم فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى المطعون ضده أنه لحقه من الجريمة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعنيه ويوجب نقضه وفقاً للمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه قام بسبه بألفاظ جارحه تخدش الحياء وتمس الكرامة ، وطلب عقابه بالمادتين ١٧١ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات ، وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة جنوب

القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائتى جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة السب قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه دفع أمام المحكمة بدرجةيتها بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية تأسيسا على أن المدعى بالحق المدنى أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر ولم يعلن بالصحيفة إلا بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة وقد رد الحكم على ذلك الدفع بما لا يصلح ردا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن بناء على أن إعلان النيابة العامة قد تم قبل مضى ثلاثة أشهر . لما كان ذلك وكان المدعى بالحق المدنى قد علم بالجريمة ومرتكبها يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ أخذا بالثابت بصحيفة الادعاء المباشر وكان الثابت بالمفردات المتضمنة أن إعلان الطاعن بالصحيفة المتضمنة للشكوى لم يتم إلا فى ١ من أبريل سنة ١٩٨٧ أى بعد مضى أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمرتكبها . لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية التى يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة لا تنعقد الخصومة فيها بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور تكليفاً صحيحاً وكان اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو فى حقيقته قيد وارد على النيابة العمومية فى استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة فى خلال الأشهر الثلاثة التى

نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى ومن ثم فإن الخصومة لم تنعقد بين الطاعن والمطعون ضده إلا في ١ أبريل سنة ١٩٨٧ أى بعد مضي الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون . يستوى فى ذلك أن يكون مبدأ سريان تلك المدة هو يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ كما جاء باقوال الشهود أو يوم ٢٢ من الشهر المذكور كما جاء بمذكرة الأسباب والصحيفة . لما كان ذلك ، وكان الشارع جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومرتكبها قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب ارتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأبد سلاحاً للتهديد أو الابتزاز أو النكابة . ومن ثم فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى المطعون ضده أنه لحقه من الجريمة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وفقاً للمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / جابر محمد التواب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أمين عبد العليم ، فتحى حجاب نائب رئيس المحكمة وعمر بريك ورشاد قذافى .

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ القضائية

١) تقرير التلخيص . إجراءات (إجراءات المحاكمة) . حكم «بيانات الديانة» .

إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص بديانة الحكم دون أسبابه . لا عيب . متى كان رئيس المحكمة قد أصدرت الحكم قد وقع عليه .

(٢) محكمة الموضوع وسلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . إثبات «بوجه عام» .  
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . ما دام سائفاً .

(٣) إثبات «شهود» ، «أوراق رسمية» . محكمة الموضوع وسلطانها فى تقدير الدليل .  
وزن أقوال الشهود . موضوعى .

حق محكمة الموضوع فى الإلتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية متى كان يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها .

(٤) إثبات «بوجه عام» . قانون «تفسيره» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . إيجار أماكن . خلو رجل .

العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية . إقتناع قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين .

الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم تطلبها طريقاً خاصاً لإثباتها .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .

(٥) إثبات . قوة الشيء المحكوم به . دفاع والإخلال بحق الدفاع .  
مالا يوفره . دعوى مدنية . دعوى جنائية . خلو رجل .

الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليس لها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟

التفات المحكمة عن طلب تعليق الفصل في الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى مدنية خاصة بالمنازعة في طبيعة عقد الإيجار . لا عيب .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه أثبت تلاوة تقرير التلخيص فلا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذه التلاوة قد ورد بدعاية الحكم المطعون فيه دون أسبابه ما دام رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يفيد إقراره لما ورد به من بيانات ، فإن ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق .

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود مرجعه إليها بغير معقب عليها فيه ، كما أن لها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها .

٤ - إن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادرتة في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص

عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم يجعل لإثبات العناصر القانونية للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طريقاً خاصاً وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبرير رفضه الدفع بأن عقد الإيجار سند الدعوى ورد على شقة مفروشة مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل سائغة في المنطق لا تجادل الطاعنة في أن لها أصلها في الأوراق فإن ما تثيره من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر وفقا لنص المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمه عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أى جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب الطاعنة تعليق الفصل في الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائيا في الدعوى المدنية الخاصة بالمنازعة في طبيعة عقد الإيجار يكون قد اقترن بالصواب .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تقاضت من ..... المبلغ المبين بالتحقيقات خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل خلو رجل . وطلبت عقابها بالمادتين ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل التهمة بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أمن الدولة الجزئية ..... قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام أولا : بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمها ثمانية آلاف جنيه وإلزامها بأن ترد للمجنى عليه مبلغ أربعة آلاف جنيه ثانيا : - بعدم قبول الدعوى المدنية . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الاعادة ( بهيئة أخرى ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت تلاوة تقرير التلخيص فلا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذه التلاوة قد ورد بدعاية الحكم المطعون فيه دون أسبابه ما دام رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما يفيد إقراره لما ورد به من بيانات ، فإن ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه اطراح ما تثيره الطاعنة في شأن إثبات تلاوة تقرير

التلخيص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود مرجعه إليها بغير معقب عليها فيه .  
أن لها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية .

يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ،  
الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى .  
سنة ٥٩ القضائية

سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة .  
طعن وإيداع الأسباب . إجراءاته . إثبات ( بوجه  
إلا إذا قيده القانون بدليل مع .

لسنة ١٩٧٧ لم يجر .  
لأحكامه طريقاً رتب النقض عمل إجرائي . شرطاً قبوله : التقرير به وإيداع أسبابه قلم الكتاب  
الإيجار . المحدد قانوناً .

في . إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب في الميعاد منوط بالطاعن .  
الإيصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذي يصلح في إثبات تقديم أسباب الطعن  
بالنقض في الميعاد .

## (٢) نقض ( الصفة في الطعن ) .

عدم تقديم المhamي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم  
قبول الطعن شكلاً .

١ - الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون  
لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه  
القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه  
خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً

أو السبب أو الموضوع ، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسطة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم يقتضى إلا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب لسنة ٨٨ تعليق الفصل فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الإيجار يكون قد اقترن بالصواب ، ويكون الطعن بمادتى الاتهام أولا : بحبس المتهم سـ

والزامها بأن ترد للمجنى عليه مبلغ أربعة آلاف

المدنية . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة جنوب القاهـ

قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه

وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فطعنت المحكوم عليها فى .

النقض وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحـ

فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد

استئنافه أخرى ومحكمة الاعادة ( بهيئة أخرى ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف

شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة

الحبس .

فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت تلاوة تقرير التلخيص فلا يقدح فى ذلك أن

يكون إثبات هذه التلاوة قد ورد بهدياة الحكم المطعون فيه دون أسبابه ما دام رئيس

الدائرة التى أصدرت الحكم قد وقع عليه طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات

الجنائية مما يفيد إقراره لما ورد به من بيانات ، فإن ما يتطلبه المشرع فى هذا الخصوص

يكون قد تحقق مما يتعين معه اطراح ما تثيره الطاعنه فى شأن إثبات تلاوة تقرير



## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد عبد الرحمن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري سليمان وحسين الجيزاوي ومجدي أبو العلا نواب رئيس  
المحكمة.

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ٢٥٥١٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . إجراءاته » . إثبات « بوجه  
عام » .

الطعن بطريق النقض عمل إجرائي . شرطا قبوله : التقرير به وإيداع أسبابه قلم الكتاب  
خلال الميعاد المحدد قانوناً .

إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب في الميعاد منوط بالطاعن .  
الإيصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذي يصلح في إثبات تقديم أسباب الطعن  
بالنقض في الميعاد .

(٢) نقض « الصفة في الطعن » .

عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم  
قبول الطعن شكلاً .

١ - الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون  
لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه  
القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه  
خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً

والتي هي شرط لقبول الطعن ويكونان معا وحدة إجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر، فإن على من قرر بالطعن - أيا كانت صفته - أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً. ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد، إلا أن ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام - الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متابعه مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع اصطياناً لهذه العملية الإجرائية من عبث يسائر مرمى الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك، وكان المعول عليه في هذا الشأن هو ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أى تأشيرة من خارج هذا القلم ولا يغنى عنه تاريخ تحرير الأسباب إذ أنه ليس دليلاً على حصول الإيداع في ذلك التاريخ، ولما كانت النيابة العامة الطاعنة وإن قررت بالطعن في الميعاد بتقرير في قلم الكتاب، إلا أنها لم تراع في تقديم أسباب طعنها الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع قلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله في الميعاد، فإن الطعن منها يكون غير مقبول.

٢ - لما كانت المحامية المقررة بالطعن لم تقدم التوكيل الصادر من المحكوم عليه للثبوت من صفة المقرر وإنما قدمت توكيلاً صادراً منها لآخر، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته، إلا إذا كان موكلاً توكيلاً يخوله هذا الحق، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة .  
 ٢ - أجرى أعمال بناء على أرض لم يصدر قرار بالموافقة على تقسيمها . ومحكمة  
 البلدية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم أربعة آلاف جنيه  
 وغرامة إضافية أربعة آلاف جنيه عن الأولى وعشرة آلاف جنيه عن التهمة الثانية  
 والازالة . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية « بهيئة استئنافية »  
 قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف  
 وإعفاء المتهم من عقوبة الغرامة المقضى بها أصليا بالنسبة للتهمة الأولى والتأييد فيما  
 عدا ذلك .

فطعن كلاً من النيابة العامة والأستاذ / ..... المحامية عن الأستاذ /  
 ..... المحامي فهاية عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤ فقررت النيابة العامة  
 بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ ، وأرقت بالملف تقريراً بأسباب  
 طعنها محرراً في ذات التاريخ إلا أنه لا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه في  
 السجل المعد لهذا الغرض في قلم الكتاب ، كما أرقت نموذج « إيصال بإثبات تاريخ  
 تقديم أسباب طعن مرفوع لمحكمة النقض » خلت ببياناته من تاريخ إيداع أسباب  
 الطعن ، الصادر اثباتاً له لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو  
 إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في  
 الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب  
 المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه خلال الميعاد الذي حدده وتقديم



الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الطعن ويكونان معا وحدة إجرائية لا يفتنى أحدهما عن الآخر، فإن على من قرر بالطعن - أيا كانت صفته - أن يثبت إيداع أسباب طعنه بقلم الكتاب خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً. ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد، إلا أن ما يجرى عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متابعه مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع اصطلياناً لهذه العملية الاجرائية من عبث يسائر مرمى الشارع من إثبات حصول هذا الاجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك، وكان المعول عليه في هذا الشأن هو ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أى تأشيرة من خارج هذا القلم ولا يفتنى عنه تاريخ تحرير الأسباب إذ أنه ليس دليلاً على حصول الإيداع في ذلك التاريخ، ولما كانت النيابة العامة الطاعنة وإن قررت بالطعن في الميعاد بتقرير في قلم الكتاب، إلا أنها لم تراعى في تقديم أسباب طعنها الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله في الميعاد، فإن الطعن منها يكون غير مقبول.

ومن حيث إن المحامية الأستاذة / ..... قد قررت بالطعن بطريق النقض بمثابتها نائبه عن المحامي الأستاذ / ..... بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل رسمي عام رقم ..... - حسبما ذكر في تقرير الطعن - وبأن من الرجوع إليه صدوره من المحامية / ..... وبصفته وكيله عن المحكوم عليه - إلى المحامي / ..... ولما كانت المحامية المقررة بالطعن لم تقدم التوكيل الصادر من المحكوم عليه للتثبت من صفة المقرر وإنما قدمت توكيلاً

صادرا منها لآخر . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصياً لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته ، إلا إذا كان موكلاً توكيلاً يخوله هذا الحق ، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة ، وهو ما يتعين التقرير به ومصادرة الكفالة عملاً بحكم المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

---

## جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى نائبى رئيس المحكمة ومحمد فؤاد الصيرفى  
وعبد الفتاح حبيب .

( ١٦٥ )

### الطعن رقم ٢٥٢١٨ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «حجية الأحكام» . إثبات «قرائن قانونية» . قوة الأمر المقضى .

حجية الأحكام . لا ترد إلا على المنطوق . شرط امتداد أثرها إلى الأسباب ؟

(٢) دعوى جنائية «نظرها والحكم فيها» . دعوى مدنية «نظرها والحكم

فيها» . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . نقض «ما يجوز وما لا يجوز  
الطعن فيه من الأحكام» .

وجوب فصل الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير فى  
التزاع على الحيازة بناء على طلب النيابة أو أى من الخصوم بتأييد قرار قاضى الحيازة أو إلغائه دون  
المساس بأصل الحق . المادة ٢/٣٧٣ عقوبات .

عدم جواز الطعن بالنقض . إلا فى الأحكام المنهية للخصومة أو المانعة من السير فى  
الدعوى . أساس ذلك ؟

إغفال الحكم المطعون فيه الفصل فى طلب الطاعن بإلغاء قرار قاضى الحيازة . أثره : عدم  
جواز الطعن فيه بالنقض .

١ - من المقرر أن الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد



أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ، ولا يكون للمنطوق قوام إلا به .

٢ - لما كانت المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ قد أوجبت في فقرتها الثانية على محكمة الجناح عند نظر الدعوى الجنائية في جرائم انتهاك حرمة ملك الغير أن تفصل في النزاع على الحيابة بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال بعد سماع أقوال ذوي الشأن - بتأييد قرار قاضي الحيابة أو الغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وإن قضى ببراءة الطاعن من جريمة دخول عقار في حيابة آخر بقصد منع حيابته بالقوة إلا أن المحكمة لم تفصل في الطلب الذي أبداه بدفاعه المكتوب بإلغاء قرار قاضي الحيابة الصادر بتمكين خصمه المجنى عليه من أرض النزاع ، ولا يعد فصلاً من المحكمة في هذا الطلب ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - في مقام قضائه بالبراءة عن عدم ثبوت الحيابة للمجنى عليه وأن الأوراق جاءت خلوا من ثمة ما يفيد حيابة أى من الطرفين للأرض محل النزاع أو قدم كل منهما مستندات وشهوداً على ملكيته وحيابته للأرض . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض ، وفقاً للمادتين ٣٠ ، ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يجوز إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منهي للخصومة أو مانع من السير في الدعوى ، وكان البين من منطوق الحكم المطعون فيه وأسبابه على السياق المتقدم أن المحكمة لم تفصل في طلب الطاعن إلغاء قرار قاضي الحيابة ، فإن الطعن المقدم منه بصدد ذلك يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل عقارا ( قطعة ارض ) فى حيازة كل من ..... و ..... وذلك بقصد منع حيازتهما لها بالقوة على النحو الوارد بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٦٩ ، ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قسم النزعة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنفت النيابة العامة والمدعين بالحقوق المدنية . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

لما كان الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ ، ولا يكون للمنطوق قوام إلا به . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢ قد أوجبت فى فقرتها الثانية على محكمة الجناح عند نظر الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير أن تفصل فى النزاع على الحيازة بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال بعد سماع أقوال ذوى الشأن - بتأييد قرار قاضى الحيازة أو إلغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وإن قضى ببراءة الطاعن من جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة إلا أن المحكمة لم تفصل فى الطلب الذى أبداه بدفاعه المكتوب بإلغاء قرار قاضى الحيازة الصادر بتمكين خصمه المجنى عليه من أرض النزاع ، ولا يعد فصلاً من

المحكمة في هذا الطلب ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه -  
في مقام قضائه بالبراءة عن عدم ثبوت الحيازة للمجنى عليه وأن الأوراق جاءت خلوا  
من ثمة ما يفيد حيازة أى من الطرفين للأرض محل النزاع أو قدم كل منهما  
مستندات وشهودا على ملكيته وحيازته للأرض . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق  
النقض ، وفقاً للمادتين ٣٠ ، ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يجوز إلا بعد أن يكون قد صدر  
في موضوع الدعوى حكم منهي للخصومة أو مانع من السير في الدعوى ، وكان  
البين من منطوق الحكم المطعون فيه وأسبابه على السياق المتقدم أن المحكمة لم تفصل  
في طلب الطاعن إلغاء قرار قاضى الحيازة ، فإن الطعن المقدم منه بصدد ذلك يكون  
غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية مما يفصح عن عدم  
قبول الطعن مع مصادرة الكفالة .

---



## جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / صلاح البرجى ومجدى الجندى وإبراهيم الهنيدى نواب رئيس المحكمة وعبد الفتاح  
حبيب .

( ١٦٦ )

### الطعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» «بياناته» . مواد مخدرة .  
استدلالات . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير جديده التحريات» .

تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .  
عدم إيراد وظيفة الطاعن أو حرفه فى محضر التحريات . غير قادح فى جديده ما تضمنه من  
نحر .

(٢) تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» . مواد مخدرة . نقض «أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها» . إجراءات «إجراءات التحقيق» .

عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش . حده : وضوح الإذن وتحديدده فى تعيين  
الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها واختصاص مصدره مكانياً وأن بدون بخطه وموقعاً عليه منه .  
الأصل فى الإجراءات الصحة . حد ذلك ؟  
عدم وضوح توقيع مصدر الإذن . لا يعيبه .  
مثال لتسيب سائق للرد على الدفع بطلان إذن التفتيش لتوقيعه بتوقيع غير مقروء .

(٣) تفتيش «إذن التفتيش . تنفيذه» . مأمورو الضبط القضائى «سلطتهم» .  
اختصاص «الاختصاص المكانى» . نيابة عامة .

صدور إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه  
تنفيذه عليه أينما وجده . ما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاصه .

(٤) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». «إثبات «خبرة». مواد مخدرة. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة. هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها. مجادلته في ذلك غير جائزة.

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن وردت على دفاع الطاعن رداً كافياً وسائغاً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وكان عدم إيراد وظيفة الطاعن أو حرفته في محضر التحريات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات.

٢ - لما كان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون إذناً واضحاً ومحددأ بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بامضائه فإنه لا يعيب الإذن عدم وضوح توقيع مصدره عليه وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بقوله «وإذ كان الإذن الصادر في الدعوى قد أثبت بداية اسم مصدره وعمله وحرر بخط اليد موقعاً عليه بامضاء ممن أصدره ولا ينعي الدفاع عليه بالتزوير ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى صحة صدور الإذن ممن وقع عليه وأنه مختص بإصداره» وكان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك فإن الحكم

المطعون فيه إذا استند إلى ذلك في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح .

٣ - من المقرر أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر إذن النيابة العامة بتفتيش شخص كان للمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام الإذن قد صدر ممن يملك إصداره وما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة من نفذه .

٤ - من المقرر أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تثير عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في الرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيش ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنابات الاسماعيلية لمعاقبته طبقاً للقيّد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١/ الملحق به بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه وبمصادرة المضبوطات باعتبار أن احراز المخدر كان مجرداً من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر « حشيش » بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال - والإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الحكم اطرح دفوع الطاعن بىطلان إذن النيابة لابتناؤه على تحريات غير جدية لخلوها من بيان حرفته ولتوقيعه بتوقيع غير مقروء مما يجهل شخصية مصدره وبىطلان القبض عليه لإتمامه خارج دائرة اختصاص مصدر أمر القبض ، وبأن ما أرسل للتحليل ليست المادة المضبوطة مع المتهم - برد قاصر غير سائق بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر مجردا من القصور التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن وردت على دفاع الطاعن رداً كافيا وسائغاً - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وكان عدم إيراد وظيفة الطاعن أو حرفته فى محضر التحريات لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه فى هذا الصدد أن يكون إذناً واضحاً ومحددأ بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بامضائه فإنه لا يعيب الإذن عدم وضوح توقيع مصدره عليه وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بقوله « وإذ كان الإذن الصادر فى الدعوى قد أثبت بداية اسم مصدره وعمله وحرر

بخط اليد موقعاً عليه بامضاء ممن أصدره ولا ينعى الدفاع عليه بالتزوير ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى صحة صدور الإذن ممن وقع عليه وأنه مختص بإصداره « وكان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا استند إلى ذلك في رفض الدفع بإطلاق إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بإطلاق القبض عليه لاتمامه خارج دائرة اختصاص مصدر هذا الأمر بقوله « بأن إفادة النيابة العامة الرقيمة ١٣٥٨ يبين منها أن مكان الضبط يتبع قسم شرطة ثان الاسماعيلية دون سواه » وهو رد كاف وسائق على هذا الدفع فضلاً عن أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر إذن النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام الإذن قد صدر ممن يملك إصداره وما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة من نفذه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أن مكان ضبط الطاعن يقع داخل دائرة اختصاص من نفذ الأمر فإن نعى الطاعن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من تشكيك في نسبة المخدر المضبوط للطاعن ولاحتمال العبث به قبل عرضه على النيابة العامة مردوداً بما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن بقوله « تطمئن المحكمة إلى أن ما تم ضبطه من مخدر مع المتهم هو بذاته ما تم عرضه على النيابة العامة ولا دليل على ما أثاره الدفاع في هذا الصدد من تشكيك » ذلك بأن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في الرد على ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى نواب رئيس المحكمة وحسين الصعيدى .

( ١٦٧ )

### الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) قتل عمد . ظروف مشددة . اقتران . جريمة (الجريمة المقترنة) . حكم  
(تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

مناط تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . تعدد الافعال وتعدد النتائج الضارة التى يعاقب عليها  
القانون . فضلا عن توافر الرابطة الزمنية .  
مثال .

(٢) اجراءات (اجراءات المحاكمة) . اثبات (شهود) . دفاع (الاخلال  
بحق الدفاع . ما لا يوفره) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .  
حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو  
ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى» . اثبات (بوجه عام) .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . مادام سائغاً .

(٤) اثبات (شهود) . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم  
(تسبيه . تسبيب غير معيب) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

ورود شهادة الشهود على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها . غير لازم . كفاية أن يكون من  
شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة .



(٥) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». قتل عمد. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

احالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيبه. ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت. كفاية إيراد ما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه.

(٦) اثبات «خبرة». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبر بكامل أجزائه. لا يعيبه.

(٧) اثبات «بوجه عام» «معاينة». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها. إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

اغفال الحكم تحصيل المعاينة والتحدث عنها. لا يقدح في سلامته. ما دام لم يعول عليها.

(٨) قتل عمد. قصد جنائي. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير

الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

قصد القتل. أمر خفي. إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى. استخلاص توافره.

موضوعي.

(٩) قتل عمد. قصد جنائي. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير

الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما

لا يقبل منها».

الخطأ في شخص المجنى عليه أو في توجيه الفعل. لا ينفي القصد الجنائي. الخلط بينهما.

عدم تأثيره على صحة ما انتهى إليه الحكم من نتيجة.

المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من توافر نية القتل. غير جائزة أمام النقض.

١ - إن كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو إلا تكون الجنايتان ناشئتين عن فعل واحد كعيار نارى يطلق عمداً فيقتل شخصين أو قبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص إذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من انطباقها أما إذا تعدد الفعل كما إذا أطلق الجانى قاصداً القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار كانت تلك الفقرة الثانية هى المنطبقة ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تعدد الأفعال التى قارفها الطاعن باطلاقه عدة أعيرة نارية قاصداً للقتل وأثبت تعدد نتائجها بمقتل المجنى عليها ..... نتيجة عيارين واصابة ..... بعيار دون أن يكون هناك فاصل زمنى محسوس بما يتحقق به معنى الاقتران فى صورة هذه الدعوى - ولا يغير من ذلك ان يكون الطاعن قد أصاب غير من قصدهم لأن هذه مسألة تتعلق بالقصد الجنائى ولا تمنع من تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ما دامت شروطها قد اكتملت بتعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التى يعاقب عليها القانون وتوافرت الرابطة الزمنية ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

٢ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود بالتحقيقات وأن المحكمة أمرت بتلاوتها فتليت - مما يعد تنازلاً منه عن سماعهم - وكانت المحاكمة قد جرت فى ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذى يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذ قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - دون أن يحول ذلك دون الاعتماد على أقوالهم فى التحقيقات - فإن النعى على الحكم بدعوى الاختلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

٣ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ - لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من جماع الأدلة المطروحة في الدعوى والتي أشار إليها في مدوناته أن الطاعن قد ارتكب الأفعال المسندة إليه والتي دانه عنها على نحو ما أورده تحصيلاً لواقعة الدعوى وجاء استخلاصه سائغاً ومقبولاً فإن النعى عليه بالقصور أو الفساد لا يكون سديداً .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٦ - من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل

أجزائه .

٧ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا في الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم اغفاله تحصيل المعاينة والتحدث عنها لأنها لم تكن ذات أثر في قضاء المحكمة ولم تعول عليها .

٨ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك

بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما



يضمّره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٩ - من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى عليه أو في توجيه الفعل وهو ما يعرف بالحيدة عن الهدف لا ينفي القصد الجنائي وتنوّه المحكمة أن الحكم وإن اعتبر أن الطاعن قد أخطأ في شخص المجنى عليه إلا أنه في الحقيقة أخطأ في توجيه الفعل إلا أنه لا أثر لهذا الخلط على صحة ما انتهى إليه الحكم من نتيجة وهي مساءلة الطاعن عن جريمتي القتل العمد والشروع فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يتمسك به الطاعن من فساد استدلال الحكم على توافر هذه النية بقالة أنه نقل عن الشهود تهديده لهم بعبارة تخالف ما جرت بهم أقوالهم أو عدم كفاية الباعث للقول بتوافرها أو غير ذلك مما أشار إليه بأسباب طعنه فإن ذلك كله لا يعدو منازعة منه في سلامة ما استخلصته المحكمة عن توافر هذه النية وهو ما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل ..... عمداً بأن اطلق عدة اعيرة نارية من سلاح نارى كان يحمله (بندقية آليه) صوب ..... و..... قاصداً من ذلك قتلهم فأصاب احداها المجنى عليها الأولى فحدثت اصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بأربع جنایات أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر شرع في قتل ..... و..... و..... و..... عمداً بأن اطلق على الثلاثة الآخرين عدة اعيرة نارية من السلاح النارى سالف الذكر قاصداً من ذلك قتلهم فأصاب احداها المجنى عليها ..... فحدثت بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليها الأولى بالعلاج وعدم أحكام التصويب بالنسبة للمجنى عليهم الثلاثة

الآخرين - ثانياً: أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً - ثالثاً: أحرز ذخائر مما تستخدم في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحمله أو حيازته رابعاً: أطلق سلاحاً نارياً داخل قرية. وأحالة إلى محكمة جنائيات ..... لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكور قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١/٢٣٤ - ٢ ، ٦/٣٧٧ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة عما نسب إليه وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المحكمة

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن في مذكرتي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد المقترون بالشروع فيه واحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون واختلال بحق الدفاع وشابه القصور في التسبيب والخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال. ذلك أن ما حصله الحكم بيانا لواقعة الدعوى لا يتوافر به ظرف الاقتران المشدد إذ أن واقعتي القتل والشروع فيه كانتا نتيجة فعل مادي واحد قارنه الطاعن وأن الخطأ في شخصية المجنى عليه التي لا تنتفي بها نية القتل لا يصح معها قيام هذا الظرف، وعول الحكم في قضائه على أقوال الشهود بالتحقيقات دون سماعهم بالجلسة ورغم اختلافها، فضلاً عن أن ما حصله الحكم من أقوالهم لا يفيد أن إصابة المجنى عليها القتلية قد حدثت من الاعيرة التي أطلقها الطاعن إذ لم يشاهد أيًا منهم المجنى عليهما لحظة إصابتهما بل أقتصرت على ذكر أنهم وجدوا المجنى عليهما مصابتين بعد أن توقف الطاعن عن الإطلاق. باستثناء ..... الذي شهد بمشاهدة إصابة ابنته

دون اصابة المجنى عليها القتيلة ، ولم يحصل الحكم أدلة الدعوى بطريقة وافية ، فلم يورد مؤدى ما شهد به كل من ..... و ..... واكتفى فى بيانها بالاحالة إلى ما حصله من أقوال ..... التى حصلها على خلاف الثابت بالأوراق إذ نقل عن الاخير قوله أن الطاعن هددهم بقطع دابرهم جميعا أثناء المشاجرة التى سبقت الحادث رغم أن اقوالهم جرت على أن تهديد الطاعن لهم كان بالاعتقال أو الانتقام وليس القتل واتخذ الحكم من هذا التحصيل الخاطيء دليلا على توافر نية القتل بالاضافة إلى أن الشاهد الثانى قد عدل فى ختام أقواله بالتحقيقات ونفى تواجده فى المشاجرة التى سبقت الحادث واشترآكه فيها ، كما أحال فى بيان أقوال الشاهدة ..... إلى ما حصله من اقوال الشاهدة ..... رغم اختلاف شهادتيهما إذ قررت الاولى أنها لا تعرف قصد الطاعن من اطلاق الاعيرة بينما نقل عن الثانية أنه كان يقصد من ذلك قتلا - واقتصر فى بيان تقريرى الصفة التشريعية والتقرير الطبى الشرعى على ايراد نتيجة كلاهما دون ايراد مضمونه حتى يتبين مدى اتفاه مع باقى الأدلة التى استند إليها فى قضائه ، ولم يذكر شيئا عن المعاينة التى أجرتها النيابة العامة ، وأخيراً فقد دلل الحكم على توافر نية القتل فى حق الطاعن بما لا يسوغ سنداً لقيامها إذ أن ما أورده الحكم فى هذا الصدد لا يفيد سوى الحديث عن الاعمال المادية التى قارفها الطاعن - هذا فضلا عن فساد استدلاله على توافر هذه النية رغم انتفائها - بدلالة أن ما استدل به على توافرها من افصاح الطاعن عن ذلك أثناء المشاجرة التى سبقت الحادث ليس له سند من اقوال الشهود - على نحو ما سبق ايضاحه - كما أن الطاعن عند اطلاقه الاعيرة لم يكن على مقربة من المجنى عليهما بل كان على مسافة تختلف الشهود فى تقديرها وأن ما أورده الحكم تدليلا على توافر هذه النية بالنسبة لمن قصد الطاعن اطلاق النار عليهم استنادا إلى الباعث لا يكفى لتوافرها بالنسبة لهم ولا تصلح لاثباتها بالنسبة للمجنى عليهما ما دام لم يثبت أن اصابتهما حدثت من ذات الاعيرة التى صوبها إلى من قصد قتلهم بل حدثت بعد فرارهم كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله «أن المتهم ..... سافر إلى ..... ومعه ..... للعمل هناك ثم أبرق المتهم بوفاته هناك وأخذ والده ..... وذويه فى تقصى حقيقة وفاته فساورهم اعتقاد أن يكون للمتهم صلة بذلك حتى عاد المذكور إلى القرية فشكاه والده إلى مركز شرطة المنشأة مما أثار عقيدة المتهم فذهب مسكن المذكور قبيل غروب شمس يوم ١٩٩١/٨/١٥ ليجد أمامه كلا من ..... و ..... و ..... فتشاجر معهم بسبب هذه الشكاية وتماسكوا فتدخل بعض الناس وقاموا بتفريقهم وبعد ذلك أسرع المتهم بعيدا عنهم وعاد توأ إليهم حاملا بندقية من طراز آلى واطلق عليهم منها عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتلهم ولم يصب أيا منهم بسبب لوذهم بالفرار إلى داخل المنزل وعدم أحكام الرماية ولكن إحداهما أصابت ..... واودت بحياتها وأخرى أصابت ..... بيطنها واللذان كانتا تقفان جوارهم ثم أمرت النيابة العامة بضبط واحضار المتهم والسلاح النارى الذى استخدمه فى الحادث فانتقل الرائد ..... رئيس وحدة مباحث مركز ..... ومعه قوة من رجال الشرطة فى يوم ١٩٩١/٨/١٦ إلى قرية المتهم وهناك علم مصدر سرى أنه مختبئ بالزراعات المجاورة فكمن له بها حتى تمكن من ضبطه ومعه بندقية من طراز آلى عيار ٧,٦٢ X ٣٩ مم وبخزنتها طلقتان من ذات العيار كما عثر على طلقة فارغة بمكان الحادث من طرازهم أيضا . وقد أقر له المتهم بارتكابه الحادث وباحرازه للبندقية والطلقتين المضبوطتين وقد أثبت تقرير الصفة التشريحية لجثة ..... مصابة بجرحين نارين حيويين بالوجه كل منهما من عيار معمر بمقدوف مفرد اطلقا من اليمين لليساى من مسافة جاوزت مدى الاطلاق القريب وتعزى وفاتها إلى هاتين الاصابتين يمين الوجه وما ينتج عنهما من تهشم بعظام الجمجمة والفك السفلى والفقرات ... والعمود الفقرى وما صاحب ذلك من تهتك بالانسجة الرخوة وجوهر المخ والتزيف والصدمه العصبية ، كما أثبت تقرير الطب الشرعى أن اصابة ..... بمقدم يمين جدار البطن نارية وتحدث من

عيار نارى معمر بمقذوف مفرد باتجاه من اليمين للسيار بمستوى اقصى من مسافة جاوزت مدى الاطلاق القريب، كما أثبت أن البندقية المضبوطة آلية وصالحة للاستعمال وكذلك الطلقتين المضبوطتين وهما من طراز ٧,٦٢ X ٣٩ مم وكذلك الطلقة الفارغة من ذات العيار وقد أطلقت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث، وأنه يجوز حدوث اصابات المجنى عليهما من مثل البندقية والطلقات المضبوطة، كما أثبت التقرير امكانية حدوث اصابات المجنى عليهما. وفق تصوير الشهود، وقد استدل الحكم على صحة اسناد الواقعة إلى الطاعن بأدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات والتقارير الطبية الشرعية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو إلا تكون الجنايتان ناشتتين عن فعل واحد كعيار نارى يطلق عمداً فيقتل شخصين أو قنبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص إذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من انطباقها أما إذا تعدد الفعل كما إذا اطلق الجانى قاصداً القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار كانت تلك الفقرة الثانية هى المنطبقة ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين. وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت تعدد الافعال التى قارفها الطاعن باطلاقه عدة اعية نارية قاصداً للقتل واثبت تعدد نتائجها بمقتل المجنى عليها ..... نتيجة عيارين واصابة ..... بعيار دون أن يكون هناك فاصل زمنى محسوس بما يتحقق به معنى الاقتران فى صورة هذه الدعوى - ولا يغير من ذلك ان يكون الطاعن قد أصاب غير من قصدهم لأن هذه مسألة تتعلق بالقصد الجنائى ولا تمنع من تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ما دامت شروطها قد اكتملت بتعدد الافعال وتعدد النتائج الضارة التى يعاقب عليها القانون وتوافرت الرابطة الزمنية ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود بالتحقيقات وأن المحكمة أمرت بتلاوتها فتليت - مما يعد تنازلاً منه عن سماعهم - وكانت

المحاكمة قد جرت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذ قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - دون أن يحول ذلك دون الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات - فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريبه محكمة الموضوع بتلازم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من جماع الأدلة المطروحة في الدعوى والتي اشار إليها في مدوناته أن الطاعن قد ارتكب الأفعال المسندة إليه والتي دانه عنها على نحو ما أورده تحصيلاً لواقعة الدعوى وجاء استخلاصه سائغاً ومقبولاً فإن النعى عليه بالقصور أو الفساد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه. وإذا كان الطاعن لا ينازع في أن أقوال كل من ..... و ..... قد اتفقت مع أقوال ..... في جوهر الواقعة المشهود عليها وهي أن الطاعن قد اطلق عليهم عدة اعيرة نارية بقصد قتلهم كما لا ينازع في اتفاق أقوال ..... مع ما حصله من أقوال ..... من أن الطاعن هو الذي أطلق الاعيرة النارية وبعد



فرارهم وعودتهم وجدوا كلا من ..... و ..... مصابتين من ثم فلا يعيب الحكم حالته إلى أقوال الشاهد ..... فى بيان أقوال الشاهدين ..... و ..... أو حالته إلى أقوال ..... فى بيان أقوال ..... ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد حصل أقوال الشاهد ..... ونقل عنها تهديد الطاعن له وللشاهدين ..... و ..... بعبارة تخالف ما جرت به أقوالهم إذ أنه أخذ بما أورده الطاعن بأسباب طعنه فإن هؤلاء الشهود قد اتفقت أقوالهم حول معنى مشترك هو أن الطاعن هددهم وتوعدهم بالانتقام أثناء المشاجرة ومن ثم فإن هذا الخطأ بفرض حصوله لا يتوافر به الخطأ فى الاسناد ولا يقدر فى سلامة الحكم أن يكون للشاهد الثانى ..... قول آخر نفى به تواجده بمكان الحادث واشتراكه فى المشاجرة التى سبقتها كما لا يعيبه اختلاف أقوال الشاهدة ..... عن أقوال الشاهدة ..... فى خصوص تحديد قصد الطاعن من الاطلاق ما دام لم يستند فى قضائه إلى هذه الجزئية فى اثبات نية القتل . ويكون ما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية عن جثة المجنى عليها القتيلة قوله « أن ..... مصابة بجرحين نارين حيويين يمين الوجه وكل منهما من عيار نارى معمر بمقدوف مفرد اطلقا من اليمين لليسار من مسافة تجاوزت مدى الاطلاق القريب وتعزى وفاتها إلى هاتين الاصابتين يمين الوجه وما ينتج عنهما من تهشم بعظام الجمجمة . والفك السفلى والفقرات العنقية والعمود الفقرى وما صاحب ذلك من تهتك بالانسجة الرخوة وجوهر المخ والزيف والصدمة العصبية ، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى أن اصابة ..... بمقدم يمين جدار البطن نارية وتحث من عيار نارى معمر بمقدوف مفرد باتجاه من اليمين لليسار وبمستوى افقى من مسافة تجاوزت مدى الاطلاق القريب ، وأن البندقية المضبوطة آلية وصالحة للاستعمال وكذلك الطلقتين المضبوطتين وهما من عيار ٧,٦٢ X ٣٩ مم وكذلك الطلقة الفارغة من ذات العيار أيضا وقد اطلقت فى وقت قد يتفق وتاريخ الحادث وأنه يجوز

حدوث اصابات المجنى عليهما وفق تصوير الشهود ، وكان ما أورده الحكم نقلا عن هذين التقريرين كافياً في بيان مضمونيهما ولتحقيق المواءمة بينهما وبين باقى الأدلة المطروحة فى الدعوى فإن ما ينهه الطاعن على الحكم عدم إيراد مضمون التقريرين سالفى الذكر لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا فى الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم اغفاله تحصيل المعاينة والتحدث عنها لأنها لم تكن ذات أثر فى قضاء المحكمة ولم تعول عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واستظهرها فى قوله « وحيث إنه عن نية القتل لدى المتهم فقد توافرت فى حقه من توافر الباعث على القتل لدى المتهم وهو الخلاص من المجنى عليهم الثلاثة حتى لا يفكر والد أحديهم فى الاستمرار فى شكايته ضده ولينفذ فيهم ما سبق أن أفصح عنه أثناء تشاجره معهم ومن استعماله لبندقية سريعة الطلقات واطلاقه منها عدة اعية نارية صوبهم وتشير المحكمة إلى أنه لا ينفى نية القتل لدى المتهم ارتكابه هذا الفعل تحت تأثير الاثارة أو الغضب الذى ألم به نتيجة التشاجر مع المجنى عليهم ، كما تشير المحكمة انه لا يؤثر فى قيام هذه النية لدى المتهم عدم اصابة كل من ..... و ..... و ..... من أى من الاعيرة التى اطلقها المتهم صوبهم واصابة آخرين غيرهم هما ..... و ..... ذلك أنه إذا ثبت مما تقدم أنه انتوى قتل هؤلاء فإنه يعتبر قاتلاً عمداً ولو كان المقتول شخصاً غير الذى تعمد قتله سواء كان ذلك ناشئاً عن الخطأ فى شخص من وقع عليه الفعل أو من الخطأ فى توجيه الفعل فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة فى الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله وبذلك يكون المتهم مسؤولاً جنائياً عن الشروع فى قتل المجنى عليهم الثلاثة المذكورين وعن قتل والشروع فى قتل المصابتين الاخرتين لانصراف نية القتل وازهاق الروح اليهما ، ذلك أن هذه الواقعة لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ فى الشخص الذى يؤخذ

الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا الغرض . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر هذه النية في حق الطاعن كافياً وسائغاً وصحيحاً في القانون فيما انتهى إليه من توافر هذا القصد حتى ولو كان الفعل الذي قارفه منتوياً به القتل قد أصاب غير المقصود لما هو مقرر أن الخطأ في شخص المجنى عليه أو في توجيه الفعل وهو ما يعرف بالحيدة عن الهدف لا ينفي القصد الجنائي وتنو المحكمة أن الحكم وإن اعتبر أن الطاعن قد أخطأ في شخص المجنى عليه إلا أنه في الحقيقة أخطأ في توجيه الفعل إلا أنه لا أثر لهذا الخلط على صحة ما انتهى إليه الحكم من نتيجة وهي مساءلة الطاعن عن جرمي القتل العمد والشروع فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يتمسك به الطاعن من فساد استدلال الحكم على توافر هذه النية بقالة أنه نقل عن الشهود تهديده لهم بعبارة تخالف ما جرت بهم أقوالهم أو عدم كفاية الباعث للقول بتوافرها أو غير ذلك مما أشار إليه بأسباب طعنه فإن ذلك كله لا يعدو منازعة منه في سلامة ما استخلصته المحكمة عن توافر هذه النية وهو ما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وفرغلى زلتى نواب رئيس المحكمة وحسين الصميدى .

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ القضائية

(١) أحداث . عقوبة «تطبيقها» . قانون «تفسيره» .

عدم جواز الحكم على الحدث الذى لا تتجاوز سنه خمس عشرة سنة بأية عقوبة أو تدبير من تلك الواردة بقانون العقوبات . عدا المصادرة واغلاق المحل . الحكم عليه يكون باحدى التدابير المبينة بالمادة السابعة من قانون الاحداث .  
العقوبة المقررة للحدث الذى تزيد سنه عن خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشر سنة .  
المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) أحداث . اثبات «أوراق رسمية» «خبرة» . عقوبة «تطبيقها» .  
محكمة النقض «سلطتها» . حكم «تسييه» . تسييب معيب» . نقض «أسباب  
الطعن . ما يقبل منها» .

تقدير سن الحدث لا يكون إلا بورقة رسمية . تعلق وجود تلك الورقة . تقدر السن بواسطة  
خبير . أساس ذلك ؟

استظهار سن الحدث . أمر لازم لتوقيع العقوبة أو التدبير المناسب طبقاً للقانون .  
تعلق تقدير السن بموضوع الدعوى . عدم جواز تعرض محكمة النقض له . حد ذلك ؟  
عدم استظهار الحكم سن الطاعن والمصاحه فى مدوناته أخذ المتهمين بقسط من الرحمة  
دون معرفة مقصود الحكم من ذلك . قصور .

(٣) نقض «أثر الطعن» .

اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليه الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية . أثره : نقض  
الحكم بالنسبة له ولو لم يقرر بالطعن بالنقض . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .  
عدم امتداد أثر الطعن لمن لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية . علة ذلك ؟

١ - إن المادة السابعة من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على أنه فيما عدا المصادرة واغلاق المحل لا يجوز الحكم على الحدث الذى لا تتجاوز سنه خمس عشرة سنة ويتركب جريمة أية عقوبة أو تدير مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وأما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : ١ - التوبيخ - ٢ - التسليم - ٣ - الالحاق بالتدريب المهنى - ٤ - الالتزام بواجبات معينه - ٥ - الاختبار القضائى ٦ - الابداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية - ٧ - الابداع فى احدى المستشفيات المتخصصة ، كما تنص المادة الخامسة عشرة منه على أنه « إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن - وإذا كانت الجنابة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر . وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفى جميع الاحوال لا تزيد على ثلث الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات أن تحكم بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لاحكام هذا القانون - اما إذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقرر لها أن تحكم عليه بأحد التدابير الخماس أو السادس المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القانون .

٢ - لما كانت المادة الثانية والثلاثون من القانون المشار إليه تنص على أن : « لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير ورقة رسمية ، فإذا تعذر وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » ومن ثم فقد بات متعيناً على المحكمة قبل توقيع أية عقوبة على الحدث أو اتخاذ أى تدبير قبله أن تستظهر سنه فى هذه الحالة وفق ما رسمه القانون لذلك . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت

مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظاتها في هذا الشأن . وإذا كان كل من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه - الذى تبنى أسبابه وإن عدل فى تقدير العقوبة - لم يعن البتة فى مدوناته باستظهار سن الطاعن ، هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد أفصح فى مدوناته عن أخذ المتهمين بقسط من الرحمة للأسباب التى أوردها دون أن يعرف مقصود الحكم هل هو تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى لم يشر إليها والمادة ١٥ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أم اعمال ما تميزه المادة ١٥ سالفه الذكر من الحكم بالابداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

٣ - لما كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليه - ..... - الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك - ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون المحكوم عليه الآخر - ..... - الذى لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ..... ٢ - ..... ٣ - .....  
 ..... ( طاعن ) بأنهم أولاً : سرقوا المبلغ النقدى وساعة اليد المبينه وصفاً  
 وقيمة بالاوراق المملوكين للمجنى عليه ..... بطريق الاكراه الواقع عليه وكان  
 ذلك بأن استوقفوه بالطريق العام وأشهبوا فى وجهه أسلحة بيضاء « مطواه قرن  
 غزال » وتعدوا عليه بالضرب فشلوا بذلك حركته عن المقاومة وادخلوا الرعب فى



نفسه وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المسروقات وقد ترك الاكراه أثر جروح على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهم الأول : (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن « خرطوش صناعة محلية » (ب) أحرز بغير ترخيص ذخائر « طلقة واحدة » مما تستخدم فى السلاح النارى المذكور حالة كونه غير مرخص له بحيازته أو احرازه . ثالثاً : المتهمون جميعاً : أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحا أبيض « مطواه قرن غزال » . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٤ ، ٣١٥ من قانون العقوبات والمواد ١/١ - ٦ ، ٢٥ مكرراً / ١ ، ٢٦ / ١ - ٥ ، ٣٠ / ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والمادتين ١ ، ١٥ من قانون الأحداث . ومحكمة الأحداث بينها قضت غيايباً للأول وحضورياً للثانى والثالث (الطاعن) عملاً بمواد الاتهام بالسجن لمدة عشر سنوات عن التهم الأولى والثانية والثالثة والرابعة للارتباط والمصادرة للسلاح والذخيرة للمتهم الاول وبالسجن عشر سنوات عن الأولى والأخيرة للارتباط للمتهمين الثانى والثالث . استأنف المحكوم عليهما الثانى والثالث ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الاكتفاء بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى السرقة باكراه واحراز سلاح أبيض (مطواة قرن غزال) بغير ترخيص قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم أنزل به العقوبة المقررة لجريمة السرقة البسيطة واكتفى مع استعمال الرأفة بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فى حين أنه كان يتعين القضاء بما لا يجاوز ثلث الحد الأقصى للعقوبة أى بما لا يزيد عن سنة طبقاً للمادة

١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الاحداث - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

. وحيث إن البين من مطالعة الاوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخرين - الاحداث - بوصف أنهم (١) سرقوا المبلغ النقدي وساعة اليد المبينه قيمة ووصفا بالاوراق والمملوكين للمجنى عليه ..... بطريق الاكراه الواقع عليه وكان ذلك بأن استوقفوه بالطريق العام وأشهرروا فى وجهه أسلحة بيضاء (مطاوى قرن غزال) وتعدوا عليه بالضرب فشلوا بذلك حركته عن المقاومة وادخلوا الرعب فى نفسه وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المسروقات وقد ترك الاكراه أثر لجروح على النحو المبين بالتحقيقات . (٢) المتهم الأول : - أ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد خرطوش صناعه محليه) . - ب - أحرز بغير ترخيص ذخائر (عدد واحد طلقة) مما تستخدم فى السلاح النارى سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بهيازته أو احرازه . (٣) المتهمون جميعا : أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) . وطلبت النيابة العامة عقابهم بالمواد ٣١٤ ، ٣١٥ من قانون العقوبات والمواد ١/١ - ٦ ، ٢٥ مكررا/١ ، ٢٦ /١ - ٥ - ١/٣٠ ، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل - والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة الاحداث قضت غيايبا للأول وحضورها للثانى والثالث (الطاعن) بالسجن لمدة عشر سنوات عن التهمة الأولى والثانية والثالثة والرابعة للارتباط ومصادرة السلاح والذخيرة للمتهم الأول ، وبالسجن عشر سنوات عن التهمة الأولى والأخيرة للارتباط للمتهمين الثانى والثالث - وإذ استأنف الطاعن والمتهم الثانى - قضت محكمة ثانى درجة - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس كل من المتهمين ستين مع الشغل . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على أنه فيما عدا المصادرة واغلاق المحل لا يجوز الحكم على الحدث الذى لا تتجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وأما

يحكم عليه بأحد التدابير الآتية: ١ - التوبيخ - ٢ - التسليم ٣ - الإلحاق بالتدريب المهني - ٤ - الإلزام بواجبات معينة - ٥ - الاختبار القضائي ٦ - الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية - ٧ - الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة، كما تنص المادة الخامسة عشرة منه على أنه «إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن - وإذا كانت الجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر. وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون - أما إذا ارتكب الحدث جناحه يجوز الحكم فيها بالحبس فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقرر لها أن تحكم عليه بأحد التدابير الخمس أو السادس المنصوص عليهما في المادة السابعة من هذا القانون». لما كان ذلك، وكانت المادة الثانية والثلاثون من القانون المشار إليه تنص على أن: «لا يعتد في تقدير من الحدث بغير ورقة رسمية، فإذا تعذر وجودها تقدر سنه بواسطة خبير، ومن ثم فقد بات متعيناً على المحكمة قبل توقيع أية عقوبة على الحدث أو اتخاذ أى تدبير قبله أن تستظهر سنه في هذه الحالة وفق ما رسمه القانون لذلك. لما كان ذلك، وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة إبداء ملاحظاتها في هذا الشأن. وإذا كان كل من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه - الذى تبنى أسبابه وإن عدل في تقدير العقوبة - لم يعم البتة في مدوناته باستظهار سن الطاعن، هذا فضلاً



عن أن الحكم المطعون فيه قد أفصح في مدوناته عن أخذ المتهمين بقسط من الرحمة للأسباب التي أوردها دون أن يعرف مقصود الحكم هل هو تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي لم يشر إليها والمادة ١٥ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أم اعمال ما تجيزه المادة ١٥ سالفة الذكر من الحكم بالابداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحاله بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليه - ..... - الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك - ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون المحكوم عليه الآخر - ..... - الذى لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

## جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
مجدى منتصر وحسن حمزه ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ١٦٩ )

### الطعن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ القضائية

#### (١) قانون «تفسيره» «تطبيقه» . دعارة . فجور .

وجوب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما  
تحتمل .

غموض النص لا يحول دون تفسيره على هدى من قصد الشارع . القياس محظور فى  
مجال التأثيم .

الاعتقاد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز . سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو  
الأنثى . تتحقق به أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .  
تنسب الدعارة إلى المرأة حين تبيع عرضها لكل طالب بلا تمييز . وينسب الفجور للرجل  
حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟

#### (٢) دعارة . فجور . اشتراك . قانون «تفسيره» «تطبيقه» . مساهمة جنائية

«تبعية» . قصد جنائى . حكم «تسبيبه» . تسبب معيب » . نقض «حالات الطعن» .  
الخطأ فى تطبيق القانون » .

سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات . على الجرائم التى تقع بالمخالفة  
لنصوص القوانين الجنائية الخاصة . إلا إذا وجد نص على خلاف ذلك .

خلو القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ من النص على عدم سريان قواعد الاشتراك على جرائمه .  
استمداد الشريك صفته من فعل الاشتراك ذاته وقصده فيه ومن الجريمة التى وقعت بناء على  
اشتراكه .

عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك فى جريمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة فى حق  
الطاعن . وعدم اندراج الفعل المسند إليه تحت أى نص عقابى آخر . معاقبته رغم ذلك . خطأ فى  
القانون . يوجب نقض الحكم والبراءة .

١ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ». وكان من المقرر أن الأصل هو التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحمل ، وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسيره على هدى ما يستخلص من قصد الشارع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم ، وكان مفهوم دلالة النص سالف الذكر أن الجريمة الواردة فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتیاد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى ، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي « الدعارة » تنسب للبغى فلا تصدر إلا منها ، ويقابلها الفجور « ينسب للرجل » حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه ، وهو المعنى المستفاد من تقرير لجنّتي العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - والذي تضمن القانون الحالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ذات أحكامه ، ومما أوردته مذكرته الإيضاحية صراحة إذ ورد به « كما رأت الهيئة عدم الموافقة على ما رآه بعض الأعضاء من حذف كلمة « الدعارة » اكتفاء بكلمة « الفجور » التي تفيد من الناحية اللغوية إرتكاب المنكر والفساد بصفة عامة بغير تخصيص للذكر أو الأنثى ، لأن العرف القضائي قد جرى على إطلاق كلمة « الدعارة » على بغاء الأنثى وكلمة « الفجور » على بغاء الرجل فرأت الهيئة النص على الدعارة والفجور لكي يشمل النص بغاء الأنثى والرجل على السواء ». يؤيد هذا المعنى ويؤكدّه استقراء نص المادة الثامنة ونص الفقرتين أ ، ب من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة ، فقد نص الشارع في المادة الثامنة على أن « كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأي طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ..... وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس



الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته تكون العقوبة .....» وفي الفقرة أ من المادة التاسعة على أن « كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً للفجور أو الدعارة .....» وفي الفقرة ب من المادة ذاتها على أن « كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوح للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة ...» فاستعمال الشارع عبارة «الفجور أو الدعارة» في هاتيك النصوص يفصح بجلاء عن قصده في المغايرة بين مدلول كل من اللفظين بما يصرف الفجور إلى بغاء الرجل بالمعنى البادى ذكره، والدعارة إلى بغاء الانثى.

٢ - من المقرر أن قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة، إلا إذا وجد نص على غير ذلك، وهو ما خلا منه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة. إلا أنه لما كان الأصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده فيه، ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه، فإنه يجب أن ينصرف قصده إلى الفعل الذي تقوم به الجريمة بعناصرها كافة، وإذا كان فعل الطاعن - بفرض قيام جريمة الاعتياد على الدعارة في حق من مارست معه الفحشاء - لا يوفر في حقه الاشتراك في تلك الجريمة، كما هي معرفة به في القانون سالف البيان بأية صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم إنصراف قصده إلى الاسهام معها في نشاطها الاجرامى - بفرض ثبوته - وهو الاعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو إلى مساعدتها على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والامكانيات التي من شأنها أن تيسر لها مباشرته أو في القليل يزيل أو يذلل ما قد يعترض من سبيلها إليه من حوائل أو عقبات وهو ما يتفق به الركن المعنوي اللازم لتجريم فعل الشريك. لما كان ذلك، وكان الفعل المسند إلى الطاعن كما حصله الحكم على السياق المتقدم، لا يندرج تحت أى نص عقابى آخر، وكان الحكم

المطعون فيه قد دانه عن جريمة ممارسة الفجور مع النساء بغير تمييز، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، بما يوجب نقضه والغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة الطاعن وبراءته مما أسند إليه.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اعتاد - وآخرون على ممارسة الفجور بين النسوة الساقطات دون تمييز. وطلبت عقابه بالمواد ١/١، ٦/أ، ب، ٩/ج، ١٠، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١. ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه وتغريمه مائتي جنيه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة. استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاعتداء على ممارسة الفجور بين النسوة الساقطات بدون تمييز قد شابه الخطأ في القانون، ذلك أن الفعل المسند إليه لا يشكل ثمة جريمة معاقب عليها، وذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ». وكان من المقرر أن الأصل هو التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في

ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه فى حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسيره على هدى ما يستخلص من قصد الشارع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأثيم ، وكان مفهوم دلالة النص سالف الذكر أن الجريمة الواردة فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو لبغاء الأنثى ، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هى «الدعارة» تنسب للبغى فلا تصدر إلا منها ، ويقابلها الفجور « ينسب للرجل » حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه ، وهو المعنى المستفاد من تقرير لجنـتى العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - والذى تضمن القانون الحالى رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ذات أحكامه ، ومما أوردته مذكرته الايضاحية صراحة إذ ورد به « كما رأت الهيئة عدم الموافقة على ما رآه بعض الاعضاء من حذف كلمة «الدعارة» اكتفاء بكلمة «الفجور» التى تفيد من الناحية اللغوية ارتكاب المنكر والفساد بصفة عامة بغير تخصيص للذكر أو الأنثى ، لأن العرف القضائى قد جرى على اطلاق كلمة «الدعارة» على بغاء الانثى وكلمة «الفجور» على بغاء الرجل فرأت الهيئة النص على الدعارة والفجور لكى يشمل النص بغاء الأنثى والرجل على السواء » . يؤيد هذا المعنى ويؤكدـه استقراء نص المادة الثامنة ونص الفقرتين أ ، ب من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة ، فقد نص الشارع فى المادة الثامنة على أن « كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأى طريقة كانت فى إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ..... وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته تكون العقوبة ..... » وفى الفقرة أ من المادة التاسعة على أن « كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً للفجور أو الدعارة ..... » وفى الفقرة ب فى المادة ذاتها



على أن « كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة ... ». فاستعمال الشارع عبارة « الفجور أو الدعارة » في هاتيك النصوص يفصح بجلاء عن قصده في المغايرة بين مدلول كل من اللفظين بما يصرف الفجور إلى بغاء الرجل بالمعنى البادى ذكره ، والدعارة إلى بغاء الانثى . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن ممارسة الفجور مع النساء بغير تمييز ، وكانت صورة الواقعة التي اعتنقها بأن المحكوم عليه السابع اصطحب الطاعن إلى مسكن المحكوم عليها الأولى ليمارس الفحشاء معها بعد أن دفع له مبلغ خمسين جنيهاً نظير ذلك ، لا يتحقق به جريمة الاعتياد على الفجور حسبما عرفت بها الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة المشار إليه ، وأنه ولئن كانت قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة ، إلا إذا وجد نص على غير ذلك ، وهو ما خلا منه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة . إلا أنه لما كان الأصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده فيه ، ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، فإنه يجب أن ينصرف قصده إلى الفعل الذي تقوم به الجريمة بعناصرها كافة ، وإذا كان فعل الطاعن - بفرض قيام جريمة الاعتياد على الدعارة في حق من مارست معه الفحشاء - لا يوفر في حقه الاشتراك في تلك الجريمة ، كما هي معرفة به في القانون سالف البيان بأية صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم إنصراف قصده إلى الاسهام معها في نشاطها الإجرامي - بفرض ثبوته - وهو الاعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو إلى مساعدتها على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والامكانيات التي من شأنها أن تيسر لها مباشرة أو في القليل يزيل أو يذل ما قد يعترض من سبيلها إليه من حوائل أو عقبات وهو ما

ينتفى به الركن المعنوى اللازم لتجريم فعل الشريك . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن كما حصله الحكم على السياق المتقدم ، لا يندرج تحت أى نص عقابى آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دانه عن جريمة ممارسة الفجور مع النساء بغير تمييز ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، بما يوجب نقضه والغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة الطاعن وببراءته مما أسند إليه .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ورفيق الدهشان ومصطفى عبد المجيد نواب رئيس المحكمة . وزغلول البلشي .

( ١٧٠ )

### الطعن رقم ٢٧١٨٠ لسنة ٥٩ القضائية

دعوى جنائية «نظرها والحكم فيها» . محكمة أول درجة . محكمة  
استئنافيه . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما يقبل  
منها» «حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون» . محكمة النقض «سلطتها» .

قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . مانع لها من السير فيها . الغاؤه من المحكمة  
الاستئنافيه . وجوب إعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة  
ذلك . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها .  
أساس ذلك ؟

لما كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى الأمر الذي منع  
عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه  
«إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك  
بطلاناً في الاجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما إذا حكمت  
بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت  
المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر  
الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ،  
وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة  
أول درجة ، إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها بل



قضى فى موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليها احدى درجتى التقاضى ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه والاحالة إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الدقى ضد الطاعنة بوصف أنها بددت المبلغ المسلم لها من المدعية بالحق المدنى بصفتها وكيله عنها لتسليمه إلى .....، وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامها بأن تؤدى لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بعدم قبول الدعوىين الجنائية والمدنية . استأنف كل من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا باجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والزامها بأن تؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارضت وقضى فى معارضتها باجماع الآراء بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه خالف حكم المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية حين قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وتصدى لموضوعها وفصل فيه إذ كان على المحكمة أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فى موضوعها حتى لا تحرم المحكوم عليها من احدى درجتى التقاضى مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعية بالحق المدني اقامت دعواها بالطريق المباشر قبل الطاعنة بوصف تبديد مبلغ نقدي طالبة بعقابها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامها أن تدفع لها مبلغ ١٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت وقضت محكمة جنح قسم الدقى الجزئية بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية تأسيساً على بطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، فاستأنفت النيابة العامة والمدعية بالحق المدني الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غايباً باجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والزامها بأن تدفع للمدعية بالحق المدني تعويضاً قدره ١٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فعارضت المحكوم عليها وقضت المحكمة باجماع الآراء بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى الامر الذى منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً فى الاجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى ، اما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، إلا أنه لم يقض باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى فى موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليها احدى درجتى التقاضى ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه والاحالة إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى مع الزام المطعون ضدها المصاريف المدنية .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لييب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة . وزغلول البلشي .

( ١٧١ )

### الطعن رقم ٨٩٠١ لسنة ٦٢ القضائية

شيك دون رصيد . دعوى جنائية «وقفها» . تزوير «الادعاء بالتزوير» .  
دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما يوفره» . حكم «تسبيه» . تسبيب معيب» .  
نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها» .

تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها واحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى حتى يفصل فيه من الجهة المختصة . وجوب تربص الفصل في الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة ذلك : قصور واخلال بحق الدفاع .

لما كانت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ، ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها . وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فاحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائيا ، وعندئذ يكون



للمحكمة أن تمضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالإدانة دون أن يعرض بمدوناته للطعن بالتزوير ايراداً ورداً ، أو يفصح عما انتهى إليه تحقيقه - إن كان - فإنه يكون معيباً بالقصور فى البيان فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابة بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ..... قضت غيايا عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . استأنف . ومحكمة ..... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايا بسقوط الاستئناف . عارض وقضى فى معارضته بقبول المعارض شكلاً والغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور فى البيان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بتزوير الشيك موضوع الجريمة ولجدية دفاعه أمرت المحكمة بوقف الدعوى وأحالها إلى النيابة العامة لتحقيق التزوير ثم عادت وفصلت فى الدعوى دون انتظار الفصل فى الادعاء بالتزوير مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة - بدرجتها - أن الطاعن تمسك بتزوير الشيك موضوع الجريمة المسندة إليه ، واجرت محكمة أول درجة استكتابه - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ، ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها . وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فاحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالإدانة دون أن يعرض بمدونات الطعن بالتزوير إيراداً ورداً ، أو يفصح عما انتهى إليه تحقيقه - إن كان - فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان . فضلا عن إخلاله بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه وإعادة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووفيق الدهشان ومصطفى عبد المجيد نواب رئيس المحكمة وزغلول البلشى .

( ١٧٢ )

### الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نقض «نظر الطعن والحكم فيه» .

النظر فى شكل الطعن . يكون بعد الفصل فى جوازه .

(٢) حكم «وصف الحكم» .

العبرة فى وصف الاحكام بحقيقة الواقع .

الحكم . لا يكون حضوريا . إلا لمن تهيأت له فرصة الدفاع كاملة .

(٣) إثبات «بوجه عام» . محضر الجلسة . تزوير «الادعاء بالتزوير» .

الأصل فى الاجراءات الصحة . لا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو  
الحكم المطعون فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(٤) نقض «ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات . لا يجوز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٣ من  
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٥) إثبات «بوجه عام» «شهود» . اجراءات «اجراءات المحاكمة» . حكم

«تسببه» . تسبب معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها» .

ليس للمحكمة ابداء رأيها فى دليل لم يعرض عليها . لاحتمال أن يسفر بعد اطلاعها عليه  
ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .  
مثال لتسبب معيب فى الرد على طلب سماع شاهد .



(٦) البات «شهود» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره» . إجراءات «اجراءات المحاكمة» . نقض «أسباب الطعن . ما يقبل منها» .

حق الدفاع في سماع الشاهد . لا يتعلق بما ابداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . لا تصح مصادرته فيه بدعوى اسقاط المحكمة له من عناصر الاثبات . علة ذلك : عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفاً بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة .

١ - حيث إن الطاعن الأول وإن قدم أسباباً لطعنه في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن بطريقة النقض في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض مع وجوب ذلك قانوناً ، إلا أن المحكمة لا ترتب على ذلك عدم قبول هذا الطعن شكلاً . لما هو مقرر من أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الاحكام هي بحقيقة الواقع فلا يكون الحكم حضورياً بالنسبة إلى الخصم إلا إذا حضر وتهيأت له الفرصة لا بداء دفاعه كاملاً . وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه أن هذا الطاعن لم يحضر جميع جلسات المحاكمة - على خلاف ما يزعمه بأسباب طعنه - فإن ما ذهبت إليه المحكمة من وصف حكمها المطعون فيه من أنه غيبي بالنسبة له يكون قد صادف صحيح القانون .

٣ - الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو في الحكم المطعون فيه إلا بطريقة الطعن بالتزوير ، وكان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في شأن ما أثبت بمحاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه

من عدم حضوره وحضور المتهم الثانى فقط - الطاعن الثانى - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيائياً بالنسبة إلى الطاعن الأول ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض فى الأحكام الغيائية الصادرة من محكمة الجنايات فإن طعنه يكون غير جائز .

٥ - المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى . وإذا كان الحكم - فى معرض تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشرىحية قد أثبت أنه من الجائز حصول اصابات المجنى عليه من مثل البلطة المضبوطة ، دون أن يكشف بمدوناته عن كيفية ومكان ضبط هذه الآلة التى قيل أنها استعملت فى الحادث فإن طلب الدفاع مناقشة الضابط ..... فى تلك الأمور المتعلقة بواقعة الدعوى والظاهرة التعلق بها ، يعد طلباً جوهرياً كان يتعين على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق فى الدعوى ، ولا يقبل منها ما ساقته من تبرير رفضها ذلك الطلب لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح وهو ما لا يصح فى أصول الاستدلال .

٦ - حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق فيما ابداه فى التحقيقات الأولى بل بما يبين فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته بما لا يصح معه مصادرته فى ذلك بدعوى أن المحكمة قد اسقطت فى حكمها شهادته من عناصر الاثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عند ما يخلو إلى مداولته . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولا : قتلا ..... عمدا مع سبق  
الاصرار بأن يتنا النية وعقدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض « بلطة وبندقية » وما  
أن ظفرا به حتى انهال عليه الأول ضربا بالبلطة بينما اطلق الثانى اعيرة نارية ليشد  
من أزره فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت  
بحياته . ثانيا : المتهم الثانى أيضاً أ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا .  
(ب) أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر حالة كونه غير  
مرخص له فى حمل السلاح أو حيازته . واحالتهما الى محكمة جنابات .....  
لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وأدعت أرملة المجنى عليه مدنيا  
قبل المتهمين بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة  
المذكورة قضت غيايا للأول وحضوريا للثانى عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون  
العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٦ ، ١ / ٢٦ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ب من القسم الأول من  
الجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة الأول  
بالاشغال الشاقة المؤبدة ومعاقبة الثانى بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما اسند  
إليهما وبالزامهما بأن يؤديا للمدعية - بالحقوق المدنية مبلغ مائتين وخمسين جنيها  
على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وان قدم أسبابا لطعنه فى الميعاد الا انه لم يقرر  
بالطعن بطريق النقض فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه طبقا  
لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض مع وجوب ذلك قانونا ، إلا أن المحكمة لا ترتب على ذلك عدم



قبول هذا الطعن شكلا . لما هو مقرر من أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الاحكام هي بحقيقة الواقع فلا يكون الحكم حضوريا بالنسبة إلى الخصم إلا إذا حضر وتهيأت له الفرصة لا بداء دفاعه كاملا . وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه أن هذا الطاعن لم يحضر جميع جلسات المحاكمة - على خلاف ما يزعمه بأسباب طعنه - فإن ما ذهبت اليه المحكمة من وصف حكمها المطعون فيه من أنه غيبي بالنسبة له يكون قد صادف صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما يدعيه الطاعن بأسباب طعنه من أنه حضر جميع جلسات المحاكمة ، ذلك بأن الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو في الحكم المطعون فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وكان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في شأن ما أثبت بمحاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه من عدم حضوره وحضور المتهم الثاني فقط - الطاعن الثاني - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر غاييا بالنسبة الى الطاعن الأول ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيائية الصادرة من محكمة الجنايات فإن طعنه يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح ناري وذخيرته دون ترخيص قد شابه الاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بضرورة سماع الضابط ..... ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بما لا يسوغ رفضه ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣ التى تمت فيها المرافعة واختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن طلب فى مستهل مرافعته سماع شهادة الضابط .....، وتمسك فى ختام مرافعته بضرورة سماع شهادة الضابط المذكور، ويبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اسقطت فى حكمها شهادة النقيب ..... وعرضت لطلب سماعه وردت عليه بقولها « أن المحكمة تلتفت عن هذا الطلب منوهة انها استندت فى قضائها بأدائه المتهمين الى اقتناعها واطمئنانها الى شهادة الشاهد الاول والثانى وما أوراه تقرير الصفة التشريعية دون أن تستند فى قضائها الى تحريات النقيب ..... إذ أن أقوال الشاهدين سالفى الذكر تكفى وحدها لتكوين اقتناع المحكمة ». لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم لا يستقيم به الرد على طلب الطاعن لما هو مقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى . وإذا كان الحكم - فى معرض تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريعية قد أثبت أنه من الجائز حصول اصابات المجنى عليه من مثل البلطة المضبوطة ، دون أن يكشف بمدوناته عن كيفية ومكان ضبط هذه الآلة التى قيل أنها استعملت فى الحادث فإن طلب الدفاع مناقشة الضابط ..... فى تلك الأمور المتعلقة بواقعة الدعوى والظاهرة التعلق بها، يعد طلبا جوهريا كان يتعين على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق فى الدعوى ، ولا يقبل منها ما ساقته من تبرير رفضها ذلك الطلب لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح وهو ما لا يصح فى أصول الاستدلال . هذا الى أن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق فيما ابداه فى التحقيقات الأولى بل بما يبين فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته بما لا يصح معه مصادرته فى ذلك بدعوى أن المحكمة قد اسقطت فى حكمها شهادته من عناصر الاثبات لعدم استطاعة الدفاع ان يتبأ سلف بما قد يدور فى وجدان قاضيه عند ما يخلو إلى مداولته . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا

---

بالفساد فى الاستدلال فضلا عن إخلاله بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة لهذا الطاعن دون الطاعن الأول الذى قضى بعدم جواز طعنه مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

---



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجي اسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
أحمد عبد الرحمن و ابراهيم عبد المطلب وحسين الجيزاوي نواب رئيس المحكمة . وهاني خليل .

( ١٧٣ )

### الطعن رقم ٤٠٠٣١ لسنة ٥٩ القضائية

قذف . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . حكم « تسببه . تسبب معيب »  
نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

ركن العلانية في جريمة القذف . تحققه . مشروط بتوافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة  
عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز . وانتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب .

مثال لتسبب معيب .

لما كان من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين  
أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والأخرى  
انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى  
افتراض علم الطاعن بتداول المذكرة التي قدمها الى مجلس نقابة المحامين بالبحيرة بين  
أيدي الموظفين ، وكان هذا الذي ذهب اليه الحكم لا يفيد حتما وبطريق اللزوم أن  
الطاعن انتوى اذاعة ما هو ثابت في المذكرة ، فانه يكون قد خلا من استظهار هذا  
القصد ، الأمر الذي يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

### الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد  
الطاعن ، بوصف أنه - سبه وقذفه بالعبارات الواردة بمذكرته المقدمة لمجلس نقابة  
المحامين مع علمه بعدم صحتها ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون

العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بتغريم المتهم مائة جنية والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وتأنيده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة قذف وسب علنى قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك أمام المحكمة بعدم توافر ركن العلانية إلا أن الحكم أغفل استظهار قصد اذاعة ما أسند الى المطعون ضده والاستدلال على توافره فى حق الطاعن ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن بين وصف التهمة المسندة الى الطاعن - من أنه قذف فى حق المدعى بالحقوق المدنية بأن قدم الى مجلس نقابة المحامين بالبحيرة مذكرة تتضمن العبارات الموضحة بعريضة الدعوى ، ثم عرض الحكم الى المستندات المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية وتحدث عن الاركان القانونية لجريمة القذف ومدى انطباقها على واقعة الدعوى لدى تحدته عن ركن العلانية قال : - « وكان يبين للمحكمة من مطالعة أوراق الدعوى ومذكرة المتهم المقدمة الى نقابة المحامين بدمنهور أنها قد تناولتها وتداولتها اللجنة التى تنظر طلب التقرير وقامت بدراستها وعلم بها من قرأ القرار الصادر من اللجنة الخاصة بتقدير الاتعاب » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلانية فى جريمة القذف لا

تتحقق الا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والأخرى انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى افتراض علم الطاعن بتداول المذكرة التي قدمها الى مجلس نقابة المحامين بالبحيرة بين أيدي الموظفين ، وكان هذا الذي ذهب اليه الحكم لا يفيد حتما وبطريق اللزوم أن الطاعن انتوى اذاعة ما هو ثابت في المذكرة ، فانه يكون قد خلا من استظهار هذا القصد ، الأمر الذي يعيبه بالقصور ويوجب نقضه ، والاعادة والزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية ، بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

---



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
أحمد عبد الرحمن و ابراهيم عبد المطلب ومحمود دياب نواب رئيس المحكمة . وهانى خليل .

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ القضائية

- (١) إثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .  
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة بثورها .  
استفادة الرد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
- (٢) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .  
حق محكمة الموضوع فى التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفى  
مادامت لا تتق بما شهدوا به .
- (٣) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم  
« تسببيه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .  
وزن أقوال الشهود . موضوعى .  
الجدل الموضوعى . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
- (٤) نيابة عامة . اجراءات « اجراءات التحقيق » ، « التحقيق الذى يجريه  
معاون النيابة » . مأمور الضبط القضائى . تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » .  
دفع « الدفع بطلان اذن التفتيش » .

للتبابة العامة ندب أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها . أساس ذلك ؟  
كفاية أن يكون الندب عند الضرورة شفاعة . مادام له أصل بالأوراق .

لمعاون النيابة المنتدب تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .

مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة .

١ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم .

٢ - من المقرر أن للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به .

٣ - لما كان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض ، فان ما يثيره الطاعن فى شأن عدم عثور الضابط على مواد مخدرة أثناء تفتيشه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان الشارع بمقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية قد أجاز للنياحة العامة أن تكلف أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أنه جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم ، وندب معاون النيابة لتحقيق قضية برمتها أو لاداء

عمل من أعمال التحقيق يكفى فيه أن يتم شفاهة عند الضرورة مادام لهذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بطلان اذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة ورد عليه بقوله : « وحيث انه عن قول الدفاع بأنه يشترط أن يكون النذب لا صادر اذن تفتيش النيابة مكتوب فانه من المقرر أنه متى سطر وكيل النيابة مصدر الاذن أنه منتدب لاصداره فانه يكفى ذلك لاثبات النذب في الاوراق ولو كان شفويا » فان هذا الذي أورده يكفى لاثبات حصول النذب ، واعتبار الاذن بالتفتيش صحيحا صادرا ممن يملك اصداره قانونا ، اذ أن المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي بعض الاعمال التي من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة ، المنتدب للتحقيق ، لرئيس وحدة المخدرات بتفتيش شخص ومقهي الطاعن صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح في القانون وهو بصدد رده على دفع الطاعن بطلان أمر التفتيش فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالة الى محكمة جنابات ..... لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن احرار المخدر مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .



## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على عدم عبور الضابط على مواد مخدرة معه أثناء التفتيش وهو ما تأيد بأقوال شاهدة النفى الا أن المحكمة اطرححت هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه ، كما أن الحكم أحال فى بيان أقوال شاهد الاثبات الثانى الى ما أورده من أقوال الشاهد الأول رغم أن شهادة الشاهد الثانى قد خلت من قيامه باجراء التحريات أو اشتراكه فى استصدار الاذن ، هذا فضلا عن أن الحكم رد على الدفع الطاعن بىطلان اذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة لم يندب لذلك كتابة بما لا يصلح ردا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدة الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى والتى من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، وكانت المحكمة فى الدعوى الماثلة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية الى أقوال شاهدة الاثبات وتقرير المعمل الكيماوى ، فلا تثريب عليها اذ هى لم تعرض فى حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعى الذى قصد اثاره الشبهة فى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بمناقشة أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفى قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التى أوردها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء على

أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم عثور الضابط على مواد مخدرة أثناء تفتيشه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد أقوال الشاهد الأول بما مؤداه أنه هو الذي أجرى التحريات واستصدر الاذن بالضبط والتفتيش وأن الشاهد الثاني اشترك معه في عملية الضبط والتفتيش فان مفاد ذلك أنه أحال في بيانه لأقوال الشاهد الثاني إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول خاصا بالضبط والتفتيش دون التحري واستصدار الاذن ، ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الشارع بمقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجاز للنياحة العامة أن تكلف أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أنه جعل لما يجريه معاون النياحة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النياحة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النياحة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النياحة من اجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمه عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النياحة في حدود اختصاصهم ، وندب معاون النياحة لتحقيق قضية برمتها أو لاداء عمل من أعمال التحقيق يكفي فيه أن يتم شفاهة عند الضرورة مادام لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بطلان اذن التفتيش لصدوره من معاون نياحة ورد عليه بقوله : « وحيث انه عن قول الدفاع بأنه يشترط أن يكون الندب لا صدار اذن تفتيش النياحة مكتوب فانه من المقرر أنه متى سطر وكيل النياحة مصدر الاذن أنه متدب لاصداره فانه يكفي ذلك لاثبات الندب في الاوراق

ولو كان شفوياً ، فإن هذا الذى أورده يكفى لاثبات حصول النذب ، واعتبار الاذن بالتفتيش صحيحاً صادراً ممن يملك اصداره قانوناً ، إذ أن المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمورى من مأمور الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة ، المنتدب للتحقيق ، لرئيس وحدة المخدرات بتفتيش شخص ومقهى الطاعن صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح فى القانون وهو بصدد رده على دفع الطاعن بىطلان أمر التفتيش فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة ومحمد فؤاد الصيرفى .

( ١٧٥ )

### الطعن رقم ٩٤٣٤ لسنة ٦٣ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» «سلطانها فى تقدير الدليل» . إثبات «بوجه عام» «شهود» .  
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .  
حق المحكمة أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذ  
الصحيح فى الأوراق .

حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد واستخلاص مراميها . حد ذلك ؟  
(٢) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» .  
ورود شهادة الشاهد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها بجميع تفاصيلها على وجه دقيق .  
غير لازم . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تخرجه المحكمة .  
(٣) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . حكم  
«ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» .  
تناقض احد الشهود أو تضاربه فى أقواله . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما  
لا تناقض فيه .

(٤) حكم «بيانات التسيب» .

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم  
كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة .

(٥) رشوة . جريمة « أركانها » . موظفون عموميون . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

عدم اشتراط أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها . داخله في نطاق الوظيفة مباشرة . كفاية أن يكون له فيها نصيب من اختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

تحقق جريمة الرشوة ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة . شرطه . اعتقاد الموظف خطأ أنه من اعمال الوظيفة أو زعمه ذلك كذبا .

الزعم بالاختصاص في جريمة الرشوة . توافره . ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به . كفاية ابدائه استعداده للقيام بالعمل الذي يدخل في نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه . علة ذلك ؟

(٦) رشوة . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

جريمة الرشوة . تمامها بمجرد طلب الموظف الجعل أو اخذه أو قبوله ولو كان العمل الذي يوضع الجعل لتنفيذه أو للامتناع عن ادائه غير حق . مادام زعم الاختصاص كافيا لتمام الجريمة . علة ذلك ؟

مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر أركان جريمة رشوة موظف عمومي .

(٧) تفتيش « إذن التفتيش . اصداره » . استدالات . رشوة . محكمة

الموضوع « سلطتها في تقدير جديده التحريات » .

تقدير جديده التحريات لسلطة التحقيق . تحت اشراف محكمة الموضوع .

(٨) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى » « سلطتها في تقدير الدليل » . إلبات « شهود » « خبرة » .

الجدل الموضوعي في سلطة المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

وتقدير الأدلة غير جائز أمام النقض .

مثال .

(٩) رشوة . إثبات (بوجه عام) . حكم (تسبيه . تسبيب غير معيب) .

مفاد سعى الطاعن بنفسه إلى المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء

فيها ؟

(١٠) عقوبة (تطبيقها) . رشوة . نقض (حالات الطعن . الخطأ في تطبيق

القانون ، ونظر الطعن والحكم فيه) .

الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ عقوبات . ماهيتها ؟

قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم الطاعن بما يجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة

١٠٣ عقوبات رغم أن مبلغ الرشوة لا يجاوز هذا الحد . خطأ في القانون يوجب النقض

والتصحيح .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر

العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما

يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا

مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولها كامل الحرية

في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أي دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل

مأخذه الصحيح من الأوراق وأن تحمل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف

مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها .

٢ - من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة

المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن

تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله

الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٣ - من المقرر أن تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله -

لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال

الشهود استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .



٤ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة .

٥ - إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بعد مرتشيا ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به » كما نصت المادة ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ على أنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم انه من اعمال وظيفته أو للامتناع عنه ، ويستفاد من الجمع بين النصين في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها كما تتحقق أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من اعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم ، وكان الزعم بالاختصاص يتوفر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح له بالاختصاص إذ يكفي مجرد ابداء الموظف استعدادا للقيام بالعمل أو بالامتناع عنه الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص .

٦ - إن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو اخذه أو قبوله ولو كان العمل الذي يوضع الجعل لتنفيذه أو للامتناع عن ادائه غير حق ، ومادام زعم الاختصاص يكفي لتمام الجريمة لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة ولأن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استثنى في نصوصه التي استحدثتها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وإن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب

حين يتجر في اعمال الوظيفة على أساس موهم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع إذ هو يجمع بين إثمين هما الاحتيال والإرتشاء لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تفلن إلى المعانى القانونية المتقدمة، ولم يقصر فى بيان حدود اختصاص الطاعن ونوع العمل المقصود فى جريمة الرشوة فقد اثبت واقعة الدعوى بما مفاده « قيام المبلغ باعطاء الطاعن مبلغ مائتى جنيه نظير تركيب عداد انارة قوة ٣ فاز بشقته على ان يتم تسليمه باقى المبلغ بعد التركيب وعند اعطاء المبلغ الاشارة المتفق عليها وبعد اتمام تسليم المبلغ للمتهم تم القبض عليه وبتفتيشه عثر على المبلغ الثابت ارقامه وفئاته بجيب بنطلونه الايمن وانه أقر للضابط بتقاضيه مبلغ الرشوة مقابل تغيير العداد » وهو ما تتوافر به جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات - على ما سلف بيانه - والتي دان الطاعن بها فان الحكم يكون صحيحا فى القانون ويكون ما يثيره الطاعن فى شأن انتفاء اختصاصه بالعمل غير سديد .

٧ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات متروكا لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى معرض تحصيله لأدلة الدعوى مضمون تفريغ الحوار المسجل على الشريط المضبوط وان تقرير خبير الاصوات قد انتهى إلى تطابق أصوات كل من المبلغ والمتهم على الأصوات المسجلة على الشريط خلافا لما ورد بوجه النعى فى هذا الشأن ولا محل لما ينهاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد هذا فضلا عن أن ما يثيره من تشكيك فى أقوال شاهدى الاثبات الأول والثانى ومؤدى الحديث المسجل لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها منها وسلطتها فى تقدير الأدلة وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ولا جدوى لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد .

٩ - لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه الى المبلغ فى المقهى الذى اتفقا على اللقاء فيه وأنه هو الذى طلب وأخذ مبلغ الرشوة بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما فان مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزل إلى مقارفة طلب وأخذ الرشوة وكان ذلك منه عن ارادة حرة طليقة واذ كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا لادانة الطاعن فان ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذى حرضه على ارتكاب الجريمة إذ أن الحكم لم يفصح عن الافعال المادية التى صدرت منه - لا يكون صحيحا .

١٠ - لما كانت عقوبة الغرامة التى نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تعد عقوبة تكميلية وهى من الغرامات النسبية التى اشارت اليها المادة ٤٤ منه وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به وكان الحكم المطعون فيه قد انزل عقوبة الغرامة النسبية على الطاعن بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ورغم أن ما أعطى للطاعن هو مائتا جنيه مما كان يستوجب الحكم عليه بالحد الأدنى لتلك الغرامة فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به بالنسبة لعقوبة الغرامة وتصحيحه بجعل هذه الغرامة مبلغ ألف جنيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما « عامل اصلاح اعطال الكهرباء بالادارة العامة لشبكات كهرباء ..... » طلب وأخذ لنفسه عطية لاداء عمل زعم أنه من اعمال وظيفته بان طلب من ..... مبلغ اربعمائة جنيه أخذ منه مبلغ مائتى جنيه على سبيل الرشوة مقابل اتمام اجراءات تغيير عداد انارة مسكنه بأخر قوة أعلى واحالته الى محكمة امن الدولة العليا ب ..... لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمادتين



١٠٣، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه عما اسند اليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وانطوى على الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بانه لم يستظهر اركان الجريمة وعول الحكم على أقوال كل من شاهدهى الاثبات رغم تناقضهما فى تحديد المكان من ملابسه الذى وضع فيه الطاعن مبلغ الرشوة اثر تقاضيهما والتفتت عن دفاع الطاعن القائم على عدم اختصاصه بالعمل الذى قيل بأخذ الرشوة من أجله فضلا عن أن المبلغ لم يتقدم بطلب لتركيب عداد الانارة موضوع الرشوة كما اطرح الحكم برد غير سائق دفع الطاعن ببطلان اذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات واستند فى قضائه بالادانة على التسجيلات التى اجرتها الشرطة دون أن تورد مضمونها حيث لا يبين منها تقاضى الطاعن للجعل أو قيمته وسبب ومكان تقاضيه هذا فضلا عن أن الجريمة وقعت نتيجة تدبير وتحريض على ارتكابها كما قضى بتغريمه ثلاثة آلاف جنيه برغم ان الجعل لا يجاوز الحد الأدنى للغرامة النسبية المقررة بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعن بها أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة لا يجادل الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من الاوراق من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام

استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق وإن تحمل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها بل إن تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائفا لا تناقض فيه لما كان ذلك وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها بل يكفى أن يكون مجموع ما أورده . الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات على ما هي محددة في القانون كما أورد مؤدى أدلة الاثبات التى عول عليها فى ادانته الطاعن وبما تنحسر عنه حالة القصور فى التسبب فان ما يثيره الطاعن فى شأن ذلك لا يكون له محل // لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن « كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به » كما نصت المادة ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ على أنه « يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه » ويستفاد من الجمع بين النصين

فى ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما انه لا يشترط فى جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التى يطلب من الموظف اداؤها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها كما تتحقق ايضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من اعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم ، وكان الزعم بالاختصاص يتوفر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به اذ يكفى مجرد ابداء الموظف استعدادة للقيام بالعمل أو بالامتناع عنه الذى لا يدخل فى نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص ، وكانت جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله ولو كان العمل الذى يوضع الجعل لتنفيذه أو للامتناع عن ادائه غير حق ، ومادام زعم الاختصاص يكفى لتمام الجريمة لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا فى الجريمة ولأن الشارع سوى فى نطاق جريمة الرشوة بما استنه فى نصوصه التى استحدثتها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر فى اعمال الوظيفة على أساس موهم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين إثمين هما الاحتيال والارتشاء لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تفتن إلى المعانى القانونية المتقدمة ، ولم يقصر فى بيان حدود اختصاص الطاعن ونوع العمل المقصود فى جريمة الرشوة فقد اثبت واقعة الدعوى بما مفاده قيام المبلغ باعطاء الطاعن مبلغ مائتى جنيه نظير تركيب عداد انارة قوة ٣ فاز بشقته على ان يتم تسليمه باقى المبلغ بعد التركيب وعند اعطاء المبلغ الاشارة المتفق عليها وبعد اتمام تسليم المبلغ للمتهم تم القبض عليه وبفتيشه عثر على المبلغ الثابت ارقامه ووثاقته بجيب بنطلونه الايمن وانه اقر للضباط بتقاضيه مبلغ الرشوة مقابل تغيير العداد ، وهو ما تتوافر به جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات - على ما سلف بيانه - والتى دان الطاعن بها فان الحكم يكون صحيحا فى القانون ويكون ما بشيره الطاعن



فى شأن انتفاء اختصاصه بالعمل غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن الدفع بىطلان اذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية فاطرحه مقرأً للنياية على ما ارتأته من جديتها وصلاحياتها لاصدار هذا الاذن وكان تقدير جدية التحريات متروكا لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقرتها عليه فلا يجدى المتهم نعيه أن اذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية مما لا يجوز معه مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى معرض تحصيله لأدلة الدعوى مضمون تفريغ الحوار المسجل على الشريط المضبوط وان تقرير خبير الاصوات قد انتهى إلى تطابق اصوات كل من المبلغ والمتهم على الاصوات المسجلة على الشريط خلافا لما ورد بوجه النعى فى هذا الشأن ولا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد هذا فضلا عن أن ما يثيره من تشكيك فى أقوال شاهدى الإثبات الأول والثانى ومؤدى الحديث المسجل لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها منها وسلطانها فى تقدير الأدلة وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ولا جدوى لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه إلى المبلغ فى المقهى الذى اتفقا على اللقاء فيه وأنه هو الذى طلب واخذ مبلغ الرشوة بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما فان مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزلق الى مقارفة طلب وأخذ الرشوة وكان ذلك منه عن ارادة حرة طليقة واذ كان ما اثبتته المحكمة فيما تقدم كافياً وسائغاً لادانة الطاعن فان ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذى حرّضه على ارتكاب الجريمة إذ أن الحكم لم يفصح عن الافعال المادية التى صدرت منه - لا يكون صحيحا ومن ثم يكون ما يدعيه الطاعن على خلاف ذلك غير قائم على أساس يحمله قانونا ويكون ما يثيره غير سديد . لما كان ذلك وكانت عقوبة الغرامة التى نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات

تعد عقوبة تكميلية وهى من الغرامات النسبية التى اشارت اليها المادة ٤٤ منه وان كان الشارع قد ربط لها حدا - أدنى لا يقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به وكان الحكم المطعون فيه قد انزل عقوبة الغرامة النسبية على الطاعن بمبلغ ثلاثة الاف جنيه رغم ان ما أعطى للطاعن هو مائتا جنيه مما كان يستوجب الحكم عليه بالحد الأدنى لتلك الغرامة فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به بالنسبة لعقوبة الغرامة وتصحيحه بجعل هذه الغرامة مبلغ ألف جنيه ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

---

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الواحد ومصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وأنس عمارة نواب رئيس المحكمة .

( ١٧٦ )

### الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نيابة عامة . استئناف « نظره والحكم فيه » . معارضة . محكمة استئنافية . وكالة . حكم « وصف الحكم » . نقض « مايجوز الطعن فيه من الأحكام » .

استئناف النيابة العامة الحكم الصادر فى المعارضه الابتدائية المرفوعة من المطعون ضدهما دون الحكم الابتدائى الغيايى القاضى بالغرامة أثره : عدم جواز توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضدهما من المحكمة الاستئنافية . لئلا يضار المعارض بمعارضته . عدم جواز توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس . أثره . جواز إنابة المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما فى الخصومة الاستئنافية . واعتبار الحكم الصادر ضدهما حضوريا يجوز الطعن فيه بالنقض .

(٢) بناء . قانون « تفسيره » . عقوبة « غرامة » . نيابه عامة . استئناف « نظره والحكم فيه » . معارضة . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

الاستفادة من الأحكام . الوارده . بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ رهينة بكون الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . ويتقدم المخالف خلال المهلة المحددة به بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده . وألا تكون الاعمال المخالفة تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه . عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائى الغيايى القاضى بالاعفاء من الغرامة . أثره ؟



(٣) بناء . عقوبة « وقف تنفيذها » . حكم « تسببه . تسبب معيب » . نقض  
« أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل الأدلة التي عول عليها في الادانة . وقضاؤه  
بإيقاف عقوبة تصحيح الاعمال المخالفة دون استظهار شروط التصالح . قصور .

القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

١ - حيث إنه لا محل لما ذهبت اليه نيابة النقض في مذكرتها من تعيين القضاء  
بعدم جواز الطعن استناداً إلى قابلية الحكم المطعون فيه للمعارضة لصدوره غايياً -  
وان وصفته المحكمة حضورياً - لكون الجنتين المنسوب للمطعون ضدهما اقترافهما  
مما يجوز الحكم فيها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به مما  
كان يوجب حضورهما بنفسهما أمام المحكمة الاستئنافية لا بوكيلهما - ذلك أن  
محكمة أول درجة قضت غايياً بتغريم كل من المتهمين مبلغ ستمائة جنيه عن  
التهمتين وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وتصحيح الاعمال المخالفة عن  
الثانية والاعفاء من الغرامة ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم وعارض المحكوم  
عليهما وقضى فى معارضتهما برفضها . فاستأنفت النيابة العامة الحكم الصادر فى  
المعارضة وقضت محكمة ثانى درجة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع  
بتغريم كل من المتهمين ستمائة جنيه وتصحيح الاعمال المخالفة والاعفاء من الغرامة  
وابتدأت عقوبة التصحيح . ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى  
الغايى الذى قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص وتصحيح الاعمال المخالفة مع  
الاعفاء من الغرامة ، وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون  
ضدهما فى هذا الحكم ، ومن ثم لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضى عليهما  
بعقوبة الحبس لأنها بذلك تكون قد سوات مركز المتهمين ، وهو ما لا يجوز - إذ لا  
يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضه التى رفعها - ومتى كان توقيع المحكمة  
الاستئنافية لعقوبة الحبس غير جائز ، فان اثناء المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما

فى الخصومة الاستثنائية يكون ، طبقا للمادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية جائزا قانوناً ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون بحق حضوريا وبالتالى يضحى الطعن فيه بطريق النقض جائزا . واذا كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى مقوماته الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

٢ - حيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذه له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مدة تنتهى فى ٧ من يونيه سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة توقف هذه الاجراءات إلى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة .. وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة .. وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة .. » ، مما مفاده حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من الأحكام التى تضمنها ذلك النص أن تكون الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى عمل به من ٨ يونيه سنة ١٩٨٣ وأن يكون المخالف قد تقدم خلال المهلة المحددة به بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده ، بالاضافة لشرط ثالث ، بالنسبة للتمتع بالاعفاء من الغرامة ، هذا ألا تكون الاعمال المخالفة قد زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغيايى الذى قضى بالاعفاء من الغرامة ، وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضدهما فى هذا الحكم ، على ما سلف بيانه ، وكان لا يجوز للمحكمة الاستثنائية متى اتجهت إلى ادانة المطعون ضدهما أن تقضى عليهما بما يجاوز العقوبة المحكوم عليهما بها

غيايا حتى لا يضارا من معارضتهما ، فإن نعى النيابة العامة على الحكم المطعون فيه قضاءه بالاعفاء من عقوبة الغرامة يكون غير مقبول .

٣ - لما كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد قضى بوقف عقوبة تصحيح الاعمال المخالفة مقيما قضاءه على تصالح المحكوم عليهما والجهة الادارية ، وكان هذا الحكم - سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي الغيايى أو أضاف إليه من أسباب أخرى - قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى ومشتمل الأدلة التى عول عليها فى قضائه بالادانة ومؤداها ولم يبين عناصر المخالفة المستوجبة لقضائه ، كما أنه إذ قضى بإيقاف عقوبة تصحيح الاعمال المخالفة لم يستظهر البتة مدى توافر شروط التصالح ، فإنه إذ لم يبين كل ذلك يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب الذى له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها بشأن ما تثيره النيابة العامة بهذا الوجه من الطعن ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما . بأنهما : أولا : أقاما بناء بدون ترخيص . ثانيا : أقاما بناء غير مطابق للمواصفات الفنية وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة البلدية ..... قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ستمائة جنيه عن التهمتين وضعف رسم الترخيص عن الأولى وتصحيح الاعمال المخالفة عن الثانية والاعفاء من الغرامة . عارضا وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه استأنفت النيابة العامة والمطعون ضدهما ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف



وتغريم كل من المتهمين ستمائة جنيه وتصحيح الاعمال المخالفة والاعفاء من الغرامة وإيقاف عقوبة التصحيح .

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إنه لا محل لما ذهبت إليه نيابة النقض فى مذكرتها من تعيين القضاء بعدم جواز الطعن استنادا الى قابلية الحكم المطعون فيه للمعارضة لصدوره غاييا - وان وصفته المحكمة حضوريا - لكون الجنتين المنسوب للمطعون ضدهما اقترافهما مما يجوز الحكم فيها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به مما كان يوجب حضورهما بنفسهما أمام المحكمة الاستئنافية لا بوكيلهما - ذلك أن محكمة أول درجة قضت غاييا بتغريم كل من المتهمين مبلغ ستمائة جنيه عن التهمتين وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وتصحيح الاعمال المخالفة عن الثانية والاعفاء من الغرامة ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم وعارض المحكوم عليهما وقضى فى معارضتهما برفضها . فاستأنفت النيابة العامة الحكم الصادر فى المعارضة وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتغريم كل من المتهمين ستمائة جنيه وتصحيح الاعمال المخالفة والاعفاء من الغرامة وإيقاف عقوبة التصحيح . ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغيائى الذى قضى بالغرامه وضعف رسم الترخيص وتصحيح الاعمال المخالفة مع الاعفاء من الغرامه ، وانما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضدهما فى هذا الحكم ، ومن ثم لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضى عليهما بعقوبة الحبس لأنها بذلك تكون قد سأت مركز المتهمين ، وهو ما لا يجوز - إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها - ومتى كان توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس غير جائز ، فإن اناة المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما فى الخصومة الاستئنافية يكون ، طبقا للمادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية

جائزا قانونا ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون بحق حضوريا وبالتالي يضحى الطعن فيه بطريق النقض جائزا . وإذا كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى مقوماته الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى باعفاء المطعون ضدهما من الغرامة المقضى بها وإيقاف تصحيح الأعمال المخالفة عن جريمته إقامة بناء دون ترخيص وغير مطابق للأصول الفنية والمواصفات العامة حال أنه ارتكب الأعمال المخالفة بعد العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فلا يفيد من قواعد التصالح المنصوص عليها فيه ، مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه «يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مدة تنتهى فى ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة توقف هذه الاجراءات إلى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة .. وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة .. وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ..» ، مما مفاده حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من الأحكام التى تضمنها ذلك النص أن تكون الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى عمل به من ٨ يونيو سنة ١٩٨٣ وأن يكون المخالف قد تقدم خلال المهلة المحددة به بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لوقف الإجراءات ضده ، بالإضافة لشرط ثالث ، بالنسبة للتمتع بالاعفاء من الغرامة ، هذا الا تكون الاعمال

المخالفة قد زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيائي الذى قضى بالاعفاء من الغرامة ، وإنما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضدهما فى هذا الحكم ، على ما سلف بيانه ، وكان لا يجوز للمحكمة الاستئنافية متى اتجهت إلى ادانة المطعون ضدهما أن تقضى عليهما بما يجاوز العقوبة المحكوم عليهما بها غاييا حتى لا يضارا من معارضتهما ، فإن نعى النيابة العامة على الحكم المطعون فيه قضاءه بالاعفاء من عقوبة الغرامة يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الحكم الاستئنافية المطعون فيه قد قضى بوقف عقوبة تصحيح الاعمال المخالفة مقيما قضاءه على تصالح المحكوم عليهما والجهة الادارية ، وكان هذا الحكم - سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي الغيائي أو أضاف إليه من أسباب أخرى - قد خلا كليه من بيان واقعة الدعوى ومشتمل الأدلة التى عول عليها فى قضائه بالادانة ومؤداها ولم يبين عناصر المخالفة المستوجبة لقضائه ، كما أنه اذ قضى بايقاف عقوبة تصحيح الاعمال المخالفة لم يستظهر البتة مدى توافر شروط التصالح ، فإنه إذ لم يبين كل ذلك يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب الذى له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها بشأن ما تثيره النيابة العامة بهذا الوجه من الطعن ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

---



## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدي منتصر وحسن حمزه ، ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة .

( ١٧٧ )

### الطعن رقم ٢٧٤٧٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى جنائية (قيود تحريكها ، وانقضاؤها بالتنازل) . قانون (تطبيقه) . سب وقذف .  
حق من تقدم بشكوى أو طلب أن يتنازل عنها فى أى وقت حتى صدور حكم نهائى فى الدعوى .

انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . المادة ١٠ إجراءات .

(٢) دعوى جنائية (انقضاؤها بالتنازل) . صلح . دعوى مدنية . حكم (تسبيه . تسبيب معيب) . سب وقذف .  
عدم بيان الحكم فحوى الصلح . وما إذا كان يتضمن تنازلا عن الدعوى الجنائية أم أنه ورد على الادعاء المدنى . قصور .

١ - إن نص المادة العاشرة فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بأنه « لمن قدم الشكوى أو الطلب فى الأحوال المشار إليها فى المواد السابقة وللمجنى عليه أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل » .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه الذى دان الطاعن أورد أن المدعى بالحق المدنى الذى رفع اللجنة المباشرة بتهمتى السب والقذف قد تصالح مع المتهم ، ولم يبين

فحوى هذا الصلح وهل تضمن التنازل عن اتهام المتهم أم اقتصر على التنازل عن الادعاء المدني قبله الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ..... ضد الطاعن بوصف أنه أسند إليه علانية أموراً لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه . وطلب عقابة بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غايياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة ألف جنيه لا يقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل حبس المتهم إلى ثلاثة أشهر مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك . استأنف . ومحكمة ..... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف واثبات ترك المدعى المدني لدعواه المدنية .

فطعن كل من المحكوم عليه والأستاذ / ..... المحامى نيابة عنه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى السب والقذف خطأً فى تطبيق القانون ذلك أنه لم يعمل أثر ماقرره المدعى بالحق المدني من تصالحه معه وتنازله عن دعواه ، وهو إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان نص المادة العاشرة فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بأنه « لمن قدم الشكوى أو الطلب فى الأحوال المشار إليها فى المواد السابقة وللمجنى عليه ..... أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل » . وكان الحكم المطعون فيه الذى دان الطاعن أورد أن المدعى بالحق المدنى الذى رفع اللجنة المباشرة بتهمة السب والقذف قد تصالح مع المتهم ، ولم يبين فحوى هذا الصلح وهل تضمن التنازل عن اتهام المتهم أم اقتصر على التنازل عن الادعاء المدنى قبله الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيه بما يستوجب نقضه .

---



## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدي منتصر وحامد عبد الله نواب رئيس المحكمة وجاب الله محمد جاب الله .

( ١٧٨ )

### الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «بيانات التسيب» «تسيبه» «تسيب غير معيب» .

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم مؤدياً إلى تفهم الواقعة وظروفها .

(٢) تزوير . اشتراك . إثبات «بوجه عام» . حكم «تسيبه» «تسيب غير

معيب» .

جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .

الاشتراك في التزوير تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . ما يكفي لثبوته ؟

(٣) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .

حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر . ولو كانت واردة بمحضر الشرطة . ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى . متى إطمأنت إليها .

(٤) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . نقض

«أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها . موضوعي .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .

(٥) اجراءات (اجراءات التحقيق) (اجراءات المحاكمة) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

تعييب التحقيق السابق على المحاكمة . لا يصلح سببا للطعن على الحكم .  
مثال :

(٦) قضاة (رد القضاة) . إجراءات (إجراءات المحاكمة) . محكمة الموضوع (الاجراءات أمامها) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

وجوب سلوك الطاعن الطريق الذى رسمه القانون لرد المحكمة إذا ما قام بها سبب من أسباب الرد . غير أسباب عدم الصلاحية . تقاعسه عن سلوك هذا الطريق اثناء نظر الدعوى .  
أثره ؟

(٧) إلبات (بوجه عام) . محكمة الموضوع (سلطتها فى تقدير الدليل) . دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره) . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

نفى التهمة . دفاع موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(٨) دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره) . حكم (تسبيبه . تسبب غير معيب) .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . مفاد التفاته عنها .  
اطراحها .

(٩) نقض (أسباب الطعن . تحديدها . ما لا يقبل منها) .

وجوب أن يكون وجه الطعن واضحا محددا .

(١٠) مسئولية جنائية . أسباب الإباحة وموانع العقاب «حالة الضرورة» . جريمة «أركانها» . باعث . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . ماهيتها ؟  
التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .  
ال باعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . اغفال الحكم التحدث عنه . لا يعيبه .

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ به الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة وظروفها - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٢ - لما كان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً . وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم - كما هو الحال في الدعوى المعروضة .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن خاصاً بأقوال الطاعن الآخر في حقه والتي عول الحكم عليها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .



٥ - لما كان ما يثيره الطاعن الثانى فى خصوص عدم سؤاله بمحضر جمع الاستدلالات أو تحقيقات النيابة لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٦ - من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية وهو ما يلوح به الطاعن الثانى فى أسباب طعنه فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً لكى يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع فإن تقاعس فليس له من بعد أن يثير ذلك بأسباب طعنه أمام محكمة النقض .

٧ - من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً خاصاً ويستفاد الرد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم فى قضاء الإدانة .

٨ - ليس على المحكمة أن تتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها أنها اطرحتها .

٩ - من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى به مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً بما تلتزم محكمة الموضوع بالتصديق لإيراداً له ورداً عليه .

١٠ - من المقرر أن الأصل فى القانون أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هى التى تحيط بالشخص وتدفعه إلى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حله - لما كان ذلك وكان ما يدعيه الطاعن الأول لا تقوم به حالة الضرورة . ولا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لأنه دفاع ظاهر البطلان . هذا فضلاً على أن ما يجادل به إنما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فلا على الحكم إن أغفل التحدث عنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما (١) اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول ليس من أرباب الوظائف العمومية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى، هو «إذن العمل رقم ..... لسنة ١٩٨٨ باسم / ..... المنسوب صدوره إلى وحدة تصاريح عمل شمال القاهرة» وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقا مع ذلك المجهول على إنشائه على غرار المحررات الصحيحة التى تصدرها تلك الجهة والتوقيع عليها بتوقيعات مزورة على العاملين بها وبصمها بخاتم مقلد عليها وساعدها بأن زوداه بالبيانات المراد اثباتها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة.

(٢) قلدا بواسطة الغير خاتم إحدى الجهات الحكومية «وحدة تصاريح عمل شمال القاهرة» واستعملاه بأن بصما به على إذن العمل سالف البيان. (٣) المتهم الأول: استعمل المحرر المزور موضوع التهمة الأولى مع علمه بتزويره بأن قدمه لضابط وحدة جوازات منفذ السلوم على النحو المبين بالأوراق. (٤) اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير جواز السفر رقم ..... لسنة ١٩٨٦ والصادر باسم / ..... من وحدة جوازات روض الفرج وكان ذلك بوضع صورة مزورة بأن اتفقا مع ذلك المجهول على نزع صورة صاحب الجواز الأصيل ووضع صورة المتهم الأول بدلاً منها وساعدها بأن زوداه بصورة فوتوغرافية فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعد واستعمل الأول ذلك المحرر مع علمه بتزويره بأن قدمه للجهة سالفة الذكر. (٥) المتهم الأول عثر على جواز السفر المبين بالتهمة السابقة واحتبسه لنفسه بنية تملكه ولم يرده إلى صاحبه أو جهة الإدارة على النحو المبين بالأوراق. واحالتهما إلى محكمة جنايات ..... لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٢١ - ٢/٤٠، ٣ - ١/٤١، ٣/٢٠٦ - ٤، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٣٢١ مكررا / ٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما هو منسوب إليه مع مصادرة المحررات المزورة.

فطعن المحكوم عليهما والأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ..... ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجرمة الاشتراك فى تزوير محررين رسميين وتقليد خاتم لأحد جهات الحكومة بواسطة الغير قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال واران عليه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن الحكم جاء مبهماً ولم يبين دور كل منهم فى ارتكاب الجريمة وعول فى إدانته على أقوال الطاعن الآخر فى محضر جمع الاستدلالات رغم عدوله عنها أمام المحكمة وأنه لم يسأل فى أى دور من أدوار التحقيق . هذا فضلاً على أن رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم سبق له أن حاكم الطاعن فى جناية أخرى قضى فيها ببراءته بما يحمل معه من تأثير ذلك فى الحكم عليه كما وأن الحكم عول على شهادة الشهود رغم تناقضها والتفت كلية عن دفع ع الطاعن الأمر الذى يعيه بما يستوجب نقضه . كما أن الطاعن ..... ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أدانته رغم عدم اشتراكه فى التزوير وأن دوره قد اقتصر على استعمال المحررين المزورين الذى الجأته إليه حالة الضرورة وهى سعيه وراء رزقه وأعرض الحكم كلية عن دفعه ودفاعه . الأمر الذى يعيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية للجرائم التى دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ به الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة وظروفها - كما هو الحال فى الدعوى المعروضة - كان ذلك محققاً لحكم القانون . لما كان ذلك وكان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً . وكان من المقرر أن



الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التى بينها الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المعروضة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة فى محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى . لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن خاصاً بأقوال الطاعن الآخر فى حقه والتى عول الحكم عليها ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن الثانى فى خصوص عدم سؤاله بمحضر جمع الاستدلالات أو تحقيقات النيابة لا يعدو أن يكون تعييباً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية وهو ما يلوح به الطاعن الثانى فى أسباب طعنه فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً لكى يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع فإن تقاعس فليس له من بعد أن يثير ذلك بأسباب طعنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً خاصاً ويستفاد الرد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم فى قضاء الإدانة . كما وأنه ليس على المحكمة أن تتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها أنها اطرحتها . لما كان ما تقدم وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى به مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً بما تلتزم محكمة الموضوع بالتصديق لإيراداً له ورداً عليه . لما كان ذلك وكان الطاعن الثانى لم يكشف بأسباب طعنه أوجه التناقض بين أقوال الشهود أو الدفوع التى أثارها ولم ترد عليها المحكمة ومن ثم يكون

نفيه في هذا المقام غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأصل في القانون أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بالشخص وتدفعه إلى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حله - لما كان ذلك وكان ما يدعيه الطاعن الأول لا تقوم به حالة الضرورة . ولا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لأنه دفاع ظاهر البطلان . هذا فضلا على أن ما يجادل به إنما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فلا على الحكم إن أغفل التحدث عنه . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون غير سديد ويتعين رفضه .

---

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم ووليفق الدهشان وبدر الدين السيد نواب رئيس المحكمة وزغلول البلشي .

( ١٧٩ )

### الطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محضر الجلسة . حكم « بيانات الدياجة » . نقض « أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها » . قضاة .

ورود اسم قاضى رابع تزيداً بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادامت الهيئة التى سمعت  
المرافعة هى بذاتها التى أصدرت الحكم .

(٢) نقض « أسباب الطعن . تحديدها . ما لا يقبل منها » .

وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأ . مؤدى ذلك ؟

(٣) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . بطلان . محكمة استئنافية . نقض  
« أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

العبرة ببطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية .  
التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(٤) شيك بدون رصيد . مسئولية جنائية . دفاع « الاخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

عدم التزام المحكمة بمنع المتهم أجلاً لسداد قيمة الشيك . مادام كان فى استطاعته ذلك قبل  
الجلسة .

السداد اللاحق لقيام جريمة اعطاء شيك دون رصيد . لا يعفى من المسئولية الجنائية .



- ١ - لما كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي اصدرت الحكم ، فإن ورود اسم العضو الرابع تزييدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ، مادام الحكم في ذاته صحيحا ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .
- ٢ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح بأسباب طعنه عن أوجه مخالفة الحكم المطعون فيه لنص المادتين ٣١٠ و ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .
- ٣ - من المقرر أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم أمام المحكمة الاستئنافية وإذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر أمام المحكمة الاستئنافية ولم يثر شيئا بخصوص تعيب اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٤ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم اجلا لسداد قيمة الشيك موضوع الجريمة المسندة إليه مادام قد كان في استطاعته السداد قبل الجلسة ، هذا إلى أن السداد اللاحق على قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية ..... شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح ..... قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي

للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .  
 استأنف . ومحكمة ..... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول  
 الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في  
 معارضته في قبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .  
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك  
 لا يقابله رصيد - قد شابه البطلان والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع  
 ذلك بأن الحكم المطعون فيه صدر من أربعة قضاة على خلاف أحكام القانون ،  
 ونخالف نص المادتين ٣١٠ ، ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأن الطاعن لم  
 يتمكن من الحضور أمام محكمة أول درجة لابتداء دفاعه ، والتفت الحكم عن طلب  
 التأجيل للسداد ولم يعرض له بالإيراد أو الرد - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة  
 المحكمة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم ، فإن ورود اسم العضو  
 الرابع تزييدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ، مادام الحكم  
 في ذاته صحيحا ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .  
 لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة  
 الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دان  
 الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه  
 عليها ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب لقبول وجه الطعن أن  
 يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح بأسباب طعنه عن أوجه مخالفة  
 الحكم المطعون فيه لنص المادتين ٣١٠ و ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن

ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . ولما كان من المقرر أن العبرة بيطان الاجراءات هو بما يتم أمام المحكمة الاستئنافية وإذ كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر أمام المحكمة الاستئنافية ولم يثر شيئا بخصوص تعيب اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فلا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لسداد قيمة الشيك موضوع الجريمة المسندة إليه مادام قد كان في استطاعته السداد قبل الجلسة ، هذا إلى أن السداد اللاحق على قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله ، ومن ثم تعين التقرير بذلك ، مع الزام الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية .

---



## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب وأمين عبد العليم ومحمد شعبان نواب رئيس المحكمة وعمر بريك .

( ١٨٠ )

### الطعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) اجراءات (اجراءات المحاكمة) . دفاع (الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره) . محضر الجلسة . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .  
الأصل أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن اثبات أنها أهملت أو خولفت .  
خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية . لا يصح أن يكون وجهاً لنقض الحكم . حد ذلك ؟

(٢) حكم . محضر الجلسة . بطلان . نقض (أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .  
لا عبرة بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم . العبرة بحقيقة الواقع .  
مثال .

(٣) حكم (بياناته) . نيابة عامة . نقض (الصفة والمصلحة فى الطعن) .  
(أسباب الطعن . ما لا يقبل منها) .

بيان تاريخ الحكم . عنصر هام من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها . النقص فيه يبيح الطعن بالبطلان فى الحكم لكل ذى مصلحة .  
مثول النيابة العامة . وجوبى فى جميع اجراءات المحاكمة . مفاده : علمها اليقينى بالحكم من حيث ما قضى به أو من حيث تاريخ صدوره .  
اغفال بيان تاريخ الحكم الصادر بالبراءة . لا يمس للنياية العامة حقاً . تمسكها ببطلانه .  
لا يستند إلى مصلحة حقيقة .

الأمر تقاس على أشباهها ونظائرها . التماثل فى الصفات يقتضى - عند عدم النص -  
التماثل فى الاحكام .

استثناء أحكام البراءة من البطلان لئلا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لإرادته فيه .

مؤدى ذلك ؟

١ - الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها اهتمت أو خولفت ، وكان من المقرر أن مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية لا يصح أن يكون وجهاً لنقض الحكم ما لم يثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية من غير مقتضى لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقدم ثمة دليل على مخالفة هذا الاجراء فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه من قالة البطلان لا يكون سديداً .

٢ - العبرة في التاريخ الذى نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو في محضر الجلسة ، وإذ كان الثابت بمحضر جلسة ١٩٩١/١٢/٤ أن المحكمة الاستئنافية سمعت المرافعة في تلك الجلسة ثم حجزت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٩١/١٢/١١ والتي صدر الحكم فيها فإن الواقع الذى لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر في ١٩٩١/١٢/٢٥ مجرد خطأ مادي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٣ - من المقرر أن بيان تاريخ الحكم عنصراً هاماً من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها والنقص فيه يبيح الطعن بالبطلان في الحكم لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة إلى احكام البراءة وفيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية ، فإن في مثلها الوجوب في جميع اجراءات المحاكمة ما يفيد علمها اليقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عند إرادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ، ومن ثم فإن اغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته - على فرض حصوله - لا يمس للنيابة العامة حقاً ولا يلحق بها ضرراً فتمسكها والحال كذلك - حيال المحكوم ببراءته يبطلان الحكم رغم عدم فوات الغاية التي توخاها القانون من ايجاب اشتمال

الحكم على هذا البيان لا يستند إلى مصلحة حقيقية معتبرة وإنما يقوم على مصلحة نظرية بحيث لا يؤبه لها فلا يكون طعنهما - بهذه المثابة - مقبولاً لانعدام المصلحة فيه هذا فضلاً من أن قانون الاجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ احكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الاحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانوناً للعلة التى افصححت عنها المذكرة الايضاحية لهذا القانون وهى أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه مما مؤداه أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم يوقع فى الميعاد المقرر قانوناً لما كان ذلك ، وكانت العلة المشار إليها متوافرة فى طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة إذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره - على فرض حصوله - وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لارادته فى نقص هذا البيان فى ورقة الحكم ولم يكن فى مقدوره توقيه فإنه يتعين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان فى الحالتين . لما هو مقرر من أن الامور تقاس على اشباهها ونظائرها وأن التماثل فى الصفات يقتضى عند عدم النص - التماثل فى الأحكام . لما كان ما تقدم ، فإنه لا مشاحة فى انحسار حق النيابة العامة فى الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان والقاضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم - على فرض أنه مشوب بنقص فى تاريخ اصداره .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته موظفاً عاماً - أمين عهدة الأسماك بمجمع ..... لشركة ..... للمجمعات الاستهلاكية احدى وحدات القطاع العام تسبب بخطئه فى الحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعمل بها وكان ذلك ناشئاً عن اهماله فى اداء وظيفته واختلاله بواجباته إذ لم يراع الدقة فى عمليات الاستلام والبيع ولم يحافظ على عهده مما ترتب عليه وجود عجز بها قدره ٦١٢,٣٠٠ جنيهاً وهو ما يعد ضرراً جسيماً بأموال الشركة سالفة الذكر



وطلبت عقابه بالمواد ١١٦ مكررا، ١١٨ مكرر/١، ١١٩/ب، ١١٩ مكرر/هـ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ..... قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة ..... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايا بسقوط الاستئناف عارض وقضى فى معارضته بقبول الاستئناف شكلاً وفيها الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند إليه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

## المحكمة

وحيث إنه لما كان الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الاجراءات قد روعيت اثناء نظر الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها اهملت أو خولفت ، وكان من المقرر أن مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية لا يصح أن يكون وجها لنقض الحكم ما لم يثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية من غير مقتضى لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقدم ثمة دليل على مخالفة هذا الاجراء فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الوجه من قالة البطلان لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى التاريخ الذى نطق فيه بالحكم هى بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو فى محضر الجلسة ، وإذ كان الثابت بمحضر جلسة ١٩٩١/١٢/٤ أن المحكمة الاستئنافية سمعت المرافعة فى تلك الجلسة ثم حجزت الدعوى للحكم بجلسته ١٩٩١/١٢/١١ والتي صدر الحكم فيها فإن الواضح الذى لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر فى ١٢/٢٥/١٩٩١ مجرد خطأ مادي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ، ومن ثم

فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول ، فضلاً عن إنه وأن كان بيان تاريخ الحكم عنصراً هاماً من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها والنقص فيه يبيح الطعن بالبطلان فى الحكم لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة إلى احكام البراءة وفيما يتعلق بالنيابة العامة التى هى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية ، فإن فى مثلها الوجوبى فى جميع اجراءات المحاكمة ما يفيد علمها اليقينى بالحكم الصادر فى الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفى هذا العلم غناءً لها عند إرادة الطعن فى الحكم وفى حساب ميعاد الطعن وفى سائر الآثار التى يترتبها القانون عليه ، ومن ثم فإن اغفال بيان تاريخ صدور الحكم فى ورقته - على فرض حصوله - لا يمس للنيابة العامة حقاً ولا يلحق بها ضرراً فتمسكها والحال كذلك - حيال المحكوم ببراءته يبطلان الحكم رغم عدم فوات الغاية التى توخاها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يستند إلى مصلحة حقيقية معتبرة وإنما يقوم على مصلحة نظرية بحيث لا يؤبه لها فلا يكون طعنها - بهذه المثابة - مقبولاً لانعدام المصلحة فيه هذا فضلاً من أن قانون الاجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ احكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الاحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانوناً للعللة التى افصحت عنها المذكرة الايضاحية لهذا القانون وهى أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه مما مؤداه أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم يوقع فى الميعاد المقرر قانوناً لما كان ذلك ، وكانت العلة المشار إليها متوافرة فى طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة إذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره - على فرض حصوله - وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لارادته فى نقص هذا البيان فى ورقة الحكم ولم

يمكن في مقدوره توقيه فإنه يتعين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان في الحالتين. لما هو مقرر من أن الامور تقاس على اشباهها ونظائرها وأن التماثل في الصفات يقتضى عند عدم النص - التماثل في الأحكام. لما كان ما تقدم، فإنه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان والقاضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم - على فرض أنه مشوب بنقص في تاريخ اصداره لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً.



## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائبي رئيس المحكمة ورشاد قذافي وأحمد عبد القوى أيوب .

( ١٨١ )

### الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إصابة خطأ . قتل خطأ . جريمة «أركانها» . رابطة السببية . إثبات  
(خبرة) . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» .

رابطة السببية . ركن فى جريمة الاصابة أو القتل الخطأ . إقتضاؤها إتصال الخطأ بالاصابة أو  
القتل اتصال السبب بالمسبب . وجوب اثبات توافرها استناداً إلى دليل فنى .

إغفال حكم الادانة فى جريمة قتل خطأ بيان اصابات المجنى عليهم ونوعها وكيف لحقت  
بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع تقرير فنى . قصور .

(٢) إثبات «بوجه عام» «معاينة» . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» . نقض  
«أسباب الطعن . ما يقبل منها» . قتل خطأ . إصابة خطأ .

وجوب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة ومؤداها بطريقة وافية . مجرد الاشارة إليها .  
لا يكفى .

اعتماد الحكم المطعون فيه على المعاينة . دون بيان مؤدى ما اشتملت عليه ووجه استناده  
إليها . قصور .

(٣) نقض «أثر الطعن» . دعوى مدنية . مسئولية مدنية .

تناول العيب الذى شاب الحكم مركز المسئولين عن الحقوق المدنية . وجوب نقض الحكم  
بالنسبة إليهم أيضاً ولو لم يطعنوا فيه . أساس وعلة ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد اغفل بيان الاصابات التي حدثت بالجنى عليهم ونوعها وكيف أنها لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع التقرير الطبي ولذلك فقد فاتته أن يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت بالجنى عليهم وادت إلى وفاتهم استناداً إلى تقرير فني لما كان ذلك وكان من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحت ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر.

٢ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه اعتمد من بين الأدلة التي عول عليها في ادانة الطاعن على المعاينة بيد أنه اكتفى بالإشارة إليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه الاستدلال بها لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافياً فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه.

٣ - لما كان العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز المسؤولين عن الحقوق المدنية ولو لم يطعنوا فيه لقيام مسؤوليتهم على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة إلى الطاعن مما يقتضي نقضه والاحالة بالنسبة إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تسبب خطأ في موت كل من ..... و ..... و ..... و ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهمالة وزعونه بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر . ثانياً : تسبب خطأ في اصابة كل من ..... و ..... و ..... و ..... و ..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله ورعونه وعدم احترازه . ثالثاً : قاد مركبة بحالة ينجم عنها الخطر . رابعاً : تسبب باهماله في اتلاف السيارة رقم ..... أجرة ..... وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨/٢٣٨ - ٣ ، ٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٨٠ . وادعى ورثه المجنى عليه ..... مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين ..... بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية بالتضامن مع مالك السيارة وشركة التأمين المؤمن لديها شركة التأمين ..... مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة ..... الابتدائية - بهيئة استئنافه - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن

المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجرائم القتل والاصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد شابه القصور في التسبب ذلك لأنه لم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إليه والضرر إذ خلا من بيان الاصابات التي حدثت بالجنى عليهم وكيف أدت إلى وفاتهم استنادا إلى تقرير فنى وكذلك فإن الحكم عول في ادانته على الدليل المستمد من المعاينة دون أن يبين مضمونها ووجه استناده إليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان واقعة الدعوى وعلاقة السببية على قوله « أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة كبيرة وحاول تخطى سيارة نقل تتقدمه دون أن تسمح حالة الطريق بذلك قانونا إلى أقصى يسار الطريق فاصطدم بالحاجز الجانبي للطريق وانحرفت السيارة قيادته إلى الطريق المقابل له متخطية الجزيرة الوسطى بين الطريقين نتيجة السرعة الفائقة التي كانت عليها السيارة قيادة المتهم وقد نتج عن هذا الخطأ اصطدام السيارة بسيارة أخرى قادمة من الاتجاه المضاد واحداث وفاة واصابة المجنى عليهم على النحو المبين بالتقارير الطبية المرفقة وقد زاد عدد المتوفين عن ثلاثة اشخاص ولولا هذا الخطأ من جانب المتهم لما وقع الحادث فلو كان يسير بسرعة معتدلة لامكن التحكم في السيارة وكذا لو كانت حالة الطريق تسمح بالمرور لما وقع الحادث » كما استطرده في مكان آخر من الحكم إلى القول « لا يعقل أن يعطى قائد سيارة النقل الاشارة للمتهم للعبور ثم يغلق الطريق بعد ذلك وقائد سيارة الميكروباس قريب للمتهم » ثم انتهى إلى ثبوت الاتهام قبل المتهم ويتعين معاقبته بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ أ. ج . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد اغفل بيان الاصابات التي حدثت بالجنى عليهم ونوعها وكيف أنها لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع التقرير الطبى ولذلك فقد فاتته أن يدلل على قيام رابطة السببية بين

الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت بالجنى عليهم وأدت إلى وفاتهم استنادا إلى تقرير فنى لما كان ذلك وكان من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحت ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر - لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه إنه اعتمد من بين الأدلة التى عول عليها فى ادانة الطاعن على المعاينة بيد أنه اكتفى بالإشارة إليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه الاستدلال بها لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافيه يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان هذا العيب الذى شاب الحكم يتناول مركز المسئولين عن الحقوق المدنية ولو لم يطعنوا فيه لقيام مسئوليتهم على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة إلى الطاعن مما يقتضى نقضه والاحالة بالنسبة إلى المسئولين عن الحقوق المدنية أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / لاجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / أحمد عبد الرحمن وإبراهيم عبد المطلب ومحمود دياب ومجدي أبو العلا نواب رئيس  
المحكمة.

( ١٨٢ )

### الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) قتل عمد . قصد جنائي . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » . تسبب  
غير معيب » .

قصد القتل أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عليه .  
إستخلاص توافره . موضوعى .

مثال لتسبب سائق لاستظهار نية القتل فى حق الطاعن .

(٢) حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . إثبات « بوجه عام » .

انحسار دعوى الخطأ فى الاسناد عن الحكم . ما دام ما حصله له أصله الثابت فى الأوراق .  
مثال :

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى » . إثبات « بوجه عام » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . ما دام سائغاً .

(٤) إثبات « خبرة » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . دفاع « الاخلال

بحق الدفاع . ما لا يوفره » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

تقدير آراء الخبراء . موضوعى .

عدم التزام المحكمة باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته . ما دامت الواقعة قد وضحت

لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .



(٥) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محكمة الجنايات « حقها فى التصدى للدعوى الجنائية » . دعوى جنائية .

حق التصدى من اطلاقات محكمة الجنايات . عدم التزامها بإجابة طلبات الخصوم فى شأنه . المادة ١١ اجراءات .

(٦) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . محكمة الجنايات « الاجراءات أمامها » . إثبات « شهود » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً اجراءات .

اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة .  
 قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة السالفه . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .

(٧) نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » . إثبات « شهادة » . قتل عمد .

النعى على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
 مثال :

(٨) نقض « أسباب الطعن » . تحديد « ما لا يقبل منها » . دفاع « الاخلال

بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .

نعى الطاعن عدم تعرض المحكمة إلى مستندات قدمها دون الكشف عن ماهية هذه المستندات ووجه استدلاله بها . غير مقبول .

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه وأن استخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود

سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد عرض لنية القتل ودل على توافرها فى حق الطاعن فى قوله : « وحيث انه عن نية القتل فإنها متوافرة وبحق وبدليل لا يقبل الشارع فى حق المتهم ..... الذى انعقدت ارادته على الخلاص نهائيا من المجنى عليه بقتله وازهاق روحه لكونه زوج شقيقته التى قام نزاع بينهما وبين المتهم بسبب رفعها قضايا ميراث ضده وقد قرر المتهم فى تحقيقات النيابة العامة بوجود خلافات بينه وبين شقيقته زوجة المجنى عليه بسبب الميراث الأمر الذى أوغر صدر المتهم وأثار حفيظته عندما شاهد المجنى عليه وقد حضر إلى شقة النزاع فقام باخراج مسدس من طيات ملابسه واطلق منه عيارا ناريا أصاب صدر المجنى عليه قاصدا من ذلك قتله فلقى مصرعه بما أحدثته الإصابة النارية الحيوية الحديثة يمين الصدر من تهتك بالرئتين والاوعية الدموية الرئيسية وما صاحبها من نزيف دموى غزير وتستدل المحكمة من قيام النزاع بين المتهم وشقيقته زوجة المجنى عليه على الميراث ومن استعمال المتهم مسدس محشو بالطلقات وهو سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه فى مقتل هى اصابته بالصدر حسبا ورد بتقرير الصفة التشريحية وهى أمور كافية - بذاتها على توافر وثبوت نية القتل لدى المتهم وتشير إلى أن المتهم انصرفت نيته إلى ازهاق روح وإذ كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد .

٢ - لما كان البين من الأوراق أن ما أورده الحكم عند التدليل على نية القتل من وجود خلافات بين الطاعن وشقيقته زوجة المجنى عليه بسبب الميراث له صداه وأصله فى الأوراق إذ الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر عن الأخيرة - المدعية بالحقوق المدنية - قرر بجلسته ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩١ بوجود هذه الخلافات بسبب الميراث وهو ما سلم به الدفاع عن الطاعن بالجلسة ذاتها ، كما رده الشاهد الأول ..... بمحضر جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد لا يكون له محل .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات ولا تلتزم باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صورة الواقعة حسبما وردت بأقوال الشهود المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعى، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو التفاتها عن عرضه على الطبيب الشرعى أو دعوة كبير الاطباء الشرعيين ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٥ - حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلتزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن .

٦ - الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى نصها بالآتى : وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة سالفة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود، فإن هذا النص صريح في وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة



١٩٨١ السالف الإشارة إليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى بما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشاهدين اللذين طلب إلى محكمة الجنايات سماعهما ولم يدرج اسميهما فى قائمة الشهود ، فلا تثير على المحكمة أن هى لم تستجب إلى طلب سماعهما .

٧ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً مما أورده بوجه الطعن عن تناقض أقوال الشهود بشأن واقعة بقاء الجثة بمكان الحادث أم نقلها إلى المستشفى ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ولا يقبل منه النعى على المحكمة اغفالها الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها .

٨ - لما كان الطاعن قد أرسل القول بأن المحكمة لم تعرض إلى مستنداته التى قدمها إليها دون أن يكشف عن هذه المستندات ووجه استدلاله بها ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل ..... عمداً بأن اطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . ثانياً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس) . ثالثاً : أحرز ذخائر « طلقتين عيار ٦ مم » مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له فى حيازته أو احرازه . واحالته إلى محكمة جنايات ..... لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت ..... - ارملة المجنى عليه - عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنياً قبل المتهم بمبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة

قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ ، ٥- ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند «أ» من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة وباحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن كل من المحكوم عليه والأستاذ / ..... المحامي نيابة عنه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم قتل عمد واحراز سلاح نارى مششخن وذخيرة بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد واختلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يدل تدليلاً سائفاً على توافر نية القتل وعول فى ذلك على وجود خلافات ودعاوى قضائية بسبب الميراث بين الطاعن وشقيقته زوجة المجنى عليه وهو ما لا أصل له فى الأوراق ، وطلب الدفاع عن الطاعن ندب كبير الاطباء الشرعيين لبيان مدى امكان وقوع الحادث وفق تصوير الشهود ، وموقف الضارب من المضروب الذى خلا منه تقرير الطبيب الشرعى ، أو التصريح له بتقديم تقرير طبي من خبير استشارى فى هذا الصدد ، كما طلب عرضه على الطبيب الشرعى لتحقيق دفاعه القائم على أن شقيقه الشاهد الأول قد أطلق عليه عياراً نارياً أصاب اصبغه ، كما أصاب المجنى عليه الذى يجاوره بعيار آخر وهو ما يتفق مع ما جاء بالتقرير الطبي من أن العيار أصاب المجنى عليه من الجنب بينما كان الطاعن يقف أمامه ، وطلب من المحكمة أيضاً أن تقيم الدعوى على شقيقه المذكور بما لها من حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكذلك استدعاء شاهدى نفى لسماعهما ، إلا أن المحكمة لم تستجب لهذه الطلبات دون مسوغ ، هذا إلى أن الحكم اطرح دفاعه

بتناقض أقوال الشهود بمقولة أنه لم يحدد أوجه هذا التناقض رغم ما أثبتته بمحضر الجلسة من اختلافهم بشأن واقعة بقاء الجثة بمكان الحادث أم نقلها إلى المستشفى ، وأخيرا فإن المحكمة لم تعرض إلى ما قدمه من مستندات مؤيدة لدفاعه رغم أهميتها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال ..... و ..... و ..... و ..... وما ثبت من تقرير الصفة التشريعية ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه وأن استخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد عرض لنية القتل ودلل على توافرها في حق الطاعن في قوله : « وحيث انه عن نية القتل فإنها متوافرة وبحق وبدليل لا يقبل الشارع في حق المتهم ..... الذى انعقدت ارادته على الخلاص نهائيا من المجنى عليه بقتله وازهاق روحه لكونه زوج شقيقته التى قام نزاع بينهما وبين المتهم بسبب رفعها قضايا ميراث ضده وقد قرر المتهم فى تحقیقات النيابة العامة بوجود خلافات بينه وبين شقيقته زوجة المجنى عليه بسبب الميراث الأمر الذى أوغر صدر المتهم وأثار حفيظته عندما شاهد المجنى عليه وقد حضر إلى شقة النزاع فقام باخراج مسدس من طيات ملابسه واطلق منه عيارا ناريا أصاب صدر المجنى عليه قاصدا من ذلك قتله فلقى مصرعه بما أحدثته الاصابة النارية الحيوية الحديثة يمين الصدر من تهتك بالرئين والاعوية الدموية الرئيسيه وما صاحبها من نزيف دموى غزير وتستدل المحكمة من قيام النزاع بين المتهم وشقيقته زوجة المجنى عليه على الميراث ومن استعمال المتهم مسدس محشو بالطلقات وهو سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه فى مقتل هى اصابته بالصدر حسبما ورد بتقرير الصفة



التشريحية وهى أمور كافية - بذاتها على توافر وثبوت نية القتل لدى المتهم وتشير إلى أن المتهم انصرفت نيته إلى ازهاق روح وإذ كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائق وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن، فإنه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن ما أورده الحكم عند التدليل على نية القتل من وجود خلافات بين الطاعن وشقيقته زوجة المجنى عليه بسبب الميراث له صداه وأصله فى الأوراق إذ الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر عن الأخيرة - المدعية بالحقوق المدنية - قرر بجلاسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩١ بوجود هذه الخلافات بسبب الميراث وهو ما سلم به الدفاع عن الطاعن بالجلسة ذاتها، كما رده الشاهد الأول ..... بمحضر جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٢، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق. وأن لمحكمة الموضوع كذلك كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات ولا تلتزم باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى، وطالما أن استنادها إلى رأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صورة الواقعة حسبما وردت بأقوال الشهود المؤيدة بالتقرير الطبى الشرعى، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى التصوير الذى أخذت به المحكمة للواقعة أو التفاتها عن عرضه على الطبيب الشرعى أو دعوة كبير الاطباء الشرعيين ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان حق التصدى

المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية متروكا لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم باجابة طلبات الخصوم فى هذا الشأن . فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم فى هذا الشأن لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى نصها بالآتى : وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم فى القائمة سالفة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود ، فإن هذا النص صريح فى وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة إليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى بما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشاهدين اللذين طلب إلى محكمة الجنايات سماعهما ولم يدرج اسميهما فى قائمة الشهود ، فلا تثريب على المحكمة أن هى لم تستجب إلى طلب سماعهما ، وبضحى تعيب الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع غير شديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً مما أورده بوجه الطعن عن تناقض اقوال الشهود بشأن واقعة بقاء الجثة بمكان الحادث أم نقلها إلى المستشفى ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ولا يقبل منه النعى على المحكمة اغفالها الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أرسل القول بأن المحكمة لم تعرض إلى مستنداته التى قدمها إليها دون أن يكشف عن هذه المستندات ووجه استدلاله بها ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وأحمد جمال الدين عبد اللطيف ومحمد اسماعيل موسى نواب رئيس  
المحكمة وأحمد عبد القوي خليل.

( ١٨٣ )

### الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٣ القضائية

(١) موانع العقاب (الجنون) . دافع . مسئولية جنائية . دفاع (الاخلال  
بحق الدفاع . ما يوفره) .

مناطق الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل . أن  
يكون سببه راجعاً لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها من حالات الاثارة والاستفزاز أو  
الغضب . المادة ٦٢ عقوبات .

طلب المتهم المؤيد بالتقارير الطبية البراءة تأسيساً على أنه مريض بمرض عصبي ونفسي من  
جرائم آفة عطلت ملكاته . يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .  
أطراح الحكم لهذا الدفاع تأسيساً على أنه مجرد دفع بأن المتهم كان في حالة من حالات  
الاثارة والاستفزاز . فهم لهذا الدفاع على غير مرامه .

(٢) إثبات (بوجه عام) ، (خبرة) . عاهة عقلية . دفاع (الاخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره) . حكم (تسبيه . تسبب معيب) .

الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة أن تعين خبيراً للبت في هذه  
الحالة وجوداً أو عدماً . عليها بيان أسباب الرفض . مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع .

١ - من المقرر أن مناطق الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في  
عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تنص عليه



المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما من حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب، وكان الحكم المطعون فيه - على ما بين من مدوناته - قد اطرح هذا الدفاع تأسيسا على انه مجرد دفع بأن المتهم كان في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز تملكته فألجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل، وكان الحكم المطعون فيه قد فهم دفاع الطاعن في هذا الصدد على غير مرماه وبالتالي لم يرد عليه رغم جوهريته إذ مؤداه لو صح انتفاء مسؤولية الطاعن عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات.

٢ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية، وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً، لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبنى عليها قضاءها برفض هذا الطلب بيانا كافياً، ذلك إذا مارأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه، فإذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - بصفته موظفا عاما «خبير زراعي بمكتب خبراء وزارة العدل .....» اختلس القضايا ارقام ٢٤٤ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى .....، ٢٥٠ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى .....، ٤٤٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى .....، ١٠ لسنة ١٩٨٧ ج .....، ٣١٩، ٣٢٧ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى .....، ٢٣٤٠ لسنة ١٩٨٨ جنح .....، ٥٣٤١ لسنة ١٩٨٨ جنح .....، ١٢٦ لسنة ١٩٨٨ جنح .....، ١٣٤ لسنة ١٩٨٨ جنح

..... ٢٩٨ لسنة ١٩٨٨ .....، وصورة عقد الرهن فى القضية ٣ لسنة ١٩٨٨ ج ..... وحافطة المستندات فى القضية ١٤ لسنة ١٩٨٧ ج .....  
والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع على النحو المبين بالتحقيقات - ٢ - بصفته أنه البيان اتلف عمدا القضايا ارقام ٢٥ لسنة ١٩٨٩ مدنى كلى .....، ٣٠٢ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى .....، ٤٤٥ لسنة ١٩٨٦ مدنى جزئى .....، ٧ لسنة ١٩٨٩ مدنى كلى .....، ٥٦٢ لسنة ١٩٨٨ مدنى كلى ..... والمعهود بها للجهة التي يعمل بها وقد ارتكب تلك الجريمة بقصد اخفاء أدوات جناية الاختلاس موضوع التهمة الأولى على النحو المبين بالتحقيقات واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا ..... لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١١٢ ، ٢ ، أ ، ١١٧ مكرراً ، ١١٨ ، ١/١١٩ ، ١١٩ مكرراً أ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٢ / ٢ ، ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبعزله من وظيفته وذلك عما اسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمتى الاختلاس والاتلاف العمدى لأوراق الجهة التي يعمل بها ، قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ذلك أن دفاع الطاعن قام على انتفاء مسئوليته لما ألم به من مرض عصبى افقده الشعور والاختيار غير أن الحكم المطعون فيه اطرحه برد قاصر غير سائغ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب براءته مما اسند إليه تأسيساً على أنه مريض بمرض عصبى ونفسى من جراء آفة عطلت ملكاته كما هو ثابت من التقارير الطبية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مناط

الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما من حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد اطرح هذا الدفاع تأسيسا على أنه مجرد دفع بأن المتهم كان فى حالة من حالات الاثارة والاستفزاز تملكته فألجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة فى العقل ، وكان الحكم المطعون فيه قد فهم دفاع الطاعن فى هذا الصدد على غير مرماه وبالتالي لم يرد عليه رغم جوهريته إذ مؤداه لو صح انتفاء مسئولية الطاعن عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ، وإن كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت فى هذه الحالة وجوداً وعدماً ، لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسئولية المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تبين فى القليل الأسباب التى تبنى عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانا كافياً ، ذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذى وقع منه ، فإذا هى لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يطله . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد عبد الرحمن و ابراهيم عبد المطلب ومجدى أبو العلا نواب رئيس المحكمة وهانى خليل .

( ١٨٤ )

### الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) الاخلال بنظام توزيع سلعة . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » . إثبات « بوجه عام » .

تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب . غير لازم . مادام قيامه مستفاداً مما أورده من وقائع وظروف تدل عليه .

مثال .

(٢) الاخلال بنظام توزيع سلعة . الاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . ارتباط . عقوبة « عقوبة الجريمة الأشد » . نقض « المصلحة فى الطعن » .

عدم جدوى النعى على الحكم فى خصوص جريمة الاخلال بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب . مادام قد عاقبه بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات .

(٣) إثبات « بوجه عام » . حكم « ما لا يعيه فى نطاق التدليل » « تسببيه .

تسبيب غير معيب » .

عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها . إلا عن الادلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . إغفالها بعض الوقائع يفيد ضمناً اطراحها لها .

مثال .

(٤) الاستيلاء والحصول على منفعة . الاخلال بنظام توزيع سلعة . الاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة العمل . جريمة « اركانها » .

جريمتا الاستيلاء والحصول على منفعة . استقلالهما عن جريمتي الاخلال بنظام توزيع سلعة والاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . اختلاف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية . أثر ذلك ؟

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

عدم التزام المحكمة باجابة طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هي الحال في الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار الركنيين المفترض والمعنوي في جريمة الاخلال بنظام التوزيع يكون في غير محله .

٢ - لا جدوى لما ينعاه الطاعن على الحكم بالوجه المتقدم ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة اضرار الطاعن بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله التي اثبتها الحكم في حقه .

٣ - من المقرر في اصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وأن إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها اطمئناناً إلى ما اثبتته من الوقائع والادلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، وكان الحكم قد اعتمد في قضائه بالإدانة على اقوال الشهود وقرار المتهم ، ومن ثم فإنه لا يعيبه - من بعد - اغفاله الإشارة إلى تقرير خبير - بفرض ابداعه متضمناً ما زعمه الطاعن - طالما أنه لم يكن بذي أثر في تكوين عقيدة المحكمة ، مما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٤ - لما كان لا تناقض بين تبرئة الطاعن من تهمة الاستيلاء والحصول على منفعة وبين ادانته بجريمتي الاخلال بنظام التوزيع والاضرار بمصالح الغير لاستقلال كل واختلافها عن الاخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار احدها بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً في قيام الأخرى .

٥ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة - فضلاً عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه - هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه والتفتت عن إجابته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : بصفته موظفاً عاماً مسئول مكتب السلع الهندسية بالوحدة المحلية لمركز ومدينة ..... استولى بغير حق على مبلغ أربعين ألفاً وثمانين جنيهاً قيمة فرق سعر الاسمنت المدعوم والخاص بالوحدة المحلية سالفة الذكر عن بيعه حراً على النحو الوارد تفصيلاً بتقرير لجنة الجرد المرفق بالتحقيقات .

ثانياً : بصفته سالفة الذكر حصل لنفسه بدون حق على منفعة من عمل من اعمال وظيفته هي مبلغ أربعين ألفاً وثمانين جنيهاً قيمة فرق سعر الاسمنت المدعوم البالغ قدره ألف وستمائة وسبعون طناً المقرره للوحدة المحلية ..... عن سنة ١٩٨٣ .

وذلك بأن قام بصرف هذه الكمية لأشخاص غير مخصصة لهم وحصل لنفسه على قيمة فرق الدعم سالف الذكر .

ثالثاً : بصفته سالفة الذكر ايضاً وهو المسئول عن توزيع سلع الاسمنت المدعوم والمتعلقه باحتياجات الشعب أدخل عمداً بنظام توزيعها على النحو المبين بالتحقيقات .

رابعاً : بصفته السابقة ايضاً أضر عمداً بمصالح الغير والمعهود بها إلى جهة عمله



بأن قام بصرف تعويضات لصرف الاسمنت المدعوم لاشخاص غير مستحقين لها على النحو المبين بالتحقيقات .

وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا ..... لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٩/أ ، ١١٩ مكرر/أ من قانون العقوبات - أولا : بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما اسند إليه وبعزله من وظيفته عن التهمتين الثالثة والرابعة ، ثانياً : ببراءته من التهمتين الأولى والثانية فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بادانته بجنايتى الاخلال بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب والاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يستظهر الركنين المفترض والمتمثل فى وجود نظام لتوزيع السلعة - والمعنوى - المتمثل فى توافر القصد الجنائى لدى الطاعن - فى جريمة الاخلال بنظام التوزيع ، ولم يعن بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير المودع من أسباب تؤدى إلى براءة الطاعن رغم تمسكه به ، وقضى ببراءة الطاعن من تهمنى الاستيلاء والحصول على منفعة مما كان لازمه القضاء بتبرئته من الجريمتين الاخرين ، هذا إلى أن المحكمة لم تستجب لطلب الطاعن ضم القضية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٨٥ جنابات ..... ، كى تطلع على ما حوته من مستندات تبيح الواقعة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله انها : « تخلص فى أن المتهم ..... الموظف بمجلس مدينة ..... المفوض فى اصدار اذون صرف الكميات المخصصة لمجلس المدينة من سلعة الاسمنت المسعرة جبريا قد أخل

بنظام توزيعها على مستحقيها بأن قام باجراء هذا التوزيع على التجار بدلا من المواطنين المستحقين لها الأمر الذى أضر بهؤلاء المستحقين لتعذر حصولهم عليها بالسعر الجبرى» وأقام الحكم على صحة الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود وقرار المتهم، ثم عرض الحكم لما اثاره الطاعن فى شأن وجود نظام لتوزيع السلعة وانتفاء القصد الجنائى فى حقه واطرح أولهما بقوله: «ومن حيث إن المحكمة تبين فى قضائها أن تسعير بعض السلع وتقييد توزيعها بالنسبة لسلعة الاسمنت بالحصول على رخصة من الجهة المختصة تفيد أن من حصل عليها له الحق فى صرف كمية هذه السلع يتضمن ويؤكد وجود نظام محدد لتوزيعها لم يتبعه المتهم عمدا مما يؤدي لثبوت إخلاله عمداً بهذا النظام، كما أن قيامه بتوزيع كميات كبيرة من هذه السلع على التجار أدى إلى صرفها وهى سلعة مدعمة إلى غير المستحقين لها فاضر بهؤلاء الآخرين» واطرح ثانيها بقوله: «ومن حيث أنه عن أنكار المتهم ما اسند إليه من جرائم بادعاء الجهل بحظر توزيع سلعة الاسمنت المدعمة على التجار وقت وقوع الحادث فإن المتهم لا يعذر لجهلة بهذا الأمر لأنه مقرر قانونا بتسعير هذه السلعة وتقييد توزيعها وقت الحادث ولا يعذر أحد للجهل بالقانون المطبق» وكان ما أورده الحكم - فى بيانه للواقعة وفى معرض رده على دفاع الطاعن - كاف وسائغ فى بيان أركان جريمة الاخلال عمداً بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب.

ولما كان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هى الحال فى الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم فى استظهار الركنين المفترض والمعنوى فى جريمة الاخلال بنظام التوزيع يكون فى غير محله، هذا إلى أنه لا جدوى لما ينعاه الطاعن على الحكم بالوجه المتقدم ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الاشد المقررة لجريمة اضرار الطاعن بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله التى أثبتها الحكم فى حقه.

لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وأن إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها اطمئنانا إلى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها ، وكان الحكم قد اعتمد فى قضائه بالإدانة على اقوال الشهود وقرار المتهم ، ومن ثم فإنه لا يعيبه - من بعد - إغفاله الإشارة إلى تقرير خبير - بفرض ايداعه متضمنا ما زعمه الطاعن - طالما أنه لم يكن بذى أثر فى تكوين عقيدة المحكمة ، مما يضحى معه معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان لا تناقض بين تبرئة الطاعن من تهمنى الاستيلاء والحصول على منفعة وبين إدانته بجريمتى الاخلال بنظام التوزيع والاضرار بمصالح الغير لاستقلال كل واختلافها عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداها بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتما فى قيام الأخرى فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أنه رفض طلب الطاعن ضم الجناية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٨٥ ..... بمقولة أنها ضمت مستندات تبيح الفعل الذى ارتكبه ، بقوله : أن الثابت من أوراق الدعوى أن سلعة الاسمنت وقتى حدوث الواقعة كانت مسعرة جبريا ومقيدة التوزيع طبقاً لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الأمر الذى يفيد عدم توزيع هذه السلعة على التجار لمنع استغلالهم للمواطن العادى ببيعها له بأسعار عالية تزيد عن أسعارها الجبرية وذلك بالطبع هو هدف المشرع من نظام التسعير الجبرى وتقييد توزيع بعض السلع ولم يثبت فى أوراق الدعوى أن التجار اللذين قام المتهم بتوزيع هذه السلعة عليهم هم من التجار المعتمدين لبيعها للأفراد بالسعر الجبرى وبالتالي فإن القول بأن احداً يملك اباحة الفعل الذى ارتكبه المتهم بما مؤداه اباحة مخالفة القانون هو قول غير صحيح قانوناً ولا يؤثر على ثبوت مسئولية المتهم عما اقترفه .



وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة - فضلاً عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه - هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه والتفتت عن إجابته، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون سديداً.

لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً.

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نقديوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد عبد الرحمن و ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب نواب رئيس المحكمة .

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ القضائية

(١) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها . موضوعى . ما دام سائغاً . عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ بالأدلة المباشرة .

(٢) قتل عمد . قصد جنائى . سبق اصرار . ترصد . جريمة «اركانها» . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» . إثبات «بوجه عام» . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» . قصد القتل أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم فى نفس الجانى . استخلاص توافره . موضوعى . النعى على الحكم بخصوص ظرف الترصد لا محل له . ما دام البين من مدوناته أنه لم يتحدث عن هذا الظرف .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام محكمة النقض . مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل ويتحقق به سبق الاصرار فى جريمة قتل عمد . (٣) اسباب الاباحة «الدفاع الشرعى» . دفاع شرعى . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى» . دفع «الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى» . حكم «تسبيه . تسبيب غير معيب» .

الدفاع الشرعى . من الدفع الموضوعية . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟

(٤) نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . استدلالات .

عدم جدوى ما يشير الطاعن من بطلان محضرى الضبط . ما دام أن الحكم لم يعول على دليل مستمد منها .

(٥) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم

« تسببه . تسبب غير معيب » .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصاً سائفاً .

(٦) إثبات « بوجه عام » . سبق اصرار . قتل عمد . مسئولية جنائية . فاعل

أصلى . تضامن .

توافر ظرف سبق الاصرار فى حق المتهمين . يرتب تضامناً بينهم فى المسئولية الجنائية

باعتبارهم فاعلين أصليين . سواء كان الفعل الذى قارقه كل منهم محدداً أم غير محدد . أساس ومؤدى ذلك ؟

(٧) دفع « الدفع بتعذر الرؤية » . إثبات « بوجه عام » . قتل عمد . نقض

« أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

الدفع بتعذر الرؤية . موضوعى . لا يستلزم رداً صريحاً . استفادة الرد عليه من القضاء

بالإدانة .

(٨) جريمة « أركانها » . ذخائر . حكم « ما لا يعيبه فى نطاق التدليل » .

نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

جريمة إحراز ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية بغير ترخيص . تحققها . بمجرد الحيازة

المادية لها . أياً كان الباعث على حيازتها . ولو لأمر عارض أو طارئ .

مثال لاستدلال سائغ فى توافر أركان جريمة إحراز ذخائر بغير ترخيص فى حق الطاعن .



١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصاً سائغاً يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

٢ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنبم عما يضمرة في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان من المقرر أيضاً أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - كافياً في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة ، ومن أنها لا تعدو أن تكون ضرباً أفضى إلى الموت لانتفاء نية القتل ، وعدم توافر ظرف سبق الإصرار ، يتمخض جديلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تتحدث عن ظرف الترصد ، أو توافره في واقعة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دانت الطاعن بها ، فإنه لا محل لما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص .

٣ - من المقرر أن الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يحصل من المحضرين المؤرخين ١٩/٧/١٩٨٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٨/٧/٢٧ والمحجرين بمعرفة الضابط ..... أقوالا للشهود أو اعترافات للمتهمين السابق الحكم عليهم ، ولم يعول على دليل مستمد من تلك الأقوال والاعترافات ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من بطلان هذين المحضرين لما تضمناه من استجواب باطل للشهود أو المتهمين - بفرض حصوله .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى اية مرحلة من مراحل الدعوى ، وكان تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم - ما دام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته .

٦ - من المقرر أن توافر ظرف سبق الاصرار فى حق المتهمين جميعاً ، مما يرتب فى صحيح القانون تضامناً بينهم فى المسؤولية الجنائية ، فإن كل منهم يكون مسؤولاً عن جريمة القتل العمد التى وقعت تنفيذاً لقصدتهم المشترك الذى يتوا النيه عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ويستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه إذ يكفى ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليه .

٧ - من المقرر أن الدفع بتعذر الرؤية يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

٨ - يكفي لتحقيق جريمة إحراز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص ، مجرد الحيازة المادية لها ، أيا كان الباعث على حيازتها ولو كان لأمر عارض أو طارئ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى وتحصيله لأقوال الضابط ..... ، أن الأخير قام بضبط الطاعن وأجرى تفتيشه وقائماً فعر معه على عشرة طلقات نارية عيار ٩ مم ، نقل عن التقرير الفني أن تلك الطلقات وجدت صالحة للاستعمال ، وهو يكفي لبيان أركان جريمة إحراز الذخائر النارية بدون ترخيص ، والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل وآخرون ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية ( مدفع رشاش ومسدسين وعصى ) وتوجهوا إلى مكان وجوده وما أن ظفروا به حتى كال له المتهم عدة ضربات بعصا في أجزاء مختلفة من جسمه وأطلق باقى المتهمين عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصيب من إحداها بالإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ثانياً : أحرز ذخائر تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها أو إحرازها .

وأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون



العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٥/٢٦ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عن التهمة الاولى وبالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه عشرين جنيها عن التهمة الثانية ومصادرة الذخائر المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... والخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز ذخائر نارية بدون ترخيص ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة استخلصت صورة الواقعة بوصفها قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد ، في حين أن الصورة الصحيحة للواقعة كما رواها المتهمان الاول والثاني بالتحقيقات ، أنه أثناء سير المتهمين الأربعة في طريقهم المعتاد لحراسة المحاجر ، بادرهم المجنى عليه بالعدوان باطلاق الأعيرة النارية عليهم ، فردوا عليه بإطلاق النار بقصد الدفاع عن النفس ، دون أن تكون لديهم نية قتل المجنى عليه لعدم وجود خلافات سابقة بينهم وبينه ، وقد تأيد ذلك بأقوال الشاهدين ..... و ..... وبالتالي فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جريمة الضرب المفضي إلى الموت بدون سبق إصرار أو ترصد وتتوافر فيها حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وهو ما تمسك به الطاعن في دفاعه ، وأغفل الحكم الرد عليه ، وعول الحكم في إدانة الطاعن بالاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، على ما جاء بمحضرى جمع الاستدلالات المحررين بتاريخى ١٩٨٨/٧/١٩ ، ٢٧/٧/١٩٨٨ ، وأقوال الشاهدين ..... ، واعترافات المتهمين الأول والثاني بالمحضرين - المار ذكرهما - وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بشأن إصابات المجنى عليه وسبب الوفاة ، وهى أدلة لا تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها من ثبوت

الواقعة في حق الطاعن، إذ أن ما سطره الرائد ..... في المحضرين سالفى البيان، قد تضمن استجواباً للشهود والمتهمين، وهو استجواب باطل لحصوله من غير سلطة التحقيق المختصة وبدون إذن فيها، بما يترتب عليه بطلان الاعترافات المعزوة إلى المتهمين والمستمدة من ذلك الإجراء الباطل، وقد شهد الشاهد الأول ..... بجلسة المحاكمة بأنه لم يشاهد الطاعن على مسرح الحادث، وأن الشاهد الثانى قرر بالتحقيقات بأنه لم يكن فى كامل وعيه وقت الحادث بما لا يعتد معه بشهادته، كما تناقض فى أقواله بشأن نوع السلاح المستخدم فى الحادث، وأن المتهمين الاول والثانى تناقضاً فى أقوالهما فى شأن اشتراك الطاعن فى الاعتداء على المجنى عليه بالعصا، إذ قرر الأول أن الطاعن ضرب المجنى عليه بتلك الآلة قبل اطلاق النار على الاخير، فى حين قرر الثانى بأن ذلك حدث بعد تبادل اطلاق النار بين الطرفين، وأن ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة حدثت من جراء العيار النارى الذى أصاب المجنى عليه فى رقبته، يتعارض مع القول باشتراك الطاعن فى قتل المجنى عليه، ولم تفتن المحكمة إلى أن الحادث وقع ليلاً فى مكان مظلم مملوء بالغبار الذى كان ينبعث من تشغيل هزاز الرمل، مما يؤدى إلى استحالة رؤية الشهود للمتهمين وتحديد أشخاصهم، وجاء الحكم قاصراً فى استظهار عناصر اشتراك الطاعن فى جريمة القتل العمد التى دانه بها، برغم تمسكه فى دفاعه بعدم اشتراكه فى الحادث وبدلالة ما ساقه من أقوال الشهود والمتهمين على السياق المتقدم، وأسند الحكم إلى الطاعن جريمة احراز الذخائر النارية، دون أن يقيم عليها دليل من الاوراق إذ لم يشهد أحد بأنه كان حاملاً لسلاح نارى وقت الحادث، كما لم يثبت حيازته لسلاح من ذات عيار الطلقات النارية المضبوطة - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله «أن المجنى عليه ..... قد استحصل منذ فترة سابقة على الحادث على رخصة استغلال أحد محاجر الرمل ..... بدائرة قسم مدينة نصر، وما أن استقر وضعه

حتى ذهب إليه رجلان من مشايخ العرب لاجباره على قبول قيامهم بحراسة الحجر لقاء جعل نقدي شهرى حدوده وأجر ثابت عن كل سيارة يتم تحميلها ، وعندما رفض لوجود خفراء معه وعماله تركاه ، وقد أضمر له الشر ، فحدد موعد لتصفية ، إلا أنهم لاحقوه أثناء توجهه مع شقيقه ..... لاتمام هذه التصفية بسيارتين وأطلقوا عليهما الرصاص فأثرا الفرار نجيا بأرواحهما وتركوا السيارة وما فيها ، وحررا عن ذلك الجنحة رقم ٤١١٦ لسنة ١٩٨٨ مدينة نصر وبتاريخ ١٩/٧/١٩٨٨ واثناء تواجد المجنى عليه فى محجره وبصحبته ..... و ..... وآخرين من عماله فوجئوا بحضور المتهم ..... ضمن عصبته من زملائه - سبق محاكمتهم - وكانوا مدججين بالاسحلة النارية والعصى ، وأطلقوا فى حضورهم وابلا من الرصاص أدخلوا بها الرعب فى قلوب المتواجدين وشلوا بها مقاومتهم ، وقاموا بانتزاع المجنى عليه قصرا من بين عماله وعلى مقربة ومرآى منهم أوسعوه ضربا بالعصى حتى سقط على الارض ، فاطلقوا عليه عيارا ناريا فى مقتل منه - رقبته - فاحدثوا إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وبعد ضبطهم بمعرفة الرائد ..... رئيس مباحث قسم مدينة نصر ، عشر مع المتهم المائل على عشرة طلقات نارية عيار ٩ مم وبمواجهته بالحادث أقر بارتكابه مع زملائه الآخرين لرفض المجنى عليه الاذعان لشيخهم ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة - بهذه الصورة - أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص المضبوطات وما جاء بمعاينة النيابة العامة لمكان الحادث ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان الاصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا يستند إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق ، وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص



صورة الدعوى كما ارتسمت فى وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه فى بيانه لصورة الواقعة التى أفصحت المحكمة عن اقتناعها بها - على السياق المتقدم - وما ساقه من الأدلة القولية والفنية التى عول عليها فى الإدانة ، تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى دان الطاعن بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت نية القتل وتوافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعن فى قوله « وحيث إنه عن نية القتل ، فإن الثابت من الأوراق أن المتهم المائل وزملائه باقى المتهمين السابق الحكم عليهم ، وهم مدججين بالأسلحة النارية من مدافع رشاشة ومسدسات ، وكذا حاملين العصى انتقلوا إلى حيث يتواجد المجنى عليه فى محجره وقاموا بهشل مقاومة عماله باطلاق الأعيرة النارية حتى أربهوهم ، كما قام المتهم المائل وزملائه بعزل المجنى عليه عن الآخرين تحت التهديد بالسلح وأوسعوه ضرباً بآلات راضة على رأسه وأجزاء متفرقة من جسمه حتى اسقطوه على الأرض ، ثم قام أحدهم باطلاق عيار نارى من سلاح قاتل بطبيعته عليه فى مقتل منه - رقبته - فنفذت إلى صدره وأحدثت نزيفاً غزيراً أدت إلى وفاته ، ثم انسحبوا عصيته كما حضروا ، ومن ثم تطمئن المحكمة عن توافر نية القتل لدى المتهم والآخرين جميعاً .

وحيث إنه عن ظرف سبق الإصرار ، فتطمئن المحكمة لتوافره لدى المتهم أيضاً من أنه وهو أعرايى من محترفى حراسة المحاجر قد عز عليه أن يرفض المجنى عليه الاتاوه التى فرضها شيخهم عليه ورأى أن فى رفضه انتقاصاً لهيبتهم خاصة وأنه أبلغ الشرطة عنهم ، فصمم مع الآخرين على قتله ، وكان لديه الوقت الكافى للتفكير الهادئ المطمئن فيما أقدموا عليه ، وأعد وزملائه الآخرين أدوات جريمتهم من أسلحة وعصى وذهبوا بها لمكان وجود المجنى عليه ، وما أن ظفروا به حتى عزلوه جانباً ونفذوا فيه ما اتووه ثم تركوه مكوماً على الرمال دون حراك ، ومن ثم يضحى هذا الظرف متوافراً فى حق المتهم المائل والآخرين السابق محاكمتهم « وكان من

المقرر قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان من المقرر أيضا أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - كافياً فى استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به فى القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة ، ومن أنها لا تعدو أن تكون ضرباً أفضى إلى الموت لانتفاء نية القتل ، وعدم توافر ظرف سبق الاصرار ، يتمخض جداً موضوعياً فى تقدير الأدلة وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تتحدث عن ظرف الترصد ، أو توافره فى واقعة القتل العمد مع سبق الاصرار التى دانت الطاعن بها ، فإنه لا محل لما ينعاه على الحكم فى هذا الخصوص .

لما كان ذلك ، وكان مبنى ما ينعاه الطاعن فى شأن مبادرة المجنى عليه باطلاق النار على المتهمين أثر مشاهدته لهم ، وهو ما يرمى به إلى توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، مردود بأن الاصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، وإذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع

الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من المحضرين المؤرخين ١٩/ أو اعترافات للمتهمين السابق الحكم عليهم، ولم يعول على دليل مستمد من تلك الاقوال والاعترافات، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من بطلان هذين المحضرين لما تضمنناه من استجواب باطل للشهود أو المتهمين - بفرض حصوله.

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها، ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى اية مرحلة من مراحل الدعوى، وكان تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم - مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه، ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها فى تكوين عقيدته، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال شاهد الاثبات الاول ..... بما مؤداه أن الطاعن كان موجوداً على مسرح الجريمة مع باقى المتهمين وأنه تعدى على المجنى عليه بعضا كان يحملها، وهو ما لم ينازع الطاعن فى أن له معينه الصحيح من الاوراق، وقد أفصحت المحكمة عن اطمئنانها لا قوال الشاهد المار ذكره - وأخذت بها فى مقام التدليل على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن، كما حصل الحكم أقوال شاهد الاثبات الثانى - ..... بما لا تناقض فيه، ولم يورد من أقوال المتهمين الأول والثانى - ..... بتحقيقات النيابة التى حصلها فى مدوناته، ما يقيم التناقض بين أقوالهما فى شأن وقت اعتداء الطاعن على المجنى عليه، وهو من بعد - بفرض حصوله - لا أثر له على عقيدة المحكمة فيما



اقتنعت به من صحة الواقعة واسنادها إلى الطاعن ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن والمتهمين الآخرين تعدوا على المجنى عليه بالضرب بالعصى حتى سقط على الأرض فاطلقوا عليه عياراً نارياً في مقتل منه - رقبته - فأحدثوا إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته ، كما أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين جميعاً ، مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ، فإن كل منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدتهم المشترك الذي يتوا إليه عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ويستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه ، فإذا أخذت المحكمة الطاعن عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا القصد والتصميم الذي انتهوا دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الإصابة التي أدت إلى وفاته ، بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تديره قد أنتج النتيجة التي قصد إحداثها وهي الوفاة ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن إصابة المجنى عليه أدت إلى وفاته يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بتعذر الرؤية يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن - على النحو السالف بيانه - مساهمته في الاعتداء على المجنى عليه بالضرب مع باقى المتهمين

وأحداث النتيجة التي قصدوا إليها وصمموا عليها وهي قتل المجنى عليه ، وأورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ثبوت واقعة القتل العمد مع سبق الاصرار في حق الطاعن ، فإن منعاه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان يكفي لتحقيق جريمة إحراز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص ، مجرد الحيازة المادية لها ، أيا كان الباعث على حيازتها ولو كان لأمر عارض أو طارئ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى وتحصيله لأقوال الضابط ..... ، أن الأخير قام بضبط الطاعن وأجرى تفتيشه وقائماً فعثر معه على عشرة طلقات نارية عيار ٩ مم ، نقل عن التقرير الفني أن تلك الطلقات وجدت صالحة للاستعمال ، وهو يكفي لبيان أركان جريمة إحراز الذخائر النارية بدون ترخيص ، والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن ، وبالتالي فلا محل لما ينعاه على الحكم في هذا الشأن .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى الشناوى ومحمد طلعت الرفاعى وعادل الشوربجى نواب رئيس المحكمة وعاصم عبد الجبار.

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ القضائية

(١) حكم « وضعه والتوقيع عليه . ميعاده » . شهادة سلبية . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

الشهادة التى يستدل بها على عدم ايداع الحكم موقعا عليه فى الميعاد . ينهى أن تكون على السلب . تضمنتها أن الحكم أودع فى ميعاد معين . عدم اعتبارها شهادة سلبية . أساس ذلك ؟ التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره . عدم جدواه فى نفي حصول الابداع فى الميعاد القانونى .

(٢) حكم « بياناته » « تسبيبه . تسبيب غير معيب » .

وجوب بيان الحكم نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ اجراءات . مثال .

(٣) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

عدم التزام الأحكام أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . كفاية أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عدها . حقها فى التعويل على أقوال الشاهد فى أى من مراحل الدعوى . ما دامت أطمأنت إليها .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .



(٤) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي. لمحكمة الموضوع أن تأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أنها صدرت منه.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(٥) إثبات «بوجه عام»، «خبرة». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم. موضوعي.

عدم التزام المحكمة بإجابه طلب مناقشة الطبيب الشرعي. ما دامت الواقعة وضحت لديها. ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(٦) إجراءات «إجراءات المحاكمة». إثبات «خبرة». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها.

مثال:

(٧) إثبات «شهود»، «خبرة». ضرب «أحدث عاهة». إجراءات «إجراءات المحاكمة». حكم «تسبيه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني. غير لازم. كفاية أن يكون جماع الدليل

القولی غیر متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

عدم جواز النعي بتناقض الدليلين القولی والفنی لأول مرة محكمة النقض.

(٨) إجراءات (إجراءات التحقيق) (إجراءات المحاكمة). محضر الجلسة. دفاع (الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره). حكم (تسبيه. تسبيب غير معيب).

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة. لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم.

(٩) ضرب (أحدث عاهة). جريمة (أركانها). إثبات (خبرة). حكم (تسبيه. تسبيب غير معيب). نقض (أسباب الطعن. ما لا يقبل منها).

العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات. هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة.

يكفى لتوافر العاهة المستديمة أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفتحة قد فقدت فقداً كلياً ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة.

ضعف قوة الإبصار أصلاً لا يؤثر في قيام الجريمة. حد ذلك؟

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه في الميعاد القانوني ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها وأنه لا يغني عن هذه الشهادة السلبية أي دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع وإذن فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣ لا تفيد لأن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب إبطاله بل قصر اختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محررة أسبابه موقعا عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة ، فضلا عن أنه من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدي في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد

القانونى وإذ كان ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٢ - إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين فى ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النص الذى أخذ به بقوله « وتعين لذلك معاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات واعمالاً للمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » فإن ما أورده الحكم يكفى فى بيان مادة القانون الذى حكم بمقتضاه بما يحقق حكم القانون .

٣ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها وكان التناقض فى أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانه من اقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الماثله - فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه



إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ولها أن تأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم إيراد أقوال المتهم لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة وهى غير ملزمة من بعد باجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى اتخاذها هذا الإجراء وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الطب الشرعى فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ويكون ما ينعاه فى هذا الصدد مجرد جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٦ - إن البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى التقرير المقدم منه أو إعادة المأمورية إليه فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم ترى هى من جانبها حاجة لاتخاذها ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٧ - من المقرر انه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى

على الملاءمة والتوفيق وكان الدليل المستمد من أقوال شاهدى الاثبات التى اخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه غير متعارض والدليل المستمد من التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨ - إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة بقالة أن المجنى عليه لم يكن يعرف المتهم وكان يتعين عرضه عليه عرضاً قانونياً ومن ثم فلا يحل له من بعد أن يثر شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعيياً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٩ - من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفه مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبى الشرعى وعناصر الإثبات التى أوردتها أن الإصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه فى عينه اليمنى قد خلقت له عاهة مستديمة هى ضعف ابصار العين عن قوتها الطبيعية تقدر نسبتها بنحو ٧٥٪ ومن ثم فإن ما يثيره من ضعف قوة الابصار قبل الإصابة أصلاً لا يؤثر فى قيام أركان الجريمة مادام أنه لم يدع فى مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الابصار من قبل الإصابة المنسوب إليه إحداثها ويكون منعاه فى هذا الشأن على غير أساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احدث عمداً ..... الإصابه الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى المرفق بأن ضربه على عينه اليمنى بسوط مما اضعف ابصارها عن قوتها الطبيعية فنشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وتقدر بنسبه ٧٥٪ على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ثمانية الاف جنيه على سبيل التعويض النهائى فطعن كل من المحكوم عليه والاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احدث عاهة مستديمة قد ران عليه البطلان وشابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال والتناقض والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعاً عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به وخلا الحكم من بيان نص القانون الذى عاقب الطاعن بمقتضاه وعول على اقوال المجنى عليه وشقيقه رغم تعدد رواية الأول وتناقضها وأن شهادة الثانى سماعيه ولم يعرض لأقوال المتهم والتفتت المحكمة عن طلبه مناقشة الطبيب الشرعى أو إعادة المأمورية إليه بشأن اصابة العين قبل الحادث وانهاء خدمة المجنى عليه بالقوات المسلحة لهذا السبب وعول الحكم على الدليلين القولى والفنى رغم تناقضهما ولم يتم عرض المتهم على المجنى عليه عرضاً قانونياً وعاقب الحكم الطاعن بتهمة العاهة المستديمة على أساس قله



الابصار رغم أن القانون لا يعتبرها عاهة إلا إذا أدت إلى كف البصر كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها واقام عليها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قدم شهادة من قلم كتاب نيابة شرق القاهرة الكلية استدلت بها على أن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعاً عليه فى الميعاد القانونى تاريخها ٧ من أبريل سنة ١٩٩٣ مؤداها أن الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ .... من فبراير سنة ١٩٩٣ أودعت اسبابه ملف القضية يوم .... مارس سنة ١٩٩٣ .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعاً عليه فى الميعاد القانونى ينبغى أن تكون على السلب أى داله على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورها وأنه لا يغنى عن هذه الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خالياً من التوقيع واذن فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣ لا تفيد لأن قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم فى مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور محررة أسبابه موقعاً عليها ممن اصدره وقت تحرير الشهادة ، فضلا عن أنه من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجرى فى نفي حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى وإذا كان ذلك فإن معنى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وإن اوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا أن

القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النص الذي أخذ به بقوله « وتعين لذلك معاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات واعمالاً للمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مادة القانون الذي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال المجنى عليه وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الاصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها وكان التناقض في أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدالة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ولها أن تأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم لإيراد أقوال المتهم لما

كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الادلة وهي غير ملزمة من بعد باجايه طلب مناقشة الطبيب الشرعى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى من جانبها حاجة إلى اتخاذها هذا الإجراء وكانت المحكمة قد اقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الطب الشرعى فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون ما ينعاها في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض هذا فضلا عن أن البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ايها من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في التقرير المقدم منه أو إعادة المأمورية إليه فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم ترى هي من جانبها حاجة لاتخاذها ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى في قوله « اذ اورى أولهما في تاريخ الواقعة ..... عن وجود كدمة واحمرار وسحجه بالعين اليمنى وسحجه طوليه بالرقبه واورى ثانيهما أن إصابة المجنى عليه بالعين اليمنى كانت اصلا ذات طبيعة رضيه حدثت من مثل الضرب بكرياج وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث وقد تخلف لدى المصاب من جراء اصابة ضعف ابصار العين اليمنى عن قوتها الطبيعية مما تعتبر عاهة مستديمة لا يمكن تحديد مداها نظراً لعدم قوة ابصار العين قبل الحادث وأنه من المعروف أن ضعف ابصار عين سليمة يبلغ قوة ابصارها ٣٦/٦ بالنظارة وقوة ابصار العين الاخرى ٦٠/٦ بالنظارة يعتبر عاهة مستديمة تقدر بنحو ٧٥٪ » وحصل اقوال المجنى عليه في قوله « أنه اثناء سيره في شارع ..... التابع لقسم ..... احتكت به عربه من الخلف فعاتب راكبها وهو المتهم الاخير بنهره وذهب وعاد حاملا كرباج وتعدى عليه بالضرب فاحدث اصابته في عينه اليمنى » كما حصل اقوال الشاهد الثانى في قوله « أن المجنى عليه حضر وكان مصابا في عينه اليمنى مقررأ أن هناك شخص تعدى



عليه بالكرباج فذهب مع المجنى عليه لعمل تحقيق فى قسم ..... فأشار عليه أحد الضباط بالذهاب إلى منطقة الحادث لمعرفة اسم المتهم وهناك استعلم عن اسم المتهم فعلم أنه ..... ولدى مواجهته قرر له الاخير أنه الذى اعتدى بالضرب بالكرباج على المجنى عليه بالفعل ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن تلك الادلة ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان الدليل المستمد من اقوال شاهدى الاثبات التى اخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه غير متعارض والدليل المستمد من التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس وفضلاً عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة بقالة أن المجنى عليه لم يكن يعرف المتهم وكان يتعين عرضه عليه عرضاً قانونياً ومن ثم فلا محل له من بعد أن يثر شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . لما كان ذلك وكان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد اجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفه مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبى الشرعى وعناصر الإثبات التى أوردتها أن الإصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه فى عينه اليمنى قد خلقت له عاهة مستديمة هى ضعف ابصار العين عن قوتها

الطبيعية تقدر نسبتها بنحو ٧٥٪ ومن ثم فإن ما يثيره من ضعف قوة الابصار قبل الاصابه أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدع من مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الابصار من قبل الاصابة المنسوب إليه احداثها ويكون منعاه في هذا الشأن على غير أساس. لما كان تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً.

---

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
جابر عبد التواب وامين عبد العليم ومحمد شعبان نواب رئيس المحكمة ويوسف عبد السلام.

( ١٨٧ )

### الطعن رقم ١٥٠٤٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ».

عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى المخالفات . إلا ما كان مرتبطاً منها بجناية أو  
جنحة . أساس ذلك ؟

(٢) بناء . عقوبة « تطبيقها » . جريمة « الجرائم المستمرة » . دعوى جنائية

« انقضاءها بمضى المدة » . نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام »  
« نظر الطعن والحكم فيه » .

العقوبة المقررة للجريمة الإمتناع عن تنفيذ حكم الإزالة . الغرامة التى لا تقل عن جنيه ولا تزيد  
عن عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائى . دخولها فى  
عداد المخالفات . أساس ذلك ؟

تعدد أيام الإمتناع وإرتفاع إجمالى مبلغ الغرامة تبعاً لها . لا يغير من كونها مخالفة . أثر  
ذلك : عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض .

عدم جواز الطعن . يحول دون النظر فى انقضاء الدعوى بمضى المدة . علة ذلك ؟

مثال .



١ - إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها .

٢ - لما كان البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه امتنع عن تنفيذ حكم الإزالة وهي الجريمة المعاقب عليها بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجبه وتنظيم أعمال البناء بعقوبة الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال أعمال البناء المخالفة ، مما يدخلها في عداد المخالفات طبقا لنص المادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه الشارع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ إذ لا يعدو ذلك أن يكون استثناء من مبدأ وحدة الواقعة في الجرائم المستمرة ، اعتبر فيه الشارع كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها يعاقب عنها بغرامة لا يزيد أقصى مقدارها عن عشرة جنيهات ، ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الامتناع وارتفع تبعاً لتعدد أجمالي مبلغ الغرامة المقضى بها فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض مما يتعين معه عدم قبول الطعن ، مع مصادرة الكفالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة لمرور أكثر من سنة بين تاريخ التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وبين تاريخ الجلسة التي نظر فيها الطعن إذ أن عدم جوازه يحول دون النظر في ذلك لما هو مقرر من أن المناط في بحث هذا الأمر هو اتصال الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً يبيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يتم بتنفيذ قرار اللجنة الثلاثية والقاضى بالازالة وطلبت عقابة بمواد القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة البلدية ..... قضت غاييا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشر جنيهاً عن كل يوم لحين تنفيذ الحكم عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم جنية واحد عن كل يوم لحين تنفيذ قرار اللجنة استأنف ومحكمة شرق الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الاحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها ، وكان البين من الاوراق أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه امتنع عن تنفيذ حكم الإزالة وهى الجريمة المعاقب عليها بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء بعقوبة الغرامة التى لا تقل عن جنية ولا تجاوز عشرة جنيهاً عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائى للجنة المختصة من ازالة او تصحيح او استكمال اعمال البناء المخالفة ، مما يدخلها فى عداد المخالفات طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه الشارع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ إذ لا يعدو ذلك أن يكون استثناء من مبدأ وحدة الواقعة فى الجرائم المستمرة ، اعتبر فيه الشارع كل يوم

يُمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها يعاقب عليها بغرامة لا يزيد أقصى مقدارها عن عشرة جنيهاً ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الامتناع وارتفع تبعاً لتعدد أجمالي مبلغ الغرامة المقضى بها فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض مما يتعين معه عدم قبول الطعن، مع مصادرة الكفالة، ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة لمرور أكثر من سنة بين تاريخ التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وبين تاريخ الجلسة التي نظر فيها الطعن إذ أن عدم جوازه يحول دون النظر في ذلك لما هو مقرر من أن المناط في بحث هذا الأمر هو اتصال الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً يبيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه.

---



## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
رضوان عبد العليم وولفيق الدهشان وبدر الدين السيد ومصطفى عبد المجيد نواب رئيس المحكمة .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) حكم «وضعه واصداره» «تسييه» . تسبيب غير معيب» .  
عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده مؤدياً  
إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٢) إثبات «بوجه عام» . قبض . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .  
النعي بعدم عرض الطاعنة على النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليها .  
غير مجد . مادام أن هذا الإجراء لم يسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى .

(٣) مأمورو الضبط القضائي . قبض . استدالات .

الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ اجراءات . نطاقه ؟  
الاستدعاء الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائي للمتهم . لا يعدو أن يكون توجيه الطلب  
إليه بالحضور ولا يتضمن تعرضا ماديا . ليس قبضا .

(٤) إثبات «اعتراف» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .  
حكم «تسييه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تقدير صحة الاعتراف وقيمة فى الإثبات . موضوعى .

مثال .

(٥) إثبات «اعتراف». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل. موضوعي. المجادلة فيه. لا تجوز أمام محكمة النقض.

(٦) إجراءات «إجراءات التحقيق»، «إجراءات المحاكمة». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة. لا يصلح سبباً للطعن في الحكم. ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

النمی على المحكمة قعودها عن احراء لم يطلب منها. غير جائز.

(٧) قتل عمد. سبق اصرار. ظروف مشددة.

جريمة القتل العمد بالسهم. لا تشترط وجود سبق الاصرار. علة ذلك: لأن تحضير السهم بقصد القتل يدل عليه.

(٨) قتل عمد. قصد جنائي. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيه. تسبیب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

قصد القتل. أمر خفي. ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات التي يأتيها الجاني وتنم عليه. استخلاص توافره. موضوعي. مثال.

(٩) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». رابطة السببية. قتل عمد. حكم «تسبيه. تسبیب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تقدير توافر رابطة السببية. موضوعي. مثال لتسبيب سائق لتوافرها في جريمة قتل عمد بالسهم.

(١٠) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .  
حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . موضوعي .

للمحكمة الاطمئنان إلى الدليل بالنسبة لمتهم واطراحه بالنسبة لآخر .

(١١) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . « سلطتها في تقدير الدليل » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائفا .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(١٢) إثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .  
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية من مناحي دفاعه الموضوعي .  
اطمئنانها إلى ما عولت عليه من أدلة . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع  
لحملها على عدم الاخذ بها .

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم -  
كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها  
حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة  
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - لا جدوى مما تثيره الطاعنة من عدم عرضها على النيابة العامة في خلال  
أربع وعشرين ساعة من القبض عليها - بفرض صحته - طالما أنها لا تدعى أن هذا  
الاجراء ، قد اسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى ومن ثم فإن منعها في هذا الشأن  
لا يكون مقبولا .



٣ - من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغة إليهم أو التي شاهدوها بأنفسهم ، كما وأن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا اقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الحكم عرض للدفع المبدى من الطاعنة واطرحه تأسيسا على أن الشرطة ابلغت بالحادث وأجرت تحرياتها التي أسفرت عن أن الطاعنة هي التي ارتكبت الواقعة وعليه قام مأمور الضبط باستدعائها لسؤالها وما أن واجهها بما جاء بالتحريات فاعترفت بما أسند إليها ومن ثم حرر محضرا بتلك الاجراءات وتم عرضها على النيابة العامة في ذات التاريخ . ومن ثم فاستدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعنة كان بسبب مما اسفرت عنه التحريات من ارتكابها للواقعة ولا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليها بالحضور دون أن يتضمن تعرضا ماديا لمن تم استدعائها يمكن أن يكون فيه مساس بحريتها الشخصية أو تقييد لها مما قد يلتبس حينئذ باجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن في حالة تلبس ، فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض .

٤ - إن الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها دون غيرها - البحث في صحة ما تدعيه المتهمه من أن الاعتراف المعزول إليها قد انتزع منها بطريق الإكراه ، فإن المحكمة إذ تحققت - للأسباب السائغة التي ساقتها على النحو المتقدم - من أنه لا يوجد بالطاعنة ثمة إصابات من واقع مناظرة النيابة العامة لها ونفيها بالتحقيقات

أمامها أن إكراه وقع عليها ، واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه . تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها .

٥ - من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر عن المتهمه على إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منها صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها وإذا كانت المحكمة قد قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعنة أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعنة مجادلته فى ذلك ومن ثم يكون منعى الطاعنه بهذا النعى غير مقبول .

٦ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تعيب التحقيقات فى خصوص عدم قيام اثنى بمناظرة جميع أجزاء جسمها للوقوف على إصاباتهما . كما أنها لم تطلب من المحكمة عرضها على الطبيب الشرعى لبيان ما بها من إصابات واقتصرت على القول أن النيابة لم تستجب لطلب محاميها فى هذا الصدد كما لم تطلب إجراء تحقيق ما بشأن المادة السامة المستخدمة فى القتل ، فإنه لا يقبل منها إثارة شئ من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم ، ولأنه لا يحق للطاعنة أن تنعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم تطلبه منها .

٧ - لما كان التسمم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصورة العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لأحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما ينم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى . ولذلك أفرد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات

وعاقب عليها بالاعدام ولو لم يقترب فيه العمد بسبق الإصرار إذ لا يشترط في جريمة القتل بالسم وجود سبق إصرار لأن تحضير السم بقصد القتل في ذاته دال على الإصرار .

٨ - إن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان ذلك وكان الحكم قد ساق على قيام هذه النية - على النحو المار ذكره - تدليلاً سائفاً واضحاً في اثبات توافرها لدى الطاعنة ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

٩ - لما كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنة أعدت مييداً حشرياً ناتج تناوله الموت أذابت كمية منه بكوب شاي أعدته لزوجها بيد أنه لظرف عمله انصرف تاركاً إياه فتناوله نجلهما فأودى بحياته على نحو ما جاء بتقرير الصفة التشريعية له وتقرير المعمل الكيماوى والذي جاء به أن سبب الوفاة سمية حدثت نتيجة تناوله مييد حشرى كرياماتى عضوى « مادة التيميك » . وكان اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه . مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إليه ، وكان ما ساقه الحكم - فيما سلف بيانه - يسوغ اطراحه دفاع الطاعنة بانتفاء علاقة السببية . فإن منعها عليه في هذا الشأن يكون في غير محله .

١٠ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهى حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الادلة ، واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها بنفسها بالنسبة إلى متهم آخر



دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكل إلى اقتناعها وحدها.

١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

١٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي إذ في اطمأنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها فإن منعى الطاعنة بعدم درايتها بأنواع السموم ومن عدم ضبط المادة السمية أو الكوب المستخدم لا يكون له محل.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر «قضى ببراءته» بأنهما: أولا: قتلت..... عمدا مع سبق الاصرار وبطريق السم بأن عقدت العزم وبيتت النية على قتل زوجها ..... وأعدت لذلك مادة سامة «مادة التيميك» والتي من شأن تناولها احداث الموت ودستها لزوجها المذكور في كوب الشاي الذى قدمته لارضائه قاصدة من ذلك قتله فتناوله نجلها المجنى عليه فحدثت به الاعراض السمية الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياته

٢ - شرعت في قتل زوجها ..... عمدا مع سبق الاصرار وبطريق السم بأن عقدت العزم وبيتت النية على قتله واعدت لذلك مادة سامة «مادة التيميك» والتي من شأن تناولها احداث الموت ودستها في كوب الشاي الذى قدمته له لارضائه قاصدة من ذلك قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتها فيه

وهو انصراف المجنى عليه من المنزل دون تناوله واحالتها إلى محكمة جنابات طنطا لمعاقتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٤٥ ، ١/٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة لما أسند إليها فطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمتي القتل والشروع في القتل بالسهم قد شابه البطلان وقصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال واختلال بحق الدفاع . ذلك أنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة وظروفها ومؤدى الأدلة التي استخلص منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعنة . ودفعت الطاعنة ببطلان القبض عليها لانتفاء حالة التلبس إذ تم استدعائها لسؤالها بيد أنه تم عرضها على النيابة العامة مقبوضا عليها ولم يتم العرض في خلال اربع وعشرين ساعة من القبض عليها بما يصم تلك الاجراءات بالبطلان إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ردا . ودفعت ببطلان الاعتراف المعزى إليها لأنه وليد إكراه وقع عليها ، بيد أن الحكم رفض هذا الدفع بمقولة ثبوت عدم وجود إصابات بالطاعنة لدى مناظرتها في تحقيق النيابة رغم أنها اتى ولم تتم المناظرة لجميع اجزاء الجسم . وأن النيابة لم تستجب لطلب محاميها بعرضها على الطبيب الشرعى لفحص اصاباتها توصلا إلى أن اعترافها مخالف للحقيقة والواقع . كما أن الحكم اغفل تحقيق خاصية مادة سم الفئران المستخدمة في القتل وقوفا على ما إذا كانت جواهر سموم من عدمه . هذا ولم يستظهر الحكم نية القتل في حقها إذ أن ما قام عليه استدلالاً على قصد القتل لا يوفره . ورد الحكم على دفاعها بانتفاء رابطة السببية بما لا يصلح ردا . واستند في إدانة الطاعنة إلى ما جاء بالتحريات في حين أنه

لم يأخذ بها فى حق المتهم الآخر الذى قضى ببراءته . واعتنق صورة الواقعة رغم عدم اتساقها والعقل والمنطق لاستحالة وقوعها وفق ما أخذ به الحكم . والتفت عن دفاعها القائم على أنها لادرابة لها بأنواع السموم وأنه لم يتم ضبط المادة السامة أو الكوب المستخدم فى الحادث فضلا عن تهاثر أدلة الدعوى بما لا تصلح أن تدان بها الطاعنة . هذا جميعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصلة أن الطاعنة تربطها علاقة آثمه بالمتهم الآخر وكان زوجها يسىء عشرتها فقررت الخلاص منه فأعدت مبيدأ حشرياً ناتج تناوله الموت وفى يوم الواقعة أذابت بكوب الشاى الذى أعدته لزوجها كمية من المبيد وضعته بجانبه حتى إذا ما انتهى من طعامه احتساه بيد أنه لم يتناوله لمغادرته مسكنه لعمله مسرعا وإذ بصغيرهما المجنى عليه الأول يتناول الكوب ويشرب ما به فأودى بحياته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحه كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى مما تثيره الطاعنة من عدم عرضها على النيابة العامة فى خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليها -- بفرض صحته - طالما أنها لا تدعى أن هذا الاجراء ، قد اسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى ومن ثم فإن منعها فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وان يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغة إليهم أو التى شاهدوها بأنفسهم ، كما وأن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات



الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوها أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الحكم عرض للدفع المبدئي من الطاعنه واطرحه تأسيسا على أن الشرطه ابلغت بالحادث وأجرت تحرياتها التي أسفرت عن أن الطاعنة هي التي ارتكبت الواقعة وعليه قام مأمور الضبط باستدعائها لسؤالها وما أن واجهها بما جاء بالتحريات فاعترفت بما أسند إليها ومن ثم حرر محضرا بتلك الإجراءات وتم عرضها على النيابة العامة في ذات التاريخ . ومن ثم فاستدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعنه كان بسبب ما أسفرت عنه التحريات من ارتكابها للواقعة ولا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليها بالحضور دون أن يتضمن تعرضا ماديا لمن تم استدعائها يمكن أن يكون فيه مساس بحريتها الشخصية أو تقييد لها مما قد يلبس حيثثد باجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن في حالة تلبس ، فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعنة من بطلان الاعتراف في قوله : « وحيث انه عن الدفع ببطلان الاعتراف بقالة انه وليد اكراه على سند من القول أن الدفاع تقدم في ١٩٩١/١٢/١٩ بطلب لعرض المتهمه على الطب الشرعي وأنه لم يحقق فإن الثابت من تحقيقات النيابة أنه بمناظرة المتهمه لم يتبين وكيل النيابة المحقق ثمة اصابات بها وأقرت صراحة في نهاية استجوابها أن ثمة اكراه لم يقع عليها - لما كان ذلك فإن الاوراق تكون خالية من ثمة دليل أو شبهة دليل على وقوع ثمة إكراه الأمر الذي ترى معه المحكمة أن الاعتراف كان اختياريا . وحيث انه فضلا عن ذلك - وبفرض أن القبض على المتهمه كان باطلا وان ثمة إكراه وقع عليها - وهو بما لا تراه المحكمة فإن الثابت أن المتهمه سئلت بالنيابة العامة بعد ان اعلمها وكيل النيابة المحقق بصفته وقد نفت وقوع ثمة اكراه عليها - ومن ثم يكون هذا الاعتراف منبت الصلة بالقبض الذي يزعم الدفاع بطلانه وكذا بالإكراه المقول به ولم تكن المتهمه متأثرة بأى منهما وذلك أن استجوابها قد تم

فى ظروف كان مكفول لها فيها كافة الضمانات للدفاع عن نفسها . ولما كان الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلها دون غيرها - البحث فى صحة ما تدعيه المتهمه من أن الاعتراف المعزول إليها قد انتزع منها بطريق الاكراه ، فإن المحكمة إذ تحققت - للأسباب السائغة التى ساقتها على النحو المتقدم - من أنه لا يوجد بالطاعنه ثمة إصابات من واقع مناظرة النيابة العامة لها ونفيها بالتحقيقات أمامها أن إكراه وقع عليها ، واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه . تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها . وكان من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهمه على إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت ان هذه الأقوال قد صدرت منها صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها وإذا كانت المحكمة قد قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعنة أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعنه مجادلتها فى ذلك ومن ثم يكون منعى الطاعنه بهذا المنعى غير مقبول . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تعيب التحقيقات فى خصوص عدم قيام انشى بمناظره جميع أجزاء جسمها للوقوف على إصاباتهما . كما انها لم تطلب من المحكمة عرضها على الطبيب الشرعى لبيان ما بها من إصابات واقتصرت على القول أن النيابة لم تستجب لطلب محاميها فى هذا الصدد كما لم تطلب إجراء تحقيق ما بشأن المادة السامة المستخدمة فى القتل ، فإنه لا يقبل منها إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم ، ولأنه لا يحق للطاعنة أن تنعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم تطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل فى حق الطاعنة فى قوله « وحيث إنه

عن نية القتل فإنه لما كان الثابت من اقوال المتهم أن زوجها المجنى عليه يسىء عشرتها وأنها اشترت مبيد حشرى ووضعت كمية منه فى كوب شاي ليتناوله المجنى عليه فإن ذلك قاطع الدلالة على أن المتهم قد قصدت إزهاق روح المجنى عليه ، ولما كان التسمم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا إن الشارع المصرى قد ميزها عن الصورة العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لاحتداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما ينم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى . ولذلك أفرد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقب عليها بالاعدام ولو لم يقترن فيه العمد بسبق الإصرار إذ لا يشترط فى جريمة القتل بالسسم وجود سبق إصرار لأن تحضير السسم بقصد القتل فى ذاته دال على الإصرار . وكان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وإذا كان ذلك وكان الحكم قد ساق على قيام هذه النية - على النحو المار ذكره - تدليلاً سائغاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعنه ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنه على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد فى بيان واقعة الدعوى ان الطاعنه اعدت مبيداً حشرياً ناتج تناوله الموت أذابت كمية منه بكوب شاي أعدته لزوجها بيد أنه لظرف عمله انصرف تاركاً إياه فتناوله نجلهما فأودى بحياته على نحو ما جاء بتقرير الصفة التشريحية له وتقرير المعمل الكيماوى والذى جاء به أن سبب الوفاة سمية حدثت نتيجة تناوله مبيد حشرى كرياماتى عضوى « مادة التيميك » . وكان إثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية يفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إليه ، وكان ما ساقه الحكم - فيما سلف بيانه - يسوغ اطراحه دفاع الطاعنة بانتفاء علاقة السببية . فإن منعها عليه فى هذا الشأن يكون فى غير



محلّه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة ، واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكل إلى اقتناعها وحدها . وإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على ادانة الطاعنة بجريمتي القتل والشروع في القتل بالسم فإن قضاء الحكم ببراءة المتهم الاخر استنادا إلى عدم اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بالتحريات بعد أن نفت الطاعنة اشتراكه معها على اية صورة من الصور وخلت أوراق الدعوى من دليل يقيني على اشتراكه ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قالة التناقض في التسبيب لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها إياها فإن منعى الطاعنة بعدم درايتها بأنواع السموم ومن عدم ضبط المادة السمية أو الكوب المستخدم لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد اللطيف على أبو النيل وبهيج حسن القصبجي ومحمد اسماعيل موسى ومصطفى محمد صادق  
نواب رئيس المحكمة .

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ١٤٠٩٨ لسنة ٦١ القضائية

(١) بناء . عقوبة . قانون « القانون الأصلح » . محكمة النقض « سلطتها » .

مفاد نص المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . بعد تعديلها بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ : إباحة النزول بالغرامة عن قيمة الأعمال المخالفة أو مواد البناء المتعامل فيها حسب الأحوال . وهو ما يتحقق به القانون الأصلح في حكم المادة ٥ عقوبات .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) عقوبة « تقديرها » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير العقوبة » .

تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص قاضي الموضوع .

١ - حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة اقامة بناء بدون ترخيص وقضى بمعاقبته وفقا لمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بتغريمه مبلغ ٨٤٠٠ جنية قيمة تكاليف اعمال البناء وبغرامة إضافية مثلها واييقاف عقوبة الغرامة الاضافية الأصلية فقط . لما كان ذلك ، وكان قد صدر - بعد الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ معدلا المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء على النحو التالى « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة

لا تتجاوز قيمة الاعمال المخالفة أو مواد البناء المتعامل فيها حسب الأحوال أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ مكررا ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا لها ، وكان مفاد هذا النص أنه اباح النزول بالغرامة عن قيمة الأعمال المخالفة أو مواد البناء المتعامل فيها حسب الأحوال بعد أن كانت محددة بهذه القيمة بما لا يجوز النزول عنها ، وهو ما يتحقق به القانون الأصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لهذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

٢ - من المقرر أن تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص قاضى الموضوع فإنه يتعين ان يكون النقض مقروناً بالاعادة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أقام بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقوانين ارقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، و ٣ لسنة ١٩٨٢ ، و ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ومحكمة البلدية بالقاهرة قضت حضوريا فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مبلغ ثمانية آلاف وأربعمائة جنيه قيمة تكاليف أعمال البناء ومثلها غرامة اضافية استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافه - قضت حضوريا فى ٣ من مارس سنة ١٩٩٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة الأصلية فقط فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ /



..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق  
النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة اقامة  
بناء بدون ترخيص وقضى بمعاقبته وفقا لمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بتفريمه  
مبلغ ٨٤٠٠ جنية قيمة تكاليف اعمال البناء وبغرامة اضافية مثلها وايقاف عقوبة  
الغرامة الاضافية الأصلية فقط . لما كان ذلك ، وكان قد صدر - بعد الحكم المطعون  
فيه - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ معدلا المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة  
١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء على النحو التالى « مع عدم الاخلال بأية  
عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة  
لا تتجاوز قيمة الاعمال المخالفة أو مواد البناء المتعامل فيها حسب الأحوال أو باحدى  
هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ مكررا ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ،  
١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا  
لها ، وكان مفاد هذا النص أنه اباح النزول بالغرامة عن قيمة الأعمال المخالفة أو مواد  
البناء المتعامل فيها حسب الأحوال بعد أن كانت محددة بهذه القيمة بما لا يجوز  
النزول عنها ، وهو ما يتحقق به القانون الأصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من  
قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لهذه المحكمة ان  
تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى  
على واقعة الدعوى ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ،  
وكان من المقرر أن تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص قاضى  
الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقررنا بالإعادة وذلك دون حاجة لبحث أوجه  
الطعن .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / ناجي اسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
أحمد عبد الرحمن و ابراهيم عبد المطلب ومجدي أبو العلا نواب رئيس المحكمة وهاني خليل .

( ١٩٠ )

### الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ القضائية

إضرار عمدى بالمال العام . موظفون عموميون . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . حكم « تسببه . تسبب معيب » .

القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدي المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات .  
تحققه بإتجاه ارادة الموظف الجاني إلى الإضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه . عدم وقوع الجريمة  
إذا حصل الضرر بسبب الاهمال .

ايراد الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وظروفها وأدلة اثباتها أن الضرر الذي حدث بأموال  
الجهة التي يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله . إنتهاؤه من بعد إلى توافر ركن الاضرار العمدي  
في حقه . تناقض يعيبه .

(٢) غش في عقد مقالة . حكم « تسببه . تسبب معيب » . اشتراك .  
جريمة « أركانها » . نقض « أثر الطعن » .

إدانة الطاعن الأول بجريمة الاشتراك مع آخر في ارتكاب جريمة الغش في تنفيذ عقد مقالة  
دون استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو بيان الأدلة على قيامه . قصور .

مجرد اهمال الطاعن في الاشراف على تنفيذ أعمال البناء . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق  
من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

١ - لما كان القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات ، والتي أصبحت برقم ١١٦ مكررا بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، هو اتجاه ارادة الموظف الجاني إلى الاضرار بالاموال أو المصالح المعهودة إليه ، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الاهمال . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى والظروف التي أحاطت بها والادلة التي ساقها وعول عليها في الادانة ، وما خلص اليه في مقام التدليل على ثبوت جريمة الاضرار العمدى في حق الطاعن - على السياق المتقدم - مؤداه أن الضرر الذي حدث بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله ، وهو ما لا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من توافر ركن الاضرار العمدى في تلك الجريمة ، إذ أن ما ساقه الحكم المطعون فيه في مدوناته من حديث عن اهمال الطاعن في القيام بالأعمال المنوطة به بشأن اقامة المباني التابعة للجهة التي يعمل بها ، يتعارض مع ما خلص إليه من توافر ركن الاضرار العمدى في حقه ، مما ينبىء عن اختلال فكرة الحكم عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وعناصرها القانونية وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يكشف عن احاطتها بالواقعة واركائها القانونية عن بصر وبصيرة .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الاشتراك مع الطاعن الثانى في ارتكاب جريمة الغش في عقد المقاولة فقد كان عليه أن يستظهر في مدوناته عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد اهمال الطاعن في الاشراف على تنفيذ اعمال البناء ، لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثانى - الطاعن الثانى - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما : المتهم الأول : (أ) بصفته موظفا عموميا « مهندس تنظيم بمجلس مدينة دشنا » أضر عمداً وآخر سبق الحكم عليه بأموال الجهة التي يعمل بها بأن سمح للمتهمين الآخرين بالبناء خلافا للمواصفات الفنية الواجبة على النحو الوارد بتقرير الهيئة العامة للبحوث مما أدى إلى انهيار المبنى وإزالته (ب) اشترك مع آخرين بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة المسندة إليهما بأن اتفق معهما على ارتكابها وساعدهما بأن سمح لهما بالبناء على غير الاحوال والمواصفات الفنية المقررة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالاوراق .. المتهم الثاني : وآخرين سبق الحكم عليهم بصفته متعاقدين على تنفيذ عقد مقاوله ارتباطا به مع احدى وحدات الادارة المحلية - مجلس مدينة دشنا - لانشاء مبنى مكون من ستة فصول بمدرسة دشنا الثانوية أخلا عمدا بتنفيذ ذلك العقد وارتكبا غشا في تنفيذه هو عدم التزامهما بالاصول والمواصفات الفنية المتبعة في تشييد تلك الفصول بحسبانها امتدادا لفصول قديمه تم انشاؤها وذلك على النحو المبين بالتقارير الفنية والتحقيقات وترتب على ذلك ضرر مالى جسيم قدره ١١٢,١٥١٩٥ . واحالتهما إلى محكمة أمن الدولة العليا بقنا لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠/ثانياً، ثالثاً، ٤١، ١١٦ مكرراً، ١٦ مكرراً ج، ١١٨، ١١٩/أ، ١١٩ مكرراً/أ من قانون العقوبات : أولاً : بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين عما نسب اليه .. ثانياً : بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ ١١٢,١٥١٩٥ .

قطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثانى .....

فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الاول ..... فى هذا الحكم ايضا بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن - المحكوم عليه الاول - على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها والاشتراك مع المتهم الثانى فى ارتكاب جريمة الغش فى عقد مقاوله قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن الحكم جاء قاصرا فى الامام بوقائع الدعوى وعناصرها القانونية ، وبيان الادلة التى استخلص منها ثبوتها فى حق الطاعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، وأورد مؤدى أقوال الشهود وتقارير اللجان الفنية ، انتهى إلى ادانة الطاعن فى قوله « وأن الثابت من الأوراق أن المتهم الاول - بصفته مهندساً بمجلس مدينة دشنا - وقت ذلك . كان منوطا به الاشراف الفنى الكامل على عملية البناء سواء فى مرحلة اعداد مواد البناء أو فى مرحلة التشييد أو فى مرحلة الاستلام ، وقد ثبت من تقارير اللجان الفنية التى قدمت ، ومن أعضاء هذه اللجان أن تنفيذ المبنى لم يلق العناية الكافية من الاشراف والاهتمام وترك الحبل على غاربه للمقاول يفعل ما يشاء ، وكان من نتيجة ذلك حدوث شروخ وتصدعات بالمبنى ، كل ذلك يقطع بوقوع اهمال من المتهم الاول أدى إلى حدوث اضرار بأموال الجهة التى يعمل بها ، وقد تمثل ذلك فيما حدث للمبنى من عيوب فنية أدت إلى هدمه واعادة بنائه من جديد ، وحيث ان المتهم الاول وإن كان قد ارتكب - على نحو ما سبق - فعل الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها ، فانه أيضا قد شارك المتهم الثانى وشريكه - الذى سبق الحكم عليه - فى ارتكاب الفعل المنسوب إليهما وهو الاخلال بعقد اشغال عامة ، إذ أنه مكنهما من الاخلال بالتزاماتهما التى يفرضها عليهما هذا العقد والغش فى تنفيذه ، ومن ثم فانه يكون شريكا مع هذا المتهم الثانى بطريقى الاتفاق والمساعدة فى جريمته

التي ارتكبها». لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات، والتي أصبحت برقم ١١٦ مكررا بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥، هو اتجاه ارادة الموظف الجاني الى الاضرار بالاموال أو المصالح المعهودة إليه، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى والظروف التي أحاطت بها والأدلة التي ساقها وعول عليها في الإدانة، وما خلص اليه في مقام التدليل على ثبوت جريمة الاضرار العمدى في حق الطاعن - على السياق المتقدم - مؤداه أن الضرر الذي حدث بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن كان نتيجة إهماله، وهو ما لا يؤدي الى مارتبه الحكم عليه من توافر ركن الاضرار العمدى في تلك الجريمة، إذ أن ما ساقه الحكم المطعون فيه في مدوناته من حديث عن إهمال الطاعن في القيام بالاعمال المنوطه به بشأن اقامة المباني التابعة للجهة التي يعمل بها، يتعارض مع ما خلص اليه من توافر ركن الاضرار العمدى في حقه، مما ينبىء عن اختلال فكرة الحكم عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وعناصرها القانونية وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يكشف عن احاطتها بالواقعة واركائها القانونية عن بصر وبصيرة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الاشتراك مع الطاعن الثانى في ارتكاب جريمة الغش في عقد المقاولة فقد كان عليه أن يستظهر في مدوناته عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد اهمال الطاعن فى الاشراف على تنفيذ اعمال البناء، لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك إذ يشترط فى ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثانى - الطاعن الثانى - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن، وأوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى.



## جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة وعبد الفتاح حبيب .

( ١٩١ )

### الطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم  
«تسبيه» . تسبيب غير معيب» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» .

لمحكمة الموضوع الأعراض عن قالة شهود النفى . مادامت لا تثق بما شهدوا به . أشارتها إلى  
أقوالهم . غير لازم . طالما لم تستند إليها . قضائها بالادانته لأدلة الثبوت التى أوردتها . دلالة . عدم  
اطمئنانها لأقوالهم فأطرحتها .

(٢) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . دفع «الدفع بنفى  
التهمة» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

الدفع بنفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعى . استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التى  
أوردها الحكم .  
عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى كل جزئية فى جزئيات دفاعه . التفاتها عنها مفاده  
اطراحها .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

(٣) محكمة استئنافية «الاجراءات امامها» . تقرير التلخيص . نقض

«أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تقرير التلخيص . ماهيته ؟ المادة ٤١١ إجراءات .

النعى بقصور تقرير التلخيص . لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟

(٤) إجراءات « إجراءات التحقيق ». نقض « أسباب الطعن ». ما لا يقبل منها .

عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره . لا بطلان . كفاية توقيع عضو النيابة المحقق عليه .  
التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني . ظاهر البطلان . لا عيب .  
مثال . -

(٥) استئناف « نظره والحكم فيه » . عقوبة « تطبيقها » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون » . ايجار أماكن .

عدم جواز تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة . متى كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . أساس ذلك ؟

قضاء المحكمة الاستئنافيه في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بالزام الطاعن .  
برد المبلغ الذى لم يقضى به الحكم المستأنف . خطأ في القانون متى كان المتهم هو المستأنف وحده .

(٦) قانون « تفسيره » . عقوبة « تطبيقها » . خلو رجل . مقدم إيجار . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون » . نظره والحكم فيه » . محكمة النقض « سلطتها » .

الغاء العقوبات المقيدة للحريه المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر عدا العقوبة المقرره لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟

حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم . متى بنى على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

توقيع عقوبة الحبس في جريمة تقاضى مقدم ايجار خارج نطاق عقد الأيجار خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم يستند إليها في قضائها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لا تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها.

٢ - لما كان النعى بالتفات الحكم عن دفاع - الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم .كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه أطرحها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض .

٣ - لما كان تقرير التلخيص وفقاً لنص المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة امام محكمة النقض إذ كان عليه ان رأى التقرير قد اغفل الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن في هذا الصدد .

٤ - من المقرر أن القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره بل انه يكون له قوامه القانوني بتوقيع عضو النيابة المحقق ،



وكان الطاعن لا ينازع فى أن تحقيقات النيابة موقع عليها من عضو النيابة الذى أجراها ، فإنه بفرض تمسك الطاعن بذلك الدفاع فإنه لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ولا تثريب على المحكمة إن هى التفتت عنه ولم ترد عليه فإن ما يشره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٥ - لا يصح فى القانون تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستئنافه وذلك وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى جرى نصها على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف ، لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى بحبس الطاعن ثلاثة أشهر وغرامة تعادل ضعف المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة ، ومن ثم فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه أن يغلظ العقاب على الطاعن ويقضى عليه برد مبلغ ٤٦٦٠ جنيه فى حين أن الاستئناف لم يرفع إلا منه وحده على الرغم من وجوب ذلك طبقا لحكم المادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد المبلغ المذكور يكون قد خالف القانون .

(٦) لما كانت المادة ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من هذا القانون والتى لا تنطبق على الواقعة لان الجريمة التى دين بها الطاعن حسبما يبين من مدوناته هى تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار الامر المؤثم بالمادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء

نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبتى الحبس والرد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تقاضى مبلغ ٤٦٦٠ جنيها خارج نطاق عقد الايجار وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادتين ٦ ، ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة جنح مركز الواسطى قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وغرامة تعادل ضعف المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة وكفالة عشرين جنيها . استأنف ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بحبس المتهم ثلاثة أشهر ورد مبلغ ٤٦٦٠ جنيها للمجنى عليه وبتغريمه ضعف ذلك المبلغ وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار قد شابه الاخلال بحق الدفاع والبطلان وانطوى على الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك انه التفت عن شهادة شاهدى النفى كما أعرض عما تمسك به الدفاع من أن المالك الآخر هو الذى تقاضى المبلغ موضوع الجريمة بدلالة الإنذار الموجه من المجنى عليه إلى الأخير ، كما ان تقرير التلخيص جاء قاصرا ، ولم يعن بالرد على دفعه بأن تحقيقات النيابة العامة لم يوقع عليها من سكرتير التحقيق ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه اضاف عقوبة جديدة لم يقض بها حكم محكمة أول درجة وهى رد مبلغ ٤٦٦٠ جنيه مع أن الطاعن هو المستأنف وحده بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعول على اقوال شهود الاثبات وان تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالاشارة إلى أقوالهم طالما لم يستند إليها فى قضائها وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى اوردتها دلالة على انها لا تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها . ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه من انه اغفل الاشارة إلى اقوال شاهدى النفى يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع - الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، و كان تقرير التلخيص وفقا لنص المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لاعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لاول مرة امام محكمة النقض إذ كان عليه ان رأى التقرير قد اغفل الاشارة إلى واقعة تهمة ان يوضحها فى دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره بل انه يكون له قوامه



القانونى بتوقيع عضو النيابة المحقق، وكان الطاعن لا ينزع من أن تحقيقات النيابة موقع عليها من عضو النيابة الذى اجراها، فإنه بفرض تمسك الطاعن بذلك الدفاع فإنه لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ولا تثريب على المحكمة أن هى التفتت عنه ولم ترد عليه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون لتشديده العقوبة المحكوم بها عليه من محكمة أول درجة إذ الثابت من الاطلاع على كتاب نيابة النقص الجنائى المرفق ومن مدونات الحكم المطعون فيه انها خلت من تقارير استئناف للنيابة ومن ثم يكون استئنافها غير قائم، ولما كان لا يصح فى القانون تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة اول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستئنافه وذلك وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى جرى نصها على انه إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف، لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة انه قضى بحبس الطاعن ثلاثة اشهر وغرامة تعادل ضعف المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة، ومن ثم فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه ان يغلظ العقاب على الطاعن ويقضى عليه برد مبلغ ٤٦٦٠ جنيه فى حين ان الاستئناف لم يرفع إلا منه وحده على الرغم من وجوب ذلك طبقا لحكم المادتين ٢٦، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد المبلغ المذكور يكون قد خالف القانون.. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقة الطاعن بالعقوبة آنفه البيان وكانت المادة ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت على الغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من هذا القانون والتى لا تنطبق على الواقعة لان الجريمة التى دين بها الطاعن حسبما يبين من مدوناته هى تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار الأمر المؤثم بالمادتين

٢٦، ٢٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به انه بنى على خطأ فى تطبيق القانون، فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبتى الحبس والرد. ورفضه موضوعا فيما عدا ذلك.

---

## جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
صلاح البرجى ومجدى الجندى وحسن ابو المعالى ابو النصر ومحمود شريف فهمى نواب رئيس المحكمة .

( ١٩٢ )

### الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ القضائية

(١) ضرب «ضرب أفضى إلى موت» . جريمة «أركانها» . قصد جنائى .  
مسئولية جنائية .

القصد الجنائى فى جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا . مناط تحققه ؟

اثبات الحكم فى حق الطاعن تعمد قذف المجنى عليها بقلب طوب . لا ينال فى مسئوليته  
أن يكون قصد من ذلك اسكاتها . علة ذلك ؟

(٢) ضرب . أسباب الأباحه وموانع العقاب «حق الزوج فى تأديب  
زوجته» . حكم «تسييه . تسييب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما لا  
يقبل منها» . ضرب «ضرب أفضى إلى موت» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره» .

حق الزوج فى تأديب زوجته . حده : ألا يحدث أثراً بجسم الزوجه . الضرب الذى يحدث  
سحجات بسيطة معاقب عليه .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .

مثال لتسييب سائق للتدليل على تجاوز الزوج حق التأديب المخول له قانونا فى جريمة ضرب  
أفضى إلى موت .



١ - من المقرر أن جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته ، فإنه لا ينال من مسؤولية الطاعن - وقد اثبت الحكم فى حقه انه تعمد قذف المجنى عليها بقالب من الطوب - ان يكون قد قصد من ذلك اسكاتها - كما جاء بدفاعه امام النيابة العامة - لان هذا الامر انما يتصل - بالباعث ، وهو لا يؤثر فى قيام الجريمة ولا عبرة به فى المسؤولية .

٢ - من المقرر أن التأديب حق للزوج ولكن لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الخفيف فإذا تجاوز الزوج هذا الحد ، فحدث أذى بجسم زوجته ، كان معاقبا عليه قانونا ، حتى ولو كان الأثر الذى حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحبات بسيطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اعتدى بالضرب على زوجته وحدث بها الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، وكان البين من هذا التقرير أن بالمجنى عليها كدمة رضيه بأقصى الجزء الاسفل ليسار الصدر واعلى مقدم يسار البطن تحدث من المصادمة بجسم صلب راض ثقيل نوعا من مثل قالب طوب احدثت تهتكاً اصاياها بجوهر ونسيج الطحال نجم عنه نزيف دموى داخل غزير بداخل التجويف البطنى أدى الى الوفاة ، فإن هذا كاف لاعتبار ما وقع منه خارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجبا للعقاب عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، ولا جناح على المحكمة إن هى التفتت عن هذا الدفاع القانونى الظاهر البطلان .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه ضرب ..... عمدا بجسم صلب راض (قطعة من الطوب) فى بطنها فأحدث إصاباتا المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب افضى إلى موتها وأحالة إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة

قضت حضوريا عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن المحكمة التفتت عن دفاعه بشقيه القائم على انتفاء قصد العمد لديه حين القاءه قالب الطوب على المجنى عليها ، وإباحة ما اتاه من فعل وفقاً للمادة ٦٠ من قانون العقوبات إذ كان يستعمل حقه فى تأديب زوجته المقرر له بالشريعة الإسلامية - ايراد وردا - وهذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله انه على إثر مشادة بين الطاعن وزوجته المجنى عليها قذفها بقالب طوب اصابها فى بطنها فأحدث إصابته الميئة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضربة افضت الى موتها وأوردت المحكمة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك . وكانت جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته ، فإنه لا ينال من مسئولية الطاعن - وقد اثبت الحكم فى حقه أنه تعمد قذف المجنى عليها بقالب من الطوب - أن يكون قد قصد من ذلك اسكاتها - كما جاء بدفاعه امام النيابة العامة - لان هذا الامر انما يتصل - بالبائع ، وهو لا يؤثر فى قيام الجريمة ولا عبرة به فى المسئولية . هذا إلى أن المحكمة قد ردت على دفاع الطاعن فى هذا الشأن واطرحته بما يسوغ أطراحه فإن منعه فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التأديب حق

للزوج ولكن لا يجوز أن يتعدى الايذاء الخفيف فإذا تجاوز الزوج هذا الحد ، فأحدث اذى بجسم زوجته ، كان معاقبا عليه قانونا ، حتى ولو كان الاثر الذى حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدرنات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد اعتدى بالضرب على زوجته واحداث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، وكان البين من هذا التقرير ان بالمجنى عليها كدمة رضيه بأقصى الجزء الاسفل لیسار الصدر واعلى مقدم یتار البطن تحدث من المصادمة بجسم صلب راض ثقيل نوعا من مثل قالب طوب احدثت تهتكاً اصايباً بجوهر ونسيج الطحال نجم عنه نزيف دموى داخلى غزير بداخل التجويف البطنى أدى إلى الوفاة ، فإن هذا كاف لاعتبار ما وقع منه خارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجبا للعقاب عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، ولا جناح على المحكمة ان هى التفتت عن هذا الدفاع القانونى الظاهر البطلان لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقبل شاكر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبد الله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ١٩٣ )

### الطعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «وصف الحكم» .

العبارة فى وصف الحكم . بحقيقة الواقع . لا بما يوصف به على خلافه .

(٢) معارضة «نظرها والحكم فيها» . محكمة النقض «نظرها الطعن والحكم فيه» . نقض «نطاق الطعن» .

شمول الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن للحكم الغيايى المعارض فيه . علة ذلك تداخل الحكمين واندماجهما .

(٣) كفالة . قانون «تفسيره» «تطبيقه» . استئناف «نظره والحكم فيه» «سقوطه» . معارضة «نظرها والحكم فيها» . محكمة استئنافية «نظرها الدعوى والحكم فيها» . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها .

تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . رهن بكون التنفيذ واجبا عليه قانونا .  
صيرورة التنفيذ على المستأنف غير واجب . مادام قد سدد الكفالة المقررة فى الحكم الابتدائى .  
وجوب أن تنظر المحكمة الاستئنافية قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما اذا كان النفاذ واجبا من عدمه . فاذا كان التنفيذ غير واجب على المستأنف . فيتعين عليها النظر فى شكل الاستئناف .  
فاذا قبلته تفصل فى الدعوى .

القضاء بسقوط الاستئناف رغم ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ لسداد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟

١ - من المقرر أن العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه .

٢ - لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ٢٨ من مارس ١٩٨٨ وهي الجلسة الأولى التي حددت لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بسقوط الاستئناف ، أن الطاعن قد تخلف عن الحضور في هذه الجلسة ، مما مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكماً باعتبار معارضته كأن لم تكن ، ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه ، لأن كلا الحكمين متداخلان ومندمجان أحدهما في الآخر .

٣ - لما كانت البداهة القانونية تقتضي أن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة ، لا يكون إلا عندما يكون ذلك التنفيذ واجباً عليه قانوناً ، وهو ما لا يتحقق في حالة قيام المستأنف بدفع الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي - مادام المحكوم عليه قد استأنف الحكم - مما مقتضاه أن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً ، ومادام غير واجب فإنه يتعين عليها أن تنظر في شكل الاستئناف ، فإذا قبلته تفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الكفالة التي قررها الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد سددت ، قبل نظر الاستئناف وصدور الحكم الغيابي الاستئنافي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : فض الأختام الموضوعة على محله السابق غلقه إداريا قبل الحصول على أمر فتح بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابة بالمادتين ١٤٧ ، ١٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الجمالية قضت غيايا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لا يقاف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايا بسقوط الحق فى الاستئناف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بسقوط استئنافه قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن سدد الكفالة التى قررها الحكم لوقف التنفيذ بالايصال المؤرخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، وبذلك تكون العقوبة المقيدة للحرية غير واجبة النفاذ ، وبالتالي ليس للمتهم أن يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف طبقا لنص المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه فض الأختام الموضوعة على محله السابق غلقه إداريا فدانته محكمة أول درجة غيايا بالحبس مع الشغل لمدة شهر وكفالة عشرين جنيها لا يقاف التنفيذ ، فعارض وقضى



فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٨٨ غايبا بسقوط الاستئناف مؤسسة حكمها على أن المتهم لم يدفع الكفالة المقررة لوقف التنفيذ وأن عقوبة الحبس أصبحت واجبة النفاذ لعدم دفع الكفالة - ولأنه لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى . عارض وقضى بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا . لما كان ذلك . وكانت العبرة فى الأحكام هى بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ٢٨ من مارس ١٩٨٨ وهى الجلسة الأولى التى حددت لنظر معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بسقوط الاستئناف ، أن الطاعن قد تخلف عن الحضور فى هذه الجلسة ، مما مؤداه أن يكون الحكم الصادر فى حقه حكما باعتبار معارضته كأن لم تكن ، ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه ، لأن كلا الحكمين متداخلان ومندمجان أحدهما فى الآخر . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أنه مرفق صورة ضوئية للايصال رقم ..... بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ بمبلغ عشرون جنيها باسم الطاعن ، كفالة فى اللجنة رقم ..... لسنة ..... موضوع الطعن المائل . ولما كانت البداهة القانونية تقتضى أن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة ، لا يكون إلا عندما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو ما لا يتحقق فى حالة قيام المستأنف بدفع الكفالة المقررة فى الحكم الابتدائى - مادام المحكوم عليه قد استأنف الحكم - مما مقتضاه أن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا ، ومادام غير واجب فإنه يتعين عليها أن تنظر فى شكل الاستئناف ، فإذا قبلته تفصل فى الدعوى . لما

كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الكفالة التي قررها الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد سددت ، قبل نظر الاستئناف وصدور الحكم الغيابي الاستئنافي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

---

## جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقبل شاكر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبد الله ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة .

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ٢٨٣٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

تعويض . دعوى مدنية «نظرها والحكم فيها» . دعوى جنائية «نظرها والحكم فيها» . حكم «تسيبه . تسيب معيب» . نقض «حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون» «أسباب الطعن . ما يقبل منها» «نظر الطعن والحكم فيه» .

القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية واسناده الى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة .

قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض رغم عدم ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل الجنائى المسند إليه . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟

من المقرر أن شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم الابتدائى قد انتهى إلى براءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى عدم ثبوت ارتكابه للفعل المسند إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية قبله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف



هذا النظر وقضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يوجب نقضه والقضاء بتأييد الحكم الابتدائي - المستأنف - فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : نقل علامات حد فاصل بين ملكه وملك ..... وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز بنها قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف في الشق المدني والزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن محكمة أول درجة قضت ببراءته من التهمة المسندة إليه - نقل علامات حد فاصل - تأسيسا على انتفاء التهمة في حقه مما كان يتعين على محكمة ثاني درجة ألا تقضى بالزامه بالتعويض مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر

به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم الابتدائي قد انتهى إلى براءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى عدم ثبوت ارتكابه للفعل المسند إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية قبله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يوجب نقضه والقضاء بتأييد الحكم الابتدائي - المستأنف - فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية .

---

## جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / مقبل شاكر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه ومصطفى كامل نواب رئيس المحكمة . وجاب الله محمد .

( ١٩٥ )

### الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . عدم تقديمها » .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) مسئولية جنائية « موانع المسئولية » . موانع العقاب « المرض العقلى » .

محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير توافر المسئولية الجنائية » . دفع « الدفع بانعدام المسئولية الجنائية » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببه . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » « أثر الطعن » .

استناد المحكمة فى إثبات عدم إصابة الطاعنة بمرض عقلى إلى عدم تقديمها دليلا تثق به .

غير جائز . واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابها الفعل بأسباب سائغة . تحميلها عبء إثبات ذلك . إخلال بحق الدفاع .

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب ان امتداد أثر الطعن للطاعنة التى لم يقبل طعنها

شكلا والمحكوم عليهما حضوريا فى الحكم المطعون فيه .

مثال لتسبب معيب فى الرد على دفع الطاعنة بانعدام مسئوليتها الجنائية لمرضها العقلى .

١ - لما كانت الطاعنة الثانية وإن قررت بالطعن فى الحكم بطريق النقض إلا

أنها لم تقدم أسبابا لطعنها ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنها شكلا عملا

بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام

محكمة النقض .



٢ - لما كان الثابت بمحضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة والحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أن المدافع عن الطاعة تمسك بانعدام مسئوليتها الجنائية استناداً إلى مرضها العقلي ، كما طلب إيداعها مستشفى الأمراض النفسية لبيان مدى مسئوليتها عن أفعالها . وعرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه في قوله « وحيث إنه عن الدفع المبدى من وكيل المتهم الأولى بانعدام مسئوليتها لكونها مريضة عقلياً . فلما كان الثابت بمحضر الجلسات أن الدعوى قد تداولت أكثر من عام ولم يبد وکیل المتهم هذا الدفع إلا في الجلسة الأخيرة وقدم للتدليل على ذلك شهادة طبية بأنها تعالج من أزمات عصبية والمحكمة لا تطمئن إلى هذه التذكرة الطبية لإمكان الحصول عليها مجاملة فضلاً عن أنه ليس هناك أوراق رسمية تدل على ما ادعى به موكل المتهم الأولى وكان عليه لو كان ما يدعيه على سند من الواقع أن يدفع بهذا الدفع منذ مهد جلسات المرافعة » . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لإجمال فيه وليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به بل أن من واجبها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاءها بذلك على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان مارد به الحكم على دفاع الطاعة لا يفيد أنها كانت متمتعة بقواها العقلية وقت ارتكاب جرائمها ، كما حملها - في الوقت نفسه - عبء إثبات مرضها العقلي . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعة في الدفاع وشابه القصور في التسبيب مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعتين الأولى والثالثة وبالنسبة للطاعة الثانية التي لم يقبل طعنها شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً ..... اللذين لم يطعنا على الحكم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

## الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من : - ١ - ..... « طاعنة »
- ٢ - ..... ٣ - ..... (طاعنه)
- ٤ - ..... ٥ - ..... « طاعنه »
- ٦ - ..... ٧ ..... ٨ - .....
- ٩ - ..... ١٠ ..... ١١ - .....
- بأنهم : المتهمة الأولى ١ - فتحت وأدارت محلا للفجور والدعارة على النحو المبين بالأوراق . ٢ - سهلت دعارة المتهمات من الثانية حتى الخامسة واستغلت بغاءهن على النحو المبين بالأوراق . المتهمات من الثانية حتى الخامسة اعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز على النحو المبين بالأوراق . المتهمون من السادس حتى الحادى عشر : اعتادوا ممارسة الفجور مع النساء بغير تمييز على النحو المبين بالأوراق وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/أ ، ٦/ب ، ٨/أ ، ٩/ج ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب بالاسكندرية قضت غيايا للأخير وحضوريا لباقي المتهمين عملا بمواد الاتهام مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة أولا : - المتهمة الأولى بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه وغرامة مائتى جنيه والمراقبة لمدة ثلاث سنوات وغلق مسكنها ومصادرة ما به من آثار عن التهمتين . ثانيا : - المتهمات من الثانية حتى الخامسة بحبس كل منهن سنة مع الشغل وكفالة مائتى جنيه وغرامة مائتى جنيه والمراقبة لمدة سنة ثالثا : - المتهمون من السادس حتى الحادى عشر : بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه وغرامة مائتى جنيه والمراقبة لمدة ستة أشهر . استأنف المتهمون عدا الرابعة والثامن والحادى عشر . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايا للثانية والسادس وحضوريا اعتباريا للعاشر وحضوريا للباقيين أولا : - بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل عقوبة الحبس بالنسبة للمتهمة الأولى بحبسها سنة مع الشغل ووضعها تحت المراقبة لمدة مساوية لمدة الحبس وبالنسبة للمتهمين

الثالثة والرابعة والسادس والسابع بحبس كل منهم ثلاثة أشهر ووضع كل منهم تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة الحبس وتأيدته فيما عدا ذلك. ثانياً: - بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للمستهمين الثانية والخامس والثامن.

فطعن كل من المحكوم عليها الأولى والأستاذ/..... المحامي عن الأستاذ/..... المحامي نيابة عن المحكوم عليها الخامسة والأستاذ/..... المحامي عن المحكوم عليها الثالثة في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

## المحكمة

من حيث إن الطاعنة الثانية وإن قررت بالطعن في الحكم بطريق النقض إلا أنها لم تقدم أسباباً لطعنها، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنها شكلاً عملاً بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنتين الأولى والثالثة قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة الأولى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجرائم إدارة محل للدعارة وتسهيلها واستغلال البغاء قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب، ذلك بأن المدافع عن الطاعنة دفع بانعدام مسؤوليتها لأنها مصابة بمرض عقلي وطلب إيداعها مستشفى الأمراض النفسية لفحصها وتقرير مدى مسؤوليتها عن أفعالها بيد أن المحكمة اطرحت ذلك الدفاع بما لا يسوغ اطراحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.



وحيث إن الثابت بمحضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة والحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أن المدافع عن الطاعة تمسك بانعدام مسئوليتها الجنائية استناداً إلى مرضها العقلي ، كما طلب إيداعها مستشفى الأمراض النفسية لبيان مدى مسئوليتها عن أفعالها . وعرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه في قوله « وحيث إنه عن الدفع المبدى من وكيل المتهم الأولى بانعدام مسئوليتها لكونها مريضة عقلياً . فلما كان الثابت بمحاضر الجلسات أن الدعوى قد تداولت أكثر من عام ولم يد ويد وكيل المتهم هذا الدفع إلا في الجلسة الأخيرة وقدم للتدليل على ذلك شهادة طبية بأنها تعالج من أزمات عصبية والمحكمة لا تطمئن إلى هذه التذكرة الطبية لإمكان الحصول عليها مجاملة فضلاً عن أنه ليس هناك أوراق رسمية تدل على ما ادعى به موكل المتهم الأولى وكان عليه لو كان ما يدعيه على سند من الواقع أن يدفع بهذا الدفع منذ مهد جلسات المرافعة » . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا اجمال فيه وليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به بل أن من واجبها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاءها بذلك على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان مارد به الحكم على دفاع الطاعة لا يفيد أنها كانت متمتعة بقواها العقلية وقت ارتكاب جرائمها ، كما حملها - في الوقت نفسه - عبء إثبات مرضها العقلي . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنخل بحق الطاعة في الدفاع وشابه القصور في التسبيب مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعتين الأولى والثالثة وبالنسبة للطاعة الثانية التي لم يقبل طعنهما شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً ..... اللذين لم يطعنا على الحكم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن للطاعة الأولى وسائر أوجه الطعن المقدمة من الطاعة الثالثة .

## جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / جابر عبد التواب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أمين عبد العليم وفتحى حجاب نائبي رئيس المحكمة . وعمر بريك ورشاد قذافى .

( ١٩٦ )

### الطعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إهانة . جريمة « أركانها » . سب وقذف . قصد جنائى . موظفون عموميون . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .

تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الفض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .

تعتمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(٢) محاماة . اهانة . عقوبة « تطبيقها » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

العقوبة المقررة لجريمة اهانة محام بالاشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها . هى العقوبة المقررة فى القانون لمرتكب الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة . المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

(٣) دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى » . محاماة . دعوى جنائية « قيود تحريكها » . إهانة . نقض « المصلحة فى الطعن » .

إشتمال الدعوى المضمومة على الاذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن . النعى بأن الدعوى الأصلية . خلت من الإذن . غير مقبول . متى كانت الدعوى المنضمة قد أقيمت على ذات الوقائع التى تناولتها الدعوى الأصلية .

١ - من المقرر انه لا يشترط لتوافر جريمة الاهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الافعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو اسناد أمر معين بل يكفى تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة وانه يكفى لتوافر القصد الجنائى فيها تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة إلى الموظف سواء اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمتى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المبينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجانى قصد بها الاساءة أو الاهانة .

٢ - لما كانت المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ نصت على انه لا يعاقب من أهان محاميا بالاشارة أو القول أو التهديد اثناء قيامه باعمال مهنته وبسببها بالعقوبة المقررة فى القانون لمن يرتكب هذه الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن عدم انطباق نص المادة ١٣٣ من قانون العقوبات يكون غير سديد .

٣ - لما كان يبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق اللجنة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحق المدنى ضد الطاعن والمعلنه للاخير فى ٢٣/١١/١٩٨٧ انها ولئن خلت من الإذن برفع الدعوى الجنائية ممن يملك رفعها إلا أن المحكمة قررت ضم الدعوى رقم ..... لسنة ..... جنح ..... وذلك بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٨ وقد اشتملت الدعوى المضمومه الإذن من النائب العام المساعد برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن وذلك اعمالا للمادتين ٤٩/٢ ، ٥٠ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بما تكون معه قد استكملت شروط قبولها أمام القضاء ولما كانت الدعوى المضمومه قد اقيمت ضد الطاعن عن ذات الوقائع المنسوبة للطاعن فى الدعوى الاصلية وهو الامر الذى لا يمارى فيه الطاعن فإن قضاء المحكمة فى موضوعهما يكون على اساس سليم ولا مصلحة للطاعن فى إثارة الدفع بعدم قبول الدعوى الاصلية وقد استوفت الدعوى المضمومة شروط صحتها .



## الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف انه أهانه بالقول اثناء وبسبب عمله على الوجه المبين بمحضر جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٧ فى القضية رقم ..... لسنة ..... مدنى كلى ..... وطلب عقابة بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا نهائيا ومحكمة جنح ..... قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وامرت بوقف تنفيذ العقوبة ايقافاً شاملاً لكافة الآثار الجنائية واثبات تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية استأنف ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المتهم وهو محاميا اثناء حضوره عن المدعى عليه فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... مدنى كلى ..... والمنظوره بجلسته ٢٧/١٠ وجه للمدعى بالحق المدنى الحاضر عن المدعى فى تلك الدعوى عبارة الاهانته بطريق التلويع بأن قال المحامين ضمائرهم انعدمت وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعه على هذه الصوره فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من محضر جلسة الدعوى رقم ..... لسنة ..... مدنى كلى ..... - لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يشترط لتوافر جريمة الاهانته المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الافعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو اسناد أمر معين بل يكفى تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامه

وانه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانته إلى الموظف سواء اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بعض النظر عن الباعث على توجيهها فمتى ثبت للمحكمة صدور الالفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قصد بها الاساءة أو الاهانته . لما كان ذلك وكانت العبارة التي اثبت الحكم صدورها من الطاعن للمدعى بالحق المدني تفيد بذاتها قصد الاهانته فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيانه القصد الجنائي لا يكون له اساس . لما كان ذلك وكانت المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ نصت على انه « يعاقب من أهان محاميا بالاشارة أو القول أو التهديد اثناء قيامه باعمال مهنته وبسببها بالعقوبة المقررة في القانون لمن يرتكب هذه الجريمة على احد اعضاء هيئة المحكمة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن عدم انطباق نص المادة ١٣٣ من قانون العقوبات يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان يبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق اللجنة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحق المدني ضد الطاعن والمعلنة للاخير في ١٩٨٧/١١/٢٣ انها ولئن خلت من الإذن برفع الدعوى الجنائية ممن يملك رفعها إلا أن المحكمة قررت ضم الدعوى رقم ..... لسنة ..... جنح ..... وذلك بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣ وقد اشتملت الدعوى المضمومة الإذن من النائب العام المساعد برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن وذلك اعمالا للمادتين ٤٩ / ٢ ، ٥٠ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بما تكون معه قد استكملت شروط قبولها أمام القضاء ولما كانت الدعوى المضمومة قد أقيمت ضد الطاعن عن ذات الوقائع المنسوبة للطاعن في الدعوى الاصلية وهو الامر الذي لا يمارى فيه الطاعن فان قضاء المحكمة في موضوعهما يكون على اساس سليم ولا مصلحة للطاعن في إثارة الدفع بعدم قبول الدعوى الاصلية وقد استوفت الدعوى المضمومة شروط صحتها مما يكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون غير مقبول موضوعاً .

## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد اللطيف على ابو النيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ بهيج حسن القصبجي ومصطفى محمد صادق نائبى رئيس المحكمة. واحمد عبد القوى خليل ويحيى محمود خليفه.

( ١٩٧ )

### الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ القضائية

تبديد . حجز . اختلاس أشياء محجوزة . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . دفع « الدفع بإقامة دعوى المنازعة فى أصل الدين وفى صحة اجراءات الحجز » . حكم « تسبيه . تسبيب غير معيب » .

المنازعة فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز أو طلب استرداد الأشياء المحجوزة . يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين لحين الفصل نهائيا فى النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استناداً إلى تلك المادة . دفاع جوهرى . إغفال تحقيقه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز ، أو باسترداد الاشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع » فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهرى ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا إلى غايه الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن ، وعرضت له وزدت عليه - بما مؤداه انه نزاع تختص به المحكمة المدنية ولا



أثر له على الجريمة المسندة إلى الطاعن - بما لا يسوغ إطرأحه فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينه الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب والمسلمه إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد فاختلسها لنفسه اضارارا بالجهة الحاجزة وطلبت عقابة بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بنى مزار قضت حضوريا فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٩ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفاله عشرة جنيها لا يقاف التنفيذ استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## الحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بان الطاعن دفع بأنه اقام دعوى ضد الدائن الحاجز يناع فيها فى اصل الدين المحجوز من أجله وفى صحه اجراءات الحجز مما يستلزم وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين الى أن يفصل نهائيا فى النزاع عملا بحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى وساند دفاعه بما يؤيده غير أن المحكمة اطرحته بما لا يسوغ إطرأحه وهو مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن نازع فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحه إجراءات الحجز الذى عين فيه الطاعن حارسا

على المحجوزات وطلب وقف اجراءات الحجز والبيع وقدم صورته طبق الاصل من صحيفة دعوى مدينه مرفوعه من الطاعن « المدين المحجوز عليه » ضد الدائن الحاجز بصفته ينازع فيها فى اصل الدين المحجوز من اجله وفى صحة اجراءات الحجز . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى اصل المبالغ المطلوبه أو فى صحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الاشياء المحجوزه ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا فى النزاع » فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لانه يتجه إلى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا إلى غايه الامر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمه من الطاعن ، وعرضت له وردت عليه - بما مؤداه انه نزاع تختص به المحكمة المدنية ولا أثر له على الجريمة المسنده إلى الطاعن - بما لا يسوغ اطراحه فإن حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى الجندى وحسين الشافعى ومحمد حسين نواب رئيس المحكمة . ومحمد فؤاد الصيرفى .

( ١٩٨ )

### الطعن رقم ٢٦٦٣٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) جريمة «أركانها» . اشتراك . سرقة «سرقة أوراق قضائية» . اثبات «بوجه عام» «قرائن» .

الاشتراك فى الجريمة . يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية اعتقاد المحكمة بحصوله فى ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة . بما لا يتنافى مع العقل والمنطق .

(٢) جريمة «أركانها» . اشتراك . قصد جنائى . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها» «أثر الطعن» . سرقة .

الاشتراك فى الجريمة . مناط تحققه أن يكون الاتفاق والمساعدة سابقا على وقوعها . وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك فى الجريمة التى دان بها الطاعنين وأنهم كانوا عالمين بها قاصدين الاشتراك فيها وقت وقوعها . اغفال ذلك . قصور .

عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه صدر الحكم عليه غيايأ . علة ذلك ؟

١ - من المقرر ان الاشتراك فى الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ويكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، ولها ان تستقى عقيدتها من قرائن الحال ، إلا انه ينبغى ان



تكون تلك القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة وأن يكون الدليل المستمد منها سائغا لا يتنافى مع العقل والمنطق .

٢ - من المقرر أن الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق أو المساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وان يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعنين بها وأنهم وقت وقوعها كانوا عالمين بها قاصدين الاشتراك فيها فإن ذلك يعد قصورا من الحكم بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعنين دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن أما المحكوم عليه ..... فقد صدر عليه الحكم غاييا وبالتالي فهو قابل للطعن فيه بالمعارضة فلا يمتد أثر الطعن إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ..... ٢ - .....  
 (طاعن) ٣ - ..... «طاعنة» ٤ - ..... «طاعنة»  
 ٥ - ..... «طاعن» بأنهم المتهم الأول : تسبب باهماله فى سرقة  
 اوراق اللجنة رقم ..... لسنة ..... المسلمة إليه بحفظها بوصفه امين سر نيابة  
 الساحل - المتهمين من الثانى للاخير اشتركوا بطريقى الاتفاق والتحريض فى سرقة  
 اوراق اللجنة المبينة بالتهمة السابقة بأن اتفقوا معه وحرضوه على سرقتها فوقعت  
 الجريمة بناء على ذلك التحريض وهذا الاتفاق على النحو المبين بالاوراق وطلبت  
 عقابهم بالمواد ٤٠/١ ، ٢ ، ٤١ ، ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح قسم الازبكية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم  
 الاول مائة جنيها وحبس كل من باقى المتهمين شهر مع الشغل وكفاله خمسين

جنيها . عارضوا المحكوم عليهم من الثانى حتى الخامس وقضى فى معارضتهم بعدم قبول المعارضة شكلا .

استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافيه ) قضت غيايا للاول وحضوريا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجريمة الاشتراك فى سرقة أوراق دعوى قضائية قد شابه القصور فى التسبيب ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر عناصر اشتراك الطاعنين فى سرقة اوراق الجنحة محل الطعن ، ولم يبين الادلة التى استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعنين ، وعول فى ادانتهم على اقوال المبلغ وأن لهم مصلحة فى إخفاء أوراق الدعوى ، رغم ان اقوال المبلغ خلت من اسناد أى فعل للطاعنين فى ارتكاب الجريمة المسندة إليهم ، ورغم ان المصلحة وحدها لا تنهض دليلا على قيام الاتهام قبلهم خاصة وان الطاعن الاول ليس متهما فى تلك الدعوى حتى يكون له مصلحة فى اخفائها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى فى قوله « انه لما كان المتهم الثانى قد حضر بمكتب المتهم الاول برفقة المجهول واستغل فترة خروج المتهم الاول من مكتبه وقام بالتقاط الكارنية الخاص بالمحامى الذى استلم الجنحة للاطلاع عليها والذى كان قد تحصل

عليه المتهم الاول لكيفية الوصول إلى المحامي المسلم إليه أوراق اللجنة المذكور، ولا يقدح ما قرره بتحقيقات النيابة العامة من انتفاء صلتة بهذه الواقعة سيما وأنه وباقي المتهمين اصحاب المصلحة في اخفاء اوراق اللجنة المذكورة إذ انهم قد قدموا للمحاكمة بصدد هذه اللجنة، لما كان ذلك، وكان الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ويكفي لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها، ولها ان تستقي عقيدتها من قرائن الحال، إلا انه ينبغي ان تكون تلك القرائن منصبه على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة وان يكون الدليل المستمد منها سائغا لا يتنافى مع العقل والمنطق، كما أنه من المقرر ان الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق أو المساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وان يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعنين بها وأنهم وقت وقوعها كانوا عالمين بها قاصدين الاشتراك فيها فإن ذلك يعد قصورا من الحكم بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعنين دون حاجة لبحث باقي اوجه الطعن أما المحكوم عليه ..... فقد صدر عليه الحكم غاييا وبالتالي فهو قابل للطعن فيه بالمعارضة فلا يمتد اثر الطعن إليه.



## جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى الجندى وحسين الشافعى و ابراهيم الهنيدى نواب رئيس المحكمة . ومحمد فؤاد الصيرفى .

( ١٩٩ )

### الطعن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) قوة الأمر المقضى . حكم « حجيته » .

اتحاد السبب فى الدعويين . كشرط للحجية . مقتضاه . أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلاً للحكم السابق .

القول بوحدة الغرض عند تكرار الأفعال . شرطه اتحاد الحق المعتدى عليه . إختلافه . أثره : عدم وحدة السبب رغم وحدة الغرض .

(٢) قصد جنائى . نصب . تزوير « تزوير الأوراق العرفية » . محكمة

الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

القصد الجنائى فى جرائم التزوير والنصب . موضوعى .

(٣) إثبات « خبرة » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

محكمة مدنية . تزوير « تزوير الأوراق العرفية » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها .

للمحكمة الجنائية الأخذ فى ادانة المتهم . بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية . متى

اطمأنت إليه .

إثارة الطاعن جهله القراءة والكتابة . لا أثر له على مسئوليته .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

مثال .

١ - من المقرر أن اتحاد السبب في الدعويين - حال الدفع بالحجية - مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، وكان لا يصح للقول بوحدة الغرض فيما يتعلق بالافعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلفا وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط اجرامي خاص فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض .

٢ - من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها .

٣ - لا يوجد ما يمنع المحاكم الجنائية من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن جهله القراءة والكتابة لا أثر له على مسئوليته ، وإذا كان ما أورده الحكم تدليلا على علم الطاعن بتزوير المحررين المنسوب اليه استعمالهما مما يسوغ به إثبات هذا العلم في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإن مجادلة الطاعن في شأنه تنحل إلى جدل موضوعي حول تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت أن الطاعن توصل إلى الاستيلاء على منقولات المدعى بالحق المدني بموجب قائمة المنقولات المزورة الملحقة بعقد الايجار المزور والمقدمة منه في الدعوى المدنية التي صدر فيها الحكم بالطرد والتسليم وكان الطاعن لا يدعى حتى في أسباب طعنه بملكيتها لتلك المنقولات - وأورد الحكم على ذلك أسبابا سائغة لا يمارى الطاعن في أن لها معينها من اوراق الدعوى فإن الطعن برمته يكون قد افصح عن عدم قبوله موضوعا .

## الوقائع

اقام ..... ثلاث دعاوى بالطريق المباشر امام محكمة جنح مركز امبابة ضد الطاعن بوصف انه فى الدعوى الاولى (استعمل عقدى الايجار المؤرخين الاول من يناير سنة ١٩٧٣ المزورين مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... وتمسك بهما على انهما صحيحان وفى الثانية انه استعمل عقدى الايجار المزورين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بان قدمهما فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... جنح مركز امبابة والمحضرين رقمى ..... لسنة .....، ..... لسنة ..... ادارى مركز امبابة وفى الثالثة انه توصل بالاحتيال الى الاستيلاء على المنقولات التى تضمنها عقد ايجار بالجدك المؤرخ الاول من يناير سنة ١٩٧٣ رغم تزويره مع علمه بذلك . وطلب عقابة فى الدعويين الاولين بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وفى الدعوى الثالثة بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى إليه مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز امبابة بعد أن أمرت بضم الدعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام اولا فى الدعويين رقمى ..... لسنة .....، ..... لسنة ..... جنح مركز امبابة بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لا يقاف التنفيذ وباحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة

ثانياً : فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... جنح مركز امبابة بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وباحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئه استئنافية ) قضت حضوريا أولا فى الدعويين رقمى ..... لسنة .....، ..... لسنة ..... جنح مركز امبابة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة اشهر وتأيدته فيما عدا ذلك ثانيا فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... جنح مركز امبابة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة اشهر وتأيدته فيما عدا ذلك .



فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ٢٧ لسنة ٥٧ القضائية ) وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى ومحكمة الاعادة ( بهيئة اخرى ) . قضت عملا بالمادتين ٢١٥ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات أولا : بقبول الاستئناف شكلا ثانيا : بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل فى كل من الجنحتين رقمى ..... لسنة ..... ، ..... لسنة ..... جنح مركز امبابة - ثالثا : بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل فى الجنحة رقم ..... لسنة ..... ١٩٨٤ مركز امبابة . فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ..... الخ .

## المحكمة

لما كان من المقرر أن اتحاد السبب فى الدعويين - حال الدفع بالحجية - مقتضاه أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق ، وكان لا يصح للقول بوحدة الغرض فيما يتعلق بالافعال عند تكررها الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلفا وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط اجرامى خاص فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض . واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى رده على الدفع إلى اختلاف السبب فى كل من الدعاوى الماثلة والقضية المحاج بها رقم ..... لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنف مركز الجيزة بما يتفق وهذا النظر للاسباب السائغة التى أوردها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص علم الطاعن بتزوير العقدين محل الاتهام من انتهاء تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير إلى تزويرهما وايداع هذا التقرير فى دعوى سابقة بين الطرفين ثم معاودة الطاعن التمسك بذات العقدين لاحقا فى دعاوى اخرى هى محل الاتهام - بعد إذ علم مسبقا بما

انتهى إليه التقرير فى شأنها وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها ، وكان لا يوجد ما يمنع المحاكم الجنائية من ان تأخذ فى إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه ، وكان ما يثيره الطاعن فى شأن جهلة القراءة والكتابة لا أثر له على مسئولية ، واذ كان ما أورده الحكم تدليلا على علم الطاعن بتزوير المحررين المنسوب اليه استعمالهما مما يسوغ به إثبات هذا العلم فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإن مجادلة الطاعن فى شأنه تنحل إلى جدل موضوعى حول تقدير ادلة الدعوى بما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت ان الطاعن توصل إلى الاستيلاء على منقولات المدعى بالحق المدنى بموجب قائمة المنقولات المزورة الملحقة بعقد الايجار المزور والمقدمة منه فى الدعوى المدنية التى صدر فيها الحكم بالطرد والتسليم وكان الطاعن لا يدعى حتى فى أسباب طعنه بملكيته لتلك المنقولات - واورد الحكم على ذلك أسبابا سائغة لا يمارى الطاعن فى أن لها معينها من أوراق الدعوى فإن الطعن برمته يكون قد افصح عن عدم قبوله .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# فهرس هجائك

للسنة

الخامسة والأربعون

(جنائك)





## الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية

(أ)

## « نقابات »

١ - الطعن فى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية الخاصة بانتخابات مجلس نقابة المحامين فى تشكيل ذلك المجلس . إجراءاته ؟  
(الطعن رقم ٢١٧٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)

٥ نقابات

٢ - التقرير بالطعن . ورقة شكلية من أوراق الاجراءات . وجوب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية . عدم جواز تكملة أى بيان فيه بأى دليل آخر خارج عنه غير مستمد منه .

افتقاد التقرير بالطعن فى قرار تشكيل مجلس نقابة المحامين النصاب الذى حدده القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . علة ذلك ؟

٥ نقابات

(الطعن رقم ٢١٧٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)

٣ - القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو الذى ينظم كافة الاجراءات والقواعد التى تتبعها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الطعون فى القرارات الصادرة من المجلس المؤقت لنقابة المحامين . علة ذلك ؟  
الخصومة فى الطعن على قرارات هذا المجلس أمام النقض . ليست دعوى مبتدأة .

٩ نقابات

(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)

٤ - الدائرة الجنائية بمحكمة النقض . تختص دون غيرها . بالفصل فى الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين . أساس ذلك ؟

٩ نقابات

(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)

الصفة	القاعدة	
		٥ - الطلب العارض الذى يقبل من المدعى بغير إذن المحكمة . ماهيته ؟ اختلاف الطلب عن الطلب الاصلى فى موضوعه وسببه معاً . عدم جواز ابدائه من المدعى فى صورة طلب عارض . مثال .
٩	٢ نقابات	(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٦ - الطعن بالنقض . لا ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة النقض . لا يتناول النقض إلا البحث فى مخالفة الحكم أو القرار المطعون فيه للقانون بصفة عامة .
٩	٢ نقابات	(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٧ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز اثارها من محكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الخصوم والنيابة العامة اثارها ولو لم يسبق التمسك بها فى صحيفة الطعن المقدمة فى الميعاد . شرط ذلك : أن تكون واردة على الجزء المطعون فيه من الحكم أو القرار وليس على جزء منه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشئ المحكوم فيه . مثال .
٩	٢ نقابات	(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٨ - المحكمة المطعون أمامها . لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه . ولا تجاوز موضوع الطعن فى النظر . مثال .
٩	٢ نقابات	(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٩ - رئيس محكمة استئناف القاهرة بصفته رئيساً للمجلس المؤقت



## نقابات

٥

الصفحة	القاعدة	
٩	٢ نقابات	<p>لنقابة المحامين . يمثل هذا المجلس فيما يصدره من قرارات . اختصاصه في الطعن ببطلان انتخابات هذا المجلس . صحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)</p> <p>١٠ - البندان الأول والثاني من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم يشترط أيهما في شأن المحامين الممثلين لمحاكم الاستئناف في مجلس النقابة العامة أن يكون قد امضوا مدة تزيد على عشر سنوات في الاشتغال بالمحاماة أو أن تكون اعمارهم تزيد على خمسة وثلاثين عاماً .</p>
٩	٢ نقابات	<p>(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)</p> <p>١١ - البند الرابع من المادة ١٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ لم تقصر ترشيح المحامين الذين لا تجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة في تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما في هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاماً على الاعضاء المبيينين بها . دون غيره من باقى بنود تلك المادة .</p>
٩	٢ نقابات	<p>(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)</p> <p>١٢ - نطاق إختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على ضوء التحديد الوارد في المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؟</p> <p>القرار الذى يجوز الطعن فيه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض كاختصاص استثنائي . تحديده على سبيل الحصر . المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ . أثر ذلك ؟</p>
٢٧	٢ نقابات	<p>(الطعن رقم ٢٠٧٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٣ - عدم جواز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه الذى كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته. المادة ٢١١ مرافعات .</p> <p>حق الطعن . مناطه ؟</p> <p>توافر المصلحة فى الطعن . لا يؤدى إلى قبوله . ما دامت الصفة فيه منعدمة . أساس ذلك ؟</p>
٢٧	٣ نقابات	<p>(الطعن رقم ٢٠٧٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٤)</p> <p>١٤ - قضاء المحكمة الادارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الادارى بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى والفصل فى موضوعها . أثره : إعتبار الطعن المطروح على محكمة النقض غير ذى موضوع .</p>
٣٢	٤ نقابات	<p>(الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	(ب) الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية
		<p>(أ)</p> <p>اتفاق - أتلانف - إثبات - إجراءات - احالة - احداث - احزاب  سياسيه - اختصاص - اختلاس أشياء محجوزه - اختلاس أموال  أميرية - اخلال بنظام توزيع سلعة - ارتباط - أسباب الاباحه وموانع  العقاب - استئناف - استجواب - استدالات - استعراف - استيراد  وتصدير - استيقاف - استيلاء على مال عام - اشتراك - اشكال في  التفيد - اصابه خطأ - اضرار عمدى - اعدام - اقتران - اكراه -  التماس اعادة النظر - امتناع عن تنفيذ حكم - أمر بالاوجه -  اهاله - ايجار اماكن .</p>
		<p>اتفاق</p>
٥٤١	٨٨	<p>الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق  عليه . هذه النية . أمر داخلى لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال  عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق يشهد به .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p>
٦٩٦	١٠٦	<p>كفاية تقابل ارادة المساهمين فى الجريمة . للقول بتوافر الاتفاق على  ارتكابها . مضى وقت معين غير لازم .</p> <p>مساهمة الشخص فى الجريمة . بفعل من الأفعال المكونه لها . اعتباره  فاعلا أصلياً فيها .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)</p>
		<p>راجع ايضا :  اشتراك .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١ )</p>



الصفحة	القاعدة	اتلاف
		<p>جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ عقوبات . ما يشترط لقيامها تحقق القصد الجنائي في جريمة اتلاف الزرع . بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته إلى احداث الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وجوب تحدث الحكم عنه استقلالا أو ايراد ما يدل على قيامه . اغفال الحكم ايراد الواقعة كلية . وغموضه في تحصيل أقوال المجنى عليها . قصور .</p>
٨٢٥	١٢٩	(الطعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)
		<p><b>إثبات</b></p> <p>(بوجه عام)</p> <p>١ - وجوب بناء الأحكام على الادلة التي يقتنع بها القاضي عن عقيدته يحصلها بنفسه . ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .</p>
٥٦	٥	(الطعن رقم ٨٥٦٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٤)
		<p>٢ - لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ولا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها .</p> <p>كفاية أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .</p>
٨٥	١١	(الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
٩٣٧	١٤٦	(والطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الأدلة في المواد الجنائية اقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك ؟
٨٥	١١	(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
٥٤١	٨٨	(والظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٨١٤	١٢٨	(والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٤ - حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . طالما أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .
١٥١	٢٢	(الظعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٩٢٨	١٤٥	(والظعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
٩٦٦	١٥٠	(والظعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١١٠٨	١٧٥	(والظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٥ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين .
١٥١	٢٢	(الظعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٣٢٠	٤٦	(والظعن رقم ٢٣٥٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٨٧٩	١٣٧	(والظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
١٠٣٩	١٦٣	(والظعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
		٦ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام له مأخذه الصحيح من الأوراق .
		إمساك الضابط عن الادلاء بأسماء افراد القوة المصاحبة له . لا ينال من سلامة أقواله .
		تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد . لا يعيبه .
٢٤٣	٣٦	(الظعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر أو حيازته . توافره . بقيام العلم لدى الجاني بأن ما يحرزه أو يحوزه مخدر لا على المحكمة استظهاره من ظروف الدعوى وملابساتها . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر العلم بكنه المادة المخدرة . الأصل في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . حقه في الأخذ بأي دليل يرتاح إليه . ما لم يقيد القانون بدليل معين .
٣٠٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٨ - إيراد الحكم من الدلائل والقرائن الثابتة بالأوراق ما يكفي لتحقيق ظرف سبق الإصرار . النعى عليه بالخطأ في الاسناد . غير مقبول .
٣٩١	٥٧	(الطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
١١٥٢	١٨٢	(والطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٩ - حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه متى كان له مأخذه الصحيح من الأوراق . وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي . أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . مفاده ؟
٤٣١	٦٥	(الطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		١٠ - حرية القاضي الجنائي من تكوين اقتناعه من أي دليل له مأخذه في الأوراق . حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد .
٤٧٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
١٢٠١	١٨٨	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)



الصفحة	القاعدة	
		١١ - الادعاء ببطلان القبض . لا يحول دون أخذ القاضى بعناصر الاثبات الاخرى غير المتصلة بالضبط .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٢ - عدم العثور على جثة المجنى عليها . غير قادح فى ثبوت جريمة القتل .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٣ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .
		تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم .
٥٣٥	٨٧	(الظعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
١١٦٥	١٨٤	(الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		١٤ - محكمة الموضوع . حقها فى تكوين عقيدتها من أدلة وعناصر الدعوى .
٥٣٥	٨٧	(الظعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
		١٥ - العبرة فى الاحكام بالمقاصد والمعانى . لا بالالفاظ والمباني . مثال .
٦٤٨	١٠٠	(الظعن رقم ١١٧٤٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		١٦ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليها . استفادة الرد ضمناً من القضاء بالادانة .
٨٦٨	١٠٢	(الظعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التى رسمها القانون محظور . بطلان الدليل المستمد منه . حصول مأمور الضبط القضائى على الدليل عن غير طريق التفتيش أو القبض . صحيح . عدم قبول النعى ببطلان القبض والتفتيش . متى كان الطاعن قد تخلى باختياره عما يحوزه من مخدر .
٦٧٤	١٠٣	(الظعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		١٨ - النص فى المادة ٢٤ اجراءات . على وجوب اثبات جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى ومكان حصولها فى محاضر موقعه منه . تنظيمى . لم يرتب القانون بطلانا على مخالفته .
٦٨٨	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٩ - اثبات الارتباط بين السرقة والاكره . موضوعى . شرط ذلك ؟
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٢٠ - من يقوم باجراء باطل . لا تقبل منه الشهادة عليه . ثبوت عدم بطلان الاجراءات التى قام بها الضابط . مفاده : صحة الأخذ بها .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٢١ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استخلاصها . موضوعى . مادام سائغاً . ضالاه كمية المخدر أو كبرها من الامور النسبية التى تقدرها المحكمة .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - اقامة الحكم على ما له أصل في الأوراق . انحسار الخطأ في الاسناد عنه . الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها . لا يقبل أمام النقض .
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٢٣ - القضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه : اشتغال الحكم ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها .
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٢٤ - عدم تعويل الحكم في إدانة المتهم على أقواله في محضر جمع الاستدلالات أو في تحقيقات النيابة العامة . النعي بيطلان استجوابه لعدم حضور محام معه . غير مقبول .
٨٧٩	١٣٧	(الظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		٢٥ - حق محكمة الموضوع . بيان حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . دون التقيد بدليل معين أو بأقوال شهود بذواتهم .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٩٣٧	١٤٦	(الظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٢٦ - عدم تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية عند قضائها بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة . تقيدتها بتلك القواعد عند القضاء بالإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على مائه جنيه . أساس ذلك ؟
٩٨٧	١٥٣	(الظعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)



الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها . إلا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
		اغفال الحكم تحصيل المعاينة والتحدث عنها . لا يقدر في سلامته . ما دام لم يعول عليها .
١٠٥٩	١٦٧	(الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٢٨ - الأصل في الاجراءات الصحة . لا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم المطعون فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٢٩ - مفاد سعى الطاعن بنفسه إلى المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء فيها ؟
١١٠٨	١٧٥	(الطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٣٠ - جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .
		الاشتراك في التزوير تمامه دون مظاهر خارجية أو اعمال مادية محسوسة . ما يكفي لثبوته ؟
١١٢٩	١٧٨	(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
		٣١ - وجوب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة ومؤداها بطريقة وافية . مجرد الإشارة إليها . لا يكفي .
		اعتماد الحكم المطعون فيه على المعاينة . دون بيان مؤدى ما اشتملت عليه ووجه استناده إليها . قصور .
١١٤٧	١٨١	(الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	٣٢ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
		تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم . موضوعي .
		عدم التزام المحكمة بإجابه طلب مناقشة الطبيب الشرعي . مادامت الواقعة وضحت لديها . ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١١٨٥	١٨٦	(الظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
		راجع أيضا :
		اجراءات « اجراءات التحقيق »
		(القاعدتان رقما ٧٥ ، ٩٧ بالصحيفتين رقمي ٤٧٣ ، ٦٣٢ )
		وارتباط
		(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٠٥ )
		واستدلالات
		(القواعد أرقام ٥٤ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ١٢٤ بالصفحات أرقام ٣٧٠ ، ٥١٦ ، ٦٢٤ ، ٧٩٥)
		واستيقاف .
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨ )
		واشتراك
		(القاعدتان رقمي ٨٨ ، ١٩٨ بالصحيفتين رقمي ٥٤١ ، ١٢٥٤)
		واكراه
		(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٩٧٦ )

الصفحة	القاعدة	وتقليد
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٧٠)
		حكم «تسببه . تسبب غير معيب» .
		(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)
		حكم «تسببه . تسبب معيب» .
		(القواعد أرقام ٤٥ ، ٩٨ ، ١١٤ ، ١٧٢ بالصفحات أرقام ٣١٧ ، ٦٣٩ ، ٧٤٤ ، ١٠٩٢)
		حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل»
		(القواعد أرقام ٣٢ ، ٦٥ ، ١٢١ ، ١٤٩ بالصفحات أرقام ٢٠٩ ، ٤٣١ ، ٧٧٦ ، ٩٥٨)
		ونخطف
		(القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٥١ بالصحيفتين رقمى ٩٧٦ ، ٥٤١)
		ودستور
		(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٩٢٤)
		ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره»
		(القواعد أرقام ٢٢ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٨ بالصفحات أرقام ١٥١ ، ٥١٢ ، ٥٤١ ، ١١٠٢ ، ١١٢٩ ، ١٢٠١ ، )
		ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره»
		(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٨٧)
		ودفوع «الدفع بتلفيق التهمة»
		(القاعدتان رقما ٩٦ ، ١٠٩ بالصحيفتين رقمى ٦٢٤ ، ٧١٤)
		ودفوع «الدفع بتعذر الروية»
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢)



الصفحة	القاعدة
	ودفوع «الدفع بدس المخدر» (القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٥٢) ورابطة السببية (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٢٠١) ورشوة (القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨) سبق اصرار (القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢) وظروف مشددة (القاعدتان رقما ١١ ، ١٠٩ بالصحيفتين رقمي ٨٥ ، ٧١٤) وعامة عقلية (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١١٦١) وقبض (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٢٠١) وقتل عمد (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٣٧) وقصد جنائي (القواعد أرقام ٢٨ ، ٣١ ، ٥٤ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ بالصفحات أرقام ١٨١ ، ٢٠٢ ، ٣٧٠ ، ٥٤١ ، ٦٣٩ ، ٦٤٨ ، ١٠٠١ ، ١١٦٥ ، ١١٧٢) ومحكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» (القواعد أرقام ٤٢ ، ٤٦ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ بالصفحات أرقام ٢٩١ ، ٣٢٠ ، ٤٧٣ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٤١ ، ٦٤٨ ، ٦٧٤ ، ٧١٤ ، ٧٧٦ ، ٨١٤ ، ٨٧٩ ، ٩٣٧ ، ٩٥٨ ، ٩٦٦ ، ٩٧٦ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٩ ، ١١٥٢ ، ١١٧٢ ، ١٢٠١)

الصفحة	القاعدة	ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل»
		(القواعد أرقام ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٥٥، ٨٨، ٩٠، ١١٩ بالصفحات أرقام ٢٠٩، ٢٦٣، ٢٦٧، ٣٨١، ٥٤١، ٥٨٤، ٧٦٠)
		ومواد مخدرة
		(القواعد أرقام ٢٨، ٩٦، ١١٩ بالصفحات أرقام ١٨١، ٦٢٤، ٧٦٠)
		نقض «التقرير بالظمن وايداع اسبابه»
		(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠٤٥)
		وهتك عرض
		(القاعدتان رقمي ٨٧، ١٠٩ بالصحيفتين رقمي ٥٣٥، ٧١٤)
		اعتراف:
		١ - تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه . موضوعي .
١١٥	١٧	(الظمن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
		٢ - طول أمد استجواب الطاعن أو الشهود . عدم عده اكراه . حد ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الظمن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .
١٣٧	٢١	(الظمن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
١٥١	٢٢	٤ - الدفع ببطلان القبض وببطلان الاعتراف - عدم جواز اثارها لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟ النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . (الطن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٢١١	٣٣	٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها . اثارة الطاعن ترك الاكراه اصابات أثبت بمحضر الاستدلالات لأول مرة أمام النقض . غير جائز . (الطن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٣٢	٣٥	٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمتة في الإثبات وصدوره إختياراً موضوعي . (الطن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٤٣١	٦٥	(والطن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
١٢٠١	١٨٨	(والطن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
٢٩١	٤٢	٧ - تسمية الاقرار اعترافاً . لا يعيب الحكم . مادام لم يعول عليه وحده . (الطن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
٣٠٢	٤٣	٨ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه . وفي حق غيره من المتهمين . متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض . (الطن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٩ - حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الأوراق .



الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٠ - النعى على الحكم بعدم الرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه عدم جدواه ما دام أن الحكم لم يستند إلى دليل مستمد من هذا الاعتراف .
٤٩٩	٨٠	(الظعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		١١ - تقدير صحة الإقرار وقيمته في الإثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها . ما دامت تقيمه على أسباب سائغة . سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد إكراها . ما دام لم يتصل إلى المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً . مجرد الخشية منه . لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .
٨٥٥	١٣٣	(الظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٢ - النعى على الحكم قصوره في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف . غير مجد . ما دام لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد منه .
٩٢٨	١٤٥	(الظعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		١٣ - النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف والاستجواب . غير مجد . طالما لم يتساند الحكم في الادانة إلى دليل مستمد منها . مثال .
٩٤٨	١٤٧	(الظعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . ولو عدل عنه بعد ذلك .
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
١١٥	١٧	(والظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
		١٥ - النعى بوجود تناقض بين اعترافات المتهمين بتحقيقات النيابة التي عول عليها الحكم وبين أقوالهم في محضر جمع الاستدلالات . غير مجد . ما دام أن الحكم لم يعول على أقوالهم في المحضر المذكور ولم يستند إلى دليل مستمد منها .
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		١٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الإثبات . موضوعي .
		تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه . موضوعي . حد ذلك ؟
		النعي بأن اعتراف الطاعن الثاني جاء نتيجة احتمال توعده ضابط الواقعة له . لا يصلح أساساً للدفع بطلانه . علة ذلك ؟
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		١٧ - تقدير صحة الإقرار وقيمه في الإثبات . موضوعي .
		إنهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف المتهم . لانتفاء الصلة بين إصابته . وبين الاعتراف . حق لها . لا ينال منه . تمام الاستجواب داخل قسم الشرطة .
		اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره .

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٥١	<p>حضور ضباط الشرطة وخشية الطاعن منهم . لا يعد قرينا للاكراه المبطل للاعتراف .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/١١/٨)</p> <p>١٨ - إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . صحته رهينة باقتناع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات .</p> <p>القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع .</p> <p>تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته . لا يصح . متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .</p>
٩٨٧	١٥٣	<p>(الطعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ قى جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p> <p>١٩ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر . ولو كانت واردة بمحضر الشرطة . ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى . متى إطمأنت إليها .</p>
١١٢٩	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)</p> <p>٢٠ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعى . المجادلة فيه . لا تجوز أمام محكمة النقض .</p>
١٢٠١	١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)</p> <p>(أوراق رسمية)</p> <p>١ - للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . المحاكم الجنائية غير مقيدة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية . أساس ذلك ؟</p>
٣٢٠	٤٦	<p>(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ قى جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢ - للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها . عدم جواز اثارته أمام النقض .
٨١٤	١٢٨	(الطعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
٥٤١	٨٨	(والطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
١٠٣٩	١٦٣	(والطعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
		٣ - تقدير سن الحدث لا يكون إلا بورقة رسمية . تعذر وجود تلك الورقة . تقدر السن بواسطة خبير . أساس ذلك ؟ استظهار سن الحدث . أمر لازم لتوقيع العقوبة أو التدبير المناسب طبقاً للقانون . تعلق تقدير السن بموضوع الدعوى . عدم جواز تعرض محكمة النقض له . حد ذلك ؟ عدم استظهار الحكم سن الطاعن وإفصاحه في مدوناته أخذ المتهمين بقسط من الرحمة دون معرفة مقصود الحكم من ذلك . قصور .
١٠٧٢	١٦٨	(الطعن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		(تسجيل المحادثات)
		١ - إذن تسجيل الاحاديث . لمأموري الضبط القضائي تنفيذه بما يكفل تحقيق الغرض منه دون التزام طريقة معينة في ذلك التنفيذ . حد ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع يبطلان إذن تسجيل الاحاديث . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . مادام غير منتج فى الدعوى . علة ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		(خبره ٥)
		١ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها .
٧١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
٢٣٢	٣٥	(والظعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٩٣٧	١٤٦	(والظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٢ - مجادلة المتهم باحراز مخدرات فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله . جدل فى تقدير الدليل . لا على المحكمة أن تلتفت عنه . مادام أنه دفاع ظاهر البطلان .
٢٠٢	٣١	(الظعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٠٢	٤٣	(والظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٧٠٣	١٠٧	(والظعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٩٩٤	١٥٥	(والظعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٠٥٤	١٦٦	(والظعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		٣ - وجوب بيان الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى . وإيراد مؤداها . عدم إيراد الحكم فى تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريعية . مسار المقذوف النارى فى جسم المجنى عليه وعدد الاصابات التى لحقت به . قصور .
٣٦٥	٥٣	(الظعن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مثال لتسبيب سائق لرفض طلب مناقشة ذات الطيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة المجنى عليها .
٣٩١	٥٧	(الظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٥ - إثبات المحكمة بمحضر الجلسة سماعها لشهادة الطيب الشرعى وإجابته على ما وجهته إليه من أسئلة وامتناع الدفاع عن مناقشته . ادعاء الطاعن بمخالفة الثابت بالأوراق . غير مقبول .
٣٩١	٥٧	(الظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٦ - عدم التزام المحكمة بإجابه طلب مناقشة الخبير . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٧ - اطمئنان المحكمة إلى أن العينه المضبوطة . هى التى ارسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التى انتهى إليها . مجادلتها فى ذلك . غير جائز .
		مثال لتسبيب سائق للرد على ما أثاره الطاعن فى شأن الخلاف فى وزن المخدر بين ما ورد فى محضر الضبط وتحقيقات النيابة .
٥٨٤	٩٠	(الظمن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
		٨ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى : تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		مثال ينفى التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى .
٦٤٨	١٠٠	(الظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٩٣٧	١٤٦	(والظمن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
١١٨٥	١٨٦	(والظمن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)



الصفحة	القاعدة	
		٩ - جسم الإنسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء . جواز حدوث اصابه الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون عليه وقت الاعتداء . تقدير ذلك لا يحتاج لخبره خاصه .
٦٤٨	١٠٠	(الظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		١٠ - طلب عرض الطاعن على الطب الشرعى لبيان مدى قدرته الجنسية فى جريمة هتك العرض . غير منتج . علة ذلك ؟ مثال لتسبيب سائغ .
٧١٤	١٠٩	(الظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		١١ - قضاء محكمة الجنح المستأنفه بعدم الاختصاص باعتبار الواقعة جناية . أخذاً منها بأحد التقارير الطبية الموقعة على المجنى عليه لا تتوافر به حالة تنازع الاختصاص . علة ذلك ؟ متى تتوافر حالة التنازع الذى يبيح للنياية العامة تقديم طلب لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ؟
٧٣٨	١١٣	(الظمن رقم ٨١٢٧ لسنة ٦٤ قى جلسة ١٩٩٤/٦/٨)
		١٢ - تقدير سن الحدث لا يكون إلا بورقة رسمية . تعذر وجود تلك الورقة . تقدر السن بواسطة خبير . أساس ذلك ؟ استظهار سن الحدث . أمر لازم لتوقيع العقوبة أو التدبير المناسب طبقاً للقانون . تعلق تقدير السن بموضوع الدعوى . عدم جواز تعرض محكمة النقض له . حد ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		عدم استظهار الحكم سن الطاعن وإفصاحه فى مدوناته أخذ المتهمين بقسط من الرحمة دون معرفة مقصود الحكم من ذلك . قصور .
١٠٧٢	١٦٨	(الطن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		١٣ - لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء .
		تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها . موضوعى .
٨١٤	١٢٨	(الطن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		١٤ - فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن ذات الإصابة . يستتبع عدم تطابق النتيجة فى كل منها . مؤدى ذلك ؟
٨١٤	١٢٨	(الطن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		١٥ - عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . لا يعيبه .
١٠٥٩	١٦٧	(الطن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		١٦ - تقدير آراء الخبراء . موضوعى .
		عدم التزام المحكمة باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
١١٥٢	١٨٢	(الطن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		١٧ - الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى . على المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً أو عدماً . عليها بيان أسباب الرفض . مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع .
١١٦١	١٨٣	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		١٨ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
		تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم . موضوعي .
		عدم التزام المحكمة باجابه طلب مناقشة الطبيب الشرعي . ما دامت الواقعة وضحت لديها . ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١١٨٥	١٨٦	(الطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
		١٩ - للمحكمة الجنائية الأخذ في ادانه المتهم . بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية . متى اطمأنت إليه .
		اثارة الطاعن جهله القراءة والكتابه . لا أثر له على مسئوليته .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
		مثال .
١٢٥٨	١٩٩	(الطعن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)
		راجع أيضا :
		اجراءات « اجراءات المحاكمة » .
		(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥)
		حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب »
		(القاعدتان رقما ٩٧ ، ١٤٧ بالصحيفتين رقمي ٦٣٢ ، ٩٤٨ )



الصفحة

القاعدة

حكم « تسبّيه . تسبّيب معيب »

(القاعدة رقم ٤٥ بالصّحيفة رقم ٣١٧)

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره »

(القاعدة رقم ١٢٨ بالصّحيفة رقم ٨١٤)

ورابطة السبّية

(القاعدتان رقمى ٨ ، ١٨١ بالصّحيفتين رقمى ٧١ ، ١١٤٧)

وضرب « احدات عاهه »

(القاعدة رقم ١٨٦ بالصّحيفة رقم ١١٨٥)

ومحكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصّحيحة لواقعة

الدعوى »

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصّحيفة رقم ١١٠٨)

« شهود »

١ - التمسك بطلب سماع شهود . الحكم فى الدعوى دون إجابته واضطرار الدفاع لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماعهم . اخلال بحق الدفاع . لا يغير من ذلك جواز الاستغناء عن سماع الشهود فى حالة تعذره أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم . المادة ١٨٩ اجراءات .

٦١

٦

(الطن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦)

٢ - نعى الطاعن بخصوص شهادة شاهد لم يتساند الحكم إليها . لا محل له .

٨٥

١١١

(الطن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إحالة الحكم فى بيان الشهادة الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت متفقه مع ما أستند إليه الحكم منها .
		إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم . لا يؤثر فى سلامته . اساس ذلك ؟
٨٥	١١	مراتين (الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣) ٥ ٢٢
١٨١	٢٨	مراتين (والظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢) ١٠
٢٠٩	٣٢	مراتين (والظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦) ١٠
٣١٤	٤٤	مراتين (والظعن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٠) —
٥١٦	٨٣	مراتين (والظعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤) ١٠
٩٩٤	١٥٥	(والظعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
		٤ - تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . متى استخلصت الادانه منها استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه .
٨٥	١١	(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
٣٧٠	٥٤	(والظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٤٣١	٦٥	(والظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٤٩٩	٨٠	(والظعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
٥٣٥	٨٧	(والظعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
٥٤١	٨٨	(والظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٦٣٢	٩٧	(والظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
٨٧٩	١٣٧	(والظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
٩٢٨	١٤٥	(والظعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
١١٠٨	١٧٥	(والظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)

الصفحة

القاعدة

٥ - وزن أقوال الشهود تقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
٢٢٨	٣٤	(والطعن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)
٢٩١	٤٢	(والطعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
٣٠٢	٤٣	(والطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٦٥	٥٣	(والطعن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)
٣٨١	٥٥	(والطعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)
٣٩١	٥٧	(والطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١)
٤٣١	٦٥	(والطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٤٧٣	٧٥	(والطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٥٠٥	٨١	(والطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
٥٣٥	٨٧	(والطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
٦٣٢	٩٧	(والطعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
٦٤٨	١٠٠	(والطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٦٦٨	١٠٢	(والطعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
٦٧٤	١٠٣	(والطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
٦٩٦	١٠٦	(والطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧١٤	١٠٩	(والطعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٧٦٠	١١٩	(والطعن رقم ١٦٩٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٧٧٦	١٢١	(والطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
٧٩٥	١٢٤	(والطعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
٨٧٩	١٣٧	(والطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
٩٣٧	١٤٦	(والطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
٩٦٦	١٥٠	(والطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
٩٧٦	١٥١	(والطعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١١٠٢	١٧٤	(والطعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١١٢٩	١٧٨	(والطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٨٥	١٨٦	(والطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)



الصفحة	القاعدة	
		٦ - طول أمد استجواب الطاعن أو الشهود . عدم عده اكراه . حد ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٧ - حق محكمة الموضوع فى الاعراض عن أقوال شهود النفى . ما دامت لا تتق بما شهدوا به . عدم التزامها الاشارة إلى أقوالهم التى أعرضت عنها .
٢٠٢	٣١	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٧٦٠	١١٩	(والطعن رقم ١٦٦٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٢)
١١٠٢	١٧٤	(والطعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١٢٢٢	١٩١	(والطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		٨ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟
		عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها . لا يقدح فى سلامة الحكم . حد ذلك ؟
٢٢١	٣٣	(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٩ - عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود . إلا ما يقيم عليه قضاءه .
٢٢١	٣٣	(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٠ - عدم اثبات الضابط بمحضره اصطحابه شرطى سرى عند اجراء التفتيش . لا يفيد قيامه منفرداً بهذا الاجراء .
٢٢٨	٣٤	(الطعن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)
		١١ - حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه . واطراح ما عداه .

الصفحة	القاعدة	
		عدم إلتزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
٢٣٢	٣٥	(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٣٧٠	٥٤	(والطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		١٢ - وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم المادة ٢/٢١٤ مكرراً لإجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة .
		قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمه القانون في المادة سالفه الذكر . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهود .
٢٣٢	٣٥	(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
		١٣ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين في الشهادة . حقه في تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق .
		إمساك الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له . لا ينال من سلامة أقواله .
		تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد . لا يعيبه .
٢٤٣	٣٦	(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
		١٤ - طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . هي في حل من صرف النظر عن سماعه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		١٥ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه . وفي حق غيره من المتهمين . متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع .

الصفحة	القاعدة	الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
٣٠٢	٤٣	(الظمن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٤)
		١٦ - حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها . حد ذلك ؟
٣٠٢	٤٣	(الظمن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٤)
		١٧ - جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهوداً فى القضايا التى لهم عمل فيها . شرط ذلك ؟
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٩٤)
		١٨ - حق المحكمة الاعتماد على أقوال الشهود . متى أطمأنت إليها .
		قول متهم على آخر . حقيقته . شهادة . للمحكمة التعويل عليها .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٩٤)
		١٩ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليه . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة . ما دامت قد أطمأنت إليه .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٩٤)
		٢٠ - الطلب الجازم . ماهيته ؟



الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
١٠٥٩	١٦٧	(الظمن رقم ١١١٧٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٢١ - صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر فى الإبلاغ . ما دامت المحكمة كانت على بينة من ذلك .
		تقدير الدليل . موضوعى .
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٧١٤	١٠٩	(والظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٨١٤	١٢٨	(والظمن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٢٢ - تلاوة أقوال الشهود . جوازها إذا تعذر سماعهم أو بقبول المتهم صراحة أو ضمناً .
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٢٣ - حق محكمة الموضوع فى الاقتناع من أى دليل تطمئن إليه . والتعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . دون بيان العلة .
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٢٤ - أطراح أقوال شهود النفى بأسباب سائغة . حق لمحكمة الموضوع . إثارة الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل أقوالهم . لا يعيبه .
		علة ذلك ؟
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة عن آخر . متى اطمأنت إليها . الجدل الموضوعي . لا يقبل اثارته أمام النقض .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٢٦ - بيان واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة . وإيراد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية في بيان واف . لا قصور .
٦٣٢	٩٧	(الظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		٢٧ - إيراد حكم الإدانة من أقوال الشاهد إن تحرياته دلت على معاونة المطعون ضدها لآخر في الإتجار في المواد المخدرة على خلاف ما انتهى إليه من أن الأوراق خللت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار . تناقض .
٦٣٩	٩٨	(الظعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٢٨ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى : تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال ينفي التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى .
٦٤٨	١٠٠	(الظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٩٣٧	١٤٦	(والظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
١١٨٥	١٨٦	(والظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
		٢٩ - حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا فى حكمها .
٦٨٨	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - احالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيبه متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.
		عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود إن تعددت حسبها أن توردها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها.
		مثال .
٦٨٨	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
١٠٥٩	١٦٧	(والظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٣١ - قول متهم على آخر. حقيقته شهادة للمحكمة التعويل عليها.
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٣٢ - استعانة الشاهد. بورقة مكتوبه اثناء أدائه الشهادة. أمر تقديرى للقاضى.
٧٠٣	١٠٧	(الظعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٣٣ - من يقوم بإجراء باطل. لا تقبل منه الشهادة عليه.
		ثبوت عدم بطلان الاجراءات التى قام بها الضباط. مفاده: صحة الأخذ بها.
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٣٤ - ورود الشهادة على الحقيقة المراد اثباتها بكافة تفاصيلها. غير لازم. كفاية أن تؤدى إليها باستنتاج سائق تجر به المحكمة.
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
١٠٥٩	١٦٧	(والظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
١١٠٨	١٧٥	(والظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)



الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - حق المحكمة في الأخذ براوية منقولة عن آخر. متى إطمأنت إليها.
		الجدل الموضوعي. لا تقبل إثارته أمام النقض.
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٣٦ - حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد. واطراح ما لا تطمئن إليه منها. دون ابداء أسباب اطراحها. افصاحها عن تلك الأسباب. أثره: خضوعها لرقابة محكمة النقض.
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٣٧ - حق محكمة الموضوع. بيان حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها. دون التقييد بدليل معين أو بأقوال شهود بذواتهم.
		تساند الأدلة في المواد الجنائية. مؤداه؟
٩٣٧	١٤٦	(الظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٣٨ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها. موضوعي. شرط ذلك؟
		حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد. حده: ألا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها.
١٠١٧	١٥٨	(الظعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)
		٣٩ - حق الدفاع في سماع الشاهد. لا يتعلق بما ابداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته. لا تصح مصادرته فيه بدعوى اسقاط المحكمة له من عناصر الإثبات. علة

الصفحة	القاعدة	
		ذلك : عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة .
١٠٩٢	١٧٢	(الظمن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٤٠ - ليس للمحكمة ابداء رأيها فى دليل لم يعرض عليها . لاحتمال أن يسفر بعد اطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . مثال لتسبب معيب فى الرد على طلب سماع شاهد .
١٠٩٢	١٧٢	(الظمن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٤١ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى . موضوعى . حق المحكمة أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق . حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد واستخلاص مراميها . حد ذلك ؟
١١٠٨	١٧٥	(الظمن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٤٢ - وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً اجراءات . اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة السالفه . لا تشرب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .
١١٥٢	١٨٢	(الظمن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٤٣ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

الصفحة	القاعدة	
		لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .
		تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائغاً .
١١٧٢	١٨٥	(الظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١٤)
		٤٤ - عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . كفاية أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . حقها فى التعويل على أقوال الشاهد فى أى من مراحل الدعوى . ما دامت أطمأنت إليها .
		تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١١٨٥	١٨٦	(الظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١٨)
		راجع أيضاً :
		إثبات « أوراق رسمية »
		(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٩)
		وإثبات « بوجه عام »
		(القواعد أرقام ٣٥ ، ٤٦ ، ١٢٨ بالصفحات أرقام ٢٣٢ ، ٣٢٠ ، ٨١٤)
		واستجواب
		(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٦٨٨ )



## واستدلالات

(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٦٨٨)

وحكم «تسببه . تسبب غير معيب»

(القاعدتان رقما ٣٣ ، ٥٤ بالصحيفتين رقمي ٢٢١ ، ٣٧٠)

دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره»

(القاعدتان رقما ٩٠ ، ١٠٢ بالصحيفتين رقمي ٥٨٤ ، ٦٦٨)

دفع «الدفع بطلان اقوال الشاهد» .

(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥)

## قصد جنائي

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٦٤٨)

ومحكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى»

(القاعدتان رقما ١٠٠ ، ١٧٥ بالصحيفتين رقمي ٦٤٨ ، ١١٠٨)

ومحكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل»

(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٩٩٤)

ونقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها»

(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٥٢)

## «قرائن»

١ - مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بجريمة السب ومرتكبها قرينة

قانونية لا تقبل العكس على التنازل عن الشكوى . أثر ذلك وعلمه ؟

(الطعن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٤	١٩٨	<p>٢ - الاشتراك فى الجريمة . يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبه على واقعة التحريض أو الإتفاق أو المساعدة . بما لا يتنافى مع العقل والمنطق .</p> <p>(الظعن رقم ٢٦٦٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٩)</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>حكم ( حجيته )</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٥٠)</p> <p>( معاينه )</p> <p>١ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها . غير مقبول .</p> <p>(الظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٧)</p> <p>٢ - عدم التزام المحكمة باجابة طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل أو اثبات استحالة حصوله .</p> <p>(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ٥)</p> <p>٣ - طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعى . لا تلتزم المحكمة بإجابته . كفاية استفادة الرد عليه من الحكم بالإدانة .</p> <p>(الظعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ١١)</p> <p>٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها . إلا عن الادلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .</p>
٣٧٠	٥٤	
٤٧٣	٧٥	
٥٠٥	٨١	

الصفءة	القاعدة	
		اغفال الءكم آءصبل المعالنة والتأءء عنها . لا أءءء فى سلأمة . ما ءام لم فعول علها .
١٠٥٩	١٦٧	(الطن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق آلسة ١٢/٤/١٩٩٤) ٥ - وآوب إراء الأءلة الة آسأء إلهها المءمة ومؤءاها بطرلقة وافلة . مآرء الاشارة إلهها . لا أءفى . اعأماء الءكم المأعون فه على المعالنة . ءون ببان مؤءى ما اشأملت علها وآوءه اسأناءه إلهها . قصور .
١١٤٧	١٨١	(الطن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق آلسة ١٢/١٣/١٩٩٤) رأآع أفضا : ءكم « آسبله . آسبل آفر معلب » (القاعدة رقم ١٢٨ بالصءفة رقم ٨١٤)
		إآراءات
		(أ) إآراءات الآرلز :
		١ - إآراءات الآرلز . آنظلمة . لا بطلان على مآالفتها .
١٣٧	٢١	(الطن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق آلسة ١/٢٣/١٩٩٤) ٢ - إآآاء إآراءات آأرلز المضبوطات فى مكان الضبط . آفر وآآب ما ءامت مقتضلاها قء اسأآآب آأابعة الإآراءات آآارج ءلك المكان . إآراءات الآرلز . آنظلمة قصد بها المآافظة على الءلل . لا بطلان على مآالفتها .
٢٠٩	٣٢	(الطن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق آلسة ٢/٦/١٩٩٤)



الصفحة	القاعدة	
		٣ - اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ اجراءات . لا بطلان على مخالفتها . المرجع في سلامة الاجراءات إلى محكمة الموضوع . مثال لتسبب سائق للرد على الدفع يبطلان اجراءات التحريز . (الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٦٨٨	١٠٥	راجع أيضا : حكم « تسببه . تسبب غير معيب » (القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٨١)
		(ب) اجراءات التحقيق :
		١ - تراخى مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث . لا بطلان . العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وإن تأخر التبليغ عنها . (الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٠٩	٣٢	٢ - ضبط شخص آخر مع المتهم لم تشمله التحريات . لا ينال من جديتها . العبرة في صحة الاعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات . (الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٠٩	٣٢	٣ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم افصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الاجراءات . (الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٢٦٨	٤٠	٤ - اجراءات التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه بمعرفة النيابة العامة

الصفحة	القاعدة	
		المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة تنظيميه . مخالفتها . لا بطلان .
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٥ - تعيب التحقيقات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم .
٣٢٠	٤٦	(الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٣٩١	٥٧	(والظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٦٣٢	٩٧	(والظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		(والظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
٧٩٥	١٢٤	(والظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
١١٢٩	١٧٨	(والظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٨٥	١٨٦	(والظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ٩٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٦ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها . غير مقبول .
٣٧٠	٥٤	(الظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٧ - تواجد ضباط الشرطة اثناء التحقيق . ليس فيه ما يعيب اجراءاته .
		سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد اكرهاً . مادام لم يستطل على المتهم بأذى ماذى أو معنوى .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٨ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليه . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة . مادامت قد اطمأنت إليه .

الصفحة	القاعدة	الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٩ - ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		١٠ - عدم تعويل الحكم فى إدانة المتهم على أقواله فى محضر جمع الاستدلالات أو فى تحقيقات النيابة العامة . النعى بىطلان استجوابه لعدم حضور محام معه . غير مقبول .
٨٧٩	١٣٧	(الظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		١١ - الإدعاء بوجود نقص بالتحقيقات لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
		تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للظعن فى الحكم .
٨٧٩	١٣٧	(الظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		١٢ - عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . حده : وضوح الإذن وتحديد فى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها واختصاص مصدره مكانياً وأن يدون بخطه وموقعاً عليه منه .
		الأصل فى الإجراءات الصحة . حد ذلك ؟
		عدم وضوح توقيع مصدر الإذن . لا يعيبه .



الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لتوقيعه بتوقيع غير مقروء .
١٠٥٤	١٦٦	(الطعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		١٣ - للنيابة العامة ندب أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها . أساس ذلك ؟
		كفاية أن يكون التدب عند الضرورة شفاهة . مادام له أصل بالأوراق .
		لمعاون النيابة المتدب تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .
		مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره ، من معاون نيابة .
١١٠٢	١٧٤	(الطعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
		١٤ - عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره . لا بطلان . كفاية توقيع عضو النيابة المحقق عليه .
		التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى . ظاهر البطلان . لا عيب . مثال .
١٢٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		راجع أيضا :
		أثبات « خبره »
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٠٢)
		واستجواب
		(القاعدتان رقما ١٠٥ ، ١٤٦ بالصحيفتين رقمى ٦٨٨ ، ٩٣٧)

الصفحة	القاعدة	
		ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» (القاعدة رقم ١٠٧ بالصيغة رقم ٧٠٣)
		(ج) إجراءات المحاكمة :
		١ - عدم توكيل الطاعن محام للدفاع عنه . وقيام المحامي المنتدب بواجب الدفاع . لا عيب .
٤٤	٢	(الظعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٢ - الطلب الجازم . ماهيته ؟
١٣٧	٢١	(الظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٣ - الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته . ماهيته ؟ النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة لإجرائه . غير جائز . مثال لما لا يعد طلباً جازماً .
١٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		٤ - وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم المادة ٢/٢١٤ مكرراً لإجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة سالفة الذكر . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهود .
٢٣٢	٣٥	(الظعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
		٥ - قيام محام واحد بالمرافعة عن جميع المتهمين . مع تعويل المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		فى قضائها على أقوال أحدهم كشاهد اثبات ضد باقى المتهمين . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٢٦٩٠	٣٨	(الظعن رقم ٥١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٤)
		٦ - عدم جواز الحكم فى المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض إذا كانت تخلفه بعذر . المرض من الأعذار القهرية . ولو لم يقعد الانسان - متى خشى عاقبة الأهمال منه . امدار الشهادة المثبتة لعذر المرض لمطلق القول بأنها قصد منها اطالة أمد التقاضى . يعيب الحكم .
٤٦٢	٧٢	(الظعن رقم ٢٥٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		٧ - وجوب عرض الصور المنافية للآداب والأشرطة فى جريمة حيازتها على بساط البحث بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .
٤٦٥	٧٣	(الظعن رقم ١٠١٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٨ - جواز استدعاء الضباط و قضاة التحقيق واعضاء النيابة شهوداً فى القضايا التى لهم عمل فيها . شرط ذلك ؟
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٩ - الطلب الجازم . ماهيته . حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
١٠٥٩	١٦٧	(الظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		١٠ - إثبات المحكمة بمحضر الجلسة سماعها لشهادة الطبيب



الصفحة	القاعدة	
		الشرعى وإجابته على ما وجهته إليه من امثله وامتناع الدفاع عن مناقشته . ادعاء الطاعن بمخالفة الثابت بالاوراق . غير مقبول .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		١١ - حق المحكمة فى الاعراض عن سماع ما يئديه المتهم من دفاع . إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		١٢ - جواز أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة . متى كانت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . مناطق التعارض المخل بحق الدفاع : أن يكون القضاء بادانة أحد المتهمين يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر . تعارض المصلحة بين المتهمين الذى يوجب افراد محام لكل منهم يتولى الدفاع عنه . أساسه : الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسهل لكل منهم أن يئديه من أوجه دفاع .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٨٥٥	١٣٣	(والظعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٣ - تلاوة أقوال الشهود . جوازها إذا تعذر سماعهم أو بقبول المتهم صراحة أو ضمناً .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى لزوما لاجرائه . غير مقبول . مثال .
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٩٥	١٢٤	(والظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
٨٧٩	١٣٧	(والظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
١١٢٩	١٧٨	(والظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٨٥	١٨٦	(والظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		١٥ - الاحالة من مراحل التحقيق للمتهم طلب استكمال ما فات النيابة العامة من اجراءات التحقيق أو ابداء دفاعه بشأنه . اعادة الدعوى إلى جهه التحقيق . بعد اتصال المحكمة بها . غير جائز .
٧٠٣	١٠٧	(الظعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٦ - إثارة شىء عن وصف التهمة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٨٧٩	١٣٧	(الظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		١٧ - سقوط الاستئناف مناطه ؟ المادة ٤١٢ اجراءات . تقدم المحكوم عليه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة . أثره : عدم سقوط الاستئناف . علة ذلك ؟
٨٩٨	١٤٠	(الظعن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)
		١٨ - فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن من ملف القضية نتيجة اهمال لا دخل لارادته فيه . أثره : تصديق محكمة النقض للعذر

الصفحة	القاعدة	
		القهرى الذى منعه من حضور جلسة المعارضة الاستثنائية . وعدم سريان ميعاد الطعن بالنقض إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم . مثال .
٩٢٠	١٤٣	(الطعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١) ١٩ - قيام المدافع عن المعارض بتقديم عذر عنه بجلطة المعارضة . يوجب على المحكمة التصدى له . اغفال الحكم الاشارة إليه . اخلال بحق الدفاع .
٩٢٠	١٤٣	(الطعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١) ٢٠ - وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف . تقريراً متضمناً ملخص وقائع الدعوى وظروفها والادلة فيها والمسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وتلاوة هذا التقرير قبل أى اجراء . المادة ٤١١ اجراءات . اغفال وضع تقرير التلخيص . يطل الحكم . علة ذلك ؟
١٠٢٢	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٩٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣) ٢١ - إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص بدياجة الحكم دون أسبابه . لا عيب . متى كان رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم قد وقع عليه .
١٠٣٩	١٦٣	(الطعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩) ٢٢ - ليس للمحكمة ابداء رأيها فى دليل لم يعرض عليها . لاحتمال أن يسفر بعد اطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة بتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . مثال لتسبب معيب فى الرد على طلب سماع شاهد .
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)



الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - حق الدفاع في سماع الشاهد. لا يتعلق بما ابداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته. لا تصح مصادره فيه بدعوى اسقاط المحكمة له من عناصر الاثبات. علة ذلك: عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفاً بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة.
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٢٤ - العبرة ببطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية.
		التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض. غير جائز.
١١٣٧	١٧٩	(الطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		٢٥ - الأصل أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى. على صاحب الشأن اثبات أنها اهملت أو خولفت.
		خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية. لا يصح أن يكون وجهاً لنقض الحكم. حد ذلك؟
١١٤١	١٨٠	(الطعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		٢٦ - وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم. المادة ٢/٢١٤ مكرراً اجراءات. اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة.
		قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمه القانون في المادة السالفه. لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده.
١١٥٢	١٨٢	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)

## راجع أيضا :

اثبات « اعتراف »

( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٢١ )

واثبات « شهود »

( القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥ )

واستجواب

( القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢ )

واستدلالات

( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧ )

واعدام

( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١١٥ )

واعلان

( القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥١٢ )

وتقليد

( القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٧٠ )

وحكم « وصف الحكم »

( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٣١ )

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره »

( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٦١ )

ودعوى جنائية

( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٨ )

الصفحة	القاعدة	ودعوى مدنية
		(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١٠٠١)
		عقوبة « عقوبة تكميلية »
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤٢٨)
		وقضاه
		(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١١٢٩)
		ومحكمة الجنايات « حقها في التصدى للدعوى الجنائية »
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٥٢)
		ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »
		(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٧٣)
		ومحكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة »
		(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧١٤)
		ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها »
		(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		ونقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام »
		(القاعدتان رقما ٢٦ ، ٨٦ بالصحيفة رقم ١٦٨ ، ٥٣١)
		وصف التهمة
		(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٩)



الصفحة	القاعدة	إحالة
		<p>الاحالة من مراحل التحقيق للمتهم طلب استكمال ما فات النيابة العامة من اجراءات التحقيق أو ابداء دفاعه بشأنه .</p> <p>اعادة الدعوى إلى جهة التحقيق . بعد اتصال المحكمة بها . غير جائز .</p>
٧٠٣	١٠٧	(الطن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		<p>احداث</p> <p>١ - عدم قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الاحداث . المادة ٣٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث .</p> <p>قضاء محكمة الاحداث فى الدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لها . انتفاء مصلحته فى النعى عليه .</p>
٣٣٨	٤٩	(الطن رقم ٦٢٤١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١)
		<p>٢ - تقدير سن الحدث لا يكون إلا بورقة رسمية . تعذر وجود تلك الورقة . تقدر السن بواسطة خبير . أساس ذلك ؟</p> <p>استظهار سن الحدث . أمر لازم لتوقيع العقوبة أو التدبير المناسب طبقاً للقانون .</p> <p>تعلق تقدير السن بموضوع الدعوى . عدم جواز تعرض محكمة النقض له . حد ذلك ؟</p> <p>عدم استظهار الحكم سن الطاعن وإفصاحه فى مدوناته أخذ المتهمين بقسط من الرحمة دون معرفة مقصود الحكم من ذلك . قصور .</p>
١٠٧٢	١٦٨	(الطن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جواز الحكم على الحدث الذي لا تتجاوز سنه خمس عشرة سنة بأية عقوبة أو تدبير من تلك الواردة بقانون العقوبات . عدا المصادرة واغلاق المحل . الحكم عليه يكون باحدى التدابير المبينة بالمادة السابعة من قانون الاحداث .
		العقوبة المقررة للحدث الذي تزيد سنه عن خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشر سنة . المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
١٠٧٢	١٦٨	(الطعن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
احزاب سياسيه		
		مسئولية رئيس الحزب المنصوص عليها فى الفقرة الثانية فى المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . قصرها على المسئولية المدنية . أساس ذلك وعلمته ؟
		إدانة رئيس الحزب عن واقعة قذف بطريق النشر . إستناداً إلى المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ . خطأ فى القانون .
١٠٠١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
اختصاص		
		١ - الدائرة الجنائية بمحكمة النقض . تختص دون غيرها . بالفصل فى الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين . أساس ذلك ؟
٩	٢ نقابات	(الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٢ - الاختصاص باصدار إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامه المتهم أو بالمكان الذى يضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٦٦١	١٠١	<p>٣ - اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى المدنية . اساسه . ومؤداه ؟</p> <p>توافر الصفة والمصلحة فى الطعن للمدعى بالحقوق المدنية ولو لم ينص الحكم فى منطوقه على عدم الاختصاص بدعواه المدنية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)</p>
١٠٠١	١٥٧	<p>٤ - اختصاص محكمة الجench والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم . إستثناء . قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما . شرطه . عدم جواز رفع الدعوى المدنية إستقلالأ أمام المحكمة الجنائية .</p> <p>لا ولاية للمحكمة الجنائية بالفصل فى الدعوى المدنية . متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض . غير معاقب عليه قانوناً . إقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تأويل القانون . وجوب النقض والتصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)</p> <p>( اختصاص ولائى )</p> <p>١ - قضاء المحكمة الادارية العليا بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى بعدم إختصاصها ولائيا بنظر الدعوى والفصل فى موضوعها . أثره : إعتبار الطعن المطروح على محكمة النقض غير ذى موضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٣)</p>
٣٢	٤ نقابات	<p>٢ - اشتراك مدنى مع جندى بالقوات المسلحة فى جريمة لم تقع بسبب تأديه الاخير وظيفته . اختصاص القضاء العادى بمحاكمتها . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)</p>
٤٣١	٦٥	



الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء محكمة الجنح المستأنفه بعدم الاختصاص باعتبار الواقعة جنائية . أخذاً منها بأحد التقارير الطبيه الموقعه على المجنى عليه لا تتوافر به حالة تنازع الاختصاص . علة ذلك ؟
		متى يتوافر حالة التنازع الذى يبيح للنياية العامه تقديم طلب لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ؟
٧٣٨	١١٣	(الظعن رقم ٨١٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٨)
		٤ - عدم الغاء التشريع إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع .
		افراد هيئة الشرطة . لم يصدر قانون لاحق باستثنائهم من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام .
٩٠٧	١٤٢	(الظعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		اختصاص مكاني
		١ - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم اختصاص ضابط الواقعة محلياً باجراء التفتيش . غير مقبول . مادام الطاعن لم يثر ذلك أمام محكمة الموضوع .
٢٩١	٤٢	(الظعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٢ - سريان أحكام قانون العقوبات على كل من يرتكب فى خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى . المادة ٢ عقوبات .
		الاختصاص المكاني يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه . المادة ٢١٧ اجراءات . مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى أو جزء منه .

الصفحة	القاعدة	قيامه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية .
٧٢٦	١١٠	<p>قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية على سند أنها تابعة للدعوى الجنائية التى لا يجوز رفعها إلا من النيابة العامة . دون بيانه لما إذا كان الركن المادى للجريمة قد وقع بالخارج أم أن جزءاً منه وقع داخل القطر المصرى . قصور .</p> <p>(الظعن رقم ٤٩٠٤٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)</p> <p>٣ - عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى لوكيل النيابة قصور إذن التفتيش .</p>
٧٧٦	١٢١	<p>(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)</p> <p>٤ - صدور إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . ما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاصه .</p>
١٠٥٤	١٦٦	<p>(الظعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)</p> <p>اختصاص نوعى</p> <p>١ - جنابة التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات . مناط توافرها ؟</p> <p>كون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجانى سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه . غير لازم . كفاية أن يكون قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب فى نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر .</p> <p>لا عبرة بالاسلوب أو القالب الذى تصاغ فيه عبارات التهديد . متى</p>

الصفحة	القاعدة	
		كان المفهوم منها أن الجانى قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب .
		ثبوت أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه وأنه مصحوبا بطلبات منها التنازل عن دعوى جنائية . يظهر ما انتهى إليه الحكم من عدم اختصاص محكمة الجنح لكون الواقعة جنائية . أثر ذلك ؟
٦١٥	٩٤	(الظعن رقم ٢٠٥٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
		٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون غيرها . اساس ذلك ؟
		الدفع بعدم اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية بالجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ظاهر البطلان . لا يستأهل رداً .
٨٧٠	١٣٥	(الظعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)
		اختصاص القضاء العسكرى :
		خضوع ضباط وافراد هيئة الشرطة . لقانون الأحكام العسكرية . مقصور . على الجرائم النظامية البحتة . اساس ذلك ؟
٩٠٧	١٤٢	(الظعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		تنازع الاختصاص :
		١ - تنازع الاختصاص المنصوص عليه فى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ لإجراءات جنائيه . مناط تحقيقه ؟
		قيام التنازع بحكم واحد . جائز . للنياية العامة فى هذه الحالة تقديم



الصفحة	القاعدة	
		طلب تعيين المحكمة المختصة . دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى . شرط ذلك ؟
٧٣٨	١١٣	(الطعن رقم ٨١٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٨)
		٢ - قضاء محكمة الجنح المستأنفه بعدم الاختصاص باعتبار الواقعة جنائية . أخذاً منها بأحد التقارير الطبيه الموقعه على المجنى عليه لا تتوافر به حالة تنازع الاختصاص . علة ذلك ؟
		متى يتوافر حالة التنازع الذى يبيح للنيابة العامه تقديم طلب لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ؟
٧٣٨	١١٣	(الطعن رقم ٨١٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٨)
		راجع ايضا :
		دعوى تأديبيه
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٩٠٧)
		وسب وقذف
		(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٦١)
		ونقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام »
		(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٣٨)
		اختلاس أشياء محجوزة
		١ - اقامة دعوى منازعة فى أصل المبالغ المطلوبه أو فى صحة إجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة . أثره : وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل .

الصفحة	القاعدة	
٣٨٧	٥٦	<p>طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وتقديمه صورة صحيفة دعوى محاسبه عن الدين المحجوز من أجله ومحضر مناقشة . جوهرى . قعود الحكم عن تحقيقه . قصور . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٠)</p> <p>٢ - المنازعة فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز أو طلب استرداد الاشياء المحجوزة . يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين لحين الفصل نهائيا فى النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استناداً إلى تلك المادة . دفاع جوهرى . إغفال تحقيقه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨)</p>
١٢٥١	١٩٧	

### اختلاس اموال اميرية

٤١٧	٦١	<p>١ - الحد الادنى للغرامة المقررة لأى من جريمتى الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات . خمسمائه جنيه . القضاء بغرامة تقل عن هذا الحد . خطأ فى القانون لا سبيل لتصحيحه متى كانت النيابة لم تطعن فى الحكم وحتى لا يضار الطاعن بطعنه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)</p> <p>٢ - جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبة من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه .</p> <p>ضبط المال المختلس . أثره : عدم جواز الحكم برده .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)</p>
٤١٧	٦١	

الصفحة	القاعدة	اخلال بنظام توزيع سلعة
١١٦٥	١٨٤	<p>١ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب . غير لازم . ما دام قيامه مستفاداً مما أورده من وقائع وظروف تدل عليه . مثال .</p> <p>(الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)</p>
١١٦٥	١٨٤	<p>٢ - عدم جدوى النعى على الحكم فى خصوص جريمة الاخلال بنظام توزيع سلعة متعلقه باحتياجات الشعب . ما دام قد عاقبه بالعقوبة الاشد المقررة لجريمة الاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>(الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)</p>
١١٦٥	١٨٤	<p>٣ - جريمتا الاستيلاء والحصول على منفعة . استقلالهما عن جريمتى الاخلال بنظام توزيع سلعة والاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . اختلاف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية . أثر ذلك ؟</p> <p>(الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)</p>
١١٦٥	١٨٤	<p>إرتباط</p> <p>١ - مناط الارتباط فى المادة ٣٢ عقوبات . رهن بأن تكون الجرائم المرتبطة قائمة . لم يجر على احداها حكم من الأحكام المعفيه من المسئولية أو العقاب . علة ذلك ؟</p> <p>إعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم أو سقوطها أو انقضائها . لا يجوز . علة ذلك ؟</p> <p>(الظعن رقم ٨٥٦٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٤)</p>
٥٦	٥	



الصفحة	القاعدة	
		٢ - عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات الاعدام . وجناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات . الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .
		جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الاصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الاعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الاصرار . عيب . يستوجب نقضه .
١٧١	٢٧	(الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		٣ - لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات . كفاية أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل . تميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما .
١٧١	٢٧	(الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		٤ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية .
		العقوبة التكميلية في واقع أمرها عقوبات نوعيه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
		إغفال الحكم القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة . مخالف للقانون . ليس لمحكمة النقض تصحيح الحكم بشأنها . ما دامت مدوناته قد خلت من تحديد عناصر التعويض . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .
٤٣٩	٦٦	(الطعن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - شرط الضرر كركن في جريمة الإضرار العمدى . أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين .</p> <p>عدم بيان حكم الإدانة تحقق ركن الضرر . قصور .</p> <p>نقض الحكم في تهمة : يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .</p>
٤٤٣	٦٧	<p>(الظمن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)</p> <p>٦ - الارتباط بين الجرائم . موضوعى . حد ذلك ؟</p> <p>كون الواقعة كما اثبتها الحكم تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل جريمة . خطأ فى القانون .</p> <p>وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الجريمة الأخف .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
٥٠٥	٨١	<p>(الظمن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)</p> <p>٧ - انتفاء مصلحة الطاعنين . فى تعيب الحكم فى خصوص جريمة السرقة بالإكراه . مادام قد دانهم بجريمة أخرى عقوبتها أشد وأوقع عليهم عقوبة تلك الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .</p>
٥٤١	٨٨	<p>(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p> <p>٨ - بيان الحكم أن الجرائم التى ارتكبها الطاعنون وقعت لغرض واحد وعاقبهم بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم اعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته اغفاله تعيينه للجريمة الأشد .</p>
٥٤١	٨٨	<p>(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٩٦	١٠٦	٩ - إثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعي . شرط ذلك ؟ (الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٧٦	١٢١	١٠ - بيان الحكم أن الجريمتين اللتين ارتكبهما الطاعن وقتنا لغرض واحد . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه اغفاله ذكر الجريمة الأشد . (الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
٩٢٨	١٤٥	١١ - تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . مناطه ؟ تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . عرض المتهم وآخر في جريمة سرقة رشوة على موظف عام - مساعد شرطه - لمنعه من أداء واجبه في اقتيادهما لمركز الشرطة . لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين . (الظعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
راجع أيضا :		
عقوبة « عقوبة الجريمة الأشد »		
(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٦٥)		
وعقوبة « العقوبة المبرره »		
(القاعدتين رقمي ٢٢ ، ٨٨ بالصحيفتين رقمي ١٥١ ، ٥٤١)		
وعقوبة « عقوبة الجريمة الأشد »		
(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٦٥)		
وعقوبة « تقديرها »		
(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٨٨)		



الصفحة	القاعدة	أسباب الإباحة وموانع العقاب
		١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . حد ذلك . مثال .
٤٤	٢	(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٢ - إثارة تجاوز حق الدفاع الشرعى . لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه .
٤٤	٢	(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٣ - للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد فى شأنها حد مقرر . حد ذلك ؟
٧١	٨	(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		٤ - قيام حالة الدفاع الشرعى عدم استلزامه استمرار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل . الفعل المتخوف منه . ماهيته ؟ تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى . حد ذلك ؟ مثال .
٧٨	٩	(الطعن رقم ٨٠٦٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		٥ - تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟
٧٨	٩	(الطعن رقم ٨٠٦٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعى . لا يكون إلا بعد نشوء الحق فيه وقيامه .
٢٥٣	٣٧	(الظعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
		٧ - تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاءها . موضوعى .
		الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء . بالحيلولة بين من يباشره وبين الاستمرار فيه .
		مثال لتسبب سائق على انتفاء حالة الدفاع الشرعى فى جريمة ضرب
		<u>أفضى إلى موت .</u> <u>لها سبب بالمرءات</u> <u>لم تقتل</u>
٢٥٣	٣٧	(الظعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
		٨ - مناط الاعفاء وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شرطه : تعدد المساهمين فاعلين كانوا أو شركاء . ورود الإبلاغ على غير المبلغ بقصد تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطره عدم تحقق صدق الإبلاغ . اثره : إنتفاء موجب الأعفاء .
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٤)
		٩ - مناط الاعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات ؟
		عجز السلطات عن القبض على سائر الجناه . لتقصيرها فى تعقبهم أو لتمكنهم من الفرار لا أثر له على الاعفاء من العقاب . متى تحققت موجباته .
		الفصل فى جدية المعلومات وأثرها فى تسهيل القبض على الجناه .
		موضوعى . حد ذلك ؟
٤٨٨	٧٧	(الظعن رقم ٢٣١٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٦/٤/١٩٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - مثال لتسبب معيب لاطراح دفاع الطاعن في شأن أحقيته في الاعفاء من العقاب طبقاً لنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات .
٤٨٨	٧٧	(الطعن رقم ٢٣١٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٦)
		١١ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
٦٤٨	١٠٠	(الطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		١٢ - دخول العبارات موضوع السب والقذف فى نطاق ما تجيزه المادة ٣٠٩ عقوبات . أثره ؟ القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم تأييم الفعل جنائياً . أثره ؟
٦٦١	١٠١	(الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		١٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٦٩٦	١٠٦	(الطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٤ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟ حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد . حده : إلا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها .
١٠١٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٥ - متى يتوافر حق الدفاع الشرعى . فى حالة التشاجر بين فريقين ؟</p> <p>نشوء حق الدفاع الشرعى ولو لم يسفر التعدى عن اصابات . حد ذلك ؟</p> <p>اسقاط الحكم الوقائع التى ترشح قيام حالة الدفاع الشرعى دون التعرض لدالاتها وعدم استظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع من الطاعن وما وقع عليه وأيهما كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى . قصور .</p>
١٠١٧	١٥٨	<p>(الطعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)</p> <p>١٦ - حق الدفاع الشرعى عن المال . مناط قيامه ؟</p> <p>العقار فى مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟</p> <p>مفاد نص المادتين ٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ عقوبات ؟ إيراد الحكم قيماً على استعمال حق الدفاع الشرعى عن المال لم يرد بنص تلك المادتين . أثره ؟</p> <p>مثال لتسبب معيب لنفى قيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن .</p>
١٠٢٦	١٦٠	<p>(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣)</p> <p>١٧ - حالة الضرورة التى تسقط المسئولية . ماهيتها ؟</p> <p>التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .</p> <p>الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . اغفال الحكم التحدث عنه . لا يعيبه .</p>
١١٢٩	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)</p> <p>١٨ - الاستفزاز أو الغضب . المادة ٦٢ عقوبات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>طلب المتهم المؤيد بالتقارير الطبية البراءة تأسيساً على أنه مريض بمرض عصبي ونفسي من جراء آفة عطلت ملكاته . يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .</p> <p>اطراح الحكم لهذا الدفاع تأسيساً على أنه مجرد دفع بأن المتهم كان في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز . فهم لهذا الدفاع على غير مرماه .</p>
١١٦١	١٨٣	<p>(الظعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)</p> <p>١٩ - الدفاع الشرعى من الدفع الموضوعية أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟</p>
١١٧٢	١٨٥	<p>(الظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٤)</p> <p>٢٠ - حق الزوج فى تأديب زوجته . حده : ألا يحدث أثراً بجسم الزوجه . الضرب الذى يحدث سحبات بسيطة معاقب عليه .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .</p> <p>مثال لتسبيب سائق للتدليل على تجاوز الزوج حق التأديب المخول له قانوناً فى جريمة ضرب أفضى إلى موت .</p>
١٢٣٠	١٩٢	<p>(الظعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>التماس إعادة النظر</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٦٤)</p> <p>وسب وقذف</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٦١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي» (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٧٨) ومسئولية جنائية «موانع المسئولية» (القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٦٤)
		<b>استئناف</b>
		(أ) «ميعاده»
		١ - تخلف حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة يجعل الحكم غيائياً بالنسبة له. المادة ٢٣٨ إجراءات. بدء ميعاد استئناف الحكم الغيائي. من تاريخ اعلان المحكوم عليه به. المادة ٤٠٧ إجراءات. احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف. خطأ في تطبيق القانون.
٤٩٢	٧٨	(الطعن رقم ١٥٩٢٠ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٢ - ميعاد الاستئناف من النظام العام. جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.
٤٩٢	٧٨	(الطعن رقم ١٥٩٢٠ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		(ب) «نظره والحكم فيه»
		١ - تفويت المدعى بالحق المدني على نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة. يجعله حائزاً لقوة الأمر المقضي وانغلاق طريق الطعن بالنقض. شرط ذلك؟
٦٦١	١٠١	(الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)



الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاستفادة من الأحكام . الوارده . بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ رهينة بكون الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . وبتقدم المخالف خلال المهلة المحددة به بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده . وألا تكون الاعمال المخالفة تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائى الغيايى القاضى بالاعفاء من الغرامة . أثره ؟
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١١)
		٣ - استئناف النيابة العامة الحكم الصادر فى المعارضه الابتدائية المرفوعة من المطعون ضدهما دون الحكم الابتدائى الغيايى القاضى بالغرامة أثره : عدم جواز توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضدهما من المحكمة الاستئنافية . لئلا يضار المعارض بمعارضته . عدم جواز توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس . أثره . جواز إنابة المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما فى الخصومة الاستئنافية . واعتبار الحكم الصادر ضدهما حضورياً يجوز الطعن فيه بالنقض .
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١١)
		٤ - عدم جواز تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة . متى كان الاستئناف . مرفوعاً من المتهم وحده . أساس ذلك ؟
		قضاء المحكمة الاستئنافية فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بإلزام الطاعن . برد المبلغ الذى لم يقضى به الحكم المستأنف . خطأ فى القانون متى كان المتهم هو المستأنف وحده .
١٢٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . رهن بكون التنفيذ واجباً عليه قانوناً .</p> <p>صيرورة التنفيذ على المستأنف غير واجبة . مادام قد سدد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي .</p> <p>وجوب أن تنظر المحكمة الاستئنافية قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً من عدمه . فإذا كان التنفيذ غير واجب على المستأنف . فيتعين عليها النظر في شكل الاستئناف . فإذا قبلته تفصل في الدعوى .</p> <p>القضاء بسقوط الاستئناف رغم ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ لسداد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟</p>
١٢٣٤	١٩٣	<p>(الطعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)</p> <p>(ج) (سقوطه)</p>
		<p>١ - سقوط الاستئناف . مناطه ؟ المادة ٤١٢ إجراءات .</p> <p>تقدم المحكوم عليه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة . أثره : عدم سقوط الاستئناف . علة ذلك ؟</p>
٨٩٨	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)</p>
		<p>٢ - عدم اشتراط تحرير أمر تنفيذ . لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية .</p> <p>كفاية أن يكون المحكوم عليه وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن . لعدم الكفالة . رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه . خطأ .</p>
٨٩٨	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)</p>

راجع أيضا :

حكم « اصداره باجماع الأراء »

(القاعدتان رقمى ٢٥ ، ١٣٩ بالصحيفتين ١٦٤ ، ٨٩٣)

شهادة طبية

(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٢٠)

كفالة

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤)

## استجواب

١ - طول أمد استجواب الطاعن أو الشهود . عدم عده اكراه . حد ذلك ؟

١٣٧ ٢١ (الطن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)

٢ - حق مأمور الضبط القضائى فى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه . دون أن يستجوبه المادة ٢٩ إجراءات . الإستجواب المحذور . ماهيته ؟

٢٣٢ ٣٥ (الطن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)

٧٧٦ ١٢١ (والطن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)

٩٣٧ ١٤٦ (والطن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)

٣ - بطلان الاستجواب لا يحول دون أخذ القاضى بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه .  
تقدير أقوال الشهود وصلتها بالاستجواب المدعى بطلانه .  
موضوعى .

٦٨٨ ١٠٥ (الطن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)



الصفحة	القاعدة	
		٤ - التفات المحكمة عن الدفع ببطلان استجواب الطاعنه لحصوله في غيبه محاميها . لا عيب ما دامت الطاعنه لا تدعى بأنها عينت محامياً لحضور الاستجواب أو أن محامياً عنها طلب حضوره .
٩٣٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٥ - النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف والاستجواب . غير مجد . طالما لم يتساند الحكم في الأدانة إلى دليل مستمد منها . مثال .
٩٤٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		<b>استدلالات</b>
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي .
٣٧	١	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
١٣٧	٢١	(والطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
٢٠٢	٣١	(والطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٠٩	٣٢	(والطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٣٧٠	٥٤	(والطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٥١٦	٨٣	(والطعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
٧٧٦	١٢١	(والطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
١١٠٨	١٧٥	(والطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٢ - مهمة مأمور الضبط القضائي . الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها . المادة ٢١ إجراءات كل اجراء يقوم به في سبيل ذلك . صحيح . حد ذلك ؟
٣٧	١	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
		عدم بيان اسم الطاعن كاملاً ومهنته وسنه ومحل إقامته في محضر الاستدلال . غير قادح في جدية ما تضمنه من تحريات .
١٨١	٢٨	(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٣٠٢	٤٣	(والطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٥٢	٥١	(والطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٧٠٣	١٠٧	(والطعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٦٠	١١٩	(والطعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٧٩٥	١٢٤	(والطعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
٩٩٤	١٥٥	(والطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٠٥٤	١٦٦	(والطعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		٤ - وجوب تحرير مأمور الضبط محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبيناً فيه وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها .
		تحرير مأمور الضبط القضائي محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . غير واجب .
٢٠٩	٣٢	(الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٥ - ضبط شخص آخر مع المتهم لم تشمله التحريات . لا ينال من جديتها .
		العبارة في صحة الاعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات .
٢٠٩	٣٢	(الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر.
		خلو إذن التفتيش من بيان سن الطاعن أو مهنته أو عمله . غير قادح في جدية التحريات مادام هو الشخص المقصود بالاذن .
٢٤٣	٣٦	(الطن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
٦٢٤	٩٦	(والطن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٩/٥/١٩٩٤)
		٧ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم افصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الاجراءات .
٢٦٧	٤٠	(الطن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٩٤)
		٨ - ايراد الحكم من تحريات الشرطة ما يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ اجراءات . كفايته بياناً لمؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالادانة .
٥٣٥	٨٧	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٩٤)
		٩ - كل اجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي ومروسيهم بالتحرر عن الجرائم بقصد اكتشافها صحيح ولو اتخذت التخفى وانتحال الصفات .
		مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بأن الجريمة تحريضية .
٥٨٤	٩٠	(الطن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩٤)
		١٠ - إيراد حكم الإدانة من أقوال الشاهد إن تحرياته دلت على معاونة المطعون ضدها لآخر في الإتجار في المواد المخدرة على خلاف



الصفحة	القاعدة	
		ما انتهى إليه من أن الأوراق خلت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار . تناقض .
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		١١ - اطمئنان محكمة الموضوع لتحريات وأقوال الضابط كمسوغ للإذن بالتفتيش وإسناد واقعة احراز المخدر للطاعن . دون أن ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار لا تناقض .
٦٨٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٢ - إذن التفتيش . شروط إصداره ؟ عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة . لإجراء التحريات . إجراء مأمور الضبط القضائي بنفسه التحريات . غير لازم . حقه الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين .
٧٦٠	١١٩	(الطعن رقم ١٦٦٧٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		١٣ - النعى بتزوير محضر التحريات والقبض لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟
٧٧٦	١٢١	(الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٠)
		١٤ - عدم جدوى ما يثيره الطاعن من بطلان محضرى الضبط . ما دام أن الحكم لم يعول على دليل مستمد منها .
١١٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		١٥ - الحق المخول لمأمورى الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ اجراءات . نطاقه ؟

الصفحة	القاعدة	
		الاستدعاء الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائى للمتهم . لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور ولا يتضمن تعرضاً مادياً . ليس قبضاً .
١٢٠١	١٨٨	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		راجع أيضا :
		اجراءات « اجراءات التحقيق »
		( القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩ )
		بطلان
		( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٦٨٨ )
		وتفتيش « إذن التفتيش . إصداره »
		( القواعد أرقام ٤٢ ، ١٠٢ ، ١٠٥ بالصفحات أرقام ٢٩١ ، ٦٦٨ ، ٦٨٨ )
		استعراف
		عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليه .
		حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة . ما دامت قد أطمأنت إليه .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٤٧٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	استيراد وتصدير
		<p>١ - جريمة التهريب الجمركي واستيراد بضاعة بالمخالفة للاوضاع المقررة قانوناً . قوامها فعل مادي واحد . هو ادخال البضاعة المستوردة أو المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد المعنوي . أثر ذلك ؟ كون تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع . وجوب النقض مع الاعادة .</p>
٨٨٨	١٣٨	<p>(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)</p> <p>٢ - نقض « حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » . البضائع الممنوعة في مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك . هي تلك التي لا يسمح باستيرادها أو تصديرها إلا بقيود من أى جهة . مؤدى ذلك ؟ قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافاً للاوضاع المقررة قانوناً . خطأ في القانون .</p>
٨٨٨	١٣٨	<p>(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)</p> <p>راجع أيضاً : تهريب جمركي .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٨٨)</p>
		<p>استيقاف</p> <p>الاستيقاف : إجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظنون .</p> <p>تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه . موضوعي . مثال لتسبيب سائق في اثبات توافر المبرر للاستيقاف .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)</p>
٩٢٨	١٤٥	



الصفحة	القاعدة	استيلاء على مال عام
		١ - جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات ما يكفي لتحقيقها ؟
٤١٧	٦١	(الظمن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		٢ - الحد الأدنى للغرامة المقررة لأي من جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات . خمسمائه جنيه . القضاء بغرامة تقل عن هذا الحد . خطأ في القانون لا سبيل لتصحيحه متى كانت النيابة لم تطعن في الحكم وحتى لا يضار الطاعن بطعنه .
٤١٧	٦١	(الظمن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		٣ - جريمتا الاستيلاء والحصول على منفعة . استقلالهما عن جريمتي الاختلاس بنظام توزيع سلعة والإضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . اختلاف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية . أثر ذلك ؟
١١٦٥	١٨٤	(الظمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		اشتراك
		عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره . إلا أن يكون قد ساهم في الجريمة فاعلاً أو شريكاً .
٢٦٣	٣٩	(الظمن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٢ - جريمة اعطاء شيك دون رصيد هي جريمة الساحب . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		تظهير الشيك من المستفيد أو حامله إلى آخر. لا يعد إصداراً له أثر ذلك : انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات في حقه . ولو كان يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه . عدم اعتبار مظهر الشيك شريكاً للساحب في جريمة اعطاء شيك دون رصيد . ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك . لا يحول دون عقابه باعتباره نصيباً . أساس ذلك ؟
٣٦٢	٥٢	(الظعن رقم ٢٠٩٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)
		٣ - حمل السلاح والاكراه من الظروف المادية العينية المتصلة بجريمة السرقة سرعان حكمها على كل من أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً . ولو لم يعلم بها .
٣٨١	٥٥	(الظعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)
		٤ - اشتراك مدني مع جندي بالقوات المسلحة في جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته . اختصاص القضاء العادي بمحاكمتها . أساس ذلك ؟
٤٣١	٦٥	(الظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		٥ - مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٦ - الفاعل للجريمة في حكم المادة ٣٩ عقوبات ؟ الفاعل مع غيره . شريك بالضرورة يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة . وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .

الصفحة	القاعدة	
		قصد المساهمة في الجريمة . أمر باطنى . يضره الجانى . العبرة بما يسظهر الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٧ - التدليل على حصول الاشتراك بأدلة محسوسة . غير لازم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٨ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية . أمر داخلى لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق يشهد به .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٩ - افصاح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً . غير لازم . عدم لزوم تحديد الأفعال التى أتاها كل مساهم على حدة . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ١٠ - كفاية تقابل ارادة المساهمين فى الجريمة . للقول بتوافر الاتفاق على ارتكابها . مضى وقت معين غير لازم . مساهمة الشخص فى الجريمة بفعل من الأفعال المكونه لها . اعتباره فاعلاً أصلياً فيها .
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)



الصفحة	القاعدة	
		١١ - إدانة الطاعن في جريمة اشترك في التبرج بطريقى الاتفاق والمساعدة . تستوجب استظهار الحكم عناصر الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة الدالة عليه بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها من واقع الدعوى وظروفها .
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٢ - قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك في جريمة معينة أو فعل معين . أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك . أساس ذلك وعلمته ؟ خلو الحكم من بيان قصد الاشتراك فى الجريمة . قصور .
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٣ - عدم مساءلة الشخص جنائياً . بصفة فاعل أو شريك . إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه . المسئولية المفترضة أو التضامنية . استثناء . وفى الحدود التى نص عليها القانون .
١٠٠١	١٥٧	(الظعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١٤ - سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات . على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة . إلا إذا وجد نص على خلاف ذلك .
		خلو القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ من النص على عدم سريان قواعد الاشتراك على جرائمه .
		استمداد الشريك صفته من فعل الاشتراك ذاته وقصده فيه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه .
		عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك فى جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة فى حق الطاعن . وعدم اندراج الفعل المسند إليه تحت أى نص

الصفحة	القاعدة	
		عقابي آخر . معاقبته رغم ذلك . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم والبراءة .
١٠٧٩	١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)
		١٥ - جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً . الاشتراك في التزوير تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . ما يكفي لثبوته ؟
١١٢٩	١٧٨	(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
		١٦ - إدانة الطاعن الأول بجريمة الاشتراك مع آخر في ارتكاب جريمة الغش في تنفيذ عقد مقالة دون استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو بيان الأدلة على قيامه . قصور . مجرد اهمال الطاعن في الاشراف على تنفيذ أعمال البناء . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه . امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
١٢١٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)
		١٧ - الاشتراك في الجريمة . مناط تحققه أن يكون الاتفاق والمساعدة سابقا على وقوعها . وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك في الجريمة التي دان بها الطاعنين وانهم كانوا عالمين بها قاصدين الاشتراك فيها وقت وقوعها إغفال ذلك . قصور . عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه . صدر الحكم عليه غيائياً . علة ذلك ؟
١٢٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٢٦٦٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٤	١٩٨	<p>١٨ - الاشتراك في الجريمة . يتم غالباً دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية اعتقاد المحكمة بحصوله في ظروف الدعوى وملاساتها وقرائن الحال متى كانت منصبه على واقعة التحريض أو الإتفاق أو المساعدة . بما لا يتنافى مع العقل والمنطق .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٦٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)</p> <p><b>اشكال تنفيذ</b></p> <p>١ - إجراءات المحاكمة من الإجراءات التي تقطع مدة التقادم . المادة ١٧ أ . ج الاشكال في التنفيذ من الإجراءات القاطعة للتقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)</p> <p>٢ - الاشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ بحكم مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً إذا كان باب الطعن مفتوحاً . أساس ذلك ؟</p> <p>الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه . غير مجد . متى صدر الحكم بنقض ذلك الحكم الأخير .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)</p> <p><b>اصابة خطأ</b></p> <p>رابطة السببية . ركن في جريمة الاصابة أو القتل الخطأ . إقتضاؤها إتصال الخطأ بالاصابة أو القتل اتصال السبب بالمسبب . وجوب اثبات توافرها استناداً إلى دليل فني .</p> <p>إغفال حكم الادانة في جريمة قتل خطأ بيان اصابات المجنى عليهم ونوعها وكيف لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع تقرير فني . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)</p>
٥٧٧	٨٩	
٨٣٥	١٣١	
١١٤٧	١٨١	



الصفحة	القاعدة	راجع أيضا :
		حكم « تسببه . تسبب معيب »
		(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١١٤٧)
		<b>اضرار عمدى</b>
		١ - شرط الضرر كركن فى جريمة الإضرار العمدى . أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين .
		عدم بيان حكم الإدانة تحقق ركن الضرر . قصور .
		نقض الحكم فى تهمة : يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٤٣	٦٧	(الطنن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)
		٢ - جريمتا الاستيلاء والحصول على منفعة . استقلالهما عن جريمتى الاخلال بنظام توزيع سلعة والاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهة عمله . اختلاف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية . أثر ذلك ؟
١١٦٥	١٨٤	(الطنن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٣ - القصد الجنائى فى جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات . تحققه بإتجاه ارادة الموظف الجانى إلى الإضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه . عدم وقوع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال .
		ايراد الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وظروفها وأدلة اثباتها أن الضرر

القاعدة	القاعدة	الذى حدث بأموال الجهة التى يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله . إنتهائه من بعد إلى توافر ركن الاضرار العمدى فى حقه . تناقض يعيبه .
١٢١٧	١٩٠	(الظمن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)  راجع أيضا :  عقوبة « عقوبة الجريمة الأشد »  (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٦٥)
		اعدام
		١ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .
٦١	٦	(الظمن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦)
١١٥	١٧	(والظمن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
١٧١	٢٧	(والظمن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		٢ - الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم لاقاراره ؟
١١٥	١٧	(الظمن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
		٣ - وجوب عرض النيابة العامة الأحكام الصادرة حضورياً بالاعدام على محكمة النقض بمذكرة .
		اندراج العيب الذى شاب الحكم تحت حكم المادة ٣٠ / ٢ . أثره ؟
١٧١	٢٧	(الظمن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)

الصفحة	القاعدة	راجع أيضا :
		نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » (القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١١٥)
		<b>اعلان</b>
		١ - تسليم ورقة الاعلان إلى أحد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات لعدم وجود المعلن في موطنه . صحيح . (الطعن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٢)
٥١٢	٨٢	٢ - انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً . (الطعن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
١٠٣٥	١٦٢	
		<b>اقتران</b>
		مناط تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . تعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التي يعاقب عليها القانون . فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية . مثال . (الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
١٠٥٩	١٦٧	
		<b>اكراه</b>
		١ - تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه موضوعي . (الطعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
١١٥	١٧	



الصفحة	القاعدة	
		٢ - طول أمد استجواب الطاعن أو الشهود . عدم عده اكراه . حد ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٣ - الدفع ببطلان القبض وبيطلان الاعتراف . عدم جواز اثارها لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
		النعي على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يثر امامها . غير مقبول .
١٥١	٢٢	(الطعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
		٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها اثارة الطاعن ترك الاكراه اصابات أثبتت بمحضر الاستدلالات لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٢٢١	٣٣	(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٥ - حمل السلاح والاكراه من الظروف المادية العينية المتصلة . بجريمة السرقة سرعان حكمها على كل من أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً . ولو لم يعلم بها .
٣٨١	٥٥	(الطعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)
		٦ - تواجد ضباط الشرطة اثناء التحقيق . ليس فيه ما يعيب اجراءاته .
		سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد اكراهاً . مادام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي .
٤٧٣	٧٥	(الطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حصول الاكراه عقب الاختلاس مباشرة للنجاء بالشئ المختلس . يتحقق به ركن الاكراه فى السرقة .
٤٩٩	٨٠	(الطعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٨ - تحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالاً . غير لازم مادامت مدوناته تكشف عنه وعن وقوع جريمة الشروع فى السرقة ترتيباً عليه .
٤٩٩	٨٠	(الطعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٩ - ركن التحيل أو الاكراه . تقديره . موضوعى .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/٤/١٩٩٤)
		١٠ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها على ست عشرة سنة بالتحيل والاكراه تحقيقها بابعادها عن مكان خطفها . ايا كان بقصد العبث بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مرافقة الجانى لها . أو بأية وسائل مادية أو اديه من شأنها سلب ارادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات .
		تقدير توافر ركن التحيل والاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة . موضوعى .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/٤/١٩٩٤)
		١١ - الاكراه فى السرقة . ظرف عينى تعلقه بالأركان المادية للجريمة . سريانه فى حق كل من اسهم فى الجريمة .
٦٩٦	١٠٦	(الطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٤)
		١٢ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات . موضوعى .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه . لا معقب عليها مادامت تقيمة على أسباب سائغة .
		سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد اكراها مادام لم يتصل إلى المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً . مجرد الخشية منه . لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٨٥٥	١٣٣	(الظمن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته في الاثبات . موضوعي .
		تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه . موضوعي . حد ذلك ؟
		النعي بان اعتراف الطاعن الثاني جاء نتيجة احتمال تواعد ضابط الواقعة له . لا يصلح اساساً للدفع بطلانه . علة ذلك ؟
٩٥٨	١٤٩	(الظمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		١٤ - ركن الاكراه في جريمة الخطف . تقديره موضوعي .
٩٧٦	١٥١	(الظمن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		١٥ - جريمة خطف الأنثى . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟
٩٧٦	١٥١	(الظمن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		راجع ايضا :
		اثبات (شهود) .
		(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥)



الصفحة

القاعدة

ولاختصاص « الاختصاص الولائي » .

(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣١)

وعقوبة « العقوبة المبرره » .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)

ودفع « الدفع بطلان أقوال الشاهد » .

(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥)

ودفع « الدفع بطلان الاعتراف » .

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٩٧٦)

## التماس اعادة النظر

مناطق قبول طلب التماس اعادة النظر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه .

وجوب أن تدل تلك الوقائع أو الأوراق بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتماً سقوط الدليل على إدانته أو على تحمل التبعة الجنائية .

ثبوت أن طالب اعادة النظر كان مصاباً وقت ارتكابه الجريمة بعاهة في العقل تحول دون عقابة عنها لم تظهر الا بعد صدور حكم بات بالعقاب . أثره . قبول طلب التماس اعادة النظر حتى ولو سبقت الإشارة الى هذه العاهة عرضاً على لسانه بتحقيقات النيابة مادامت تلك الإشارة لم تكشف عنها .

الصفحة	القاعدة	امتناع عن تنفيذ حكم
		<p>القصد الجنائي في الجرائم العمدية . إقتضاؤه . تعمد ارتكاب الفعل المادى والنتيجة المترتبة عليه .</p> <p>مجرد تراخى تنفيذ الحكم إلى ما بعد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات لا ينهض بذاته دليلاً على توافر القصد الجنائي .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالادانه في جريمه الامتناع عن تنفيذ حكم .</p>
٧٤٧	١١٥	<p>(الطعن رقم ٢٠٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩)</p> <p><b>أمر بالأوجه</b></p>
٩٩١	١٥٤	<p>الطعن بالنقض . قصره . على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . غير جائز الا بنص خاص . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)</p>
		<p><b>اهانه</b></p> <p>١ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . حقها فى تعديله متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف القانونى السليم . حد ذلك ؟</p> <p>محاكمة الطاعن بوصف اهانة موظف عام بالقول ثم ادانته بجريمة القذف . تعديل فى التهمة ذاتها . عدم جواز اجرائه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)</p>
١٩٩	٣٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الخط من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .
		تعتمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .
١٢٤٧	١٩٦	(الظعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٤)
		٣ - العقوبة المقررة لجريمة إهانة محام بالاشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو يسببها . هي العقوبة المقررة في القانون لمرتكب الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة . المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .
١٢٤٧	١٩٦	(الظعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٤)
		٤ - إشتمال الدعوى المضمومة على الإذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن النعى بأن الدعوى الأصلية . خلّت من الإذن . غير مقبول . متى كانت الدعوى المنضمة قد أقيمت على ذات الوقائع التي تناولتها الدعوى الأصلية .
١٢٤٧	١٩٦	(الظعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٤)
<b>ايجار اماكن</b>		
		١ - معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة . هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة .
		جريمتا التخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية وإبقائها عمداً دون اعداد للاستغلال . تدخلان في عداد الجرائم المستمرة .
١٢٧	١٩	(الظعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١/١٩/١٩٩٤)



الصفحة	القاعدة	
١٢٧	١٩	<p>٢ - بناء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استناداً على مضي مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد في العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ إبلاغ المجنى عليها بالواقعة . دون أن يعنى يبحث التاريخ الذى أوفى فيه المطعون ضده بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال . خطأ فى القانون . يوجب النقض والإعادة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ١٩)</p>
٣٢٠	٤٦	<p>٣ - عدم التزام المحكمة بالتحديث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعدم تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد دون مقتضى . كفاية أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٢٧)</p>
٣٢٠	٤٦	<p>٤ - جريمتا تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد . عدم توقف رفع الدعوى بشأنهما على شكوى . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٢٧)</p>
٣٢٠	٤٦	<p>٥ - الزام الطاعنين برد المبلغ المدفوع رغم ثبوت تخالفهما مع المجنى عليه . خطأ فى القانون .</p> <p>كون الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى . وجوب نقض الحكم وتصحيحه وفقاً للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٢٧)</p>
٣٢٠	٤٦	<p>٦ - اقتسام المؤجر مع المستأجر الأصلي قيمة ما يجنيه الأخير من مقابل لقاء تنازله عن العين المؤجرة . تنازلاً نافذاً فى حق المؤجر . غير مؤتم . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		إدانة الطاعن بجريمة خلو الرجل . دون الالتفات إلى دفاعه أن ماتقاضاه من نقود من المجنى عليه كان مقابل تنازل الأخير عن حق الانتفاع بالوحده المؤجره . قصور .
٤٥٥	٧٠	(الطعن رقم ١٧٨٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		٧ - تفسير الحكم للعقود المبرمه بين المتهم والمجنى عليه . بانها عقود ايجار . فصل فى العلاقة القانونية بينهما ورد على دفاع الطاعن من أنها عقود تمويل انشاء وحدات سكنيه . لا عقود ايجار .
		تزيد الحكم فيما لم يكون له أثر فى منطقه أو النتيجة التى أنتهى إليها . لا يعيبه .
		مثال .
٨٧٠	١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)
		٨ - الجريمة متلاحقه الأفعال التى تعتبر وحده فى مجال المسئولية الجنائية . تعريفها ومناط تحققها ؟
		قضاء الحكم باعتبار تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على مرتين جريمة واحدة متتابعة الأفعال دون استظهار ما إذا كان القصد الجنائى واحداً وبيان الزمن بين كل منهما وأثر ذلك على حساب مدة التقادم وبدء سريانها . قصور .
٩٨٣	١٥٢	(الطعن رقم ٤٠٠٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)
		٩ - العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية . بإقتناع قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها - ما لم يقيده القانون بدليل معين .
		الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عدم تطلبها طريقاً خاصاً لإثباتها .

الصفحة	القاعدة	الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .
١٠٣٩	١٦٣	(الظعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩) ١٠ - عدم جواز تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة . متى كان الاستئناف . مرفوعاً من المتهم وحده . أساس ذلك ؟ قضاء المحكمة الاستئنافية فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار بالزام الطاعن . برد المبلغ الذى لم يقضى به الحكم المستأنف . خطأ فى القانون . متى كان المتهم هو المستأنف وحده .
١٢٢٢	١٩١	(الظعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢) راجع ايضا : حكم ( حجيته ) . ( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠ ) ( ب ) باعث - بطلان - بلاغ كاذب بناء - بناء على أرض زراعية باعث الباعث على الجريمة . ليس ركناً فيها . خطأ الحكم فيه أو اغفاله . لا يعيبه .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)



الصفحة	القاعدة	بطلان
١٣٧	٢١	١ - إجراءات التحريز . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . (الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٣)
٢٠٩	٣٢	٢ - تراخى مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث . لا بطلان . العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وإن تأخر التبليغ عنها . (الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٦)
٢٠٩	٣٢	٣ - عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته . انصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات النقل . (الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٦)
٥٤١	٨٨	٤ - خطأ الحكم في رقم مادة العقاب المنطبقة لا يبطله . حد ذلك ؟ مثال . (الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ١٩)
٦٨٨	١٠٥	٥ - النص في المادة ٢٤ اجراءات . على وجوب إثبات جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي ومكان حصولها في محاضر موقعه منه . تنظيمي . لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفته . (الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٢)
		٦ - اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧

الصفحة	القاعدة	اجراءات . لا بطلان على مخالفتها المرجع في سلامة الاجراءات إلى محكمة الموضوع .
٦٨٨	١٠٥	<p>مثال لتسبب سائق للرد على الدفع يبطلان اجراءات التحريز .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات «شهود» .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)</p> <p>واختصاص «الاختصاص المكنى» .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)</p> <p>واستحواب .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٣٧)</p> <p>وتقرير التلخيص .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ١٠٢٢)</p> <p>وحكم «وضعه والتوقيع عليه وإصداره» .</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦٠١)</p> <p>وحكم «اصداره» .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٨٩٣)</p> <p>وحكم «بيانات الدياجة» .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٥١٦)</p> <p>وحكم «تسبيه . تسبب غير معيب» .</p> <p>(القاعدتان رقما ٢٨ ، ٨٨ بالصحيفتين رقمي ١٨١ ، ٥٤١)</p>

الصفحة	القاعدة	<p>وحكم « بطلانه » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٢ ، ٩٨ بالصحيفتين رقمي ٤٢١ ، ٦٣٩ )</p> <p>وقضاة « صلاحيتهم » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٣٤ )</p> <p>ومعينة .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . توقيعتها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٨٠٣ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦ )</p> <p><b>بلاغ كاذب</b></p> <p>راجع :</p> <p>جريمة « اركانها » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٧٦ ، ١٤٢ بالصحيفتين رقمي ٤٨٤ ، ٩٠٧ )</p> <p><b>بناء</b></p> <p>جريمتا اقامة بناء دون ترخيص واقامته على أرض زراعية دون ترخيص . قوامها فعل مادي واحد . وهو اقامة البناء . مؤدى ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ١٢ )</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>حكم « تسبيبه . تسبيب معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٨٠٩ )</p>
٥١٢	٨٢	



الصفحة	القاعدة	
		وعقوبة «الاعفاء منها» . (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١٠٧) وقانون «تطبيقه» . (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٨٠٩) وقانون «قانون أصلح» . (القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٢١٤) ونقض «مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام» . (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١١٩٧)
		<b>بناء على أرض زراعية</b>
		١ - ورود لفظ مطلق فى نص تشريعى دون أن يقيم دليل على تقييده . إفادته ثبوت الحكم على الاطلاق . عبارة حظر إقامة «أى مبان أو منشآت» فى الأرض الزراعية . مطلقة غير مقيدة فى اللفظ . مفادها شمول الحظر كل بناء فى الأرض الزراعية أياً كان نوعه أو شكله أو مادته ومهما كان الغرض منه ودون ما عبرة بوجه الانتفاع به أو استغلاله . أساس ذلك وعلة ؟ الاستثناء الوارد بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على حظر البناء على الأرض الزراعية . شرطه ؟ (الطعن رقم ١٦٣١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
٦١٩	٩٥	٢ - حظر إقامة اسوار فى الأراضى الزراعية دون الحصول على

الصفحة	القاعدة	
		ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامتها أياً كان الباعث على إقامتها .
		إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم تأييم إقامة السور فى الأرض الزراعية تأسيساً على توافر باعث حمايتها . خطأ فى القانون .
		حجب الخطأ المحكمة عن بحث عناصر الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .
٦١٩	٩٥	(الطعن رقم ١٦٣١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
		ت
		تبديد - تجريف - تحقيق - ترويح - ترصد
		ترويح عملة معدنية - تزوير - تضامن - تعدى
		على أرض مملوكة للدولة - تعويض - تفتيش
		تقدم - تقرير التلخيص - تقليد - تلبس
		تهديد - تهريب جمركى
		تبديد
		١ - جواز أن يشترط البائع فى حالة البيع مؤجل الثمن أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع .
		المادة ٤٣٠ مدنى .
		تخلف الشرط بعدم سداد المشتري لباقي الثمن . أثره : زوال البيع بأثر رجعى واعتباره كأن لم يكن واسترداد البائع ملكيته للمبيع .
١٩٥	٢٩	(الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٢ - كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة التبديد .

الصفحة	القاعدة	
١٩٥	٢٩	<p>جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه . اساس ذلك . لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .</p> <p>(الظعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)</p>
٧٩١	١٢٣	<p>٣ - متى يعد الاختلاس تبديداً معاقباً عليه ؟</p> <p>المناط في اعتبار العقد وديعة . هو التزام المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع . انتفاء هذا الشرط ينفي معنى الوديعة .</p> <p>اكتفاء الحكم المطعون فيه في ادانة الطاعن بالاحالة الى محضر الضبط دون ايراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة وانتقال حيازة المنقولات إليه على نحو يجعل يده عليها يد أمانة واستظهار ثبوت نية تملكه إياها . قصور .</p> <p>(الظعن رقم ٢٤٢٥٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)</p> <p>راجع أيضا : خيانة أمانه .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصيغة رقم ٩٨٧)</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .</p> <p>(القواعد أرقام ٢٩ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٧١ ، ١٩٧ بالصفحات أرقام ١٩٥ ، ٣٣٥ ، ٣٨٧ ، ٤٥٩ ، ١٢٥١)</p> <p><b>تجريف</b></p> <p>١ - مثال لحكم صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى في جريمة تجريف أرض زراعية .</p> <p>(الظعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٢)</p> <p>٢ - جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة</p>



الصفحة	القاعدة	
		السطحية للأرض الزراعية بغض النظر عن عمق التجريف . المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
		تجريف الأرض الزراعية المسموح به . اجراءاته وشروطه وأساقمه ؟
٧٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)
		٣ - عمق التجريف ليس ركناً من أركان الجريمة .
		عدم حصول الطاعن على ترخيص بالتجريف طبقاً لقرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ . أثره ؟
٧٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)
		٤ - عدم ضبط الآلات والمعدات المستعملة في عملية التجريف .
		لا يؤثر في قيام الجريمة وثبوتها .
٧٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)
تحقيق		
راجع :		
مأمور والضبط القضائي .		
(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)		
نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .		
(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٧٦٠)		

الصفحة	القاعدة	تربح
		<p>١ - جريمة التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات . تحققها :  باستغلال الموظف العام أو من في حكمه لوظيفته بالحصول أو محاولة  الحصول لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره دون حق من  عمل من أعمال وظيفته .</p> <p>جريمة التربح من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة . علة  ذلك ؟</p> <p>لا يحول دون توافر الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو ألا يتمثل  فى خطر حقيقى فعلى .</p> <p>لا يشترط لتحقيق جريمة التربح . الحصول على الربح أو المنفعة . كفاية  مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق ربح أو منفعة .</p>
٨٣٧	١٣٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)</p> <p>٢ - جريمة التربح المنصوص عليها بالمادة ١١٥ عقوبات . تشمل كل  موظف عام أياً كان نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره  دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته .</p> <p>وقوع الجريمة . مناطه : أن يكون الحصول على ربح أو محاولة  الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته سواء كان فى مرحلة تقرير  العمل أو المداولة فى اتخاذه أو التصديق عليه أو تعديله أو تنفيذه أو ابطاله  أو الغائه .</p>
٨٣٧	١٣٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	ترصد
		سبق الاصرار . تعريفه ؟
		الترصد . ما يكفي لتحقيقه ؟
		البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى . وعناصرها .
٨٥	١١	(الطن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
		راجع أيضا :
		قصد جنائى .
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢)
		تزوير عملة
		مثال لتسبب سائق لحكم بالإدانة فى جريمة حيازة عملات ورقية أجنبية مقلدة وتزويرها .
٩٤٨	١٤٧	(الطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		تزوير
		١ - النعى بتزوير محضر التحريات والقبض لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟
٧٧٦	١٢١	(الطن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)



الصفحة	القاعدة	٢ - جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .
١١٢٩	١٧٨	<p>الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو اعمال مادية محسوسة . ما يكفي لثبوته ؟</p> <p>(الطنن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٤)</p> <p>راجع :</p> <p>تقليد .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٧٠)</p> <p>تزوير أوراق رسمية :</p> <p>القضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه : اشتغال الحكم ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها .</p> <p>مثال لتسبب معيب في جريمة تزوير .</p> <p>(الطنن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/١٠/١٩٩٤)</p> <p>تزوير أوراق عرفية .</p> <p>قضاء المحكمة المدنية . برد وبطلان سند لتزويره . رفع دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية . يوجب عليها أن تقوم ببحت جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة . قصور .</p> <p>(الطنن رقم ٢٠٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩٤)</p>
٨٣٧	١٣٢	
٣١٧	٤٥	

الصفحة	القاعدة	راجع أيضاً :
		قصد جنائى .
		(القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ١٢٥٨)
		الادعاء بالتزوير :
		<p>١ - تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل فى الدعوى عليها واحالته للنياابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى حتى يفصل فيه من الجهة المختصة . وجوب تربص الفصل فى الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة ذلك : قصور واخلال بحق الدفاع .</p>
١٠٨٩	١٧١	(الطن رقم ٨٩٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		<p>٢ - الأصل فى الإجراءات الصحة . لا يجوز الادعاء بما يخالف ماأثبت بمحضر الجلسة أو الحكم المطعون فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .</p>
١٠٩٢	١٧٢	(الطن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		تضامن
		راجع :
		مسئولية جنائية .
		(القاعدتان رقما ١١ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمى ٨٥ ، ١١٧٢)

الصفحة	القاعدة	تعدى على أرض مملوكة للدولة
		<p>جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة بكافة صورها . الواردة على سبيل المثال فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٢ مكرراً عقوبات . إما وقتية أو مستمرة .</p> <p>مناطق التمييز بين الجريمة الوقتية . والجريمة المستمرة فى جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة ؟</p> <p>(الظمن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٠ / ٩)</p>
٨٢٩	١٣٠	<p><b>تعويض</b></p> <p>القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية واسناده الى المتهم دون أن تتوافر فيه الاركان القانونية للجريمة .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض رغم عدم ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل الجنائى المسند إليه . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟</p> <p>(الظمن رقم ٢٨٣٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٦)</p>
١٢٣٩	١٩٤	<p>راجع أيضاً :</p> <p>عقوبة « العقوبة التكميلية » :</p> <p>(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤٢٨)</p> <p>وقانون « تفسيره » .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٣٩)</p>



الصفحة	القاعدة	تفتيش
٢٢٨	٣٤	<p>١ - عدم اثبات الضابط بمحضره اصطحابه شرطى سرى عند اجراء التفتيش لا يفيد قيامه منفرداً بهذا الاجراء .</p> <p>(الظعن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)</p> <p>٢ - التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التى رسمها القانون . محظور . بطلان الدليل المستمد منه .</p> <p>حصول مأمور الضبط القضائى على الدليل عن غير طريق التفتيش أو القبض . صحيح .</p> <p>عدم قبول النعى ببطلان القبض والتفتيش . متى كان الطاعن قد تخلى باختياره عما يحوزه من مخدر .</p>
٦٧٤	١٠٣	<p>(الظعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>تفتيش « إذن التفتيش . إصداره » .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٧٦٠)</p> <p>ودفع « الدفع ببطلان التفتيش » .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)</p> <p>أ - إجراءاته :</p> <p>النص فى المادة ٥١ اجراءات على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما امكن ذلك وإلا بحضور شاهدين . مجال تطبيقه : دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها وفقاً للمادة ٤٧ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ اجراءات . أثره : ورود المادة ٥١ من القانون ذاته على غير محل .
		حضور المتهم أو من ينبيه عنه أو شاهدين . ليس شرطاً لصحة التفتيش الذى يجرى فى مسكنه .
٧٩٥	١٢٤	(الطعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
		ب - اذن التفتيش :
		الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعى . كفاية إطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رداً عليه . مثال .
٧٧٠	١٢٠	(الطعن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢)
		ج - إصداره :
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الامر بالتفتيش . موضوعى .
٣٧	١	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
٢٠٢	٣١	(والطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٠٩	٣٢	(والطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٧٠	٥٤	(والطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٥٠٥	٨١	(والطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
٥١٦	٨٣	(والطعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
١١٠٨	١٧٥	(والطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .

الصفحة	القاعدة	
		عدم بيان اسم الطاعن كاملاً ومهنته وسنة ومحل إقامته في محضر الاستدلالات . غير قادح في جدية ماتضمنه من تحريرات .
١٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٣٠٢	٤٣	(والظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٥٢	٥١	(والظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٥٨٤	٩٠	(والظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
٧٩٥	١٢٤	(والظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
٩٩٤	١٥٥	(والظعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
٩٩٩	١٦٦	(والظعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		٣ - مثال لاستخلاص سائق لصدور إذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لها لضبط جريمة مستقبلية في حيازة مخدر بقصد الاتجار .
١٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		٤ - الدفع بطلان إذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . علة ذلك ؟
١٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		٥ - ضبط الطاعن في سيارة غير التي اشتملتها التحريات . لا يصلح وجهاً للنعي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
		مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ماتضمنه من تحرير .



الصفحة	القاعدة	
		خلوا اذن التفتيش من بيان سن الطاعن أو مهنته أو عمله غير قادح في جدية التحريات مادام هو الشخص المقصود بالاذن .
٢٤٣	٣٦	(الظمن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
٧٠٣	١٠٧	(والظمن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٢/١٩٩٤)
٧٦٠	١١٩	(والظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/٣/١٩٩٤)
		٧ - صدور الاذن بالتفتيش استناداً الى ما جاء بالتحريات من أن المتهم يحوز مواد مخدرة . الادعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .
٢٦٧	٤٠	(الظمن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٩٤)
		٨ - التفتيش الذى تجر به النيابة العامه أو تأذن فى إجراءاته . شرط صحته ؟
٢٦٧	٤٠	(الظمن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٩٤)
		٩ - اثبات الحكم صدور إذن التفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز مواد مخدرة . مفهومه : صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها . لا ضبط جريمة مستقبلية .
٣٠٢	٤٣	(الظمن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٤)
		١٠ - اثبات الحكم صدور إذن بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويحوزها ويحرزها مع شخصه وبسيارته . مفهومه . صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها لا ضبط جريمة مستقبلية .
٣٥٢	٥١	(الظمن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٣/٣/١٩٩٤)
٥٨٤	٩٠	(والظمن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩٤)
٧٠٣	١٠٧	(والظمن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٢/١٩٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
		ورود خطأ في محضر التحريات في اسم الطاعنة أو اسم شهرتها . غير قاطع في عدم جدية التحريات .
٦٢٤	٩٦	(الظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
		١٢ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لتسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه . المادة . ٩١ إجراءات المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . إصدار النيابة العامة أمرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات وأسبابه . مفاده ؟
٦٦١	١٠٢	(الظعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		١٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته . لا ينال من صحته . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن .
٦٨٨	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - إذن التفتيش . شروط إصداره .
		عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة . لإجراء التحريات . إجراء مأمور الضبط القضائي بنفسه التحريات . غير لازم . حقه في الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين .
٧٦٠	١١٩	(الظن رقم ١٦٧٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		١٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٧٧٦	١٢١	(الظن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		١٦ - تحرير إذن التفتيش أسفل محضر التحريات الذي يشمل طلب الإذن بضبط وتفتيش الطاعن وزوجته . تضمين عبارة الإذن اسم زوجة الطاعن بمفردها ثم استكمالها بصيغة المثني . مفاده : أن المراد بالإذن بالتفتيش كل منهما معاً . استناد الحكم الى دليل ثابت في الأوراق . كفايته . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش .
٩٦٦	١٥٠	(الظن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		١٧ - عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . حده . وضوح الإذن وتحديد في تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها واختصاص مصدره مكانياً وان يدون بخطه وموقعاً عليه منه . الأصل في الإجراءات الصحة . حد ذلك ؟ عدم وضوح توقيع مصدر الإذن . لا يعيبه . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لتوقيعه بتوقيع غير مقروء .
١٠٥٤	١٦٦	(الظن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - للنيابة العامة ندب أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها . أساس ذلك ؟</p> <p>كفاية أن يكون الندب عند الضرورة شفاعمة . مادام له أصل بالأوراق . لمعاون النيابة المتدب تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .</p> <p>مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع بطلان اذن التفتيش لصدوره ، من معاون نيابة .</p>
١١٠٢	١٧٤	<p>(الطعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٧)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اختصاص :</p> <p>القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم (٢٦٧)</p> <p>واختصاص « الاختصاص المكانى » .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)</p> <p>ودفع « الدفع بطلان إذن التفتيش .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٧٠)</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)</p> <p>(د) بياناته :</p> <p>١ - تولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات التى يؤسس عليها</p>

الصفحة	القاعدة	
		طلب إذن التفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم .
		مجرد الخطأ في بيان محل اقامة المتهم . لا ينال بذاته من جدية التحريات .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٢ - عدم اشتراط القانون . شكلاً معيناً لإذن التفتيش . خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته لا ينال من صحته . طالما هو الشخص المقصود به الإذن .
٥١٦	٨٣	(الظعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٣ - صدور الإذن بالتفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم . مفاده . شموله كل مسكن للمتهم مهما تعدد .
	١٠٢	(الظعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
		عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش .
		خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته . لا ينال من صحته . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن .
	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٥ - إغفال إثبات ساعة إصدار الإذن . لا يؤثر في صحته . مادام الحكم أثبت حصول التفتيش بعد الإذن وقبل نفاذ أجله .
	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الاستدلال أو الخطأ فيه . غير قادح فيما تضمنه من تحرر .
٩٩٤	١٥٥	(الطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٠٥٤	١٦٦	(والطعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		راجع أيضا :
		تفتيش « إذن التفتيش . إصداره » .
		(القاعدتان رقما ١٠٢ ، ١٠٥ بالصحفتي رقمي ٦٦٨ ، ٦٨٨)
		هـ - تنفيذه :
		١ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكوله إلى مأمور الضبط المأذون له . تكليف المأذون له أحد زملائه بوزن المخدر المضبوط بإحدى الصيدليات . لا عيب .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٢ - حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها . وجود السيارة في حيازة الطاعن وتحت سيطرته قبيل الضبط يجعل له صفة أصلية عليها ويضحي تفتيشها سليما في القانون .
٥٨٤	٩٠	(الطعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
		٣ - الدفع ببطلان إذن التفتيش لأجرائه من غير أنثى لا يقبل آثاره لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟ . تنفيذ الإذن بتنفيذ الطاعنة دون الاستعانة بأنثى . لا يعيب إجراءاته .



الصفحة	القاعدة	
		طالما اقتصر على مواضع لا تعتبر من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل أن يطلع عليها . مثال :
١٢٤	٩٦	(الظمن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩) ٤ - صدور إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاصه .
١٠٥٤	١٦٦	(الظمن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١) راجع أيضاً : تفتيش « اجراءاته » . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٩٥) و - نطاقه : راجع : محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٦٦) ز - التفتيش بغير إذن : راجع : تلبس . (القاعدتان رقما ٩٧ ، ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ٦٣٢ ، ٩٦٦) ومأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » . (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)

الصفحة	القاعدة	ح - التفتيش بقصد التوقي :
		تفتيش المتهم قبل ايداعه السجن . أمر لازم . أساس ذلك ؟ وجود خصومة بين ضابط الواقعة والمتهم الآخر . أمر خارج عن نطاق استدلال المحكمة على ثبوت الواقعة قبل الطاعن . عدم بحث الحكم امر تلك الخصومة . لا عيب .
		مثال لاحدى حالات التفتيش الوقائي وصحة اجراء ضبط المخدر الناشئ عنه .
٢٩١	٤٢	(الطن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		ط - بطلان التفتيش :
		لا صفة لغير من وقع عليه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه .
		عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش الباطل إلا ممن شرعت الأوضاع القانونية لحمايتهم .
	١٠٣	(الطن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		<b>تقادم</b>
		إجراءات المحاكمة من الإجراءات التى تقطع مدة التقادم . المادة ١٧ . ج .
		الاشكال فى التنفيذ من الإجراءات القاطعة للتقادم .
٥٧٧	٨٩	(الطن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)
		راجع أيضا :
		جريمة «الجريمة المتابعة» .
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٨٣)

الصفحة	القاعدة	تقرير التلخيص
		<p>١ - وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف . تقريراً متضمناً ملخص وقائع الدعوى وظروفها والأدلة فيها والمسائل الفرعية التى رفعت والإجراءات التى تمت وتلاوة هذا التقرير قبل أى اجراء . المادة ٤١١ إجراءات اغفال وضع تقرير التلخيص . يبطل الحكم . علة ذلك ؟</p>
١٠٢٢	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٢٧٩٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣)</p>
		<p>٢ - إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص بدىاجة الحكم دون أسبابه . لا عيب . متى كان رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم قد وقع عليه .</p>
١٠٣٩	١٦٣	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)</p>
		<p>٣ - تقرير التلخيص . ماهيته ؟ المادة ٤١١ إجراءات .</p>
		<p>النمى بقصور تقرير التلخيص . لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟</p>
١٢٢٢	١٩١	<p>(الطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)</p>
		<p>تقليد</p>
		<p>١ - تقليد العلامة التجارية . ماهيته ؟</p>
	٩٢	<p>(الطعن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)</p>
		<p>٢ - استناد الحكم فى ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما . قصور .</p>
	٩٢	<p>(الطعن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات ؟ الآله التي تشتمل على أصل العلامة . والأثر الذي ينطبع عند استعمالها . سواء . مثال .
	١٢٠	(الظعن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢)
		٤ - مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة في جريمتي حيازة عملات ورقية أجنبية مقلدة وترويجها .
٩٤٨	١٤٧	(الظعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
<u>تلبس</u>		
		١ - كل اجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة . صحيح . ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة . التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ومسايره رجال الضبط للجنة بقصد جريمة يقارفونها . لا يجافى القانون . توافر حاله التلبس أو عدم توافرها . موضوعي . مثال لتسبيب سائق لتوافر حاله التلبس .
٦٣٢	٩٧	(الظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		٢ - اصطحاب الضابط لمصدر السرى ليتظاهر الأخير بشراء المخدر من الطاعن ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها . مادام الطاعن قدم المخدر بمحض ارادته واختياره .
٦٣٢	٩٧	(الظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اسقاط الطاعن للكيس الذى كان بيده طواعيه واختياراً . عثور الضابط على المخدر بداخله . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهراً أم غير ظاهر .
٩٦٦	١٥٠	(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		٤ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها . استقلال محكمة الموضوع به . مدامت تقيمه على أسباب سائغة . المجادلة فيه أمام النقض . غير جائزة .
٩٦٦	١٥٠	(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		راجع أيضاً :
		زنا .

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٣)

### تهديد

جناية التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات . مناط توافرها ؟

كون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجانى سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة اذا لم يجب الى طلبه . غير لازم . كفاية أن يكون قد وجه التهديد كناية الى المجنى : به وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب فى نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك 'لأثر' : لا عبرة بالأسلوب أو القالب الذى تصاغ فيه عبارات التهديد . متى كان المفهوم منها أن الجانى قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب .

ثبوت أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه وأنه

الصفحة	القاعدة	
		مصحوباً بطلبات منها التنازل عن دعوى جنائية . يظهر ما انتهى إليه الحكم من عدم اختصاص محكمة الجنح لكون الواقعة جنائية . أثر ذلك ؟
٦١٥	٩٤	(الطن رقم ٢٠٥٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
<b>تهريب جمركي</b>		
		١ - التهريب الجمركي في مفهوم المادة ١٢١ من قانون الجمارك . ما يرد عليه ؟
٨٨٨	١٣٨	(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)
		٢ - البضائع الممنوعة في مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك . هي تلك التي لا يسمح باستيرادها أو تصديرها إلا بقيود من أى جهة . مؤدى ذلك ؟
		قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافاً للأوضاع المقررة قانوناً . خطأ في القانون .
٨٨٨	١٣٨	(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)
		٣ - جريمتا التهريب الجمركي واستيراد بضاعة بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً . قوامها فعل مادي واحد . هو ادخال البضاعة المستوردة أو المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد المعنوي . أثر ذلك ؟
		كون تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع . وجوب النقض مع الاعادة .
٨٨٨	١٣٨	(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)
		٤ - عدم دستورية القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب إذا



الصفحة	القاعدة	
		<p>لم يقدم من وجوب في حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها. أساس ذلك ؟</p> <p>انتفاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه القاضي ببراءة المطعون ضده استناداً الى هذه القرينة مادام أن المدعى بالحقوق المدنية لا يدعى وجود دليل آخر قبل المطعون ضده يثبت في حقه العلم بأن البضائع الاجنبية المضبوطة بحوزته مهربة .</p>
٩٢٤	١٤٤	<p>(الظعن رقم ٣٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>وعقوبة « عقوبة تكميلية » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم )</p> <hr/> <p>( ج )</p> <p><u>جريمة - جلب - جمارك</u></p> <p><u>جريمة</u></p> <p>أ - « أركانها » :</p> <p>١ - اختصاص الموظف الذي عرضت عليه الرشوة وحدة بجميع العمل المتعلق بالرشوة غير لازم . كفاية أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .</p>
٣٨	١	<p>(الظعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاخلال بواجبات الوظيفة فى مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات . مدلوله ؟ الدفاع القانونى ظاهر البطلان . التفات الحكم عن الرد عليه . لا يعيبه .
٣٧	١	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٣ - تحقق جريمة الرشوة فى حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . شرط ذلك ؟
٣٧	١	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٤ - الركن المادى فى جريمة الشيك بدون رصيد . مناط تحققه : بتخلى الساحب ارادياً عن حيازته . سرقة الشيك أو فقدته أو تزويره . لا يترتب على أى منها تحقق هذا الركن .
٥٠	٣	(الطعن رقم ٢١٢٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣)
		٥ - وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . تحديد مكان وقوع جريمة السرقة من مكان مسور وما إذا كان المكان مسوراً بحائط أو سياج أو خنادق . ركن هام فى هذه الجريمة . اغفال ذلك . قصور .
١١٢	١٦	(الطعن رقم ٤١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٦ - جريمة الرشوة فى حق الموظف العام أو من فى حكمه . متى تتحقق ؟ تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً فى الجريمة .

الصفحة	القاعدة	
		تسوية الشارع بما استحدثه من نصوص بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه . مثال :
١٣٧	٢١	(الظن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣) ٧ - دخول الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق الوظيفة . غير لازم لقيام جريمة الرشوة . كفاية أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد أتجر معه على هذا الاساس . اختصاص الموظف وحده بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة . غير لازم لقيام الجريمة . كفاية أن يكون له علاقة به أو له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .
١٣٧	٢١	(الظن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣) ٨ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . شرط قيام جريمة القذف المؤثمة بالمادة ٣٠٢ عقوبات : اسناد واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقاب من اسندت إليه أو احتقاره وحصول الاسناد باحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ عقوبات وتوافر القصد الجنائي . إدانة الطاعنين بجريمة القذف دون أن يعنى الحكم باستظهار أركان تلك الجريمة كما هي معرفة به في القانون وتوافرها في حقهما . قصور .
١٦١	٢٤	(الظن رقم ٢٠٤٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٦) ٩ - سلامة حكم الادانة في جريمة السب العلنى . رهينه بيان العلانية وطريقة تباينه .



الصفحة	القاعدة	
		اغفال الحكم التحدث عن ركن العلانية وكيفية توافره في حق الطاعن من حيث طبيعة المكان الذي حدث فيه السب والمنزل الذي تقطن به المدعية بالحق المدني وما إذا كان قد حصل الجهر به بين سكان ذلك وما إذا كانوا من الكثرة بحيث يجعل مكان الحادث محلاً عاماً . قصور .
١٦٤	٢٥	(الطعن رقم ٢٠٨٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)
		١٠ - كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة التبيد .
		جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه . اساس ذلك . لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .
١٩٥	٢٩	(الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١١ - ركن الاكراه في السرقة . تحدث الحكم استقلالاً عنه . غير لازم . حد ذلك ؟
		ظرف الاكراه في السرقة . ظرف عيني متعلق بالاركان المادية للجريمة . مريان حكمه على كل من ساهم في الجريمة . ولو وقع من أحدهم فقط . ولو لم يعلم به .
٢٢١	٣٣	(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٢ - تمام جريمة احرار المخدرات . بوجود المخدر في حوزة محرزه مهما صغر مقدارها أو كان دون الوزن .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		١٣ - تضمنين المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ النص على وجوب استرداد حصيلة الصادرات المستثناة فور بيعها وتحصيل قيمتها . لا يتعارض مع استثنائها من شرط المدة . مفاد ما جاء

الصفحة	القاعدة	
٣٥٢	٥٠	<p>بنص المادة ٢/٢ من القانون المذكور أن جريمة عدم استرداد قيمة تلك الصادرات المستثناة لا تقوم إلا بعد تحصيل قيمتها .</p> <p>اعتناق الحكم المطعون فيه هذا النظر . تطبيق صحيح للقانون .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)</p> <p>١٤ - جريمة اعطاء شيك دون رصيد هي جريمة الساحب . أساس ذلك ؟</p> <p>تظهير الشيك من المستفيد أو حامله إلى آخر . لا يعد إصداراً له أثر ذلك : انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات في حقه . ولو كان يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .</p> <p>عدم اعتبار مظهر الشيك شريكاً للساحب في جريمة اعطاء شيك دون رصيد . ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك . لا يحول دون عقابه باعتباره نصيباً . أساس ذلك ؟</p>
٣٦٢	٥٢	<p>(الطن رقم ٢٠٩٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)</p> <p>١٥ - حمل السلاح والإكراه من الظروف المادية العينية المتصلة بجريمة السرقة سرعان حكمها على كل من أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً . ولو لم يعلم بها .</p>
٣٨١	٥٥	<p>(الطن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)</p> <p>١٦ - حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟</p> <p>مناط تحقق الطرق الاحتمالية في النصب ؟</p>
٤١٢	٦٠	<p>(الطن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)</p> <p>١٧ - مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئياً</p>

الصفحة	القاعدة	
		لا تتحقق بها الطرق الاحتيالية فى النصب . وجوب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية او مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .
		عدم بيان الحكم للطرق الاحتيالية التى استخدمتها الطاعنة والصلبة بينها وبين تسليم المجنى عليها المبالغ موضوع الاتهام . قصور .
٤١٢	٦٠	(الظعن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		١٨ - جنابة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١١٣ عقوبات . ما يكفى لتحقيقها ؟
٤١٧	٦١	(الظعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		١٩ - شرط الضرر كركن فى جريمة الإضرار العمدى . أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين .
		عدم بيان حكم الإدانة تحقق ركن الضرر . قصور .
		نقض الحكم فى تهمة : يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٤٣	٦٧	(الظعن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)
		٢٠ - جريمة بيع منتجات عليها علامات مقلدة . أو عرضها للبيع أو تداولها أو حيازتها بقصد البيع المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . اركانها ؟
		القصد الجنائى فى هذه الجريمة . تحققه : رهن باثبات علم الجانى بتقليد العلامة . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى الدلالة على قيامه . مخالفة ذلك : قصور .
٤٥١	٦٩	(الظعن رقم ٢٦٤٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٨)



الصفحة	القاعدة	
٤٥٩	٧١	<p>٢١ - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق . لا يتحقق به جريمة الاختلاس . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٣٥٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٣٠)</p> <p>٢٢ - الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب . هو تعمد الكذب في التبليغ . مقتضاه : علم المبلغ يقيناً بكذب الوقائع المبلغ بها وأن المبلغ ضده برىء منها .</p> <p>شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة في حكمها توافر هذا العلم اليقيني بطريق الجزم وأن المبلغ أقدم على البلاغ متوياً السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه .</p> <p>مثال لتسبب معيب في جريمة بلاغ كاذب .</p>
٤٨٤	٧٦	<p>(الطعن رقم ١٢٨٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ٦)</p> <p>٢٣ - الادانة في جريمة احراز أو حيازة مادة من المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>خلو الجدول المذكور من مادة الكلونازيام وورودها ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلية . مؤداه ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن باحرازه مادة الكلونازيام بقصد الاتجار . خطأ في القانون .</p>
٤٩٥	٧٩	<p>(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - تحدث الحكم عن ركن الاكراه فى السرقة استقلالاً . غير لازم ما دامت مدوناته تكشف عنه وعن وقوع جريمة الشروع فى السرقة ترتيباً عليه .
٤٩٩	٨٠	(الظمن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٢٥ - حصول الاكراه عقب الاختلاس مباشرة للنجاة بالشئ المختلس . يتحقق به ركن الاكراه فى السرقة .
٤٩٩	٨٠	(الظمن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٢٦ - جريمتا اقامة بناء دون ترخيص واقامته على أرض زراعية دون ترخيص . قوامهما فعل ماذى واحد . هو اقامة البناء . مؤدى ذلك ؟
٥١٢	٨٢	(الظمن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٤)
		٢٧ - تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها فى جريمة هتك العرض . موضوعى . مباغته المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة فى جريمة هتك العرض .
٥٣٥	٨٧	(الظمن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٩٤)
		٢٨ - الباعث على الجريمة . ليس ركناً فيها . خطأ الحكم فيه أو اغفاله . لا يعيبه .
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/٤/١٩٩٤)
		٢٩ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها على ست عشرة سنة بالتحويل والاكراه تحقيقها : بابعادها عن مكان خطفها . أياً كان بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مراقبة الجانى لها . أو بأية وسائل مادية أو ادبية من شأنها سلب ارادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	تقدير توافر ركن التحيل والاكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة . موضوعي .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٣٠ - جناية التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات . مناط توافرها ؟ كون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب الى طلبه . غير لازم . كفاية . أن يكون قد وجه التهديد كتابة الى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الاثر . لا عبرة بالاسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد . متى كان المفهوم منها أن الجاني قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب . ثبوت أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه وانه مصحوبا بطلبات منها التنازل عن دعوى جنائية . يظاهر ما انتهى اليه الحكم من عدم اختصاص محكمة الجنح لكون الواقعة جناية . أثر ذلك .
٦١٥	٩٤	(الظعن رقم ٢٠٥٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨) ٣١ - الركن المادي في جريمة هتك العرض . توافره : بكل فعل مخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه ويخدش عاطفة الحياء عنده . توافر جريمة هتك العرض . ولو لم يحدث إيلاج أو يترك الفعل أثراً بالمجنى عليها . مثال لتسييب سائغ .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦) ٣٢ - جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بازالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية بغض النظر عن عمق التجريف المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .



الصفحة	القاعدة	
٧٨٧	١٢٢	تجريف الارض الزراعية المسموح به . اجراءاته وشروطه واساسه ؟ (الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)
٧٨٧	١٢٢	٣٣ - عدم ضبط الآلات والمعدات المستعملة فى عملية التجريف . لا يؤثر فى قيام الجريمة وثبوتها . (الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)
٧٨٧	١٢٢	٣٤ - عمق التجريف ليس ركنا من أركان الجريمة . عدم حصول الطاعن على ترخيص بالتجريف طبقاً لقرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ . أثره ؟ (الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)
٧٨٧	١٢٢	٣٥ - متى يعد الاختلاس تبديداً معاقباً عليه ؟ المناط فى اعتبار العقد وديعة هو التزام المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع انتفاء هذا الشرط ينفى معنى الوديعة . اكتفاء الحكم المطعون فيه فى ادانة الطاعن بالاحالة الى محضر الضبط دون ايراد مضمونة ووجه استدلاله به على ثبوت قيام عقد الوديعة وانتقال حيازة المنقولات إليه على نحو يجعل يده عليها يد أمانة واستظهار ثبوت نية تملكه اياها . قصور .
٧٩١	١٢٣	(الطعن رقم ٢٤٢٥٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١) ٣٦ - جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ عقوبات . ما يشترط لقيامها . تحقق القصد الجنائى فى جريمة اتلاف الزرع . بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى

الصفحة	القاعدة	
		حددها القانون واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف أو علمه بأنه يحدثه بغير حق . وجوب تحدث الحكم عنه استقلالاً أو ايراد ما يدل على قيامه اغفال الحكم ايراد الواقعة كليه . وغموضه فى تحصيل أقوال المجنى عليها . قصور .
٨٢٥	١٢٩	<p>(الظعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)</p> <p>٣٧ - جريمة التربح المنصوص عليها بالمادة ١١٥ عقوبات . تشمل كل موظف عام أياً كان نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته .</p> <p>وقوع الجريمة . مناطه : أن يكون الحصول على ربح أو محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته سواء كان فى مرحلة تقرير العمل أو المداولة فى اتخاذه أو التصديق عليه أو تعديله أو تنفيذه أو ابطاله أو الغائه .</p>
٨٣٧	١٣٢	<p>(الظعن ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)</p> <p>٣٨ - جريمة التربح المنصوص عليها فى المادة ١١٥ عقوبات . تحققها : باستغلال الموظف العام أو من فى حكمة لوظيفته بالحصول أو محاولة الحصول لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره دون حق من عمل من أعمال وظيفته .</p> <p>جريمة التربح من جرائم الخطر الذى يهدد نزاهة الوظيفة العامة . علة ذلك ؟</p> <p>لا يحول دون توافر الخطر الا يترتب عليه ضرر حقيقى أو ألا يتمثل فى خطر حقيقى فعلى لا يشترط لتحقيق جريمة التربح . الحصول على الربح أو المنفعة . كفاية مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق ربح أو منفعة .</p>
٨٣٧	١٣٢	(الظعن ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - جريمة السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات . تتوافر بارتكابها ليلاً مع حمل سلاح أياً كان نوعه او وصفه .
٨٥٥	١٣٣	(الظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٤٠ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الشيك من الساحب للمستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . علة ذلك ؟
		الشيك الإسمى . خضوعه لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات . قصر ذلك على العلاقة بين الساحب والمستفيد . علة ذلك ؟
٩٠٢	١٤١	(الظعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٤١ - عدم دستورية القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٢١ / ٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها . أساس ذلك ؟
		انتهاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه القاضى ببراءة المطعون ضده استناداً إلى هذه القرينة مادام أن المدعى بالحقوق المدنية لا يدعى وجود دليل آخر قبل المطعون ضده يثبت في حقه العلم بأن البضائع الأجنبية المضبوطة بحوزته مهربة .
٩٢٤	١٤٤	(الظعن رقم ٣٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٤٢ - جريمة خطف الأنثى . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟
٩٧٦	١٥١	(الظعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		٤٣ - القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته فعلياً . واجب .



الصفحة	القاعدة	
١٠٠١	١٥٧	<p>المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من إستقراء النصوص وتفسيرها وفقاً للأصول المقررة .</p> <p>(الظمن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)</p> <p>٤٤ - توافر القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف متى كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار .</p> <p>النقد المباح : مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . تجاوز هذا الحد . يوجب العقاب عليه . باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف .</p> <p>الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض .</p>
١٠٠١	١٥٧	<p>(الظمن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)</p> <p>٤٥ - ركن العلانية في جريمة القذف . تحققه . مشروط بتوافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز . وانتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب .</p> <p>مثال : لتسبب معيب .</p>
١٠٩٩	١٧٣	<p>(الظمن رقم ٤٠٠٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)</p> <p>٤٦ - جريمة الرشوة . تمامها بمجرد طلب الموظف الجعل أو اخذه أو قبوله ولو كان العمل الذي يوضع الجعل لتنفيذه أو للامتناع عن أدائه . غير حق . مادام زعم الاختصاص كافياً لتمام الجريمة . علة ذلك ؟</p> <p>- مثال لتسبب سائغ للتدليل على توافر أركان جريمة الرشوة .</p>
١١٠٨	١٧٥	<p>(الظمن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤٧ - عدم اشتراط أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها . داخله في نطاق الوظيفة مباشرة . كفاية أن يكون له فيها نصيب من اختصاص يسمح بتنفيذ الغرض في الرشوة .</p> <p>تحقق جريمة الرشوة ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة . شرطه : اعتقاد الموظف خطأ انه من اعمال الوظيفة أو زعمه ذلك كذباً .</p> <p>الزعم بالاختصاص في جريمة الرشوة . توافره . ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به كفاية ابدائه . استعداداه للقيام بالعمل الذي يدخل في نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه . علة ذلك ؟</p>
١١٠٨	١٧٥	<p>(الظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)</p> <p>٤٨ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . ماهيتها ؟</p> <p>التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .</p> <p>الباعث على الجريمة ليس من اركانها أو عناصرها . إغفال الحكم التحدث عنه . لا يعيبه .</p>
١١٢٩	١٧٨	<p>(الظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)</p> <p>٤٩ - رابطة السببية . ركن في جريمة الإصابة أو القتل الخطأ .</p> <p>اقتضاؤها اتصال الخطأ بالإصابة أو القتل اتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها إستناداً إلى دليل فني .</p> <p>إغفال حكم الإدانة في جريمة قتل خطأ بيان اصابات المجنى عليهم وكيف لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع تقرير فني . قصور .</p>
١١٤٧	١٨١	<p>(الظعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)</p> <p>٥٠ - جريمتا الاستيلاء والحصول على منفعة . استقلالهما عن</p>

الصفحة	القاعدة	
		جريمة الاخلال بنظام توزيع سلعة والاضرار بمصالح الغير المعهود بها إلى جهه عمله . اختلاف كل منهم عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية . أثر ذلك ؟
١١٦٥	١٨٤	(الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤) ٥١ - جريمة احراز ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية بغير ترخيص . تحققها بمجرد الحيازة المادية لها أياً كان الباعث على حيازتها ولو لأمر عارض أو طارئ . مثال لإستدلال سائق فى توافر أركان جريمة احراز : ذخائر بغير ترخيص فى حق الطاعن .
١١٧٢	١٨٥	(الظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤) ٥٢ - العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفه مستديمة . يكفى لتوافر العاهة المستديمة أن تكون العين سليمة قبل الإصابة او أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً ولو لم يتيسر تحديد قوة ، الابصار قبل الإصابة . ضعف قوة الابصار أصلاً لا يؤثر فى قيام الجريمة . حد ذلك ؟
١١٨٥	١٨٦	(الظعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨) ٥٣ - القصد الجنائى فى جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات . تحققه باتجاه ارادة الموظف الجنائى إلى الاضرار بالاموال أو المصالح المعهودة إليه . عدم وقوع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الاهمال . ايراد الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وظروفها وأدلة اثباتها أن الضرر



الصفحة	القاعدة	
		الذى حدث بأموال الجهة التى يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله . انتهاؤه من بعد الى توافر ركن الاضرار العمدى فى حقه . تناقض يعيبه .
١٢١٧	١٩٠	(الظن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)
		٥٤ - تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف . تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد من الجنائي فى تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .
١٢٤٧	١٩٦	(الظن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧)
		راجع أيضاً :
		اثبات « بوجه عام » :
		(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٧٣)
		وأسباب الاباحة وموانع العقاب « دفاع شرعى » .
		(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٧٨)
		وإشتراك
		(القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٢٥٤)
		وتقليد
		(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٦٠٥)
		وحكم « بيانات التسبيب »
		(القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٧٤٤)

الصفحةالقاعدة

وحكم «تسببه . تسبب معيب» :

(القاعدة أرقام ٧٣ ، ١٣٢ ، ١٩٠ بالصفحات أرقام ٤٦٥ ، ٨٣٧ ، ١٢١٧)

وحكم «تسببه . تسبب غير معيب» .

(القاعدتان رقما ٥٤ ، ١١٩ بالصحيفتين رقمي ٣٧٠ ، ٧٦٠)

ودفاع «الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره» .

(القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٩٥)

ورابطة السببية

(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٥)

وظروف مشددة :

(القاعدة رقم ٥٥ و ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٣٨١ ، ٨٥٥)

وفاعل أصلي

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)

وقانون «تفسيره»

(القاعدتان رقما ٢٩ ، ١٥٧ بالصحيفتين رقمي ١٩٥ ، ١٠٠١)

وقصد جنائي

(القواعد أرقام ٨ ، ١٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٠ ،

٨٨ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٩٢ بالصفحات أرقام ٧١ ، ١١٥ ، ٢٠٢ ، ٢٢١ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ، ٣٠٢ ،

٣٥٢ ، ٣٧٠ ، ٣٩١ ، ٤٩٩ ، ٥٤١ ، ٦١٩ ، ٦٣٩ ، ٦٤٨ ، ٦٩٦ ، ٧٤٧ ،

٩٠٧ ، ٩٢٨ ، ١١٥٢ ، ١١٦٥ ، ١١٧٢ ، ١٢٣٠)

ومسئولية جنائية

(القاعدتان رقما ٨٨ ، ٨٩ بالصحيفتين رقمي ٥٤١ ، ٥٧٧)

الصفحة	القاعدة	ومواد مخدرة
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٠٢)
		ووصف التهمة
		(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٩)
		ب - الجريمة المتابعة :
		الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في مجال المسؤولية الجنائية . تعريفها ومناطق تحققها ؟
		قضاء الحكم باعتبار تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار على مرتين جريمة واحدة متتابعة الأفعال دون استظهار ما إذا كان القصد الجنائي واحداً وبيان الزمن بين كل منهما وأثر ذلك على حساب مدة التقادم وبدء سريانها . قصور .
٩٨٣	١٥٢	(الطن رقم ٤٠٠٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٩/١٩٩٤)
		ح - الجريمة المستمرة .
		١ - معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة . هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة .
		جريمتا التخلف دون مقتض عن تسليم الوحدة السكنية وابقائها عمدا دون اعداد للاستغلال . تدخلان فى عداد الجرائم المستمرة .
١٢٧	١٩	(الطن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١/١/١٩٩٤)
		٢ - العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم الإزالة . الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تزيد عن عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائى . دخولها فى عداد المخالفات . أساس ذلك ؟



الصفحة	القاعدة	<p>تعدد أيام الامتناع وارتفاع إجمالي مبلغ الغرامة تبعاً لها . لا يغير من كونها مخالفة . أثر ذلك : عدم جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض .</p> <p>عدم جواز الطعن . يحول دون النظر في انقضاء الدعوى بمضى المدة . علة ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١١٩٧	١٨٧	<p>(الطعن رقم ١٥٠٤٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)</p> <p>د - الجريمة المقترنة :</p> <p>مناط تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . تعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التي يعاقب عليها القانون . فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية .</p> <p>مثال .</p>
١٠٥٩	١٦٧	<p>(الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)</p> <p>هـ - الجريمة الوقتية :</p> <p>١ - معيار التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة . هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة .</p> <p>جريمة التخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية وابقائها عمدا دون اعداد للاستغلال . تدخلان في عداد الجرائم المستمرة .</p>
١٢٧	١٩	<p>(الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٢٩	١٣٠	<p>٢ - جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة بكافة صورها . الواردة على سبيل المثال في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٢ مكرراً عقوبات . إما وقتية أو مستمرة .</p> <p>مناطق التمييز بين الجريمة الوقتية . والجريمة المستمرة في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)</p> <p>و - جرائم النشر :</p> <p>مسئولية رئيس الحزب المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . قصرها على المسئولية المدنية . أساس ذلك وعقلته ؟</p> <p>إدانة رئيس الحزب عن واقعة قذف بطريق النشر . إستناداً إلى المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ٧٧ . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)</p>
١٠٠١	١٥٧	
<p><b>جلب</b></p> <p>راجع :</p> <p>إعدام :</p> <p>(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٦١)</p>		
<p><b>جمارك</b></p>		
٨٨٨	١٣٨	<p>١ - التهريب الجمركي في مفهوم المادة ١٢١ من قانون الجمارك . ما يرد عليه ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٨٨	١٣٨	<p>٢ - البضائع الممنوعة في مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك . هي تلك التي لا يسمح باستيرادها أو تصديرها إلا بقيود من أى جهة . مؤدى ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافاً للأوضاع المقررة قانوناً . خطأ في القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)</p>
٨٨٨	١٣٨	<p>٣ - جريمة التهريب الجمركي واستيراد بضاعة بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً . قوامهما فعل مادي واحد هو إدخال البضاعة المستوردة أو المهربة داخل البلاد مما تتحقق به حالة التعدد المعنوي . أثر ذلك ؟</p> <p>كون تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع . وجوب النقض مع الاعادة .</p> <p>(الطن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)</p>
		( ح )
		<u>حجز - حكم - حيازة</u>
		<u>حجز</u>
٣٨٧	٥٦	<p>١ - إقامة دعوى منازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة . أثره : وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين . المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل .</p> <p>طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وتقديم صورة صحيفة دعوى محاسبة عن الدين المحجوز من أجله ومحضر الغرض بقيمته . جوهرى . قعود الحكم عن تحقيقه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٠)</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢ - المنازعة في أصل الدين المحجوز من أجله وفي صحة إجراءات الحجز أو طلب استرداد الأشياء المحجوزة . يترتب عليه وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين لحين الفصل نهائياً في النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استناداً إلى تلك المادة . جوهرى . اغفال تحقيقه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٥١	١٩٧	(الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨)
<b>حكم</b>		
<b>وضعه والتوقيع عليه واصداره :</b>		
		١ - الغاء حكم البراءة الابتدائي . وجوب صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة . تخلف النص عليه بالاجماع يبطله . أساس ذلك ؟
١٦٤	٢٥	(الطعن رقم ٢٠٨٦٧ لسنة ٥٩ جلسة ١٩٩٤/١/٢٧)
		٢ - الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته . قابليته للمعارضة . شرط ذلك ؟
١٦٨	٢٦	(الطعن رقم ٢٠٢٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣١)
		٣ - توقيع جميع اعضاء الهيئة التى اصدرت الحكم على ورقته . غير لازم . كفاية توقيع رئيسها وكاتب الجلسة . المادة ٣١٢ إجراءات .
٣٢٠	٤٦	(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		٤ - النعى بخلو الحكم من منطوقه . على خلاف ما اثبت به وبمحضر الجلسة . عدم قبوله مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .
٣٢٠	٤٦	(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٦٠١	٩١	<p>٥ - وورود عبارة « اشتراك أحد القضاة في اصدار الحكم بمحضر النطق به وورد به ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه » دون أن يكون من الهيئة التي اشترك فيها . غموض يبطل الحكم .</p> <p>(الظعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)</p>
٦٠١	٩١	<p>٦ - عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . وإلا كان الحكم باطلاً . المادة ١٦٧ مرافعات .</p> <p>حصول مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة حال دون حضوره جلسة النطق بالحكم وجوب توقيعه على مسودة الحكم . المادة ١٧٠ مرافعات .</p> <p>مفاد عبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه « . القضاة الذين فصلوا في الدعوى . لا الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم .</p> <p>(الظعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)</p>
٦٠١	٩١	<p>٧ - سريان حكم المادة ٢/٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر في استئناف المدعى بالحقوق المدنية . الحكم الصادر برفض دعواه المدنية . مقتضاه : عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء . أساس ذلك ؟</p> <p>(الظعن رقم ٢٤٧٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٥)</p>
٨٩٣	١٣٩	<p>٨ - عدم جدوى نعي الطاعن على الحكم بأن التوقيع عليه غير مقروء . متى كان لا يمارى أن التوقيع قد صدر عن رئيس الجلسة التي قضت به .</p> <p>(الظعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٠)</p>
٩٩٤	١٥٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - الشهادة التي يستدل بها على عدم ايداع الحكم موقعاً عليه في الميعاد . ينبغي أن تكون على السلب . تضمينها أن الحكم أودع في ميعاد معين . عدم اعتبارها شهادة سلبية . أساس ذلك ؟</p> <p>التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره . عدم جدواه في نفي حصول الايداع في الميعاد القانوني .</p>
١١٨٥	١٨٦	<p>(الطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)</p> <p>راجع ايضاً :</p> <p>حكم « بيانات التسبيب » .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٢٠١)</p> <p>وتهديد .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٦١٥)</p> <p>ونقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٦٨)</p> <p>وصف الحكم :</p> <p>١ - تخلف حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة يجعل الحكم غيائياً بالنسبة له . المادة ٢٣٨ إجراءات .</p> <p>بدء ميعاد استئناف الحكم الغيائي . من تاريخ اعلان المحكوم عليه به .</p> <p>المادة ٤٠٧ إجراءات .</p> <p>احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٤٩٢	٧٨	<p>(الطعن رقم ١٥٩٢٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢ - العبرة في وصف الحكم بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق. مثال:
٥٣١	٨٦	(الظعن رقم ٤٩٠٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
		٣ - العبرة في وصف الاحكام بحقيقة الواقع. الحكم . لا يكون حضورياً . إلا لمن تهيأت له فرصة الدفاع كاملاً.
١٠٩٢	١٧٢	(الظعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٤ - العبرة في وصف الحكم . بحقيقة الواقع . لا بما توصف به على خلافه.
١٢٣٤	١٩٣	(الظعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)
		بيانات الحكم:
		أ - بيانات الدياجة:
		١ - العبرة في تحديد التاريخ الذي نطق فيه بالحكم . هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا عبره بما ورد خطأ في الحكم أو في محضر الجلسة.
٢٢٨	٣٤	(الظعن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)
		٢ - ذكر اسم مستشار في الحكم خطأ بدلاً من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة . لا يعيبه . شرط ذلك ؟
٥١٦	٨٣	(الظعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٣ - إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص بدياجة الحكم دون أسبابه . لا عيب . متى كان رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه .
١٠٣٩	١٦٣	(الظعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ورود اسم قاض رابع تزيدياً بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادامت الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم . (الطن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٤)
١١٣٧	١٧٩	راجع ايضاً : مدوالة . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦٠١)
		ب - بيانات التسبيب :
		١ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها كفاية أن يكون الدليل الذي عول عليه الحكم مؤدياً الى ما رتبته الحكم عليه .
٤٤	٢	(الطن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١/٢/١٩٩٤)
١٥١	٢٢	(والطن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١/٢٤/١٩٩٤)
٣٨١	٥٥	(والطن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٣/٨/١٩٩٤)
٥٤١	٨٨	(والطن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٤/٩/١٩٩٤)
٨٧٠	١٣٥	(والطن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/١٣/١٩٩٤)
٩٤٨	١٤٧	(والطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١١/٣/١٩٩٤)
١١٠٨	١٧٥	(والطن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٢/٨/١٩٩٤)
١١٢٩	١٧٨	(والطن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٤)
		٢ - المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف . ما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . حد ذلك ؟ تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون . تكييف قانوني . خضوعة لرقابة النقض . (الطن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥/١٥/١٩٩٤)
	١٠١	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - بيان الحكم مادة العقاب دون تحديد الفقرة المنطبقه على الواقعة . كفايته بياناً لمواد القانون التي حكم بمقتضاها . (الظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
	١١٩	
		٤ - حكم البراءة . عدم اشتراط أن يتضمن أموراً أو بيانات معينة . كفاية الشك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . سنداً للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . مادام الحكم أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . (الظعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)
٩٨٧	١٥٣	
		٥ - وجوب بيان الحكم نص القانون الذي حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات . مثال :
		(الظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
١١٨٥	١٨٦	
		بيانات حكم الادانة :
		١ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانه . المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟ (الظعن رقم ٢٦٤٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٨) (والظعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١) (والظعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١) (والظعن رقم ٢١٨٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)
٤٥١	٦٩	
١٥١	٢٢	
	١٢٣	
٨٢٥	١٢٩	
		٢ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . (الظعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
١٧١	٢٧	



الصفحة	القاعدة	٣ - حكم الادانة . بياناته ؟
		إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . شرطه ؟ .
		وجود خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة . أو شهادة كل منهم على واقعة غير التى شهد عليها غيره . أثره . وجوب ايراد شهادة كل شاهد على حدة .
٤١٤	٤٤	(الظمن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ٢٠)
		٤ - وجوب بيان الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى . وايراد مؤداها . عدم ايراد الحكم فى تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريعية مسار المقذوف النارى فى جسم المجنى عليه وعدد الاصابات التى لحقت به . قصور .
٣٦٥	٥٣	(الظمن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٦)
		٥ - حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟ مناط تحقق الطرق الاحتمالية فى النصب ؟
٤١٢	٦٠	(الظمن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٠)
		راجع أيضاً : حكم « بطلانه » .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		وحكم «تسببه . تسبب غير معيب» . (القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٦٧٤)
		وحكم «تسببه . تسبب معيب» . (القواعد أرقام ٧، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ١١٤، ١٢٧، ١٣٠ بالصفحات أرقام ٦٦، ١١٢، ١٣١، ١٦١، ١٦٤، ٣٣١، ٣٣٥، ٨٠٩، ٨٢٩)
		وحكم «ما يعيه فى نطاق التدليل» . (القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٨٧)
		ودعوى مدنية . (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٣)
		وقمار . (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٢٩)
		تسبب الحكم :
		أ - التسبب المعيب :
		١ - طلب المتهم وقف الدعوى . لأن الشيك موضوع الاتهام . كان نتاج جريمة سرقة . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . اغفال المحكمة التعرض له . قصور واخلال بحق الدفاع .
٥٠	٣	(الظن رقم ٢١٢٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣)
		٢ - القصد الجنائى فـ، جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . ماهيته ؟ دفاع الطاعن بأن الشيك، وقت إصداره كان له رصيد . جوهرى . وجوب تمحيص المحكمة له وأن ترد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .
٥٣	٤	(الظن رقم ٢٤٤٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التأخير في الادلاء بالدفاع . لا يدل حتماً على عدم جديته . شرط ذلك ؟ استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصح البتة نعته بعدم الجدية . إلتزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم . مخالفة ذلك . تعيب الحكم .
٦١	٦	(الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦) ٤ - حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الادانة وعدم استظهاره مكان ارتكاب الواقعة لما لذلك من أثر في توقيع عقوبة الغلق . قصور . القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
٦٦	٧	(الطعن رقم ١٩٣٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩) ٥ - دفاع الطاعن في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بوقف الدعوى لحين الفصل في جنحة مقامه ضد المدعى بالحقوق المدنية وآخر بتبديد الشيك موضوع الدعوى . جوهرى . وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يدفعه . توقف الحكم في دعوى على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . يوجب على المحكمة وقفها . شرط ذلك : أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلاً أمام القضاء . اساس ذلك ؟ إغفال الحكم التعرض لدفاع الطاعن المسطور المطروح على المحكمة عند نظر الدعوى . يعيبه .
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٩٤٦١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)



الصفحة	القاعدة	
		٦ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها. والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة. المادة ٣١٠ إجراءات.
		تحديد مكان وقوع جريمة السرقة من مكان مسور وما اذا كان المكان مسورا بحائط أو سياج أو خنادق. ركن هام في هذه الجريمة. اغفال ذلك. قصور.
١١٢	١٦	(الطعن رقم ٤١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٧ - بناء الحكم المطعون فيه قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة استناداً على مضي مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد في العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ إبلاغ المجنى عليها بالواقعة. دون أن يعنى يبحث التاريخ الذي أوفى فيه المطعون ضده بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال. خطأ في القانون. يوجب النقص والإعادة.
١٢٧	١٩	(الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٩)
		٨ - حكم الادانة. بياناته؟
		متى يكون الحكم مشوباً باجمال أو ابهام؟
		عدم بيان الحكم ماهية الدليل الذي استند إليه في ثبوت واقعه ارتكاب الطاعن فعلاً من شأنه تبوير الأرض الزراعية وعدم إبراد فحواه. قصور.
١٣١	٢٠	(الطعن رقم ١٩٤١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٩ - اشتغال نص المادة ١٥١ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل على جريمتين متغايرتين. الاولى: ترك الأرض دون زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة. والثانية: ارتكاب فعل أو الامتناع عن عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها.

الصفحة	القاعدة	
		العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ١٥٥ / ٢ ، ٣ من القانون سالف الذكر تختلف باختلاف صفه المخالف .
		افصح الحكم المطعون فيه عن أن الجريمة التي ارتكبها الطاعن هي الجريمة الثانية وتوقيعه عليه العقوبة التكميلية الخاصة بالجريمة الأولى . يعيبه بالتناقض والتخاذل فضلاً عن الخطأ في القانون .
١٣١	٢٠	(الظعن رقم ١٩٤١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٣)
		١٠ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .
		شرط قيام جريمة القذف المؤثمة بالمادة ٣٠٢ عقوبات : اسناد واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقاب من اسندت إليه أو احتقاره وحصول الاسناد باحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ عقوبات وتوافر القصد الجنائي .
		إدانة الطاعنين بجريمة القذف دون أن يعنى الحكم باستظهار أركان تلك الجريمة كما هي معرفة به في القانون وتوافرها في حقهما . قصور .
١٦١	٢٤	(الظعن رقم ٢٠٤٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٦)
		١١ - سلامة حكم الادانة في جريمة السب العلني . رهينة ببيان العلانية وطريقة توافرها .
		اغفال الحكم التحدث عن ركن العلانية وكيفية توافره في حق الطاعن من حيث طبيعة المكان الذي حدث فيه السب والمنزل الذي تقطن به المدعية بالحق المدني وما إذا كان قد حصل الجهر به بين سكان ذلك وما إذا كانوا من الكثرة بحيث يجعل مكان الحادث محلاً عاماً . قصور .
١٦٤	٢٥	(الظعن رقم ٢٠٨٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات الإعدام . وجناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات . الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .
١٧١	٢٧	جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الاصرار والارتباط زجعهما عماده في إنزال عقوبة الاعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الاصرار . عيب . يوجب نقضه . (الطن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		١٣ - سبق الاصرار . ماهيته وتحققه ؟ مثال لتسبب معيب لإثبات توافر سبق الاصرار في جريمة قتل عمد .
١٧١	٢٧	(الطن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		١٤ - مثال لتسبب سائق للرد على بطلان إجراءات التحريز في حيازة مخدر بقصد الاتجار .
١٨١	٢٨	(الطن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		١٥ - دفاع الطاعن بأنه المالك للسيارة والمقطورة محل الجريمة على ما يبين من العقدين المبرمين بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية والذي يحتفظ فيهما بحق الملكية لحين سداد باقى الثمن - والمقدم صورتيهما بحافضة مستندات - جوهرى . التفات الحكم عنه رغم اتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان جريمة التبيد . يعيبه .
١٩٥	٢٩	(الطن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٦ - قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره . رفع دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية . يوجب عليها أن تقوم يبحث جميع الأدلة



الصفحة	القاعدة	
		التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية دون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة . قصور .
٣١٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		١٧ - وجوب أن يبين الحكم واقعة الدعوى وأدلة الادانة ومؤداها . عدم إيراد الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى ومؤدى محضر الضبط والتحقيقات واقوال المتهم والشهود التي عول عليها في الإدانة . قصور .
		القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
٣٣١	٤٧	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		١٨ - وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
		احالة الحكم في بيان الدليل الى الاوراق وشهادة الشهود . دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها . قصور .
٣٣٥	٤٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٨)
		١٩ - دفاع المتهم بمدينة العلاقة . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر فيه . مخالفة ذلك : يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
٣٣٥	٤٨	(الطعن رقم ٢٦٢٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٨)
		٢٠ - وجوب بيان الحكم أدلة الثبوت في الدعوى . وإيراد مؤداها . عدم إيراد الحكم في تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريرية

الصفحة	القاعدة	مسار المقذوف النارى فى جسم المجنى عليه وعدد الاصابات التى لحقت به . قصور .
٣٦٥	٥٣	(الطن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦) ٢١ - اقامة دعوى منازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة . أثره . وقف إجراءات الحجز والبيع الاداريين . المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل . طلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وتقديمه صورة صحيفة دعوى محاسبة عن الدين المحجوز من أجله ومحضر الغرض بقيمته . جوهرى . قعود الحكم عن تحقيقه . قصور .
٣٨٧	٥٦	(الطن رقم ١٩٨٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٠) ٢٢ - مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئياً لا تتحقق بها الطرق الاحتمالية فى النصب . وجوب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته . عدم بيان الحكم للطرق الاحتمالية التى استخدمتها الطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها المبالغ موضوع الاتهام . قصور .
٤١٢	٦٠	(الطن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠) ٢٣ - شرط الضرر كركن فى جريمة الإضرار العمدى . أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين . عدم بيان حكم الإدانة تحقق ركن الضرر . قصور . نقض الحكم فى تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٤٣	٦٧	(الطن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - جريمة بيع منتجات عليها علامات مقلدة . أو عرضها للبيع أو تداولها أو حيازتها بقصد البيع المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . اركانها ؟  القصد الجنائي في هذه الجريمة . تحققه رهن باثبات علم الجاني بتقليد العلامة . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً . أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي الدلالة على قيامه . مخالفة ذلك : قصور .
٤٥١	٦٩	(الطعن رقم ٢٦٤٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٨)
		٢٥ - اقتسام المؤجر مع المستأجر الأصلي قيمة ما يجنيه الأخير من مقابل لقاء تنازله عن العين المؤجرة تنازلاً نافذاً في حق المؤجر . غير مؤثم . أساس ذلك ؟  إدانة الطاعن بجريمة خلو الرجل . دون الالتفات إلى دفاعه أن ما تقاضاه من نقود من المجنى عليه كان مقابل تنازل الأخير عن حق الانتفاع بالوحدة المؤجرة . قصور .
٤٥٥	٧٠	(الطعن رقم ١٧٨٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		٢٦ - تمسك الطاعن بانتفاء نية الاختلاس لديه لعدم تصفية الحساب بينه والمطعون ضده . دفاعاً جوهري . على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يبرر رفضه . إغفال ذلك : قصور .
٤٥٩	٧١	(الطعن رقم ١٤٣٥٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٣٠/٣٠)
		٢٧ - عدم جواز الحكم في المعارضه . بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر .  المرض من الأعذار القهرية . ولو لم يقعد الانسان . متى خشي عاقبة الإهمال منه .



الصفحة	القاعدة	
		اهدار الشهادة المثبتة لعذر المرض لمطلق القول بأنها قصد منها اطالة أمد التقاضى . يعيب الحكم .
٤٦٢	٧٢	(الظن رقم ٢٥٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		٢٨ - وجوب عرض الصور المنافية للآداب والأشرطة فى جريمة حيازتها على بساط البحث بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .
٤٦٥	٧٣	(الظن رقم ١٠١٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٢٩ - الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب . هو تعمد الكذب فى التبليغ . مقتضاه . علم المبلغ يقيناً بكذب الوقائع المبلغ بها وأن المبلغ ضده برىء منها .
		شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة فى حكمها توافر هذا العلم اليقينى بطريق الجزم وأن المبلغ أقدم على البلاغ متربواً السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه .
		مثال لتسبيب معيب فى جريمة بلاغ كاذب .
٤٨٤	٧٦	(الظن رقم ١٢٨٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٦)
		٣٥ - مثال لتسبيب معيب لا طراح دفاع الطاعن فى شأن أحقيته فى الاعفاء من العقاب طبقاً لنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات .
٤٨٨	٧٧	(الظن رقم ٢٣١٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٦)
		٣٩ - الادانة فى جريمة احراز أو حيازة مادة من المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً فى الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		خلو الجدول المذكور من مادة الكلونازيم وورودها ضمن المواد

الصفحة	القاعدة	
		المدرجة في الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاوله مهنة الصيدلة . مؤداه ؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن باحرازه مادة الكلونازيبام بقصد الاتجار . خطأ فى القانون .
٤٩٥	٧٩	(الظعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٣٢ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسبعت النيابة على الواقعة واجبها فى أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بالوصف الصحيح .
		قعود المحكمة عن بحث ما عساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعن من جريمة أخرى غير التى دانت به . خطأ . أثره : وجوب أن يكون نقض الحكم مقروناً بالاحالة .
٤٩٥	٧٩	(الظعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٣٣ - مشاهده أحد مأمورو الضبط القضائى شريك الزوجة بالزنا متلبساً بالجريمة . كفاية أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا . علة ذلك ؟
		صحة استناد المحكمة إلى الدليل المستمد من الضبط وشهادة من قاموا باجرائه . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضائه بالبراءة تأسيساً على بطلان الدليل المستمد من الضبط . يعيبه بالفساد فى الاستدلال والخطأ فى القانون . أثر ذلك ؟
٥٢٤	٨٤	(الظعن رقم ٤٩٠١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
		٣٤ - استناد الحكم فى ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات

الصفحة	القاعدة	
		التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما . قصور .
٦٠٥	٩٢	(الظمن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
		٣٥ - حظر اقامة اسوار فى الاراضى الزراعية دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامتها أياً كان الباعث على إقامتها .
		اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم تأثيم إقامة السور فى الارض الزراعية تأسيساً على توافر باعث حمايتها . خطأ فى القانون .
		حجب الخطأ المحكمة عن بحث عناصر الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .
٦١٩	٩٥	(الظمن رقم ١٦٣١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
		٣٦ - إيراد حكم الإدانة من أقوال الشاهد أن تحرياته دلت على معاونة المطعون ضدها لآخر فى الإتجار فى المواد المخدرة على خلاف ما انتهى إليه من أن الأوراق خلت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار تناقض .
٦٣٩	٩٨	(الظمن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٣٧ - تقدير احرار المخدر بقصد الاتجار . موضوعى . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب غير سائغ فى استخلاص نفى توافر قصد الاتجار .
٦٣٩	٩٨	(الظمن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٣٨ - تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات . مناطه ؟
		خلو الحكم من ذكر عبارات السب ومن بيان موضوع الدعوى المدنية



الصفحة	القاعدة	
		ومما ورد ذكره بمذكرة الدفاع ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه المرافعة . قصور .
٦٦١	١٠١	(الظعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		٣٩ - سريان أحكام قانون العقوبات على كل من يرتكب فى خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى . المادة ٢ عقوبات .
		الاختصاص المكانى يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .
		مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى أو جزء منه . قيامه على ثلاثة عناصر . الفعل والنتيجة وعلاقة السببية .
		قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية على سند أنها تابعة للدعوى الجنائية التى لا يجوز رفعها إلا من النيابة العامة . دون بيانه لما إذا كان الركن المادى للجريمة قد وقع بالخارج أم أن جزءاً منه وقع داخل القطر المصرى . قصور .
٧٢٦	١١٠	(الظعن رقم ٤٩٠٤٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)
		٤٠ - المراد بالألعاب القمار؟
		وجوب بيان حكم الادانة نوع اللعب .
		شرط سلامة الحكم بالادانة للألعاب غير المذكورة بالنص؟
		عدم بيان الحكم نوع اللعبة وكيفيةها وأوجه الشبه بينها وبين الألعاب التى يشملها القرار الوزارى وأن للحظ النصيب الأوفر فيها . قصور .
٧٢٩	١١١	(الظعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤١ - سلامة الحكم . وجوب بيانه واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليه ومؤداها .</p> <p>وجوب بيان الحكم في جريمة الشهادة الزور . موضوع الدعوى التي أدبت فيها الشهادة وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة وتأثير ذلك على مراكز الخصوم والضرر المترتب عليها وتعمد قلب الحقائق . عن قصد وسوء نية . اغفال ذلك . قصور .</p>
٧٤٤	١١٤	<p>(الظعن رقم ٢٠١٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩)</p> <p>٤٢ - القصد الجنائي في الجرائم العمدية . اقتضاؤه . تعمد ارتكاب الفعل المادى والنتيجة المترتبة عليه .</p> <p>مجرد تراخي تنفيذ الحكم إلى ما بعد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات لا ينهض بذاته دليلا على توافر القصد الجنائي .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة في جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم .</p>
٧٤٧	١١٥	<p>(الظعن رقم ٢٠٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩)</p> <p>٤٣ - حكم الادانة . وجوب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة . علة ذلك ؟</p> <p>تجهيل الحكم المكان الذي أقيم فيه البناء . رغم جوهريته . قصور . أساس ذلك ؟</p>
٨٠٩	١٢٧	<p>(الظعن رقم ٢٢٢٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢)</p> <p>٤٤ - جريمة إتلاف الزرع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ عقوبات . ما يشترط لقيامها ؟</p> <p>تحقق القصد الجنائي في جريمة إتلاف الزرع . بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته إلى إحداث الاتلاف أو علمه بأنه يحدثه بغير حق . وجوب تحدث الحكم عنه</p>

الصفحة	القاعدة	
		استقلالاً أو إيراد ما يبدل على قيامه . اغفال الحكم إيراد الواقعة كلية . وغموضه في تحصيل أقوال المجنى عليها . قصور .
٨٢٥	١٢٩	(الظعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)
		٤٥ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . المادة ٣١٠ إجراءات .
		وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة المنصوص عليها في المادة ١/٣٧٢ مكرراً عقوبات . كون الارض زراعية أو فضاء مملوكة للدولة . وماهية السلوك الاجرامى الذى قارفه الجانى ومدى توافر القصد الجنائى لديه .
		خلو الحكم كلية من بيان واقعة الدعوى . واقتصاره في بيان الدليل على الاحالة على محضر الضبط دون بيان فحواه ودون استظهاره كنه الارض محل الواقعة واغفاله بيان ماهية الأفعال التى قارفها الطاعن والقصد منها . قصور .
٨٢٩	١٣٠	(الظعن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)
		٤٦ - عدم جواز تأييم الفعل بقانون لاحق .
		القوانين الجنائية . عدم انسحاب أثرها الى الافعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها .
		دفاع الطاعن بتمام الفعل المسند إليه قبل نفاذ القانون الذى نص على تجريمه . دون ما صلة له به . جوهرى . اغفال تحقيقه واطراحه جملة . قصور .
٨٢٩	١٣٠	(الظعن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)



الصفحة	القاعدة	
		٤٧ - القضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة أو عدم كفاية أدلة الثبوت. شرطه: اشتغال الحكم بما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها. مثال لتسبب معيب في جريمة تزوير.
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٤٨ - ادانة الطاعن بصفته موظفاً عمومياً عن جريمة التربح دون استظهار ماهية مهامه واعماله وطبيعتها وكنهها والصلة بين ذات فعل الحصول على ربح وبين أعمال وظيفته المسندة إليه ورغم منازعته في هذا الأمر بشقيه سواء من حيث المهام المنوطة به أو صفته الوظيفية. قصور.
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٤٩ - قصد الاشتراك. يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة. عدم ثبوت الاشتراك في جريمة معينة أو فعل معين. أثر ذلك: لا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك. أساس ذلك وعلمته؟ خلو الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة. قصور.
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٥٠ - التنازل عن الشكوى أو الطلب في جريمة السب والقذف. أثره؟ المادة ١٠ إجراءات. إقامة المدعى بالحقوق المدنية الدعوى الجنائية بالطريق المباشرة قبله. أثره. إنقضاء الدعوى الجنائية. قضاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ العقوبة بناء على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه. خطأ. يوجب النقص والتصحيح.
٩٧٦	١٣٦	(الظعن رقم ٢٤٧٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٨٨	١٣٨	<p>٥١ - البضائع الممنوعة في مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك . هي تلك التي لا يسمح باستيرادها أو تصديرها إلا بقيود من أى جهة . مؤدى ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافا للاوضاع المقررة قانوناً . خطأ فى القانون .</p> <p>(الظعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٠ / ٢٣)</p>
٩٠٢	١٤١	<p>٥٢ - شطب الساحب كلمة لأمر من بيانات الشيك . مفاده : افصاحه عن رغبته فى عدم قابلية الشيك للتحويل .</p> <p>إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى . يوجب على المحكمة أن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائغاً . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع على ما لا يحمله . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟</p> <p>الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى ترفعها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . مثال .</p> <p>(الظعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٠ / ٣١)</p>
٩٢٤	١٤٤	<p>٥٣ - صدور طلب من وزير المالية أو من ينييه فى جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بالمستندات الدالة على أداء الضريبة . مقصور على رفع الدعوى الجنائية دون الإجراءات السابقة عليها . مؤدى ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم بالبراءة فى هذه التهمة استناداً إلى بطلان إذن التفتيش لصدوره قبل تقديم طلب من جهة الاختصاص . خطأ فى القانون .</p> <p>(الظعن رقم ٣٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٠ / ٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥٤ - الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في مجال المسؤولية الجنائية . تعريفها ومناطق تحققها ؟</p> <p>قضاء الحكم باعتبار تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار على مرتين جريمة واحدة متتابعة الأفعال دون استظهار ما إذا كان القصد الجنائي واحدا وبيان الزمن بين كل منهما وأثر ذلك على حساب مدة التقادم وبدء سريانها . قصور .</p>
٩٨٣	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٤٠٠٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p> <p>٥٥ - متى يتوافر حق الدفاع الشرعى . فى حالة التشاجر بين فريقين ؟</p> <p>نشوء حق الدفاع الشرعى ولو لم يسفر التعدى عن اصابات . حد ذلك ؟</p> <p>اسقاط الحكم الوقائع التى ترشح قيام حالة الدفاع الشرعى دون التعرض لدالاتها وعدم استظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع من الطاعن وما وقع عليه وأيهما كان الاسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى . قصور .</p>
١٠١٧	١٥٨	<p>(الطعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)</p> <p>٥٦ - حق الدفاع الشرعى عن المال . مناطق قيامه ؟</p> <p>العقار فى مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟</p> <p>مفاد نص المادتين ٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ عقوبات ؟ إيراد الحكم قيدا على استعمال حق الدفاع الشرعى عن المال لم يرد بنص تلك المادتين . أثره ؟</p> <p>مثال لتسبيب معيب لنفى قيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن .</p>
١٠٢٦	١٦٠	<p>(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣)</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥٧ - تقدير سن الحدث لا يكون إلا بورقة رسمية . تعذر وجود تلك الورقة . تقدر السن بواسطة خبير . أساس ذلك ؟</p> <p>استظهار سن الحدث . أمر لازم لتوقيع العقوبة أو التدبير المناسب طبقاً للقانون . تعلق تقدير السن بموضوع الدعوى . عدم جواز تعرض محكمة النقض له . حد ذلك ؟</p> <p>عدم استظهار الحكم سن الطاعن وإفصاحه فى مدوناته أخذ المتهمين بقسط من الرحمة دون معرفة مقصود الحكم من ذلك . قصور .</p>
١٠٧٢	١٦٨	<p>(الطن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)</p> <p>٥٨ - سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات . على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة . إلا إذا وجد نص على خلاف ذلك .</p> <p>خلو القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ من النص على عدم سريان قواعد الاشتراك على جرائمه . استمداد الشريك صفته من فعل الاشتراك ذاته وقصده فيه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه .</p> <p>عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك فى جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة فى حق الطاعن . وعدم اندراج الفعل المسند إليه تحت أى نص عقابى آخر . معاقبته رغم ذلك . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم والبراءة .</p>
١٠٧٩	١٦٩	<p>(الطن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)</p> <p>٥٩ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . مانع لها من السير فيها . الغاؤه من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها . مخالفة ذلك : خطأ فى</p>

الصفحة	القاعدة	القانون يوجب نقض الحكم واعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . أساس ذلك ؟
١٠٨٦	١٧٠	(الطعن رقم ٢٧١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٦٠ - تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها واحالته للنياحة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى حتى يفصل فيه من الجهة المختصة . وجوب تربص الفصل في الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة ذلك : قصور واختلال بحق الدفاع .
١٠٨٩	١٧١	(الطعن رقم ٨٩٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٦١ - ليس للمحكمة إبداء رأيها في دليل لم يعرض عليها . لاحتمال أن يسفر بعد اطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . مثال لتسبب معيب في الرد على طلب سماع شاهد .
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٦٢ - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل الأدلة التي عول عليها في الادانة . وقضاؤه بايقاف عقوبة تصحيح الاعمال المخالفة دون استظهار شروط التصالح . قصور .
		القصور الذي يتسع له وجه الطعن الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١١)
		٦٣ - عدم بيان الحكم فحوى الصلح . وما إذا كان يتضمن تنازلاً عن الدعوى الجنائية أم أنه ورد على الادعاء المدني . قصور .
١١٢٦	١٧٧	(الطعن رقم ٢٧٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦٤ - لا عبرة بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم . العبارة بحقيقة الواقع . مثال .
١١٤١	١٨٠	(الظعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٣)
		٦٥ - وجوب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة ومؤداها بطريقة وافية . مجرد الإشارة إليها . لا يكفى . اعتماد الحكم المطعون فيه على المعاينة . دون بيان مؤدى ما اشتملت عليه ووجه استناده إليها . قصور .
١١٤٧	١٨١	(الظعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١٣)
		٦٦ - رابطة السببية . ركن فى جريمة الإصابة أو القتل الخطأ . اقتضاؤها اتصال الخطأ بالإصابة أو القتل اتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها استناداً إلى دليل فنى . إغفال حكم الإدانة فى جريمة قتل خطأ بيان إصابات المجنى عليهم ونوعها وكيف لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع تقرير فنى . قصور .
١١٤٧	١٨١	(الظعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١٣)
		٦٧ - إدانة الطاعن الأول بجريمة الاشتراك مع آخر فى ارتكاب جريمة الغش فى تنفيذ عقد مقاوله دون استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو بيان الأدلة على قيامه . قصور . مجرد اهمال الطاعن فى الاشراف على تنفيذ أعمال البناء . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .



الصفحة	القاعدة	
١٢١٧	١٩٠	<p>إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢١)</p> <p>٦٨ - القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات . تحققه باتجاه ارادة الموظف الجانى الى الاضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه . عدم وقوع الجريمة إذ حصل الضرر بسبب الاهمال .</p> <p>امراد الحكم فى بيان لواقعة الدعوى وظروفها وأدلة اثباتها ان الضرر الذى حدث بأموال الجهة التى يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله . انتهاؤه من بعد الى توافر ركن الاضرار العمدى فى حقه . تناقض يعيبه .</p>
١٢١٧	١٩٠	<p>(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢١)</p> <p>٦٩ - القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية واسناده الى المتهم دون أن تتوافر به الاركان القانونية للجريمة .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض رغم عدم ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل الجنائى المسند إليه . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟</p>
١٢٣٩	١٩٤	<p>(الطعن رقم ٢٨٣٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٦)</p> <p>٧٠ - استناد المحكمة فى إثبات عدم إصابة الطاعنة بمرض عقلى الى عدم تقديمها دليلاً تثق به . غير جائز . واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابها الفعل بأسباب سائغة . تحميلها عبء إثبات ذلك . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب ان امتداد أثر الطعن للطاعنة</p>

الصفحة	القاعدة	
		التي لم يقبل طعنها شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً في الحكم المطعون فيه . مثال لتسبب معيب في الرد على دفع الطاعة بانعدام مسئوليتها الجنائية لمرضها العقلي .
١٢٤٢	١٩٥	(الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦) ٧٩ - المنازعة في أصل الدين المحجوز من أجله وفي صحة إجراءات الحجز أو طلب استرداد الأشياء المحجوزة . يترتب عليه وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين لحين الفصل نهائياً في النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استناداً إلى تلك المادة . جوهرى . إغفال تحقيقه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٥١	١٩٧	(الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨) ٧٢ - الاشتراك في الجريمة . مناط تحقيقه أن يكون الاتفاق والمساعدة سابقاً على وقوعها . وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك في الجريمة التي دان بها الطاعنين وانهم كانوا عاملين بها قاصدين الاشتراك فيها وقت وقوعها قصور . عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه . صدر الحكم عليه غيائياً . علة ذلك ؟
١٢٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٢٦٦٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩) راجع ايضاً : إثبات « شهود » . (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣١٤)

الصفحةالقاعدة

وأَسباب الإباحة وموانع العقاب «دفاع شرعى» .

(القاعدتان رقما ٩، ١٥٨ بالصحيفتين رقمى ٧٨، ١٠١٧)

وارتباط .

(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٠٥)

واستئناف «سقوطه» .

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤)

واستئناف «نظره والحكم فيه» .

(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩)

واشتراك .

(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٨٣٧)

وجريمة «أركانها» .

(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ١٠٩٩)

وحكم «بيانات حكم الإدانة» .

(القواعد أرقام ٢٧، ٦٩، ١٢٣ بالصفحات أرقام ١٧١، ٤٥١، ٧٩١)

ودعوى مدنية «تركها» .

(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤٢٨)

ومعارضة «نظرها والحكم فيها» .

(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٢٠)

ودفع «الدفع يبطلان اقوال الشاهد» .

(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥)



الصفحة	القاعدة	وسب وقذف .
		(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)
		ومعارضة «نظرها والحكم فيها» .
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٢٠)
		ونقض «الصفه والمصلحة فى الطعن» .
		(القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ١١٤١)
		ب - التسبيب غير المعيب :
		١ - تقدير علاقة السببية فى المواد الجنائية . موضوعى . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .
		مثال لتسبيب سائق لتوافر علاقة السببية بين اصابة المجنى عليه ووفاته الناشئة عن هذه الاصابة .
٧١	٨	(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		٢ - عدم العثور على جثة المجنى عليها كاملة . لا ينال من سلامة الحكم مادامت المحكمة قد بينت بالادلة التى اقنعتها بوقوع جناية القتل على شخص المجنى عليها .
٧١	٨	(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		٣ - تقدير توافر علاقة السببية . موضوعى .
		عدم التزام محكمة الموضوع . باجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى .

الصفحة	القاعدة	متى كانت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .
٨٥	١١	<p>الاهمال فى علاج المجنى عليه أو التراخى فيه . لا يقطع رابطة السببيه مالم يثبت أنه كان متعمد لتجسيم المسئولية .</p> <p>مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بانتفاء علاقة السببيه ولطلب استدعاء الطبيب الشرعى فى جريمة ضرب أفضى الى موت .</p> <p>(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)</p>
١٠٧	١٥	<p>٤ - الاستفادة بأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل . رهن بوقوع الاعمال المخالفة قبل العمل بأحكام هذا القانون .</p> <p>ثبوت أن المخالفة المنسوب للطاعن ارتكابها وقعت فى تاريخ لاحق على العمل بأحكام القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . النعى على الحكم بالخطأ فى القانون لعدم قضائه بالاعفاء . لا محل له .</p> <p>(الظعن رقم ٥٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)</p>
١١٥	١٧	<p>٥ - الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم لاقراءه ؟</p> <p>(الظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)</p>
١١٥	١٧	<p>٦ - قصد القتل . أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمره فى نفسه . استخلاصه موضوعى .</p> <p>مثال لتسبيب سائق على توافر نية القتل .</p>
٣٩١	٥٧	<p>(الظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)</p> <p>(والظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)</p>
٦٤٨	١٠٠	<p>(والظعن رقم ١١٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جريمة الرشوة في حق الموظف العام أو من في حكمه . متى تتحقق ؟ تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة . تسوية الشارع بما استحدثته من نصوص بين إرتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه . مثال :
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٨ - مثال لتسبيب سائق ينتفى به الخطأ في الاسناد . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . مجادلتها في ذلك . غير جائز .
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٩ - مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية .
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		١٠ - مثال لاستخلاص سائق لصدور إذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية في حيازة مخدر بقصد الاتجار .
١٨١	٢٨	(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		١١ - حق محكمة الموضوع في الاعراض عن أقوال شهود النفي . مادامت لا تثق بما شهدوا به . عدم التزامها بالإشارة الى أقوالهم التي أعرضت عنها .
٢٠٢	٣١	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٢ - مناط المسؤولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .



الصفحة	القاعدة	
		القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر قوامه . العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .
٢٠٢	٣١	(الظعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٣ - احالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
		اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته . أساس ذلك ؟
		تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٤ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً لنسبة المخدر للمتهم لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		١٥ - الخطأ في الاسناد . متى لا يعيب الحكم ؟
		خطأ الحكم في الاسناد الذي لم يكن له أثر في منطق الحكم واستدلالة . النعي عليه . غير مقبول .
٢٢١	٣٣	(الظعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٥٤١	٨٨	(والظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٦٦٨	١٠٢	(والظعن رقم ١١٨١٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
٧٩٥	١٢٤	(والظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - عدم تقيد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق . إمساك الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له . لا ينال من سلامة أقواله . تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد . لا يعينه .
٢٤٣	٣٦	(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤) ١٧ - تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء . بالحيلولة بين من يباشره وبين الاستمرار فيه . مثال لتسبيب سائق على انتفاء حالة الدفاع الشرعى فى جريمة ضرب أفضى إلى موت .
٢٥٣	٣٧	(الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤) ١٨ - جريمة احداث الجروح عمداً . عدم تطلبها غير القصد الجنائى العام . الجدل فى توافر نية الاعتداء العمدى . موضوعى .
٢٥٣	٣٧	(الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤) ١٩ - تقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . موضوعى . مثال . لتسبيب سائق .
٢٦٣	٣٩	(الطعن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٩٤) ٢٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى . عدم جواز المجادله فيه أمام النقض .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر أو حيازته . توافره . بقيام العلم لدى الجاني بأن ما يحرزه أو يجره مخدر لا على المحكمة استظهاره من ظروف الدعوى وملاهيستها .
		الأصل في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . حقه في الأخذ بأي دليل يرتاح إليه . ما لم يقيد القانون بدليل معين .
		مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر العلم بكنه المادة المخدرة .
٣٠٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٢٢ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار في المخدر .
٣٠٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٢٣ - سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجهل . لا يعيبه . مثال .
٣٢٠	٤٦	(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		٢٤ - تضمين المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ النص على وجوب استرداد حصيلة الصادرات المستثناة فور بيعها وتحصيل قيمتها . لا يتعارض مع استثنائها من شرط المدة . مفاد ما جاء بنص المادة ٢/٢ من القانون المذكور أن جريمة عدم استرداد قيمة تلك الصادرات المستثناة لا تقوم إلا بعد تحصيل قيمتها .
		اعتناق الحكم المطعون فيه هذا النظر . تطبيق صحيح للقانون .
٣٤٠	٥٠	(الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)



الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - إحراز المخدر أو حيازته بقصد الاتجار. واقعه مادية. استخلاصها. موضوعي.
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار في المخدر.
٣٥٢	٥١	(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
		٢٦ - تناقض أقوال الشهود. لا يعيب الحكم. مادام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.
٣٧٠	٥٤	(الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٥٣٥	٨٧	(والطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
٨٧٩	١٣٧	(والطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		٢٧ - التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟
		مثال.
٣٧٠	٥٤	(الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٣٩١	٥٧	(والطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٥٤١	٨٨	(والطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٢٨ - استناد الحكم الى وجود اتهامات سابقة للطاعن في مجال المخدرات. كقرينة معززة ومؤدية لما ارتكز إليه من أدلة أخرى. لا يعيبه. تزيد الحكم. فيما لا أثر له في منطقته ولا في نتيجته. لا يؤثر في سلامته.
		مثال.
٣٧٠	٥٤	(الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٢٩ - سبق الاصرار. تعريفه؟ استخلاص القاضي له من وقائع خارجية.

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر ظرف سبق الاصرار .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٣٠ - ايراد الحكم من الدلائل والقرائن الثابتة بالاوراق ما يكفى لتحقيق ظرف سبق الاصرار . النعى عليه بالخطأ فى الاسناد . غير مقبول .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٣١ - عدم التزام المحكمة بإجابة الطلب الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصولها . علة ذلك ؟ مثال .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٣٢ - إغفال الحكم التحدث عن إصابات المجنى عليها الأخرى . لا يعيبه . طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٣٣ - إثبات المحكمة بمحضر الجلسة سماعها لشهادة الطبيب الشرعى واجابته على ما وجهته إليه من اسئلة وامتناع الدفاع عن مناقشته . ادعاء الطاعن بمخالفة الثابت بالاوراق . غير مقبول .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٣٤ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليه . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة . مادامت قد اطمأنت اليه . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت في وجدانها .
		تناقض أقوال الشهود وتضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٤٩٩	٨٠	(الطن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٣٦ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الشروع في السرقة أو الركن المادي فيها غير لازم مادام ذلك مستفاداً منه .
		قضاء المحكمة بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . يفيد ضمناً اطراحها كل شبهة يثيرها الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي .
٤٩٩	٨٠	(الطن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٣٧ - النعي بوجود تناقض بين أقوال المجنى عليها والشهود . عدم قبوله مادام الطاعن لم يفصح عن هذا التناقض .
٤٩٩	٨٠	(الطن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٣٨ - إيراد الحكم من تحريات الشرطة ما يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ إجراءات . كفايته بيانا لمؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالادانة .
٥٣٥	٨٧	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٩٤)
		٣٩ - الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟
		الدفاع الذي لا ينصرف إلا لمجرد التشكيك في الدليل . موضوعي . استفادة الرد عليه من الحكم بالإدانة .



الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى . فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها إثارته امام النقض . غير جائز . مثال :
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٤٠ - الأدلة فى المواد الجنائية . اقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . حد ذلك ؟ الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى استنباط المحكمة لمعتقدها . اثارته امام النقض . غير جائز .
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٤١ - افصاح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً . غير لازم . عدم لزوم تحديد الافعال التى اتاها كل مساهم على حدة . مثال :
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٤٢ - تقدير كون الجريمة الثانية نتيجة متحملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعى . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٤٣ - اطراح اقوال شهود النفى بأسباب سائغة . حق لمحكمة الموضوع . اثارة الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل أقوالهم . لا يعيبه . علة ذلك ؟
٥٤١	٨٨	(الظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤٤ - كل إجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائي ومروؤوسهم بالتحري عن الجرائم بقصد اكتشافها صحيح ولو اتخذت التخفي وانتحال الصفات .
		مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بأن الجريمة تحريضية .
٥٨٤	٩٠	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
		٤٥ - مثال لتسبب سائق للرد على دفاع الطاعن لعدم سيطرته على السيارة المضبوطة بها المخدره وقت الضبط .
٥٨٤	٩٠	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
		٤٦ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . الفصل في توافرها . موضوعي .
		اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن احراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعي عليها بالقصور في التسبب . غير سديد .
		مثال لتسبب سائق على توافر قصد الاتجار .
٦٢٤	٩٦	(الظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
		٤٧ - بيان واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة . وايراد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية في بيان واف . لا قصور .
٦٣٢	٩٧	(الظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		٤٨ - كل اجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة . صحيح . ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة .

الصفحة	القاعدة	
		التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لرجال الضبط ويأمن جانبهم ومسايرتهم للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها . لا يجافى القانون . توافر حالة التلبس أو عدم توافرها . موضوعى . مثال لتسبيب سائق لتوافر حالة التلبس .
٦٣٢	٩٧	(الظمن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠) ٤٩ - اصطحاب الضابط لمصدره السرى ليتظاهر الاخير بشراء المخدر من الطاعن . ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها . مادام الطاعن قدم المخدر بمحض ارادته واختياره .
٦٣٢	٩٧	(الظمن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠) ٥٠ - اغفال الحكم التحدث عن مشاركة آخرين من أتباع المجنى عليهم والطاعنين فى المشاجرة واصابتهم . لا يعيبه . طالما أنها ليست من العناصر القانونية للجرائم التى دين بها الطاعنين .
٦٤٨	١٠٠	(الظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢) ٥١ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفايه أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال ينفى : ناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى .
٦٤٨	١٠٠	(الظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢) ٥٢ - جسم الإنسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء . جواز حدوث اصابة الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب



الصفحة	القاعدة	الوضع الذى يكون عليه وقت الاعتداء . تقدير ذلك لا يحتاج لخبره خاصة .
٦٤٨	١٠٠	(الظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		٥٣ - اشارة الحكم إلى أن القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لا يعيبه . أساس ذلك ؟
٦٧٤	١٠٣	(الظمن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		٥٤ - اجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . المرجع فى سلامة الاجراءات إلى محكمة الموضوع . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع يبطلان اجراءات التحريز .
٦٨٨	١٠٥	(الظمن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٥٥ - متى يلزم تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى السرقة ؟ مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر القصد الجنائى فى جريمة سرقة باكراه .
٦٩٦	١٠٦	(الظمن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٥٦ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٦٩٦	١٠٦	(الظمن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٥٧ - صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر فى الإبلاغ أو كانت

الصفحة	القاعدة	
		بينه وبين المتهم خصومة قائمة . مادامت المحكمة كانت على بينة من ذلك . تقدير قوة الدليل . موضوعي .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٥٨ - الركن المادى فى جريمة هتك العرض . توافره : بكل فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه ويخدش عاطفة الحياء عنده . توافر جريمة هتك العرض . ولو لم يحدث إيلاج أو يترك الفعل أثراً بالمجنى عليها . مثال لتسيب سائق .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٥٩ - تحدث المحكمة استقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .
٧٦٠	١١٩	(الظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٦٠ - بيان الحكم مادة العقاب . دون تحديد الفقرة المنطبقة على الواقعة . كفايته بياناً لمواد القانون التى حكم بمقتضاها .
٧٦٠	١١٩	(الظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٦١ - أعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها . لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون .
٧٦٠	١١٩	(الظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٦٢ - الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟
٧٧٠	١٢٠	(الظعن رقم ١٧٠٨٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦٣ - إغفال إثبات ساعة اصدار الاذن . لا يؤثر فى صحته . مادام الحكم أثبت حصول التفتيش بعد الإذن وقبل نفاذ أجله .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٦٤ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٦٥ - اقامة الحكم على ما له أصل فى الأوراق . انحسار الخطأ فى الاسناد عنه .
		الجدل الموضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها . لا يقبل أمام النقض .
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٦٦ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف القانونى الصحيح .
		اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى . تنبيه المتهم أو الدفاع عنه إلى هذا التعديل . غير لازم .
		مثال .
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٦٧ - حق المحكمة فى الأخذ براوية منقولة عن آخر . متى اطمأنت إليها .



الصفحة	القاعدة	الجدل الموضوعي . لا تقبل إثارته أمام النقض .
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣) ٦٨ - تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الاثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمة على أسباب سائغة . سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد اكراها . مادام لم يتصل إلى المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً . مجرد الخشية منه . لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٨٥٥	١٣٣	(الظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١) ٦٩ - لمالك المبنى تقاضى ايجار بما لا يجاوز أجرة سنتين طبقاً للشروط التي حددتها المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن حصل من المجنى عليهم على مبالغ تزيد عن ذلك . التحدى بأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم تضع حداً أقصى لمقدم ايجار للاسكان الفاخر . غير مجد . علة ذلك ؟
٨٧٠	١٣٥	(الظعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣) ٧٠ - عدم تعويل الحكم في إدانة المتهم على أقواله في محضر جمع الاستدلالات أو في تحقيقات النيابة العامة . النعي ببطلان استجوابه لعدم حضور محام معه . غير مقبول .
٨٧٩	١٣٧	(الظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧١ - النعى على الحكم قصوره فى الرد على الدفع بىطلان الاعتراف . غير مجد . مادام لم يستند فى الإدانة إلى دليل مستمد منه .
٩٢٨	١٤٥	(الطن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		٧٢ - جريمة عرض الرشوة . لا يشترط لقيامها أن يصرح الراشى للموظف بقصده من الغرض ومن أنه يريد شراء ذمته . كفاية أن تدل ظروف الحال على توافره . لمحكمة الموضوع أن تستدل عليه بكافة طرق الاثبات .
		مثال لتسبب سائق فى توافر القصد الجنائى فى جريمة عرض رشوة .
٩٢٨	١٤٥	(الطن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		٧٣ - مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بىطلان القبض .
٩٣٧	١٤٦	(الطن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٧٤ - مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة فى جريمتى حيازة عملات ورقية أجنبية مقلدة وترويجها .
٩٤٨	١٤٧	(الطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٧٥ - كفاية التشابه بين العملة المقلدة والصحيحة . بما يجعلها مقبولة فى التعامل وعلى نحو من شأنه أن يخدع الناس . للعقاب على جريمة حيازتها أو ترويجها .

الصفحة	القاعدة	
٩٤٨	١٤٧	<p>اغفال الحكم التعرض لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة . لا يعيبه . متى أثبت أن الأوراق التي عوقب الطاعن من اجل حيازتها وترويجها يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس ويقبلونها في التداول .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)</p> <p>٧٦ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .</p> <p>اغفال الحكم الإشارة إلى أن اعترافات المتهمين قد سبقها أو لحقها انكار منهم . لا يعيبه . مادام أن الانكار لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة .</p> <p>عدم بيان الحكم مبررات عدول الطاعنين عن انكارهما . لا يعيبه . علة ذلك ؟</p>
٩٥٨	١٤٩	<p>(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)</p> <p>٧٧ - النعى بوجود تناقض بين اعترافات المتهمين بتحقيقات النيابة التي عول عليها الحكم وبين أقوالهم في محضر جميع الاستدلالات . غير مجد . مادام أن الحكم لم يعول على أقوالهم في المحضر المذكور ولم يستند إلى دليل مستمد منها .</p>
٩٥٨	١٤٩	<p>(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)</p> <p>٧٨ - تحرير إذن التفتيش أسفل محضر التحريات الذي يشمل طلب الإذن بضبط وتفتيش الطاعن وزوجته . تضمين عبارة الإذن اسم زوجة الطاعن بمفردها ثم استكمالها بصيغة المثني . مفاده : أن المراد بالإذن بالتفتيش كل منهما معاً .</p>



الصفحة	القاعدة	
		استناد الحكم الى دليل ثابت فى الأوراق . كفايته .
		مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع بىطلان القبض والتفتيش .
٩٦٦	١٥٠	(الظمن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٤)
		٧٩ - اسقاط الطاعن للكيس الذى كان بيده طواعيه واختياراً .
		عثر الضابط على المخدر بداخله . تتوافر به حالة التلبس . يستوجب أن يكون المخدر ظاهراً أم غير ظاهر .
٩٦٦	١٥٠	(الظمن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٤)
		٨٠ - حق محكمة الموضوع فى تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى .
		مثال .
٩٦٦	١٥٠	(الظمن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٤)
		٨١ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته فى الاثبات . موضوعى .
		انتهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف المتهم . لا نفاء الصلة بين اصابته .
		وبين الاعتراف حق لها . لا ينال منه . تمام الاستجواب داخل قسم الشرطة .
		اختيار المحقق المكان التحقيق . متروك لتقديره . حضور ضباط الشرطة وخشية الطاعن منهم . لا يعد قرينة للاكراه المبطل للاعتراف .
٩٧٦	١٥١	(الظمن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٤)
		٨٢ - حكم البراءة . عدم اشتراط أن يتضمن أموراً أو بيانات معينة .

الصفحة	القاعدة	
٩٨٧	١٥٣	<p>كفاية الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم . سنداً للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . مادام الحكم أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .</p> <p>(الظن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p> <p>٨٣ - إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . صحة رهينة باقتناع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات .</p> <p>القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع .</p> <p>تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح . متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .</p>
٩٨٧	١٥٣	<p>(الظن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p> <p>٨٤ - عدم تقيد المحكمة بقواعد الاثبات المدنية عند قضائها بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة . تقيدها بتلك القواعد عند القضاء بالإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على مائة جنيه . أساس ذلك ؟</p>
٩٨٧	١٥٣	<p>(الظن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p> <p>٨٥ - مناط تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . تعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التي يعاقب عليها القانون . فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية . مثال .</p>
١٠٥٩	١٦٧	<p>(الظن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)</p> <p>٨٦ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال</p>

الصفحة	القاعدة	
		شاهد آخر. لا يعيبه. مادامت أقولهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.
		عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود وإن تعددت.
		كفاية إيراد ما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه.
١٠٥٩	١٦٧	(الظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٨٧ - عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل اجزائه. لا يعيبه.
١٠٥٩	١٦٧	(الظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٨٨ - عدم التزام المحكمة بالتحدث ما حكمها. إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكون عقيدتها.
		اغفال الحكم تحصيل المعاينة والتحدث عنها. لا يقدح في سلامته مادام لم يعول عليها.
١٠٥٩	١٦٧	(الظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٨٩ - جريمة الرشوة. تمامها بمجرد طلب الموظف الجعل أو اخذه أو قبوله ولو كان العمل الذي يوضع الجعل لتنفيذه أو للامتناع عن أدائه.
		غير حق. مادام زعم الاختصاص كافياً لتمام الجريمة. علة ذلك؟
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر أركان جريمة الرشوة.
١١٠٨	١٧٥	(الظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٩٠ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية. ماهيتها؟
		التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان. لا يعيبه.
		الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها. اغفال الحكم التحدث عنه. لا يعيبه.
١١٢٩	١٧٨	(الظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)



الصفحة	القاعدة	
		٩١ - انحسار دعوى الخطأ فى الاسناد عن الحكم . مادام ما حصله له أصله الثابت فى الاوراق . مثال .
١١٥٢	١٨٢	(الظمن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٩٢ - تقدير آراء الخبراء . موضوعى . عدم التزام المحكمة باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته . مادامت الواقعة . قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١١٥٢	١٨٢	(الظمن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٩٣ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . اغفال بعض الوقائع يفيد ضمنا اطراحها لها . مثال .
١١٦٥	١٨٤	(الظمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٩٤ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب . غير لازم . مادام قيامه مستفاداً مما أورده من وقائع وظروف تدل عليه . مثال .
١١٦٥	١٨٤	(الظمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٩٥ - عدم التزام المحكمة باجابة طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها . علة ذلك ؟
١١٦٥	١٨٤	(الظمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩٦ - قصد القتل أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .</p> <p>سبق الاصرار . حالة ذهنية تقوم فى نفس الجانى . استخلاص توافره . موضوعى .</p> <p>النعمى على الحكم بخصوص ظرف الترصد لا محل له . مادام البين من مدونات أنه لم يتحدث عن هذا الظرف .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام محكمة النقض .</p> <p>مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل ويتحقق به سبق الاصرار فى جريمة قتل عمد .</p>
١١٧٢	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٩٤)</p>
		<p>٩٧ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .</p> <p>لمحكمة الموضوع الاخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .</p> <p>تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الادانة من أقواله استخلاصاً سائفاً .</p>
١١٧٢	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٩٤)</p>
		<p>٩٨ - العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة .</p> <p>يكفى لتوافر العاهة المستديمة أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد اصببت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً ولو لم يتيسر تحديد قوة . الابصار قبل الاصابة .</p> <p>ضعف قوة الابصار أصلاً . لا يؤثر فى قيام الجريمة . حد ذلك ؟</p>
١١٨٥	١٨٦	<p>(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٩٤)</p>
		<p>٩٩ - تقدير توافر رابطة السببية . موضوعى .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٠١	١٨٨	<p>مثال لتسبب سائق لتوافرها في جريمة قتل عمد بالسهم .</p> <p>(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)</p> <p>١٠٠ - حق الزوج في تأديب زوجته . حده . ألا يحدث أثرا بهجس الزوجة . الضرب الذي يحدث سحبات بسيطة معاقب عليه .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .</p> <p>مثال لتسبب سائق للتدليل على تجاوز الزوج حق التأديب المخول له قانونا في جريمة ضرب أفضى إلى موت .</p>
١٢٣٠	١٩٢	<p>(الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)</p> <p>١٠١ - تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف</p> <p>تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .</p>
١٢٤٧	١٩٦	<p>(الطعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات «أوراق رسمية»</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٨١٤)</p> <p>إثبات «بوجه عام»</p> <p>(القواعد أرقام ١١، ٧٥، ٨٧، ١٤٦ بالملحقات أرقام ٨٥، ٤٧٣، ٥٣٥، ٩٣٧)</p> <p>إثبات «خبرة»</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٨١٤)</p>



<u>الصفحة</u>	<u>القاعدة</u>	
		وإثبات «شهود»
		(القواعد أرقام ٣٣، ٤٠، ٦٥، ٧٥، ١٢١، ١٢٨، ١٦٧، ١٧٤ بالصفحات أرقام ٢٢١، ٢٦٧، ٤٣١، ٤٧٣، ٨١٤، ١٠٥٩، ١١٠٢)
		وإثبات «اعتراف»
		(القاعدتان رقما ١٨٨، ٣٣ بالصحيفتين رقمي ٢٢١، ٨٨٨)
		وإثبات «معاينة»
		(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٧٣)
		وإجراءات «إجراءات التحقيق»
		(القاعدتان رقما ١٨٦، ٩٧ بالصحيفتين رقمي ٦٣٢، ١١٨٥)
		واختصاص «الاختصاص المكاني»
		(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		واختصاص «الاختصاص الولائي»
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣١)
		وارتباط
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب «دفاع شرعي»
		(القاعدتان رقما ١٨٥، ٢ بالصحيفتين رقمي ٤٤، ١١٧٢)
		واستجواب
		(القواعد أرقام ٢١، ٣٥، ١٢١ بالصفحات أرقام ١٣٧، ٢٢٢، ٧٧٦)

الصفحة	القاعدة
	واستدلالات
	(القواعد أرقام ١، ٢١، ٣٦، ٥٤، ٨١، ١٢١ بالصفحات أرقام ٣٧، ١٣٧، ٢٤٣، ٣٧٠، ٥٠٥، ٧٧٦)
	واستيلاء على مال عام
	(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة ٤١٧)
	واشتراك
	(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)
	وتزوير
	(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١١٢٩)
	وتفتيش
	(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٢٨)
	وتفتيش «إذن التفتيش . إصداره»
	(القواعد أرقام ٤٠، ٤٣، ٥١، ٩٠، ١٠٢، ١٠٧ بالصفحات أرقام ٢٦٧، ٣٠٢، ٣٥٢، ٥٨٤، ٦٦٨، ٧٠٣)
	وحكم «بيانات التسبيب»
	(القواعد أرقام ٢، ٢٢، ٨٨، ١٤٧، ١٥١، ١٧٨، ١٨٨ بالصفحات أرقام ٤٤، ١٥١، ٥٤١، ٩٤٨، ٩٧٦، ١١٢٩، ١٢٠١)
	وحكم «بيانات حكم الإدانة»
	(القاعدتان رقم ١٢٢، ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٧٨٧، ١١٨٥)
	وجريمة «أركانها»
	(القواعد أرقام ١، ٨٧، ٨٨ بالصفحات أرقام ٣٧، ٥٣٥، ٥٤١)
	ودفاع «الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره»
	(القواعد أرقام ٢٢، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٤٠، ٤٦، ٧٥، ٨١، ٨٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١٥٠، ١٥١، ١٧٨ بالصفحات أرقام ١٥١، ١٨١، ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٦٧، ٣٢٠، ٤٧٣، ٥٠٥، ٥٣٥، ٦٦٨، ٦٧٤، ٧٠٣، ٩٦٦، ٩٧٦، ١١٢٩)
	ودفع «الدفع بطلان إذن التسجيل»
	(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٣٧)

الصفحة	القاعدة	ودفع « الدفع بالتزوير »
		(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)
		ودفع « الدفع بيطلان الاعتراف »
		(القاعدتان رقما ٨٠ ، ١٤٩ بالصحيفتين رقمي ٤٩٩ ، ٩٥٨ )
		ودفع « الدفع بتلفيق التهمة »
		(القواعد أرقام ٣١ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٨٨ بالصفحات أرقام ٢٠٢ ، ٢٦٧ ، ٣٢٠ ، ٥٤١)
		ودفع « الدفع بشيوع التهمة »
		(القواعد أرقام ٣٢ ، ٧٤ ، ١٢٤ بالصفحات أرقام ٢٠٩ ، ٤٦٧ ، ٧٩٥)
		ورشوة
		(القاعدتان رقما ١ ، ١٧٥ بالصحيفتين رقمي ٣٧ ، ١١٠٨)
		وسبق إصرار
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢)
		وسب وقذف
		(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١٠٠١)
		وسرقة « سرقة بإكراه »
		(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٩٩)
		وشروع
		(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٨٧٩)
		وظروف مشددة
		(القواعد أرقام ١٧ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٦ ، ١٠٩ بالصفحات أرقام ١١٥ ، ٢٢١ ، ٣٩١ ، ٥٤١ ، ٦٩٦ ، ٧١٤)



الصفحة	القاعدة
	وعقوبة « العقوبة المبررة » (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة ٧٧٦)
	وعقوبة « عقوبة الجريمة الأشد » (القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٥٦)
	وعلاقة السببية (القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢)
	وفاعل أصلى (القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٩٦)
	وقانون « قانون أصلح » (القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٦٧)
	وقتل عمد (القاعدتين رقمي ٧٥، ٥٧ بالصحيفتين ٣٩١، ٤٧٣)
	وقصد جنائي (القواعد أرقام ٨، ٢٨، ٤٦، ٥٤، ١٤٥، ١٦٧، ١٨٢، ١٨٨ بالصفحات ٧١، ١٨١، ٣٢٠، ٣٧٠، ٩٢٨، ١٠٥٩، ١١٥٢، ١٢٠١)
	ومحكمة الجنايات « الإجراءات أمامها » (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة ١١٥٢)
	ومحكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة » (القاعدتان رقمي ١٣٣، ١٠٩ بالصحيفتين ٧١٤، ٨٥٥)

الصفحةالقاعدة

ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير حالة الدفاع الشرعي»

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٦٤٨)

ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل»

(القواعد أرقام ٥، ٨، ١٧، ٢١، ٢٢، ٣٤، ٣٥، ٦٥، ٧٥، ٨٧، ٨٨،  
 ١٠٢، ١٠٣، ١١٩، ١٤٦، ١٥١، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١ بالصفحات أرقام  
 ٥٦، ٧١، ١١٥، ١٣٧، ١٥١، ٢٢٨، ٢٣٢، ٤٣١، ٤٧٣، ٥٣٥، ٥٤١،  
 ٦٦٨، ٦٧٤، ٧٦٠، ٩٣٧، ٩٧٦، ١١٨٥، ١٢٠١، ١٢٢٢)

ومستولية جنائية

(القواعد أرقام ٤٢، ٨٨، ١٤٢ بالصفحات أرقام ٢٩١، ٥٤١، ٩٠٧)

ومواد مخدرة

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)

ونقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها»

(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٩٥)

ونقض «المصلحة في الطعن»

(القاعدتان رقما ١٤٩، ٨٨ بالصحيفتين رقمي ٥٤١، ٩٥٨)

ونقض «الصفة في الطعن»

(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٦٧٤)

وهتك عرض

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧١٤)

## ملا يعيه فى نطاق التدليل

الصفحة

القاعدة

١ - إحالة الحكم فى بيان الشهادة إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيه. ما دامت متفقة مع استند إليه الحكم فيها.

اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم لا يؤثر فى سلامته. أساس ذلك؟

٨٥	١١	(الظمن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
١٨١	٢٨	(والظمن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٢٢١	٣٢	(والظمن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٥١٦	٨٣	(والظمن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
٩٩٤	١٥٥	(والظمن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)

٢ - تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم متى استخلص الإدانة منها استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه.

٨٥	١١	(الظمن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
٣٧٠	٥٤	(والظمن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٤٣١	٦٥	(والظمن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٦٣٢	٩٧	(والظمن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)

٣ - التناقض الذى يعيب الحكم. ماهيته؟

عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها. لا يقدر فى سلامة الحكم. حد ذلك؟

٢٢١	٣٣	(الظمن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
-----	----	------------------------------------------

٤ - الخطأ فى الإسناد. متى لا يعيب الحكم؟



الصفحة	القاعدة	
		خطا الحكم فى الإسناد الذى لم يكن له أثر فى منطق الحكم واستدلال . النعى عليه . غير مقبول .
٢٢١	٣٣	(الظمن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والظمن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٦٦٨	١٠٢	(والظمن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
٧٩٥	١٢٤	(والظمن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
		٥ - تسمية الإقرار إعترافا . لا يعيب الحكم . ما دام لم يعول عليه وحده .
٢٩١	٤٢	(الظمن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٦ - مثال لسهو ورد بمنطوق الحكم . لا يغير من حقيقة قضائه .
٣٤٠	٥٠	(الظمن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)
		٧ - استناد الحكم إلى وجود اتهامات سابقة للطاعن فى مجال المخدرات . قرينة معززة ومؤيدة لما ارتكز إليه من أدلة أخرى . لا يعيبه .
		تزيد الحكم . فيما لا أثر له فى منطق ولا فى نتيجته . لا يؤثر فى سلامته .
٣٧٠	٥٤	مثال .
		(الظمن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		٨ - العبرة من الحكم بالمعانى لا الألفاظ والمباني .
٣٩١	٥٧	(الظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٦٤٨	١٠٠	(والظمن رقم ١١٧٤٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		٩ - تزيد الحكم فيما لم يكن فى حاجة إليه . لا يعيبه .
		مثال .
٦٤٨	١٠٠	(الظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٦٨٨	١٠٥	<p>١٠ - اطمئنان محكمة الموضوع لتحريات واقوال الضابط كمسوغ للإذن بالتفتيش . إسناد واقعة احراز المخدر الطاعن دون أن ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار . لا تناقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)</p> <p>١١ - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم فيها .</p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود إن تعددت . حسبها أن توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)</p> <p>١٢ - حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون ان يعد هذا تناقض في حكمها .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)</p> <p>١٣ - أخذ الحكم بدليل احتمالي لا يعيبه . ما دام قد أسس الإدانة على اليقين .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)</p> <p>١٤ - تفسير الحكم للعقود المبرمة بين المتهم والمجنى عليه . بأنها عقود إيجار . فصل في العلاقة القانونية بينهما ورد على دفاع الطاعن من أنها عقود تمويل إنشاء وحدات سكنية . لا عقود إيجار .</p>
٧٧٦	١٢١	

الصفحة	القاعدة	
		تزيد الحكم فيما لم يكن له أثر في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه . مثال .
٨٧٠	١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)
		١٥ - تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فيها . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٩٢٨	١٤٥	(الطعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
١١٠٨	١٧٥	(والطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		١٦ - كفاية التشابه بين العملة المقلدة والصحيحة . بما يجعلها مقبولة في التعامل وعلى نحو من شأنه أن يخدع الناس . للعقاب على جريمة حيازتها أو ترويجها .
		إغفال الحكم التعرض لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة . لا يعيبه . متى أثبت أن الأوراق التي عوقب الطاعن من أجل حيازتها وترويجها يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس ويقبلونها في التداول .
٩٤٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		١٧ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها .
		إغفال الحكم الإشارة إلى أن اعترافات المتهمين قد سبقها أو لحقها انكار منهم . لا يعيبه . ما دام أن الإنكار لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة .



الصفحة	القاعدة	عدم بيان الحكم مبررات عدول الطاعنين عن انكارهما . لا يعيبه . علة ذلك ؟
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
١١٦٥	١٨٤	(والظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		راجع أيضا .
		اثبات « بوجه عام »
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢)
		وجرمية « أركانها »
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢)
		وعقوبة « عقوبة الجريمة الأشد »
		(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		وعقوبة « تقديرها »
		(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٩٩٤)
		ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »
		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٥٨)
		ما يعيبه في نطاق التدليل .
		الإجمال أو الإبهام الذي يجب ألا يشوب الحكم . ما هيته ؟
		إشارة حكم الإدانة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى دون ان يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة فى حقه بالرغم من ثنائية الاتهام . يعيب الحكم بالغموض .
٢٨٧	٤١	(الظعن رقم ٦٣٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	حجية الحكم .
		١ - للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . المحاكم الجنائية غير مقيدة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية . أساس ذلك؟
٣٢٠	٤٦	(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧) ٢ - لا يعيب الحكم بيان منطوقه لفحوى المضبوطات التى قضى بمصادرتها . متى يثبتها فى أسبابه التى يحمل المنطوق عليها . الأصل ألا ترد حجية الأحكام . إلا على المنطوق . امتداد هذه الحجية إلى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به .
٣٥٢	٥١	(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣) ٣ - تفويت المدعى بالحق المدنى على نفسه حق إستئناف حكم محكمة أول درجة . يجعله حائزًا لقوة الأمر المقضى وانغلاق طريق الطعن بالنقض . شرط ذلك؟
٦٦١	١٠١	(الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥) ٤ - حجية الاحكام . لا ترد إلا على المنطوق . شرط امتداد أثرها إلى الأسباب ؟
١٠٥٠	١٦٥	(الطعن رقم ٢٥٢١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١) ٥ - اتحاد السبب فى الدعويين . كشرط للحجية . مقتضاه : أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها التى كانت محلًا للحكم السابق .

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٨	١٩٩	القول بوحدة الغرض عند تكرار الأفعال شرطه : اتحاد الحق المعتدى عليه . اختلافه . اثره : عدم وحدة السبب رغم وحدة الغرض . (الظمن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)
		<b>بطلان الحكم .</b>
		١ - عدم إيداع الحكم - ولو كان صادر بالبراءة - في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدني عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للظمن بالنقض . علة ذلك ؟ احكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . أساس ذلك ؟ (الظمن رقم ٦٢٤٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢١)
٤٢١	٦٢	٢ - عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . ولا كان الحكم باطلا المادة ١٦٧ مرافعات . حصول مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة حال دون حضوره جلسة النطق بالحكم وجوب توقيعه على مسودة الحكم المادة ١٧٠ مرافعات . مفاد عبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه : القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم . (الظمن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
٦٠١	٩١	٣ - ورود عبارة « اشتراك أحد القضاة في اصدار الحكم بمحضر النطق به » وورود ذات العبارة بصور الحكم المطعون فيه دون ان يكون من الهيئة التي اشترك فيها . غموض يبطل الحكم . (الظمن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
٦٠١	٩١	



الصفحة	القاعدة	
		٤ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك . اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع . مثال .
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٥ - الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى؟ المادة ٢٤٧ أ. ج . نظر الدعوى ابتدائيا وصدور حكم فيها من القاضي الذي أصدر القرار بتأييد أمر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الأرض محل النزاع يبطل الحكم . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل . أثره: استتالة البطلان إليه .
٧٣٤	١١٢	(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٨)
		٦ - وجوب ان يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً متضمناً ملخص وقائع الدعوى وظروفها والادلة فيها والمسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت وتلاوة هذا التقرير قبل أى إجراء . المادة ٤١١ إجراءات . إغفال وضع تقرير التلخيص . يبطل الحكم . علة ذلك ؟
١٠٢٢	١٥٩	(الطعن رقم ٧٩٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣)
		راجع أيضا : حكم « بيانات الدياجة » (القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٥١٦) نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)

الصفحة	القاعدة	حكم «إيداعه»
٤٢١	٦٢	<p>عدم إيداع الحكم - ولو كان صادر بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدنى عذرا ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض . علة ذلك؟</p> <p>أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٤٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢١)</p>
٨٩٨	١٤٠	<p><b>تنفيذ الحكم :</b></p> <p>عدم اشتراط تحرير أمر تنفيذ . لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية . كفاية أن يكون المحكوم عليه وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)</p> <p><b>العدول عن الحكم :</b></p> <p><b>راجع :</b></p> <p>محكمة النقض «سلطانها فى العدول عن الحكم»</p> <p>(القاعدتان رقم ٥٩ ، ٦٨ بالصحيفتين رقمى ٤٠٨ ، ٤٤٧)</p> <p><b>سقوطه :</b></p> <p>بطلان الحكم الغيايى الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم</p>

الصفحة	القاعدة	
		عليه أو بالنقض عليه . فيه معنى سقوطه . اثر ذلك . اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذى موضوع . مثال .
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		حيازة
		وجوب عرض الصور المنافية للآداب والأشرطة فى جريمة حيازتها على بساط البحث بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .
٤٦٥	٧٣	(الطعن رقم ١٠١٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		(خ)
		خطأ - خطف - خلورجل
		خيانة أمانة
		خطأ
		راجع :
		محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير توافر الخطأ»
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصيغة رقم ٥٧٧)
		ومسئولية جنائية
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصيغة رقم ٥٧٧)



الصفحة	القاعدة	خطف
٩٧٦	١٥١	<p>جريمة خطف الأنثى . المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟</p> <p>(الطن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اشترك</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)</p> <p>واكراه</p> <p>(القاعدتان رقما ٨٨، ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٥٤١، ٩٧٦)</p> <p>وجريمة « اركانها »</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)</p> <p>وقصد جنائي « القصد الإحتمالى »</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)</p> <p>ونقض « المصلحة فى الطعن »</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)</p>
٣٢٠	٤٦	<p>خلو رجل</p> <p>١ - جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد . عدم توقف رفع الدعوى بشأنهما على شكوى . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ٢٣٥٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٢٠	٤٦	<p>٢ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمتي تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وعدم تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد دون مقتضى . كفاية أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)</p>
١٢٢٢	١٩١	<p>٣ - الغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟</p> <p>حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم متى بنى على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . المادة ٣٥ في القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>توقيع عقوبة الحبس في جريمة تقاضى مقدم إيجار خارج نطاق عقد الإيجار خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات « بوجه عام »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٩)</p> <p>ولإيجار أماكن</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠)</p> <p>وجريمة « الجريمة المتابعة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>

الصفحة	القاعدة	<p>وحكم «مالا يعيبه في نطاق التدليل»</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠)</p> <p>وقوة الشيء المحكوم به</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٩)</p> <p>ونقض «حالات الطعن . الخطأ في القانون»</p> <p>(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)</p> <p><u>خيانة أمانة</u></p> <p>١ - إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . صحته رهينة باقتناع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الامانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات .</p> <p>القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع .</p> <p>تأثيم انسان على اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p> <p>٢ - عدم تدخل المحكمة بقواعد الاثبات المدنية عند قضائها بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة . تقيدها بتلك القواعد عند القضاء بالإدانة في خصوص إثبات عقد الامانة إذا زاد موضوعه على مائة جنيه . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)</p>
٩٨٧	١٥٣	
٩٨٧	١٥٣	

راجع أيضا :

تبديد

(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٧٩١)

وحكم « بيانات التسبيب »

(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٨٧)

ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »

(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٣٥٣)

( ٥ )

دخول عقار بقصد منع حيازته - دستور - دعارة  
دعوى تأديبية - دعوى جنائية - دعوى مباشرة  
دعوى مدنية - دفاع - دافع

دخول عقار بقصد منع حيازته

١ - حق الدفاع الشرعى عن المال . مناط قيامه ؟

العقار فى مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟

مفاد نص المادتين ٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ عقوبات ؟ . إيراد الحكم قيدا على استعمال حق الدفاع الشرعى عن المال لم يرد بنص تلك المادتين . أثره ؟  
مثال: لتسبيب معيب لنفى قيام حق الدفاع الشرعى فى جانب الطاعن .

(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣)



الصفحة	القاعدة	
١٠٥٠	١٦٥	<p>٢ - وجوب فصل الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير فى النزاع على الحيازة بناء على طلب النيابة أو أى فى الخصوم بتأييد قرار قاضى الحيازة أو الغائه دون المساس باصل الحق المادة ٢/٣٧٣ عقوبات .</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام المنهية للخصومة أو المانعه فى السير فى الدعوى أساس ذلك؟</p> <p>إغفال الحكم المطعون فيه الفصل فى طلب الطاعن بالغاء قرار قاضى الحيازة . أثره : عدم جواز الطعن فيه بالنقض .</p> <p>(الظمن رقم ٢٥٢١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)</p>
		<p>راجع أيضا :</p> <p>قضاء</p> <p>القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم (٧٣٤)</p>
		<p><b>دستور</b></p> <p>١ - حق السلطة التنفيذية دستوريا فى إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين .</p> <p>اللائحة لا تلغى نصا أمرا فى القانون أو تقيده .</p>
٣٤٠	٥٠	<p>(ال د ن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)</p> <p>٢ - النص فى المادة ٥١ إجراءات على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينيه كلما أمكن ذلك وإلا بحضور شاهدين .</p> <p>مجال تطبيقه : دخول مامورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها وفقا للمادة ٤٧ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات . أثره : ورود المادة ٥١ من القانون ذاته على غير محل
		حضور المتهم أو من ينبيه عنه أو شاهدين . ليس شرطا لصحة التفتيش الذى يجرى فى مسكنه .
٧٩٥	١٢٤	(الظمن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
		٣ - ورود النص العقابى ناقصا أو غامضا . وجوب تفسيره بتوسع لمصلحة المتهم .
		عدم جواز الأخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد صالح المتهم . أساس ذلك ؟
		المادة ٦٦ من الدستور . مؤداها ؟
١٠٠١	١٥٧	(الظمن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		راجع أيضا : تهريب جمركى
		(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٩٢٤)
		ومحكمة دستورية
		(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		<u>دعاية</u>
		وجوب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .
		غموض النص لا يحول دون تفسيره على هدى من قصد الشارع .
		القياس محظور فى مجال التأثيم .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو الانثى تتحقق به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>تنسب الدعارة إلى المرأة حين تبیح عرضها لكل طالب بلا تمييز وينسب الفجور للرجل حين يبيع عرضه لغيره بغير تمييز . أساس ذلك ؟</p> <p>(الظن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)</p>
١٠٧٩	١٦٩	
<b>دعوى تأديبية</b>		
		<p>محاكمة الطاعن أمام المحكمة العسكرية عن احدى جرائم القانون العام . لا تعدو أن تكون دعوى تأديبية . أساس ذلك ؟</p> <p>متى تسقط الدعوى التأديبية؟ المادة ٧٧ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .</p>
٩٠٧	١٤٢	(الظن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
<b>دعوى جنائية</b>		
		<p>١ - قضاء المحكمة برد وبطلان سند لتزويره . رفع دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية . يوجد عليها ان تقوم يبحث جميع الادلة التي تبني عليها عقيدتها في الشيء . اكتفائها بسرد وقائع الدعوى المدنية دون ان تتحرى بنفسها أوجه لإدانة . قصور .</p>
٣١٧	٤٥	(الظن رقم ٢٠٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٦٦١	١٠١	<p>٢ - دخول العبارات موضوع السب والقذف فى نطاق ما تجيزه المادة ٣٠٩ عقوبات أثره؟ القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم تأييم الفعل جنائيا . أثره ؟</p> <p>(الطن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)</p> <p>٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشىء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك؟</p> <p>التفات المحكمة عن طلب تعليق الفصل فى الدعوى الجنائية لحين الفصل فى دعوى مدنية خاصة بالمنازعة فى طبيعة عقد الإيجار . لا يعيب .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٣)</p> <p>وشيك بدون رصيد</p> <p>(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٩٠٢)</p> <p>وعقوبة « العقوبة التكميلية »</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٤٧)</p> <p>ومحكمة الجنايات</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٥٢)</p>



## ومحكمة الجench

(القاعدة رقم ١٠١ بالصيغة رقم ٦٦١)

أ - تحريكها :

١ - إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا خلافا لما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . أثره ؟

٩٨

١٣

(الطن رقم ١٩٨٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)

٢ - جرمتا تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد . عدم توقف رفع الدعوى بشأنهما على شكوى . أساس ذلك ؟

٣٢٠

٤٦

(الطن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)

٣ - صدور طلب من وزير المالية أو من ينييه فى جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بالمستندات الدالة على اداء الضريبة . مقصور على رفع الدعوى الجنائية دون الإجراءات السابقة عليها . مؤدى ذلك ؟

قضاء الحكم بالبراءة فى هذه التهمة استنادا إلى بطلان إذن التفتيش لصدوره قبل تقديم طلب من جهة الاختصاص . خطأ فى القانون .

٩٢٤

١٤٤

(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

٤ - اشتغال الدعوى المضمومة على الإذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن . النعى بأن الدعوى الأصلية نخلت من الإذن . غير مقبول . متى

الصفحة	القاعدة	
		كانت الدعوى المنضمة قد أقيمت على ذات الوقائع التي تناولتها الدعوى الأصلية .
١٢٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧)
		راجع أيضا :
		دعوى جنائية « انقضاؤها بالتنازل »
		(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١١٢٦)
		ودعوى مباشرة
		(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)
		ب - نظرها والحكم فيها :
		قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى مانع لها من السير فيها الغاؤه من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك : خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . أساس ذلك ؟
١٠٨٦	١٧٠	(الطعن رقم ٢٧١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		راجع أيضا :
		تعويض
		(القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٢٣٩)
		وحكم « بطلانه »
		(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٣٤)

الصفحة	القاعدة	
		ودخول عقار بقصد منع حيازته (القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٥٠)
		ودعوى مباشرة (القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)
		ودعوى مدنية (القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧١١)
		ج - انقضاؤها :
		(١) بالتنازل
		١ - التنازل عن الشكوى أو الطلب فى جريمة السب والقذف . أثره؟ المادة ١٠ إجراءات . إقامة المدعى بالحقوق المدنية الدعوى الجنائية بالطريق المباشر قبله . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ العقوبة بناء على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه . خطأ يوجب النقض والتصحيح . (الظعن رقم ٢٥٧٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٩٤)
٨٧٦	١٣٦	٢ - حق من تقدم بشكوى أو طلب أن يتنازل عنها فى أى وقت حتى صدور حكم نهائى فى الدعوى . انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . المادة ١٠ إجراءات . (الظعن رقم ٢٧٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٤)
١١٢٦	١٧٧	

## (٢) بمضى المدة :

١ - بناء الحكم المطعون فيه قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استنادا على مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد فى العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ إبلاغ المجنى عليها بالواقعة . دون أن يعنى يبحث التاريخ الذى أوفى فيه المطعون ضده بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال . خطأ فى القانون يوجب النقض والإعادة .

(الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٩)

ب - إجراءات المحاكمة من الإجراءات التى تقطع مدة التقادم . المادة ١٧ أ . ج . الاشكال فى التنفيذ من الإجراءات القاطعة للتقادم .

(الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)

راجع أيضا :-

جريمة « الجريمة المتتابعة »

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٨٣)

وعقوبة « تطبيقها »

(القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١١٩٧)

## (٣) بالوفاء :

١ - وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب فى الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)

الصفحة

للقاعدة

٥٢

١٩

٥٧٧

٨٩

١٠٠١

١٥٧



الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إنقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له فى سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .</p> <p>وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .</p> <p>متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض .</p>
١٠٠١	١٥٧	<p>(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)</p>
		<p>(د) وقفها :</p> <p>دفاع الطاعن فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بوقف الدعوى لحين الفصل فى جنحة مقامة ضد المدعى بالحقوق المدنية واخر بتبديد الشيك موضوع الدعوى . جوهرى . وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يدفعه .</p> <p>توقف الحكم فى دعوى على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية اخرى يوجب على المحكمة وقفها . شرط ذلك أن تكون الدعوى الاخرى مرفوعة فعلا امام القضاء . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكم التعرض لدفاع الطاعن المسطور المطروح على المحكمة عند نظر الدعوى . يعيبه .</p>
٤٥	١٢	<p>(الطعن رقم ٩٤٦١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)</p>
		<p>راجع أيضا :</p>
		<p>تزوير « الادعاء بالتزوير »</p>
		<p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ١٠٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	دعوى مباشرة
		١ - انعقاد الخصومة فى الدعوى المباشرة بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .
١٠٣٥	١٦٢	(الظمن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
		٢ - ماهية القيد الوارد بالمادة الثالثة لإجراءات ونطاقه؟ حق المدعى بالحقوق المدنية إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون ولو دون شكوى سابقة . الادعاء المباشر بمثابة شكوى .
١٠٣٥	١٦٢	(الظمن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
		٣ - مضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بجريمة السب ومرتكبها قرينة قانونية لا تقبل العكس على التنازل عن الشكوى . أثر ذلك وعلمته؟
١٠٣٥	١٦٢	(الظمن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
<hr/>		
		دعوى مدنية
		١ - عدم قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الاحداث . المادة ٣٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . قضاء محكمة الاحداث فى الدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لها . انتفاء مصلحته فى النعى عليه .
٣٣٨	٤٩	(الظمن رقم ٦٢٤١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القضاء ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة . يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم . للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أساس ذلك ؟
٥٢٣	٨٤	(الطعن رقم ٤٩٠١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
		٣ - تفويت المدعى بالحق المدنى على نفسه حق إستئناف حكم محكمة اول درجة . يجعله حائزا لقوة الأمر المقضى وانغلاق طريق الطعن بالنقض . شرط ذلك ؟
٦٦١	١٠١	(الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		٤ - تقرير الطعن هو المرجع فى تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم . إقتصار المدعى بالحقوق المدنية على ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده دون ما قضى به من رفض الدعوى المدنية . أثره : عدم قبول الطعن .
٩٩٩	١٥٦	(الطعن رقم ٢٥٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		٥ - اختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم . استثناء . قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما . شرطه : عدم جواز رفع الدعوى المدنية مستقلا أمام المحكمة الجنائية . لا ولاية للمحكمة الجنائية بالفصل فى الدعوى المدنية . متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض . غير معاقب عليه قانونا . اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تأويل القانون . وجوب النقض والتصحيح .
١٠٠١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٧٣٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)

الصفحة	القاعدة	راجع أيضا :-
		حكم « وضعه والتوقع عليه وإصداره » (القاعدتان رقما ١٣٩،٥ بالصحيفتين رقمى ٥٦ ، ٨٩٣) وخيانة أمانة (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٨٧) ودعوى جنائية (القواعد أرقام ١٠١،٤٥، ١٦٣ بالصفحات أرقام ٣١٧ ، ٦٦١ ، ١٠٣٩) ودعوى جنائية « انقضاؤها بالوفاء » (القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١٠٠١) وشيك بدون رصيد (القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٩٠٢) وعقوبة « العقوبة التكميلية » (القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٣) ومحكمة الجنح « اختصاصها » (القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٦١) ومعارضة (القاعدتان رقما ٨٦،٢٦ بالصحيفتين رقمى ١٦٨ ، ٥٣١) ونقض « أثر الطعن » (القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٠٤٧)



الصفحة	القاعدة	(أ) نظرها والحكم فيها :
		<p>اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية التبعية . شرط ذلك وحده ؟</p> <p>نشأة الضرر الذى أسست عليه الدعوى المدنية - عن الجريمة الجنائية المرفوعة بها الدعوى الجنائية . اقتضاؤه . اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .</p> <p>قضاء الحكم المطعون بعدم اختصاصه بنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه .</p>
٧١١	١٠٨	<p>(الطن رقم ٦١٧٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٥)</p>
		<p>راجع أيضاً :-</p>
		<p>اختصاص «الاختصاص المكانى»</p>
		<p>(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٢٦)</p>
		<p>وتعويض</p>
		<p>(القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٢٣٩)</p>
		<p>ودخول عقار بقصد منع حيازته</p>
		<p>(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٥٠)</p>
		<p>(ب) تركها :</p>
		<p>التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك . حقيقتها . عقوبة تكميلية حددها الشارع تحكيمياً بصرف النظر عن تحقق الضرر . توقيعها مقصور على المحكمة الجنائية دون توقف على طلب الخزانة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم سريان حكم المادة ٢٦١ اجراءات فى شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها عليها . أثر ذلك ؟
٤٢٨	٦٤	(الظعن رقم ٩٢٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢١)
		<b>دفاع</b>
		<b>الإخلال بحق الدفاع :</b>
		(أ) ما يوفره :-
		١ - طلب المتهمة وقف الدعوى . لأن الشيك موضوع الاتهام كان نتاج جريمة سرقة . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه .
		اغفال المحكمة التعرض له . قصور واخلال بحق الدفاع .
٥٠	٣	(الظعن رقم ٢١٢٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣)
		٢ - القصد الجنائى فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . ماهيته ؟
		دفاع الطاعن بأن الشيك وقت إصداره كان له رصيد . جوهرى .
		وجوب تمحيص المحكمة له وأن ترد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .
٥٣	٤	(الظعن رقم ٢٤٤٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٤)
		٣ - التمسك بطلب سماع شهود . الحكم فى الدعوى دون اجابته واضطرار الدفاع لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماعهم .
		اخلال بحق الدفاع . لا يغير من ذلك جواز الاستغناء عن سماع الشهود

الصفحة	القاعدة	
		فى حالة تعذره أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم . المادة ٢٨٩ إجراءات .
٦١	٦	(الظعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦) ٤ - التأخير فى الإدلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته . شرط ذلك ؟ استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه لا يصح البتة نعته بعدم الجدية . التزام المحكمة بالنظر فى طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم . مخالفة ذلك . تعيب الحكم .
٦١	٦	(الظعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦) ٥ - قيام محام واحد بالمرافعة عن جميع المتهمين . مع تعويل المحكمة فى قضائها على أقوال أحدهم كشاهد اثبات ضد باقى المتهمين . إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٢٦٠	٣٨	(الظعن رقم ٥١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٤) ٦ - دفاع المتهم بمدينة العلاقة . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه . مخالفة ذلك يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
٣٣٥	٤٨	(الظعن رقم ٢٦٢٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨) ٧ - قيام المدافع عن المعارض بتقديم عذر عنه بجلسة المعارضة . يوجب على المحكمة التصدى له . إغفال الحكم الإشارة إليه . إخلال بحق الدفاع .
٩٢٠	١٤٣	(الظعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها وإحالة النيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى حتى يفصل فيه من الجهة المختصة . وجوب تربص الفصل في الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٠٨٩	١٧١	(الطعن رقم ٨٩٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٩ - حق الدفاع في سماع الشاهد . لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . لا تصح مصادرته فيه بدعوى إسقاط المحكمة له من عناصر الإثبات . علة ذلك : عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفاً بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة .
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		١٠ - الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً . عليها بيان أسباب الرفض . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
١١٦١	١٨٣	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		١١ - استناد المحكمة في إثبات عدم إصابة الطاعنة بمرض عقلي إلى عدم تقديمها دليلاً تثق به . غير جائز . واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابها الفعل بأسباب سائغة . تحميلها عبء إثبات ذلك . إخلال بحق الدفاع .
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجبان امتداد أثر الطعن للطاعنة



الصفحة	القاعدة	
		التي لم يقبل طعنها شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً في الحكم المطعون فيه .
		مثال لتسبب معيب في الرد على دفع الطاعة بانعدام مسئوليتها الجنائية لمرضها العقلي .
١٢٤٢	١٩٥	(الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)
		١٢ - المنازعة في أصل الدين المحجوز من أجله وفي صحة إجراءات الحجز أو طلب استرداد الأشياء المحجوزة . يترتب عليه وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين لحين الفصل نهائياً في النزاع . المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . دفاع الطاعن استناداً إلى تلك المادة . جوهري . إغفال تحقيقه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٥١	١٩٧	(الطعن رقم ٤٦٢١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨)
		راجع أيضاً :
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١١٦١)
		حجز
		(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٨٧)
		وحكم « تسببه . تسببه معيب » .
		(القواعد أرقام ٢٩ ، ٧٠ ، ٧١ بالصفحات أرقام ١٩٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩)
		ودعوى جنائية « وقفها »
		(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٩٤)
		ودفع « الدفع بشيوع التهمة »
		(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٨١)
		وشهادة مرضية
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٢٠)

الصفحة	القاعدة	وقانون «سريانه من حيث الزمان»
		(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٨٢٩)
		ووصف التهمة
		(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٩)
		(ب) ما لا يوفره :
		١ - التفات المحكمة عن طلب قضايا أو دفاتر بقصد اثارة الشبهة في أدلة الثبوت . لا عيب .
٨٥	١١	(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
		٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها . علة ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
١٥١	٢٢	(والظعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٢٣٢	٣٥	(والظعن ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٣٥٢	٥١	(والظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٥٨٤	٩٠	(والظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
١١٠٢	١٧٤	(والظعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١١٢٩	١٧٨	(والظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٣ - الطلب الجازم . ماهيته ؟
١٣٧	٢١	(الظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
٥١٦	٨٣	(والظعن ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
٥٣٥	٨٧	(والظعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
٦٧٤	١٠٣	(والظعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته . ماهيته ؟
		النعمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة لإجرائه . غير جائز .
		مثال لما لا يعد طلباً جازماً .
١٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		٥ - عدم جواز النعمى على المحكمة إغفالها دفاع لم يبد أمامها .
٢٠٢	٣١	(الظعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٦٤٨	١٠٠	(والظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٧٠٣	١٠٧	(والظعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٩٧٦	١٥١	(والظعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		٦ - عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضايا بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٢٠	٤٦	(والظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
١١٦٥	١٨٤	(والظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٧ - سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجهل . لا يعيبه .
		مثال .
٣٢٠	٤٦	(الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		٨ - النعمى على المحكمة قعودها عن إجراء معانة لم تطلب منها . غير مقبول .
٣٧٠	٥٤	(الظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم التزام المحكمة الموضوع بالرد إستقلالاً على الدفع بطلان الاعتراف . مادام أنها لم تستند إليه في قضائها .
٣٨١	٥٥	(الظعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)
		١٠ - عدم التزام المحكمة بإجابة الطلب الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصولها . علة ذلك ؟ مثال .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		١١ - مثال لتسبب سائق لرفض طلب مناقشة ذات الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة المجنى عليها .
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		١٢ - النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد أمامها . غير مقبول .
٤٣١	٦٥	(الظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		١٣ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الخبير . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٤ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٥٠٥	٨١	(والظعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
		١٥ - الطلب الجازم . ماهيته ؟



الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
١٠٥٩	١٦٧	(والظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		١٦ - الخطأ المادى فى اسم الطاعن الوارد فى مدونات الحكم . لا يعيبه . متى كان الطاعن لا يمارى . أنه المعنى بالاتهام والمحاكمة .
٥١٦	٨٣	(الظعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		١٧ - اغفال المحكمة الطلب المقصود به مجرد التشكيك فى حصول الواقعة وإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها . لا عيب .
٥٣٥	٨٧	(الظعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
		١٨ - حق المحكمة فى الإعراض عن سماع ما يديه المتهم من دفاع . إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		١٩ - الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟ الدفاع الذى لا ينصرف إلا لمجرد التشكيك فى الدليل . موضوعى . استفادة الرد عليه من الحكم بالإدانة .
		الجدل الموضوعى . فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . إثارته أمام النقض . غير جائز . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٥٤١	٨٨	٢٠ - ترافع المحامين في الدعوى وتناولهم أوجه الدفاع التي عنت لهم عن الطاعنين وطلبهم القضاء لهم بالبراءة . مفاده : حضورهم عن جميع الطاعنين . عدم إثبات ذلك بمحضر الجلسة . لا تثريب . (الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٥٨٤	٩٠	٢١ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . ولم ترهى حاجة لإجرائه . غير جائز . مثال .
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١) (والظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٧٠	١٢٠	٢٢ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .
٨١٤	١٢٨	(الظعن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢) (والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
٨٧٩	١٣٧	٢٣ - عدم تعويل الحكم في إدانة المتهم على أقواله في محضر جمع الاستدلالات أو في تحقيقات النيابة العامة . النعى بطلان استجوابه لعدم حضور محام معه . غير مقبول .
٩٣٧	١٤٦	(الظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩) ٢٤ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان . (الظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
٩٥٨	١٤٩	٢٥ - نفي التهمة . دفاع موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
١١٢٩	١٧٨	(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧) (والظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي عولت عليها .
٩٦٦	١٥٠	(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		٢٧ - نعى الطاعن عدم تعرض المحكمة إلى مستنداته قدمها دون الكشف عن ماهية هذه المستندات ووجه استدلاله بها . غير مقبول .
١١٥٢	١٨٢	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		راجع أيضاً : -
		إثبات « شهود »
		(القواعد أرقام ٣٥ ، ٨٨ ، ١٨٢ بالصفحات أرقام ٢٣٢ ، ٥٤١ ، ١١٥٢ )
		وإثبات « خبرة »
		(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)
		وإجراءات « إجراءات التحقيق »
		(القواعد أرقام ٥٧ ، ٩١ ، ١٨٦ بالصفحات أرقام ٣٩١ ، ٦٠١ ، ١١٨٥ )
		وإجراءات « إجراءات المحاكمة »
		(القواعد أرقام ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٨٨ بالصفحات أرقام ٦٣٢ ، ٧٩٥ ، ١٢٠١ )
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب
		(القاعدتان رقما ٣٧ ، ١٧٨ بالصحيفتين رقمي ٢٥٣ ، ١١٢٩ )
		وارتباط
		(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٥٦ )

الصفحةالقاعدة

وتفتيش «إذن التفتيش . تنفيذه»

(القاعدتان رقما ٩٠ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٥٨٤ ، ٦٢٤ )

وحكم «تسببه . تسبب غير معيب»

(القاعدتان رقما ١٨٢ ، ١٩٢ بالصحيفتين رقمي ١٥٢ ، ١٢٣٠ )

وحكم «مالا يعيبه في نطاق التدليل»

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠ )

ودعوى جنائية

(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٩ )

ودفع «الصفة والمصلحة في الدفع»

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٣٧ )

ودفع «الدفع بتلفيق التهمة»

(القاعدتان رقما ٥٧ ، ١٠٥ بالصحيفتين رقمي ٣٩١ ، ٦٨٨ )

ودفع «الدفع بدس المخدر»

(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٥٢ )

ودفع «الدفع بشيوع التهمة»

(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٩٥ )

ودفع «الدفع بصدور إذن التفتيش بعد القبض»

(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٧٠ )



الصفحةالقاعدة

ودفع « الدفع بكيدية التهمة »

( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )

ودفع « الدفع بنفى التهمة »

( القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٢٢٢ )

ورابطة السببية

( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٥ )

وشيك بدون رصيد

( القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ١١٣٧ )

ومأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم »

( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٨١ )

ومحاماة

( القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٥٤١ ، ٨٥٥ )

ومحضر الجلسة

( القاعدتان رقما ٥٧ ، ١٨٠ بالصحيفتين رقمي ٣٩١ ، ١١٤١ )

ومحكمة أمن الدولة

( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠ )

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »

( القواعد أرقام ٣١ ، ٤٠ ، ١٥٠ ، ١٩١ بالصفحات أرقام ٢٠٢ ، ٢٦٧ ، ٩٦٦ ، ١٢٢٢ )

الصفحةالقاعدة

ومحكمة الموضوع « سطلتها فى تعديل وصف التهمة »

(القواعد أرقام ٨٢ ، ١٢٨ ، ١٣٣ بالصفحات أرقام ٥١٢ ، ٨١٤ ، ٨٥٥)

ومسئولية جنائية

(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)

ونقض « أسباب الطعن . تحديدها . مالا يقبل منها »

(القواعد أرقام ٢ ، ٤٦ ، ١٠٥ ، ١٠٩ بالصفحات أرقام ٤٤ ، ٣٢٠ ، ٦٨٨ ، ٧١٤)

ووصف التهمة

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)

## دفاع شرعى

راجع :

أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » .

## دفع

(١) الدفع بإقامة دعوى المنازعة فى أصل الدين وفى صحة  
اجراءات الحجز

راجع :

دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »

(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٢٥١)

(٢) الدفع أن الجريمة تحريضية

راجع :

مأموروا الضبط القضائى « إختصاصهم »

(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(٣) الدفع بانتفاء الصفة والمصلحة في الطعن لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما أن يدفع بيطلاته . ولو كان يستفيد منه على ذلك ؟ مثال .
٩٣٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١١ / ٣)
		(٤) الدفع بانعدام المسؤولية الجنائية راجع : مسئولية جنائية « موانع المسؤولية » (القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢٤٢ )
		(٥) الدفع بالتزوير الدفع بالتزوير . من وسائل الدفاع الموضوعية . تقديره . موضوعي . طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . غير ملزم للمحكمة . طالما استخلصت عدم الحاجة إليه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ١٥)
		(٦) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة راجع : جريمة « الجريمة المتابعة » (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٨٣)
		(٧) الدفع بطلان إجراءات التحريز راجع : إجراءات « إجراءات التحريز » (القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٦٨٨ )

الصفحة	القاعدة	(٨) الدفع ببطلان إذن التسجيل
١٣٧	٢١	الدفع ببطلان إذن تسجيل الأحاديث . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . مادام غير منتج فى الدعوى . علة ذلك ؟ (الظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		(٩) الدفع ببطلان إذن التفتيش
١٣٧	٢١	أ - مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . (الظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
١٨١	٢٨	ب - الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . علة ذلك ؟ (الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		ج - للنيابة العامة ندب أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها . أساس ذلك ؟ كفاية أن يكون الندب عند الضرورة . شفاعة . مادام له أصل بالأوراق . لمعاون النيابة المنتدب تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات . مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة . (الظعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١٠٩٢	١٧٤	



الصفحة	القاعدة	راجع أيضاً :
		تفتيش « إذن التفتيش . إصداره » (القواعد أرقام ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٢٠ بالصفحات أرقام ٥٨٤ ، ٧٠٣ ، ٧٧٠ ) وتفتيش « إذن التفتيش . تنفيذه » (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٢٤) ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١) ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير جدية التحريات » (القواعد أرقام ٥٤ ، ٨١ ، ٩٠ بالصفحات أرقام ٣٧٠ ، ٥٠٥ ، ٥٨٤ ) (١٠) الدفع بطلان أقوال الشاهد راجع : إكراه (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥) (١١) الدفع بطلان الاعتراف أ - الدفع بطلان القبض وبطلان الاعتراف . عدم جواز اثارتها لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟ النعي على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . (الطعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٤)
١٥١	٢٢	

الصفحة	القاعدة	ب - النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بىطلان اعتراف الطاعن . غير مجد . طالما لم يتساند الحكم فى الإدانة إلى دليل مستمد عنه .
٤٩٩	٨٠	(الطن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
٦٨٨	١٠٥	(والطن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٤)
٩٢٨	١٤٥	(والطن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١/١١/١٩٩٤)
٩٤٨	١٤٧	(والطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٣/١١/١٩٩٤)
		راجع أيضاً :
		إثبات « اعتراف »
		(القواعد أرقام ١٧ ، ٣٣ ، ١٤٩ ، بالصفحات ١١٥ ، ٢٢١ ، ٩٥٨ )
		ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »
		(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٩٧٦ )
		(١٢) الدفع بىطلان التحقيق
		راجع
		استجواب
		(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٣٧ )
		(١٣) الدفع بىطلان الاستجواب
		بطلان الاستجواب . لا يحول دون أخذ القاضى بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه .
		تقدير أقوال الشهود وصلتها بالاستجواب المدعى بىطلانه . موضوعى .
٦٨٨	١٠٥	(الطن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٤)
		راجع أيضاً :
		دفع « الدفع بىطلان الاعتراف »
		(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٩٤٨ )

الصفحة	القاعدة	(١٤) الدفع بطلان التفتيش
		أ - الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رداً عليه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		ب - إثارة أساس جديد للدفع بطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . علة ذلك ؟
٧٧٦	١٢١	(الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		راجع أيضاً :
		تفتيش
		(القاعدة ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)
		وتفتيش « إذن التفتيش . تنفيذه »
		(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٨٤)
		(١٥) الدفع بطلان القبض
		أ - الدفع بطلان القبض . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
٤٣١	٦٥	(الطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		ب - مثال تسبيب سائق للرد على الدفع بطلان القبض .
٩٣٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		ج - تحرير إذن التفتيش أسفل محضر التحريات الذي يشمل طلب

الصفحة	القاعدة	
		<p>الإذن بضبط وتفتيش الطاعن وزوجته . تضمنين عبارة الإذن اسم زوجة الطاعن بمفردها ثم استكمالها بصيغة المثني . مفاده : أن المراد بالإذن بالتفتيش كل منهما معاً .</p> <p>استناد الحكم إلى دليل ثابت في الأوراق . كفايته .</p> <p>مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>إثبات « بوجه عام »</p> <p>(القاعدة ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٧٣ )</p> <p>وتفتيش « التفتيش الوقائي »</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٩٦٦ )</p> <p>وتلبس</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٢٩١ )</p> <p>ودفع « الدفع بطلان الاعتراف »</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ٩٦٦ )</p> <p>(١٦) الدفع بتعذر الرؤية</p> <p>الدفع بتعذر الرؤية . موضوعي . لا يستلزم رداً صريحاً . استناد الرد عليه من القضاء بالإدانة .</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)</p>
٩٦٦	١٥٠	
١١٧٢	١٨٥	



الصفحة	القاعدة	(١٧) الدفع بتلفيق التهمة
		أ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . الجدل الموضوعي . لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .
٢٠٢	٣١	(الظمن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والظمن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٥٤١	٨٨	(والظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		ب - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستأهل رداً صريحاً .
٢٣٢	٣٥	(الظمن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
		ج - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
٣٩١	٥٧	(الظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٦٢٤	٩٦	(والظمن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
٦٨٨	١٠٥	(والظمن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧١٤	١٠٩	(والظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		(١٨) الدفع بدس المخدر
		الدفع بدس المخدر . موضوعي . لا يستلزم رداً صريحاً .
٣٥٢	٥١	(الظمن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
		(١٩) الدفع بشيوع التهمة
		أ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . لا يستوجب رداً مستقلاً .
		استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
١٨١	٢٨	(الظمن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٢٠٩	٣٢	(والظمن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٤٦٧	٧٤	(والظمن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	ب - عدم جواز النعى على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها .
٧٩٥	١٢٤	الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحاً . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض . (الظن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
		راجع أيضاً : حكم « تسببه . تسبب غير معيب » (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٨٤ )
		(٢٠) الدفع بصدور إذن التفتيش بعد القبض الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رداً عليه . مثال .
٧٧٠	١٢٠	(الظن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢)
		(٢١) الدفع بعدم الاختصاص راجع : اختصاص « الاختصاص الولائي » (القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣١ ) ومحكمة أمن الدولة (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠ )

الصفحة	القاعدة	(٢٢) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
٥١٢	٨٢	<p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مادامت مدونات الحكم لا ترشح له .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٢)</p>
٩٨	١٣	<p>(٢٣) الدفع بعدم قبول الدعوى</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني . جوهرى لتعلقه بالنظام العام . وجوب تحقيقه والرد عليه . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية الذى لم يقبل طعنه شكلاً . لاتصال وجه الطعن به .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>دعوى جنائية «تحريكها»</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٢٤٧)</p> <p>(٢٤) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى</p> <p>راجع :</p> <p>أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى»</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢)</p> <p>(٢٥) الدفع بكيدية الاتهام</p> <p>الدفع بكيدية الاتهام أو بعدم ارتكاب الجريمة . موضوعى .</p> <p>استفادة الرد عليه ضمناً من القضاء بالإدانة .</p>

الصفحة	القاعدة	المجلد الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام النقض .
٣٢٠	٤٦	(الظمن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٨٧٩	١٣٧	(والظمن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		(٢٦) الدفع بنفى التهمة
		الدفع بنفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
		عدم التزام المحكمة تتبع المتهم فى كل جزئية فى جزئيات دفاعه . التفاتها عنها مفاده اطراحها .
		المجلد الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
١٢٢٢	١٩١	(الظمن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		( ذ )
		ذبح حيوانات - ذخائر
		ذبح حيوانات
		عدم جواز ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج الأماكن المخصصة رسمياً للذبح أو المجازر المعدة لذلك . المادة ١٣٦ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ .
		العقوبة المقررة لمخالفة المادة المذكورة طبقاً للمادة ١٤٣ مكرراً / ٢ من القانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ ؟
٦٦	٧	(الظمن رقم ١٩٣٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		راجع أيضاً :
		حكم « بيانات حكم الإدانة »
		( القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٦٦ )



الصفحة	القاعدة	ذخائر
		<p>جريمة إحراز ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية بغير ترخيص . تحققها بمجرد الحيازة المادية لها . أياً كان الباعث على حيازتها . ولو لأمر عارض أو طارئ .</p>
١١٧٢	١٨٥	<p>(الظن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٤)</p> <p>( ر )</p> <p>رابطة السببية - رجال السلطة العامة - رد - رشوة</p> <p>رابطة السببية</p> <p>١ - تقدير علاقة السببية فى المواد الجنائية . موضوعى . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .</p> <p>مثال لتسبب سائق لتوافر علاقة السببية بين إصابة المجنى عليه ووفاته الناشئة عن هذه الإصابة .</p>
٧١	٨	<p>(الظن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)</p> <p>٢ - تقدير توافر علاقة السببية . موضوعى .</p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع . بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .</p> <p>الإهمال فى علاج الجرحى عليه أو التراخى فيه . لا يقطع رابطة السببية مالم يثبت أنه كان متعمداً نتجسب المسؤولية .</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٥	١١	<p>مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بانتفاء علاقة السببية ولطلب استدعاء الطبيب الشرعي في جريمة ضرب أفضى إلى موت .</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)</p> <p>٣ - رابطه السببية . ركن في جريمة الإصابة أو القتل الخطأ .</p> <p>إقتضاؤها اتصال الخطأ بالإصابة أو القتل اتصال السبب بالسبب .</p> <p>وجوب إثبات توافرها إستنادًا إلى دليل فني .</p> <p>إغفال حكم الإدانة في جريمة قتل خطأ بيان إصابات المجنى عليهم ونوعها وكيف لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع تقرير فني . قصور .</p>
١١٤٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)</p> <p>٤ - تقدير توافر رابطه السببية . موضوعي .</p> <p>مثال لتسبب سائق لتوافرها في جريمة قتل عمد بالسم .</p>
١٢٠١	١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)</p>
رجال السلطة العامة		
راجع :		
استيقاف		
(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨)		
وتفتيش « إذن التفتيش . إصداره »		
(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٧٦٠)		

الصفحة	القاعدة	رد
		جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم وقت الحكم عليه . ضبط المال المختلس . أثره : عدم جواز الحكم برده .
٤١٧	٦١	(الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		<b>رشوة</b>
٣٧	١	١ - اختصاص الموظف الذي عرضت عليه الرشوة وحده بجميع العمل المتعلق بالرشوة . غير لازم . كفاية أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . (الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
٣٧	١	٢ - تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٣ - جريمة الرشوة في حق الموظف العام أو من في حكمه . متى تتحقق ؟ تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة . تسوية الشارع بما استحدثه من نصوص بين إرتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه . مثال .
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - عدم اشتراط أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها . داخله في نطاق الوظيفة مباشرة . كفاية أن يكون له فيها نصيب من اختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .</p> <p>تحقق جريمة الرشوة ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة . شرطه : اعتقاد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو زعمه ذلك كذباً .</p> <p>الزعم بالاختصاص في جريمة الرشوة . توافره . ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به . كفاية ابدائه استعداده للقيام بالعمل الذي يدخل في نطاق اختصاصه أو الأمتناع عنه . علة ذلك ؟</p>
١١٠٨	١٧٥	<p>(الطن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)</p> <p>٥ - جريمة الرشوة . تمامها . بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله ولو كان العمل الذي يوضع الجعل لتنفيذه أو للامتناع عن أدائه . غير حق . مادام زعم الاختصاص كافياً لتمام الجريمة . علة ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر أركان جريمة رشوة موظف عمومي .</p>
١١٠٨	١٧٥	<p>(الطن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)</p> <p>٦ - مفاد سعى الطاعن بنفسه إلى المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء فيها ؟</p>
	١٧٥	<p>(الطن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)</p>
		<p>راجع أيضاً :</p> <p>ارتباط</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨ )</p>



الصفحةالقاعدة

وحكم «تسببه . تسبب غير معيب»

(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٣٧)

وعقوبة «تطبيقها»

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٠٨)

وقصد جنائى

(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨)

ومحكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل»

(القاعدتان رقما ١ ، ٢١ بالصحيفتين رقمى ٣٧ ، ١٣٧)

ومحكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير جدية التحريات»

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٠٨)

وموظفون عموميون

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٣٧)

( ز )

زنا

راجع :

تلبس

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٣)

( س )

سب وقذف - سبق إصرار - سرقة - سكر بين - سلاح

## سب وقذف

١ - دخول العبارات موضوع السب والقذف في نطاق ما تجيزه المادة ٣٠٩ عقوبات . أثره ؟  
القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم تأثيم الفعل جنائياً . أثره ؟

٦٦١

١٠١

( الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥ )

٢ - تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات . مناطه ؟  
خلو الحكم من ذكر عبارات السب ومن بيان موضوع الدعوى المدنية ومما ورد ذكره بمذكرة الدفاع ومدى اتصالها بالنزاع القائم والعذر الذى تقتضيه المرافعة . قصور .

٦٦١

١٠١

( الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥ )

٣ - توافر القصد الجنائى فى جريمة السبب أو القذف متى كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار .  
النقد المباح : مجرد إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . تجاوز هذا الحد . يوجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف .

الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته أمام النقض .

١٠٠١

١٥٧

( الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ركن العلانية في جريمة القذف . تحققه . مشروط بتوافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز . وانتواء الجاني . إذاعة ما هو مكتوب . مثال لتسبب معيب .
١٠٩٩	١٧٣	(الظعن رقم ٤٠٠٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٧)
		٥ - تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو النقص من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف . تعتمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .
١٢٤٧	١٩٦	(الظعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٧)
		راجع أيضاً : اختصاص « الاختصاص المكاني » (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٢٦) وحكم « بيانات التسبب » (القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٦١) وحكم « تسببه . تسبب معيب » (القاعدتان رقم ٢٤ ، ٢٥ بالصحيفتين رقمي ١٦١ ، ١٦٤) وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٦٣)

الصفحة	القاعدة	
		ودعوى جنائية « انقضاؤها بالتنازل » (القاعدتان رقما ١٣٦ ، ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٨٧٦ ، ١١٢٦ ) ودعوى مباشرة (القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٥ ) وصلح (القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١١٢٦ ) ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٦٣ ) ووصف التهمة (القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٩ ) سبق إصرار ١ - سبق الإصرار . تعريفه ؟ الترصد . ما يكفي لتحقيقه ؟ البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها . ٨٥ ١١ (الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ١٣ ) ٢ - سبق الإصرار . ماهيته وتحقيقه ؟ مثال لتسبيب معيب لإثبات توافر سبق الإصرار في جريمة قتل عمد . ١٧١ ٢٧ (الظعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ١ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استفادتها من وقائع وظروف خارجية .
٢٣٢	٣٥	(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
		٤ - سبق الإصرار . تعريفه ؟ استخلاص القاضي له من وقائع خارجية .
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر ظرف سبق الإصرار .
٣٩١	٥٧	(الطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٥ - جريمة القتل العمد بالسهم . لا تشترط وجود سبق الإصرار . علة ذلك : لأن تحضير السهم بقصد القتل يدل عليه .
١٢٠١	١٨٨	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		راجع أيضاً :
		ارتباط
		(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧١ )
		وعقوبة «توقيعها»
		(القاعدة ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧١ )
		وقصد جنائي
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢ )
		ومسئولية جنائية
		(القاعدتان رقما ١١ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٨٥ ، ١١٧٢ )
		ونقض «المصلحة في الطعن»
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢ )

الصفحة	القاعدة	سرقه
		١ - القصد الجنائي في جريمة السرقه . ماهيته ؟ تحدث الحكم استقلالاً من هذا القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً منه .
٢٢١	٣٣	(الظعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٢ - ركن الإكراه في السرقه . تحدث الحكم استقلالاً عنه . غير لازم . حد ذلك ؟ ظرف الإكراه في السرقه . ظرف عيني متعلق بالأركان المادية للجريمة . سريان حكمة على كل من ساهم في الجريمة . لو وقع من أحدهم فقط . ولو لم يعلم به .
٢٢١	٣٣	(الظعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٣ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الشروع في السرقه أو الركن المادي فيها غير لازم مادام ذلك مستفاداً منه . قضاء المحكمة بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . يفيد ضمناً إطراحها كل شبهة يثيرها الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي .
٤٩٩	٨٠	(الظعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
٦٩٦	١٠٦	(والظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٤ - القصد الجنائي في جريمة السرقه . قوامه : علم الجاني وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير من غير رضائه بنية تملكه . استخلاص نية السرقه وإثبات الارتباط بينها وبين الإكراه . موضوعي .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٨٥٥	١٣٣	<p>٥ - جريمة السرقة المعاقب عليها المادة ٣١٦ عقوبات . تتوافر بارتكابها ليلاً مع حمل سلاح أياً كان نوعه أو وصفه .</p> <p>(الظن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١/١٠/١٩٩٤)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>اتفاق</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٩٦ )</p> <p>واختصاص « الاختصاص الولائي »</p> <p>(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣١ )</p> <p>وارتباط</p> <p>(القاعدتان رقما ١٠٦ ، ١٤٥ بالصحيفتين رقمي ٦٩٦ ، ٩٢٨ )</p> <p>وأسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعي »</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٩٦ )</p> <p>واشتراك</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٢٥٤ )</p> <p>ولاكراه</p> <p>(القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٠٦ بالصحيفتين رقمي ٥٤١ ، ٦٩٦ )</p> <p>وباعث</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٢ )</p>

وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »

( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١ )

وسلاح

( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٨٥٥ )

وشروع

( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )

وظروف مشددة

( القاعدتان رقما ٥٥ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٣٨١ ، ٨٥٥ )

وقصد جنائي

( القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٠٦ بالصحيفتين رقمي ٥٤١ ، ٦٩٦ )

ونقض « المصلحة في الطعن »

( القواعد أرقام ٢٢ ، ٨٠ ، ٨٨ بالصفحات أرقام ١٥١ ، ٤٩٩ ، ٥٤١ )

## سكر بين

كل من يضبط في مكان عام أو في محل عام في حالة سكر بين . يعاقب بالحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنية . المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ .

قضاء الحكم المطعون فيه بحبس المطعون ضده أسبوعاً واحداً . خطأ في تطبيق القانون لنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة .



الصفحة	القاعدة	راجع أيضاً :
		حكم « بيانات حكم الادانة » ( القاعدة رقم ٤٧ بالصيغة رقم ٣٣١ )
		سلاح
		١ - حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية . مؤثم . أساس ذلك ؟
١٥١	٢٢	( الطعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٤ )
		٢ - ماهية السلاح الذي يتوافر به الظرف المشدد في جناية السرقة ؟ الظرف المشدد . يتوافر بحمل السلاح أثناء السرقة بلا مبرر من ضرورة أو حرفة وبقصد تسهيل السرقة .
٨٥٥	١٣٣	( الطعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١ )
		راجع أيضاً :
		ارتباط
		( القاعدة رقم ٨١ بالصيغة رقم ٥٠٥ )
		وسرقة
		( القاعدة رقم ١٣٣ بالصيغة رقم ٨٥٥ )
		وظروف مشددة
		( القاعدة رقم ١٣٣ بالصيغة رقم ٨٥٥ )
		وعقوبة « عقوبة الجريمة الأشد »
		( القاعدة رقم ١٢١ بالصيغة رقم ٧٧٦ )

الصفحة

القاعدة

ونقض « الصفة والمصلحة في الطعن »

( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٥١ )

ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها »

( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١ )

( ش )

شروع - شريك - شهادة الزور - شهادة سلبية - شهادة مرضية

شيك بدون رصيد

شروع

الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات . ماهيته ؟

الشروع . لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة . كفاية أن يأتى فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً إليه حالاً .

مثال لتسبب سائق في جريمة شروع في سرقة ليلاً من أكثر من شخصين أحدهم يحمل سلاحاً .

١٠٧

١٣٧

( الطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٩٤ )

راجع أيضاً :

سرقة

( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )

الصفحة	القاعدة	شريك
		<p>راجع : اشترك</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨٣٧)</p> <p>شهادة الزور</p> <p>راجع :</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب » (القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٧٤٤)</p> <p>شهادة سلبية</p> <p>الشهادة التي يستدل بها على عدم إيداع الحكم موقعاً عليه في الميعاد . ينبغي أن تكون على السلب . تضمنينها أن الحكم أودع في ميعاد معين . عدم اعتبارها شهادة سلبية . أساس ذلك ؟</p> <p>التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره . عدم جدواه في نفي حصول الإيداع في الميعاد القانوني .</p>
١١٨٥	١٨٦	<p>(الطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)</p> <p>شهادة مرضية</p> <p>١ - عدول محكمة النقض عن حكم أصدرته . شرطه ؟</p> <p>مثال بشأن نقص في بيانات شهادة مرضية قدمت في طعن سابق .</p>
٤٠٨	٥٩	<p>(الطعن رقم ٢٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن من ملف القضية نتيجة إهمال لا دخل لإرادته فيه . أثره : تصديق محكمة النقض للعدر القهرى الذى منعه من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية . وعدم سريان ميعاد الطعن بالنقض إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم .</p> <p>مثال .</p>
٩٢٠	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٢٠)</p> <p>ومعارضة « نظرها والحكم فيها »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٦٢)</p>
		<p><b>شيك بدون رصيد</b></p> <p>١ - الركن المادى فى جريمة الشيك بدون رصيد . مناط تحققه : تخلى الساحب إرادياً عن حيازته .</p> <p>سرقة الشيك أو فقدته أو تزويره . لا يترتب على أى منها تحقق هذا الركن .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣)</p> <p>٢ - جريمة إعطاء شيك دون رصيد هى جريمة الساحب . أساس ذلك ؟</p> <p>تظهير الشيك من المستفيد أو حاملة إلى آخر . لا يعد إصداراً له . أثر</p>



الصفحة	القاعدة	
		ذلك : انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات في حقه . ولو كان يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .
		عدم اعتبار مظهر الشيك شريكاً للساحب في جريمة إعطاء شيك دون رصيد . ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك . لا يحول دون عقابه باعتباره نصباً . أساس ذلك ؟
٣٦٢	٥٢	(الظعن رقم ٢٠٩٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)
		٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك من الساحب للمستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . علة ذلك ؟
		الشيك الإسمي . خضوعه لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات . قصر ذلك على العلاقة بين الساحب والمستفيد . علة ذلك ؟
٩٠٢	١٤١	(الظعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٤ - الشيك الإسمي . غير معد للتداول بالطرق التجارية . بل بطريق الحوالة المدنية .
		استعمال الشيك الإسمي . قصره على الحالة التي تحصل قيمته بمعرفة المستفيد .
٩٠٢	١٤١	(الظعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٥ - شطب الساحب كلمة لأمر من بيانات الشيك . مفاده : إفصاحه عن رغبته في عدم قابلية الشيك للتحويل .
		إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى . يوجب على المحكمة أن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائغاً . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع على مالا يحمله . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . مثال .
٩٠٢	١٤١	(الطعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٦ - عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلاً لسداد قيمة الشيك . مادام كان فى استطاعته ذلك قبل الجلسة . السداد اللاحق لقيام جريمة إعطاء شيك دون رصيد . لا يعفى من المسئولية الجنائية .
١١٣٧	١٧٩	(الطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		راجع أيضاً : دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره » (القواعد أرقام ٣ ، ٤ ، ١٧١ بالصفحات أرقام ٥٠ ، ٥٣ ، ١٠٨٩ ) ( ص ) صرف مخلفات فى مجارى المياه - صلح صرف مخلفات فى مجارى المياه راجع : عقوبة « تطبيقها » (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٨٠٦ )

الصفحة	القاعدة	صلح
١١٢٦	١٧٧	<p>عدم بيان الحكم فحوى الصلح . وما إذا كان يتضمن تنازلاً عن الدعوى الجنائية أم أنه ورد على الادعاء المدنى . قصور .</p> <p>(الظعن رقم ٢٧٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)</p>
		<p>( ض )</p> <p>ضرب</p> <p>(أ) أحدث عاهة :</p> <p>العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة .</p> <p>يكفى لتوافر العاهة المستديمة أن تكون العين سليمة قبل الإصابة أو أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة .</p> <p>ضعف قوة الابصار أصلاً لا يؤثر فى قيام الجريمة . حد ذلك ؟</p>
١١٨٥	١٨٦	<p>(الظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>إثبات « خبرة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥ )</p> <p>(ب) أفضى إلى الموت :</p> <p>١ - توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعن وآخر يرتب</p>

الصفحة	القاعدة	
		تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات . ولو كان محدث الإصابة المؤدية إلى الوفاة غير معلوم من بينهما .
٨٥	١١	(الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣) ٢ - جريمة احداث الجروح عمداً . عدم تطلبها غير القصد الجنائي العام . الجدل في توافر نية الالذاء العمدى . موضوعى .
٢٥٣	٣٧	(الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣) ٣ - القصد الجنائي في جريمة الضرب أو احداث جرح عمداً . مناط تحققه ؟ إثبات الحكم في حق الطاعن تعمد قذف المجنى عليها بقالب طوب . لا ينال من مسئوليته أن يكون قصد من ذلك اسكاتها . علة ذلك ؟
١٢٣٠	١٩٢	(الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢) راجع أيضاً : أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى» (القواعد أرقام ٩ ، ٣٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ بالصفحات أرقام ٧٨ ، ٢٥٣ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٦) رابطة السببية (القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٥)



الصفحةالقاعدة

( ط )

طعن

قاعدة عدم جواز أن يضار المعارض بالمعارضة المرفوعة منه ذات حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما شاب الحكم الغيبي من اخطاء .  
قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن . انطباقها على طرق الطعن كافة .

مثال :

( الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ١٦ )

١٠٧

١٥

راجع أيضاً :

نقابات

( القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٩ )

نقض « التنازل عن الطعن بالنقض »

( القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٦٤٦ )

( ظ )

ظروف مخففة - ظروف مشددة

ظروف مخففة

راجع :

عقوبة « تقديرها »

( القاعدتان رقما ٣٦ ، ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٢٤٣ ، ٩٩٤ )

نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها »

( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠ )

الصفحة	القاعدة	ظروف مشددة
		١ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها . وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
١١٥	١٧	(الظمن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
١٧١	٢٧	(والظمن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
١٠٥٩	١٦٧	(والظمن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٢ - ركن الاكراه في السرقة . تحدث الحكم استقلالاً عنه . غير لازم . حد ذلك ؟
		ظرف الإكراه في السرقة . ظرف عيني متعلق بالأركان المادية للجريمة . سريان حكمه على من ساهم في الجريمة . لو وقع من أحدهم فقط . ولو لم يعلم به .
٢٢١	٣٣	(الظمن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٦٩٦	١٠٦	(والظمن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٣ - حمل السلاح والإكراه من الظروف المادية العينية المتصلة بجريمة السرقة . سريان حكمها على كل من أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً . ولو لم يعلم بها .
٣٨١	٥٥	(الظمن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)
		٤ - ظرف الليل . هو الفترة بين غروب الشمس وشرقها .
		مثال .
٣٩١	٥٧	(الظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ ، ٢/٢٦٩ . مادام أن الحكم قد أثبت أن المجنى عليها والطاعنين مشمولون بسلطة رب عمل واحد .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ قى جلس ١٩/٤/١٩٩٤) ٦ - تقدير توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها . موضوعى . متولى الملاحظة فى مفهوم المادة ٢٦٧ عقوبات . تحديده ؟ امتداد اعمال الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات على من لهم سلطة فعلية على المجنى عليها . علة ذلك ؟ مثال .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٦/٦) ٧ - ماهية السلاح الذى يتوافر به الظرف المشدد فى جناية السرقة ؟ الظرف المشدد . يتوافر بحمل السلاح أثناء السرقة بلا مبرر من ضرورة أو حرفة وبقصد تسهيل السرقة .
٨٥٥	١٣٣	(الظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/١٠/١١) ٨ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى جريمة المادة ٣١٦ عقوبات ؟
٨٥٥	١٣٣	(الظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/١٠/١١) راجع أيضاً : ارتباط (القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٨٢)

الصفحة	القاعدة	ترصد
		( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٥ )
		سبق اصرار
		( القاعدتان رقما ٢٧ ، ٥٧ بالصحيفتين رقمي ١٧١ ، ٣٩١ )
		سرقة
		( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٨٥٥ )
		قتل عمد
		( القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٢٠١ )
		( ع )
		عقوبة - علامة تجارية - عمل
		عقوبة
		١ - كل من يضبط في مكان عام أو في محل عام في حالة سكر بين . يعاقب بالحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنية . المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ .
		قضاء الحكم المطعون فيه بحبس المطعون ضده أسبوعاً واحداً . خطأ في تطبيق القانون لنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة .
٣٣١	٤٧	( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧ )
		٢ - التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك . حقيقتها . عقوبة تكميلية حددها الشارع تحكيمياً



الصفحة	القاعدة	
		بصرف النظر عن تحقق الضرر . توقيعها مقصور على المحكمة الجنائية دون توقف على طلب الخزانة .
		عدم سريان حكم المادة ٢٦١ اجراءات فى شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها عليها . أثر ذلك ؟
٤٢٨	٦٤	(الطعن رقم ٩٢٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢١)
		٣ - لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له . مقتضى ذلك ؟
		عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى أو الأخذ فيه بالقياس .
٨٠٩	١٢٧	(الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٠ / ٢)
		راجع أيضاً :
		اعدام
		(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١١٥ )
		ظروف مخففة
		(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٤٣ )
		قانون « القانون الأصلح »
		(القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٢١٤ )
		(أ) الجمع بين عقوبتين :
		القانون التأديبى مستقل عن قانون العقوبات . أساس ذلك ؟
		الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ يستوجب مسئولية فاعله تأديبياً وجنائياً فى ذات الوقت .
		مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة تأديبية عليه عن فعل وقع

الصفحة	القاعدة	
		<p>منه . لا يحول دون محاكمته جنائياً عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل . علة ذلك ؟</p> <p>القضاء في أحد الدعويين التأديبية أو الجنائية . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للأخرى .</p> <p>الحكم بعقاب الطاعن وهو أحد أفراد هيئة الشرطة عن جريمة البلاغ الكاذب رغم سبق توقيع جزاء إدارى عليه من المحكمة العسكرية للشرطة عن ذات الفعل . صحيح .</p> <p>اغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الحكم على الطاعن في قضية عسكرية عن ذات الفعل . لا يعيبه . علة ذلك ؟</p>
٩٠٧	١٤٢	<p>(الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)</p> <p>(ب) تطبيقها :</p> <p>١ - ادانة الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى واعمال المادة ١٧ عقوبات في حقه وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة عليه . خطأ في القانون . يوجب نقضه وتصحيحه . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بغرامة تقل عن الغرامة الواجبة التطبيق على الجريمة التي دين الطاعن بها . لا سبيل لتصحيح هذا الخطأ . علة ذلك :</p> <p>لكلا يضار الطاعن بطعنه .</p>
٢٤٣	٣٦	<p>(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)</p> <p>٢ - تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي .</p>

الصفحة	القاعدة	
		انزال الحكم بالطاعن عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دين بها . المجادلة فى ذلك غير مقبولة .
٢٥٣	٣٧	(الطن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
		٣ - جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات بدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه .
٤١٧	٦١	(الطن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		٤ - الحد الأدنى للغرامة المقررة لأى من جريمتى الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات . خمسمائة جنيه . القضاء بغرامة تقل عن هذا الحد . خطأ فى القانون لا سبيل لتصحيحه متى كانت النيابة لم تطعن فى الحكم وحتى لا يضار الطاعن بطعنه .
٤١٧	٦١	(الطن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		٥ - العقوبة المقررة لجريمة التسبب عمداً فى انقطاع المواصلات التلغرافية . المنصوص عليها بالمادة ١٦٤ عقوبات هى السجن والتعويض . سريان هذه المادة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بانشائها لمنفعة عمومية .
٤٣٩	٦٦	(الطن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)
		٦ - احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . عقوبته السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قضاء الحكم بالاشغال الشاقة بدلاً من السجن . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه .
٤٦٧	٧٤	(الطن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - أعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها . لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .
٧٦٠	١١٩	(الطن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)  ٨ - العقوبة المقررة لجريمة صرف مخلفات في مجارى المياه بدون ترخيص . الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو باحداها . المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ . قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم المتهم عشرة جنيهاً . خطأ في تطبيق القانون . يوجب النقض والتصحيح . كون المتهم هو المستأنف وحده . أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟
٨٠٦	١٢٦	(الطن رقم ٤٣٥٤٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٩)  ٩ - تقدير موجبات الرأفة . موضوعي .
٨٧٩	١٣٧	(الطن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)  ١٠ - العقوبة المقررة لجريمة حيازة واحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ماهيتها ؟ المادة ٢/٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اعمال المادة ١٧ عقوبات . حده . الا تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات . أساس ذلك ؟ عدم إشارة الحكم إلى المادة ١٧ عقوبات . لا يعيبه . متى كانت العقوبة التي أوقعتها في الحدود التي رسمها القانون . تقدير العقوبة . موضوعي .
٩٩٤	١٥٥	(الطن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)



الصفحة	القاعدة	
		١١ - عدم جواز الحكم على الحدث الذى لا تتجاوز سنة خمس عشرة سنة بأية عقوبة أو تدبير من تلك الواردة بقانون العقوبات . عدا المصادرة وإغلاق المحل . الحكم عليه يكون بإحدى التدابير المبينة بالمادة السابعة من قانون الأحداث .
		العقوبة المقررة للحدث الذى تزيد سنة عن خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشر سنة . المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
١٠٧٢	١٦٨	(الطعن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		١٢ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ عقوبات . ماهيتها؟ قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم الطاعن بما يجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه فى المادة ١٠٣ عقوبات رغم أن مبلغ الرشوة لا يجاوز هذا الحد . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .
١١٠٨	١٧٥	(الطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		١٣ - العقوبة المقررة لجريمة الإمتناع عن تنفيذ حكم الإزالة . الغرامة التى لا تقل عن جنيه ولا تزيد عن عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائى . دخولها فى عداد المخالفات . أساس ذلك؟
		تعدد أيام الإمتناع وإرتفاع إجمالى مبلغ الغرامة تبعاً لها . لا يغير من كونها مخالفة . أثر ذلك : عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض .
		عدم جواز الطعن . يحول دون النظر فى إنقضاء الدعوى بمضى المدة . علة ذلك؟
		مثال .
١١٩٧	١٨٧	(الطعن رقم ١٥٠٤٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - عدم جواز تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة . متى كان الاستئناف . مرفوعاً من المتهم وحده . أساس ذلك ؟ قضاء المحكمة الاستئنافية فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار بالزام الطاعن برد المبلغ الذى لم يقضى به الحكم المستأنف . خطأ فى القانون . متى كان المتهم هو المستأنف وحده .
١٢٢٢	١٩١	(الطن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		١٥ - العقوبة المقررة لجريمة إهانة محام بالاشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها . هى العقوبة المقررة فى القانون لمرتكب الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة . المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .
١٢٤٧	١٩٦	(الطن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧)
		راجع أيضاً :
		احداث
		(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢ )
		تبوير أرض زراعية
		(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٣١ )
		خلو رجل
		(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٢٢٢ )
		عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة »
		(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٣٩ )
		نقض « المصلحة فى الطعن »
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠ )

الصفحة	القاعدة	
		نقض « حالات الطعن . الخطأ في القانون » ( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠ ) وقف تنفيذ ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٤ ) ( ج - ) تقديرها : تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص قاضي الموضوع . ( الطعن رقم ١٤٠٩٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢١ ) راجع أيضاً : - تهريب جمركي ( القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٨٨ ) مواد مخدرة ( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٩٩٤ ) ( د ) توقيعتها : عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات . الاعدام . وجناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والتردد المرتبط بجناحه المنصوص عليها في المادة ٣ / ٢٣٤ عقوبات . الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبد . جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الاصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الاعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الاصرار . عيب . يوجب نقضه . ( الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ١ )
١٢١٤	١٨٩	
١٧١	٢٧	

الصفحة	القاعدة	( هـ ) العقوبة التكميلية :
		<p>١ - الالتزام بأداء رسم الانتاج المنصوص عليه فى المادة ٨ من القرار بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ . عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . مؤدى ذلك ؟</p>
١٠٣	١٤	<p>(الطن رقم ٤٨٦١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)</p> <p>٢ - اشتمال نص المادة ١٥١ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل على جريمتين متغايرتين . الأولى : ترك الأرض دون زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة . والثانية : ارتكاب فعل أو الامتناع عن عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها .</p> <p>العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٢/١٥٥ ، ٣ من القانون سالف الذكر تختلف باختلاف صفة المخالف .</p> <p>افصح الحكم المطعون فيه عن أن الجريمة التى ارتكبها الطاعن هى الجريمة الثانية وتوقيعه عليه العقوبة التكميلية الخاصة بالجريمة الأولى . يعيبه بالتناقض والتخاذل فضلاً عن الخطأ فى القانون .</p>
١٣١	٢٠	<p>(الطن رقم ١٩٤١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)</p> <p>٣ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية .</p> <p>العقوبة التكميلية فى واقع أمرها عقوبة نوعية يجب توقيعهما مهما تكن العقوبة المقررة والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .</p> <p>إغفال الحكم القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة . مخالف للقانون . ليس لمحكمة النقض تصحيح الحكم بشأنها . مادامت</p>



الصفحة	القاعدة	مدوناته قد خلت من تحديد عناصر التعويض . وجوب أن يكون مع النقض الإعادة .
٤٣٩	٦٦	(الظن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣) راجع أيضاً : ذبح حيوانات خارج المجازر (القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٦٦) مصادرة (القاعدتان رقما ٣٦ ، ٥١ بالصحيفتين رقمي ٢٤٣ ، ٣٥٢) ( و ) عقوبة « الجريمة الأشد » : بيان الحكم أن الجريمتين اللتين ارتكبهما الطاعن وقتنا لغرض واحد . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد إعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه اغفاله ذكر الجريمة الأشد .
٧٧٦	١٢١	(الظن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠) راجع أيضاً : ارتباط (القاعدتان رقما ٥ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ٥٦ ، ١١٦) ( ز ) عقوبة « الجرائم المرتبطة » : الارتباط بين الجرائم . موضوعي . حد ذلك ؟ كون الواقعة كما أثبتها الحكم تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل جريمة . خطأ في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الجريمة الأخف . أساس ذلك ؟ مثال .
٥٠٥	٨١	(الطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٤/٤/١١)  راجع أيضاً :  ارتباط  (القاعدتان رقما ٦٦ ، ٨٨ بالصحيفتين رقمى ٤٣٩ ، ٥٤١ )  ( ح ) العقوبة المبررة :
٧١	٨	١ - لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور أو الفساد فى الاستدلال فى استظهار نية القتل . مادامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذه النية .  (الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٤/١/٩)
١٥١	٢٢	٢ - لا يجدى الطاعنان المنازعة فى تهمنى الأسلحة والذخائر . مادام أن العقوبة الموقعة مقررة لجريمة السرقة باكراه التى دانه الحكم عنها .  (الطعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٢٣٢	٣٥	٣ - إنعدام مصلحة الطاعن فى المجادلة من توافر سبق الإصرار . مادامت العقوبة الموقعة عليه تدخل فى الحدود المقررة للقتل العمد مجرداً من أى ظرف مشدد .  (الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
		٤ - النعى على الحكم بتخلف ظرف الاكراه فى السرقة . عدم

الصفحة	القاعدة	
		جدواه مادامت العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى سرقة فى الطريق العام مع حمل سلاح ظاهر.
٤٩٩	٨٠	(الظن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)
		٥ - انتفاء مصلحة الطاعنين فى تعيب الحكم بالنسبة لجريمة هتك العرض . مادام دأنهم بجريمة أخرى عقوبتها أشد وأوقع عليهم عقوبة تلك الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٥٤١	٨٨	(الظن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/٤/١٩٩٤)
		٦ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم بخصوص قصد الاتجار . مادام قد أوقع عليه عقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة لاحتراز المخدر مجرداً من القصد .
٧٨٧	١٢١	(الظن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠/٩/١٩٩٤)
		راجع أيضاً :
		حكم « تسببه . تسبب غير معيب »
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ٥٤١ )
		عقوبة « تطبيقها »
		(القاعدة رقم ٣٧ بالصيغة رقم ٢٥٣ )
		( ط ) الاعفاء منها :
		الاستفادة بأحكام المادة ١١ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل .
		رهن بوقوع الأعمال المخالفة قبل العمل بأحكام هذا القانون .
		ثبوت أن المخالفة المنسوب للطاعن ارتكابها وقعت فى تاريخ لاحق

الصفحة	القاعدة	
		على العمل بأحكام القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . النعى على الحكم بالخطأ فى القانون لعدم قضائه بالاعفاء لا محل له .
٤٨	١٥	(الطن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)  ( ك ) تنفيذها :  عدم اشتراط تحرير أمر تنفيذ . لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية . كفاية أن يكون المحكوم عليه وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة .  قضاء الحكم المطعون فيه . بسقوط استئناف الطاعن . لعدم سداد الكفالة . رغم مثولة أمام المحكمة قبل نظر استئنافه . خطأ .
٨٩٨	١٤٠	(الطن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)  ( ل ) وقف تنفيذها :  خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل الأدلة التى عول عليها فى الادانة . وقضاؤه بايقاف عقوبة تصحيح الأعمال المخالفة دون استظهار شروط التصالح . قصور .  القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١١١٩	١٧٦	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١١)  <u>علامة تجارية</u>  ١ - جريمة بيع منتجات عليها علامات مقلدة . أو عرضها للبيع أو تداولها أو حيازتها بقصد البيع المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ؟  القصد الجنائى فى هذه الجريمة . تحققه : رهن باثبات علم الجانى



الصفحة	القاعدة	
		بتقليد العلامة. ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً. أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. مخالفة ذلك. قصور.
٤٥١	٦٩	(الظمن رقم ٢٦٤٩١ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٤/٣/٢٨)
		٢ - تقليد العلامة التجارية. ماهيته؟
٦٠٥	٩٢	(الظمن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ في جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
		٣ - استناد الحكم في ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين. دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما. قصور
٦٠٥	٩٢	(الظمن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ في جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
		<u>عمل</u>
		وقف تنفيذ العقوبات المالية المقررة في قانون العمل. غير جائز. أساس ذلك: المادة ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١. مخالفة ذلك. خطأ في القانون يوجب التصحيح.
١٢٤	١٨	(الظمن رقم ٥٢٦٢ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٤/١/١٩)
		( غ )
		<u>غرامة - غش في عقد مقالة</u>
		<u>غرامة</u>
		راجع : بناء
		(القاعدة رقم ١٧٦ بالصيغة رقم ١١١٩)

الصفحة

القاعدة

عقوبة (تطبيقها)

(القاعدتان رقما ٣٦ ، ٦١ بالصحيفتين رقمي ٢٤٣ ، ٤١٧ )

## غش في عقد مقالة

إدانة الطاعن الأول بجريمة الاشتراك مع آخر في ارتكاب جريمة الغش في تنفيذ عقد مقالة دون استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو بيان الأدلة على قيامه . قصور .

مجرد اهمال الطاعن في الاشراف على تنفيذ أعمال البناء . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

١٢١٧

١٩٠

(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)

( ف )

فاعل أصلي - فجور

فاعل أصلي

١ - توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن وآخر يرتب تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات . ولو كان محدث الاصابة المؤدية إلى الوفاة غير معلوم من بينهما .

٨٥

١١

(الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)

١١٧٢

١٨٥

(والطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٢٦٣	٣٩	٢ - عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره . إلا أن يكون قد ساهم فى الجريمة فاعلاً أو شريكاً . (الطعن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ قى جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٣ - الفاعل للجريمة فى حكم المادة ٣٩ عقوبات ؟ الفاعل مع غيره . شريك بالضرورة . يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة . وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . قصد المساهمة فى الجريمة . أمر باطنى . يضمنه الجانى . العبرة بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه . مثال .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٤ - مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التى اتفق على ارتكابها .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٥ - افصاح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً . غير لازم . عدم لزوم تحديد الأفعال التى أتاها كل مساهم على حدة . مثال .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ٦ - كفاية تقابل ارادة المساهمين فى الجريمة للقول بتوافر الاتفاق على ارتكابها . مضى وقت معين . غير لازم .

الصفحة	القاعدة	
		مساهمة الشخص في الجريمة . بفعل من الأفعال المكونة لها . اعتباره فاعلاً أصلياً فيها .
٦٩٦	١٠٦	الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢
		٧ - عدم مساءلة الشخص جنائياً . بصفته فاعل أو شريك . إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه . المسؤولية المفترضة أو التضامنية . إستثناء . وفي الحدود التي نص عليها القانون .
١٠٠١	١٥٧	(الظعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		راجع أيضاً :
		احتماس « الاختصاص الولائي »
		( القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣٩ )
		ظروف مشددة
		( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٨١ )
		<b>فجور</b>
		وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .
		غموض النص لا يحول دون تفسيره على هدى من قصد الشارع .
		القياس محظور في مجال التأثيم .
		الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز . سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو الأنثى . تتحقق به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
		تنسب الدعارة إلى المرأة حين تباع عرضها لكل طالب بلا تمييز . وينسب الفجور للرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز .
		أساس ذلك ؟
١٠٧٩	١٦٩	(الظعن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)



الصفحة

القاعدة

( ق )

قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد

قرارات وزارية - قصد جنائي - قضاة

قمار - قوة الشيء المحكوم فيه

قانون

( أ ) اصداره « التفويض التشريعي » :

١ - صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . شرطها : ألا يوجد تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشرائطه . وجوب تطبيق نص القانون عند وجود مثل هذا التضاد .

٣٤٠

٥٠

(الظمن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)

٩٠٧

١٤٢

(والظمن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

٢ - حق السلطة التنفيذية دستورياً في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . لا يعني نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين .

اللائحة لا تلغى نصاً آمراً في القانون أو تقيده .

٣٤٠

٥٠

(الظمن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)

٣ - التفويض التشريعي المخول لوزير الداخلية بموجب المادة ٩٩ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ . حصره في تحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في ذلك القانون واصدار القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة باعضاء هيئة الشرطة .

الصفحة	القاعدة	
		قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء اختصاصات غير تلك المنصوص عليها بقانون هيئة الشرطة. خروج على التفويض التشريعي.
٩٠٧	١٤٢	(الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		(ب) تطبيقه :
		١ - كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس. شرط لوقوع جريمة التبديد.
		جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات. استثناء من هذا الأصل. عدم جواز القياس عليه. أساس ذلك : لا جريمة ولا عقوبة بغير نص.
١٩٥	٢٩	(الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٢ - تعاقب قانونان دون أن يكون الثاني أصحح للمتهم. وجوب تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل الغائه لامتناع تطبيق الثاني. أساس ذلك ؟
٤٦٧	٧٤	(الطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ في جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٣ - خروج القرى من نطاق سريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بصفة مطلقة. قصر تطبيقه على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً. أساس ذلك ؟
٨٠٩	١٢٧	(الطعن رقم ٢٢٢٢٧ لسنة ٦١ في جلسة ١٩٩٤/١٠/٢)
		٤ - خضوع ضباط وأفراد هيئة الشرطة. لقانون الأحكام العسكرية. مقصور. على الجرائم النظامية البحتة. أساس ذلك ؟
٩٠٧	١٤٢	(الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

الصفحة	القاعدة	
٩٥٥	١٤٨	<p>٥ - مجال اعمال القانون الأصلح . القواعد الموضوعية لا الاجرائية .</p> <p>القوانين المعدلة لمواعيد الطعن فى الأحكام . لا تسرى قبل تاريخ العمل بها . متى كان ميعاد الطعن قد بدأ قبل صدورها . المادة ٣/١ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٤٠٤ لسنة ٦٢ فى جلسة ١٩٩٤/١١/٧)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>استئناف « نظره والحكم فيه »</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤ )</p> <p>دستور</p> <p>(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦ )</p> <p>دعارة</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٩ )</p> <p>دعوى جنائية « انقضاؤها بالتنازل »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١١٢٦ )</p> <p>ظروف مشددة</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧١٤ )</p> <p>قانون « القانون الأصلح »</p> <p>(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٧٥٦ )</p> <p>قانون « الغاؤه »</p> <p>(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٤٠ )</p> <p>(ج - تفسيره :</p> <p>١ - عدم جواز ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك</p>

قانون

٣٠١

الصفحة	القاعدة	
		العام خارج الأماكن المخصصة رسمياً للذهب أو المجازر المعدة لذلك . المادة ١٣٦ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ . العقوبة المقررة لمخالفة المادة المذكورة طبقاً للمادة ١٤٣ مكرراً / ٢ من القانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ ؟
٦٦	٧	(الظن رقم ١٩٣٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		٢ - حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية . مؤتم . أساس ذلك ؟
١٥١	٢٢	(الظن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
		٣ - جواز أن يشترط البائع في حالة البيع مؤجل الثمن أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع . المادة ٤٣٠ مدنى .
		تخلف الشرط بعدم سداد المشتري لباقي الثمن . أثره : زوال البيع بأثر رجعى واعتباره كأن لم يكن واسترداد البائع ملكيته للمبيع .
١٩٥	٢٩	(الظن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٤ - وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ماتحتمل .
		صياغة النص في عبارة واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أو بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع .
		الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه لا تكون إلا عند غموض النص .
٣٤٠	٥٠	(الظن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)
١٠٠١	١٥٧	(والظن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٨٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - ورود لفظ مطلق فى نص تشريعى دون أن يقوم دليل على تقييده . إفادته ثبوت الحكم على الإطلاق .</p> <p>عبارة حظر إقامة « أى مبان أو منشآت » فى الأرض الزراعية . مطلقة غير مقيدة فى اللفظ . مفادها شمول الحظر كل بناء فى الأرض الزراعية أياً كان نوعه أو شكله أو مادته ومهما كان الغرض منه ودون ما عبرة بوجه الانتفاع به أو استغلاله . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>الاستثناء الوارد بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على حظر البناء على الأرض الزراعية . شرطه ؟</p>
٦١٩	٩٥	<p>(الطعن رقم ١٦٣١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)</p> <p>٦ - جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية بغض النظر عن عمق التجريف . المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>تجريف الأرض الزراعية المسموح به . إجراءاته وشروطه وأساسه ؟</p>
٧٨٧	١٢٢	<p>(الطعن رقم ٢١٩٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢١)</p> <p>٧ - النص فى المادة ٥١ إجراءات على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه كلما أمكن ذلك وإلا بحضور شاهدين . مجال تطبيقه : دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها وفقاً للمادة ٤٧ إجراءات .</p> <p>الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات . أثره : ورود المادة ٥١ من القانون ذاته على غير محل .</p> <p>حضور المتهم أو من ينييه عنه أو شاهدين . ليس شرطاً لصحة التفتيش الذى يجرى فى مسكنه .</p>
٧٩٥	١٢٤	<p>(الطعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٠٩	١٢٧	<p>٨ - لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له . مقتضى ذلك ؟</p> <p>عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي أو الأخذ فيه بالقياس .</p> <p>(الظن رقم ٢٢٢٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢)</p>
٨٧٠	١٣٥	<p>٩ - لملك المبنى تقاضى ايجار بما لا يجاوز أجره سنتين طبقاً للشروط التى حددتها المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن حصل من المجنى عليهم على مبالغ تزيد عن ذلك . التحدى بأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم تضع حداً أقصى لمقدم ايجار للاسكان الفاخر . غير مجد .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>(الظن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)</p>
١٠٠١	١٥٧	<p>١٠ - ورود النص العقابى ناقصاً أو غامضاً . وجوب تفسيره بتوسع لمصلحة المتهم .</p> <p>عدم جواز الأخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد صالح المتهم . أساس ذلك ؟</p> <p>المادة ٦٦ من الدستور . مؤداها ؟</p> <p>(الظن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>اثبات « بوجه عام »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٩ )</p> <p>احداث</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	اختصاص «الاختصاص المكاني»
	(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٢٦)	اختصاص «الاختصاص القضاء العسكري»
	(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٧٠٩)	استئناف «نظرة والحكم فيه»
	(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤)	استجواب
	(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٣٧)	بناء
	(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩)	تبوير أرض زراعية
	(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٣١)	تهريب جمركي
	(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨٨٨)	حكم «بياناته»
	(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٥١)	خلو رجل
	(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٢٢٢)	دعارة
	(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٩)	

الصفحةالقاعدة

دعوى جنائية « قيود تحريكها »

( القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٩٢٤ )

دعوى جنائية « انقضاؤها التنازل »

( القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٨٧٦ )

دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره »

( القاعدتان رقما ٥٦ ، ٧٠ بالصحيفتين رقمي ٣٨٧ ، ٤٥٥ )

ظروف مشددة

( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٨٥٥ )

عقوبة « تطبيقها »

( القواعد أرقام ٤٧ ، ٦٦ ، ١٥٥ بالصفحات أرقام ٣٣١ ، ٤٣٩ ، ٩٩٤ )

عمل

( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٤ )

قانون « التفويض التشريعي »

( القاعدتان رقما ٥٠ ، ١٤٢ بالصحيفتين رقمي ٣٤٠ ، ٩٠٧ )

قانون « تطبيقه »

( القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٨٠٩ )

قانون « القانون الأصلح »

( القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٧٥٦ )

قمار

( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٢٩ )



الصفحة	القاعدة
	محاماة
	(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٠٢ )
	محكمة الموضوع «سلطتها في تفسير العقود»
	(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٨٧٠ )
	مستولية مدنية
	(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١٠٠١ )
	مواد مخدرة
	(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٩٥ )
	نقابات
	(القواعد أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ونقابات ، بالصفحات أرقام ٥ ، ٩ ، ٢٧ )
	نقد
	(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٤٠ )
	نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام »
	(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٣١ )
	( ٥ ) سريانه :
	عدم جواز تأثيم الفعل بقانون لاحق .
	القوانين الجنائية . عدم انسحاب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها .
	دفاع الطاعن بتمام الفعل المسند إليه قبل نفاذ القانون الذي نص على

الصفحة	القاعدة	تجريمية . دون ما صلة له به . جوهري . اغفال تحقيقه واطراحه جملة . قصور .
٨٢٩	١٣٠	(الظمن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩) راجع أيضا : قانون « تطبيقه » (القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٦٧) قانون « القانون الأصلح » (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٩٥٥) (هـ) القانون الأصلح : ١ - صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بعد ارتكاب الفعل في جريمة احراز وحيازة جواهر مخدر بقصد الاتجار . عدم اعتباره قانون أصلح من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به وقت ارتكابه . أساس ذلك ؟
٤٦٧	٧٤	(الظمن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥) ٢ - قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . تكييفه ؟ صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة عدم استرداد قيمة البضائع المصدرة للخارج . يعد أصلح للمتهم من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . أساس ومؤدى ذلك ؟
٧٥٦	١١٨	(الظمن رقم ١٩٠٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥) ٣ - مجال أعمال القانون الأصلح . القواعد الموضوعية لا الاجرائية .

الصفحة	القاعدة	
٩٥٥	١٤٨	<p>القوانين المعدلة لمواعيد الطعن في الاحكام . لا تسرى قبل تاريخ العمل بها . متى كان ميعاد الطعن قد بدأ قبل صدورهما . المادة ٣/١ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٤٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)</p> <p>٤ - مفاد نص المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بعد تعديلها بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ : إباحة النزول بالغرامة عن قيمة الأعمال المخالفة أو مواد البناء المتعامل فيها حسب الأحوال . وهو ما يتحقق به القانون الأصلح في حكم المادة ٥ عقوبات .</p> <p>حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١٢١٤	١٨٩	<p>(الطعن رقم ١٤٠٩٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)</p> <p>(و) الغاؤه :</p> <p>١ - استثناء استرداد حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر المنصوص عليه في المادة ٢/٢٥ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ من شرط المدة المبين بالفقرة الأولى من نفس المادة . استثناء مطلق . أثر ذلك : عدم الاعتداد بما ورد باللائحة التنفيذية للقانون السالف وتعديلاتها من تحديد لهذه المدة .</p> <p>التشريع لا يغلى إلا بتشريع لاحق . أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع .</p>
٣٤٠	٥٠	<p>(الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم الغاء التشريع إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع .
		أفراد هيئة الشرطة . لم يصدر قانون لاحق باستثنائهم من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام .
٩٠٧	١٤٢	(الظعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		راجع أيضاً :
		دستور
		(القاعدة رقم ١٤٤ بالصيغة رقم ٩٢٤)
		<b>قبض</b>
		١ - الدفع بطلان القبض والاعتراف . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
		النعي على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول .
١٥١	٢٢	(الظعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٤٣١	٦٥	(والظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		٢ - عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته .
		انصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات النقل .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٦٧٤	١٠٣	(والظعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)



الصفحة	القاعدة	
		٣ - التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التي رسمها القانون . محظور . بطلان الدليل المستمد منه . حصول مأمور الضبط القضائي على الدليل عن غير طريق التفتيش أو القبض . صحيح . عدم قبول النعي ببطلان القبض والتفتيش . متى كان الطاعن قد تخلى باختياره عما يحوزه من مغلر .
٦٧٤	١٠٣	(الطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		٤ - النعي بعدم عرض الطاعنة على النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليها . غير مجد . مادام أن هذا الاجراء لم يسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى .
١٢٠١	١٨٨	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٥ - الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ اجراءات . نطاقه ؟ الاستدعاء الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي للمتهم . لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور ولا يتضمن تعرضاً مادياً . ليس قبضاً .
١٢٠١	١٨٨	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		راجع أيضاً : نزوير (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦ ) تفتيش « التفتيش بقصد التوقي » (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>مأمورو الضبط القضائي (اختصاصهم)</p> <p>(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)</p>
		<p><b>قتل خطأ</b></p>
		<p>١ - السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .</p> <p>تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أولاً تعد . موضوعي .</p>
٥٧٧	٨٩	<p>(الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)</p>
		<p>٢ - رابطة السببية . ركن في جريمة الإصابة والقتل الخطأ . إقتضاؤها إتصال الخطأ بالإصابة أو القتل إتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافرها استناداً إلى دليل فني .</p> <p>إغفال حكم الإدانة في جريمة قتل خطأ بيان إصابات المجنى عليهم ونوعها وكيف لحقت بهم من جراء التصادم وأدت إلى وفاتهم من واقع تقرير فني . قصور .</p>
١١٤٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)</p>
		<p>راجع أيضاً :</p>
		<p>خطأ</p>
		<p>(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٧٧)</p>

الصفحة	القاعدة	قتل عمد
		١ - قصد القتل . أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه . استخلاصه . موضوعى .
٤١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
١١٥	١٧	(والظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
٣٩١	٥٧	(والظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٦٤٨	١٠٠	(والظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
١٠٥٩	١٦٧	(والظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
١١٥٢	١٨٢	(والظعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١١٧٢	١٨٥	(والظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٢ - <u>عدم العثور على جثة المجنى عليها كاملة</u> . لا ينال من سلامة الحكم . مادامت المحكمة قد بينت الأدلة التى أقنعتها بوقوع جناية القتل على شخص المجنى عليها .
٤١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
٤٧٣	٧٥	(والظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٩٣٧	١٤٦	(والظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٣ - يكفى لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
١١٥	١٧	(الظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
١٧١	٢٧	(والظعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		٤ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدى بطبيعته إلى وفاته بنية قتله .

الصفحة	القاعدة	
		مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أو من إصابة وقعت في غير مقتل . مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .
٣٩١	٥٧	(الطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٥ - جسم الإنسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء . جواز حدوث إصابة الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذي يكون عليه وقت الاعتداء . تقدير ذلك لا يحتاج لخبره خاصة .
٦٤٨	١٠٠	(الطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		٦ - مناط تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . تعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التي يعاقب عليها القانون . فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية . مثال .
١٠٥٩	١٦٧	(الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٧ - الخطأ في شخص المجنى عليه أو في توجيه الفعل . لا ينفي القصد الجنائي . الخلط بينهما . عدم تأثيره على صحة ما انتهى إليه الحكم من نتيجة . المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من توافر نية القتل . غير جائزة أمام النقض .
١٠٥٩	١٦٧	(الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٨ - جريمة القتل العمد بالسّم . لا تشترط وجود سبق الاصرار . علة ذلك : لأن تحضير السّم بقصد القتل يدل عليه .
١٢٠١	١٨٨	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)



الصفحة	القاعدة
	راجع أيضاً :
	اثبات « اعتراف »
	( القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢ )
	اثبات « شهود »
	( القواعد أرقام ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٦٧ بالصفحات أرقام ٤٧١ ، ٦٤٨ ، ١٠٥٩ )
	أسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »
	( القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٦٤٨ )
	حكم « بيانات حكم الادانة »
	( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧١ )
	حكم « تسببه . تسبب معيب »
	( القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥ )
	حكم « تسببه . تسبب غير معيب »
	( القاعدتان رقما ٥٧ ، ١٠٠ بالصحيفتين رقمى ٣٩١ ، ٦٤٨ )
	دفوع « الدفع بتعذر الرؤية »
	( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢ )
	رابطة السببية
	( القاعدتان رقما ٨ ، ١٨٨ بالصحيفتين رقمى ٧١ ، ١٢٠١ )
	سبق اصرار
	( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧١ )

الصفحة	القاعدة	عقوبة «العقوبة المبررة»
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٣٢) مسئولية جنائية
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢) نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» (القاعدتان رقما ١٠٠ ، ١٨٢ بالصحيفتين رقمي ٦٤٨ ، ١١٥٢)
		<b>قرارات وزارية</b>
		صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه . وجوب تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة أو قرار . خروج القرار الوزاري عن حدود التفويض المرسوم له في القانون . أثره ؟
٩٠٧	١٤٢	(الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١) <b>راجع أيضاً :</b> قانون «التفويض التشريعي» (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٤٠)
		<b>قصد جنائي</b>
		١ - القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . ماهيته ؟ دفاع الطاعن بأن الشيك وقت إصداره كان له رصيد . جوهرى . وجوب تمحيص المحكمة له وأن ترد عليه . اغفال ذلك . قصور واختلال بحق الدفاع .
٥٣	٤	(الطعن رقم ٢٤٤٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قصد القتل . أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه . استخلاصه . موضوعى .
٧١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
١١٥	١٧	(والظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
٣٩١	٥٧	(والظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٦٤٨	١٠٠	(والظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
١٠٥٩	١٦٧	(والظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
١١٥٢	١٨٢	(والظعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١١٧٢	١٨٥	(والظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٣ - قصد الاتجار فى المواد المخدرة استقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرط ذلك : أن يكون تقديرها لا يخرج عن الاقتضاء العقلى .
٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٢٦٧	٤٠	(والظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٥٢	٥١	(والظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٦٢٤	٩٦	(والظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
٦٣٩	٩٨	(والظعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
٧٦٠	١١٩	(والظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٧٧٦	١٢١	(والظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٤ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً لنسبة المخدر للمتهم لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى خصوص قصد الاتجار .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقص .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٦٨٨	١٠٥	(والظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مناط المسئولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة . القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر قوامه . العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .
٢٠٢	٣١	(الظعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٩١	٤٢	(والظعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
٣٠٢	٤٣	(والظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٥٢	٥١	(والظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٧٦٠	١١٩	(والظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٦ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً منه .
٢٢١	٣٣	(الظعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٧ - جريمة أحداث الجروح عمداً . عدم تطلبها غير القصد الجنائي العام . الجدل في توافر نية الايذاء العمدى . موضوعى .
٢٥٣	٣٧	(الظعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
		٨ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمتى تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعدم تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد دون مقتضى . كفاية أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .
٣٢٠	٤٦	(الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)



الصفحة	القاعدة	
		٩ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي .
		عدم استلزام المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصداً خاصاً في الحيازة .
٣٧٠	٥٤	(الطنن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		١٠ - جريمة بيع منتجات عليها علامة مقلدة أو عرضها للبيع أو تداولها أو حيازتها بقصد البيع المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ؟
		القصد الجنائي في هذه الجريمة . تحققه : رهن باثبات علم الجاني بتقليد العلامة .
		ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً . أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي الدلالة على قيامه . مخالفة ذلك . قصور .
٤٥١	٦٩	(الطنن رقم ٢٦٤٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٨)
		١١ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الشروع في السرقة أو الركن المادي فيها غير لازم مادام ذلك مستفاداً منه .
		قضاء المحكمة بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . يفيد ضمناً إطراحها كل شبهة يثيرها الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي .
٤٩٩	٨٠	(الطنن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
٦٩٦	١٠٦	(والطنن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٢ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . قوامه : علم الجاني وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير من غير رضائه بنية تملكه .

الصفحة	القاعدة	
		استخلاص نية السرقة وإثبات الارتباط بينها وبين الاكراه . موضوعي .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ١٣ - تقدير كون الجريمة الثانية نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي . مثال .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩) ١٤ - القصد الجنائي في الجرائم العمدية . اقتضاؤه : تعمد ارتكاب الفعل المادى والنتيجة المترتبة عليه . مجرد تراخي تنفيذ الحكم إلى ما بعد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات لا ينهض بذاته دليلاً على توافر القصد الجنائي . مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم .
٧٤٧	١١٥	(الظعن رقم ٢٠٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩) ١٥ - جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ عقوبات . ما يشترط لقيامها ؟ تحقق القصد الجنائي في جريمة اتلاف الزرع . بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته إلى أحداث الاتلاف أو علمه بأنه يحدثه بغير حق . وجوب تحدث الحكم عنه استقلالاً أو إيراد ما يدل على قيامه . اغفال الحكم إيراد الواقعة كلية . وغموضه في تحصيل أقوال المجنى عليها . قصور .
٨٢٥	١٢٩	(الظعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - قصد الاشتراك . يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك في جريمة معينة أو فعل معين . أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك . أساس ذلك وعلمته ؟ خلو الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة . قصور .
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٧ - القصد الجنائي في جريمة عرض رشوة لم تقبل . يتحقق : بحمل الموظف على الاخلال بواجبات وظيفته وأن يكون العطاء ثمناً لاستغلاله لها .
٩٢٨	١٤٥	(الظعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		١٨ - القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته فعلياً . واجب . المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من استقراء النصوص وتفسيرها وفقاً للأصول المقررة .
١٠٠١	١٥٧	(الظعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١٩ - توافر القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف متى كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار . النقد المباح : مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . تجاوز هذا الحد . يوجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض .
١٠٠١	١٥٧	(الظعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - ركن العلانية في جريمة القذف . تحققه : مشروط بتوافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز . وانتواء الجاني . إذاعة ما هو مكتوب . مثال لتسبب معيب .
١٠٩٩	١٧٣	(الطعن رقم ٤٠٠٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
		٢١ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب . غير لازم . مادام قيامه مستفاداً مما أورده من وقائع وظروف تدل عليه . مثال .
١١٦٥	١٨٤	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٢٢ - القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات . تحققه باتجاه ارادة الموظف الجاني إلى الاضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه . عدم وقوع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الهمال . إيراد الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وظروفها وأدلة اثباتها أن الضرر الذي حدث بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله . انتهائه من بعد إلى توافر ركن الاضرار العمدى في حقه . تناقض يعيبه .
١٢١٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)
		٢٣ - القصد الجنائي في جريمة الضرب أو احداث جرح عمداً . مناط تحققه ؟



الصفحة	القاعدة	
١٢٣٠	١٩٢	اثبات الحكم في حق الطاعن تعتمد قذف المجنى عليها بقلب طوب . لا ينال من مسئوليته أن يكون قصده من ذلك اسكاتها . علة ذلك ؟ (الظمن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٢)
		٢٤ - تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الخط من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف . تعتمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .
١٢٤٧	١٩٦	(الظمن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٧)
		٢٥ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب . موضوعي .
١٢٥٨	١٩٩	(الظمن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٩)
		راجع أيضاً : اشتراك (القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٩٨ بالصحيفتين رقمي ٥٤١ ، ١٢٤٥) اضرار عمدى (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٤٣) بلاغ كاذب (القاعدتان رقما ٧٦ ، ١٤٢ بالصحيفتين رقمي ٤٨٤ ، ٩٠٧) تهريب جمركي (القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٩٢٤)

الصفحة	القاعدة	جريمة « أركانها »
		(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٥٩ )
		خطف
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١ )
		دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره »
		(القاعدتان رقما ٢٩ ، ٧١ بالصحيفتين رقمي ١٩٥ ، ٤٥٩ )
		رشوة
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٢٨ )
		شهادة زور
		(القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٧٤٤ )
		قتل عمد
		(القاعدتان رقما ٥٧ ، ١٦٧ بالصحيفتين رقمي ٣٩١ ، ١٠٥٩ )
		مواد مخدرة
		(القواعد أرقام ٣٦ ، ٥٤ ، ١٢١ بالصفحات أرقام ٢٤٣ ، ٣٧٠ ، ٧٧٦ )

### قضاة

١ - عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة .  
ولا كان الحكم باطلاً . المادة ١٦٧ مرافعات .

حصول مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة حال دون  
حضوره جلسة النطق بالحكم . وجوب توقيعه على مسوده الحكم . المادة  
١٧٠ مرافعات .

الصفحة	القاعدة	
		مفاد عبارة « المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاه الذين اشتركوا فيه » . القضاه الذين فصلوا فى الدعوى . لا الذين حضروا فحسب تلاوه الحكم .
٦٠١	٩١	(الظمن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
		٢ - ورود عبارة « اشترك أحد القضاه فى اصدار الحكم بمحضر النطق به وورود ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه » دون أن يكون من الهيئة التي اشترك فيها . غموض يبطل الحكم .
٦٠١	٩١	(الظمن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣)
		٣ - الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى ؟ المادة ٢٤٧ أ ج .
		نظر الدعوى ابتدائياً وصدر حكم فيها من القاضى الذى أصدر القرار بتأييد أمر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الأرض محل النزاع . يبطل الحكم . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى الباطل . أثره : استتالة البطلان إليه .
٧٣٤	١١٢	(الظمن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٨)
		٤ - وجوب سلوك الطاعن الطريق الذى رسمه القانون كرد المحكمة إذا ما قام بها سبب من أسباب الرد . غير أسباب عدم الصلاحية . تقاعسه عن سلوك هذا الطريق اثناء نظر الدعوى . أثره ؟
١١٢٩	١٧٨	(الظمن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
		٥ - ورود اسم قاضى رابع تزيداً بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادامت الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم .
١١٣٧	١٧٩	(الظمن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	قمار
		<p>١ - المراد بالعب القمار ؟ .</p> <p>وجوب بيان حكم الادانة نوع اللعب .</p> <p>شرط سلامة الحكم بالادانة للألعاب غير المذكورة بالنص ؟</p> <p>عدم بيان الحكم نوع اللعبة وكيفيةها وأوجه الشبه بينها وبين الألعاب التي يشملها القرار الوزاري وأن للحظ النصيب الأوفر فيها . قصور .</p>
٧٢٩	١١١	<p>(الطعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)</p> <p>٢ - عدم جواز لعب القمار في المحال العامة أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . المادة ١/١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .</p> <p>الألعاب المعتبرة من العب القمار . عدم جواز مباشرتها في المحال العامة والأندية . وتلك التي تتفرع عنها أو التي تكون متشابهة لها . المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .</p>
٧٢٩	١١١	<p>(الطعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)</p>
		<p><b>قوة الشيء المحكوم فيه</b></p> <p>الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليس لها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟</p> <p>التفات المحكمة عن طلب تعليق الفصل في الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى مدنية خاصة بالمنازعة في طبيعة عقد الإيجار . لا عيب .</p>
١٠٣٩	١٦٣	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)</p>



الصفحة	القاعدة	
		اتحاد السبب في الدعويين . كشرط للحجية . مقتضاة . أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق .
		القول بوحدة الغرض عند تكرار الأفعال . شرطه : اتحاد الحق المعتدى عليه . اختلافه . أثره : عدم وحدة السبب رغم وحدة الغرض .
١٢٥٨	١٩٩	(الظعن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)
		راجع أيضاً :
		عقوبة « الجمع بين عقوبتين »
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٩٠٧)
( ك )		
كفالة		
		١ - الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . مالم تجمعهم مصلحة واحدة .
٨٩٣	١٣٩	(الظعن رقم ٢٤٧٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٥)
		٢ - عدم اشتراط تحرير أمر تنفيذ . لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية . كفاية أن يكون المحكوم عليه وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة .
		قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم الكفالة . رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه . خطأ .
٨٩٨	١٤٠	(الظعن رقم ٢٧٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . رهن بكون التنفيذ واجباً عليه قانوناً .</p> <p>صيرورة التنفيذ على المستأنف غير واجبة . مادام قد سدد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي .</p> <p>وجوب أن تنظر المحكمة الاستئنافية قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً من عدمه . فإذا كان التنفيذ غير واجب على المستأنف . فيتعين عليها النظر في شكل الاستئناف . فإذا قبلته تفصل في الدعوى .</p> <p>القضاء بسقوط الاستئناف رغم ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ لسداد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟</p>

١٢٣٤

١٩٣

(الظمن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٩٤)

( ل )

## لوائح

١ - حق السلطة التنفيذية دستورياً في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين .

اللائحة لا تلغى نصاً أمراً في القانون أو تقيده .

٣٤٠

٥٠

(الظمن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٣/٢/١٩٩٤)

٢ - استثناء استرداد حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر المنصوص عليه في المادة ٢/٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ من شرط المدة المبين بالفقرة الأولى من نفس المادة . استثناء مطلق . أثر ذلك :

الصفحة	القاعدة	<p>عدم الاعتداد بما ورد باللائحة التنفيذية للقانون السالف وتعديلاتها من تحديد لهذه المدة .</p> <p>التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق . أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع .</p>
٣٤٠	٥٠	<p>(الظن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)</p> <p>راجع أيضاً:</p> <p>قرارات وزارية</p> <p>(القاعدتان رقما ٥٠ ، ١٤٢ بالصحفتين رقمي ٣٤٠ ، ٩٠٧)</p>
		<p>( م )</p> <p>مأمورو الضبط القضائي - محال عامة - محاماة - محضر الجلسة محكمة أول درجة - محكمة استئنافية - محكمة أمن الدولة محكمة الجنج - محكمة الجنايات - محكمة عسكرية - محكمة مدنية - محكمة الموضوع - محكمة النقض - محكمة دستورية مساهمة جنائية - مسئولية ادارية - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية - مصادرة - معارضة - معاينة - مقدم ايجار - مواد مخدرة - موافقة أثى بغير رضاها - موانع العقاب موظفون عموميون</p>
		<p>مأمورو الضبط القضائي</p> <p>١ - مهمة مأمور الضبط القضائي . الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها . المادة ٢١ إجراءات . كل إجراء يقوم به في سبيل ذلك . صحيح . حد ذلك ؟</p>
٣٧	١	<p>(الظن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - لضباط الادارة العامة لمكافحة المخدرات سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أساس ذلك ؟
١٨١	٢٨	(الظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		٣ - وجوب تحرير مأمور الضبط محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبيناً فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها . تحرير مأمور الضبط القضائي محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . غير واجب .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٦٨٨	١٠٥	(والظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٤ - تراخى مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث . لا بطلان . العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وإن تأخر التبليغ عنها .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٥ - حق مأمورو الضبط القضائي في أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه . دون أن يستجوبه . المادة ٢٩ إجراءات . الإستجواب المحظور . ماهيته ؟
٢٣٢	٣٥	(الظعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٧٧٦	١٢١	(والظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
٩٣٧	١٤٦	(والظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٦ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها



الصفحة	القاعدة	
		طلب إذن التفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم . مجرد الخطأ في بيان محل اقامة المتهم . لا ينال بذاته من جدية التحريات .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٧٦٠	١١٩	(والظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٧ - عدم الافصاح عن شخصية المرشد من مأمور الضبط القضائي . لا يعيب الاجراءات .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٨ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكله إلى مأمور الضبط المأذون له . تكليف المأذون له أحد زملائه بوزن المخدر المضبوط بإحدى الصيدليات . لا عيب .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ لسنة ١٩٩٤/٢/١٥ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٩ - تواجد ضباط الشرطة أثناء التحقيق . ليس فيه ما يعيب اجراءاته . سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد اكراهاً . مادام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٠ - كل اجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائي ورؤوسهم بالتحري عن الجرائم بقصد اكتشافها صحيح ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بأن الجريمة تحريضية .
٥٨٤	٩٠	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
٦٣٢	٩٧	(والظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		١١ - اصطحاب الضابط للمصدر السرى ليتظاهر الأخير بشراء المخدر من الطاعن . ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها . مادام الطاعن قدم المخدر بمحض ارادته واختياره .
٦٣٢	٩٧	(الظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		١٢ - التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التي رسمها القانون . محظور . بطلان الدليل المستمد منه .
		حصول مأمور الضبط القضائي على الدليل عن غير طريق التفتيش أو القبض . صحيح .
		عدم قبول النعى ببطلان القبض والتفتيش . متى كان الطاعن قد تخلى باختياره عما يحوزه من مخدر .
٦٧٤	١٠٣	(الظعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		١٣ - من يقوم باجراء باطل . لا يقبل منه الشهادة عليه .
		ثبوت عدم بطلان الاجراءات التي قام بها الضابط . مفاده : صحة الأخذ بها .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		١٤ - صدور إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاصه .
١٠٥٤	١٦٦	(الظعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	١٥ - الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ اجراءات . نطاقه ؟
١٢٠١	١٨٨	الاستدعاء الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائي للمتهم . لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور ولا يتضمن تعرضاً مادياً . ليس قبضاً . (الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠) راجع أيضاً : استدلالات (القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧) وتلبس (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٦٦) ودستور (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٩٥) ودفوع « الدفع بىطلان التفتيش » (القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩) وزنا (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٣) ونياية عامة (القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ١١٠٢) ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)

الصفحة	القاعدة	محال عامة
		<p>عدم جواز لعب القمار فى المحال العامة أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور. المادة ١/١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .</p> <p>الألعاب المعتبرة من ألعاب القمار. عدم جواز مباشرتها فى المحال العامة والأندية. وتلك التى تتفرع عنها أو التى تكون متشابهة لها. المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .</p>
٧٢٩	١١١	(الطعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)
<b>محاماة</b>		
		<p>١ - عدم توكيل الطاعن محام للدفاع عنه. وقيام المحامى المنتدب بواجب الدفاع. لا عيب.</p>
٤٤	٢	(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		<p>٢ - الموكل هو الذى يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابة مذكرة دفاعه. أثر ذلك؟</p>
٢٦٣	٣٩	(الطعن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		<p>٣ - اجراءات التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه بمعرفة النيابة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة تنظيميه. مخالفتها. لا بطلان.</p>
٣٠٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		<p>٤ - ترافع المحامين فى الدعوى وتناولهم أوجه الدفاع التى عنت لهم</p>



الصفحة	القاعدة	
		عن الطاعنين لطلبهم القضاء لهم بالبراءة . مفاده : حضورهم عن جميع الطاعنين . عدم اثبات ذلك بمحضر الجلسة . لا تثريب .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٥ - حق محكمة النقض بمحو العبارات المخلة بالآداب والنظام العام الواردة بمذكرة أسباب الطعن دون أن يقتضيها الطعن . أساس ذلك ؟
٦٢٤	٩٦	(الطعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
		٦ - توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض . شرط لقبول الطعن شكلاً . العبرة فيه بأصل التوقيع الذي يتم بخط صاحبه .
		التوقيع بالتصوير الضوئي أو الآلة الكاتبة أو بأية وسيلة فنية أخرى . لا يقوم مقام أصل التوقيع .
٨٠٣	١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٦٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٨)
		٧ - التفات المحكمة عن الدفع ببطلان استجواب الطاعنة لحصوله في غيبة محاميها . لا عيب مادامت الطاعنة لا تدعى بأنها عينت محامياً لحضور الاستجواب أو أن محامياً عنها طلب حضوره .
٩٣٧	١٤٦	(الطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٨ - العقوبة المقررة لجريمة إهانة محام بالاشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنية أو بسببها . هي العقوبة المقررة في القانون لمرتكب الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة . المادة ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .
١٢٤٧	١٩٦	(الطعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧)

## راجع أيضاً:

الصفحة

القاعدة

اجراءات « اجراءات المحاكمة »

(القواعد أرقام ٣٨ ، ٨٨ ، ١٣٣ بالصفحات أرقام ٢٦٠ ، ٥٤١ ، ٨٥٥ )

دعوى جنائية « قيود تحريكها »

(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٢٤٧ )

محكمة النقض « سلطتها »

(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٧ )

ونقابات

(القواعد أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ نقابات بالصفحات أرقام ٥ ، ٩ ، ٢٧ ، ٣٢ )

ووكالة

(القاعدتان رقما ٤١ ، ٦٨ بالصحيفتين رقمي ٢٨٧ ، ٤٤٧ )

## محضر الجلسة

١ - العبرة في تحديد التاريخ الذي نطق فيه بالحكم . هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا عبرة بما ورد خطأ في الحكم أو في محضر الجلسة .

٢٢٨

٣٤

(الظعن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)

١١٤١

١٨٠

(والظعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)

٢ - إثبات المحكمة بمحضر الجلسة سماعها لشهادة الطبيب الشرعي واجابته على ما وجهته إليه من اسئلة وامتناع الدفاع عن مناقشته . ادعاء الطاعن بمخالفة الثابت بالأوراق . غير مقبول .

٣٩١

٥٧

(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ذكر اسم مستشار في الحكم خطأ بدلاً من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة . لا يعيبه . شرط ذلك ؟
٥١٦	٨٣	(الظعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٤)
		٤ - ورود عبارة « اشتراك أحد القضاة في اصدار الحكم بمحضر النطق به وورود ذات العبارة بصدر الحكم المطعون فيه » دون أن يكون من الهيئة التي اشترك فيها . غموض يبطل الحكم .
٦٠١	٩١	(الظعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣/٥/١٩٩٤)
		٥ - الأصل في الاجراءات الصحة . لا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم المطعون فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .
١٠٩٢	١٧٢	(الظعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٦/١٢/١٩٩٤)
		٦ - ورود اسم قاضى رابع تزيداً بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادامت الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم .
١١٣٧	١٧٩	(الظعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٤)
		٧ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن إثبات أنها أهملت أو خولفت .
		خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية . لا يصح أن يكون وجهاً لنقض الحكم . حد ذلك ؟
١١٤١	١٨٠	(الظعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٤)
		راجع أيضاً :
		دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره »
		(القاعدتان رقما ١٢٤ ، ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٧٩٥ ، ١١٨ )

الصفحة	القاعدة	ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » (القاعدتان رقما ٦٥ ، ٨٣ بالصحيفتين رقمي ٤٣١ ، ٥١٦ )
		<b>محكمة أول درجة</b> قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى مانع لها من السير فيها . الغاؤه من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك : خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . أساس ذلك ؟
١٠٨٦	١٧٠	(الطعن رقم ٢٧١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦) <b>محكمة استئنافية</b> ١ - استئناف النيابة العامة الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية المرفوعة من المطعون ضدهما دون الحكم الابتدائي الغيائي القاضي بالغرامة أثره : عدم جواز توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضدهما من المحكمة الاستئنافية . لثلا يضار المعارض بمعارضته . عدم جواز توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس . أثره . جواز إنابة المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما في الخصومة الاستئنافية . واعتبار الحكم الصادر ضدهما حضورياً يجوز الطعن فيه بالنقض .
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١١) ٢ - العبرة ببطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية . التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
١١٣٧	١٧٩	(الطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)



الصفحة	القاعدة	<p>٣ - تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . رهن يكون التنفيذ واجباً عليه قانوناً .</p> <p>صيرورة التنفيذ على المستأنف غير واجبة . مادام قد سدد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي .</p> <p>وجوب أن تنظر المحكمة الاستئنافية قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً من عدمه . فإذا كان التنفيذ غير واجب على المستأنف . فيتعين عليها النظر في شكل الاستئناف . فإذا قبلته تفصل في الدعوى .</p> <p>القضاء بسقوط الاستئناف رغم ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ لسداد الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي : خطأ في القانون : أثر ذلك ؟</p>
١٢٤٣	١٩٣	<p>(الطعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>تقرير التلخيص</p> <p>(القاعدتان رقما ١٥٩ ، ١٩١ بالصحيفتين رقمي ١١٧ ، ١٢٢٢ )</p> <p>وحكم « وصف الحكم »</p> <p>(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٣١ )</p> <p>ومحكمة أول درجة</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ١٠٨٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	محكمة أمن الدولة
		<p>اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون غيرها . أساس ذلك ؟</p> <p>الدفع بعدم اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية بالجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ظاهر البطلان . لا يستأهل رداً .</p>
٨٧٠	١٣٥	<p>(الظمن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٤)</p> <p style="text-align: center;"><b>محكمة الجench</b></p> <p>١ - جناية التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات . مناط توافرها ؟</p> <p>كون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه . غير لازم . كفاية أن يكون قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر .</p> <p>لا عبرة بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد . متى كان المفهوم منها أن الجاني قد قصد ترويع المجنى عليه على أداء ما هو مطلوب .</p> <p>ثبوت أن خطابات التهديد تتضمن التهديد بقتل المجنى عليه وأنه مصحوباً بطلبات منها التنازل عن دعوى جنائية . يظهر ما انتهى إليه الحكم من عدم اختصاص محكمة الجench لكون الواقعة جناية . أثر ذلك ؟</p>
٦١٥	٩٤	<p>(الظمن رقم ٢٠٥٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨/٥/١٩٩٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية . أساسه . ومؤداه ؟
٦٦١	١٠١	توافر الصفة والمصلحة في الطعن للمدعى بالحقوق المدنية ولو لم ينص الحكم في منطوقه على عدم الاختصاص بدعواه المدنية . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥) راجع أيضاً : نقض « ما يجوز ومالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » (القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٧٥٣)
<b>محكمة الجنايات</b>		
		١ - وجوب إعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً لإجراءات . اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . فعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمه القانون في المادة سالفة الذكر . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهود . (الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨) (والطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
٢٣٢	٣٥	
١١٥٢	١٨٢	
		٢ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه أو بالقبض عليه . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك . اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع . مثال . (الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
٦٣٩	٩٨	

<u>الصفحة</u>	<u>القاعدة</u>	
		٣ - حق التصدي من اطلاقات محكمة الجنايات . عدم التزامها بإجابة طلبات الخصوم في شأنه . المادة ١١ اجراءات .
١١٥٢	١٨٢	(الطن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		<b>محكمة عسكرية</b>
		محاكمة الطاعن أمام المحكمة العسكرية عن احدى جرائم القانون العام . لا تعدو أن تكون دعوى تأديبية . أساس ذلك ؟ متى تسقط الدعوى التأديبية ؟ المادة ٧٧ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .
٩٠٧	١٤٢	(الطن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		راجع أيضاً :
		اختصاص « الاختصاص الولائي »
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣١ )
		<b>محكمة مدنية</b>
		للمحكمة الجنائية الأخذ في إدانة المتهم . بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية . متى اطمأنت إليه . إثارة الطاعن جهله القراءة والكتابة . لا أثر له على مسئوليته . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض . مثال .
١٢٥٨	١٩٩	(الطن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)



الصفحة	القاعدة	محكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل :-
		١ - تقدير توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله . موضوعي مادام سائغاً .
٣٧	١	(الظعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
		٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي .
٣٧	١	(الظعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)
١٣٧	٢١	(والظعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
١٨١	٢٨	(والظعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٢٠٢	٣١	(والظعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٤٣	٣٦	(والظعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
٢٦٧	٤٠	(والظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٦٦٨	١٠٢	(والظعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
٧٧٦	١٢١	(والظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٣ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بمالم يجزم به الخبير في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها .
٧١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
٢٣٢	٣٥	(والظعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٩٣٧	١٤٦	(والظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٤ - قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . إداركه

الصفحة	القاعدة	بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه . استخلاصه . موضوعي .
٧١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
٣٩١	٥٧	(والظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٧٧٦	١٢١	(والظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
١٠٥٩	١٦٧	(والظعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
١١٧٢	١٨٥	(والظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٥ - الأدلة في المواد الجنائية اقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك ؟
٨٥	١١	(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
		٦ - سبق . الأصرار . تعريفه ؟ الترصد . ما يكفي لتحقيقه ؟ البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٨٥	١١	(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
٣٩١	٥٧	(والظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
		٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه بعد ذلك .
١١٥	١٧	(الظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
٩٥٨	١٤٩	(والظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		٨ - تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه . موضوعي .
١١٥	١٧	(الظعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)

٩ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

الصفحة	القاعدة	
١٣٧	٢١	(الظمن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
٢٢٨	٣٤	(والظمن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)
٢٩١	٤٢	(والظمن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
٣٠٢	٤٣	(والظمن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٦٥	٥٣	(والظمن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)
٣٩١	٥٧	(والظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٤٧٣	٧٥	(والظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٥٠٥	٨١	(والظمن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
٥٣٥	٨٧	(والظمن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
٥٤١	٨٨	(والظمن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٦٣٢	٩٧	(والظمن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
٦٤٨	١٠٠	(والظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٦٦٨	١٠٢	(والظمن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
٦٧٤	١٠٣	(والظمن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
٦٩٦	١٠٦	(والظمن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧١٤	١٠٩	(والظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٧٦٠	١١٩	(والظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٧٧٦	١٢١	(والظمن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
٧٩٥	١٢٤	(والظمن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
٨٧٩	١٣٧	(والظمن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
٩٣٧	١٤٦	(والظمن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
٩٦٦	١٥٠	(والظمن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١٠٣٩	١٦٣	(والظمن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
١١٠٢	١٧٤	(والظمن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١١٢٩	١٧٨	(والظمن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٧٢	١٨٥	(والظمن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١١٨٥	١٨٦	(والظمن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق محكمة الموضوع فى تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . طالما أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .
١٥١	٢٢	(الظعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٤٣١	٦٥	(والظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٤٧٣	٧٥	(والظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٥٣٥	٨٧	(والظعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
٥٤١	٨٨	(والظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٩٦٦	١٥٠	(والظعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١١٠٨	١٧٥	(والظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		١١ - العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين .
١٥١	٢٢	(الظعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٣٢٠	٤٦	(والظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٨٧٩	١٣٧	(والظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		١٢ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً لنسبة المخدر للمتهم لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى خصوص قصد الاتجار .
		المجلد الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
٢٠٩	٣٢	(الظعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٦٨٨	١٠٥	(والظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٣ - تقدير صحة الإعتراف وقيمتة فى الإثبات وصدوره اختياراً موضوعى .
٢٣٢	٣٥	(الظعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٤٣١	٦٥	(والظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٨٥٥	١٣٣	(والظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
٩٧٦	١٥١	(والظعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)



الصفحة	القاعدة	
		١٤ - حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
		عدم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٢٣٢	٣٥	(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)
٣٧٠	٥٤	(والطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٦٨٨	١٠٥	(والطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٨٣٧	١٣٢	(والطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		١٥ - جريمة أحداث الجروح عمداً . عدم تطلبها غير القصد الجنائى العام .
		الجدل فى توافر نية الإيذاء العمدى . موضوعى .
٢٥٣	٣٧	(الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
		١٦ - حق محكمة الموضوع فى استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى . خضوعه لمراقبة محكمة النقض . علة ذلك .
٢٦٣	٣٩	(الطعن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		١٧ - الدفع بالتزوير . من وسائل الدفاع الموضوعية . تقديره . موضوعى .
		طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . غير ملزم للمحكمة . طالما استخلصت عدم الحاجة إليه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		١٨ - طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . هى فى حل من صرف النظر عن سماعه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٥٢	٥١	(والظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٣٧٠	٥٤	(والظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٦٢٤	٩٦	(والظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
٧٦٠	١١٩	(والظعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٢٠ - تقدير الظروف المبررة للتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
٢٩١	٤٢	(الظعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٢١ - حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها . حد ذلك ؟
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٢٢ - حق المحكمة فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه . وفى حق غيره من المتهمين . متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع .
		الجدل الموضوع فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٢٣ - المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟
		عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟
		تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة . موضوعى .
٣٥٢	٥١	(الظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٣	٧٥	<p>٢٤ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليه . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة .</p> <p>مادامت قد اطمأنت إليه .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)</p>
٥٧٣	٧٥	<p>٢٥ - حق المحكمة الاعتماد على أقوال الشهود . متى اطمأنت إليها .</p> <p>قول متهم على آخر . حقيقته . شهادة . للمحكمة التعويل عليها .</p> <p>(الطن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)</p>
٦٩٦	١٠٦	<p>(والطن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)</p>
٥٤١	٨٨	<p>٢٦ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها على ست عشرة سنة بالتحويل والاكره . تحققها . بإبعادها عن مكان خطفها . أيا كان بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بها وحملها على مرافقة الجانى لها . أو بأية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب ارادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات .</p> <p>تقدير توافر ركن التحويل والاكره والقصد الجنائى فى هذه الجريمة . موضوعى .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p>
٩٧٦	١٥١	<p>(والطن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)</p>
٥٤١	٨٨	<p>٢٧ - تقدير كون الجريمة الثانية . نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعى .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . قوامه : علم الجاني وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير من غير رضائه بنية تملكه . استخلاص نية السرقة وإثبات الارتباط بينها وبين الاكراه . موضوعي .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٢٩ - حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة عن آخر . متى اطمأنت إليها . الجدل الموضوعي . لا يقبل اثارته أمام النقض .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٨١٤	١٢٨	(والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٣٠ - صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر في الإبلاغ . مادامت المحكمة على بينة من ذلك . تقدير الدليل . موضوعي .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٧١٤	١٠٩	(والظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٨١٤	١٢٨	(والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٣١ - اطراح أقوال شهود النفي بأسباب سائغة . حق لمحكمة الموضوع . إثارة الطاعن من خطأ الحكم في تحصيل أقوالهم . لا يعيبه . علة ذلك ؟
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)



الصفحة	القاعدة	
		٣٢ - تقصى العلم بحقيقة المخدر . موضوعي . المجادلة في ذلك . أمام النقض . غير جائزة .
٥٨٤	٩٠	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
		٣٣ - بطلان الاستجواب . لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه .
		تقدير أقوال الشهود وصلتها بالاستجواب المدعى ببطلانه . موضوعي .
٦٨٨	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٣٤ - إثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعي . شرط ذلك ؟
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٣٥ - استعانة الشاهد . بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة . أمر تقديرى للقاضي .
٧٠٣	١٠٧	(الظعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٣٦ - تقدير توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها . موضوعي .
		متولى الملاحظة في مفهوم المادة ٢٦٧ عقوبات . تحديده ؟
		امتداد أعمال الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات على من لهم سلطة فعلية على المجنى عليها . علة ذلك ؟
		مثال .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٧ - حق المحكمة فى التعويل على أقواله شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفى . دون بيان العلة .
٧٦٠	١١٩	(الظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
١١٠٢	١٧٤	(والظمن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١٢٢٢	١٩١	(والظمن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		٣٨ - لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء .
		تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها . موضوعى .
٨١٤	١٢٨	(الظمن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
١١٨٥	١٨٦	(والظمن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
		٣٩ - تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . موضوعى .
		مثال لتسبيب سائق على توافر أركان تلك الجريمة .
٩٠٧	١٤٢	(الظمن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٤٠ - جريمة عرض الرشوة . لا يشترط لقيامها أن يصرح الراشى للموظف بقصده من العرض ومن أنه يريد شراء ذمته . كفاية أن تدل ظروف الحال على توافره . لمحكمة الموضوع أن تستدل عليه بكافة طرق الاثبات .
		مثال لتسبيب سائق فى توافر القصد الجنائى فى جريمة عرض رشوة .
٩٢٨	١٤٥	(الظمن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		٤١ - الاستيقاف : اجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحرى عن

الصفحة	القاعدة	
		الجرائم وكشف مرتكبيها إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظنون .
		تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق في اثبات توافر المبرر للاستيقاف .
٩٢٨	١٤٥	(الظعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		٤٢ - حق محكمة الموضوع . بيان حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . دون التقيد بدليل معين أو بأقوال شهود بذواتهم .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٩٣٧	١٤٦	(الظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٤٣ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها . استقلال محكمة الموضوع به . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . المجادلة فيه أمام النقض . غير جائزة .
٩٦٦	١٥٠	(الظعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		٤٤ - عدم تقيد المحكمة بقواعد الأثبات المدنية عند قضائها بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة . تقيدتها بتلك القواعد عند القضاء بالإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على مائة جنية . أساس ذلك ؟
٩٨٧	١٥٣	(الظعن رقم ٦٣٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٩)
		٤٥ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد . حده : الا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويرفعها عن مواضعها .
١٠١٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)
		٤٦ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر . ولو كانت واردة بمحضر الشرطة . ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى . متى إطمأنت إليها .
١١٢٩	١٧٨	(الطن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
		٤٧ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . موضوعي .
		للمحكمة الاطمئنان إلى الدليل بالنسبة إلى متهم واطراحه بالنسبة لآخر .
١٢٠١	١٨٨	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٤٨ - تقدير توافر رابطة السببية . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق لتوافرها في جريمة قتل عمد بالسهم .
١٢٠١	١٨٨	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		٤٩ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب . موضوعي .
١٢٥٨	١٩٩	(الطن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)
		راجع أيضاً :
		اثبات « بوجه عام »
		(القواعد أرقام ٥ ، ١١ ، ٣٦ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٧٨ بالصفحات أرقام ٥٦ ، ٨٥ ، ٢٤٣ ، ٥٣٥ ، ٦٤٨ ، ١١٢٩ )



الصفحة	القاعدة
	<p>وإثبات « اعتراف »</p> <p>( القاعدتان رقما ٢١ ، ٣٣ بالصحيفتين رقمي ١٣٧ ، ٢٢١ )</p> <p>وإثبات « خبرة »</p> <p>( القاعدتان رقما ١٢٨ ، ١٩٩ بالصحيفتين رقمي ٨١٤ ، ١٢٥٨ )</p> <p>وإثبات « شهود »</p> <p>( القواعد أرقام ٣٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٥ ، ١٤٥ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، بالصفحات أرقام ٢٠٩ ، ٣٧٠ ، ٤٣١ ، ٥١٦ ، ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٦٨٨ ، ٩٢٨ ، ١٠٥٩٩ ، ١١٠٨ ، ١١٨٥ )</p> <p>واختصاص « تنازع الاختصاص »</p> <p>( القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٣٨ )</p> <p>واستجواب</p> <p>( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٣٧ )</p> <p>وبطلان</p> <p>( القاعدتان رقما ٢١ ، ١٠٥ بالصحيفتين رقمي ١٣٧ ، ٦٨٨ )</p> <p>وتفتيش « إذن التفتيش . إصداره »</p> <p>( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٨٨ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٣٧ )</p>

الصفحةالقاعدة

وحكم «مالا يعيبه في نطاق التدليل»

(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٥)

وخلو رجل

(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)

ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره»

(القواعد أرقام ٢١ ، ٢٢ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٤٩ ، ١٨٤ بالصفحات  
أرقام ١٣٧ ، ١٥١ ، ٣٢٠ ، ٣٩١ ، ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٩٥٨ ، ١١٦٥)

ودفع «الدفع بطلان القبض»

(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٩١)

ودفع «الدفع بطلان التفتيش»

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)

ودفع «الدفع بتلفيق التهمة»

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)

ودفع «الدفع بشيوع التهمة»

(القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٦٧)

وقتل عمد

(القواعد أرقام ٢٧ ، ١٠٠ ، ١٦٧ بالصفحات أرقام ١٧١ ، ٦٤٨ ، ١٠٥٩)

ومحكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى»

(القواعد أرقام ١٢٨ ، ١٧٥ ، ١٨٨ بالصفحات أرقام ٨١٤ ، ١١٠٨ ، ١٢٠١)

الصفحة	القاعدة	ونقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها»
		(القواعد أرقام ٣١، ٣٤، ٤٠، ٤٣، ٩٠، ١٠٢، ١٠٧، ١١٩، ١٥٥، ١٦٦ بالصفحات أرقام ٢٠٢، ٢٢٨، ٢٦٧، ٣٠٢، ٥٨٤، ٦٦٨، ٧٠٣، ٧٦٠، ٩٩٤ (١٠٥٤)
		سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :-
		١ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمام المحكمة . موضوعي .
٢٩١	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
٣٢٠	٤٦	(والطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٤٧٣	٧٥	(والطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٤٩٩	٨٠	(والطعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
٥٠٥	٨١	(والطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
٥٤١	٨٨	(والطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٦٤٨	١٠٠	(والطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٦٧٤	١٠٣	(والطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
٧١٤	١٠٩	(والطعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٧٧٦	١٢١	(والطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
٨١٤	١٢٨	(والطعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
٨٧٩	١٣٧	(والطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
٩٢٨	١٤٥	(والطعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
٩٣٧	١٤٦	(والطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
٩٥٨	١٤٩	(والطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
٩٦٦	١٥٠	(والطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
٩٧٦	١٥١	(والطعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١٠٣٩	١٦٣	(والطعن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
١٠٥٩	١٦٧	(والطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
١١٠٨	١٧٥	(والطعن رقم ١٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
١١٥٢	١٨٢	(والطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١١٧٢	١٨٥	(والطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
١٢٠١	١٨٨	(والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	سلطانها فى تقدير جدية التحريات :-
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى . عدم ايراد اسم الطاعن كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته أو الخطأ فيه فى محضر جميع الاستدلالات . غير قادح فى جدية ما تضمنه من تحرر .
٣٠٢	٤٣	(الظمن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٤)
٣٥٢	٥١	(والظمن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٣/٣/١٩٩٤)
٣٧٠	٥٤	(والظمن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٧/٣/١٩٩٤)
٥٠٥	٨١	(والظمن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١١/٤/١٩٩٤)
٥١٦	٨٣	(والظمن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٤)
٦٢٤	٩٦	(والظمن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٩/٥/١٩٩٤)
٦٨٨	١٠٥	(والظمن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٤)
٧٠٣	١٠٧	(والظمن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٤)
٧٩٥	١٢٤	(والظمن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٦/٩/١٩٩٤)
٩٩٤	١٥٥	(والظمن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/١١/١٩٩٤)
١٠٥٤	١٦٦	(والظمن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١/١٢/١٩٩٤)
١١٠٨	١٧٥	(والظمن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٨/١٢/١٩٩٤)

سلطانها فى تعديل وصف التهمة :-

١ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسبغه النيابة على الواقعة . واجبها فى أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بالوصف الصحيح .

قعود المحكمة عن بحث ماعساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعن



الصفحة	القاعدة	
		من جريمة أخرى غير التي دانت بها خطأ . أثره : وجوب أن يكون نقض الحكم مقروناً بالاحالة .
٤٩٥	٧٩	(الظمن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
٧١٤	١٠٩	(والظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٢ - حق محكمة الموضوع في رد الواقعة إلى وصفها الصحيح . دون تنبيه المتهم . مادامت الواقعة المادية المبينة بأمر التكليف بالحضور هي بذاتها التي اتخذت أساساً للوصف الذي دين به .
٥١٢	٨٢	(الظمن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٢)
٨٥٥	١٣٣	(والظمن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٣ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح .
		إقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل . غير لازم .
		مثال .
٨١٤	١٢٨	(الظمن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		سلطتها في تقدير توافر الارتباط : -
		الارتباط بين الجرائم . موضوعي . حد ذلك ؟
		كون الواقعة كما أثبتتها الحكم تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل جريمة . خطأ في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الجريمة الأخف . أساس ذلك ؟ مثال .
٥٠٥	٨١	(الطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
٩٢٨	١٤٥	(والطعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)
		سلطتها في تقدير توافر المسؤولية الجنائية : -
		استناد المحكمة في إثبات عدم إصابة الطاعة بمرض عقلي إلى عدم تقديمها دليلاً تثق به . غير جائز . واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابها الفعل بأسباب سائغة . تحميلها عبء إثبات ذلك . إخلال بحق الدفاع .
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب ان امتداد أثر الطعن للطاعة التي لم يقبل طعنها شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً في الحكم المطعون فيه .
		مثال لتسبب معيب في الرد على دفع الطاعة بانعدام مسؤوليتها الجنائية لمرضها العقلي .
١٢٤٢	١٩٥	(الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)
		سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي : -
		تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاءها . موضوعي .
		الدفاع الشرعي لم يشرع إلا لرد الاعتداء . بالحيلولة بين من يباشره وبين الاستمرار فيه .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبب سائق على انتفاء حالة الدفاع الشرعى فى جريمة ضرب أفضى إلى موت .
٢٥٣	٣٧	(الظعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
٦٤٨	١٠٠	(والظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٦٩٦	١٠٦	(والظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
١٠١٧	١٥٨	(والظعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)
		راجع أيضاً : -
		أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى» (القاعدتان رقما ٢ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمى ٤٤ ، ١١٧٢ )
		سلطتها فى تقدير توافر علاقة السببية : -
		تقدير علاقة السببية فى المواد الجنائية . موضوعى . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .
		مثال لتسبب سائق لتوافر علاقة السببية بين إصابة المجنى عليه ووفاته الناشئة عن هذه الإصابة .
٧١	٨	(الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
		سلطتها فى تقدير توافر الخطأ : -
		السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية فى جريمتى القتل والإصابة الخطأ . هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .
		تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد . موضوعى .
٥٧٧	٨٩	(الظعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة	سلطتها في تقدير العقوبة :-
		تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي . انزال الحكم بالطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها . المجادلة في ذلك غير مقبولة .
٢٥٣	٣٧	(الظعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
٨٧٩	١٣٧	(والظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
٨٨٨	١٣٨	(والظعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣)
٩٩٤	١٥٥	(والظعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٢١٩	١٨٩	(والظعن رقم ١٤٠٩٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)
		راجع أيضاً :-
		عقوبة «تطبيقها»
		(القاعدتان رقم ١١٩ ، ١٣٥ بالمصحفتين رقمي ٧٦٠ ، ٨٧٠)
		سلطتها في تفسير العقود :-
		تفسير الحكم للعقود المبرمة بين المتهم والمجنى عليه . بأنها عقود ايجار . فصل في العلاقة القانونية بينهما ورد على دفاع الطاعن من أنها عقود تمويل انشاء وحدات سكنية . لا عقود ايجار . تزيد الحكم فيما لم يكن له أثر في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه . مثال .
٨٧٠	١٣٥	(الظعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)



الاجراءات أمامها : -

راجع :

قضاة « رد القضاة »

( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١١٢٩ )

## محكمة النقض

اختصاص الدوائر الجنائية بها : -

١ - الدائرة الجنائية بمحكمة النقض . تختص دون غيرها . بالفصل في الطعن على قرارات المجلس المؤقت لنقابة المحامين . أساس ذلك ؟

٩ ٢ نقابات ( الطعن رقم ٢١٧٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧ )

٢ - نطاق اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على ضوء التحديد الوارد في المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؟

القرار الذي يجوز الطعن فيه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض كاختصاص استثنائي . تحدده على سبيل الحصر . المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ . أثر ذلك ؟

٢٧ ٢ نقابات ( الطعن رقم ٢٠٧٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٤ )

سلطتها : -

١ - الزام الطاعنين برد المبلغ المدفوع رغم ثبوت تخالفهما مع المجنى عليه . خطأ في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		كون الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى . وجوب نقض الحكم وتصحيحه وفقاً للقانون .
٣٢٠	٤٦	(الطعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		٢ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون . ولو لم يحدد هذا الوجه فى أسباب الطعن . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤١٧	٦١	(الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		٣ - حق محكمة النقض فى تصحيح الخطأ فى القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٦٧	٧٤	(الطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٤ - الارتباط بين الجرائم . موضوعى . حد ذلك ؟ كون الواقعة كما أثبتها الحكم تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل جريمة . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الجريمة الأخف . أساس ذلك ؟ مثال .
٥٠٥	٨١	(الطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
		٥ - حق محكمة النقض بمحو العبارات المخلة بالآداب والنظام العام الواردة بمذكرة أسباب الطعن دون أن يقتضيها الطعن . أساس ذلك ؟
٦٢٤	٩٦	(الطعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
		٦ - مفاد نص المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بعد تعديلها

القاعدة	الصفحة	<p>بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ : إباحة النزول بالغرامة عن قيمة الأعمال المخالفة أو مواد البناء المتعامل فيها حسب الأحوال . وهو ما يتحقق به القانون الأصلح في حكم المادة ٥ عقوبات .</p> <p>حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١٨٩	١٢١٤	<p>(الطعن رقم ١٤٠٩٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>احداث</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢)</p> <p>واعدام</p> <p>(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١١٥)</p> <p>ومحكمة النقض « سلطتها في العدول عن أحكامها »</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٧)</p> <p>ونقض « حالات الطعن . الخطأ في القانون »</p> <p>(القواعد أرقام ١٥٧ ، ١٧٠ ، ١٩١ بالصفحات أرقام ١٠٠١ ، ١٠٨٦ ، ١٢٢٢)</p> <p>نظرها الطعن والحكم فيه : -</p> <p>إنقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .</p> <p>وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على</p>

الصفحة	القاعدة	حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .
١٠٠١	١٥٧	متى تعتبر الدعوى مهياً للحكم أمام محكمة النقض ؟ (الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١١ / ١٥) راجع أيضاً : - اعلان (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥١٢) ومحكمة النقض « سلطتها فى العدول عن أحكامها » (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٧) ونقض « نطاق الطعن » (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤) سلطتها فى العدول عن أحكامها : - ١ - الأصل فى نظام التقاضى . أن صدور حكم فى الدعوى يخرجها من حوزة المحكمة . مؤدى ذلك ؟ عدول محكمة النقض عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن . استثناء . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٨٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٤) (والطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٠) (والطعن رقم ٨٩٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٧)
١٥٧	٢٣	
٤٠٨	٥٩	
٤٤٧	٦٨	
		٢ - عدم مجادلة الطاعن فى عدم تقديمه لأصل التوكيل المثبت



<u>الصفحة</u>	<u>القاعدة</u>	
		لصفة وكيله في التقرير بالطعن . عند نظر طعنه . يحول دون العدول عن القرار الذي اصدرته محكمة النقض بعدم قبول طعنه شكلاً .
		عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن أو الإشارة إلى أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى . أو تقديم صورة ضوئية ممهورة بخاتم نيابة النقض بما يفيد مطابقتها للأصل . مرفقة مع طلب الرجوع . أساس ذلك ؟
١٥٧	٢٣	(الطعن رقم ١٣٨٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٤)
		٣ - من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية . لا يمتد إليه أثر الطعن .
		قضاء محكمة النقض - في حكم سابق - بامتداد أثر الطعن . لمن قضى ببراءته ابتدائياً وتأيد استئنافياً . وعدم طعن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بالنقض . يوجب الرجوع فيما قضت به من امتداد أثر الطعن .
٤٢٥	٦٣	(الطعن رقم ١٨٠٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢١)
		٤ - عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن . والإشارة إلى أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى . أساس ذلك ؟
٤٤٧	٦٨	(الطعن رقم ٨٩٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٧)
		<b>محكمة دستورية</b>
		١ - قضاء المحكمة الدستورية بأن نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تنطوي على مخالفة لأي حكم في الدستور . أثره ؟
٧٧٦	١٢١	(الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ٩ / ٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم دستورية القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجد في حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها . أساس ذلك ؟
		انتفاء الجدوى من نقض الحكم المطعون فيه القاضى ببراءة المطعون ضده استناداً إلى هذه القرينة مادام أن المدعى بالحقوق المدنية لا يدعى وجود دليل آخر قبل المطعون ضده يثبت في حقه العلم بأن البضائع الأجنبية المضبوطة بحوزته مهربة .
٩٢٤	١٤٤	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		<b>مساهمة جنائية</b>
		١ - الإكراه في السرقة . ظرف عيني تعلقه بالأركان المادية للجريمة . سريانه في حق كل من أسهم في الجريمة .
٦٩٦	١٠٦	(الطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٢ - سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات . على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة . إلا إذا وجد نص على خلاف ذلك .
		خلو القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ من النص على عدم سريان قواعد الاشتراك على جرائمه .
		استمداد الشريك صفته من فعل الاشتراك ذاته وقصده فيه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه .
		عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك في جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة في حق الطاعن . وعدم اندراج الفعل المسند إليه تحت أى نص

الصفحة	القاعدة	
		عقابي آخر . معاقبته رغم ذلك . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم والبراءة .
١٠٧٩	١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)
		<b>مسئولية ادارية</b>
		١ - القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات . أساس ذلك ؟ الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ يستوجب مسئولية فاعله تأديبياً وجنائياً في ذات الوقت . مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة تأديبية عليه عن فعل وقع منه . لا يحول دون محاكمته جنائياً عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل . علة ذلك ؟ القضاء في أحد الدعويين التأديبية أو الجنائية . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخرى . الحكم بعقاب الطاعن وهو أحد أفراد هيئة الشرطة عن جريمة البلاغ الكاذب رغم سبق توقيع جزاء إداري عليه من المحكمة العسكرية للشرطة . عن ذات الفعل . صحيح . اغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الحكم على الطاعن في قضية عسكرية عن ذات الفعل . لا يعيبه . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
٩٠٧	١٤٢	٢ - محاكمة الطاعن أمام المحكمة العسكرية عن إحدى جرائم القانون العام . لا تعدو أن تكون دعوى تأديبية . أساس ذلك ؟ متى تسقط الدعوى التأديبية ؟ المادة ٧٧ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .
٩٠٧	١٤٢	(الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

الصفحة	القاعدة	مسئولية جنائية
		١ - توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن وآخر يرتب تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات. ولو كان محدث الإصابة المؤدية إلى الوفاة غير معلوم من بينهما.
٨٥	١١	(الظعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
١١٧٢	١٨٥	(والظعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٢ - عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره. إلا أن يكون قد ساهم في الجريمة فاعلاً أو شريكاً.
٢٦٣	٣٩	(الظعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٣ - مناط المسؤولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة. ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة. عن علم واراده.
		الدفاع الموضوعي. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.
٢٩١	٤٢	(الظعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٤ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله.
		مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أو من إصابة وقعت في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة.
٣٩١	٥٧	(الظعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)



الصفحة	القاعدة	
٥٤١	٨٨	<p>٥ - مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها . ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها . متى وقعت بالفعل كنتيجة محتملة للجريمة التي اتفق على ارتكابها .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p> <p>٦ - الفاعل للجريمة في حكم المادة ٣٩ عقوبات ؟</p> <p>الفاعل مع غيره . شريك بالضرورة . يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة . وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .</p> <p>قصد المساهمة في الجريمة . أمر باطنى . يضره الجانى . العبرة بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقيامه .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p> <p>٧ - افصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً . غير لازم .</p> <p>عدم لزوم تحديد الأفعال التي اتاها كل مساهم على حدة .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)</p> <p>٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعى .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)</p> <p>٩ - السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جريمتى القتل والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاهسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .</p>
٥٧٧	٨٩	

الصفحة	القاعدة	
		تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد . موضوعى .
٥٧٧	٨٩	(الظعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٠)
		١٠ - كفاية تقابل ارادة المساهمين فى الجريمة . للقول بتوافر الاتفاق على ارتكابها . مضى وقت معين غير لازم .
		مساهمة الشخص فى الجريمة . بفعل من الأفعال المكونه لها . اعتباره فاعلاً أصلياً فيها .
٦٩٦	١٠٦	(الظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١١ - عدم مساءلة الشخص جنائياً . بصفة فاعل أو شريك . إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه . المسئولية المفترضة أو التضامنية . إستثناء . وفى الحدود التى نص عليها القانون .
١٠٠١	١٥٧	(الظعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١١ - القصد الجنائى من أركان الجريمة . ثبوته فعلياً . واجب .
		المسئولية الفرضية . لا يصح القول بها إلا بنص صريح . أو باستخلاص سائغ من إستقراء النصوص وتفسيرها وفقاً للأصول المقررة .
١٠٠١	١٥٧	(الظعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١٣ - عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلاً لسداد قيمة الشيك . مادام كان فى استطاعته ذلك قبل الجلسة .
		السداد اللاحق لقيام جريمة اعطاء شيك دون رصيد . لا يعفى من المسئولية الجنائية .
١١٣٧	١٧٩	(الظعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	<p>١٤ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون فقد شعوره لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما من حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب . المادة ٦٢ عقوبات .</p> <p>طلب المتهم المؤيد بالتقارير الطبية البراءة تأسيساً على أنه مريض بمرض عصبي ونفسي من جراء آفة عطلت ملكاته . يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .</p> <p>اطراح الحكم لهذا الدفاع تأسيساً على أنه مجرد دفع بأن المتهم كان في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز . فهم لهذا الدفاع على غير مرماه .</p>
١١٦١	١٨٣	<p>(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٩٤)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>أسباب الاباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى»</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١٠٢٦)</p> <p>وأسباب الاباحة وموانع العقاب «حالة الضرورة»</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١١٢٩)</p> <p>وأسباب الاباحة وموانع العقاب «عاهة العقل»</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٦٤)</p> <p>وأسباب الاباحة وموانع العقاب «موانع العقاب»</p> <p>(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٨٨)</p> <p>والتماس اعادة النظر</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٦٤)</p>

الصفحة	القاعدة	ورابطة السببية
		(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٥)
		وسرقة « سرقة بالاكراه »
		(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٩٦)
		وضرب « ضرب أفضى إلى الموت »
		(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٢٣٠)
		ومسئولية ادارية
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٩٠٧)
		ومسئولية مدنية
		(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢٤٢)
		ونقض « المصلحة في الطعن »
		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٥٨)
		ووكالة
		(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٦٣)
		<b>مسئولية مدنية</b>
		مسئولية رئيس الحزب المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . قصرها على المسئولية المدنية . أساس ذلك وعلمته ؟
		إدانة رئيس الحزب عن واقعة قذف بطريق النشر . إستنادًا إلى المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ . خطأ في القانون .
١٠٠١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)



الصفحة	القاعدة	راجع أيضاً:
		دعوى مدنية
		(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٦٨ )
		ومعارضة
		(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٣١ )
		ونقض « أثر الطعن »
		(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١١٤٧ )
		مصادرة
		١ - اغفال الحكم المطعون فيه القضاء بمصادرة المخدر المضبوط . لا يجيز لمحكمة النقض التصدي لتصحيحه . أساس ذلك ؟ مصادرة المخدر المضبوط . يقتضيه النظام العام . علة ذلك ؟ وجوب المصادرة ادارياً كتدبير وقائي وجوبي .
٢٤٣	٣٦	(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
		٢ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟ عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟ تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . موضوعي .
٣٥٢	٥١	(الطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٣/٣/١٩٩٤)
		راجع أيضاً:
		حكم « حجبه »
		(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٥٢ )

الصفحة	القاعدة	معارضة
		<p>١ - قاعدة عدم جواز أن يضار المعارض بالمعارضة المرفوعة منه . ذات حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما شاب الحكم الغيابي من اخطاء .</p> <p>قاعدة وجوب عدم تسوئ مركز الطاعن . انطباقها على طرق الطعن كافة .</p> <p>مثال .</p>
١٠٧	١٥	<p>(الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)</p> <p>٢ - الحكم الحضوري الاعتباري . طبيعته . قابليته للمعارضة . شرط ذلك ؟</p>
١٦٨	٢٦	<p>(الطعن رقم ٢٠٢٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣١)</p> <p>٣ - الحكم الحضوري النهائي . يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى صدر الحكم عليه غيابياً أو قابلاً للمعارضة . حد ذلك ؟</p> <p>صدور الحكم غيابياً أو حضورياً اعتبارياً بالنسبة للمتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . على أي من الآخرين أن يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض . وإلا كان طعنه غير جائز . علة ذلك ؟</p>
١٦٨	٢٦	<p>(الطعن رقم ٢٠٢٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣١)</p> <p>٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر .</p>

الصفحة	القاعدة	
		المرض من الأعذار القهرية . ولو لم يقعد الانسان . متى خشي عاقبة الاهمال منه .
		اهدار الشهادة المثبتة لعذر المرض لمطلق القول بانها قصد منها اطالة أمد التقاضى . يعيب الحكم .
٤٦٢	٧٢	(الظعن رقم ٢٥٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		٥ - قابلية الحكم المطعون فيه للمعارضة . أثره ؟ الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً للطاعن . فقد تحدد مركزه بصورة نهائية بصدور ذلك الحكم . فلا يتوقف طعنه على الفصل فى المعارضة التى يرفعها المتهم المحكوم عليه غيائياً . حد ذلك وعلمته ؟ تقرير الطاعن بالنقض . فى وقت لاتزال معارضة المتهمين فى الحكم المطعون فيه جائزة . مخالف للقانون . أثر ذلك ؟
٥٣١	٨٦	(الظعن رقم ٤٩٠٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)
		٦ - فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن من ملف القضية نتيجة اهمال لا دخل لارادته فيه . أثره : تصديق محكمة النقض للعذر القهرى الذى منعه من حضور جلسة المعارضة الاستثنائية . وعدم سريان ميعاد الظعن بالنقض إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم . مثال .
٩٢٠	١٤٣	(الظعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٧ - قيام المدافع عن المعارض بتقديم عذر عنه بجلسة المعارضة . يوجب على المحكمة التصدى له . اغفال الحكم الاشارة إليه . اخلال بحق الدفاع .
٩٢٠	١٤٣	(الظعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - استئناف النيابة العامة الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية المرفوعة من المطعون ضدها دون الحكم الابتدائي الغيائي القاضي بالغرامة أثره : عدم جواز توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضدهما من المحكمة الاستئنافية . لئلا يضار المعارض بمعارضته .
		عدم جواز توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس . أثره . جواز إنابة المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما في الخصومة الاستئنافية . واعتبار الحكم الصادر ضدهما حضورياً بجوز الطعن فيه بالنقض .
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١١)
		٩ - شمول الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن للحكم الغيائي المعارض فيه . علة ذلك : تداخل الحكمين واندماجهما .
١٢٣٤	١٩٣	(الطعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)
		راجع أيضاً :
		بناء
		(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩)
		وكفالة
		(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤)
		<hr/>
		معاينة
		إجراء المعاينة في غيبة المتهم . لا بطلان . ما يملكه هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب .
٢٣٢	٣٥	(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)



الصفحة	القاعدة	مقدم ايجار
		الغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ فى القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟
		حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم . متى بنى على خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		توقيع عقوبة الحبس فى جريمة تقاضى مقدم ايجار خارج نطاق عقد الايجار خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح .
١٢٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
<hr/>		
		مواد مخدرة
		قصد الاتجار فى المواد المخدرة استقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرط ذلك أن يكون تقديرها لا يخرج عن الاقتضاء العقلى .
١٨١	٢٨	(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٢٦٧	٤٠	(والطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٠٢	٤٣	(والطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٥٢	٥١	(والطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٦٢٤	٩٦	(والطعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤ /٥/٩)
٦٣٩	٩٨	(والطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
٧٦٠	١١٩	(والطعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٧٧٦	١٢١	(والطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٢ - تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر . موضوعى .

الصفحة	القاعدة	مثال لتسبيب سائق على توافر هذا العلم .
١٨١	٢٨	(الظمن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٥٨٤	٩٠	(والظمن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
		٣ - مناط المسئولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة . عن علم وإرادة .
		القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة المخدر قوامه . العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم . متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .
٢٠٢	٣١	(الظمن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٩١	٤٢	(والظمن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٤ - مجادلة المتهم باحراز مخدرات فيما اطمأنت إليه المحكمة . من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . لاعلى المحكمة أن تلتفت عنه . مادام أنه دفاع ظاهر البطلان .
٢٠٢	٣١	(الظمن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٣٠٢	٤٣	(والظمن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٥٨٤	٩٠	(والظمن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
٧٠٣	١٠٧	(والظمن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٦٠	١١٩	(والظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٩٩٤	١٥٥	(والظمن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٠٥٤	١٦٦	(والظمن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
		٥ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في السيارة . مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب جليابه .
٢٠٩	٣٢	(الظمن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٤٦٧	٧٤	(والظمن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - العقوبة المقررة لاحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . هي الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . اعمال المادتين ١٧ عقوبات ، ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أثره ؟
٢٤٣	٣٦	ادانة الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي واعمال المادة ١٧ عقوبات في حقه وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
٢٤٣	٣٦	٧ - اغفال الحكم المطعون فيه القضاء بمصادرة المخدر المضبوط . لايجز لمحكمة النقض التصدي لتصحيحه . أساس ذلك ؟ مصادرة المخدر المضبوط . يقتضيه النظام العام . علة ذلك ؟ وجوب المصادرة إدارياً كتدبير وقائي وجوبي . (الطن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤)
٢٦٧	٤٠	٨ - صدور الاذن بالتفتيش استناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهم يحوز مواد مخدرة . الادعاء بأن الاذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح . (الطن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٢/١٩٩٤)
٣٠٢	٤٣	(والطن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٤)
٣٥٢	٥١	(والطن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٣/٣/١٩٩٤)
٥٨٤	٩٠	(والطن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩٤)
٧٠٣	١٠٧	(والطن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٤)
		٩ - حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل وفي تجزئته .

الصفحة	القاعدة	
		أخذ المحكمة بأقوال الضابط مسوغاً للإذن بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٢٨٨	١٠٥	(والظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		١٠ - تمام جريمة احراز المخدرات . بوجود المخدر في حوزة محزره مهما صغر مقداره أو كان دون الوزن .
٢٦٧	٤٠	(الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		١١ - القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر أو حيازته . توافره . بقيام العلم لدى الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه مخدر لاعلى المحكمة استظهاره من ظروف الدعوى وملايساتها .
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر العلم بكنه المادة المخدرة .
		الأصل في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . حقه في الأخذ بأي دليل يرتاح إليه . مالم يقيد القانون بدليل معين .
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٥٢	٥١	(والظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
		١٢ - مناط الاعفاء وفقاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شرطه : تعدد المساهمين فاعلين كانوا أو شركاء . ورود الإبلاغ على غير المبلغ بقصد تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة عدم تحقق صدق الإبلاغ . أثره : انتفاء موجب الأعفاء .
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		١٣ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟



الصفحة	القاعدة	
		عقوبه المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟
		تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد أستخدمت فى ارتكاب الجريمة . موضوعى .
٣٥٢	٥١	(الظعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
		١٤ - لامصلحة للطاعن فى تعيب الحكم بصدد استبعاد قصد الاتجار عن جريمة حيازة واحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد التى دانه بها . علة ذلك ؟
٣٧٠	٥٤	(الظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٧٧٦	١٢١	(والظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		١٥ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة . موضوعى .
		عدم استلزام المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصداً خاصاً فى الحيازة .
٣٧٠	٥٤	(الظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
		١٦ - حجم كمية المخدر المضبوط . لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصد الخاصة من احرازه .
		الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها . غير جائز أمام النقض .
٣٧٠	٥٤	(الظعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٧٧٦	١٢١	(والظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		١٧ - صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بعد ارتكاب الفعل فى

الصفحة	القاعدة	
		جريمه احرارز وحيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار . عدم اعتباره قانون أصلح من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به وقت ارتكابه . أساس ذلك ؟
٤٦٧	٧٤	(الطن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٨ - احرارز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . عقوبته السجن والغرامه من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قضاء الحكم بالاشغال الشاقة بدلاً من السجن . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض وتصحيحه .
٤٦٧	٧٤	(الطن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٩ - مناط الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟
		عجز السلطات عن القبض على سائر الجناة . لتقصيرها في تعقبهم أو لتمكنهم من الفرار لا أثر له على الاعفاء من العقاب . متى تحققت موجباته .
		الفصل في جدية المعلومات وأثرها في تسهيل القبض على الجناة . موضوعي . حد ذلك ؟
٤٨٨	٧٧	(الطن رقم ٢٣١٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٦)
		٢٠ - الإدانة في جريمة احرارز أو حيازة مادة من المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ خلو الجدول المذكور من مادة الكلونازييام وورودها ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة

الصفحة	القاعدة	
		١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة . مؤداه ؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن باحرازه مادة الكلونازيبام بقصد الاتجار . خطأ فى القانون .
٤٩٥	٧٩	(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ فى جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٢١ - إيراد حكم الإدانة من أقوال الشاهد ان تحرياته دلت على معاونة المطعون ضدها لآخر فى الاتجار فى المواد المخدرة على خلاف ما انتهى إليه من أن الأوراق خلّت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار . تناقض .
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ فى جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٢٢ - التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التى رسمها القانون . محظور . بطلان الدليل المستمد منه .
		حصول مأمور الضبط القضائى على الدليل عن غير طريق التفتيش أو القبض . صحيح .
		عدم قبول النعى ببطلان القبض والتفتيش . متى كان الطاعن قد تخلى باختياره عما يحوزه من مخدر .
٦٧٤	١٠٣	(الطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ فى جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		٢٣ - النعى بخلو جراب النظاره من آثار المخدروانفراد الضابط بعملية الوزن . منازعة موضوعية لايجوز التحدى بها أمام النقض .
٧٦٠	١١٩	(الطعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ فى جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٢٤ - تحدث المحكمة استقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم .

الصفحة	القاعدة	طلالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .
٧٦٠	١١٩	(الظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٢٥ - قضاء المحكمة الدستورية بأن نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تنطوى مخالفة لأى حكم فى الدستور . أثره ؟
٧٧٦	١٢١	(الظمن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٢٦ - اسقاط الطاعن للكيس الذى كان بيده طواعية واختياراً . عشور الضابط على المخدر بداخله . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهراً أم غير ظاهر .
٩٦٦	١٥٠	(الظمن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
		٢٧ - العقوبة المقرره لجريمة حيازة واحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . ماهيتها ؟ المادة ٢/٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		إعمال المادة ١٧ عقوبات . حده . إلا تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات . أساس ذلك ؟
		عدم اشارة الحكم إلى المادة ١٧ عقوبات . لا يعيبه . متى كانت العقوبة التى أوقعها فى الحدود التى رسمها القانون .
		تقدير العقوبة . موضوعى .
٩٩٤	١٥٥	(الظمن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
		راجع أيضاً :
		اثبات « شهود »
		(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)



« إجراءات » إجراءات التحريز

(القاعدتان رقما ٢٨، ١٠٥ بالصحفتين رقمي ١٨١، ٦٨٨)

« ارتباط »

(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٠٥)

« استجواب »

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)

« استدالات »

(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)

« اعدام »

(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٦١)

« تفتيش » « اذن التفتيش . إصداره »

(القواعد أرقام ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٥١، ٥٤، ٨١، ٨٣، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٢١، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٦ بالصفحات أرقام ١٨١، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٤٣، ٢٦٧، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٥٢، ٣٧٠، ٥٠٥، ٥١٦، ٦٢٤، ٦٨٨، ٧٠٣، ٧٧٦، ٩٦٦، ٩٩٤، ١٠٥٤)

« تفتيش » « اذن التفتيش . بياناته »

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)

« تفتيش » « تفتيش الأنثى »

(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٢٤)

« تفتيش » « التفتيش الوقائي »

(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)

الصفحة	القاعدة
	وحكم «تسببه . تسبب معيب» (القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٨٨ ) وحكم «تسببه . تسبب غير معيب» (القاعدتان رقما ١٠٣ ، ١١٩ بالصحيفتين رقمي ٦٧٤ ، ٧٦٠ ) وحكم «مالايعيه فى نطاق التدليل» (القواعد أرقام ٢٤ ، ٤٠ ، ١٠٢ بالصفحات أرقام ١٦١ ، ٢٦٧ ، ٦٦٨ ) وحكم «حجيته» (القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٥٢ ) ودستور (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ) ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» (القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٥١٦ ) ودفوع «الدفع بىطلان التفتيش» (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦ ) ودفوع «الدفع بىصدور إذن التفتيش بعد القبض» (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٧٠ ) وعقوبة «عقوبة الجريمة الأشد» (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦ ) وقانون «سريانه من حيث الزمان» (القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٦٧ )

القاعدة	الصفحة
<p>ومأمورو الضبط القضائي</p> <p>(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن »</p> <p>(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها »</p> <p>(القواعد أرقام ٣٢ ، ٤٠ ، ١٢٤ بالصفحات أرقام ٢٠ ، ٢٦٧ ، ٧٩٥)</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)</p>	
<p><b>مواقعة أنثى بغير رضاها</b></p> <p>راجع :</p> <p>وصف التهمة</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧١٤)</p>	
<p><b>موانع العقاب</b></p> <p>١ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل . هو أن يكون سببه راجعاً لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما من حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب . المادة ٦٢ عقوبات .</p> <p>طلب المتهم المؤيد بالتقارير الطبية البراءة تأسيساً على أنه مريض بمرض عصبي ونفسي من جراء آفة عطلت ملكاته . يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .</p>	

الصفحة	القاعدة	
		إطراح الحكم لهذا الدفاع تأسيساً على أنه مجرد دفع بأن المتهم كان في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز. فهم لهذا الدفاع على غير مرماه.
١١٦١	١٨٣	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٢ - استناد المحكمة في إثبات عدم إصابة الطاعنة بمرض عقلي إلى عدم تقديمها دليلاً تثق به. غير جائز. واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابها الفعل بأسباب سائغة. تحميلها عبء إثبات ذلك. إخلال بحق الدفاع.
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة. توجبان امتداد أثر الطعن للطاعنة التي لم يقبل طعنهما شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً في الحكم المطعون فيه.
		مثال لتسبب معيب في الرد على دفع الطاعنة بانعدام مسئوليتها الجنائية لمرضها العقلي.
١٢٤٢	١٩٥	(الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)

### موظفون عموميون

		١ - دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق الوظيفة. غير لازم لقيام جريمة الرشوة. كفاية أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة. وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس.
		إختصاص الموظف وحده بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة. غير لازم لقيام الجريمة. كفاية أن يكون له علاقة به أوله نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة.
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)



الصفحة	القاعدة	٢ - جريمة الرشوة في حق الموظف العام أو من في حكمة . متى تتحقق ؟ تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة . تسوية الشارع بما استحدثته من نصوص بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه . مثال .
١٣٧	٢١	(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣) ٣ - جريمة التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات . تحققها : باستغلال الموظف العام أو من في حكمه لوظيفته بالحصول أو محاولة الحصول لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره دون حق من عمل من أعمال وظيفته . جريمة التربح من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة . علة ذلك ؟ لا يحول دون توافر الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي أو ألا يتمثل في خطر حقيقي فعلي . لا يشترط لتحقيق جريمة التربح . الحصول على الربح أو المنفعة . كفاية مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق ربح أو منفعة .
٨٣٧	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١) ٤ - جريمة التربح المنصوص عليها بالمادة ١١٥ عقوبات . تشمل كل موظف عام أياً كان نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته . وقوع الجريمة . مناطه : أن يكون الحصول على ربح أو محاولة

الصفحة	القاعدة	
		الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته سواء كان في مرحلة تقرير العمل أو المداولة في اتخاذه أو التصديق عليه أو تعديله أو تنفيذه أو ابطاله أو الغائه .
٨٣٧	١٣٢	(الظعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٥ - عدم اشتراط أن يكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها . داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة . كفاية أن يكون له فيها نصيب من اختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .
		تحقق جريمة الرشوة ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة . شرطه : اعتقاد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو زعمة ذلك كذباً .
		الزعم بالاختصاص في جريمة الرشوة . توافره . ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به . كفاية ابدائه استعداده للقيام بالعمل الذي يدخل في نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه . علة ذلك ؟
١١٠٨	١٢٥	(الظعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٦ - القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدي المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات . تحققه باتجاه ارادة الموظف الجاني إلى الاضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه . عدم وقوع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الاهمال .
		ايراد الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وظروفها وأدلة اثباتها . أن الضرر الذي حدث بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله . إنتهاؤه من بعد إلى توافر ركن الاضرار العمدي في حقه . تناقض يعيبه .
١٢١٧	١٩٠	(الظعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)
		٧ - تحقق جريمة المادة ١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات

الصفحة	القاعدة	تحمّل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .
١٢٤٧	١٩٦	<p>تعتمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً</p>
		<p>استيلاء على مال عام</p> <p>( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤١٧ )</p>
		<p>واضرار عمدى</p> <p>( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٤٣ )</p>
		<p>ودعوى جنائية « تحريكها »</p> <p>( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٨ )</p>
		<p>( ن )</p>
		<p>نصب - نظام عام - نقابات - نقد - نقض - نيابة عامة</p>
		<p><u>نصب</u></p>
		<p>١ - مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئياً .</p> <p>لا تتحقق بها الطرق الاحتيالية في النصب . وجوب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .</p>
		<p>عدم بيان الحكم للطرق الاحتيالية التي استخدمتها الطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها المبالغ موضوع الاتهام . قصور .</p>
٤١٢	٦٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟ مناط تحقق الطرق الاحتيالية في النصب ؟
٤١٢	٦٠	(الطعن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)
		٣ - القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب . موضوعي .
١٢٥٨	١٩٩	(الطعن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)
		راجع أيضاً شيك بدون رصيد (القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٦٢)
		<b>نظام عام</b>
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني . جوهرى لتعلقه بالنظام العام . وجوب تحقيقه والرد عليه . اغفال ذلك . قصور . نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية الذى لم يقبل طعنه شكلاً . لاتصال وجه الطعن به .
٩٨	١٣	(الطعن رقم ١٩٨٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٢ - ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٩٢	٧٨	(الطعن رقم ١٥٩٢٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		راجع أيضاً مصادرة (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٤٣)



الصفحة	القاعدة	نقابات
		(القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٩)
		<p style="text-align: center;"><b>نقابات</b></p>
		<p style="text-align: right;">راجع</p>
		<p style="text-align: right;">نقابات</p>
		<p style="text-align: right;">(القواعد أرقام ١، ٢، ٣، ٤ نقابات بالصفحات أرقام ٥، ٩، ٢٧، ٣٢)</p>
		<p style="text-align: center;"><b>نقد</b></p>
		<p>١ - استثناء استرداد حصيللة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر المنصوص عليه في المادة ٢/٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ من شرط المدة المبين بالفقرة الأولى من نفس المادة. استثناء مطلق. أثر ذلك: عدم الاعتداد بما ورد باللائحة التنفيذية للقانون السالف وتعديلاتها من تحديد لهذه المدة.</p>
		<p>التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق. أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع.</p>
٣٤٠	٥٠	<p style="text-align: center;">(الطن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)</p>
		<p>٢ - تعارض مقررته المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧ المعدله من وجوب استيراد حصيللة الصادرات المبينة بالمادة ٢/٢ من القانون المذكور في خلال خمس سنوات من تاريخ الشحن مع ما جاء بنص المادة السالفة من استثناء استيراد حصيللة تلك الصادرات من شرط</p>

الصفحة	القاعدة	المدة : وهو نص قائم لم يبلغ بتشريع لاحق . وجوب تطبيق نص المادة ٢/٢ ٢ آنف الذكر . دون نص اللائحة . تحديد المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية لمدة استرداد حصيلة الصادرات السالفة . لا يستند إلى تفويض تشريعي .
٣٤٠	٥٠	(الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢) ٣ - تضمنين المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ النص على وجوب استرداد حصيلة الصادرات المستثناة فور بيعها وتحصيل قيمتها . لا يتعارض مع استثنائها من شرط المدة . مفاد ما جاء بنص المادة ٢/٢ من القانون المذكور أن جريمة عدم استرداد قيمة تلك الصادرات المستثناة لا تقوم إلا بعد تحصيل قيمتها . اعتناق الحكم المطعون فيه هذا النظر . تطبيق صحيح للقانون .
٣٤٠	٥٠	(الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢) ٤ - قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . تكييفه ؟ صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة عدم استرداد قيمة البضائع المصدرة للخارج . يعد اصلحة للمتهم من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . أساس ومؤدى ذلك ؟
٧٥٦	١١٨	(الطعن رقم ١٩٠٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥) <u>نقض</u> اجراءات الطعن : - التقرير بالطعن وإيداع الأسباب : ١ - عدم التقرير بالطعن . لا يجعل للطعن قائمة . ولا تتصل به المحكمة ولا يغني عنه تقديم اسباب له .
٨٢	١٠	(الطعن رقم ٧٩٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب إثبات بيان وظيفة المقرر بالطعن . لا يفتنى عن ذلك أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلاً . مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . علة ذلك ؟
		مثال
٨٢	١٠	(الطعن رقم ٧٩٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٠)
		٣ - توقيع مذكرة أسباب الطعن المقدم من هيئة قضايا الدولة من نائب بها . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟
٩٨	١٣	(الطعن رقم ١٩٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٤ - التقرير بالطعن دون إيداع الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟
١٥٧	٣٣	(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٤٣١	٦٥	(والطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٩٣٧	١٤٦	(والطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٥ - تقرير الطعن بالنقض . ورقة شكلية . وجوب حملها مقوماتها الأساسية . تكملتها بأى بيانات خارج عنها . غير جائز . أساس ذلك ؟
		التقرير بالطعن يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به .
		ورود التقرير عن بيانات قضية وحكم ومحكوم عليه مختلف عن الحكم موضوع الطعن وأسباب الطعن المودعة . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٤٠٥	٥٨	(الطعن رقم ٢٤١٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم تقديم الطاعن أسباب لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٦٧٤	١٠٣	(الطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
٨٧٩	١٣٧	(والطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٤/١٠/١٩)
١٢٤٢	١٩٥	(والطعن رقم ٤٧٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)
		٧ - توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض . كشروط لقبول الطعن شكلاً . العبرة فيه بأصل التوقيع الذى يتم بخط صاحبه . التوقيع بالتصوير الضوئى أو الآلة الكاتبة أو بأية وسيلة فنية أخرى . لا يقوم مقام أصل التوقيع .
٨٠٣	١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٦٦٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٨)
		٨ - توقيع أسباب الطعن بتوقيع غير مقروء . أثره ؟
٩٤٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٣/١١/٣)
		٩ - الطعن بطريق النقض عمل اجرائى . شرطاً قبوله : التقرير به وإيداع أسبابه قلم الكتاب خلال الميعاد المحدد قانوناً . إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب فى الميعاد منوط بالطاعن . الايصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذى يصلح فى إثبات تقديم أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . مثال .
١٠٤٥	١٦٤	(الطعن رقم ٢٥٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣٠)

راجع أيضاً

نقابات

(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٥)



## ونقض «ميعاد الطعن»

(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣١٧)

ونقض «مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام»

(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٧٥٣)

## ميعاد الطعن : -

١ - إمتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية هذا العطلة .

٧١

٨

(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)

٢ - إبداء الطاعن رغبته فى التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى إلى إدارة السجن . أثره : قبول الطعن شكلاً .

٢٠٢

٣١

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)

٣ - الطعن بالنقض . عمل إجرائى . يشترط لرفعه افصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتآه القانون . المقرر بالطعن . عليه إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب خلال الميعاد . عدم تقديم مايدل على ذلك . أثره : الالتفات من مذكرة أسبابه .

٣٧٠

٥٤

(الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)

٤ - فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن من ملف القضية نتيجة اهمال لادخل لارادته فيه . أثره : تصديق محكمة النقض للعدر القهرى الذى منعه من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية . وعدم سريان ميعاد الطعن بالنقض إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم .

مثال .

٢٠

١٤٣

(الطعن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم إبداء أسباب الطعن في الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٩٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٢٣٤٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		راجع أيضاً إعدام
		(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٦١)
		ونقض « التقرير بالطعن وإبداء الأسباب »
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٣١)
		الصفة والمصلحة في الطعن : -
		١ - عدم جواز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته . المادة ٢١١ مرافعات .
		حق الطعن . مناطه ؟
		توافر المصلحة في الطعن . لا يؤدي إلى قبوله . مادامت الصفة فيه منعدمة . أساس ذلك ؟
٢٧	٢ نقابات	(الطعن رقم ٢٠٧٤٦ لسنة ٥٩ ق «نقابات» جلسة ١٩٩٤/٤/٢٤)
		٢ - لامصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في استظهار نية القتل . مادامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذه النية .
٧١	٨	(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
٢٣٢	٣٥	(والطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - لايجدى الطاعنان المنازعة فى تهمتى الاسلحة والذخائر . مادام أن العقوبة الموقعة مقررة لجريمة السرقة باكرهه التى دانه الحكم عنها .
١٥١	٢٢	(الطعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
		٤ - لامصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بشأن مصادرة السيارة التى كان بها المخدر لأنها مملوكة لغيره وأنه قائدها . علة ذلك ؟ طعن الطاعن على الحكم لمصلحة القانون وحده . غير جائز .
١٨١	٢٨	(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
		٥ - عدم قبول أوجه الطعن التى لاتتصل بشخص الطاعن وليس له مصلحة فيها .
٢٢١	٣٢	(الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٦ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط فى السيارة . مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط فى جيب جلبابه .
٢٢١	٣٢	(الطعن ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٤٦٧	٧٤	(والطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٧ - عدم قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث . المادة ٣٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .
		قضاء محكمة الأحداث فى الدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لها . انتفاء مصلحته فى النعى عليه .
٣٣٨	٤٩	(الطعن رقم ٦٢٤١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١)
		٨ - النعى على الحكم بتخلف ظرف الاكرهه فى السرقة . عدم

الصفحة	القاعدة	
		جدواه مادامت العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى سرقة فى الطريق العام مع حمل سلاح ظاهر .
٤٩٩	٨٠	(الطعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٩ - انتفاء مصلحة الطاعنين . فى تعيب الحكم فى خصوص جريمة السرقة بالاكراه . مادام قد دانهم بجريمة أخرى عقوبتها أشد وأوقع عليهم عقوبة تلك الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		١٠ - اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية . أساسه ومؤداه ؟ توافر الصفة والمصلحة فى الطعن للمدعى بالحقوق المدنية ولو لم ينص الحكم فى منطوقه على عدم الاختصاص بدعواه المدنية . أساس ذلك ؟
٦٦١	١٠١	(الطعن رقم ٤٩٠٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		١١ - الخطأ فى الاسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم واستدلالة . لا يعيبه . نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن تهمة حيازته لمخدر الهيروين . غير مجد . مادام قد قضى ببراءته منها .
٦٦٨	١٠٢	(الطعن رقم ١١٨١٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
		١٢ - لاصفة لغير من وقع عليه القبض أن يدفع بيطلانه ولو كان يستفيد منه . عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش الباطل إلا ممن شرعت الأوضاع القانونية لحمايتهم .
٦٧٤	١٠٣	(الطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)



الصفحة	القاعدة	
		١٣ - لاصفة للنياحة العامة فى الطعن على الحكم إلا فى خصوص الدعوى الجنائية .
٦٨٣	١٠٤	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١)
		١٤ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم بخصوص قصد الاتجار . مادام قد أوقع عليه عقوبه تدخل فى حدود العقوبة المقرره لاحراز المخدر مجرداً من القصور .
٧٧٦	١٢١	(الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		١٥ - نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه معاقبته بغرامة تقل عن الحد المقرر قانوناً لا يقبل . أساس ذلك ؟
٨٧٠	١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)
		١٦ - انتفاء مصلحة الطاعنين فى النعى على الحكم ترتبيه لهم . مادام أن هذا الترتيب لم يكن بذى أثر على عقيدة المحكمة فى مسئولية كل منهم .
٩٥٨	١٤٩	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		١٧ - عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
١٠٤٥	١٦٤	(الطعن رقم ٢٥٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣٠)
		راجع أيضاً :
		دعوى جنائية « قيود تحريكها »
		(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٢٤٧ )

الصفحة

القاعدة

ودعوى مدنية

(القاعدتان رقماً ٨٤، ١٠١ بالصحيفتين رقمي ٥٢٣، ٦١٦)

وعقوبة «العقوبة المبررة»

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١)

وعقوبة «عقوبة الجريمة الأشد»

(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٦٥)

ومحكمة النقض «سلطانها في العدول عن احكامها»

(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٧)

ونقابات

(القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٩)

ونقض «أسباب الطعن . توقيعهما»

(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٨)

ونقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها»

(القواعد أرقام ٥٠، ١٤٩، ١٨٠ بالصفحات أرقام ٣٤٠، ٩٥٨، ١١٤١)

وقف تنفيذ

(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

ووكالة

(القواعد أرقام ٢٣، ٤١، ٦٨ بالصفحات أرقام ١٥٧، ٢٨٧، ٤٤٧)

الصفحة	القاعدة	مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام : -
١١٥	١٧	<p>١ - الطعن بالنقض . قصره على الأحكام الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . القرارات والأوامر . أياً كان نوعها . لايجوز الطعن فيها بالنقض . إلا بنص خاص .</p> <p>استطلاع رأى المفتى . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٧)</p>
١٦٨	٢٦	<p>٢ - الحكم الحضورى النهائى . يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيائياً أو قابلاً للمعارضة . حد ذلك ؟</p> <p>صدور الحكم غيائياً أو حضورياً اعتباراً بالنسبة للمتهم وحضورياً بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . على أى من الآخرين أن يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة فى الحكم قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض . وإلا كان طعنه غير جائز . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٢٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣١)</p>
٣٤٠	٥٠	<p>٣ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . حكم قطعى منه للخصومة . مادام قد عرض لموضوع الدعوى وطبق عليه حكم القانون وفصل فيه .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)</p> <p>٤ - قابلية الحكم المطعون فيه للمعارضة . أثره ؟</p> <p>الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً للطاعن . فقد تحدد</p>

الصفحة	القاعدة	
		مركزه بصورة نهائية بصدور ذلك الحكم. فلا يتوقف طعنه على الفصل في المعارضة التي يرفعها المتهم في الدعوى المحكوم عليه غيائياً. حد ذلك وعلمته؟
		تقرير الطاعن بالنقض. في وقت لاتزال معارضة المتهمين في الحكم المطعون فيه جائزه. مخالف للقانون. أثر ذلك؟
٥٣١	٨٦	(الطعن رقم ٤٩٠٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٧)
		٥ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع غير جائز. حد ذلك وأساسه؟
٦١٥	٩٤	(الطعن رقم ٢٠٥٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
٧٣٨	١١٣	(والطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٨)
٧٥٣	١١٧	(والطعن رقم ٩١٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥)
		٦ - طعن النيابة العامة في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية. جائز. أساس ذلك؟
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٧ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الجنح. أساس ذلك؟
		اتصال وجه الطعن بغير الطاعن. عدم امتداد أثر الطعن اليه. علة ذلك؟
٧٢٩	١١١	(الطعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)
		٨ - الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى. قضاء غير منه للخصومة ولا يبنى عليه منع السير فيها. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض.
		مثال.
٧٥٣	١١٧	(الطعن رقم ٩١٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥)



الصفحة	القاعدة	
٩٩١	١٥٤	٩ - الطعن بالنقض . قصره . على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . غير جائز إلا بنص خاص . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٢٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٠٢٢	١٥٩	١٠ - الطعن بطريق النقض . حالاته ؟ قيادة عربية كارو برخصة قيادة منتهية المدة . مخالفة . مؤدى ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧٩٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٣)
		١١ - وجوب فصل الحكم الصادر في الدعوى الجنائية في جرائم إنتهاك حرمة ملك الغير في النزاع على الحيازة بناء على طلب النيابة أو أى من الخصوم بتأييد قرار قاضى الحيازة أو الغائه دون المساس بأصل الحق المادة ٢/٣٧٣ عقوبات . عدم جواز الطعن بالنقض . إلا في الأحكام المنهية للخصومة أو المانعة من السير في الدعوى . أساس ذلك ؟ اغفال الحكم المطعون فيه الفصل في طلب الطاعن بالغاء قرار قاضى الحيازة . أثره : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ٢٥٢١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
١٠٥٠	١٦٥	١٢ - الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات . لا يجوز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦) ١٣ - استئناف النيابة العامة الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية المرفوعة من المطعون ضدهما دون الحكم الابتدائى الغيابى القاضى بالغرامة . أثره : عدم جواز توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضدهما من المحكمة الاستئنافية . لئلا يضار المعارض بمعارضته .

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس . أثره . جواز إنابة المحكوم عليهما وكليلهما لتقديم دفاعهما في الخصومة الاستئنافية . واعتبار الحكم الصادر ضدهما حضورياً بجواز الطعن فيه بالنقض .
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١١)
		١٤ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المخالفات . إلا ما كان مرتبطاً منها بجناية أو جنحة . أساس ذلك ؟
١١٩٧	١٨٧	(الطعن رقم ١٥٠٤٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		١٥ - العقوبة المقررة لجرمة الامتناع عن تنفيذ حكم الإزالة . الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تزيد عن عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائي . دخولها في عداد المخالفات . أساس ذلك ؟
		تعدد أيام الإمتناع وارتفاع إجمالي مبلغ الغرامة تبعاً لها . لا يغير من كونها مخالفة . أثر ذلك : عدم جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض .
		عدم جواز الطعن . يحول دون النظر في انقضاء الدعوى بمضى المدة . علة ذلك ؟
		مثال .
١١٩٧	١٨٧	(الطعن رقم ١٥٠٤٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		راجع أيضاً :
		نقابات
		(القاعدة رقم ٣ نقابات بالصحيفة رقم ٢٧ )
		نطاق الطعن : -
		١ - تقرير الطعن هو المرجع في تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		إقتصار طعن المدعى بالحقوق المدنية على ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده دون ما قضى به من رفض الدعوى المدنية . أثره : عدم قبول الطعن .
٩٩٩	١٥٦	(الطعن رقم ٢٥٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		٢ - شمول الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن للحكم الغيايى المعارض فيه . علة ذلك : تداخل الحكمين واندماجهما .
١٢٣٤	١٩٣	(الطعن رقم ٢٣٦٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)
		حالات الطعن : -
		الخطأ فى تطبيق القانون : -
		١ - وقف تنفيذ العقوبات المالية المقررة فى قانون العمل . غير جائز . أساس ذلك : المادة ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب التصحيح .
١٢٤	١٨	(الطعن رقم ٥٢٦٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٩)
		٢ - بناء الحكم المطعون فيه قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استناداً على مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات بين التاريخ المحدد فى العقد لتسليم الوحدة السكنية وبين تاريخ إبلاغ المجنى عليها بالواقعة . دون أن يعنى بحث التاريخ الذى أوفى فيه المطعون ضده بتسليم الوحدة السكنية معدة للاستغلال . خطأ فى القانون . يوجب النقض والإعادة .
١٢٧	١٩	(الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٩)
		٣ - العقوبة المقررة لأحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . هى الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التى لاتقل عن خمسين الف جنيه ولاتجاوز مائتى الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

الصفحة	القاعدة	
		اعمال المادتين ١٧ عقوبات ، ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أثره ٩ .
٢٤٣	٣٦	(الطن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤) ٤ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بمعاينة الطاعن بالسجن لمدة ست سنوات بدلاً من الاشغال الشاقة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بغرامة تقل عن الغرامة الواجبة التطبيق على الجريمة التى دين الطاعن بها . لاسيلا لتصحيح هذا الخطأ . علة ذلك : لثلا يضار الطاعن بطعنه .
٢٤٣	٣٦	(الطن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٤) ٥ - الزام الطاعنين برد المبلغ المدفوع رغم ثبوت تخالفهما مع المجنى عليه . خطأ فى القانون . كون الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى . وجوب نقض الحكم وتصحيحه وفقاً للقانون .
٣٢٠	٤٦	(الطن رقم ٥٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩٤) ٦ - كل من يضبط فى مكان عام أو فى محل عام فى حالة سكر بين . يعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة



الصفحة	القاعدة	
		أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائة جنية . المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ .
٣٣١	٤٧	<p>قضاء الحكم المطعون فيه بحبس المطعون ضده اسبوعاً واحداً . خطأ في تطبيق القانون لتزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة .</p> <p>(الظعن رقم ٣٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)</p> <p>٧ - الحد الأدنى للغرامة المقررة . لأى من جريمتى الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات . خمسمائة جنية . القضاء بغرامة تقل عن هذا الحد . خطأ في القانون لاسبيل لتصحيحه متى كانت النية لم تطعن في الحكم وحتى لا يضار الطاعن بطلعه .</p>
٤١٧	٦١	<p>(الظعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)</p> <p>٨ - العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئه . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية .</p> <p>العقوبة التكميلية في واقع أمرها عقوبات نوعية يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .</p> <p>اغفال الحكم القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة . مخالف للقانون . ليس لمحكمة النقض تصحيح الحكم بشأنها . مادامت مدوناته قد خلت من تحديد عناصر التعويض . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .</p>
٤٣٩	٦٦	<p>(الظعن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)</p> <p>٩ - احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى . عقوبته السجن والغرامة من خمسمائة جنية إلى ثلاثة آلاف</p>

الصفحة	القاعدة	
		جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة. المواد ٣٧، ٣٨، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠. قضاء الحكم بالاشتغال الشاقة بدلاً من السجن. خطأ في تطبيق القانون. يوجب نقضه وتصحيحه.
٤٦٧	٧٤	(الطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		١٠ - تخلف حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة يجعل الحكم غيائياً بالنسبة له. المادة ٢٣٨ اجراءات.
		بدء ميعاد استئناف الحكم الغيائي. من تاريخ اعلان المحكوم عليه به. المادة ٤٠٧ اجراءات. احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف. خطأ في تطبيق القانون.
٤٩٢	٧٨	(الطعن رقم ١٥٩٢٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		١١ - الارتباط بين الجرائم. موضوعي. حد ذلك؟
		كون الواقعة كما اثبتها الحكم تخالف ماانتهى إليه من عدم قيام الارتباط وتوقعيه عقوبة مستقلة عن كل جريمة. خطأ في القانون.
		وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الجريمة الأخف. أساس ذلك؟
		مثال.
٥٠٥	٨١	(الطعن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
		١٢ - حظر إقامة أسوار في الأراضي الزراعية دون الحصول على ترخيص من المحافظ قبل البدء في إقامتها أياً كان الباعث على إقامتها.
		إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم تأييم إقامة السور في الأرض الزراعية تأسيساً على توافر باعث حمايتها. خطأ في القانون.

الصفحة	القاعدة	
		حجب الخطأ المحكمة عن بحث عناصر الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
٦١٩	٩٥	(الظمن رقم ١٦٣١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨)
		١٣ - اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية التبعية . شرط ذلك وحده ؟
		نشأة الضرر الذى أسست عليه الدعوى المدنية عن الجريمة الجنائية المرفوعة بها الدعوى الجنائية . اقتضاؤه . اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
		قضاء الحكم المطعون بعدم اختصاصه بنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه .
٧١١	١٠٨	(الظمن رقم ٦١٧٠٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٥)
		١٤ - العقوبة المقررة لجريمة صرف مخلفات فى مجارى المياه بدون ترخيص . الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه أو باحداها . المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .
		قضاء الحكم المطعون فيه بتغريم المتهم عشرة جنيهات خطأ فى تطبيق القانون . يوجب النقض والتصحيح .
		كون المتهم هو المستأنف وحده . أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟
٨٠٦	١٢٦	(الظمن رقم ٤٣٥٤٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٩)
		١٥ - البضائع الممنوعة فى مفهوم المادة ١٥ من قانون الجمارك . هى تلك التى لا يسمح باستيرادها أو تصديرها إلا بقيود من أى جهة . مؤدى ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم بتبرئة المتهم خلافاً للأوضاع المقررة قانوناً. خطأ في القانون .
٨٨٨	١٣٨	(الطعن رقم ١٨٦٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢١)
		١٦ - صدور طلب من وزير المالية أو من ينييه في جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بالمستندات الدالة على اداء الضريبة . مقصور على رفع الدعوى الجنائية دون الاجراءات السابقة عليها . مؤدى ذلك ؟
		قضاء الحكم بالبراءة في هذه التهمة استناداً إلى بطلان إذن التفتيش لصدوره قبل تقديم طلب من جهة الاختصاص . خطأ في القانون .
٩٢٤	١٤٤	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		١٧ - مسئولية رئيس الحزب المنصوص عليها في الفقرة الثانية في المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحزاب السياسية المضافة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . قصرها على المسئولية المدنية . أساس ذلك وعلمته ؟
		إدانة رئيس الحزب عن واقعة قذف بطريقة النشر استناداً إلى المادة ١٥ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ خطأ في القانون .
١٠٠١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١٨ - سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة . إلا إذا وجد نص على خلاف ذلك.
		خلو القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ من النص على عدم سريان قواعد الاشتراك على جرائم . استمداد الشريك صفته من فعل الاشتراك ذاته وقصده فيه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه .
		عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك في جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة في حق الطاعن . وعدم اندراج الفعل المسند إليه تحت أى نص



الصفحة	القاعدة	
		عقابي آخر . معاقبته رغم ذلك . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم والبراءة.
١٠٧٩	١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٥)
		١٩ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى مانع لها من السير فيها . الغاؤه من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك : خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . أساس ذلك ؟
١٠٨٦	١٧٠	(الطعن رقم ٢٧١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٢٠ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ عقوبات . ماهيتها ؟ قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم الطاعن بما يجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٠٣ عقوبات رغم أن مبلغ الرشوة لا يجاوز هذا الحد . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .
١١٠٨	١٧٥	(الطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)
		٢١ - عدم جواز تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة . متى كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . أساس ذلك ؟ قضاء المحكمة الاستئنافية في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بالزام الطاعن برد المبلغ الذي لم يقضى به الحكم المستأنف . خطأ في القانون . متى كان المتهم هو المستأنف وحده .
١٢٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		٢٢ - إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر عدا العقوبة

الصفحة	القاعدة	
		المقرره لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ فى القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟
		حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم . متى بنى على خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
		توقيع عقوبة الحبس فى جريمة تقاضى مقدم ايجار خارج نطاق عقد الإيجار خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح .
١٢٢٢	١٩١	(الظن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		٢٣ - القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية واسناده إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة .
		قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض رغم عدم ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل الجنائى المسند إليه . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟
١٢٣٩	١٩٤	(الظن رقم ٢٨٣٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٦)
		راجع أيضا :
		دعوى مدنية
		(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١١٠٨ )
		ومحكمة النقض « سلطتها »
		(القاعدتان رقم ٦١ ، ٧٤ بالصحيفتين رقمى ٤١٧ ، ٤٦٧ )
		ومصادرة
		(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٤٣ )

الصفحة	القاعدة	ومعارضة
		<p>(القاعدة رقم ١٥ بالمصحفة رقم ١٠٧)</p> <p>ونقض «نظر الطعن والحكم فيه»</p> <p>(القاعدة رقم ١٥ بالمصحفة رقم ١٠٧)</p> <p>أسباب الطعن : -</p> <p>تحديدها : -</p> <p>١ - وجه الطعن . قبوله رهن بأن يكون واضحاً ومحددأ .</p>
٤٤	٢	<p>(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢)</p> <p>٢ - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً محدداً .</p>
١١٢٩	١٧٨	(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٣٧	١٧٩	(والطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		راجع ايضاً :
		نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها»
		(القاعدتان رقما ٨٠ ، ١٨٢ بالمصحفتين رقمي ٤٩٩ ، ١١٥٤)
		ما يقبل منها : -
		<p>١ - طلب المتهم وقف الدعوى . لان الشيك موضوع الاتهام كان نتاج جريمة سرقة . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . أغفال المحكمة التعرض له . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
٥٠	٣	<p>(الطعن رقم ٢١٢٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٣)</p> <p>٢ - التمسك بطلب سماع شهود . الحكم فى الدعوى دون اجابته</p>

الصفحة	القاعدة	
		اضطراره لقبول مآرائه المحكمة من نظر الدعوى بغير سماعهم . اخلال بحق الدفاع . لا يغير من ذلك جواز الاستغناء عن سماع الشهود فى حالة تعذره أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم . المادة ١٨٦ اجراءات .
٦١	٦	(الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦)
		٣ - دفاع الطاعن فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بوقف الدعوى لحين الفصل فى جنحه مقامه ضد المدعى بالحقوق المدنية وآخر بتبديد الشيك موضوع الدعوى . جوهرى . وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يدفعه .
		توقف الحكم فى دعوى على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى . يوجب على المحكمة وقفها . شرط ذلك . أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلاً أمام القضاء . أساس ذلك ؟
		أغفال الحكم التعرض لدفاع الطاعن المسطور المطروح على المحكمة عند نظر الدعوى . يعيبه .
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٩٤٦١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣)
		٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانونى . جوهرى لتعلقه بالنظام العام . وجوب تحقيقه والرد عليه . أغفال ذلك . قصور .
		نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية الذى لم يقبل طعنه شكلاً . لاتصال وجه الطعن به .
٩٨	١٣	(الطعن رقم ١٩٨٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٥ - دفاع الطاعن بأنه المالك للسيارة والمقطورة محل الجريمة على



الصفحة	القاعدة	
		مايين من العقدين المبرمين بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية والذي يحتفظ فيهما بحق الملكية لحين سداد باقى الثمن . والمقدم صورتيهما بحافضة مستنداته . جوهرى . التفات الحكم عنه رغم اتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان جريمة التبديد . يعيه .
١٩٥	٢٩	(الظن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٦ - عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها فى تعديله من رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانونى السليم . حد ذلك ؟
		محاكمة الطاعن بوصف إهانة موظف عام بالقول ثم أدانته بجريمة القذف . تعديل فى التهمة ذاتها . عدم جواز اجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . أساس ذلك ؟
١٩٩	٣٠	(الظن رقم ٢٢٠٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		٧ - قيام محام واحد بالمرافعة عن جميع المتهمين . مع تعويل المحكمة فى قضائها على أقوال أحدهم كشاهد لإثبات ضد باقى المتهمين . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٢٦٠	٣٨	(الظن رقم ٥١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٤)
		٨ - دفاع المتهم بمذنية العلاقة . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . مخالفة ذلك . يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
٢٣٥	٤٨	(الظن رقم ٢٦٢٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)
		٩ - الدفع بطلان أقوال الشاهد للاكراه . جوهرى . مؤدى ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		صدق الدليل. عدم كفايته لسلامة الحكم. متى كان وليد إجراء غير مشروع.
٣٦٥	٥٣	(الظعن رقم ٦٥٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٦)
		١٠ - شرط الضرر كركن في جريمة الإضرار العمدى. أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين.
		عدم بيان حكم الإدانة تحقق ركن الضرر. قصور.
		نقض الحكم في تهمة. يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى.
٤٤٣	٦٧	(الظعن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)
		١١ - تمسك الطاعن بانتفاء نية الاختلاس لديه لعدم تصفية الحساب بينه والمطعون ضده. دفاع هام. على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يبرر رفضه. إغفال ذلك. قصور.
٤٥٩	٧١	(الظعن رقم ١٤٣٥٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		١٢ - عدم جواز الحكم في المعارضة. بغير سماع دفاع المعارض إذا كان تخلفه بعذر.
		المرض. من الاعذار القهرية. ولو لم يقعد الإنسان. متى خشى عاقبة الأهمال منه.
		امدار الشهادة المثبتة لعذر المرض لمطلق القول بأنها قصد منها اطالة أمد التقاضى. يعيب الحكم.
٨٩٣	١٣٩	(الظعن رقم ٢٥٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)
		١٣ - وجوب عرض الصور المنافية للآداب والأشرطة في جريمة حيازتها على بساط البحث بالجلسة. مخالفة ذلك. يعيب الحكم.
٤٦٥	٧٣	(الظعن رقم ١٠١٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤ - عدم لزوم أن يشاهد شريك الزوجة بالزنا متلبساً بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية. كفاية أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه في حالة تلبس بجريمة الزنا. علة ذلك؟</p> <p>صحة استناد المحكمة إلى الدليل المستمد من الضبط وشهادة من قاموا باجرائه. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضائه بالبراءة تأسيساً على بطلان الدليل المستمد من الضبط. يعيبه بالفساد في الاستدلال والخطأ في القانون. أثر ذلك؟</p>
٥٢٣	٨٤	<p>(الطعن رقم ٤٩٠١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/٤/١٩٩٤)</p> <p>١٥ - استناد الحكم في ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون بيان أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما. قصور.</p>
٦٠٥	٩٢	<p>(الطعن رقم ١٣٩٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٣/٥/١٩٩٤)</p> <p>١٦ - الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى؟ المادة ٢٤٧ أ.ج.</p> <p>نظر الدعوى ابتدائياً وصدور حكم فيها من القاضي الذي اصدر القرار بتأييد أمر النيابة العامة بتمكين المطعون ضده من الأرض محل النزاع يبطل الحكم. تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل. أثره: استتالة البطلان إليه.</p>
٧٣٤	١١٢	<p>(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٨/٦/١٩٩٤)</p> <p>١٧ - سلامة الحكم. وجوب بيانه واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها ومؤداها.</p> <p>وجوب بيان الحكم في جريمة الشهادة الزور. موضوع الدعوى التي</p>

الصفحة	القاعدة	
		أدبت فيها الشهادة وموضوع الشهادة وماغير فيها من حقيقة وتأثير ذلك على مراكز الخصوم والضرر المترتب عليها وتعمد قلب الحقائق عن قصد وسوء نية. أغفال ذلك. قصور.
٧٤٤	١١٤	(الطنن رقم ٢٠١٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩)
		١٨ - القصد الجنائي في الجرائم العمدية . اقتضاؤه . تعمد ارتكاب الفعل المادى والنتيجة المترتبة عليه . مجرد تراخى تنفيذ الحكم إلى مابعد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات لانهض بذاته دليلاً على توافر القصد الجنائي . مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة الأمتناع عن تنفيذ حكم .
٧٤٧	١١٥	(الطنن رقم ٢٠٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٩)
		١٩ - عدم جواز تأثيم الفعل بقانون لاحق. القوانين الجنائية . عدم انسحاب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها . دفاع الطاعن بتمام الفعل المسند إليه قبل نفاذ القانون الذى نص على تجريمه . دون ماصلة له به . جوهرى اغفال تحقيقه واطراحه جملة . قصور .
٨٢٩	١٣٠	(الطنن رقم ٢٣١١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٩)
		٢٠ - إدانة الطاعن بصفته موظفاً عمومياً عن جريمة التربح دون استظهار ماهية مهامه واعماله وطبيعتها وكنهها والصلة بين ذات فعل الحصول على ربح وبين أعمال وظيفته المسندة إليه ورغم منازعته في هذا الأمر بشقيه سواء من حيث المهام المنوطة به أو صفته الوظيفية . قصور .
٨٣٧	١٣٢	(الطنن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)



الصفحة	القاعدة	
		٢١ - التنازل عن الشكوى أو الطلب فى جريمة السب والقذف . أثره ؟ المادة ١٠ اجراءات . إقامة المدعى بالحقوق المدنية الدعوى الجنائية بالطريق المباشر قبله . أثره . إنقضاء الدعوى الجنائية .
٨٧٦	١٣٦	قضاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ العقوبة بناء على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه . خطأ . يوجب النقض والتصحيح . (الطن رقم ٢٤٧٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٨)
		٢٢ - شطب الساحب كلمة لأمر من بيانات الشيك . مفاده : افصاحه عن رغبته فى عدم قابلية الشيك للتحويل . إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى . يوجب على المحكمة أن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائغاً . قضاء الحكم المطعون برفض الدفع على مالا يحمله . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟ الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . مثال .
٩٠٢	١٤١	(الطن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٢٣ - قيام المدافع عن المعارض بتقديم عذر عنه بجلسة المعارضة . يوجب على المحكمة التصدى له . اغفال الحكم الاشارة إليه . اخلال بحق الدفاع .
٩٢٠	١٤٣	(الطن رقم ٣٠٢٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣١)
		٢٤ - متى يتوافر حق الدفاع الشرعى فى حالة التشاجر بين فريقين ؟

الصفحة	القاعدة	
		نشوء حق الدفاع الشرعى ولو لم يسفر التعدى عن اصابات . حد ذلك ؟
		اسقاط الحكم الوقائع التى ترشح قيام حالة الدفاع الشرعى دون التعرض لدالاتها وعدم استظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع من الطاعن وما وقع عليه وأيهما كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى . قصور .
١٠١٧	١٥٨	(الظعن رقم ٢٤٥٠٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٦)
		٢٥ - مضى ثلاثة اشهر من تاريخ العلم بجريمة السب ومرتكبها قرينة قانونية لاتقبل العكس على التنازل عن الشكوى . أثر ذلك وعلمته ؟
١٠٣٥	١٦٢	(الظعن رقم ٢١٢١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
		٢٦ - تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل فى الدعوى عليها وإحالاته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى حتى يفصل فيه من الجهة المختصة . وجوب تربص الفصل فى الادعاء بالتزوير من تلك الجهة . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٠٨٩	١٧١	(الظعن رقم ٨٩٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٢٧ - حق الدفاع فى سماع الشاهد . لايتعلق بما ابداه فى التحقيقات الأولى بل بما يبين فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . لاتصح مصادرته فيه بدعوى اسقاط المحكمة له من عناصر الاثبات علة ذلك : عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة .
١٠٩٢	١٧٢	(الظعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		٢٨ - ليس للمحكمة إبداء رأيها فى دليل لم يعرض عليها .

الصفحة	القاعدة	
		<p>لاحتمال أن يسفر بعد اطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .</p> <p>مثال لتسبب معيب فى الرد على طلب سماع شاهد .</p>
١٠٩٢	١٧٢	<p>(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)</p> <p>٢٩ - وجوب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة ومؤداها بطريقة وافية . مجرد الإشارة إليها . لا يكفى .</p> <p>إعتماد الحكم المطعون فيه على المعاينة . دون بيان مؤدى ما اشتملت عليه ووجه إستناده إليها . قصور .</p>
١١٤٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)</p> <p>٣٠ - استناد المحكمة فى إثبات عدم إصابة الطاعنة بمرض عقلى إلى عدم تقديمها دليلاً تثق به . غير جائز . واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابها الفعل بأسباب سائغة . تحميلها عبء إثبات ذلك . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجبان امتداد أثر الطعن للطاعنة التى لم يقبل طعنها شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً فى الحكم المطعون فيه .</p> <p>مثال لتسبب معيب فى الرد على دفع الطاعنة بانعدام مسئوليتها الجنائية لمرضها العقلى .</p>
١٢٤٢	١٩٥	<p>(الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>إتلاف مزروعات</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٨٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	واختصاص «الاختصاص المكاني» (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٢٦)
		واحداث (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعي» (القاعدتان رقما ٩، ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٧٨، ١٠٢٦)
		واستئناف «مبعاده» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٩٢)
		واشتراك (القاعدتان رقما ١٣٢، ١٩٨ بالصحيفتين رقمي ٨٣٧، ١٢٥٤)
		وبناء (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩)
		وتربح (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٨٣٧)
		وتزوير «أوراق عرفية» (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣١٧)
		وتعدى على ارض مملوكة للدولة (القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٨٢٩)
		وتهريب جمركي (القاعدتان رقما ٦٤، ١٣٨ بالصحيفتين رقمي ٤٢٨، ٨٨٨)



## وجريمة «الجريمة المتابعة»

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٨٣)

وحكم «تسبيبه . تسبيب معيب»

(القواعد أرقام ١٦ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ١٢٧ ، ١٣٢ بالصفحات أرقام ١١٢ ، ٣١٤ ، ٣٦٥ ، ٨٠٩ ، ٨٣٧)

وحكم «مالايعيه فى نطاق التدليل»

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٨٧)

ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره»

(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٦١)

وسب وقذف

(القاعدتان رقما ٢٤ ، ١٧٣ بالصحيفتين رقمى ١٦١ ، ١٠٩٩)

وقتل عمد

(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٧١)

وقضاة

(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦٠١)

وقمار

(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٢٩)

وكفالة

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٣٤)

ومواد مخدرة

(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٦٣٩)

الصفحة	القاعدة	ونصب
		(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٤١٢ ) ونقض «حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون» (القواعد أرقام ١٠٨ ، ١٧٠ ، ١٩٤ بالصفحات أرقام ٧١١ ، ١٠٨٦ ، ١٢٣٩ ) مالا يقبل منها : - ١ - الدفع بقيام الدفاع الشرعى . موضوعى . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . حد ذلك ؟ مثال . ٢ (الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢ ) ٣ (والطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ ) ٢ - عدم العثور على جثة المجنى عليها كاملة . لاينال من سلامة الحكم . مادامت المحكمة قد بينت بالأدلة التى أقنعتها بوقوع جناية القتل على شخص المجنى عليها . ٣ - نعمى الطاعن بخصوص شهادة شاهد لم يتساند الحكم إليها . لامحل له . ٨ (الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩ ) ٣ - نعمى الطاعن بخصوص شهادة شاهد لم يتساند الحكم إليها . لامحل له . ١١ (الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣ ) ٤ - الاستفادة بأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل . رهن بوقوع الاعمال المخالفة قبل العمل بأحكام هذا القانون . ثبوت أن المخالفة المنسوب للطاعن ارتكابها وقعت فى تاريخ لاحق
٤٤	٢	(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢ )
٦٤٨	١٠٠	(والطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ )
٧١	٨	(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩ )
٨٥	١١	(الطعن رقم ٨٥٨٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٣ )

الصفحة	القاعدة	
		على العمل بأحكام القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . النعى على الحكم بالخطأ فى القانون لعدم قضائه بالاعفاء . لامحل له .
١٠٧	١٥	(الظمن رقم ٥٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٥ - الدفع بىطلان أذن تسجيل الأحاديث . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . مادام غير منتج فى الدعوى . علة ذلك ؟
١٣٧	٢١	(الظمن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٦ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . استفاد الرد دلالة من أدلة الثبوت .
١٣٧	٢١	(الظمن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٣)
		٧ - الدفع بىطلان القبض وىطلان الاعتراف . عدم جواز اثارتها لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
		النعى على المحكمة قعودها عن الرد عن دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول .
١٥١	٢٢	(الظمن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٤٣١	٦٥	(والظمن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		٨ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها . علة ذلك ؟
١٥١	٢٢	(الظمن رقم ٣٢٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
٣٢٠	٤٦	(والظمن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٦٦٨	١٠٢	(والظمن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)
٩٦٦	١٥٠	(والظمن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨)
١٢٠١	١٨٨	(والظمن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
١٨١	٢٨	٩ - الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢)
٢٠٢	٣١	١٠ - مجادلة المتهم باحراز مخدرات فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله . جدل فى تقدير الدليل . لاعلى المحكمة أن تلتفت عنه . مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٠٢	٤٣	(والطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٥٨٤	٩٠	(والطعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
٧٠٣	١٠٧	(والطعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٦٠	١١٩	(والطعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٩٤٤	١٥٥	(والطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
١٠٥٤	١٦٦	(والطعن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)
٢٠٢	٣١	١١ - حق محكمة الموضوع فى الأعراض عن أقوال شهود النفى . مادامت لا تتق بما شهدوا به . عدم التزامها الاشارة إلى أقوالهم التى أعرضت عنها . (الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٠٩	٣٢	١٢ - عدم قبول أوجه الطعن التى لا تتصل بشخص الطاعن وليس له مصلحة فيها . (الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٠٩	٣٢	١٣ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً لنسبة المخدر للمتهم لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى خصوص قصد الاتجار . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	(والطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)



الصفحة	القاعدة	
		١٤ - الخطأ فى الاسناد . متى لا يعيب الحكم ؟
		خطأ الحكم فى الاسناد الذى لم يكن له أثر فى منطق الحكم واستدلاله . النعى عليه . غير مقبول .
٢٢١	٣٣	(الظمن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٧٧٠	١٢٠	(والظمن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢)
		١٥ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها .
		اثارة الطاعن ترك الاكراه إصابات بمحضر الاستدلالات لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٢٢١	٣٣	(الظمن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
		١٦ - وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعى .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته أمام النقض . غير جائز .
٢٢٨	٣٤	(الظمن رقم ٣٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٧)
٢٩١	٤٢	(والظمن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
٣٨١	٥٥	(والظمن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٨)
٣٩١	٥٧	(والظمن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٤٣١	٦٥	(والظمن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٥٠٥	٨١	(والظمن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
٦٤٨	١٠٠	(والظمن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٢)
٦٧٤	١٠٣	(والظمن رقم ١٢٠٨٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
٧٦٠	١١٩	(والظمن رقم ١٦٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٧٧٦	١٢١	(والظمن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
١١٠٢	١٧٤	(والظمن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
١١٢٩	١٧٨	(والظمن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٨٥	١٨٦	(والظمن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً .
٢٤٣	٣٦	(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
٧٦٠	١١٩	(والطعن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
١١٢٩	١٧٨	(والطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١١٣٧	١٧٩	(والطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		١٨ - تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها .
		موضوعي
		انزال الحكم بالطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها . المجادلة في ذلك غير مقبولة .
٢٥٣	٣٧	(الطعن رقم ٥١٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
		١٩ - الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي .
		الجدل الموضوعي . لا يقبل اثره أمام محكمة النقض .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٥٤١	٨٨	(والطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٢٠ - صدور الأذن بالتفتيش استناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهم يحوز مواد مخدرة . الادعاء بأن الأذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٣٠٢	٤٣	(والطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
٣٥٢	٥١	(والطعن رقم ٦٤٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣)
٥٨٤	٩٠	(والطعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
٧٠٣	١٠٧	(والطعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - الدفع بالتزوير . من وسائل الدفاع الموضوعية . تقديره . موضوعي .
		طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . غير ملزم للمحكمة . طالما استخلصت عدم الحاجة إليه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٢٢ - عدم التزام المحكمة بطلب ضم ملف السيارة . مادام الهدف منه إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها . أساس ذلك ؟
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٢٣ - طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . هي في حل من صرف النظر عن سماعه .
٢٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٢٤ - عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من ضبط المطواه مع الطاعن . النعي عليه في هذا الشأن لامحل له .
٢٩١	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٢٥ - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم اختصاص ضابط الواقعة محليا باجراء التفتيش . غير مقبول مادام الطاعن لم يثر ذلك أمام محكمة الموضوع .
٢٩١	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		٢٦ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه . وفي حق غيره من المتهمين . متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع .

الصفحة	القاعدة	المجلد الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
٣٠٢	٤٣	(الظعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)
		٢٧ - النعى يخلو الحكم من منطوقه . على خلاف ما أثبت به وبمحضر الجلسة . عدم قبوله مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .
٣٢٠	٤٦	(الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
		٢٨ - للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية .
		المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . أساس ذلك ؟
٣٢٠	٤٦	(الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٥٤١	٨٨	(والظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٨١٤	١٢٨	(والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٢٩ - تعيب التحقيقات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للنعى على الحكم .
٣٢٠	٤٦	(الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)
٦٢٤	٩٦	(والظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)
٦٣٢	٩٧	(والظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
٧١٤	١٠٩	(والظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٧٩٥	١٢٤	(والظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
٨٧٩	١٣٧	(والظعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
١١٢٩	١٧٨	(والظعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١٢٠١	١٨٨	(والظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)



الصفحة	القاعدة	
٣٤٠	٥٠	٣٠ - القضاء بالبراءة . يتلاقى فى النتيجة مع قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الآوان . مؤدى ذلك ؟ (الطعن رقم ١٩٨٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢)
٣٧٠	٥٤	٣١ - لامصلحة للطاعن فى تعيب الحكم بصدد استبعاد قصد الاتجار عن جريمة حيازة واحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد التى دانه بها . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٣٧٠	٥٤	٣٢ - الجدل الموضوعى حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٣٧٠	٥٤	٣٣ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاملة لم تطلب منها . غير مقبول . (الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٧)
٣٩١	٥٧	٣٤ - التناقض الذى يعيب الحكم ويطله . ماهيته ؟ (الطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
٥٤١	٨٨	(والطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٤٣١	٦٥	٣٥ - تناقض أقوال الشاهد فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة من أقواله بما لاتناقض فيه . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
٥٤١	٨٨	(والطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٦٣٢	٩٧	(والطعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
٩٢٨	١٤٥	(والطعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٤٣١	٦٥	(الظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٢)
		٣٧ - النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يد أمامها . غير مقبول .
٤٣١	٦٥	(الظعن رقم ٩٠٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٢)
٦٤٨	١٠٠	(والظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٧٩٥	١٢٤	(والظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)
١١٥٢	١٨٢	(والظعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		٣٨ - عدم رسم القانون صورته معينة لتعرف الشاهد على جثة المجنى عليه . حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف الشاهد على الجثة . مادامت قد اطمأنت إليه .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٣٩ - عدم التزام المحكمة باجابة طلب مناقشة الخبير . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .
٤٧٣	٧٥	(الظعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٤٠ - الطلب الجازم . ماهيته؟

الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ اجراءات .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
١٠٥٩	١٦٧	(والظمن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٤١ - جواز استدعاء الضابط وقضاء التحقيق واعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها . شرط ذلك ؟
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٤٢ - تواجد ضابط الشرطة اثناء التحقيق . ليس فيه ما يعيب اجراءاته .
		سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد اكراهاً . مادام لم يستطل على المتهم بأذى مادي أو معنوي .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٨٥٥	١٣٣	(والظمن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٤٣ - عدم التزام المحكمة باجابة طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله .
٤٧٣	٧٥	(الظمن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
٥٠٥	٨١	(والظمن رقم ٢٣٠٧٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١١)
		٤٤ - النعي بوجود تناقض بين أقوال المجنى عليها والشهود . عدم قبوله مادام الطاعن لم يفصح عن هذا التناقض .
٤٩٩	٨٠	(الظمن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٤٥ - النعي على الحكم بعدم الرد على الدفع بيطلان الاعتراف

الصفحة	القاعدة	
		لكونه وليد إكراه عدم جدواه . مادام أن الحكم لم يستند إلى دليل مستمد من هذا الاعتراف .
٤٩٩	٨٠	(الطعن رقم ٩٣٦٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)
		٤٦ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لايجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مادامت مدونات الحكم لا ترشح له .
٥١٢	٨٢	(الطعن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٢)
		٤٧ - الخطأ المادى فى اسم الطاعن الوارد فى مدونات الحكم . لايعيبه . متى كان الطاعن لايمارى . أنه المعنى بالاتهام والمحاكمة .
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٤٨ - ذكر اسم مستشار فى الحكم خطأ بدلاً من آخر . ورد اسمه فى محضر الجلسة . لايعيبه . شرط ذلك ؟
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ٩٩١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٤٩ - الخطأ فى الاسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم . لايعيبه . مثال .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٥٠ - ترافع المحامين فى الدعوى وتناولهم أوجه الدفاع التى عنت لهم عن الطاعنين وطلبهم القضاء لهم بالبراءة . مفاده : حضورهم عن جميع الطاعنين . عدم إثبات ذلك بمحضر الجلسة . لاثيريب .
٥٤١	٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)



الصفحة	القاعدة	
		٥١ - حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة عن آخر. متى اطمأنت إليها. الجدل الموضوعي. لا يقبل اثارته أمام النقض.
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
٨١٤	١٢٨	(والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٥٢ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها. ولم تر هي حاجة لاجرائه. غير جائز.
		مثال.
٥٨٤	٩٠	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
٦٩٦	١٠٦	(والظعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
٧٧٠	١٢٠	(والظعن رقم ١٧٠٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/١٢)
٨١٤	١٢٨	(والظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
١١٨٩	١٨٦	(والظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
		٥٣ - تقصى العلم بحقيقة المخدر. موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزه.
٦٨٤	٩٠	(الظعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢١)
		٥٤ - الدفع بطلان اذن التفتيش لاجرائه من غير انشئ. لا يقبل اثارته لأول مرة أمام النقض. علة ذلك؟
		تنفيذ الاذن بتفتيش الطاعنة دون الاستعانة بأنشئ. لا يعيب اجراءاته. طالما اقتصر على مواضع لاتعتبر من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل أن يطلع عليها.
		مثال.
٦٢٤	٩٦	(الظعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥٥ - اصطحاب الضابط لمصدره السرى ليتظاهر الاخير بشراء المخدر من الطاعن . ليس فيه مايفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها . مادام الطاعن قدم المخدر بمحض ارادته واختياره .
٦٣٢	٩٧	(الظعن رقم ١١٥١٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٠)
		٥٦ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفايه أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال ينفى التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى .
٦٤٨	١٠٠	(الظعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
٩٣٧	١٤٦	(والظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
١١٨٥	١٨٦	(والظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)
		٥٧ - اشارة الحكم إلى أن القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لايعيبه . أساس ذلك ؟
٦٧٤	١٠٣	(الظعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)
		٥٨ - النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بىطلان اعتراف الطاعن . غير مجد . طالما لم يتساند الحكم فى الادانة إلى دليل مستمد عنه .
٦٨٨	١٠٥	(الظعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٥٩ - منازعة الطاعن فى صورة الدعوى . كما استقرت فى وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض .
٧٠٣	١٠٧	(الظعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٦٠ - صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر فى الإبلاغ . أو كانت

الصفحة	القاعدة	
		بينه وبين المتهم خصومة قائمة . مادامت المحكمة كانت على بينة من ذلك .
		تقدير قوة الدليل . موضوعي .
٧١٤	١٠٩	(الظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٦١ - طلب عرض الطاعن على الطب الشرعي لبيان مدى قدرته الجنسية في جريمة هتك العرض . غير منتج . علة ذلك ؟ مثال لتسبيب سائغ .
٧١٤	١٠٩	(الظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٦٢ - الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير مقبول أمام النقض .
٧١٤	١٠٩	(الظمن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٦٣ - النعي بخلو جراب النظارة من آثار المخدر وانفراد الضابط بعملية الوزن . منازعة موضوعية لايجوز التحدى بها أمام النقض .
٧٦٠	١١٩	(الظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
		٦٤ - اعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها . لايعيب الحكم . مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .
٧٦٠	١١٩	(الظمن رقم ١٦٦٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٥)
٩٩٤	١٥٥	(والظمن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)
		٦٥ - إغفال إثبات ساعة اصدار الاذن . لا يؤثر في صحته . مادام الحكم أثبت حصول التفتيش بعد الإذن وقبل نفاذ أجله .
٧٧٦	١٢١	(الظمن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦٦ - اثارة أساس جديد للدفع بطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام النقض غير مقبولة . علة ذلك ؟
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٦٧ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استخلاصها . موضوعي . مادام سائغاً .
		ضالّه كميه المخدر أو كبرها من الأمور النسبية التي تقدرها المحكمة .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٦٨ - النعي بتزوير محضر التحريات والقبض لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٦٩ - أخذ الحكم بدليل احتمالي . لا يعيبه . مادام قد أسس الادانة على اليقين .
		مثال .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٧٠ - بيان الحكم أن الجريمتين اللتين ارتكبهما الطاعن وقعتا لغرض واحد . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد اعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه أغفاله ذكر الجريمة الأشد .
٧٧٦	١٢١	(الظعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠)
		٧١ - المنازعة الموضوعية في اختلاف وزن المخدر المضبوط مع ما ورد بتقرير التحليل وبطلان اجراءات التفتيش لعدم اتباع المادة ٥١ اجراءات .
٧٩٥	١٢٤	عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .
		(الظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)



الصفحة	القاعدة	
		٧٢ - إقامة الحكم على ماله أصل في الأوراق . انحسار الخطأ في الاسناد عنه .
		الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها . لا يقبل أمام النقض .
٨١٤	١٢٨	(الطعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)
		٧٣ - جواز تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . شرط ذلك : أن لا تؤدي ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم .
		مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع : أن لا يترتب على القضاء بادانة أحدهما تبرئة الآخر .
		تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه . أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل متهم أن يديه من أوجه الدفاع . مادام لم يده بالفعل .
٨٥٥	١٣٣	(الطعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
		٧٤ - اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون غيرها . أساس ذلك ؟
		الدفع بعدم اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية بالجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ظاهر البطلان . لا يستأهل رداً .
٨٧٠	١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٣)
		٧٥ - لمالك المبنى تقاضى ايجار بما لا يجاوز أجره مستين طبقاً للشروط التي حددتها المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

الصفحة	القاعدة	
		انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن حصل من المجنى عليهم على مبالغ تزيد عن ذلك . التحدى بأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لم تضع حداً أقصى لمقدم ايجار للإسكان الفاخر . غير مجد . علة ذلك ؟
٨٧٠	١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٤)
		٧٦ - نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه معاقبته بغرامة تقل عن الحد المقرر قانوناً لا يقبل . أساس ذلك ؟
٨٧٠	١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٤)
		٧٧ - إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٨٧٩	١٣٧	(الطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٩٤)
		٧٨ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائفاً .
		الجدل الموضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . لا تقبل إثارته أمام النقض .
٨٧٩	١٣٧	(الطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٩٤)
٩٥٨	١٤٩	(والطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٧/١١/١٩٩٤)
		٧٩ - النعى على الحكم قصوره في الرد على الدفع ببطالان الاعتراف . غير مجد . مادام لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد منه .
٩٢٨	١٤٥	(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١/١١/١٩٩٤)
٩٤٨	١٤٧	(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٣/١١/١٩٩٤)
٩٥٨	١٤٩	(والطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٧/١١/١٩٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨٠ - لاصفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما أن يدفع بطلانه . ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟ مثال .
٩٣٧	١٤٦	(الظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٨١ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بمالم يجزم به الخبير . شرط ذلك ؟ الجدل الموضوعى فى وزن عناصر الدعوى أمام النقض . غير جائز .
٩٣٧	١٤٦	(الظعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٨٢ - اقتصار الاتهام والادانة على جريمتى حيازة العملة الورقية الأجنبية المقلدة وترويجها . تحدث المحكمة عن جريمة تقليدها . غير لازم .
٩٤٨	١٤٧	(الظعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٣)
		٨٣ - انتفاء مصلحة الطاعنين فى النعى على الحكم ترتيبه لهم . مادام أن هذا الترتيب لم يكن بذى أثر على عقيدة المحكمة فى مسئولية كل منهم .
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)
		٨٤ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته فى الاثبات . موضوعى . تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه . موضوعى . حد ذلك ؟ النعى بان اعتراف الطاعن الثانى جاء نتيجة احتمال تواعد ضابط الواقعة له . لا يصلح أساساً للدفع بطلانه . علة ذلك ؟
٩٥٨	١٤٩	(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨٥ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها . استقلال محكمة الموضوع به . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . المجادلة فيه أمام النقض . غير جائزة .
٩٦٦	١٥٠	(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨) ٨٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي . إنهاء المحكمة إلى سلامة إقرار المتهم . لانتفاء الصلة بين إصابته وبين الاعتراف . حق لها . لا ينال منه . تمام الاستجواب داخل قسم الشرطة . اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره . حضور ضباط الشرطة وخشية الطاعن منهم . لا يعد قريناً للاكراه المبطل للإقرار .
٩٧٦	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨) ٨٧ - الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام النقض . مثال .
٩٧٦	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٥٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٨) ٨٨ - عدم جدوى نعي الطاعن على الحكم بأن التوقيع عليه غير مقروء . متى كان لا يمارى أن التوقيع قد صدر عن رئيس الجلسة التي قضت به .
٩٩٤	١٥٥	(الطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠) ٨٩ - توافر القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف متى كانت



الصفحة	القاعدة	
		المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألقاظ الماسة بالإعتبار.
		النقد المباح : مجرد إبداء الرأي فى أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . تجاوز هذا الحد . يوجب العقاب عليه بإعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف . الجدل الموضوعى . عدم جواز اثارته أمام النقض .
١٠٠١	١٥٧	(الطنن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		٩٠ - العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية . بإقتناع قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . مالم يقيد القانون بدليل معين . الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم تطلبها طريقاً خاصاً لاثباتها . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .
١٠٣٩	١٦٣	(الطنن رقم ٢٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩)
		٩١ - عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . حده . وضوح الاذن وتحديدده فى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها واختصاص مصدره مكانياً وأن يدون بخطه وموقعاً عليه منه . الأصل فى الإجراءات الصحة . حد ذلك ؟ عدم وضوح توقيع مصدر الإذن . لايحيه . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لتوقيعه بتوقيع غير مقروء .
١٠٥٤	١٦٦	(الطنن رقم ٨٩٦١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٩٢ - الخطأ في شخص المجنى عليه أو في توجيه الفعل . لا ينفي القصد الجنائي . الخلط بينهما . عدم تأثيره على صحة ما انتهى إليه الحكم من نتيجة . المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من توافر نية القتل . غير جائزة أمام النقض .
١٠٥٩	١٦٧	(الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٩٣ - وجوب سلوك الطاعن الطريق الذي رسمه القانون لرد المحكمة إذا ما قام بها سبب من أسباب الرد . غير أسباب عدم الصلاحية . تقاعسه عن سلوك هذا الطريق أثناء نظر الدعوى . أثره ؟
١١٢٩	١٧٨	(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
		٩٤ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . ماهيتها ؟ التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه . الباعث على الجريمة . ليس من أركانها أو عناصرها . إغفال الحكم التحدث عنه . لا يعيبه .
١١٢٩	١٧٨	(الطعن رقم ٢٥٤٧١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
		٩٥ - ورود اسم قاضي رابع تزيدياً بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم . مادامت الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم .
١١٣٧	١٧٩	(الطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		٩٦ - العبرة ببطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية . التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
١١٣٧	١٧٩	(الطعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٩٧ - عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلاً لسداد قيمة الشيك . مادام كان فى استطاعته ذلك قبل الجلسة .
		السداد اللاحق لقيام جريمة اعطاء شيك دون رصيد . لايعفى من المسئولية الجنائية .
١١٣٧	١٧٩	(الظعن رقم ٤٢٥٨٥ لسنة ٥٩ قى جلسة ١٣/١٢/١٩٩٤)
		٩٨ - لاعبرة بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم . العبرة بحقيقة الواقع .
		مثال .
١١٤١	١٨٠	(الظعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٣/١٢/١٩٩٤)
		٩٩ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن إثبات أنها أهملت أو خولفت .
		خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية . لايصح أن يكون وجهاً لنقض الحكم . حد ذلك ؟
١١٤١	١٨٠	(الظعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٢ قى جلسة ١٣/١/١٩٩٤)
		١٠٠ - تقدير آراء الخبراء . موضوعى .
		عدم التزام المحكمة باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته . مادامت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .
١١٥٢	١٨٢	(الظعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٤/١٢/١٩٩٤)
١١٨٥	١٨٦	(والظعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٨/١٢/١٩٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠١ - نعى الطاعن عدم تعرض المحكمة إلى مستندات قدمها دون الكشف عن ماهية هذه المستندات ووجه استدلاله بها . غير مقبول .
١١٥٢	١٨٢	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		١٠٢ - عدم جدوى مايشيره الطاعن من بطلان محضرى الضبط . مادام أن الحكم لم يعول على دليل مستمد منها .
١١٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		١٠٣ - قصد القتل أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى . استخلاص توافره . موضوعى . النعى على الحكم بخصوص ظرف الترصد لا محل له . مادام البين من مدوناته أنه لم يتحدث عن هذا الظرف . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام محكمة النقض . مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل يتحقق به سبق الاصرار فى جريمة قتل عمد .
١١٧٢	١٨٥	(الطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)
		١٠٤ - الشهادة التى يستدل بها على عدم ايداع الحكم موقعا عليه فى الميعاد . ينبغى أن تكون على السلب . تضمينها أن الحكم أودع فى ميعاد معين . عدم اعتبارها شهادة سلبية . أساس ذلك ؟ التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالى لصدوره . عدم جدواه فى نفى حصول الإيداع فى الميعاد القانونى .
١١٨٥	١٨٦	(الطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٨)



الصفحة	القاعدة	
		١٠٥ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . موضوعي . للمحكمة الاطمئنان إلى الدليل بالنسبة لمتهم وإطراحه بالنسبة لآخر .
١٢٠١	١٨٨	(الظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		١٠٦ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي . المجادلة فيه . لاتجوز أمام محكمة النقض .
١٢٠١	١٨٨	(الظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		١٠٧ - النعي بعدم عرض الطاعنة على النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليها <del>من</del> مجد . مادام أن هذا الأجراء لم يسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى !
١٢٠١	١٨٨	(الظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠)
		١٠٨ - تقرير التلخيص . ماهيته؟ المادة ٤١١ إجراءات . النعي بقصور تقرير التلخيص . لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟
١٢٢٢	١٩١	(الظعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		١٠٩ - عدم توقيع كاتب التحقيق على محضره . لا بطلان . كفاية توقيع عضو النيابة المحقق عليه . التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني . ظاهر البطلان . لا عيب . مثال .
١٢٢٢	١٩١	(الظعن رقم ٢٤٦٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		١١٠ - حق الزوج في تأديب زوجته . حده . ألا يحدث أثراً بجسم الزوجه . الضرب الذي يحدث سحباً بسيطة معاقب عليه .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على تجاوز الزوج حق التأديب المخول له قانوناً في جريمة ضرب أفضى إلى موت .
١٢٣٠	١٩٢	(الظعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)
		١١١ - للمحكمة الجنائية الأخذ في إدانة المتهم . بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية . متى اطمأنت إليه .
		إثارة الطاعن جهله القراءة والكتابة . لا أثر له على مسئوليته .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
		مثال .
١٢٥٨	١٩٩	(الظعن رقم ٢٨٠٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)
		راجع ايضاً :
		إثبات « بوجه عام »
		(القواعد أرقام ٥ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٥١ ، ١٥٠ ، ١٧٨ بالصفحات أرقام ٥٦ ، ١٥١ ، ٢٢١ ، ٣٥٢ ، ٩٦٦ ، ١١٢٩ )
		وإثبات « اعتراف »
		(القاعدتان رقم ٧٥ ، ١٨٨ بالمصحفتين رقمي ٤٧٣ ، ١٢٠١ )
		وإثبات « شهود »
		(القواعد أرقام ٢١ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ١٦٧ ، ١٨٦ بالصفحات أرقام ١٣٧ ، ١٨١ ، ٢٢١ ، ٤٧٣ ، ٥٣٥ ، ١٠٥٩ ، ١١٨٥ )
		واختصاص « الاختصاص الولائي »
		(القاعدة رقم ٦٥ بالمصحفة رقم ٤٣١ )

الصفحة	القاعدة
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى» (القواعد أرقام ٢، ٣٧، ١٠٦ بالصفحات أرقام ٣٤، ٢٥٣، ٦٩٦)
	وإعلان (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥١٢)
	واستيلاء على مال عام (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤١٧)
	وبناء (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩)
	وتجريف (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٨٧)
	وتفتيش «إذن التفتيش . اصداره» (القواعد أرقام ١، ٢١، ٣١، ٣٢، ١٠٢، ١٢١، ١٥٠ بالصفحات أرقام ٣٧، ١٣٧، ٢٠٢، ٢٠٩، ٦٦٨، ٧٧٦، ٩٦٦)
	وتفتيش «أذن التفتيش . تنفيذه» (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٨٤)
	وتفتيش «التفتيش الوقائى» (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٩١)
	وتلبس (القاعدتان رقما ٩٧، ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ٦٣٢، ٩٦٦)
	وحكم «التوقيع عليه واصداره» (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)

الصفحة	القاعدة	وحكم « بيانات الدياجة »
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٢٨)
		وحكم « بيانات التسبيب »
		(القواعد أرقام ٤٦، ١٥٣، ١٨٠ بالصفحات أرقام ٣٢٠، ٩٨٧، ١١٤١)
		وحكم « تسبيه . تسبيب غير معيب »
		(القواعد أرقام ٢، ٢١، ٣٤، ٥٧، ٨٧، ٩٧، ١٠٠، ١٠٦، ١٢١، ١٣٧، ١٤٧، ١٦٧ بالصفحات أرقام ٤٤، ١٣٧، ٢٢٨، ٣٩١، ٥٣٥، ٦٣٢، ٦٤٨، ٦٩٦، ٧٧٦، ٨٧٩، ٩٤٨، ١٠٥٩)
		ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »
		(القواعد أرقام ٥، ٢١، ٤٠، ٨٣، ١٤٩، ١٩١ بالصفحات أرقام ٥٦، ١٣٧، ٢٦٧، ٥١٦، ٩٥٨، ١٢٢٢)
		ودفوع « الدفع بيطلان التفتيش »
		(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٦٧)
		ودفوع « الدفع بتلفيق التهمة »
		(القواعد أرقام ٣٥، ٤٦، ٥٧، ٩٦، ١٠٩، ١٣٧ بالصفحات أرقام ٢٣٢، ٣٢٠، ٣٩١، ٦٢٤، ٧١٤، ٨٧٩)
		ودفوع « الدفع بشيوع التهمة »
		(القواعد أرقام ٢٨، ٣٢، ٧٤ بالصفحات أرقام ١٨١، ٢٠٩، ٤٦٧)
		ودفوع « الدفع بتعذر الرؤية »
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢)
		وذخائر
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١١٧٢)



الصفحة	القاعدة	ورابطة السببية
		(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٢٠١)
		ورشوة
		(القاعدتان رقما ١ و ١٤٥ بالصحيفتين رقم ٣٨ ، ٩٢٨)
		وسب وقذف
		(القاعدتان رقما ٣٩ ، ١٠١ بالصحيفتين رقم ٢٦٣ ، ٦٦١)
		وسرقة « سرقة بالاكراه »
		(القواعد أرقام ٣٣ ، ٨٠ ، ١٠٦ بالصفحات أرقام ٢٢١ ، ٤٩٩ ، ٦٩٦)
		وضرب « ضرب أحدث عامة »
		(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥)
		وضرب « ضرب أفضى إلى الموت »
		(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٥٣)
		وقانون « القانون الاصلح »
		(القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٦٧)
		وقتل عمد
		(القاعدتان رقما ٨ ، ١٨٨ بالصحيفتين رقمي ٧١ ، ١٢٠١)
		ومأمورو الضبط القضائي
		(القواعد أرقام ٢٨ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ١٢١ بالصفحات أرقام ١٨١ ، ٢٠٩ ، ٢٦٧ ، ٧٧٦)
		ومحاماة
		(القواعد أرقام ٢ ، ٤٣ ، ١٩٦ بالصفحات أرقام ٤٤ ، ٣٠٢ ، ١٢٤٧)

الصفحة	القاعدة	
		ومحكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٧٣)
		ومحكمة دستورية (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		ومسئولية إدارية (القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٩٠٧)
		ومواد مخدرة (القواعد أرقام ٢٨، ٤٠، ٤٣، ٥١، ٩٦ بالصفحات أرقام ١٨١، ٢٦٧، ٣٠٢، ٣٥٢، ٦٢٤)
		ونقابات (القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٩)
		ونقض «المصلحة في الطعن» (القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٠٩)
		ونقض «أسباب الطعن . تحديدها» (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٤٤)
		ووصف التهمة (القاعدتان رقما ٨٢، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٥١٢، ٨٥٥)
		نظر الطعن والحكم فيه : -
		١ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله . (الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
١٠٧	١٥	

الصفحة	القاعدة	
١٧١	٢٧	٢ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة العامة في قضايا الإعدام . غير لازم : علة ذلك : اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها . دون التقيد بالرأى الذى ضمته النيابة مذكرتها . (الظعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
١٧١	٢٧	٣ - وجوب عرض النيابة العامة الأحكام الصادرة حضورياً بالإعدام على محكمة النقض بمذكرة . إندراج العيب الذى شاب الحكم تحت حكم المادة ٢/٣٠ . أثره ؟ (الظعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
٢٤٣	٣٦	٤ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ست سنوات بدلاً من الأشغال الشاقة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بغرامة تقل عن الغرامة الواجبة التطبيق على الجريمة التى دين الطاعن بها . لاسبيل لتصحيح هذا الخطأ . علة ذلك : لغلا يضار الطاعن بطعنه . (الظعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)
٣٢٠	٤٦	٥ - الزام الطاعنين برد المبلغ المدفوع رغم ثبوت تخالفهما مع المجنى عليه . خطأ فى القانون . كون الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى . وجوب نقض الحكم وتصحيحه وفقاً للقانون . (الظعن رقم ٢٣٥٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة. تجب العقوبات الأصلية المقررة لماعداها من جرائم. دون العقوبات التكميلية.
		العقوبة التكميلية في واقع أمرها عقوبات نوعيه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد.
		إغفال الحكم هذا النظر بإغفاله القضاء بإلزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة. مخالف للقانون. ليس لمحكمة النقض تصحيح الحكم بشأنها. مادامت مدوناته قد خلت من تحديد عناصر التعويض. وجوب أن يكون مع النقض الاعادة.
٤٣٩	٦٦	(الطعن رقم ٩١١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)
		٧ - حق محكمة النقض في تصحيح الخطأ في القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع. المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.
٤٦٧	٧٤	(الطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)
		٨ - مثال لحكم صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى في جريمة تجريف أرض زراعية.
٧٥٠	١١٦	(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٢)
		٩ - العقوبة المقررة لجريمة صرف مخلفات في مجارى المياه بدون ترخيص. الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو بإحداها المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢.
		قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم المتهم عشرة جنيهات. خطأ في تطبيق القانون. يوجب النقض والتصحيح.



الصفحة	القاعدة	
		كون المتهم هو المستأنف وحده . أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟
٨٠٦	١٢٦	(الطعن رقم ٤٣٥٤٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٩)
		١٠ - وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب فى الميعاد . وجوب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية .
١٠٠١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١١ - اختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم . استثناء . قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما . شرطه . عدم جواز رفع الدعوى المدنية استقلالاً أمام المحكمة الجنائية .
		لاولاية للمحكمة الجنائية بالفصل فى الدعوى المدنية . متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض . غير معاقب عليه قانوناً .
		إقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تأويل القانون . وجوب النقض والتصحيح .
١٠٠١	١٥٧	(الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥)
		١٢ - النظر فى شكل الطعن . يكون بعد الفصل فى جوازه .
١٠٩٢	١٧٢	(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦)
		راجع أيضاً :
		نقابات
		(القاعدة رقم ٤ نقابات بالصحيفة رقم ٣٢)

الصفحة	القاعدة	
		ونقض « مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٩٧ : )
		ونقض « حالات الطعن الخطأ في القانون » (القواعد أرقام ١٧٥ ، ١٩١ ، ١٩٤ بالصفحات أرقام ١١٠٨ ، ١٢٢٢ ، ١٢٣٩ )
		ونقض « الطعن لثاني مرة » (القاعدتان رقما ١٥ ، ٢٧ بالصحيفتين رقمي ١٠٧ ، ١٧١ )
		أثر الطعن : -
		١ - من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية . لا يفيد من نقض الحكم . علة ذلك ؟
٦٦	٧	(الطعن رقم ١٩٣٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/٩)
١١٢	١٦	(والطعن رقم ٤١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
١٠٧٢	١٦٨	(والطعن رقم ١٨٧٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)
		٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني . جوهرى لتعلقه بالنظام العام . وجوب تحقيقه والرد عليه . إغفال ذلك قصور .
		نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يقبل طعنه شكلاً . لاتصال وجه الطعن به .
٩٨	١٣	(الطعن رقم ١٩٨٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
		٣ - عدم امتداد أثر الطعن للمحكوم عليه الآخر مادامت التهمة المسندة إلى الطاعنة عن واقعة مستقلة عن التهمة المسندة إليه ومادام الحكم - في حقيقته - غايياً بالنسبة له .
٤١٢	٦٠	(الطعن رقم ٢٥٩٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية. لا يمتد إليه أثر الطعن.
		قضاء محكمة النقض - في حكم سابق - بامتداد أثر الطعن لمن قضى ببراءته ابتدائياً وتأيد استئنافياً. وعدم طعن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بالنقض. يوجب الرجوع فيما قضت به من إمتداد أثر الطعن.
٤٢٥	٦٣	(الطعن رقم ١٨٠٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢١)
		٥ - شرط الضرر كركن في جريمة الإضرار العمدى. أن يكون حقيقياً وثابتاً على وجه اليقين.
		عدم بيان حكم الإدانة تحقق ركن الضرر. قصور.
		نقض الحكم في تهمة: يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى.
٤٤٣	٦٧	(الطعن رقم ١١٥٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٣)
		٦ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الجنب. أساس ذلك؟
		اتصال وجه الطعن بغير الطاعن. عدم إمتداد أثر الطعن إليه. علة ذلك؟
٧٢٩	١١١	(الطعن رقم ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧)
		٧ - نقض الحكم للمطعون ضده الأول والطاعنين. يقتضى نقضه لجميع التهم والجرائم متى كانت تلتقى جميعها في صعيد واحد. علة ذلك؟
٨٣٧	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٧٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تناول العيب الذى شاب الحكم مركز المسئولين عن الحقوق المدنية . وجوب نقض الحكم بالنسبة إليهم أيضاً ولو لم يطعنوا فيه . أساس وعلة ذلك ؟
١١٤٨	١٨١	(الطعن رقم ٥٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)
		٩ - إدانة الطاعن الأول بجريمة الاشتراك مع آخر فى ارتكاب جريمة الغش فى تنفيذ عقد مقاوله دون استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو بيان الأدله على قيامه . قصور .
		مجرد أهمال الطاعن فى الاشراف على تنفيذ أعمال البناء . لايفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الإشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .
		إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
١٢١٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)
		١٠ - استناد المحكمة فى إثبات عدم إصابة الطاعنة بمرض عقلى الى عدم تقديمها دليلاً تثق به . غير جائز . واجبها إثبات عدم إصابتها بالمرض وقت ارتكابه الفعل بأسباب سائغة . تحميلها عبء إثبات ذلك . إخلال بحق الدفاع .
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجبان إمتداد أثر الطعن للطاعنة التى لم يقبل طعنها شكلاً والمحكوم عليهما حضورياً فى الحكم المطعون فيه .
		مثال لتسبب معيب فى الرد على دفع الطاعنة بانعدام مسئوليتها الجنائية لمرضها العقلى .
١٢٤٢	١٩٥	(الطعن رقم ٤٧٥٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٦)



الصفحة	القاعدة	
		١١ - الاشتراك في الجريمة . مناط تحققه أن يكون الاتفاق والمساعدة سابقاً على وقوعها . وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك في الجريمة التي دان بها الطاعنين وأنهم كانوا عالمين بها قاصدين الاشتراك فيها وقت وقوعها . اغفال ذلك . قصور . عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه . صدر الحكم عليه غيائياً . علة ذلك ؟
١٢٥٤	١٩٨	(الطعن رقم ٢٦٦٣٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩)  سقوط الطعن : -  بطلان الحكم الغيائي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه أو بالقبض عليه . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك . اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع . مثال .
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)  التنازل عن الطعن : -  التنازل عن الطعن . ترك للخصومة . أثره : الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن . أساس ذلك ؟
٦٤٦	٩٩	(الطعن رقم ٦٢٩٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)  الطعن للمرة الثانية : -  ١ - حق محكمة النقض أن تحكم في الطعن لثاني مرة بغير تحديد جلسة . مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر فيه .
١٠٧	١٥	(الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٦)
٤٦٧	٧٤	(والطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
١٧١	٢٧	٢ - كون الطعن مقدماً للمرة الثانية . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع. المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
		راجع أيضا نقض « نظر الطعن والحكم فيه » (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٧٥٠)
		سلطة محكمة النقض : - حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين أنه مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٧٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٥)
٨٩٣	١٣٩	
		نيابة عامة ١ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام. غير لازم. علة ذلك ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها . (الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦) (والطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١)
٦١	٦	
١٧١	٢٧	
		٢ - التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن في اجرائه . شرط صحته ؟ (الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٢٦٧	٤٠	

الصلحة	القاعدة	
		٣ - طعن النيابة العامة في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . جائز . أساس ذلك ؟
٦٣٩	٩٨	(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٥/١١)
		٤ - لصفة للنيابة العامة في الطعن على الحكم إلا في خصوص الدعوى الجنائية .
٦٨٣	١٠٤	(الطعن رقم ٢٠٦٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١)
		٥ - الاحالة . من مراحل التحقيق . للمتهم طلب استكمال مافات النيابة العامة من اجراءات التحقيق أو ابداء دفاعه بشأنه .
		اعادة الدعوى إلى جهة التحقيق . بعد اتصال المحكمة بها . غير جائز .
٧٠٣	١٠٧	(الطعن رقم ١٢٧٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢)
		٦ - تنازع الاختصاص المنصوص عليه في المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ إجراءات جنائية . مناط تحققه ؟
		قيام التنازع بحكم واحد . جائز . للنيابة العامة في هذه الحالة تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة . دون انتظار صدور حكم آخر من محكمة أخرى . شرط ذلك ؟
٧٣٨	١١٣	(الطعن رقم ٨١٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٨)
		٧ - للنيابة العامة ندب أحد معاونيها لتحقيق قضيه برمتها . أساس ذلك ؟
		كفاية أن يكون الندب عند الضرورة شفاهة . مادام له أصل بالأوراق .
		لمعاون النيابة المنتدب تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان أذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة .
١١٠٢	١٧٤	(الطعن رقم ٩٦٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)
		٨ - استئناف النيابة العامة الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية المرفوعة من المطعون ضدهما دون الحكم الابتدائي الغيابي القاضي بالغرامة . أثره : عدم جواز توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضدهما من المحكمة الاستئنافية . لتلا يضار المعارض بمعارضته .
		عدم جواز توقيع المحكمة الاستئنافية لعقوبة الحبس . أثره . جواز إنابة المحكوم عليهما وكيلهما لتقديم دفاعهما في الخصومة الاستئنافية . واعتبار الحكم الصادر ضدهما حضورياً يجوز الطعن فيه بالنقض .
١١١٩	١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١١)
		٩ - بيان تاريخ الحكم . عنصر هام من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها . النقص فيه يبيح الطعن بالبطلان في الحكم لكل ذي مصلحة .
		مثول النيابة العامة . وجوبى في جميع إجراءات المحاكمة . مفادة : علمها اليقيني بالحكم من حيث ما قضى به أو من حيث تاريخ صدوره .
		اغفال بيان تاريخ الحكم الصادر بالبراءة . لايمس للنيابة العامة حقاً .
		تمسكها ببطلانه لا يستند إلى مصلحة حقيقة .
		الأمر تقاس على أشباهها ونظائرها . التماثل في الصفات يقتضى - عند عدم النص - التماثل في الأحكام .
		استثناء أحكام البراءة من البطلان لتلا يضار المحكوم ببراءته بسبب لادخل لإرادته فيه . مؤدى ذلك ؟
١١٤١	١٨٠	(الطعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٣)



راجع ايضاً

الصفحة

القاعدة

إثبات « تسجيل المحادثات »

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٣١ )

واجراءات « اجراءات التحقيق »

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٣٧ )

واختصاص « تنازع الاختصاص »

(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٣٨ )

واعدام

(القاعدتان رقما ١٧ ، ٢٧ بالصحيفتين رقمي ١١٥ ، ١٧١ )

وبناء

(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩ )

وتفتيش « اذن التفتيش . اصداره »

(القواعد أرقام ١ ، ٢١ ، ٤٠ ، ١٠٢ ، ١٢١ بالصفحات ٣٧ ، ١٣٧ ، ٢٦٧ ، ٦٦٨ ، ٧٧٦ )

وتفتيش « اذن التفتيش . تنفيذه »

(القاعدتان رقما ١٢٤ ، ١٦٦ بالصحيفتين رقمي ٧٩٥ ، ١٠٥٤ )

ودعوى جنائية « تحريكها »

(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٨ )

ودعوى مباشرة « شروط تحريكها »

(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٣٥ )

الصفحة	القاعدة	
		ومحكمة الموضوع «سلطتها في تعديل وصف التهمة» (القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٩٥) ونقض «التقرير بالطعن» (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٨٢) ونقض «مالايجوز الطعن فيه من الأحكام» (القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٩٩١) ونقض «أسباب الطعن . مالايقبل منها» (القاعدتان رقما ٤٦ ، ٩٧ بالصحيفتين رقمي ٣٢٠ ، ٦٣٢)  ( هـ )  هتك عرض  ١ - تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها في جريمة هتك العرض . موضوعي . مباغته المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة في جريمة هتك العرض .  ٥٣٥ ٨٧ (الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٧)  ٢ - انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧/١ ، ٢٦٩/٢ . مادام أن الحكم قد اثبت أن المجنى عليها والطاعنين مشمولون بسلطة رب عمل واحد .  ٥٤١ ٨٨ (الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)  ٣ - انتفاء مصلحة الطاعنين في تعيب الحكم بالنسبة لجريمة هتك

الصفحة	القاعدة	
		العرض . مادام دانهم بجريمة أخرى عقوبتها أشد وأوقع عليهم عقوبة تلك الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٥٤١	٨٨	(الظعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)
		٤ - الركن المادى فى جريمة هتك العرض . توافره : بكل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه ويخدش عاطفة الحياء عنده . توافر جريمة هتك العرض . ولو لم يحدث إبلاج أو يترك الفعل أثراً بالمجنى عليها . مثال لتسبيب سائق .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٥ - تقدير توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها . موضوعى . متولى الملاحظة فى مفهوم المادة ٢٦٧ عقوبات . تحديده ؟ امتداد اعمال الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات على من لهم سلطة فعلية على المجنى عليها . علة ذلك ؟ مثال .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
		٦ - طلب عرض الطاعن على الطب الشرعى لبيان مدى قدرته الجنسية فى جريمة هتك العرض . غير منتج . علة ذلك ؟ مثال لتسبيب سائق .
٧١٤	١٠٩	(الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)

راجع أيضا : -

الصفحةالقاعدة

حكم « تسببه . تسبب غير معيب »

(القواعد أرقام ٨٧ ، ٨٨ ، ١٢٨ بالصفحات أرقام ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٨١٤ )

وظروف مشددة

(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١١٥ )

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١ )

ونقض « المصلحة في الطعن »

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤١ )

ووصف التهمة

(القاعدتان رقما ١٠٩ ، ١٢٨ بالصحيفتين رقمي ٧١٤ ، ٨١٤ )

( و )

وصف التهمة - وقف التنفيذ - وكالة

وصف التهمة

١ - عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . حد ذلك ؟

محاكمة الطاعن بوصف إهانة موظف عام بالقول ثم إدانته بجريمة



الصفحة	القاعدة	
١٩٩	٣٠	القذف . تعديل فى التهمة ذاتها. عدم جواز اجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع. أساس ذلك ؟ (الظعن رقم ٢٢٠٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦)
٢٦٧	٤٠	٢ - تعيين الحكم تاريخ الجريمة . ليس تغييراً فى التهمة ولا تعديلاً لوصفها مما يقتضى تنبيه الدفاع . (الظعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
٥١٢	٨٢	٣ - حق محكمة الموضوع فى رد الواقعة إلى وصفها الصحيح. دون تنبيه المتهم . مادامت الواقعة المادية المبينة بأمر التكليف بالحضور هى بذاتها التى اتخذت أساساً للوصف الذى دين به . (الظعن رقم ١٣٤٥٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/١٢)
٨٥٥	١٣٣	(والظعن رقم ٢١٢٥٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
٧١٤	١٠٩	٤ - محكمة الموضوع. واجبها أن تمحص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها صحيح القانون . لها أن تعدل الوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى الطاعن . مثال . (الظعن رقم ٩٠٧٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٦)
٨١٤	١٢٨	٥ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانونى الصحيح . إقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى . تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل . غير لازم . (الظعن رقم ٢١٠٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/٣)

الصفحة	القاعدة	
٨٧٩	١٣٧	٦ - إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ٢٢١٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩)
		<b>وقف التنفيذ</b>
		١ - وقف تنفيذ العقوبات المالية المقررة في قانون العمل . غير جائز . أساس ذلك : المادة ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب التصحيح . (الطعن رقم ٥٢٦٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٩)
١٢٤	١٨	٢ - الاشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً إذا كان باب الطعن مفتوحاً . أساس ذلك ؟ الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه . غير مجد . متى صدر الحكم بنقض ذلك الحكم الأخير . (الطعن رقم ٢٥١٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١١)
٨٣٥	١٣١	
		<b>وكالة</b>
		١ - عدم مجادلة الطاعن في عدم تقديمه لأصل التوكيل المثبت لصفة وكيله في التقرير بالطعن . عند نظر طعنه . يحول دون العدول عن القرار الذي أصدرته محكمة النقض بعدم قبول طعنه شكلاً . عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن . أو الإشارة إلى أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى . أو تقديم صورة ضوئية ممهورة بخاتم نيابة النقض بما يفيد مطابقتها للأصل . مرفقة مع طلب الرجوع . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٨٥٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٤)
١٥٧	٢٣	

<u>الصفحة</u>	<u>القاعدة</u>	
		٢ - الموكل هو الذى يمد محاميه بالمعلومات اللازمة لكتابه مذكرة دفاعه . أثر ذلك ؟
٢٦٣	٣٩	(الطعن رقم ٢٢٢٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٥)
		٣ - صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة : انصراف ارادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض وإن لم ينص فيه على ذلك .
٢٨٧	٤١	(الطعن رقم ٦٣٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦)
		راجع أيضا :
		استئناف « نظره والحكم فيه »
		(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١١٩ )
		ومحكمة النقض « سلطتها »
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٧ )

الفهرس الأجدى

للسنة ٤٥ جنائى





الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٨	اشكال فى التنفيذ	٣	نقابات
٨٨	اصابة خطأ		( أ )
٨٩	اضرار عمدى		
٩٠	اعدام	٧	اتفاق
٩١	اعلان	٨	اتلاف
٩١	اقتران	٨	إثبات
٩١	اكراه	٤٣	إجراءات
٩٥	التماس اعادة النظر	٥٦	احالة
٩٦	امتناع عن تنفيذ حكم	٥٦	احداث
٩٦	أمر بالأوجه	٥٧	احزاب سياسية
٩٦	اهانة	٥٧	اختصاص
٩٧	ايجار أماكن	٦٢	اختلاس اشياء محجوزة
	( ب )	٦٣	اختلاس أموال أميرية
		٦٤	اخلال بنظام توزيع سلعة
١٠٠	باعث	٦٤	ارتباط
١٠١	بطلان	٦٨	اسباب الاباحة وموانع العقاب
١٠٣	بلاغ كاذب	٧٣	استئناف
١٠٣	بناء	٧٦	استجواب
١٠٤	بناء على أرض زراعية	٧٧	استدلالات
	( ت )	٨١	استعراف
١٠٥	تبديد	٨٢	استيراد وتصدير
١٠٦	تجريف	٨٢	استيقاف
١٠٧	تحقيق	٨٣	استيلاء على مال عام
		٨٣	اشترك

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٩	حكم	١٠٨	تربح
٢١٧	حيازة	١٠٩	ترصد
		١٠٩	ترويج عملة
	( خ )	١٠٩	تزوير
٢١٧	خطأ	١١١	تضامن
٢١٨	خطف	١١٢	تعدى على أرض مملوكة للدولة
٢١٨	خلو رجل	١١٢	تعويض
٢٢٠	خيانة أمانة	١١٣	تفتيش
		١٢٣	تقادم
	( د )	١٢٤	تقرير تلخيص
٢٢١	دخول عقار بقصد منع حيازته	١٢٤	تقليد
٢٢٢	دستور	١٢٥	تلبس
٢٢٣	دعارة	١٢٦	تهديد
٢٢٤	دعوى تأديبية	١٢٧	تهريب جمركي
٢٢٤	دعوى جنائية		( ج )
٢٣١	دعوى مباشرة		
٢٣١	دعوى مدنية	١٢٨	جرمة
٢٤٧	دفاع	١٤٧	جلب
٢٤٧	دفاع شرعي	١٤٧	جمارك
٢٤٧	دفع		( ح )
	( ذ )		
٢٥٨	ذبح حيوانات	١٤٨	حجز

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ذخائر	٢٥٨	شهادة الزور	٢٧٢
( ر )		شهادة سلبية	٢٧٢
رابطه السببية	٢٥٨	شهادة مرضية	٢٧٢
رجال السلطة العامة	٢٥٩	شيك بدون رصيد	٢٧٣
رد	٢٦٠	( ص )	
رشوة	٢٦٠	صرف مخلفات فى مجارى المياه	٢٧٥
( ز )		صلح	٢٧٦
زنا	٢٦٢	( ض )	
( س )		ضرب	٢٧٦
سب وقذف	٢٦٤	( ط )	
سبق اصرار	٢٦٥	طعن	٢٧٨
سرقة	٢٦٧	( ظ )	
سكرين	٢٦٩	ظروف مخففة	٢٧٨
سلاح	٢٧٠	ظروف مشددة	٢٧٩
( ش )		( ع )	
شروع	٢٧١	عقوبة	٢٨١
شريك	٢٧٢	علاقة تجارية	٢٩٣
		عمل	٢٩٤



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	( ل )		( غ )
٣٢٧	لوائح	٢٩٤	غرامة
	( م )	٢٩٥	غش في عقد مقاوله
٣٢٨	مأمور الضبط القضائي		( ف )
٣٣٣	محال عامة		
٣٣٣	محاماة	٢٩٥	فاعل أصلى
٣٣٥	محضر الجلسة	٢٩٧	فجور
٣٣٧	محكمة أول درجة		( ق )
٣٣٧	محكمة استئنافية		
٣٣٩	محكمة أمن الدولة	٢٩٨	قانون
٣٣٩	محكمة الجنح	٣٠٩	قبض
٣٤٠	محكمة الجنايات	٣١١	قتل خطأ
٣٤١	محكمة عسكرية	٣١٢	قتل عمد
٣٤١	محكمة مدنية	٣١٥	قرارات وزارية
٣٤٢	محكمة الموضوع	٣٢٣	قصد جنائي
٣٦٢	محكمة النقض	٣٢٥	قضاة
٣٦٦	محكمة دستورية	٣٢٥	قمار
٣٦٧	مساهمة جنائية	٣٢٥	قوة الشيء المحكوم فيه
٣٦٨	مسئولية ادارية		( ك )
٣٦٩	مسئولية جنائية		
٣٧٣	مسئولية مدنية		
٣٧٤	مصادرة	٣٢٦	كفالة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٩٤	نقابات	٣٧٥	معارضة
٣٩٤	نقد	٣٧٧	معاينة
٣٩٥	نقض	٣٧٨	مقدم ايجار
٤٦٣	نيابة عامة	٣٧٨	مواد مخدرة
	( هـ )	٣٨٨	مواقعة أنثى بغير رضاها
		٣٨٨	موانع العقاب
٤٦٧	هتك عرض	٣٨٩	موظفون عموميون
	( و )		( ن )
٤٦٩	وصف التهمة		
٤٧١	وقف التنفيذ	٣٩٢	نصب
٤٧١	وكالة	٣٩٣	نظام عام



---

رقم الإيداع ١١٣٩٦

---

دار الطباعة الحديثة

أول شارع الجيش العتبة

ت : ٥٩٠٨٣١٨ فاكس : ٥٨٩٣٠٦٥















Bibliotheca Alexandrina



0338287